تهذيب القيول المفيد

بشرح كتاب التوحيد

شرح العلامة

محمد بن صالح العثيمين ت ١٤٢١هـ رحمه الله

هذّبه وعلّق عليه الشيخ /صالح بن عبد الله العصيمي

إخراج / مكتبة الشيخ ابن عثيمين الخيرية بمسجد خديجة بنت خويلد بحي السليمانية يعنىف ١٤٢٦هـ









تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الأول

* لَم يُذْكَرْ في النُّسخ التي بأيدينا خطبةٌ للكتاب فإمَّا أنْ تكونَ قدْ سِقَطَتْ من النُّسَّاخ، وإما أنْ يكونَ المؤلِّفُ قد اكْتَفَى بالترجمة؛ لأنَّها عُنْوَانٌ على موضوع الكتاب، وهوَ التَّوْحيدُ.

والكتابُ بمعنى مكتوب وهو (المجموع) منْ قولهم: كَتيبةٌ، وَهيَ المجموعةُ منَ الخيل.

أما التوحيدُ فهو في اللغةِ: مصدرُ وَحَّدَ الشيءَ إذا جعَلهُ واحدًا.

وفي الشرع: إفرادُ الله - سبحانه - بما يَخْتَصُّ به منَ الرُّبوبيَّة والأُلُوهيَّة، والأسماء والصَّفات.

واللفظ الدال على ما يختص به في لسان الشرع هو الحق كما سيأتي في حديث معاذ رضي الله عنه.

فالصحيح أن يقال في تعريف التوحيد شرعاً: هو إفراد الله بحقوقه، ومن هنا سمى المصنف –رحمه الله–

كتابه: (كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد).

وحقوق الله عز وجل ثلاثة:

- حق ربوبية.

- وحق ألوهية.

- وحق أسماء وصفات، وبرعايتها تميز تقسيم التوحيد. ا.هـ

فهو ينقسمُ إلى ثلاثة أقسام:

الأول: توحيدُ الربُوبيَّة.

الثاني: توحيدُ الألوهيَّة.

الثالث: توحيدُ الأسماء والصفات.

وقد احْتَمَعت هذه الأقسام الثلاثة في قوله تعالَى: ﴿رَبِّ السَّمَواتِ والأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا قَاعْبُدْهُ وَاصْطَهِرْ لِعِبادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا }. `

فأما القسم الأول وهو: توحيد الرُّبوبيّة:

فهو إفرادُ الله – عَزَّ وجلَّ – بالخلْق، والْمُلْك، والتَّدبير.

– وإفرادُهُ بالخَلْق: هو أنْ يَعْتَقَدَ الإنسانُ أنَّهُ لا خالقَ إلاَّ اللهُ، قالَ تعالَى: {أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ} فهذه الجملةُ تفيدُ الحصرَ، لتقديم الخبر؛ إذ إنَّ تقديمَ ما حقَّهُ التأحيرُ يُفيدُ الحصرَ.

- وقالَ تعالَى: {هَلُ مِنْ خَالِق عَيْرُ اللهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ} وهذه الآيَةُ أيضاً تُفيدُ

http://www.afaqattaiseer.com

E-Mail:afag@afagattaiseer.com

اختصاصَ الخَلق بالله؛ لأنَّ الاستفهامَ فيها مُشْرَبٌ معنى التَّحَدِّي.

أمَّا ما ورَدَ منْ إثباتِ خالِقٍ غيرِ الله كقولِهِ تعالَى: ﴿فُتَبَارِكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ}.

وكقولِهِ صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّمَ في المُصَوِّرِين أنه يقالُ لهم: ﴿أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ ﴾؛ فهذا لَيس خلقًا حقيقةً، ولا إيجادًا بعدَ عَدَم، بلْ هو محصورٌ بدائرة ضيقة فيما يتمكَّنُ الإنسانُ منهُ، فلا يُنافي قولَنا: إفرادُ الله بالخلق.

وأما إفرادُ الله بالْمُلْك: فهو أنْ نعتقدَ أنَّهُ لا يَملكُ الحلقَ إلاَّ خالقُهم، كما قال تعالَى: {وَاللهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ} وقال تعالَى: {قُلْ مَنْ بِيدِهِ مَلْكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ}.

- وأما ما ورَدَ مِنْ إثباتِ الملكيَّة لغيرِ الله كقوله تعالى: { إلا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلْكَتُ أَيْمَاتُهُمْ فَالِّهُمْ غَيْرُ مُلُومِينَ}، وقال تعالَى: { أَوْ مَا مَلْكُتُم مَقَاتِحَهُ } فَهُوَ مُلْكُ مَحدودٌ لا يَشْمَلُ إلا شيئًا يَسيرًا مِنْ هذه المخلوقات، فالإنسانُ يَمَلْكُ ما تَحْتَ يَده، ولا يَمْلكُ ما تَحتَ يد غيره، وكذا هُو مُلكُّ قاصرٌ مِنْ حيثُ الوصفُ، فالإنسانُ لا يَمْلكُ ما عندَه تمامَ اللّك، ولهذا لا يَتَصرَّفُ فَيه إلاَّ عَلَى حَسَب ما أَذَنَ لهُ فَيهِ شَرْعًا؛ فلوْ أرادَ أَنْ يُحْرِقَ مالَه، أوْ يُعذّبَ حَيوانَه، قُلنَا: لا يجوزُ، أمَّا اللهُ فَهُو يَملِكُ ذلِكَ كُلَّه مُلكًا عَامًّا شاملاً.

- وأمَّا إفرادُ الله بالتدبير: فهُو أنْ يعتقدَ الإنسانُ أنَّهُ لا مُِدَبِّرَ إلاَّ اللهَ وحدَه، كما قال تعالَى: {قُلْ مَنْ يَرِزُوْقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ والأَرْضِ أُمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ والأَبْصَارَ...} إلى قوله: {قَانَّى تُصْرَفُونَ}

- وأمَّا تدبيرُ الإنسانِ فمحصورٌ بِما تحتَ يدِهِ، ولا يتصرف إلا بما أُذِن لَه فيهِ شَرْعًا.

وهذه الأمور الثلاثة:

- الخلق.
- والملك.
- والتدبير.

هي أصول توحيد الربوبية وإليها ترجع أفراد الأفعال الإلهية، فمن قال في تعريف توحيد الربوبية: هو إفراد الله بأفعاله فقد جمع مع الوجازة الإصابة. ا.هــــ

وهَذا القِسمُ مِنَ التوحيدِ لَم يُعَارِضْ فيه المشركون الذينَ بُعثَ فيهم الرسولُ -صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ- بلْ كانوا مُقرِّينَ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَئِنِ سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾.



فَهُم يُقِرُّون بَأَنَّ اللَّهَ هُو الذي يُدبِّرُ الأمرَ، وهُو الذي بِيدِهِ ملكوتُ السماواتِ والأرضِ.

وَلَمْ يُنكَرْهُ أَحَدٌ معلومٌ مِنْ بِنِي آدمَ، فَما قال أَحَدٌ مِنَ اللَّخُلوقينَ: إنَّ للعالَمِ حَالِقَينِ متسَاوِيَيْن، ولا جحد أَحدٌ توحيدَ الربوبيَّة لا عَلَى سبيلِ التَّعطيلِ، ولا عَلَى سبيلِ التَّشريكِ، إلاَّ:

أ- ما حَصَل مِنْ فِرعَوْنَ: فإِنَّهُ أَنكَرَه على سبيلِ التعطيلِ مُكابرةً، فإنه عطَّل الله مِنْ ربوبيته، وأَنكَر وجودَه، قالَ تعالَى حَكايَةً عنهُ: {فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَى}، {مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِّنْ إِلَّهٍ غَيْرِي} وهَذَا مُكابرةٌ منهُ؛ لأنهُ يَعْلَمُ أَنَّ الرَّبَّ غيرُهُ، كما قال اللهُ تعالَى: {وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَتَتُهَا أَنْقُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُواً}.

- وقالَ تعالَى حِكَايَةً عَنْ مُوسى وَهُو يُنَاظِرُهُ: {لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَوَّلَاءِ اللَّ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ}، فَهُو فِي نفسهِ مُقرِّ بأنَّ الرَّبَّ هُو اللهُ عزَّ وجلٌ.

ب- وإلا ما حصلَ من المجُوسِ: فإلهم أنكروا توحيدَ الربوبيَّة على سبيلِ التَّشريكِ حيثُ قالوا: إنَّ للعالَمِ خَالقَينِ هُما الظُّلْمَةُ والنُّورُ، ومَع ذلكَ لَمْ يَجْعَلُوا هَذين الحالقَينَ مُتساويينِ، فَهم يقولُونَ: إنَّ النُّورَ حيرٌ مِنَ الظُّلْمَة؛ لأَنَّهُ يَخْلُقُ الخيرَ، والظُّلمةَ تَخْلُقُ الشَّرَّ، والذي يَخْلُقُ الخيرَ حيْرٌ منَ الذي يَخْلُقُ الشَّرَّ.

وأيضًا: فإنَّ الظُّلمةَ عَدَمٌ لا يُضِيءُ، والنُّورَ وجودٌ يُضِيءُ، فهُو أَكْمَلُ فِي ذاتِهِ، ويقولونَ -أيضًا- بفرق ثالث، وهوَ: أنَّ النورَ قديمٌ على اصطلاح الفلاسفة.

وَاحْتَلَفُوا فِي الظُّلْمَة هَل هي قديمةٌ، أَوْ مُحْدَثَّةٌ؟

على قولين:

- ودلالةُ العقلِ علَى أنَّ الحالقَ للعالَمِ واحدٌ ظاهرة جليلة، ذكرها الله عز وجل في كتابه فقال: ﴿ مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ اللهِ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ اللهِ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾.

- إِذْ لُو أَثْبَتْنَا أَن للعَالَمِ خَالِقَين لكَانَ كُلُّ خَالِقٍ يريدُ أَنْ ينفردَ بِما خَلَق، ويَسْتَقلَّ به كعادة الملوك؛ إذْ لا يَرْضَى أَنْ يُشارِكَهُ أَحَدٌ، وإذا استقلَّ به فإنَّهُ يُريدُ - أيضًا - أَنْ يكونَ السلطانُ لَه لا يُشَارِكُهُ فَيهِ أَحَدٌ، وحينئذ إذا أراد السلطانَ غيره فإما أَنْ يَعْجزَ كُلُّ واحد منهما عَن الآخرِ، أَوْ يُسَيْطِرَ أَحدُهُما على الآخرِ، فإن سَيْطَرَ أُحدُهما على الآخرِ فإن سَيْطَرَ أُحدُهما على الآخرِ رَبَتَت له الربوبيَّةُ دون الآخر، وإنْ عَجز كلُّ منهما عن الآخرِ زالَت الربوبيَّةُ عنهُما جَميعًا؛ لأنَّ العاجز لا يَصلُحُ أَنْ يكونَ رَبَّا.

أما القسمُ الثاني فهو: توحيدُ الأُلوهيَّة.

ويقالُ لهُ: توحيدُ العبادةِ أيضاً، فباعتبارِ إضافتِهِ إلى اللهِ يُسَمَّى: توحيدَ الألوهيَّةِ، وباعتبارِ إضافتِهِ إلى الخلْق يُسَمَّى توحيدَ العبَادة.



وحقيقته: إفرادُ اللهِ – عزَّ وجلَّ – بالعبادةِ، فالْمُستَحِقُّ للعبادةِ هُو اللهُ، قالَ تعالَى: {دَلَكِ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ}.

قال الشيخ عبد الله أبا بطين رحمه الله كما في (الدرر السنيَّة) (٢٩١/١): (توحيد العبادة هو: إفراد الله سبحانه بأنواع العبادة، وهونفس العبادة المطلوبة شرعا، ليس أحدهما دون الآخر).

- ولهذا قال ابن عباس: (كل ما ورد في القرآن من العبادة فمعناه: التوحيد).

وهذا هو التوحيد الذي دعت إليه الرسل، وأبي عن الإقرار به المشركون.

- وأما العبادة من حيث هي؛ فهي أعم من كونها توحيداً عموماً مطلقاً، فكل موحد عابد لله، وليس كل من عبد الله يكون موحداً.

ولذا يقال عن المشرك: إنه يعبد الله؛ مع كونه مشركاً، كما قال الخليل: {أَفْرِأَيتُم ما كُنتُم تعبدون (٥٧) أنتم وآباؤكم الأقدمون (٧٦) فإنهم عدو لي إلا رب العالمين} [النعراء:٥٥-٧٧] فاستثنى الخليل ربه من معبوداتهم، فدل على ألهم يعبدون الله).

والعبادة في لسان العرب: الخضوع والذل، ومنه قول طرفة في معلقته:

إلىأن تحامتني العشيرة كلها وأفردت إفراد البعير المعبد

وتُطلَقُ في الشرع علَى شَيئَيْن:

الأولُ: التعبُّدُ بِمعنى التذلُّلِ للهِ -عَزَّ وحلَّ- بفعلِ أوامرِهِ، واحْتنابِ نواهيهِ، مَحَبَّةً وتعظيمًا.

الثَّاني: الْمُتَعَبَّدُ بهِ، ومعناها -كما قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ رحِمه اللهُ-: (اسمُّجامعُ لكلِّ ما يُحبُّهُ اللهُ

وَبَرْضاهُ، منَ الأقوال، والأعمال الظاهرة، والباطنة).

مثالُ ذلكَ: الصلاةُ، ففعلُها عبادةٌ، وهوَ التعبُّدُ، ونَفسُ الصلاة عبادةٌ، وهُو المُتَعَبَّدُ به.

فإفرادُ الله بهذا التوحيد حقيقة هو: أنْ تكونَ عبدًا لله وحدَه تُفْردُهُ بالتذلُّل محبةً وتعظيمًا، وتَعْبُدُهُ بما شرَع:

- قالَ تعالَى: {لا تَجْعَلْ مَعَ اللهِ إلها آخَرَ فَتَقْعُدَ مَدَّمُومًا مَّخْذُولاً}.
- وقال تعالَى: {الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} فَوصْفُهُ -سُبحانَه- بأنَّهُ ربُّ العَالِمِين كالتعليلِ لثُبوتِ الألوهيَّةِ لهُ، فهوَ الإلهُ؛ لأنّه ربُّ العَالمين.
- وقال تعالَى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ}، فالمنفردُ بالخلق هوَ · المستحقُّ للعبادة؛ إذْ من السَّفَه أنْ تَجْعَلَ المحلوقَ الحادثَ الآيلَ للفَناء إلهًا تَعبُدُهُ، فَهو في الحقيقةِ لَن يَنْفَعَكَ لا ع

فاكس: ٨٦٩٩٤٥٤ هاتف: ٩٩٢٧٣٥٩ - ٢٧٩٨٤٥١ جوال: ٧٣٠٠٥٥٠٠



بإيجاد ولا بإعداد ولا بإمداد، فمنَ السَّفَهِ أَنْ تأتيَ إلى قَبْر إنسان صارَ رَميمًا تدعوهُ وتَعْبُدُهُ، وهوَ بحاجةٍ إلى دعائِكَ، وأنتَ لسَّتَ بحاجةً إلى أَنْ تدعُوه، فهُوَ لا يَمْلِكُ لنفسهِ نَفعًا ولا ضَرَّا فكيفَ يَمْلِكُهُ لغيرهِ؟

وَهذا القِسمُ كَفَرَ بهِ وجَّحَدَه أكثرُ الخَلْقِ، ومِنْ أَجَلِ ذلكَ أَرَسلَ اللهُ الرسلَ، وأنزلَ عَليهم الكَتُبَ، قالَ اللهُ تعالَى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسَنُولِ إِلَا ثُوحِي إليْهِ أَنَّهُ لا إِلهَ إِلا أَنَا قَاعْبُدُونَ}.

- ومَعَ هذا فأثباعُ الرُّسُلِ قِلةٌ قالَ عليهِ الصلاةُ والسلامُ: «رأيتُ النَّبِيَّ ومَعَهُ الرَّهْطُ، والنبيَّ ومَعَهُ الرَّجُلُ والرَّجُلان، والنَّبِيَّ وَلِيْسَ مَعَهُ أَحَدُّ».

ومنَ العجَبِ أَنَّ أَكثرَ المُصنِّفِين في عِلمِ التَّوحيدِ مِنَ المتَأخِّرين تعظم عنايتهم بتوحيدِ الربوبيَّةِ، وكَأَنَّما يُخاطِبون أقوامًا يُنْكِرون وجودَ الرَّبِّ –وإنْ كانَ يُوجدُ مَنْ يُنكِرُ الربَّ– لكنَّ أكثرَ المسلمينَ واقعون في شرِكِ العبادة.

ولهذا ينبغي أنْ يعتني بهذا النوعِ مِنَ التوحيدِ، حَتى نُخْرِجَ إليهِ هؤلاء المسلمين الذينَ يقولون بأنَّهم مسلمونَ، وهُم مُشركون ولا يَعْلَمُون.

قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله كما في (الدرر السنية) (١٢٥/٢): (توحيد الربوبية أقربه الكافر والمسلم.

- أمّا توحيد الألوهيّة فهوالفارق بين الكفر والإسلام، فينبغي لكل مسلم أن يميز بين هذا وهذا؛ لأنّ قولك: لا يخلق ولا يرزق إلا الله؛ لا يصيرك مسلماً، حتى تقول لا إله إلا الله، مع العمل بمعناها؛ فهذه الأسماء؛ كل واحد منها له معنى يخصه) أما القسمُ الثالثُ فهو: توحيدُ الأسماء والصّفات.

وهُو إفرادُ اللهِ – عَزَّ وجلِّ – بِمَا لَهُ مِن الأسماءِ والصِّفاتِ، وَهذا يَتَضَمَّنُ شيئين:

ا**لأولُ: الإثباتُ**، وذلكَ بأنْ نُثْبِتَ للهِ عزَّ وحلَّ جميعَ أسمائِهِ وصفاتِهِ التي أثْبَتَها لنفسِهِ في كتابهِ أوْ سنَّةِ نبيِّهِ صلَّى الله عليهِ وسلَّم.

الثاني: نَفْيُ المَمَاثُلَة، وذلكَ بأنْ لا نَحْعَلَ للهِ مَثيلاً في أسمائِهِ وصفاتِه، كما قال تعالَى: {لَيْسَ كَمَثِلُكِهِ شَنَىْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرِ ﴾.

فدلَّت هذهِ الآيَةُ على أنَّ جميعَ صفاته لا يُماثِلُهُ فيها أحدٌ مِنَ المحلوقينَ، فهيَ وإن اشتركتْ في أصلِ المعنى، لكنْ تَخْتَلِفُ في حقيقةِ الحالِ، فمَنْ لم يُثْبِتْ ما أَثْبَتَه اللهُ لنفسهِ فَهوَ مُعَطِّلٌ، وتعطيلُهُ هذا يُشْبهُ تعطيلَ فرعونَ.





ووجهُ الاستشهادِ بهذه الآيَةِ لكتابِ التوحيد: أنَّها دالَّةٌ على إجماعِ الرسلِ –عليهمُ الصلاةُ والسلامُ– على الدعوةِ إلى التوحيدِ، وأنَّهُم أُرْسِلوا بهِ لقولِهِ تعالَى: {أَنْ اعْبُدُوا اللهَ وَاجْتَنْبُوا الطَّاعُوتَ}.



ومَنْ أَثْبَتَها مَع التشبيه ِصارَ مُشابِهًا للمشركين الذينَ عَبَدوا مَع اللهِ غيرَه، ومَنْ أَثبتَها بدونِ مُماثلةٍ صارَ مِنَ الموحّدين.

وهذا القسمُ مِنَ التوحيد ضَلَّتْ فيه طوائف من بعضِ الأُمة الإسلاميَّة، وانقسَموا إلى فرَق كثيرة، فَمنهم مَنْ سَلَكَ مَسلكَ التَّعطيلِ فعطَّلَ ونَفَى الصفات زاعمًا أنّه مُنسَزَّة لله، وقد ضلَّ؛ لأنَّ المُنسَزِّة حقيقةً هُو الذي يَنْفي عَنه صفات النَّقصِ والعيب، ويُنسَزِّهُ كلامَه مَنْ أنْ يكونَ تعْميَةً وتَضْليلاً، فإذا قال: بأنَّ الله ليسَ له سَمْعٌ، ولا بَصَرَّ، ولا عِلمٌ، ولا قُدْرةٌ، لم ينزه الله، بَلْ وصَمَه بأعيَبِ العيوب، ووصَم كلامَه بالتعمية والتضليل؛ لأنَّ الله يُكرِّرُ ذلك في كلامِه، ويُثْبِتُهُ فيقول: [سَمِيعٌ بَصَيرٌ] ويقول: {عَزِيزٌ حَكِيمٌ } ويقول: {غَفُورٌ رَّحيمٌ }.

فإذا أثبته في كلامه وهُو خال منهُ، كان في غايَة التَّعميَة والتضليلِ والقَدْحِ في كلامِ اللهِ عزَّ وجلَّ.

- ومنهم مَنْ سَلَكَ مسلَكَ التمثيلِ زاعمًا بأنّه محقَّقٌ لما وصَفَ الله به نفسَه، وقدْ ضلُّوا؛ لأنَّهم لَم يَقْدُرُوا اللهُ حقَّ قَدْرِهِ؛ إذ وصَمُوهُ بالعيبِ والنقصِ؛ حيث جَعلوا الكامِلَ مِنْ كلِّ وجه كالناقِصِ مِنْ كلِّ وجهِ.
وإذا كان اقترانُ تفضيل الكامل على الناقص يَحُطُّ منْ قدره، كما قيل:

أَلَمْ تَرَأَن السيفَ يَنْقُصُ قَدْرُهُ إِذَا قِيلَ إِن السيفَ أَمْضَى مِنَ العَصَا

فكيفَ بتمثيل الكامل بالناقص؟

وهذا أعظَمُ مَا يَكُونُ جِنايَةً عَلَى اللهِ عزَّ وجلَّ، وإنْ كان الْمُعَطِّلُونَ أُعظمَ جُرْمًا، لكنَّ الكلَّ لَم يَقْدُرِ اللهَ حقَّ قدْره.

فالواجبُ: أَنْ نؤمنَ بما وصَف اللهُ وسَمَّى بهِ نفسَه في كتابِهِ، وعلَى لسانِ رسولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، مِنْ غيرِ تحريفِ ولا تعطيلِ ولا تكييفِ ولا تمثيل.

(١) قولُهُ: {إِلاَ لِيعْبُدُونِ} استثناءً مُفرَّغٌ مِنْ أعمِّ الأحوالِ، أيْ: ما خَلَقْتُ الجنَّ والإنسَ لأيِّ شيءٍ؛ إلاَّ عبادة.

واللامُ في قولهِ: { إِلاَّ لِيَعْبُدُونَ} للتعليلِ، وهو لبيانِ الحكمةِ مِن الْخَلْقِ، وليسَ التعليلَ الملازِمَ للمعلولِ؛ إذْ لوْ كانَ كذلكَ لَلَزِمَ أَنْ يكونَ الحُلْقُ كلَّهم عُبَّادًا للهِ يَتَعَبَّدونَ لَه، وليسَ الأمرُ كذلكَ، فهذه العلَّةُ غائيَّة، وليسَت مُوجبةً.

- فالعلَّةُ الغائيَّةُ؛ لبيانِ الغايَةِ والمقصودِ مِنْ هذا الفعلِ، لكنَّها قدْ تَقَعُ، وقدْ لا تَقَعُ، مثلَ: بَرَيْتُ القلمَ لأكتُبُ، وقدْ لا تَكْتُبُ، وقدْ لا تَكْتُبُ.

المملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٢ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ فاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٤٥٣٢٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٣٦ جوال: ٣٠٠٧٥٠٨٠٠٠٠





- والعلَّةُ الموجِبةُ معناها: أنَّ المعلولَ مبيِّ عليها، فلا بدَّ أنْ تقعَ، وتكونَ سابقةً للمعلولِ، وملازمةً لهُ، مثلُ: (انْكسَرَ الزُّجاجُ لشدَّة الحَرِّ).

- وقولُهُ: {إِلاَّ لِيعَبُدُونَ} فُسِّر: إِلاَّ لِيوَحِّدُونِ، وَهَذا حتَّ، وفُسِّرَ بِمَعنى: يَتَذَلَّلُون لِي بالطاعة فعلاً للمأمورِ، وترْكًا للمحظورِ، ومِنْ طاعته أن يُوحَّدَ سبحانه وتعالَى، فهذه هي الحكمة مِنْ حلق الجنِّ والإنسِ. ولهذا أَعْطَى الله البشرَ عُقولاً، وأرسلَ إليهم رُسلاً، وأنزلَ عليهم كُتُبًا، ولوْ كانَ الغرَضُ مِنْ حَلْقِهم كالغرضِ مِنْ خُلْقِ البهائمِ، لضاعتِ الحكمةُ مِنْ إرسالِ الرُّسلِ، وإنزالِ الكُتُبِ؛ لأَنَّهُ في النهايَةِ يكونُ كشجرةِ نَبَتَتْ، فنَمَتْ، ثمَّ تَحَطَّمَتْ.

- ولهذا قال تعالَى: {إِنَّ الَّذِي قُرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُكَ اللَّى مَعَادٍ} فلا بدَّ أَنْ يَرُدَّكَ إلى معاد تُحازَى على عَملك، إنْ حيرًا فحيرٌ، وإنْ شرًّا فشرٌّ.

وليسَت الحكمَةُ مِنْ حلْقِهم نفْعَ اللهِ بذلك، ولهذا قال تعالَى: {مَا أَريدُ مِنْهُمْ مِنْ رَزْقٍ وَمَا أَريدُ أَنْ يُطْعِمُونَ}.

- وأما قولُهُ تعالَى: {مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ}.

فهذا ليسَ إقراضًا للهِ سبحانَه، بلْ هوَ غنيٌّ عنه، لكنه سُبحانَه شبَّه معاملةَ عبدهِ لهُ بالقَرْضِ؛ لأنَّهُ لا بدَّ مِنْ وفائِهِ، فكأنَّه التزامُّ مِن اللهِ سبحانَهُ أنْ يُوفِّيَ العاملَ أجرَ عمله، كما يُوفِّي المُقْتَرِضُ مَنْ أَقْرَضَهُ.

(٢) قوله: {أُمَّةً } تُطْلَقُ الأُمَّةُ فِي القرآنِ على معانِ منها:

الطائفة، كما في هذه الآية.

فكلُّ أَمَةٍ بُعِثَ فيها رسولٌ، مِنْ عَهدِ نوحٍ إلى عهدِ نبيِّنا محمدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ.

والحكمة من إرسال الرسل تشتمل على ثلاث مقاصد:

الأول: إقامةُ الحُجَّةِ، قال تعالَى: {رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرينَ لِئِلاً يَكُونَ لِلثَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةَ بَعْدَ الرَّسُلُ}.

الثَّاني: الرحمةُ، لقولِهِ تعالَى: {وَمَا أَرْسُكُنَّاكَ إِلَّا رَحْمَةَ لِلْعَالْمِينَ}.

الثالث: بيانُ الطَّريقِ المُوصِلِ إلى اللهِ تعالَى؛ لأنَّ الإنسانَ لا يَعْرِفُ ما يَحِبُ للهِ على وجهِ التفصيلِ إلاَّ عنْ طريق الرُّسل.

قولُهُ: {أَنِ اعْبُدُوا اللهَ}، (أَنْ): قيل: تفسيريَّة، وهيَ التي سُبِقَتْ بما يدلُّ على القولِ دونَ حروفِه، كقولِه تعالَى: . {قُاوْحَيْنَا النِّهِ أَنِ اصْنُعِ الْقُلْكَ} والوحيُ فيه معنى القولِ دونَ حروفِه، والبعثُ مَتَضَمِّنَ معنى الوحْيَ؛ لأنَّ . فاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٤٥٣٢٩٩٩ حدود ٤٥٣٧٩٩ جوال: ٥٥٧٠٠٧٠٠ من ٢٥٠٤٩٩٦٨ على ١٩٥٥ على ١٩٥٩ على ١٩٥٩ على ١٩٥٩ على ١٩٥٩ برنامج <u>آگو</u>نگ



ئوت الْوَالِّ لَا لِمَا الْمَالِّ لَا لَمْ الْمَالِّ النظام والعالمومات

كُلَّ رسول مُوحًى إليهِ.

وقيل: إنَّها مصدريَّةٌ على تقديرِ الباءِ، أيْ: بأنْ اعبدوا، والراجحُ: الأوَّلُ لعدم التقدير.

قولُهُ: ﴿ أَنِ اعْبُدُوا الله ﴾ أيْ: تذَّلُلُوا له بالعبادة، وسبق تعريف العبادة.

- قولُهُ: {وَاَجْتَنَبُوا الطَّاعُوتَ} أي: ابْتَعِدُوا عنه بأنْ تكونوا في جانب، وهوَ في جانب. والطاغوتُ: مُشْتَقٌ من الطُّغْيان، وهوَ صفةٌ مُشْبَّهةٌ.

والطغيانُ: مُجَاوَزَةُ الحدِّ، كما في قولِهِ تعالَى: {إِنَّا لَمَّا طَعْى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ} أَيْ: تَجَاوَزَ حدَّهُ.

وأَجْمَعُ مَا قِيلَ فِي تَعْرِيفِهِ، هُوَ مَا ذَكْرَهُ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ، بأنَّهُ: (مَا تَجَاوَزَ بِهِ العبدُ حَدَّهُ مِنْ مَبَوعٍ، أَوْمَعْبُودٍ، أَوْمُطَاعٍ).

ومُرادُهُ مَنْ كان راضيًا بذلكَ، أوْ يقالُ: هوَ طاغوتٌ باعتبارِ عابدهِ، وتابعهِ، ومُطيعِه؛ لأنَّهُ تجاوَزَ به حدَّهُ؛ حيثُ نزَّلهُ فوقَ مَنْزلتِهِ التي جَعَلها اللهُ لهُ، فتكونُ عبادتُهُ لهذا المعبودِ، واتَّباعُهُ لَمتبوعِهِ، وطاعتُهُ لِمُطاعِهِ، طُغْيانًا لمحاوزتِهِ الحدَّ بذلكَ.

وقد يجتمع المعنيان فيكون طاغوتاً باعتبار عابده وتابعه ومطيعه، وطاغوتاً باعتبار رضاه بذلك.

فالمتبوعُ مثلُ: الكُهَّانِ، والسَّحَرةِ، وعلماءِ السُّوءِ.

والمعبودُ مثلُ: الأصنام.

والمطاعُ مثلُ: الأمراءِ الخارجينَ عَن طاعةِ اللهِ، فإذا اتَّخذهم الإنسانُ أربابًا يُحِلُّ ما حرَّمَ اللهُ منْ أجلِ تحليلهم لهُ، ويُحرِّمُ ما أَحَلُّ اللهُ مِنْ أجلِ تحريمهم لهُ، فهؤلاءِ طواغيتُ، والفاعلُ تابعٌ للطاغوت؛ قال تعالَى: {اللهُ تَرَ اللهَ اللَّذِينَ أُوثُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاعُوتِ } ولمُ يقلُ: إنَّهُم طواغيتُ.

والتوحيدُ لا يتم الآبركنين هما:

- الإثبات.
 - النفْيُ.

إذ النفيُ المحضُ تعطيلٌ محضٌ، والإثباتُ المحضُ لا يمنعُ المشاركةَ.

مثالُ ذلكَ: (زيْدٌ قائمٌ) يدلُّ على ثبوتِ القيامِ لزيدٍ، لكنْ لا يدلُّ على انفرادِهِ بهِ.

و(لَم يقُمْ أحدٌ) هذا نفيٌ محضٌ، و(لمْ يقُمْ إلاَّ زيدٌ) هذا توحيدٌ لهُ بالقيامِ؛ لأنَّهُ اشْتَملَ على إثباتِ ونفي.

المملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩

- مُنْ الله - http://www.afaqattaiseer.com E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com



تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الثاني

(١) قولُه: {وقضَى} قضاءُ اللهِ -عزَّ وجلَّ- يَنْقَسِمُ إلى قسمين:

الأول: قضاءٌ شَرْعِيٌّ.

الثاني: قضاءً كُوْيِّ.

فالقضاءُ الشرعيُّ: يجوزُ وقوعُه مِن المَقْضِي عليه وعدمُه، ولا يكونُ إلا فيما يحبُّه اللهُ.

كالمذكور في هذه الآية: {وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَ إِيَّاهُ} فتكونُ {قَضَى} بمعنى: شرَع، أو بمعنى: وصَّى، وما أشْبُهَهما.

والقضاءُ الكونيُّ: لابُدَّ من وقوعه، ويكونُ فيما أحَبَّه اللهُ وفيما لا يُحبُّه كقوله تعالى: {وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لْتُقْسِدُنَّ فِي الأَرْضِ مَرَتَيْنِ وَلَتَعُلْنَّ عُلُوَّا كَبِيرًا }. فالقضاءُ هنا كونيٍّ؛ لأنَّ اللهُ لا يَشْرَعُ الفسادَ في الأرض، ولا يُحبُّه.

فإن قيل: ثبتَ أنَّ الله قَضَى كُونًا ما لا يُحِبُّه، فكيف يَقْضِي الله ما لا يُحِبُّه؟

والجوابُ: أنَّ المحبوبَ قسمان:

أحدهما: محبوبٌ لذاته.

والآخر: محبوبٌ لغيره.

فالمحبوبُ لغيره: قد يكونُ مَكْرُوهًا لذاتِه، ولكن يُحَبُّ لما فيه مِنَ الحكمةِ والمصلحةِ، فيكون حينئذ معبوبًا مِن وجهٍ؛ مكروهًا مِن وجهٍ آخرَ.

كالفساد في الأرضِ الذي وقع مِن بني إسرائيلَ هو في حدِّ ذاتِهِ مكروةٌ للهِ؛ لأنَّ اللهَ لا يُحِبُّ الفسادَ، ولكنْ للحكمةِ التي يَتَضَمَّنُها وكان محبوبًا إلى اللهِ –عزَّ وجلَّ– مِنَ وجهِ آخرَ.

ومِنْ ذلك: القحطُ، والجدْبُ، والمرَضُ، والفقُرُ؛ لأنَّ الله رحيَمٌ لا يُحبُّ أَنْ يُؤْذِيَ عبادَه بشيء من ذلك، بل يريدُ بعبادِه اليُسرَ، لكن يُقدِّرُه للحكمِ الْمَترَتِّبةِ عليه، فيكونُ محبوبًا إلى الله من وجه، مكروهًا من وجه آخر. - قال الله تعالى: {ظَهرَ الفسادُ فِي البَرِّ وَالبَحْر يما كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُدْيِقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَملُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ}.

والشاهدُ من هذه الآية: قولُه تعالى: {أَلاَّ تَعْبُدُوا إلاَّ إِيَّاهُ} فهذا هو التوحيدُ لتضمُّنِه للنفي والإثباتِ.

(٢) قُولُه: {وَلَا تُشُرْكُوا } فِي مَقَابِلِ (لَا إِلَهُ) لأَنْهَا نَفيٌّ.

- وقولُه: {وَاعْبُدُوا} فِي مقابل (إلا اللهُ) لألها إثباتُ.



- وقولُه: {شَيْئًا} نكرةٌ في سياقِ النهي، فتعُمُّ كلَّ شيءٍ: لا نبيًّا، ولا مَلكًا، ولا وليًّا، بل ولا أمرًا مِن أمورِ الدُّنيا، فلا تَحْعَلِ الدُّنيا شَريكًا مَع الله.

والإنسانُ إذا كان هَمُّه الدنيا كان عابدًا لها؛ كما قال صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: «تَعِسَ عَبدُ الدنيارِ، تَعِسَ عَبْدُ الدّرهَم، تَعسَ عَبدُ الخَميلة، تَعسَ عبدُ الخَميصة».

(٣) الخطابُ للنَبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ أَمْرَهُ اللهُ أَنْ يَقُولَ للنَّاسِ: {تَعَالُواْ} أَي: أَقْبِلُوا، وهَلُمُّوا، وأَصلُه من العلوِّ كأنَّ المناديَ يُنَاديكَ أَنْ تَعْلُوَ إِلَى مكانه، فيقولُ: تَعَالَ، أي: ارْتَفَعْ إِليَّ.

- وقولُه: {أَتُلُ} بالحزم حوابًا للأمر في قوله: {تَعَالُوْا}.

- وقولُه: {مَا حَرَّمَ رَبَّكُمْ عَلَيْكُمْ} {ما} اسمٌ موصولٌ مفعولٌ لأَثْلُ، والعائدُ محذوفٌ، والتقديرُ: ما حَرَّمَهُ رَبُّكِم عليكِم.

وقال: {رَبَّكُمْ} ولم يقلْ: ما حَرَّمَ اللهُ؛ لأنَّ الرَّبَّ هنا أنسبُ؛ حيثُ إنَّ الربَّ له مُطْلَقُ التصرفِ في المربوب والحكمُ عليه بما تَقْتضيه حكمتُه.

- قُولُه: {أَلَّا تُتَسُّرِكُوا} أَنْ: تفسيريةٌ، تُفَسِّرُ {أَنَّل} أي: أتلو عليكم ألا تُشْرِكوا به شيئًا، وليست مصدريةً، وقد قيل به، وعلى هذا القولِ تكونُ (لا) زائدةً، ولكنَّ القولَ الأولَ أصحُّ أي: أتلُ عليكم عدَمَ الإشراك؛ لأنَّ الله لم يُحرِّمْ علينا أنْ لا نُشْرِكَ به، بل حَرَّمَ علينا أن نُشْرِكَ به، ومما يُؤيِّدُ أنَّ (أن) تفسيريةٌ أن (لا) هنا ناهيةٌ لتَتَنَاسَبَ الجُمَلُ، فتكونَ كلُّها طلبيةً.

وقد تضمنت هذه الآيات خمس وصايا في الآية الأولى:

الأولى: توحيد الله.

الثاتية: الإحسان بالوالدين.

الثالثة: أن لا نقتل أو لادنا.

الرابعة: أن لا نقرب الفواحش.

الخامسة: أن لا نقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق.

وأربع وصايا في الآية الثانية:

الأولمى: أن لا نقرب مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن.







الثانية: أن نوفي الكيل والميزان بالقسط.

الثالثة: أن نعدل إذا قلنا.

الرابعة: أن نوفي بعهد الله.

مْ قال عز وجل: {وَأَنَّ هَدُا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ} وهذه هي الوصية العاشرة.

- فقوله: {وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي} يحتمل أنّ المشارَ إليه ما سبق؛ لأنك لو تأملتَه وحدته محيطًا بالشرع كله إما نصًّا، وإما إيماءً.

ويُحتمل أنّ المرادَ به ما عُلِمَ من دين الله، أي: هذا الذي جاءكم به الرسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ هو صراطي، أي الطريقُ الموصلُ إليه سبحانه وتعالى.

- قوله: {دَلِكُمْ وَصَاْكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَقُونَ} أي: ذلك المذكورُ وصاكم به لتنالوا درجةَ التقوى، والالتزامِ بما أمر الله به ورسوله صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّمَ.

(٤) قوله: (وصية مُحَمَّد) الوصية بمعنى: العهد، ولا يكون العهد وصية إلا إذا كانَ في أمرِ مهمِّ.

وقوله: (الّــــي عَلَيها خاتَمهُ) الخاتم: بمعنى التوقيع.

وهي ليست وصيةً مكتوبةً مختومًا عليها، لأنّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ لم يوصِ بشيء، لكن ا**بن مسعود** رضيَ الله عنهُ يرى أنّ هذه الآياتِ قد شمِلت الدِّين كُلّه فكأنها الوصَيةُ التي ختَمَ عليها رسُّولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ، وأبقاها لأُمَّته.

وَهيَ آياتٌ عظيمةٌ إذا تدبرها الإنسانُ وعمِل بما حصَلت له الأوصافُ الثلاثةُ الكاملةُ العقلُ والتذكُّرُ والتَّقوى.

(٥) قولهُ: (رديف) بمعنى رادفٍ أي: راكبٌ معه خلفَه، فهو فعيلٌ بمعنى فاعلٍ مثل: رحيمٍ بمعنى راحمٍ، وسميع بمعنى سامع.

قوله: «مَا حَقُّ اللهِ عَلَى العبادِ» أي: ما أوجَبه عليهم، وما يجبُ أن يعاملوه به، وألقاه على معاذ بصيغةِ السؤالِ ليكون أشدَّ حضورًا لقلبِه، حَتى يفهَم ما يقوله صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ.

قوله: «وما حَقُ العِبادِ علَى الله؟» أي: ما يجبُ أن يعاملَهم به، والعبادُ لم يوحبوا شيئًا، بل اللهُ أوجبه على نفسِه فضلاً منه على عباده، قالَ تعالى: {كَتَبَ رَبِّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سنُوعًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ قَائَلَهُ عَقُورٌ رَحِيمٌ}.

فأوجبَ سبحانَه على نفسِه أنْ يرحمَ مَنْ عمِلِ سوءًا بجهالةٍ أي: بسَفَهِ وعدَم حُسنِ تصرفٍ ثم تابَ مِن بعدِ

الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٢٦١٤٤٩ فاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٤٥٢٢٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٦٦ جوال: ٥٥٥٢٨٠٧٣٠







ذلك وأصلَح.

ومعنى (كتّب) أي: أوْجبَ.

قال ابن تيمية: (كون المطبع يستحق الجزاء فهو استحقاق إنعام وفضل من الله، ليس استحقاق مقابلة، كما يستحق المخلوق على المخلوق)

قوله: (يَعْبُدُوهُ) أي: يتذللوا له بالطاعة.

قوله: (وَلا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا) أي: في عبادته وما يختصُّ به، وشيئًا نكرة في سياق النفي، فتعمُّ كلَّ شيءٍ لا رسولاً ولا ملكًا ولا وليَّا ولا غيرهم.

وقوله: (وَحَقُّ العِبَادِ عَلَى اللهِ أَنْ لا يُعَذَّبَ مَنْ لا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا) وهذا الحقُّ تفضلَ الله به على عبادِه، ولم يوجبه عليه أحدٌ، ولا تظن أن قوله: «مَنْ لاَيشْرِكُ بِهِ شَيْئًا» أنه بحردٌ عن العبادةِ؛ لأن التقدير: مَنْ يعبدُه ولا

يشرك به شيئًا، ولم يذكر قوله: (من يعبده) لأنه مفهومٌ من قوله: ﴿وَحَقُّ الْعِبَادِ ، ومن كان وصفُه العبودية فلا بد أن يكون عابدًا.

ومَن لَم يعبد الله ولَم يُشرك به شيئًا هل يعذب ؟

الجوابُ: نعم، يُعذب لأن الكلامَ فيه حذف، وتقديرُه: (مَن يعبده ولا يُشْرِكُ به شيئاً)، ويدلُّ لهذا أمران: الأولُ: قوله: «حَقُّ العباد» ومن كان وصفُه العبودية فلا بد أن يكون عابدًا.

الثّاني: أن هذا مقابلٌ لما تقدم: ﴿ أَنْ يَعْبُدُوهُ، وَلا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ فَعُلِمَ أَنَّ المرادَ بقوله: ﴿ لا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا » أي: في العبادة.

ومعنى الحديث: أنّ الله لا يعذبُ من لا يشرك به شيئًا، وأنّ المعاصي تكون مغفورة بتحقيقِ التوحيد، ونَهى صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ عن إحبارهم لئلا يتكلوا على هذه البشرى؛ لأنّ تحقيقَ التوحيد يستلزمُ اجتناب المعاصي؛ والمعاصي صادرةٌ عن الهوى، وهذا نوعٌ مِن الشرك، قال تعالى: { أَقْرَ أَيْتَ مَنِ اتَّخَدُ اللّهَهُ هَوَاهُ}. ومناسبةُ الحديثِ للترجمة: بيانُ فضيلة التوحيد، وأنه مانعٌ من عذاب الله.

(٦) فيه مسائل:

الأولى: (الحكمةُ من خلقِ الجن والإنس) لقوله: {ومَا خَلَقْتُ الَّذِنَّ وَالإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونَ}، فالحكمةُ





هي عبادةُ الله، لا أن يتمتعوا بالمآكل والمشارب والمناكح.

(٧) والثانية: (أنّ العبادة هي التوحيد) أي: أنّ العبادة مبنيّة على التوحيد، فكل عبادة لا توحيد فيها ليست بعبادة، لا سيما وأنّ بعضَ السَّلف فسَّروا قوله تعالى: {إلا لْيَعْبُدُونَ} إلا ليوحدون.

وهذا مطابقٌ تمامًا لما استنبطه المؤلّف - رحمه الله - مِن أنّ العبادة هي التوحيد، فكل عبادة لا تُبنى على التوحيدِ فهي باطلة، قالَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: «قال الله تعالى أَنَا أَعْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرِكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلاً أَشْرِكَ فِيهِ مَعي غَيْري تَرَكَّنُهُ وَشَرْكَهُ».

وقوله: (لأنّ الخصومة فيه) أي: بينَ الرسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وقريش، فقريشٌ يعبدون الله يطوفون له ويُصلون، ولكن على غير الإخلاص والوجه الشرعي، فهي كالعدم، لعدم الإتيان بالتوحيد، قال تعالى: {وَمَا مَنْعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ ثَقَقَاتُهُمْ إِلاَ أَنَّهُمْ كَقَرُوا بِاللهِ وَبِرَسُولِهِ}.

- (٨) وقوله في الثالثة: (ففيه معنى قوله: {وَلا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ}) لَستم عابدين عبادتي، لأنّ عبادتكم مبنيةٌ على الشّرك، فليست بعبادة لله تعالى.
- (٩) الرابعة: (الحكمة في إرسال الرسل) أحذها رحمه الله تعالى من قوله تعالى: {وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَن اعْبُدُوا اللهَ وَاجْتَتَبِبُوا الطَّاعُوتَ} فالحكمةُ هي: الدعوةُ إلى عبادةِ الله وحده، واحتنابُ عبادة الطاغوت.
 - (١٠) الخامسة: (أنّ الرسالة عمت كل أمةٍ) أحذَها من قوله تعالى: {وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً}.
- (١١) السادسة: (أنَّ دينَ الأنبياء واحدٌ) أحدها من قوله تعالى: {وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللهُ وَاجْتَنِبُوا الطَّاعُوتَ}.

ومثله: قوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلَتُنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولِ إِلا نُوحِي النَّهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلا أَنَا فَاعْبُدُونِ}. وهذا لا ينافي قوله تعالى: {لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَيْرِعَةٌ وَمَنْهَاجًا} لأنّ الشرعة العملية تختلفُ باحتلاف الأمم والأماكن والأزمنة.

وأما أصلُ الدِّين فواحدٌ، قال تعالى: {شَرَعَ لَكُمْ مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَلَى بِهِ ثُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنًا النَّينَ وَكَا تَتَقْرَقُوا فِيهِ}.
 إليْكَ وَمَا وَصَيْنًا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسنَى وَعِيسنَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلا تَتَقْرَقُوا فِيهِ}.





المسألة كبيرةً؛ لأنَّ كثيرًا مِن المسلمين حَهِلها في زمانِه وفي زماننا الآن.

(١٣) الثامنة: (أنّ الطاغوت عامٌ في كل ما عُبِدَ مِن دونِ الله) فكل ما عُبد مِن دونِ اللهِ فهو طاغوت، وقد عرَّفه ابن القيم: (بأنه كلُّ ما تجاوزَ به العبدُ حدَّه من معبودٍ أو متبوعٍ أو مُطاعٍ).

فالمعبود: كالصنم.

والمتبوغ: كالعالم.

والمطاعُ: كالأمير.

(1 1) التاسعة: (عظمُ شأنِ الثلاثِ آيات المحكماتِ في سورة الأنعام) (المحكماتُ) أي: التي ليسَ فيها نسخٌ، أَحَذَ ذلك من قول ابن مسعود رضى الله عنه.

(١٥) العاشرة: (الآياتُ المحكماتُ في سورةِ الإسراءِ) وهي قوله تعالى: {وَقَضَى رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُوا اللَّهِ إِيَّاهُ}.

(١٦) (وفيها ثماني عَشرة مسألةً، بدأها بقوله تعالى: {لا تَجْعَلْ مَعَ اللهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَدْمُومًا مَخْدُولاً} وختَمها بقولِه تعالى: {وَلا تَجْعَلْ مَعَ اللهِ إِلهًا آخَرَ قُتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا}، وقد نَبّهنا الله سبحانه على عظم شأن هذه المسائل بقوله تعالى: {دَلِكَ مِمَّا أُوْحَى اِلْيُكَ رَبَّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ}).

فبدأها الله بالنهي عن الشرك بقوله تعالى: {لا تَجْعَلْ مَعَ اللهِ إِلْهَا آخَرَ فَتَقَّعُدَ مَدَّمُومًا مَخْدُولاً} والقاعدُ ليس قائمًا، لأنه لا حيرَ لِمن أشركَ بالله، مذمومًا عندَ الله وعندَ أوليائهِ، مخذولاً لا ينتصر في الدنيا ولا في الآخرة.

وختَمهَا بقوله: {وَلا تَجْعَلُ مَعَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الْحَرَ فَتُلْقَى فِي جَهَلَّمَ مَلُومًا مَّدْخُورًا} فهذه عقوبتُه عندما يُلقى في النار كلِّ يلومُه ويدحَرُه فيندحرُ والعياذُ بالله.

(١٧) الحادية عشرة: (آيةُ سورةِ النساءِ التي تُسمَّى آيةَ الحقوقِ العشرةِ بدأها بقولِه تعالى: {وَاعْبُدُوا اللهَ وَلا تُنفَعُ الحقوقُ صاحبَها إذا أدّاها إلا به، فبُدئت هذه الحقوقُ به، ولهذا لما سألَ النبيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ – حكيمُ بن حزامٍ عمَّن كان يتصدقُ ويعتقُ ويصلُ رحمه في الجاهلية هل له من أجر؟

فقالَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: «أَسْلَمْتَعلىما أَسْلَفْتَ مِنَ الخيرِ» فدلَّ على أنه إذا لم يُسْلِم لم يكنْ له أجرٌ، فصارتِ الحقوقُ كلها لا تنفعُ إلا بتحقيقِ حقِّ الله.







قولِ ابنِ مسعودٍ –رضي الله عنه– ولكنَّ النبيَّ –صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ– لم يوصِ بها حقيقةً، بل أشار إلى أننا إذا تَمسَّكنا بكتابِ الله فلنْ نَضلَّ بعده، ومِن أعظم ما جاءَ به كتابُ الله قوله تعالى: {قُلْ تَعَالُوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ}.

- (١٩) الثالثة عشرة: (معرفةُ حقِّ الله علينا) وذلكَ بأن نعبُده ولا نشركَ به شيئًا.
- (٢٠) الرابعة عشرة: (معرفة حقّ العباد عليه إذا أدّوا حقه) وذلك بأن لا يعذّب من لا يشرك به شيئًا،
 أما من أشرك فإنه حقيقٌ أنْ يعذّبَ.
- (٢١) الخامسة عشرة: (أنَّ هذه المسألة لا يعرفها أكثر الصحابة) وذلك أنَّ معادًا أخبر بما تأمَّا، أي: خروجًا عَن إثمِ الكِتمان عند موته بعدَ أنْ مات كثيرٌ من الصحابة، وكان -رضي الله عنه- علم أن النبي صلى الله عليه وسلم- كتمها مطلقًا، لأنه لو أراد ذلك لم يخبر بما معاذًا ولا غيره.
 - (٢٢) السنادسة عشرة: (جوازُ كتمانِ العلمِ للمصلحةِ) إذْ إنَّ كتمان العلمِ على سبيل الإطلاق لا يجوزُ، لأنه ليس بمصلحةِ، ولهذا أخبرَ النبيُّ –صلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ– معاذًا ولم يكتم ذلكَ مُطلَقًا.
- وأما كتمان العلم في بعض الأحوال، أو عَن بعض الأشخاصِ لا على سبيل الإطلاق فحائزٌ للمصلحةِ، كما كَتَم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، ذلك عَن بقيةِ الصحابة، خَشيةَ أَنْ يَتَّكِلُوا عليه، وقال لمعاذ: «لا تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَّكُلُوا».
 - (٢٣) السابعة عشرة: (استحبابُ بشارة المسلم بما يَسرُّهُ) لقوله: (أَفَلا أُبَشِر النَّاسَ؟) وهذه مِن أحسن الفوائد.
 - (٢٤) الشامنة عشرة: (الخوفُ من الاتكال على سعة رحمة الله) وذلك لقوله: «لا تُبَشَرُهُمْ فَيَتَكُلُوا» لأنّ الاتكالَ على رحمةِ الله يسبب مفسدةً عظيمةً، هي: الأمنُ مِن مكرِ الله.
- (٢٥) التاسعة عشرة: (قولُ المسؤول عمّا لا يعلمُ: الله ورسوله أعلمُ) وذلك لإقرارِ النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ- على معاذٍ حيثُ عَطَفَ رسولَ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ- على معاذٍ حيثُ عَطَفَ رسولَ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ- على معاذٍ حيثُ عَطَفَ رسولَ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ- على الله بالواو، وأنكرَ على مَن قال: (مَا شَاءَ اللهُ وَشُنْتُ).

وقال: ﴿ أَجَعَلْنَنِي اللَّهُ نَدًّا ، بَلْ مَا شَاءَ اللَّهُ وَحُدَهُ ».

فيقالُ: إنَّ الرسول -صلَّى اللهُ عَلَيه وَسلَّمَ- عنده علْمٌ من العلوم الشرعية ما ليس عند القائل، ولهذا لم ينكر المنكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص ١٠ - ٢٠ - ١٠ من المنكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص ١٠ - ٢٠ من المنكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص ١٠ من المنكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص ١٠ من المنكة العربية المنافق الم



الرسولُ -صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ- على معاذٍ، بخلافِ العلوم الكونيةِ القدريةِ فالرسولُ -صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ-ليسَ عنده علمٌ منها.

فلو قيلَ: هل يحرُم صوهم العيدينِ؟

جار أنْ نقول: الله ورسوله أعلم، ولهذا كان الصحابة إذا أَشكلَتْ عليهم المسائل ذهبوا إلى رسولِ الله – صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّمَ- فيبيِّنها لهم.

ولو قيلَ: هل يُتوقّع نزول مطر في هذا الشهر؟

لم يَجُز أن نقولَ: الله ورسولُه أعلَم؛ لأنه من العلوم الكونية.

(٢٦) المعشرون: (جوازُ تخصيص بعضِ الناسِ بالعَلم دونَ بعضٍ وذلكَ أنَّ النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ- حصَّ هذا العلم بمعاذ دونَ أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ وعليِّ، فيجوزُ أنْ نخصِّص بعض الناس بالعلم دون بعضٍ، حيث إنَّ بعض الناس لو أخبرته بشيء مِن العلم افتتن، قال ابن مسعودٍ: (إِنَّكَ لَنْ تُحَدِّثَ قَوْمًا بِحَدِيثٍ لا بَعْضٍ، حيث إنَّ بعض الناس لو أخبرته بشيء مِن العلم افتتن، قال ابن مسعودٍ: (إِنَّكَ لَنْ تُحَدِّثَ قَوْمًا بِحَدِيثٍ لا بَنْهُ عُقُولُهُمْ إِلا كَانَ لِبَعْضِهمْ فَنْنَةً). وقال على: (حَدَّثُوا التَاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ).

فيحدَّث كلُّ أحدِ حسب مقدرته وفهمه وعقله.

(۲۷) الحادية وَالعشرون: (تواضعه – صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّمَ – لركوب الحمار مع الإرداف عليه) حيثُ ركب الحمارَ وأردَفَ عليه، إذْ إنَّ عادة الكبراء عدَم الإرداف، وركب صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ – الحمارَ، ولو شاء لركب ما أراد، ولا منقصةَ في ذلك، إذْ إنَّ مَن تواضعَ لله صَعَرَّ وَجلَّ – رفعهُ.

(٢٨) الثانية والعشرون: (جوازُ الإردافِ على الدابةِ) لأنَّ النبيَّ –صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ– أردَف معاذًا، لكنْ يُشترط للإردافِ أنْ تكون الدَّابة قادرةً عليه، فإنْ لم تكن قادرةً لم يَجُزْ ذلكَ.

(٢٩) الثالثة والعشرون: (عظمُ شأنِ هذه المسألة) حيثُ أخبرَ النبيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ- معاذًا، وحعلَها مِنَ الأمورِ التي يبشَّر بها.

ا**لرابعة والعشرون: (فضيلةُ معاذ)** وذلكَ أنَّ النبيَّ –صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ– حصَّه بهذا العِلم، وأردَفه مَعه على الحمارِ.







تهذيب القول المفيد نفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الثالث

(١) سَبَقَ أَنْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ وجُوبَ التوحيد، وأَنَّهُ لاَ بُدَّ منهُ، وأَنَّ مَعْنَى قولِهِ تَعَالَى: {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونَ} أَنَّ العبادَةَ لاَ تَصِحُّ إِلاَّ بالتَّوْحِيد.

وهنا ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ فَضْلَ التَّوْحيد.

وقَولُهُ: (وَمَا يُكَفِّرُ مِنَ الذَّنُوبِ) معطوفٌ عَلَى (فضلِ) فيكونُ المَعْنَى: بابُ فضلِ التوحيد، وبابُ ما يُكَفِّرُ مِن الذَّنُوبِ، وعَلَى هذا فالعَائِدُ مَحْذُوفٌ، والتَّقْدِيرُ ما يُكَفِّرُ مِن الذُّنُوبِ، وعُقِدَ هذَا البَابُ لَأَهْرَيْنِ: الأَوَّلُ: بَيانُ فَصْلِ التَّوْحيد.

الثاني: بيانُ ما يُكَفِّرُ مِنَ الذُّنوبِ؛ لأَنَّ مِنْ آثارِ فَضْلِ التَّوحيدِ تَكْفِيرُ الذُّنوبِ.

(٢) قولُهُ: {وَلَمْ يَلْبِسُوا} أَيْ: يَخْلطوا.

(٣) قولُهُ {يِظْلَمٍ} الطُّلْمُ هنا مَا يُقَابِلُ الإيمَانَ، وهوَ الشِّرْكُ، ولَمَّا نَزَلَتْ هذه الآيَةُ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى الصَّحَابَةِ، وقَالُوا: أَيُنا لَمْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ الأَمْرُكُمَا تَظْنُونَ، إِنَّما المُرادُ بِهِ الصَّحَابَةِ، وقَالُوا: أَيْنا لَمْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: ﴿إِنَّ الشَّرِكُ، أَلَمْ تَسْمَعُوا إِلَى قَوْلِ الرَّجُلِ الصَالِحِ - يَعْنِي لُقْمَانَ -: {إِنَّ الشَّرِكُ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ} ؟».

والظُّلْمُ أَنْواعٌ ثلاثة:

الأول: أَظْلَمُ الْطُّلْمِ، وهوَ الشِّرْكُ في حَقِّ اللهِ.

الثَّاني: ظُلْمُ الإنْسانِ نَفْسَهُ، فَلاَ يُعْطِيهَا حقَّها، مثلُ: أنْ يَصُومَ فَلاَ يُفْطِرُ، ويقومَ فَلاَ يَنَامُ.

الثالث: ظُلْمُ الإنسانِ غَيْرَهُ، مِثْلُ: أَنْ يَتَعَدَّى عَلَى شَخْصٍ بِالضَّربِ أَو َالقَتْلِ أَوْ أَخْذِ مَالٍ ومَا أَشْبَهَ ذلكَ. وإذا انتَفَى الظُّلمُ حَصَلَ الأمْنُ، لَكنْ هَلْ هُو أَمْنٌ كَاملٌ؟

الْجَوابُ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ الإِيمَانُ كَامِلاً لَمْ يُخَالِطُهُ مَعْصَيَةٌ، فالأمنُ أمنٌ مطلَقٌ؛ أيْ: كامِلٌ، وإذَا كَانَ الإِيمَانُ مُطْلَقَ إِيمَانٍ – غيرَ كاملٍ – فَلَهُ مُطْلَقُ الأمْنِ؛ أَيْ: أَمْنٌ نَاقِصٌ.

كَمُرْتُكِبُ الكَبِيرةِ فَهُو: آمِنٌ مِنَ الْحُلُودِ فِي النارِ، وغَيْرُ آمِنِ مِن العَذَابِ، بَلْ هُوَ تَحْتَ المَشْيَّةِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: {إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمِنْ بِشَمَاعُ}.

قولُهُ: (الْأَمْنُ) (أَلْ) فيها لِلجِنْسِ، ولهذا فَسَّرْنَا الأَمْنَ بأَنَّهُ إمَّا أَمَنٌ مطلَقٌ، وإمَّا مُطْلَقُ أَمْنٍ، حَسَبَ الظُّلمِ الذي تَلبَّسَ به.

قَوْلُهُ: {وَهُمْ مُهُنَّدُونَ} أَيْ: فِي الدُّنيا إِلَى شَرْعِ اللهِ بالعِلْمِ والعَمَلِ، فالاهْتِدَاءُ بالعِلْمِ: هِدَايَةُ الإرْشَادِ. ص١ - ١٥٥٠. E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com حوال: ٧٣٠-٥٥٢٨٠ حوال: ٤٠٤٠٩٦٦



والاهْتِدَاءُ بالعَمَلِ: هدَايَةُ تَوْفِيقٍ، ومُهْتَدُونَ فِي الآخرةِ إِلَى الجُنَّةِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: {اَحْشُرُوا الَّذِينَ ظُلْمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَاثُوا يَعْبُدُونَ وَمُهْتَدُونَ فِي الآخرةِ، قَالَ اللهِ قَاهْدُوهُمْ اللهِ صِرَاطِ الْجَحِيمِ} هذه هذايَةُ الآخرةِ، وهي للذين ظَلَمُوا إِلَى صِرَاطِ الجَحَيمِ، فيكونُ مُقَابِلُها أَنَّ الذِين آمَنُوا ولَمْ يَظْلِمُوا يُهْدَوْنَ إِلَى صِرَاطِ النَّعيمِ.

قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب - كما في (الدرر السنية) (١٥/١) -: (لا إله إلا الله شجرة السعادة، إن غرستها في منبت التصديق، وسقيتها من ماء الإخلاص، ورعيتها بالعمل الصالح؛ رسخت عروقها، وثبت ساقها، واخضرت أوراقها، وأينعت ثمارها، وتضاعف أكلها: {تؤتي أكلها كل حين بباذن ربها} وإن غرست هذه الشجرة، في منبت التكذيب والشقاق، وأسقيتها بماء الرياء والنفاق، وتعاهدتها بالأعمال السيئة، والأقوال القبيحة، وطفح عليها غدير العَذر، ولفحها هجير هجر؛ تناثرت ثمارها، وتساقطت أرواقها، وانقشع ساقها، وتقطعت عروقها، وهبت عليها عواصف القذر، ومزقتها كل ممزق {وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منتوراً}) ومُناسَبة الآية للتَّرْجَمة: أنَّ اللهُ أثبت الأمن لِمن لَمْ يُشْرِك، والذي لَمْ يُشْرِكُ يَكُونُ مُوحِدًا، فَدَلَ عَلَى أنَّ منْ فَضَائل التَّوحيد اسْتَقْرَارُ الأمن.

(٤) قولُهُ: (مَنْ شَهِدَ أَنْ لاَ إِلَهَ إلاَّ اللهُ) الشَّهَادَةُ لاَ تَكُونُ إلاَّ عَن عِلْمٍ سَابِقٍ، قَالَ تَعَالَى: {إلاَّ مَنْ شَنَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ} وَهذا العِلْمُ قدْ يَكُونُ مُكْتَسَبًا، وَقَدْ يَكُونُ غَرِيزِيًّا.

والعِلْمُ بِــ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، غَرِيزيُّ، قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: ﴿كُلُّ مُؤْلُود يُولَدُ عَلَى الْفَطْرَةُ ۗ.

وقَدْ يكونُ مُكْتَسَبًا، وذلكَ بتدبُّر آيات الله، والتَّفكُّر فيها.

ولاَ بدَّ أنْ يوجَدَ العلْمُ بـــ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، ثمَّ الشَّهَادَةُ بهَا.

وَقُولُهُ: (لاَ إِلَهَ) أَيْ: لاَ مَأْلُوهَ، والمَأْلُوهُ هوَ المعبودُ محبَّةً وَتَعْظِيمًا، تُحِبُّهُ وتُعظَّمُهُ لِمَا تَعْلَمُ مِنْ صِفَاتِهِ العَظِيمَةِ وَقَعْلِمُهُ لِمَا تَعْلَمُ مِنْ صِفَاتِهِ العَظِيمَةِ وَقَعْلَمُهُ لِمَا تَعْلَمُ مِنْ صِفَاتِهِ العَظِيمَةِ وَقَعْلَمُهُ لِمَا تَعْلَمُ مِنْ صِفَاتِهِ العَظِيمَةِ وَقَعْلِمُهُ لِمَا تَعْلَمُ مِنْ صِفَاتِهِ العَظِيمَةِ وَقَعْلَمُهُ لِمَا تَعْلَمُ مِنْ صِفَاتِهِ العَظِيمَةِ وَقَعْلَمُهُ لِمَا تَعْلَمُ مِنْ صِفَاتِهِ العَظِيمَةِ وَقَعْلَمُهُ لِمَا تَعْلَمُ مِنْ صِفَاتِهِ العَظِيمَةِ وَقَعْلِمُهُ لِمَا تَعْلَمُ مِنْ صِفَاتِهِ العَظِيمَةِ وَقَعْلَمُ مِنْ صَلَالِهُ وَلَا لَهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّ

قولَهُ: ﴿إِلاَّ اللهُ) أَيْ: لاَ مَأْلُوهَ إلاَّ اللهُ، ولهذا حُكِيَ عنْ قريشٍ قولُهم: {أَجَعَلَ الآلِهَةَ اللهَا وَاحِدًا إِنَّ هَـدًا لَشَـَىٰءٌ عُجَابً }.

- أمَّا قولُهُ تَعَالَى: {قُمَا أَعْنَتُ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللّهِ مِنْ شَيَعٍ} فهذا التألّهُ باطلٌ؛ لأنّهُ بغير حقّ، فهوَ مَنْفيٌّ شَرْعًا، وإذا انْتَفَى شَرْعًا فهوَ كَالْمُنْتُفِي وقُوعًا، فَلاَ قَرَارَ لَهُ: {وَمَثَلُ كَلِمَةٍ الطلّ؛ لأنّهُ بغير حقّ، فهوَ مَنْفيٌّ شَرْعًا، وإذا انْتَفَى شَرْعًا فهوَ كَالْمُنْتُفِي وقُوعًا، فَلاَ قَرَارَ لَهُ: {وَمَثَلُ كَلِمَةٍ الطلّ؛ للتعوديه - انرياس ١٦٦١ - س.ب: ٢٦١٤٦ المعدد العربيه السعوديه - انرياس ١٦٦١ - س.ب: ٢٦١٤٦ المعدد العربيه السعودية - انرياس ١٦٦١ - س.ب: ٢٦١٤٤٩





خَبِيتُةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيتُةٍ اجْتُتَّتُ مِنْ قُوْقِ الأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ }.

و هذا يعلم غلط المتكلمين الذين يَقُولُونَ: (إِنَّ مَعْنَى إِلَهِ: آلَهُ، والآلِهُ القَادِرُ عَلَى الاخْتِرَاعِ) فيكُونُ مَعْنَى (لاَ إِلَهُ اللهُ) أَيْ: لاَ قَادِرَ عَلَى الاخْتَرَاعِ إِلاَّ اللهُ.

والتَّوحيدُ عندَهُمَ: أَنْ تُوَحِّدُ اللهِ فَتَقُولَ: (هوَ وَاحِدٌ فِي ذَاتِه لاَ قَسِيمَ لَهُ) وواحِدٌ فِي أَفْعَالِه لاَ شَرِيكَ لَهُ، ولوْ كَانَ هذا مَعْنَى (لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ) لَمَا أَنْكَرَتْ قريش عَلَى النِي صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وواحِدٌ فِي صَفَاتِه لاَ شَبِيهَ لَهُ، ولوْ كَانَ هذا مَعْنَى (لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، و(لاَ حَالَقَ) أَبْلغُ مِنْ كَلِمَة (لاَ قَادِرَ)؛ وَسَلَّمَ دَعْوَتَهُ، وَلاَ مَنْعَلُ، وقَدْ لاَ يَفْعَلُ، أمَّا الخَالِقُ فقدْ فَعَلَ وحَقَّقَ بقُدرة منهُ، فَصَارَ فَهُمُ المُشرُ كِينَ خَيْرًا مِنْ فَهُمِ لأَنَّ القَادرَ قَدْ يَفْعَلُ، وقَدْ لاَ يَفْعَلُ، أمَّا الخَالِقُ فقدْ فَعَلَ وحَقَّقَ بقُدرة منهُ، فَصَارَ فَهُمُ المُشْرِكِينَ خَيْرًا مِنْ فَهُم هؤلاءِ اللهَ كَلِّمُ مِنْ اللهِ عَقْدِي اللهُ عَلْمَ وَقَدْ الذي جاءَتْ بِهِ الرُّسلُ فِي قُولِهِ تَعَالَى: {مَا لَكُمْ مِنْ اللهِ حَقِيقِيٍّ يَسْتَحِقُ أَنْ يُعْبَدَ وهُو اللهُ.

يقول الشيخ عبد الله البابطين - كما في (الدرر السنية) (٢٩٧/٢) -: (وجميع العلماء من المفسرين وشراح الحديث والفقه، يفسرون الإله بأنه المعبود، وإنما غلط في ذلك بعض المتكلمين، فظن أن الإله هو القادر على الاختراع، وهذه زلة عظيمة، وغلط فاحش، إذا تصوره العامي العاقل تبين له بطلانه، وكأن هذا القائل لم يستحضر ما حكاه الله عن المشركين في مواضع من كتابه، ولم يعلم أنّ مشركي العرب وغيرهم يقرون بأن الله هو القادر على الاختراع، وهم مع ذلك مشركون)

قولُهُ: (مَنْ شَهِدَ أَنْ لاَ إِلَهَ إلاَّ اللهُ) مَنْ: شَرطيَّةً، وجوابُ الشَّرطِ: ﴿أَدْخَلُهُ اللهُ الْجَنَةَ عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ ﴾. والشَّهَادَةُ: هي الاغْتِرَافُ باللسان، والاغْتقادُ بالقَلْب، والتَّصْديقُ بالجَوارِح، وإلاَّ فهي كَذبّ، ولهَذا لَمَّا قالَ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ: {نَشَنْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ } وهذه جملةً مُؤكَدة بثلاث مُؤكداتٍ: الشَّهادَة، وإنَّ، واللام، كَذَّبَهم اللهُ بَقُولِهِ: {وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ اللهُ لَكَاذِبُونَ }.

فَلَمْ يَنْفَعْهُم هذا الإقرارُ باللسان؛ لأنَّهُ خَالٍ مِن الاعتقادِ بالقَلْبِ، وخَالٍ مِن التَّصدِيقِ بالعَمَلِ، فلمْ يَنْفَعْ، فَلاَ تَتَحَقَّقُ الشَّهَادَةُ إلاَّ بعَقيدَة في القَلْب، واعْترافُ باللسان، وتَصْديق بالعَمَل.

وقولُهُ: (لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ) أيْ: لاَ مَعْبُودَ عَلَى وَجْهِ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ إِلاَّ اللهُ، وهذه الأَصْنامُ الَّتِي تُعْبَدُ لاَ

. تَسْتَحقُّ العبَادَةُ؟ لأَنَّهُ لَيْسَ فيها منْ خَصَائصِ الأُلُوهيَّة شيءٌ. الملكة العربية السعودية - الرياض ١٣٦٣ - صَب: ١٤٤٩ مَنْ ٢٦٤٤٩ - مَنْ بِ: ١٤٤٩ مَنْ المُعْلَقِينَ المُعْلَقِينَ



(٥) قولُهُ: (وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ) قوله: (وحدَهُ) تَوْكِيدٌ للإِثْبَاتِ، وقوله: (لاَ شَرِيكَ لَهُ) تَوْكِيدٌ للنَّفْيِ في
 كلِّ مَا يَخْتَصُّ به من الرُّبُوبيَّة والأُلُوهيَّة والأسْمَاء والصِّفات.

قولُهُ: (وأنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ ورَسولُهُ) قَولُهُ: (عَبْدُهُ) أَيْ: لَيسَ شَريكًا مَعَ الله.

وقولُهُ: (وَرَسُولُهُ) أي: المَبْعُوثُ بِمَا أَوْحَى اللَّهُ إليه، فليسَ كَاذَبًا عَلَى الله.

فالرَّسُولُ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ، عَبْدٌ مَرْبُوبٌ.

وهُو بَشَرٌ مِثْلُنَا، إِلاَّ أَنَّهُ يُوحَى إليهِ، قَالَ تَعَالَى: {قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إليَّ أَنَّمَا إلَـهُكُمْ إلَـهُ وَاحِدٌ}.

فهوَ رَسُولٌ أَرْسَلُهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بأعظمِ شَرِيعَة إلَى جميعِ الخَلْقِ، فَبَلَّغَها غايَةَ البلاغ، معَ أَنَّهُ أُوذِيَ وقُوتِلَ. وتَحْقِيقُ شَهَادَةَ أَنَّ محمدًا رسولُ اللهِ، بأنْ نَعْتَقِدَ ذلكَ بقُلُوبِنا، ونَعْتَرِفَ بهِ بألْسِنَتِنا، مع مُتَابَعَتِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ بِحَوارِجِنا، فَنَعْمَلَ بِهَدْيه، وَلاَ نَعْمَلَ لَهُ.

أمًّا ما يَنْقُضُ تَحْقيقَ هذه الشَّهَادَة فهوَ شيئان:

الأول: فَعْلُ المَعَاصِي، فالمَعْصِيَةُ نَقْصٌ في تَحْقيقِ هذه الشَّهادَةِ؛ لأَنَّكَ خَرَجْتَ بَمَعْصِيتِكَ مِن اتِّباعِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ.

الثّاني: الابْتِدَاعُ في الدِّينِ مَا ليسَ منهُ، فهو نَقْصٌ في تَحْقيقِ هذه الشَّهَادَةِ؛ لأَنَّكَ تَقَرَّبْتَ إلَى اللهِ بِمَا لَمْ يَشْرَعْهُ اللهُ ولاَ رَسُولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، والابْتِدَاعُ في الدِّينِ في الحقيقةِ مِن الاستهزاءِ باللهِ؛ لأَنَّكَ تَقرَّبْتَ إليهِ بشيء لَمْ يَشْرَعْهُ.

قوله: (وأن عيسى عبدُ اللهِ ورسوله) قدْ تَطَرَّفَ في عيسَى طَائفتان:

الأولى: اليهودُ كذَّبُوهُ، فقالُوا: بأنَّهُ وَلَدُ زِنَّا، وأنَّ أُمَّهُ مِنِ البَغَايَا، وأَنَّهُ لِيسَ بنيِّ، وقَتَلُوهُ شَرْعًا؛ أَيْ: مَحْكُومٌ عليهم عندَ اللهِ أنَّهم قَتَلُوهُ في حُكْمِ اللهِ الشرْعيِّ؛ لقولِهِ تعالَى عنهم: {إِنَّا قَتَلْلَنَا الْمَسبِيحَ عِيسنَى ابْنَ مَرْيْمَ}.

وأمَّا بالنسبة لِحُكمِ اللهِ القَدَرِيِّ فقدْ كَذَبُوا، ومَا قَتَلُوهُ يَقِينًا، بلْ رَفَعَهُ اللهُ إليهِ، ولَكِنْ شُبِّهِ لَهم، فَقَتَلُوا الـــمُشَبَّة لهم، وصَلَبُوهُ.

التَّاتيَةُ: النَّصارَى فقالُوا: إنَّهُ ابنُ الله، وإنَّهُ ثالثُ ثلاثة، وجَعَلُوهُ إِلَهًا مَعَ الله، وكَذَبُوا فيمَا قَالُوا.

أَمَّا عَقِيدَتُنَا: فَنَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللهِ ورَسُولُهُ، وأنَّ أَمَّهُ صِّدِّيقَةٌ – كَمَا أَخْبَرَ اللهُ تَعَالَى بذلكَ – وأَنَّها أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا، فهيَ عِذْراءُ، ولَكِنَّ مثَلَهُ عندَ الله كَمثل آدَمَ خَلَقَهُ منْ ثُرَابِ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فيكُونُ.





وفي قولِهِ: (عَبْدُ اللهِ) ردٌّ علَى النَّصارَى.

وفي قولِهِ: (وَرَسُولُهُ) ردٌّ علَى اليهودِ.

(٦) وقولُهُ: (وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ) أَطْلَقَ اللهُ عليه كلمةً؛ لأنَّهُ خُلِقَ بِها فقال الله: (كن) فكانَ عليه السَّلاَمُ، أما هو في نفسه فليسَ كَلِمَةً؛ لأنَّهُ يَأْكُلُ، ويَشْرَبُ، ويَبُولُ، ويَتَعَوَّطُ، وتَحْرِي عليه جميعُ الأحْوالِ السَّلاَمُ، أما هو في نفسه فليسَ كَلمَةً؛ لأنَّهُ يَأْكُلُ، ويَشْرَبُ، ويَبُولُ، ويَبُولُ، ويَتَعَوَّطُ، وتَحْرِي عليه جميعُ الأحْوالِ السَّرَيَّةِ، قَالَ تعالَى: {إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ ثُرَابٍ ثِمَّ قَالَ للهُ كُنْ فَيكُونُ}.

وكَلاَمَ اللهِ وصْفُ قائِمٌ بهِ، لاَ بَائِنٌ منهُ، أمَّا عِيسَى فهوَ ذَاتٌ بَائِنَةٌ عَنِ اللهِ سُبْحَانَهُ، يَذْهَبُ ويَجِيءُ، ويَأْكُلُ الطَّعَامَ ويَشْرَبُ.

قولُهُ: (أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ) أيْ: وجَّهَهَا إليها بقوله: {كُن هَيكُونُ} كَمَا قَالَ تَعَالَى: {إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللهِ كَمَثُلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ ثُرَابٍ ثِمَّ قَالَ لهُ كُنْ هَيكُونُ}.

قُولُهُ: (وَرُوحٌ مِّنْهُ) أَيْ: صَارَ حَسَدُهُ عَلَيهِ السَّلاَمُ بِالكَلِمَةِ، فَنُفِخَتْ فِيهِ هَذِهِ الرُّوحُ التي هيَ مِن اللهِ؛ أَيْ: حَلْقٌ مِنْ مَحْلُوفَاتِه، أَضيفَتْ إليه للتَّشْريف والتَّكْريم.

وعيسَى عليه السَّلاَمُ لِيسَ رُوحًا، بَلْ جَسنَدٌ ذُو رُوح، قالَ اللهُ تَعَالَى: {ما الْمَسْبِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتُ مِنْ قَبْلِهِ الرَّسُلُ وَأَمَّهُ صِدِيقة كَاتَا يَأْكُلاَنُ الطَّعَامَ} فبالنَّفْخِ صارَ جَسنَدًا، وبالرُّوحِ صارَ جَسنَدًا ورُوحًا.

قُولُهُ: (مِنْهُ) هذه هي التي أَضَلَّت النَّصارَى، فَضَلُّوا وأَضَلُّوا كَثِيرًا، ولكَنَّنا نَقُولُ: إِنَّ الله قَدْ أَعْمَى بِصَائِرَكُم، فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ، ولكنْ تَعْمَى القُلُوبُ التي في الصُّدورِ، فَمِن المَعْلومِ أَنَّ عيسَى عليه السَّلاَمُ كَانَ يَأْكُلُ الطَّعَامَ، وهذا شَيْءٌ مَعْرُوفٌ، ومِن المَعْلُومِ أيضًا أَنَّ اليهودَ يَقُولُونَ أَنَّهم صَلَبُوهُ، وهَلْ يُمْكُنُ لِمَنْ كَانَ جُزْءًا مِن المَّعْلُمِ أَيْفُ قُتُلَ وصُلُبَ؟.

وعلَى هذا تكونُ (مِنْ) بيانية أو للابتداء، وليستْ للتَّبْعيض، فهي كقُوله تَعَالَى: {وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ} فَلاَ يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الشَّمْسَ والقَمَرَ والأَنْهَارَ جَزْءٌ مِن اللهِ، وهذا لَمْ يقُلْ به أَحَدٌ.

فقولُهُ: (منهُ) أيْ: رُوحٌ صَادِرَةٌ مِن اللهِ عزَّ وحلَّ، وليسَتْ جُزْءًا مِن اللهِ كَمَا تَزْعُمُ النَّصارَى.

واعْلَمْ أَنَّ مَا أَضَافَهُ اللهُ إِلَى نَفْسِهِ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ:

الأوَّلُ: العَيْنُ القَائِمَةُ بَنَفْسِها، وإضافَتُها مِنْ بابِ إضافة الْمَخْلُوقِ إِلَى حَالِقِه، وهذه الإضافةُ قدْ تَكُونُ علَى سبيلِ عُمُومِ الخَلْقِ كَقُولُه بَعْلَى: {وَسَخَرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ}، وقولُهُ



الراب القدام الراب المراب الم

تَعَالَى: {إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةً}.

وقدْ تكونُ علَى سبيلِ الخُصوصِ لشَرَفيَّتِهِ، كقولِهِ تعالَى: {وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلْطَّائِفِينَ}، وكقولِهِ تَعَالَى: {نَاقَةُ اللهِ وَسَنُقْيَاهَا} وهذا القسمُ مَحْلُوقٌ.

الثاني: أَنْ يَكُونَ شَيئًا مُضَافًا إِلَى عَيْنِ مَخْلُوقة يقومُ بِهَا، مِثَالُهُ قُولُهُ تَعالَى: {وَرَوْحٌ مِنْهُ} فَإِضَافَةُ هذه الرُّوحِ إِلَى اللهِ مِنْ بابِ إِضَافَة المُحلُوقِ إِلَى حَالَقِهِ تَشْرِيفًا، فَهِيَ رُوحٌ مِن الأَرْواحِ الَّتِي حَلَقَها اللهُ، وليسَتْ جُزًّا أَوْ رُوحًا مِن اللهِ، إِذْ إِنَّ هذه الرُّوحَ حَلَّتَ فِي عِيسَى عَلَيْهِ السَّلاَمُ، وهوَ عَيْنٌ مُنْفَصِلَةٌ عن اللهِ، وهذا القَسْمُ مَخْلُوقٌ أَيضًا.

الثالث: أنْ يكونَ وصْفًا غيرَ مُضَاف إلى عين يَقُومُ بِهَا، مثالُ ذلكَ قولُهُ تَعَالَى: {إِنِّي اصْطُقَيْتُكَ عَلَى الْنَالِثُ: أَنْ يكونَ وصْفًا غيرَ مُضَاف إلى عين يَقُومُ بِهَا، مثالُ ذلك قولُهُ تَعَالَى: {إِنِّي اصْطُقَيْتُكَ عَلَى الْنَاسِ بِرِسْنَالاَتِي وَيَكَلاَمِي} فالرسالةُ والكلامُ أَضِيفًا إلَى اللهِ مِنْ باب إضافة الصِّفة إلَى المَوْصُوف، فإذا أَضَاف اللهُ لَنَفْسِهِ صِفَةً، فهذه الصِّفةُ غيرُ مَحْلُوقَةٍ، وهَذا يَتَبَيَّنُ أَنَّ هذه الأَقْسَامَ الثلاَئَةَ: قِسْمانِ منها مَحْلُوقانِ، وقِسْمٌ غَيرُ مَلُوق.

فالأعيانُ القائِمَةُ بنَفْسِهَا والْمُتَّصِلُ بهذه الأعيانِ مخلوقةٌ، والوصْفُ الذي لم يُذْكَرْ لهُ عَيْنٌ يَقُومُ بِهَا غيرُ مَخْلُوق؛ لأنَّهُ يكونُ مِنْ صِفاتِ اللهِ، وصِفاتُ اللهِ غيرُ مَخْلُوقَةٍ؛ ويمكن إرجاع القسمة الثلاثية إلى هذين القسمينُ الذين ذكرنا.

وقد احْتَمَعَ القسمانِ في قولِهِ: «كَلِمَتُهُ»، «**وَرُوحُ مِنْهُ**»، فـــ«ك**َلِمَتُهُ**» هذه وصْفٌ مُضَافٌ إلَى اللهِ، وعَلَى هذا فتكونُ «ك**َلمَتُهُ**» صِفَةً مِنْ صفات الله.

الورُوعُ منهُ عنده أَضِيفَتْ إِلَى عَيْنٍ؛ لأنَّ الرُّوحَ حَلَّت في عِيسَى، فهيَ مَخْلُوقةٌ.

قَولُهُ: (أَدْخَلَهُ اللهُ الجُنَّةَ) إِدْخَالُ الجَنَّةِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الأوَّلُ: إدخالٌ كاملٌ لم يُسْبَقُ بعذابُ لِمَنْ أَتَمَّ العَمَلَ.

الثَّالَـي: إدخالٌ ناقصٌ مَسْبوقٌ بعذابَ لِمَنْ نَقَصَ العَمَلَ.

فَالْمُؤْمِنُ إِذَا غَلَبَتْ سَيِّفَاتُهُ حَسَناتِهِ، إِنْ شَاءَ اللهُ عَدَّبَهُ بَقَدْرِ عَمَلِهِ، وإِنْ شَاءَ لَمْ يُعَذَّبُهُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: {إِنَّ اللهَ لَا يَقْفِرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ}.

(V) قولُهُ: (عِتْبانَ) هوَ عِتْبانُ بنُ مالك، أَحَدُ الأنْصارِ رَضِيَ اللهُ عنهم، كَانَ يُصلِّي مَعَ النِّيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّم، فَضَعُفَ بَصَرُهُ، وشَقَّ عَليهِ المَجِيءُ إلَّى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، فَطَلبَ مِن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَليهِ وَسَلَّمَ



أَنْ يَخْرُجَ إليهِ، وأَنْ يُصَلِّيَ فِي مَكَانٍ مِنْ بَيْتِهِ، لِيَتَّخِذَهُ مَصَلِّى، فَخَرَجَ إليهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ ومَعَهُ ۚ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَلَمَّا دَخَلَ البَيْتَ قَالَ: ﴿أَنِنَ تُوبِدُ أَنْ أُصلِّى﴾؟

قَالَ: صَلِّ هَا هُنا، فَصَلَّى بهم النَّبِيُ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ رَكْعَتْنِ ثُمَّ جَلَسَ علَى طَعَامٍ صَنَعُوهُ لهُ، فَجَعَلُوا يَتَذَاكَرُونَ، فَذَكَرُوا رَجُكَرُيقًا لُهُ: مَالِكُ بنُ الدُّحْشُمِ، فَقَالَ بَعْضُهم: هُومُنافِقُ، فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ: «لاَ تَقُلْ فذكَرُوا رَجُكَرُيقًا لُهُ: مَا لِكُ بنُ الدُّحْشُمِ، فَقَالَ بَعْضُهم: هُومُنافِقُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ: «لاَ تَقُلْ هَكَذَا، أَيْسَ قَالَ: لاَ إِلهَ إلاَّ اللهُ، ويُرِيدُ بذلك وجُه الله ؟» ثُمَّ قَالَ: "فَإِنَّ اللهُ حَرَّمَ عَلَى الْتَارِ. . » الحديث.

فَنَهَاهُم أَنْ يَقُولُواَ هَكَذَا؛ لِأَنَّهُم لاَ يَدْرُونَ عَمَّا فِي قَلْبِهِ؛ فَهُوَ يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وقدْ قالَ الرَّسُولُ ما قالَ، ولَمْ يَبَرِّئُ الرَّجُلَ، بلْ أَتَى بِعَبارةٍ عَامَّةٍ بأنَّ اللهَ حَرَّمَ علَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، يَبْتَغِي بذلكَ وجْهَ اللهُ

وَنَهَى أَنْ نُطْلِقَ أَلْسِنَتَنا في عِبادِ اللهِ الذينَ ظَاهِرُهم الصَّلاَحُ، ونقولَ: هذا مُراء، هذا فاسقٌ، ومَا أَشْبَهَ ذلكَ؛ لأنّنا لوْ أَحَذْنا بِمَا نَظُنُّ فسَدَتِ الدُّنيا والآحِرَةُ، فَكنيرٌ مِن الناسِ نَظُنُّ بِمم سوءًا، وَلَكِنْ لاَ يَجُوزُ أَنْ نقولَ ذلكَ، وظاهِرُهم الصَّلاَحُ، ولهذَا قَالَ العُلمَاءُ: يَحْرُمُ ظَنُّ السُّوءِ بمُسْلم ظَاهرُهُ العَدَالَةُ.

(٨) قولَهُ: (فإنَّ الله حَرَّمَ عَلَى النارِ) أيْ: مَنَعَ منَ النَّارِ، أَوْ مَنَعَ النَّارَ أَنْ تُصِيبَهُ.

(٩) قولُهُ: (مَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ) أَيْ: يُشْتَرَطُ الإِخْلاَصُ، بدليلِ قولِهِ: «يَبْتَغِي بذلكَ وجْهَ اللهِ» أَيْ: يَطْلُبُ وجْهَ اللهِ، ومَنْ طَلَبَ وَجْهًا لاَ بُدَّ أَنْ يَعْمَلَ كلَّ ما في وُسْعِهِ للوصولَ إليهِ؛ لأنَّ مُبْتَغِيَ الشيءِ يَسْعَى في الوصول إليه.

فَالْحَدَيْثُ وَاضِحُ الدَّلاَلَةِ عَلَى شَرْطيَّةِ الْعَمَلِ لِمَنْ قَالَ: (لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ) يَبْتَغِي بذلكَ وحْهَ اللهِ، ولذا قَالَ بَعْضُ السَّلُفِ عندَ قُولِ النِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: ﴿مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ ۖ لكِنْ مَنْ أَتَى بمِفْتَاحٍ لاَ أَسْنَانَ لَهُ لاَ يُفْتَحُ لَهُ.

- قالَ شيخُ الإسْلاَمِ: (إِنَّ المُبْتَغِيَ لاَبُدَ أَنْ يُكَتِلُ وسائلَ البُغْيَةِ، وإذا أَكْمَلُها حُرِّمَتْ عليه النارُ تَحْرِيَا مُطْلَقًا، فإذا أَتَى بالحَسناتِ علَى الوجْهِ الأَكْمَلِ، فإنَّ النَّارَ تَحْرُمُ عليه تَحْرِيَا مُطْلَقًا، وإِنْ أَتَى بشيءٍ ناقصٍ فإنَّ الابتغاءَ فيه نَقْصُ، فيكونُ تَحْرِيمُ النَّارِ عليه فيه نَقْصُ، لكن يَمْنَعُهُ ما مَعَهُ من التَّوحيد منَ الخلود في النار.

وكذا مَنْ زَنَى، أَوْ شَرِبَ الْخَمْرَ، أَوْ سَرَقَ، فإذا فَعَلَ شيئًا مِنْ ذلكَ ثُمَّ قَالَ حينَ فَعَلَهُ: أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، أَبْتَغِي بذلكَ



وجُهَ اللهِ، فهو كَاذِبُّ في زَعْمِهِ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ قالَ: «لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزِنِي وَهُوَمُؤْمِنُّ» فَضْلاَعنْ أَنْ يكونَ مُبتغيًا وجُهَ اللهِ).

وفي الحديث ردُّ علَى الْمُرْجَئَة؛ فالْمُرْجَئَة يَقُولُونَ: يَكُفِي قُولُ: (لاَ إِلَهَ إلاَّ اللهُ) دُونَ ابتغاءِ وجُهِ اللهِ. وفيه ردِّ علَى الحَوَارِجِ والمُعْتَزِلَة؛ لأنَّ ظاهِرَ الحديثِ أنَّ مَنْ فَعَلَ هَذَه المُحَرَّمَاتِ لاَ يُحلَّدُ في النَّارِ، لكنَّهُ مُسْتَحِقُّ للعُقُوبَةِ، وهم يَقُولُونَ: إنَّ فَاعِلَ الكَبِيرَة مُخَلَّدٌ في النَّارِ.

(• 1) قولُهُ: (أَذْكُرُكَ وأَدْعُوكَ بِهِ) صِفَةٌ لشَيءٍ؛ أيْ: كي أَذْكُرَكَ، وأَدْعُوكَ بِهِ، وليست جُوابَ الطَّلَبِ، فَمُوسَى عليه السَّلامُ طَلَبَ أَمْرَيْن:

أحدهما: ذكْرُ الله.

والآخر: دُعاؤهُ.

فَأَحَابَهُ اللهُ بَقُولِهِ: «قُلُ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ» وهذه الجُمْلَةُ ذِكْرٌ مُتَضَمِّنٌ للدُّعاءِ؛ لأنَّ الذَّاكِرَ يُرِيدُ رِضَا اللهِ عنه، والوُصُولَ إِلَى دَارِ كَرَامَته، فَهُوَ ذَكْرٌ مُتَضَمِّنٌ للدُّعَاء، قَالَ الشَّاعرُ:

أَأَذْكُرُ حَاجَتِي أَمْ قَدْ كَفَانِي حِبَا وُكَ إِنَّ شِيمَكَ الْحِباءُ

يعنى: عَطَاؤُكَ.

واسْتَشْهَدَ ابنُ عباسٍ عَلَى أنَّ الذِّكْرَ بمعنَى الدُّعاءِ بقولِ الشَّاعِرِ:

إِذَا أَثْنَى عَلَيْكَ العَبْدُ يَوْمًا كَفَاهُ مِنْ تَعَرُّضِهِ الثَّنَاءُ

(11) قولُهُ: (كلُّ عبادكَ يقولونَ هذا) ليسَ المعنى أنَّها كَلَمَةٌ هَيِّنَةٌ كلَّ يقولُها؛ لأنَّ مُوسَى عليهِ الصَّلاَةُ والسَّلاَّمُ يَعْلَمُ عظَمَ هذه الكَلَمَة، ولكنَّهُ أَرَادَ شيئًا يَخْتَصُّ بهِ؛ لأَنَّ تَخْصِيصَ الإِنْسانِ بالأمرِ يدلُّ عَلَى مَنْقَبةٍ لهُ ورفْعَة، فَبَيَّنَ اللهُ لُمُوسَى أَنَّهُ مَهْمَا أَعْطِيَ فَلَنْ يُعْطَى أَفْضَلَ مِنْ هذه الكَلَمَة، وأنَّ (لاَ إِلَهَ إلاَّ اللهُ) أَعْظَمُ مِن السَّمَاواتِ والأَرْضِ ومَا فيهنَّ؛ لأَنَّها تَمِيلُ بِهِنَّ وتَرْجَحُ، فَدَلَّ ذلكَ عَلَى فَضْلِ: (لاَ إِلَهَ إلاَّ اللهُ) وعِظَمِها، لكنَّ لاَبُدَّ من الإتيانِ بشُرُوطها.

أمَّا مُحَرَّدُ أَنْ يقولَها القائلُ بلسَانِه، فكَم مِنْ إنْسان يَقُولُها، لكَنَّها عندَهُ كالرِّيشَةِ، لاَ تُساوِي شيئًا؛ لأنَّهُ لَمْ يَقُلُها علَى الوجْهِ الذي تَمَّتْ بهِ الشُّرُوطُ، وانتَفَتْ المَوانَّعُ.

(١٢) قُولُهُ: (والأَرَضِينَ السبعَ) في بَعْضِ النَّسَخِ بالرَّفْعِ، وهذا لاَ يَصْلُحُ؛ لأَنَّهُ إذا عُطِفَ عَلَى اسمِ (إنَّ): قَبْلَ استكمالِ الخَبَرِ وحَبَ النَّصْبُ.







(١٣) قولُهُ: (مَالَتْ) أَيْ: رَحَحَتْ حتَّى يَمِلْنَ.

قُولُهُ: (عَاهِرَهُنَّ) أَيْ: سَاكِنَهُنَّ، فالعَامِرُ للشيءِ هُوَ الذي عُمِرَ بِهِ الشيءُ.

قُولُهُ: (غيرِي) اسْتَثْنَى نَفْسَهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى؛ لأنَّ قُولَ: (لاَ إِلَهَ إلاَّ اللهُ) تَنَاءٌ عَلَيهِ، والمُثْنَى عليهِ أَعْظُمُ مِن نُناء.

(ُ \$ 1) قولُهُ: (قَالَ اللهُ تَعَالَى: يا ابنَ آدمَ...) إلخ: هذا مِن الأحاديثِ القُدْسِيَّةِ، والحديثُ القُدْسِيُّ: ما رَوَاهُ النَّبَيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ عنْ رَبِّه.

ُ وقدْ أَدْخَلَهُ الْمُحَدِّثُونَ فِي الأَحاديثِ النَّبُويَّةِ؛ لأنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ تَبْلِيغًا، وليسَ مِن القرآنِ بالإجماعِ، وإنْ كانَ كلُّ واحدَ منهما قدْ بَلَّغَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ أُمَّتَهُ عنِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ. قولُهُ: (بِقُواَبِ الأرْضِ) أيْ: مَا يُقَارِبُها إِمَّا مَلْنًا، أَوْ ثِقَلاً، أَوْ حَجْمًا.

(٩٥) قُولُهُ (خَطَایا) حَمعُ: خَطِيئَة، وهيَ الذنبُ، واَلْخَطَایا: الذَّنوبُ، ولوْ كانتْ صغيرةً، لقولِهِ تعالَى: {بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيَّنَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ}.

(١٦) قولُهُ: (لاَ تُشْرِكُ بِي شيئًا) جملةُ «لاَ تُشْرِكُ» في مَوْضِعِ نَصْبٍ علَى الحالِ مِن التاءِ؛ أيْ: لَقِيتَنِي في حَالِ لا تُشْرِكُ بِي شيئًا.

قُولُهُ: (شيئًا) نَكِرَةٌ في سياقِ النَّفْيِ تُفِيدُ العُمُومَ؛ أيْ: لاَ شِرْكًا أَصْغَرَ ولاَ أَكْبَرَ.

وهذا قيدٌ عظيمٌ، قدْ يَتَهاونُ بهِ الإنسانُ، ويقولُ: أنا غيرُ مُشْرِكِ وهوَ لاَ يَدْرِي، فحُبُّ المالِ مَثَلاً - بِحَيْثُ يُلْهِي عنْ طَاعَةِ اللهِ - مِن الإشْرَكِ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: «تعِسَ عَبْدُ الدِّينارِ، تَعِسَ عَبْدُ الدِّرْهَمِ، تَعِسَ عَبْدُ الدِّرِهَمِ، تَعِسَ عَبْدُ الخَميلَة. . الحديث».

فَسَمَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ مَنْ كَانَ هُمُّهُ الدِّينارَ عبدًا لهُ.

(١٧) قولُهُ: (لأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً) أيْ: أنَّ حَسَنَةَ التَّوْحيدِ عَظِيمَةٌ، تُكفِّرُ الخَطَايا الكبيرةَ إذا لَقِيَ اللهَ وهوَ لاَ يُشْرِكُ بهِ شيئًا.

والمغفرةُ: سَتْرُ الذَّنْبِ والتَّحاوزُ عنه.

ومناسبة الحديثِ للتَّر ْجَمَةِ:

أنه في هذا الحديثِ بيان فضلُ التوحيدِ، وأنَّهُ سببٌ لتكفيرِ الذنوبِ، فهوَ مُطَابِقٌ لقولِهِ في التَّرْحَمَةِ: (وما يُكَفِّرُ من الذُّنوب).



(١٨) قولُهُ: فيه مَسنائلُ:

الأولى: (سَعَةُ فَضْلِ اللهِ) لقولِهِ: ﴿ أَدْخَلَهُ اللهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنَ العَملِ ».

(19) الثَّانيَة: (كثرةُ ثوابِ التوحيدِ عندَ اللهِ) لقولِهِ: «مَالَتُ بهنَّ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ».

(• ٢) الثّالثَةُ: (تَكُفيرُهُ معَ ذلكَ الذُّنوبَ) لقولِهِ: «لأَتَيْتُكَ بِعُرَابِها مَغْفَرَةً ﴿ فَالإِنْسَانُ قَدْ تَغْلِبُهُ نَفْسُهُ أَحِيانًا، فَقَعُ فِي الخَطَايا، لكنَّهُ مُخْلَصٌ للهِ فِي عِبَادِتِهِ وطَاعَتِهِ، فحَسَنَةُ التوحيدُ تُكَفِّرُ عنه الخَطَايا إذا لَقِيَ اللهَ بِما.

(٢١) الرابعة: (تفسيرُ الآيَةِ التي في سُورَةِ الأنعامِ) وهي قولُهُ تعالَى: {الَّذِينَ آمَثُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ}.

فالظلمُ هنا الشِّركُ لقولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: «أَلَمْ تَسْمَعُوا قَوْلَ الرَّجُلِ الصَّالحِ: {إنَّ الشِّرُّكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ}».

(٢٢) الخامسة: (تأمَّل الخمسَ اللَّواتِي في حديثِ عُبَادَةَ) وهن:

- الشَّهادَتَان.

- وأنَّ عيسَى عبدُ اللهِ ورسولُهُ، وكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيْمَ، ورُوحٌ منهُ.

- وأنَّ الجنَّةَ حقٌّ.

- وأنَّ النارَ حقٌّ.

(٣٣) السادسة: (أنَّكَ إذا جَمَعْتَ بينَهُ وبينَ حديث عِبْبانَ، وحديث أبي سعيد، وحديث أنس، وما بعدَهُ تَبَيَّنَ لكَ مَعْنَى قول: (لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ)، وتَبَيَّنَ خَطَأُ اللَّعْرُورينَ) لأنَّهُ لاَ بُدَّ أَنْ يَبْتَغِيَ هِما وحْهَ اللهِ، وإذا كانَ كذلكَ فَلاَ بدَّ أَنْ يَبْتَغِيَ هِما وحْهَ اللهِ، وإذا كانَ كذلكَ فَلاَ بدَّ أَنْ تَحْمِلَ المرءَ عَلَى العَمَلِ الصَّالح.

(٢٤) السابعة: (التَّنْبِيهُ للشرْطِ الذي في حديثِ عِتْبانَ) وهوَ أَنْ يَبْتَغِيَ بقولِهَا وحْهَ اللهِ، ولاَ يَكُفيي بحرَّدُ القولِ؛ لأنَّ المنافقِينَ كانوا يَقُولُونَها، وَلَمْ تَنْفَعْهم.

(٢٥) الشَّامنة: (كونُ الأنبياءِ يَحْتاجُونَ للتَّنْبِيهِ عَلَى فَضْلِ: لاَ إِلَهَ إلاَّ اللهُ) فَغَيْرُهم مِنْ بَابِ أُوْلَى.

(٢٦) التاسعة: (التَّنْبِيةُ لرُجْحَانِها بِجَمِيعِ المَخْلُوقاتِ، مَعَ أَنَّ كَثْيَرًا مِمَّن يقولُها يَخِفُّ مِيزَائُهُ) فالبَلاَءُ مِن القائلِ لاَ مِن القولِ؛ لأنَّهُ قدْ يكونُ اخْتَلَّ شَرطٌ مِن الشَروطِ، أوْ وُجِدَ مَانعٌ مِن الموانعِ، فإنَّهَا تَخِفُّ

بِحَسبِ ما عندَهُ، أمَّا القولُ نَفْسُهُ فَيَرْجَحُ بِجَميعِ المَخْلوقاتِ.

المملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ قاكس: ٨٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٤٥٣٢٣٩٩ - ٤٥٤٨٩٦٦ - جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠





(٢٧) العاشرة: (النَّصُّ عَلَى أَنَّ الأَرْضِينَ سَبْعٌ كالسماوات) لأنه لم يَرِدْ في القُرآن تَصْرِيحٌ بذلك، بلْ وَرَدَ صَرِيحًا أَنَّ السَّمَاوات سَبْعٌ بقولِه تَعَالَى: {قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْع} وبالنسبة للأَرْضِينَ لم يَرِدْ إلاَّ قُولُهُ تَعَالَى: {اللهُ الَّذِي خَلَقَ سَبَعْ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ} فالمُثلِّةُ بالكَيْفِيَّة غَيرُ مُرَادَة، لظُهُورِ قُولُهُ تَعَالَى: {اللهُ الَّذِي خَلَقَ سَبَعْ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ } فالمُثلِّةُ بالكَيْفِيَّة غَيرُ مُرَادَة، لظُهُورِ الفَرْقِ بِينَ السَّمَاءِ والأَرْضِ في الْهَيْئَة، والكَيْفِيَّة، والارْتِفَاع، والحُسْن، فبقيَت المُثلِيَّةُ في العَدَدِ.

أمَّا السُّنَّةُ فهيَ صَرِيحةٌ حدًّا بأنَّها سَبْعٌ.

مثلُ قولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: «مَنِ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الأَرْضِ طُوِّقَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ».

(٢٨) الحاديَة عشرة: (أنَّ لهنَّ عُمَّارًا) -أي: السَّماواتِ- وعُمَّارُهُنَّ المَلاَئِكَةُ.

(٢٩) الثانيَة عشرة: (إثباتُ الصفات خلافًا للأَشْعَرِيَّة) وفي بَعْضِ النَّسخِ (حِلافًا للمُعَطَّلَة)، وهذه أَحْسَنُ؛ لأَنَّها أَعَمُّ، حيثُ تَشْمَلُ الأَشْعَرِيَّة، والْمُعْتَزِلَة، والجَهْمِيَّة، وغيرَهم، ففيه إثباتُ الوحْهِ للهِ سبحانَهُ بقولِه: "يُشْغَي بذلك وجُهَاللهِ" وإثباتُ الكَلامِ بقولِه: "وكَلَمَتُهُ أَلْقَاهَا" وإثباتُ القولِ في قولِه: "قُل: لاَإِلَهَ إِلاَّ اللهُ".

(٣٠) الثالثة عشرة: (أنَّكَ إذا عَرَفْتَ حَدَيثَ أنسٍ عَرَفْتَ أَنْ قُولَهُ فِي حديثِ عَبْباَنَ: «فَإِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، يَبْتَغِي بِذلكَ وجْهَ اللهِ» أَنَّهُ تَرَكَ الشَّرْكَ) وفي بعضِ النُّسخِ: (إِذَا تَرَكَ الشِّرْكَ) أيْ: أَنْ قُولَهُ: ﴿حَرَّمَ عَلَى النَارِمَنْ قَالَ: لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ، يَبْغَي بذلكَ » يَعْنِي تَرَكَ الشِّرْكَ، وليسَ بحرَّدَ قُولِها الشِّرْكَ) أيْ: أَنْ قُولَهُ: ﴿ وَهُ اللهِ فِي هَذَا القُولَ لاَ يُمْكُنُ أَنْ يُشْرِكَ أَبِدًا.

(٣١) الرابعة عشرة: (تَأَمَّل الجَمْعَ بينَ كونِ كلِّ مِنْ عيسَى ومحمدٍ عبْدَيِ اللهِ ورَسُولَيْهِ) منْ وجْهَيْن:

الأُولُ: أنَّهُ جَمَعَ لكلُّ منهما بينَ العبوديَّةِ والرسالَةِ.

الشَّاتي: أَنَّهُ جَمَعَ بينَ الرَّجُلَيْنِ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ عيسَى مثلُ مُحَمَّدٍ وأَنَّهُ عبدٌ ورسولٌ، وليسَ ربًّا ولاَ ابنًا للرَّبِّ بحانَهُ.

(٣٢) الخامسة عشرة: (مَعْرِفَةُ اخْتِصَاصِ عِيسَى بَكُوْنِهِ كَلَمَةَ اللهِ) أَيْ: أَنَّ عِيسَى انْفَرَدَ عَنْ مُحَمَّدٍ فِي أَصْلِ الحِلْقَةِ، فَقَدْ كَانَ بِكَلِمَةٍ، أَمَّا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ فَقَدَ خُلِقَ مَنْ مَاء أَبِيه.

(٣٣) السادسة عشرة: (مَعْرِفَةُ كونِهِ رُوحًا منهُ) أيْ: أنَّ عيسَى رُوحٌ مِن اللهِ، و(مِنْ) هنا بَيَانِيَّة، أوْ للابْتِدَاء، وليستْ للتَّبْعِيضِ؛ أيْ: رُوحٌ جَاءَتْ مِنْ قِبَلِ اللهِ، وليسَت بعضًا مِن اللهِ، بلْ هيَ مِنْ جُمْلَةِ الأَرْواحِ المَحْلُوقَة.







(٣٤) السابعة عشرة: (مَعْرِفَةُ فَصْلِ الإيمانِ بالجُنَّةِ والنَّارِ) لقولِهِ في حَديثِ عُبَادَةَ: ﴿وَأَنَّ الْجَنَّنَةُ حَقُّ، وَالْفَصْلُ أَنَّهُ مِنْ أَسْبابِ دُحول الجُنَّة.

(٣٥) الثامنة عشرة: (مَعْرِفَةُ قوله: «عَلَى مَاكَانَ مِنَ الْعَمَلِ» أَيْ: عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ ولوْ قَلَّ، أوْ عَلَى مَا كَانَ مِن الْعَمَلِ الصَّالِحِ ولوْ قَلَّ، أوْ عَلَى مَا كَانَ مِن الْعَمَلِ السيِّئِ ولوْ كَثْرَ، بشرطِ أَنْ لاَ يَأْتِيَ بِمَا يُنافِي التَّوْحيدَ، ويُوحِبُ الخُلُودَ في النَّارِ، لوْ عَلَى مَا كَانَ مِن الْعَمَلِ السَّالِح، كَمَا قَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ والْحَوَارِجُ.

وَلَمْ تُذْكَرُ أَرَكَانُ الإِسْلاَمِ هنا؛ لَأَنَّ مِنْهَا مَا يَكْفُرُ الْإَنسانُ بَتَرْكِهِ، ومِنْهَا مَا لاَ يَكُفُرُ؛ فإنَّ الصَّحيحَ أَنَّهُ لاَ يَكْفُرُ إِلاَّ بَتَرْكِ الشَّهَادَتَيْنِ والصَّلاَةِ، وإنْ كَانَ رُوِيَ عن الإمامِ أَحْمَلَاً أنَّ جميعَ أركانِ الإسْلاَمِ يَكْفُرُ بِتَرْكِهَا، لكنَّ الصَّحيحَ خلاَفُ ذلكَ.

(٣٦) التاسعة عَشرة: (مَعْرِفَةُ أَنَّ اللِيزَانَ لَهُ كِفَّتانِ) أَخَذَها الْمُؤَلِّفُ مِنْ قُولِهِ: «لُوْأَنَ السَّمَاواتِ. . إلح، وُضِعَتْ فِي كُنَّة، وِلاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ فِي كُفَّة».

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الذَي فِي الحَديثُ تَمْثِيلٌ، يَعْنِي أَنَّ قُولَ: لاَ إِلَهَ إلاَّ اللهُ، أَرْجَحُ مِنْ كلِّ شيء، وليسَ فِي الحديثِ أَنَّ هذا الوزنَ فِي الآخِرَةِ، وكأنَّ المؤلِّفَ رَحِمَهُ اللهُ حَصَلَ عندَهُ انْتِقَالٌ ذِهْنِيٌّ، فَانْتَقَلَ ذِهْنُهُ مِنْ هذا إلَى ميزانِ الآخرة.

قلت: لم يصرح إمام الدعوة –رحمه الله– بأنه ميزان الآخرة، فمراده بيان أن حقيقة الميزان إذا أطلق في لسان العرب فهو ذو كفتين كما في هذا الحديث، ويعرف به أن لميزان الآخرة كفتين.

(٣٧) العشرون: (معرفةُ ذِكْرِ الوجْه) وجهُ الله تَعَالَى صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ الخَبَرِيَّةِ الذَّاتِيَّةِ التِي مُسَمَّاهَا بالنِّسْبَةِ لَنَا أَبِعاضٌ وأَجزاءٌ؛ لأنَّ مِنْ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى مَا هُو مَعْنَى مَحْضٌ، ومنهُ مَا مُسَمَّاهُ بالنِّسْبَةِ لَنَا أَبْعَاضٌ وأجزاءٌ، ولاَ نَقُولُ بالنِّسبةِ للهِ تَعَالَى أَبِعاضٌ، لأنَّنا نَتَحاشَى كَلِمَةَ التَّبْعِيضِ في جَانِبِ اللهِ تَعَالَى.







الفلاحِ دليلٌ على الخَيْبَةِ والخُسْرانِ.

ولكنْ هلْ هذا شِرْكُ أكبرُ أوْ أصغرُ؟

سَبَقَ لَنَا عِنْدَ التَّرْحَمَةِ أَنَّهُ يَخْتَلِفُ بحسَبِ اعْتِقَادِ صاحِبِهِ.

(٩) قُولُهُ: (مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً) أيْ: عَلِقَ كِما قلبُهُ واعْتَمَدَ عليها في جلْبِ النفعِ ودفْعِ الضَّرَرِ، والتَّمِيمَةُ شيءٌ يُعلَّقُ على الأولادِ منْ حَرَزِ أَوْ غيرِه يَتَّقُونَ به العينَ.

والتمائم كما قال ابن الأثير: (هي خرزات، كانت العرب تعلقها على أولادهم، يتقون بها العين في زعمهم)

قُولُهُ: (فَلاَ أَتُمَّ اللَّهُ لَهُ) الجملةُ حبريَّةٌ بمعْنَى الدعاءِ، ويَحْتَمِلُ أَنْ تكونَ حَبَرِيَّةً مَحْضَةً.

وكِلا الاحتماليْنِ دالٌّ على أنَّ التميمةَ مُحَرَّمَةٌ، سَواءٌ نفَى الرسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ أنْ يُتمَّ اللهُ لهُ، أوْ دَعا بأنْ لا يُتمَّ اللهُ لهُ، فإنْ كانَ الرسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ أرادَ بهِ الخبرَ فإنَّنا نُخبِرُ بما أَخبَرَ بهِ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، وإلاَّ فإنَّنا نَدْعُو بِمَا دَعا به الرسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ.

(١٠) قولُهُ: (ودَعَةً) واحِدَةُ الوَدَعِ، وَهيَ أَحْجَارٌ تُؤْخَذُ من البَحْرِ يُعَلِّقُونَها لدفعِ العينِ، ويزعُمُونَ أنَّ الإنسانَ إذا علَّقَ هذه الوَدَعَةَ لَم تُصبهُ العينُ، أوْ لا يُصيبُهُ الحِنُّ.

قال ابن الأثير: (هوشيء أبيض، يجلب من البحر، يعلق في حلوق الصبيان وغيرهم).

وقال السهيلي: (أنها مشتقة من (ودعته) أي: تركنه؛ لأن البحرينضب عن تلك الخرزات ويدعها، فسميت ودعاً،

من باب ما سمي بالمصدر)

قولُهُ: (لاَ وَدَعَ اللهُ لَهُ) أيْ: لا تَركَهُ اللهُ في دَعَة وسُكون، وضِدُّ الدَّعَةِ والسكونِ القَلَقُ والأَلَمُ. وقيلَ: لا تَركَ اللهُ لهُ خيرًا، فَعُوملَ بنقيض قَصْدهً.

(١١) قولُهُ: (مِن الحُمَّى) مِنْ هنا للسبَبِيَّةِ، أيْ: في يدِهِ حيطٌ لَبِسَهُ مِنْ أَجلِ الحُمَّى لِتَبْرُدَ عليهِ، أوْ يَشْفَى نها.

(٢٢) قولُهُ: (فَقَطَعَهُ) أيْ: قطَعَ الخَيْطَ، وفِعْلُهُ هذا مِنْ تَغْيِيرِ المَنكَرِ باليدِ، وهذا يدلُّ على غَيْرَةِ السلَفِ الصالح وقُوَّتهم في تغيير المنكر باليد وغيرها.

قال في (تيسير العزيز الحميد) ص١٦١: قوله: (فقطعه) (فيه إنكار هذا، وإن كان يعتقد أنه سبب، فإن

الأسباب لا يجوز منها إلاما أباحه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، مع عدم الاعتماد عليه، فكيف مما هو شرك كالتماتم،



تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الرابع

(١) هذا البابُ كالمُتمِّمِ للبابِ الذي قبلَه؛ لأنَّ الذي قبلَه: (بابُ فضلِ التوحيد، وما يُكَفِّرُ من الذنوبِ) فمِن فضلِه هذا الفضلُ العظيمُ الذي يسعَى إليه كلُّ عاقلٍ، وهو دخولُ الجنَّةِ بغيرِ حسابٍ.

(٢) قُولُه: (مَن) شرطيةٌ، وفعلُ الشرطِ (حقَّقَ) وجوابُه: (دخلَ).

قولُه: (بلا حسابٍ) أيْ: لا يُحاسَبُ، لا على المعاصي، ولا على غيرِها.

وتحقيقُ التوحيدِ: تخليصُه من الشِّركِ، ولا يكونُ إلا بأمور ثلاثةٍ:

الْأُوَّلُ: العِلْمُ، فلا يمكنُ أن تحقِّقَ شيئًا قبل أنْ تعلَمَه، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ فَاعْلُمْ أَنَّهُ لا إِلْـهَ إِلاَّ اللَّهُ }.

الثَّاني: الاعتقادُ، فإذا علمْتَ ولم تعتقدْ واستكبرْتَ لم تحقِّق التوحيدَ، قالَ اللهُ -تعالى- عن الكافرين: { أَجَعَلَ الآلِهَةَ اللهِ بالألوهيَّة.

الثالث: الانقيادُ، فإذا علمْتَ واعتقدتَ ثم لم تَنْقَدْ فإنك لم تحقَّق التوحيدَ، قالَ تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَاثُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ إِلَىهَ اللهُ يَسْتَكْبِرُونَ (٣٥) وَيَقُولُونَ أَإِنَّا لَتَارِكُوا آلِهَتِنَا لِشَاعِرِ مَجْنُونٍ}.

فإذا حَصَلَ هذا وحقَّق التوحيدَ فإنَّ الجنَّةَ مضمونةٌ له بغيرِ حساب، ولا نقولُ: إنْ شاءَ اللهُ؛ لأنّ هذا حكايةُ حكمٍ ثابتٍ شرعاً، ولهذا حزَمَ المؤلِّفُ - رحِمَه اللهُ تعالى - بذلك في الترجمةِ دونَ أن يقولَ: إنْ شاءَ اللهُ، أما بالنسبة للرجل المعيَّن فإننا نقولُ: إن شاءَ اللهُ.

وقد ذكَرَ الْمؤلِّفُ في هذا البابِ آيتين، وهناسبتُهما للبابِ الإشارةُ إلى تحقيقِ التوحيدِ، وأنه لا يكونُ إلا بانتفاء الشرك كلّه.

(٣) قولُه تعالى: {إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً...} الآيةَ.

وهذا ثناءٌ من الله حسبحانه وتعالى على إبراهيم بأنه إمامٌ متبوعٌ؛ لأنه أحدُ الرسلِ الكرامِ من أُولِي العَزْمِ، ثم إنَّه حصلًى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ قدومَهُ وحصلَ منهم عليهِ ما حصلَ، ثم إنَّه حاهَد قومَهُ وحصلَ منهم عليهِ ما حصلَ، وأُلقي في النارِ فصبَرَ، ثم ابتلاهُ الله حائه وتعالى بالأمرِ بذبح ابنه، وهو وحيدُه، وقد بلَغَ معه السعي، أيْ: شبَّ وترَعْرَعَ، فليس كبيراً قد طابتِ النَّفْسُ منه، ولا صغيراً لم تتعلَّقْ به النفسُ كثيراً، فصارَ على مُنْتَهَى تعلَّقِ النفس به.

فجاءَ الفرجُ من الله تعالى: {وَنَادَيْنَاهُ أَن يِا إِبْرَاهِيمُ (١٠٤) قَدْ صَدَّقَتَ الرَّوْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزي الْمُحْسِنِينَ} ولا يصحُّ ما ذكرَه بعضُهم من أنَّ السكينَ انقلَبَتْ، أو أن رقبتَه صارَتْ حديداً. ونحوَ ذلك.







- (٤) قولُه: **{قَانِتًا} القنوتُ:** دوامُ الطاعةِ، والاستمرارُ فيها عَلَى كُلِّ حالٍ، فهو مُطِيعٌ للهِ ثابِتٌ علَى طَاعَتِه، مُديمٌ لَهَا في كُلِّ حال.
- (٥) قولُه: {حَنْيِفًا} أيْ: ماثِلاً عن الشرك، مُجَانِبًا لكلّ ما يخالِفُ الطاعةَ، فُوصِفَ بالإِثباتِ والنَّفْيِ، أيْ: بالوصفيْنِ الإيجابيِّ والسلبيِّ.

وأصل الكلمة الإقبال ولازمها الميل، قال ابن القيم: (أصل الحنف: الإقبال، ثم وصف بلازمه، وهو الميل؛ لأن

المقبل على شيء ماثل عن غيره)

(٦) قولُه: {ولَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ} تأكيدٌ، أيْ: لم يكنْ مُشرِكاً طولَ حياتِه، فقد كانَ -عليه الصلاةُ والسلامُ- معصوماً عن الشرك، مع أن قومَه كانوا مشركين، فوصَفَه اللهُ بامتناع الشرك استمراراً في قولِه: {حنيفاً} وابتداءً في قولِه: {ولَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ} والدليلُ على ذلك: أنَّ اللهُ جعلَه إماماً، ولا يجعلُ اللهُ للناسِ إماماً مَن لم يحقّق التوحيدَ أبداً.

(٧) قولُه: {وَالنَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لا يُشْئِركُونَ} هذه الآيةُ سبقتها آيةٌ، وهي قولُه: {إنَّ النَّذِينَ هُم مِّن ْ خَشْئِيةِ رَبِّهِم مُشْئْفِقُونَ}.

لكنَّ المؤلِّفَ ذكرَ الشاهِدَ، وقولُه: {مِنْ خَشْنِيةٍ رَبِّهِمْ}أي: مِن حوفِهِم منه على علمٍ، وَ{مُشَّنْفِقُونَ} أي: خائفون من عذابه إن حالفوه.

فالمعاصي بالمعنى الأعمِّ -هيَ- شركٌ؛ لأنَّها صادرةٌ عن هَوًى مخالفٍ للشرعِ، وقد قالَ اللهُ تَعَالَى: **{أَقُر**َأَيْتَ مَنِ اتَّخَدُ الْـهَهُ هَوَاهُ}.

- أمَّا بالنسبة للمعنى الأخصِّ، فيُقسِّمُها العلماء إلى قسمين:

الأول: شركٍ.

الثّاني: فسوق.

وقولُه: {يُشْرْكُونَ} يُرادُ به الشركُ بالمعنى الأعمِّ؛ إذ تحقيقُ التوحيد لا يكونُ إلا باحتناب الشِّركِ بالمعنى الأعمِّ، ولكن ليسَ معنى هذا ألا تقعَ منهم المعاصي؛ لأنَّ كلَّ بني آدَمَ خَطَّاءٌ، ولكن هؤلاء إذا عَصَوْاً فإهُم يتوبون، ولا يصرون عليها كما قالَ تعالى: {وَالَّذِينَ إِذَا قَعَلُواْ قَاحِشْنَةٌ أَوْ ظَلْمُواْ أَنْفُسَهُمْ دْكَرُواْ اللهَ قَاسْنَةُ قُوْ الدَّيْوِن، ولا يصرون عليها كما قالَ تعالى: {وَالَّذِينَ إِذَا قَعَلُواْ قَاحِشْنَةٌ أَوْ ظَلْمُواْ أَنْفُسِبَهُمْ دُكَرُواْ اللهَ قَاسْنَةُ قُوْرُ الدُّنُوبِ إِلاَّ اللهُ وَلَمْ يُصِرِّواْ عَلَى مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ}.

(٨) قولُه: (عن حُصيْنِ بنِ عبدِ الرحمنِ قالَ: كنتُ عندَ سعيدِ بنِ جُبيْرٍ): وهما رحلان من التابعين.

(٩) قُولُه: (الْقَضَّ البارحةَ) أي: سَقَطَ.





(١٠) قولُهُ: (فقلتُ: أنا) أي: حُصَيْنٌ.

(١١) قولُهُ: (أَمَا إِني لَمْ أَكُن في صَلاقٍ) أَمَا: أَداةُ استفتاح.

وقيلَ: إنَّها بمعنى حقًّا، وعلى هذا فتُفْتَحُ هَمزةُ (إنَّ) فيقالُ: أما أي لَم أكنْ في صلاةٍ، أي: حقّاً لم أكنْ في ملاة.

وقد قالَ هذا رحِمَه الله؛ لئلاَّ يُظَنَّ أنه قائمٌ يصلِّي فيُحْمَدَ بِمَا لَمْ يَفْعَلْ، وهذا خِلافُ ما عليه بعضُهم، يفرحُ بتوهم الناسَ أنه قائم يصلي، وهذا مِن نقْص التوحيد.

وقولُ حصين -رحمه الله - ليسَ مِن بابِ المراءاةِ، بل هو مِن بابِ الحسناتِ، وليسَ كمَن يتْرُكُ الطاعاتِ خوفاً من الرياءِ؛ لأن الشيطانَ قد يلعبُ على الإنسانِ، ويُزيِّنُ له تركَ الطاعةِ خشيةَ الرياءِ، بل افْعَلِ الطاعة، ولكن لا يكنْ في قلبك أنَّك تُرائي الناسَ.

(١٢) قولُه: (لُدغتُ) أي: لدغَتْهُ عَقْربٌ أو غيرُها، والظاهِرُ ألها شديدةٌ؛ لأنه لم ينَمْ منها.

(١٣) قولُه: (ارتقَیْتُ) أي: استرقَیْتُ؛ لأنَّ افتعلَ الشيءَ مثلُ استفعلَ، وفي روایةِ مسلمٍ: «استرقیتُ» أي: طلبتُ الرقیةَ.

(١٤) قولُه: (فَما حَمَلَك عَلَى ذلك) أي: قالَ سعيدٌ: (ما السببُ أَنْكَ استرقيت؟)

(١٥) قولُه: (لا رُقْيَةً) أي: لا قراءةً على مريضٍ، أو مصابٍ.

(١٦) قولُه: (مِن عينٍ) ويسَمِّيها العامَّةُ الآن (النَّحاتةَ)، وبعضُّهم يسمِّيها (النفسَ)، وبعضُهم يسميها (الحَسَلَ)، وهي نظرَةٌ من حاسدٍ نَفْسُهُ خبيثةٌ، تتكيَّفُ بكيْفِيَّةٍ خاصَّةٍ، فينبعثُ منها ما يؤثِّرُ على المصابِ.

(١٧) قولُه: (حُمَة) بضمِّ الحاءِ وفتحِ الميمِ مع تخفيفِها، وهي كلُّ ذاتِ سمٌّ، والمعنى لدَغَته إحدْى ذواتِ السمومِ، والعقربُ منها.

(١٨) فقالَ سعيدُ بنُ جبيْرٍ: (قدْ أحسَنَ مَن انتهى إلى ما سَمِعَ، ولكنْ حدَّثَنَا ابنُ عبَّاسٍ..) إلخ.

فيه: أن حصيناً أحد بحديث: «لارُفْيَة إلا من عين أو حُمة» وهذا يدلُّ على أنَّ الرُّقْيَةَ مِن العينِ أو الحُمةِ مفيدةٌ، وهو أمرٌ واقعٌ؛ فإنَّ الرُّقى تنفَعُ – بإذنِ اللهِ – مِن العينِ، وَمِن الحُمةِ أيضاً، وكثيرٌ من الناسِ يقرؤُونَ على الملدوغ، فيَبْرُأُ حالاً، (ويدلُّ لهذا قصةُ الرجلِ الذي بعثُه النبيُ صلَّى اللهُ عَليهِ وَسَلَّمَ، في سَرَيَةٍ فاستضافوا قوماً فلَم يُضيَّفُوهم، فلُدغَ سيّدُهم، فقالوا: مَن يَرْقى؟





فقالوا: لعلُّ هؤلاء الرُّكبَ عندهم راقٍ فجاؤُوا إلى السَّرِّيَةِ.

قالوا: هل فيكم مِن راق؟

قالوا: نعم، ولكن لا نرقي لكم إلا بشيءٍ من الغنم.

فقالوا: نُعْطِيكُم، فاقْتَطَعُوا لَهِم مِن الغَنَمِ، ثُمَّ ذَهَبَ أَحدُهم يقرأُ عليه الفاتِحَةَ، فقامَ كأنما نشيطَ من عِقالٍ، فانْتَفَعَ اللديغُ بقراءِتها، ولهذا قالَ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ: «ومَا يُدُريكَ أَنها رُقيةٌ» يعني الفاتحةَ.

وكذا: القراءةُ مِن العينِ مفيدةً.

ويُستعمَلُ للعينِ طريقةٌ أُخرى غيرُ الرقيّةِ، وهو الاسْتغْسَالُ، وهي أنْ يُؤْتَى بالعائنِ، ويُطلَبَ منه أنْ يتوضأً، ثم يُؤخذَ ما تناثرَ من الماءِ مِن أعضائهِ، ويُصَبَّ على المُصَابِ، ويَشْرَبَ منه، ويبرأَ بإذن الله.

وهناك طريقةٌ أخرى، ولا مانِعَ منها أيضاً، وهي أن يُؤْخَذَ شيءٌ مِن شِعارِهِ أي: ما يلي جسْمَه من الثيابِ، كالثوبِ، والطاقيَّةِ، والسِّروالِ وغيرِها، أو الترابِ إذا مشَى عليه وهو رَطْبٌ، ويُصَبُّ على ذلك ماءٌ يُرَشُّ به المصابُ، أو يشْرُبُهُ، وهو مُجرَّبٌ.

وأها العائِنُ، فينبغي إذا رأًى ما يُعْجِبُه أن يُبَرِّكَ عليه؛ لقولِ النبيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ - لعامِرِ بنِ ربيعةَ لا عانَ سهْلَ بنَ حنيفِ: «هلابرُگُت عليه» أي: قلت: بارك الله عليك.

قُولُه: (ولكنْ حدَّثنا) القَائِلُ: سعيدُ بنُ جبيْرٍ.

(19) قولُه: (عُرِضَت عليَّ الأممُ) العارِضُ لها هو اللهُ سبحانَه وتعالى، وهذا في المنامِ فيما يظْهَرُ.

و(الأهمُ): جمعُ أمَّةٍ، وهي أممُ الرُّسُلِ.

(٢٠) قولُه: (الرَّهْطُ) مِن الثلاثةِ إلى التسعةِ.

(٢١) قولُه: (والنَّبِيَّ ومعه الرجلُ والرَّجُلانِ) الظاهرُ: أنَّ الواوَ بمعنى أو، أي: ومعه الرجلُ أو الرجلان؛ لأنَّه لو كانَ معه الرجلُ والرجلان صارَ يُغْنِي أن يقولَ: ومعه ثلاثةٌ، لكنَّ المعنى: والنبيَّ ومعه الرجلُ، والنبيَّ ومعه الرجلان.

(٢٢) قولُه: (والنبيَّ وليسَ معهُ أَحَدٌ) أي: يُبْعَثُ، ولا يكونُ معه أحدٌ، لكنْ يبعثُه الله لإقامةِ الحجَّةِ، فإذا قامَتِ الحُجَّةِ، فإذا قامَتِ الحُجَّةُ عينئذ يُعذَرُ اللهُ من الخلق، ويُقيمُ عليهم الحجَّةَ.

(٢٣) قُولُه: (إِذْ رُفِع لِي) هذا على تقديرِ محذوفٍ، أي: بيُّنَمَا أنا كذلكَ إِذْ رُفِعَ لي.







(٢٤) قولُه: (سَوَادٌ عظيمٌ) المرادُ بالسوادِ هنا الظاهرُ: أنه الأشخاصُ، ولهذا تقولُ: ما رأيتُ سوادَه، فرأى شخصَه، أيْ: أشخاصاً عظيمةً كانوا من كثرتهم سواداً؛ لأنَّ السوادَ يُطلَقُ على الشخص.

(٢٥) قولُه: (فظنَنْتُ أَنَّهم أُمَّتِي) لأنَّ الأنبياءَ عُرِضوا عليه بأمَمِهِم، فظنَّ أنَّ هذا السوادَ هم أمَّته عليه الصلاةُ والسلامُ.

(٣٦) قولُه: (فَقيلَ لي: هذا مُوسى وقومُه) وهذا يدلُّ على كثرةِ أتباعِ مُوسى -عليهِ السلامُ- وقومِه الذين أُرسلَ إليهمْ.

(٢٧) قولُه: (فإذا سَوادٌ عَظيمٌ فقيلَ لي: هَذِه أُمَّتُكَ) وهذا أعظمُ مِن السوادِ الأولِ؛ لأنَّ أُمَّةَ النبيِّ –صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ– أكثرُ بكثيرٍ مِن أمَّةٍ موسى عليهِ السلامُ.

(٢٨) قولُه: (بغير حساب ولا عذاب أيْ: لا يُعذَّبون ولا يُحاسَبون كرامةً لهم، وظاهرُهُ: لا في قبورِهِم، ولا بعدَ قيام الساعة.

(٢٩) قولُه: (فخاصَ الناسُ في أولئكَ) هذا الخوضُ للوصول إلى الحقيقة نظريّاً، وعمليّاً حتى يكونوا منهم. (٣٠) قولُه: (الذينَ صَحِبوا رسولَ الله) يَحْتَملُ أنَّ المرادَ الصُّحْبَةُ المُطْلَقَةُ.

(٣١) قولُه: (الذينَ وُلِدوا في الإسلامِ) أيْ: مَن وُلِدَ بعدَ البَعْثَةِ، وأسلَمَ، وهؤلاءِ كثيرونَ، ولو قلنا: وُلدوا في الإسلامِ مِن الصحابةِ مَا بلَغوا سبعين ألفاً؛ إلا أن يكون المراد من الصحابة وغيرهم ممن يكون بعدهم من هذه الأمة.

(٣٢) قولُه: (فَخَرجَ عليهم رسولُ اللهِ) أيْ: أحبروه بما قالوا، وما حرى بينَهم.

(٣٣) قولُه: (لا يَسْتَرْقُون) في بعض روايات مسلم: ﴿لاَيَرْقُون ولكنَّ هذه الروايةَ خطأً كمَا قالَ شيخُ الإسلام؛ لأنَّ الرسولَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَرْقِي، ورقاهُ جبريلُ وعائشةُ، وكذلك الصَّحابةُ كانوا يَرقُونَ. واسْتَفْعَلَ بمعنى طلَبَ الفعلَ مِثْلَ: اسْتَغْفَرَ أَيْ: طلَبَ المغْفِرَةَ، واستَجَارَ: طلَبَ الجوارَ، وهنا اسْتَرْقَى، أَيْ: طلَبَ الرُّقيةَ، فهؤلاء لا يَطلُبون من أحد أن يقرأ عليهم:

- لقوَّة اعتمادهم على الله.
- ولعزَّةِ نفوسِهِم عن التذلل لغيره.
 - ولما في ذلك مِن التعلُّقِ بغيرِهِ.

(٣٤) قولُه: (ولا يَكْتَوُونَ) معنى اكْتُوى: طلَبَ مَن يكويه، وهذا مثْلُ قوله: «ولا يسْتَرْقُون».

أما بالنسبَة لمن أُعدَّ للكيِّ من قبَل الحكومة فطَلَبُ الكيِّ منه ليس فيه ذلٌّ؛ لأنَّه مُعَدُّ من قبَل الحكومة يأخذُ المملكة العَربية السَعودية - الرياض ١٣١٦ - ص.ب: ٢٦١٤٤٩ - ص٥ -س: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٤٥٢٢٩٩ - ٤٥٤٩٩٦٦ - ٤٥٢٢٩٩ حوال: ٥٥٢٨٠٧٢٠ منه







الأَحرَ على ذلك مِن الحكومةِ، ولأنَّ هذا الطلبَ بحرَّدُ إحبارٍ من الطالِبِ بأنَّه مُحتَاجٌ إلى الكيِّ، وليس سؤالَ تذلُّلِ.

ُ (٣٥) قولُه: (ولا يَتَطيَّرون) مأخوذٌ مِن الطَّيْرِ، والمصدرُ منه تَطيُّرٌ، والطَّيْرَةُ اسمُ المصدْرِ، وأصلُه التشاؤمُ بالطَّيْرِ، ولكنَّه أعمُّ من ذلك فهو: التشاؤمُ بمرْئِيٍّ أو مَسْموعٍ، أو زمانٍ، أو مكانِ.

وهُل هذه الأشياءُ تدلُّ على أنَّ مَن لم يتَّصِفُ هما فهو مذَّمومٌ، أو فأته الكمالُ؟

الجوابُ: أنَّ الكمالَ فاتَه إلا بالنسْبَةِ للتطيُّرِ فإنَّه لا يجوزُ؛ لأنَّه ضررٌ وليس له حقيقةٌ أصلاً.

أما بالنسبةِ لطلبِ العلاجِ، فالظاهِرُ أنه مثلُه؛ لأنَّه عامٌّ، وقد يُقالُ: إنَّه لولا قولُه: «**ولا يسْتَرْقُون**» لقلتُ: إنَّه

لا يدخلُ؛ لأنَّ الاكتواءَ ضررٌ محقَّقٌ: إحراقٌ بالنارِ، وألمِّ للإنسانِ ونفعُه مُرْتَجًى، لكن كلمةُ ﴿يَسْتُرْقُونِ﴾ مُشْكِلَةٌ، فالرُّقْيَةُ ليس فيها ضَرَرٌ، إنْ لم تنفعْ لم تضرَّ، وهنا نقولُ الدواءُ مثلُها؛ لأنَّ الدواءَ إذا لم ينفعْ لم يَضُرَّ، وقدْ يَضُرُّ أيضاً؛ لأنَّ الإنسانَ إذا تناولَ دواءً، وليس فيه مرضٌ لهذا الدواءِ فقد يضُرُّه.

وهذه المسألةُ تحتاجُ إلى بحث.

وهل نقولُ -مثلاً- ما تَأكَّدَت منفعتُه ولَم يكنْ في طلب الإنسان لهُ إذلالٌ لنفسه فهو لا يضرُّ، أيْ: لا يفوتُ المرءَ الكمالُ به، كجبر الكَسْرِ، وقطْع العُضْوِ مثلاً، أو كما يفْعَلُ الناسُ الآنَ في الزائدة وغيرِها؟ ولو قالَ قائلٌ: بالاقْتِصَارِ على ما في هذا الحديث، وهو أنَّهم لا يَسْتَرْقُون ولا يكتَوُون، ولا يتَطيَّرون، وأنَّ ما عدا ذلك لا يَمْنَعُ مِن دخولِ الجنَّةِ بلا حساب ولا عذاب، للنصوصِ الواردةِ بالأمرِ بالتداوي، والثناءِ على بعضِ الأدويةِ، كالعَسَلِ والحبَّة السوداء لكانَ لَه وَجْهٌ.

قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في (فتح الجميد) (ص٩٦): (واعلم أن الحديث لا يدل على أنهم لا يباشرون الأسباب أصلاً، فإن مباشرة الأسباب في الجملة أمرٌ فطري ضروري، لا انفكاك لإحد عنه، بل نفس التوكل مباشرةٌ لأعظم الأسباب، كما قال تعالى: {ومن يتوكل على الله فهو حسبه } أي: كافيه.

وإنما المراد أنهم يتركون الأمور المكروهة مع حاجتهم إليها، توكلاً على الله تعالى، كالاكتواء والإسترقاء، فتركهم له؛ لكونه سبباً مكروهاً، لاسيمًا والمرض. يتشبث فيما يظنه سبباً لشفائه. بخيط العنكبوت.

أما مباشرةُ الأسباب على وجه لاكراهية فيه؛ فغير قادح في التوكل، فلا يكون تركه مشروعاً؛ لما في (الصحيحين) عن



أبي هريرة مرفوعاً: «ما أنزل الله من داء إلا أنزل له شفاء، علمه من علمه، وجهله من جهله».)

وإذا طلَبَ منك إنسانٌ أن يَرْقيَكَ فهل يَفوتُكَ كمالٌ إذا لم تَمْنَعُه؟

الْجوابُ: لا يفوتُك؛ لأنَّ النبيُّ -صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ- لم يَمْنَعْ عائِشَةَ أَن تَرْقِيَه، وهو أكملُ الخَلْقِ توكُّلاً على اللهِ وثقة به؛ ولأنَّ قوله: «لايَسُنَرْقُون» إنَّما كانَ في طلَبِ هذه الأشياءِ، ولا يَخْفَى الفَرْقُ بين أَنْ تَحْصُلَ هذه الأشياءُ بطلَبِ وبينَ أَنْ تحصُلُ بغَيْرِ طلَبِ.

قال في (فتح المجيد) (ص٤٩): (والفرق بين الراقي والمسترقي: أنّ المسترقي سائلٌ مستعط ملتفت إلى غير الله بقلبه الراقى محسنُّ).

(٣٦) قولُه: (فقالَ: «أنتَ مِنهم» وقولُ الرسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، هذا هل هو بوحيٍ مِن اللهِ إقراريِّ، أو وحي إلهاميِّ، أو وحي رسول؟

مثلَ: هذه الأمور يَحْتَمِلُ أنَّها وحيٌ إلهَامِيُّ، أو بواسِطَةِ الرسولِ، أو وحيٌّ إقراريُّ، بمعنى أنَّ الرسولَ يقولُها، فإذا أقرَّه اللهُ عليه صارَتْ وَحْياً إقراريًّا.

لكنَّ روايةَ البُخاريِّ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْه مِنهم» تدلُّ على أنَّ الجملةَ: «أَنْتَ مِنهم» حبرٌ بمعْنَى الدُّعاءِ.

(٣٧) قولُه: (ثم قامَ رجلٌ آخرُ فقالَ: ادْعُ الله أَنْ يَجِعَلَني منهُم، قالَ: ﴿سَبَقَكَ بَهَا عُكَّاشَةُ ﴾ لم يُرد النبيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ– أَن يقولَ له: لا، ولكن قالَ: ﴿سَبَقَكَ بَهَا﴾ أيْ: بمذه الْمُنْقَبَةِ والفضيلَةِ، أو بهذه المسأَلَةِ عُكَاَّشَةُ بنُ محْصَن.

وقد اختلَفَ العُلماءُ لماذا قالَ الرسولُ – صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ – هذا الكلامَ؟

فقيلَ: إِنَّه كَانَ منافِقاً، فأرادَ الرسولُ -صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ- أَلاَّ يُحابِهَه بِما يَكْرَهُ تأليفاً.

وقيل: خافَ أن ينفَتِحَ البابُ، فيطلبَها مَن ليس مِنهم، فقالَ هذه الكلُّمةَ الَّتي أصبَحَت مَثَلاً.

(٣٨) قوله: (فيه مسائل) أيْ: في هذا الباب مسائلُ.

(٢٩) المسالة الأولى: (معرفة مراتِبِ النَّاسِ في التوحيدِ) وهذه مأحوذة من قولِه: ﴿يَدخلون الجُنَّةُ بِغيرِ حساب ولاعَذابِ ثُمَّ قالَ: ﴿هُمُ الذينَ لا يَسْتَرُقُونَ ، ولا يَخْتَوون ، ولا يَطَيَّرون ﴾.

(٣٠) الثانيةُ: (ما معنى تحقيقِه) أيْ: تحقيقِ التوحيدِ، وسبقَ لنا في أوَّل البابِ: أنَّ تحقيقَه: تخليصُه مِن

الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص ب: ٣٦١٤٤٩

http://www.afaqattaiseer.com E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com



الشُّرك.

(٣١) الثالثةُ: (ثناؤُه – سبحانَه – على إبراهيمَ بكونه لم يكُ مِن المشركين) وهو ظاهرٌ في الآية الكريمة، [إنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةُ قَانِتًا للهِ حَنِيفاً وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ} فإنَّ هذه الآيةَ لا شُكَّ أَنَّها سيقَت للثناء على إبراهيمَ عليه الصلاةُ والسلامُ، وإذا كان مَناطُ الثناءِ انتفاءَ الشِّركِ عنه دلَّ ذلك على أنَّ كلَّ مَن انْتَفَى عنه الشِّركُ فهو مَحَلُّ ثناء من الله سبحانَه وتعالى.

(٣٢) الرابعة: (نناؤه على سادات الأولياء بسلامتهم من الشّرك) لقوله تعالى: {وَاللَّذِينَ هُم بِرَبَّهِمْ لاَ يُشْرِكُونَ} وهذه الآيةُ في سياق آيات كثيرة، ابْتَدَأَهَا الله بقوله: {إِنَّ الَّذِينَ هُم مِنْ خَشْيْةِ رَبِّهِم مُشْفِقُونَ (٥٨) وَالَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لا يُشْرِكُونَ مُشْفِقُونَ (٥٨) وَالَّذِينَ هُم بِربِّهِمْ لا يُشْرِكُونَ (٩٥) وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلْةً أَنَّهُمْ إلى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ (٢٠) أوللنِكَ يُسنار عُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَايِقُونَ ﴾.

فهؤلاء هم ساداتُ الأولياءِ، وكلامُ المؤلّفِ مِن بابِ إضافةِ الصفةِ إلى موصوفِها، أيْ: أولياءُ الساداتِ وليسَ يريدُ -رحِمَه الله - الساداتِ من الأولياءِ، بل يريدُ الأولياءَ الذينَ هُم ساداتُ الخلق.

(٣٣) الخامسة: (كونُ تركِ الرُّقْيَةِ والكيِّ من تحقيقِ التوحيدِ) لقولِه: «الذينَ لاَيَسْتَرْقُونَ، ولا يكُنُوون» فالمرادُ بقولِ المؤلِّف: (الرُّقْيَةُ والكيُّ) الاسْترْقاءُ والاكتواءُ.

(٣٤) السادسة: (كونُ الجامع لتلك الخصال هو التوكُّلَ) الخصالُ هي تَركُ الاسترقاءِ، وتركُ الاكتواءِ، وتركُ الاكتواءِ، وتركُ الاكتواءِ، وتركُ الاكتواءِ، وتركُ التوكُّل على الله عزَّ وحلَّ.

(٣٥) السابعة: (عُمقُ علمِ الصحابةِ، لَمُوفَةِ أَنَّهم لم ينالوا ذلك إلا بعملٍ) أي: لم يَنَلْ هؤلاء السبعون ألفاً هذا الثوابَ إلا بعمل.

ووجهُه: أنَّ الصحابَةَ حاضوا فيمَن يكونُ له هذا النُّوابُ العظيمُ، وذَكَّرُوا أشياءَ.

(٣٦) الثامنة: (حِرصُهم على الخيرِ) وجهُه: خوضُهم في هذا الشيءِ؛ لأنَّهم يُريدون أن يصِلُوا إلى نتيجةٍ؛ حتَّى يقوموا بما.

(٣٧) التاسعة: (فضيلةُ هذه الأُمَّة بالكميَّة والكيفيَّة):

أُمَّا الكَميَّةُ: فلأنَّ النبيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ – رأى سواداً عظيماً أعظَمَ مِن السوادِ الذي كانَ مَع

وأمَّا الكيفيَّة: فلأنَّ معهم هؤلاء الذين لا يَسْتَرْقُون ولا يكْتَوونَ ولا يتطيَّرون وعلى ربِّهم يتوكُّلُونَ.



(٣٨) العاشيرة: (فضيلةُ أصحابِ موسى) وهو مأخوذٌ من قولِه: ﴿إِذَ رُفِعَ لِي سوادُّ عظيمٌ ولكن قد يقالُ: إنَّ التعبيرَ بقولِ: ﴿سَوَادُّ عظيمٌ ، فَظننتُ أَنّهم أُمَّتِ ﴾ إنَّ التعبيرَ بقولِ: ﴿سَوَادُّ عظيمٌ ، فَظننتُ أَنّهم أُمَّتِ ﴾ وهذا يدلُّ على الكثرةِ ، ويمكنُ أن تكون كثرة من آمن منهم فضيلتهم فيتوجه ما ذكره إمام الدعوة.

(٣٩) الحادية عشرة: (عرضُ الأمم عليه، عليه الصلاةُ والسلامُ) وهذا له فائدتان:

الفائدة الأولى: تسليةُ الرسولِ -عليهُ الصلاةُ والسلامُ- حيثُ رأَى مِن الأنبياءِ مَن ليس معه إلا الرجلُ والرجلان، ومِن الأنبياءِ مَن ليس معه أحدٌ، فَيَتَسَلَّى بذلك - عليه الصلاةُ والسلامُ -ويقولُ: {مَا كُنْتُ بِدَعاً مِنَ الرَّسُلُ}.

الفائدة الثانية: بيانُ فضيلتِه عليه الصلاةُ والسلامُ، وشرفِه حيثُ كانَ أكثرَهم أتباعاً وأفضلَهم، فصارَ في عَرْضِ الأمم عليه هاتان الفائدتان.

- (٤٠) الثانية عشرة: (أنَّ كلَّ أمَّة تُحْشَرُ وَحْدَهَا مع نبيِّها) لقوله: «رأيتُ النبيَّ ومَعَه الرجلُ والرجلان» ولولا أنَّ كلَّ نبيِّ متميِّزٌ عن النبيِّ الآخرِ لاحْتَلَطَ بعضُهم ببعض، ولم يُعْرَف الأتباعُ من غيرِ الأتباع، ويدُلُّ لذلك قولُه تعالى: {وَتَرَى كُلُّ أُمَّةٍ جَاتِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إلَى كِتَّابِهَا } فإنه يدُلُّ على أنَّ كلُّ أمةٍ تكونُ وحدَها.
 - (13) الثالثة عشرة: (قِلةُ مَن استجابَ للأنبياءِ) وهو واضِحٌ من قولِه: «والنبيَّ ومَعه الرجلُ والرجلانِ، والنبيَّ ولَيس معدأحدُّ».
 - (٢٤) الرابعة عشرة: (أنَّ مَن لم يُجِبْه أحدٌ يَأْتِي وحدَه) لقولِه: ﴿والنَّبِيُّ وَلَيْسِ معه أَحدُۗ».

وأيضاً الكثرةُ مِن جهةِ أخرى إذا اغْتَرَّ الإنسانُ بكثرتِه؛ وظنَّ أنَّه لن يُغْلَبَ أو أنه منصورٌ؛ فهذا أيضاً سببٌ للخِذلانِ، فالكثرةُ إنْ نظرُّنَا إلى أنَّ أكثرَ أهلِ الأرضِ ضُلاَّلٌ لا تَغْتَرَّ بِهِم، فلا تَقُلْ: إنَّ الناسَ على هذا، كيف أَنْفَرِدُ عنهم؟

كذلك: أيضاً لا تغترَّ بالكثرةِ، إذا كانَ معك أتباعٌ كثيرون على الحقِّ، فكلامُ المؤلِّفِ له وجهان: الوجهُ الأولُ: أن لا نَغْتَرَّ بكثرةِ الهالكين، فنَهْلك معهم.





الوجهُ الثاني: أنّ لا نَعْتَرَّ بكثرةِ الناجِين، فيَلْحَقَنَا الإعجابُ بالنفسِ، ينبغي أن يحذر المرء من الزُّهدِ في القِلَّةِ، فقد تكونُ القلَّةُ خيراً مِن الكثرةِ.

(٤٤) السادسة عشرة: (الرُّخصةُ في الرقيةِ مِن العينِ والحُمَةِ) مأحوذةٌ من قولِه: «لارُقيْةَ إلامِن عينٍ أُو صُمَة».

(٤٥) السابعة عشرة: (عُمقُ علمِ السلفِ لقولِه: (قد أُحْسَنَ مَن اللهي إلى ما سَمِع، ولكن كذا وكذا) فعُلِمَ أَنَّ الحديثَ الأولَ لا يخالِفُ الثانيَ؛ لأنَّ الثانيَ إنَّما هو أَنَّ الحديثَ الأولَ لا يخالِفُ الثانيَ؛ لأنَّ الثانيَ إنَّما هو في الاسْتِرْقاءِ، والأولُ في الرُّقيَةِ، فالإنسانُ إذا أتاه مَن يَرْقِيه و لم يمنعُه فإنَّه لا يُنافي قولَه: «ولايسْتَرْقون» لأنَّ هناك ثلاثَ مراتب:

المرتبة الأولى: أنْ يَطْلُبَ مَن يرْقِيه، وهذا قد فاته الكمال.

المرتبة الثانية: أنْ لا يَمْنَعَ مَن يَرقيه، وهذا لم يفته الكمالُ؛ لأنَّه لم يَسْتَرْقِ ولم يَطْلُبْ.

المرتبة الثالثة: أنْ يمنعَ مَن يرْقَيَه، وهذا حِلافُ السُّنَّة؛ فإنَّ النبيَّ – صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ – لم يَمْنَعُ عَائِشَةَ أَن تَرْقِيَه، وكذلك الصحابةُ لَم يَمْنَعُوا أَحَداً أَنْ يرْقِيَهُم؛ لأنَّ هذا لا يُؤثِّرُ فِي التَّوَكُل.

(٢٦) الثامنة عشرة: (بُعْدُ السلَفِ عن مدحِ الإنسانِ بما ليس فيه) يُؤْخَذُ مِن قولِه: (أَمَا إِنِي لَمْ أَكُنُ فِي صلاة، ولكني لُدغْتُ) لَأَنَّه إذا كانَ رأَى الكوْكَبَ الذي انْفَضَّ استلْزَمَ أَنْ يكونَ يَقْظَانَ، واليَقْظَانُ إمَّا أَنْ يُصلِّي، وإما أَنْ يكونَ له شُعُلٌ آخرُ، وإمَّا أَنْ يكونَ له يه مانِعٌ مِن النومِ.

(٤٧) التاسعة عشرة: (قولُه: «أنتَ منهم» عَلَمٌ مِن أعلامِ النبوَّةِ) يعني: دليلاً على نبوَّةِ الرسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، ولأن عُكَّاشَةَ بنَ مِحْصَنٍ – رضِيَ اللهُ عنه – بقيَ مَحروساً من الكُفرِ حتى ماتَ على الإسلام، فيكونُ هذا دليلاً مِن دلائلِ نبوةِ الرسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، هذا إذا قلنا: إنَّ الجملةَ خبريَّةٌ ليست جملةً دعائيةً.

فإنْ قلنا: إنَّها جملةٌ دعائيَّةٌ فقد نقولُ أيضاً: فيه عَلَمٌ من أعلامِ النبوةِ، وهو أنَّ الله استجابَ دعْوَةَ الرسولِ صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ، لكنَّ استجابةَ الدعوةِ ليست مِن خصائصِ الأنْبياء؛ فقد تُجابُ دعوةُ مَن ليسَ بنيِّ، وحينفذٍ لا يمكنُ أنْ تكونَ عَلَماً من أعلامِ النبوَّةِ إلا حيث جعَلْنا الجملةَ خبريَّةً مَحْضَةً.







(٤٨) العشرون: (فضيلةُ عُكَّاشَةَ) بكونِه مَّن يدخلونَ الجنَّة بغيرِ حسابٍ ولا عذابٍ، وهل نَشْهَدُ له بذلك؟

نعم؛ لأن الرسولَ – صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ – شهدَ له بها.

(٤٩) الحادية والعشرون: (استعمالُ المعاريضِ) وفي المعاريضِ مَنْدُوحةٌ عَن الكذب؛ وذلك لقولِ الرسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: (سَبَقَكَ بِها عُكَاشَةَ فَإِنَّ هذا في الحقيقة ليس هو المانِعَ الحقيقيَّ، بل المانِعُ ما أشر نا إليه في الشَّرح، إمَّا أن يكونَ هذا الرجلُ منافقاً، فلَم يُرِد النبَّيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ- أن يجعلَه مع الذين يَدْخُلُونَ الجنَّةَ بغيرِ حسابٍ ولا عذاب، وإمَّا حوفاً مِن انْفِتَاحِ البابِ فيسألُ هذه المرتَبَةَ مَن ليسَ مِن أهلها.

(• ٥) الثانية والعشرون: (حُسْنُ خُلُقِه صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ) وذلك لأنَّه ردَّ هذا الرحلَ، وسدَّ البابَ على وجهٍ ليس فيه غَضاضةٌ على أحدٍ، ولا كراهةٌ.







تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الخامس

(١) مناسبةُ هذا البابِ للبابين قبلَه: أن المصنف -رحمه الله-:

- ذَكَرَ فِي أُولِهَا تَحْقَيْقُ التُوحِيدِ.

- وذكر في الباب الثاني منهما أنَّ مَن حقَّقَ التوحيدَ دخلَ الجنَّةَ بغيرِ حسابِ ولا عذاب، ثم ثلَّثَ بهذا الباب؛ لأنَّ الإنسانَ قد يرى أنَّه قدْ حقَّقَ التوحيدَ، وهو لم يحقِّقْه، ولهذا قالَ بعضُ السَّلَفِ: (ما جَاهَدْتُ نَفسي عَلى شيءِ مجاهَدتَها عَلى الإخلاص).

وذلك أنَّ النفسَ متعلِّقةٌ بالدُّنيا، تريدُ حظوظَها مِن مال، أو جاه، أو رئاسة، وقد تريدُ بعمَلِ الآحرةِ الدَّنيَا، وهذا نقْصٌ في الإخلاصِ، وقلَّ مَن يكونُ غرَضُه الآخِرَةَ في كلِّ عمَّلهِ، ولهذا أَعْقَبَ المؤلِّفُ -رحِمَه اللهُ- ما سَبَقَ من البابين بهذا الباب، وهُو الحوفُ من الشِّرك، وذكرَ فيه آيتيْنَ.

(٢) قولُه: {إِنَّ اللهَ لاَ يَعْفِرُ أَن يُشُرْكَ يِهِ} (لا) نافيةٌ، (أَنْ يُشْرَكَ به) فعلٌ مضارعٌ مقرونٌ بأن المصدريَّة، فيُحَوَّلُ إلى مصدرِ تقديرُه: إنَّ الله لا يغْفِرُ الإشراكَ به، أو لا يَغْفِرُ إشْرَاكًا به.

فالشِّرْكُ لا يَغْفِرُهُ اللهُ أَبدًا؛ لأنه جِنايةٌ على حقِّ اللهِ الخاصِّ، وهو التوحيدُ.

أمَّا المعاصى: (كالزِّنا والسرقة)، فقد يكونُ للإنسانِ فيها حظَّ نفس بما نالَ مِن شهوة، أمَّا الشِّركُ فهو اعتداءٌ على حقِّ اللهِ تعالى، وليس للإنسان فيه حظُّ نفس، وليس شهوةً يريدُ الإنسانُ أن ينالَ مرادَه منها، ولكنَّه ظُلْمٌ، ولهذا قال اللهُ تعالى: {إِنَّ الشَّيْرِكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ}.

وهل المرادُ بالشركِ هنا الأكبرُ، أم مطلقُ الشركِ؟

قال بعضُ العلماءِ: (إنه مطلقٌ، يَشْمَلُ كلَّ شِرْك، ولَو أَصغرَ، كالحَلِفِ بغيرِ اللهِ فإنَّ اللهَ لا يغفِرُه، أمَّا بالنسبةِ لكبائرِ الذنوبِ كالسَّرِقَةِ والخمْرِ فإنَّها تحتَ المشيئة، فقد يغفرُها اللهُ).

وشيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ المحقِّقُ في هذه المسائِلِ احتلَفَ كلامُه في هذه المسألةِ: (فمرَّةَقالَ: الشركُ لاَيغْفُرُهُ اللهُ ولوكانَ أصغَرَ.

ومرَّة قالَ: الشِّركُ الذي لا يغْفِرُه اللهُ هو الشَّركُ الأكبرُ).

وعلى كلَّ حالٍ فيجبُ الحَذَرُ من الشِّركِ مُطْلَقًا؛ لأنَّ العمومَ يحتَملُ أنْ يكونَ داخِلاً فيه الأصغرُ؛ لأنَّ قولَه: {أَنْ يُشْرُكَ بِهِ} وَأَنْ) ومَا بعدَها في تأويلِ مصْدَرٍ، تقديرُه: إشراكًا به، فهو نكرَةٌ في سياقِ النفي، فتفيدُ العمومَ.

الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٧ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ ناكس: ٨٩٩٩٦٨ - هاتف: ٣٥٢٢٩٩٩ - ٤٥٤٨٩٦٦ - جوال: ٣٥٥٨٠٧٣٠







(٣) قولُه: {وَيَعْفِرُ مِا دُونَ دَلِكَ} المرادُ بالدونِ هنا مَا هو أقلُّ مِن الشركِ، وليس ما سِوى الشُّركِ.

(٤) الآيةُ الثانيةُ: قولُه: {وَاجْتُبُنِي وَبَنِيَّ أَن نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ} ومعْنَى اجْتُبْنِي: أَيْ: اجْعَلْني في جانب، والأصنامَ في جانبٍ، وهذا أبلغُ مما لو قالَ: امْنَعْني وبنيَّ من عبادَةِ الأصنامِ؛ لأنَّه إذا كانَ في جانبٍ عنها كانَ أَبْعَدَ.

قال الشيخ المحدث سليمان بن عبد الله آل الشيخ في (تيسير العزيز الحميد) ص١١٨: (وإنما دعا إبراهيم عليه السلام بذلك؛ لأن كثيراً من الناس افتتنوا بها، كما قال تعالى: {رب إنهن أضللن كثيراً من الناس} فخاف من ذلك، ودعا الله أن يعافيه وبنيه من عبادتها .

فإذا كان إبراهيم عليه السلام يسأل الله أن يجنبه وبنيه عبادة الأصنام، فما ظنك بغيره.

- قال إبراهيم التيمي: (ومن يأمن من البلاء بعد إبراهيم ؟ !) وهذا يوجب للقلب الحي أن يخاف من الشرك، لاكما يقول الجهال: إن الشرك لا يقع في هذه الأمة؛ ولهذا أمنوا الشرك فوقعوا فيه) ا.هـ..

فإبراهيمُ –عليه السلامُ– يَخافُ الشركَ على نفسِه، وهو خليلُ الرحمنِ، وإمامُ الحنفاءِ، فما بالُكَ بنا نحنُ إذن؟

فلا تأمَن الشَّركَ، ولا تَأْمَن النِّفاقَ؛ إذ لا يأمَنُ النِّفاقَ إلا منافِقٌ، ولا يخافُ النفاقَ إلا مؤمِنٌ، ولهذا قالَ ابنُ أبي مُلَيْكَةَ: (أَدْرَكْتُ ثلاثينَ مِن أصحابِ النبيّ – صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ – كُلُّهم يخافُ النِفاقَ على نفسيه).

قولُه: {أَنْ تَعْبُدَ الْأَصْنَامَ} (أَنْ) وما بعدَها في تأويلِ مصدرٍ، مفعولٌ ثان لقوله: {اجْنُبْنِي}.

والأصنامُ: جَمْعُ صَنَمٍ، وهو: ما جُعِلَ على صورةِ إنسانٍ أو غيرِه يُعبَدُ مِن دونِ اللهِ.

أُمَّا الْوَثَنُ: هو مَا عُبِدَ مِن دونِ اللهِ على أيِّ شكْلِ كَانَ، وفي الحديثِ: ﴿لاَ تَجْعَلْ قَبْرِي وَتَنَا يُعْبَدُ ﴾ فالوثَنُ أعمُّ من لصَّنَمٍ.

قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في (فتح الجيد) (ص١٠١): (وقد يسمى الصنم وثناً، كما قال الخليل عليه السلام: {إنما تعبدون من دون الله أوثناناً وتخلقون إفكاً})

ولا شكَّ أنَّ إبراهيمَ سألَ ربَّه الثباتَ على التوحيد؛ لأنه إذا جنَّبَه عبادةَ الأصنامِ صارَ باقيًا على التوحيد. الشاهدُ من هذه الآية: أنَّ إبراهيمَ خافَ الشركَ، وهو إمامُ الحنفاءِ، سيِّدُهم، ما عدا رسُولَ الله صَلَّى اللهُ المستوسيد سرييد الميوريد المورد الله عن المدرد الله عن ١١٥٠٠ عن المدرود الله عند ١١٥٠٠ عن ١١٥٠ عن ١١٥٠٠ عن ١١٥٠٠ عن ١١٥٠ عن ١١٥٠٠ عن ١١٥٠٠ عن ١١٥٠٠ عن ١١٥٠ عن ١١٥٠







عَلَيهِ وَسَلَّمَ.

(٥) قولُه: (أَخْوَفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ) الخِطابُ للمسلمين؛ إذ المسلمُ هو الذي يُحافُ عليه الشِّركُ الأصغرُ، وليس لجميع الناس.

قُولُه: (الرياءُ) مشتَقٌ مِن الرُّؤْيَةِ، مَصْدَرُ رَاءَى يُرَائِي، والمصدَرُ رِياءٌ، كَقَاتَل يُقَاتِلُ قِتَالاً.

والرِّياءُ: أَنْ يَعْبُدَ الله ليرَاه الناسُ، فيَمْدَحُوه على كونِه عابِدًا، وليسَ مراده أَنْ تكونَ العبادةُ للناسِ؛ لأنَّه لو أرادَ ذلك لكانَ شِرْكًا أكبرَ، والظاهِرُ: أَنَّ هذا على سبيلِ التمثيلِ، وإلا فَقَدْ يكونُ رِياءً، وقد يكونُ سماعًا أيْ:

يَقْصِدُ بعبادَتِه أَنْ يَسْمَعَه الناسُ، فيُتنوا عليه، فهذا داخِلٌ في الرياءِ، فالتعبيرُ بالرياءِ مِن بابِ التعبيرِ بالأغلبِ.

أَمَّا إِنْ أَرَادَ أَن يَقْتُدُوا بِهِ فِيهِا فَلَيسَ رِياءً، بِلْ هذا مِن الدعوةِ إِلَى اللهِ عزَّ وحلَّ، والرسولُ -صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ- يقولُ: «فَعَلْتُ هَذَا لتَأْتُمُوا بِي وتَعْلَمُوا صَلاتى».

والرياءُ ينقسمُ باعتبارِ إبطالِه للعبادةِ إلى قسمين:

الأولُ: أَنْ يَكُونَ فِي أَصَلِ العَبادةِ، فَما قامَ يَتَعَبَّدُ إِلا للرياءِ، فهذا عملُه باطِلٌ مردودٌ عليه؛ لحديث أبي هريرةً في الصحيحِ مرفوعًا، قالَ اللهُ تعالى: «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرِكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلَا أَشْرَكَ مَعِي فَيهِ غَيْرِي تَرَّكُنُهُ وَشُركَهُ».

الثّاتي: أنْ يكونَ الرِّياءُ طارِقًا على العبادة، فأصْلَ العبادةِ للهِ، لكنْ طرّاً عليها الرياءُ، فهذا ينقَسِمُ إلى قسميْن:

الأولُ: أنْ يُدَافعَه فهذا لا يَضُرُّه.

مثالُه: رجلٌ صَلَّى رَكْعَةً، ثُمَّ جاءَ أناسٌ في الركعةِ الثانيةِ، فحصَلَ في قلبِه شيءٌ، بأنْ أطالَ الركوعَ، أو السحودَ، أو تبَاكَي، وما أشبَه ذلك:

فإنَّ دَافَعَه: فإنه لا يَضُرُّه؛ لأنَّه قامَ بالجهادِ.

وإنْ اسْتَرْسَلَ معه: فكلُّ عَمَلِ ينشأ عن الرياءِ فهو باطِلٌ، كمَا لَوْ أطالَ القِيامَ، أو الركوعَ، أو السُّحودَ، أو تباكَى، فهذا كلُّ عملِه حابِطٌ.

ولكن هل البطلانُ يمتدُّ إلى جميع العبادةِ أمْ لا؟

نقولُ: لا يخلو هذا مِن حالين:

الحالُ الأولى: أن يكونَ آخرُ العبادةِ مبنيًّا على أولِها، بحيثُ لا يصِحُّ أُولُها معَ فسادِ آخِرِها فهي كلُّها



فاسِدَةً، وذلك مثلُ الصلاةِ: فالصلاةُ مثلاً لا يمكنُ أنْ يَفْسُدَ آخِرُها، ولا يفْسُدَ أَوَّلُها، إذنْ تبطُلُ الصلاةُ. الحالُ الثانية: أنْ يكونَ أولُ العبادةِ منْفَصِلاً عن آخِرِها، بحيثُ يَصِحُّ أولهُا دونَ آخِرِها، فما سبقَ الرياءَ فهُو صحيحٌ، وما كانَ بعدَه فهو باطِلٌ.

مثالُ ذلك: رحلٌ عنده مائةُ ريالٌ، فتصدَّق بخمسينَ للهِ بنيَّة حالِصَةٍ، ثم تَصَدَّقَ بخمسينَ بقصدِ الرياءِ، فالأولى مقبولَةٌ، والثانيةُ غيرُ مقبولة؛ لأنَّ آحرَها مُنْفَكُّ عَنِ أُولَها.

(٦) قولُه: (مَن) هذه شرطيَّةٌ تفيدُ العمومَ للذكر والأنْتُي.

قولُه: (يدعو مِن دُونِ الله نِدًّا) أي: يَتَّخِذُ للهِ ندًّا، سواءً دعاهُ دعاءَ عبادةٍ، أم دعاءَ مسألةٍ؛ لأنَّ الدعاءَ ينقسمُ إلى قسمين:

الأولُ: دعاءُ عبادة، كالصومُ، والصلاةُ، وغيرُ ذلك من العباداتِ، فإذا صلَّى الإنسانُ، أو صامَ فقد دعا ربَّه بلسانِ الحالِ أن يغفِرَ لَه، وأن يُجيرَه مِن عذابه، وأن يُعْطيَه من نَوَاله.

ويدُلُ لهذًا القسمِ قولُه تعالى: ﴿ وَقَالَ رَبَّكُمُ الْعُونِيَ أَسْتَجِبُ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسَنَتَكْبِرُونَ عَنْ عَبَادَتِي} فحعلَ الدعاءَ عبادة، وهذا القسمُ كله شرْكِ، فمن صرف شيئًا من أنواع العبادة لغير الله، فقد كَفَرَ كُفرًا مُحْرِجًا له عن اللّه، فلو رَكَعَ لإنسان، أو سجَدَ لشيء يُعَظِّمُه كَتعظيمِ الله في هذا الركوع أو السحود لكانَ مُشْرِكًا، ولهذا منَع النبيُّ -صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ- مِن الانْحِنَاءِ عندَ الملاقاةِ لَمَّا سُئِلَ عن الرجلِ يَلْقَى أَحَاهُ أَيْنُحنى له؟

قالَ: «**لا**».

خِلافًا لما يفعلُه بعضُ الجُهَّالِ إذا سلَّمَ عليكَ انْحَنَى لك، فيجِبُ على كلِّ مؤمنٍ باللهِ أن يُنكِرَه؛ لأنَّه عظَّمَك على حساب دينه.

الثاني: دعاءُ المسألةِ: فهذا ليسَ كُلُّه شِركًا، بل فيه تفصيلٌ، فإنْ كانَ المحلوقُ قادرًا على ذلكَ فليسَ بشرْكِ، كقولِكَ: اسْقِني ماءً لمن يستطِيعُ ذلكَ.

كما قالَ صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ: ﴿مَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ ٩٠٠.

وقالَ تعالَى: {وَإِذَا حَضَرَ الْقِسِيْمَةَ أُولُواْ الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ قَارُزُقُو هُم مِّثُهُ}.

فإذا مدَّ الفقيرُ يدَه وقال: (ارْزُقْنِي) أي: أَعْطِني فهو جائزٌ، كما قال تعالى: {قَارِزُقُوهُم مَّنْه} وأما إنْ دعا المحلوق بما لا يقْدرُ عليه إلا اللهُ فإنَّ دعوتَه شرْكٌ مُخْرجٌ من اللَّة.

مثالُ ذلك: أنْ تدعو إنسانًا أن يُنزلُ الغَيْثُ، مُعْتَقدًا أَنَّه قادرٌ على ذلك.



والمرادُ بقولِ الرسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: «مَ**نماتَ وهُويدعو.** .»المرادُ النَّدُ في العبادةِ، أمَّا النَّدُ في المسألةِ ففيه التفصيلُ السابقُ.

(٧) قولُه: «دخلَ النار» أي: حالدًا مع أن اللّفظَ لا يدلُّ عليه؛ لأن دخلَ فعْلٌ، والفعلُ يدلُّ على الإطلاق؛ لكن قالَ اللهُ تعالى: {إِنَّهُ مَن يُشْرُكُ بِاللهِ قَقَدْ حَرَّمَ اللهُ عَلَيهِ الْجَنَّةَ وَمَاوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلْظَالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ }.

وإذا حُرِّمَت عليه الجنَّةُ لزِمَ أَنْ يكونَ خالدًا في النارِ أبدًا، فيحبُ أَن نخافَ من الشِّركِ ما دامت هذه عقوبته، فالمشركُ حَسرَ الآخرَة؛ لأنَّه في النارِ حالدٌ، وحَسرَ الدنيا أيضًا؛ لأنه لم يستفدُ منها شيئًا، وقامَت عليه الحُحَّةُ، وجاءَه النذيرُ، ولكنَّه حَسرَ والعيادُ بالله، ولهذا قالَ عزَّ وجلَّ: {وَمَنَ النَّاسَ مَن يَعْبُدُ اللهَ عَلَى حَرْف قَان أصابَهُ خَيْرٌ الهمَأنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتُهُ فَتِثَهُ انقلبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدَّنْيَا وَالآخرة ذلكَ هُوَ الضَّلالُ البَعِيدُ هُوَ الْخُسرُ انُ الْمُهُينُ (١١) يَدْعُو مِن دُونِ اللهِ مَا لا يَضُرُّهُ وَمَا لا يَتَقْعُهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلالُ البَعِيدُ (١١) يَدْعُو لمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِن تَقْعِهِ لَبنُسَ الْمَولَلي وَلَبنُسَ الْعَتْبِيرُ }.

وقالَ تعالى: {قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُواْ أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقَيَامَةِ}.

فَخَسِرَ نَفْسَهُ؛ لأَنَّهُ لَم يَسْتَفِدْ مِنْهَا شَيئًا، وحَسِرَ أَهْلَه؛ لأَهُم إِنْ كَانُوا مِن المؤمنين فَهُم في الجنة، فلا يَتَمَتَّعُ هُم في الآخرة، وإِنْ كَانُوا في النارِ فَكَذَلِك؛ لأَنْهُ كَلَّمَا دَحَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَت أَحْتَهَا، والشِّرْكُ حَفِيٌّ جَدًّا، فقد يَكُونُ في الإنسانِ وهو لا يشعرُ إلا بعد المحاسبةِ الدقيقةِ، ولهذا قالَ بعضُ السلَفِ: (ما جاهدتُ نَفْسي علَى شيءٍ ما جاهدتُها على الإخلاص).

فَالْشُرِكُ أَمْرُهُ صَعْبٌ جَدًّا لِيسَ بِالْهِيِّنِ، ولكن يُيَسِّرُ اللهُ الإخلاصَ على العبد، وذلك بأنْ يَجْعَلَ الله نُصْبَ عينيْه، فيقْصِدُ بعملِه وجهَ اللهِ لا يقْصِدُ مَدْحَ الناسِ، أو ذمَّهُم، أو ثناءَهم عليه، فالناسُ لا ينْفَعونَه أبدًا، حتى لو خَرَجوا معه لتشييع جنازتِه لم ينفعُه إلا عملُه، قالَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: "يَخْرُجُمَعَ المَيِّتِ أَهْلُهُ وَمَالُهُ وَعَمَلُهُ، فَيَرْجِعُ اثنان: أَهْلُهُ وَمَالُهُ، وَيَبْعَى عَمَلُهُ».

فالإخلاصُ صعْبٌ جدًّا، إلا أنَّ الإنسانَ إذا كانَ متَّحِهًا إلى اللهِ اتِّحَاهًا صادِقًا سليمًا على صراطٍ مستقيمٍ فإنَّ اللهَ يُعِينُه عليه، ويُيَسِّرُه لهُ.

(٨) قولُه: (مَن) شرطيَّةٌ تفيدُ العموم، وفعْلُ الشرطِ ﴿لَقِيَ﴾ وهذا الدخولُ لا ينافي أن يُعذَّبَ بقَدْرِ ذنوبِه إنْ كانَت عليه ذنوبٌ؛ لدلالةِ نصوصِ الوعيدِ على ذلكَ، وهذا إذا لَم يغْفِر اللهُ له؛ لأنَّه داخِلٌ تحتَ المشيئة.



قولُه: (شيئًا) نكرةً في سياق الشرط، فيَعُمُّ أيَّ شرْك حتى ولو أشرَكَ مع الله أشرفَ الخُلْقِ، وهو الرسولُ – صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ أعظمَ من الله؟ صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ أعظمَ من الله؟ فيلحأً إلى ما دونَ الرسولِ صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ. فيلحأً إلى ما دونَ الرسولِ صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ. وهل يلزَمُ من دخول النار الخلودُ لمَن أشرَك؟

هذا بحسَب الشِّركِ، إن كانَ الشركُ أصغرَ فإنه لا يلزَمُ مِن ذلك الحلودُ في النارِ، وإنْ كانَ أكبرَ، فإنه يلزَمُ منه الخلودُ في النار.

لكن لو أنَّنا حَمَلْنَا الحديثَ على الشركِ الأكبرِ في الموضعيْن في قولِه: «مَنْ مَا**تَ لاُيشْرِكُ بِاللهُ شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّة**».

- وفي قولِه: «**وَمَنْ لَقِيَ اللهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النّار**ِ» لقُلْنَا: مَن لَقِيَ اللهَ لا يُشْرِكُ بهِ شَيئًا دَخَلَ الجنةَ، وإنْ عُذَّب قبلَ الدخولِ في النارِ بما يَسْتَحَقُّ فيكونُ مآلُهُ إلى الجنَّةِ، ومَن لقِيَه يُشْرِكُ به شِرْكًا أكبرَ دخلَ النارَ مخلدًا فيها، ولم نَحْتَجْ إلى هذا التفصيل.

(٩) فيه مسائِلُ:

الأولى: (الخوفُ من الشَّركِ) لقولِه: {إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرُكَ بِهِ}، ولقولِه: {وَاجْتُبْنِي وَبَنِّيَّ أَن تَعْبُدَ الأَصْنَامَ}.

(١٠) الثانية: (أن الرياءَ مِن الشركِ) لحديثِ: «أَخُوَفُ ما أَخافُ عليكُم الشّرِكُ الأصغرُ» فسُرِّلَ عنه فقالَ: «الرواءُ» وقد سَبَقَ بيانُ أحكامِه بالنسبة إلى إبْطَال العبادة.

(١١) الثالثة: (أنه مِن الشوكِ الأصغرِ) لأنَّ النبيَّ صلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ لما سُئِلَ عنه قالَ: «الرياءُ» فسمَّاه شركًا أصغرَ.

وهل يُمْكِنُ أن يصِلَ إلى الأكبرِ؟

ظاهِرُ الحديثِ لا يُمْكِنُ؛ لأنَّه قالَ: «الشِّركُ الأصغرُ» فسُرِّلَ عنه؟ فقالَ: «الرماء».

لكنْ في عباراتِ ابنِ القَيِّمِ رحِمَه اللهُ، أنَّه إذا ذَكَر الشِّرْكَ الأصغرَ قالَ: (كيسير الرياء) فهذا يدُلُّ على أنَّ كثيرَه ليسَ مِن الأصغرِ، لكنْ إنْ أرادَ بالكميَّة فنَعَم؛ لأنه لو كانَ يُرائِي في كلِّ عمَلٍ لكانَ مُشْرِكًا شِرْكًا أكبرَ؛ لِعدَمِ وجودِ الإخلاصِ في عَمَلِ يعملُه، أمَّا إذا أرادَ الكيفيَّة، فظاهرُ الحديث أنّه أصغرُ مطلقًا.





(١٢) (الرابعة: (أنه أخوفُ ما يخافُ منهُ على الصالِحين) وتُؤْخَذُ من قولِه: ﴿أَخُوفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشَرْكُ الأَصْغَرُ ﴾ ولأنّه قدْ يدخُلُ في قلبِ الإنسانِ مِن غيرِ شعورٍ لخفائِه، وتَطَّلِعُ النفسُ إليهِ؛ فإنَّ كثيرًا مِن النفوسِ تُحِبُّ أنْ تُمْدَحَ بالتَّعَبُّدِ للهِ.

- (١٣) الخامِسَةُ: (قُرْبُ الجنَّةِ والنَّارِ) لقولِه: «مَنُ لَقِيَ اللهُ لا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ».
 - (١٤) السادسة: (الجمعُ بينَ قُربِهِما في حديثٍ واحدٍ) «مَنْ لَقِيَ اللهَ لاَيشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَل الجَنّةُ وَمَنْ لَقَيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا . .».
- (٥ أ) السابعة: (أنّه مَن لَقِيَه يشرِكُ بِهِ شيئًا دَخَلَ النارَ، ولو كَانَ مِن أَعبدِ الناسِ) تُؤخَذُ مِن العمومِ في قولِه: «مَنْ لَقيَ» لأنَّ (مَن) للعمومِ، لكنْ إنْ كَانَ شرْكُه أكبرَ لم يدخُل الجنَّةَ وإنْ كَانَ أَعبدَ الناسِ؛ لقولِه تعالَى: {إِنَّهُ مَن يُشْرِكُ بِاللهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللهُ عَلَيهِ الْجَنَّةُ وَمَاوَاهُ النَّارُ }. وإن كانَ أصغرَ عُذَّبَ بقدرِ ذنوبه ثم دخلَ الجنّة.
 - (١٦) الثَّامنَةُ: (المسألةُ العظيمةُ سؤالُ الخليلِ له ولبنيهِ وقايةَ عبادةِ الأصنامِ) تُؤخذُ من قولِه تعالى: {وَاجْتُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الأَصْنَامَ}.
 - (١٧) التاسعة: (اعتبارُه بحالِ الأكثرِ؛ لقوله: {رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ}) وفيه إشكالٌ؛ إذ المؤلِّفُ يقولُ: (بحالِ الأكثرِ) والآيةُ: {كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ} وفرقٌ بينَ كثيرٍ وأكثرَ، ولهذا قالَ –تعالى– في بني آدَمَ: {وَقَضَلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مَمَّنْ خَلَقْنَا تَقْضِيلاً}.

فلم يَقُلْ على أكثرِ الخلْقِ، ولا على الخلقِ، فالآدمِيُّونَ فُضِّلوا على كثيرٍ مُمَّن حلَقَ اللهُ، وليسوا أكرَمَ الخلقِ على اللهِ، ولكنَّه كَرَّمَهم.

- (١٨) العاشيرة: (فيه تفسيرُ (لا إلهَ إلا اللهُ) كما ذكرَه البخاريُّ) الظاهرُ أنَّها تُؤخَذُ من جميعِ البابِ؛ لأنَّ لا إلهَ إلا اللهُ فيها نفيٌّ وإثباتٌ.
- (١٩) (الحادية عشرَة: (فضيلةُ مَن سلِمَ مِنَ الشِّركِ) لقولِه: {وَيَغْفِرُ مَا دُونَ دَلِكَ}. وقولِه: ﴿مَنْ لَقِيَ اللهَ لاَيشُركُ به شَيْئًا دَخَل الجنّةَ».

الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ فاكس: ١٩٩٩٦٨ - هاتف: ٢٩٢٢٩٩ - ٢٥٤٨٩٦٦ جوال: ٣٦٠٢٨٠٠٠



تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس السادس

(١) هذا الترتيبُ الذي ذكرهُ المؤلِّفُ مِن أحسنِ ما يكونُ؛ لأنه لما ذَكَر توحيدَ الإنسان بنفسه ذكر أنه لا يتمُّ الإيمانُ إلا إذا دعا إلى التوحيد، قالَ تعالى: {وَالْعَصْرِ (١) إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرِ (٢) إِلَّا اللَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ (٣)}.

فلا بدَّ معَ التوحيد من الدعوة إليه، وإلا كانَ ناقصاً، ولا ريبَ أنَّ هذا الذي سلَكَ هذا السبيلَ لم يسْلُكُهُ إلا وهو يرَى أنه أفضلُ سبيلٍ، وإذا كانَ صادقاً في اعتقادهِ، فلا بدَّ أن يكونَ داعياً إليه، والدعاءُ إلى شهادةِ أنْ لا إلهَ إلا الله مِن تمام التوحيد، ولا يتمُّ التوحيدُ إلا به.

(٢) قولُه: {قُلْ هَـذهِ سَيَيلِي} المشارُ إليه ما جاء به النبيُّ - صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ - مِن الشرعِ عبادةً ودعوةً إلى الله، و (سَبَيلِي) طَريقي.

(٣) قولُه: {أَدْعُو} حالٌ من الياءِ في قولِه: {سَلَيْلِي} أو يُحْتَمَلُ أن تكونَ استئنافاً لبيانِ تلك السبيلِ. وقولُه: {أَدْعُو اللَّهِ} لأن الدُّعَاةَ ينقَسمُون إلى قسمين:

أحدهما: داع إلى الله.

والآخر: داع إلى غيره.

فالداعي إلى اللهِ -تعالى-: هو الْمُخْلِصُ الذي يُريدُ أن يُوصِلَ الناسَ إلى اللهِ تعالى.

والدَّاعي إلى غيرهِ: قد يكونُ داعياً إلى نفسه، يَدْعُو إلى الحقِّ لأجلِ أَنْ يُعظَّمَ بينَ الناسِ ويُحترمَ، ولهذا تَحِدُه يَغْضَبُ إذا لم يفعَلِ الناسُ ما أَمَرَ به، ولا يغضَبُ إذا ارتَكبوا لهياً أعظمَ مِنْه، لكنْ لم يَدْعُ إلى ترْكهِ. وقدْ يكونُ داعياً إلى منْ يُعظمه.

(٤) قولُه: {عَلَى بَصِيرَةٍ} أي: علمٍ، فتضَمَّنَت هذه الدعوةُ الإخلاصَ والعلمَ؛ لأنَّ أكثرَ ما يُفْسِدُ الدعوةَ عَدَمُ الإخلاصِ، أو عدمُ العلمِ، وليس المقصودُ هنا بالعلمِ في قولِه: {عَلَى بَصِيرَةٍ} العلمَ بالشرعِ فقط، بل يَشْمَلُ:

- العلمَ بالشرع.
- والعلمَ بحال المدعوِّ.
- والعلمَ بالسبيلِ المُوصِلِ إلى المقصودِ.

فيكونُ بصيراً بحكمِ الشرعِ، وبصيراً بحالِ المدعوِّ، وبصيراً بالطريقِ الموصلةِ لتحقيقِ الدعوةِ، ولهذا قالَ النبيُّ

. -صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ- لمعاذٍ: ﴿إِنَّكَ تَأْتِي قُومًا مَنْ أَهِلِ الكَّمَابِ».

، مستقد العربيد السفوليد - الرياس ۱۹۱۱ - س.ک. ۱۹۵۰ - ۱۸۵۳ اکساد ۵۵۶۸۹۳۸ - ۱۸۵۳۸۹۳۸ - ۵۵۶۸۹۳۸ - ۵۵۶۸۹۳۸ - ۵۵۶۸۹۳۸

ппр://www.araqamaiseer.com E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com



وقولُه: {أَنْنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي} ذَكَرُوا فيها قولين:

الأولُ: {أَنَّا} مبتدأً، وخبرُها{على بَصِيرَةٍ} و{مَن اتَّبَعَنِي} معطوفةٌ على {أَنَّا} أي: أنا ومَن اتَّبَعَني على بصيرة، أي: في عبادتي، ودَعْوَتي.

الثَّاني: ﴿ أَنَّا} توكَيدٌ للضميرِ المستترِ في قوله: {أَدْعُو} أي: أدعو أنا إلى اللهِ ومَن اتَّبَعَني يدْعُو أيضاً، أي: قُل هذه سبيلي أَدْعُو إلى الله، ويَدْعُو مَن اتَّبَعني، وكلانا عَلى بصيرة.

قولُه: {وَسُنبْحَانَ اللهِ} أي: وسُبحانَ اللهِ أنْ أكونَ أَدْعُو على غير بصيرةٍ.

قولُه: {وَمَا أَنَّا مِنَ الْمُشْرِكِينَ} محلُّها مما قبلَها في المعنى توكيدٌ؛ لأن التُوحيدَ معناه نفيُ الشِّركِ.

(٥) قولُه: (بعَث) أيْ: أرسَلَه، وبعَثَه على صفة المُعَلَّم، والحاكم، والداعي، وكان ذلكَ في ربيع الأولِ سنة عشرٍ من الهجرة، هذا هو المشهورُ، بعَثَه هو وأبا موسى الأشعريَّ، رضيَ الله عنهما، فبعثَ معاذاً إلى صَنْعاء، وما حولَها، وأبا موسى إلى عَدْن وما حولَها وأمَرَهما: أن احتَمِعا وتَطَاوَعَا، ولا تَفْتَرِقا، ويَسِّرا ولا تُعَسِّرا، وبشِّرا ولا تُنفِّرا.

(٦) قولُه: (إنَّكَ تَأْتِي قَوْماً مِنْ أَهلِ الكِتابِ) قال ذلك مُرْشِداً له، وهذا دليلٌ على معرفتهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ– بأحوالِ الناسِ، وما يَعْلَمُه من أحوالِهم، فلَه طريقان:

أحدهما: الوحيُّ.

والآخر: العلمُ والتَّجْرِبَةُ.

وقولُه: (مِن) بيانيَّةً، والمرادُ بالكتابِ: التوراةُ والإنجيلُ، فيكونُ المرادُ اليهودَ والنصارى، وهُم أكثرُ أهلِ اليَمنِ في ذلك الوقتِ، وإن كانَ في اليمنِ مشركون، لكنَّ الأكثرَ اليهودُ والنصارى، ولهذا اعْتَمدَ الأكثرَ.

وأخْبَرَه النبيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ – بذلك لأمرينِ:

الأولُ: أنْ يكونَ بصيراً بأحوال مَن يَدْعُو.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُسْتَعِدًا لَهُم؛ لأَهُم أَهُلُ كَتَابٍ، وعندَهم علمٌ.

(٧) قولُه: (فلْيَكُنْ) الفاءُ للاستئناف، أو عاطفةٌ، واللامُ للأمرِ، و(أولُ) اسمُ (يكن) وحبرُها (شهادةَ) وقيل: العكسُ، يعني (أولَ) حبرٌ و(شهادةُ) اسمُ (يَكُنْ) مؤخَّراً.

والظاهرُ أنه يريدُ أن يُبَيِّنَ أنَّ أولَ ما يكونُ الشهادةُ، وإذا كان كذلك يكونُ (أولُ) مَرفوعاً على أنه اسمُ يكن، أي: أولُ ما تدْعُوهم إليه شهادةُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ.

وقولُه: (شهادةً) الشهادةُ هنا مِن العلمِ، قالَ تعالى: {إلاَّ مَن شَنَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ} فالشهادةُ هنا



العلمُ والنَّطقُ باللسانِ؛ لأنَّ الشاهدَ مُخْبِرٌ عن علمٍ، وهذا المقامُ لا يَكْفِي فيه بحردُ الإحبارِ، بل لا بدَّ من علمٍ وإخبارٍ وقبولٍ وإقرارٍ وإذعانٍ، أي: انقيادٍ.

فلو اعتَقَدَ بقلبِهِ، ولم يقلْ بلسانِه أشهدُ أنْ لا إله إلا اللهُ، فقد قالَ شيخُ الإسلامِ: (إنه ليس بمسلمِ بالإجماعِ حتَى ينطقَ بها؛ لأنَ كلمَةَ (أشهدُ) تدلُّ على الإخبارِ، والإخبارُ متضمِّنُ للنطقِ، فلابدَّ من النطقِ، فالنيَّةُ فقط لا تُجْزِئ، ولا تنفعُه عندَ اللهِ حتى ينطقَ، والنبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ- قال لعمِّهُ أبي طالبٍ: «قُلْ» ولم يقلُ: اعْتَقِدُ أنَ لا إلهَ إلا اللهُ).

(٨) قولُه: (لأُعْطِينَ) هذه جملةُ مُؤكَّدةٌ بثلاث مُؤكَّدات:

- القُسَمُ المقدّرُ.
 - واللام.
 - والنونُ.

والتقديرُ: (والله لأُعْطينَّ).

قولُه: (الرايةَ) هي العَلَمَ، وسُمِّيَ رايةً لأنَّه يُرَى، وهو ما يتَّخِذُه أميرُ الجيشِ للعَلامَةِ على مَكَانِه.

(٩) قولُه: (يُحِبُّ اللهُ ورسولَه، ويحبُّه اللهُ ورسولُهُ) أثبتَ الحُبَّةَ للهِ مِن الجانبيْن، أيْ: أنَّ اللهُ –تعالى– يُحبُّ ويُحَبُّ، وقد أنكَرَ هذا أهلُ التعطيل.

وقالوا: المرادُ بمحبَّة الله للعبد: إثابَتُه أو إرادةُ إثابَته.

- والمرادُ بمحبَّة العبد لله: محبَّةُ ثوابه.

وهذا تحريفٌ للكلام عن ظاهره، تخالِفٌ لإجماع السلَف من الصحابة والتابعين وأئمَّة الهُدَى من بعدهم، ومحبَّةُ اللهِ –تعالى– ثابِتَةٌ له حَقيقَةً، وهي من صِفَاتِه الفعلية، وكلَّ شيء من صفاتِ اللهِ يكونُ له سببٌ فَهو من الصفاتِ الفعلية، والمحبةُ في وقتٍ لسببٍ مِن الأسبابِ.

(١٠) قُولُه: (عَلَى يَدَيْهِ) أي: يَفْتَحُ اللهُ حَيْبَرَ على يدَيْه، وفي ذلك بِشارةٌ بالنصرِ.

(١١) قولُه: (يَدُوكُون) أي: يَخُوضُون، وجملةُ يدوكون خبرُ باتَ.

(١٢) قولُه: (عَدَوْا عَلَى رسولِ اللهِ) أيْ: ذهبوا إليه في الغُدْوَةِ مُبَكِّرين، كلُّهم يَرْجُو أن يُعطاهَا لينالَ محبةَ الله ورسوله.

(١٣) قولُه: (فقالَ: أين عليُّ؟) القائلُ الرسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ.

الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص. ب: ٣٦١٤٤٩

ا ص ۳ – http://www.afaqattaiseer.com E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com



(١٤) قولُه: (يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ) أيْ: يتألَّمُ منهما، ولكنَّه يَشْتَكِي إلى اللهِ؛ لأنَّ عَيْنَيْهِ مريضةٌ.

(١٥) وقولُه: (فَأَرْسَلُوا إِلَيْهُ) بَأُمْرِ الرسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١٦) قولُه: (فأُيِّي بِهِ) كَأَنَّه -رضيَ اللهُ عنه- قد عُمِّمَ على عينيهِ؛ لأنَّ قولَه: (أُتِي به) أي: يُقادُ.

(١٧) وقولُه: (كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ) أي: ليس بهما أثرُ حُمْرةٍ، ولا غيرها.

قُولُه: (فَبَرَأً) هذا مِن آياتِ اللهِ اَلدالةِ على قدرتِهِ وصِدْق رسولِه صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، وهذا من مناقبِ أميرِ المؤمنين عليِّ بنِ أبي طالبِ –رضِيَ اللهُ عنه– أنه يُحبُّ اللهُ ورسولُه، ويُحبُّهُ اللهُ ورسولُهُ لتخصيصِ النبيِّ –صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ– له ذلك مِن بينِ سائر الصحابة.

(١٨) قولُه: (الْفُذْ عَلَى رِسْلِكَ) أي: مَهْلِك، مأخوذٌ مِن رِسْلِ الناقة أي: حليبها، يُحْلَبُ شيئاً فشيئاً، والمعنى: امْشِ هُوَيْنَى هُوَيْنَى؛ لأن المقامَ خطيرٌ، فهوَ يَخْشَى مِن كَمِينٍ، لأنَّ اليهودُ خُبثاءُ أهلُ غدرٍ.

(19) قولُه: (حتى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِم) أيْ: ما يَقْرُبُ منهمَ، وما حُولَهم، والنبيُّ –صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ– يقولُ: ﴿إِنَّا إِذَا نَزَلْنا بِسَاحَة قَوْمُ فَسَاء صَبَاحُ الْمُنذَرِينِ».

(٢٠) قُولُه: (ثمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلامِ) أي: أَهلَ حَيْبَرَ.

قال في (تيسير العزيز الحميد) ص١٢٧، فيما ينقله عن شيخ الإسلام ابن تيمية الحرابي رحمه الله: (وقد علم بالاضطرار من دين الرسول صلى الله عليه وسلم، واتفقت عليه الأمة: أن أصل الإسلام، وأول ما يؤمر به الخلق: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.

فبذلك يصير الكافر مسلماً والعدو ولياً، والمباح دمه وماله معصوم الدم والمال، ثم إن كان ذلك من قلبه فقد دخل في الإيمان، وإن قاله بلسانه دون قلبه فهو في ظاهر الإسلام دون باطن الإيمان، وفيه البداءة في الدعوة والتعليم بالأهم فالأهم) (٢١) قولُه: (وأَخْبِرْهُمْ بِما يَجِبُ عليهِم) أي: فلا تَكْفِي الدعوةُ إلى الإسلامِ فقط، بل يُخْبِرُهُم بما يَجِبُ عليهم فيه، حتى يَقْتَنِعوا به، ويَلْتَزِمُوا.

وهذه المسألةُ يَتَرَدَّدُ الإَنسانُ فَيها: هل يُخْبِرُهم بما يَجِبُ عليهم من حقِّ اللهِ في الإسلامِ قبلَ أن يُسْلِمُوا أو بدَه؟

وإذا نَظَرْنا إلى ظاهرِ حديثِ **معاذ**ٍ وحديثِ **سهلٍ** هذا فإننا نقولُ: الأَوْلَى أَنْ تَدْعُوَه للإسلامِ، وإذا أَسْلَمَ تُخبُرُهُ.



وإذا نَظَرْنَا إلى واقع الناسِ الآنَ وأنَّهم لا يُسْلِمُون عن اقْتِنَاع، فقد يُسْلِمُ وإذا أخْبَرْتَه رَبَمَا يَرْجِعُ، قلنا: يُخْبَرُونَ أُولاً بَمَا يَجِبُ عليهم، وحينئذ يُخْبَرُونَ أُولاً بَمَا يَجِبُ عليهم، وحينئذ يُخْبَرُونَ أُولاً بَمَا يَجِبُ عليهم، وحينئذ يُجِبُ قَتْلُهُم؛ لأهَم مُرْتَدُّون، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَقالَ: تُتْرَكُ هذه المسألةُ للواقعِ وما تَقْتَضِيه المصلَحَةُ من تقديمِ هذا أُو هذا.

(٢٢) قولُه: (لأنْ يَهْدِيَ اللهُ) اللامُ واقِعَةٌ في حوابِ القَسَمِ.

قولُه: (خيرٌ لَكَ) (أَنْ) وما دَحَلَت عليه في تأويلِ مصدرٍ مبَّداً، و(خير) خبرٌ، ونظيرُها قولُه -تعالى-: {وَأَن تَصنُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ}.

(٢٣) قولُه: (حُمْرِ النَّعَمِ) بتسكينِ الميمِ جمعُ أَحْمَرَ، وبالضَّمِّ جمعُ حِمَارٍ، والمرادُ الأوَّلُ.

وحُمْرُ النَّعَمِ هي الإَبلُ الحَمراءُ، وذَكَرَهاً؛ لأَنَّها مَرغُوبَةٌ عندَ العربِ، وهي أحسنُ، وأَنْفَسُ ما يكونُ مِن الإبلِ عندَهم.

وقولُه: (لأَنْ يهديَ اللهُ بِكَ) ولم يقُلْ: لأنْ تَهْدِيَ؛ لأنَّ الذي يَهْدِي هو اللهُ.

والمرادُ بالهدايةِ هنا: هدايةُ التوفيق والدَّلالة.

وهل المرادُ الهدايةُ مِن الكفرِ إلى الإسلامِ، أم يَعُمُّ كل هدايةٍ؟

نقولُ: هو موجَّة إلى قومٍ يدْعُوهم إلى الإسلامِ، وهل نقولُ: إنَّ القرينةَ الحاليةَ تَقْتَضِي التَّخصيصَ، وأنَّ مَن اهْتَدَى على يَدَيْه رجلٌ في مسألة فرعيَّة مِن مسائلِ الدِّينِ لا يَحْصُلُ له هذا الثوابُ بقرينةِ المقامِ؛ لأنَّ عليًا موجَّةٌ إلى قومٍ كُفَّارٍ يدْعُوهم إلى الإسلامِ، واللهُ أعلَمُ.

(٢٤) فيه مسائِلُ:

الأولى: (أنَّ الدعْوَةَ إلى اللهِ طريقُ مَن اتَّبَعه صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ) وتُؤخذُ مِن قولِه تعالى: {قُلْ هَـَذِهِ سَنَييلِي أَدْعُو إلى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنَ اتَّبَعَنِي}.

والأشملُ من ذلك، والأبلغُ في مطابقةِ الآيةِ أن يقالَ: إنَّ الدعوةَ إلى اللهِ طريقُ الرُّسُلِ وأَتْبَاعِهِم.

(٢٥) الثانية: (التنبيهُ على الإخلاصِ) وتُؤخذُ من قولِه: {أَدْعُو إِلَى اللهِ} ولهذا قالَ: (لَأَنَّ كثيراً مِن الناسِ لو دَعا إلى الحقِّ فهو يدْعُو إلى نفْسِهِ) فالذي يدْعُو إلى اللهِ هو الذي لا يريدُ إلا أنْ يقومَ دينُ اللهِ، والذي يدْعو إلى نفسِهِ هو الذي يريدُ أنْ يكونَ قولُه هو المقبولَ حقّاً كان أم باطلاً.

(٢٦) الثالثة: (أنَّ البصيرةَ مِن الفرائِضِ) وتُؤْخَذُ مِن قولِه تعالى: {أَدْعُو اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ}



ووجهُ كونِ البصيرةِ من الفرائِضِ؛ لأنه لا بدَّ للداعيةِ من العلمِ بما يدعو إليه، والدعوةُ فريضةٌ، فيكونُ العلمُ بذلك فريضةً.

(۲۷) الرابعة: (من دلائل حُسن التوحيد كوئه تَنْزيهًا لله – تعالى – عن المستبَّة) وتُؤخذُ مِن قولِه تعالى:
 {وَسَنُبْحَانَ الله وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ}.

فسُبحانَ اللهِ دليلٌ على أنَّه واحِدٌ لكمالِهِ، ومعنى عن المسبَّةِ أي: وعَن مماثلةِ الخالِقِ للمخلوقِ؛ إذ تَمثيلُ الكامل بالناقص يَجْعَلُه ناقصاً.

(٣٨) الخامسة: (أنَّ مِن قُبحِ الشِّركِ كُونَه مسبَّةً للهِ) وتؤخذُ من قولِه تعالى: {وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْركِينَ} بعدَ قوله: {وَسَنُبْحَانَ اللهِ}.

(٢٩) السادسة: (وهي من أَهَمِّها: إبعادُ المسلمِ عن المشركين؛ لئلا يصيرَ منهم ولو لم يشرِكُ) لقولِه تعالى: {وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ}.

ولم يقُلْ: (وَمَا أَنَا مُشْرِكٌ) لأَنه إذا كان بينَهم، ولو لم يكنْ مُشْرِكاً، فهو في ظاهرِهِ منهم، ولهذا لما قالَ اللهُ للملائكَةِ: {اسْجُدُواْ لآدَمَ قُسَجَدُواْ الآلَا اللهِ اللَّهِيسَ} توجَّهَ الخِطَابُ له ولَهُم؛ مع كونه ليس منهم.

(٣٠) السابعة: (كونُ التوحيدِ أوَّلَ واجِبٍ) تُؤْخَذُ من قولِه صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: «فَلْيَكُنُ أُولَ ما تَدْعُوهُم إليه شَهادةُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللهُ».

وفي روايةٍ: ﴿أَنْ يُوحِدُوا اللهُ ».

وقد قالَ بعضُ العلَماءِ: (أولُ واحبٍ هوَ النظرُ، لكنَّ الصوابَ أنَّ أوَّلَ واحبٍ هو التوحيدُ؛ لأنَّ مَعْرِفَةَ الحالق دلَّت عليها الفطْرَةُ).

(٣١) الثامنة: (أنه يُبدأ به قبلَ كلِّ شيءٍ) تُؤْخَذُ من قولِه صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: «ادْعُهُمُ إلى الإسلامِ، وأَخْبِرْهُمْ بِما يَجِبُ عليهِم منْ حَقّ الله تعالى فيه».

(٣٢) التاسعة: (أنَّ معنى: ﴿أَنْ يُوحِّدُوا اللهُ ، معنى شهادةِ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ)

تُؤْخَذُ مما جاء في الروايتين ففي رواية: «شهادة أنْ لا إلهَ إلا اللهُ» وفي الرواية الأخرى: «أَنْ يُوَحِّدُوا اللهُ». (٣٣) المعاشرة: (أنَّ الإنسانَ قد يكونُ مِن أهلِ الكتابِ وهو لا يَعْرِفُها، أو يَعْرِفُها ولا يَعْمَلُ بِهَا)



ومرادُه بقولِه: (لا يعْرِفُها، أو يَعْرِفُها) شهادةُ أن لا إلهَ إلا الله، وتُؤخذُ من قولِه: «فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُم إليْهِ شهادةُ أَنْ لا إلهَ إلا الله أن لا إلهَ إلا الله) ويعمَلون بها، ما احْتَاجُوا إلى الدعوة إليْها.

(٣٤) الحادية عشرة: (التنبية على التعليم بالتدريج) تُؤْخَذُ من قولِه -صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ- لمعاذٍ: الديعُهُم إلى أَنْ يوحِدوا اللهُ، فإنْ هُم أطاعوكَ لذلك، فأعلِمُهُم أنَّ اللهَ أفْتَرَضَ عليهم. .» الحديثَ.

(٣٥) الثانية عشرة: (البداءةُ بالأهمِّ فالأهمِّ) تؤخذُ مِن أَمْرِهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ- معاذاً بالتوحيدِ ليَدْعُو إليه أُوَّلاً ثمَّ الصلاة، ثم الزكاة.

(٣٦) الثالثة عشرة: (مَصْرِفُ الزَّكَاةِ) تُؤْخَذُ مِن قَولِه: «فَتُرَدُّ على فُقَراتهم».

(٣٧) الرابعة عشرة: (كَشْفُ العالِمِ الشُّبْهَةَ عن المتعلِّمِ) المرادُ بالشبهةِ هنا: شبههُ العلْمِ، أي: يكونُ عندَه حهلٌ، تؤْخَذُ مِن قولِه: ﴿إِنَّ الله افْتَرَضَ عليهِمْ صَدَقَةٌ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِياتِهم فتُردُّ عَلى فُقَراتهم».

فبيَّنَ أَنَّ هذِهِ الصَّدقةَ تُؤْخَذُ مِنِ الأغنياءِ، وأنَّ مَصْرِفَها الفقراءُ.

(٣٨) الخامسة عشرة: (النهي عن كرائِم الأموال) تُؤْخَذُ من قولِه: «فَإِيَاكُ وَكَرَاثِمَ أَمُوالِهِم» إذْ إِيَّاكَ تُفِيدُ التَحذيرَ، والتحذيرُ يَسْتَلْزِمُ النَّهْيَ، وإيَّاكَ تَحذيرٌ.

(٣٩) السادسة عشرة: (اتقاء دعوة المظلوم) تُؤخذُ من قولِه: «واتَّق دَعْوَةَ المظلوم».

(٠٤) السابعة عشرة: (الإِخْبَارُ بألَّها لا تُحجبُ) تُؤْخَذُ من قولِه: «فإنهُ لِيْسَ بيْنَها وبينَ الله حجابُّ.. فقَرَنَ الترغيبَ أو الترهيبَ بالأحكام، ممَّا يحثُ النفسَ إنْ كانَ ترغيباً، ويُبْعِدُها ويَزْجُرُها إنَ كانَ ترهيباً، لقولِه: «أَقُودَعُوهَ المُظلومِ» فالنفسُ قد لا تَتَّقِي لكن إذا قيلَ: ليسَ بيْنَها وبينَ اللهِ حِجَابٌ حَافَت ونَفَرَت مِن ذلك.

(13) الثامنة عشرة: (من أدلَّة التوحيد ما جَرَى على سيد المرْسَلين وسادات الأولياءِ مِن المشقَّة والجوع والوباء) الظاهرُ: أنَّ المؤلِّفَ –رحِمَه اللهُ– يُريدُ الإشارةَ إلى قصَّةِ خَيْبَرَ؛ إذْ وَقَعَ فيها في عَهْدِ النِّيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ– حَوعٌ عظيمٌ، حتى إنَّهم أكلوا الحميرَ والثُّومَ.

وأمَّا الوباءُ: فهو ما وقَعَ في عهدِ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه.

وأمَّا المشقَّةُ: فظاهرَةٌ.





ووجهُ كونِ ذلك من أدلَّة التوحيد: أنَّ الصبرَ والتحمُّلَ في مثلِ هذه الأمورِ يدلُّ على إخلاصِ الإنسانِ في توحيدِه، وأنَّ قَصْدَه اللهُ، ولذلكَ صبَرَ على البلاء.

- (٤٢) التاسعة عشرة: (قولُه: «لأُعْطِينَ الرَّايةَ» عَلَمٌ مِن أعلامِ النبوَّةِ) لأنَّ هذا حصَلَ، فعليُّ بنُ أبي طالِبٍ يُحبُّ اللهُ ورسولَهُ، ويحبُّهُ اللهُ ورسولُهُ.
 - (٤٣) العشرون: (تَفْلُه في عينَيْهِ عَلَمٌ مِن أعلامِها أيضاً) لأنَّه بَصَقَ في عَيْنَيْهِ فَبَرَأَ كأنْ لم يكُن بِهِ وَجَعٌ.
 - (٤٤) الحادية والعشرون: (فَضِيلةُ عليّ بنِ أبي طالِبٍ (رضِيَ اللهُ عنه) وهذا ظاهِرٌ؛ لأنَّه يُحِبُّ اللهُ ورسولَه، ويحبُّه اللهُ ورسولُه.
 - (٤٥) الثانية والعشرون: (فَصْلُ الصحابَةِ في دَوْكِهِم تلكَ الليلةَ، وشُغْلِهِم عن بِشارةِ الفتحِ) لأنمم انْشَغَلُوا عن بشارةِ الفتحِ بالتِمَاسِهِم مَعْرِفَةَ مَن يُحِبُّ اللهَ ورسولَه، ويُحبُّه اللهُ ورسولُهُ.
 - (٢٦) الثالثة والعشرون: (الإيمانُ بالقدر لحصولِهَا لِمَن لَم يَسْعَ لها ومَنْعِهَا عمَّن سعى) لأنَّ الصحابَةَ غَدَوْا على رسولِ اللهِ مُبَكِّرين، كلَّهم يَرْجُو أنْ يُعطَاهَا ولَم يُعْطَوْهَا، وعليُّ بنُ أَبِي طالِبٍ مريضٌ ولم يسعَ لها، ومع ذلك أُعطىَ الرَّايةَ.
 - (٤٧) **الرابعة والعشرون:** (الأدبُ في قولِه: «على رِسُلِكَ» ووجهُه: أنَّه أَمَرَهُ بالتَّمَهُّلِ وعدَمِ التَّسَرُّعِ.
 - (٤٨) الخامسة والعشرون: (الدعوةُ إلى الإسلامِ قبلَ القتالِ) لقولِه: «حتى تُنْزِلَ بِسَاحَتِهِم، ثُمَّ ادْعُهُمْ إلى الإسْلام».
 - (٤٩) السادسة والعشرون: (أنه مشروعٌ لِمن دُعُوا قبلَ ذلك وقُوتِلوا).
 - (٥) السابعة والعشرون: (الدعوةُ بالحكمةِ) تُؤْخَذُ مَن قولِه: «أَخبِرْهُم بما يجبُ عليهِم مِن حقِّ اللهِ تعالى
 - فيه الأن مِن الحكمةِ أن تَتِمَّ الدعوةُ، وذلك بأن تأمرَهُ بالإسلامِ أولاً، ثم تُخبِرَه بما يجبُ عليه مِن حقِّ اللهِ، ولا يكفي أنْ تأمُرَه بالإسلامِ؛ لأنَّه قد يُطبَّقُ هذا الإسلامَ الذي أمَرْتَه به، وقد لا يُطبَّقُه، بل لا بُدِّ من تَعَاهُدِهِ حَتَّى لا يَرْجعَ إلى الكفْر.
 - (٥١) الشَّامنة والعشرون: (المعرفةُ بحقِّ اللهِ تعالى في الإسلامِ) تُؤْخَذُ مِن قولِه: ﴿وَأَخْبِرْهُمْ بِما يَجِبُ عَلَيْهِم مَنْ حَقَّ اللهِ تعالى فيد›.







(٥٢) التاسعة والعشرون: (ثوابُ مَن اهْتَدَى على يديه رجلٌ واحدٌ) لقولِه: ﴿لأَنْهُدِيَ اللهُ بِكَرَجُلاَ وَاحدٌ وَاحدٌ لَقُولِهِ: ﴿لأَنْهُدِيَ اللهُ بِكَرَجُلاَ وَاحداً خَيرٌ لَكَ مِن كُلٌ مَا يُسْتَحْسَنُ فِي الدنيا، وليس المعْنَى كما قالَ بعضُهم: خيرٌ لك مِن أَنْ تَتَصَدَّقَ بِنِعَمٍ حُمْرٍ.

(٣٥) (الثلاثون: (الحلفُ على الفُتْيا) لقولِه: «فُواللهِ لأَنْ يَهْدِيَ اللهُ . إلى فَأَقْسَمَ النَّبِيُّ –صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ– وهو لم يُستَقْسَمْ.

والفائِدةُ: هي حَتُّه على أنْ يَهْدِيَ اللهُ بِهِ والتوكيدُ عليه، ولكنْ لا يَنْبَغِي الحَلِفُ على الفُتْيا إلا لمصْلَحَةٍ وفائِدةٍ؛ لأنه قد يَفْهَمُ السامِعُ أنَّ المُفْتِيَ لم يَحلِفْ إلا لشكِّ عندَه.

والإمامُ أَحْمَدُ -رحِمَه اللهُ- أحياناً يقولُ في إِحابَتِهِ: (إي واللهُ).





تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس السابع

(١) التفسيرُ في لسان العرب هو: الكشفُ والإيضاحُ، مأخوذٌ من قولِهم: فَسَرَتْ الثمرةُ قِشْرَها، ومنه تفسيرُ القرآنِ لكريم.

والتوحيدُ: تقدَّمَ تعريفُه، والمرادُ بِهِ هنا اعتقادُ أنَّ اللهَ واحدٌ في ألوهيَّته.

وقولُه: (وشهادة أنْ لا إلهَ إلا الله) معطوفٌ على التوحيدِ، أي: وتفسيرِ شهادةِ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ.

والعطفُ هنا من بابِ عطفِ المترادفيْن؛ لأنَّ التوحيدَ حقيقةً هو شهَادةُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ.

وهذا البابُ مُهمٌّ؛ لأنه لَمَّا سَبَقَ الكلامُ على التوحيدِ وفضلِهِ والدعوةِ إليه كأنَّ النفسَ الآن اشْرَأَبَّتْ إلى بيانِ ما هو هذا التوحيدُ الذي بُوِّبَ لَه هذه الأبوابُ؟

(وجوبُه، وفضلُه، والدعوةُ إليه) فيُجابُ هِذا البابِ، وهو تفسيرُ التوحيدِ، وقد ذكَرَ المؤلَّفُ خمسَ آياتٍ:

{يَبُنْغُونَ} خبرُ المبتدأ، أي: هؤلاء الذين يَدْعُوهم هؤلاء هم أنْفُسُهم يَنْتُغُون إلى ربِّهم الوسيلَةَ أَيُّهُم أقرَبُ، فكَيْفَ تَدْعُونَهم، وهم محتاجون مُفْتَقرُون؟!! فهذا سَفَةٌ في الحقيقة، وهذا ينْطَبقُ على كلِّ مَن دُعِي وهو داع،

كعيسى ابن مريمَ، والملائكة، والأولياء، والصالحين.

وأما الشَّحَرُ والحجرُ؛ فلا يَدْخُلُ في الآية.

فهؤلاء الذين زَعَمْتُم أَنَهم أُولِياءُ مِن دونِ اللهِ لا يملكُون كشْفَ الضُّرِّ، ولا تحويلَه مِن مكان إلى مكان؛ لأهُم هم بأنفسهم يَدْعُون يَنْتَغُون إلى ربِّهم الوسيلةَ أَيُّهم أقربُ، وقد قالَ -تعالى- مُبَيِّنًا حالَ هُؤلاء المدعُوِّين: {وَ اللَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِير (١٣) إن تَدْعُوهُمْ لا يَسْمَعُوا دُعَاعَكُمْ، ولَوْ سَمَعُواْ مَا اسْتَجَابُواْ لَكُمْ، ويَوْمَ الْقَيَامَةِ يَكُفْرُونَ يَشِيرُكِكُمْ وَلا يُنْبَئِكُ مِثْلُ خَبِيرٍ }.

قولُه: {**يَدْعُونَ}** أَيْ: دعاءَ مسألةٍ، كمَن يَدْعو عليًّا عندَ وقوعِهِم في الشدائدِ، وكمَن يَدْعُو النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ.

وَقد يكونُ دعاءَ عبادةٍ، كمَن يَتَذَلَّلُ لهم بالتقرُّبِ والنذرِ والركوعِ والسحودِ.

قولُه: {يَبِتَعُونَ} يَطْلُبُونَ.

قولُه: {الوسيلة} أيْ: الشيءَ الذي يُوصِلُهُم إلى الله، يعني: يَطْلُبُونَ ما يكونُ وسيلةً إلى اللهِ –سبحانَه وتعالَى– أَيُهِم أقربُ إلى اللهِ، وكذلِك – أيضًا –: يَرْجُونَ رحْمَتَه، ويخافونَ عذابَه.



ووجهُ مناسبةِ الآيةِ للبابِ: (بابُ تفسيرِ التوحيد، وشهادة أن لا إلهَ إلا اللهُ) أنَّ التوحيدَ يَتَضَمَّنُ البراءةَ من الشرك، بحيثُ لا يَدْعُو مَعَ اللهِ أحدًا، لا مَلَكًا مقرَّبًا، ولا نبيًّا مُرْسَلاً، وهؤلاء الذين يَدْعُون الأنبياءَ والملائِكَةَ لم يتبرَّؤُوا مِن الشرك، بل هم واقعون فيه، ومن العَجَبِ: أنَّهم يدعون مَن هم في حاجةٍ إلى ما يُقرِّبُهُم إلى اللهِ -تعالى-، فهم غيرُ مُسْتَعْنين عَن اللهِ بأَنْفُسهم، فكيفَ يُغْنُون غَيْرَهم؟!.

(٣) قولُه: {بَرَاءٌ} على وزن فَعَالٌ، وهي صِفةٌ مُشَبَّهَةٌ من التَّبَرُّءِ، وهو التَّحَلِّي أيْ: إنَّني متخلِّ غايةَ التخلِّى عمَّا تَعْبُدُونَ إلا الذي فَطَرَنِ.

وإبراهيمُ -عليه الصلاةُ والسلامُ- قويٌّ في ذاتِ اللهِ، فقالَ ذلك مُعْلنًا بِهِ لأبيه وقومِه، وأبوهُ هو آزَرُ. قولُه: {تَعْبُدُونَ} العبادةُ هنا: التذلُّلُ والخضوعُ؛ لأن في قومه مَن يَعْبُدُ الأصنامَ.

- ومنهم: مَن يعبُدُ الشمسَ والقمرَ والكواكبَ.

قولُه: {إِلاَّ الَّذِي قُطْرَنِّي} حَمَعَ بينَ النفي والإثبات.

- فالنفيُ: {بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ}.

والإثبات: {إلاَ الّذِي قُطْرَنِي} فدلّ على أنّ التوحيد لا يَتمُّ إلا بالكفر بما سوَى الله، والإيمان بالله وحدَه، {قُمَن يَكْفُر ْ بِالطَّاعُوتِ وَيُؤْمِن بِاللهِ قَقْدِ اسْنَمْسْكَ بِاللّغِرْوَةِ الْوُنْقَى} وهؤلاء يَعْبُدُونَ الله،

ويعبدون غيرَه؛ لأنَّه قالَ: {إلاَّ الَّذِي فَطَرَيْتِي} والأصلُ في الاستثناءِ الاتِّصالُ إلا بدليلٍ، ومع ذلك تبرَّأ منهم. وفي قول إبراهيمَ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ: {إلاَّ الَّذِي فَطَرَنْبِي} ولمَ يقلْ: (إلا اللهُ) فائدتان:

الأولى: الإشارةُ إلى علَّةِ إفرادِ اللهِ بالعبادة؛ لأنه كما أنه مُنْفَردٌ بالخلْق فيحبُ أن يُفْرَدَ بالعبادة.

الثانية: الإشارةُ إلى بُطلانِ عبَادة الأصنامِ؛ لأنَّها لم تَفْطُر ْكم حتى تَعْبُدُوها، ففيها تعليلٌ للتوحيد الجامع بينَ النفي والإثبات، وهذه من البلاغة التامَّة في تعبير إبراهيمَ عليه السلامُ.

ويُستفادُ من الآيةِ: أنَّ التوحيدَ لا يَحْصُلُ بعبادةِ اللهِ مع غيرِه، بل لابدَّ مِن إخلاصِها للهِ، والناسُ في هذا المقام ثلائةُ أقسام:

الأول: قسمٌ يعبُدُ اللهُ وحدَه.

الثَّاني: وقسمٌ يعبُدُ غيرَه فقط.

الثَّالث: وقسمٌ يعبُدُ اللهُ وغيرَه، والأوَّلُ فقط هو الْمُوحِّدُ.

(٤) قولُه: {أَحْبَارَهُمْ} والمعطوفُ عليها هو المفعولُ الأولُ لاتَّخَذوا، والمفعولُ الثاني: هو {أَربِالبًا} أي: هؤلاء اليهودُ والنصارَى صيَّروا أحبارَهم، ورُهْبانَهم أربابًا.

70

والأحبارُ: همهُ حَبْرٍ وهو العالِمُ، ويقالُ للعالِمِ أيضًا: بَحْرٌ؛ لكَثْرَةِ عِلْمِهِ.

والْحَبْرُ: بفتحِ الحاءِ، وكسرِها، يقالُ: حَبْرٌ، وحِبْرٌ.

قولُه: {وَرُهْبَانَهُمْ} أي: عُبَّادَهم.

قولُه: {أَ**رِبِابًا**} جمعُ ربِّ، أيْ: يَجْعَلُونَهم أربابًا مِن دونِ الله، فجعَلوا الأحبارَ أربابًا؛ لأنهم يأتَمِرُون بأمرِهِم، في مخالفةٍ أمرِ اللهِ، فيطيعُونَهم في معصيةِ اللهِ، وجَعَلُوا الرُّهْبانَ أرْبَابًا باتِّخاذِهِم أولياءَ يَعَبُّدونَهم مِن دونِ الله.

قولُه: {مِنْ دُونِ اللهِ} أي: مِن غيرِ اللهِ.

قولُه: **{و المسيحَ ابنَ مَرْيَمَ}** معطوفٌ على أحبارهِم، أي: اتَّخذوا المسيحَ ابنَ **مريمَ –** أيضًا – رَبَّا حيثُ قالوا: إنه ثالثُ ثلاثة.

قُولُه: {**الا لَيَعْبُدُوا}** أي: يَتَذَلَّلُوا بالطاعةِ للهِ وحدَه، الذي حلَقَ المسيحَ والأحبارَ والرَّهْبانَ والسماواتِ والأرضَ.

قولُه: {لا اللهَ إلا هُو} أيْ: لا مَعْبُودَ حَقُّ إلا هو.

قولُه: ﴿سُنُحَالُهُ} تتريهُ اللهِ عمَّا يُشْرِكون.

ووجه كون هذه الآية تَفسيرًا للتوحيدِ وشهادةِ أَنْ لا إلهَ إلا اللهُ: أَنَّ اللهُ أَنْكَرَ عليهم اتِّخاذَ الأَحبارِ والرُّهْبانِ أربابًا مِن دونِ اللهُ، وهذه الآيةُ سيأتي لها تَرْجَمةٌ كامِلةٌ في كلامِ المؤلِّف رَحِمَه اللهُ، فهؤلاءِ جعلوا الأحبارَ شُركاءَ في الطاعةِ، كُلَّمَا أُمِروا بشيءِ أطاعوهُم، سواءٌ وافقَ أمرَ اللهِ أمْ لا.

إذًا: فتفسيرُ التوحيدِ –أيضًا– بلا إلهَ إلا اللهُ يستلزَمُ أنْ تكونَ طاعتُك للهِ وحدَهَ، ولهذا على الرغمِ مِن تأكيدِ النبيِّ –صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ– لطَاعةِ ولاةَ الأمرِ فقد قالَ: ﴿إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي المَعْرُوفِ».

(٥) قولُه: {أَنْدَادًا} جمعُ نِدٌ، وهو الشبيهُ والنظيرُ، ولهذا قالَ النبيُّ –صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ– لمن قالَ له: ما شاءَ اللهُ وحدَّهُ».

قُولُه: {يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللهِ} هذا وجهُ المشاهِةِ، أي: النِّدِّيةُ فِي المحبةِ، يُحبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللهِ.

(وحبُّ) مصدرٌ مضافٌ إلى المفعولِ، أي: جَعَلُوهم مُسَاوِين للهِ، واخْتَلَفَ المفسِّرون في قولِه: {كَحُبِّ

فقيل: يجعلونَ محبَّةَ الأصنام مساويَةً لحبَّة الله، فيكونُ في قلوبهم محبَّةٌ لله ومحبَّةٌ للأصنام، ويَجْعَلُون محبَّةَ الله المراب. ا



الأصنامِ كمحبَّةِ الله، فيكونُ المصدرُ مضافًا إلى مُفعوله.

وقيل: يُحبُّونَ هذه الأصنامَ كمحبة المؤمنين لله.

وسياقُ الآية يُؤَيِّدُ القول الأوَّلَ.

قُولُه: {وَ اَلَّذَيِنَ آمَنُواْ أَشَدَّ حُبًّا للهِ} على القول الأول يكونُ معناها: والذينَ آمنوا أشدُّ حبًّا للهِ مِن هؤلاء للهِ؛ لأنَّ محبةَ المؤمنينَ خالصةٌ، ومحبةَ هؤلاءِ فيها شِرْكٌ بينَ اللهِ وبينَ أصنامِهم.

وَعَلَى الْقُولِ الثَّانِي مَعْنَاهَا: والذين آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا للهِ مِن هؤلاء لأصنامِهِم؛ لأنَّ مُبَّةَ المؤمنين ثابِتَةٌ في السَّرَّاءِ والضرَّاءِ على برهانٍ صحيحٍ، بخلافِ المشركين فإنَّ مُبَّتَهم لأصنامِهم تتضاءَلُ إذا مسَّهُم الضُّرُّ.

فما بالُكَ بِرَجُلٍ يحبُّ غَيرَ اللهِ أَكْثَرَ مِن محبَّتِهِ للهِ؟

وما بالُك برجُلِ يحبُّ غيرَ اللهِ ولا يُحبُّ اللهُ؟

فهذا أقبحُ وأعظُمُ، وهذا موجُودٌ في كثير من المُنتَسبين للإسلامِ اليومَ؛ فإنَّهم يُحبُّون أولياءهم أكثرَ مَمَّا يُحبُّون اللهُ، ولهذا لو قيلَ لَه: احْلِفْ باللهِ، حلَفَ صادقًا أو كاذبًا، أما الوليُّ فلا يحلفُ به إلا صادقًا.

وتجدُ كثيرًا مِنهم يَأْتُون إلى هَكُةَ والمدينة؛ ويَرَوْن أَن زيارةَ قبرِ الرسولِ -صلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم - أعظمُ مِن زيارةِ البيت؛ لأنّهم يَحدُون في نفوسهم حبًّا لرسول الله -صلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم - كحبِّ الله أو أعظم، وهذا شركٌ؛ لأنّ الله يعْلَمُ أننا ما أحْبَبْنَا رسولَ الله -صلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم - إلا لحبِّ الله؛ فهو رسولُه، ما أحْبَبْنَاه لأنه محمدُ بنُ عبد الله، لكننا أحْبَبْنَاه؛ لأنه رسولُ الله -صلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم - فنحنُ نُحِبُّه بمحبَّةِ الله، لكنْ هؤلاء يجعلونَ محبة الله تَابِعةً لحبَّة الرسول -صلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم - إنْ أحَبُّوا الله.

فهذه الآيةُ فيها محنةٌ عظيمةٌ لكثيرٍ مِن قلوبِ المسلمين اليوم، الذين يَجْعَلُونَ غيرَ اللهِ مِثْلَ اللهِ في المحبَّةِ عَيرِه، لا على وجه العبادة الشرعيَّة لكن على وجه العبادة الشرعيَّة لكن على وجه العبادة المذكورة في الحديث، وهي محبَّةُ الدِّرهم والدينار والخَميصة والخَميلة، يُوجَدُ أُنَاسٌ لو فَتَشْتَ عن قُلوبهم لوجَدتَ قلوبهم مَلأَى مِن مَحَبَّةٍ مَتَاعِ الدُّنيا، وحتَّى هذا الذي جَاءَ يُصلي، هو في المسجد، لكن قَلْبه مشغولٌ بما يُحبُّه مِن أمور الدنيا.

فهذا نوعٌ من أنواعِ العبادةِ في الحقيقةِ.

قَالَ ابنُ القيّمِ -رحِمَه اللهُ-: (كلَّ الأمورِ تَسْيرُ بالمُحَبَّةِ، فأنت مثلاً لا تَتَحَرَّكُ لشيءٍ إلا وأنت تُحبُّه؛ حتى اللَّقْمَةِ مِن الطعامِ، لا تأكُلُها إلا لحبَّتِكَ لها).

ولهذا قيل: إنَّ جميعَ الحركات مَبْنَاها علَى الحُبَّة، فالمُحَبَّة أساسُ العَمَل، فالإشْراكُ بالحُبَّة إشراكُ بالله. مستد، تعربية مستوية مريض ١١١٠ - من بن مندر، المستوية من المستوية المستوية من المستوية المستوية من المستوية المستو





والمحبَّة أنواع:

الأَوَّلُ: المحبةُ للهِ، وهذه لا تُنَافِي التوحيدَ، بل هِي مِن كمالهِ، فأُوْثَقُ عُرَى الإيمانِ: الحبُّ في اللهِ، والبُغْضُ في للهِ.

والحُبَّةُ للهِ هي: أَنْ تُحِبَّ هذا الشيءَ؛ لأنَّ اللهَ يُحِبُّه، سواءٌ كانَ شَخْصًا، أو عَمَلًا، وهذا مِن تمامِ التوحيدِ. الثاني: الحَبةُ الطبيعيَّةُ التي لا يُؤثِرُها المرءُ على محبةِ اللهِ، فهذه لا تُنَافِي محبَّةَ اللهِ، كمحبَّةِ الزوجةِ، والولدِ، والمالِ، ولهذا لما سُئل النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ أُحبُ الناس إليك؟ قالَ: «عائِشَةُ».

قيلُ: فُعِنَ الرِّجالِ؟

قال: ﴿أَبُوها».

ومِن ذلك: محبةُ الطعامِ، واللَّباسِ.

الثَّالثُ: المحبةُ مع اللهِ التي تُنَافى محبةَ اللهِ، وهي: أن تكونَ محبةُ غيرِ اللهِ كمحبةِ اللهِ، أو أكثرَ من محبةِ اللهِ، بحيثُ إذا تَعَارَضَتْ محبةُ اللهِ ومحبةُ غيرِه قَدَّمَ محبةَ غيرِ اللهِ؛ وذلك إذا جَعَلَ هذه الْحَبَّةَ نِدًّا للهِ يُقَدِّمُها على محبَّةٍ اللهِ، أو يُسَاوِيها هِا.

الشاهِدُ مِن هذه الآيةِ: أنَّ اللهَ حَعَلَ هؤلاء الذين ساوَوْا محبَّةَ اللهِ بمحبةِ غيرِه مُشْرِكِينَ جاعِلِينَ للهِ أَنْدَادًا.

(٣) قولُه: (مَن قالَ لا إلهَ إلا الله) أي: لا معبودَ حقَّ إلا الله، فلفظُ الجلالة بَدَلٌ مِن الضميرِ المسْتَترِ في الحَبْرِ، ومَن يَرَى أَنَّ (لا) تَعْمَلُ في المعْرِفَةِ يقولون: (الله) حبرٌ مِثْلَ: {إلنَّمَا اللهُ اَللهُ وَاحِدٌ} قولُه: (وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ الله) هذا دليلٌ على أنَّه لا يكفي بحرَّدُ التلفُظ بلا إلهَ إلا الله، بلْ لا بدَّ أَنْ تَكْفُرَ بعبادةٍ مَن يُعبدُ مِن دُونِ الله، بلْ وَتَكْفُرُ – أيضًا – بكلِّ كُفْر.

- فمن يقول: لا إله إلا الله ويرَى أنَّ النصارَى واليهود اليومَ على دينٍ صحيحٍ فليسَ بمسلمٍ.

- ومَن يرَى الأديانَ أفكارًا يَخْتارُ منها ما يريدُ فليسَ بمسلِمٍ، بلْ الأديانُ عقائِدُ مرسومةٌ مِنْ قِبَلِ اللهِ عزَّ

وحلَّ، يتَمَشَّى الناسُ عليها، ولهذا يُنكَرُ على بعضِ الناسِ في تعبيرِهِ بقولِه: (الفكرُ الإسلاميُّ، بل الواجبُ أنْ يقالَ:







عليه).

[قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في (الدرر السنية) (٢٤٣/٢ ــ ٢٤٣): (وأمّا قوله صلى الله عليه وسلم: «وكفر بما يعبد من دون الله» فهذا: شرط عظيم، لا يصح قول: لا إله إلا الله إلا الله إلا بوجوده، وإن لم يوجد لم يكن من قال لا إله إلا الله معصوم الدم والمال؛ لأن هذا هو معنى لا إله إلا الله؛ فلم ينفعه القول بدون الإتيان بالمعنى الذي دلت عليه؛ من ترك الشرك والبراءة منه وممن فعله.

فإذا أنكر عبادة كلما يعبد من دون الله، وتبرأ منه، وعادي من فعل ذلك؛ صار مسلماً، معصوم الدم والمال.

- وهذا معنى قوله تعالى: {فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم}.

وقد قيدت (لا إله إلا الله) في الأحاديث الصحيحة بقيود ثقال، لا بد من الإتيان بجميعها، قولاً واعتقاداً وعملاً، فمن ذلك حديث عتبان الذي في (الصحيح):

- «فإن الله حرّم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله».
 - وفي الحديث الآخر: «صدقاً من قلبه».
 - «خالصاً من قلبه».
- "مستيقناً بها قلبه" غير شاك، فلا تنفع هذه الكلمة قائلها إلا بهذه القيود إذا اجتمعت له، مع العلم بمعناها ومضمونها، كما قال تعالى: {ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة إلا من شهد بالمحق و هم يعلمون} وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم: {فاعلم أنه لا إله إلا الله} فمعناها يقبل الزيادة، لقوة العلم، وصلاح العمل)]

(٧) قولُه: (وشرْحُ هذه الترجمة) المرادُ بالشرح هنا: التفصيلُ.

و(الترجمةُ) هي التعبيرُ بلغةٍ عن لغةٍ أُخْرى، ولكنَّها تُطْلَقُ باصْطِلاحِ المؤلِّفين على العناوينِ، والأبوابِ،







فيقالُ: تَرْجَمَ على كذا، أيْ: بَوَّبَ لهُ.

(٨) قولُه: (فيهِ أكبرُ المسائلِ وأهمُّها، وهيَ تفسيرُ التوحيدِ) فتفسيرُ التوحيدِ لا بدَّ فيه من أمرَيْنِ: الأولُ: البراءةُ كمَّا سوَى الله عزَّ وجلَّ، والكُفرُ بغيره.

الثاني: إثباتُ الألوهيَّةِ للهِ وحدَه، فلا بدَّ مِن النَّفْي والإثباتِ لتحقيقِ التوحيدِ؛ لأنَّ التوحيدَ جَعْلُ الشيءِ واحِدًا بالعقيدةِ والعَمَلِ، وهذا لا بدَّ فيه مِن النفي والإثبات.

(٩) قولُه: (وتفسيرُ الشهادة) الشهادةُ: هي التعبيرُ عمَّا تَيَقَنَه الإنسانُ بقلْبِهِ. فقولُ: أشهدُ أنْ لا إلهَ إلا الله، أيْ: أَنْطِقُ بِلِسانِ معبِّرًا عمَّا يُكِنُّهُ قَلْبِي مِن اليقين، وهو أنَّه لا إلهَ إلا اللهُ.

(• أ) قُولُه: (منها: آيةُ الإَسراء) وهي قولُه تعالى: {أولمنَكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ} الآيةَ، فبيَّن فيها الردَّ على المشركين الذين يَدْعُون الصالحين، وبيَّنَ أنَّ هذا هو الشِّركُ الأكْبَرُ؛ لأنَّ الدُّعاءَ مِن العبادة، قالَ تعالى: {لدُعُونِي أَسنَّجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسنَّتُكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي} فدَلَّ على أنَّ الدعاءَ عِبادةٌ؛ لأنّ آخِرَ الكلامِ تعليلٌ لأوَّلِهِ، فكلُّ مَن دَعا أحدًا غيرَ اللهِ حيًّا أو ميِّتًا فهو مُشْرِكُ شِرْكًا أكْبَرَ.

والدعاء ينقسيم إلى ثلاثة أقسام:

الأوَّلُ: جائِزٌ، وهو أَنْ تَدْعُوَ مخلوقًا بأمرٍ مِن الأمورِ التي يمكنُ أَن يُدْرِكَهَا بأشياءَ محسوسة معلومَة، فهذا ليس من دعاءِ العبادةِ، بل هو مِن الأمورِ الجائِزَةِ، قالَ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ: ﴿وَإِذَا دَعَاكَ فَأَجْبُهُۗ».

الثاني: أَنْ تَدْعُوَ مُخلوقًا مُطْلَقًا، سواءٌ كانَ حيَّا أو ميِّنَا فيما لا يَقْدرُ عليه إلا الله، فهذا شِركٌ أَكْبَرُ؛ لأنَّكَ جَعَلْتَه نِدًّا للهِ فيما لا يقْدرُ عليه إلا الله، مِثْلَ: يا فلانُ، اجْعَلْ ما في بَطْنِ امْرَأَتِي ذَكَرًا.

الثالثُ: أَنْ تدعوَ مَخْلُوقًا مَيِّتًا لا يُجِيبُ بالوسائِلِ الحِسِّيَّةِ المعلومَةِ، فَهذا شِرْكٌ أكبرُ أيضًا؛ لأنه لا يَدْعُو مَن كانَ هذه حالَه حتى يعْتَقِدَ أَنَّ له تَصَرُّفًا خَفِيًّا في الكون.

(11) قولُه: (ومِنها آيةُ (براءَةٌ)، بيَّنَ أَنَّ أَهلَ الكتابِ اتَّخَذُوا أَحَبَارَهُم ورُهْبَائَهُم أَربابًا مِن دونِ اللهِ) وهذا شِرْكُ الطاعةِ، وهو بتوحيدِ الرُّبوبيَّةِ أَلصقُ من توحيدِ الأَلوهيَّةِ؛ لأنَّ الحكمَ –شرعيًّا كانَ أَو كونيًّا– إلى اللهِ تعالى، فَهو من تمام رُبُوبيَّته:

- قالَ تعالى: {وَمَا اخْتَلَقْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللهِ}.

- وقالَ تعالى: {لَهُ الْحُكْمُ وَالِيَّهِ ثُرْجَعُونَ}.

والشيخُ -رحِمَه الله- حَعَلَ شِرْكَ الطاعةِ مِنَ الأَكْبَرِ، وهذا فيه تَفْصِيلٌ، وسيأتي -إنْ شاءَ الله- في بابِ مَن



أطاعَ الأمراءَ والعلماءَ في تحليلِ ما حَرَّمَ اللهُ، أو بالعكسِ.

(١٢) قولُه: (ومنها: قولُ الخليلِ – عليه السلامُ – للكفارِ: {اِثْنِي بَرَاءٌ مَمَّا تَعْبُدُونَ (٢٦) إلاَّ الَّذِي فَطَرَنِي} فاسْتَثْنَى من المعبودين ربَّه) فدَلَّ هذا على أن التوحيدَ لا بدَّ فيه من نفي وإثبات؛ بالبراءة مما سوى الله، وإخلاص العبادة لله وحدَه.

(وذكُرَ – سُبحانَه – أَنَّ هَذه البراءةَ وهذه الموالاةَ هي تفسيرُ شهادةِ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ، فقالَ: {وَجَعَلَهَا كَلِمَةٌ بَاقِيَةٌ فِي عَقِيهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ}) وهي لا إلهَ إلا اللهُ، فكانَ معنى قولِه: {إلَّنْنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ كَلِمَةٌ بَاقِيَةٌ فِي عَقِيهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ}) وهي لا إلهَ إلا اللهُ، فكانَ معنى قولِه: {إلَّنْنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ (٢٦) إلاَّ اللهِ يَقُطْرَنِي} هُو معنى قول: لا إلهَ إلا اللهُ.

(١٣) قولُه: (ومنها آيةُ البَقَرَةِ فِي الكَفارِ الذينَ قالَ اللهُ فيهم: {وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ}) فَحَعَلَ اللهُ الحُبَّةَ شَرْكًا إذا أَحَبَّ شيئًا سوى اللهِ كَمَحَبَّته لله، فيكونُ مُشْرِكًا مِعَ اللهِ في الحُبَّة، ولهذا يَجبُ أَنْ تكونَ عُبَّةُ اللهِ حَالِصَةً لا يُشَارِكُه فيها أَحَدٌ، حتى محبَّةُ الرسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، فلولاً أنه رسولٌ مَا وَجَبَتْ طاعتُه ولا محبَّته إلا كمَا نُحِبُ أيَّ مُؤْمِن، ولا يُمْنَعُ الإنسانُ من محبة غيرِ اللهِ، بل له أن يحبَّ كلَّ شيءٍ تُبَاحُ محبَّته، كالوَلَدِ، والزوْجَةِ، ولكن لا يَجْعَلُ ذلك كمحبَّة الله.

(١٤) قَالَ المُؤَلِّفُ: (فكيف بمَن أحبَّ النِّدَّ أكبرَ مِن حُبِّ اللهِ؟! وكيف بمَن لم يُحِبُّ إلا النِّدَّ وحدَه ولم يُحبُّ الله؟!) فالأقسامُ أربعةٌ:

الأَوَّلُ: أَنْ يُحبُّ اللهُ حبًّا أشَدُّ من غيره، فهذا هو التوحيدُ.

الثَّاني: أَن يُحِبُّ غيرَ اللهِ كمحبَّةِ اللهُ، وهذا شرْكٌ.

الثَّالَثُ: أَن يَحبُّ غيرَ اللهِ أَشدُّ حبًّا مِن الله، وهذا أَعْظَمُ مَّا قَبْلَه.

الرابعُ: أن يحبُّ غيرَ اللهِ وليسَ في قلبِهِ محبَّةٌ للهِ تعالى، وهذا أعظمُ وأطَمُّ.

(١٥) قُولُه: (ومنها: قُولُ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قَالَ: لا إِلهَ إِلا اللهُ» إلخ.

إذًا: فلا بُدَّ من الكفرِ بالطاغوتِ والإيمانِ باللهِ، قالَ تعالى: ﴿قُمَن يَكُفُر ْ بِالطَّاعُوتِ وَيُؤْمِن بِاللهِ قَقْدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُتُقَى}.

قولُه: (وكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِن دُونِ اللهِ) أي: كفَرَ بالأصنام، وأنكرَ أن تكونَ عبادَتُها حقًا، فلا يكْفي أنْ يقولَ: (لا إلهَ إلا اللهُ) ولا أعْبَدُ صَنَمًا، بل لا بدَّ أنْ يقولَ: الأصنامُ التي تُعْبَدُ مِن دونِ اللهِ أَكْفُرُ بِمَا وبعبادتِها. فَمَن رضِيَ دينَ النصارَى دينًا يَدينون اللهَ به فهو كافرٌ؛ لأنَّه إذا ساوَى غيرَ دينِ الإسلامِ مع الإسلامِ فقد كذَّبَ قولَه تعالى: {وَمَن يَبْتَعُ عَيْرَ الإسلامِ دِينًا قَلْنَ يُقْبَلَ مِنْهُ }.





المست الفرائق المراثة المراثة

و بهذا يكونُ كافِرًا.







تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الثامن

(١) قولُهُ: (من الشّرك) (منْ) هنا للتّبْعيض، فهذا من الشّرك، وليسَ كلَّ الشّرك.

و(الشَّركُ) اسمُ حنْس يَشْمَلُ الأصْغَرَ والأكبَرَ، ولُبْسُ هذه الأشياء قدْ يكونُ أصغرَ، وقدْ يكونُ أكبرَ، بحَسَب اعْتقاد لابسها.

وكانَ لُبْسُ هذه الأشياء من الشرك؛ لأنَّ كُلَّ مَنْ أَتْبَتَ سَبَبًا لَم يَجْعَلْهُ الله سَبَبًا شَرْعيًّا ولا قَدَريًّا فَقَدْ أَشْرَكَ بِاللهِ.

فقراءةُ الفاتحة سبب للشِّفاء شرعيٌّ.

وأَكْلُ الْمُسَهِّلِ سَبَبٌ لانْطِلاقِ البَطْنِ، وهو قَدَرِيُّ؛ لأَنَّهُ يُعْلَمُ بالتَّحَارِبِ.

والناسُ في الأسبابِ طرفانِ ووسَطْ:

الْاَوَّالُ: مَنْ يُنْكِرُ الأسبابَ، وهمْ كلُّ مَنْ قالَ بِنَفْي حِكْمَةِ الله، كالجبْرِيَّة والأَشْعَرِيَّة.

الثَّاني: مَنْ يَغْلُو فِي إثْباتِ الأسبابِ حتَّى يَجْعَلُوا مَا لِيسَ بِسَبَبٍ سببًا، وهؤلاءِ هُمْ عامَّةُ الخُرافِيِّينَ مِن الصُّوفيَّة ونحْوهمْ.

الثَّالثُ: مَنْ يُؤْمِنُ بالأسبابِ وتأثيرَاتِها، ولكنَّهم لا يُثْبِتُونَ من الأسبابِ إلاَّ ما أَثْبَتَهُ اللهُ سبحانَهُ ورسُولُهُ، سواءٌ كانَ سَببًا شرعيًّا أوْ كونيًّا.

ولا شكَّ أنَّ هؤلاءِ هم الذينَ آمَنُوا باللهِ إِيْمَانًا حقيقيًّا، وآمَنُوا بحِكْمَته، حيثُ رَبَطُوا الأسبابَ بمُسَبَّبَاتها، والعلَلَ بمَعْلُولاتها، وهذا منْ تَمَام الحكْمَة.

وُلُبْسُ الْحَلْقَةِ وَنحُوِهَا إِنَ اعْتَقَدَ لابِسُهَا أَنَّهَا مُؤَثِّرَةٌ بَنَفْسِهَا دُونَ اللهِ فهوَ مشرِكٌ شِرْكًا أكبرَ في توحيدِ الرُّبُوبيَّة؛ لأنَّهُ اعْتَقَدَ أنَّ معَ الله خَالقًا غيرَهُ.

وإن اعْتَقَدَ أَنَّهَا سببٌ ولكنَّهُ ليسَ مُؤتِّرًا بنفسِهِ، فهوَ مُشْرِكٌ شِرْكًا أَصْغَرَ؛ لأنَّهُ اغْتَقَدَ أنَّ ما ليسَ بسبب سببًا، فقدْ شارَكَ الله تعالى في الحُكْم لهذا الشيء بأنَّهُ سبَبٌّ، واللهُ تعالى لَمْ يَحْعَلْهُ سبَبًا.

قال ابن تيمية: (لا يجوز أن يعتقد أن الشيء سبب إلا بعلم)

وطريقُ العلم بأنَّ الشيءَ سَبَبِّ:

إمَّا عنْ طريق الشرع: وذلك كقراءة القرآن وشرب فيهما شفاءً للناس.

وِإِمَّا عَنْ طَرِيقِ القَدَر: كَمَا إذا جَرَّبْنَا هذا الشيءَ فوجَدْنَاهُ نافعًا في هذا الألم أو المرض، ولكنْ لا بُدَّ أنْ الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩



يكونَ أَثْرُهُ ظاهِرًا مباشِرًا، كما لو اكْتُوَى بالنارِ فَبَرِئَ بذلكَ مثلًا، فَهَذا سَبَبٌ ظاهِرٌ بَيِّنٌ.

وإنَّما قُلْنا هَذا؛ لِئَلاَّ يقولَ قائلِّ: (أَنا جَرَّبْتُ هَذا والْتَفَعْتُ بِهِ) وهو لَمْ يكُنْ مُبَاشَرًا كالْحَلْقَة، فقدْ يَلْبَسُها إنسانٌ وهو يَعْتَقِدُ أَنَّها نافِعَةٌ فَيَنْتَفِعُ؛ لأَنَّ للانْفعَالِ النَّفْسِيِّ أثرًا بَيِّنَا، فقدْ يَقْرَأُ إِنْسَانٌ على مريضٍ فلا يَرْتَاحُ لهُ، ثُم يأتِي آخَرُ يَعْتَقِدُ أَنَّ قراءَتُهُ نافِعَةٌ، فَيَقْرَأُ عليهِ الآيةَ نفْسَها فيَرْتَاحُ لهُ، ويَشْعُرُ بخفَّة الأَلَمِ، كذلكَ الذينَ يَلْبَسُونَ الْحِلَقَ ويَرْبِطُونَ الخَيُوطَ قَدْ يُحِسُّونَ بِخفَّةِ الأَلْمِ وانْدِفَاعِهِ وارتفاعِهِ، بِنَاءً عَلَى اعْتِقَادِهِم نَفْعَهَا.

وحِفَّةُ الأَلْمِ لِمَنَ اعْتَقَدَ نَفْعَ تلكَ الحَلَّقَةِ مُجَرَّدُ شُعُورٍ نَفْسِيٍّ، وَالشعورُ اَلنَّفْسِيُّ ليسَ طَرِيقًا أَشَرْعِيًّا لإثباتِ الأسباب، كمَا أنَّ الإلهامَ ليسَ طَريقًا للتشريع.

(٣) قولُهُ: (لُبْسُ الحَلْقَةِ والخَيْطِ) الحَلْقَةُ: مِنْ حديدٍ، أَوْ ذَهَبٍ، أَوْ فِضَّةٍ، أَوْ ما أشبهَ ذلكَ، والخيطُ:
 معروفٌ.

(٣) قولُهُ: (وَنَحْوِهِمَا) كَالْمُرَصَّعاتِ، وكَمَنْ يَصْنَعُ شَكْلاً مُعَيَّنًا مِنْ نُحَاسٍ، أَوْ غيرِهِ لدَفْعِ البلاءِ، أَوْ يُعَلِّقُ على نَفْسِهِ شَيْئًا مِنْ أَجزاءِ الحيواناتِ، والناسُ كانوا يُعَلِّقُونَ القِرَبَ الباليَةَ لِدَفْعِ العينِ، حَتَّى إذا رآها الشخصُ نَفْسُه فلا يَعِينُ.

(٤) قولُهُ: (لِرَفْعِ البلاءِ أَوْ دَفْعِهِ) والفرقُ بيْنَهُما: أنَّ الرَّفْعَ بعدَ نزولِ البلاءِ، والدفعَ قَبْلَ نزولِ البلاءِ.

(٥) قُولُهُ: (أَفَرَأَيْتُمْ) أَيْ: أَخْبِرُونِ، وهذا تفسيرٌ باللازمِ؛ لأنَّ مَنْ رأَى أَخْبَرَ، وإلاَّ فَهِيَ اسْتَفْهَامٌ عَنْ رُؤْيَةٍ، قَالَ تعالى: { أَ رَ أَيْتَ اللَّذِي يُكَذَبُ بِاللَّذِينِ؟ قَالَ تعالى: { أَ رَ أَيْتَ اللَّذِي يُكَذَبُ بِاللَّينِ؟

(٦) قُولُهُ: { تَـَدْ عُونَ } المرادُ بالدعاءِ: دعاءُ العبادةِ، ودعاءُ المسألةِ، فهمْ يَدْعُونَ هذهِ الأصنامَ دعاءَ عبادةِ، فَيَتَعَبَّدُونَ لها بالنَّذْرِ والذَّبْح والرُّكوع والسجود، ودعاءَ مسأَلة أيضًا.

فَاللَّهُ سبحانَهُ إِذَا أَرَادَ بَعَبْدِهِ ضُرًّا لا تستطَيعُ أَنْ تَكْشَفَهُ، وإِنْ أَرَادَهُ برحمةٍ لا تستطيعُ أَنْ تُمْسِكَ الرحمةَ عنهُ، فهي لا تَكْشِفُ الضُّرَّ، ولا تَمْنَعُ النفْعَ، فَلمَاذَا تُعْبَدُ؟!

(٧) قولُهُ: {كَا شِفَا تُ} يشْمَلُ الدَّفْعَ والرَّفْعَ، فهي لا تَكْشِفُ الضُّرَّ بدَفْعِهِ وإبعادِهِ، ولا تَكْشِفُهُ برفعِهِ وإزالَتِهِ.

قُولُهُ: {قُلْ حَسْبِيَ الله} أيْ: كافيني، والحَسْبُ الكفايةُ، ومِنهُ قُولُهُ تَعَالَى: {جَزَاءَ مِنْ رَبِّكَ عَطَاءَ حِسَابًا }، من الحَسْب، وهُوَ الكفايةُ.

قولُهُ: {عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَّوَكِّلُونَ} قدَّمَ الحَارَّ والمُحرورَ لإفادةِ الحصْرِ؛ لأنَّ تقديمَ ما حقُّهُ التأخيرُ يُفيدُ الحصْرَ.



والمعنى: إنَّ الْمُتَوَكِّلَ حقيقةً هُوَ الْمُتَوَكِّلُ على اللهِ، أمَّا الذي يَتَوَكَّلُ على الأصنامِ والأولياءِ والأضرِحَةِ فليسَ بِمُتَوَكِّلِ.

وهذا لا يُنَافي أَنْ يُوَكِّلَ الإنسانُ إنسانًا في شيء ويَعْتَمِدَ عليه؛ لأنَّ هناكَ فَرْقًا بينَ التوكُّلِ على الإنسانِ الذي يفعلُ لكَ شيئًا بأمرِكَ، وبينَ تَوَكُّلِكَ على اللهِ؛ لأنَّ تَوَكُّلُكَ على اللهِ اعْتِقَادُكَ أَنَّ بِيَدِهِ النفعَ والضُّرَّ، وأَنَّكَ مُتَذَلِّلٌ مُعْتَمِدٌ عليه، مُفْتَقِرٌ إليه.

والشاهِدُ مِنْ هذهِ الآيةِ:

أنَّ هذه الأصنامَ لا تنْفَعُ أصحابَها، لا بحَلْبِ نَفْعِ ولا بِدَفْعِ ضُرِّ، فليسَتْ أسبابًا لذلكَ، فيُقاسُ عليها كلَّ ما لَيْسَ بسَبَبِ شَرْعِيٍّ أَوْ قَدَرِيٍّ، فيُعْتَبَرُ اتِّخاذُهُ سببًا إشراكًا بالله.

وهذا يدلُّ على حِذْقِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللهُ وقُوَّةِ اسْتَنْباطِهِ، وإلاَّ فالآيةُ بلا شكِّ في الشِّركِ الأكبرِ، الذي تُعْبَدُ فيهِ الأصنامُ، ولكنَّ القياسَ واضِعٌ جدَّا؛ لأنَّ هذهِ الأَصنامَ ليسَت أسْبَابًا تَنْفَعُ، فيُقاسُ عليها كلُّ ما ليسَ بسبب، فيُعْتَبَرُ إِشراكًا بالله.

وهُناكَ شاهدٌ آخَرُ في قولِهِ: {حَسْبِيَ اللّهَ} فإنَّ فيه تفويضَ الكفايةِ إلى اللهِ دونَ الأسبابِ الوهميَّةِ، وأمَّا الأسبابُ الحقيقيَّةُ فلا يُنَافِي تَعَاطِيها تَوَكُّلَ العبدِ على اللهِ تعالى وتفويضَ الأمرِ إليهِ؛ لأنَّها مِنْ عندهِ.

(٨) قُولُهُ فِي حَدَيْثِ عِمْرَانَ: (رَأَى رَجُلاً) لَمْ يُبَيِّن اسْمَهُ؛ لأَنَّ اللَّهِمَّ بِيانُ القَضَيَّةِ وَحُكْمِهَا، لَكَنْ وَرَدَ مَا يَذُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَمْرَانُ نَفْسُهُ، لَكَنَّهُ أَبْهَمَ نَفْسَهُ.

والحُلْقَةُ والصُّفْرُ معروفان.

- وأُمَّا الواهِنَةُ: فَوَجَعٌ فِي الذَّرَاعِ أَوْ فِي العَصُدِ.

قوله: (مَا أَفْلَحْتَ) الفلاحُ: هَوَ النجاةُ مِن الْمَرْهُوبِ وحُصُولُ المطلوب.

وهذا الحديثُ مُنَاسِبٌ للبابِ مُنَاسَبَةً تامَّةً؛ لأنَّ هَذا الرَّحلَ لَبِسَ حَلْقَةً مِنْ صُفْرٍ إمَّا لدَفْعِ البلاءِ أوْ لرَفْعِهِ.

والظاهِرُ أَنَّهُ لرَفْعِهِ؛ لقولِهِ: ﴿لاَ تَزِيدُكَ إِلاَّ وَهْنَا ﴾ والزيادةُ تَكُونُ مَبْنِيَّةً على أَصْلٍ.

وهذا الذي لَبِسَ الحُلْقَةَ مِن الوَاهِنَةِ لَن تزيدُهُ إِلاَّ وَهْنَا؛ لأَنَّهُ سوْفَ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا ما دامَتْ عليهِ فهوَ سالمٌ، فإذا نزَعَها عادَ عَليه الوَهْنُ، وهذا بلا شَكُّ ضَعْفٌ في النفسِ، لأنَّ الأسبابَ الَّتِي لا أثرَ لِها بِمُقْتَضَى الشَّرعِ أو العادةِ أو التَّحْرِبَة لا ينْتَفَعُ كِمَا الإنسانُ.

ولبْسَ الحَلْقَةِ وشبهِهَا لدفع البلاءِ أَوْ رفعهِ مِن الشِّرك؛ لقولِهِ: ﴿ لُوْمُتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبِدًا ﴾ وانتفاءُ المعلكة العديمة السعودية - الدياض ١٧٣٧ - مَر مِن ١٠٠٠ - ومَر السِّرِك؛ لقولِهِ: ﴿ لَوْمُتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ مَا





والخيوط، والخرز، والطلاسم، ونحو ذلك مما يعلقه الجهال؟)

وفيه: إزالة المنكر باليد بغير إذن الفاعل، وإن كان يظن أن الفاعل يزيله

(١٣) قولُهُ: (وَتَلاَ قُولَهُ تَعَالَى: {وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللهِ إِلاَّ وَهُمْ مُشْرِكُونَ}) أيْ: وتلا حُذَيْفَةُ هذهِ الآيةَ، والمرادُ بها المشرِكونَ الذينَ يُؤْمِنُونَ بتوحيد الرُّبُوبِيَّة وَيَكْفُرونَ بتوحيد الأُلُوهيَّة.

وقولُهُ: { وَ هُمْ يُـشَرِكُونَ } فِي مَحَلِّ نَصْبُ عَلَى الحالِ مِنْ (أَكثرُ) أَيْ: وَهُمْ مُتَلَبِّسُونَ بالشِّركِ، وكلامُ حُذَيْفَةَ فِي رَجُلِ مسلِمٍ لَبِسَ حَيْطًا لتبريدِ الحُمَّى أو الشفاء منها.

وفيه دليلٌ على أنَّ الإنسانَ قدْ يَجْتَمِعُ فيه َ إيمانٌ وشركٌ، ولكن ليْس شِركًا أكبرَ؛ لأنَّ الشِّركَ الأكبرَ لا يَحْتَمِعُ مَعَ الإيمان، ولكنَّ المرادَ الشركُ الأصغرُ، وهذا أمرٌ معلومٌ.

(١٤) قولُهُ: فيهِ مسائِلُ:

الأولى: (التغليظُ في نُبْسِ الحُلْقةِ والخيطِ ونحوِهِما لمثلِ ذلك) لقولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: «أُنزِعُهَا؛ فَإِنْهَا لاَ تَزِيدُكَ إِلاَّ وَهُنَا، فَإِنَّكَ لَوْمُتَ وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا» وهذا تغليظٌ عظيمٌ في نُبْسِ هذهِ الأشياءِ والتعلُّقِ هِا.

(١٥) الثانية: (أنَّ الصحابيَّ لوْ ماتَ وهيَ عليهِ ما أَفلَحَ) هذا وهوَ صحابيٌّ، فكيفَ بَمَنْ دُونَ الصحابيِّ؟! فهوَ أبعدُ عن الفلاح.

قَالَ الْمُؤَلِّفُ: (فيهِ شاهِدٌ لكلامِ الصحابةِ: أنَّ الشِّركَ الأصغرَ أكبرُ من الكبائر).

قولُهُ: (لكلامِ الصحابةِ) أيْ لَقولهِم، وَهُوَ كذلك، فالشِّركُ الأصغرُ أَكبرُ مِن الكبائرِ، قالَ ابنُ مسعودِ رَضَيَ اللهُ عنهُ: (لأَنْ أَحُلفَ بالله كَاذَبا أَحَبُ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْلفَ بِغَيْرِهِ صَادقًا) وذلكَ لأنَّ سيِّئَةَ الشِّركِ أعظمُ مِنْ سيِّئَةِ الكبيرةِ؛ لأنَّ الشِّركَ لا يُغْفَرُ ولَوْ كَانَ أَصْغَرَ، بَخلاف الكبائر فَإِنَّها تحتَ المشيئة.

(١٦) الثالثة: (أَنَّهُ لم يُعْذَرْ بالجَهَالَةِ) هذا فيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّ قولَهُ صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ: ﴿وُمُتَ وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَنْكُ حُتَ أَبُدًا » ليسَ بصريح أنَّهُ لوْ ماتَ قبْلَ العلْم.

بلْ ظاهِرُهُ: ﴿ لَوْمُتَ وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا ﴾ أيْ: بَعدَ أَنْ عَلِمْتَ وَأُمِرْتَ بَنَزْعِها.

وهذهِ المسألةُ فيها شيءٌ من النظرِ، فنقولُ: الجهلُ نوعانِ:

- جهلٌ يُعْذَرُ فيه الإنسانُ.

المنحه العربيه السعودية - الرياض ١٦٦١٠ - ص.ب: ٢٦١٦٤٩ اكس: ٤٥٤٩٩٦٨ - ١٥٤٨٩٣٦ - ٤٥٤٨٩٣٨ جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠





وجَهْلٌ لا يُعْذَرُ فيه.

فما كانَ ناشِئًا عَن تفريطِ وإهمالِ معَ قيام المُقْتَضي للتعلُّم فإنَّهُ لا يُعْذَرُ فيه، سواءٌ في الكفر أوْ في المعاصي. وما كانَ ناشِئًا عنْ خلافِ ذلكَ، أيْ: أنَّهُ لم يُهْملْ و لم يُفرِّطْ و لم يَقُم الْمُقْتَضي للتعلُّم، بأنْ كانَ لم يَطْرَأُ على بالهِ أنَّ هذا الشيءَ حرامٌ، فإنَّهُ يُعْذَرُ فيه، فإنْ كانَ مُنتَسِبًا إلى الإسلامِ لم يَضُرَّهُ، وإن كانَ منتَسِبًا إلى الكفرِ فهوَ كافِرٌ في الدُّنيا، لكنْ في الآحِرةِ أمْرُهُ إلى اللهِ، وعلى القولِ الراجِحِ يُمْتَحَنُ، فإنْ أطاعَ دخَلَ الجنَّةَ، وإنْ عَصَى دخَلَ النَّارَ.

فَمَنْ نَشَأَ بِبادِيةٍ بِعِيدةٍ لِيسَ عندَهُ علماءُ، و لمْ يَخْطُرْ بِباله أنَّ هذا الشيءَ حرامٌ، أوْ أنَّ هذا الشيءَ واجبٌ، فهذا يُعْذَرُ، كمنْ بلَغَ وهوَ صغيرٌ، في بادية ليسَ عندَهُ عَالِمٌ، ويظُنُّ أنَّ الإنسانَ لا تَجبُ عليه العباداتُ إلاَّ إذا بِلَغَ حَمْسَ عَشْرَةَ سنةً، فبقيَ بعدَ بُلُوعِهِ حتَّى تَمَّ لهُ خمسَ عشرةَ سنةً وهوَ لا يصومُ ولا يُصَلِّي ولا يتَطَهَّرُ مِنْ جَنَابَةٍ، فهذا لا نأْمُرُهُ بالقضاءِ؛ لأنَّهُ معذورٌ بِحَهْلِهِ الذي لَم يُفَرِّطْ فيهِ بالتعلُّمِ، و لم يطْرَأْ لهُ على بالِ.

وأمَّا الساكِنِ فِي المدنِ ثَمَنْ يستطيعُ أنْ يسألَ، لكنْ عِندَهُ هَاوِنٌ وغَفْلَةٌ، فهذا لا يُعْذَرُ؛ لأنَّ الغالَبَ فِي الْمُدُن أنَّ هذهِ الأحكامَ لا تَحْفَى عليهِ، ويُوجَدُ فيها علماءُ يستطيعُ أنْ يَسْأَلَهُم بكلِّ سُهُولَةٍ، فهوَ مُفَرِّطٌ، فيلزمُهُ القضاءُ ولا يُعْذَرُ بالجَهْل.

(١٧) الرابعة: (أنُّها لا تَنْفَعُ في العاجِلَةِ بلْ تَضُرُّ؛ لقولِهِ: «لاَ تَزِيدُكَ إِلاَّ وَهَنَا» والْمُؤَلِّفُ اسْتَنْبَطَ المسألةَ وأتَى بوَجْه اسْتنْبَاطها.

(١٨) الخامسة: (الإنكارُ بالتغليظِ على مَنْ فَعَلَ مِثلَ ذلك) أيْ: يَنْبَغِي أَنْ يُنْكِرَ إِنْكَارًا مُغَلَّظًا على مَنْ فعلَ مِثْلَ هذا، ووجهُ ذلكَ: سياقُ الحديثِ الذي أشارَ إليهِ الْمُؤلِّفُ، وأيضًا قولُهُ: «مَنْ تَعَلَّقَ تَميمَةً فَلاَأْتُمَ اللهُ لُهُ».

(١٩) السادسة: (التصريحُ بأنَّ مَنْ تَعَلَّقَ شيئًا وُكِلَ إِليهِ) تُؤخذُ مِنْ قولِهِ: ﴿ مَنْ تَعَلَّقَ تَسيمةً فَلَا أَتُّمَ اللهُ لَهُ ﴾ إذا جَعَلْنَا الجملةَ حَبَرِيَّةً، وأنَّ مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فإنَّ اللهُ لا يُتِمُّ لهُ، فيكونُ مَوْكولاً إلى هذهِ التميمةِ، ومَنْ وُكِلَ إلى مخلوق فقدْ حُذِلَ، ولكنَّها في البابِ الذي بعدَهُ صَرِيحَةٌ: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وَكُلُّ إِلَيْه».

(٢٠) السابعة: (التصريحُ بأنَّ مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فقدْ أشركَ) وهو ۚ إِحْدَى الروايتيْنِ في حديثِ عُقْبَةَ بنِ

(٢١) الثامنة: (أَنْ تَعليقَ الخيطِ مِن الحُمَّى مِنْ ذلكَ) يُؤْخَذُ مِنْ فِعْلِ حُذَيْفَةَ أَنَّهُ رأَى رحلاً في يدهِ خَيْطٌ . مِن الْحُمَّى فَقَطَعَهُ، وتَلا قولَهُ تعالى: { وَمَـا يُـؤْمِنُ ۚ أَكْـٰ ثَـرُ هُمْ بِـاللَّهِ ۚ إِلاَّ وَهُمْ







مُشْركُونَ}.

(٢٢) التاسعة: (تلاوةُ حُذَيْفَةَ الآيةَ دَليلٌ على أنَّ الصحابةَ يَسْتَدلُّونَ بالآياتِ التي في الشِّركِ الأكبرِ على الأصغرِ، كما ذَكرَ ابنُ عبَّاسٍ في آيةِ البَقرَةِ) أيْ: أنَّ قولَهُ تعالى: { وَمَــا يَــُوْ مِـنَ الْكُومِنَ الْكُومِ هُمْ يَسِلُكِ إِلاَّ وَهُم مُشْرِكُونَ } في الشركِ الأكبرِ، لكنَّهمْ يستدلُّونَ بالآياتِ الواردة في الشِّركِ الأكبرِ على الأصغرِ؛ لأنَّ الأصغرَ شِرْكَ في الحقيقةِ وإنْ كانَ لا يُخْرِجُ مِن المُلَّةِ، ولهذا نقولُ: الشركُ نوعانِ: أصغرُ وأكبرُ.

وقولُهُ: (كَمَا ذَكَرَ ابنُ عَبَّاسٍ فِي آيةِ البقرَةِ) هِيَ قُولُهُ تَعَالى: { وَمِنَ اللّهِ مَنْ يَلَّخِذَ مِنْ دُونِ اللّهِ أَنْدَ ادًا يَبُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللهِ وَاللّذِينَ آمَنُوا أَشَدَّ حُبَّا للهِ. . . } الآيةَ . . . } الآيةَ فَحَعَلَ الحُبَّةَ التِي تكونُ كمحبَّةِ اللهِ بمترلة اتِّخاذِ النَّدِّ للهُ عزَّ وجلَّ.

(٣٣) العاشرة: (أنَّ تعليقَ الوَدَعِ من العيْنِ مِنْ ذلكَ) أيْ: مِنْ تعليقِ التَّمَائِمِ الشِّرْكِيَّةِ؛ لأَنَّهُ لا أَثْرَ لها ثابتٌ شرْعًا ولا قَدَرًا.

(٢٤) الحادية عشرة: (الدعاءُ على مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً أَنَّ اللهَ لا يُتِمُّ لهُ، ومَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً فلا وَدَعَ اللهُ لهُ) اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ على هؤلاءِ الذينَ اتَّخَذُوا تَماثِمَ وَوَدَعًا.

ولكنَّ الحديثَ إِنَّمَا قَالَهُ الرسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ على سبيلِ العُمُومِ، فلا نُخَاطِبُ هذا بالتصريح ونقولُ لشخصٍ رأَيْنا عليهِ تَمِيمَةً: لا أتَمَّ اللهُ لكَ؛ وذلكَ لأنَّ مُخَاطَبَتَنَا الفاعِلَ بالتصريح والتَّعْيِينِ سوفَ يكونُ سببًا لتُفُورِهِ، ولكنْ نقولُ: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَلاَأْتُمَ اللهُ اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ يقولُ: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَلاَأْتُمَ اللهُ لَهُ، وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً فَلاَ وَدَعَ اللهُ لُهُ».



تهذيب القول المفيد نفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس التاسع

(١) قولُ المؤلّفِ: (ما جاءَ في الرُّقَى والتمائمِ) لمْ يذكُر المؤلَّفُ أنَّ هذا البابَ مِن الشِّركِ؛ لأنَّ الحُكمَ فيهِ يختلفُ عَنْ حُكمِ لُبْسِ الحَلَقةِ والخيطِ، ولهذا جَزمَ المؤلِّفُ في البابِ الأوَّلِ أنَّها من الشِّركِ بدونِ استثناءٍ.

أمًّا في هذا البابِ فلمْ يذكر ْ أَنَّها شَرْكٌ؛ لأنَّ من الرُّقى ما ليسَ بِشِرْكُ؛ ولهذا قالَ: (بَابُ ما جاءَ في الرُّقى والتَّمائم).

قولُهُ: (الرُّقى) جمعُ رُقْيَة، وهيَ القراءةُ.

قولُهُ: (التمائمُ) جَمْعُ تميمة، وسُمِّيتْ تميمةً؛ لأنَّهُمْ يروْنَ أنَّهُ يتمُّ بِما دَفْعُ العين.

(٢) قولُهُ: (أسفارُهُ) السَّفَرُ: مفارقةُ محلِّ الإقامة.

قُولُهُ: ﴿ قِلْاَدُةُ مِنْ وَتَرِ أَوْ قِلاَدَةٌ ﴾ شكٌّ مِن الراوي.

والْأُولَى أَرْجَحُ؛ لأَنَّ الْقلائدَ كانتْ تُتَّخَذُ مِن الأوتارِ، ويعتقدونَ أنَّ ذلكَ يدفعُ العينَ عنِ البعيرِ.

وهذا اعتقادٌ فاسدٌ؛ لأنَّهُ تعلَّقَ بما ليسَ بسبَب، وقدْ سبقَ أنَّ مَنْ تعلَّقَ بما ليسَ بسبب شرَعيٍّ أوْ حسِّيٍّ فإنَّهُ شرْكٌ؛ لأنَّهُ بتعَلَّقِهِ أثبتَ للأشياءِ سببًا لم يُثبِنْهُ اللهُ لا بشرْعِهِ ولا بِقَدَرِهِ، ولهذا أمرَ النيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ أنْ تُقْطَعَ هذه القلائدُ.

أمًّا إذا كانت هذهِ القلادةُ منْ غيرِ وَتَوٍ، وإنَّما تُسْتَعْمَلُ للقيادةِ كالزِّمامِ، فهذا لا بأسَ بهِ؛ لعدم الاعتقادِ لفاسد.

وكانَ الناسُ يعملونَ ذلكَ كثيرًا من الصُّوفِ أوْ غيره.

قولُهُ: (فِي رَقَبَة بَعِيرٍ) ذُكِرَ البعيرُ؛ لأنَّ هذا هو الذي كانَ مُنْتَشِرًا حينَذاكَ، فهذا القيدُ بِناءً على الواقعِ عندَهُم، فيكونُ كالتمثيل.

(٣) قولُهُ: (إِنَّ الرُّقَى) الرُّقَى: جَمْعُ رُقْيَةٍ، وهذهِ ليسَتْ على عمومِها، بلْ هيَ عامٌّ أُريدَ بهِ خاصٌّ، وهوَ الرُّقى بغيرِ ما وردَ بهِ الشرعُ.

أمَّا ما ورَدَ بهِ الشرعُ فليسَتْ مِن الشِّركِ، قالَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ في الفاتحةِ: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ أَنَهَا رُفْيَهُ ۗ. وهل المرادُ بالرُّقى في الحديثِ ما لَم يَرِدْ بهِ الشرعُ ولوْ كانتْ مباحةً، أو المرادُ ما كانَ فيهِ شِرْكٌ؟ المجوابُ: الثاني؛ لأنَّ كلامَ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ لا يُنَاقِضُ بعْضُهُ بعضًا.

فالرُّقى المشروعةُ التي وردَ بها الشَّرعُ جائزةٌ، وكذلكَ الرُّقى المباحةُ التي يُرْقَى بها الإنسانُ المريضُ كدُعَاءِ مِنْ





عنْدهُ ليسَ فيه شراك، حائزةٌ أيضًا.

قولُهُ: (التَّمَاثِمَ) فسَّرَهَا المؤلِّفُ بقولِهِ: (شَيءٌ يُعلَّقُ عَلَى الأَوْلادِ يَتَّقُونَ بِهِ العَيْنَ) وهي من الشِّركِ؛ لأنَّ الشَّركِ؛ لأنَّ المُؤلِّذُ السَّركِةُ المُؤلِّذُ السَّركِةُ المُؤلِّذُ السَّركِةِ السَّرِكِةُ السَّرِكِةُ السَّرِكِةُ السَّرِكِةُ السَّرِكِةُ السَّركِةُ السَّركِةُ السَّركِةُ السَّرِكِةُ السَّرِكِةُ السَّرِكِةُ السَّركِةُ السَّركِةُ السَّركِةُ السَّركِةُ السَّرِكِةُ السَّرِكِةُ السَّرِكِةُ السَّركِةُ السَّرِةُ السَّركِةُ السَّركِةُ السَّركِةُ السَّرَةُ السَّركِةُ السَّرِةُ السَّركِةُ السَّركِةُ السَّركِةُ السَّركِةُ السَّركِةُ السَلْمُ السَّركِةُ السَّركِةُ السَّركِةُ السَّركِةُ السَّركِةُ السُلْمُ السَّركِةُ السَّرِيقِ السَّرَاءُ السَّركِةُ السَّركِةُ السَّرِيقِ السَّركِةُ السَّركِةُ السَّركِةُ السَّركِةُ السَّركِةُ السَّركِةُ السَّركِةُ السَّركِةُ السَّلِيقِيلُ السَّلَةُ السَّلِ

وإذا كَانَ الإنسانُ يُلْبِسُ أبناءَهُ ملابسَ رثَّةً وباليةً خوفًا مِن العينِ، فهلْ هذا جائزٌ؟ الظاهرُ: أنَّهُ لا بأسَ بهِ؛ لأنَّهُ لمْ يفعلْ شيئًا، وإنَّما تركَ شيئًا، وهو التحسينُ والتحميلُ.

وقدْ ذَكَرَ ابنُ القيِّمِ في (زادِ المعادِ) أنَّ عُثمانَ رأى صبيًّا مليحًا فقالَ: (دسِّمُوانُوتَنَهُ) والنُّونةُ هيَ التي تَخْرُجُ في الوحْهِ عنْدَما يضحَكُ الصبيُّ كالنُّقْرَة، ومعنى دسِّمُوا: أيْ سَوِّدُوا.

وأمَّا الخطُّ، وهيَ أوراق من القُرْآنِ تُجْمَعُ وتُوضَعُ في جلدٍ، ويُخَاطُ عليها ويَلْبَسُها الطفلُ على يدهِ أوْ رقبَته، ففيها خلاف بينَ العلماء إذا كانت من القرآن.

وظاهِرُ الحديثِ أنَّها ممنوعةٌ ولا تجوزُ.

ومِنْ َذلكَ أَنَّ بَعضَهُم يكتُبُ القرآنَ كُلَّهُ بحروفٍ صغيرةٍ في أوراقٍ صغيرةٍ، ويضَعُها في صندوقٍ صغيرٍ، ويُعَلِّقُها عَلَى الصبيِّ.

وهذا معَ أَنَّهُ مُحْدَثٌ فهوَ إهانةٌ للقرآنِ الكريمِ؛ لأنَّ هذا الصبيَّ سَوْفَ يَسِيلُ عليهِ لُعَابُهُ، ورُبَّمَا يَتَلَوَّثُ بالنجاسَةِ، ويدْخُلُ به الحمَّامَ والأماكنَ القَذرَةَ، وهذا كلَّهُ إهانةٌ للقرآن.

قُولُهُ: (التَّوَلَةُ) شيءٌ يُعلِّقُونَهُ على الزوجِ يزْعُمُونَ أَنَّهُ يُقَرِّبُ الزوجةَ إلى زوْجِهَا، والزوجَ إلى امرأَتِهِ، وهذا شِركٌ؛ لأَنَّهُ ليسَ بسبب شرعيٍّ ولا قَدَريِّ للمَحَبَّة.

ومثلُ ذلَك: الدُّبْلَةُ، وهو: حاتَمٌ يُشْتَرَى عندَ الزواجِ يُوْضَعُ في يدِ الزوجِ، وإذا أَلْقَاهُ الزوجُ قالت المرأةُ: إنَّهُ لا يُحبُّهَا، فهُمْ يعتقدونَ فيهِ النفعَ والضررَ، ويقولونَ: إنَّهُ ما دامَ في يد الزوجِ فإنَّهُ يعني أنَّ العَلاقةَ بينَهما ثابتةٌ، والعكسُ بالعكس، فإذا وُجدَت هذه النيَّةُ فإنَّهُ من الشِّرك الأصغر.

وإنْ لْمْ توجدْ هذه النيَّةُ، وهيَ بعيدةٌ ألاَّ تَصْحَبَها، ففيهِ تشبُّهُ بالنَّصارى؛ فإنَّها مأخوذةٌ منهمْ.

وإن كانتْ مِن الذهبِ فهيَ بالنسبةِ للرجُلِ فيها محظورٌ ثالثٌ، وهو لُبْسُ الذهبِ.

قُولُهُ: (شِرْكً) وهلْ هيَ شركٌ أصغرُ أوْ أكبرُ؟

نقولُ: بحَسَبِ مَا يُريدُ الإنسانُ منها، إن اتَّخَذَها معتَقِدًا أنَّ المسبِّبَ هُوَ اللهُ فَهِيَ شُركٌ أصغرُ، وإن اعتقدَ أنَّها تفعلُ بنفْسها فهي شرْكٌ أكبرُ.

(٤) قُولُهُ: (مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا) أي: اعتمدَ عليهِ وحعَلَهُ أكْبَرَ هُمَّهِ وَمُبْلَغَ علمِهِ، وصارَ يُعلَّقُ رجاءهُ بهِ وزوَالَ

الملكة العربية السعودية – الرياض ١٩٦٧ – ص.ب: ٣٦١٤٤٩ -س: ٨٩٩٩٦٨ - هاتف: ٣٩٢٣٢٩ - ٢٥٩٨٩٦٦ جوال: ٣٥٠٨٠٧٠٠

http://www.afaqattaiseer.com – ص۲ E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com



حوفه به.

و (شيئًا) نكرة في سياق الشرط، فتَعُمُّ جميعَ الأشياء، فمَنْ تعلَّقَ بالله سبحانَهُ وتعالى وجعلَ رغبتَهُ ورجاءَهُ فيه وحوفَهُ منهُ فإنَّ الله تعالى يقولُ: {وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ فَهُوَ حَسَنْبُهُ} أيْ: كَافِيه؛ ولهذا كانَ منْ دعاءِ الرسلِ وأَثْبَاعِهِمْ عندَ المصائبِ والشَّدائد «حَسَنُهُ اللهُ وَيَعْمَ الْوَكِيلُ» قالَها إبراهيمُ حينَ أُلْقِيَ في النارِ، وقالَها مُحَمَّدٌ وأصحابُهُ حينَ قيلَ لهُمْ: {إنَّ النَّاسَ قدْ جَمَعُوا لَكُمْ قَاحْشَوْهُمْ}.

قُولُهُ: (وُكِلَ إَلَيْهِ) أَيْ: أُسْنِدَ إليهِ وَفُوِّضَ.

والتعلُّق بغير اللهِ يقعُ على ثلاثةِ أقسام:

الأوَّلُ: مَا يُنَافِي التوحيدَ مِنْ أَصْلَهِ، وهو أَنْ يَتَعَلَّقَ بشيء لا يُمْكِنُ أَنْ يكونَ لهُ تأثيرٌ، ويعْتَمِدُ عليهِ اعتمادًا كاملاً مُعْرِضًا عن اللهِ، مثلَ: تعلَّقِ عُبَّادِ القبورِ بمَنْ فيها عندَ حُلُولِ المصائبِ؛ ولهذا إذا مسَّتْهُم الضرَّاءُ الشديدةُ يقولونَ: يا فُلانُ! أَنْقَذْنَا. فَهذا لا شكَّ أَنَّهُ شركٌ أكبرُ مخرجٌ عن المَّلَة.

الثاني: مَا يُنَافِي كَمَالَ التَوحيدِ، أَنْ يعتمدَ على سبب شرعيٌّ صَحيحٍ معَ الإِعْرَاضِ عن المُسَبِّبِ وهو اللهُ عزَّ وجلَّ، وعدَم صرف قلْبه إليه.

فهذا نوعٌ من الشِّركِ، ولا نقولُ: شِرْكٌ أكبرُ؛ لأنَّ هذا السببَ جعلَهُ اللهُ سببًا.

الثالث: أنْ يتعلَّقَ بالسببِ تعَلَّقًا مجَرَّدًا لكوْنِهِ سببًا فقطْ، معَ اعتمادِهِ الأصليِّ على اللهِ، فيعتقدُ أنَّ هذا السببَ مِن اللهِ، وأنَّ اللهِ لوْ شاءَ لأبْقَاهُ، وأنَّهُ لا أثرَ لسبب في مشيئة اللهِ عزَّ وحلَّ، فهذا لا يُنَافِي التوحيدَ لا كمالاً ولا أصْلاً، وعلى هذا لا إثمَ فيه.

ومَعَ وحودِ الأسبابِ الشرعيَّةِ الصحيحةِ ينبغي للإنسانِ أنْ لا يُعلِّقَ نفْسَهُ بالسببِ، بلْ يُعلِّقُها باللهِ.

فَالْمُوَظُّفُ الذي يَتَعَلَّقُ قُلْبُهُ بَمُرَنَّبِهِ تَعَلُّقًا كَاملاً مَعَ الإعراضِ عن الاعتقادِ في المسبّب، وهوَ الله، قدّ وقعَ في نوعٍ من الشركِ.

أُمَّا إذا اعتقدَ أنَّ المرَتَّبَ سببٌ، والمُسَبِّبُ هوَ اللهُ سبحانَهُ وتعالى، وجعلَ الاعتمادَ على المسبِّبِ وهوَ يَشْعُرُ أنَّ المرتَّبَ سببٌ، فهذا لا يُنَافى التوكُّلَ.

والرسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْخُذُ بِالأسبابِ مِعَ اعتمادِهِ على المُسبِّ، وهوَ اللهُ عزَّ وحلَّ. أمَّا إذا تعلَّقَ بسببٍ لا تأثيرَ لهُ، كالذي يتعَلَّقُ بميتٍ في حُصُولِ رزقٍ، أوْ تسهيلِ أمْرٍ، أوْ دَفْعِ ضُرِّ، فهذا إِنْ أَكْبُرُ.







وجاءَ في الحديثِ: «مَنْ تَعَلَّقَ» و لم يَقُلْ: منْ عَلَّقَ؛ لأنَّ المتعلَّقَ بالشيءِ يتعَلَّقُ بهِ بقَلْبِهِ وبنفْسِهِ، بحيثُ يُنْـــزِلُ حوفَهُ ورحاؤَهُ وأملَهُ به، وليسَ كذلكَ مَنْ عَلِقَ.

(٥) قولُهُ: (إذا كَانَ الْمُعلَّقُ مِنَ القرآنِ...) إلخ، إذا كانَ المعلَّقُ من القرآنِ، أو الأَدْعِيَةِ الْمُبَاحَةِ، والأذكارِ الواردة، فهذه المسألةُ اختلفَ فيها السَّلفُ رَحمَهُمُ اللَّهُ.

فَمِنْهُمْ مَنْ رخَّصَ فِي ذلكَ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تعالى: {وَلَنْزَلُّ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شَفِقاءٌ ورَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ} ولَم يذكر الوسيلةَ التي نتَوَصَّلُ بِما إلى الاستشفاءِ بهذا القرآنِ، فدلُّ على أنَّ كلُّ وسيلةٍ يُتَوَصَّلُ بِما إلى ذلكَ فهيَ حائزةٌ، كما لوْ كانَ القرآنُ دواءً حسِّيًا.

وقالَ بعضُ العلماء: لا يجوزُ تعليقُ القرآنِ للاستشفاءِ به؛ لأنَّ الاستشفاءَ بالقرآنِ وَرَدَ على صفةٍ معيَّنَة، وهيَ القراءةُ بهِ، بمعنى أنَّكَ تَقْرُأُ على المريضِ بهِ، فلا نَتَجَاوِزُها، فلوْ جَعَلْنَا الاستشفاءَ بالقرآنِ على صفةٍ لمْ تَردْ، فمعنى ذلكَ أَنَّنَا فَعَلْنَا سببًا ليسَ مشروعًا.

ولولا الشعورُ النفسيُّ بأنَّ تعليقَ القرآن سببٌ للشفاء لكانَ انتفاءُ السببيَّة على هذه الصورةِ أمرًا ظاهرًا؛ فإنَّ التعليقَ ليسَ لهُ علاقةٌ بالمرضِ، بخلافِ النَّفْثِ على مكانِ الألمِ فإنَّهُ يتأثَّرُ بذلكَ.

ولهذا الأقربُ أَنْ يُقَالَ: إنَّهُ لا ينبغي أنْ تُعَلَّقَ هذه الآياتُ للاستشفاء بها، لا سيَّمَا وأنَّ هذا المعلِّقَ قدْ يفعلُ أشياءَ تُنَافي قدسيَّةَ القرآنِ، كالغِيبَةِ مثلاً، ودخولِ بيتِ الخلاءِ.

وأيضًا إذا عَلَّقَ وشَعَرَ أنَّ به شفاءً استغنى به عن القراءة المشروعة، مثلاً: علَّقَ آيةَ الكرسيِّ على صدّره وقالَ: ما دامَ أنَّ آيةَ الكرسيِّ على صدْرِي فلَنْ أقرَأَهَا، فيستغني بغيرِ المشروعِ عن المشروعِ، وقدْ يشعرُ بالاستغناءِ عن القراءة المشروعة إذا كانَ القرآنُ على صدْره.

وإنْ كَانَ صبيًّا فرُبُّمَا بالَ ووصلَت الرطوبةُ إلى هَذَا المعلَّقِ.

وأيضًا لم يَرِدْ عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ والصحابةِ رضيَ اللهُ عنهمْ فيهِ شيءٌ.

فالأقربُ أنْ يُقالَ: إنَّهُ لا يُفْعَلُ، أمَّا أنْ يَصِلَ إلى درجةِ التحريمِ فأنا أتوَقَّفُ فيهِ، لكنْ إذا تضمَّنَ محظوراً فإنَّهُ يكونُ مُحَرَّماً بسبب ذلكَ المحظورِ.

وجماع حجج المانعين -كما ذكر المصنف رحمه الله- ثلاث:

الأولمى: عدم وروده عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة رضي الله عنهم، فالاستشفاء بالقرآن لم ينقل عنهم إلا بالرقية به.

الثانية: أنه يجر إلى الاستغناء بغير المشروع والعدول عن المشروع المأذون فيه.



الثالثة: أنه قد يقترن به ما ينافي تعظيم القرآن كالغيبة ودخول الخلاء.

(٦) قولُهُ: (التي تُسمَّى العزائِمَ) أيْ: في عُرفِ الناسِ.

وعزَمَ عليه: أيْ قرأً عليه، وهذه عزيمةٌ، أيْ: قراءةٌ.

(٧) قُولُهُ: (وَخَصَّ منهَا الدليلُ ما خلا مِن الشِّركِ) أي: الأشياءَ الخاليةَ من الشركِ، فهيَ جائزةٌ، سواءٌ كانَ مَمَّا وردَ بلفْظِهِ، مثلَ: «اللهُمَّرَبُّ النَّاسِ أَذْهِبِ الْبَاسَ، اشْفِ أَنْتَ الشَّافِي. . . » أَوْ لَمْ يَرِدْ بلفْظِهِ، مثلَ: (اللهُمَّ عافه، اللهُمَّ اللهُمُ اللهُمَّ اللهُمُ اللهُمَّ اللهُمُ اللهُمُ اللهُمُ اللهُمَّ اللهُمُ اللهُمُ اللهُمُ اللهُمُ اللهُمَّ اللهُمُ اللهُمُلُهُمُ اللهُمُ اللهُمُلِمُ اللهُمُ اللهُمُلِمُ اللهُمُ اللهُمُ اللهُمُ اللهُمُ اللهُمُ اللهُمُ اللهُمُلِمُ اللهُمُلِمُ اللهُمُلِمُ اللهُمُلِمُ اللهُمُلِمُ اللهُمُلِمُ اللهُمُلِمُ اللهُمُلِمُ اللهُمُ اللهُمُلِمُ اللهُمُلِمُ اللهُمُلِمُ اللهُمُلِمُ اللهُمُلِمِمُ اللهُمُلِمُ اللهُمُلِمُ اللهُمُلِمُ اللهُمُ اللهُمُلِمُ الله

وإنْ كَانَ فَيُهَا شِرِكٌ فإنَّهَا غيرُ حائزةٍ، مثلَ: (يا جِنِّيُّ أَنْقِذْهُ، وِيا فُلانُ المَيِّتُ اشفِهِ) ونحوُ ذلكَ.

(٨) قُولُهُ: (مِنَ الْعَيْنِ وَالْحُمَةِ) العينُ معروفةٌ، وهيَ التي تُسَمَّى عندَ العامَّةِ (النَّحَاتَةَ).

والحُمَةُ: اللَّدْعَةُ من العقرب أو الحيَّة وما أشْبَهَ ذلكَ.

وظاهرُ كلامِ المؤلِّف: أنَّ الدليلَ لم يُرخِّصْ بجوازِ القراءة إلاَّ في هذينِ الأمرينِ؛ العينِ، والْحُمَةِ. لكنْ وَرَدَ بغيْرِهِما؛ فقَدْ كانَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ ينْفُخُ على يدَيْهِ عندَ منامِهِ بالمعوِّذاتِ ويمسَحُ بِهما مَا استطاعَ مِنْ حَسَدِهِ، وهذا من الرُّقْيةِ، وليسَ عَيْناً ولا حُمةً.

ولهذا يرى بعضُ أهلِ العلمِ الترخيصَ في الرُّقية مِن القرآنِ للعينِ والحمةِ وغيرِهما عامَّةً، ويقولُ: إنَّ معنى قولِ النيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: «لاَ رُقْيَةَ إِلاَّ مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ» أَيْ: لا يُطْلَبُ الاسترقاءُ إلاَّ مِن العينِ والحُمَةِ، فالمصيبُ بالعينِ (العَائِنُ) يُطْلَبُ منهُ أَنْ يقرأً على المَعْيُونَ.

وكذلكَ الحمةُ يَطْلُبُ الإنسانُ مِنْ غيْرِهِ أَنْ يقرأَ عليه َ؛ لأنهُ مفيدٌ كما في حديثِ أبي سعيدٍ في قصَّةِ السرِيَّةِ.

وشروط جواز القراءةِ للرُّقَى ثلاثة:

الْأُوَّلُ: أَنْ لا يعتقدَ أَنَّهَا تنفعُ بذاتِها دونَ الله، فإن اعتقدَ أَنَّهَا تنفعُ بذاتِها مِن دونِ اللهِ فهوَ مُحَرَّمٌ؛ لأَنَّهُ شِرْكٌ، بِلْ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا سببٌ لا تنفعُ إِلاَّ بإذن الله.

الثاني: أنْ لا تكونَ لِمَا يُخَالِفُ الشرعَ، كما إذا كانتْ متضمَّنَةً دعاءَ غيرِ اللهِ، أو استغاثةً بالجنِّ، وما أشبهَ ذلكَ؛ فإنَّها محرَّمَةٌ بلْ شرْكٌ.

الثَّالثُ: أَنْ تَكُونَ مَفْهُومَةً مَعْلُومَةً، فإنْ كانتْ منْ جنْسِ الطلاسِمِ والشَّعُوذَةِ؛ فإنَّها لا تَجُوزُ.

- أمَّا بالنسبة للتمائم فإنْ كانتْ مِنْ أمرٍ مُحَرَّمٍ، أو اعتقدَ أنَّها نافعةٌ بذاتِها، أوْ كانتْ بكتابةٍ لا تُفْهَمُ، فإنَّها لا تجوزُ بكل ِ حال.







أمًّا إذا تمَّتْ فيها الشروطُ الثلاثةُ السابقةُ في الرُّفيّةِ وهيَ التميمة القرآنية فإنَّ أَهْلَ العلمِ احتلفوا فيها كما بـقَ.

(٩) قولُهُ: (مَنْ عَقَدَ لِحْيَتَهُ) اللحيةُ عندَ العربِ كانتْ لا تُقَصُّ ولا تُحْلَقُ، كما أنَّ ذلكَ هوَ السُّنَّةُ، لكنَّهمْ كانوا يعْقِدُونَ لأَمرين اثنين:

الأَوَّلُ: افتخارًا وعظمةً، فتحدُ أحدَهُمْ يعْقِدُ أطْرَافَهَا، أَوْ يعْقِدُها مِن الوسطِ عُقْدَةً واحدةً ليُعْلَمَ أَنَّهُ رحلٌ عظيمٌ، وأنَّهُ سيِّدٌ في قومه.

الثاني: خوفًا مِن العين؛ لأنَّها إذا كانتْ حسنةً وجميلةً ثمَّ عُقِدَتْ أصبحتْ قبيحةً، فمَنْ فعَلَ ذلكَ فإنَّ الرسولَ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ بريءٌ منهُ.

وبعضُ العامَّةِ إذا جاءهُم طعامٌ من السُّوقِ أخذوا شيئًا منهُ يرْمُونَهُ في الأرضِ؛ دفعًا للعينِ، وهذا اعتقادٌ فاسدٌ ومخالفٌ لقولِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: ﴿إِذَا سَقَطَتُ لُقَمَةُ أَحَدَكُمْ فَلْيُمطْ مَا بِهَا مِنَ الأَذَى وَلْيَأْكُلُهَا».

قولُهُ: (أَوْ تَقَلَّدَ وَتَوًا) الوَتَوُ: نوْعٌ من الخيوطِ العصبيَّةِ تُوْخَذُ مِن الشاةِ، َوَتُتَّخَذُ للقوسِ وَتَوًا، ويستعملُونَها في أعناقِ إبلِهِم أوْ خيلِهِم، أوْ في أعناقِهم، يزْعُمونَ ألَّهُ يمنعُ العينَ، وهذا من الشرك.

قُولُهُ: (أُوِ اسْتَنْجَى بِرَجِيعِ دَابَّةٍ) الاستنجاءُ: مأخوذٌ من النَّحْوِ، وهُو: إزالةُ أثرِ الخارجِ من السبيلينِ؛ لأنَّ الإنسانَ الذي يتمَسَّحُ بعدَ الخلاء يُزيلُ أثرَهُ.

وَرجِيعُ الدَّابَّةِ هُوَ رَوْثُهَا، فَمَن استنجى بهِ فإنَّ محمَّدًا بريءٌ منهُ؛ لأَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ هَى عَنْهُ؛ لكونِهِ عَلَفًا لبهائم الجنِّ.

قولُهُ: (أَوْ عَظْمٍ) فَمَن استنجى بِعَظْمٍ فإنَّ محمَّداً بريَّ منهُ؛ لأَنَّهُ طعامُ الجنِّ يجِدُونَهُ أُوفرَ ما يكونُ لَحْما. قولُهُ: (فَإِنَّ مُحَمَّدًا بَرِيءٌ مِنْهُ) كلُّ ذَنْبٍ قُرِنَ بالبراءةِ مِنْ فاعِلِهِ فهوَ مِنْ كبائرِ الذنوبِ كما هوَ معروف عندَ أهل العلم.

والشاهدُ منْ هذا الحديثِ قولُهُ: «مَنْ تَقَلَّدَ وَتَرًا».

(١٠) قُولُهُ: (وعنْ سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ قالَ: (مَنْ قَطَعَ تَميمَةً. . . » الحديثَ.

وجهُ المشابحة بينَ قطْعِ التميمةِ وعَنْقِ الرَّقبةِ: أَنَّهُ إذا قَطعَ التميمةَ مِنْ إنسانِ فكأنَّهُ أعْتَقَهُ مِن الشركِ ففَكَّهُ من النارِ، ولكنْ يقْطَعُها بالتي هيَ أحسنُ؛ لأنَّ العنفَ يؤدِّي إلى المُشَاحَنَةِ والشِّقاقِ، إلاَّ إنْ كانَ ذا شأن كالأميرِ والقاضي ونحوه ممَّنْ لهُ سُلطةً، فلهُ أنْ يقطَعُها مباشرةً.



(١١) قولُهُ: (كَانُوا يَكُرَهُونَ التَّمَائِمَ كُلَّها مِنَ القُرْآنِ وغَيْرِ القرآنِ) وقدْ سَبَقَ أنَّ هذا هوَ قول ابنِ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنهُ، فأصحابُهُ يرونَ مَا يراهُ.

فيه مسائِلُ:

(١٢) قُولُهُ: الأولى: (تفسيرُ الرُّقى والتمائمِ) وقدْ سبقَ ذلكَ.

(**١٣) الثانية:** (تفسيرُ التَّوَلَةِ) وقدْ سبقَ ذلكَ، وعِندي أنَّ منها ما يُسمَّى بالدُّبْلَةِ إن اعتقدوا أَنَّها صِلَةٌ بينَ المرءِ وزوْجَتِهِ.

(1 ٤) الثالثة: (أنَّ هذه الثلاثة كلُها مِنَ الشِّرك مِنْ غيرِ استثناء) ظاهرُ كلامه حتَّى الرُّقَى، وهذا فيه نظرٌ؛ لأنَّ الرُّقى ثَبَتَ عَنِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ يَرْقِي وَيُرْقَى، ولكنَّهُ لا يَسْتَرْقِي، أيْ: لا يطلُبُ الرُّقيةَ، فإطْلاقُها بالنسبة للرُّقَى فيه نظرٌ.

وقدْ سبقَ للمؤلُّفِ رحِمَهُ اللهُ أنَّ الدليلَ حصَّ منها ما حلا من الشركِ.

وبالنسبةِ للتمائمِ فعلى رأْيِ الجمهورِ فيهِ نظرٌ أيضًا.

وعلى رأي ابنِ مسعودٍ فصحيحٌ.

وبالنسبةِ للتُّولَةِ فهيَ شِركٌ بدونِ استثناء.

(10) الرابعة: (أنَّ الرُّقيةَ بالكلامِ الحَقِّ مِنَ العَيْنِ والحُمةِ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ) قُولُهُ: (الكلامِ الحقِّ) ضدُّهُ الباطلُ، وكذا المجهولُ الذي لا يُعْلَمُ أنَّهُ حقُّ أوْ باطلٌ.

والمؤلِّفُ رحمهُ الله تعالى حصَّصَ العَينَ أو الْحُمَةَ فقط استناداً لقولِ الرسولِ صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ: ﴿لاَرُفْيَةَ إِلاَّ مِنْ عَيْنِ أَوْحُمَةٍ﴾ ولكنَّ الصَحيحَ أنَّهُ يشملُ غيْرَهُما كالسِّحرِ.

(17) الخامسة: (أنَّ التميمةَ إذا كانَتْ مِنَ القُرآنِ فَقَد اختَلَفَ العلماءُ هَلْ هِيَ مِنْ ذلِكَ أَمْ لا؟) قولُهُ: (ذلِكَ) المشارُ إليه التمائمُ.

وقدْ سَبَقَ بيانُ هذا الخلافِ، والأحوطُ مذهبُ ابنِ هسعودٍ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ المشروعيَّةِ حتَّى يتبيَّنَ ذلكَ مِنَ السُّنَّة.

(١٧) السادسة: (أنَّ تعليقَ الأوْتارِ عَلَى الدوابِّ مِنَ العَيْنِ مِنْ ذلكَ) أيْ: مِن الشِّركِ.

تنبية:





ظهرَ في الأسواقِ في الآونة الأخيرةِ حَلْقَةٌ مِن التُّحاسِ يقولونَ: إنَّها تنْفَعُ من الرُّومَاتِيزْمِ، يزْعُمونَ أنَّ الإنسانَ إذا وضعَها على عضُدهِ وفيه رُومَاتِيزْمٌ نَفَعَتْهُ منْ هذا الرُّوماتيزم، ولا ندْرِي هَل هذا صحيحٌ أمْ لا؟ لكنَّ الأصلَ أنَّهُ ليسَ بصحيحٍ؛ لأنَّهُ ليسَ عندنا دليلٌ شرعيٌّ ولا دليلٌ حسِيٌّ يدُلُّ على ذلكَ؛ وهي لا تُؤثِّرُ على الحسمِ، فليسَ فيها مادَّةٌ دهنيَّةٌ حتَّى نقُولَ: إنَّ الجسمَ يشْرَبُ هذهِ المادَّةَ وينتفعُ بها، فالأصلُ أنَّها ممنوعةٌ حتَّى يُثْبُتَ لنا بدليلٍ صحيحٍ صريحٍ واضحٍ أنَّ لها اتصالاً مباشرًا بهذا الروماتيزم، حتَّى يُنْتَفَعَ بها.

(1۸) السابعة : (الوعيدُ السديدُ علَى مَنْ تَعَلَّقَ وترًا) وذلكَ لبراءة الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ مَّنْ تعلَّقَ وترًا) وذلكَ لبراءة الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ مَّنْ تعلَّقَ وترًا، بلْ ظاهرُهُ أَنَّهُ كُفْرٌ مُحرجٌ من اللَّه، قالَ تعالى: {وَأَلْدَانٌ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ إلى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرُكِينَ ورَسُولُهُ } لكنْ قالَ أهلُ العلم: إنَّ البراءة هنا براءة منْ هذا الفعل، كقولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ: «مَنْ عَشَنَا فَلُسْ مَنَا».

(١٩) الثَّامنَةُ: (فضْلُ ثوابِ مَنْ قَطَعَ تَميمةً مِنْ إنسانٍ لقولِ سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ: (كَانَ كَعَدُل رَفَبَةٍ) ولكنْ هَلْ قَوْلُهُ حُجَّةٌ أَوْ ٢٩

إِنْ قِيلَ: لِيسَ بِحُجَّةٍ، فكيفَ يقولُ المؤلِّفُ: فضلُ مَنْ قطعَ تميمةً منْ إنسان؟

فيُقالُ: إنَّهُ إِنَّمَا كَانَّ كَذَلِكَ؛ لأنَّهُ إِنقَاذٌ لهُ مِنْ رِقِّ الشركِ، فهو كَمَنْ أَعْتَقُهُ، بل أَبْلَغُ.

ولا يُحْزَمُ هَذا، بَل هُوَ مِنْ بابِ القياسِ، فمَنْ أَنْقَذَ نَفْسًا مِن الشِّركِ فهو كَمَنْ أَنقذَها مِن الرقِّ؛ لأَنَّهُ أَنقذَهُ منْ رقِّ الشيطان والهوى.

(٢٠) التاسَعة: (أنَّ كلامَ إبراهيمَ لا يُخَالفُ ما تقدَّمَ مِن الاختلافِ؛ لأنَّ مُرادَهُ أصحابُ عبدِ الله بنِ مسعودٍ) وليسَ مرادُهُ الصحابةَ ولا التابعينَ عُمُوماً.



تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس العاشر

(١) قَوْلُهُ: (تبرُّكَ) تَفَعَّلَ مِن البَركَة، والبَرَكَةُ: هيَ كَثْرَةُ الخيرِ وثُبُوتُهُ، وهيَ مأخوذةٌ من الْبِرْكةِ بالكسرِ، والبرْكةُ مَحْمَعُ الماء، ومجمعُ الماءِ يتمَيَّزُ عنْ مَحْرَى الماءِ بأمرَيْنِ:

الأول: الكثرة.

الثاني: الثبوت.

والتبرُّكُ: طلبُ البركة، وطلبُ البرَكة لا يخلُو منْ أمرَيْن:

أحدهما: أنْ يكونَ التبرُّكُ بأمرٍ شرعيٌّ معلومٍ، مثلِ القُرْآنِ، قالَ تعالى: {كِتَـابُ أَنْـزَلْـنَـا هُ النيك مُبَارَكً}.

فمِنْ بَركَتِهِ: أَنَّ مَنْ أَخَذَ به حَصَلَ لهُ الفتحُ، فأنقذَ اللهُ بذلكَ أُمَمًا كثيرةً من الشرك.

ومنْ بَرَكَتِهِ: أَنَّ الحرفَ الواحدَ بعَشْرِ حسناتٍ، وهذا يوفِّرُ للإنسانِ الوقتَ والجهدَ، وغيرُ ذلِكَ مِنْ بركاتِهِ

الآخر: أنْ يكونَ بأمرٍ حسِّيٍّ معلومٍ، مثلِ: العِلْمِ والدُّعاءِ وغْوِهِ، فهذا الرَّجُلُ يُتَبَرَّكُ بعِلْمِهِ ودَعْوَتِهِ إلى الخيرِ، فيكونُ هذا بركَّةً؛ لأنَّنا نلْنَا منهُ حيرًا كثيرًا.

- قالَ أُسَيْدُ بنُ حُضَيْرٍ: (ما هَذه بأُوَّلَ بَرَّكَكُمُ ما آلَ أَبِي بكْرٍ).

فإنَّ اللَّهَ يُجرِي على يدِ بعضِ الناسِ مِنْ أُمورِ الخيرِ ما لا يُحْرِيهِ على يدِ الآخرِ.

وهناكَ بركاتٌ مَوْهُومَةٌ باطلةٌ، مثلُ ما يزْعَمُهُ الدَّجَّالونَ أَنَّ فُلائًا المِّيتَ الذي يزْعُمُونَ أَنَّهُ وليٌّ أَنْزَلَ عليكُم منْ برَكَته وما أشْبَهَ ذلكَ، فهذه بركةٌ باطلةٌ لا أثرَ لها، وقدْ يكونُ للشيطان أثرٌ في هذا الأمر، لكنَّها لا تَعْدُو أَنْ تَكُونَ آثَارًا حسِّيَّةً، بحيثُ إِنَّ الشِيطانَ يَخْدمُ هذا الشيخَ، فيكونُ في ذلك فتنةٌ.

أمًّا كيفيَّةُ معرفة هلْ هذه من البركات الباطلة أو الصحيحة؟

فَيُعرِفُ ذلكَ بحالِ الشخصِ، فإنْ كانَ منْ أُولِياءِ اللهِ الْتَقِينَ الْمُتَّبِعِينَ للسُّنَّةِ الْمُتَّعِدِينَ عن البدعةِ، فإنَّ اللهُ قدْ يجعلُ على يديه من الخير والبركة ما لا يحْصُلُ لغيره.

قُولُهُ: (شَجَوِ) اسمُ جِنْسِ، فيشملُ أيَّ شحرةِ تكونُ.

قُولُهُ: (أَوْ حَجَرٍ) اسمُ جنسِ يشملُ أيَّ حجرِ كانَ، حَتَّى الصحرةِ التي في بيتِ المقدس فلا يُتَبَرَّكُ بها. وكذا الحجرُ الأُسودُ لا يُتبرَّكُ بهِ، وإنَّما يُتعَبَّدُ للهِ بمسْحِهِ وتقْبِيلِهِ؛ اتباعًا للرسولِ صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ،

. وبذلكَ تَحْصُلُ بركةُ الثواب.







ولهذا قالَ عُمرُ رضيَ اللهُ عنهُ: (إِنِّي لأَعْلَمُ أَنْكَ حَجَرُ لا تَضُرُّ ولا تَنْفَعُ، ولولا أَنِي رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمُ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَلُتُكَ).

فتقبيلَهُ عبادةٌ مَحْضَةٌ حلافًا للعامَّةِ يظُنُّونَ أنَّ بهِ بركةً حسَّيَّةً؛ ولذلكَ إذا اسْتَلَمَهُ بعضُ هؤلاءِ مسحَ على جميع بدَنه تبرُّكًا بذلكَ.

قُولُهُ: (وَنَحْوِهِما) أَيْ: مِن البيوت والقباب والْحُجَرِ، حتَّى حُحْرَةِ قَبْرِ النِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ فلا يُتَمَسَّحُ هَا تَبرُّكًا، لكنْ لوْ مُسِحَ الحديدُ ليُنْظَرَ هَلْ هَوَ أَمْلَسُ أَوْ لا، فلا بأْسَ، إلاَّ إِنْ خُشِيَ أَنْ يُقتدَى بهِ فلا يَمْسَحْهُ

(٢) قُولُهُ: { أَفَرَ أَيْتُمُ اللَّآتَ وَالْعُزِّي}.

قُولُهُ: { اللَّاتَ} تُقْرَأُ بتشديدِ التاءِ وتخفيفِهَا. والتشديدُ قراءةُ ابنِ عبَّاسٍ.

فعلى قراءة التشديد: تكونُ اسمَ فاعلِ من اللَّتِّ، وكانَ هذا الصنَمُ أصلُهُ رَجُلٌ يَلُتُّ السَّوِيقَ للحُجَّاجِ، أيْ: يَجْعَلُ، فيهِ السَّمْنَ، ويُطْعِمُهُ الحُجَّاجَ، فلمَّا ماتَ عكَفُوا على قبْره وجعَلُوهُ صنمًا.

وأمَّا على قراءةِ التخفيفِ: فإنَّ اللاتَ مُشْتَقَةٌ من اللهِ، أوْ مِن الْإِلهِ، فهم اشتقُّوا مِنْ أسماءِ اللهِ اسمًا لهذا الصنم، وسمَّوْهُ باللات، وهيَ لأهل الطائف ومَنْ حوْلَهُم من العرب.

وقولُهُ: { وَ الْسَعُزَّى} مُؤَنَّتُ أَعزَّ، وهو صنمٌ يعبُدُهُ قريشٌ وَبنُو كِنَائَةَ، مشتَقٌّ من اسمِ اللهِ العزيزِ، كانَ بنخْلَةَ بينَ مكَّةَ والطائف.

قَوْلُهُ: { وَ مَــٰلًـا ةَ } قيلَ: مشتَقَّةٌ مِن الْمَتَّانِ.

وقيلَ: مِنْ مِنْي، لكثرةِ ما يُمْنَى عندَهُ مِنَ الدماءِ، بمعنى يُراقُ، ومنهُ سُمِّيَتْ منَّى لكثرةِ ما يُراقُ فيها من الدماء.

وكانَ هذا الصنمُ بينَ مكَّةَ والمدينة لِهُذَيْلٍ وخُزَاعَةَ، وكانَ الأوسُ والخزرجُ يُعَظِّمُونَها ويُهِلُّونَ منها للحجِّ. قُولُهُ: { الْمُتَالِبِثَةَ الاَّخْرَى } إشارةً إلى أنَّ التي تُعَظِّمُونَها وتذبحونَ عندَها وتكثرُ إراقةُ الدماءِ حولَها أنَّها أُخْرَى، يمعنى مُتأخِّرةٍ، أيْ: ذميمةٌ حقيرةٌ، منْ: فلانٌ آجِرٌ، أيْ: ذميمٌ حقيرٌ، أي: متأخِّرة.

فهذهِ الأصنامُ الثلاثةُ المعبودةُ عندَ العربِ ما حالُها بالنسبةِ لما رأى النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، لا شيءَ، وإنما ذكرَ هذهِ الأصنامُ الثلاثةَ؛ لأنَّها أشهرُ الأصنام وأعظَمُها عندَ العرب.

قُولُهُ: ﴿ أَلَكُمُ اللَّهَ كُلُ وَلَـهُ اللَّانْـثَى } هذا أيضًا استفهامٌ إنكاريٌّ على المشركينَ الذي على المشركينَ الذي على يعلونَ للهِ البناتِ ولهم البنينَ، فإذا وُلدَ لهم الولدُ الذَّكرُ فرِحُوا واستبشروا به، وإذا وُلدت الأُنشَى ظلَّ وجهُ على المستدين المنتقب المنت



الإنسانِ منهم مُسْوَدًا وهوَ كَظِيمٌ، ومعَ ذلكَ يقولونَ: الملائكةُ بناتُ اللهِ، فيجعلونَ البناتِ للهِ، والعياذُ باللهِ، وهُمْ مَا يشتهونَ.

قال العماد ابن كثير في (تفسير القرآن العظيم) (٢٨/٦) في قوله تعالى: { أَلْمُ كُمْ الْمُدَكُرِ وَلَمُهُ الأَنْمُ شَكَى } (أي: أتجعلون له ولدا، وتجعلون ولده أنثى، وتختارون لأنفسكم الذكر!).

قال في (تيسير العزيز الحميد) (ص ١٧٨) معلقاً على هذه الآية: (وقال غيره: يجوز أن يراد: اللات والعزى ومناة إناث؛ وقد جعلتموهن شركاء، ومن شأنكم أن تحتقروا الإناث، وتستنكفوا من أن يولد لكم، أو ينسين إليكم، فكيف تجعلون هؤلاء الإناث أنداداً لله، وتسمونهن آلهة؟!).

قال الشيخ سليمان: قلت: ما أقرب هذا القول إلى سياق الآمة.

قُولُهُ: {تِـلْكَ إِذَا قِـسْمَـةَ ضِيـزَى} ضِيزَى: جائرةٌ؛ لأنَّهُ على الأقلِّ إِذَا أَرَدْتُم القسمةَ فاجعلوا لكم مِن البناتِ نصيبًا، واجعلوا للهِ مِن البنينَ نصيبًا، أمَّا أَنْ تَجْعَلُوا مَا تَخْتَارُونَهُ لأَنفُسِكُم وهم البنونَ، وتجعلوا مَا تَكرهونَ للهُ، فهذه قسمةٌ جائرةٌ.

قولُهُ: {إِنْ هِيَ إِلاَّ أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَا وُّكُمْ مَا أَنْزَلَ اللهَ بِهَا مِنْ سُلْطَانِ}: الضميرُ في { هي } يعودُ إلى الأصنام، أيْ: هذه الأصنام التي سَيَّتُمُوها اللاتَ والعُرَّى ومنَاةَ اتَّخَذْتُمُوهَا آلهةً تعبدُونَها هي أسماءٌ سَيَّتُمُوهَا، ولكنْ ما أنزلَ الله ها من سلطان، أي: مِنْ حُجَّة ودليلٍ، بل أَبْطَلَها الله سبحانهُ، قالَ تعالى: { ذَلِكَ يِئَ لَللهَ هُوَ النَّحَقِّ وَلَيلٍ، بلُ أَبْطَلَها الله سبحانهُ، قالَ تعالى: { ذَلِكَ يِئًا نَ اللهَ هُوَ النَّحَقِّ وَلَيلٍ، بلُ أَبْطَلَها الله سبحانهُ، قالَ تعالى: { ذَلِكَ يِئًا نَ اللهَ هُوَ النَّعَلِيُّ وَأَنَّ اللهَ هُوَ الْعَلِيُّ اللهَ هُوَ الْعَلِيُّ وَأَنَّ اللهَ هُوَ الْعَلِيُّ اللهَ هُوَ الْعَلِيُّ وَأَنَ اللهَ هُوَ الْعَلِيُّ اللهَ اللهِ اللهَ اللهَ اللهِ اللهَ اللهُ اللهَ اللهَ اللهُ اللهَ اللهُ اللهَ اللهَ اللهُ اللهُ اللهَ اللهُ الله

و { سلطانٍ } هنا بمعنى حُجَّة.

قُولُهُ: { إِنْ يَـتَـبِعُونَ إِلَّا الظَّنِّ}: { إِنْ } هنا بمعنى ما، وعلامةُ (إِن) التي بمعنى (ما) أَنْ تَأْقَ بعْدَها (إلاَّ)، قالَ تعالى: { إِنْ هَــذَا إِلاَّ مَـلَكٌ كَـرِيمٌ }، يعنى: ما هذا إلاَّ مَلَكُ كريمٌ، وقالَ تعالى: { إِنْ هَــذَا إِلاَّ قَـوْلُ البشرِ، وقالَ تعالى: { إِنْ هَــذَا إِلاَّ قَـوْلُ البشرِ، وقالَ تعالى: { إِنْ يَسَـدُونَ إِلاَّ الظنَّ }، أَيْ: ما يتَبعونَ إلاَّ الظنَّ.

والظنُّ الذي يتَّبِعُونَهُ هُوَ أَنَّهَا آلهَةٌ، وأنَّ للهِ البناتِ، ولهُم البنونَ، والظنُّ لا يُغْنِي من الحقِّ شيئًا، كما قالَ . تعالى في الآية.

> الملكة العَربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ فاكس: ٨٩٩٤٥٨ هاتف: ٥٥٢٢٢٩٩ - ٢٥٤٨٩٢٦ جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠



قولُهُ: { وَ مَا تَهُوَى الْأَنْفُسُ } كذلك أيضًا يَتَبِعُونَ مَا هَوَى الأَنفسُ، وهذا أَضرُّ شيء على الإنسانِ أَنْ يَتَبِعُ مَا يَهْوَى، فالإنسانُ الذي يعبدُ الله بالهوى فإنَّهُ لا يعبدُ الله حقَّا، إنَّما يعبدُ عقْلَهُ وهواهُ، قالَ تعالى: { أَفَلَ أَيْتَ مَن اتَّخَذَ إلنَّ هَوَاهُ وَ أَضَلَهُ اللهَ عَلَى عِلْمٍ يَعلى: إلنَّ عَلَى عِلْمٍ كَالَى يعبدُ الله بالهُدَى لا بالهوَى هوَ الذي على الحقِّ.

قُولُهُ: { وَلَـقَـدٌ جَـاءَ هُمْ مِن رّبِهِمُ الْهُدَى }: أَيْ: على يدِ النِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، فكانَ الأحدرُ هِمْ أَنْ يَتَّبِعُوا الهدى دونَ الهوى.

ومناسبة الآية للترجمة:

أنَّهُم يعتقدونَ أنَّ هذهِ الأصنامَ تنفعُهمْ وتضرُّهمْ؛ ولهذا يأتونَ إليها يدْعُونَها ويذْبَحُونَ لها ويتقرَّبونَ إليها، وقدْ يبْتَلِي الله المرء، فيحْصُلُ لهُ ما يريدُ من اندفاعِ ضُرِّ، أوْ جلبِ نفع بهذا الشِّرك؛ ابتلاءً مِنَ الله وامتحانًا، وهذا قدْ تقدَّمَ لنا لهُ نظائرُ، أنَّ الله يبتلي المرءَ بتيسيرِ أسبابِ المعصيةِ لهُ؛ حتَّى يعْلَمَ اللهُ منْ يَخَافُهُ بالغيبِ.

(٣) قُولُهُ: (خَوَجْنا مَعَ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ) أَيْ: َ بعدَ غزوةِ الفتحِ؛ لأنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ لَّا فَتَحَ مَكَّةَ تَجَمَّعتْ لهُ ثقيفٌ وهَوَازِنُ بجمع عظيم كثير جدًّا.

قُولُهُ: (حُدَثَاءُ) جَمْعُ حديث، أيْ: إِنَّنَا قريبُو عَهْد بكُفْرٍ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ ذلكَ رضيَ اللهُ عنهُ للاعتذارِ لطلَبِهِم وسُؤَالهم، ولوْ وقَرَ الإيمانُ في قلوبهمْ لمْ يسألُوا هذا السؤالَ.

قولُهُ: (يَعْكُفُونَ عَنْدَها) أيْ: يُقَيمونَ عليها، والعُكوفُ: مُلازمةُ الشيء، ومنهُ قولُهُ تعالى: { وَ أَنْـتُمْ عَالَكُوفُ: مُلازمةُ الشيء، ومنهُ قولُهُ تعالى: { وَ أَنْـتُمْ عَالَكُوفُ: مُلازمةُ الشيء، ومنهُ قولُهُ تعالى: { وَ أَنْـتُمْ

قولُهُ: (ينُوطُونَ) أيْ: يُعلِّقونَ هِما أَسْلحَتَهُمْ تبرُّكًا.

قولُهُ: (يُقالُ لَها: ذاتُ أَنُواط) أيْ: إِنَّها تُلَقَّبُ هذا اللقب؛ لأنَّهُ تُنَاطُ فيها الأسلحةُ، وتُعَلَّقُ عليها رجاءَ بركَتِها، فالصحابةُ رضيَ اللهُ عَنْهُم قالُوا للنبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: (اجْعَلْ لَنا ذاتَ أَنُواط كما لَهُم ذاتُ أَنُواطٍ) أيْ: سِدْرَةً نُعلِّقُ أُسلِحَتَنَا عليها تبرُّكًا هما، فقالَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: ﴿اللهُ أَكْبُرُ ﴾ كَبَرَ تعظيمًا لهذا الطلب، أي: استعظامًا لهُ وتعَجُبًا، لا فرحًا به، كيفَ يقولونَ هذا القولَ وهُمْ آمنوا بألَّهُ لا إلهَ إلاَّ اللهُ؟

قولُهُ: «إِنَّهَا السُّنَنُ» أي: الطرقُ التي يسلُكُها العِبَادُ، «قُلْتُمُ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَده كُمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَا ثِيلَ لِمُوسَى: { اجْعَلْ لَسَنَ اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ



قاسَ ما قالَهُ الصحابةُ رضيَ اللهُ عنْهُم على ما قالَهُ بنو إسرائيلَ لموسى حينَ قالوا: (اجعلُ لنا إلهًا كما لهُمُ آلهةٌ) فأنْتُمْ طَلَبْتُمْ ذاتَ أنواطِ كما أنَّ لهؤلاءِ المشركينَ ذاتَ أنواط.

وقولُهُ عليهِ الصلاةُ والسلامُ: ﴿وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدهِ ۗ المرادُ أَنَّ نَفْسَهُ بِيدِ اللهِ لا منْ جِهَةِ إماتَتِهَا وإحيائِهَا فحسْبُ، بلْ مِنْ جهةِ تدْبِيرِهَا وتصريفِها أيضًا، مَا مِنْ دابَّةٍ إلاَّ هوَ آخِذٌ بناصيَتِها سبحانَهُ وتعالى.

قولُهُ: «لَتَرْكَبُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» أيْ: لتَفْعَلُنَّ مثلَ فَعْلِهمْ، ولتقُولُنَّ مثلَ قَوْلِهِمْ، وهذه الجملة لا يُرادُ بما الإقرارُ، وإنَّما يُرادُ بما التحذيرُ؛ لأنَّهُ من المعلومِ أنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا مَمَّا جَرَى تَشْبِيهُهُ سُنَنَّ ضَالَّةٌ، حيثُ طلبوا آلهةً معَ اللهِ، فأرادَ النبيُّ عليهِ الصلاةُ والسلامُ أنْ يُحَذِّرَ أُمَّتَهُ أنْ تَرْكَبَ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبلَها مِن الضَّلالِ والغَيِّ.

والشاهدُ مِنْ هذا الحديثِ: قوْلُهُم: (اجْعَلْ لَنا ذاتَ أَنْواطٍ كَما لَهُمْ ذَاتُ أَنُواطٍ)، فأنكرَ عليهم النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ.

(٤) فيهِ مسائلُ:

الأولى: (تفسيرُ آية النجمِ) أيْ: قُولُهُ تعالى: { أَفَرَ أَيْتُمُ اللَّآتَ وَالْعُزَّى (١٩) وَمَنَاةَ اللَّقَالِثَةَ الأُخْرَى (٢٠) أَلَكُمُ الذّكَرُ وَلَهُ الأُنثَى (٢١) تِلْكَ إِذَا قِسْمَةَ ضِيزَى (٢٢) إِنْ هِيَ إِلاَّ أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَا قُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللهَ يِهَا مِنْ سُلْطَانٍ }.

- (٥) الثانية: (معرفة صورة الأمر الذي طلَبُوا) وهو أنَّهُمْ طلبوا من النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَجعلَ لَمُ ذَاتَ أَنواطِ، كَمَا أَنَّ للمشركينَ ذَاتَ أَنواط، وهم إنَّما أرادوا أَنْ يتبرَّكوا بهذهِ الشَّجرةِ لاَ أَنْ يعْبُدُوهَا، فَدلَّ ذَلكَ عَلَى أَنَّ السَّابِقِينَ مَنَ الأُمَمِ. فَدلَّ ذَلكَ عَلَى أَنَّ السَّابِقِينَ مَنَ الأُمَمِ.
- (٦) الثالثة: (كوْنُهُم لمْ يفعلوا) أيْ: لمْ يُعَلِّقُوا أَنْوَاطًا على الشَّحْرَةِ، ويَطْلُبُوا مِن الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُقِرَّهُم على هذا العملِ، بلْ طَلَبُوا من الرسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ أَنْ يجعلَ لهمْ ذلكَ.
- (٧) الدابعة: (كوْنُهُم قَصدوا التقرُّبَ إلى الله بذلكَ لظنِّهمْ أَنَّهُ يُحِبُّهُ) أَيْ: بتعليقِ الأسلحةِ ونحْوِها على الشجرةِ التي يُعَيِّنُهَا الرسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ؛ وَلهذا طلبوا ذلكَ من الرسولِ لِتَكْتَسِبَ هِذا معنى العبادةِ.
- (٨) الخامسة: (أنَّهُم إذا جَهِلُوا هذا فغيرُهُم أوْلَى بالجهلِ) لأنَّ الصحابة لا شكَّ أعلمُ الناسِ بدينِ اللهِ،







فإذا كانَ الصحابةُ يجهلونَ أنَّ التبرُّكَ بهذا نوعٌ من اتِّخاذِها إلهًا، فغَيْرُهُم منْ بابِ أَوْلَى، وقصدَ المؤلِّفُ رحِمَهُ اللهُ بعدا أنْ لا نغْتَرَّ بعملِ الناسِ؛ لأنَّ عملَ الناسِ قدْ يكونُ عنْ جهلٍ، فالعبرةُ بما دلَّ عليهِ الشَّرعُ لا بعملِ الناسِ.

- (٩) السادسة: (أنَّ لَهُمْ من الحسنات والوعد بالمغفرة ما ليسَ لغيْرِهم) وهذا معلومٌ من الآيات: { لاَ يَسْتَوي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْل الْفَتْج وَقَاتَلَ أَولَسِئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةَ مِنَ اللّهِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلّا وَعَدَ اللهَ الْحُسْنَى } فالصحابة رضي الله عنهمْ لهُمْ من الحسنات والوعد بالمغفرة وأسباب المغفرة ما ليس لغيْرهمْ، ومع ذلك لمْ يَعْذَرْهُم النيُّ صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّمَ هذا الطلب.
- (١٠) السابعة: (أنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ لمْ يعْذِرْهُم بلْ ردَّ عليهمْ بقوْلِهِ: «اللهُ أَكْبَرُ، إِنَّهَا السُّنَنُ، لَتَبَعُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» فعَلَّظَ الأمرَ هِذه الثلاث): وهيَ:
 - قولُهُ: «اللهُ أَكْبَرُ».
 - وقوله: ﴿إِنَّهَا السُّنَّنُ».
 - وقوله: «لترْكُبُنَّ سننَ مَنْ كَانَ قَبلُكُم».

فَعْلَّظَ الأَمْرَ بِهَذَا؛ لأَنَّ التَكبيرَ استعظامٌ للأَمْرِ الذي طَلَبُوهُ، وقوله: «إنَّها السننُ» تحذيرٌ أيضًا، وقوله: «ل**تُرْكُبُنَّ** سننَ مَنْكانَ قبلَكُم» تحذيرٌ ثان.

(11) الثامنة: (الأمرُ الكبيرُ -وهوَ المقصودُ- أنَّهُ أخبرَ أنَّ طَلَبَهُم كطلبِ بني إسرائيلَ لمَّا قالوا لموسى: { اجْعَلْ لَـنَا إِلَـهًا كَمَا لَـهُمْ آلْهَةُ الْهِمْ آلْهِهُمْ وَلَاءِ طَلَبوا سِدْرَةً يتبرَّكُونَ هما كما يتبرَّكُ المشركونَ هما، وأولئكَ طلبوا إلهًا كما لهُمْ آلهة، فيكونُ في كِلاَ الطلبيْنِ منافاةٌ للتوحيد؛ لأنَّ التبرُّكُ بالشجرِ نوعٌ من الشِّرك، واتخاذُ إله شركُ واضحٌ.

(١٢) التاسعة: (أنَّ نفيَ هذا منْ معنى (لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ) معَ دقَّتِهِ وخفائِهِ على أُولئكَ) أيْ: أنَّ نفيَ التبرُّكِ بالأشحارِ ونحْوِها منْ معنى لا إلهَ إلاَّ اللهُ، فإنَّ لا إلهَ إلاَّ اللهُ تَنفَي كلَّ إلهِ سوى اللهِ، وتنفي الأُلوهيَّةَ عمَّا سِوَى اللهِ عزَّ وجلَّ، فكذلكَ البركةُ لا تكونُ منْ غيرِ اللهِ سبحانهُ وتعالى.

(١٣) العاشرة: (ألَّهُ حلَفَ على الْفُتْيَا، وهو لا يَخْلِفُ إلاَّ لمصلحةِ) أي: النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ حلفَ



على الفُتيا في قولِهِ: ﴿قُلْتُمُ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدهِۗۗ.

والنبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ لا يحلِفُ إلاَّ لمصلحةٍ أوْ دَفْعِ مضَرَّةٍ ومفسدةٍ، فليسَ مَّمَنْ يحْلِفُ على أيِّ سببٍ يكونُ، كما هيَ عادةُ بعضِ الناس.

(1 ٤) الحادية عشرة: (أنَّ الشِّرْكَ فيهِ أصغرُ وأكبرُ؛ الأَنَّهُم لمْ يَرْتَدُّوا بِهذا) حيثُ لمْ يطلبوا جَعْلَ ذاتِ الأَنواطِ لِعِبَادَتِها بلْ للتَبَرُّكِ بِها، والشركُ فيه أصغرُ وأكبرُ، وفيه خفيٌّ وجليٌّ.

- فَالشَّرِكُ الأكبرُ: ما يُخرِجُ الإنسانَ من الملَّة.

- والشرك الأصغرُ: ما دُونَ ذلكَ.

لكنَّ كلمةَ (ما دُونَ ذلكَ) ليسَتْ ميزانًا واضحًا؛ ولذلكَ اختلفَ العُلماءُ في ضابطِ الشركِ الأصغرِ على وليْن:

القولُ الأوَّلُ: أنَّ الشِّرِكَ الأصغرَ: كلُّ شيءٍ أطْلقَ الشارعُ عليهِ أنَّهُ شِرْكٌ، ودَلَّت النصوصُ على أنَّهُ ليسَ من الأكبرِ، مثلَ: «مَنْ حَلَفَ بغَيْر الله فَقَدُ أَشْرُكَ».

نقولُ: الشِّركُ هَنَا أَصَغرُ؛ لأَنَّهُ دلَّت النصوصُ على أنَّ مُجَرَّدَ الحلفِ بغيرِ اللهِ لا يُحْرِجُ مِن الملَّةِ.

أُطلقَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ الشِّركَ على تاركِ الصلاةِ مَعَ أَنَّهُ لم يُشْرِكْ، فقالَ: «بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشِّرْكِ والكُفْرِ تَرْكُ الصَّلاة».

فالحاصلُ: أنَّ المؤلِّفَ رحِمَهُ اللهُ يقولُ: إنَّ هذا الشِّركَ فيهِ أكبرُ وأصغرُ؛ لأنَّهُم لم يرْتَدُّوا هذا، وسبقَ وحهُ ذلكَ.

أما الشرك الجليُّ والخفيُّ:

فبعْضُهُمْ قَالَ: إنَّ الجليَّ والحْفيَّ هوَ الأكبرُ والأصغرُ.





وبعضُهُمْ قالَ: الجليُّ ما ظهَرَ للناسِ منْ أصغرَ أوْ أكبرَ، كالحلفِ بغيرِ اللهِ والسحودِ للصنمِ، والخفيُّ ما لا يعْلَمُهُ الناسُ منْ أصغرَ أوْ أكبرَ، كالرياء واعتقاد أنَّ معَ الله إلهًا آخرَ.

وهذا هوَ المطابقُ للَّفْظِ، أنَّ الجليَّ: ما انجلى أَمْرُهُ، والخفيَّ: ما حَفِيَ أَمْرُهُ.

فقدْ يكونُ الحلفُ بغيرِ اللهِ إذا أعْلَنَهُ الإنسانُ منْ بابِ الجليِّ؛ لأنَّهُ أظهرُ وأعْلَنُ.

- والرياءُ منْ بابِ الخفيِّ؛ لأنَّهُ لا يَطُّلِعُ عليهِ أحدٌ.

(١٥) الثانية عشْرة: (قولُهُ: (وَنَحْنُ حُدَثًاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ»

معناهُ: أَنَّهُ يعتذرُ عمَّا طَلَبُوا حيثُ طَلَبُوا أَنْ يَجْعَلَ لَهُمْ ذَاّتَ أنواطٍ فهمْ يعتذرونَ لجهْلِهِم بكوْنِهم حُدَثَاءَ عهْدِ بكُفْر، وأمَّا غيْرُهم مَّمَنْ سبقَ إسلامُهُ فلا يَجْهَلُ ذلكَ.

وَعلى هَذَا فَنَقُولُ: إِنَّهُ يَنْبَغَي للإنسانِ أَنْ يُقَدِّمَ الْعُذْرَ عَنْ قَوْلِهِ أَوْ فَعْلِهِ، حَتَّى لا يُعرِّضَ نَفْسَهُ إِلَى القُولِ بَمَا يَسَ فَيْهِ.

ومعلُومٌ حديثُ صفيَّةَ حينَ شيَّعَها الرسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وهوَ مُعْتَكِفٌ فمرَّ رجُلانِ من الأنصارِ، فقالَ: ﴿**إِنْهَا صَفِيَةُ بِنْتُ حُيَيِ**».

(١٦) الثَّالثَة عشرة: (التكبيرُ عندَ التعجُّبِ...) إلخ، تُؤْخَذُ منْ قوْلِهِ: «اللهُ أَكْبَرُ إِنَّهَا السُّنَنُ» أي: الله أكبرُ وأعظمُ مِنْ أَنْ يُشْرَكَ به.

وفي روايةِ الترمذيِّ أنَّهُ قالَ: ﴿سُبُعَانَالله ﴾ أيْ: تَنْـــزِيةٌ للهِ عمَّا لا يليقُ بهِ.

(١٧) الرابعة عشرة: (سدُّ الذرائعِ) الذرائعُ هي: الطرقُ المُوصِلَةُ إلى الشَّيْءِ.

والذرائعُ نوعانِ:

الأول: فرائعُ إلى أمورٍ مطلوبةٍ، فهذه لا يُسَدُّ، بلْ تُفْتَحُ وتُطْلَبُ.

الثَّاني: ذرائعُ إلى أمورٍ مذمومَّةٍ، فهذَهِ تُسَدُّ، وهوَ مرادُ الْمُؤلِّف رَحمَهُ اللهُ تعالى.

وذاتُ أنواطِ وسيلةٌ إلى الشركِ الاكبرِ، فإذا وَضَعُوا عليها أسلحَتَهُم وتبَرَّكُوا بما يتدَرَّجُ بِهم الشيطانُ إلى عبادَتِها وسُؤَالِهِم حوائِجَهُم منها مُبَاشرةً؛ فلهذا سدَّ النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ الذرائعَ.

(١٨) الخامسة عشرة: (النهي عن التشبُّه بأهلِ الجاهليَّة) تُؤْخَذُ منْ قولِهِ: ﴿قُلْتُمْكُمَا قَالَتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ ﴾

. فَأَنْكُرَ عليهمْ، و بَمَذَا نعرفُ أَنَّ الجَاهليَّةَ لا تَخْتُصُّ بَمَنْ كَانَ قَبْلَ زَمْنِ النِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ، بِلْ كُلُّ مَنْ ٢٦١٤٢٩ - س.ب: ٢٦١٤٤٩ المعدد العربيه السعوديه - الرياص ١٦٦٦٠ - س.ب: ٢٦١٤٤٩ هاكس: ٢٥٤٩٩٦٨ - هاتف، ٢٥٣٧٩٩ - ٢٥٣٧٩٩ - ١١٥٠ - ٢٥٠ - ٢٥٠ - ٢٥٠ - ٢٥٠ - ٢٥٠ - ٢٥٠ - ٢٥٠ - ٢٥٠ -



جَهِلُ الحقُّ وعَمِلَ عَمَلَ الجاهلينَ فهوَ منْ أهلِ الجاهِليَّةِ.

(19) السادسة عشرة: (الغضبُ عندَ التعليمِ) والحديثُ ليسَ بصريحٍ في ذلكَ، ورُبَّمَا يُؤْخَذُ منْ قرائنِ قَوْلُه: «اللهُ أَكْبُرُ! إِنَّهَا السُّنَنُ...» لأنَّ قوَّةَ هذا الكلام تُفيدُ الغضبَ.

(٣٠) السابعة عشرة: (القاعدةُ الكُلِّيَةُ؛ لقولِهِ: ﴿إِنَّهَا السُّنَنُ ﴾ أي: الطُّرُقُ، وأنَّ هذهِ الأُمَّةَ ستَّتَبِعُ طُرُقَ مَنْ كَانَ قَبْلَهَا، وهذا لا يعني الحِلَّ، ولكِنَّهُ للتحذيرِ، والرسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ قالَ: ﴿سَنَفْتَرِقُهُذُوالْأُمَّةُ إِلَى ثَلاَثُ وَسَبْعِينَ فَرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلاَّ وَاحدَّةً﴾.

ومثْلُهُ قُولُهُ: ﴿لَيَكُونَنَ مِنْ أَمْتِي أَقُوَامُ مِسْتَحِلُونَ الْحِرَ وَالْحَرِيرَ ﴾ الحديث، وقوْلُهُ: ﴿إِنَّ الظَّعِينةَ تَذْهَبُ مِنْ كَذَا الْإِلَى كَذَا الْأَ تَخْشَى إِلاَّ اللهُ ﴾ وما أشبة ذلك من الأمورِ التي أحبرَ النبيُّ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ عَنْ وُقُوعِها معَ تَحْرِيمِها. (٢١) الثّامنة عشرة: (أنَّ هذا عَلَمٌ منْ أعلامِ النبوَّةِ ؛ لكونِهِ وقعَ كما أخبَرَ)

فَإِنْ قَالَ قَائَلٌ: إِنَّ النِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ قَدْ حَطَبَ النَاسَ بِعَرَفَةَ وَقَالَ: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أَسِسَ أَنْ يَعْبُدُهُ اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ قَدْ خَطَبَ النَّاسَ بِعَرَفَةَ وَقَالَ: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أَسِسَ أَنْ يَعْبُدُهُ النَّاسَ بِعَرَفَةَ وَقَالَ: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أَسِسَ أَنْ يَعْبُدُهُ النَّاسَ بِعَرَفَةَ وَقَالَ: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أَسِسَ أَنْ يَعْبُدُهُ النَّاسَ بِعَرَفَةً وَقَالَ: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أَسِسَ أَنْ يَعْبُدُهُ النَّاسَ بِعَرَفَةَ وَقَالَ: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أَسِسَ أَنْ يَعْبُدُهُ النَّاسَ بِعَرَفَةَ وَقَالَ: ﴿إِنَّ السَّيْطَانَ قَدْ أَسِسَ أَنْ يَعْبُدُهُ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّامَ قَدْ عَلَيْهِ وَسَلَّالَ النَّاسَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّالًا اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّالَ اللهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ اللهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّالًا اللهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ إِلَاللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ وَقَالَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ وَلَا اللّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللل

الجوابُ: إِنَّ يَأْسَهُ لاَ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الوقوعِ، بلْ إِنَّ الأَمرَ يَقعُ على حلاف ما توَقَّعَهُ الشيطانُ؛ لأنَّ الشيطانُ للَّه أَفواجًا يَئِسَ أَنْ يُعْبَدَ سوى الله في هذه الشيطانَ لمَّا حَصَلَت الفتوحاتُ وقويَ الإسلامُ ودحلَ الناسُ في دينِ الله أفواجًا يَئِسَ أَنْ يُعْبَدَ سوى الله في هذه الجزيرة، ولكنَّ حِكمةَ الله تَأْبَى إِلاَّ أَنْ يكونَ ذلكَ، وهذا نقُولُهُ ولا بُدَّ لِئَلاً يُقالَ: إِنَّ جَمِعَ الأفعالِ التي تقعُ في الجزيرة العربيَّة لا يُمْكنُ أَنْ تكونَ شرْكًا.

ومعلومٌ أنَّ الشيخَ محَمَّدَ بنَ عبدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللهُ جدَّدَ التوحيدَ في الجزيرةِ العربيَّةِ، وأنَّ الناسَ كانوا في ذلكَ الوقتِ فيهِم المشركُ وغيرُ المشرك.

فالحديثُ أحبرَ عمَّا وقعَ في نفسِ الشيطانِ ذلكَ الوقتَ، ولكِنَّهُ لا يدُلُّ على عدَم الوقوع.

وهذا الرسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ يقولُ: «لَ**تَرَكُبُنَ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ**» وهوَ يُحَاطِبُ الصحابةَ وهمْ في جزيرةِ عرب.

(٢٢) التاسعة عشرة: (أنَّ كلُّ ما ذَمَّ الله به اليهودَ والنصارى في القرآنِ أَنَّهُ لنا) هذا ليسَ على إطْلاقِهِ وظاهِرِهِ، بلْ يُحْمَلُ قُولُهُ: (لَنَا) أيْ: لبعْضِنا، ويكونُ المرادُ بهِ المجموعَ لا الجميعَ كما قالَ العلماءُ في

المملكة العربية السعودية – الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ كس.: ١٩٩٩٩٨ - هاتف، ١٩٧٧٩٩ - ١٨٥٠٩٨ - ١٠٠٠ - ١٩٧٠ - ١٩٧٠







قَوْلِهِ تَعَالَى: {يَا مَعْشَرَ الْجَنِّ وَ الإِنْسِ أَلَمْ يَاتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ } والرسُلُ كَانُوا مِن الإنسِ فقطْ، فقوْلُهُ: (أَنَّهُ لَنَا) أيْ: قدْ يكونُ مِنْ بعضنا.

فإذا وقعَ تشبُّةُ باليهودِ والنصارى فإنَّ الذمَّ الذي يكونُ لهم يكونُ لنا، وما مِنْ أحد مِن الناسِ إلاَّ وفيهِ شَبَةٌ باليهودِ أو النصارى، فالَّذي يعصي الله على بصيرة فيهِ شَبَةٌ من اليهودِ، و الذي يَعْبُدُ الله على ضلالة فيهِ شبةٌ من النهودِ، والذي يَعْبُدُ الله على ما آتاهُم الله مِنْ فضْلِهِ فيهِ شَبَةٌ من اليهودِ، وهَلُمَّ جَرَّا.

وإنْ كَانَ يَقْصِدُ رَحِمَهُ اللهُ: أَنَّهُ لا بُدَّ أَنْ يكونَ في الْأُمَّةِ خَصْلَةٌ، فهذا على إطلاقِهِ وظاهِرِهِ؛ لأَنَّهُ قلَّ مَنْ سُلَمُ.

وإِنْ أَرَادَ أَنَّ كُلُّ مَا ذُمَّ بِهِ اليهودُ والنصارى فهوَ لهذهِ الْأُمَّةِ على سبيلِ العمومِ، فلا.

(٣٣) العِشْرُونَ: (أَنَّهُ مُتَقَرِّرٌ عَنْدَهُم أَنَّ العباداتِ مَبْنَاهَا على الأمرِ...) إلخ وهذا واضحٌ؛ فالعباداتُ مَبْنَاهَا على الأمرِ، فما لمْ يثبُتُ فيهِ أمرُ الشّارعِ فهو بدعةٌ، قالَ صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ عَمِلَ عَمَلَكَ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُورَدُّ ".

وقالَ: ﴿إِيَّاكُمْ وَمُحْدَثًاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَة ضَلَالَةٌ».

فَمَنْ تَعَبَّدَ بعبادة طُولِبَ بالدليلِ؛ لأنَّ الأصلَ في العبادات الحظرُ والمنعُ إلاَّ إذا قامَ الدليلُ على مشرُوعيَّتِهَا. وأمَّا الأكلُ والمعَّاملاتُ والآدابُ واللباسُ وغيْرُها فالأصلُ فيها الإباحةُ، إلاَّ ما قامَ الدليلُ على تحريمهِ. وقولُهُ: (مسائل القبر) التي يُسْأَلُ فيها الإنسانُ في قبْره:

مَنْ رَبُّك؟

مَنْ نبيُّك؟

ما دينُك؟

ففي هذه القِصَّةِ دليلٌ على مسائلِ القبرِ الثلاثِ، وليسَ مُرَادُهُ أنَّ فيها دليلاً على أنَّ الإنسانَ يُسْأَلُ في قبْرِهِ، أيْ: دليلٌ على إنبات الرُّبُوبيَّة والنبُوَّة والعبادة.

(أُمَّا مَنْ رَبُّك؟

فواضحٌ.

وأمَّا مَنْ نبيُّكَ؟

فَمِنْ إِخْبَارِهِ بِالغِيبِ) قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: ﴿لَرَّكُبُنَ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبُلَكُمْ حَذُو الْقَذَةِ بِالْقَذَةِ» فوقعَ كما

الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣٦ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ ... م ١٩٩٩٩٩ - ماتة ، و ١٩٩٥٩م - سعودهم - بيا با سعودية المعاددة المعاددة المعاددة المعاددة المعاددة المعاددة

http://www.afaqattaiseer.com E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com





المنظمة المنظ

أخبرَ.

(أمَّا ما دينُك؟ فمِنْ قوْلِهِم: { اجْعَلْ لَنَا إِلَىهًا }) أيْ: مَأْلُوهًا معبُودًا، والعبادةُ هي الدّينُ.

والمؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ، فَهْمُهُ دقيقٌ حدَّا لمعاني النصوصِ، فأحيانًا يصعُبُ على الإنسانِ بيانُ وحْهِ استنباطِ المسألة من الدليل.

(٢٤) الحادية والعشرونَ: (أنَّ سُنَّةَ أهلِ الكتابِ مذمومةٌ كسُنَّةِ المشركينَ) تُؤْخِذُ منْ قَوْلِهِ: «كَمَا قَالَتْ بَنُوإِسُرَائِيلَ لِمُوسَى».

(٢٥) الثانية والعشرون: (أنَّ المُنْتَقِلَ من الباطلِ الذي اعتادَهُ قَلْبُهُ لا يُؤْمَنُ أَنْ يكونَ في قلْبِه بقيَّةٌ مِنْ تلكَ العادة) وهذا صحيحٌ، فالإنسانُ المُنْتَقِلُ منْ شيء سَوَاءً باطلاً أوْ لا، لا يُؤْمَنُ أَنْ يكونَ في قلْبِه بقيَّةٌ منْهُ، وهذه البقيَّةُ لا تَرُولُ إلاَّ بعدَ مُدَّة؛ لقوله: (وَمَحْنُ حُدَثاً ءُ عَهْد بِكُفْنِ) فكأنَّهُ يقولُ ما سَأَلْنَاهُ إلاَّ لأنَّ عنْدَنا بقيَّة منْ بقايا الجاهليَّة؛ ولهذا كانَ مِن الحكمة تغريبُ الزَّانِي بعد جَلْده عنْ مكانِ الجريمة؛ لقلاً يعودَ إليها. فالإنسانُ ينبغي لهُ أَنْ يبتعدَ عنْ مواطنِ الكفرِ والشكِّ والفُسوقِ حتَّى لا يقعَ في قلْبِهِ شيءٌ منها.







تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الحادي عشر

(١) قولُهُ: (في الذَّبْحِ) أيْ: ذَبْحِ البهائمِ.

قُولُهُ: (لغيرِ اللهِ) اللامُ للتعليلِ والقصدِ، أيْ: قاصدًا بذَبْحِهِ غيرَ اللهِ.

والذبحُ لغيرِ اللهِ ينقسمُ إلى قسميْن:

الأول: أنْ يذبَحَ لغيرِ اللهِ تقرُّبًا وتعظيمًا، فهذا شِرْكُ أكبرُ مُحرِجٌ عن المُّلَّةِ.

الثاني: أنْ يَدْبِعَ لغيرِ اللهِ فَرَحًا وإكرامًا، فهذا لا يُخْرِجُ منَ الْمَلَّةِ، بلْ هُوَ مِن الأمورِ العاديَّةِ التي قَدْ تكونُ مطلُوبةً أحيانًا، فالأصْلُ أنَّها مُبَاحَةٌ.

ومرادُ المؤلِّفِ هنا القسْمُ الأوَّلُ.

قُولُهُ: (لغيرِ اللهِ) يشملُ الأنبياءَ، والملائكةَ، والأولياءَ وغيْرَهُم، فكلُّ مَنْ ذبحَ لغيرِ اللهِ تقرُّبًا وتعظيمًا فإنَّهُ داخلٌ في هذه الكلمة بأيِّ شيء كانَ.

وقولُهُ فِي الترجمةِ: (بابُ مَا جَاءَ فِي الذَّبِحِ لغيرِ اللهِ) مثلُ هذهِ الترجمةِ يُتَرْجِمُ بِمَا العلماءُ للأمورِ التي لا يَحْزِمُونَ بَمَا فإنَّهُم يقولونَ: (بابُ تحريمِ الذبحِ لغيرِ اللهِ) وهكذا.

وَالْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ لا شكَّ أَنَّهُ يَرى تحريمَ الذَّبْحِ لغيرِ اللهِ على سبيلِ التقرُّبِ والتعظيم، وأنَّهُ شرْكُ أكبرُ، لكنَّهُ أرادَ أَنْ يُمَرِّنَ الطالبَ على أخْذِ الْحُكْمِ من الدليلِ، وهذا نوعٌ من التربيةِ العلميَّةِ، أَنَّ المعلِّمَ أَو المؤلِّفَ يدعُ ذكر الْحُكمَ ثمَّ يأتي بالأدِلَّةِ لأَجْلِ أَنْ يَكِلَ الحُكْمَ إلى الطالبِ فيَحْكُمَ بهِ على حَسَبِ ما سيقَ لهُ منْ هذهِ اللهَائَة

(٢) قولُهُ: { قُلْ } الخطابُ للنبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، أَيْ: قُلْ لهؤلاءِ المشركينَ مُعْلِنًا لهُمْ قيامَكَ بالتوحيدِ الخالصِ؛ إذْ هذهِ السورةُ مكِّيَّةٌ.

قُولُهُ: { إِنَّ صَلَاتِي } الصلاةُ فِي اللَّغَةِ: الدُّعاءُ.

وفي الشُّكُّرْع: عبادةٌ للهِ ذاتُ أقوالٍ وأفعالٍ معلومةٍ، مُفْتَتَحَةٌ بالتكبيرِ، مُخْتَتَمَةٌ بالتسليم.

قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في (قرة عيون الموحدين) ص ٦٩: (وقوله: {صلاتي} يشمل الفرائض

والنوافل.







والصلوات كلها عبادة، وقد اشتملت على نوعي الدعاء:

- دعاء المسألة.
- ودعاء الطلب.

فماكان فيها من السؤال، والطلب فهو دعاء مسألة، وماكان فيها من الحمد، والثناء، والتسبيح، والركوع والسجود وغير ذلك من الأركان والواجبات فهو دعاء عبادة، وهذا هو التحقيق في تسميتها صلاة؛ لأنها اشتملت على نوعي الدعاء، الذي هو صلاة لغة وشرعاً).

قُولُهُ: { وَتُسْتُكِي }: النُّسُكُ لَغَةَ: العبادةُ.

وفي الشُّرْع: ذَبْعُ القُرْبانِ.

فهلْ تُحْمَلُ هذهِ الآيةُ على المعنى اللغويِّ أوْ على المعنى الشرعيِّ؟

ما جاءَ في لسانِ الشرعِ يُحْمَلُ على الحقيقةِ الشَّرعيَّةِ، كما أنَّ ما جاءَ في لسانِ العُرفِ فهوَ محمولٌ على الحقيقة العُرفيَّة.

وعلى هذا فَيُحْمَلُ النُّسُكُ في الآيةِ على المعنى الشرعيِّ.

وقيلَ: تُحْمَلُ على المعنى اللغويِّ؛ لَانَّهُ أعمُّ، فالنُّسُكُ العبادةُ، كأنَّهُ يقولُ: أنا لا أدْعُو إلاَّ اللهَ، ولا أعْبُدُ إلاَّ الله، وهذا عامٌّ للدعاء والتعبُّد.

وإذا حُمِلَتْ على المعنى الشَّرعيِّ صارتْ خاصَّةً في نوعٍ من العبادات، وهي الصَّلاةُ والنَّسُكُ، ويكونُ هذا كمثال؛ فإنَّ الصلاةَ أعلى العباداتِ البدنيَّةِ، والذَّبحَ أعلى العباداتِ الماليَّةِ؛ لأنَّهُ على سبيلِ التعظيمِ فلا يقَعُ إلاَّ قُرْبَةً، هكذا قرَّرَ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَةَ في هذه المسألة.

ويُحْتَاجُ إلى مناقشةٍ في مسألةٍ أنَّ القُرْبانَ أعلَى أنواعُ العباداتِ الماليَّةِ؛ فإنَّ الزكاةَ لا شكَّ أَنَّها أعظمُ، وهيَ عبادةٌ ماليَّةٌ.

وهناكَ قولٌ ثالثٌ: أنَّ الصَّلاةَ هي الصلاةُ المعروفةُ شرعًا، والنُّسُكَ العبادةُ مُطْلَقًا، ويكونُ ذِكرُ الصَّلاةِ بخُصُوصِها مَع دُخُولها في مُطلق العبادة منْ عَطْف العامِّ على الخاصِّ.

قُولُهُ: { مَحْيَايَ وَمَمَاتِي } أيْ: حَيَاتِي وَمُوْتِي، أي: التصرُّفَ فِيَّ وتدبيرَ أُمُورِي حَيًّا وميَّتًا للهِ. وفي قوله: { صَلاَتِي وَنُسْلُكِي } إثباتُ توحيد العبادة.



وفي قوْلِهِ: { مَحْيَايَ وَمَمَاتِي } إثباتُ توحيدِ الربُوبيَّة.

قُولُهُ: { لِلَّهِ } اللهُ: عَلَمٌ على الذات الإلهيَّة.

قُولُهُ: { رَبِّ الْعَالْمِينَ } المرادُ بالعالمينَ: مَا سِوى اللهِ، وسُمِّيَ بذلكَ؛ لأنَّهُ عَلَمٌ على خالقه.

والرَّبُّ هنا: المالكُ الْمُتَصَرِّفُ، وهذه ربوبيَّةٌ مُطْلَقَةٌ.

قُولُهُ: { لاَ شَرَيكَ لَهُ } الجملةُ حاليَّةٌ منْ قَوْلِهِ: {للهِ} أَيْ: حالَ كَوْنِهِ لاَ شُريكَ لهُ، والله سبحانَهُ لا شريكَ لهُ فِي عبادَتِهِ، ولا فِي رُبُوبِيَّتِهِ، ولا أسمائِهِ وَصفاتِهِ؛ ولهذا قالَ تعالى: ۚ { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيَّءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ۗ}.

قولُهُ: { بِذَلِكَ } الجارُّ والمجرورُ متعلِّقٌ بأُمرْتُ، فيكونُ دالًا على الحَصْرِ والتخصيصِ، وإنَّما خُصَّ بذلكَ؛ لأنَّهُ أعظمُ المأمورات وهو الإخلاصُ لله تعالى ونفيُ الشِّرك فكانَّهُ ما أمرَ إلاَّ هِذا.

ومعلومٌ أنَّ مَنْ أخلصَ للهِ تعالى فسيقومُ بعبادةِ اللهِ سبحانَهُ وتعالى في جميعِ الأمورِ.

قُولُهُ: { أَمِرْتُ } إِهَامُ الفَاعَلِ هَنَا مِنْ بَابِ التَعْظَيْمِ وَالتَفْخِيمِ، وَإِلاَّ فَمِنَ المُعلومِ أَنَّ الآمِرَ هُوَ اللهُ تَعَالَى. قُولُهُ: { وَ أَنْنَا أُونَ لُلْمُسُلِّمِينَ } يحتملُ: أَنَّ الْمُرَادَ الأُوَّلِيَّةُ الزِمنيَّةُ، فَيتَعَيَّنُ أَنْ يكُونَ المَرادُ: أَنَا أُوَّلُ

المسلمينَ مِنْ هذهِ الْأُمَّةِ؛ لأنَّهُ سَبَقَهُ فِي الزمنِ مَنْ أَسْلَمُوا.

ويَحْتَمِلُ: أَنَّ المُرادَ ال<u>أُوَّلِيَّةُ المعنويَّة</u>ُ؛ فإنَّ أَعْظَمَ الناسِ إسلامًا وأَتَمَّهُم انقيادًا هوَ الرسولُ صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ، فتكونُ الأُوَّلِيَّةُ أُوَّلِيَّةً مُطْلَقَةً.

قولُهُ: { الْمُسْلِمِينَ } الإسلامُ عندَ الإطلاقِ يشملُ الإيمانَ؛ لأنَّ المرادَ بهِ الاستسلامُ للهِ ظاهرًا وباطنًا، ويدلُّ لذلكَ قولُهُ تعالى: { بَلَى مَنْ أُسْلَمَ وَجْهَهُ للهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ }، وهذا إسلامُ الباطن.

وقوْلُهُ: { وَهُوَ مُحْسِنٌ } هذا إسلامٌ للظاهرِ، وكذا قولُهُ تعالى: { وَمَنْ يَبْتَغ غَيْرَ الإِسَالام دِيثًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ } يشملُ الإسلامُ الباطنَ والظاهرَ، وإذا ذُكرَ الإيمانُ دخلَ فيهِ الإسلامُ، قالَ تعالى: { وَحَدَ اللهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَيْنَاتِ مِنْهُ لَلْمُؤْمِنْهُ وَلِينَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَلَامُؤْمِنْ وَالْمُؤْمِنِينَاتِهِ وَلَامُؤْمِنَاتِهُ وَلَامُونُ وَالْمُؤْمِنَاتِهِ وَلَامُؤْمِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَلِيْتُهُ فِي الْمُؤْمِنَ وَالْمُؤْمِنَ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِونَ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ

ومتى وُجِدَ الإيمانُ حقًّا لَزِمَ منْ وجودِهِ الإسلامُ.

وأمَّا إذا قُرِنَا جميعًا صارَ الإسلامُ في الظاهرِ، والإيمانُ في الباطنِ، مثلَ حديثِ جبريلَ، وفيهِ: «أُخْبِرْنِي عَن

الإسلامِ" فأخْبَرَهُ عنْ أعمالٍ ظاهرةٍ، و«أخْبِرْنِي عن الإيمان" فأخْبَرَهُ عنْ أعمالِ باطنةٍ.

وكذا: قولُهُ تعالى: { قَالْتِ الْأَعْرَابُ آَمَنَا قُلْ لَمْ تُؤَمْثُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُل الإِيمَانُ . فِي قُلُوبِكُمْ }.



والشاهدُ منْ هذه الآية التي ذكرَها المؤلِّفُ: أنَّ الذَّبْحَ لا بُدَّ أنْ يكونَ حالصًا لله.

(٣) قولُهُ: { قُصَلً } الفاءُ للسببيَّةِ عاطفةٌ على قولِهِ: { إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوثْلَ } أَيْ: بسببِ إعطائِنَا لكَ ذلكَ صَلِّ لربِّكَ وانْحَرْ شُكْرًا لله تعالى على هذه النعمة.

والمرادُ بالصلاة هنا الصلاةُ المعروفةُ شرْعًا.

وقولُهُ: { وَ النَّحَرْ } المرادُ بالنَّحْرِ اللَّهُ بِهِ وَوَرَنَهُ بالصلاة. أنَّ النَّحْرَ من العبادة؛ ولهذا أمرَ الله به وقرَنَهُ بالصلاة.

قال ابن تيمية: (أُمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه السورة. يعني الكوثر. بأجلّ القرب إلى الله؛ إذ الصلاة أجل العبادات المبادات المالية) المسادات المبادات المبا

كذا قال أبو العباس –رَحمه الله – (وفي كون النحر أجل العبادات المالية نظر؛ لمقام الزكاة في الشرع فهي أجل). وقولُهُ: {وَانْحَرْ} مُطَلَقٌ، فيدخلُ فيه كلَّ ما ثَبَتَ في الشَّرعِ مشروعيَّتُهُ للنحرِ، وهيَ ثلاثةُ أشياءَ: الأضاحيُّ، والهدايا، والعقائقُ. فهذهِ الثلاثةُ يُطْلَبُ من الإنسان أنْ يفعلَهَا.

أمَّا الهدايا: فمنها واجبٌ، ومنها مُسْتَحَبُّ.

- فاالواجبُ كما في التمَتُّع: { فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ قَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْي }.
 - وكما في المُحْصَر: { قَانَ أَحْصِرِ ثُمُّ فَمَا اسْنَتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْي }.
 - وكما في حَلْق الراس: { فَقِدْيَةٌ مِنْ صِيبَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ تُسْكُ }.

هذا إنْ صحَّ أنْ نقُولَ: إنَّها هدْيٌ، ولكن الأَوْلَى أنْ نُسَمِّيها كما سَّمَاها اللهُ عزَّ وحلَّ؛ لأنَّها بمترلة الكَفَّارَةِ. وأمَّا الأَضاحيُّ: فاختلفَ العلماءُ فيها:

- فمِنْهُمْ مَنْ قالَ: إنَّها واجبةٌ.
- ومنهمْ مَنْ قالَ: إنَّها مُستحبَّةٌ.

وأكثرُ أهلِ العلمِ على أنَّها مستحَّبَّةٌ، وأنَّهُ يُكْرَهُ للقادرِ ترْكُها.

ومذهبُ أبي حنيفةَ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهَا واحبةٌ على القادرِ، واحتارهُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ.

والأُضْحِيَّةُ لِيْسَتْ عن الأمواتِ كما يفْهَمُهُ العوامُّ، بَلْ هيَ للأحياءِ، وأمَّا الأُمواتُ فليسَ مِن المشروعِ أنْ يُضَحَّى لَهُمَ استقلالاً، إلاَّ إنْ أَوْصَوْا بهِ فعلَى ما أَوْصَوْا بهِ؛ لأنَّ ذلكَ لَم يَرِدْ عن الرسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ. فيضَحَّى لَهُم استقلالاً، إلاَّ إنْ أَوْصَوْا بهِ فعلَى ما أَوْصَوْا بهِ؛ لأنَّ ذلكَ لَم يَرِدْ عن الرسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ. وأَمَّا العقيقة: وهيَ التي تُذبُحُ عن المولودِ في يومِ سابعِهِ، إنْ كانَ ذكرًا فاثنتانِ، وإنْ كانَت أَثْنَى فواحدة، وتُجزِئُ





الواحدةُ معَ الإعسارِ في الذُّكورِ، وهيَ سُنَّةٌ عندَ أكثرِ أهلِ العلمِ.

وقالَ بعضُ أهلِ العلمِ: إنَّها واجبةٌ؛ لأنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ قالَ: «كُلُّ غُلَامَ مُرْتَهَنَّ بَعَقيقَتَه».

(٤) قَوْلُهُ: (كلماتٍ) جمعُ كلمةٍ، والكلمةُ في اصطلاحِ النحوِيِّينَ: القولُ المُفْرَدُ.

أمَّا بَاعتبارِ اللغةِ: فهي لكلِّ ما أفادَ، قالَ الرسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: «أَصْدَقُ كُلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌّ: أَلاَكُلُّ شَيْءٍ ما خَلاَاللهُ بَاطلُ».

وقالَ تعالى: { كَلاَ إِنَّهَا كَلِمَةَ هُو قَائِلُهَا } وهي قوْلُهُ: { رَبِّ ارْجِعُونِ (٩٩) لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَركُتُ }.

قالَ شيخُ الإسلامِ: (لا تُطْلَقُ الكلمةُ فِي اللغةِ العربيَّةِ إلاَّ على الجملةِ المفيدةِ).

(٥) قُولُهُ: «لَعَنَ اللهُ» اللعنُ مِن اللهِ: الطَّرْدُ والإبعادُ عنْ رحمةِ اللهِ.

فَإِذَا قَيْلَ: لَعَنَهُ اللهُ، فالمعنى: طرَدَهُ وأَبْعَدَهُ عنْ رحْمَتِهِ.

وإذا قيلَ: اللهُمَّ الْعَنْ فلانًا، فالمعنى: أَبْعِدْهُ عنْ رحْمَتْكَ، واطْرُدْهُ عنها.

وقولُهُ: «لَعَنَ» يُحْتَمَلُ أَنْ تكونَ الجملةُ خبريَّةً، وأنَّ الرسولَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ يُخْبِرُ أَنَّ اللهَ لَعَنَ مَنْ ذَبَحَ بير الله.

- ويُحْتَمَلُ أَنْ تكونَ إنشائِيَّةً بلفظِ الخبرِ، أي: اللهُمَّ الْعَنْ مَنْ ذَبَحَ لغيرِ اللهِ، والخبرُ أَبْلَغُ؛ لأنَّ الدعاءَ قدْ يُسْتَحَابُ، وقدْ لا يُسْتَحَابُ.

قُولُهُ: «مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللهِ» عامٌّ يشملُ مَنْ ذبح بعيرًا، أوْ بقرةً، أوْ دَجَاحةً، أوْ غيْرَهَا.

قُولُهُ: «لِغَيْرِ اللهِ» يشملُ كلَّ مَنْ سِوى اللهِ، حتَّى لوْ ذَبَحَ لنبيٍّ، أوْ مَلَكٍ، أوْ جِنِّيِّ، أوْ غيْرِهِم.

(٦) قولُهُ: «والِدَيْهِ» يشملُ الأبَ والأُمَّ، ومَنْ فَوْقَهُما؛ لأنَّ الحِدَّ أَبٌ، كما أَنَّ أُولادَ الاَبنِ والبنتِ أبناءً.

والمسألةُ هنا ليسَتْ ماليَّةً، بلْ هيَ من الحقوقِ، ولَعْنُ الأَدْنَى أشدُّ منْ لعْنِ الأعلى؛ لأنَّهُ أوْلَى بالبِرِّ.

قولُهُ: «مَنْ لَعَنَ والدَيْهِ» أيْ: سبَّهُما وشتَمَهُمَا، فاللَّعْنُ مِن الإنسانِ السبُّ والشَّتْمُ، فإذا سَبَبْتَ إنسانًا أوْ شتَمْتَهُ فهذا لَعْنُهُ؛ لأنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ قيلَ لهُ:كيفَ مَلْعَنُ الرجلُ والدَّنه؟

قالَ: ﴿يَسُبُ أَبَّا الزَّجُلُ فَيَسُبُ أَبَّاهُ، وَيَسُبُ أُمَّهُ فَيَسُبُ أُمَّهُ ﴾.

وأحذَ الفقهاءُ منْ هذا الحديثِ قاعدةً وهيَ: (أنَّ السبَبَ بمترلةِ المباشرةِ في الإثم، وإنْ كانَ يُخالِفُهُ في

المملكة العربية السعودية – الرياش ١١٣١٧ – ص.ب: ٣٦١٤٤٩ ناكس: ٢٥٤٩٩٦٨ - هـاتـف، ٢٥٣٧٧٩ - ٢٥٨١٩٥٩ - ١١٠٠٠ - ٢٠٠٠



الضمانِ على تفصيلٍ في ذلك عند أهلِ العلمِ).

(٧) قرلُهُ: «مَنْ آوَى مُحْدِثًا» أيْ: ضَمَّهُ إليهِ وحَمَاهُ، والإِحْدَاثُ: يَشملُ الإحداثَ في الدِّينِ كالبِدَعِ التي أَحْدَثَها الجَهْميَّةُ والمعتزلَةُ، وغيْرُهُم.

والإحداثُ في الأمرِ: أيْ: في شُئُونِ الأُمَّة، كالحدود وشَبَهِها، فمَنْ آوَى مُحْدِثًا فهوَ ملعونٌ، وكذا مَنْ ناصَرَهُمْ؛ لأنَّ الإيواءَ هو كفُّ الأذى عَنْهُ، فَمَنْ ناصَرَهُ فهوَ أَشدُّ وأعظمُ.

والْمُحْدِثُ أَشدُّ منهُ؛ لأنَّهُ إذا كانَ إيواَؤُهُ سببًا للَّعْنَة فإنَّ نفْسَ فعْله حُرمٌ أعظمُ.

فِفيهِ التحذيرُ من البدعِ والإحداثِ في الدِّينِ، قالَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: ﴿إِيَاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ بدْعَة ضَلاَلَةٌ ﴾ وظاهرُ الحديثِ: ولَوْ كانَ أمْرًا يسيرًا.

(٨) قولُهُ: «مَنَارَ الأَرْضِ» أيْ: علامَاتِها ومَرَاسِيمَها التي تُحَدِّدُ بينَ الجيران، فمَنْ غيَّرَها ظُلْمًا فهوَ ملعونٌ، وما أكثرَ الذينَ يُغيِّرُونَ منارَ الأرضِ، لا سيَّمَا إذا زادَتْ قيمَتُها، وما عَلِمُوا أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَليهِ وَسَلَّمَ يقولُ: «مَنِ اقْتَطَعَ شَبْرًا مِنَ الأَرْضِ ظُلْمًا طُوقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرضِينَ» فالأمرُ عظيمٌ معَ أنَّ هذا الذي يقتطعُ مِن الأرضِ ويُغيِّرُ المنارَ ويأخذُ ما لا يستحقُّ، لا يدْرِي، قدْ يستفيدُ منها في دُنْيَاهُ، وقدْ يَمُوتُ قبْلَ ذلكَ، وقدْ يُسَلَّطُ عليهِ آفَدُ مُنْ الْحَدُدُ ما أَخذَ.

فالحاصلُ: أنَّ هذا دليلٌ على أنَّ تغييرَ منارِ الأرضِ مِنْ كبائرِ الذنوب، ولهذا قَرَنَهُ اللهُ تعالى بالشِّركِ وبالعقوقِ وبالإحداثِ، مَمَّا يدلُّ على أنَّ أمْرَهُ عظيمٌ، وأَنَّهُ بجِبُ على المرَّءِ أنْ يَحْذَرَ منهُ، وأنْ يُخافَ اللهَ سبحانَهُ وتعالى حتَّى لا يَقَعَ فيهِ.

(٩) قولُهُ: «فِي ذُبَابِ» فِي للسببيَّةِ، وليسَتْ للظرْفِيَّةِ، أيْ: بسببِ ذُبابٍ. ونظيرُهُ قولُ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «دَخَلَتِ النَّارَ امْرَأَةُ فِي هِرَةِ حَبَسَتُهَا...» الحديثَ، أيْ: بسببِ هِرَّةِ.

(١٠) قولُهُ: «فَدَخَلَ النَّارَ» مَعَ أَنَّهُ ذبحَ شيئًا حقيرًا لا يُؤْكَلُ، لكنْ لمَّا نوى التقَرُّبَ بهِ إلى هذا الصنَمِ صارَ مُشْرِكًا فدخلَ النارَ.

(١١) فيهِ مسائلُ:

الأولى: (تفسيرُ { قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسْكِي }) وقد سَبَقَ ذلكَ في أوَّل الباب.

(١٢) الثَّانية: (تفسيرُ { قَصَلَ لِرَبِّكَ وَالنُّحَرْ }) وقدْ سبقَ ذلكَ في أوَّل الباب.





(١٣) الثالثة: (البدَاءةُ بلَعْنَةَ مَنْ ذَبَحَ لغيرِ اللهِ) بدأ به؛ لأنَّهُ مِن الشرك، واللهُ إذا ذَكَرَ الحقوقَ يَبْدَأُ أُوَّلًا بالتوحيد؛ لأنَّ حقَّ اللهِ أعظمُ الحقوق، قالَ تعالى: { وَاعْبُدُوا اللهَ وَلا تُشْرَكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا } وقالَ تعالى: { وَاعْبُدُوا اللهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا } وينبَغي أنْ يبْدًأ في المناهي والعقوبات بالشرك وعقوبَته.

(١٤) الرابعة: (لغنُ مَنْ لَعَنَ والدَّيْهِ) ولعنُ الرحُلِ للرحلِ لهُ معنيانِ:

الأوَّلُ: الدعاءُ عليه باللعن.

الثاني: سبُّهُ وشتْمُهُ؛ لأنَّ الرسولَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ فسَّرَهُ بِقُولِهِ: ﴿يَسُبُ أَبَا الرَّجُلِ فَيَسُبُ أَبَاهُ، وَيَسُبُ أُمَّهُ فَيَسُبُ أُمِّهُ».

(10) الخامسة: (لعْنُ مَنْ آوَى مُحدِثًا) وقدْ سبقَ أَنَّهُ يشملُ الإحداثَ في الدِّينِ والحدود، فمَنْ آوى مُحدِثًا بجريمةِ فهو داخلٌ في ذلكَ.

(١٦) السادسة: (لعْنُ مَنْ غَيَّرَ منارَ الأرضِ) وسواءٌ كانتْ بيْنَكَ وبينَ حارِكَ، أوْ بيْنَكَ وبينَ السُّوقِ مثلاً؛ لأنَّ الحديثَ عامٌّ.

(١٧) السابعة: (الفرقُ بينَ لغنِ المُعَيَّنِ ولغنِ أهلِ المعاصي على سبيلِ العُمومِ) فالأُوَّلُ ممنوعٌ، والثاني حائزٌ، فإذا رأَيْتَ مَنْ آوى مُحدِثًا على سبيلِ العمومِ، والدليلُ على ذلكَ أَنَّ اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ لَمَّا صَارَ يَلْعَنُ أَنَاسًا مِن المشركينَ مِنْ أهلِ الجاهليَّةِ بقوْلِهِ: والدليلُ على ذلكَ أَنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ لَمَّا صَارَ يَلْعَنُ أَنَاسًا مِن المشركينَ مِنْ أهلِ الجاهليَّةِ بقوْلِهِ: والدليلُ على ذلكَ أَنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ لَمُ صَارَ يَلْعَنُ أَنَاسًا مِن المشركينَ مِنْ أهلِ الجاهليَّةِ بقوْلِهِ: واللهُمَّ الْعَنْ فُلاَنًا وَفَلاَنًا» نُهِي عَن ذلكَ بقوْلِهِ تعالى: { لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيَّءٌ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَنْ يُعَدِّبَهُمْ قَالَهُمْ طَالِمُونَ }.

فَالْمُعَيَّنُ لِيسَ لِكَ أَنْ تَلْعَنَهُ، وكَمْ مَنْ إنسانِ صارَ على وصْف يستحقُّ بهِ اللعنةَ ثُمَّ تابَ فتابَ الله عليه، إذَنْ يُؤْخَذَ هذا مِنْ دليلٍ مُنْفَصِلٍ، وكأنَّ المُؤلِّفَ رحَمَهُ اللهُ قالَ: الأصَّلُ عدمُ جوازِ إطلاق اللعنِ، فجاءَ هذا الحديثُ لاعنًا للعموم، فيبقى الخصوصُ على أصْلِهِ؛ لأنَّ المسلمَ ليسَ بالطَّعَّانِ ولا باللَّعَّانِ، والرَسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ ليسَ طَعَّانًا ولا لعَّانًا، ولعلَّ هذا وَجهُ أَخْذِ الحُكْمِ مِنِ الحديثِ، وإلاَّ فالحديثُ لا تَفْرِيقَ فيهِ.

(١٨) الثّامنة: (هذه القصَّةُ العظيمةُ وهي قصَّةُ الذَّبابِ) كَأَنَّ المؤلِّفَ رحِمَهُ اللهُ يُصَحِّحُ الحديثَ، ولهذا بَنى عليهِ حُكْمًا، والحَكْمُ المأخوذُ مِنْ دليلِ فرعٌ عنْ صِحَّتِهِ، والقصَّةُ معروفةٌ.

(19) التاسعة: (كوثنه دخلُ النارَ بسببُ ذلكَ الذُّبابِ الذي لمْ يَقْصِدْهُ، بلْ فَعَلَهُ تخلُّصًا مِنْ شَرِّهِمْ)



هذهِ المسألةُ ليسَتْ مُسَلَّمَةً؛ فإنَّ قولَهم: قَرِّبْ ولوْ ذبابًا، يقتضي أنَّهُ فعَلَهُ قاصدًا التقرُّبَ، أمَّا لوْ فعَلَهُ تخلُّصًا مِنْ شَهِم فإنَّهُ لا يَكْفُرُ لعدمِ قصْد التقرُّب؛ ولهذا قالَ الفقهاءُ: لوْ أُكْرِهَ على طلاق امرَأَتِه فطَلَّقَ تَبَعًا لقولِ المُكْرِهِ لَمْ يَقَعُ الطلاقُ، فإنْ قصدَ الطلاقَ فإنَّ الطلاقَ يقعُ، وإنْ طلَّقَ دَفْعًا للإكراهِ لم يَقَعْ، وَهَذا حقَّ لقوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ: ﴿إِنَّمَا الأَعْمَالُ بالنَيَّاتِ».

وظاهرُ القصَّةِ أَنَّ الرحلَ ذَبَحَ بنيَّةِ التقرُّب؛ لأنَّ الأصلَ أنَّ فعْلاً بُنِيَ عَلَى طَلَب يكونُ مُوافقًا لهذا الطلب. ونحنُ نرى حَلافَ ما يرى المؤلِّفُ رحمهُ الله، أيْ: أنَّهُ لوْ فعَلَهُ بقَصْد التخلُّصِ ، و لمْ يَنْوِ التَقرُّبَ لهذا الصَنمِ لا يَكْفُرُ؛ لعمومِ قولهِ تعالى: { مَنْ كَفَرَ بِاللهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَائِهِ إلاَّ مَنْ أَكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنَّ بِالإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا }.

وهذا الذي فعَلَ ما يُوْجِبُ الكُفْرَ تخلُّصًا مُطْمَئنٌ قلْبُهُ بالإيمان.

والصوابُ أيضًا: أنَّهُ لاَ فَرْقَ بِينَ القولِ الْمُكْرَهِ عليهِ والفعْلِ، وإنْ كانَ بعضُ العلماءِ يُفَرِّقُ ويقولُ: إذا أُكْرِهَ على القولِ لمْ يَكْفُرْ، وإذا أُكرِهَ على الفعلِ كَفَرَ، ويستدلُّ بقصَّةِ الذبابِ. وقصةُ الذبابِ فيها نظرٌ منْ حيثُ حُجِّيْتُهَا، وفيها نظرٌ مِنْ حيثُ الدلالَةُ لما سبقَ أنَّ الفعلَ المبنيَّ على طلبٍ يكونُ موافقًا لهذا الطلبِ.

وَلُوْ فُرِضَ أَنَّ الرَّجَلَ تَقَرَّبَ بِالذَّبَابِ تَخَلُّصًا مِنْ شَرِّهِم فَإِنَّ لَدَيْنَا نَصًّا مُحْكَمًا فِي المَسْأَلَة، وهو َقُولُهُ تَعَالى: { مَنْ كَقْرَ بِاللّٰهِ } الآيةَ، ولم يقُلْ بالقولِ، فما دامَ عَنْدَنَا نَصُّ قرآنيٌّ صَريحٌ فَإِنَّهُ لَوْ وَرَدَت السَّنَّةُ صَحيحةً على وجهٍ مُشْتَبِهِ فَإِنَّهَا تُحْمَلُ على النصِّ الْمُحْكَم.

والخُلاصَةُ: أَنَّ مَنْ أَكْرِهَ على الكفرِ لَمْ يكُنْ كافرًا ما دامَ قلْبُهُ مُطْمَقِنَّا بالإيمانِ ولَمْ يَشْرَحْ بالكُفْرِ صدرًا. (٢٠) العاشِرة: (معرفةُ قَدْرِ الشِّركِ في قلوبِ المؤمنينَ..) إلخ وقدْ بيَّنَها المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ.

مسئالة: هلَ الأَوْلَى للإنسانِ أَنْ يَصْبِرَ إِذَا أُكْرِهَ على الكُفْرِ ويُقْتَلَ؟ أَوْ يُوافِقَ ظاهرًا ويتَأُوَّلَ؟

هذه المسالة فيها تفصيل:

أُوَّلاً: أَنْ يُورَافِقَ ظاهرًا وباطنًا، وهذا لا يجوزُ؛ لأنَّهُ ردَّةٌ.

ثَاتيًا: أَنْ يُوَافِقَ ظاهرًا لا باطنًا، ولكنْ يقْصِدُ التحَلُّصَ مِن الإكراهِ، فهذا جائزٌ.

ثَالثًا: أَنْ لَا يُوَافِقَ لَا ظَاهِرًا وَلَا بَاطُّنَا وَيُقْتَلُ، وهذا جائزٌ وهوَ مِنَ الصَّبْرِ.

لكنْ أَيُّهُمَا أَوْلَى؛ أنْ يصْبرَ ولوْ قُتلَ، أوْ أنْ يُوَافقَ ظاهرًا؟





فيه تفصيلٌ: إذا كانَ الإكراهُ لا يتَرَتَّبُ عليه ضررٌ في الدِّينِ للعامَّة فإنَّ الأُوْلَى أنْ يُوافقَ ظاهرًا لا باطنًا، لا سيَّمَا إذا كانَ بقَاؤُهُ فيه مصلحةٌ للناسِ، مثلَ: صاحب المالِ الباذلِ فيما يَنْفَعُ، أو العلْمِ وما أشْبَهَ ذلكَ، حتَّى وإنْ لَمْ يكُنْ فيه مصلحةٌ، ففي بقائه على الإسلامِ زيادةُ عَمَلٍ، وهو خيْرٌ، هُو قدْ رُخِّصَ لهُ أنْ يكفُرَ ظاهرًا عندَ الإكراه، فالأُوْلَى أَنْ يتأوَّلَ ويُوافقَ ظاهرًا لا باطنًا.

أمَّا إذا كَانَ فِي مُوَافَقَتِهِ وعدم صبر فضر على الإسلام فِائَهُ يَصْبرُ، وقدْ يجبُ الصبرُ؛ لأنَّهُ مِنْ باب الصبر على الجهاد في سبيلِ الله، وليسَ مِنْ باب إبقاء النفْسِ؛ ولهذا لمَّا شكَى الصحابةُ للنيِّ صلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ ما يجِدُونَهُ مِنْ مضايقةِ المشركينَ قَصَّ عليهِم قصَّةَ الرجلِ فيمَنْ كانَ قبْلَنَا بأنَّ الإنسانَ كانَ يُمْشَطُ ما بينَ لَحْمِه وحلْده بأمشاط الحديد ويصبرُ، فكأنَّهُ يقولُ لهم: اصبرُوا على الأذى.

ولوْ حصَلَ مِن الصَحَابةِ رَضيَ اللهُ عنهُم في ذلكَ الوقتِ موافقةٌ للمشركينَ وهمْ قِلَّةٌ لِحَصَلَ بذلكَ ضررً" عظيمٌ على الإسلام.

والإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللهُ في المِحْنةِ المشهورةِ لوْ وافقَهُم ظاهرًا لحصلَ في ذلكَ مَضَرَّةٌ على الإسلامِ.

(٢١) الحادية عشرة: (أنَّ الذي دخلَ النارَ مُسْلِمٌ؛ لأنَّهُ لوْ كانَ كافرًا لم يقُلْ: «دخلَ النارَفي ذُبَابٍ»

وهذا صحيحٌ، أيْ: أنَّهُ كانَ مسلمًا ثُم كفَرَ بتقريبِهِ للصنمِ، فكانَ تقريبُهُ هُوَ السببَ في دخولِهِ للنَّارِ. ولوْ كانَ كافِرًا قبلَ أَنْ يُقرِّبَ الذبابَ لكانَ دخولُهُ النارَ لكُفْرِهِ الأُوَّلِ، لا بتقريبِهِ الذبابَ.

(٢٢) الثانية عشرة: (فيه شاهد للحديث الصحيح: «الْجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِه، وَالنَّارُ مِثْلُ وَلَكَ» والغرضُ منْ هذا الترغيبُ والترهيبُ. فإذا عَلِمَ أَنَّ الجنَّةَ أقربُ إليهِ مِنْ شِراكِ النعلِ، فإنَّهُ يَنْشَطُ على السَّعْي فيقولُ ليْسَتْ بعيدةً.

والنارُ إذا قيلَ لهُ: إنَّها أقربُ مِنْ شراكِ النعلِ يَحَافُ ويتوَقَّى في مشْيِه؛ لِئَلاَّ يَزِلَّ فيَهْلِكَ، ورُبَّ كلمةً تُوصِلُ الإنسانَ إلى أعلَى علَّينَ، وكلمةٍ أُخْرَى تُوصِلُهُ إلى أسفلَ سافِلينَ.

(٣٣) الثالثة عشرة: (معرفةُ أنَّ عملَ القلبِ هوَ المقصودُ الأعظمُ حتَّى عندَ عَبَدَةِ الأوثانِ) والحقيقةُ أنَّ هذهِ المسألةِ أحالَ الحُكْمَ على عملَ القلبِ، وفي التاسعةِ أنَّ هذهِ المسألة أحالَ الحُكْمَ على عملَ القلبِ، وفي التاسعةِ أحَالَهُ على الظاهرِ، فقالَ: بسببِ ذلكَ الذبابِ الذي لمْ يقْصِدْهُ بلْ فعَلَهُ تَخَلَّصًا مِنْ شَرِّهم.

ومُقتضى ذلكَ أنَّ باطِنَهُ سليمٌ، وهنا يقولُ: إنَّ العملَ بعَملِ القلبِ، ولا شكَّ أنَّ ما قالهُ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ حقٌّ بالنسبةِ إلى أنَّ المَدَارَ على القلب.







والحقيقة أنَّ العملَ مُرَكَّبٌ على القلب، والناسُ يختلفونَ في أعمالِ القلوبِ أكثرَ مِن اختلافِهم في أعمالِ الأبدانِ، والفرقُ بيْنَهُم قَصْدًا وذُلَّا أعظمُ مَن الفرقِ بينَ أعمالِهم البدنيَّةِ؛ لأنَّ مِن الناسِ مَنْ يعبدُ الله لكنْ عنْدَهُ مِن الاستكبارِ ما لا يَذِلُّ مَعَهُ ولا يُذْعنُ لكلِّ حقِّ.

وبعضُهم يَكُونُ عَنْدَهُ ذَلِّ للحقِّ، لَكِنْ عندَهُ نقصٌ في القَصْدِ، فتحدُ عنْدَهُ نوعًا مِن الرياءِ مثلاً. فأعمالُ القلب وأقوالُهُ لها أهمَّيَّةٌ عظيمةٌ، فعلَى الإنسانِ أنْ يُخْلصَها لله.

وأقوالُ القلبِ هيَ: اعتقادَاتُهُ، كالإيمانِ باللهِ، ومُلائكتِهِ، وكُتُبِهِ، ورُسلِهِ، واليومِ الآخرِ، والقدَرِ خيرِه وشرِّه.

وأعمالهُ هي: تحرُّكَاتُهُ، كالحُبِّ، والخوف، والرجاء، والتوكُّلِ، والاستعانة، وما أشْبَهَ ذلك. والدواءُ لذلكَ: القرآنُ والسُّنَّةُ، والرجوعُ إلى سيرةِ الرسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ بمعرفةِ أحوالِهِ وأقوالِهِ، وجهادِهِ ودعوتِه، هذا مَّمَا يُعِينُ على جهادِ القلبِ. ومِنْ أسبابِ صلاح القلب أنْ لا تُشْغلَ قلْبَكَ بالدُّنْيَا.







تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الثاني عشر

(١) هذا الانتقالُ مِن المؤلِّفِ منْ أحسنِ ما يكون؛ ففي البابِ السابقِ ذَكَرَ الذَّبْحَ لغيرِ اللهِ، فنفسُ الفعلِ غير الله.

وفي هذا البابِ ذكرَ الذَّبْحَ لله، ولكنَّهُ في مكان يُذْبَحُ فيه لغيرِه، كمَنْ يُرِيدُ أَنْ يُضَحِّيَ للهِ في مكان يُذبَحُ فيه للأصنام، فلا يجوزُ أَنْ تُذْبَحَ فيه؛ لأنَّهُ مُوَافَقَةٌ للمشَّركينَ في ظاهرِ الحالِ، ورُبَّما أَنَّ الشيطانَ أدخَلَ في قَلْبِكَ نيَّةً سيِّئَةً، فيكونُ اعتقادُكَ أَنَّ الذبحَ في هذا المكان أفضلُ، وما أشبهَ ذلكَ، وهذا خطرٌ.

(٢) قولُهُ: {لاَ تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا} ضميرُ الغَيْبَة يعودُ إلى مسجدِ الضِّرَارِ؛ حيثُ بُنِيَ على نيَّة فاسدة، قالَ تعالى: {وَالنَّذِينَ اتَّخَدُوا مَسْدِدًا ضِرَارًا وَكُفُّرًا وتَقْريقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللهَ وَرَسُولَهُ}.

فالْغْرَضُ مِن اتِّخَاذِ هذا المسجدِ:

- مُضَارَّةُ مسجدِ قُبَاءٍ؛ ولهذا يُسمَّى مسحدَ الضِّرار.
- والكفرُ باللهِ؛ لأنَّهُ يُقَرَّرُ فيهِ الكفرُ والعياذُ باللهِ؛ لأنَّ الذينَ اتَّخَذُوهُ هُم المنافقونَ.
- والتفريقُ بينَ المؤمنينَ؛ فبَدَلاً مِنْ أَنْ يُصَلِّيَ في مسجدِ قُبَاءِ صَفَّ أَوْ صَفَّانِ، يُصَلِّي فيهِ نصفُ صفًّ، والباقونَ في المسجدِ الآخر، والشَّرعُ لهُ نظرٌ في اجتماع المؤمنينَ.
 - والإرصادُ لِمَنْ حاربَ اللهُ ورسولَهُ.

ووجهُ المُنَاسِبَةِ مِنِ الآيَةِ: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مسجدُ الضِّرَارِ مَمَّا اتُّخِذَ للمَعَاصِي ضِرارًا وكُفرًا وتفريقًا بينَ المؤمنينَ؛ نَهى اللهُ رَسُولَهُ أَنْ يقومَ فيهِ، معَ أَنَّ صلاتَهُ فِيهِ للهِ، فدلَّ على أَنَّ كلَّ مكانٍ يُعصى اللهُ فيهِ أَنَّهُ لا يُقامُ فيه.

فهذا المسجدُ مُتَّخَذُّ للصلاةِ لكنَّهُ محلُّ معصيةٍ فلا تُقامُ فيهِ الصلاةُ.

وكذا لوْ أرادَ إنسانٌ أَنْ يَذْبَحَ فِي مكان يُذْبَحُ فِيهِ لغيرِ اللهِ كانَ حرامًا؛ لأنَّهُ يُشْبِهُ الصلاةَ في مسجدِ الضِّرَارِ. وقريب من ذلك النهيُ عن الصلاةِ عند طلوعِ الشمسِ وعندَ غُروبِها؛ لأنَّهُما وَقْتَانِ يسْجُدُ فيهما الكُفَّارُ للشمس.

فهذا باعتبارِ الزمنِ والوقتِ، والحديثُ الذي ذكَرَهُ المؤلِّفُ باعتبارِ المكانِ.







(٣) قولُهُ: (نَلْزَ) النَّذْرُ في اللغة: الإلزامُ والعهدُ.

واصطلاحًا: إلزامُ الْمُكلُّف نفْسَهُ لله شيئًا غيرَ واجب.

وقالَ بعضُهم: لا نحتاجُ أَنْ نُقيَّدَ بغيرِ واجبٍ، وَأَنَّهُ إذا نذَرَ الواجبَ صحَّ النذرُ، وصارَ المنذورُ واجبًا مِنْ وجْهَيْن؛ منْ جهة النذر، ومنْ جهة الشرع.

والنذرُ في الأصلِ مكروةٌ، بلْ إنَّ بعضَ أهلِ العلمِ يميلُ إلى تَحْرِيمِهِ؛ لأنَّ النِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ نَهى عنهُ وقالَ: «لاَ يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُهِ مِنَ الْبَخِيلِ» ولأنَّهُ إلزامٌ لنفسِ الإنسانِ بما حَعلَهُ اللهُ في حِلِّ مِنهُ، وفي ذلكَ زيادةُ تكليف على نفسه.

ولأنَّ الغالَبَ أنَّ الذَي يَنْذَرُ يَنْدَمُ، وتجِدُهُ يَسَأَلُ العلماءَ يمينًا وشمالاً يُريدُ الخلاصَ ثمَّا نذَرَ لِيْقَلِهِ ومشقَّتِه عليهِ، ولا سيِّما ما يفْعَلُهُ بعضُ العامَّةِ إذا مَرضَ أوْ تأخَّرَ لهُ حاجةٌ يُريدُها، تحدُهُ يَنْذِرُ كأنَّهُ يقولُ: إَنَّ اللهَ لا يُنْعَمُ عليهِ بَحُلْبِ حَيْرٍ أَوْ دَفْعِ الضَّرَرِ إلاَّ هَذَا النذُرِ.

قُولُهُ: (بِبُوانَةَ) الباءُ بمعنى (فِي) وهيَ للظرفيَّةِ، والمعنى: بمكانٍ يُسمَّى بُوانَةَ.

قولُهُ: ﴿هَلُ كَانَ فِيهَا وَثُنُّ﴾ الموثنُ: كلُّ ما عُبِدَ مِنْ دونِ اللهِ مِنْ شَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ، سواءٌ نُحِتَ أَوْ لَمْ يُنْحَتُ.

والصَّنمُ: يَخْتَصُّ بما صنَعَهُ الآدميُّ.

قُولُهُ: «الْجَاهِلِيَّةِ» نسبةٌ إلى ما كانَ قبْلَ الرسالةِ، وسُمِّيتْ بذلكَ؛ لأنَّهُم كانوا على جَهْلِ عظيمٍ.

قُولُهُ: «يُعْبَدُ» صفةٌ لقوْلِهِ: «وَمُنْهُ» وهوَ بيانٌ للواقعِ؛ لأنَّ الأوثانَ هيَ التي تُعْبَدُ مِنْ دونِ اللهِ.

قُولُهُ: (قَالُوا: لا) السائلُ واحدٌ، لكنَّهُ لَمَّا كانَ عنْدَهُ ناسٌ أَجَابُوا النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، ولا مانعَ أنْ يكونَ الجيبُ غيرَ السائل.

قولُهُ: «عِيلٌ» الْعِيدُ: اسمٌ لما يعُودُ أوْ يتكرَّرُ، والْعَوْدُ بمعنى الرجوعِ؛ أيْ: هل اعتادَ أهلُ الجاهليَّةِ أنْ يَأْتُوا إلى هذا المكانِ ويتَّخِذُوا هذا اليومَ عِيدًا وإنْ لَمْ يكُنْ فيهِ وثنٌ؟

قالُوا: لا.

فسألَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَمْرَيْنِ: عَن الشِّركِ، ووسائِلهِ.

- فالشِّركُ: «هلْكَانَفيها وَثُنُّ؟»

- ووسائِلُهُ: «هلُكَانَفيها عِيدٌ مِنْ أَعيادِهم؟»

(٤) قولُهُ: «أَوْف بِنَدْرِكَ» فعْلُ أَمْرٍ مبنيٌّ على حذْف حرْف العِلَّةِ (الياءِ)، والكسرةُ دليلٌ عليها.





وهل المرادُ بهِ المعنى الحقيقيُّ، أو المرادُ به الإباحةُ؟

الجوابُ: يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الإباحةُ، ويُحْتَمَلُ أَنْ يُرادَ بِهِ المعنى الحقيقيُّ.

فَبِالنِّسْبَةِ لنَحْرِ الإبلِ المرادُ بهِ المعنى الحقيقيُّ، وبالنسبةِ للمكانِ المرادُ بهِ الإباحةُ؛ لأنَّهُ لا يتعَيَّنُ أنْ يذْبَحَها في ذلكَ المكانِ، إذْ إنَّهُ لا يتعَيَّنُ أيُّ مكانٍ في الأرضِ إلاَّ ما تَمَيَّزَ بفَضْلِ، والْمُتَمِيِّزُ بفَضْلِ المساحدُ الثلاثةُ.

فالأمرُ هنا بالنسبةِ لنحرِ الإبلِ مِنْ حيثُ هوَ نحرٌ واحبٌ، وبالنسبةِ للمكانِ فالأمرُ للإباحةِ؛ بدليلِ أنَّهُ سألَ هذَيْنِ السؤالَيْنِ، فلوْ أُحيبَ بنعَمْ لقالَ: لا تُوف.

فإذا كانَ المقامُ يَحْتَمِلُ النَّهيَ والترحيصَ، فالأمرُ للإباحةِ.

وقولُهُ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ» علَّلَ صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ ذلكَ بانتفاءِ المانعِ فقالَ: «فَإِنَّهُ لاَ وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةٍ هُ».

قولُهُ: «لا وَقَاءَ» لا نافيَةٌ للجنسِ، «وَقَاءَ» اسْمُهَا، «لِنَلْوِ» حَبَرُها.

قُولُهُ: «فِي مَعْصِيَةِ الله» صفةٌ لنذر؛ أيْ: لا يُمْكِنُ أَنْ تُوَفِّيَ بِنذرٍ فِي معصيَةِ اللهِ؛ لأَنَّهُ لا يُتَقَرَّبُ إلى اللهِ بمعصيَته، وليسَت المعصيَةُ مباحةً حتَّى يُقَالَ: افْعُلْهَا.

قال ابن قاسم في (حاشية كتاب التوحيد) ص١٠٥ (قوله عليه الصلاة والسلام: ﴿أُوف بِنذركِ ﴾ دل على أن الوصف سبب الحكم، فيكون سبب الأمر بالوفاء: خلو المكان عن هذين الوصفين، فلوكان في ذلك المكان الذي نذر أن ينحر فيه وثن أو عيد؛ لمنعه ولم يستفحل في نيته، فدل على أنه لا عبرة هنا بالنية، فلما خلامن الموانع أمره أن يوفي بنذره، وذلك في حجة الوداع)

وأقسامُ النَّدّرِ ستة:

الْمُوَّلُ: مَا يَجِبُ الوفاءُ بِهِ، وهُوَ نَذْرُ الطاعةِ؛ لقوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ نَذَرَأُنْ يُطِيعَ اللهَ فَلْيُطِعْهُ».

الثَّاني: مَا يَحْرُمُ الوفاءُ بهِ، وهُوَ نَذْرُ المُعصيَةِ؛ لقولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: «وَمَنْ نَذَرَأَنْ يَعْصِيَ اللهَ فَلاَيَعْصِهِ» وقوْلِه: «فَإِنَّهُ لاَ وَفَاءَ لَنَذْر فَى مَعْصِيَة الله».

الثَّالثُ: مَا يَجْرِي مَجْرَى اليمينِ، وهُوَ نَذْرُ الْمُبَاحِ، فَيُخَيَّرُ بِينَ فِعْلِهِ وَكَفَّارةِ اليمينِ، مثلُ: لوْ نَذَرَ أَنْ يَلْبَسَ هذا الثوبَ، فإنْ شاءَ لبسَهُ، وإنْ شاءَ لَمْ يلْبَسْهُ وكفَّرَ كفَّارةَ يمين.







الرابعُ: نَذْرُ اللَّجَاجِ والغضب.

وْسُمِّيَ هِذَا الاسمِ؛ لأنَّ اللَّحَاجَ والغضبَ يَحْمِلانِ عليهِ غالبًا، وليسَ بلازمٍ أنْ يكونَ هناكَ لِحَاجٌ وغضَبٌ، وهوَ الذي يُقْصَدُ به معنى اليمين؛ الحثُّ أو المنعُ أو التصديقُ أو التكذيبُ.

مثلُ لوْ قالَ: حصَلَ اليومَ كذا وكذا.

فَقَالَ الآخَرُ: لَمْ يَحْصُلْ.

فقالَ: وإنْ كانَ حاصِلاً فَعَلَيَّ لله نَذْرٌ أَنْ أصومَ سنةً، فالغرضُ منْ هذا النذْر التكذيبُ.

فإذا تبيَّنَ أَنَّهُ حاصلٌ فالنَّاذِرُ مُخَيَّرٌ بينَ أَنْ يصومَ سنةً، وبينَ أَنْ يُكفِّرَ كفَّارةَ يمين؛ لأنَّهُ إنْ صامَ فقدْ وَفَّى بنذْرِهِ، وإنْ لمْ يصُمْ حَنِثَ، والحانِثُ في اليمين يُكَفِّرُ كفَّارةَ يمين.

الخامسُ: نذْرُ المكْرُوه، فيُكْرَهُ الوفاءُ به وعليه كفَّارةُ يمين.

السادسُ: النذرُ المُطْلَقُ، وهوَ الذي ذُكِرَ فيهِ صيغةُ النَّذْرِ، مثلُ أَنْ يقولَ: للهِ عَلَيَّ نَذْرٌ.

فهذا كَفَّارْتُهُ كَفَّارَةُ يمينٍ، كما قالَ النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: "كُفَّارَةُ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ كُفَّارَةُ يَمينٍ».

مسألة: هلْ يَنْعَقدُ نذْرُ المعصية؟

الجوابُ: نَعَمْ ينْعَقِدُ؛ ولهذا قالَ الرسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: ﴿مَنْ نَذَرَأَنْ يَعْصِيَ اللهَ فَلاَيَعْصِهِ ۗ ولوْ قالَ: مَنْ نَذَرَ أَنْ يعصيَ الله فلا نَذْرَ لهُ، لكانَ لا ينْعَقدُ.

فَفِي قَولِهِ: «فَلاَيَعْصه» دليلٌ على أَنَّهُ يَنْعَقَدُ، لَكنْ لا يُنَفَّذُ.

وإذا الْعَقَدَ هلْ تلْزَمُهُ كَفَّارَةٌ أَوْ لا؟

اختلفَ في ذلكَ أهلُ العلم، وفيها روايتان عن الإمام أحمدً.

فقالَ بعضُ العلماءِ: إنَّهُ لا تَلْزَمُهُ الكَفَّارةُ، واستدَلُّوا بقولِ النيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: «لاَوَفَاءَلنَذْر في مَعْصِيَةِ اللهِ» وبقولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: «وَمَنْ نَذَرَأَنْ يَعْصِيَ اللهَ فَلاَيعْصِهِ» ولَمْ يذكُر النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ كَفَّارةً، ولوْ كانَتْ واحبةً لذُكرَها.

القولُ الثَّاني: تجبُ الكفَّارةُ، وهوَ المشهورُ مِن المذهبِ؛ لأنَّ الرسولَ ذَكَرَ في حديثِ آخرَ غيرِ الحديثيْنِ أنَّ كُفَّارَتَهُ كُفَّارَةُ بِمِينٍ، وكُوْنُ الأمرِ لا يُذْكَرُ في حديثٍ لا يقْتَضِي عدَمَهُ، فعدَمُ الذِّكرِ ليْسَ ذِكرًا للعدمِ.

نَعَمْ لَوْ قَالَ الرسولُ: لا كَفَّارَةَ، صَارَ في الحَديثَيْنِ تَعَارِضٌ، وحينئذ نَطْلُبُ الترجيحَ، لكنَّ الرسولَ لم يَنْفِ فاكس: ٨٦٩٩٤٨ هاتف: ٩٥٣٢٢٩٩ – ٤٥٤٨٩٢٦ جوال:





الكفَّارةَ بلْ سَكَتَ، والسُّكوتُ لا يُنافي المنطوقَ.

فالسكوتُ وعدَمُ الذّكْرِ يكونُ اعتمادًا على ما تقدَّمَ، فإنْ كانَ الرسولُ قالَهُ قَبَلْ أَنْ يَنْهَى هذا الرحلَ فاعتمادًا عليه لَمْ يقُلُهُ؛ لأَنّهُ ليسَ بلازمِ أَنَّ كُلَّ مسألة فيها قيْدٌ أَوْ تخصيصٌ يذْكُرُها الرسولُ عندَ كلّ عُمُومٍ، فلوْ كانَ يلْزَمُ هذا لكثر المنقول من السُّنَّةُ، لكنَّ الرسولَ صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ إذا ذَكَرَ حديثًا عامًّا ولهُ ما يُخصِّصُهُ حُمِلَ عليهِ، وإذا سكَتَ عَن شيءِ وقدْ نَطَقَ به في مكانِ آخرَ حُمِلَ عليهِ.

وأيضًا مِنْ حيثُ القياسُ، لوْ أَنَّ الإنسانُ أقسَمَ ليفعلَنَّ مُحَرَّمًا وَقالَ: والله لأفعَلَنَّ هذا الشيءَ، وهوَ مُحَرَّمٌ فلا يفْعَلْهُ، ويُكَفِّرُ كَفَّارةَ يمينٍ، معَ أَنَّهُ أَقْسَمَ على فِعْلِ مُحَرَّمٍ، والنَّذْرُ شبية بالقسَمِ، وعلى هذا فكفَّارَتُهُ كفَّارَةُ يمين، وهذا القولُ أصَحُّ.

قولُهُ: «وَلاَ فِيمَا لاَ يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ» الَّذِي لا يمْلِكُهُ ابنُ آدمَ يَحْتَمِلُ مَعْنَيَيْنِ:

الأوّلُ: مَا لاَ يُمْلِكُ فَعْلَهُ شَرعًا، كما لوْ قَالَ: للهِ عَلَيَّ أَنْ أَعتقَ عَبَدَ فُلان، فلا يصحُّ؛ لأنَّهُ لا يُمْلِكُ إعتاقَهُ. الشاتي: ما لا يَمَلَكُ فَعْلَهُ مُقَدَّرًا، كما لوْ قالَ: للهِ عَلَيَّ نذْرٌ أَنْ أَطيرَ بيدَيَّ، فهذا لا يصحُّ؛ لأنَّهُ لا يُمْلِكُهُ. والفقهاءُ رحِمَهُم اللهُ يُمَثِّلُونَ يمثلِ هذا المستحيلِ.

ويُستقادُ مِن الحديثِ: أنَّهُ لا يُذْبَحُ بمكانٍ يُذْبَحُ فيهِ لغيرِ اللهِ، وهوَ ما ساقَهُ الْمُؤَلِّفُ منْ أُجْلِهِ، والحكمةُ منْ ذلك ثلاثة أمور:

الأوَّلُ: أَنَّهُ يُؤَدِّي إلى التشُّبُّه بالكُفَّارِ.

الثاني: أَنَّهُ يُؤَدِّي إلى الاغترارِ بهذا الفعلِ؛ لأنَّ مَنْ رَآكَ تَذْبَحُ بمكانٍ يَذْبَحُ فيهِ المشركونَ ظنَّ أنَّ فِعْلَ المشركينَ حائزٌ.

الثَّالثُ: أنَّ هؤلاءِ المشركينَ سوفَ يَقْوَوْنَ عَلَى فِعْلِهِم إذا رَأُوْا مَنْ يَفْعُلُ مِنْلَهُم.

ولا شكَّ أنَّ تقويَةَ المشركينَ مِن الأمورِ المحظورةِ، وإغاظَتَهُم مِن الأعمالِ الصالحة، قالَ اللهُ تعالى: {وَلاَ يَطْأُونَ مَوْطُئِنًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلاَ يَنَالُونَ مِنْ عَدُوً نَيْلاً إلاَّ كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ}.

(٥) فيهِ مسائل:

الأولى: (تفسيرُ قُوْلِهِ: {لاَ تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا}) وقدْ سَبَقَ ذلكَ فِي أُوَّلِ البابِ.

(٦) الثَّانيَةُ: (أَنَّ المعصيَةَ قَدْ تُؤَثِّرُ فِي الأرضِ، وكذلكَ الطاعةُ) أَيْ: لَّا كَانَتْ هذهِ الأرضُ مكانَ شِرْكِ







حُرِّمَ أَنْ يَعْمَلَ الإنسانُ ما يُشْبِهُ الشِّركَ فيها لمُشَابَهةِ المشركينَ.

أمَّا بالنسبة للصلاة في الكنيسة، فإنَّ الصلاةَ تُحَالُفُ صلاةً أهلِ الكنيسة، فلا يكونُ الإنسانُ مُتَشَبِّهًا هذا العمل، بخلاف الذَّبْح في مكان يُذْبَحُ فيه لغير الله؛ فإنَّ الفعلَ واحدٌ بنوعه وجنْسه. ولهذا لو أرادَ إنسانُ أنْ يُصلِّيَ في مكان يُذبحُ فيه لغير الله لجازَ ذلكَ؛ لأنَّهُ ليسَ مِنْ نوع العبادة التي يَفْعَلُها المشركونَ في هذا المكانِ. وكذا الطاعةُ تُوَثِّرُ في الأرض؛ ولهذا فإنَّ المساحدَ أفضلُ مِن الأسواق، والقديمُ منها أفضلُ من الجديدِ.

(٧) الثالثة: (ردُّ المسألة المُشكلة إلى المسألة الْبَيِّنَة لِيَزُولَ الإشكالُ) فالمَنْعُ مِن الذَّبحِ في هذا المكانِ أمرٌ مُشْكلٌ، لكنَّ الرسولَ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ بيَّنَ ذَلَكَ بالاستفصال.

(٨) الرابعة: (اسْتِفْصَالُ الْمُفْتِي إذا احتاجَ إلى ذلك) لأنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ اسْتَفْصَلَ، لكنْ هلْ يجبُ الاستفصالُ على كلِّ حال، أوْ إذا وُجدَ الاحتمالُ؟

الجوابُ: لا يَجِبُ إلاَّ إذا وُجَدَ الاحتمالُ؛ لأنَّنا لو استفْصَلْنا في كلِّ مسألة لطالَ الأمرُ.

فمثلاً؛ لوْ حصَلَ سُؤَالٌ عنْ مسألة في البيع، ثمَّ استفْصَلْنا عن الثمنِ هلْ هوَ معلومٌ، وعن المُتَمَّنِ هلْ هو معلومٌ، وهلْ وقعَ البيعُ مُعَلَّقًا أوْ غيرَ مُعَلَّق، لطالَ الأمرُ.

أمًّا إذا وُجِدَ الاحتمالُ فيجبُ الاستفصالُ، مثلُ: أنْ يَسْأَلَ عنْ رحُلٍ ماتَ عنْ بِنْتٍ، وأخٍ، وعمِّ شقيقٍ، فيحبُ الاستفصالُ عن الأخ هلْ هوَ شقيقٌ أوْ لأمِّ؟

فإنْ كَانَ لأُمِّ سَقَطَ، وأحذَ الباقيَ العمُّ، وإلاَّ سقَطَ العمُّ وأحذَ الباقيَ الأخُ.

(٩) الخامسة: (أنَّ تخصيصَ البُقْعَةِ بالنَّذْرِ لا بأسَ بهِ إذا خلا من الموانعِ) لقوْلِهِ: ﴿أَوْفِ بِنَذْرِكَ﴾. وسواءٌ كانتْ هذه الموانعُ واقعةً أوْ مُتَوَقَّعَةً.

فالواقعة: أنْ يكونَ فيها وثَنْ أوْ عيدٌ مِنْ أعياد الحاهليَّة.

والمُتُوفَّعَةُ: أَنْ يُخْشَى مِن الذَّبِحِ فِي هَذَا المَكَانَ تَعْظِيمُهُ ؛ فإذا خُشِيَ كَانَ ممنوعًا، مثلُ: (لوْ أرادَ أَنْ يَذْبَحَ عندَ حبلٍ) فالأصلُ أَنَّهُ حائزٌ، لكنْ لوْ خُشِيَ أَنَّ العَوَامَّ يَعْتقدونَ أَنَّ فِي هذا المكانِ مَزِيَّةً، كانَ مُمنوعًا.

(١٠) السادسة: (المنعُ منهُ إذا كانَ فيهِ وَثَنٌ مِنْ أوثانِ الجاهليَّةِ ولوْ بعدَ زوالِهِ) لقولِهِ: «هَلْكَانَ فِيهَا وَثَنُّ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةُ يُعْبَدُ؟» لأنَّ «كَانَ» فِعلُ ماضٍ، والمحظورُ بعدَ زوالِ الوثنِ باقٍ؛ لأنَّهُ رُبَّمَا يُعادُ.

(١١) السابعة: (المنعُ منهُ إذا كانَ فيهَا عيدٌ مِنْ أعيادِهم ولوْ بعدَ زوالِهِ) لقولِهِ: ﴿فَهَلْكَأنَ فِيها عِيدُ مِنْ

. أعْيَادهمْ؟».







(١٢) الثَّامنة: (أَنَّهُ لا يجوزُ الوفاءُ بما نذَرَ في تلكَ البقعةِ؛ لأنَّهُ نذْرُ معصيَةٍ) لقولِهِ: «فَإِنَّهُ لاَ وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي تَعْلَى البقعةِ؛ لأنَّهُ نذْرُ معصيَةٍ) لقولِهِ: «فَإِنَّهُ لاَ وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي تَعْصِيَة الله».

(١٣) التاسعة: (الحذَرُ مِنْ مشاهِةِ المشركينَ في أعيادهم ولوْ لَمْ يقْصِدْهُ) وقدْ نصَّ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْميَّةَ على أنَّ حصولَ التَّشَبُّهِ لا يُشترطُ فيهِ القصدُ، فإنَّهُ يُمنعُ منهُ ولوْ لمْ يقْصِدْهُ، لكنْ معَ القصدِ يكونُ أشدَّ إثَّاً؛ ولهذا قالَ شيخُ الإسلامِ مُحَمَّدُ بنُ عبدِ الوهَّابِ: (ولوْ لمْ يقْصِدْهُ).

(15) المعاشرة: (لا نَذْرَ في معصية الله) هكذا قالَ المؤلِّفُ، ولفظُ الحديثِ المذكورِ: «لا وَفَاءَ لَنذْر» وبيْنَهُما فرقٌ، فإذا كانَ (لا وَفَاء) فالمعنى أنَّ النذْرَ لا ينْعَقِدُ، وإذا كانَ (لا وَفَاء) فالمعنى أنَّ النذرَ يَنْعَقَدُ لكنْ لا يُوفَى، وقدْ وردَت السُّنَّةُ هذا وهذا.

لكن (لا نَذْرَ) يُحْمَلُ على أنَّ المرادَ لا وفاءَ لنذرٍ؛ لقولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ في الحديثِ الصحيحِ: «وَمَنْ نَذَرَأُنْ يَعْصِيَ اللهُ فَلاَيَعْصِه».

(10) الحاديّة عَشْرَة: (لا نَذْرَ لابنِ آدمَ فيما لا يُمْلِكُ) يُقَالُ فيهِ ما قيلَ في (لا نَذْرَ في معصيّةً). والمعنى: لا وفاءَ لنذرٍ فيما لا يملِكُ ابنُ آدمَ، ويشملُ ما لا يمْلِكُهُ شَرَعًا، وما لا يَملِكُهُ قَدَرًا.





تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الثالث عشر

(١) (النَّذْرُ لغيرِ اللهِ) مِثْلُ أَنْ يقولَ: لفلانٍ عَلَيَّ نَذْرٌ، أَوْ لهذا القبرِ عَلَيَّ نذرٌ، أَوْ لِجبريلَ عَلَيَّ نذرٌ، وما أشبهَ ذلكَ.

والفرقُ بينَهُ وبينَ نذرِ المعصيَةِ: أنَّ النذرَ لغيرِ الله ليسَ لله أصلاً، ونذرُ المعصيَةِ للهِ ولكنَّهُ على معصية منْ معاصيه، مثْلُ أنْ يقولَ: للهِ عَلَيَّ نذرٌ أنْ أفعلَ كذا وكذا مِنْ معاصي الله، فيكونُ النذرُ للهِ والمنذورُ معصَّيةً. ونظيرُ هذا الحَلفُ باللهِ على شيءٍ مُحَرَّمٍ، والحَلِفُ بغيرِ اللهِ، فالحَلفُ بغيرِ اللهِ مِثْلُ: (والنَّبِيِّ الأفعلنَّ كذا وكذا) نظيرُهُ النذرُ لغير الله.

والحَلِفُ باللهِ على مُحَرَّمِ مِثْلُ: واللهِ لأَسْرِقَنَّ، نظيرُ نذْرِ المعصيَةِ.

وحُكُمُ النَّذْرِ لغيرِ اللهِ شَرَّكٌ؛ لأَنَّهُ عَبَادةٌ للمَنذورِ لهُ، وإِذَا كَانَ عَبادةٌ فقدْ صَرَفَها لغيرِ الله، فيكونُ مُشْرِكًا. وهذا النَّذْرُ لغيرِ اللهِ لَا يَنْعَقِّدُ إطلاقًا، ولا تَحِبُ فيهِ كَفَّارةٌ، بَلْ شِرْكٌ تَحِبُ التوبةُ منهُ، كَالحَلْفِ بغيرِ اللهِ فلاَ يَنْعَقدُ، ولَيْسَ فيه كَفَّارةٌ.

وأَمَّا نَذَرُ المُعصيَةِ فَيَنْعَقِدُ، لَكُنْ لَا يَجُوزُ الوفاءُ بهِ، وعليهِ كَفَّارةُ يمينٍ، كَالحَلِفِ باللهِ على المُحَرَّمِ يَنْعَقِدُ وفيهِ كَفَّارةٌ.

(٢) قولُهُ: {يُوفُونَ بِالنَّذِر} هذه الآيَةُ سِيقَتْ لِمَدْحِ الأَبْرارِ {إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسِ كَانَ مِزَاجُهَا كَاهُورًا} ومدْحُهم بهذا يَقْتَضِي أَنْ يكونَ عَبادةً؛ لأَنَّ الإنسانَ لا يُمْدَحُ ولا يَسْتحِقُ دُخُولَ الجُنَّةِ إلاَّ بفعل شيء يكونُ عبادةً.

وُلُو ْأَعَقَّبَ المُؤلِّفُ هذه الآيةَ بقولِه تعالى: {وَلَيْوَقُوا لَنْدُورَهُمْ} لكانَ أَوْضَحَ؛ لأنَّ قولَهُ: {وَلَيْوَقُوا لَنْدُورَهُمْ} لكانَ أَوْضَحَ؛ لأنَّ قولَهُ: {وَلَيْهُوقُوا لَنْدُورَهُمْ} أَمْرٌ، والأمرُ بِوَفَائِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عبادةٌ؛ لأنَّ العبادةَ ما أُمِرَ بهِ شرعًا.

ووجهُ استدلالِ المؤلِّفِ بالآيةِ على أنَّ النَّدْرَ لغيرِ اللهِ مِن الشركِ: أنَّ اللهُ تعالَى أَثْنَى عَلَيْهم بذلك، وجَعلَهُ مِن الأسبابِ التي بها يَدْخُلُونَ الجَّنَّةَ، ولا يكونُ سببًا يَدْخُلُونَ بهِ الجَنَّةَ إلاَّ وهوَ عبادةٌ، فيَقْتُضِي أنَّ صَرْفَهُ لغير الله شرْكِّ.

(٣) قولُهُ: {وَمَا أَنفَقَلْتُمْ}، {ما} شَرْطِيَّةٌ، و{أَنْفقَتْمَ} فعلُ الشرْطِ، وجوابُهُ: {فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ}. قولُهُ: {مِنْ نَفَقَةٍ} بيانٌ لــــ{مَا} في قولُه: {مَا أَنْفَقَلْتُمْ}.

وِالنَّفَقَةُ: بَذْلُ المالِ، وقدْ يكونُ في الخيرِ، وقدْ يكونُ في غيرِهِ.

المملكة العربية السعودية - الرياض ١٦٦١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ فاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٤٥٣٢٣٩٩ - ٤٥٤٨٩٣٦ - جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠



قُولُهُ: {أَوْ نَدُرْنُمْ} مَعْطُوفٌ على قُولُه: {وَمَا أَنْفَقْتُمْ}.

قُولُهُ: {فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ} تعليقُ الشيءِ بعِلْمِ اللهِ دليلٌ على أنَّهُ مَحَلُّ حَزَاءٍ؛ إذْ لا نَعْلَمُ فَائِدَةً لهذا الإحبارِ بالعلم إلا لتَرَتُّبِ الجزاءِ عليهِ.

وتَرَتُّبُ الجزاءِ عليهِ يَدُلُ عَلَى أَنَّهُ مِن العبادةِ التي يُحَازَى الإنسانُ عليها، وهذا وجهُ استدلالِ الْمؤلِّفِ بهذهِ

(٤) قولُهُ: «مَنْ نَذَرَ» جُمْلَةٌ شرْطيَّةٌ تُفيدُ العُمومَ.

وهلْ يَشْمَلُ الصغيرَ؟

قال بعضُ العلماءِ: تَشْمَلُهُ، فَيَنْعَقَدُ النَّذَرُ مِنهُ.

وقيلَ: لا تَشْمَلُهُ؛ لأنَّ الصغيرَ ليسَ أَهْلاً للإلزامِ ولا للالتزامِ. وبناءً على هذا يكونُ خُرُوجُ الصغيرِ مِنْ هذا العُموم؛ لأنَّهُ ليسَ أهلاً للإلْزامِ ولا للالْتِزامِ.

قولُهُ: «أَنْ يُطِيعَ الله الطاعةُ: هي مُوافَقَةُ الأمرِ؛ أيْ: أنْ تُوافِقَ الله فيما يُرِيدُ منْكَ. إنْ أَمَرَكَ فالطَّاعةُ فِعْلُ المأمور به، وإنْ نَهاكَ فالطاعةُ تَرْكُ المَنْهِيِّ عنهُ، هذا معنَى الطاعَةِ إذا جَاءَتْ مُفْرَدَةً.

أُمَّا إِذَا قِيلَ: طَاعَةٌ ومَعْصِيَةً، فالطَّاعَةُ لفِعْلِ الأوامِرِ، والمَعْصيَةُ لفِعْلِ النَّواهِي.

قُولُهُ: «فَلْيُطِعْهُ» الفاءُ واقعةٌ في جوابِ الشرْطِ؛ لأنَّ الجُمْلةَ إنْشائيَّةٌ طلبيَّةٌ، واللامُ لاَمُ الأمر.

وظاهرُ الحدَيثِ: يَشْمَلُ ما إذا كانَتَ الطاعَةُ المُنْذُورَةُ جنسُها واحبٌ؛ كالصَّلاَةِ والحَجِّ وغيرِهِما، أوْ غَيْرُ واحب؛ كتَعْلِيمِ العِلْمِ وغَيْرِه.

وقالَ بَعْضُ أَهلَ الْعِلْمِ: لَا يَجِبُ الوفاءُ بالنَّذْرِ إلاَّ إذا كانَ جِنْسُ الطاعةِ واحبًا، وعُمُومُ الحديثِ يَرُدُ عليهم. وظاهرُ الحَدِيثُ: أيضًا يَشْمَلُ مَنْ نَذَرَ نَذْرًا مُطْلَقًا لَيْسَ لَهُ سَبَبٌ، مِثْلُ: (للهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ ثلاثةَ أَيَّامٍ) وهَنْ نَذَرَ نَذْرًا مُعَلَّقًا، مثلُ: (إِنْ نَجَحْتُ فَللَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ ثلاثةَ أَيَّامٍ).

ومَنْ فَرَّقَ بِينَهُما فَلَيْسَ بِجَيِّدٍ؛ لأَنَّ الحديثَ عامٌّ.

واعْلَمْ أَنَّ النذرَ لا يَأْتِي بخيرٍ ولوْ كَانَ نَذْرَ طاعةٍ، وإنَّما يُسْتخْرَجُ به من البخيلِ؛ ولهذا نَهَى عنهُ النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وبعضُ العلماءِ يُحرِّمُهُ، وإليهِ يَميلُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ أنَّ عَقْدَ النَّذْرِ حَرَامٌ؛ لأنَّكَ تُلزِمُ نَفْسَكَ بِأَمْرِ أَنْتَ فِي عَافِيَةِ مِنْهُ. وكمْ مِنْ إنْسَانِ نَذَرَ وأخيرًا نَدَمَ ورُبَّما لَمْ يَفْعَلْ.

ويَدُلُ لِقُوَّةِ القولِ بِتَحْرَيمِ النَّدْرِ قُولُهُ تَعَالَى: ۚ {وَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ} التزامُّ مُؤَكَّدٌ بَالْقَسَمِ، قالَ اللهُ تعالَى: {قُلْ لاَ تُقْسِمُوا طَاعَةً مَعْرُوقَةً} أيْ: بِدُونِ يَمِينٍ، والإنسانُ الذي لا

-Mail:afaq@afaqattaiseer.com







يَفْعَلُ الطاعةَ إلاَّ بنذْرٍ وحَلِفٍ عَلَى نَفْسِهِ، معناهُ: أنَّ الطاعةَ تَقيلةٌ عليه.

والنَّذْرُ الْمُعَلِّقُ مثلُ قولِهِ تعالَى: {وَمَنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ قَضْلِهِ لِتَصَدَّقَنَ وَكَنَكُونَنَ مِنَ الصَّالِحِينَ}.

هذا نَذْرٌ مُعَلَّقٌ على عطاءِ الله: {قُلمًا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرضُونَ (٧٦) فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ اللهَ يَوْم يَلْقُونَهُ بِمَا أَخْلَقُوا اللهَ مَا وَعَدُوهُ وَبَمَا كَاثُوا يَكْذِبُونَ} وهذا أَمْرٌ عَظِيمٌ.

ومِمًّا يَدُلُّ على القوْلِ بالتحْرِيمِ أيضًا، خُصُوصًا النذرَ الْمُعَلَّقَ: أنَّ الناذرَ كَأَنَّهُ غيرُ واثق باللهِ عزَّ وجلٌ، فكأنَّهُ يَعْتَقِدُ أَنَّ اللهَ لا يُعْطيهِ الشِّفاءَ إلاَّ إذا أَعْطَى مُقابِلَهُ؛ ولهذَا إذَا أَيسُوا مِن الْبُرْءِ ذَهَبُوا يَنْذُرونَ. وَفِي هذا سُوءُ ظَنَّ بالله عزَّ وجلٌ.

والقولُ بالتحريم قَوْلٌ وَجيةٌ.

فَإِنْ قَيْلَ: كَيْفَ تُحَرِّمُونَ مَا أَثْنَى اللهُ عَلَى مَنْ وَفَّى به؟

فالجوابُ: إنَّنا لا نقولُ: إنَّ الوفاءَ هوَ المحرَّمُ، حَتَّى يُقالَ: إنَّنا هَدَمْنا النصَّ، إنَّما نقولُ: المُحَرَّمُ أو المكروهُ كَرَاهةً شَديدَةً هوَ عَقْدُ النذْرِ.

وفرْقٌ بينَ عَقْدِهِ ووفائِهِ، فَالْعَقْدُ ابْتِدَائِيٌّ، وَالْوَفَاءُ تنفيذٌ لِمَا نَذَرَ.

قولُهُ: ﴿وَمَنْ مَذَرَأَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ ﴿ لا ﴾: ناهيَةٌ، والنهيُ بِحَسَبِ المَعْصيَةِ، فإنْ كانَت المَعْصِيَةُ حَرامًا، فالوفاءُ بالنذر حرامٌ.

وإنْ كانَتَ المعصيَةُ مكروهةً، فالوفاءُ بالنَّذرِ مكْروةٌ؛ لأنَّ المَعْصيَةَ الوقوعُ فيما نُهِيَ عنهُ، والمنهيُّ عنهُ يَنْقَسِمُ عندَ أهل العلْم إلى قسْمَيْن:

- منهيُّ عنهُ نَهْيَ تحريمٍ.
- ومَنْهِيٌّ عنهُ نَهْيَ تَنْزِيهِ.

لكن في جعل المكروه المنهي عنه لهي تتريه معصيةً نظر، فالمعصية شرعاً تختص بالمحرم

(٥) فيهِ مسائلُ:

الأولى: (وُجُوبُ الوفاءِ بالنذرِ) ويَعْنِي نذْرَ الطاعةِ فقطْ؛ لقولِهِ: ﴿مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللّهَ فَلْيُطِعْهُۥ ولقوْلِ الْمُؤلِّفِ . في المَسأَلَة: إنَّ نَذْرَ المَعْصيَة لا يَحُوزُ الوفاءُ به. (٦) الثانيَة: (إذا تُبَتَ كَوْنُهُ عبادةً للهِ، فصَرْفُهُ إلى غيرِ اللهِ شرْكٌ) وهذهِ قاعِدةٌ في توحيدِ العبادةِ، فأيُّ فِعْلٍ كَانَ عبادةً فَصَرْفُهُ لغيرِ اللهِ شرْكٌ.

(٧) الثَّالثَةُ: (أَنَّ نَذَرَ الْمُعْصِيَةِ لا يَجُوزُ الوفاءُ بهِ) لقولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللهُ فَلا

يعصه».

باب من الشرك الاستعادة بغير الله

(٨) قولُهُ: (مِن الشُّركِ) (مِن): للتَّبْعِيضِ.

وهذهِ الترجمةُ لَيْسَتْ عَلَى إِطْلَاقِها؛ لأَنَّهُ إِذَا استعاذَ بشَخْصٍ مِمَّا يَقْدِرُ عليهِ؛ فإنَّهُ جائزٌ كالاسْتعانَةِ.

(٩) قولُهُ تعالى: ﴿وَأَلَنَهُ كَانَ رَجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ} الواوُ: حَرْفُ عَطف، و(أَنَّ) فُتحَتْ هَمْزَتُها بَسَبَبِ عَطْفِها على قولهِ: ﴿ أَلَنَّهُ اسْتُمَعَ نَقْلٌ مِنَ الْجِنِّ } فَيُؤَوَّلُ بِمَصْدَرٍ ؛ أَيْ: قُلُّ أُوحِيَ إِلَيَّ اسْتَمَاعُ نَفْرٍ وكُونُ رِحالٍ مِن الجنِّ.

قولُهُ: {يَعُودُونَ} الجملةُ حَبرُ كَانَ، ويُقَالُ: عَاذَ به ولاذَ به، فالعياذُ مِمَّا يُحَافُ، واللَّياذُ فيما يُؤَمَّلُ. قولُهُ: {يَعُودُونَ بِرِجَالِ مِنَ الْجِنِّ} أيْ: يَلْتَحِئُونَ إليهم مِمَّا يُحاذِرُونَهُ يَظُنُّونَ أَنَّهم يُعِيدُونَهم، ولكنْ زَادُوهم رَهَقًا؛ أَيْ: حوفًا وذُعُرًا.

وكانت العربُ في الجاهليَّةِ إذا نَزَلُوا في وادٍ نَادَوْا بأَعْلَى أَصْواتِهم: أَعُوذُ بسيِّدِ هذا الوادِي مِنْ سُفَهَاءِ نَوْمه.

قولُهُ: {رَهَقًا} أَشَدُّ مِنْ مُجَرَّدِ الذُّعْرِ والخَوْف، فكأنَّهم معَ ذُعْرِهم وخَوْفِهم أَرْهَقَهم وأَضْعَفَهم شَيْءٌ؟ فالذعرُ والخوفُ في القلوب، والرَّهَقُ في الأَبْدَان.

وهذه الآيةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الاسْتعادَةَ بالجنِّ حرَامٌ؛ لأنَّها لا تُفيدُ المُسْتعِيذَ بلْ تَزِيدُهُ رَهَقًا، فَعُوقِبَ بنَقِيضِ قَصْدِهِ، وهذا ظاهرٌ. فتكونُ الواوُ ضميرَ الجنِّ والهاءُ ضَمِيرَ الإنْسِ.

وَقَيْلَ: إِنَّ الإِنسَ زِادُوا الجِّنَّ رَهَقًا؛ أي: اسْتِكْبارًا وعُتُوًّا.

ولكنَّ الصحيحَ أنَّ الفاعلَ الجنُّ كما سبقَ.



ووجه الاستشهاد بالآية: دم الستعيدين بغير الله.

والْمُسْتَعِيدُ بالشَّيْءِ لاَ شَكَّ أَنَّهُ قَدْ علَّقَ رَجاءَهُ بهِ، وَاعْتَمدَ عليهِ. وهذا نوعٌ مِن الشرْكِ.

﴿ • ١) وقولُهُ: «مَنْ نَزَلَ مُنْزِلاً» يَشْمَلُ مَنْ نَزَلَهُ عَلَى سَبِيلِ الإقامَةِ الدَّائِمةِ أو الطارِئةِ؛ بدَلِيلِ أَنَّهُ نَكِرَةٌ في سِياقِ الشرْط، والنَّكرَةُ في سياق الشرْط تُفيدُ العُمُومَ.

وقولُهُ: «أَعُوذُ» بِمعْنَى: أَلْتَحِئُ وأَعْتَصمُ.

قولُهُ: «كَلَمَات» المرادُ بالكلمات هنا: الكلماتُ الكونيَّةُ والشرعيَّةُ.

قولُهُ: «التَّامَّاتِ» تمامُ الكلامِ بأمرَيْنِ:

أحدهما: الصدقُ في الأخبار.

والآخر: العدلُ في الأحكامِ، قالَ اللهُ تعالَى: {وَنَمَّتْ كَلِمَةٌ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً}.

قولُهُ: «مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ» أيْ: مِنْ شرِّ الذي خَلَقَ؛ لأنَّ الله خَلَقَ كلَّ شَيْءٍ؛ الخيرَ والشرَّ، ولكنَّ الشرَّ لا يُنْسَبُ إليه؛ لأنَّهُ حَلَقَ الشرَّ لحكْمَة، فعَادَ بهذه الحكْمَة خَيْرًا، فكانَ حيرًا.

وعلى هذا نَقُولُ: الشُّرُّ ليسَ في فِعْلِ اللهِ، بَلْ في مَفْعُولاَتِه؛ أيْ: مَخْلُوقاته.

وعَلَى هذا تكونُ «مَا» مَوْصُولَةً لاَ غَيرُ، أيْ مِنْ شرِّ الذَيَ حَلَقَ، لأَنَّكَ لَوْ أَوَّلْتَهَا إلى المَصْدَريَّة وقُلْتَ: مِنْ شرِّ خَلْقِكَ، لكانَ الخِلْقُ هنا مصدرًا يَجُوزُ أنْ يُرادَ بهِ الفعلُ، ويجوزُ أيضًا المفعولُ، لكنْ لوْ جَعَلْتَها اسْمًا مَوْصُولاً تعيَّنَ أنْ يكونَ المرادُ هِما المفعولُ وهوَ المخلوقُ.

وليسَ كُلُّ مَا خَلَقَ اللهُ فيهِ شُرٌّ، لكنْ تَسْتَعِيذُ مِنْ شُرِّهِ إِنْ كَانَ فيهِ شُرُّ؛ لأنَّ مخلوقاتِ اللهِ تَنْقَسِمُ إلى ثلاثةِ أقسام:

الأول: شرٌّ محضّ، كالنَّارِ وإبليسَ باعتبارِ ذَاتَيْهِما.

أُمَّا باعتبارِ الحكمةِ التي خَلَقَهُما اللهُ مِنْ أَجْلِها فهي حيرٌ.

الثَّاني: خيرٌ محضّ، كالجنَّةِ، والرُّسلِ، والملائكةِ.

الثَّالث: فيهِ شرٌّ وخيرٌ، كالإنْسِ والجنِّ والحيوانِ.

وأَنْتَ إِنَّمَا تَسْتَعِيذُ مِنْ شُرِّ مَا فَيَه شُرٌّ.

قولُهُ: «لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ» نكرةٌ في سياق النفْي فَتُفيدُ العمومَ؛ مِنْ شرِّ كلِّ ذِي شَرِّ مِن الجنِّ وإنس وغيرِهم، والظَّاهرِ والحَفِيِّ حَتَّى يُرْتَحِلَ مِنْ مَنْزِلِهِ؛ لأَنَّ هذا خَبرٌ لا يُمكِنُ أَنْ يَتَخَلَّفَ مَخْبَرُهُ؛ لأَنَّهُ حقُّ وصِدْقٌ، لكنْ إنْ تَخَلَّفَ هذا المَخْبَرُ فهوَ لوُجُودِ مانعِ يَمْنَعُ مِنْ حُصولِ أَثَرِ ذلكَ الجَيْرِ.

الملكة العربية السعودية - الرياض ١٣٦٣ - ص.ك: ٣٦/١٤٩٠ كالكارة ٢٠ ٢٦/١٤٩٠ مادة ، معهمه - ٢٣٠ مده - ١٠٠٠ الله



- قالَ القُرْطُبِيُّ: (وقدْ جَرَّبْتُ ذلكَ حَتَّى إِنِي نَسِيتُ ذاتَ يومٍ، فَدَخَلْتُ مَنْزِلِي ولمَ أَقُلُ ذلكَ، فلدَغَنَّنِي عَقْرَبُّ).

والشاهد من الحديث: قولُه: «أَعُوذُ بكُلمَات الله».

والْمُؤَلِّفُ يقولُ في التَّرْجَمَةِ: (الاسْتعاذَةُ بَغيرِ اللهِ) وَهنا اسْتعاذَةٌ بالكلمات، ولمْ يَسْتَعَدْ باللهِ، فلماذا؟ الجيبُ: إنَّ كلمات اللهِ صَفَةٌ مِنْ صِفاتِه؛ ولهذا استدلَّ العلماءُ هذا الحديثِ على أنَّ كلامَ اللهِ مِنْ صِفاتِه غَيرُ مَخْلُوق؛ لأنَّ الاستعاذَةَ بالمَخْلُوق لا تَحُوزُ في مثلِ هذا الأمرِ، ولوْ كانت الكلماتُ مخلُوقةً ما أرشَدَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهُ وَسَلَّمَ إلى الاستعاذة بها.

ولهذا كانَ المرادُ منْ كلامِ الْمُؤلِّفِ: الاستعادَةُ بغيرِ اللهِ؛ أيْ: أوْ صِفَةٍ مِنْ صِفاتِهِ.

وفي الحَدِيثِ: «أَعُوذُ بِعِزَةِ اللهِ وَقُدْرَبِهِ مِنْ شَرِّمَا أَجِدُ وَأَحاذِرُ» وهنا اسْتَعاذَ بعزَّةِ اللهِ ولمْ يَسْتَعِذْ باللهِ.

والعزَّةُ والقُدْرَةُ مِنْ صَفَاتِ اللهِ، وَهَيَ لَيْسَتْ مَخْلُوقَةً، وَلَهٰذَا يَجُوزُ القَسَمُ بِاللهِ وبصفاتِهِ؛ لأَنَّهَا غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ. أَمَّا القَسَمُ بِالآياتِ:

- فإنْ أرادَ الآياتِ الشرْعِيَّةَ فجائزٌ.
- وإنْ أرادَ الآياتِ الكونيَّةَ فغيرُ جائز.
- بقيَ بيانُ حُكمِ الاستعاذةِ بالمخلوقِ؛ فَفيها تفصيلٌ:
- فإنْ كَانَ المَخْلُوقُ لاَ يَقْدِرُ عليهِ فهيَ مِن الشرْكِ، كما نَقَلَ ذلكَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيميَّةَ: (لأ يجوزُ الاستعاذةُ بالمَخْلُوقِ عندَ أحد مِن الأَثْمَةِ، وهذا ليسَ عَلَى إِطْلاقهِ، بلْ مُرَادُهم مِمَّا لاَ يَقْدِرُ عليهِ إلاَّ اللهُ؛ لأَنَهُ لاَ يَعْصِمُكَ مِن الشَّرَ الذي لاَيَقْدرُ على دفعه إلاالله).
 - ومِنْ ذلكَ أيضًا الاسْتِعاذَةُ بأصْحابِ القُبُورِ؛ فإنَّهم لاَ يَنْفَعونَ ولا يضرُّونَ.
- أمَّا الاسْتِعاذَةُ بَمَخْلُوقٍ فِيما يَقْدِرُ عليهِ فهيَ جائزةٌ، وقدْ أشارَ إلى ذلكَ الشارحُ الشيخُ سُلَيْمانُ في (تَيْسِيرِ العَزِيزِ الحَميدِ₎.

وهوَ مُقْتَضَى الأَحَادِيثِ الوارِدَةِ في (صَحِيحِ مُسْلِمٍ)، لَمَّا ذَكَرَ النِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ الفِتَنَ قالَ: «فَمَنْ وَجَدَمَنْ ذَلَكَ مَلْجَأُ فَلْيَعُذْ بِهِ».



الذينَ يَسْتَعِيذُونَ بالحَرَمِ والكَعْبَةِ، ومَا أَشْبَهَ ذلكَ.

وهذا هُو مُقْتَضَى النَظرِ، فإذاً اعْتَرَضَنِي قُطَّاعُ طريقٍ، فعُذْتُ بإنْسانِ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُخَلِّصَنِي مِنهم، فلاَ شَيْءَ به.

لكنَّ تعليقَ القلِب بالمخلوقِ لاَ شَكَّ أَنَّهُ مِن الشِّرْكِ، فإذا عَلَّقْتَ قَلْبكَ ورَجَاءكَ وخَوْفَكَ وجَميعَ أُمُورِكَ بشَخْصٍ مُعَيَّنٍ وجَعَلْتَهُ مَلْجَأً فَهذا شركٌ؛ لأنَّ هذا لاَ يَكُونُ إلاَّ لله.

وعَلَىَ هذَا؛ فَكَلاَمُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللهُ فِي قَوْلِهِ: إنَّ الأئمَّةَ لا يُجَوِّزُونَ الاسْتعاذةَ بمحلوق، مُقَيَّدٌ بِمَا لاَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ إلاَّ اللهُ، ولَوْلاَ أنَّ النصوصَ وردَتْ بهِ لأَخَذْنا الكَلاَمَ على إطْلاَقِهِ وقُلْنا: لاَ يَجُوزُ الاَستعاذةُ بَغيرِ اللهِ مُطْلَقًا.

(١١) فيهِ مسائلُ:

الأولمى: (تَفْسيرُ آيَةِ الجنِّ) وقدْ سَبَقَ ذلكَ في أوَّلِ البابِ.

(١٢) الثَّانيَة: (كونُهُ من الشُّرْكِ) أي: الاستعاذَةُ بَغَيْرِ اللهِ. وقَدْ سَبَقَ التَّفْصِيلُ في ذلك.

(١٣) الثَّالَثَةُ: (الاسْتِدلاَلُ على ذلكَ بالحَديث؛ لأنَّ العلَماءَ يَسْتَدلُّونَ بِهِ عَلَى أَنَّ كَلِماتِ اللهِ غَيرُ مَخْلُوقَة؛ لأنَّ الاسْتِعَاذَةَ بالمَخْلُوقِ شِرْكٌ) ووجْهُ الاسْتِشْهادِ: أَنَّ الاسْتِعاذَةَ بكلَماتِ اللهِ لا تَخْرُجُ عنْ كَوْنِها اسْتعاذةً بالله؛ لأنَّها صفَة منْ صفاته.

(1٤) الرابعة: (فَضِيلةُ هَذَا الدُّعَاءِ معَ اختصارِهِ) أيْ: فَائِدَتُهُ، وهيَ أَنَّهُ لاَ يَضُرُّكَ شَيْءٌ ما دُمْتَ في هذا المترل.

(10) الخامسة: (أنَّ كوْنَ الشَّيْءِ يَحْصُلُ بِهِ مَنْفَعَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ مِنْ كَفِّ شرِّ أَوْ جَلْبِ نَفْعِ، لا يدلُّ على اللهُ لَيْسَ مِن الشَّرِكِ) ومَعْنَى كَلاَمِهِ: أَنَّهُ قَدْ يكونُ الشيءُ مِن الشَّرْكِ ولوْ حَصَلَ لكَ فيهِ مَنْفعة، فَلاَ يَلْزَمُ مِنْ حُصولِ النفعِ أَنْ يَنْتَفِي الشَّرْكُ، فالإنسانُ قَدْ يَنْتَفِعُ بِمَا هوَ شَرْكٌ.

مثالُ ذلكَ: الجِنُّ، فقدْ يُعِيذُونَكَ، وهذا شرْكٌ مَعَ أَنَّ فيهِ مَنْفَعةً.

مثالٌ آخَوُ: قَدْ يَسْجُدُ إِنْسَانٌ لِمَلِكِ، فَيَهَبُهُ أَمُوالاً وقُصُورًا، وهذا شركٌ معَ أنَّ فيهِ مَنْفعةً.

ومِنْ ذلكَ مَا يَحْصُلُ لِغُلاَةِ المَدَّاحِينَ لِمُلُوكِهِم لأَجْلِ العَطَاءِ، فلاَ يُخْرِجُهم ذلكَ عَنْ كَوْنِهم مُشْرِكِينَ.





تهذيب القول المفيد نفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الرابع عشر

(١) قولُهُ: (مِن الشُّركِ) (مِن) للتَّبْعِيضِ، فيَدُلُّ على أنَّ الشِّركَ ليسَ مُختَّصًّا هذا الأمرِ.

والاسْتغاثةُ: طَلَبُ الغَوْثِ، وهوَ إزالةُ الشِّدَّةِ، قال ابن فارس: (الغوث:كلمةواحدة، من الإغاثة، وهي: طلب

النصرة والإعانة عند الشدة) .

وكَلاَمُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللهُ لَيْسَ على إِطْلاَقِهِ، بلْ يُقَيَّدُ بِمَا لا يَقْدِرُ عليهِ الْمُسْتَغَاثُ بهِ، إِمَّا لكَوْنِهِ مَيْتًا أَوْ غائبًا، أَوْ يكونُ الشيءُ مَمَّا لا يَقْدرُ على إزالَته إلاَّ اللهُ تعالَى.

فَلُو اسْتَغَاثَ بِمَيِّتٍ لِيُدَافِعَ عنهُ، أَوْ بِعائِبٍ أَوْ بِحَيِّ حَاضِرٍ لِيُنْزِلَ الْمَطَرَ، فهذا كُلُّهُ مِن الشرْكِ.

ولو اسْتَغَاثَ بِحَيِّ حَاضِرٍ فيما يَقْدِرُ عَلَيْهِ كَانَ جَائزًا؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قَاسَنَتَغَالُـهُ الَّذِي مَنْ شَيِعَتِهِ عَلَى اللَّذِي مِنْ عَدُو هِ﴾.

وإذا طَلَبْتَ مِنْ أَحَد الغَوْثَ، وهوَ قادِرٌ عليهِ، يَجِبُ عليكَ تَصْحِيحًا لتَوْحيدِكَ أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّهُ مُحَرَّدُ سبب، وأَنَّهُ لا تَأْثَيرَ لهُ بِذَاتِهِ فِي إِزَالَةِ الشَّدَّةِ؛ لأَنَّكَ رُبَّما تَعْتَمِدُ عليهِ وتَنْسَى خَالِقَ السبَبِ، وهذا قادِحٌ في كَمالِ التوْحيد.

قُولُهُ: (أَوْ يَدْعُو عَيْرَهُ) مَعْطُوف عَلَى قولِه: (أَنْ يَسْتَغِيثَ) فِيكُونُ المَعْنَى: مِن الشِّرْكِ أَنْ يَدْعُو غَيْرَ الله؛ وذلكَ لأنَّ الدُّعاءَ مِن العبادَة، قالَ اللهُ تعالَى: {وقَالَ رَبَّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجَبِ لَكُمْ إَنَّ الَّذِينَ يَسَلْتَكْيَرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ} عبادَتِي أَيْ: دُعَائِي؛ فَسَمَّى اللهُ الدعاءَ عبادَة، وقالَ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ: «الدُّعَاءَهُو العبَادَةُ».

ومُرَادُ الْمُؤَلِّفِ بِقُوْلِهِ: (أَوْ يَدْعُو غَيْرَهُ) دُعَاءُ العبادةِ، أَوْ دُعَاءُ المسألةِ فيما لا يُمْكِنُ للمَسْتُولِ إِجَابَتُهُ.

قولُهُ: (أَنْ يَسْتَغِيثُ) (أَنْ) ومَا دَخَلَتْ عَلَيهِ في تأويَلِ مَصْدرٍ مبتدأً مُؤَخَّرٌ، وحَبَرُهَا مُقَدَّمٌ، وَهُوَ قُولُهُ: (مِن الشِّرْك) والتقديرُ: من الشرْك الاسْتغانَةُ بغير الله.

وقولُهُ: (أَوْ يَدْعُوَ) هذا مِنْ بابِ عَطْفِ العامِّ عَلَى الخاصِّ؛ لأنَّ الاسْتِغاثَةَ دُعَاءٌ بإزالةِ الشِّدَّةِ فقطْ، والدُّعَاءُ عامِّ لكونِهِ لِحَلْبِ مَنْفعةِ أَوْ لِدَفْعِ مَضَرَّة.

﴿ ﴿ ﴾ قُولُهُ: ﴿ وَۚ لَا تَدَّعُ مِنْ دُونِ أَللَّهِ ﴾ ظاهرُ سياقِ الآيَةِ أنَّ الخِطَابَ للرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، سَواءٌ كَانَ خاصًّا به، أوْ عامًّا لهُ ولغيره.

فإنَّ بعضَ العلماء قالَ: (لا يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ للرسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ؛ لأَنَّ الرسولَ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ الملكة العربية السَعودية - الرياض ١٣٦٣ - ص. ب: ٣٦١٤٤٩ لنكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٤٥٢٢٩٩ - ٤٥٢٢٩٩٦ - ص١٠ - ٨٧٨٠٠٠٠







يَسْتَحِيلُ أَنْ يَقَعَ منهُ ذلكَ، والآيَةُ على تقديرِ قُلْ، وهذا ضعيفٌ جدًّا، وإخراجٌ للآياتِ عنْ سياقِها). والصوابُ: أَنَّهُ إِمَّا خاصٌّ بالرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، والحُكْمُ لَهُ ولغَيْرِهِ، وإمَّا عَامٌّ لكلِّ مَنْ يَصِحُّ خِطَابُهُ، ويَدْخُلُ فيهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ.

وكونُهُ يُوَجَّهُ إليه مثلُ هذا الخطاب لا يَقْتَضِي أَنْ يكونَ مُمْكِنًا منهُ، قالَ تعالى: ﴿وَلَقَدْ الوحِيَ النِيْكَ وَالْمَى الْذَينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطْنَ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنْ الْخَاسِرِينَ}.

فَالْخِطَابُ لَهُ وَجَمِيعِ الرُّسُلِ، ولا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ منهُ باعتبارِ حَالِهِ لاَ باعْتبارِ كونِهِ إنسانًا وبَشَرًا. والحِكْمَةُ مِن النهْيِ أَنْ يكونَ غيرُهُ مُتَأَسِّيًا به.

فإذا كانَ النهيُ مُوَجَّهًا إلى مَنْ لاَ يُمْكِنُ منهُ باعتبارِ حَالِهِ، فهُو إلى مَنْ يُمْكِنُ منهُ مِنْ بابِ أُوْلَى. وقولُهُ: ﴿وَلاَ تَدْعُ مِنْ دُونِ اللهِ ﴾ الدعاءُ طَلَبُ ما يَنْفَعُ، أوْ طَلَبُ دَفعِ ما يَضُرُّ، وهوَ نوعانِ كما قالَ أهلُ العلْم:

الأوَّلُ: دُعَاءُ عبادة.

وهوَ أَنْ يكونَ قائمًا بَأَمْرِ اللهِ؛ (كالمُصَلِّي، والصَّائمِ، والْمَزَكِّي) يُرِيدُ بذلكَ النَّوابَ والنَّجاةَ مِن العِقَاب، ففعْلُهُ مُتَضَمِّنٌ للدُّعَاءِ بلسانِ الحالِ، وقدْ يَصْحَبُ فعلَهُ هذا دُعَاءٌ بلسان المقال.

الثَّاني: دُعَاءُ مسألةٍ، وهُو طلبُ ما يَنْفَعُ، أَوْ طَلَبُ دَفْعِ ما يَضُرُّهُ.

فَالأُوَّلُ: لا يَجُوزُ صَرْفُهُ لغَيْرِ اللهِ.

والثاني: فيه تَفْصيلٌ سَبَقَ.

قال شيخ الإسلام (١٢/١١/٥) (الدعاء: دعاء عبادة، ودعاء مسألة، فإن الدعاء في القرآن يراد به هذا تارة، وهذا تارة،

فإن دعاء المسألة هو طلب ما ينفع الداعي، وطلب كشف ما يضره ويدفعه، وكل من يملك الضر والنفع فإنه هو المعبود، لا بد أن يكون مالكاً للنفع والضر.

وهذا كثير في القرآن، بيين تعالى أن المعبود لا بد أن يكون مالكاً للنفع والضر، فهويد عوللنفع والضر دعاءَ المسألة، وبدعوا خوفاً ورجاءً دعاء العبادة.

فعلم أن النوعين متلازمان، فكل دعاء عبادة مستلزم لدعاء المسألة، وكل دعاء مسألة متضمن لدعاء العبادة).

المملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٧ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ ناكس: ٨٥٩٩٦٨ - هاتف: ٢٥٣٢٣٩٩ - ٤٥٤٨٩٦٦ - جوال: ٥٣٨٠٧٣٠





(٣) قولُهُ: {مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُكَ}، {ما لا يَنْفَعُكَ} أَيْ: ما لا يَحْلِبُ لكَ النَّفْعَ لوْ عَبَدْتَهُ. {ولا يَضُرُكَ} قيلَ: لا يَدْفَعُ عَنْكَ الضُّرَّ.

وقيلَ: لوْ تَرَكْتَ عبادَتَهُ لاَ يَضُرُكَ؛ لأنَّهُ لاَ يَسْتَطِيعُ الانْتقامَ. وهوَ الظاهِرُ مِن اللفظِ.

وقولُهُ: {وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُكَ}أَيْ: لأَنَّهُ لا يَنْفَعُكَ وَلا يَضُرُّكَ.

وهذا القيدُ ليسَ شرطًا بحَيْثُ يكونُ لهُ مفهومٌ، فيكونُ لكَ أنْ تَدْعُو مَنْ يَنْفَعُكَ ويَضُرُّكَ.

بلْ هوَ لبيان الواقع؛ لأنَّ المَدْعُوَّ منْ دون الله لاَ يَحْصُلُ منهُ نَفْعٌ ولاَ ضَرَرٌ، قالَ الله تعالَى: {وَمَنْ أَضَلَّ مِمَّنْ يَدْعُو مَنِ دُونِ اللهِ مَنْ لاَ يَسْتَجَيِبُ لَهُ إلى يَوْم الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ عَافِلُونَ (٥) وَإِذَا حُشِيرَ النَّاسُ كَاثُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ}.

فَعَلَى هذَا لا يَكُونُ هذا القيدُ شَرْطًا، وهذهِ يُسَمِّيها بعضُ الناسِ صفةً كاشفةً.

قولُهُ: **{قَانَ فَعَلْتَ قَائِكَ إِذًا مِنَ الظَّالِمِينَ}** أَيْ: إنْ دَعَوْتَ مِنْ دُونِ اللهِ ما لا يَنْفَعُكَ ولا يَضُرُّكَ، والخطابُ للرسول صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ.

وَ {إِنْ الْ اَيْ: حَالَ فِعْلِكَ مِن الظالمِينَ، وهو قيدٌ؛ لأنَّ {إِنَّا } للظَّرْف الحاضرِ؛ أَيْ: فَإِنَّكَ حَالَ فِعْله مِن الظالمِينَ، لكنْ قَدْ تَتُوبُ مِنهُ فَيَزُولُ عَنكَ وصْفُ الظُّلْمِ؛ فالإنسانُ قبلَ الفعْلِ ليسَ بظالِم، وبعدَ التوبَةَ ليسَ بظالم، لكنْ حينَ فِعْلِ المعصيةِ يكونُ ظالمًا، قالَ صَلَّى اللهُ عَليهِ وَسَلَّمَ: «لاَيَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُومُومُونِ» فَنفَى الإيمانَ عنهُ حالَ الفعْل.

وَنَوْعُ الظلمِ هنا ظُلْمُ شِرْك، قالَ اللهُ تعالَى: **[إنَّ الشَّيْرِكَ لَظَلْمٌ عَظِيمٌ}** وعَبَّرَ اللهُ بقولِهِ مِن الظالمينَ، ولَمْ يَقُلْ مِن الْمُشْرِكِينَ؛ لَيُبَيِّنَ أَنَّ السَّركَ ظلمٌ؛ فكَوْنَ الداعِي لغيرِ اللهِ مشرِكًا أَمْرٌ بيِّنٌ، لكنْ كونُهُ طَالِمًا قدْ لا يكونُ بيِّنًا من الآيَة.

(٤) قولُهُ: {وَإِنْ يَمْسُسُكُ}أَيْ: يُصِبْكَ بِضُرٌ ؛ كَالْمَضِ وَالْفَقْرِ وَنَحْوِهِ.

قُولُهُ: {قَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوٓ} أَيْ: لا أَحَدٌ يَكْشِفُهُ أَبَدًا إذا مَسَّكَ اللهُ بضُرِّ إلاَّ الله، وهذا كقولِ النبيِّ

صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: «وَاعْلَمُ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلاَّ بِشَيْءٍ قَدْ كَنْبَهُ اللهُ لَكَ».

قولُهُ: {وَإِنْ يُرِدُكَ يِخَيْرٍ} هُنَا قَالَ: {يُرِدُكَ} وفي الضُّرِّ قَالَ: ۚ {يَمْسَسَكُ} فَهَلْ َهذا مِنْ بابِ تَنْويِعِ العَارِةِ، أَوْ هناكَ فَرْقٌ مَعْنَويٌ؟

الجوابُ: هناكَ فَرْقٌ مَعْتَوِيٌّ، وهوَ أنَّ الأشياءَ المكروهةَ لا تُنْسَبُ إلى إرادةِ اللهِ، بَلْ تُنْسَبُ إلى فِعْلِهِ؛ أيْ: ـ ١٠



فالمَسُّ مِنْ فعْلِ اللهِ، والضُّرُّ مِنْ مَفْعُولاَتِهِ، فالله لاَ يُرِيدُ الضُّرَّ لذاتِهِ، بلْ يُرِيدُهُ لغيرِهِ لِمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيهِ مِن الخيرِ، ولِمَا وراءَ ذلكَ مِن الحِكَم البالغةِ.

أمَّا الحيرُ فهوَ مُرَادٌ لله لذاته، ومفعولٌ لهُ.

ويَقْرُبُ مِنْ هذا ما في سورةِ الجنِّ: {وَ أَلَمَّا لَا نَدْرِي أَشَّرَ الرِيدَ بِمَنْ فِي الأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبَّهُمْ رَبَّهُمْ رَبَّهُمْ رَبَّهُمْ رَبَّهُمْ رَبَّهُمْ

فإذا أُصِيبَ الإنسانُ بمرضٍ فالله لم يُرِدْ بهِ الضَّرَرَ، بلْ أرادَ المرضَ وهوَ يَضُرُّهُ، لكنْ لَمْ يُرِد ضَرَرَهُ بلْ أرادَ خيرًا منْ وراء ذلكَ.

وقدْ تَكُونُ الحِكْمَةُ ظاهرةً في نفسِ المُصابِ، وقدْ تَكُونُ ظاهرةً في غَيْرِهِ، كَمَا قالَ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا فَيْتُـلَةُ لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظُلْمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ شَندِيدُ الْعِقَابِ}ِ فالمهم

وليسَ لنا أَنْ نَتَحَجَّرَ حِكْمةَ اللهِ؛ لأَنَّها أَوْسَعُ مِنْ عُقُولِنا، لكَنَّنَا نَعلَمُ عِلْمَ اليقينِ أَنَّ اللهَ لا يُرِيدُ الضَّرَرَ لأَنَّهُ ضَرَرٌ، فالضَّرَرُ عندَ الله ليسَ مُرَادًا لذاته، بلْ لغَيْره، ولا يَتَرَتَّبُ عليه إلاَّ حيرٌ.

أمًّا الخيرُ فهوَ مُرَادٌ لَذاتِهِ، ومفعولٌ لَهُ، واللهُ أَعَلَمُ بما أرادَ بكَلاَمِهِ، لكنْ هذا الذي يَتَبَيَّنُ لي.

قُولُهُ: ﴿ فَلا رَادًا لِفَصْلِهِ } أَيْ: لا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَرُدَّ فَضْلَ اللهِ أَبدًا، ولو احْتَمَعَت الأُمَّةُ على ذلك، وفي الحديث: ﴿ اللَّهُمَ لا مَا فِعَ لِمَا أَعُطَيْتَ، وَلا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، فَنَعْتَمِدُ عَلَى اللهِ في جَلْبِ المَنافِع، ودَفْعِ المضارِّ، وبقاءِ ما أنعمَ علينا به.

ونَعْلَمُ أَنَّ الأُمَّةَ مهما بَلَغَتْ مِن المكرِ والكَيْدِ والحِيَلِ لِتَمْنَعَ فَضْلَ اللهِ فإنَّها لا تَسْتَطِيعُ.

قُولُهُ: ﴿يُصِيِبُ بِهِ مَنْ يَشْمَاعُ﴾ الضَميرُ إمَّا أَنْ يَعُودَ إلى الفَضْلِ؛ لأَنَّهُ أقربُ، أَوْ إِلَى الخَيْرِ؛ لأَنَّهُ هُوَ الذي يُتَحَدَّثُ عنهُ، ولا يَخْتَلفُ المَغْنَى بذلكَ.

قولُهُ: {مَنْ يَشَاءُ} كُلُّ فِعْلِ مُقَيَّد بِالمَشِيعَةِ فَإِنَّهُ مُقَيَّدٌ بِالحَكْمَةِ؛ لأنَّ مَشِيئَةَ اللهِ ليستْ مُحَرَّدَةً، يَفْعَلُ ما يَشاءُ لِمُحَرَّدِ أَنَّهُ يَفْعَلُهُ فَقَطْ؛ فَمِنْ صَفَّاتِ اللهِ الحَكْمَةَ، ومِنْ أَسْمائِهِ الحَكِيمَ، قالَ الله تَعَالَى: {وَمَا تَشَاعُونَ إِلاَّ أَنْ يَشَنَاءَ اللهُ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾.

قُولُهُ: {مِنْ عِبَادِهِ} العُبُودِيَّةُ هنا عامَّةٌ؛ لأنَّ قُولَهُ: {يِخَيْرٍ} يَشْمَلُ خَيْرَ الدُّنيا والآخِرَةِ. وخَيْرُ الدُّنيا يُصِيبُ الكُفَّارَ.

قُولُهُ: ﴿وَهُوَ الْعَقْوِلُ الرَّحِيمُ} أَيْ: ذُو المَغْفِرةِ.

والمَغْفِرةُ سَتْرُ الذُّنْبِ والتَّجاوُزُ عنهُ، مَأْخُوذَةٌ مِن ٱلْمَغْفَرِ، وهوَ ما يُتَّقَى بهِ السِّهامُ، والْمِغْفَرُ فيهِ سَتْرٌ ووِقايَةٌ.







والرَّحيمُ: أَيْ: ذُو الرحمة، وهيَ صفَةٌ تليقُ باللهِ عزَّ وجَلَّ، تَقْتُضِي الإحسانَ والإنعامَ. والسَّاهدُ هو قولُهُ: {وَلاَ تَدْعُ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لاَ يَنْقَعُكَ وَلاَ يَضُرُّكَ} في الآيَةِ الأُولَى. فقدْ نبَّهَ اللهُ نَبِيَّهُ أَنَّ مَنْ يَدْعُو أَحَدًا مِنْ دونِ اللهِ؛ أَيْ: مِنْ سِوَاهُ، لاَ يَنْفَعُهُ ولاَ يَضُرُّهُ.



تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الخامس عشر

﴿ (1) قَوْلُهُ: {فَابْمَغُوا عَنْدَ اللهِ الرِّبْرُقَ} لَوْ أَتَى الْمُؤَلِّفُ بَاوَّلِ الآيَةِ { إِنَّ الَّذِينَ مَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ لاَ يَمْلِكُونَ اللهِ ال

فإذا كَانَتْ لا تَمْلِكُ الرِّرْقَ فَالَّذِي يَمْلِكُهُ هُوَ اللهُ؛ ولهذا قالَ: {فَا بَتَغُوا عِنْدَ اللهِ الرِّبِرُقَ} أي: اطْلُبوا عندَ اللهِ الرِّقِ اللهُ عَنْدَ اللهِ الرِّقِ اللهِ اللهُ اللهِ ا

والرزقُ هوَ العَطَاءُ، كما قالَ تَعَالَى: ﴿ فَالْمُ مِنْ فُوهُ مُ مُنْهُ }.

وقولُهُ: {عُندَ اللهِ عِنْدَ اللهِ حالٌ مِن الرِّزْقِ، وقُدِّمَت الحَالُ معَ أَنَّ مَوْضِعَها التأخيرُ عنْ صاحبِها لإفادةِ الحصرِ؛ إذْ إنَّ تَقْديمَ مَا حَقُّهُ التأخيرُ يُفِيدُ الحَصْرَ؛ أَيْ: فَابْتَعُوا الرِّزْقَ حالَ كَوْنِهِ عندَ اللهِ لا عندَ غيرِهِ.

قولُهُ: ﴿ وَاعْبُدُوهُ } أيْ: تَذَلَّلُوا لهُ بالطَّاعَةِ؛ لأنَّ العبادةَ مَأْخوذةٌ من التعْبِيدِ وهوَ التذْليلُ.

لأَنْكُم إِذَا تَذَلَّلْتُم لَهُ بِالطَّاعَةِ فَهُوَ مِنْ أَسبابِ الرزقِ، قالَ تعالَى: ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلُ لَهُ مَخْرَجًا (2) وَيَرْبُرُقُهُ مِنْ حَلْبِ حَلَّكُمْ إِذَا تَذَلَّتُهُ بَاللّهَ يَحْقَلُ لَهُ مُخْرَجًا، ويَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لاَ يَحْتَسِبُ، فعبادَتُهُ تَتَضَمَّنُ الرزق؛ لأنَّ العالدَ ما دامَ يُؤْمِنُ أَنَّ مَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مُخْرَجًا، ويَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لاَ يَحْتَسِبُ، فعبادَتُهُ تَتَضَمَّنُ طَلَبَ الرزق؛ للنَّ العالدَ ما دامَ يُؤْمِنُ أَنَّ مَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مُخْرَجًا، ويَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لاَ يَحْتَسِبُ، فعبادَتُهُ تَتَضَمَّنُ طَلَبَ الرَّزِق بلسان الحال.

قولُهُ: ﴿وَاشْكُرُوالَهُ ﴾ إِذَا أَضَافَ اللهُ الشكرَ لهُ مُتَعَدِّيًا بِاللاَّمِ فَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى الإِخْلاَصِ؛ أَيْ: واشْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ للهِ، فاللامُ هنا لإفادةِ الإخلاصِ؛ لأنَّ الشاكرَ قدْ يَشْكُرُ الله عزَّ وجلَّ، ولكنْ لِبَقَاءِ النَّعْمَةِ، وهذا لا بأسَ بهِ، ولكنْ كُونُهُ يَشْكُرُ اللهِ، وَتَأْتِي إِرادَةُ بَقَاءِ النعمةِ تَبَعًا هذا هوَ الأَكْمَلُ والأَفْضَلُ.

والشُّكْرُ فَسَّرُوهُ بِأَنَّهُ: القيامُ بطاعة النُّعم، وقالُوا: إِنَّهُ يكونُ في ثَلاَثْةِ مَواضِعَ:

الأول: في القلب: وهو أنْ يَعْتَرِفَ بقَلْبِهِ أنَّ هذه النعمةَ مِن اللهِ، فَيَرَى أنَّ للهِ فَضْلاً عَلَيْهِ بِهَا، قالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا اللهِ، فَيرَى أَنَّ للهِ فَضْلاً عَلَيْهِ بِهَا، قالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِل



بِكُمْ مِنْ نَعْمَةً فَمِنَ الله }.

َ الثّانيَ: اللَّسَكَانُ: وهُوَ أَنْ يَتَحدَّثَ بِمَا على وَجْهِ الثناءِ على اللهِ والاعْتِرَافِ وعَدَمِ الجُحودِ، لا على سَبِيلِ الفَحْرِ والخُيلاء والترفُّع على عباد الله.

فَيَتَحَدَّثُ بِالغِّنَى لا لِيَكْسِرَ خاطرَ الفقيرِ، بلْ لأجْلِ الثناءِ على اللهِ.

الثالث: الجَوَارِحُ: وهو أَنْ يَسْتَعْمِلَها في طاعة المُنْعِمِ، على حَسَبِ ما يَخْتَصُّ هِا. فمثلاً: شُكْرُ اللهِ عَلَى نعمة العلْم أَنْ تعْمَلَ به، وتُعلَّمَهُ الناسَ.

قولُهُ: {وَإِلَيهِ تُرْجَعُونَ} الحارُّ والمحرورُ مُتَعَلِّقٌ بِــ {تُرْجَعُونَ}.

وتقديمُهُ يَدَلُّ على الحصرِ؛ أيْ أنَّ رُجوعَنا إلى اللهِ سُبْحَانَهُ، وهوَ الذي سَيُحَاسِبُنا على ما حَمَّلَنا إيَّاهُ مِن الأَمْرِ بالعبادةِ، والأمرِ بالشُّكرِ، وطلبِ الرزقِ منهُ.

والشَّاهدُ منْ هذهِ الآيةِ: {إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ الله لاَ يَمْلِكُونَ لَكُ مُرِبَرُقًا فَأَبَتَعُوا عِنْدَ اللهِ الرِّبَرُقَ}. إذا كانت الأصنامُ لا تَمْلكُ الرِّزقَ، فكيفَ يُستغاثُ هَا؟!

(2) قولُهُ: **{وَمَنْ أَضَلُّ}، {مَنْ}** اسمُ استفهامٍ مُبْتَدَأً، و**ِ أَضَلُّ** خبرُهُ، والاستفهامُ يُرادُ بهِ هنا النَّفيُ؛ أيْ: لا نَدَ أَضَلُّ.

وأضلُّ: اسمُ تفضيلِ؛ أيْ: لا أحدَ أَضَلُّ مِنْ هذَا.

والضلالُ: أنْ يَتِيهَ الإِنْسانُ عن الطريق الصحيح.

وإذَا كَانَ الاستفهامُ مُرَادًا بهِ النَّفْيُ كَانَ أَبلغَ من النفي الجُرَّدِ؛ لأَنَّهُ يُحَوِّلُهُ مِنْ نَفْي إلى تَحَدِّ؛ أَيْ: بَيِّنْ لِي عَنْ أَحَدِ أَضَلَّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دون الله؟

فهوَ مُتَضَمِّنٌ للتحَدِّي، وهوَ أبلغُ مِنْ قولِهِ: {لاَ أَضَلَّ مِمَّنْ يَدْعُو}؛ لأنَّ هذا نَفْيٌ مُجَرَّدٌ، وذاكَ نَفْيٌ مُشْرَبٌ مَعْنَى التَّحَدِّي.

قِولُهُ: {مِمَّنْ يَدْعُو} مُتَعَلِّقٌ بأَضَلَّ، ويُرادُ بالدُّعَاءِ هنا دُعَاءُ المسألةِ ودُعَاءُ العبادةِ.

قُولُهُ: {مِنْ دُونِ اللهِ} أَيْ: سِوَاهُ.



المنظمة المنظ

(3) قولُهُ: {مَنْ لا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقَيَامَةِ}.

{مَنْ} مَفْعُولُ يَدْعُو؛ أَيْ: لَوْ بَقِيَ كُلَّ عُمْرِ الدُّنيا يَدْعُو مَا اسْتَجَابَ لَهُ، قَالَ اللهُ تعالى: {إِنْ تَدْعُوهُ مُ لاَ يَسْمَعُوا دُعَاءَكُ مُ وَلَوْسَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُ مُ وَيُؤْمَ الْقِيَامَةِ يَكُفُرُونَ بِشِرْكِكُ مُ وَالخِبرُ هَنا عَنِ اللهِ تعالى، قَالَ تعالى: {وَلاَ يَنْبَلُكُ مَثْلُ خَبِيرٍ} يَعْنِي نَفْسَهُ سبحانَهُ وتعالى.

وقولُهُ: ﴿مَنْ لاَ يَسْنَجِيبُ } أَتَى (بِمَنْ) وهيَ للعاقلِ معَ أَنَّهُم يَعْبُدُونَ الأصنامَ والأحجارَ والأشجارَ، وهيَ غيرُ عاقلةِ، لكِنَّهُم لَّا عَبَدُوهَا أَنْزَلُوهَا مَنْزِلةَ العاقلِ فَخُوطِبُوا بِمُقتضَى مَا يَدَّعُونَ؛ لأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي إقامةِ الحُجَّةِ علَيْهِمْ فِي اللهُمُ يَدْعُونَ مَنْ يَرُونَهُمْ عُقَلاءَ، ومعَ ذلكَ لا يَسْتَجِيبُونَ لهم.

وهذا مِنْ بلاغةِ القرآن؛ لأنَّهُ حاطَبَهُم بِمَا تَقْتَضِيهِ حالُهُم لِيُقِيمَ الحُجَّةَ عَلَيهِمْ؛ إذْ لوْ قيلَ: ما لاَ يَسْتَجيبُ لهُ، لقَالُوا: لنا عُذْرٌ فِي عَدَم الاسْتحابة؛ لأنَّهم غيرُ عُقَلاءً.

قولُهُ: ﴿ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ } الضميرُ في قولِهِ: ﴿ هُمْ } يَعُودُ على ﴿ مَنْ } باعتبارِ المَعْنَى؛ لأنَّه مَماعة، وضَمِيرُ يَسْتَجِيبُ يَعُودُ على ﴿ مَنْ } وجَمَعَهُ باعتبارِ اللفظِ؛ لأنَّهُ مُفْرَدٌ. فأَفْرَدَ الضميرَ باعتبارِ لفظِ ﴿ مَنْ } وجَمَعَهُ باعتبارِ المعنى؛ لأنَّ وَمَنْ عَعُدُ على الأصنامِ وهي جماعةٌ، و ﴿ مَنْ عَدْ يُراعَى لفْظُها ومَعْنَاهَا في كَلاَمٍ واحد، ومنهُ قولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَنْ اللهُ وَيَعْمَلُ صَالِحًا يُدْخُلُهُ جَنَاتَ تَجْرِي مِنْ تَحْتَهَا الأَنْهَامُ خَالِدينَ فِيهَا أَبْدًا قَدْ أَحْسَنَ اللهُ لَهُ مَرِيْقًا ﴾. فهنا رَاعَى اللفظَ، ثمَّ اللفظَ.

قولُهُ: {عَنْ دُعَاتِهِمْ} الضميرُ في دعائِهمْ يَعُودُ إلى المَدْعُوِّينَ، وهل المَعْنَى: {وهُـمْ} أي: الأصنامُ، {عَنْ دُعَائِهِمْ} أيْ: دُعَاءِ الداعينَ إِيَّاهم، فيكونُ مِنْ بابِ إضافةِ المصدرِ إلى مفعولِهِ؟

أو المَعْنَى: ﴿وَهُـمْ } عَنْ (دُعاءِ) العابدينَ لهم، فيكونُ (دُعَاءِ) مضافًا إلى فاعلِهِ، والمفعولُ محذوفٌ.

الأوَّلُ: أبلغُ أيْ: عَن دُعَاءِ العابدينَ إيَّاهُم، أبلغُ مِنْ دعاءِ العابدينَ عَلَى سبيلِ الإطلاقِ. فإذا قُلْتَ: {عَنْ

دُعَاتُهِ مْ } أَيْ: عَنْ دُعَاءِ العابدينَ إِيَّاهُم، وجَعَلْتَ الضَّميرَ هنا يَعودُ على المَدْعُوِّينَ، صَارَ المُعْنَى أَنَّ هذهِ الأصنامَ سَامِلِكَةَ العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٩٦١٤٤٩ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ - ص. ٥٥٢٨٠٧٣ - ص. قاكس: ١٨٤٩٩٦٨ هاتف: ٩٥٤٨٩٦٦ - ٤٥٤٨٩٦٦ - ص. قاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٩٥٤٢٧٩٩ جوال: ٩٥٢٨٠٧٠٠ - ٥٥٢٨٠٧٣٠

KK





غافلةً عنْ دعوةِ هؤلاءِ إِيَّاهُم، ويكونُ هذا أبلغَ في أنَّ هذهِ الأصنامَ لا تُفيِدُهم شيئًا في الدنيا ولا في الآخرةِ. قولُهُ: {وَإِذَا حُشَىَ الْنَاسُ} أيْ: يومَ القيامةِ.

{كَانُوا لَهُ مُ أَعْدَاءً} هلِ المَعْنَى كِانَ العَابِدُونَ للمعبودِينَ أعداءً؟ أوْ كانَ المعبودونَ للعابدينَ أعداءً؟ الجوابُ: يَشْمَلُ المَعْنَيْنِ، وهذا مِنْ بَلاَغَةِ القرآن.

والشاهدُ من هذه الآية هو قولُهُ: {مَنْ لاَ يَسْتَجيبُ لَهُ إِلِّي يَوْمِ الْقَيَامَة}.

فإذا كانَ مَنْ سُوَى اللهِ لا يَسْتَحِيبُ إلى يومِ القيامةِ، فكيفَ يليقُ بكَ أَنْ تَسْتَغِيثَ بهِ دونَ اللهِ؟ فبطَلَ تعلَّقُ هؤلاء العابدينَ بمعبوداتهمْ.

(4) قولُهُ: {الْمُضْطَرُ} أَصْلُها الْمُضْتَرُّ؛ أي: الذي أصابه الضَّرَرُ، قالَ تعالى: ﴿وَأَيُوبَ إِذْ نَادَى مَرَبَهُ أَنِي مَسَنِيَ الضُّرُ وَأَنْتَ أَمْ حَمُ الرَّاحِمِينَ (83) فَاسْتَجَبْنَا لَهُ } فلا يُحِيبُ المُضْطَرَّ إلاَّ اللهُ، لَكِنْ قَيَّدَهُ بِقُولِهِ: ﴿إِذَا دَعَاهُ ﴾ الضُّرُ وَأَنْتَ أَمْ حَمُ الرَّاحِمِينَ (83) فَاسْتَجَبْنَا لَهُ ﴾ فلا يُحِيبُ المُضْطَرَّ إلاَّ اللهُ، لَكِنْ قَيَّدَهُ بِقُولِهِ: ﴿إِذَا دَعَاهُ ﴾ أمَّا إذا لمْ يَدْعُهُ فقدْ يَكُشَفُ اللهُ ضُرَّهُ، وقدْ لا يَكْشَفُهُ.

(5) قولُهُ: {وَيَكْشَفُ السُّوعَ} أيْ: يُزيلُ السُّوءَ.

والسُّوءُ: ما يَسُهِءُ المَءَ، وهوَ دُونَ الضَّرُورَةِ؛ لأنَّ الإنسانَ قدْ يُسَاءُ بما لا يَضُرُّهُ، لكنْ كُلُّ ضَرُورَةِ سُوءٌ. وقولُهُ: **{وَيَكُشُفُ السُّوءَ}** هلْ هيَ مُتَعَلِّقةٌ بما قبلَها في المعنى، وأنَّهُ إذا أَجَابَهُ كشَفَ سُوءَهُ، أَوْ هيَ مُسْتَقَلَّةٌ يُجيبُ المُضطْرَ إذا دعاهُ، ثَمَّ أَمْرٌ آخَرُ يكشفُ السُّوءَ؟

الجوابُ: المعنى الأخيرُ أعمُّ؛ لأنَّها تَشْمَلُ كشفَ سوءِ المضطرِّ وغيرِهِ، ومَنْ دعا اللهَ ومَنْ لَمْ يَدْعُهُ. وعلى التقديرِ الأوَّلِ تكونُ حاصَّةً بكشفِ سوءِ المضطرِّ.

ومعلومٌ أنَّهُ كُلَّمَا كَانَ المعنَى أَعمَّ كَانَ أَوْلَى، ويُؤيِّدُ العمومَ قولُهُ بعدها: {وَيَجْعَلُكُمْ خُلُفَاءَ ٱلأَمْرُضِ}. والذينَ يَجْعَلُهم الله خُلُفَاءَ الأرضِ همْ عِبَادُ اللهِ الصالحونُ.

قولُهُ: ﴿ أَالِكُمُ عَاللهِ } الاستفهامُ للإنكارِ، أوْ بِمَعْنَى النَّفْيِ، وهما متقاربانِ؛ أيْ: هلْ أحدٌ مَعَ اللهِ يَفْعلُ ذلك؟ الجوابُ: لا:

وإذا كانَ كذلكَ فيَحِبُ أَنْ تُصْرَفَ العبادةُ للهِ وحدَهُ، وكذلكَ الدعاءُ.

فاكس: ٨٦٩٩٥٨ هاتف: ٩٩٢٢٥٩ - ٢٢٩٨٤٥٦ جوال: ٥٣٨٠٧٠٠







فالواحبُ على العبدِ أَنْ يُوَجِّهَ السؤالَ إلى اللهِ تعالى، ولا يَطْلُبَ مِنْ أحدٍ أَنْ يُزِيلَ ضَرُورَتَهُ ويَكْشِفَ سُوءهُ وهوَ لا يَسْتَطيعُ.

ومما قد يشكل أنَّ الإنسانَ المضطرَّ يَسْأَلُ غيرَ اللهِ، ويُسْتَجابُ لهُ، كَمَن اضْطُرَّ إلى طعامٍ وطلبَ مِنْ صاحبِ الطعام أنْ يُعْطيَهُ فأعطاهُ، فَهَلْ يَجُوزُ أمْ لاَ؟

الْجُوابُ: أَنَّ هذا حائزٌ –كما تقدم عند الكلام على الدعاء–، لكنْ يَجِبُ أَنْ نَعْتَقِدَ أَنَّ هذا مُجَرَّدُ سبب لا أَنَّهُ مُسْتَقِلِّ، فاللهُ جعلَ لكلِّ شيء سببًا، فيُمْكِنُ أَنْ يَصْرِفَ اللهُ قَلْبَهُ فلا يُعْطِيكَ، ويُمْكِنُ أَنْ تَأْكُلَ ولاَ تَشْبَعَ، فَلاَ تَرُولُ ضَرُورَتُكَ، ويُمْكِنُ أَنْ يُسَخِّرَهُ اللهُ ويُعْطِيكَ.

(7) قولُهُ: (في زمنِ النبيِّ) أيْ: عَهْدِهِ.

قولُهُ: (مُنَافِقٌ) المنافقُ: هوَ الذي يُظهِرُ الإسلامَ ويُبطِنُ الكفرَ، وهؤلاءِ ظَهَرُوا بعدَ غزوةِ بدر.

ولم يُسَمَّ المنافقُ في هذا الحديثِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ عبدُ اللهِ بنُ أُبَيٍّ؛ لأَنَّهُ مشهورٌ بإيذاءِ المسلمينَ، ويُحْتَمَلُ غيرُهُ. وأَذِيَّةَ المنافقينَ للمُسْلمينَ ليستْ بالضَّربِ أو القَتْلِ؛ لأَنَّهم يَتَظاهَرونَ بَمَحَبَّةِ المسلمينَ، ولكنْ بالقولِ والتَّعْرِيضِ كما صَنَعُوا في قصَّة الإفْك.

(8) قولُهُ: (فَقَالَ بَعْضُهُمْ) أي: الصحابة.

قولُهُ: (نَسْتَغِيثُ) أَيْ: نَطْلُبُ الغَوْثَ، وهوَ إزالةُ الشدَّةِ.

قُولُهُ: (مِنْ هذا المنافقِ) إمَّا بزَحْرِه، أوْ تَعْزِيرِه، أوْ بما يُنَاسِبُ المقامَ.

وفي الحدَيثِ إيجازُ حَذَّفٍ دلَّ عليَهِ السِّياقُ؛ أَيْ: فَقَامُوا إِلَى رسولِ اللهِ فقالُوا: يا رسولَ اللهِ، إِنَّا نَسْتَغِيثُ بِكَ منْ هذا المنافق.

(9) قولُهُ: (إِنَّهُ لاَ يُسْتَغَاثُ بِي) ظاهرُ هذهِ الجملةِ النفيُ مطلقًا، ويُحْتَمَلُ أَنَّ الْمَرَادَ لا يُسْتَغَاثُ بهِ في هذهِ القضيَّة المُعَيَّنَة.

فَعَلَى الأُوَّلِ؛ يكونُ نفيُ الاستغاثةِ مِنْ بابِ سدِّ الذَرَائعِ والتأدُّبِ في اللفظِ، وليسَ مِنْ بابِ الحُكْمِ بالعُمُومِ؛ لأنَّ نفيَ الاستغاثةِ بالرسولِ صلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ ليسَ عَلَى إطلاقِهِ، بلْ تَحُوزُ الاستغاثةُ بهِ فيما يَقْدرُ عَلَيْهِ.







إِذْ إِنَّ المنافِقينَ يَسْتَتِرُونَ.

وعَلَى هَذا؛ فلا يُسْتَغاثُ للتَّخَلُّصِ مِن المنافقينَ إلاَّ باللهِ.

قال في (تيسير العزيز الحميد) ص243(قوله: ﴿إِنه لا يُستَغاث بِي وإنما يُستَغاث باللهُ ، قال بعضهم: فيه التصريح بأنه لا يستغاث بالنبي صلى الله عليه وسلم في الأمور ، وإنما يستغاث بالله .

والظاهر أن مراده -صلى الله عليه وسلم- إرشادهم إلى التأدب مع الله في الألفاظ؛ لأن استغاثتهم به -صلى الله عليه وسلم- من المنافق؛ من الأمور التي يقدر عليها، إمّا بزجره أو تعزيره ونحو ذلك، فظهر أن المراد بذلك: الإرشاد إلى حسن اللفظ، والحماية منه صلى الله عليه وسلم لجناب التوحيد، وتعظيم الله تبارك وتعالى، فإذا كان هذا كلامه في الاستغاثة به فيما يقدر عليه فكيف بالاستغاثة به أو بغيره في الأمور المهمة التي لا يقدر عليها أحد إلا الله سبحانه).

(10) فيه مسائل:

الأولى: (أنَّ عَطْفَ الدعاء عَلَى الاستغاثة منْ عطفِ العامِّ عَلَى الخاصِّ) حَيْثُ قالَ في التَّرْجمة: بابُ من الشرُّكِ أَنْ يَسْتَغِيثَ بَغَيْرِ اللهِ أَوْ يَدْعُو غيرَهُ. ووَجْهُ ذلكَ أَنَّ الاسْتِغَاثَةَ طَلَبُ إِزالَةِ الشِّدَّةِ، والدُّعَاءَ طَلبُ ذلكَ وغيره.

إِذَن الاستغاثةُ نوعٌ مِن الدعاءِ، والدعاءُ أعمُّ، فهوَ مِنْ بابِ عطفِ العامِّ عَلَى الحاصِّ. وهذا سائغٌ في اللغةِ العربيَّةِ، فهوَ كقولِهِ تعالى: {يَا أَيْهَا الَّذِينَ آمَنُوا الرُّكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا مَرَّبَكُمْ}.

(11) الثانية: تفسيرُ قَوْلِهِ: ﴿ وَلاَ تَدْعُمِنْ دُونِ اللهِ مَا لاَ يُنفَعُكَ وَلاَ يَضُرُكُ } الخِطَابُ في هذهِ الآيةِ للنبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ حَاصَّةً؛ بدليلِ الآياتِ التي قبلَها، قالَ تعالى: ﴿ وَأَنْ أَقِهُ وَجُهُكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلاَ تَصُونَنَ مِنَ اللهُ اللهِ وسَلَّمَ حَاصَّةً؛ بدليلِ الآياتِ التي قبلَها، قالَ تعالى: ﴿ وَأَنْ أَقِهُ وَجُهُكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلاَ تَصُونَنَ مِنَ اللهِ الْمُشْرِكِينَ ﴾.

فإنْ قيلَ: كيفَ يَنْهَاهُ اللهُ عَن أَمْرِ لاَ يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ شَرْعًا؟

أجِيبُ: أنَّ الغَرَضَ هُوَ التَّندِيدُ بِمَنْ فَعَلَ ذلكَ، كَأَنَّهُ يقولُ: لا تَسْلُكْ هذا الطريق التي سَلكَها أهلُ الضَّلاَلِ،



وإنْ كانَ الرسولُ لا يُمْكنُ أنْ يقعَ منهُ ذلكَ شرعًا.

- (12) الثالثة: (أنَّ هذا هوَ الشِّركُ الأكبرُ) يُوْحَذُ مِنْ قولِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ } مُضَافًا إلى قولِهِ تعالَى: { إِنَّ الشَّرِٰكَ الظُّلْمُ عَظِيمٌ }.
- (13) الرَّابِعَةُ: َ (أَنَّ أَصْلَحَ الناسِ لوْ فَعَلَهُ إِرْضَاءً لغيرِهِ صارَ مِن الظالِمِينَ) تُؤْخَذُ مِنْ كونِ الخِطَابِ للرسولِ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ، وهوَ أَصْلَحُ الناسِ.

فَمَنْ فَعَلَ ذَلَكَ إرضاءً لغيرِهِ صارَ مِنَ الظالمينَ، حَتَّى ولوْ فَعَلَهُ مِحاملةً لإنسانِ مشركِ، فدَعَا صَاحِبَ قبرٍ إرضاءً لذلكَ الْمَشْرِكِ، فإنَّهُ يكونُ مشركًا؛ إذْ لا تَحُوزُ الْمُحَابَاةُ في دينِ اللهِ.

- (14) الخامسة: (تَفْسِيرُ الآيَةِ التي بَعْدَها) وهي قولُهُ تعالَى: ﴿ وَإِنْ يَنْسَسُكَ اللهُ بِضُرِ فَلا كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ ۗ الآيَةَ، فإذا كانَ لا يَكْشِفُ الضَّرَّ إِلاَّ اللهُ وجَبَ أَنْ تكونَ العبادةُ لهُ وحدَهُ، والاستغاثةُ به وحدَهُ.
- (15) السادسة: (كونُ ذلكَ لا يَنْفَعُ في الدُّنيا مَعَ كونِهِ كُفْرًا) تُوْخِذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَإِنْ يَمْسَسُكَ اللهُ بِضُرِّ فَلاَ كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ} فَلَمْ يَنْتَفِعْ مِنْ دُعَائِهِ هذا فَخَسِرَ في الدُّنيا بذلك، وفي الآخِرَةِ بِكُفْرِهِ.
 - (16) السابعة: (تفسيرُ الآيَةِ الثالثةِ) وهيَ قُولُهُ تَعَالَى: {فَاتَّبَغُوا عُنْدَ الله الرِّينُ قَ}.

وقولُهُ: {عُندَالله} حالٌ مِن الرزقِ، وعليهِ يكونُ ابتغاءُ الرزقِ عندَ اللهِ وحدَهُ.

(17) الشَّامنة: (أنَّ طلبَ الرزقِ لا ينبغي إلاَّ من الله، كما أنَّ الْجَنَّةَ لا تُطْلَبُ إلاَّ منهُ)

تُؤْخَذُ منْ قوْلِهِ تعالى: ﴿ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُ وَالْهُ إِلَيْهُ تُرْجَعُونَ }؛ لأنَّ العبادةَ سببٌ لدحولِ الجنَّةِ.

وقدْ أَشَارَ اللهُ إلى ذلكَ بقوْلِهِ: ﴿ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾.

(18) التاسعة: (تفسيرُ الآيَةِ الرابعةِ) وهيَ قولُهُ تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِنْ يَدْعُومِنْ دُونِ اللهِ مَنْ لاَ يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ}.

(19) العاشرة: (ألَّهُ لا أَضَلُّ مِمَّنْ دَعَا غيرَ اللهِ) تُؤْخَذُ منْ قوْلِهِ تعالى: {وَمَنْ أَضَلُ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللهِ







مَنْ لاَ يَسْتَحِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾؛ لأنَّ الاستفهامَ هنا بَمَعْنَى النفي.

(20) المحادية عَشْرَة: (أَنَّهُ غَافِلٌ عنْ دعاءِ الداعِي لا يَدْرِي عنهُ) لقولِهِ تعالى: ﴿ وَهُ مُ عَنْ دُعَائِمِ مُ عَنْ دُعَائِمِ مَ اللهِ عَنْ دَعَاءِ الداعينَ اللهُ عَنْ دَعَاءِ الداعينَ اللهُ عَنْ دَعَاءِ الداعينَ إِيَّاهُمُ.

فالاحتمالُ في الضميرِ الثاني، وهوَ قولُهُ: {عَنْ دُعَائهـمْ}.

أمَّا الضَّميرُ الأوَّلُ فَإِنَّهُ يعودُ إلى المدعُوِّينَ لاَ ريبَ. وقدْ سَبَقَ بيانُهُ بالتَّفْصِيلِ.

(21) الثانية عشرة: (أنَّ تلكَ الدَّعْوةَ سببٌ لِبُغْضِ المَدْعُقِّ للدَّاعِي وَعَدَاوِتِهِ لهُ) تُؤْخَذُ مِنْ قولِهِ تعالَى: {وَإِذَا حُسْرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءٌ وَكَانُوا بِعِبَادَتُهِمْ كَافِرِنَ}.

(22) الثّالثّة عشرة: (تَسْميَةُ تلكَ الدعوةِ عبادةً للمدعوِّ) تُؤْخذُ مِنْ قولِهِ تعالَى: ﴿وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِـــُ كَانرِينَ﴾.

(23) الرابعة عشرة: (كُفْرُ المَدْعُوِّ بتلكَ العبادةِ) مَعْنَى كُفْرِ المدعوِّ ردُّهُ وإنكارُهُ. فإذا كانَ يومُ القيامةِ تبرَّأَ منهُ وأَنْكَرَهُ، تُؤْخَذُ مِنْ قولِهِ: ﴿وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِ مُ كَافِرِينَ ﴾.

(24) الخامسة عشرة: (هي سَبَبُ كونه أضلَّ الناس) وذلكَ لأمور أربعةٍ:

الأول: أنَّهُ يَدْعُو مِنْ دونِ اللهِ مَنْ لاَ يَسْتَجِيبُ لهُ.

الثاني: أنَّ المَدْعُوِّينَ غافلُونَ عنْ دُعائهم.

الثالث: أنَّهُ إذا حُشرَ النَّاسُ كانُوا لهم أعداءً.

الرابع: أنَّهُ كافرٌ بعبادَتهم.

(25) السادسة عشرة: (تفسيرُ الآيَةِ الخامسةِ) وهيَ قُولُهُ تَعَالَى: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَّرِ إِذَا دَعَاهُ وَيَكُشُفُ السُّوَّ﴾، وقَدْ سَبَقَ ذلكَ.

(26) السابِعة عشرة: (الأمرُ العَجِيبُ، وهوَ إقرارُ عَبَدَةِ الأوثانِ أَنَّهُ لا يُجِيبُ الْمَصْطَرَّ إلاَّ اللهُ) وهوَ كما







قالَ رَحِمَهُ اللهُ: وهذا مَوْجُودٌ الآنَ، فمِن الناسِ مَنْ يَسْجُدُ للأصْنامِ التي صَنَعُوهَا بأَنْفُسِهِم تعظيمًا، فإذا وقَعُوا في الشدَّةِ دَعُوا اللهُ مُخْلِصِينَ لهُ الدينَ، وكانَ عليهم أنْ يَلْجَأُوا للأصنامِ لوْ كانَتْ عبادتُها حقَّا، إلاَّ أنَّ مِن المشركينَ السُدَّةِ دَعُوا اللهُ مُخْلِصِينَ لهُ الدينَ، وكانَ عليهم أنْ يَلْجَأُوا للأصنامِ لوْ كانَتْ عبادتُها حقَّا، إلاَّ أنَّ مِن المشركينَ السابقينَ، فإذا وَقَعُوا في الشِّدَّةِ دَعُوا أولياعَهم كَعَلِيٍّ والحُسَيْنِ.

وإذا كَانَ الأمرُ سَهلاً دَعَوا اللهَ، وإذا حَلَفوا حَلِفًا هُمْ فيهِ صادِقُونَ حَلَفُوا بِعَلِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ أُولِيائِهِم، وإذا حَلَفُوا حَلِفًا همْ فيه كاذبُونَ حَلَفُوا بالله ولَمْ يُبالُوا.

(27) الثامنة عشرة: (همايَةُ المُصْطَفَى صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم حمَى التوحيد، والتأدُّبُ معَ اللهِ) احتارَ المُؤلِّفُ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لاَ يُسْتَغَاثُ بِي منْ بابِ التأدُّبِ بالألفاظِ، والبعدِ عن التعلُّقِ بغيرِ اللهِ، وأنْ يكونَ تعلُّقُ الإنسانِ دائمًا باللهِ وحدَهُ، فهوَ يُعَلِّمُ الأُمَّةَ أَنْ تَلْحَأً إِلَى اللهِ وحدَهُ إِذا وقَعَتْ في الشدَائدِ، ولا تَسْتَغِيثَ إلاَّ بهِ وحدَهُ.







تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس السادس عشر

(1) مناسبةُ البابِ لما قَبْلهُ: لّمَا ذَكَرَ رَحِمَهُ اللهُ الاستعادةَ

، والاستغاثةَ بغيرِ الله عزَّ وحلَّ، ذَكَرَ البراهينَ الدَّالَّةَ عَلَى بُطْلانِ عبادةِ ما سِوَى اللهِ؛ ولهذا جَعَلَ الترجمةَ لهذا الباب نَفْسَ الدَّليل، وذَكَرَ رَحمَهُ اللهُ ثَلاَثَ آيات:

- قُولُهُ: ﴿ أَيُشْرِكُونَ } الاستفهامُ للإِنْكَارِ والتَّوْبِيخِ؛ أَيْ: يُشْرِكُونَهُ مَعَ اللهِ.

- وفي قولِهِ: {وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُومِنْ دُونِ اللهِ مَنْ لاَ يَسْتَجِيبُ لَهُ } عبَّرَ بِـــ [مَنْ].

والمناسبةُ ظاهرةٌ؛ لأنَّ الدَّاعِينَ هناكَ نَزُّلُوهم مترلةَ العاقلِ.

أَمَّا هِنَا فَالْمَدْعُوُّ جَمَادٌ؛ لأنَّ الذي لا يَخْلُقُ شيئًا، ولا يَصْنَعُهُ حَمَادٌ لا يُفيدُ.

- قولُهُ: ﴿شَيُّكُ إِنَّكُورٌ فِي سياقِ النَّفْيِ، فتفيدُ العمومَ.

- قولُهُ: ﴿ وَهُـ مُ يُخْلَقُونَ } وَصَفَ هذهِ الأصنامَ بالعجْزِ والنَّقصِ، والربُّ المعبودُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَخْلُوقًا بلْ هُوَ الخَالقُ، فلا يجوزُ عليه الحدوثُ، ولا الفناءُ.

والمخلوقُ حادثٌ، والحادثُ يَجُوزُ عليه العدمُ؛ لأنَّ ما جازَ انْعدَامُهُ أَوَّلًا جازَ انعدامُهُ آخرًا.

فكيفَ يُعْبَدُ هَؤُلاء منْ دون الله؟

َ إِذَ المَحْلُوقُ هُوَ بِنَفْسِهِ مُفْتَقِرٌ إِلَى خَالِقِهِ، وَهُوَ حَادَثٌ بِعِدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، فَهُوَ نَاقِصٌ فِي إِيجَادِهِ وَبَقَائِهِ. قُولُهُ: ﴿ وَكَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُ مُ نَصْرُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى نَصْرِهِمْ لُوْ هَاجَمَهُمْ عَدُوٌّ، لأَنَّ هُؤُلاءِ المُعبودينَ قَاصِرُونَ.

وَالنَّصِرُ: الدفعُ عن المحذولِ بحيثُ يَنْتَصِرُ عَلَى عَدُوِّهِ.

قولُهُ: ﴿ وَكُا أَنْفُسَهُ مُ يُنْصُرُونَ ﴾ أيْ: زيادةً على ذلكَ هُمْ عاجِزُونَ عن الانتصارِ لأنْفُسِهم، فكيفَ يَنْصُرُونَ غَيْرَهُمْ؟

- ص 1



فبيَّنَ اللهُ عَجْزَ هذهِ الأصنامِ، وأنَّها لا تَصلُّحُ أنْ تَكُونَ معبودةً مِنْ أربعةِ وُجُوهٍ، هيَ:

الأول: أنَّها لا تَخْلُقُ، ومَنْ لا يَخْلُقُ لا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبِدَ.

الثَّاني: أنَّهُم مَخْلُوقُونَ مِن العدمِ، فهمْ مُفْتَقِرونَ إلى غيرهِم ابتداءً ودَوَامًا.

الثالث: أنَّهم لا يَسْتَطيعُونَ نَصْرَ الدَّاعينَ لَهُم.

وقولُهُ: {لاَ يَسْتَطِيعُونَ} أَبْلَغُ مِنْ قولِهِ: {لاَ يُنْصُرُونَهُ مَ } لاَنَّهُ لوْ قالَ: {لاَ يُنْصُرُونَهُ مَ } فقدْ يقولُ قائلٌ: لكنَّهمْ يَشْطيعُونَ.

لكنْ لَمَّا قالَ: {لا يَسْتَطِيعُونَ لَهُ مُ نَصْرًا}، كانَ أَبْلَغَ لظهور عَجْزِهِمْ.

الرابع: أنَّهُمْ لا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنْفُسِهِمْ.

(2) قُولُهُ: ﴿ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ } يَشْمَلُ دُعاءَ المسألةِ، ودُعاءَ العبادةِ.

و {مِنْ دُونِهَ } أَيْ: سِوَى اللهِ.

قولُهُ: {وَلَوْسَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ } أَيْ: أنَّ هذِهِ الأصنامَ لوْ دَعَوْتُموها ما سَمِعَتْ، ولوْ فُرِضَ أنَّها سَمِعَتْ ما استحابَتْ؛ لأَنَّها لا تَقْدِرُ على ذلكَ.

ولهذا قالَ إبراهيمُ عليهِ السلامُ لأبيهِ: ﴿ يَا أَنْتِ لَمُ تَعْبُدُ مَا لاَ يَسْمَعُ وَلاَ يُبْصِي وَلاَ يَغْنِي عَنْكَ شَيْنًا }.

فإذا كانتْ كذلكَ؛ فأيُّ: شيءٍ يَدْعُو إلى أنْ تُدْعَى منْ دونِ اللهِ؟!

بلْ هذا سَفَة، قالَ تعالى: {وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةٍ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ }.

قولُهُ: {وَيَوْمَ الْقِيَامَةَ يَكُنُمُ وَنَ بِشِرْكِكُمْ}، هوَ كقولِهِ تعالى: {وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُكَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعَبَادَتُهُمْ كَافُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعَبَادَتُهُمْ كَافُرِينَ}.

فهؤلاءِ المعبودونَ إِنْ كَانُوا يُبْعَثُونَ ويُحْشَرُونَ فكُفْرُهمْ بِشِرْكِهمْ ظاهرٌ كَمَنْ يَعبدُ عُزَيْرًا والمسيحَ. وإِنْ كَانُوا أَحْجَارًا وأَشْجَارًا ونَحْوَها؛ فيَحْتَمِلُ أَنْ يَشْمَلُهَا بظاهرِ الآيةِ، وهوَ أَنَّ اللهَ يأتي بهذهِ الأشْجارِ ونحوِها فتَكْفُرُ بشرْكِ مَنْ يُشْرِكُ بِمَا.





وَيُوَيِّدُهُ قُولُهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّكُ مُ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ حَصَبُ جَهَنَ مَا ﴾، وما ثَبَتَ في (الصَّحِيحَيْنِ) عن النبيِّ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ: ﴿ أَنَّهُ عَنْدَ بَعْثِ النَّاسِ يُقَالُ لِكُلِّ أُمَّةَ: لِتُنْبَعُ كُلُّ أُمَّةَ مَا كَانَتُ تَعْبُدُ مِنْ دُونِ الله والحَجَرُ يكونُ إمامَهُمْ يومَ القيامة، ويكونُ لهُ كَلاَمٌ يَنْطِقُ بهِ، ويكفُرُ بشركِهِم، فإذا كانت تُحْضَرُ وتُحْصَبُ في النارِ إهانة لعابديها، وتُحْضَرُ لِتُنْبَعَ إلى النَّارِ، فلاَ غَرْوَ أَنْ تَكُفْرَ بعابديها إذا أُحْضِرَتْ.

قُولُهُ: ﴿وَكَا يُبَنِّنُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ } معناهُ: أنَّهُ لا يُخبِرُكَ بالخَبَرِ مِثْلُ خبيرٍ بهِ، وَهُوَ اللهُ؛ لِأَنَّهُ لا يَعْلَمُ أحدٌ ما يكونُ في يومِ القيامةِ إلاَّ اللهُ، وَهُوَ خَبَرُ صِدْقٍ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى يقولُ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلاً ﴾.

والخبيرُ: العالمُ ببواطن الأمور.

مسألةً: هلْ يَسْمَعُ الأمواتُ السلامَ وَيَرِدُونَهُ عَلَى مَنْ سلَّمَ عَلَيْهِمْ؟

اخْتُلفَ في ذلكَ على قولَيْن:

القولُ الأوَّلُ: أنَّ الأمواتَ لا يَسْمَعُونَ السَّلامَ، وأنَّ قولَ النِيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ حينَ زيارَةِ المَقْبَرةِ: «السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ» دُعاءٌ لا يُقصَدُ به المُخاطَبةُ، ثمَّ على فَرْضِ أنَّهم يَسْمَعُونَ كما جاءَ في الحديثِ الذي صحَّحَهُ ابنُ عبدِ البَرِّ وأقرَّهُ ابنُ القَيِّمِ: «بِأَنَّ الإِنْسَانَ إِذَا سَلَّمَ عَلَى شَخْصٍ يَعْرِفُهُ فِي الدُّنْيَا رَدَّ اللهُ عَلَيْهِ رُوحَهُ فَرَدَّ السَّلاَمَ» فيقال: عَلَى تَقْديرِ صحَّةِ هذا الحديثِ، لا يَلْزَمُ أَنْ يَسْمَعُوا كُلَّ شيء بلَ يسمعون السلام ويردونه.

َ ثُمَّ لَوْ فُرِضَ أَنَّهَمَ يَسْمَعُونَ غيرَ السَّلاَمِ، فإنَّ اللهُ صرَّحَ بأنَّ المَدْعُوِّينَ مِنْ دونِ اللهِ بأَنَّهم لاَ يَسْمَعُونَ دُعاءَ مَنْ يَدعوهُمْ؛ لأنَّ هذا كُفرٌ بالقرآن.

فَتَبَيَّنَ هِذَا أَنَّهُ لا تَعَارُضَ بَيْنَ قُولِهِ صَلَّى الله عليهِ وسلَّمَ: ﴿السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَقُومٍ مُؤْمِنِينَ ۗ وبينَ هذهِ الآيةِ. وأمَّا قُولُهُ: {وَلَوْسَمَعُوا} فمعناهُ لوْ سَمِعُوا فَرْضًا ما اسْتَجَابُوا لَكُم؛ لأِنَّهم لا يَسْتَطِيعُونَ.

القولُ الثاني: أنَّ الأمواتَ يَسْمَعُونَ.

واسْتَدَلُّوا على ذلكَ: بالخِطَابِ الواقعِ في سلامِ الزائرِ لهمْ بالمقبرةِ. وبمَا ثَبَتَ في (الصَّحِيحِ) منْ أَنَّ المُشَيِّعِينَ إذا انصَرَفُوا سَمِعَ المُشَيَّعُ قَرْعَ نعالِهِمْ.



والجوابُ عنْ هذَيْنِ الدليلَيْنِ:

أَمَّا الْأُوَّالُ: فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنِ السَّلاَمِ عَلَيْهِمْ أَنْ يَسْمَعُوا؛ ولهذا كانَ المسلمونَ يُسَلِّمُونَ على النَّيِّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ في حياته في التَّشهُد وهو لا يَسْمَعُهُمْ قَطعًا.

وأمَّا الثَّانيُ: فهوَ واردُّ في وَقْت خاصٌّ، وهوَ انْصرَافُ المشيِّعينَ بعدَ الدُّفن.

وعَلَى كُلِّ فالقَوْلاَنِ مُتَكَافِئانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قُولُهُ: (شُعَّ) الشَّحَّةُ الحُرحُ في الرَّأْسِ والوجهِ خاصَّةً.

قولُهُ: (وكُسِرَتْ رَبَاعِيَتُهُ) السُّنَّانِ الْمُتَوَسِّطَانِ يُسَمَّيَانِ ثَنَايَا، ومَا وراءَهُما يُسَمَّيَانِ رَبَاعِيَتَيْنِ.

قال النووي في (شرح مسلم) (125/7): قوله: (وكسرت رباعيته) هي بتخفيف الياء، وهي السن التي تلي

التنية من كل جانب، وللإنسان أربع رباعيات.

وفي هذا وقوع الأسقام والابتلاء بالأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم؛ لينالوا جزيل الأجر، ولتعرف أتمهم وغيرهم ما

أصابهم، ويتأسوا بهم).

قولُهُ: فقالَ: «كَلِفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ شَجُوا نَبِيَهُمْ؟ !» الاستفهامُ يُرادُ بهِ الاستبعادُ؛ أيْ: بعيدٌ أنْ يُفْلِحَ قومٌ شجَّوا نَبيَّهُم صَلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ.

قُولُهُ: «يُقْلِحُ» من الفلاحِ، وهوَ الفوزُ بالمطلوبِ، والنحاةُ من المَرْهُوبِ.

(3) قولُهُ: (فَنَزَلَتْ: {لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ}) أَيْ: نَزَلَتْ هذهِ الآيةُ.

والخطابُ فيها للرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ.

و ﴿ أَشَيْءٌ } نَكِرَةٌ فِي سياقِ النَّفي فَتَعُمُّ.

قُولُهُ: ﴿ الْآَمْرِ ﴾ أي: الشَّأْنِ، والمرادُ: شأنُ الخلقِ. فَشَأْنُ الخلقِ إلى خالقِهِمْ، حتَّى النبيُّ صَلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ليسَ وَفِهِمْ شيءٌ.

فَفِي الآيَةِ خطابٌ للرسولِ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ، وقدْ شُجَّ وجْهُهُ، وكُسِرَتْ رَبَاعِيَتُهُ، ومعَ ذلكَ ما عَذَرَهُ اللهُ





سُبْحَانَهُ فِي كلمةٍ واحدةٍ: «كُيْفُ يُفْلِحُ قُومٌ شَجُوا نَبِيَهُمْ؟!».

فإذا كانَ الأمرُ كذلكَ فما باللَّ بمَنْ سوَاهُ؟

فليسَ لهم مِن الأَمْرِ شَيْءٌ؛ كالأَصْنامِ والأوْثانِ والأنبياءِ. فالأمرُ كلَّهُ للهِ سبحانَهُ وتَعَالَى، كَمَا أَنَّهُ الخالقُ وحدَهُ. والحمدُ للهِ الذي لَمْ يَجْعَلْ أَمْرَنَا إلى أحد سَواهُ؛ لأَنَّ المحلوقَ لا يَمْلكُ لنَفْسِهِ نَفْعًا ولا ضرَّا، فِكيفَ يملكُ لغيرهِ؟! قولُهُ: (فَنَزَلَتْ) الفاءُ للسَّبَيَّةِ، وعليهِ فيكونُ سببَ نزولِ هذهِ الآيَةِ هذا الكلامُ: «كَيْفُ يُفْلِحُ قَوْمٌ شَجَّوا وَجْهَ

- (4) قولُهُ: (إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُمن الرُكُوعِ فِي الرَّكْعَةِ الأخيرة مِن الفَجْرِ) قَيَّدَ مَكَانَ الدعاءِ مِن الصلواتِ بالفَحْرِ، ومكانَهُ مِن الرَّكْعَاتِ بالأَخيرةِ، ومكانَهُ من الرَكْعَةِ ما بعدَ الرَّفْعَ مِن الرُّكُوعِ.
- (5) قولُهُ: ﴿اللَّهُمَّ الْعَنْ فَلَانًا وَفَلَانًا﴾ اللَّعْنُ: الطَّرْدُ والإبعادُ عنْ رحمةِ اللهِ؛ أيْ: أَبْعِدْهُم عنْ رَحْمَتِكَ، واطْرُدْهم منها. وَ(فَلَانًا وَفَلَانًا) بَيَّنَهُ في الروايَةِ الثانيَةِ أَنَّهم صَفْوَانُ بنُ أَئِيَّة، وسُهَيْلُ بنُ عمرٍو، والحارثُ بنُ هشامٍ.
- (6) قولُهُ: (بعُدَما يقولُ: ﴿سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ﴾ أيْ: يقولُ ذلك إذا رَفَعَ رأسَهُ وقالَ: سَمِعَ اللهُ لَمَنْ حَمدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ.
- (7) قولُهُ: (فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْسِ شَيْءٌ ﴾ هُنَا قالَ: (فَأَنْزَلَ) وفي الحديثِ السابقِ قالَ: (فَنَزَلَتُ) وكلُّها بالْفَاء.

وعَلَى هذا يكونُ سببَ نزولِ الآيَةِ دعوةُ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ على هؤلاءِ، وقولُهُ: ﴿كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ شَجُوا نَبِيَّهُمْ؟ !› ولا مانِعَ أَنْ يَكُونَ للآيَةِ سَبَبَا نُزُولٍ.

وقدْ أسلمَ هؤلاءِ الثلاثةُ، وحَسُنَ إسلامُهُم رَضِيَ اللهُ عنهم. فتأمَّل كيف تنقلب العداوةَ ولايَةً؛ لأنَّ القلوبَ بِيَدِ اللهِ سبحانَهُ وتعالى، ولوْ أنَّ الأمرَ كانَ عَلَى ظَنِّ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لبَقِيَ هؤلاءِ على الكفرِ حتَّى الموتِ، إذ لوْ قُبِلَت الدَّعْوةُ عليهم وطُرِدُوا عن الرَّحمةِ لَمْ يَنْقَ إلاَّ العذابُ.

ولكنَّ النبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ ليسَ لهُ من الأمر شيءً، فالأمرُ كُلُّهُ لله. ولهذا هدَى اللهُ هؤلاء القومَ وصَارُوا المملكة العوبية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - صَ.ب: ٢٦١٤٤٩ - صَ. = ٥٥٢٠٠٠ من بـ: ٢٦١٤٤٩ - ص 5 -فاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٤٥٢٢٧٩ - ٤٥٤٨٩٦٦ جوال: ٥٥٢٨٠٧٠٠ من ١٩٥٨٩٦٦ - ٢٥٥٢٩٩٨



مِنْ أُولِياءِ اللهِ الذَّابِّينَ عَنْ دينِهِ، بَعْدَ أَنْ كَانُوا أَعَدَاءَ اللهِ القَائِمِينَ ضِدَّهُ. واللهُ سبحانَهُ يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عَبَادِهِ. (8) قُولُهُ: (قَامَ) أَيْ: حَطِيبًا.

قُولُهُ: (أَنْزِلَ عَلَيْهِ) أَيْ: أَنْزِلَ عَلَيْهِ بِواسطةٍ جَبِرِيلَ ﴿ وَأَنْذِبُ عَشِيرَ كَ ﴾.

قُولُهُ: ﴿وَأَنْذِمْ} أَيْ: حَذِّرٌ وَحَوِّفْ.

والإنذارُ: الإعلامُ المقرونُ بتخويفِ.

قُولُهُ: {عَشِيرَتَك} العشيرةُ قبيلةُ الرجُلِ مِن الجَدِّ الرابعِ فما دُونَ.

قولُهُ: ﴿ الْأَقْرَبِينَ} أي: الأقربُ فالأقربُ، فأوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ في عشيرةِ الرجلِ أولادُهُ، ثُمَّ آباؤُهُ، ثُمَّ إحوانُهُ، ثُمَّ مامُهُ، وهكذا.

ويُؤْخَذُ مِنْ هذا أَنَّ الأَقْرَبَ فالأقربَ أَوْلَى بالإنْذَارِ؛ لأَنَّ الحُكْمَ الْمَعَلَّقَ عَلَى وصْف يَقْوَى بقُوَّةِ هذا الوصفِ، وذلكَ أَنَّ الوَصْفَ المُوحِبَ للحُكْمِ كُلَّما كانَ أَظْهَرَ وأَبْيَنَ كانَ الحُكْمُ فيهِ أَظْهَرَ وأَبْيَنَ.

وقولُهُ: (حينَ أُنزِلَ عليْهِ) يُفِيدُ أَنَّهُ لَمْ يَتَأَخَّرْ صَلَّى الله عليهِ وسلَّمَ، بلْ قامَ فقالَ: ﴿يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ ۗ أَيْ: يا جماعةَ يش.

(9) قولُهُ: «اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ» أيْ: أَنْقِذُوها؛ لأنَّ الْمُشْتَرِيَ نَفَسَهُ كَأَنَّهُ أَنْقَذَها مِنْ هَلاَكٍ، والْمُشْتَرِيَ رَاغِبٌ. ولهذا عَبَّرَ بالاشتراءِ كَأَنَّهُ يقولُ: اشْتَرُوا أَنْفُسَكُم رَاغِبِينَ.

وفي قولِهِ: «اشْتُرُوا أَنْفُسَكُمْ» مِن الحضِّ على هذا الأمرِ ما هوَ ظاهرٌ؛ لأنَّ المشتريَ يكونُ راغبًا.

قُولُهُ: ﴿**لاَأْغُنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا**﴾ هذا هوَ الشاهدُ؛ أيْ: لا أَدْفَعُ، أوْ لا أَنْفَعُ؛ أيْ: لا أَنْفَعُكُم بِدَفْعِ شيءٍ عنكم دونَ اللهِ، ولا أَمْنَعُكُم مِنْ شيءٍ أرادَهُ اللهُ لكم؛ لأنَّ الأمرَ بِيَدِ اللهِ.

ولهذا أمرَ الله نبيَّهُ بذلك فقال: {قُلْ إِنِي كَأَمْلِكُ لَكَ مُ ضَرَّاً وَلاَ مَرَشَدًا (21) قُلْ إِنِي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللهِ أَحَدُّ وَلَنْ أَجدَ مَنْ دُونِه مُلْتَحَدًا}.







قولُهُ: ﴿شَيِّئًا ﴾ نَكِرَةٌ في سياقِ النَّفْيِ، فَتَعُمُّ أيَّ شيءٍ.

(10) قُولُهُ: ﴿يَاعَبَاسُ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ﴿ هُوَ عَمُّ النِيِّ صَلَّى اللهُ عَلِيهِ وَسَلَّمَ، وَعَبَدُ الْمُطَّلِبِ جَدُّ النِيِّ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ.

فَإِنْ قِيلَ: كِيفَ يِقُولُ النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: عَبْدَ الْمُطَّلِبِ مَعَ أَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ عَبْدٌ إلاَّ إلى اللهِ عزَّ وحلَّ؟

فالجوابُ: أنَّ هذا ليسَ إنْشَاءً، بلْ هوَ خَبَرٌ، فاسْمُهُ عبدُ اللطَّلِبِ ولمْ يُسَمِّهِ النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ، لكن اشْتُهرَ بعبد المُطَّلب.

َ (11) قُولُهُ: «لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللهِ شَيْئًا» أيْ: لا أَنْفَعُكَ بشيءٍ دُونَ اللهِ، وَلا أَمْنَعُكَ مِنْ شيءٍ أَرادَهُ اللهَ لكَ، فالنبيُّ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ لا يُغْنِي عَنْ أحدٍ شيئًا، حتَّى عَن أبيهٍ وأُمِّهِ.

(12) قولُهُ: "يَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ، سَلِينِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتٍ" أي: اطْلَبِينِي مِنْ مالِي ما شِئْتِ فَلَنْ أَمْنَعَكِ؛ لأَنَّهُ صَلَّى الله عليهِ وسَلَّمَ مَالِكٌ لمالِهِ، ولكنْ بالنِّسْبَةِ لحقِّ اللهِ قالَ: "لاَأْغُني عَنْك مِنَ الله شَيْئًا".

فهذا كلامُ النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ لأقَارِبهِ الأقربينَ؛ عمِّه وعَمَّتِه وابنتَهُ. فما بالُكَ بِمَنْ هم أبعدُ؟ فعدمُ إغنائهِ عنهم شيئًا مِنْ بابٍ أَوْلَى، فهؤلاءِ الذينَ يَتَعَلَّقُونَ بالرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ، ويَلُوذُونَ ويَسْتَجيرُونَ به، قَدْ غرَّهُم الشَّيْطانُ واجْتَالَهُم عنْ طريقِ الحقِّ؛ لأنَّهم تَعَلَّقوا بما ليسَ بمُتَعَلَّقٍ، فالذي يَنْفَعُ بالنِّسْبةِ للرَّسُولَ صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ هوَ الإيمانُ به واتِّبَاعُهُ.

أَمَّا دُعاؤُهُ والتَّعَلَّقُ بِهِ ورجاؤُهُ فيما يُؤَمَّلُ، وحَشْيَتُهُ في ما يُخَافُ منهُ، فهذا شركٌ باللهِ، وهوَ مَّمَا يُبْعِدُ عن الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ وعن النَّجاةِ منْ عذابِ الله.

فَفِي الحَدَيْثِ امتثالُ النبيِّ صلَّى الله عليهِ وسَلَّمَ لأمرِ ربِّهِ فِي قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْذِمْ عَشِيرَكَكَ ٱلأَقْرَعِينَ} فإنَّهُ قامَ بمذا الأمرِ أتمَّ القيامِ، فدَعَا وعَمَّ وحَصَّصَ وبيَّنَ أنَّهُ لا يُنْجِي أَحَدًا مِنْ عَذَابِ اللهِ بَأَيِّ وسَيلةٍ، بَل الذي يُنْجِي هوَ الإيمانُ به واتِّباعُ ما جاءَ به.

وإذا كَانَ القُرْبُ من النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ لا يُغْنِي عن القريبِ شيئًا، دلَّ ذلكَ عَلَى مَنْعِ التَّوَسُّلِ بِحَاهِ







النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ؛ لأنَّ حاهَ النبيِّ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ لا يَنْتَفِعُ بهِ إلاّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ. ولهذا كانَ أَصَحَّ قَوْلَيْ أَهْلِ العلْمِ تَحْرِيمُ التوسُّلِ بجاهِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ.

(13) فيه مسائل:

ا**لأولى: (تفسيرُ الآيتَيْنِ)** وهما آيَتَا الأعراف. وسَبَقَ ذلكَ في أوَّلِ البابِ. والاسْتِفْهامُ فيهما للتَّوْبِيخِ والإِنْكَارِ، وكذلكَ سَبَقَ تَفْسيرُ الآيَة الثالثة؛ وهي آيَةُ فاطر.

(14) الثانية: (قِصَّةُ أُحُدٍ) حيثُ شُجَّ النَّبِيُّ صَلَّى الله عليه وسَلَّمَ... الحديثَ.

(15) الثالثة: (قُثُوتُ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ... إلخ) أرادَ الْمُؤَلِّفُ هِذهِ المسألةِ أَنَّ النِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ، وأَصْحَابَهُ سَادَاتِ الأُولِياءِ، مَا أَنْقَذُوا أَنْفُسَهم، فكيفَ يُنْقَذُونَ غَيْرَهُم؟!

وُليسَ مُرَادُهُ رَحِمَهُ اللهُ مُحَرَّدَ إِثباتِ القُنُوتِ والتأمينِ عليه، ولهَذا جاءت العباراتُ بسيِّد وسادات، فلا أحدَ أُقْرَبُ إلى اللهِ من الرسولِ وأصحابِه، ومَعَ ذلكَ يَلْحَأُونَ إلى اللهِ سُبْحَانَهُ في كَشْفِ الكُرُباتِ، ومَنْ كَانت هذهِ حالُهُ فكيفَ يُمْكِنُ أن يُلْحَأُ إليهِ في كَشْفِ الكُرُبات؟!

فليسَ مُرَادُ الْمُؤَلِّفِ إِثباتَ مسألة فقهيَّة.

(16) الرابعة: (أنَّ المَدْعُوَّ عَلَيْهِمْ كُفَّارٌ) تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿أَوْيَهُوبَ عَلَيْهِمْ}، فهذا دليلٌ على أَنَّهم الآنَ لَيْسُوا عَلَى حال مَرْضِيَّةٍ، ثمَّ إِنَّهُ مَعْرُوفٌ أنَّ صَفْوَانَ بنَ أُمَيَّةَ وَسُهَيْلَ بنَ عَمْرِو والحَارثَ بنَ هشامٍ وقتَ الدعاءِ عليهم كانوا كُفَّارًا.

وهذه المسألة؛ أيْ: أنَّ المَدْعُوَّ عليهم كُفَّارٌ، تَرْمِي إلى أنَّ الرسولَ صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ وإنْ كانَ يَرَى أَنَّهُ دعا عليهم بَحَقِّ، فقدْ قَطَعَ اللهُ سبحانَهُ وتعالى أنْ يَكُونَ لهُ من الأمرِ شيءٌ؛ لأنَّهُ قَدْ بِقُولُ قائلٌ: إذا كانوا كُفَّارًا أَلَيْسَ عِليهم؟ الرسولُ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ أنْ يَدْعُوَ عَلَيْهِم؟

نقولُ: حتَّى في هذه الحال لاَ يَمْلِكُ مِنْ أَمْرِهم شيئًا، هذا وَجْهُ قولِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّ الْمَدْعُوَّ عليهم كُفَّارٌ. وليسَ مُرَادُهُ الإعلامَ بِكُفْرِهم؛ لأنَّ هذا مَعْلُومٌ لاَ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعَنْوَنَ لهُ.

بل المرادُ في هذهِ الحالِ الذي كانَ هؤلاءِ كُفَّارًا لمْ يَمْلِكُ النبيُّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ شيئًا بالنسبةِ إليهم.

(17) الخامسةُ: (أَنْهِم فَعَلُوا أَشياءَ مَا فَعَلُها غَالِبُ الكُفَّارِ) أَيْ: أَنَّهُم مَعَ كُفْرِهُم كَانُوا مُعْتَدِينَ، ومَعَ ذلك

قِيلَ لَهُ فِي حَقَّهِم: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلأَمْرِ شَيْءٍ ﴾.

وإلاَّ فَهُم شَجُّوا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، وَمَثْلُوا بالقَتْلَى؛ مِثْلِ حَمْزَةَ بنِ عبدِ الْمُطَّلِبِ. وكذلكِ أيضًا حَرَصُوا عَلَى قَثْلِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عليهِ وسَلَّمَ، مَعَ أنَّ كُلُّ هؤلاءِ فيهم مِنْ بَنِي عَمِّهم، وفيهم مِن الأنصارِ.

(18) السادسة: (أَنْزَلَ اللهُ عليهِ في ذلكَ: {لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلأَمْرِ شَيْءٌ }) أيْ: معَ ما تَقَدَّمَ مِن الأمورِ التي

تَقْتَضِي أَنْ يكونَ للنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ حَقٌّ بأَنْ يَدْعُوَ عَلَيْهِم، أَنْزَلَ اللهُ: ﴿ لَيُسَ لَكَ مَنَ الأَمْرِ شَكِيْءٌ ﴾، فالأمرُ للهِ وحدَهُ، فإذا كانَ الرسولُ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ قَدْ قُطِعَ عنهُ هذا الشيءُ، فغَيْرُهُ مِنْ باب أَوْلَى.

(19) السابعة: (قولُهُ: ﴿أَوْبَيُوبَ عَلَيْهِ مُ ﴾، فتابَ عَلَيْهِم فآمَنُوا) وهذا دَلِيلٌ عَلَى كَمَالِ سُلْطانِ اللهِ وقُدْرَتِهِ؛ فهؤلاءِ الذينَ جَرَى مِنْهم ما جَرَى تابَ اللهُ عَلَيْهِم وآمَنُوا؛ لأنَّ الأمرَ كُلَّهُ بيَدهِ سبحانَهُ، وهوَ الذي يُذِلُّ مَنْ يشاءُ ويُعِزُّ مَنْ يَشَاءُ؛ فَرَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ ومَنْ دُونَهُ لا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يُغَيِّرُوا شيئًا مِنْ أَمْرِ اللهِ.

(**20) الثَّامنةُ: (القِنوتُ في النوازِلِ)** وهذهِ هيَ المسألةُ الفقهِيَّةُ، فإذا نَزَلَ بالمسلمينَ نازلةٌ فإنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُدْعَى لَهُم حَتَّى تَنْكَشفَ.

وهذا القُنُوتُ مشروعٌ في كلِّ الصلوات، كما في حديث ابنِ عبَّاسِ رضيَ اللهُ عنهما الذي رَوَاهُ أَحْمَدُ وغيرُهُ، إلاَّ أنَّ الفقهاءَ رحِمَهُم اللهُ اسْتَثْنَوا الطَّاعُونَ وقَالُوا: لا يُقنَتُ لهُ؛ لعدمِ وُرودِ ذلكَ، وقَدْ وَقَعَ في عهدِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنهُ ولَمْ يَقْنُتْ. ولأنَّهُ شهادةً؛ فلا يَنْبغي الدُّعاءُ برَفْع سَبَبِ الشَّهَادَة.

وظاهرُ السُّنَّةِ: أَنَّ القُنُوتَ إِنَّما يُشْرَعُ فِي النَّوازلِ التي تكونُ مِنْ غيرِ اللهِ، مِثلِ: إيذاءِ المسلمينَ والتَّضْيِيقِ عَلَيْهم.

أمَّا ما كَانَ مِنْ فِعْلِ اللهِ؛ فإنَّهُ يُشْرَعُ لهُ ما جَاءتْ بهِ السُّنَّةُ، مثلُ: الكُسُوفِ، فيُشْرَعُ لهُ صلاةُ الكسوف، والزلازلُ شُرِعَ لها صلاةُ الكَسُوفِ، كما فَعَلَ ابنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهما وقالَ: (هذه صلاةُ الآياتِ) وَالْجَدْبُ يُشْرَعُ لهُ الاسْتَسْقَاءُ، وهكذا.

وما عَلِمْتُ لِسَاعَتِي هذه أنَّ القُنُوتَ شُرِعَ لأمرِ نَزَلَ مِن الله، بَلْ يُدْعَى لهُ بالأَدْعِيَةِ الوَارِدةِ الخَاصَّةِ، لكنْ إذا ضُيِّقَ عَلَى المُسْلَمينَ وَأُوذُوا وما أَشْبَهَ ذلكَ؛ فإنَّهُ يُقَنِّتُ اتِّبَاعًا للسُّنَّة في هذا الأمر.

تُمَّ مَن الذي يَقَنْتُ، الإمامُ الأعظمُ، أو إمامُ كُلِّ مسجدٍ، أو كُلُّ مُصلًّ؟

الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص. ب: ٣٦١٤٤٩ فاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٤٥٣٢٣٩٩ - ٤٥٤٨٩٦٦ - جوال: ٥٥٥٢٨٠٧٣٠

– ص9 –

http://www.afaqattaiseer.com
E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com







المَذْهَبُ: أَنَّ الذي يَقْنُتُ هُوَ الإمامُ الأعْظَمُ فقطْ؛ الذي هوَ الرئيسُ الأعْلَى للدَّوْلَةِ. وقيلَ: يَقْنُتُ كُلُّ إمامٍ مَسْجِدِ.

وقيلَ: يَقْنُتُ كُلِّ مُصَلِّ، وهوَ الصَّحيحُ؛ لِعُمُومِ قولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: «صَلُّواكُمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» وهذا يَتَنَاولُ قُنُوتَهُ صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ عِنْدَ النَّوازِلِ.

(21) التاسعة: (تَسْمِيَةُ المُدَعُوِّ عليهُم في الصَلاقِ بأسمائِهم وأسماءِ آبائِهم) وهمْ صفوانُ بنُ أُمَيَّةَ، وسُهَيْلُ بنُ عمرٍو، والحَارِثُ بنُ هشامٍ، فسَمَّاهُم بأسمائِهِم وأسماءِ آبائِهِم، لكنْ هلْ هذا مَشْرُوعٌ أوْ جَائزٌ؟

الجُوابُ: هَذا حَائزٌ، وعُليه؛ فإذا كَانَ فَي تَسْمِيَةِ اللَّدْعُوِّ عَليهم مَصْلَحةٌ كَانَتَ التَّسْمِيَةُ أَوْلَى، لوْ دَعَا إِنْسَانٌ لأَنَاسٍ مُعَيَّنِينَ فِي الصَّلاَةِ حَازَ؛ لأَنَّهُ لا يُعَدُّ مِنْ كَلامِ الناسِ، بلْ هوَ دُعاءٌ، والدُّعاءُ مُخَاطَبَةُ اللهِ تَعَالَى، ولاَ يَدْخُلُ

في عُمُومِ قولِهِ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: ﴿إِنَّ هَذِهِ الصَّلاَّةَ لاَ يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلاَمِ النَّاسِ».

مَسْأَلَةٌ: هَلَ الذي نُهِيَ عنهُ الرسولُ صلَّى الله عَلَيهِ وسلَّمَ الدُّعاءُ أَوْ لَعْنُ المُعَيَّنينَ؟

الجوابُ: المنهيُّ عنهُ هوَ لَعْنُ الكُفَّارِ فِي الدُّعاءِ عَلَى وجهِ التَّعْيِينِ، أمَّا لَعْنُهُم عمَومًا فلا بَأْسَ به، وقَدْ ثَبَتَ عَن أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقْنُتُ وِيَلْعَنُ الْكَفَرَةَ عُمُومًا، ولاَ بَأْسَ بِدُعائِنا عَلَى الكَافِرِ بِقَوْلِنا: اللهُمَّ أَرِح المسلمينَ منهُ، واكْفِهِم شَرَّهُ، واجْعَلْ شَرَّهُ فِي نَحْرِهِ، ونحوِ ذلكَ.

أمَّا الدعاءُ بالهلاكِ لعمومِ الكُفَّارِ فإنَّهُ مَحَلُّ نظرٍ؛ ولهذا لم يَدْعُ النيُّ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ عَلَى قُرَيْشِ بالهلاكِ، بَلْ قالَ: ﴿اللهُمَّ عَلَيْكَ بِهِمْ، اللهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ ، وهذا دعاءٌ عليهم بالتَّضْيِيقِ، والتَّضْيِيقُ قَدْ يَكُونُ مِنْ مَصْلَحةِ الظَّالِم بحيثُ يَرْجِعُ إلى اللهِ عنْ ظُلْمِهِ.

فالْمُهِمُّ أَنَّ الدُّعاءَ بالهلاكِ لِجمِيعَ الكُفَّارِ عَنْدِي تَرَدُّدُ فيه.

وقدْ يُسْتَدَلُّ بدعاءِ خُبَيْبٍ حَيْثُ قالَ: ﴿اللهُمَّ أَحْصِهِمْ عَدَدًا، ولا تُبُقِ مِنْهُمُ أَحَدًا ﴾ على حوازِ ذلك؛ لأنَّهُ وَقَعَ في عَهْدِ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، ولأنَّ الأمرَ وَقَعَ كما دَعَا؛ فإنَّهُ مَا بَقِيَ مِنْهُم أَحَدٌ عَلَى رَأْسِ الحَوْلِ، ولَمْ يُنْكِر اللهُ عَلَى وسَلَّمَ، ولأنَّ الأمرَ وقَعَ كما دَعَا؛ فإنَّهُ مَا بَقِيَ مِنْهُم أَحَدٌ عَلَى رَأْسِ الحَوْلِ، ولَمْ يُنْكِر اللهُ عَلَى وَسَلَّمَ، ولأنَّ اللهُ عليهِ وسَلَّمَ، بلْ إنَّ إحابةَ الله دُعَاءَهُ يَدُلُّ عَلَى رِضَاهُ بِهِ وإقْرَارِهِ عليهِ. فهذا قَدْ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى جَوَازِ الدُّعاءِ عَلَى الكُفَّارِ بالْهَلاكِ، لَكِنْ يُحْتَاجُ أَنْ يُنْظَرَ في القِصَّة فقدْ يكونُ لها أسبابٌ حاصَّةٌ لا تَأْتَى في كلِّ شيء.

ثُمَّ إِنَّ خُبَيْبًا دَعَا بِالهلاكِ لِفِئَةِ مَحْصُورَةٍ مِن الكُفَّارِ لاَ لِحَمِيعِ الكَفَّارِ.

وفيهِ: أيضًا، إنْ صحَّ الحديثُ، دُعَاؤُهُ عَلَى عُتْبَةَ بنِ أبي لَهَبِ: «اللَّهُمَّ سَلْطُ عَلَيْه كَلَّبَا من كلابك».

فيهِ: دليلٌ عَلَى الدُّعاءِ بالْهَلاكِ، لكنْ هذا عَلَى شَخْصٍ مُعَيَّنٍ لاَ عَلَى حَمِيعِ الكُفَّارِ.

(22) النعاشرة: (لَعْنُ الْمُعَيِّنِ فِي القُنُوتِ) هذا غريبٌ، فإنْ أَرَادَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ هذا أَمْرٌ وَقَعَ، ثُمَّ نُهِيَ عنهُ فَلاَ إِشْكَالَ، وإنْ أرادَ أَنَّهُ يُسْتَفادُ مِنْ هذا جَوَازُ لَعْنِ المُعَيَّنِ فِي القُنُوتِ أَبدًا، فهذا فيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ نُهيَ عنْ ذلكَ.

(23) الحاديّة عشرة: (قِصَّتُهُ صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ لَمَّا أُنْزِلَ عليهِ: {وَأَنْذِمْ عَشِيرَتَكَ ٱلأَقْرَبِينَ}) وهيَ أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِ الآيَةُ نادَى قُرِيْشًا، فَعَمَّ ثُمَّ حصَّ، فامْتَثَلَ أَمْرَ الله في هذه الآية.

فهذا يَخْتَلفُ باخْتلاَف البلاد والزَّمَان.

ثُمَّ إِنَّهُ يَجَبُ عَلَىَ الإِنْسَانِ أَنْ يَبْذُلَ جُهْدَهُ واجْتهادَهُ فِي الدَّعْوةِ إِلَى اللهِ بالحِكْمَةِ والْمَوْعِظَةِ الحَسنَةِ، والنَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ قامَ هِذا الأمرِ ولَمْ يُبَالِ بِمَا رُمِيَ بهِ مِن الجُنُونِ.

(25) الثالثة عشرة: (قُولُهُ للأبعد والأقرب: ﴿لاَ أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللهِ شَيْئًا ﴾ صدق رَحِمَهُ اللهُ فيما قالَ؛ فإنَّهُ إِذَا كَانَ هذا القائلُ سيِّدَ المُرْسَلِينَ، وقالَهُ لِسَيِّدَةِ نِسَاءِ العَالَمَينَ، ثمَّ نَحُنُ نُؤْمِنُ أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ لاَ يَقُولُ إِلاَّ الحَقَّ، وأَنَّهُ لا يُغْنِي عَنِ ابْنَتِه شَيْعًا.







تهذيب القول المفيد تفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس السابع عشر

مناسبة الترجمة: أنَّ هذا مِن البراهينِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّهُ لا يَسْتَحِقُّ أحدٌ أَنْ يَكُونَ شَرِيكًا مَعَ اللهِ؛ لأنَّ المُلائكةَ وَهُمْ أَقْرَبُ ما يكونُ من الخلقِ للهِ عزَّ وجلَّ، مَا عدا خَوَاصَّ بَنِي آدمَ، يَحْصُلُ مِنْهِم عِندَ كَلاَمِ اللهِ سُبْحَانَهُ اللهِ مُنْكَانَهُ اللهِ مُنْكَانَهُ اللهِ مُنْكَانَهُ اللهِ مُنْكَانَهُ اللهِ مُنْكَانَهُ اللهِ مَنْكَانَهُ اللهِ مُنْكَانَهُ اللهِ مُنْكَانَهُ اللهِ مَنْ مَا عَدا خَوَاصَّ بَنِي آدمَ، يَحْصُلُ مِنْهُم عِندَ كَلاَمِ اللهِ سُبْحَانَهُ اللهِ مَا عَدا مِنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْكُونَ مَنْ اللهِ اللهِ مَنْكُونَ مَنْ اللهِ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ اللهِ مَنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ اللهِ مَنْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

يقول الشيخ سليمان بن عبد الله في (شرح التوحيد) ص265:

(أراد المصنف رحمه الله بهذه الترجمة بيان حال الملائكة الذين هم أقوى وأعظم من عُبد من دون الله، فإذا كان هذا حالهم مع الله تعالى، وهيبتهم منه، وخشيتهم له، فكيف يدعوهم أحد من دون الله ؟

ففيه الرد على جميع فرق المشركين الذين يدعون مع الله من لا يداني الملاتكة، ولا يساويهم في صفة من صفاتهم).

(1) قولُهُ تَعَالَى: {حَتَّى إِذَا فُرِّعٍ عَنْ قُلُوبِهِ مْ} قالَ ذلكَ ولَمْ يَقُلْ: فَرِعَتْ قُلُوبُهم؛ إذْ عنْ تُفِيدُ المُحَاوَزَةَ.

والمعْنَى: حَاوَزَ الفَزَعُ قُلُوبَهُم؛ أَيْ: أُزِيلَ الفَزَعُ عَنْ قُلُوبِهِم.

والْفَزَعُ: الْحُوفُ الْمُفَاجِئُ؛ لأنَّ الْحُوفَ الْمُسْتَمِرَّ لا يُسمَّى فَزَعًا.

وأصْلُهُ: النُّهوضُ مِن المَحُوف.

وقولُهُ: {عَنْ قُلُوبِهِـمْ} أَيْ: قُلُوبِ الْمَلَائكةِ؛ لأنَّ الضميرَ يَعودُ عليهم؛ بدليلِ ما سَيَأْتِي مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيرةَ، وَلاَ أَحَدَ مِنِ الْحَلْقِ أَعْلَمَ بَتَفْسيرِ القرآنِ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ. قال ابن عطية: (وهذا الذي تظاهرت عليه الأحاديث الصحيحة).

وقال ابن كثير: (هذا هوالحق الذي لامرية فيه، وتظاهرت عليه الأحاديث والآثار)

قُولُهُ: {قَالُوا مَاذَا قَالَ مَرَبُكُ مُ } حَوابُ الشَّرْطِ.

والمعنَى: قالَ بعضُهم لبعضٍ.

وإنَّما قُلْنا ذلكَ؛ لأنَّ في الكلامِ قائلاً ومَقُولاً لهُ، فلوْ جَعَلْنا الضميرَ في ﴿قَالُوا} عَائدًا عَلَى الجَمِيعِ، فأينَ المقولُ

والمعنَى: أيُّ شيءِ قالَ رَبُّكم؟

وقولُهُ: ﴿ قَالُوا الْحَقَّ } أيْ: قالَ الْمَسْتُولُونَ.

و [الحقِّ] صِفَةٌ لمصدرِ مَحْذُوفِ مَعَ عامِلِهِ، والتقديرُ: قالَ القولَ الحقُّ.

والمعنى: أنَّ الله سُبْحانَهُ قالَ القولَ الحقَّ؛ لأنَّهُ سُبْحانَهُ هوَ الحقُّ، ولا يَصْدُرُ عنهُ إلاَّ الحقُّ، ولا يقولُ ولا يَفْعَلُ إلاَّ الحقَّ.

والحقُّ في الكلام: هوَ الصَّدَقُ في الأحبارِ، والعدلُ في الأحكامِ، كما قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَتَمَتُ كَلِمَةُ مُرَبِكَ صِدْقًا وَالْحَدَامِ، كَمَا قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَتَمَتُ كَلِمَةُ مُرَبِكَ صِدْقًا وَالْحَدَامِ، كَمَا قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَتَمَتُ كَلِمَةُ مُرَبِكَ صِدْقًا

ولا يُفْهَمُ منْ قولِهِ: ﴿ قَالُوا الْحَقِّ } أَنَّهُ قدْ يكونُ قولُهُ باطلاً، بلْ هوَ بيانٌ للواقع.

فإنْ قيلَ: ما دامَ بيانًا للواقع ومَعْرُوفًا عندَ الملائكَةِ أَنَّهُ لا يَقُولُ إلاَّ الحقَّ، فلماذا الاستفهامُ؟ أَجِيبُ: أنَّ هذا منْ باب الثناء عَلَى الله بمَا قالَ، وأَنَّهُ سبحانَهُ لا يقولُ إلاَّ الحقَّ.

قُولُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَالْعَلَيُّ الْكَبِيرُ ﴾ أي: العَلِيُّ في ذاتِهِ وصفاتِهِ.

والكبيرُ: ذُو الكبرياءُ، وهي العَظَمَةُ التي لا يُدانيها شيءٌ؛ أي: العَظيمُ الذي لا أعَظَمَ منهُ.

والعُلُو قسمان:

الأوَّلُ: عُلُوُّ الصفات.

وقَدْ أَجْمَعَ عليهِ كلُّ مَنْ يَنْتَسِبُ للإسلامِ حتَّى الجَهْمِيَّةُ ونَحْوُهم.

الثاني: عُلُو الذات.

وقَدْ أَنكرَهُ كثيرٌ مِنَ الْمُنتَسِينَ للإسلامِ مثلُ الجَهْمِيَّةِ وبَعْضِ الأشاعرةِ غيرِ الْمُحَقِّقينَ منهم؛ فإنَّ الْمُحَقِّقينَ منهم أَثْبُتُوا عُلُوَّ الذات.

وعُلُوَّهُ لا يُنَافِي كُونَهُ مِعَ الخلقِ يَعلَمُهُم ويَسْمَعُهُم ويَرَاهُم؛ لأَنَّهُ لَيْسَ كَمثله شيءٌ في جميع صفاته. ومناسبةُ الآيَة للتوحيد: أنَّهُ إذا كانَ مُنْفَردًا في العَظَمَة والكَبْرياء فَيَحبُ أَنَّ يَكُونَ مُنْفَردًا في العبادةِ.







اللهُ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونً }.

قولُهُ: «خُضْعَانًا» أيْ: خُصُوعًا لقَوْله.

(3) قولُهُ: «صَفْوَان» هوَ الحَجَرُ الأَمْلَسُ الصُّلْبُ، والسُّلْسَلَةُ عليه يكونُ لها صَوْتٌ عظيمٌ.

(4) قُولُهُ: «يَنْفُذُهُمْ ذَلِكَ» النفوذُ: هوَ الدخولُ في الشَّيءِ، ومنهُ: نَفَذَ السَّهْمُ الرَّميَّةَ؛ أيْ: دخَلَ فيها.

والمعنَى: أنَّ هذا الصوتَ يَبْلُغُ مِنْهِم كُلَّ مَبْلَغِ.

(5) قَوْلُهُ: {حَتَّى إِذَا فُنرِيَّعَ عَنْ قُلُوبِهِ مْ } أَيْ: أُزِيلَ عنها الفزعُ.

قُولُهُ: {قَالُوا} أَيْ: قالَ بعضُهُم لبعضٍ.

قولُهُ: ﴿مَاذَا قَالَ مَرُبُكُمُ قَالُوا الْحَقّ } أيْ: قالُوا: قالَ الحقّ؛ أيْ: قالَ القولَ الحقّ، فالحقُّ صفةً لمصدرٍ محذوفٍ معَ عامله، تقديرُهُ: قالَ القولَ الحقّ.

وهذا القولُ الذِي يَقُولُونَهُ هلْ هُمْ يَقُولُونَهُ لآنَهم سَمِعُوا ما قالَ وعَلِمُوا أَنَّهُ حَتَّ، أَوْ أَنَّهم كانُوا يَعْلَمُونَ أَنَّهُ لا يَقُولُ إِلاَّ الحَقَّ؟

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا قَدْ عَلِمُوا مَا قَالَ، وقَالُوا: إِنَّهُ الحَقُّ، فيكونُ هذا عائدًا إلى الوَحْيِ الذي تَكَلَّمَ الله به. ويَحْتَمِلُ أَنَّهِم قَالُوا ذلكَ لعِلْمِهِم أَنَّ الله سبحانَهُ لا يقولُ إلاَّ الحقَّ، فلذلكَ قَالُوا هذا؛ لأنَّ ذلكَ صِفَتُهُ سبحانَهُ وتَعَالَى.

وهذا الحديثُ مُطَابِقٌ للآيَة تمامًا.

ُ وعَلَى هِذا يَحِبُ أَنْ يَكُونَ هذا تفسيرَ الآيَة، ولا يُقْبَلُ لأَيِّ قَائلٍ أَنْ يُفَسِّرَها بغيرِهِ؛ لأَنْ تَفْسِيرَ القرآنِ إذا كانَ بالقرآنِ أو السُّنَّةَ فإنَّهُ نَصُّ لاَ يُمْكنُ لأحد أنْ يَتَحَاوَزَهُ.

(6) قولُهُ: «فَيَسْمَعُهَا مُستَرِقُ السَّمْعِ» أيْ: هذه الكلمة التي تكلَّمَتْ بِها الملائكةُ.

و ﴿مُسْتَرِقُ ۗ مُفْرَدٌ مضافٌ، فَيَعُمُّ حَمِيعَ الْمُسْتَرِقِينَ.

وتأمَّلْ كلمةَ: (يَسْتَرِقُ) ففيها دليلٌ عَلَى أنَّهُ يُبادِرُ فَيَخْتَلِسُها اخْتِلاَسًا بِسُرْعَةٍ.

وَيُؤِيِّدُهُ قُولُهُ: ﴿إِلاَّ مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ فَأَنَّبِعَهُ شَهَابٌ ثَاقِبٌ }.







- (7) قولُهُ: «وَمُسْتَوِقُ السَّمْعِ هَكَذَا بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هذا مِنْ كَلامِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، أَوْ مِنْ كَلامِ سُفْيَانَ، والأصل كوها من كلامه صلى الله عليه وسلم.
- (8) قولُهُ: (وَصَفَهُ سُفْيَانُ بِكَفِّهِ) أَيْ: أَنَّها واحدٌ فَوْقَ الثاني؛ أي: الأَصَابِعُ، فَالْحِنُّ يَتَرَاكُبُونَ واحدًا فوقَ الثاني؛ أي: الأَصَابِعُ، فَالْحِنُّ يَتَرَاكُبُونَ واحدًا فوقَ الآخرِ، إلى أَنْ يَصِلُوا إلى السَّمَاءِ فَيَقْعُدُونَ، لكلِّ واحدٍ مَقْعَدٌ خاصٌّ، قالَ تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ الآخَرَ يَعْدُ لَهُ سُهَابًا مَرَصَدًا﴾.
 - (9) قُولُهُ: «فَيَسْمَعُ الْكَلِمَةَ فَيُلْقِيهَا إِلَى مَنْ تَحْتَهُ» أَيْ: يَسْمَعُ أَعْلَى الْمُسْتَرِقِينَ الكَلِمَةَ فَيُلْقِيها إلى مَنْ تَحْتَهُ؛ ويُخْبِرُهُ بها.

و «مَن» اسمٌ مَوْصُولٌ، وقولُهُ: «تَحْنَهُ» شِبْهُ جُمْلَةٍ صلةُ الموصولِ؛ لأنَّهُ ظَرْفٌ.

(10) قولُهُ: «ثُمَّ يُلْقِيهَا الآخَوُ إِلَى مَنْ تَحْتَهُ حَتَّى يُلْقِيَهَا» أيْ: يُلْقِيَ الكَلِمَةَ آخِرُهُم الذي في الأرضِ عَلَى لسان السَّاحر أو الكاهن.

والسَّحَرةُ قَدْ يكونُ لَهُمْ مِن الْجِنِّ مَنْ يَسْتَرِقُ لَهُم السَّمْعَ.

ولا يَصِلُ هؤلاءِ الْمُسْتَرِقُونَ إلاَّ إلى السَّماءِ الدُّنيا؛ لقولِهِ تعالى: {وَجَعَلْتَا السَّمَاءَ سَقُفًا مَحْفُوظًا}، فلا يُمْكِنُ نُفُودُهُ إلى مَا فَوْقَ.

(11) قولُهُ: «فَرُبَّمَا أَدْرَكَهُ الشِّهَابُ» إلخ.

الشِّهابُ: جُزْءٌ مُنْفَصلٌ من النُّجوم ثاقبٌ قَويٌ يَنْفُذُ فيما يَصْطَدهُ به.

قالَ العلماءُ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: {وَلَقَدْ مَرَيَّنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا مرُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ} أيْ: جَعَلْنا شِهَابَهَا الذي يَنْطَلِقُ منها. فهذا مِنْ بابِ عَوْدِ الضميرِ إلى الجُزْءِ لا إلى الكُلِّ.

فالشُّهُبُ: نَيَازِكُ تَنْطَلقُ من النُّجوم.

وهيَ كَمَا قَالَ أَهلُ الفَلَكِ: تَنْزِلُ إِلَى الأَرضِ، وقَدْ تُحدِثُ تَصدُّعًا فيها.

أمَّا النَّحْمُ فَلَوْ وَصَلَ إلى الأرضِ لأَحْرَقَها.

واخْتَلَفَ العلماءُ، هل المُسْتَرِقُونَ انقَطَعُوا عن الاسْتِرَاقِ بَعْدَ بَعْثَةِ الرسولِ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ إلى الأبدِ، أو انْقَطَعُوا في وَقْتِه فقطْ؟

. المنحه انکربیه السعودیه – الریاض ۱۱۲۱۰ – ص.ب: ۲۱۱۲۳۰ فاکس: ۱۹۵۹۹۹۸ - هاتف: ۲۸۳۲۹۹ – ۲۵۵۸۹۲۹ جوال: ۲۸۰۷۳۰





والثّاتي: هوَ الأقربُ، أنَّهم انْقَطَعُوا في وقتِ البعثةِ فقطْ، حتَّى لا يَلْتَبِسَ كلامُ الكُهَّانِ بالوَحْيِ. ثمَّ بعدَ ذلكَ زالَ السببُ الذي مِنْ أَجْلِهِ انقَطَعوا.

(12) قولُهُ: «فَيَكْذِبُ مَعَهَا مِاثَةَ كَذْبَةٍ» هلْ هذا على سبيلِ التَّحْدِيدِ؟

أو الْمُرَادُ المبالغةُ؛ أيْ: أنَّهُ يَكْذَبُ مَعَها كَذَبَات كثيرةً؟

التَّاني: هوَ الأقربُ، وقدْ تزيدُ عنْ ذلكَ وقدْ تَنْقُصُ.

﴿ فَيُقَالُ: أَلِيسَ قَدْ قَالَ لِنَا يُومَكُذَا وَكَذَا :كَذَا وَكَذَا ؟ ﴾ والنَّاسُ في هذه الأمورِ الغَرِيبةِ عَلَى حَسَبِ مَا أَخْبَرَ بهِ الْمُخْبِرُ، يَأْخُذُونَ كُلَّ مَا يَقُولُهُ صِدْقًا، فإذا أِخْبَرَ بشيءٍ فوقَعَ، ثُمَّ أَخْبَرَ بشيء قَالُوا: إذنْ لَا بُدَّ أَنْ يَصْدُقَ.

(13) قولُهُ: (وعَن النَّوَّاسِ...) هذا الحديَّثُ لَمْ يُخَرِّحْهُ الْمُؤَلِّفُ، لكنْ ذَكَرَهُ ابنُ كثيرٍ مِنْ رِوايَةِ ابنِ أَبِي حَاتِمٍ، وذَكَرَ فيهِ عِلَّةً، وهيَ أنَّ في سَنَدِهِ الوليدَ بنَ مسلمٍ وهوَ مُدَلِّسٌ، وقَدْ رَواهُ عنْ شَيْخِهِ بِالْعَنْعَنَةِ، فيكونُ في الحديثِ ضَعْفَّ.

إِلاَّ أَنَّهُ قَدْ رَوَى مُسْلِمٌ وأَهَدُ مِنْ حديثِ ابنِ عَبَّاسٍ حديثًا قَدْ يكونُ شَاهِدًا لَهُ؛ حيثُ أَخْبَرَ أَنَّ الله إذا تَكَلَّمَ بالوحي سَمِعَهُ حملةُ العرشِ فسبَّحُوا، ثمَّ سَمِعَهُ أَهلُ كلِّ سماءٍ فيُسَبِّحُونَ كَمَا سَبَّحَ أَهلُ السماءِ السابعةِ، حَتَّى يَصِلَ إلى السماء الدُّنيا فَتَخْطَفُهُ الجنُّ أو الشياطينُ.

وهذَا وإنْ لَمْ يَكُنْ فيهِ ذِكْرُ رَجْفَةِ السَّماءِ أو السحودِ، لكنْ يَدُلُّ عَلَى أنَّ لهُ أصلاً.

(14) قولُهُ: ﴿إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوحِيَ بِالأَمْرِ» أَيْ: بالشَّأْنِ.

(15) قولُهُ: «تَكَلَّمَ بِالْوَحْيِ» جَملةً شرطَيَّة تَقْتَضِي تأخُّرَ المشروطِ عن الشرط، فالإرادةُ سابقةٌ، والكلامُ لاحقٌ، فيكونُ فيهِ ردٌّ عَلَى الأشاعرةِ الذينَ يَقُولُونَ: إنَّ اللهَ لا يَتَكَلَّمُ بإرادةٍ، وأنَّ كَلامَهُ أَزَلِيٌّ كالسَّمْعِ والبَصَرِ، ففيهِ إثباتُ الكلامِ الحادِثِ، ولا يَنْقُصُ كمالُ اللهِ إذا قُلْنا: إنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِمَا شَاءَ، كيفَ شاءَ، مَتَى شاءَ.

بلْ هُوَ صَفْةُ كُمَالٍ، لكنَّ النقصَ أنْ يُقالَ: إنَّهُ لاَ يَتَكَلَّمُ بِحَرْفِ وصَوْتٍ، إنَّما الكلامُ معنًى قائمٌ بنفسه.

(16) قولُهُ: «أَوْ قَالَ: رِعْدَةٌ شَدِيدَةً» شَكُّ مِن الرَّاوِي، وإنَّما تَأْخُذُ السَّماوَاتِ الرَّحْفَةُ أو الرِّعْدَةُ؛ لأَنَّهُ

سُبحانَهُ عظيمٌ يَخَافُهُ كُلُّ شَيْء، حَتَّى السَّماواتُ. (17) قد لُهُ: «فَاذَا سَمِعَ ذَلِكَ أَهْلُ السَّمَاوَاتِ

(17) قولُهُ: «فَإِذَا سَمِعَ ذَلِكَ أَهْلُ السَّمَاوَاتِ صُعِقُوا وَخَرُّوا للهِ سُجَّدًا» فإنْ قيلَ: كَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ يُصْعَقُوا وَيَخِرُّوا سُجَّدًا؟

> الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ اكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٤٥٢٢٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٦٦ جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠.







فالجوابُ: أنَّ الصَّعْقَ هنا -واللهُ أعْلَمُ- يكونُ قبلَ السجود، فإذا أَفَاقُوا سَجَدُوا.

(18) قولُهُ: «فَيَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ جَبْريلُ».

«أَوَّلَ»بالنَّصْب خبرٌ مُقَدَّمٌ، وَ«جبْريلُ» بالرَّفْع اسمُ يكونُ مُؤَخَّرٌ.

(19) قولُهُ: «بِهَا أَرَادَ» أَيْ: بِمَا شَاءَ؛ لأنَّ الله تعالى يَتَكَلَّمُ بِمَشيئة.

(20) قولُهُ: «ثُمَّ يَمُرُّ جِبْرِيلُ عَلَى الْمَلاَئِكَةِ» لأنَّهُ يُرِيدُ النُّزُولَ مِنْ عندِ اللهِ إلى حيثُ أَمَرَهُ اللهُ أَنْ يَنْتَهِيَ إليهِ

(21) قولُهُ: «قَالَ الْحَقَّ، وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ» سَبَقَ في تَفْسِيرِ ذلكَ: أَنَّهُ يَحْتَمِلُ قالَ الحقَّ في هذهِ القَضِيَّةِ المُعَيَّنَةِ، أَوْ قالَ الحقَّ؛ لأنَّ مِنْ عَادَتِهِ سبحانَهُ ألَّا يقولَ إلاَّ الحقَّ.

وآئًا كانَ فإنَّ جبريلَ لا يُخبِرُ الملائكةَ بِمَا أَوْحَى اللهُ إليهِ، بَلْ يَقُولُ: قَالَ الحقَّ مُبْهَمًا؛ ولهذا سُمِّيَ عليهِ السلامُ

والأمينُ: هو الذي لا يَبُوخُ بالسِّرِّ.

قولُهُ: «وَهُوَ الْعَلَيُّ الْكَبِيرُ» تَقَدَّمَ الكلامُ عليهِ.

(22) قولُهُ: «فَيَقُولُونَ كُلُّهُمْ مثْلَ مَا قَالَ جَبْرِيلُ» أيْ: قالَ الحقَّ وهوَ العليُّ الكبيرُ.

(23) قولُهُ: «فَيَنْتَهِي جِبْرِيلُ بِالْوَحْيِ إِلَى حَيْثُ أَهَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ» أيْ: يَصِلُ بالوحي إلى حَيْثُ أمرَ اللهُ مِن الأنبياء والرُّسل.

(24) فيه مسائل:

الأولمى: (تفسيرُ الآيةِ) أيْ: قولِهِ تعالى: ﴿حَنَّى إِذَا فُرْجَ عَنْ قُلُوبِهِـمْ ﴾ الآيةَ، وقَدْ سَبَقَ تفسيرُها.

(25) الثَّانيَةُ: (مَا فَيْهِ مِن الْحُجَّةِ عَلَى إبطالِ الشركِ) وذلكَ أنَّ الملائكةَ وهُمْ مَنْ هُم في القوَّةِ والعظمةِ يُصْعَقُونَ ويَفْزَعُونَ مِنْ تَعْظِيمِ اللهِ، فكيفَ بالأصنامِ التي تُعْبَدُ مِنْ دونِ اللهِ، وهيَ أقلٌ منهم بكثيرٍ، فكيفَ يتعلُّقُ الإنسانُ ها؟!

ولذلكَ قيلَ: إنَّ هذهِ الآيَةَ هيَ التي تَقْطَعُ عُرُوقَ الشركِ مِن القلبِ؛ لأنَّ الإنسانَ إذا عَرَفَ عَظَمَةَ الرَّبِّ سبحانَهُ حيثُ تَرْتَحِفُ السماواتُ ويُصْعَقُ أهلُهَا بمحرَّدِ تَكَلُّمِهِ بالوحي، فكيفَ يُمْكِنُ للإنسانِ أنْ يُشْرِكَ باللهِ الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ -







شيئًا مخلوقًا رُبُّمَا يَصْنَعُهُ بيده؟!

حتَّى كَانَ جُهَّالُ العربُ يَصْنَعُونَ آلهةً مِن التَّمْرِ إذا جاعَ أحَدُهُم أَكَلَها، ويَنْزِلُ أحدُهم بالوادِي فيأخذُ أربعةَ أحجارٍ؛ ثلاثةً يجعلُها تحتَ الْقِدْرِ، والرابعُ وهوَ أحسنُها يجعلهُ إلهًا لهُ!

(26) الثالثة: (تفسيرُ قولِهِ: {قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَالْعَلِيُّ الْكَبِيرُ}) وسَبَقَ تفسيرُها.

(27) الرابعة: (سبب سُؤالِهم عنْ ذلك).

فالسُّوَالُ: ماذا قالَ ربُّكم؟

وسببُهُ شدَّةُ حوفِهم منهُ وفزعُهم حوفًا منْ أنْ يكونَ قدْ قالَ فيهم ما لا يُطيقُونَهُ من التَّعْذيب.

(28) الخامسة: (أنَّ جِبْريلَ يُجيبُهُم بعدَ ذلكَ بقوله: قَالَ كذا وكذا) أيْ: يقولُ: قالَ الحقَّ.

(29) السادسة: (ذُكِرَ أَنَّ أُوَّلَ مَنْ يَرْفَعُ رأْسَهُ جبريلُ) لحديثِ النَّوَّاسِ بنِ سَمْعانَ.

وفيه: فضيلةُ حبريلَ.

(30) السابعة: (أَنَّهُ يقولُ لأهلِ السماواتِ كُلِّهِم) لأنَّهم يَسْأُلُونَهُ، وفي هذا دليلٌ عَلَى عَظَمَتِه بيْنَهم.

(31) الثَّامَنَةُ: (أَنَّ الغَشْيَ يَعُمُّ أَهُلَ السَمَاوَاتِ كُلَّهُم) تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا سَمِعَ ذَلِكَ أَهْلُ السَّمَاوَاتِ صُعِقُوا وَخَرُّوا لله سُجَّدًا﴾.

(32) التاسعة: (ارْتِجَافُ السَّماواتِ لكلامِ اللهِ) لقولِهِ: ﴿أَخَذَتِ السَّمَاوَاتِ مِنْهُ رَجْفَةٌ ﴾ أيْ: لأجْلِهِ؛ تعظيمًا

(33) العاشرة: (أنَّ جبريلَ هوَ الذِي يَنْتَهِي بالوحي إلى حيثُ أمرَهُ اللهُ) أيْ: لا أحدَ يَتَوَلَّى إيصَالَ الوحي بعدَ جبريلَ حتَّى يُوصِلَهُ إلى حيثُ أَمَرَهُ به؛ لأنَّهُ الأمينُ عَلَى الوحي.

(34) الحادية عشرة: (ذكرُ استراقِ الشياطينِ) أي: الذينَ يَسْتَرِقُونَ ما يُسْمَعُ في السماواتِ فَيُلْقُونَهُ على الكُهَّان، فَيَزيدُ فيه الكُهَّانُ ويَنْقُصُونَ.

(35) الثانيَة عشرَة: (صِفةُ رُكُوبِ بعضهِم بعضًا) وصفَها سفيانُ رَحِمَهُ اللهُ بأنْ حَرَّفَ يَدَهُ وَبَدَّدَ بينَ صابعه.

(36) الثَّالثَة عشرة: (إرسالُ الشُّهُبِ) يعني التي تُحْرِقُ مُسْتَرِقِي السَّمع، قالَ تعالى: ﴿ لَا مَن اسْتَرَقَ السَّمْعَ - صَلَّ - صَلْ - صَلَّ - صَلْ السَّلَقُلِيْ اللَّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّ



فَأَتُّعَهُ شَهَابٌ مُبِينً}.

(3ُ7) **الرابعة عشرة:** (أَنَّهُ تَارَةً يُ<mark>دْرِكُهُ الشِّهَابُ قبلَ أَنْ يُلْقِيَهَا</mark>) وتارةً يُلْقِيهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ مِن الإِنْسِ قبلَ أَنْ يُدْركَهُ.

(38) الخامسة عشرة: (كونُ الكاهنِ يصدُقُ بعضَ الأحيانِ) لأنَّهُ يأتي بما سَمِعَ مِن السَّماءِ ويزيدُ عليهِ، وإذا وقعَ ما في السَّماء صارَ صادقًا.

فإن قيل: كيفَ يسمعُ المسترقونَ الكلمةَ وعندَما يَسْأَلُ الملائكةُ جبريلَ يُحابونَ بِـ ﴿ قَالَ الْحَقَّ ، فقط ؟

فالجوابُ: أنَّ الوحيَ لا يعلمُهُ أهلُ السماءِ، بلْ هوَ من اللهِ إلى جبريلَ إلى النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ.

أمَّا الأمورُ القدرِيَّةُ التي يتَكَلَّمُ اللهُ بِمَا فَلَيْسَتْ خَاصَّةً بِعِجبرِيلَ، بلْ رُبَّما يعْلَمُها أهلُ السماءِ مُفَصَّلةً، ثمَّ يَسْمَعُها مُسْتَرقُو السمع.

(39) السادسة عشرة: (كَوْنُهُ يَكْذِبُ معها مائةَ كَذْبَةٍ) أَيْ: يَكْذِبُ مَعَ الكلمةِ التي تلقَّاها مِن المُسْتَرِقِ، وقولُهُ: ﴿مَانَةَ كَذْبُةٍ﴾ هذا على سبيلِ المبالغةِ ليسَ على سبيلِ التَّحديدِ.

(40) السابِعة عشرة: (ألَّهُ لمْ يَصْدُقْ إلاَّ بتلكَ الكلمةِ التي سُمِعَتْ مِن السماءِ) وأمَّا ما قالَهُ مِنْ عِنْدِهِ فهوَ تَخرُّصٌ، فالكلمةُ التي سَمِعَها تَصْدُقُ، والذي يُضِيفُهُ كُلُّهُ كذَبِّ يُمَوِّهُ بَهِ على الناسِ.

(41) الثَّامنة عشرة: (قبولُ النفوسِ للباطل) كيفَ يَتَعَلَّقُونَ بواحدةِ ولا يَعْتَبِرونَ بِمائَةٍ؟!

وهذا صحيحٌ، وليسَ صفةً عامَّةً لعامَّةِ الناسِ، بلُّ لأهلِ الجهلِ والسَّفَهِ، فَهم يتعلَّقونَ بالكاهنِ مِنْ أحلِ صِدْقِهِ مرَّةً واحدةً، وأمَّا مائةُ كَذْبَةٍ فلاَ يَعْتَبِرونَ بِها، ولا شَكَّ أنَّ بعضَ السُّفهاءِ يَغْتَرُّونَ بالصالحِ المغمورِ بالمفاسدِ، ولكنْ لا يَغْتَرُّ بهِ أهلُ العقلِ والإيمانِ.

(42) التاسعة عشرة: (كونُهم يَتلَقَّى بعضُهم مِنْ بعضٍ تلكَ الكلمَةَ ويَحْفَظُونَها...) إلخ.

الكلمةُ: هيَ الصِّدْقُ؛ لأنَّها هيَ التي تُرَوِّجُ بضاعتَهم، ولوْ كَانتْ بضاعتُهُم كُلُّها كَذِبًا ما راجَتْ بينَ الناسِ.

(43) العشرونَ: (إثباتُ الصفات) خلافًا للأَشْعَرِيَّة المُعَطَّلَةِ.

الأَشْعَرَيَّةُ هُم الذينَ يَنْتَسِبونَ إلى أَبِي الحَسَنِ الأَشعريِّ.

وسُمُّوا مُعَطِّلَةً؛ لأنَّهم يُعَطِّلونَ النصوصَ عَن المَعْنَى المرادِ بِها، ويُعَطِّلونَ ما وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ.







والمرَادُ تَعْطِيلُ أَكْثِرِ ذلكَ؛ فإنَّهم يُعطِّلونَ أكثرَ الصَّفاتِ، ولا يُعَطِّلونَ جَمِيعَها.

(44) الْحَاديَةُ وَالعشرونَ: (التصريحُ بأنَّ تلكَ الرَّجْفَةَ والغَشْيَ خَوْفًا مِن اللهِ عزَّ وجلَّ، فيدُلُّ على عظمةِ الخالقِ جلَّ وعَلاَ) حيثُ بلَغَ حَوْفُ الملائكة منهُ هذا المبلَغَ.

(45) الثانيَةُ والعشرونَ: (أَنَّهم يَخِرُّونَ للهِ سُجَّدًا) أيْ: تعظيمًا للهِ واتِّقَاءً لِمَا يَخْشَوْنَهُ، فَتُفِيدُ تعظيمَ اللهِ عزَّ وحلَّ كَالَّتِي قَبْلَها.







تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الثامن عشر

(1) ذَكَرَ الْمُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ الشَّفَاعَةَ في (كتَابِ التَّوحيدِ) لأنَّ الْمُشْرِكِينَ الذينَ يَعْبُدُونَ الأصْنامَ يقولونَ: إنَّها شُنُعَاءُ لهم عندَ الله، وهم يُشْركُونَ بالله سُبْحانَهُ وتَعَالَى فيها بالدُّعاء والاسْتغَاثَة، ومَا أَشْبَهَ ذلكَ.

وهم بذلكَ يَظُنُّونَ أَنَّهم مُعَظَّمُونَ للهِ، ولكَنَّهم مُنتَقصُونَ لهُ؛ لأَنَّهُ عَلِيمٌ بِكُلِّ شَيْءٍ ولهُ الحُكْمُ التَّامُّ المُطْلَقُ والقُدْرَةُ التامَّةُ، ومَنْ كَانَ كذلكَ فإنَّهُ لاَ يَحْتاجُ إلَى شُفَعَاءَ.

والْمُلُوكُ فِي الدُّنيا يَحْتَاجُونَ إِلَى شُفَعَاءَ، إِمَّا لِقُصُورِ عِلْمِهِم، أَوْ لِنَقْصِ قُدْرَتِهِم، فيُسَاعِدُهم الشُّفَعَاءُ فِي ذَلِكَ، أَوْ لَقُصُورِ سُلْطَانِهِم فَيَتَحَرَّأُ عَلَيْهِم الشُّفَعَاءُ فِيَشْفُعُونَ بدونِ اسْتُغْذَان، ولكنَّ الله عزَّ وحلَّ كَامِلُ العلْمِ والقُدْرَةِ والسُّلْطان، فَلاَ يَحْتَاجُ لِأَحَدِ أَنْ يَشْفَعَ عندَهُ، ولهذا لا تكونُ الشَّفَاعَةُ عندَهُ سبحانَهُ إِلاَّ بإِذْنِهِ لِكَمَالِ سُلْطَانِهِ وَعَظَمَته.

ثُمَّ الشَّفَاعَةُ لاَ يُرادُ بِهَا مَعُونَةُ اللهِ سُبْحَانَهُ فِي شَيْءِ ممَّا شُفِعَ فيهِ، فهذا مُمْتَنِعٌ كَمَا سَيْأْتِي فِي كَلاَمِ شَيْخِ الإسْلاَم ابن تَيْمَيَّةَ رَحمَهُ اللهُ، ولَكنَ يُقْصَدُ بِهَا أَمْرانَ هُمَا:

- إِكْرَامُ الشَّافِع.

- وَتَقْعُ الْمَشْقُوعِ لَهُ.

و الشَّفَاعَةُ لَغَةً: اسْمٌ مِنْ: شَفَعَ يَشْفَعُ، إذا جَعَلَ الشَّيْءَ اثْنَيْنِ، والشَّفْعُ ضِدُّ الوَتْرِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ﴾.

واصْطَلَاحًا: التَّوَسُّطُ للغَيْر بجَلْب مَنْفَعَة أَوْ دَفْع مَضَرَّة.

مثالُ جَلْبِ الْمَنْفَعَة: شَفَاعَةُ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْه وسَلَّمَ لأَهل الجنَّة بدُخُولها.

ومِثَالُ دَفْعِ الْمَضَرَّة: شَفَاعَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ لِمَن اسْتَحَقَّ النَّارَ أَنْ لاَ يَدْخُلَها.

قال في (قرة عيون الموحدين) ص100:

الشفاعة نوعان:

- شفاعة منفيّة في القرآن، وهي الشفاعة للكافر والمشرك، قال تعالى: ﴿من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة }، وقال: { فما تنفعهم شفاعة الشافعين}.

والنوع الثاني: الشفاعة التي أثبتها القرآن، وهي خالصة لأهل الإخلاص، وقيدها الله تعالى بأمرين:

المملحة العربية السعودية - الّرياض ١٦٦١٢ - ص. بّ: ٢٦١٤٤٩ للكس: ١٦٤٩٩٦٨ - هاتف: ٤٥٣٢٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٦٨ جوال: ٥٥٢٨٠٧٣







الأول: إذنه للشافع أن يشفع، كما قال: {من ذا لذي يشفع عنده إلا بإذنه}

الثَّاني: رضاه عمن أذن للشافع أن يشفع فيه، لما قال تعالى: {ولا يشفعون إلاَّ لمن الرَّضي}.

(2) قولُهُ: **{وَأَنذَمْ بِهِ} الإِنْذَارُ:** هوَ الإعْلاَمُ الْمُتَضَمِّنُ للتَّحْوِيفِ، أَمَّا مُحَرَّدُ الخَبَرِ فليسَ بإِنْذَارٍ، والخَطَابُ للنَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْه وسَلَّمَ.

والضَّمِيرُ فِي {بِهِ} يَعُودُ للقُرْآنِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْإَنَّا عَرَبِيًّا لِتُنْذِرَ أَمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا}.

- وقَالَ تَعَالَى: {لِتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ}.

- وقولُهُ: ﴿ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا } أيْ: يَخَافُونَ مِمَّا يَقَعُ لَهُم مِنْ سُوءِ العَذَابِ في ذلكَ الحشرِ.

والحَشْرُ: الجَمْعُ، وقَدْ ضُمَّنَ هنا مَعْنَى الضَّمَّ والانْتِهَاءِ، ومَعْنَى (يُحْشَرُونَ) أَيْ: يُجْمَعُونَ حَتَّى يَنْتَهوا إِلَى اللهِ.

وقولُهُ: {لَيْسَ لَهُ مُن دُونِه وَلِيُّ وَلاَ شَفِيعٌ}، ولِيٌّ أَيْ: ناصِرٌ يَنْصُرُهم. {ولاَ شَفِيعٌ} أَيْ: شَافِعٌ يَتَوسَّطُ لَهُم،

وهذا مَحَلُّ الشَّاهِدِ، فَفِي هذه الآيَةِ نَفْيُ الشَّفَاعَةِ مِنْ دونِ اللهِ؛ أيْ: مِنْ دونِ إذْنِهِ.

ومَفْهُومُها: أَنُّهَا ثَابِتَةٌ بإذنِهِ وهذَا هوَ المَقْصُودُ، فالشَّفَاعَةُ مَنْ دونِهِ مُسْتَحِيلَةٌ، وَبإذْنِهِ جَائِزَةٌ ومُمْكِنَةٌ.

أمًّا عندَ الْمُلُوكِ فَجَائِزَةٌ بإذْنِهِم وبغَيْرِ إذْنِهِم، فيُمْكِنُ لِمَنْ كَانَ قَرِيبًا مِنَ السُّلْطَانِ أَنْ يَشْفَعَ بدونِ أَنْ يَسْتَأْذِنَ.

ويُفِيدُ قُولُهُ: {مِنْ دُونِهِ} أَنَّ لهم بإذنِهِ وليًّا وشَفِيعًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: {إِنَّمَا وَلِيُكُمُ مُراللَّهُ وَرَرَسُولُهُ}.

(3) قولُهُ تَعَالَى: {لله الشَّفَاعَةُ} مُبْتَدَأً وخَبَرٌ، وقُدِّمَ الخَبَرُ للحَصْرِ، والمعنَى: للهِ وحْدَهُ الشَّفَاعَةُ كلُّهَا، لاَ يُوجَدُ

شَيْءٌ منها خَارِجًا عنْ إذنِ اللهِ وإرادَتِهِ، فأَفَادَت الآيَةُ فِي قولِهِ: ﴿جَمِيعًا} أَنَّ هناكَ أَنْواعًا للشَّفَاعَةِ.

وقدْ قسَّمَ أَهْلُ العِلْمِ - رَحِمَهم اللهُ - الشَّقَاعَة إلى قِسْمَيْنِ كبيرين:

القِسِيْمُ الأولُ: الشَّقَاعَةُ الخَاصَّةُ بالرسولِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وهي أنواعٌ: النَّوعُ الأوَّلُ: الشَّفَاعَةُ العُظْمَى، وهي مِن المَقَامِ المَحْمُودِ الذي وَعَدَهُ اللهُ، فإنَّ النَّاسَ يَلْحَقُهم يومَ القيامةِ في



ذلكَ المَوْقِفِ العَظيمِ مِن الغَمِّ والكَرْبِ مَا لاَ يُطِيقُونَهُ، فَيَشْفُعُ إِلَى اللهِ ليُرِيحَ أَهْلَ المَوْقِفِ مما هم فيه بعد أن يتدافعها الأنبياء آدم، ونوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، عليهم الصلاة والسلام ثم تنتهي إليه.

التَّانِي: شَفَاعَتُهُ فِي أَهْلِ الجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلُوها؛ لأَنَهم إِذَا عَبَرُوا الصِّرَاطَ وَوَصَلُوا إِلَيْهَا وِجَدُوهَا مُعْلَقَةً، فَيَطْلُبُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَهُم، فَيَشْفَعُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ إِلَى اللهِ فِي فَتْحِ أَبُوابِ الجَنَّةِ لأَهْلِها، ويُشِيرُ إِلَى ذلكَ قُولُهُ تَعَالَى: {حَتَى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبُوالِكُ مَن الشَّفَاعَةِ، وَنْتَحَتْ أَبُوالِكُ، وَحَصَلَ مَا حَصَلَ مِن الشَّفَاعَةِ، وَنُتِحَتْ إِذَا جَاءُوهَا فَتَحَتْ أَبُوالِهَا ﴾.

التَّالِثُ: شَفَاعَتُهُ صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ فِي عَمَّهُ أَبِي طَالِبٌ أَنْ يُخَفَّفَ عنه العَذَابُ، وهذه مُسْتَثْنَاةٌ مِنْ قَولِهِ تَعَالَى: {يُوْمَنْذَلاً نَّفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلاَّ مَنْ أَذَنَلَهُ الرَّحْمَنُ وَمَضِيَكُهُ قُولاً } تَعَالَى: {يُوْمَنْذَلاً نَّفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلاَّ مَنْ أَذَنَلَهُ الرَّحْمَنُ وَمَضِي لَهُ قُولاً } وفلك لِمَا كَانَ لأَبِي طَالِب مِنْ نُصْرَة للنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ ودفاع عنه، وهو كَمْ يَخْرُجْ مِن النَّارِ لكَنْ خُفِّفَ عنه، حَتَّى صَارَ – والعياذُ بَالله – في صَحْضَاحٍ مِنْ نارٍ وعليه نَعْلانَ منها يَعْلَى منهما دمَاغُهُ، وهذه الشَّفَاعَةُ حَاصَّة بالرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ، لاَ أَحَدَ يَشْفَعُ فِي كَافِرٍ أَبَدًا إِلاَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ، ومَعَ ذلكَ لَمْ تُقْبَل الشَّفَاعَةُ كَامَلةً وإنَّما هي تَخْفيفٌ فقطْ.

القِسِنْمُ التَّانِي: الشَّقَاعَة العَامَّة لهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ولجَميع المُؤْمِنِينَ:

وهي ثلاثة أنواعٌ:

النوعُ الأولُ: الشَّفاعةُ فيمَن اسْتَحَقَّ النارَ أَنْ لاَ يَدْخُلَها، وهذه قَدْ يُسْتَدَلُّ عليها بقولِ الرسولِ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: "مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ عَلَى جَنازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلاً لاَ يُشْرِكُونَ بِاللهِ شَيْئًا إِلاَّ شَغَّهُمُ اللهُ فيهِ فإنَّ هذه شَفَاعَةٌ قبلَ وسَلَّمَ: "مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ عَلَى جَنازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلاً لاَ يُشْرِكُونَ بِاللهِ شَيْئًا إِلاَّ شَغَهُمُ اللهُ في ذلكَ، وقال ابن القيم: (وهذا النوع لمَأْقف إلى الآن على حديث يدل عليه).

النوعُ الثاني: الشَّفَاعَةُ فيمَنْ دَحَلَ النَّارَ أَنْ يَخْرُجَ منها، وَقَدْ تَواتَرَتْ بِهَا الأحاديثُ، وأَجْمَعَتْ عليها الصَّحَابَةُ، واتَّفَقَ عليها أهلُ المللِ ما عَدَا طَائِفَتَيْنِ وهما: المُعْتَزِلَةُ والخَوَارِجُ، فَإِنَّهم يُنْكِرُونَ الشَّفَاعَةَ في أَهْلِ المَعَاصِي مُطْلَقًا؛ لأَنَّهم يَرَوْنَ أَنَّ فَاعِلَ الكَبِيرةِ مُحَلَّدٌ في النَّارِ، ومَن اسْتَحَقَّ الخُلُودَ فَلاَ تَنْفَعُ فيهِ الشَّفَاعَةُ، فهم يُنْكِرُونَ أَنَّ مُطْلَقًا؛ لأَنَّهم يَرَوْنَ أَنَّ فَاعِلَ الكَبِيرةِ مُحَلَّدٌ في النَّارِ، ومَن اسْتَحَقَّ الخُلُودَ فَلاَ تَنْفَعُ فيهِ الشَّفَاعَةُ، فهم يُنْكِرُونَ أَنَّ

الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣٦ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ فاكس: ٨٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٤٥٢٢٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٦٦ - جوال: ٥٥٥٨٠٧٣٠







النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ أَوْ غَيْرَهُ يَشْفَعُ فِي أَهْلِ الكَبَائرِ أَنْ لاَ يَدْخُلُوا النَّارَ، أَوْ إذا دَخَلُوها أَنْ يَخْرُجُوا منها، لكنَّ قَوْلَهم هذا بَاطِلٌ بالنَّصِّ والإجماعِ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (إن أحاديث الشفاعة في أهل الكبائر ثابتة متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد اتفق عليها السلف الصالح؛ من الصحابة وتابعيهم بإحسان وأئمة المسلمين).

النوعُ الثالثُ: الشَّفَاعةُ في رَفْعِ دَرَجَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وهذه تَوْخَذُ مِنْ دُعاءِ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضِهم لبعض، كَمَا قَالَ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ في أَبِي سَلَمَةَ: «اللهُمَّاغُفِرْ لأَبِي سَلَمَةَ وارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدَيِينَ، وأَفْسِحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وَتَوْرُ لَهُ فِيهِ، واخْلُفُهُ في عَقَبه».

والدُّعاءُ شَفَاعَةٌ كَمَا قَالَ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: «مَا مِنْ مُسلِمٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَربَعُونَ رَجُلَالاً يُشْرِكُونَ باللهِ شَيْئًا إِلاَّ شَفَعَهُم اللهُ فيه».

قال ابن القيم: (هي نوع ينكرها كثير من الناس) .

إشْكَالٌ وجَوَابُهُ:

فإنْ قِيلَ: إِنَّ الشَّفَاعَةَ لاَ تَكُونُ إِلاَّ بإِذْنِهِ سُبْحَانَهُ، فكيفَ يُسَمَّى دُعَاءُ الإِنْسَانِ لأَخِيهِ شَفَاعَةً وهوَ لَمْ يَسْتَأْذِنْ مِنْ ٤٩

فَالْجَوَابُ: أَنَّ اللَّهَ أَمَرَ بأَنْ يَدْعُو الإنسانُ لأَخِيهِ الْمَيِّتِ، وأَمْرُهُ بالدُّعَاءِ إِذْنٌ وزيادةٌ.

وأمَّا الشَّفَاعَةُ المَوْهُومَةُ التي يَظُنُّها عُبَّادُ الأصَنامِ مِنْ مَعْبُودِيهم، فهيَ شَفَاعَةٌ باطِلَةٌ؛ لأنَّ اللهَ لا يأذنُ لأَحد بالشَّفَاعَةِ إِلاَّ مَن ارْتَضَاهُ مِن الشُّفَعَاءِ والمَشْفُوعِ لَهُم.

إِذًا قُولُهُ: {لله الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا} تُفِيدُ أَنَّ الشَّفَاعَةَ مُتَعَدِّدَةٌ كَمَا سَبَقَ.

(4) قولُهُ تَعَالَى: ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي } مَن: اسمُ اسْتِفْهَامٍ بِمَعْنَى النَّفْيِ؛ أَيْ: لاَ يَشْفَعُ أَحَدٌ عِنْدَ اللهِ إِلاَّ بإذنهِ.

{ذَا} هلْ تَحْعَلُ {ذَا}اسْمًا مَوْصُولًا، أوْ لا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ اسْمًا مَوْصُولًا هنا لِوُجُودِ الاسْمِ المَوْصُولِ (الذي)؟



الثاني: هوَ الأَقْرَبُ، وإِنْ كَانَ بَعْضُ المُعْرِبِينَ قَالَ: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (الذي) تَوْكِيدًا لَهَا.

والصَّحِيحُ: أنَّ {ذَا} هنا إِمَّا مُرَكَّبَةٌ مَعَ {مَنْ} أَوْ زَائِدَةٌ للتَّوْكِيدِ، وأَيًّا كانَ الإعْرَابُ فالمَعْنَى: أَنَّهُ لاَ أَحَدَ يَشْفَعُ عنْدَ الله إلاَّ بإذْن الله.

َ وسَبَقَ أَنَّ النَّفْيَ إَذا جَاءَ في سِياقِ الاسْتِفْهامِ فإنَّهُ يكونُ مُضَمَّنَا مَعْنَى التَّحَدِّي؛ أيْ: إذا كَانَ أَحَدٌ يَشْفَعُ بِغَيْرِ إذْن الله فَأْت به.

قُولُهُ ﴿عَنْدَهُ﴾ ظَرْفُ مَكَان، وهُوَ سبحانَهُ فِي العُلُوِّ؛ فَلاَ يَشْفَعُ أَحَدٌ عِنْدَهُ ولوْ كَانَ مُقَرَّبًا -كالَملاَئِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ-إلاَّ بإذْنه الكَوْنيِّ، والإذْنُ لاَ يكُونُ إلاَّ بَعْدَ الرِّضَا.

وأَفَادَت الآيَةُ: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ للشَّفَاعَة إذنُ الله فيها لكَمَال سُلْطَانه جَلَّ وعَلاَ، فإنَّهُ كُلَّمَا كَمُلَ سُلْطَانُ الْمَلكِ فإنَّهُ لاَ أَحَدَ يَتَكُلَّمُ عِنْدَهُ ولوْ كَانَ بِخَيْرٍ إِلاَّ بَعْدَ إِذْنِه، ولذلكَ يُعْتَبَرُ اللَّغَطُ في مَجْلسِ الكَبِيرِ إِهَانَةً لهُ ودَليلاً علَى أَنَّهُ ليسَ كَبِيرًا في نُفُوسٍ مَنْ عندَهُ، وقد كانَ الصَّحَابَةُ مَعَ الرَّسُولِ صَلَّى الله عليهِ وسَلَّمَ كَأَنَّما عَلَى رُءُوسِهم الطَّيْرُ مِن الوَقَارِ وَعَدَم الكَلاَم، إلاَّ إذا فُتحَ الكَلاَمُ فإنَّهم يَتَكَلَّمُونَ.

(5) قولُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَك﴾ ﴿كِمْ خَبَرِيَّةٌ للتَّكْثيرِ، والمَعْنَى: مَا أَكْثَرَ المَلاَئِكَةَ الذينَ في السَّماءِ، ومَعَ ذلكَ لاَ تُغْنِي شَفَاعَتُهم شيئًا إِلاَّ بَعْدَ إذنِ اللهِ ورِضَاهُ.

قولُهُ: { إِلاَّ مَنْ بِعُد أَنْ يَأْذَنَ اللهُ لَمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى }.

فللشَّفَاعَةِ شَرَطان هما:

- الإدنُ مِن اللهِ: لقولِهِ: {أَنْ يَأْذُنَ اللَّهُ}.

- ورضاهُ عن الشَّافِع والمَشْفُوع لهُ: لقولهِ: ﴿ وَيَرْضَى } وكَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلاَ يَشْفَعُونَ إِلاَ لَمَنِ امْ تَضَى } فَلاَ بُدَّ مِنْ إذنه تَعَالَى ورضاهُ عن الشَّافِع والمَشْفُوع لَهُ؛ إلاَّ في التَّخْفيفِ عنْ أَبِي طَالِب، وقَدْ سَبَقَ ذَلكَ. وهذه الآية في سياق بيان بُطْلاَن أُلُوهِيَّة اللاَّتِ والعُزَّى، قَالَ تَعَالَى بَعدَ ذِكْرِ المِعْرَاجِ ومَا حَصَلَ للنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ فيهِ: ﴿ لَقَدْ مَلَّى مِنْ آيَاتِ مَهِ اللَّتِ مَلَى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ فيهِ: ﴿ لَقَدْ مَلَّى مِنْ آيَاتِ مَهِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ فيهِ: ﴿ لَقَدْ مَلَّى مِنْ آيَاتِ مَهُ إِلَا اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَنَّ وحلٌ، فكيفَ به سبحانَهُ ؟



فهوَ أَكْبَرُ وأَعْظَمُ.

ثُمَّ قَالَ: ﴿ أَفَرَأُ يَتُحُ اللَّاتَ وَالْعُزَى (I9) وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأَخْرَى } وهذا اسْتِفْهامٌ للتَّحْقِيرِ، فبعدَ أَنْ ذَكَرَ اللهُ هذه العَظَمَةُ قَالَ: أَحْبِرُونِي عنْ هذه اللاَّتِ والعُزَّى مَا عَظَمَتُها؟

وهذا غايَة في التَّحْقِيرِ، ثُمَّ قَالَ: {أَلْكُ مُ الذَّكَرُولَهُ الأَنْتَى (21) تَلْكَ إِذَا قِسْمَة ضيزَى (22) إِنْ هِيَ إِلاَّ الشَّاءُ سَتَنْتُمُوهَا أَتَتُمْ وَآبَاؤُكُ مُمَا أَنْزَلَ اللهُ بِهَا مِنْ سُلْطَان إِن يَتَبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَ وَمَا تَهُوَى الأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُ مَن مَلِك } النَّهُ مَن مَلْك } الآية.

مَرَّبِهِ مُ الْهُدَى (23) أَمُّ لِلإِنسَانِمَا تَمَنَّى (24) فَللَّه الآخرَةُ والأُولى (25) وَكَمُّ مِن مَلَك} الآيَة. فإذا كَانَت المَلاَّئِكَةُ –وهيَ في السَّماواتِ فِي العُلُوِّ– لاَ تُغْنِي شَفَاعَتُهُم إِلاَّ بَعَدَ إِذْنِهِ تَعَالَى ورِضَاهُ، فكيفَ باللاَّتِ والعُزَّى وهيَ في الأرض؟!

ولهذا قَالَ: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكُ فِي السَّمَاوَاتِ ﴾ مَعَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَكُونُ فِي السَّمَاواتِ وفِي الأرضِ، ولكنْ أَرَادَ الْمَلَائِكَةَ اللَّائِكَةَ اللَّهَ التَّيْ فِي السَّمَاواتِ العُلَى، وهي عندَ اللهِ سبحانَهُ، فحَتَّى المَلاَئِكَةُ المُقرَّبونَ حَمَلَةُ العَرْشِ لاَ تُغْنِي شَفَاعَتُهُم إِلاَّ مِنْ بعدِ أَن يَأْذَنَ اللهُ لِمَنْ يَشَاءُ ويَرْضَى.

(6) قولُهُ تَعَالَى: {قُلِ ادْعُوا} الأمرُ في قولِهِ {ادْعُوا} للتَّحَدِّي والتَّعْجِيزِ، وقولُهُ: {ادْعُوا} يَحْتَمِلُ مَعْنَيَيْنِ: الأولى: أَحْضرُوهم.

الثاني: ادْعُوهُم دُعَاءَ مَسْأَلَة.

فلوْ دَعَوْهم دَعَاءَ مَسْأَلَة لاَ يَسْتَجِيبُونَ لَهُم كَمَا قَالَ تَعَالَى: {إِنْ تَدْعُوهُ مُرْلاَ يَسْمَعُوا دُعَاءَكُ مُ وَكُوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُ مُ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُفُرُونَ بِشِنْكِ كُمُ وَلاَ يُنْبِئُكُ مِثْلُ خَبِي}.

ومعنى: ﴿ يَكُفُرُونَ ﴾ يَتَبَرَّءُونَ، ومَعَ هذه الآياتِ العَظَيمَةِ يَذْهَبُ بَعْضُ النَّاسِ يُشْرِكُ باللهِ ويَسْتَنْجِدُ بغَيْرِ اللهِ، وكذلك لوْ دَعَوْهم دُعَاءَ حُضُورٍ لَمْ يَحْضُرُوا، ولوْ حَضَروا مَا انْتَفَعُوا بِحُضُورِهم.

قُولُهُ: {لاَ يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَمَرَةٍ} واحِدَةِ الذَّرِّ، وهيَ صِغَارُ النَّمْلِ، ويُضْرَبُ بِهَا المَثَلُ في القِلَّةِ.

قولُهُ: ﴿مثَقَالَ ذَرَهَ ﴾ وكذلك مَا دونَ الذَّرَّةِ لاَ يَمْلكُونَهُ، والمَقْصُودُ بذكْرِ الذَّرَّةِ الْمَبالَغَةُ، وإِذَا قُصدَ الْمُبالَغَةُ

١١٢١٢ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ - المربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ - من المربية السعودية - الرياض ١١٣١٢ - من بن ١٩٤٩٠٩ - ١٨٤٤٩ - ١٩٥٧٩٠٩ - ١٩٥٧٩٩٩٩ - ١٩٥٧٩٩٩ - ١٩٥٧٩٩٩ - ١٩٥٧٩٩٩ - ١٩٥٧٩٩٩ - ١٩٥٧٩٩٩ - ١٩٥٧٩٩٩ - ١٩٥٧٩٩٩ - ١٩٥٧٩٩ - ١٩٥٧٩٩٩ - ١٩٥٧٩٩٩ - ١٩٥٧٩٩٩ - ١٩٥٧٩٩٩ - ١٩٥٧٩٩ - ١٩٥٧٩٩٩ - ١٩٥٧٩٩ - ١٩٥٧٩٩ - ١٩٥٧٩٩ - ١٩٥٧٩ - ١٩٥٩٩ - ١٩٥٧٩ - ١٩٥٩٩٩ - ١٩٥٩٩٩ - ١٩٥٩٩ - ١٩٥٩٩ - ١٩٥٩٩ - ١٩٥٩٩ - ١٩٥٩٩ - ١٩٥٩٩٩ - ١٩٥٩٩ - ١٩٩٩ - ١٩٩٩٩ - ١٩٩٩٩ - ١٩٩٩٩ - ١٩٩٩٩ - ١٩٩٩٩ - ١٩٩٩٩ - ١٩٩٩٩ - ١٩٩٩٩ - ١٩٩٩ - ١٩٩٩٩ - ١٩٩٩٩ - ١٩٩٩٩ - ١٩٩٩ - ١٩٩٩ - ١٩٩٩٩ - ١٩٩٩٩ - ١٩٩

بالشَّيْءِ قِلَّةً أَوْ كَثْرَةً فَلاَ مَفْهُومَ لَهُ، فالْمَرَادُ الحُكْمُ العَامُّ، فَمَثَلاً قولُهُ تَعَالَى: ﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُ مُ سَبِّعِينَ مَنَ اللهُ لَا يُغْفِرَ اللهُ لَهُ مَا اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله

ولاَ يُرَدُّ عَلَى هذا: أَنَّ اللهَ أَثْبَتَ مُلْكًا للإِنْسانِ؛ لأنَّ مُلْكَ الإِنْسانِ قَاصِرٌ وغيرُ شاملٍ، ومُتَحَدِّدٌ وزائلٌ، وليسَ كمُلْك الله.

قولُهُ: ﴿ وَمَمَا لَهُ مَ فِيهِمَا مِنْ شَرِكٍ } أَيْ: مَا لِهَؤَلاَءِ الذينَ تَدْعُونَ مِنْ دونِ اللهِ، ﴿ فِيهِما } أَيْ: في السَّماواتِ والأَرْض.

﴿ مِنْ شِرِكِ } أَيْ: مُشَارَكَةٍ، أَيْ: لاَ يَمْلِكُونَهُ انْفِرَادًا ولاَ مُشَارَكَةً.

وقولُهُ: {مِنْ شِسْ إِلِيَّ} مُبْتَدَأً مُؤَخَّرٌ دَخَلَتْ عليه {مِنْ} الزَّائِدَةُ لَفْظًا لكَّنَّها للتَّوْكِيدِ مَعْنَى.

وكُلُّ زيادةٍ لَفْظِيَّةٍ في القُرْآنِ فَهِي زِيَادَةٌ في المُعْنَى، وأَتَتْ {مِنْ} للمُبَالَغَةِ في النَّفْي، وأَنَّهُ ليسَ هناكَ شِرْكُ لاَ قَلِيلٌ ولاَ كثيرٌ.

قُولُهُ: ﴿ وَمَا لَهُ مِنْهُ وَمِنْ ظَهِيمٍ } الضَّمِيرُ فِي ﴿ وَمَا لَهُ } يَعُودُ إِلَى اللهِ تَعَالَى وفِي ﴿ مِنْهُ ﴿ } يَعُودُ إِلَى الأَصْنَامِ؛ أَيْ: مَا للهِ تَعَالَى مِنْ هذه الأصْنَامِ ظَهِيرٌ.

و ﴿مِنْ} حَرْفُ حَرِّ زَائِدٌ، و﴿ظهرٍ} مُبْتَدَأً مُؤَخَّرٌ بِمَعْنَى: مُعينٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَنِ اجْتَمَعَتَ الإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرُ إِنْ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْكَانَ بَعْضُهُ مُ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا } أيْ: مُعينًا، وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْمَالَابِكَ اللَّهِكَةُ عَلَى اللَّهِ مَعَنَا، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْمَالَابِكَ اللَّهِ مَعْنَا اللَّهِ مَعْنَا، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْمَالَابِكُ اللَّهِ مَعْنَا اللَّهُ مُوالِدُ مَعْنَا اللَّهُ مُعَنِّا اللَّهُ مُعَنِّدٌ .

أَيْ: ليسَ للهِ مُعينٌ يُعينُهُ في أَفْعَالِه، وبذلكَ يَنْتَفِي عنْ هذه الأصنامِ كلُّ مَا يَتَعَلَّقُ بهِ العَابِدُونَ، فَهِي لاَ تَمْلِكُ شيئًا عَلَى سَبِيلِ الانْفرَادِ وَلاَ المُشَارَكَةِ ولاَ الإِعَانَةِ؛ لأَنْ مَنْ يُعِينُكَ وإنْ كانَ غيرَ شرِيكٍ لَكَ يَكُونُ لهُ مِنَّةٌ عَلَيْكَ، فَرُبَّمَا تُحَابِيهِ فِي إِعْطَائِهِ مَا يُرِيدُ.

فإذَا انْتَفَتْ هذَه الْأُمُورُ التَّلاَثَةُ، لَمْ يَبْقَ إِلاَّ الشَّفَاعَةُ، وقَدْ أَبْطَلَها الله بقولِهِ: ﴿وَكَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلاَّ الشَّفَاعَةُ لَهُولاءِ؛ لِأَنَّ هذه الأَصْنامَ لاَ يَأْذَنُ الله لِهَا، فانْقَطَعَتْ كُلُّ الوَسَائلِ وَالأَسْبابِ وَ وَلاَ اللهُ لِهَا، فانْقَطَعَتْ كُلُّ الوَسَائلِ وَالأَسْبابِ وَ وَلاَ ١٠٥٢٨٠٣٠ عَول: ٥٥٢٨٠٧٠٠ عَول: ٤٥٤٨٩٦٦ عَول: ٤٥٤٨٩٦٨ عَول: ٤٥٤٨٩٦٦ عَول: ٤٥٤٨٩٦٩ عَلَى اللهُ لَهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ ال



للمُشْرِكِينَ، وهذا مِنْ أَكْبِرِ الآياتِ الدَّالَةِ عَلَى بُطْلاَنِ عِبَادَةِ الأَصْنامِ؛ لأَنَّهَا لاَ تَنْفَعُ عَابِدِيهَا، لاَ اسْتِقْلاًلاَ ولاَ مُشَارِكةً، ولاَ مُسَاعَدَةً ولاَ شَفَاعَةً، فَتَكُونُ عِبَادَتُهَا بَاطِلَةً، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَنْ يَدْعُومِنْ دُونِ اللهِ مَنْ لاَ مُشَارِكةً، ولاَ مُسَاعَدَةً ولاَ شَفَاعَةً، فَتَكُونُ عِبَادَتُها بَاطِلَةً، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُ مَنْ يَقُلُ: (مَا) ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمُ مُنْ لَا مُولِهِ: ﴿ مَنْ } ولَوْ كَانَ المَدْعُوثُ عَاقِلًا، لقولِهِ: ﴿ مَنْ } ولَمْ يَقُلُ: (مَا) ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَهُمُ مُ عَنْ دُعَاتِهِ مُ غَافِلُونَ (وَ) وَإِذَا حُشْرَ النَاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتُهِمْ كَافُولِهِ . (مَا عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ مُنْ عَلَى اللهُ ا

وَكُلُّ هَذَه الآياتَ تَدُلُّ عَلَى أَنَهُ يَجِبُ عَلَى الإِنْسَانِ قَطْعُ جَمِيعٌ تَعَلَّقَاتِهِ إِلاَّ بِاللهِ عَبَادَةً وَخَوْفًا، ورَجَاءً واسْتَعَانَةً، ومَحَبَّةً وتَعْظِيمًا، حَتَّى يكونَ عَبْدًا للهِ حَقِيقَةً؛ يكونُ هَوَاهُ وإِرَادَتُهُ وحُبُهُ وَجُبُهُ وَوَلاَؤُهُ ومُعَادَاتُهُ للهِ وفي الله؛ لأَنَّهُ مَخُلُوقٌ للعَبَادَةِ فَقَطْ، قَالَ تَعَالَى: {أَفَحَسُبْتُ مُ أَنْمَا خَلَقْتَاكُ مُ عَبَّا وَأَنْتَكُ مُ اللّهَ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَيْنَ العَبَثِ، ولَكِنْ هناكَ شَيْءٌ وَرَاءَ ذَلِكَ ولا نَنْهَاكُم، إِذْ لَو حَلَقْنَاكُم فقطْ للأَكْلِ والشُّربِ والنِّكَاحِ لَكَانَ ذَلِكَ عَيْنَ العَبَثِ، ولَكِنْ هناكَ شَيْءٌ وَرَاءَ ذَلِكَ وهوَ عَبَادَةُ اللهِ سُبْحَانَهُ في هذه الدُّنيا.

وقولُهُ: ﴿ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ أيْ: وحَسِبْتُم أَنْكُم إِلَيْنَا لاَ تُرْجَعُونَ فَنُجَازِيَكُم، وإذا كَانَ هذَا هوَ حُسْبَانَكُم فهوَ حُسْبَانً باطلٌ.

- (7) قولُهُ: (قَالَ أبو العبَّاسِ) هوَ شيخُ الإسلامِ تَقِيُّ الدَّينِ أحمدُ بنُ عبدِ الحليمِ بنِ عبدِ السَّلاَمِ بنِ تَيْميَّةَ
- (8) قولُهُ: (لغيرِهِ مُلْكٌ) أيْ: لغيرِ اللهِ في قولِهِ: {لاَ يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَمْرَةٍ فِي السَّمَاواتِ ولاَ فِي الأَمْرُضِ}.
 - (9) قولُهُ: (أَوْ قِسْطٌ منهُ) في قولِهِ: {وَمَا لَهُـمْ فِيهِمَا مِنْ شَرِكٍ}.
 - (10) قولُهُ: (أَوْ يَكُونَ عَوْنًا للهِ) فِي قولِهِ تَعَالَى: {وَمَمَا لَهُ مِنْهُ مُ مِنْ ظَهِيرٍ} بِدُونِ اسْتِثْنَاءٍ.
- (11) قولُهُ: (وَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ الشَّفَاعَةُ) فَبَيَّنَ أَنَّها لاَ تَنْفَعُ إِلاَّ مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّبُّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: {وَلاَ يَشْفَعُونَ إِلاَّ مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّبُّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: {وَلاَ يَشْفَعُونَ إِلاَّ مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّبُّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: {وَلاَ يَشْفَعُونَ إِلاَّ مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّبُّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: {وَلاَ يَشْفَعُونَ إِلاَّ مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّبُّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى:
 - وقَالَ: ﴿مَنْ ذَا الَّذَي يَشْفَعُ عِنْدَهُ لِلاَّ بِإِذْنِهِ ﴾ ومَعْلُومٌ أَنَّهُ لاَ يَرْضَى هذه الأصنامَ؛ لأَنَّها بَاطِلَةٌ، وحينَئذٍ فَتَكُونُ شَفَاعَتُها مُنْتَفيَةً.



هؤلاءِ يُقَدِّسُونَ زُعَمَاءَهُم أَكْثَرَ مِنْ تَقْدِيسِ اللهِ إِنْ أَقَرُّوا بِهِ، فَيُقَالُ لَهُم: إِنَّهم بَشَرٌ مِثْلُكُم خَرَجَوا مِنْ مَخْرَجِ البَوْلِ والحَيْضِ، وليسَ لَهُم شِرْكٌ في السَّماواتِ ولاَ في الأَرْضِ، ولاَ يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ لَكُم عِنْدَ اللهِ، إذًا فكيفَ تَتَعَلَّقُونَ هم؟

حتَّى إِنَّ الوَاحِدَ منهم يَرْكَعُ لرَئِيسِهِ أَوْ يَسْجُدُ لَهُ كَمَا يَسْجُدُ لرَبِّ العَالَمينَ؟

والواجبُ علينا نحوَ وُلاَةِ الأُمُورِ طَاعَتُهُم، وطَاعَتُهُم مِنْ طَاعَةِ اللهِ ولَيْسَت اسْتِقْلاَلاً، أمَّا عِبَادَتُهم كَعِبَادَةِ اللهِ فهذه جَاهليَّةٌ وكُفْرٌ.

فهذه اَلشَّفَاعَةُ التي يَظُنُّها الْمَشْرِكُونَ هيَ مُنْتَفِيَةٌ يومَ القيامة كَمَا نَفَاهَا القُرْآنُ، فالله سُبْحَانَهُ وتَعَالَى نَفَى أَنْ تَنْفَعَهم أَصْنَامُهُم، بلْ قَالَ: {إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ الله حَصَبُ جَهَنَـ مَ أَشَمْ لَهَا وَامْرِدُونَ (98) لَوْكَانَ هَوْلاً عِلَمَا مُعَدَّا وَمَرَدُوهَا وَكُلُّ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ حتَّى الأصْنَامُ لاَ تَنْفَعُ نَفْسَها ولاَ يُشْفَعُ لَهَا، فكيفَ تكونُ شَافعةً؟ بلُوهيَ فِي النَّارِ وَعَابِدُوهَا.

(12) قُولُهُ: (وَأَخْبَرَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ: أَنَّهُ يَأْتِي فَيَسْجُدُ لِرَبِّهِ) أَيْ: وكَمَا أَخْبَرَ، والواوُ عَاطِفَةٌ، ويَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اسْتَنَافَيَّةً.

فإذا كَانَ الرَّسُولُ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ -وهوَ أَعْظَمُ النَّاسِ جَاهًا عندَ اللهِ- لاَ يَشْفَعُ إِلاَّ بعدَ أَنْ يَحْمَدَ اللهَ ويُشْنِيَ عليهِ، فيَحْمَدُ اللهُ بِمَحَامِدَ عَظِيمَة يَفْتَحُها اللهُ عليهِ لَمْ يكنْ يَعْلَمُها مِنْ قبلُ، ويَطُولُ سُجُودُهُ، فكيفَ بهذه الأَصْنَام؛ هَلْ يُمْكنُ أَنْ تَشْفَعَ لأَصْحَابِهَا؟!.

- (13) قولُهُ: «ارْفَعْ رَأْسَكَ» أَيْ: مِن السُّحُودِ.
- (14) قولُهُ: «وقُلْ يُسْمَعْ» السَّامِعُ هوَ الله، و 'يُسْمَعْ" جَوابُ الأَمْرِ مَحْزُومٌ.
- (15) قولُهُ: «وَسَلْ تُعْطَ» أَيْ: سَلْ مَا بَدَا لَكَ تُعْطَ إِيَّاهُ، و«تُعْطَ» مَحْزُومٌ بِحَذْفِ حَرْفِ العِلَّةِ جَوَابًا لـــــ سَلْ».
- (16) قِولُهُ: «واشْفَعْ تُشَفَّعْ» وحينَذ يَشْفَعُ النَّبِيُّ صَلَّى الله عليهِ وسَلَّمَ في الخَلاَئِقِ أَنْ يُفْضَى بينَهُم. (17) قولُهُ: (وقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ لهُ صَلَّى الله عليه وسَلَّمَ: مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ؟) هذا السُّؤَالُ مِنْ أَبِي

هُرَيْرَةَ للنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ، فَقَالَ لهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ: ﴿لَقَدْ كُثُتُ أَظُنُ أَنْ لاَ يَسْأَلَنِي أَحَدُّ غَيْرُكَ عنهُ لِمَا أَرَى مِنْ حِرْصِكَ عَلَى العِلْمِ السُّوَالَ.

(18) قُولُهُ: «مَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ» وعليه فَالُمشْرِكُونَ ليسَ لَهُم حَظَّ مِن الشَّفَاعَة؛ لأَنَهم لاَ يَقُولُونَ: لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ، قَالَ تَعَالَى: {إِنَّهُ مُ كَانُوا إِذَا قَيلَ لَهُ مُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ يَسْتَكُبِرُ وَنَ (35) وَيَقُولُونَ أَإِنَّا لاَ يَقُولُونَ: لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ عَالَى حِكَايَةً عَنْهُم: {أَجَعَلَ الآلِهَةَ إِلهَا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ }. لتَامرِكُو آلْهَتَنَا لشَاعرِ مَجْنُونٍ } وقَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْهُم: {أَجَعَلَ الآلِهَةَ إِلهَا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ }. والحَقيقَةُ: أَنَّ صَنْيَعَهُم هُوَ العُجَابُ، قالَ تَعَالَى: {بَلْ عَجْبَتَ وَيَسْخَرُونَ }.

وقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِن تَعْجَبُ فَعَجَبُ قَوْلُهُ مُ أَإِذَا كُنَّا تُرَاِّبًا أَإِنَّا لَفِي خَلْقِ جَديدٍ }.

وقولُهُ: ﴿خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ ﴾ خَرَجَ بذلكَ مَنْ قَالَهَا نَفَاقًا، فإنَّهُ لاَ حَظَّ لَهُ في الشَّفَاعَةِ، فإنَّ الْمُنَافِقَ يَقُولُ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، ويَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، لَكِنَّ الله عَزَّ وَحَلَّ قَابَلَ شَهَادَتُهِم هذه بِشَهَادَتِهِ عَلَى كَذبِهِم، قَالَ اللهُ، ويَقُولُ: أَشْهَدُ إِنَّ اللهُ عَزَّ وَحَلَّ قَابَلَ شَهَادَتُهِم هذه بِشَهَادَتِهِ عَلَى كَذبِهِم، قَالَ تَعَالَى: {وَاللهُ يُعْلَمُ إِنَّكُ لَرَسُولُ اللهِ عَنَّ اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الله

قولُهُ: «هِنْ قَلْبِهِ» لأَنَّ المَدَارَ عَلَى القَلْبِ وهُوَ لِيسَ مَعْنَى مِن المَعَانِي، بلْ هُوَ مُضْغَةٌ فِي صُدُورِ النَّاسِ، قَالَ تَعَالَى: {أَفَلَـهُ سِيرُوا فِيهُ النَّاسِ، قَالَ تَعَالَى: {أَفَلَـهُ سِيرُوا فِيهُ الْأَمْنُ فَتَكُونَ لَغَلَمُ الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ } وَقَالَ تَعَالَى: {أَفَلَـهُ سِيرُوا فِيهُ الأَمْنُ فَتَكُونَ لَهُ اللّهَ عَلَيْهِ وسَلَّمَ: «أَلاَ وَإِنَّ فِي الْجَسَدُ مُضْغَةً إِذَا صَلُحَتُ صَلُحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ».

وبِهَذَا يَبْطُلُ قُولُ مَنْ قَالَ: إِنَّ العَقْلَ فِي الدِّمَاغِ، ولاَّ يُنْكَرُ أَنَّ للدِّمَاغِ تَأْثِيرًا فِي الفَهْمِ وَالعَقْلِ، لَكِنَّ العَقْلَ فِي الفَلْبِ، ولِهَذَا قَالَ أحمدُ: (العَقْلُ فِي القَلْبِ ولهُ اتْصَالُ فِي الدّمَاغِ).

ومَنْ قَالَ كَلِمَةَ الإِخْلاَصِ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ، فَلاَ بُدَّ أَنْ يَطْلُبَ هذا المَعْبُودَ بسُلُوكِ الطُّرُقِ المُوصِلَةِ إليهِ، فيقومَ بأَمْرِ الله ويَدَعَ نَهْيَهُ.



(19) قولُهُ: (فتلكَ الشُّفَاعَةُ لأَهِلِ الإِخْلاَصِ) لأَنَّ مَنْ أَشْرَكَ باللهِ قَالَ اللهُ فِيهِ: {فَمَا تَنفَعُهُ مُ شَفَاعَةُ الشَّافعنَ}.

(20) قُولُهُ: (وحَقْيَقَتُهُ أَنَّ اللَّهِ سُبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي يَتَفَضَّلُ عَلَى أَهْلِ الْإِخْلَاصِ، فَيَغْفِرُ لهم بواسِطَةِ دُعاءِ مَنْ رُوبِ عَنْ اللهِ عَنْ وَحَقِيقَتُهُ - أَيْ: حَقِيقَةُ أَمْرِ الشَّفَاعَةِ والفَائِدَةُ منها - أَنَّ اللهَ عَزَّ وجلَّ أَرَادَ أَنْ يَغْفِرَ للمَشْفُوعِ لهُ، ولكنْ بواسطَة هذه الشَّفَاعَة.

والْحكْمَةُ مَنْ هَذه الوَاسِطَةَ بَيْنَها بقولهِ: (لْيُكْرِمَهُ ويَنَالَ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ) ولوْ شَاءَ اللهُ لَغَفَرَ لَهُم بلاَ شَفَاعَة، ولَكَنَّهُ أَرَادَ بَيَانَ فَضْلِ هذا الشَّافِعِ وإِكْرامَهُ أمامَ الناسِ، ومِن المعلومِ أنَّ مَنْ قَبِلَ اللهُ شَفَاعَتَهُ فهوَ عندَهُ بِمَنْزِلَةٍ عَالِيَةٍ، فَيَكُونَ فِي هذا إِكْرَامٌ للشَّافِعِ مِنْ وجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: إكْرَامُ الشافع بقَبُول شَفَاعَته.

الثَّاني: ظُهُورُ جَاهه وشَرَفه عندَ الله تَعَالَى.

قُولُهُ: (المقامُ المحمودُ) أي: المَقَامُ الذَي يُحْمَدُ عليه، وأَعْظَمُ النَّاسِ في ذَلِكَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ؛ فإنَّ اللهُ وَعَدَهُ أَنْ يَبْعَثَهُ مَقَامًا مَحْمُودًا، ومِن المَقَامِ المَحْمُودِ: أنَّ اللهُ يَقْبَلُ شَفَاعَتَهُ بَعْدَ أَنْ يَتَرَاجَعَ الأنبياءُ أُولُو العَزْمِ

ومَنْ يَشْفَعْ مِن الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ القِيَامَةِ فَلَهُ مَقَامٌ يُحْمَدُ عليهِ عَلَى قَدْرِ شَفَاعَتِهِ.

(21) قولُهُ: (فالشَّفَاعَةُ التي نَفَاهَا القُرْآنُ مَا كَانَ فيها شِرْكٌ) هذا مِنْ كَلاَمٍ شيخِ الإِسْلاَمِ ابنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ

(22) قولُهُ: (ولهذا أَثْبَتَ الشَّفَاعَةَ بِإِذْنِهِ فِي مَوَاضِعَ) ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ}. - وقولُهُ: ﴿وَكُا تَنفُعُ الشَّفَاعَةُ عندَهُ إِلاَّ لَمَنْ أَذَنَالُهُ ﴾.

- وقولُهُ: {وَكَدُ مِنْ مَلَكَ فِي السَّمَاوَاتِ لاَ تُعْنِي شَفَاعَتُهُ مُ شَبِّئًا إِلاَّ مِنْ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَمْرضَى}. (23) قُولُهُ: (وَقَدْ بَيَّنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا لاَ تَكُونُ إِلاَّ لأَهْلِ الإِخْلاَصِ وَالتَّوْحِيدِ) أَمَّا أَهْلُ الشِّرْكِ فإِنَّ الشَّفَاعَةَ لاَ تَكُونُ لَهُم؛ لأَنَّ شُفَعَاءَهُم هُم الأَصْنامُ، وهيَ باطِلَةٌ.

ووجْهُ إِدخال باب الشَّفَاعَة في كتَاب التَّوْحيد: أنَّ الشَّفَاعَةَ الشِّرْكَيَّةَ ثَنَافي التَّوْحيدَ، والبَرَاءَةُ منها هيَ حَقيقَةُ الملك العربيه السعودية - ألرياصَ ١٦٦١٢ - ص.بَ: ١٦١٤٤٩ - ص.لَ الكنا: ١٩٤٨٩٦٨ هاتف: ١٩٤٨٩٦٩ - ١٥٣٢٢٩٩ جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠







التَّوْحيد.

(24) فيه مسائل:

الأولى: (تَفْسيرُ الآيات) وهي حَمْسٌ، وسَبَقَ تَفْسيرُها في مَحَالُّها.

(25) الثانيَة: (صفَّةُ الشَّفَاعَة المَنْفيَّة) وهيَ ما كانَ فيها شرُّكٌ، فَكُلُّ شَفَاعَة فيها شرُّكٌ فإنَّها مَنْفيَّة.

(26) الثالثة: (صِفَةُ الشَّفَاعَةِ المُثْبَتَةِ) وهيَ شَفَاعَةُ أهلِ التوحيدِ بشرطِ إذنِ اللهِ تعَالَى ورَضِاهُ عَنِ الشافِعِ والمَشْفُوعِ لَهُ.

(27) الرابعة: (ذِكْرُ الشفاعَةِ الكُبْرَى) وهيَ المَقَامُ المَحْمُودُ: وهيَ الشَّفَاعَةُ في أهلِ المَوْقِفِ أنْ يُقْضَى بَيْنَهم،

وقَولُ الشَّيْخ: (وهيَ المَقَامُ المَحْمُودُ) أيْ: منهُ.

(28) الْخَامِسِة: (صِفَةُ مَا يَفْعَلُهُ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ) وأَنَّهُ لاَ يَبْدَأُ بالشَّفَاعَةِ بلْ يَسْجُدُ فإذا أُذِنَ لهُ شَفَعَ، كَمَا قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ رَحِمَهُ اللهُ وهوَ ظَاهِرٌ، وهذا يَدُلُّ علَى عَظَمَةِ الرَّبِّ، وكَمَالِ أَدَبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ.

(29) السَّادِسنَة: (مَنْ أَسْعَدُ النَّاس بهَا؟)

هم أهلُ التوحيدِ والإخْلاَصِ، مَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، خالِصًا مِنْ قَلْبِهِ.

و(لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ) مَعْناهُ: لاَ مَعْبُودَ حَقِّ إِلاَّ اللهُ، وليسَ المعنَى: لاَ مَعْبُودَ إِلاَّ اللهُ؛ لأَنَّهُ لوْ كَانَ كذلكَ لَكَانَ الواقِعُ يُكذِّبُ هذا، إذْ إِنَّ هناكَ مَعْبُودَاتٍ مِنْ دونِ اللهِ تُعْبَدُ وتُسَمَّى آلِهَةً، ولكنَّها باطِلَةٌ، وحينَتذِ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الْمرادُ: لاَ إِلَهَ حَقِّ إِلاَّ اللهُ.

ُ (لاَ إِلَهَ إلاَّ اللهُ) تَتَضَمَّنُ نَفْيًا وإِثْبَاتًا، هذا هوَ التَّوْحيدُ؛ لأَنَّ الإِثْباتَ المُحَرَّدَ لاَ يَمْنَعُ الْمُشَارَكَةَ، والنَّفْيَ الْمُحَرَّدَ تَعطيلٌ مَحْضٌ، فلوْ قُلْتَ: اللهُ إِلَهُ، ولوْ قُلْتَ: اللهُ إِلَهُ، ما وحَّدْتَ؛ لأِنَّ مثلَ هذه الصَّيغَةِ لاَ تَعطيلٌ مَحْضٌ، فلوْ قُلْتَ: اللهُ إِلهُ، ما وحَّدْتَ؛ لأَنَّ مثلَ هذه الصَّيغَةِ لاَ تَمْنَعُ الْمُشَارَكَةَ. ولِهَذا قالَ اللهُ تَعَالَى: {وَإِلْهُكُ عُلْ إِلَهُ وَاحِدٌ } لَمَّا جاءَ الإِثباتُ فقطْ أكَّدَهُ بقولِهِ: واحِدٌ.

(30) السابعة: (أنَّها لاَ تَكُونُ لِمَنْ أَشْرَكَ بِاللهِ) لقولِهِ تَعَالَى: {فَمَا نَنْفَعُهُ مُ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ} وغيرِ ذلك مِمَّا نَفَى اللهُ فيهِ الشَّفَاعَةَ للمُشْرِكِينَ، ولِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ: ﴿خَالصًا مَنْ قَلْبُهُ ﴾.

(31) الثّامنة: (بيانُ حَقيقَتِهَا) وحَقيقَتُها: أنَّ اللهَ تَعَالَى يَتَفَضَّلُ عَلَى أَهْلِ الإخْلاَصِ فَيَغْفِرُ لَهُم بَواسِطَةِ مَنْ أَذِنَ لَهُ أَنْ يَشْفَعَ لِيُكْرِمَهُ وَيَنَالَ الْقَامَ الْمَحْمُودَ.

. ناکس: ۱٬۲۹۹۹۸ هاتف: ۲۵۲۲۹۹ – ۲۵۲۸۹۲۸ جوال: ۵۵۲۸۰۷۳۰

E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com





سوب الآلة الآرة ا

تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس التاسع عشر

(1) مُنَاسَبةُ هذا البَابِ لِمَا: مَنْاسَبَتُهُ أَنَّهُ نَوْعٌ فيه فإذا كَانَ لاَ أَحَدَ يَسْتَطيعُ أَنْ يَنْفَعَ أَحَدًا بالشَّفَاعَةِ والخَلاَصِ من الَعذَابِ، كذلكَ لاَ يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَهْدِيَ أَحَدًا حَتَّى يَقُومَ بِمَا أَمَرَ اللهُ به.

قُولُهُ تَعَالَى: {إِنَّكَ لاَ تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ} الْحَطَابُ للنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ يُحِبُّ هِدَايَةَ عَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ أَوْ مَنْ هُوَ أَعَةٌ منهُ.

فَأَنْتَ يَا مُحَمَّدُ الْمُحَاطَبُ بِكَافِ الخِطَابِ، ولهُ المَنْزِلَةُ الرَّفِيعَةُ عندَ الله، لاَ تَسْتَطِيعُ أن تَهْدِيَ مَنْ أَحْبَبْتَ هذايتَهُ، ومَعَ ذلكَ لاَ يَتَمَكَّنُ مِنْ هذا الأَمْرَ؛ لأِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ بيدِ اللهِ، ومَعَ ذلكَ لاَ يَتَمَكَّنُ مِنْ هذا الأَمْرَ؛ لأِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ بيدِ اللهِ، قالَ تَعَالَى: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرَ اللَّهُ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ مُ أَوْيَتُوبَ عَلَيْهِ مُ أَوْيَعَدُ بَهُ مِنْ ﴾ .

وقَالَ تَعَالَى: { وَلَلْهُ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَٱلْأَمْرُضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الأَمْرُ كُلُهُ } فَأَتَى ب (أَلْ) الدَّالَّةِ عَلَى الاسْتِغْرَاقِ؛ لأَنَّ (أَلْ) فِي قَوْلِهِ (الأَمْرُ) للاسْتِغْرَاقِ، فَهِيَ نَائِبَةٌ مَنَابَ كُلِّ؛ أَيْ: وإليهِ يُرْجَعُ كُلُّ الأَمْرِ، ثُمَّ جَاءَتْ مَؤَكَّدةً (بكُلّ)، وذلك تَوْكيدَان.

والْهِدَايَةُ الَّتِي نَفَاهَا اللهُ عَن رَسُولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ هي هِدَايَةُ التَّوْفِيقِ، والَّتِي أَثْبَتَها هي هِدَايَةُ الدَّلاَلَةِ والإِرْشَادِ، ولِهِذا أَتَتْ مُطْلَقَةً لِبَيانِ أَنَّ الذي بِيدَهِ هوَ هِدَايَةُ الدَّلاَلَةِ فقطْ، لاَ أَنْ يَجْعَلَهُ مُهْتَدِيًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِنَّكَ لَا لَا إِنْ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى

فَلُمْ يُخَصِّصْ سَبْحَانَهُ فَلَاَنًا وَفُلاَنًا لِيُبِيِّنَ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّكَ تَهْدِي هِدَايَةَ دَلاَلَة، فَأَنْتَ تَفْتَحُ الطَّرِيقَ أَمَامَ النَّاسِ فِقطْ، وَتُبَيِّنُ لَهُم وتُرْشِدُهم، وأَمَّا إِدْخَالُ النَّاسِ فِي الهِدَايَة، فهذا أَمرٌ ليسَ إلى الرَّسُولِ صَلَّى الله عليه وسَلَّم، إنَّما هو ممَّا تَفَرَّدُ الله بِهِ سُبْحَانَهُ، فَنَحْنُ عَلَيْنَا أَنْ نُبِيِّنَ وَنَدْعُو، وأمَّا هِدَايَةُ التَّوْفِيقِ -أَيْ: أَنَّ الإِنْسَانَ يَهْتَدِي- فهذا إلى اللهِ سَبحانَهُ وتَعَالَى، وهذا هو الجَمْعُ بينَ الآيتين.

وقَوْلُهُ: { إِنَّكَ ۚ ٱللَّهِ مِي مَنْ أَحْبَبُتَ } ظَاهِرُهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ يُحِبُّ أَبَا طَالِب، فكيفَ يُؤَوَّلُ ذلك؟ والجَوَابُ: إِنَّهُ يُقَالَ: إِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرٍ أَنَّ المَفْعُولَ مَحْذُوفٌ، والتَّقْدِيرُ: مَنْ أَحْبَبْتَ هَدَايتَهُ، لاَ: مَنْ أَحْبَبْتَهُ هوَ. أو يُقالَ: إِنَّهُ أَحَبُ عَمَّهُ مَحَبَّةً طَبِيعِيَّةً كَمَحَبَّةِ الابنِ أَبَاهُ ولوْ كَانَ كَافِرًا.





أو يُقالُ: إِنَّ ذلكَ قَبْلَ النَّهْي عَن مَحَبَّة المُشْركينَ.

والأوَّلُ أَقْرَبُ؛ أيْ: مَنْ أَحْبَبْتَ هِدَايتَهُ لاَ عَيْنَهُ، وهذا عَامٌّ لأبي طَالِبِ وغيرِهِ.

ويَجُوزُ أَنْ يُحبَّهُ مَحَبَّةَ قَرَابَةٍ، ولاَ يُنافِي هذا المَحَبَّةَ الشَّرْعِيَّةَ، وَقَدْ أُحَبُّ أَنْ يَهْتَدِيَ هذا الإنسانُ –وإِنْ كُنْتُ أَبْغَضُهُ شَخْصيًّا لكُفْرِهِ- ولكنْ لأَنِّي أُحبُّ أنَّ النَّاسَ يَسْلُكُونَ دينَ الله. أ

(2) قولُهُ: (فَقَالَ لَهُ: سِيَا عَمِّ، قلْ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ»

قُولُهُ: «قُلْ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ» يَجُوزُ أَنَّهُ قَالَهُ عَلَى سَبِيلِ الأَمْرِ والإِلْزَامِ؛ لأَنَّهُ يَحِبُ أَنْ يَأْمُرَ كُلَّ أَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: لاَ

ويَحُوزُ أَنَّهُ قَالَهُ عَلَى سَبِيلِ الإِرْشَادِ والتَّوْجِيهِ.

ويَحُوزُ أَنَّهُ قَالَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّرَجِّي والتَّلَطُّفِ معَهُ، وأَبُو طَالِبٍ والذينَ عندَهُ يَعْرِفُونَ هذه الكَلِمةَ ويَعْرِفُونَ مَعْناها؛ ولهَذا بَادَرَ بِالْإِنْكَارِ.

قُولُهُ: ﴿كَلِّمَةً﴾ مَنْصُوبَةً؛ لأَنَّها بَدَلُ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، ويَحُوزُ إِذَا لَمْ تَكُن الرِّوايَةُ بالنَّصْبِ أَنْ تَكُونَ بالرَّفْعِ؛ أيْ: هيَ كُلمَةٌ، ولَكنَّ النَّصبَ أَوْضَحُ.

قُولُهُ: «أُحَاجُّ» المعنى: أَذْكُرُهَا حُجَّةً لَكَ عندَ اللهِ، وليسَ أخاصِمُ وأجادِلُ لكَ بِهَا عندَ اللهِ، وإنْ كانَ بعضُ أهلِ العِلْمِ قَالَ: إِنَّ مَعْناهَا (أُحَادِلُ اللهَ بِهَا)، ولَكِنَّ الذي يَظْهَرُ لِي أَنَّ المَعْنَى: «أُحَاجُلكَ بِهَا عندَ الله» أيْ: أَذْكُرُهَا حُجَةً لَكَ، كَمَا حَاءَ في بَعْضِ الرِّواياتِ: ﴿أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عندَ اللهِ».

(3) قولُهُ: (فَقَالاً لَهُ: أَتَرْغَبُ عَنْ ملَّة عَبدَ الْمُطَّلِب؟) القَائِلاَنِ هُمَا: عبدُ اللهِ بنُ أَبِي أُمَيَّةَ، وأبو جَهْل، والاسْتِفْهَامُ للإنكارِ عليهِ؛ لأَنَّهُما عَرَفَا أَنَّهُ إِذَا قَالَهَا – كَلِمَةَ الإِخْلاَصِ – وَحَّدَ، ومِلَّةُ عبدِ المُطَّلِبِ الشِّرْكُ، وذَكرَا لهُ مَا تَهِيجُ بِهِ نَعْرُتُهُ، وهيَ مِلَّةُ عَبدِ الْمُطَّلِبِ حَتَّى لاَ يَخْرُجَ عَن مِلَّةِ آبائه.

وقَدْ مَاتَ أَبُو جِهِلٍ عَلَى مِلَّةِ عَبِدِ الْمُطَّلِبِ، أَمَّا عَبِدُ اللهِ بِنُ أَبِي أُمَيَّةً، والمُسَّيبُ الذي رَوَى الحديثَ فَأَسْلَمَا، فَأَسْلُمَ مِنْ هؤلاءِ التَّلاَّنَةِ رَجُلاَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما.

قُولُهُ: (مِلَّةِ عبدِ المطَّلِبِ) أيْ: دِينِ عبدِ الْمطَّلِبِ.

(4) قولُهُ: (فَأَعَادَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ) أيْ قولَهُ: «قُلْ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، كَلِمَةً أَحَاجٌ لَكَ بِهَا عِنْدَ

قولُهُ: (فَأَعَادَا عَلَيْهِ) أَيْ قَوْلَهُمَا: (أَتَرْغَبُ عنْ مِلَّةٍ عبد المُطَّلَبِ؟).

قولُهُ: (فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ:«لأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ» إلخ، جُمْلَةُ: «لأَسْتَغْفَرَنَّ لَكَ» مُؤكَّدَةٌ بثَلاَنةٍ مُؤكَّدَاتٍ:

- واللاَّم.

- ونُون التَّوْكيد التَّقيلَة.

والاسْتِغْفَارُ: طَلَبْ الْغَفِرَةِ، وكَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ فِي نَفْسِهِ شَيْءٌ مِن القَلَقِ حَيْثُ قَالَ: «مَا لَمْ أَنْهَ عَنْك» فَوَقَعَ الأَمْرُ كُمَا تَوَقَّعَ ونُهيَ عنه.

قُولُهُ: «هَا لَمْ أَنْهَ عَنْكَ ﴾ فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ للمَحْهُولِ، والنَّاهِي عنه هوَ اللهُ.

(5) قَوْلُهُ: ﴿مَاكَانَ} اعْلَمْ: أَنَّ جملة (مَا كَانَ) أَوْ (مَا يَنْبَغِي) أَوْ (لاَ يَنْبَغِي) ونَحْوَها، إِذَا جَاءَتْ في القُرْآنِ والحَديثِ فالْمَرَادُ أَنَّ ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ غَايَةَ الامْتِنَاعِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: { مَا كَانَ اللهِ أَنْ يَتَخِذَ مِنْ وَكَدٍ }.

- وقولهِ: { وَمَا يَنْبَغِي للرَّحْمَنَ أَنْ يَتَّخَذَ وَلَدًا }.

- وقوله: { لَاَ الشَّمُسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْمَرِكَ الْقَمَرَ}، وقولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَنَامُ وَلاَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَيَّامَ ۗ. وقولُهُ: ﴿ أَنْ يَسْتَغُفْرُوا } أيْ: يَطْلُبُوا الْمَغْفِرَةَ لِلْمُشْرِكِينَ.

وقولُهُ: ﴿وَكُوْكَانُوا أُولِي قُرْبَى} أَيْ: حَتَّى ولوْ كانُوا أَقَارِبَ لَهُم، ولِهَذا لَمَّا اعْتَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ ومَرَّ بِقَبْرِ أُمِّهِ اسْتَأْذَنَ اللَّهَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَهَا فَمَا أَذِنَ اللهَ لَهُ، فاسْتَأْذَنَهُ أَنْ يَزُورَ قَبْرَهَا فَأَذِنَ لهُ، فَرَارَهُ للاعْتِبَارِ وبَكَى وأَبْكُى مَنْ حَوْلَهُ منَ الصَّحَابَة.

فَاللَّهُ مَنَعَهُ مِنْ طَلَبِ الْمَغْفِرَةِ لِلمُشْرِكِينَ؟ لأَنَّ هؤلاءِ الْمَشْرِكِينَ لَيْسُوا أَهَلاً للمَغْفِرَةِ، إِذَا دَعَوْتَ اللَّهَ أَنْ يَفْعَلَ مَا لاَ يَليقُ فَهو اعْتدَاءٌ في الدُّعَاء.

(6) قُولُهُ: (وَأَنْزَلَ اللهُ فِي أَبِي طَالِبٍ) أَيْ: فِي شَأْنِهِ.

(7) قُولُهُ: { إِنَّكَ لَا تُهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ } الخِطَابُ للرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ أَيْ: لاَ تُوَفَّقُ مَنْ أَحْبَبْتَ



وب الآل الآل الآرة والراقة والمالة وا

للهدَايَة.

قولُهُ: ﴿ يُهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ أَيْ: يَهْدِي هِدَايَةَ التَّوْفِيقِ مَنْ يَشَاءُ، واعْلَمْ أَنَّ كُلَّ فِعْلِ يُضَافُ إِلَى مَشِيئَةِ اللهِ تَعَالَى فهوَ مَقْرُونٌ بِالْحِكُمَةِ؛ أَيْ: مَن اقْتَضَتْ حِكْمَتُهُ أَنْ يُهْدِيَهُ فإنَّهُ يَهْتَدِي، ومَن اقْتَضَتْ حِكْمَتُهُ أَنْ يُضِلَّهُ أَضَلَّهُ.

وهذا الحَديثُ يَقْطَعُ وَسَائِلَ الشِّرْكَ بِالرَّسُولِ وغَيرِهِ، فالذينَ يَلْحَأُونَ إليهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويَسْتَنْجِدُونَ بِهِ مُشْرِكُونَ، فَلَا يَنْفَعُهُم ذلكَ؛ لأَنَّهُ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لِعَمِّهِ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ قَامَ مَعَهُ قِيامًا عَظَيمًا، نَاصَرَهُ وآزَرَهُ فِي دَعْوَتِهِ، فكيفَ بغيرِهِ مِمَّن يُشْرِكُونَ بِاللهِ؟!.

قالَ في (فتح الجيد) ص244 : (ومن حكمة الرب تعالى في عدم هداية أبي طالب إلى الإسلام؛ ليبين لعباده أن ذلك إليه، وهو القادر عليه دون من سواه.

فلوكان عند النبي صلى الله عليه وسلم الذي هو أفضل خلقه من هداية القلوب وتفريج الكروب، ومغفرة الذنوب، والنجاة من العذاب؛ لكان أحق الناس بذلك وأولاهم به عمّهُ، الذي كان يحوطه ويحميه وينصره ويؤويه . فسبحان من بهرت حكمتهُ العقول، وأرشد العباد إلى ما يدلهم على معرفته وتوحيده وإخلاص العمل له، وتجريده).

فيهِ مسائِلُ:

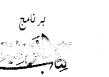
(8) الأولمى: (تَفْسيرُ قُولِهِ تَعَالَى: {إِنَّكَ لَا تُمْدي مَنْ أَحْبَبْتَ}

) أَيْ: مَنْ أَحْبَبْتَ هِذَايَتَهُ، وسَبَقَ تَفْسَيرُها، وبَيَّنَا أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ إِذَا كَانَ لاَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَهْدِيَ أَمُلكُ أَمُلكُ أَحُدًا وهوَ مَيِّتٌ؟ وأَنَّهُ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى في حَقِّهِ: {قُلْ إِنِي لاَ أَمُلكُ لَكُ صُرًا وَلاَ مَرَضَرًا وَلاَ مَرْسَدًا}.

(9) التَّانِيَةُ: (تَفْسِيرُ قُولِهِ: { مَا كَانَ لِلنَّبِيِ } الآيَةَ)

وقَدْ سَبَقَ تَفْسِيرُها، وبَيَانُ تَحْرِيمِ اسْتِغْفَارِ الْمُسْلِمِينَ للمُشْرِكِينَ ولوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى.

(10) التَّالِثَةُ: (وهيَ المَسْأَلَةُ الكَبِيرَةُ) أي: الكبيرةُ مِنْ هذا البَابِ، قولُهُ – أَيْ قولُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ





- لِعَمِّهِ:«قُلُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ» وعَمَّهُ عَرَفَ المَعْنَى أَنَّهُ التَّبَرُّؤُ مِنْ كُلِّ إِلَهٍ سِوَى اللهِ، ولِهَذا أَبَى أَنْ يَقُولَهَا؛ لاَّنَهُ يَعْرِفُ مَعْنَاهَا ومُقْتَضَاهَا ومَلْزُومَاتها.

وقولُهُ: (بِخِلاَفِ مَا عَلَيْهِ مَنْ يَدَّعِي العِلْمَ) كَأَنَّهُ يُشيرُ إلى تَفْسيرِ الْمَتَكَلِّمِينَ لِمَعْنَى: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، حيثُ يَقُولُونَ: إِنَّ الإِلَهَ هُوَ القَادِرُ عَلَى الاخْتِرَاعِ، وأَنَّهُ لاَ قَادِرَ عَلَى الاخْتِرَاعِ والإِيجَادِ والإِبْدَاعِ إِلاَّ اللهُ، وهذا تَفْسيرٌ باطلٌ كما تقدم.

(11) الرَّابِعَة: (أَنَّ أَبَا جَهْلٍ وَمَنْ مَعَهُ يَعْرِفُونَ مُوادَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أي: في قول: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ عَلَيْهِ وَلَمَا أَبَى أَنْ يَقُولُهَا لاَّنَّهُ يَعْرِفُ مُرَادَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَلَذَا ثَارُوا وَقَالُوا لَهُ: أَتَرْغَبُ عَنَ مِلَّةً عَبْدِ المُطَّلُبِ؟ وهوَ أيضًا أَبَى أَنْ يَقُولُهَا لأَنَّهُ يَعْرِفُ مُرَادَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَهُ الكَلِمَةِ، قَالَ تَعَالَى: { إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ يَسْتَكُبُرُونَ }.

وَسَلَّمَ بِهَذَهُ الْكَلِمَةِ، قَالَ تَعَالَى: { إِنَّهُمْ فَكَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ يَسْتَكُبُرُونَ }.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الذَّينَ يَدَّعُونَ أَنَّ مَعْنَى (لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ) أنه لاَ قَادِرَ عَلَى الاخْتِرَاعِ إِلاَّ هُوَ، أَوْ يَقُولُونَها وهم يَعْبُدُونَ غَيْرَهُ كَالأَوْلِياءِ، هُمَ أَجْهَلُ مِنْ أَبِي جَهْلِ.

واحْتَرَزَ الْمُؤَلِّفُ فَي عَدَمِ ذَكْرِ مَنْ كَانَ مَعَ أَبِي جَهْلٍ؛ لأَنَّهم أَسْلَمُوا، وبذلكَ صَارُوا أَعْلَمَ مِمَّن بعدَهم؛ خَاصَّةً مَنْ بعدَهم في العُصُورِ الْمُتَأَخِّرَةِ في زَمَنِ الْمُؤلِّفِ رَحِمَهُ اللهُ.

(12) الخامسة: رَجِدُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومُبَالَغَتُهُ فِي إِسْلاَمٍ عَمِّهِ) حِرْصُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ وكَوْنُهُ يَتَحَمَّلُ أَنْ يُحَاجَّ بالكلمةِ عندَ اللهِ واضِحٌ مِنْ نَصِّ الحديثِ لِسَبَبَيْنِ هما:

- القَرَايَةُ.

- ولِمَا أَسْدَى للرَّسُولِ والإِسْلاَمِ مِن المَعْرُوفِ، فهوَ عَلَى هذا مَشْكُورٌ وإِنْ كَانَ عَلَى كُفْرِهِ مَأْزُورًا فِي النَّارِ. (13) السَّادِسِنَة: (الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ إِسْلاَمَ عبد المُطْلَبِ) بدَليلِ قَوْلِهِمَا: أَتَرْغَبُ عَن مِلَّة عبد المُطَّلبِ؟ حينَ أَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ أَنْ يَقُولَ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مِلَّةَ عبدِ المُطَّلِبِ الكُفْرُ وَالشِّرْكُ.

وفي الحَديثِ رَدُّ عَلَى مَنْ قَالَ بإسْلاَمِ أَبِي طَالَب أَوْ نُبُوَّتِه، كَمَا تَزْعُمُهُ الرَّافَضَةُ قَبَّحَهُمُ اللهُ، وأنَّ آخِرَ مَا قَالَ هوَ: عَلَى ملَّة عَبد المُطَّلب، وأَبَى أَنْ يَقُولَ: لاَ إِلَٰهَ إلاَّ اللهُ.

(14) السَّابِعَةُ: (كُونُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ اسْتَغْفَرَ لَهُ فَلَمْ يُغْفَرْ له) الرَّسُولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ أَقْرَبُ







النَّاسِ أَنْ يُحِيبَ اللهُ دُعَاءَهُ، ومَعَ ذلكَ اقْتَضَتْ حِكْمَةُ اللهِ أَنْ لاَ يُحِيبَ دُعَاءَهُ لِعَمِّهِ أَبِي طَالِبِ؛ لأَنَّ الأَمْرَ بيدِ اللهِ لاَ بيدِ الرَّسُولِ ولاَ غيرِهِ، قَال تَعَالَى: { قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ للهِ } وقَالَ تَعَالَى: { وَإِلْيَهِ مُرْجَعُ الأَمْرُ كُلُهُ } ليسَ لأحد تَصَرُّفٌ في هذا الكون إلاَّ رَبَّ الكَوْن.

وكذِا أَمُّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي الاسْتِغْفَارِ لَهَا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الكُفْرِ لَيْسُوا أَهْلاً للمَغْفِرةِ بِأَيِّ حَالٍ، ولاَ يُحابُ لَنَا فيهم، ولاَ يَحِلُّ الدُّعَاءُ لَهُم بالمَغْفِرَةِ والرَّحْمَةِ، وإِنَّما يُدْعَى لَهُم بالْهِدَايَةِ وهم أَحْياءٌ.

(15) التَّامِيْةُ: (مَضَرَّةُ أَصْحَابِ السُّوءِ عَلَى الإِنْسَانِ) المَعْنَى: أَنَّهُ لَوْلاَ هذانِ الرَّجُلَانِ لَرُبَّمَا وُفِّقَ أَبُو طَالِبِ إِلَى قَبُولِ مَا عَرَضَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، لكنَّ هؤلاءٍ – والعِياذُ باللهِ – ذكَّرَاهُ نَعْرَةَ الجَاهِليَّةِ، ومَضَرَّةُ رُفَقَاءً السُّوءِ ليسَ خاصًّا بالشِّرْكِ، ولكنْ فِي حَمِيع سُلُوكِ الإِنْسان.

(16) التاسعة: (مَضَرَّةُ تَعْظِيمِ الأَسْلاَفِ والأَكَابِرِ) لأَنَّ أَبَا طَالِبِ اخْتَارَ أَنْ يَكُونَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ حينَ ذَكَّرُوهُ بأَسْلاَفِهِ مَعَ مُحَالَفَتِهِ لَشِريعَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وسَلَّمَ.

وهذا ليسَ عَلَى إِطْلاَقِهِ، ۚ فَتَعْظِيمُهُم إِنْ كَانُوا أَهْلاً لذَلكَ فَلاَ يَضُرُّ، بلْ هوَ خَيْرٌ، فأَسْلاَفُنا مِنْ صَدْرِ هذه الأُمَّةِ لاَ شَكَّ أَنَّ تَعْظِيمَهِم وإِنْزَالَهِم مَنَازِلَهِم خَيْرٌ لاَ ضَرَرَ فيه.

وإَنْ كَانَ تَعْظِيمُ الْأَكَابِرِ لِمَا هُم عَلَيْهِ مِن العِلْمِ وَالسِّنِّ فليسَ فيهِ مَضرَّةٌ.

وإنْ كَانَ تَعْظِيمُهم لِمَا هم عَلَيْهِ مِن البَاطِلِ فَهُوَ ضَرَرٌ عَظِيمٌ عَلَى دِينِ المَرْءِ.

(17) الْعَاشِرِهُ: (الشُّبْهَةُ للمُبْطِلِينَ في ذلك) لاسْتِدْلاَلِ أَبِي جَهْلِ بذلك:

شُبَهُ الْبُطِلِينَ فِي تَعْظِيمِ الأَسَلَافَ، هي اسْتِدْلاَلُ أَبِي حَهْلٍ بَدَلكَ فِي قولِهِ: (أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةٍ عَبْدِ الْطَلِبِ؟) وهذه الشَّبْهَةُ ذَكَرَهَا اللهُ فِي القُرْآنِ فِي قَولِهِ تَعَالَى: { وَكَذَلكَمَا أَمْرُسَكُنَا مِنْ قَبِلكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلاَّ قَالَ مُسْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدُنَا آبَاءَنَا عَلَى أَمَّة وَإِنَّا عَلَى آثَامِهِ مُ مُقْتَدُونَ }.

فَالْمُبْطِلُونَ يَقُولُونَ فِي شُبْهَتِهِم أَنَّ أَسْلاَفَهم عَلَى الحقِّ وسَيَقْتَدُونَ بِهِم، ويَقُولُونَ: كيفَ نُسَفِّهُ أَحْلاَمَهم؟ ونُضَلَّلُ هم عليهِ؟

وهذا يُوجَدُ في الْمُتَعَصِّينَ لَمَشَايِحِهِم وكُبَرَائِهِم ومَذَاهِبِهِم، حَيْثُ لاَ يَقْبَلُونَ قُرْآنًا ولاَ سُنَّةً في مُعَارَضَةِ الشَّيْخِ أو الإمامِ، حتَّى إنَّ بعضَهم يَجْعَلُهُم مَعْصُومِينَ كالرَّافِضَةِ والنِّيْجَانِيَّةِ والقَادِيانِيَّةِ وغيرِهِم، فهم يَرَوْنَ أنَّ إمامَهم لاَ يُخْطِئُ، والكِتَابُ والسُّنَّةُ يُمْكنُ أَنْ يُخْطِعَا.

- ص6 -

فاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٤٥٢٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٦٦ - جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠.







والواحبُ على المرء أَنْ يَكُونَ تَابِعًا لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، وأَنَّ مَنْ حَالَفَهُ مِن الكُبَرَاءِ واللَّئِمَّةِ فَإِنَّهِم لاَ يُحْتَجُّ بِهِم على الكتابِ والسُّنَّة، لكنْ يُعْتَذَرُ لهم عنْ مُخَالَفَة الكتابِ والسُّنَّة إِنْ كَانُوا أَهْلاً للاغْتِذَارِ، بِحَيْثُ لَمْ يُعْرَفُ عنهم مُعَارَضَة للنَّصُوصِ، فيُعْتَذَرُ لهم بِمَا ذَكَرَهُ أَهْلُ العِلْمِ، ومِنْ أَحْسَنِ مَا أَلَّفَ في للاغْتِذَارِ، بِحَيْثُ لَمْ يُعْرَفُ بِمَعَارَضَة الكتاب والسُّنَة، فَلا يُعْتَذَرُ لهُ. ذلك كتَابُ شَيْخِ الإِسْلامِ (رَفْعُ المَلامِ عن الأَنْمَة الأعلامِ)، أمَّا مَنْ يُعْرَفُ بِمَعَارَضَة الكتَاب والسُّنَة، فَلا يُعْتَذَرُ لهُ. (خَضَرَتُهُ الوَفَاةُ) [18] الحادية عشرة: (الشاهدُ لكون الأعمالِ بالخَوَاتِيمِ) وهذا مَبْنِيُّ على الْقَوْلَ بِأَنَّ مَعْنَى (حَضَرَتُهُ الوَفَاةُ) أيْ ظَهَرَتْ عَلَيْهِ عَلَامَاتُها وَلَمْ يَنْزِلْ بِه كَمَا سَبَقَ.

(19) الثّانيَة عشرة: (التَّأَمُّلُ في كِبَرِ هذه الشُّبْهَةِ في قُلُوبِ الضَّالِّينَ.. إلخ) وهذه الشُّبْهَةُ هيَ: تَعْظِيمُ الأَسْلَافِ والأَكَابِرِ.







تهذيب القول المفيد نفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس العشرون

(1) قولُهُ: (سَبَبُ كُفْرِ بَنِي آدَمَ) السَّبَبُ في اللُّغَةِ: مَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى غَيْرِهِ.

وأمَّا في الاصْطِلاح عندَ أَهْلِ الأصُولِ: فهوَ الذي يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الوُجُودُ، ومِنْ عَدَمِهِ العَدَمُ.

أَيْ: إذا وُحِدَ السَّبَبُ وُحِدَ الْمُسَبَّبُ، وإِذَا عُدِمَ السَّبَبُ عُدِمَ الْمُسَبَّبُ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ سَبَبٌ آخَرُ يَثْبُتُ بِهِ سَنَّتُ.

الْغُلُوُّ: هُوَ مُجَاوَزَةُ الْحَدِّ فِي النَّنَاءِ مَدْحًا أَوْ قَدْحًا.

والقَدْحُ: يُسَمَّى ثناءً، ومنهُ الجَنَازَةُ الَّتِي مَرَّتْ فَأَثْنُواْ عَلَيْهَا شَرًّا.

والغُلُو هنا: مُجَاوَزَةُ الحَدِّ فِي الثَّنَاءِ مَدْحًا.).

قال شيخ الإسلام: (الغلو: مجاوزة الحد بأن يزاد في شيء في حمده أو ذمه على ما يستحق)

قُولُهُ: (الصَّالِحِينَ) الصَّالِحُ: هُوَ الذي قَامَ بِحَقَّ اللهِ وَحَقَّ العِبَادِ.

وفي هذه التَّرْجَمَة إِضَافَةُ الشَّيْءِ إلى سَبَبِهِ دونَ أَنْ يُنْسَبَ إَلَى اللهِ بِقَوْلِهِ: (إِنَّ سَبَبَ كُفْرِ بَنِي آدَمَ وتَرْكِهِم دينَهُم هوَ الْعُلُوُّ فِي الصَّالِحِينَ) وهذا حَائِرٌ إذا كَانَ السَّبَبُ حَقِيقَةً وصَحَيِحًا، وذَلِكَ إذا كَانَ السَّبَبُ قَدْ أَثْبِتَ مِنْ قِبَلِ الشَّرْعِ، أو الحِسِّ، أو الوَاقِع.

وقدْ قالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ: ﴿**لُولَا أَنَّا؛ لَكَانَ فِي الدَّرُكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ**» يَعْنِي عَمَّهُ أَبَا طَالِبٍ.

(2) قولُهُ: { لَا تَعْلُوا فِي دِينِكُمْ } أيْ: لاَ تَنْجَاوَزُوا الحَدَّ مَدْحًا أَوْ قَدْحًا.

والأمْرُ واقعٌ كذلكَ بالنِّسْبَةُ لأَهْلِ الكَتَابِ عُمُومًا، فإِنَّهم غَلَوْا في عيسَى بنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ مَدْحًا وقَدْحًا؛ حَيْثُ قَالَ النَّصارَى: إنَّهُ ابنُ اللهُ وَجَعَلُوهُ ثَالَثَ ثَلاَثَة.

واليَهُودُ غَلَوْا فيهِ قَدْحًا وقَالُوا: (إنَّ أُمَّهُ زَانِيَةٌ، وإنَّهُ ولَدُ زِنًا) قَاتَلَهُم اللهُ، فَكُلَّ مِن الطَّرَفَيْنِ غَلاَ في دينِهِ وتَحَاوَزَ الحَدَّ بَيْنَ إِفْرَاطِ وتَفْرِيطِ.

قُولُهُ: ﴿ وَكُا تَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَ } وهُوَ مَا قَالَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنْ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ إِلَّهُ وَاحِدٌ، أَحَدٌ صَمَدٌ، لَمْ يَتَّخِذُ صَاحَبَةً وَلاَ وَلَدًا.

قُولُهُ: { إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى أَبْنُ مُرَا حَرَّ سُولُ اللهِ } هذه صِيغَةُ حَصْرٍ، وطَرِيقُهُ { إِنَّمَا } فيكونُ الْمَعْنَى: مَا الْمَسِيحُ - صَ اللهِ - صَ اللهُ الل



عِيسَى بنُ مَرْيَمَ إِلاَّ رَسُولُ اللهِ، وأَضَافَهُ إلى أُمِّهِ لِيَقْطَعَ قَوْلَ النَّصارَى الذينَ يُضِيفُونَهُ إلى اللهِ.

و فِي قَوْلِهِ: ﴿ رَهُ اللَّهِ } إِبْطَالٌ لِقَوْلِ اليهودِ: إِنَّهُ كَذَّابٌ، ولقَوْلِ النَّصارَى: إِنَّهُ إِلَهٌ.

وفي قَوْلِهِ: ﴿وَكُلْمَنُّهُ ۚ إِبْطَالٌ لِقَوْلِ اليهودِ: (إِنَّهُ ابنُ زِنًا).

وكَلَمَتُهُ التي أَلْقَاهَا إلى مَرْيَمَ: أَنْ قَالَ لَهُ كُنْ فَكَانَ.

قُولُهُ: ﴿ وَمَرُوحٌ مِنْهُ ﴾ أَيْ: أَنَّهُ عَزَّ وَحَلَّ جَعَلَ عِيسَى -عَلَيْهِ السَّلاَمُ- كَغَيْرِهِ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ حَسَدٍ ورُوحٍ، وأَضَافَ رُوحَهُ إليهِ تَشْرِيفًا وتَكْرِيمًا، كَمَا في قولِهِ تَعَالَى في آدَمَ: ﴿ وَيَفَخْتُ فِيهِ مِنْ مَرُوحِي ﴾ فهذا للتَّشْرِيفِ والتَّكْرِيم.

قولُهُ: { إِنَّمَا اللهُ إِلَهُ وَاحدُّ سُبُحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَمْرُضِ } أَيْ: تَنْزِيهًا لَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدُ؛ لِأَنَّهُ مَالِكٌ لَمَا فِي السَّماواتِ ومَا فِي الأَرْضِ، ومِنْ جُمْلَتِهِم عِيسَى بَنُ مَرْيَمَ عَلَيهِ الصَّلَاةُ والسَّلاَمُ، فهوَ مِنْ جُمْلَة المَمْلُوكِينَ المَرْبُويينَ، فكيفَ يكونُ إِلَهًا مَعَ اللهُ أَوْ وَلَدًا لله؟!.

والشَّاهِدُ مِنْ هذه الآيَةِ قُولُهُ: ﴿ لَاَ تَعْلُوا فِي دِينِكُ مُ ﴾ فَنَهَى عَنِ الْغُلُوِّ فِي الدِّينِ؛ لأَلَّهُ يَتَضَمَّنُ مَفَاسِدَ كَثِيرَةً: مِنْهَا: أَنَّهُ تَنْزِيلٌ للمَغْلُوِّ فِيه فَوْقَ مَنْزَلَته إِنْ كَانَ مَدْحًا، وتَحْتَها إِنْ كَانَ قَدْحًا.

ومنها: أَنَّهُ يُؤَدِّي إلَى عبَادَة هذا المَغْلُوُّ فيه كَمَا هوَ الوَاقعُ منْ أَهْل العُلُوِّ.

ومنها: أَنَّهُ يَصُدُّ عَنْ تَعْظِيمِ اللهِ سُبْحَانَهُ وتَعَالَى؛ لأنَّ النَّفْسَ إِمَّا أَنْ تَنْشَغِلَ بالبَاطِلِ أَوْ بالحَقِّ، فإذا انْشَغَلَتْ بالغُلُوِّ بِهَذا المَخْلُوقِ وإِطْرَائِهِ وتَعْظِيمِهِ تَعَلَّقَتْ بِهِ، ونَسِيَتْ مَا يَجِبُ لله تَعَالَى مِنْ حُقُوقِ.

ومنها: أنَّ المَغْلُوَّ فيه إنْ كانَ مَوْجُودًا فإنَّهُ يَزْهُو بنَفْسه، ويَتَعَاظَمُ وَيُعْجَبُ بِهَا، وهذَّه مَفْسَدَةٌ تُفْسِدُ المَغُلُوَّ فيهِ إنْ كَانَتْ مَدْحًا، وتُوجِبُ العَدَاوَةَ والبَغْضَاءَ، وقِيامَ الحُرُوبِ والبَلاَءِ بَيْنَ هَذَا وهَذَا، إنْ كَانَتْ قَدْحًا.

قُولُهُ: ﴿ فِي دِينَكُ مُ } الدِّينُ يُطْلَقُ عَلَى العَمَلِ والجَزَاءِ، والْمَرَادُ بِهِ هنا: العَمَلُ.

والمَعْنَى: لاَ تَجْعَلُوا عِبَادَتَكُم غُلُوًّا فِي المَخْلُوقِينَ وغَيرِهم.

وهَلْ يَدْخُلُ في هَذَا الغُلُو ُ في العبَادَات؟

الجَوابُ: نَعَمْ يَدْخُلُ الغُلُوُّ فِي العِبَادَاتِ، مِثْلُ: أَنْ يُرْهِقَ الإنسانُ نَفْسَهُ بالعِبَادَةِ ويُتْعِبَها، فإنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ



وسَلَّمَ نَهَى عَنْ ذلكَ، أو يَزِيدَ عَنِ المَشْرُوعِ كَأَنْ يَرْمِيَ بِجَمَرَاتِ كَبِيرة، أَوْ يَأْتِيَ بَأَذْكَارِ زَائِدةٍ عَنِ المَشْرُوعِ أَدْبَارَ الصَّلُواتِ تَكْمِيلاً للوَارِدِ، أَوْ غيرِ هذا، فالنَّهْيُ عن الغُلُوِّ في الدِّينِّ يَعُمُّ الْغُلُوَّ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ.

(3) قولُهُ: ﴿ لَا تَذَكُنَّ اللَّهُ عَنَّ وَتَتْرُكُنَّ، وهذا نَهْيٌ مُؤَكَّدٌ بالنُّونِ.

قَوْلُهُ: { آَلَهَنَّكُمْ } هَلِ المُرَادُ: لاَ تَذَرُوا عِبَادَتَها، أوْ: تُمَكِّنُوا أَحَدًا مِنْ إِهَانَتِها؟

َ **الْجَوَابُ**: الْمُغْنَيانِ كلاهما؛ أي: انْتَصِروا لآلِهَتِكُم ولاَ تُمَكَّنُوا أَحَدًا مِنْ إِهَانَتِهَا ولاَ تَدَعُوهَا للنَّاسِ، ولاَ تَدَعُوا عَبَادَتَها أيضًا، بل احْرِصُوا عليها، وهذا مِن التَّواصِي بالباطلِ، عكسَ الذينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَتَوَاصَوْنَ بالحَقِّ.

قُولُهُ بَعَالَى: { وَدًّا وَلاَ سُوَاعًا وَلاَ يَغُونَ وَيَعُونَ وَسُرًا } هذه الخَمْسَةُ كَانَ لَهَا مَزِيَّةٌ عَلَى غَيْرِهَا؛ لأنَّ قُولُهُ:

﴿ إِلَّهَ كُ مُ } عَامٌ يَشْمَلُ كُلُّ مَا يَعْبَدُونَ، وكَأَنَّهَا كِبَارُ آلِهَتِهِم فَخَصُّوهَا بالذُّكْرِ.

والآلِهَةُ: جَمْعُ (إِلَهٍ) وهوَ: كُلُّ مَا عُبِدَ سَوَاءٌ بِحَقِّ أَوْ بِبَاطِلٍ، لكنْ إِذَا كَانَ المَعْبُودُ هوَ اللهُ فهوَ حَقِّ، وإِنْ كَانَ غَيْرَ اللهِ فهوَ بَاطلٌ.

قالَ ابنُ عباسٍ رَضِيَ اللهُ عنهما في هذه الآيةِ: (هذهأُسْمَاءُ رِجَالِ صَالِحِينَ مِنْ قَوْم نُوحٍ).

وفي هَذَا التَّفْسِيرِ إِشْكَالٌ حَيْثُ قَالَ: هَذِهِ أَسْمَاءُ رِجَالِ صَالِحِينُ مِنْ قَوْمٍ نُوحٍ، وظُاهِرُ القُرْآنِ أَنَها قَبْلَ نُوحٍ، قَالَ نُوحٍ، قَالُ نُوحٍ، قَالُ نُوحٍ، قَالُ نُوحٍ، قَالُ نُوحٍ، قَالُ نُوحٍ، قَالُوا كَ نَدْمَ نُوطٍ، قَالُ نُوحٍ، قَالُوا كَ نَدْمَنُ الْهَدَالُ مَا لَهُ وَوَلَدُهُ إِلاَّ خَسَامًا (21) وَمُكَمُ وُا مَكُم اللهِ وَاللهُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ الل

فظَاهِرُ الآيَةِ الكَرِيمَةِ: أَنَّ قَوْمَ نُوحٍ كَانُوا يَعْبُدُونَهَا، ثُمَّ نَهَاهُم نُوحٌ عَن عِبَادَتِهَا وأَمَرَهُم بِعِبَادَةِ اللهِ وحْدَهُ، ولكنَّهم أَبُوا وقَالُوا: { لاَ تَذَمَنُ آلَهَمَّكُ مُ } وهَذَا – أَعْنِي القَوْلُ بَأَنَّهُم قَوْمُ نُوحٍ – قَولُ مُحَمَّد بِنِ كَعْبِ ولكنَّهم أَبُوا وقَالُوا: { لاَ تَذَمَنُ آلَهَمَ كُمْ } وهذَا – أَعْنِي القَوْلُ بِأَنَّهُم قَوْمُ نُوحٍ – قَولُ مُحَمَّد بِنِ قَيْسٍ، وهوَ الرَّاحِحُ لِمُوافَقَتِهِ ظَاهِرَ القُرْآنِ، ويَحْتَمِلُ –وهوَ بَعِيدٌ – أَنَّ هذا فِي أَوَّلِ رِسَالَة نُوحٍ، وأَنَّهُ اسْتَحَابَ لَهُ هؤلاءِ الرِّحَالُ وآمنُوا بِهِ، ثُمَّ بَعْدَ ذلكَ مَاتُوا قَبْلَ نُوحٍ ثُمَّ عَبَدُوهُم، لَكِنَّ هذا بَعِيدٌ حَتَّى مِنْ سِيَاقِ الأَثْرِ عَنِ ابنِ عَبَاسٍ.

فالمُهمُّ في تَفْسير الآيَة أَنْ يُقَالَ: هذه أَصْنامٌ في قَوْم نُوحٍ كَانُوا رِجَالاً صَالِحِينَ، فَطَالَ عَلَى قَوْمِهُمُ الأَمَدُ الملكة العربية السعودية - الرياض ١٦٣٦٣ - ص٠٤ - من ١٦٤٤٩ - ص٠٤ - http://www.afaqattaiseer.com - ص٠٥ - اكسن ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ١٩٩٨هـ - ٤٥٣٧٩٠٥ جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠ - ص٠٤ -



فَعَبَدُوهُم.

(4) قولُهُ: (أَوْحَى الشَّيطَانُ) أيْ: وحْيَ وَسُوَسَةِ، ولَيْسَ وحْيَ إِلْهَامٍ.

(5) قولُهُ: (أَن انْصِبُوا إلى مَجَالِسِهِم) الأَنْصَابُ: جَمْعُ نُصْبٍ، ُوهُوَ كُلُّ مَا يُنْصَبُ مِنْ عَصًا أَوْ حَجَرٍ أَوْ يُره.

(6) قولُهُ: (وسَمُّوها بِأَسْمَائِهم) أيْ: ضَعُوا أَنْصَابًا في مَحَالِسهِم وقَولُوا: هذا وَدِّ، وهَذَا سُواعٌ، وهَذَا يَغُوثُ، وهَذَا يَعُوثُ، وهذا نَسْرٌ، لأَجلِ إِذَا رَأَيْتُمُوهم تَتَذَكَّرُوا عِبَادَتَهم فَتَنْشَطُوا عليها، هكذا زَيَّنَ لَهُم الشَّيْطَانُ، وهَذَا غُرُورٌ وَوَسُوسَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ كَمَا قَالَ لآدَمَ: ﴿ هَلْ أَدْلُكُ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْد وَمُلْكُ لاَ يَبْلَى ﴾.

وإذا كَانَ لاَ يَتَذَكَّرُ عِبَادَةَ اللهِ إِلاَّ برُؤْيَةِ أَشْباحِ هؤلاءِ فهذه عِبَادَةٌ قَاصرَةٌ أوْ مَعْدُومَةٌ.

(7) قولُهُ: (فَفَعَلُوا، وَلَمْ تُعْبَدْ، حَتَّى إذا هَلَكَ أُولئكَ ونُسِي العِلْمُ، عُبِدتْ مِنْ دون الله) ذَكَرَ ابنُ عَبَاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما أَنَّهُ كَانَ بَيْنَ آدَمَ ونُوحٍ عَشَرَةُ قُرُون، والقَرْنُ مَاتُهُ سَنَة، حَتَّى إذَا طَالَ عَلَيْهِمَ الأَمَدُ حَصَلَ النِّزَاعُ والتَّمَرُّقُ؛ فَبَعَثَ اللهُ النَّبِينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِمِينَ } الآيةَ.

والآيَةُ تَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابنُ عَبَّاسٍ، إِلاَّ أَنَّ ظَاهِرَ السِّياقِ أَنَّ هَوْلاءِ القَوْمَ الصَّالِحينَ كَانُوا قَبْلَ نُوحٍ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، وقدْ عَرَفْتَ القَوْلَ الرَّاجِحَ.

(8) قولُهُ: (الأَمَدُ) الزَّمَنُ، وهذا كَتَفْسِيرِ ابنِ عباسٍ، إلاَّ أنَّ ابنَ عباسٍ يقولُ: (إِنَّهُم جَعَلُوا الأَنْصَابَ فِي مَجَالِسِهُم) وهنا يَقُولُ: (عَكَفُوا عَلَى قُبُورِهِم) ولاَ يَبْعُدُ أَنَّهُم جَعَلُوا هذا وهذا، أوْ أَنَّهُم قُبِرُوا فِي مَحَالِسِهُم فَتَكُونُ هي مَحَلَّ القُبُورِ.

والشَّاهِدُ قُولُهُ: (ثُمَّ طَالَ عَلَيْهِم الأَمَدُ فَعَبَدُوهِم) فَسَبَبُ العِبَادَةِ إِذًا الغُلُوُّ فِي هؤلاءِ الصَّالِحينَ حَتَّى عَبَدُوهم. (9) قُولُهُ: «لاَ تُطْرُونِي» الإطْرَاءُ: الْبَالغَةُ فِي المَدْح.

وهذا النَّهْيُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مُنْصَبٌّ عَلَى هذا التَّشْبِيهِ وهوَ قولُهُ: «كَمَا أَطْرِتِ النَّصارَى ابنَ مَرْيَمَ» حيثُ جَعَلُوهُ إِلَهًا، أو ابْنًا لله.





صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، حيثُ جَعَلُوهُ ابْنَا للهِ وَثَالِثَ ثَلاَئَةٍ، والدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ هذا قولُهُ: ﴿إِنَّمَا أَنَا عَبُدُّ، فَقُولُوا: عَبُدُ اللهُ وَرَسُولُهُ».

(10) قولُهُ: «إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ» أَيْ: ليسَ لِي حقٌّ مِن الرُّبُوبِيَّةِ، ولاَ مِمَّا يَخْتَصُّ بِهِ اللهُ عزَّ وحلَّ أَبَدًا.

(11) قولُهُ: «فَقُولُوا: عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ» هذانِ الوَصْفَانِ أُصْدَقُ وَصْفِ وأَشْرَفُهُ فِي الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَشْرَفُ وَصْفٍ للإِنْسَانِ أَنْ يكونَ مِنْ عِبَادِ اللهِ. قَالَ تَعَالَى: { وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الأَمْرُضِ

هَوْنًا }، وقَالَ تَعَالَى: { وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلَمَنَنَا لِعِبَادَنَا الْمُرْسِكِينَ } فَوَصَفَهم الله بالعُبُودِيَّةِ قبلَ الرِّسَالَةِ، مَعَ أَنَّ الرِّسَالَةَ

شَرَفٌ عَظِيمٌ، لَكِنَّ كَوْنَهِم عِبَادًا للهِ عَزَّ وحَلَّ أَشْرَفُ وأَعْظَمُ، وأَشْرَفُ وَصْف لَهُ وأَحَقُّ وَصْف بِهِ. فَهُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ عَبْدٌ لاَ يُعْبَدُ، ورَسُولٌ لاَ يَكْذبُ، ولهذا نَقُولٌ في صَلاَتنا عِنْدَمَا نُسَلِّمُ عَلَيْهِ ونَشْهَدُ لهُ بالرِّسالَةِ: (وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ) فهذا أَفْضَلُ وَصْف اخْتَارَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ لنَفْسَهِ.

واعْلَمْ أَنَّ الْحُقُوقَ تُلاثثة أقسام وهيَ:

الْأُوَّالُ: ۚ حَقَّ للهِ لاَ يُشْرَكُ فيهِ غَيْرُهُ لاَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، ولاَ نَبِيٍّ مُرْسَلٌ، وهوَ مَا يَخْتَصُّ بِهِ مِن الرُّبُوبِيَّةِ، والأُلُوهِيَّةِ، والأَسْمَاءِ والصَّفات.

الثَّاني: حقٌّ خَاصٌّ للرُّسُلِ، وهوَ إِعَانَتُهم وتَوْقِيرُهم وتَبْعِيلُهم بِمَا يَسْتَحِقُّونَ.

الثَّالثُ: حَقٌّ مُشْتَرَكٌ وهوَ: الإِيمَانُ باللهِ ورُسُلِهِ، وهذه الحُقُوقُ مَوْجُودَةٌ فِي الآيَةِ الكَرِيمَةِ وهيَ قولُهُ تَعَالَى: {

لِتُؤْمِنُوا بِاللهِ وَمَرَسُولِهِ } فهذا حَقَّ مُشْتَرَكَّ، { وَتُعَزِيرُوهُ وَتَوَقِّرُوهُ } هذا حاصٌّ بالرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، { وَتُسَبِّحُوهُ بُكُرَّ وَأَصِيلاً } هذا حاصٌّ باللهِ سُبْحَانَهُ وتَعَالَى.

- والذينَ يَغْلُونَ فِي الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ يَجْعَلُونَ حَقَّ اللهِ لَهُ فَيَقُولُونَ: { وَتُسَبِّحُوهُ } أي: الرَّسُولَ، فَيُسَبِّحُونَ اللهِ الْحَاصَّةِ بِهِ بِخِلَافِ الإيمَانِ فَيُسَبِّحُونَ اللهِ الْحَاصَّةِ بِهِ بِخِلَافِ الإيمَانِ فَهُوَ مِن الْحُقُوقِ اللهِ الْخَاصَّةِ بِهِ بِخِلَافِ الإيمَانِ فَهُوَ مِن الْحُقُوقِ اللهِ الْخَاصَّةِ بَيْنَ اللهِ ورَسُولِهِ.

ونَهَى عن الإِطْرَاءِ في قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: «كُمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى عيسَى ابنَ مَرْيُمَ» لأَنَّ الإِطْرَاءَ والغُلُوَّ يُؤَدِّي فاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٤٥٢٣٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٦٦ جوال: ٥٥٢٨٠٧٠٠ .



إلى عِبَادَتِهِ، كَمَا هُوَ الوَاقِعُ الآنَ، فيُوجَدُ عندَ قَبْرِه في المَدَينَة مَنْ يَسْأَلُهُ فيَقُولُ: (يا رَسُولَ الله، المَدَدَ المَدَدَ، يا رَسُولَ اللهِ، أَغِثْنا، يا رَسُولَ اللهِ، بِلاَدُنا يابِسَةٌ..) وهكَذا، ورَأَيْتُ بعَيْنَيَّ رَجُلاً يَدْعُو اللهَ تَحْتَ ميزَاب الكَعْبَة مُوَلِّيًا ظَهْرَهُ البَيْتَ مُسْتَقْبِلاً المَدينةَ؛ لأنَّ اسْتَقْبالَ القَبْرِ عندَهُ أَشْرَفُ من اسْتَقْبال الكَعْبَة، والعياذُ بالله.

– ويَقُولُ بعضُ الْمُعَالِينَ: الكَعْبَةُ أَفْضَلُ مِن الحُجْرَةِ، فأمَّا والنَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ فيها فَلاَ واللهِ، ولاَ الكَعْبَةُ، ولاَ العَرْشُ وحَمَلَتُهُ، ولاَ الجَنَّةُ، فهوَ يُرِيدُ أنْ يُفَضِّلَ الحُجْرةَ عَلَى الكَعْبَةِ، وعَلَى العَرْشِ وحَمَلَتِهِ، وعَلَى الجَنَّةِ، وهذه مُبَالَغَةً لاَ يَرْضَاهَا النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ لَنَا ولاَ لنَفْسِهِ.

وصَحِيحٌ أَنَّ حَسَدَهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ أَفْضَلُ ولَكِنَّ كَوْنَهُ يَقُولُ: إِنَّ الحُجْرَةَ أَفْضَلُ مِن الكَعْبَةِ والعَرْشِ والجُنَّةِ؛ لَأَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ فيها، هَذَا خَطَأٌ عَظِيمٌ، نَسْأَلُ اللهَ السَّلاَمَةَ مِنْ ذلكَ.

(12) قولُهُ: «إِيَّاكُمْ» للتَّحْذير.

قولُهُ: «**والغُلُو**َّ» مَعْطُوف ْعَلَى إِيَّاكُم، وقد اضْطَرَبَ فيهِ الْمُعْرِبونَ اضْطَرَابًا كثيرًا، وأَقْرَبُ مَا قِيلَ للصَّوابِ وأَقَلُّهُ تَكَلُّفًا أَنَّ (إِيَّا) مَنْصُوبَةٌ بِفِعْلِ أَمْرٍ مُقَدَّرٍ، تَقْدِيرُهُ: إِيَّاكَ أُحَذَّرُ، أي: احْذَرْ نَفْسَكَ أَنْ تَغُرَّكَ، والغُلُو مُعْطُوفٌ عَلَى إِيَّاكَ؛ أَيْ: واحْذَر الغُلُوَّ.

والغُلُوُّ كَمَا سَبَقَ: هوَ مُجَاوَزَةُ الحَدِّ مَدْحًا أَوْ ذَمًّا، وقَدْ يَشْمَلُ ما هوَ أَكْثَرَ مِنْ ذلكَ أيضًا، فيُقَالُ: مُحَاوَزَةُ الحَدِّ في الشُّنَاءِ وفي التَّعَبُّدِ وفي العَمَلِ؛ لأَنَّ هذا الحَدِيثَ وَرَدَ في رَمْيِ الجَمَرَاتِ، حيثُ رَوَى ابنُ عباسِ قَالَ: (قَالَ رَسُولُ الله صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ غَدَاةَ العَقَبَةِ وهوَ عَلَى نَاقَتِهِ: «الْقُطْ لِيَ حَصَى» فَلَقَطْتُ لَهُ سَبْعَ حَصَيات هُنَّ حَصَى الْخَدْف، فَجَعَل يَنْفُصْهُنَّ فِي كَفِّهِ وِيَقُولُ: ﴿أَمْثَالُ هَؤُلاءِ فَارْمُوا، وَإِيَّاكُمْ وَالْغَلُوَّ فِي الدِّينِ، فإنَّما أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ الْغَلُوُّ فِي الدِّينِ» هذا لَفْظُ ابنِ

(13) و﴿الغُلُوُّ فَاعِلُ ﴿أَهْلَكَ﴾.

قُولُهُ: «مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ.

قُولُهُ: «فَإِنَّمَا» أَدَاةُ حَصْرٍ، والحَصْرُ: إِنْباتُ الحُكْم للمَذْكُور ونَفْيُهُ عَمَّا عَدَاهُ.

قولُهُ: «أَهلُكَ» يَحْتَملُ مَعْنَيَيْن:

الْأُوَّلُ: أَنَّ الْمُرَادَ هَلَاكُ الدِّينِ، وعَلَيْهِ يَكُونُ الْهَلَاكُ واقعًا مُباشَرَةً من الغُلُوِّ؛ لأنَّ مُحَرَّدَ الغُلُوِّ هَلَاكٌ.



الثَّاني: أَنَّهُ هَلاَكُ الْأَجْسَامِ، وعَلَيْهِ يَكُونُ الغُلُوُّ سَبَبًا للهَلاَكِ؛ أيْ: إذا غَلَوْا خَرَجُوا عَن طَاعَةِ اللهِ فَأَهْلَكَهُم اللهُ. وهلِ الحَصْرُ في قولِهِ: «فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْكَان قَبْلَكُم الغُلُوُّ» حَقِيقِيٌّ أَوْ إِضَافِيٌّ؟

الْجَوَابُ: إِنْ قِيلَ: إِنَّهُ حَقِيقَيٌّ، حَصَلَ إِشْكَالٌ وهوَ أَنَّهُ هناكَ أَحَادِيثُ أَضافَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ الْهَلَاكَ فيها إلى أعْمَالِ غيرِ الغُلُوِّ.

مثلُ قولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ: ﴿إِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَّكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أُقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ ، فهنا حَصْرَانِ مُتَقَابِلاَنِ، فإِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ حَقِيقِيٌّ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لاَ هَلاَكَ إِلاَّ بِهَذا حَقِيقَةً، صَارَ بَيْنَ الحَديثَيْنِ تَنَاقُضٌ.

وإنْ قيلَ: إِنَّ الحَصْرَ إِصَافِيٌّ، أيْ: باعْتِبَارِ عَمَلِ مُعْيَّنِ، فإنَّهُ لاَ يَحْصُلُ تَنَاقُضٌ بحَيْثُ يُحْمَلُ كُلٌّ منْهُمَا عَلَى جِهَةٍ لاَ تُعَارِضُ الَحدِيثَ الآخَرَ، لِتَلاَّ يكُونَ في حَديِثِهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ تَنَافُضٌّ، وحينَقذ يكُونُ الحَصْرُ إضَافيًّا. فَيُقَالُ: أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم الغُلُوُّ، هذا الحَصْرُ باعْتِبَارِ الغُلُوِّ فِي التَّعَبُّدِ فِي الحَدِيثِ الأوَّلِ، وفي الآخرِ يُقَالُ: أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم باعْتِبَارِ الْحُكْمِ، فَيَهْلِكُ النَّاسُ إذا أَقَامُوا الحَدَّ عَلَى الضَّعِيفِ دُونَ الشَّرِيفِ.

وفي هذا الحَدِيثِ يُحَدِّرُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، أُمَّتَهُ مِن الغُلُوِّ، ويُبَرْهِنُ عَلَى أَنَّ الغُلُوَّ سَبَبٌ للهَلاَكِ؛ لأنَّهُ مُخَالفٌ للشَّرْع، ولإهْلاَكه للأُمَم السَّابقَة.

فيُسْتَفَادُ منهُ تَحْرِيمُ الغُلُوِّ منْ وجْهَيْن:

الوجْهُ الأَوْلُ: تَحْذِيرُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، والتَّحْذِيرُ نَهْيٌ وزِيادَةٌ.

الوجْهُ التَّالِي: أَنَّهُ سَبَبٌ لِإِهْلاَكِ الْأُمَمِ كَمَا أَهْلَكَ كُلَّ مَنْ قَبَلَنا، ومَا كَانَ سَبَبًا للَهَلاَكِ كَانَ مُحَرَّمًا.

والنَّاسُ في العِبَادَةِ طَرَفَانِ ووَسَطَّ: فَمُنْهُم الْمُفْرِطُ، ومنهم الْمُفرِّطُ، ومنهم الْمُتُوسِّطُ.

فدينُ اللهِ بَيْنَ الغَالِي فيهِ والجَافِي عنه، وكونُ الإنسانِ مُعْتَدلاً لاَ يَمِيلُ إِلَى هذا ولاَ إِلى هذا، هذا هوَ الواحِبُ، فَلاَ يَجُوزُ التَّشَدُّدُ فِي الدِّينِ والْمُبَالَغَةُ، ولاَ التَّهَاوِنُ وعَدَمُ الْمُبَالاَةِ، بلْ كُنْ وسَطًا بَيْنَ هذا وهذا.

(14) قولُهُ: «الْمُتَنَطِّعُونَ» الْمُتَنَطِّعُ: هوَ الْمُتَعَمِّقُ الْمُتَقَعِّرُ الْمُتَسَدِّقُ، سَواءٌ كَانَ في الكَلاَمِ أَوْ في الأفعالِ، فهوَ هَالِكُ حَتَّى ولُوْ كَانَ ذلكَ في الأقوال المُعْتادة.



وست الآل المستدرسية النقص والعلمومات

(15) فيهِ مسائِلُ:

الأولى: (أَنَّ مَنْ فَهِمَ هذا البابَ) أيْ: بِمَا مَرَّ مِنْ تَفْسِيرِ الآيَةِ الكَرِيمَةِ: { وَقَالُوا لاَ تَذَمَٰ الْهَبَكُمْ } - وَبَابَيْنِ بعدَهُ تَبَيَّنَ لهُ غُرْبَهُ الإسْلاَم.

وهذا حتٌّ، فإنَّ الإسْلاَمَ المُننِيُّ على التَّوْحيدِ الْحَالِصِ غَرِيبٍ.

(16) التَّانِيَةُ: (مَعْرِفَةُ أُوَّلِ شِرْكُ حَدَثَ فِي الأَرْضِ) وجْهُ ذلكَ: أنَّ هذه الأَصْنامَ التي عَبَدَها قَوْمُ نُوحٍ كَانُوا أَقْوامًا صَالِحِينَ، فَحَدَثَ الغُلُوُّ فيهم، ثُمَّ عَبَدُوهم مِنْ دونِ اللهِ، ففيهِ الحَذَرُ مِن الغُلُوِّ في الصَّالِحِينَ.

(17) التَّالِثَة: (مَعْرِفَةُ أُوَّلِ شيءٍ غُيِّرَ بهِ دينُ الأَنْبياءِ) ومَا سَبَبُ ذلك، مَعَ مَعْرَفَة أنَّ اللهُ أَرْسَلَهُم.

أُوَّلُ شيءٍ غُيِّرَ بِهِ دِينُ الأنبياءِ هُوَ الشِّرْكُ، وسَبَبُهُ هُوَ الغُلُوُّ فِي الصَّالحينَ.

وقولُهُ: (مَعَ مَعرِفَةٍ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَهُم) قَالَ اللهُ تَعَالَى: { كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَهٌ فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيلِيَنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِ مِينَ

﴾ أيْ: كَانُوا أُمَّةً واحِدَةً عَلَى التَّوْحِيدِ فاخْتَلَفُوا، فَبَعَثَ الله النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ ومُنْذِرِينَ وأُنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَهَذَا أُوَّلُ مَا حَدَثَ مِنَ الشِّرِكِ فِي بَنِي آدَمَ.

(18) الرابعة: (قَبُولُ البِدَعِ معَ كَوْنِ الشَّرَائِعِ والفِطَرِ تَرُدُّها).

قُولُهُ: (قَبُولُ البِدَعِ) أَيْ: أَنَّ الْتُفُوسَ تَقْبَلُها لا لاَنَّها مَشْرُوعَةً، بَلْ إِنَّ الشَّرَائِعَ تَرُدُّها، وكذلكَ الفِطَرُ السَّلِيمَةُ تَرُدُّها؛ لأَنَّ الفِطَرَ السَّلِيمَةَ جُبِلَتْ عَلَى عِبَادَةِ اللهِ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: { فَأَقِحْ وَجُهَكَ للدّينِ حَنِيفًا وَطُرَةُها؛ لأَنَّ الفِطَرَ السَّلِيمَةُ عَلَى عِبَادَةِ اللهِ وَحْدَهُ لاَ شَرِيعًا إلاَّ ممَّنْ يمْلكُ ذلكَ.

(19) الخامِسة: (أنَّ سَبَبَ ذلكَ كُلِّهِ مَنْ جُ الحَقِّ بالباطِلِ) أَرَادَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ أَنْ يُبِيِّنَ أَنَّ مَزْجَ الحَقِّ بالباطِلِ حَصَلَ بِأَمْرَيْنِ:

الأَوَّالُ: (مَحَبَّةُ الصَّالِحِينَ) ولِهَذا صَوَّرُوا تَمَاثِيلَهُم مَحَبَّةً لَهُم، ورَغْبَةً في مُشَاهَدَةٍ أَشْبَاحِهِم.

الثثاني: (أَنَّ أَهْلَ العِلْمِ واللِّينِ أَرَادُوا بذلكَ خَيْرًا) وهُوَ أَنْ يَنْشَطُوا عَلَى العِبَادَةِ، ولَكِنَّ مَنْ بعدَهم أَرَادُوا شَرَّا غيرَ الخَيْرِ الذي أَرَادَهُ أُولئِكَ، ويُؤْخَذُ مِنْهُ: أَنَّ مَنْ أَرَادَ تَقْوِيَةَ دِينِهِ ببدعةِ فإنَّ ضَرَرَها أكثرُ مَنْ نَفْعها.

مثالُ ذلكَ: أولئكَ الدِّينَ يَغْلُونَ في الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَجْعَلُونَ لهُ المَوالِدَ، وهُم يُرِيدُونَ بذلكَ

خَيْرًا، لَكَنْ أَرَادُوا خَيْرًا بِهَذِهِ البِدْعَةِ فَصَارَ ضَرُّها أَكْثِرَ مِنْ نَفَعَها؛ لأَنَّها تُعْطِي الإنسانَ نَشَاطًا غيرَ مَشْرُوعٍ في السَّعِد العربية العدويية - البِدِينَ البِدارية المدويية البِدارية البِدارية المدورية البِدارية المدورية المدورية البِدارية المدورية ا



الناق المستعملة

وَقْتٍ مُعَيَّنٍ، ثُمَّ يَعْقُبُهُ فُتُورٌ غَيرُ مشروعٍ فِي بَقِيَّةِ العَامِ.

وَلَهْذَا تَجَدُ هَوْلاَءِ الذَينَ يُعَالُون في هَذَه البِدَعِ فَاتِرَينَ في الْأُمُورِ الْمَشْرُوعَةِ الوَاضِحَة ليسوا كنَشَاط غَيْرِهم، وهذا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى تَأْثِيرِ البِدَعِ في القُلُوبِ، وأنَّها مَهْمَا زيَّنَها أَصْحَابُها لاَ تَزِيدُ الإِنْسَانَ إِلاَّ ضَلاَلاً؛ لأِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ يَقُولُ: «كُلُّ بُدْعَة ضَلاَلَة».

(20) السادسة: (تَفْسَيرُ الآيَةِ التي في سُورَةِ نُوحٍ) وقَدْ سَبَقَ ذلك وبيانُ أَنَّهم يَتَوَاصَوْنَ بالبَاطِلِ، وهذا خِلاَفُ طَرِيقِ الْمُؤْمِنِينَ الذينَ يَتَوَاصَوْنَ بالحَقِّ والصَبْرِ والْمُرْحَمَةِ، ويُشْبِهُهُم أَهْلُ البَاطِلِ والضَلاَلِ الذينَ يَتَوَاصَوْنَ بمَا هُم عَلَيْه، سَواءٌ كَانُوا رُؤَسَاءَ سِيَاسِيِّينَ أَوْ رؤساءَ دينيِّينَ يَتَتَسِبُونَ إلى الدِّينِ، فتَجِدُ الواحِدَ مِنْهم لاَ يَمُوتُ إِلاَّ وقَدْ وَضَعَ لَهُ رَكِيزَةً مِنْ بعده يُنَمِّي هذا الأمرَ الذي هُوَ عَلَيْه.

(21) السَّابِعَةُ: (جِبِلَّةُ الآدَمِيِّ فِي كُوْنِ الحَقِّ يَنْقُصُ فِي قَلْبِهِ والباطلِ يَزِيدُ) هذه العِبَارَةُ تُقَيَّدُ مِنْ حيثُ كُونُهُ آدَمِيًّا بِقَطْعِ النَّظَرِ عَلَى مَنْ يَمُنُّ اللهُ عَلَيْهِ مِنْ تَزْكِيَةِ النَّفْسِ، فإنَّ اللهَ يَقُولُ: { قَدْ أَفْلَحَ مَنْ نَرَكَاهَا (9) وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا }.

قُولُهُ: (جِبِلَّةُ) عَلَى وَزْنِ فِعلَّة، وهُوَ مَا يُحْبَلُ المَرْءُ عَلَيْهِ أَيْ: يُخْلَقُ عَلَيْهِ ويُطْبَعُ ويُبْدَعُ، بِمَعْنَى الطَّبِيعَةِ التي عَلَيْهِا الإنْسَانُ مِنْ حَيثُ هُوَ إِنْسَانَ، بِقَطْعِ النَّظِرِ عَنْ كُونِه زَكَّى نَفْسَهُ أَوْ دَسَّاهاً.

(22) التَّامِنَة: (فيه شَاهِلَّ لِمَا نُقِلَ عَنِ السَّلَفَ أَنَّ البِدَعَ سَبَبُ الكُفْرِ) قالَ أهلُ العلمِ: إنَّ الكُفْرَ لَهُ أَسْبَابٌ مُتَعَدِّدَةٌ ولاَ مَانِعَ أَنْ يَكُونَ للشَّيْءِ الوَاحِدِ أَسْبَابٌ مُتَعَدِّدَةٌ، ومِنْ ذلِكَ الكُفْرُ، ذَكَرُوا مِنْ أَسْبَابِهِ البِدْعَةَ.

وَقَالُوا:(إِنَّ البِدْعَةَ لاَ تَزَالُ فِي القَلْبِ يُظْلِمُ منها شيئًا فشيئًا حَتَّى يَصِلَ إِلَى الكُفْرِ) واسْتَدَلُّوا بقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ: «كُلُّ بِدْعَة ضَلاَلَةٌ، وكُلُّ ضَلاَلَة فِىالتَّارِ».

(23) التَّاسِعَةُ: (مَعْرِفَةُ الشَّيْطَانِ بِمَا تَؤُولُ إليهِ البِدْعَةُ ولوْ حَسُنَ قَصْدُ الفَاعِلِ) لأنَّ الشَّيْطانَ هوَ الذي سَوَّلَ لِهَوُلاَءِ الْمُشْرِكِينَ أِنْ يُصَوِّرُوا هذه التَّمَاثِيلَ والتَّصَاوِيرَ؛ لأنَّهُ يَعْرِفُ أَنَّ هذه البِدْعَةَ تَؤُولُ إلى الشَّرْكِ.

وقولُهُ: (وَلَوْ حَسُنَ قَصْدُ الفَاعِلِ) أَيْ: أَنَّ البِدْعَةَ شَرَّ ولوْ حَسُنَ قَصْدُ فَاعِلْهَا، وَيَأْتُمُ إِنْ كَانَ عَالِمًا ٱنَّهَا بِدْعَةٌ ولوْ حَسُنَ قَصْدُهُ؛ لأَنَّهُ أَقْدَمَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، كَمَنْ يُجِيزُ الكَذبَ والغشَّ ويدَّعِي ٱنَّهُ مَصْلَحَةٌ، أمَّا لوْ كَانَ جَاهِلاً فإنَّهُ لاَ يَأْتُمُ؛ لأَنَّ حَمِيعَ الْمَعَاصِي لاَ يَأْتُمُ بِهَا إِلاَّ مَعَ العِلْمِ، وَقَدْ يُثابُ عَلَى حُسْنِ قَصْدِه، وقَدْ نَبَّهُ عَلَى ذلكَ شَيْخُ

المملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ كس: ١٩٦٨٩٦٨ - هاتف: ٤٥٢٧٦٩٩ - ٤٥٤٨٩٦٦ حمال: ٣٢٠٢٨٠٥٠

http://www.afaqattaiseer.com E-Mail:afag@afaqattaiseer.com



الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ فِي كِتَابِهِ (افْتِصَاءِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ): (فَيُثَابُ عَلَى تَيَّه دونَ عَمَله، فعَمَلُهُ هذا غَيْرُ صَالِحٍ ولا مَمْبُولِ عِنْدَ اللهُ ولا مَرْضِيْ لَكَنْ لَحُسْنِ تَيَّهُ مَعَ الْجَهُلِ يَكُونُ لَهُ أَجْرُ، ولِهَذَا قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ للرَّجُلِ الذي صلَّى وأَعَادَ الوُضُوءَ بَعْدَما وَجَدَ المَاءَ وصَلَّى ثَانَيَةً: "لَكَ الأَجْرُ مَرَّتَيْنِ" لَحُسْنِ قَصْده؛ ولأنَ عمَلَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ فِي الأَصْلِ، لكنْ لؤ أَرَادَ أَحَدُّ أَنْ يَعْمَلَ العَمَلُ مَرَّتَيْنِ – مَعَ عِلْمِهِ أَنَّهُ عَيْرُ مَشْرُوعٍ – لَمْ يكنْ لَهُ أَجْرُ ؛ لإَنَّ عَمَلَهُ غيرُ مشروعٍ لكونِهِ خِلاَفَ السُّنَة، فقَدْ قَالَ النّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ للذي لَمْ يُعِدُ: "أَصَبُتَ السَّنَة ".

(24) الْعَاشِرَةُ: (مَعْرِفَةُ القَاعِدَةِ الْكُلِّيَّةِ وهيَ النَّهْيُ عَنِ الْعُلُوِّ ومَعْرِفَةُ مَا يَؤُولُ إليهِ) هذا ما حَذَّرَ منهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ؛ لأَنَّ النُّلُوَّ مُجَاوَزَةُ الحَدِّ، وهُوَ كَمَا يكونُ في العِبَادَاتِ يكونُ في غيرِها.

- قَالَ تَعَالَى: { وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلاَ تُسْرِفُوا }.

- وقَالَ: ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا } وقَدْ سَبَقَ بيانُ ذلِكَ.

(25) المَادِيَة عشرة: (مَضَرَّةُ العُكُوفِ عَلَى القَبْرِ مِنْ أَجْلِ عَمَلٍ صَالِحٍ) المَضَرَّةُ الحَاصِلَةُ: هي أَنَّها تُوصِلُ إلى عِبَادَتِهِم.

(26) الثانيَة عثىرة: (مَعْرِفَةُ النَّهْي عَنِ التَّمَاثِيلِ والحِكْمَةِ في إِزَالِتِها) التماثيلُ: هِيَ الصُّورُ عَلَى مثالِ رَجُلٍ، أَوْ حَيَوَانٍ، أَوْ حَجَرٍ، والغَالِبُ أَنَّها تُطْلَقُ عَلَى مَا صُنِعَ ليُعْبَدَ مِنْ دُونِ اللهِ، والحَكْمَةُ في إِزَالِتِها سَدُّ ذَرَائِعِ الشِّرْكِ.

(27) الثالثة عشرة: (مَعْرِفَةُ عِظَمِ شأن هذه القصَّة) أيْ: قصَّة هؤلاءِ الذينَ غَلَوْا في الصَّالَحِينَ وغَيْرِ الصَّالَحِينَ لكن اعْتَقَدُوا فيهم الصَّلَاحَ، حَتَّى تَدَرَّجَ بِهِم الأَمرُ إلى عَبَادَتِهم مِنْ دونِ الله، فتَجبُ مَعْرِفةُ هذه القصَّة، والنَّالُ لوْ تَدَبَّرْتَ أَمْرَ الغُلُوِّ عَظِيمٌ، ونَتَائِحَهُ وحِيمَة، فالحَاجَةُ شديدة إلى ذلك، والغَفْلَةُ عنها كثيرة، والنَّاسُ لوْ تَدَبَّرْتَ أَحُوالَهم، وسَبَرَتْ قُلُوبَهم وحَدَت أَنَّهم في غَفْلَةٍ عَنْ هذا الأَمْرِ، وهذا مَوْجُودٌ في البِلادِ الإسْلاَمِيَّةِ.

(28) الدابعة عشرة: (وهِيَ أَعْجَبُ العَجَبِ: قَرَاءَتُهم إِيَّاهَا فِي كُتُبُ التفسيرِ وَالحديثِ) قُولُهُ: (وأعْجَبُ) أيْ: أكثرُ عجبًا وأشدُّ.

والْعَجَبُ نوعان:

المملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ فاكس: ٨٦٩٩٦٨ - هاتف: ٣٣٢٩٩ - ٢٥٤٨٩٢٨ حدا ٢٠٨٨٨٨٣٠.



الأُوَّلُ: بمعنى الاسْتِحْسَانِ، وهوَ مَا إِذَا تَعَلَّقَ بِمَحْمُودٍ كَقَوْلِ عَائِشَةَ فِي الحَدِيثِ: (كَانَالنَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ يُعْجِبُهُ النَّيَقُنُ فِي تَنَعُّلِهِ وَلَهُ النَّيَقُنُ فِي تَنَعُّلِهِ وَلَهُ وَلَهُ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ).

الشَّانِي: بِمَعْنَى الإِنْكَارِ، وذلِكَ فِيمَا إِذَا تَعَلَّقَ بِمَدْمُومٍ، قَالَ تَعَالَى: { وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبُ قَوْلُهُ مُ أَإِذَا كُنَّا تُرَامًا اللَّهُ الللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللِّهُ اللَّهُ اللَّ

و كَلاَمُ الْمُؤلِّفُ هَنا عَمَّا كَانَ فِي زَمَنِهِ حَيْثُ غَفَلُوا عَنْ هذه القصَّةِ مَعَ قِرَاءَتِهِم لَهَا فِي كُتُبِ التَّفْسيرِ والحَديث. قُولُهُ: (فاعْتَقَدُوا أَنَّ مَا نَهَى اللهُ وَرَسُولُهُ عنه هوَ الكُفْرُ الْمَبِيحُ للدَّمِ والمَالِ) أيْ: مَن اعْتَقَدَ أَنَّ الشِّرْكَ والكُفْرَ مُبِيحٌ لِدَمِهِ وَمَالِهِ، هَذَا مَا أَرَادَ المُؤلِّفُ، وإِنْ كَانَ لاَ يُسْعِفُهُ ظَاهِرُ مِنْ أَفْضَلِ العَبَادَاتِ وأَنَّهُ مُقرِّبٌ إلى اللهِ فَهَذَا كُفْرٌ مُبِيحٌ لِدَمِهِ وَمَالِهِ، هَذَا مَا أَرَادَ المُؤلِّفُ، وإِنْ كَانَ لاَ يُسْعِفُهُ ظَاهِرُ كَلَامِهِ، ثُمَّ بَدَا لِي مَا لَعَلَّهُ المرادُ: أَنَّ هُولاءِ الغَالِينَ اعْتَقَدُوا أَنَّ المَنْهِيَّ عنه هوَ الكُفْرُ المُبِيحُ للدَّمِ والمَالِ، وأمَّا مَا دونَهُ مِن الغُلُوّ فَلاَ نَهْيَ فِيه، واللهُ أَعْلَمُ.

- (29) المخامسة عشرة: (التَّصْرِيحُ بأنَّهم لَمْ يُرِيدُوا إِلاَّ الشَّفَاعَةَ) أَيْ: مَا أَرَادُوا إِلاَّ الشَّفَاعَةَ ومَعَ ذلكَ وقَعُوا فِي الشِّرْك.
- (30) السادسة عشرة: (ظُنُّهم أنَّ العلماءَ الذينَ صَوَّرُوا الصُّورَ أَرَادُوا ذَلِكَ) أيْ: أَرَادُوا أَنْ تَشْفَعَ لَهُم، بَلْ ظُنُّوا أَنَّهَا تُنَشِّطُهم عَلَى العبَادَة، وهذا ظَنَّ فَاسدٌ كَمَا سَبَقَ.
- (31) السابعة عشرة: (البيانُ العَظِيمُ في قولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ: ﴿لاَ تَطْرُونِي. . » الحديثَ) و مَعْنَى الإطْرَاءِ: الغَلُوُ في المَدْحِ، والمُبالغَةُ فيهِ، وهذا الذي نَهَى عَنْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ وَقَعَ فيه بَعْضُ هذه الأُمَّة، بَلْ أَشَدَّ حَتَّى جَعَلُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ المَرْجِعَ في كُلِّ شَيْءٍ، وهذا أَعْظَمُ مِنْ قَوْلِ النَّصَارَى: المَسْيحُ ابنُ اللهِ وثَالِثُ ثَلَاتَةٍ.

ومعنى: (بَلُّغَ) أَيْ: أَوْصَلُ وبَيَّنَ.

- (32) الثَّامنة عشرة: (نَصِيحَتُهُ إِيَّانَا بِهَلاَكِ الْمُتَنطِّعِينَ) وذلِكَ بقولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ: «هَلَكَ الْمُسَنَطِّعُونَ» فَلَمْ يُرِدْ مُحَرَّدَ الخَبَر، ولكن التَّحْذيرَ من التَّنَطُّع.
 - (33) التاسعة عشرة: (التَّصْرِيحُ بأنَّها لَمْ تُعْبَدْ حَتَّى نُسِيَ العِلْمُ) أَيْ: لَمْ تُعْبَدْ هذه التماثيلُ إِلاَّ بعدَ أَنْ

W ().







نُسِيَ العَلْمُ واضْمَحَلَّ، ففيه دَلِيلٌ عَلَى مَعْرِفَة قَدْرِ وُجُودِهِ -أي: العَلْمِ- وأنَّ وُجُودَهُ أَمْرٌ ضَرُورِيٌّ للأُمَّة؛ لأنَّهُ إذا فُقِدَ العِلْمُ حَلَّ الجَهْلُ مَحَلَّهُ، وَإذا حَلَّ الجَهْلُ فَلاَ تَسْأَلْ عَنْ حَالِ النَّاسِ فَسَوْفَ لاَ يَعْرِفُونَ كيفَ يَعْبُدُونَ الله، ولاَ كيفَ يَتَقَرَّبُونَ إِلَيْهِ.

(34) العشَّروَنَ: (أنَّ سَبَبَ فَقْد العِلْمِ موتُ العُلَمَاءِ) فهذا مِنْ أَكْبَرِ الأسْبابِ لفَقْدِ العِلْمِ، فإذا مَاتَ العُلَمَاءُ لَمْ يَبْقَ إِلاَّ جُهَّالُ الخَلْقِ يُفتُونَ بغيرِ عِلْمٍ.





تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الحادي والعشرون

(1) قولُهُ: (التَّغْليظُ) التَّشْديدُ.

قولُهُ: (مَنْ عَبَدَ الله عندَ قبرِ رجلِ صالحٍ) أي: عَمِلَ عملاً تَعَبَّدَ لله به مِن قراءة أو صلاة أو صدقة أو غير ذلك. قولُه: (فكيفَ إذا عَبَدَه)؟ أيْ: يكُونُ أَشَدَّ وأَعْظَمَ؛ وذلكَ لأنَّ المَقابِرَ والقبورَ لِلصَّالحينَ، أو مَنْ دُونَهم مِنَ المسلمينَ أهلُها بحاحة إلى الدعاء، فهم يُزارُون لِيُنفَعوا، لا لِيُنتَفَعَ بِهم، إلاَّ باتِّباعِ السُّنَّةِ في زيارةِ المَقابِر، والنَّوابِ الحاصلِ بذلك، لكنْ هذا ليس انْتفاعًا بأشخاصِهم، بل انْتفاعٌ بعملِ الإنسانِ نفسِه بما أتَى بِه مِنَ السُّنَةِ. فالزِّيارةُ التي يُقْصَدُ منها الانْتفاعُ بالأموات زيارةٌ بدْعيَّةٌ.

والزِّيارةُ الِّيِّ يُقْصَدُ بِمَا نَفْعُ الْأَمُواتِ، والاعْتبَارُ بحالَهمَ زيارةٌ شرعيَّةٌ.

(2) قُولُهُ: (في (الصَّحيحِ»أي: (الصَّحيحين) وقد سَبَق الكلامُ على مثلِ هذه العِبارةِ، في بابِ تَفْسِيرِ التَّوحيدِ، وشَهادة أن لا إلهَ إلا اللهُ.

(3) قُولُهُ: (أَمُّ سَلَمةً) كَانَتْ مِمَّنْ هَاجَرَ مع زَوْجِهَا إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ، ولمَا تُوُفِّيَ زوجُهَا أَبُو سَلَمَةَ تَزَوَّجَهَا النَّبِيُّ –صلَّى الله عليه وسلَّمَ– وأَخْبَرَتْه بمَا رَأَتْ وهو فِي مَرضٍ مَوْتِهِ، كما في (الصحيح).

قولُها: (من الصُّورِ) الظاهرُ أنَّ هذه الصُّورَ صورٌ مُحَسَّمةٌ، وتَماثيِلُ مَنْصُوبةٌ.

(4) قولُهُ: «أُولئِكَ» المُشارُ إليهم نَصارَى الحَبَشَةِ، ويُحْتَمَلُ أَن يُرادَ مَن فَعَلُوا هذه الأفعالَ أيًّا كانوا.

وقولُهُ: «أُولئِكِ» يَحوزُ في الكافِ الكَسْرُ إذا كانَ الحِطابُ لأمِّ سَلَمةَ، والفَتْحُ إذا كانَ الحِطابُ باعْتِبارِ الجِنْسِ.

وقد ذَكَرَ العلماءُ أَنَّ في كافِ الخِطابِ المُتَّصِلَ باسمِ الإشارةِ ثلاثة أَوْجُهِ: الوجهُ الأولُ: أَنْ يَكُونَ مُطابِقًا لِلمُخاطَبِ، الْمُفرَدُ لِلمفردِ، والْمُثنَّى لِلمُثنَّى، الجَمْعُ لِلحَمْعِ، مُذَكِّرًا كان أم مُؤَنَّنًا.

الوجهُ الثَّاني: الفتحُ مُطْلَقًا.

الوجهُ الثالثُ: الكَسْرُ لِلمُؤنَّثِ مُطْلَقًا، والفتحُ لِلمذكَّر مُطْلَقًا.

وَأَشْهَرُها: أَنْ يَكُونَ مُطَابِقًا لِلمُخاطَبِ، ثُمَّ الفتحُ مُطْلَقًا، ثُمَّ الفتحُ لِلمُذَكِّرِ، والكسرُ للمُؤتَّثِ.

قُولُهُ: «الرَّجُلُ الصَّالِحُ، أُوِ العَبْدُ الصَّالِحُ» (أُو) شَكٌّ مِن الرَّاوِي.



(5) قولُهُ: «بَنُوا عَلَى قَبْرِهِ» أيْ: قَبْرِ ذلكَ الرَّحلِ الصالح.

قولُه: «وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ» أَيْ: التي رَأَتْ، والأَقْرَبُ: أنَّها صورةُ ذلكَ الرَّحلِ الصَّالِج، وربَّما أنَّهم يُضيفُون إلى صورتهِ صورةً بعضِ الصَّالحين، وربَّما تَكونُ الصُّورُ على أحجامٍ مُخْتَلفة، فتَحْتَمِعُ منها صُورٌ كثيرةٌ. (6) قولُهُ: «أُولئِكَ شِرارُ الخَلْقِ عِنْدَ اللهِ» لأنَّ عَمَلَهم هذا وَسِيلةٌ إلى الكَفرِ والشِّرك، وهذا أعظمُ الظُّلمِ وأَشَدُه، فما كانَ وسيلةٌ إليه فإنَّ صاحبَه حديرٌ بأنْ يكونَ مِنْ شرارِ الخَلْقِ عندَ اللهِ -سبحانَه وتعالى-.

قال ابن القيم الجوزيّة في (إغاثة اللهفان) (190/1): (فهؤلاء جمعوا بين الفتنيّن، فتنة القبور، وفتنة التماثيل؛ وهما الفتنيّان التي أشار إليهما الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث أم سلمة رضي الله عنها أنها ذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم كبيسة رأتها بأرض الحبشة يقال لها: مارية.

فذكرت له ما رأت فيها من الصور فقال صلى الله عليه وسلم: (أولئك إذا مات فيهم العبد الصالح، أو الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور أولئك شرار الخلق عند الله تعالى " أخرجه البخاري وأحمد، فجمع في هذا الحديث بين التماثيل والقبور، وهذا كان سبب عبادة اللات) .

(7) قُولُهُ: (وَلَهُمَا عَنْهَا) الضميرُ يَعُودُ على البُخَارِيِّ ومُسْلِمٍ، وإنْ لم يَسْبِقْ لهما ذِكْرٌ، لكنَّه لمَّا كانَ ذلكَ مُصْطَلَحًا مَعْرُوفًا صَحَّ أَنْ يَعُودَ الضميرُ عليهما، وهما لم يُذْكَرا، اعْتِمادًا على المعروفِ المُعْهُودِ. وقولُه: (عَنْهَا) أَيْ: عَنْ عائشةَ.

(8) قَالَتْ: (لَمَا نُوْلَ برسولِ اللهِ) أي: نَزَلَ به مَلَكُ الموتِ لِقَبْضِ رُوحِه.

قُولُهُ: (طَفِقَ) مِنْ أفعالِ الشُّروعِ، ، واسمُها مُسْتَتِرٌ، وجملةُ (يَطْرَحُ) حَبرُها.

قولُهُ: (خَمِيصةً) هي كِساءٌ مُربّعٌ، له أعلامٌ كانَ يَطْرَحُهُ النِيُّ -صلَّى الله عليه وسَلَّمَ- على وجهه.

(9) قولُهُ: (فإذا اغْتَمَّ بِها) أي: أَصَابَهُ الغَمُّ بِسببِها، وقد احْتُضِرَ -صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ-.

(10) قولُهُ: (وهو كذلك) أيْ: وهو في هذِهِ الحالِ عندَ الاحْتضار.

(11) قُولُهُ: «لَعْنَةُ اللهِ عَلَى اليهودِ والنَّصارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنبيائِهِم مَسَاجِدَ» يَقُولُ هَذَا في سِياقِ الموتِ.



وسَلَّمَ- يُخْبِرُ بِأَنَّ اللهَ لَعَنَهم.

ويُحْتَمَلُ أَنْ يُرادَ بِهَا الدُّعَاءُ فَتَكُونَ خبريَّةً لفظًا، إنْشائِيَّةً مَعْنَى، والمعنى على هذا الاحْتِمالِ أنَّ النبيَّ –صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ– دَعَا عَلَيْهِم، وهُوَ في سِياقِ الموتِ بِسببِ هذَا الفعل.

قولُهُ: «اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيائِهِم مَسَاجِدَ» الجملةُ هذهِ تعليلٌ لِقولِهِ: «لَعْنَهُ اللهِ عَلَى اليهودِ والنَّصارَى» كأنَّ قائِلاً يَقولُ: لماذا لَعَنَهم النبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ؟

فكان الجوابُ: أنَّهم اتَّخَذُوا قبورَ أنبيائهم مَساحِدَ، أي: أَمْكِنةً لِلسُّحودِ، سَواءٌ بَنَوْا مَساحِدَ أم لا، يُصَلُّون ويَعْبُدون الله تعالى فيها، مع أنَّها مَبْنيَّةٌ على القبور.

(12) قولُهُ: (يُحَدِّرُ مَا صَنَعُوا) أي: أنَّه -صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ- قالَ ذلكَ في سِياقِ الموتِ تَحْذيرًا لأُمَّتِه ثمَّا صَنَعَ هؤلاءِ؛ لأنه عَلِمَ أنَّه سَيَموتُ، وأنَّه ربَّما يَحْصُلُ هذا ولو في المُسْتَقْبَل البعيد.

(13) قولُهُ: (ولولا ذلك أُبْرِزَ قَبْرُهُ) أُبْرِزَ، أي: أُخْرِجَ مِنْ بيتِه؛ لأنَّ الْبُرُوزَ مَعْناه الظهورُ، أيْ: لولا التَّحْذيرُ وخَوْفُه أَنْ يُتَّخَذَ مَسْحِدًا لأُخْرِجَ ودُفِنَ فِي البَقِيعِ مَثَلًا، لكنَّه فِي بيتِه أَصْوَنُ له، وأَبْعَدُ عَنِ اتِّخاذِه مَسْجِدًا، فلِهذا لم يُبْرَزْ قبرُه، وهذا أحدُ الأسبابِ الَّتِي أَوْجَبَتْ أَنَ لا يُبْرَزَ مَكانُ قَبْرِهِ -صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ-.

ومنْ أسْبابِ ذلكَ: إِخْبارُهُ -صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ-، أنه ما قُبِضَ نبيٌّ إِلا دُفِنَ حيث قُبِضَ. ولا مانِعَ أَنْ يَكُونَ للحُكَّمِ الواحدِ سَبَبان فأَكْثُرُ، كما أَنَّ السَّببَ الواحدَ قد يَتَرَتَّبُ عليه حُكْمانِ، كغُروبِ الشَّمسِ يَتَرَتَّبُ عليه جَوَازُ إِفطار الصَّائم، وصَلاةَ المَعْرب.

(14) قُولُهُ: (غَيْرَ أَنه خُشِيَ أَن يُتَّخَذَ مَسْجِدًا) خُشِيَ فيها رِوايَتان: خُشِيَ، وخَشِيَ.

فعلى رِوايةِ (خُشِيَ) يكونُ الذينَ وقَعَتْ منهم الحَشْيَةُ الصَّحابةَ -رَضِيَ اللهُ عنهم-.

وعلى رواية (خَشِيَ) يكونُ الذي وَقَعَت مِنه الْحَشْيَةُ النَّبِيُّ -صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ-.

والحَقِيقَةُ: أَنَّ الأَمْرَ كلَّه حاصِلٌ، فالرَّسولُ -صلَّى الله عليه وسَلَّمَ- أَخْبَرَ بائَّه ما قُبِضَ نبيِّ إلا دُفِنَ حيث قُبِضَ، وَلَعَنَ اللهُ وَالنَّصَارَى؛ لأَنَّهم اتَّخَذُوا قَبُورَ أنبيائهم مَساجِدَ خَوْفًا مِن اتِّخاذِ قبرِه مسجدًا، والصَّحَابةُ، -رَضِيَ اللهُ عنهم-، اتَّفَقُوا على أَنْ يُدْفَنَ -صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ- في بيتِه بَعْدَ تَشاوُرِهم؛ لأَنَّهم خَشُوا ذلكَ.

وِيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُم أَشَارَ بَأَنْ يُدْفَنَ في بيتِه، وليسَ في ذِهْنِه إِلاَّ هَذِه الحَشْيَةُ، وبعضُهُمَ أشَارَ أَنْ يُدْفَنَ في



وفي هذا الحديث والحديث السَّابق: التَّحذيرُ مِنَ اتِّحاذِ قبورِ الأنبياءِ مساحدَ، وهُم أَفْضَلُ الصَّالحين؛ لأنَّ مَرْتَبةَ النَّبيِّين هي المَرْتبةُ الأُولَى مِن المَرَاتبِ الأرْبعِ الَّتِي قالَ اللهُ -تعالى- عنها: {وَمَن يُطِعِ اللهُ وَالرَّسُولَ فَأُولَيْكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْ اللهُ عَلَيْهِ مِن اللهُ وَالشَّهُدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَيْكَ مَ فِيقًا }.

اعتراضٌ وجوابُه:

إذا قال قائلٌ: إن قبر الرَّسولِ -صلَّى الله عليه وسلَّمَ -الآنَ في وسَطِ المستجدِ فما هو الجوابُ؟

قلنا: الجوابُ على ذلكَ مِنْ وجودٍ:

اللوجهُ الأوَّلُ: أنَّ المسجدَ لم يُبْنَ على القبرِ، بَلْ بُنِيَ المسجدُ في حَياةِ النَّبيِّ -صلَّى الله عليه وسَلَّمَ-.

الوجهُ الثاني: أنَّ النَّبيُّ –صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ– لم يُدْفَنْ في المسجدِ حتَّى يُقالِ: إنَّ هذا مِنْ دَفْنِ الصَّالحين في المسحد، وإنَّه حَلالٌ، بل دُفنَ في بيته.

الوجه الثالثُ: أنَّ إِدْخَالَ بُيوتَ الرَّسُولِ -صَلَّى الله عليه وسَلَّمَ- ومنها بيتُ عائشةَ مع المسجد لَيسَ باتِّفاق مِن الصَّحَابةِ، بَلْ بعدَ أَن انْقَرَضَ أَكْثَرُهم و لَم يَنْقَ منهم إلاَّ القَليلُ وذلك عامَ (94هـ) تَقْرِيبًا، فليسَ مَّمَّا أَجازَهُ الصَّحَابةُ، أو أَجْمَعُوا عليه مَعَ أنَّ بعضَهم حالَفَ في ذلِكَ، ومَمَّن خالَفَ -أيضًا- سَعِيدُ بنُ المُسَيِّبِ، مِن التَّابِعين، فلم يَرْضَ هَذا العمل.

الوجهُ الرابعُ: أنَّ القبرَ لَيْسَ فِي المسجدِ حتَّى بعدَ إدخالِه؛ لأنَّه فِي حُحْرة مُسْتَقِلَّة عَنِ المسجدِ، فليسَ المسجدُ مَبْنِيًّا عليه، ولهذا جُعِلَ هذا المكانُ مَحْفوظًا ومَحُوطًا بثلاثة جُدْران، وجُعِلَ الجَدارُ فِي زَاوَية مُنْحَرِفة عَنِ القِبْلةِ، أيْ: مُثَلَّتْ، والرَّكنُ فِي الزَّاوِيةِ الشَّماليةِ بحيثُ لا يَسْتَقْبِلُه الإنسانُ إذا صَلَّى؛ لأنَّه مُنْحَرِفٌ.

فبهذا كُلُّه يَزُولُ الإشكالُ الَّذي يَحْتَجُّ به أهلُ القبورِ علينا.

ويَقُولُون: هذا مُنْذُ عَهْدِ التَّابِعِين إلى اليومِ، والمسلمون قَدْ أَقَرُّوه، ولم يُنْكِرُوه.

فَنْقُولُ: إِنَّ الإِنْكَارَ قَدْ وُجِدَ حَتَّى فِي زَمَنِ التَّابِعِين، ولَيْسَ مَحَلَّ إِجْماعٍ، وعلى فَرْضِ أَنَّه إِجْماعٌ فقد تَبَيَّنَ الفَرْقُ مِن الوُجوهِ الأربعةِ الَّتِي ذَكَرْنَاها.





تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الثاني والعشرون

(1) قولُهُ: (بِخَمْسٍ) أي: خمسِ لَيال، لكنَّ العربَ تُطْلِقُها على الأيَّامِ واللَّيالي.

قُولُه: «أَبْوَأُ» البَرَاءَةُ هي: التَّحَلِّي، أيْ: أَتَحَلَّى أَنْ يكُونَ لِي منكم خَليلٌ.

قولُه: «خَليلٌ» هو الذي يَبْلُغُ في الحبِّ غايتَه؛ لأنَّ حُبَّه يَكُونُ قد تَخَلَّلَ الجسمَ كلَّه، كما قالَ الشَّاعرُ يُخاطِبُ مَحْبُوبِتَه:

قد تُخَلَّلْتِ مَسْلَكَ الرُّوحِ مِنِّي وَبِذَا سُمِّيَ الْخِلْيِلُ خِلْيِلًا

والحُلَّلُةُ أَعْظَمُ أَنُواعِ الحُبَّةِ وَأَعْلَاهَا، وَلَم يُثْنِتْهَا اللهُ ۖ -عَزَّ وحلَّ- فيماً نَعْلَمُ إلا لاثنين مِنْ خَلْقِهِ، وهما إبراهيمُ في قولِهِ تعالى: {وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً}.

ومحمدٌ لِقولِهِ -صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ-: ﴿إِنَّ اللَّهَ قَد اتَّخَذَنِي خَلِيلًا،كُمَا اتَّخَذَ إِبراهيمَ خليلًا».

(2) قولُهُ: «فَإِنَّ اللهَ قَد اتَّخَذَنِي خَلِيلًا، كَمَا اتَّخَذَ إِبراهيمَ خليلًا» هذا تَعْليلٌ لقولِهِ: «إنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَليلٌ» فالنَّبِيُّ –صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ– لَيْسَ فِي قَلْبِه خُلَّةٌ لأحدِ إِلاَّ لللهِ –عزَّ وجلً–.

(3) قولُهُ: «وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلاً لاَتَّخَذْتُ أَبا بَكْرٍ خَلِيلاً» وَهذا نصٌّ صريحٌ على أنَّ أبا بَكْرٍ، أَفْضَلُ مِن عَلِيِّ اللهُ عنهماً -، وفي هذا ردُّ على الرَّافضةِ الذين يَزْعُمُون أنَّ عَليًّا أَفْضَلُ منْ أبي بَكْرٍ.

وقولُهُ: «لُو» حرفُ امْتنَاع لامْتناع، فيَمْتنعُ الجوابُ لامتناعُ الشَّرطِ، وعلى هذا اَمْتَنَعَ -صلَّى اللهُ عليهُ وسلَّمَ-مِنَ اتِّخاذِ أَبِي بَكْرِ خليلاً؛ لأَنَّه يَمْتَنعُ أَنْ يَتَّخذَ منْ أَمَّته خليلاً.

(4) قولُهُ: «ألا وإنَّ مَن كان قَبْلَكم» «ألا» لِلتَّنْبِيهِ، وهذه الجملةُ مِنَ الحديثِ الأوَّلِ، لكنَّه ابْتَدَأُها بالتَّنبيهِ لأهميَّة المَقام.

قولُهُ: «أَلا فَلا تَتَّخِذُوا» هذا تنبيةٌ آخَرُ لِلنَّهْيِ عَنِ اتِّخاذِ القبورِ مَساجدَ، وهذا عامٌّ يَشْمَلُ قبرَه وقبرَ غيْرِه.

قولُه: «فَإِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ» هذا نَهْيٌ باللفظِ دونَ الأداةِ تَأْكِيدًا لهذا النهي؛ لأهميَّةِ المَقامِ.

(5) قُولُهُ: (فقد نَهَى عنه في آخِرِ حَياتِه..) هذا مِن كَلامِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْميَّةَ.

وقولُهُ: (فقد نَهَى عنه في آخِرِ حَياتِه) الضَّميرُ يَعُودُ إلى النَّبِيِّ –صلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ-، والمُنْهِيُّ عنه هو اتِّخاذُ

الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ اكس: ٤٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٤٥٣٢٣٩٩ - ٤٥٤٨٩٦٦ - جوال: ٣٠٠٧٥٠٠٠



- (6) قولُه: (ثم إنَّه لَعَنَ وهو في السِّياقِ مَن فَعَلَهُ) فالنَّبيُّ -صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ- وهو عِنْدَ فِراقِ الدُّنيا، لَعَنَ مَن اتَّخَذَ القبورَ مَساحِدَ.
- (7) قولُهُ: (والصَّلاةُ عِنْدَها مِن ذلكَ، وإن لم يُبْنَ مَسْجدٌ) عندَها، أيْ: القبورِ، وقولُهُ: (مِنْ ذلك) أي: مِن اتِّخاذِها مَساجدٌ، وعلى هذا فلا تَجُوزُ الصَّلاةُ عندَ القبورِ، ولهذا نَهَى النَّبيُّ –صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ– كما في (صحيحِ مُسْلَمٍ) مِنْ حديثِ أبي مَرْتُدِ الغَنوِيِّ أنْ يُصلَّى إلى القبور فقالَ: «لا تُصلُّوا إلى القبور».
 - (8) قُولُهُ: (وهو معنى قُولِها: خَشِيَ أَن يُتَّخَذَ مَسجدًا) الضَّميرُ في (قُولِها) يَرْجِعُ إِلَى عَائِشةَ،رَضِيَ اللهُ عنها.
- (9) قولُهُ: (فإنَّ الصَّحابةَ لم يَكُونوا لِيَبْنُوا حولَ قبرِهِ مَسجدًا) هذا مِن كلامِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْميَّةَ رَحِمَه اللهُ تعالى- قد يُقالُ: (خَشِيَ أن يُتَّخَذَ مَسجدًا) معناه: خَشِيَ أنْ يُنْنَى عليه مَسجدٌ، لكنْ يُبْعِدُه أَنَّ الصَّحابةَ لا يُمْكِنُ أنْ يَبْنُوا حَوْلَ قبرِه مَسجدًا؛ لأنَّ مَسجدَه مُحاوِرٌ لِبيتِه، فكيفَ يَبْنُون مَسجدًا آخَرَ؟!

هذا شيءٌ مُسْتَحِيلٌ بِحَسَبِ العادةِ، فيكونُ معنى قولِهَا: (خَشِيَ أَن يُتَّخَذَ مَسْجدًا) أي: مَكانًا يُصَلَّى فيه وإنْ لم يُبْنَ المسجدُ.

ولا رَيْبَ أَنَّ أَصلَ تحريم بِناءِ المساجدِ على القبورِ؛ أنَّ المساجدَ مَكانُ الصَّلاةِ، والناسُ سيَأْتُون إليها للصَّلاةِ فيها، فإذا صَلَّى الناسُ في مسجد بُنِيَ على قبرِ فكَأَنَّهم صَلَّوا عندَ القبرِ، والمَحْذُورُ الذي يُوْجَدُ في بناءِ المساجدِ على القبورِ يُوجَدُ فيما إذا اتُّخِذَ هذا المَكانُ للصَّلاةِ، وإنْ لم يُبْنَ مسجدٌ.

فْتَبَيَّنَ بِهِذَا أَنَّ اتِّخَادُ القبورِ مساجدَ له معنيان:

الأوَّلُ: أن تُبْنَى عليها مَساجدُ.

الثاني: أن تُتَّخَذَ مَكَانًا للصَّلاةِ عندَها وإنْ لم يُبْنَ المسجدُ، فإذا كانَ هؤلاءِ القومُ مَثَلاً يَذْهَبون إلى هذا القبرِ، ويُصَلُّون عندَه ويَتَّخِذُونه مُصَلَّى، فإنَّ هذا بمعنى بِناءِ المساجدِ عليها، وهو أيضًا مِن اتِّخاذِها مَساجدَ.

(10) قولُهُ: (وكلُّ مَوْضِعِ قُصِدَت الصَّلاةُ فيه فقد اتُّخذ مَسجدًا) وهذا يَشْهَدُ له العُرْفُ، فإنَّ النَّاسَ الَّذين لهم مَساجدُ في مَكانِ أعمالِهم؛ كالوزاراتِ والإداراتِ، لو سَأَلْتَ واحِدًا منهم أينَ المَسجدُ؟

لأَشَارَ إلى المكانِ الذي اتَّحَذُوه مُصَلِّي يُصَلُّون فيه، مع أنَّه لم يُبْنَ، لكن لمَّا كانَت الصَّلاةُ تُقْصَدُ فيه صارَ



يُسَمَّى مَسجدًا.

(11) قولُهُ: (بَلْ كُلُّ مُوضِع يُصَلِّى..) فقولُهُ: (مَسجدًا) أي: مَكانًا لِلسُّجود، وهذا مَعْنَى ثالثٌ زائدٌ على المعنيين الأُوَّلَيْنِ، وهو أَنْ يُقالَ: كُلُّ شيء تُصَلِّى فيه فإنَّه مَسجدٌ ما دُمْتَ تُصَلِّى فيه، كما يُقالُ لِلسَّجادةِ التي تُصلِّى عليها: مَسجدٌ أو مُصَلَّى، وإنْ كانَ الغالبُ عليها اسمَ مُصَلِّى.

والخلاصة:

أنَّهُ لا يَجُوزُ بِناءُ المساجدِ على القبورِ؛ لأنَّها وَسيلةٌ إلى الشِّركِ، وهو عبادةُ صاحب القبر.

ولا يَجوزُ أيضًا أَنْ تُقْصَدَ القبورُ للصَّلاةِ عندَها، لأنَّ هذا مِن اتِّحاذِها مَساحدَ؛ والعَلَّة مَن اتِّحاذِها مساحدَ ولا يَجوزُ أيضًا أَنْ تُقْصَدَ القبورُ للصَّلاةِ عندَها، لأنَّ مَخلًا يَذْهَبُ إلى المَقْبَرةِ، ويُصَلِّي عندَ قبرِ وَلِيَّ مِن الأَوْلِياءِ على زَعْمه، وَلَحْدَة فِي الصَّلاةِ عندَها، فلو فُرضَ أَنَّ رَجُلاً يَذْهَبُ إلى المَقْبَرةِ، ويُصلِّي عندَ قبرِ وَلِيَّ مِنَ اللَّعْنَةِ، وَفِي كلامِ شيخَ قُلْنا: إنَّكَ اتَّحَذْتَ هذا القبرَ مَسْحَدًا، وإنِّك مُسْتَحِقٌ لما اسْتَحَقَّه اليهودُ والنَّصارَى مِنَ اللَّعْنَةِ، وَفِي كلامِ شيخَ الإسلامِ ابنِ تَيميَّةَ دليلٌ على صِحَّةِ تَسْمَيةِ كلِّ شيءٍ يُصلِّى فيه مسجدًا بالمعنى العامِّ.

(12) قولُه: (مَرْفوعًا) المرفوعُ: ما أُسْنِدَ إلى النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ-.

(13) قُولُه: «إِنَّ مِنْ شُوارِ النَّاسِ» مِنْ: للتَّبْعيضِ، وشُوارِ: جمعُ شُرِّ، مثلُ صِحابِ جمعُ صَحْبٍ، والمعنى: أصحابُ الشَّرِّ، وفي هذا دليلٌ على أنَّ الناسَ يَتَفاوَتُونَ في الشَّرِّ، وأنَّ بعضَهم أَشَرُّ مِنْ بعض.

قولُه: «مَنْ تُدْرِكُهُم السَّاعَةُ» مَن: اسمٌ مَوْصولٌ؛ اسمُ إنَّ، والسَّاعةُ، أيْ: يومُ الْقيامة، وَسُمِّيتْ بذلك؛ لأَنَّها داهِيةٌ، وكلُّ شيء داهِية عَظِيمة يُسَمَّى ساعةً، كَمَا يُقالُ: هذه ساعتُك. في الأمورِ الدَّاهيةِ الَّتِي تُصِيبُ الإنسانَ. قولُه: «وَهُمْ أَحْيَاءٌ» الجَملةُ حَالٌ من الهاء في «تُدْركُهُمْ».

وفي قولهِ: «تُدْرِكُهُم السَّاعَةُ وَهُمْ أَحِياءٌ» إشْكالٌ، وهو أنَّه تَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ قولُه: «لا تَزالُ طائِفَةٌمِنُ أُمَّتِي على الحقِّ ظَاهِرِينَ لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِي أَمْرُ الله».

وفي رِوايةٍ: ﴿حتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ﴾.

فكيفَ نُو َفِّقُ بينَ الحديثين؟

لأنَّ ظاهرَ الحديثِ الذي سَاقَه المؤلِّفُ أنَّ كلَّ مَنْ تُدْرِكُهم السَّاعةُ، وهم أحياءً، فَهُمْ مِنْ شِرارِ الخَلْقِ.



والجمعُ بَيْنَهُما: أَنْ يُقالَ: إِنَّ المرادَ بقولِهِ: ﴿حَتَى تَقُومَ السَّاعَةُ ﴾ أَيْ: إِلَى قُرْبِ قِيامِ السَّاعَةِ ، وَلَيْسَ إِلَى قِيامِها بِالفعلِ؛ لأنَّها لا تَقُومُ إِلا على شِرارِ الخلْقِ، فاللهُ يُرْسِلُ رِيَّا تَقْبِضُ نَفْسَ كُلِّ مُؤْمِنٍ، ولا يَبْقَى إِلا شِرارُ الخلْقِ، وعليهم تَقُومُ السَّاعةُ.

(14) قولُهُ: «الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ القُبورَ مَساجِدَ» فَهُم مِنَ شِرارِ الخَلْقِ، وإنْ لم يُشْرِكوا؛ لأنَّهم فَعَلوا وَسيلةً مِنْ وسائلِ الشِّركِ، والوَسائلُ لها أحكامُ المَقاصِدِ، وإنْ كانَتْ دونَ مَرْتَبَها، لكنَّها تُعْطَى حُكْمَها بالمعنى العامِّ، فإنْ كانَتْ وسيلةً لِواجبٍ صارَتْ واجبةً، وإنْ كانَتْ وسيلةً لمُحَرَّمِ فهي مُحَرَّمةٌ.

فشر النَّاسِ كما في هذا الحديثِ يَنْقسبمون إلى صنِنْقين:

الأوَّلُ: الذين تُدْرِكُهم السَّاعةُ، وهم أحياءٌ.

الثاثي: الذين يَتَّخذون القبورَ مَساجدَ.

وفي قولِهِ -صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ-: ﴿إِنَّ مِنْ شُرِارِ النَّاسِ ؛ دليلٌ على أنَّ النَّاسَ يَتَفاوَتُون في الشَّرِّ؛ لأنَّ بعضَهم أَشَدُّ مِنْ بعضٍ فيه، كما أَنَّهم يَتَفاوَتُون في الخيرِ أيضًا؛ لقولِهِ تعالى: ﴿ هُــُ دُمَرَجَاتُّ عِندَ اللهِ واللهُ بُصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾. وذلكَ منْ حيثُ الكَمِّيَّةُ: مثلَ مَنْ صَلَّى رَكْعَتِين فَلَيْسَ كمَن صَلَّى أَرْبُعًا.

ومن حيثُ الكيفيَّةُ: فمَنْ صَلَّى، وهو قانِتٌ حاشِعٌ حاضِرُ القَلبِ، ليس كَمَنْ صَلَّى وهو غافِلٌ.

ومن حيثُ النوعيَّةُ: فالفرضُ أَفْضَلُ مِن النَّفْلِ، وَحِنْسُ الصَّلاةِ أَفَضلُ مِنْ حِنسِ الصَّدَقةِ؛ لأنَّ الصَّلاةَ أفضلُ الأعمال البَدَنيَّة.

وهذا الذي تَدُلُّ عليه الأَدِلَّةُ هو مَذْهَبُ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ، وهو التَّفاضُلُ في الأعمالِ، حتَّى في الإيمانِ الذي هو في القلبِ يَتَفاضَلُ النَّاسُ فيه، بَلْ إِنَّ الإنسانَ يُحِسُّ في نفسِه أنَّه في بعضِ الأحيانِ يَحِدُ في قلبِه مِن الإيمانِ ما لا يَحِدُه في بعضِ الأحيانِ، فكَيْفَ بَيْنَ شخصٍ وشخصٍ؟

فهو يَتَفاضَلُ أَكْثرَ.

وخُلاصة الباب:

أَنَّه يَجِبُ البُعْدُ عَنِ الشِّرِكِ ووَسائِله، ويُغَلَّظُ على مَنْ عبدَ الله عندَ قبر رجل صالح. المُلكة العربية السعودية - الرياضَ ١١٢٠٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩



وكلامُ المؤلِّف -رَحِمَهُ اللهُ- في قولِه: (فيمَن عَبَدَ اللهُ) يَشْمَلُ الصَّلاةَ وغيرَها، والأحاديثُ التي ساقَها في الصَّلاةِ، لكنَّه-رَحِمَهُ اللهُ- كأنَّه قاسَ غيرَها عَلَيْها، فمَنْ زَعَمَ أنَّ الصَّدقة عندَ هذا القبرِ أَفْضَلُ مِنْ غيرِهِ فهو شَبِيهٌ بِمَن اتَّحَذَه مَسحدًا؛ لأنَّه يَرَى أنَّ لهذه البُقْعةِ أو لِمَنْ فيها شَأْنًا يَفْضُلُ بِهِ على غيرِهِ، فالشَّيخُ عَمَّمَ، والدَّليلُ خاصٌّ.

فإنْ قِيلَ: لا يُسْتَنَلُّ بالدِّليلِ الخاصِّ على العامُّ؟

أجيبُ: أنَّ الشَّيخَ أَرادَ بذلكَ أنَّ العِلَّةَ هي تعظيمُ هذا المكانِ لِكُوْنِه قَبْرًا، وهذا كما يُوجَدُ في الصَّلاةِ يُوجَدُ في غيرِها مِن العِباداتِ، فيكونُ التَّعْمِيمُ مِنْ بابِ القِياسِ، لا مِنْ بابِ شُمُولِ النَّصِّ له لفظًا.

(15) فيه مسائل:

ا**لأولى: ما ذكَ**رَ الرَّسولُ-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- فيمَنْ بَنَى مَسجدًا يَعْبُدُ اللهَ فيه عندَ قبرِ رجلٍ صالحٍ، ولو صَحَّتْ نَيَّةُ الفاعل:

تُؤْخَذُ مِنْ لَعْنِ النَّبِيِّ -صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ- الذين اتَّخَذُوا قبورَ أنبيائِهم مساجدَ.

قُولُهُ: (**ولو صَحَّت نَيَّةُ الفاعلِ**) لأنَّ الحُكْمَ عُلِّقَ على مُجَرَّدِ صورتِه، فهذا العملُ لا يَحْتاجُ إلى نَيَّةٍ؛ لأنَّه مُعلَّقٌ بمحرَّدِ الفعلِ.

فَالنَّيَّةُ تُؤَثِّرُ فِي الأعمالِ الصَّالحةِ وتَصْحِيحِها، وتُؤثِّرُ فِي الأعمالِ التِي لا يَقْدرُ عليها فيُعْطَى أَجْرَها، وما أَشْبَهَ ذَلكَ، بخلاف ما عُلِّقَ على فعل بحرَّد فلا حَاجَةَ فيه إلى النَّيَّةِ، أيْ: ولو كانَ يَعْبُدُ الله، ولو كانَ يُرِيدُ التَّقَرُّبَ إلى الله بنناءِ هذا المسجدِ اعْتِبارًا بما يَؤُولُ إليه الأمرُ، وبالنَّتِيجةِ السَّيِّعَةِ التِي تَتَرَتَّبُ على ذلك، وهذه التُقْطةُ نَتَدَرَّجُ منها إلى نَقْطة أُخْرَى، وهي التَّحذيرُ مِنْ مُشابَهةِ المُشرِكين، وإنَّ لم يَقْصِد الإنسانُ المُشابَهةَ، وهذه قد تَخْفَى على بعضِ النَّاسِ حَيثُ يَظُنُّ أَنَّ التَّشْبُةِ، إنَّما يَحْرُمُ إذا قُصِدَت المُشابَهةُ، والشَّرْعُ إنَّما عَلَّقَ الحُكْمَ بالتَّشْبُهِ، أَيْ: بأَنْ يُفْعَلَ ما يُشْبهُ فعلَهم، سَواءً قُصدَ أو لم يُقْصَدْ.

ولهذا قالَ العُلماءُ في مَسألةِ التَّشبُّهِ: (وإنْ لم يَنْوِ ذلكَ، فإن التَّشبِيهَ يَحْصُلُ بمُطْلَقِ الصُّورةِ).

فإنْ قيلَ: قاعِدةُ ﴿إِنَّمَا الْأَعِمَالُ بِالنِّيَّاتِ ﴿ هِل تُعَارِضُ مَا ذَكَرْنَا؟

الجوابُ: لا تُعارِضُه؛ لأنَّ ما عُلَّقَ بالعملِ ثَبَتَ له حُكْمُه، وإنْ لم يَنْوِ الفعلَ، كالأشياءِ المُحَرَّمةِ؛ كالظّهارِ والزِّنا







وما أشْبَهَهَا.

(16) الثانية: النَّهْيُ عَنِ التَّماثيلِ وغِلَظُ الأمرِ في ذلكَ:

تُؤْخَذُ مِنْ قولِهِ: ﴿وَصَوَّرُوا فَيه تلك الصُّورِ﴾ ولا سِيَّما إذا كانَتْ هذه الصُّورُ مُعَظَّمةً عادةً؛ كالرُؤَساءِ والزُّعَماءِ والأُعربُ والأخ والعمِّ.

أو شَمَرْعًا: مثلَ: الأَوْلياء والصَّالحين والأنبياء، وما أَشْبَهَ ذلكَ.

(17) الثالثة: العبْرةُ في مُبالَغته –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ– في ذلِكَ كَيْفَ بَيَّنَ لهم هذا أوَّلًا، ثُمَّ قَبْلَ مَوْتِه بخمسٍ قالَ ما قالَ، ثُمَّ لَمَا كَانَ في السِّياقَ لم يَكْتَفِ بما تَقَدَّمَ؟:

وهذا مما يَدُلُ على حِرْصِ النِّيِّ -صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- على حِماية جانبِ التَّوحيد؛ لأنَّه خُلاصة دَعوةِ الرُّسلِ؛ ولأنَّ التَّوحيد أَعْظَمُ الطَّاعاتِ، فالمعاصِي، ولو كَبُرَتْ، أَهْوَنُ مِنَ الشِّركِ، حتَّى قالَ ابنُ مَسْعودٍ: (لأَنْ الرُّسلِ؛ ولأنَّ التَّوحيد أَعْظَمُ الطَّاعاتِ، فالمعاصِي، ولو كَبُرَتْ، أَهْوَنُ مِنَ الشِّركِ، حتَّى قالَ ابنُ مَسْعودٍ: (لأَنْ أَخُلِفَ باللهِ كَاذَبًا مَعْصية، أَخُلِفَ باللهِ كَاذَبًا مَعْصية، وهي أَهْوَنُ منَ الشِّركِ، والحَلِفَ باللهِ كاذبًا مَعْصية، وهي أَهْوَنُ منَ الشِّركِ.

فالشَّركُ أَهْرُه عظيمٌ جدًّا، ونحن تُحدِّرُ إخواننا المُسْلِمينَ ممَّا هم عليه الآن مِن الانْكبابِ العظيمِ على الدُّنيا حتَّى غَفَلوا عمَّا خُلِقُوا له، واشْتَغَلُوا بما خُلِقَ لهم، فعامَّةُ النَّاسِ الآنَ تَجدُهم مُشْتَغلِين بالدُّنيا ليسَ في أفكارِهم إلا الدُّنيا، قائِمِين وفَاعِدِين ونائِمِين ومُسْتَيْقِظِين، وهذا في الحقيقة نوعٌ مِنَ الشِّركِ؛ لأَنَّه يُوجِبُ الغَفْلةَ عَنِ اللهِ -عزَّ وحلَّ-، ولهذا سَمَّى النيُّ -صلَّى الله عليه وسلَّمَ- مَنْ فعلَ ذلك عبدًا لِمَا تَعَبَّدَ له، فَقَالَ: ﴿تَعِسَ عَبدُ الدِّينارِ، تَعِسَ عَبْدُ الدِّينارِ، تَعِسَ عَبْدُ الدِّينارِ، تَعِسَ عَبْدُ الدَّمِينَ مَنْ فعلَ ذلك عبدًا لِمَا تَعَبَّدَ له، فَقَالَ: ﴿تَعسَ عَبدُ الدِّينارِ، تَعِسَ عَبْدُ الدَّمِينَ وَهُذَا سَمَّى النَّهُ عليه وسَلَّمَ- مَنْ فعلَ ذلك عبدًا لِمَا تَعَبَّدَ له، فَقَالَ: ﴿تَعسَ عَبدُ الدِّينارِ، تَعِسَ عَبْدُ الْخَمِيلَةُ ﴿

ولو أَقبَلَ العبدُ على الله بقلبِه وجَوَارِحِه لَحَصَلَ ما قُدِّرَ له مِنَ الدُّنيا، فالدُّنيا وَسيلةٌ ولَيْسَتْ غايةً، وتَعسَ مَنْ جَعَلَها غايةً، كيف تَجْعُلُها غايةً وأَنْتَ لاَ تَدْرِي مَقامَك فيها، وكيف تَجْعُلُها غايةً، وسُرورُها مَصْحُوبٌ بالأحزانِ؟

كما قالَ الشَّاعرُ:

فيومُ علينا ويومُ لنا ويومُ نُساءُ ويومُ نُسَرُ



فالحاصلُ: أنَّ النَّيَّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ– بُعِثَ لِتَحْقيقِ عِبادةِ اللهِ، ولهذا كانَ حريصًا على سَدِّ كلِّ الأبوابِ الَّتِي تُؤَدِّي إلى الشِّركِ، فالرسولُ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ– حَذُّرَ مِنَ اتِّخاذِ القبورِ مساجدَ ثلاثَ مَرَّاتٍ:

الأولَى: في سائرِ حَياتِه.

والثانية: قَبْلَ موتِه بخمسٍ.

والثالثة: وهو في السِّياق.

(18) الرابعة: نَهْيُه عَنْ فِعْلِهِ عندَ قبرهِ قَبْلَ أَنْ يُوجَدَ القبرُ: تُؤْخَذُ مِنْ قولِهِ: «أَلا فَلا تَتَّخِذُوا القُبورَ مَسَاجِدَ» فإنَّ قبرَه داخلٌ في ذلكَ بلا شَكَّ، بَلْ أَوَّلُ مَا يَدْخُلُ فيه.

(19) الخامسة: أنَّه مِنْ سُنَنِ اليهودِ والنَّصارَى في قبورِ أنبيائِهم: تُوْخَذُ مِنْ قولِهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ-: «اتَّخَذوا قُبُورَ أَنبيائِهِم مَسَاجِدَ» وبِئْسَ رجلٌ حَعَلَ إمامَه اليهودَ والنَّصارَى، وتَشَبَّهُ بِمم في قبيحِ أعمالِهم.

(20) السادسة: لَعْنُه إِيَّاهُم على ذلِكَ، تُؤْخَذُ مِنْ قولِهِ: «لَعْنَةُ الله عَلَى اليهود والتَصارَى».

(21) السابعة: أنَّ مُرادَه -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- تَحْذيرُه إِيَّانَا عَنْ قبرِهِ،

تُؤْخَذُ مِنْ قولِ عائِشةَ: ﴿يُحَذُّرُما صَنَعُوا ﴾ أي: ما صنَعَه اليهودُ والنَّصارَى في قبورِ أنبيائِهم.

(22) الثامنة: العِلَّةُ في عدم إبرازِ قبرِهِ: تُؤْخِذُ مِنْ قولِ عائِشةَ: «ولولا ذلك أُبْرِزَ قَبْرُهُ، غَيْرَأَنَه خَشِيَ أَنْ يُتَخَذَ مسحدًا».

هناك عِلَّةٌ أخرى، وهي: إخبارُه بأنَّه ما مِنْ نِيِّ يَموتُ إلا دُفِنَ حيثُ يَموتُ، ولا يَمْتَنعُ أَنْ يَكُونَ لِلحُكْمِ علَّتان، كما لا يَمْتَنعُ أَنْ يَكُونَ للعلَّة حُكْمان.

(23) التاسعة: في معنى اتِّخاذِها مُسجدًا:

سَبَقَ أَنْ ذَكَرُنا أَنَّ لَهَا معنيين:

الأول: بِناءَ المساجدِ عليها.

والثاني: اتَّخاذَها مَكانًا للصَّلاةِ تُقْصَدُ فيُصَلَّى عندَها، بَلْ إنَّ مَنْ صَلَّى عندَها و لم يَتَّخِذُها للصَّلاةِ فَقَد اتَّخَذَها مَسجدًا بالمعنى العامِّ.

> الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ فاكس: ٨٩٩٦٥٨ - هاتف: ٣٩٧٢٢٩٩ - ٢٥٤٨٩٢٦ جوال: ٣٠٧٠٨٠٠٠





(24) العاشرة: أنَّه قَرَنَ بينَ مَن اتَّخَذَها مَسْجدًا، وبينَ مَنْ تَقومُ عَلَيْهِم السَّاعةُ، فذكَرَ الذَّريعةَ إلى الشِّركِ قَبْلَ وُقوعه مع خاتمته:

ومعنى هذا أنَّ الرَّسولَ -صَلَّى اللهُ عَلَيْه وسَلَّمَ- ذَكَرَ التَّحْذيرَ من الشِّرك قَبْلَ أَنْ يَموتَ.

وقولُه: «مَعَ خاتمتِه» وهِيَ: أنَّ مَنْ تَقومُ عليهم شِرارُ الخَلْقِ، والَّذينَ تَقومُ عَلَيْهِم السَّاعةُ، وهُم أحياءٌ هؤلاءِ كُفَّارٌ، والذين يَتَّخِذُونَ القبورَ مَساجدَ هؤلاء فَعَلوا أَسبابَ الشِّركِ والكُفْر.

(25) الحادية عشرة: ذِكْرُه في خُطْبتِه قَبْلَ موتِهِ بخمسِ الرَّدَّ على الطَّائفتين اللَّتين هما أَشَرُّ أهلِ البِدَعِ:

قولُه:(قبلَ موتِه بخمسٍ) أي: خمسِ لَيالٍ، والعربُ يُعبِّرُون عن الأيَّامِ باللَّيالي وبالعَكْس.

قُولُه: (أَشَوُّ أَهُلِ البِدَعِ) يُقالُ: أَشَرُّ، ويُقالُ: شَرٌّ، بحذف الهَمْزة، وهو الأكثرُ اسْتعْمالاً.

وإنَّمَا تَكَلَّمَ المؤلِّفُ -رَحِمَهُ اللهُ- عَنْ حالِ الرَّافِضةِ والجَهْمَيَّةِ، وَحُكْمِهِما قَبْلَ ذِكْرِ اسمِهِما مِنْ أَجلِ تَهْييجِ النَّهْسِ على معرفتِهما والاطَّلاعِ عَلَيْهِما؛ لأنَّ الإنسانَ إذا ذُكِرَ لَه الحُكْمُ والوَصْفُ قَبْلَ ذِكْرِ المَوْصُوفِ والمَحْكومِ عَلَيْهِ، صارَتْ نفسُه تَتَطَلَّعُ وتَتَشَوَّقُ إلى هذا، فلو قالَ مِنْ أَوَّلِ الكلامِ: الرَّدُّ على الرَّافضةِ والجَهْمِيَّةِ، فلا يَكُونُ للإنسانِ التَّشَيَوُّقُ مِثْلَما لو تَكَلَّمَ عن حالهما وحُكْمهما أَوَّلاً.

وحالهما: أنَّهما أَشَرُّ أَهلِ البِدَع.

وحُكْمُهُما: أنَّ بعضَ أهلِ العِلْمِ أَخْرَجَهم مِن النُّنتَين والسَّبعينَ فرْقةً.

والرَّافضةُ: اسمُ فاعلٍ مِنْ رَفَضَ الشَّيءَ إذا اسْتَبْعَدَه، وسُمُّوا بذلك؛ لأنّهم رَفَضوا زَيْدَ بنَ عَلِيِّ بنِ الحُسَيْنِ بنِ عَلِيِّ بنِ أَبِي طالِبٍ حينَ سَأَلُوه: ما تَقُولُ فِي أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ؟ فأَنْنَى عليهما، وقالَ: هما وَزيرا جَدِّي، فرَفَضُوه وتَرَكُوه وكانوا فِي السَّابقِ معه، لكنْ لمَّا قال الحقَّ المُحالِفَ لأهوائِهم نَفَرُوا منه، والعياذُ بالله فسُمُّوا رافضةً.

وأصلُ مَذْهبِهم مِنْ عَبْدِ اللهِ بنِ سَبَأٍ، وهو يَهوديٌّ تَلبَّسَ بالإسلامِ، فأَظْهَرَ التَّشَيُّعَ لآلِ البيتِ والغُلُوَّ فيهم؛ لِيَشْغَلَ النَّاسَ عن دينِ الإسلامِ ويُفْسِدَه، كما أَفْسَدَ بُولِصُ دِينَ النَّصارَى عندَما تَلبَّسَ بالنَّصْرانِيَّة.

وأمَّا الجَهْمِيَّةُ: فَهُم أَتباعُ الجَهْمِ بَنِ صَفُوانَ، وأوَّلُ بِدْعِتِه أَنَّه أَنكَرَ صِفاتِ اللهِ، وقالَ: إِنَّ اللهَ لَم يَتَّحِذُ إبراهيمَ حَليلًا، ولم يُكَلِّمْ موسَى تَكْلِيمًا، فَأَنْكَرَ المَحِبَّةَ والكلامَ، ثم بدأت هذه البِدْعَةُ تَنتَشِرُ وتَتَّسِعُ، فاعْتَنَقَها طَوَائفُ غيرُ الجَهْمِيَّةِ؛ كَالمُعْتَزِلَةِ ومُتَّاخِرِي الرَّافضة؛ لأنَّ الرَّافضة كانوا بالأوَّلِ مُشَبِّهةً، ولهذا قالَ أهلُ العِلْمِ: أوَّلُ مَنْ عُرِفَ التَشْبِيهِ إلى التَّعْطيلِ، وصاروا يُنْكِرون الصِّفاتِ. بالتَشْبيهِ هِشامُ بنُ الحَكَمِ الرَّافِضيُّ، ثم تحوَّلوا مِنَ التَّشْبيهِ إلى التَّعْطيلِ، وصاروا يُنْكِرون الصِّفاتِ.





فَمَذْهُبُهِم مِنْ أَخْبَثِ المذاهبِ، إن لم نَقُلْ أَخْبَتُها، لكنْ أَخْبَثُ مِنْه مَذهبُ الرَّافِضةِ، حتَّى قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْميَّةً –رَحِمَه الله -: (إنَّ جميعَ البدع أصلُها من الرَّافضة).

فهم أصلُ البَليَّة في الإسلام، ولهذا قال المؤلِّفُ: (أَخْرَجَهم بعضُ أهلِ العِلْمِ من الثَّنتَين والسَّبعينَ فرْقةً) ولعلَّ الصَّوابَ مَن الثلاثِ والسَّبعين، أيْ: أَخْرَجَهم مِنَ الثلاثِ والسَّبعين، أيْ: أَخْرَجَهُم مِنَ الثلاثِ الثَّنتَين والسَّبعين، أيْ: أَخْرَجَهُم مِنَ الثلاثِ اللَّهِ كَانَ عليها الرَّسُولُ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- وأصحابُهُ؛ لأنَّ المَعْروفَ أنَّ هذه الأُمَّة تَفْتَرِقُ على ثلاثِ وسَبعينَ فِرْقةً، كلَّها في النَّارِ إلا واحِدةً، وهي مَنْ كانت على ما كان عليه النَّبيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- وأصحابُه.

وصدَقَ -رَحِمَهُ الله- في قولِه عن هاتين الطَّائفتين؛ الرَّافِضةِ والجَهْمِيَّةِ: (شَرُّ طوائفِ أهلِ البِدَعِ) وقولُ المؤلِّف: (وبسببِ الرَّافضةِ حَدَثَ الشِّركُ، وعِبادَةُ القبورِ، وهُم أوَّلُ مَنْ بَنَى عليها المَساجدَ).

ولهذا يَجِبُ الحَذَرُ مِنْ بِدْعَتِهِم وبِدْعةِ الجَهْمِيَّةِ وغيرِها، ولا شكَّ أنَّ البِدَعَ دَرَكاتٌ، بعضُها أسفلُ مِنْ بعضٍ، فعلى المرءِ الحَذَرُ مِن البِدَعِ، وأنْ يَكُونَ مُتَّبِعًا لِمَنْهَجِ السَّلُفِ الصَّالِح في هذا الباب وفي غيره.

(26) الثانية عَشْرَة: مَا بُلِيَ بِهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- مِنْ شِدَّةِ النَّزْعِ:

تُؤْخَذُ مِنْ قولِها: «طَفِقَ يَطْرَحُ خَمِيصةً لَهُ على وَجْهِهِ، فإذا اغتَمَ بها كَشَفَها».

وفي هذا دَليلٌ على شِدَّةِ نَزْعِه، وهكذا كانَ الرَّسُولُ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ-، يَمْرَضُ ويُوعَكُ كما يُوعَكُ الرَّحلانِ مِن النَّاسِ، وهذا مِنْ حَكْمةِ اللهِ -عزَّ وجلَّ- فهو -صلَّى اللهُ عَليه وسَلَّمَ- شُدِّدَ عليه البَلاءُ في مُقابَلة دَعْوتِه، وأُوذِيَ إِيذَاءً عظيمًا، وكذلك -أيضًا- فيما يُصِيبُه مِن الأمراضِ يُضاعَفُ عليه، والحِكْمةُ مِنْ ذلكَ: لأَحلِ أَنْ يَنَالَ أَعْلَى دَرَجاتِ الصَّبْرِ؛ لأنَّ الإنسانَ إذا ابْتُلِيَ بالشَّرِّ وصَبَرَ كانَ ذلكَ أَرْفَعَ لدَرِجَته.

والصَّبرُ دَرَجةٌ عاليَّةً لا تُنالُ إلا بوجودِ أسبابِها، ومنها الابْتِلاءُ، فيَصْبِرُ ويَحْتَسِبُ حتَّى يَنالَ دَرَجةَ الصَّابرينَ.

(27) الثالثة عشرة: مَا أُكْرِمَ بِهِ مِنَ الخُلَّةِ: ويَدُلُّ عليها قُولُهُ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ–: ﴿إِنَّ اللَّهُ اتَّخَذَنِي

خَلِيلًا،كُمَا اتَّخَذَ إِبراهيمَ خليلًا» ولا شكَّ أنَّ هذه الكَرَامةُ العظيمةُ؛ لأَنَّنا لا نَعْلَمُ أحدًا نالَ هذهِ المَرْتَبةَ إلا رَسولَ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وإبراهيمَ -صَلَّى اللهُ عَلَيْه وسَلَّمَ.

(28) الرابعة عشرة: التَّصْرِيحُ بأنَّها أَعْلَى مِنَ المَحَبَّةِ: ودليلُ ذلِكَ: أنَّه –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ –كانَ يُحِبُّ

http://www.afaqattaiseer.com E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com المملكة العربية السعودية – الرياض ١١٣١٣ – ص.ب: ٢٦١٤٤٩ ماكس: ٨٣٩٩٦٨٤ - هاتف: ٢٣٣٩٥٩ – ٢٥٢٨٩٨٤ - جوال: ٣٧٠٨٥٠٨٠٠٠٠







أِبِا بَكْرٍ، وكَانَ أَحَبَّ النَّاسِ إِلِيهِ، فَأَثْبَتَ له الحَبَّةَ وَنَفَى عنه الخُلَّةَ، فَدَلَّ هذا على أَنَها أَعْلَى مِنَ الحَبَّة، والتَّصْرِيحُ لَيْسَ مِنَ هذا الحَديثِ فَقَطْ، بَلْ بِضمِّهِ إلى غيرِه، فَقَدْ وردَ مِنْ حديثِ آخَرَ أَنَّه صَرَّحَ: بأَنَّ أَبَا بكرٍ أَحَبُّ الرِّحالِ إليه. ثُمَّ قالَ هنا: ﴿وَكُنُتُ مُنَّخِذًا أَحَدًا خَلِيلًا لاَتَّخَذْتُ أَبا بَكْرِ خَلِيلًا » فَدَلَّ على أنَّ الخُلَّةَ أَعْلَى مِنَ الحُبَّة.

(29) الخامسة عشرة: التَّصْرِيحُ بَانَ الصِّدِّيقَ أَفْضَلُ الصَّحابة: تُؤْخَذُ مِنْ قولِهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ-: "وَلَوْكُنْتُ مُنَّخِذًا مِنْ أَمَتِي خَلِيلاً لاَتَخَذْتُ أَبا بَكْرٍ خَلِيلاً" فلو كانَ غيرُه أَفْضَلَ مِنْه عندَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ-، لَكَانَ أَحَقَّ بذلكَ.

ومن المَسائلِ الهامَّةِ أيضًا: أنَّ الأَفْصَلِيَّةَ في الإيمانِ والعَملِ الصالحِ فوقَ الأَفْصَلِيَّةِ بالنَّسَبِ؛ لأَنّنا لو رَاعَيْنا الأفضليَّةَ بالنَّسَبِ لَكانَ حَمْزَةٌ بَنُ عبدِ المُطَّلِبِ، والعَبَّاسُ -رَضِيَ اللهُ عنهما- أَحَقَّ مِنْ أبي بكرٍ في ذلِك، ومِنْ ثَمَّ قُدِّمَ أبو بَكْرٍ -رَضِيَ اللهُ عنه- على عليِّ بنِ أَبِي طالِبٍ وغَيرِه مِنْ آلِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَمَ-.

(30) السادسة عشرة: الإشارةُ إلى خِلَافتِهِ: لَمْ يَقُل: التَّصْرِيحُ، وإنَّمَا قالَ: الإشارةُ؛ لأنَّ النَّبِيَّ -صلَّى اللهُ عَلَيْه وسَلَّمَ-، لَمْ يَقُلْ: إنَّ أَبَا بَكْرٍ هو الخَلِيفةُ مِنْ بَعَدِهِ، لكنْ لمَّا قالَ: ﴿ وَكُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلاً لاَتَّخَذْتُ أَبا بَكْرٍ خَلِيلاً اللهِ عَدْهِ وَسَلَّمَ-، لمَ يَقُلُ أَنَّ عَنْه - رَضِيَ اللهُ عَنْه - أُولَى النَّاسِ بِرَسُولِ اللهِ -صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ-، فَيَكُونُ أَحَقَّ النَّاسِ بِخِلافَتِه.







تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الثالث والعشرون

(1) هذا البابُ له صِلَةٌ بما قَبْلَهُ: وهو أنَّ الغُلُوَّ في قبورِ الصَّالحينَ يُصَيِّرُها أوثانًا تُعْبَدُ مِنْ دونِ اللهِ، أيْ: يَؤُولُ الأمرُ بالغالين إلى أنْ يَعْبُدُوا هذه القبورَ أو أصحابَها.

والْغُلُوُّ: مُجاوَزةُ الحدِّ مَدْحًا أو ذَمًّا، والمرادُ هنا: مَدْحًا.

والقبور لها حقّ علينا مِنْ وجهَيْن:

الأول: أن لا نُفَرِّطَ فيما يَجِبُ لها مِن الاحترامِ، فلا تَجُوزُ إهانَتُها، ولا الجُلُوسُ عَلَيْهِا، وما أَشْبَهَ ذلِكَ. الثّاني: أنْ لا نَعْلُوَ فيها، فنتَجاوزَ الحَدَّ.

وفي (صَحيحِ مُسْلِمٍ) قال عَلِيُّ بنُ أبي طالبٍ لأَبِي الهَيَّاجِ الأَسَدِيِّ: (أَلاَأَبَعَثُكَ على ما بَعَثَني عَلَيْهِ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ: «أَن لاَ تَدَعَ تِمْنالاً إِلا طَمَسْتَه، ولا قبرًا مُشْرِفًا إلاسَوْيَتَه» وفي رِوايةٍ: «ولا صُورةَ إلا طَمَسْتَها».

والقبرُ المُشْرِفُ: هو الّذي يَتَمَيَّزُ عَنْ سائرِ القبورِ، فلا بُدَّ أَنْ يُسَوَّى لِيُسَاوِيَها؛ لِثلاَّ يُظَنَّ أَنَّ لِصاحبِ هذا القبرِ خُصوصيَّةً ولو بَعْدَ زَمَنٍ؛ إذ هو وَسيلةٌ إلى الغُلُوِّ فيه.

قولُهُ: (الصَّالحين) يَشْمَلُ الأنبياءَ والأولياءَ، بل ومَنْ دونَهم.

قولُه: (**أوثانًا**) حَمْعُ وَتَن:ٍ وهو كلُّ ما نُصِبَ لِلعِبادةِ، وقد يُقالُ له: صَنَمٌ، والصَّنَمُ: تِمْثالٌ مُمَثَّلٌ، فيَكونُ الوَّئْنُ عَمَّ.

ولكنَّ ظاهرَ كَلامِ المؤلِّف: (أنَّ كلَّ ما يُعْبَدُ مِنْ دونِ اللهِ يُسَمَّى وَثَنَّا، وإنْ لم يَكُنْ على تِمْثالِ نُصِبَ؛ لأنَّ القبورَ قَدْ لا يَكونَ لها تمْثالٌ يُنْصَبُ على القبر فيُعْبَدَ).

قولُه: (تُعْبَدُ مِن دُونِ اللهِ) أيْ: مِنْ غيرِهِ، وَهُو شَاملٌ لِمَا إِذَا عُبِدَتْ وَحَدَهَا، أَو عُبِدَتْ مَعَ اللهِ؛ لأَنَّ الواجبَ في عبادةِ اللهِ إفرادُه فيها، فإذَا قُرِنَ هَا غيرُه صارَتْ عبادةً لغيرِ اللهِ، وقد ثَبَتَ في الحديثِ القُدُسيِّ أَنَّ الله -تعالى-يَقُولُ: «أَنَّا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلَا أَشْرِكَ فَيهُ مَعِي غَيْرِي تَرَكْنُهُ وَشُرْكُهُ».

(2) قولُهُ: «اللهُمَّ» أصلُها: يَا اللهُ، فَحُذِفَتْ (يا) النَّداءُ؛ لَأَجلِ البَدَاءةِ باسَمِ اللهِ، وعُوِّضَ عنها الميمُ الدَّالَّةُ على الجَمعِ، فكأنَّ الدَّاعِيَ جَمَعَ قلبَه على اللهِ، وكانَتِ الميمُ في الآخِرِ لأجلِ البَدَاءةِ باسمِ اللهِ.



قُولُهُ: «لا تَجْعَلْ قَبْرِيَ وَثَنَّا يُعْبَدُ» لا: للدُّعاءِ؛ لأنَّها طَلبٌ من الله، وتَجْعَلْ: تُصَيِّرْ.

والمفعولُ ا**لأوَّلُ** لها: «قُبْرِي» والثَّاني: «وَثَنَّا».

وقولُهُ: «يُعْبَدُ» صِفةٌ لوَقَنِ وهي صِفةٌ كاشفةٌ؛ لأنَّ الوَثَنَ هو: الذي يُعبَدُ مِنْ دونِ اللهِ.

وإِمَّا سَأَلَ النَّبِيُّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– ذلك؛ لأنَّ مَنْ كانَ قَبْلَنا جَعَلُوا قُبُورَ أُنبِيائِهِم مَسَاجِدَ، وعَبَدُوا صالحِيهم، فسَأَلَ النِيُّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ– رَبَّه ألاَّ يَجْعَلَ قَبْرَه وَثَنَّا يُعْبَدُ؛ لأِنَّ دَعْوَتَه كلَّها بالتوحيد ومُحارَبةِ الشِّرِك.

(3) قولُه: «اشْتَدَّ» أي: عَظُمَ.

قولُهُ: «غَضَبُ الله» صفةٌ حقيقيةٌ ثابتةٌ للهِ -عزَّ وجلَّ- لا تُماثِلُ غَضَبَ المَخْلوقين، لا في الحقيقة ولا في الأَثرِ. (4) قولُهُ: «اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنبِيائِهِم مَساجِدَ» أي: جَعَلُوها مَساجدَ، إما بالبِناءِ عَلَيْهِا، أو بالصَّلاةِ عِنْدَها، فالصَّلاةُ عندَ القبور من اتِّخاذها مَساجدَ.

وهنا نَسْأَلُ هل اسْتَجَابَ اللهُ دَعْوةَ نبيِّهِ –صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ– بأنْ لا يَجْعَلَ قَبْرَه وتْنَا يُعْبَدُ؟ أم اقْتَضَتْ حَكْمَتُه غيرَ ذلكَ؟

الجوابُ: يقولُ ابنُ القَيِّمِ: (إن اللهُ اسْتَجَابَ له، فلم يُذُكُّرُ أَنَّ قَبرَه -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- جُعِلَ وَثَنَا، بل إنه حُمِيَ بثلاثة جُدْرانٍ، فلا أحدَ يصلُ إليه حتَّى يَجْعَلُه وثَنَا يُعْبَدُ مِنْ دونِ اللهِ، ولمُ يُسْمَعُ فِي النَّارِيخِ أَنَّه جُعِلَ وثَنَا).

قال ابنُ القَيِّمِ فِي (النُّونِيَّةِ):

فأَجَابِرَبُّ العالَمين دُعاءه وأَحَاطَه بثلاثة الجُدْران

صحيحٌ أَنَّه يُوجَدُ أَناسٌ يَغْلُون فيه، ولكنْ لم يَصِلُوا إلى جَعْلِ قبرِه وثَنَّا، ولَكنْ قد يَعْبُدُون الرَّسولَ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- ولو في مَكان بعيد، فإنْ وُجدَ مَنْ يَتَوَجَّهُ له -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- بِدُعائِهِ عِنْدَ قبرِهِ فيكونُ قد اتَّحَذَه وثنًا، لكنَّ القبرَ نفسُه لم يُجْعَلْ وثنًا.

(6) قولُه: (ولابنِ جَرِيرٍ) هو: مُحَمَّدُ بنُ جَرِيرِ بنِ يَزِيدَ الطَّبَرِيُّ الإمامُ المشهورُ في التَّفْسِيرِ، تُوُفِّيَ سنة (310 هــــ).

و(تفسيرُه): هو أصلُ التفسيرِ بالأَثَرِ، ومَرْجعٌ لجميعِ المُفسّرِينِ بالأَثْرِ.







- (7) قَولُهُ: (عن سُفْيانَ) إمَّا سُفْيانُ التَّوْرِيُّ، أو ابنُ عُيَيْنَةَ، وهذا مُبْهَمٌ، والْمُبْهَمُ يُمْكِنُ معرفتُه بمعرفةِ شيوحِه وتلاميذِه، وفي الشَّرحِ –أَعْنِي (تَيْسيرَ العزيزِ الحميدِ)– يَقُولُ: الظَّاهرُ: (أَنَّه الثَّوْرِيُّ).
- (8) قولُهُ: (عَنْ مُجاهِدٍ) هو: مُجاهِدُ بنُ جَبْرٍ المَكّيُّ إمامُ المُفسِّرينَ مِن التَّابِعِينَ، ذُكِرَ عنه أَنَّه قالَ: (عَرَضْتُ المُصْحَفَ على عبدِ اللهِ بنِ عَبَّاسٍ- رَضِيَ اللهُ عنهما- مِنْ فاتِحتِه إلى خاتِمتِه، فما تَجاوَزْتُ آيَةً إلا وَقَفْتُ عندَها أَسْأَلُهُ عَنْ تَفسيرِها).
 - (9) قولُهُ:{أَفَرَأَيْتُمُ} الهَمْزةُ: للاستفهامِ، والمرادُ بِهِ التَّحْقِيرُ، والخِطابُ لِعابِدِي هذه الأصنامِ اللاَّتِ والعُزَّى..

لًا ذَكَرَ اللهُ -تعالى- قِصَّةَ المِعْراجِ، وما حَصَلَ فيهِ مِن الآياتِ العظيمةِ الَّتِي قالَ عَنْها: ﴿ لَقَدْ مَرَأَى مِنْ آَيَاتِ مَرْبِهِ الْكُبُرِي}.

قَالَ: ﴿ أَفَرَأُ يَتُ مُ اللَّآتَ وَالْعُزَى } أي: ما نِسبةُ هذه الأصنامِ للآياتِ الكبيرةِ الَّتِي رَآها النَّبيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لِيلةَ المعْراج.

قُولُهُ: {اللَّاتَ} "كَانَ يَلُتُ لَهُمُ. . " إلخ على قِراءةِ التَّشْديدِ مِنْ لَتَّ يَلُتُ فهو لاتِّ.

أمًّا على قِراءةِ التَّخفيفِ فوجهُها أنَّها خُفَّفَتْ لِتَسْهيلِ الكلامِ، أيْ: خُذِفَ منها التَّضعيفُ تَخْفِيفًا.

وقَدْ سَبَقَ أَنَّهُم قالوا: إِنَّ اللَّاتَ مِن الإِلَهِ وأصلُه رحلٌ يَلُتُّ السَّوِيقَ لِلحُجَّاجِ، فلمَّا ماتَ عَظَّمُوه وعَكَفُوا على قبرهِ ثُمَّ جَعَلُوه إِلَّا، وجَعَلُوا التَّسميةَ الأُولَى مُقْتَرِنةً بالتَّسميةِ الأخيرة، فيكونُ أصلُه مِنْ لَتِّ السَّوِيقِ، ثُمَّ جَعَلُوه مِن الإلَه، وهذه على قراءةِ التَّخفيفِ أَظْهَرُ مِن التَّشديدِ، فالتَّخفيفُ يُرَجِّحُ أَنَّه مِن الإلَه، والتَّشديدُ يُرَجِّحُ أَنَّ أَصلَهُ رَحلٌ يَلُتُ السَّوِيقَ.

وغَلَوْا فِي قَبرِهَ وقَالُوا: هذا الرَّجُلُ المُحْسِنُ الذي يَلُتُّ السَّوِيقَ لِلحُجَّاجِ ويُطْعِمُهُم إيَّاه، ثُمَّ بعدَ ذلِكَ عَبَدُوه، فصارَ الغُلُوُّ فِي الْقبورِ يُصَيِّرُها أوثانًا تُعْبَدُ منْ دون الله.

وفي هذا: التَّحذيرُ مِن الغُلُوِّ في القُبورِ، ولهذا نُهِيَ عن تَحْصِيصِها والبِناءِ عَلَيْهِا والكِتابةِ عَلَيْهِا حَوْفًا مِنْ هذا





المَحْظورِ العظيمِ الَّذي يَجْعَلُها تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ، وكَانَ الرسولُ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ– يَأْمُرُ إِذَا بَعَثَ بَعْثًا: بأَنَ لا يَدَعُوا قبرًا مُشْرِفًا إلاَّ سَوَّوْه؛ لِعلمِه أَنَّه مَعَ طُولِ الزَّمانِ سيُقالُ: لولا أنَّ له مَزِيَّةً ما اخْتَلَفَ عَن القبورِ، فالذي يَنْبَغِي أَنْ تكونَ القبورُ مُتَساوِيةً، لا مِيزَةَ لواحدٍ مِنْها عَن البقيَّةِ.

قال ابن القيم في (إغاثة اللهفان) (191/1): (قال شيخنا: وهذه العلة التي لأجلها نهي الشارع عن اتخاذ المساجد على القبور هي التي أوقعت كثيراً من الأمم إما في الشرك الأكبر، أو فيما دونه من الشرك، فإن النفوس قد أشركت بتماثيل القوم الصالحين، وتماثيل يزعمون أنها طلاسم للكواكب ونحو ذلك. فإن الشرك بقبر الرجل الذي يعتقد صلاحه أقرب إلى النفوس من الشرك بخشبة أو حجر.

ثم قال: فلأجل هذه المفاسد حسم النبي صلى الله عليه وسلم ما دتها؛ حتى نهى عن الصلاة في المقبرة مطلقاً).

(10) قولُهُ: (السُّويِقَ) هو: عِبارةٌ عَن الشَّعِيرِ يُحَمَّصُ، ثم يُطْحَنُ، ثُمَّ يُخْلَطُ بَعَمْرٍ أو شَبَهِه، ثُمَّ يُؤْكَلُ.

(11) وقولُهُ: (كَانَ يَلُتُّ لَهُمُ السَّوِيقَ، فماتَ، فَعَكَفُوا علَى قَبْرِهِ) يَعْنِي: ثُمَّ عَبَدُوه وجَعَلُوه إلهًا مع اللهِ.

(12) قولُهُ: (وكذا قالَ أبو الجَوْزاء عَن ابنِ عَبَّاسٍ: كَان يَلْتُ الْسَّوِيقَ لِلحَاجِّ والغَرِيبُ: أَنَّ النَّاسَ فِي جَاهِيَّتِهِم يُكُرِمُون حُجَّاجَ بيتِ اللهِ، ويَلتُّون لهم السَّوِيقَ، وكانَ العَبَّاسُ -أيضًا- يَسْقِي لهم مِنْ زَمْزَمَ، ورُبَّمَا يَحْعَلُ فِي زَمْزَمَ نَبِيذًا يُحَلِّيهِ؛ زَبِيبًا أَو نحوَه، وفي الوقتِ الحاضرِ صارَ النَّاسُ بالعكسِ يَسْتَغَلُونَ الحُجَّاجَ غايةَ يَحْعَلُ فِي زَمْزَمَ نَبِيذًا يُحَلِّيه؛ زَبِيبًا أو نحوَه، وفي الوقتِ الحاضرِ صارَ النَّاسُ بالعكسِ يَسْتَغَلُونَ الحُجَّاجَ غايةَ الاسْتِغْلالِ-والعِيادُ باللهِ-، حتَّى يَبِيعُوا عَلَيْهِم ما يُساوِي رِيالاً بريالَين وأَكثَرَ، حَسَبَ ما يَتَيَسَّرُ لهم، وهذا في الحقيقة خَطَأ عظيمٌ؛ لأنَّ الله تعالى يَقولُ: ﴿ وَمَن يُرِدُ فِيهِ بِإِلْحَادَ بِظُلْمَ أَنْ قَدُمُنْ عَذَابٍ أَلِيهِ ﴿ . فكيفَ بِمَنْ يَفْعَلُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ الل

(13) قولُهُ: «لَعَنَ» اللَّعْنُ: هو الطَّردُ والإبعادُ عِن رَحمةِ اللهِ، ومعنى لَعَنَ رسولُ اللهِ –صَلَّى اللهِ عَلَيْهِ وسَلَّمَ– أَيْ: دَعا عَلَيْهِم باللَّعنة.

قُولُهُ: «زَائِراتِ الْقُبُورِ» زَائْراتِ: جَمَعُ زَائْرَةٍ، وَالزّيَارَةُ هَنَا: مَعْنَاهَا: الحَرُوجُ إِلَى الْمُقَالِمِ.

وهيَ أنواعً:

منها ما هو سُنْلَةً: وهي زِيارةُ الرِّجالِ؛ للاتِّعاظِ والدُّعِاءِ لِلموتَى.

فاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٩٩٣٩٣٩٩ - ٤٥٩٨٩٥٦ جوال: ٧٣٠.٧٣٠٥٠.

- 4:--







ومنها ما هُو يِدْعَةً: وهي زِيارتُهم لِلدُّعاءِ عندَهم، وقِراءةِ القرآنِ ونحوِ ذلك.

ومنها ما هو شيرُكِّ: وهي زِيارتُهم؛ لِدعاءِ الأمواتِ والاسْتِنْجادِ بمم والاستغاثةِ ونحوِ ذلك.

وزائرٌ: اسمُ فاعلٍ يَصْدُقُ بالمرَّةِ الواحدةِ، وفي حديثِ أبي هُرَيْرَةَ: ﴿لَعَن رسولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ زَوَّاراتِ الْقُبُورِ» بَتَشْديدِ الواوِ، وهي صِيغةُ مُبالغةٍ تَدُلُّ على الكَثْرةِ، أي: كَثْرةِ الزِّيارةِ.

(14) قولُهُ: «والْمُتَّخِذِين عَلَيْهِا المُساجِكَ» هذا الشَّاهِدُ مِن الحديثِ، أي: الذين يَضَعُون عَلَيْهِا المساحدَ.

وقد سبَقَ أنّ اتّخاد المساجد له صورتان:

الأولى: أنْ يَتَخذَها مُصلِّى يُصلِّي عندَها.

الثانية: بناء المساجد عَلَيْها.

قولُهُ: «والسُّرُجَ» جمعُ سِراجٍ، تُوقَدُ عَلَيْهِا السُّرُجُ ليلاً وهَارًا؛ تَعْظِيمًا وغُلُوًّا فيها.

وهذا الحديثُ يَدُلُّ على تَحْرَيمِ زِيارةِ النِّساءِ لِلقبورِ، بَلْ على أنَّه مِنْ كبائرِ الذُّنوبِ؛ لأنَّ اللُّعنَ لا يَكونُ إلا على كبيرةٍ، ويَدُلُ على تَحْريمِ اتِّحاذِ المساجدِ والسُّرُجِ عَلَيْهِا، وهو كبيرةٌ مِنْ كبائرِ الذُّنوبِ لِلعْنِ فاعلِهِ.

ومناسبة الحديث للباب:

أنَّ اتِّخاذَ المساجدِ عَلَيْهِا وإسْرَاجَها غُلُوٌّ فيها فيُؤَدِّي بَعْدَ ذلِكَ إلى عِبادتِها.

مسالة:

ما هِيَ الصِّلَّةُ بَيْنَ الجُمَّلَةِ الْأُولَى: ﴿ النِّراتِ الْقَبُورِ ﴾، والجملةِ الثَّانيةِ: ﴿ الْمُتَّخِذِين عَلَيْهِا المَساجدَ والسُّرُجَ ﴾؟ الصِّلَّةُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرةٌ: هي أَنَّ المَرْأَةَ لِرِقَّةِ عاطفتِها، وقِلَّةِ تَمْييزِها، وضَعْف ِ صَبْرِها ربَّما تَعْبُدُ أصحابَ القبورِ تَعَطُّفًا على صاحبِ القبرِ، فلهذا قَرنَها بالْتَخِذِين عَلَيْها المساحدَ والسُّرُجَ.

وهَلْ يَدْخُلُ في اتَّخاذِ السُّرُجِ على المقابرِ ما لو وُضعِ فيها مَصابِيحُ كَهْرَبَاءَ لإنارتِها؟

الجوابُ: أمَّا في المُواطِنِ الَّتِي لا يَحْتاجُ النَّاسُ إليها كَمَا لو كانَت المَقْبَرةُ واسِعةً، وفيها مَوْضِعٌ قد انْتَهَى النَّاسُ مِن اللَّفْنِ فِيهِ، فلا حاجةَ إلى إسْراجِه فلا يُسْرَجُ، أمَّا الموضعُ الذي يُقْبَرُ فيهِ فيُسْرَجُ ما حولَه فَقَدْ يُقالُ بجَوازِه؛ لأنَّها لا تُسْرَجُ إلا باللَّيلِ، فَلَيْسَ في ذلك ما يَدُلُّ على تعظيمِ القبرِ، بَل اتُّخِذَتْ لِلحاجةِ. فاكس: ٨٦٩٩٤٨٥ هاتف: ٩٥٢٢٩٩٩ - ٢٥٤٨٩٦٦ جوال: ٥٥٥٢٨٠٧٠٠





ولكن الَّذي نَرَى أَنَّه يَنْبَغِي المَنْعُ مُطْلَقًا للأسبابِ التَّاليةِ:

الأول: أنَّه لَيْسَ هناك ضَرورةً.

الثاني: أنَّ النَّاسَ إذا وَجَدوا ضَرورةً لذلك، فعندَهم سَيَّاراتٌ يُمْكِنُ أَنْ يُوقِدُوا الأَنْوارَ الَّتي فيها، ويَتَبَيَّنَ لهم الأُمرُ، ويُمْكُنُهم أَنْ يَحْملُوا سراجًا مَعَهم.

الثَّالث: أنَّه إذا فُتِحَ هَذا البَّابُ فإنَّ الشَّرَّ سَيَتَّسِعُ في قلوبِ النَّاسِ، ولا يُمْكِنُ ضَبْطُه فيما بعدُ، فلو فَرَضْنا أَنَّهم حَعَلوا المصْباحَ بعدَ صلاة الفَحْر، ودَفَنُوا اللِّتَ، فمَنْ الذي يَتَوَلَّى قَفْلَ هذه الإِضَاءة؟

الجوابُ: قد تُتْرَكُ، ثم يَبْقَى كَأَنَّه مُتَّخَذَّ عَلَيْها السُّرُجُ، فالَّذي نَرَى: أَنَّه يُمْنَعُ نَهائيًّا

أمَّا إذا كانَ في المَقْبرةِ حُجْرةٌ يُوْضَعُ فيها اللَّبنُ ونحوَه، فلا بأسَ بإضاءَتِهَا؛ لأَنَّها بعيدةٌ عَن القبورِ، والإضاءةُ داخلةٌ لا تُشاهَدُ، فهذا نَرْجُو أنْ لا يكونَ به بأسٌ.

والْمِهِمُّ: أَنَّ وَسَائِلَ الشِّرِكِ يَجِبُ على الإنسانِ أَنْ يَبْتَعِدَ عنها ابْتِعادًا عظيمًا، ولا يُقَدِّرَ لِلزَّمَنِ الذي هُوَ فيه الآنَ، بَلْ يُقَدِّرَ للأزمان البعيدَة، فالمسألةُ لَيْسَتْ هَيِّنةً.

وفي الحديثِ ما يَدُلُّ على تَحْريمِ زِيارةِ النِّساءِ للقبورِ، وأنَّها مِن كَبائرِ الذُّنوبِ، والعلماءُ اخْتَلَفُوا في ذلِكَ على ثلاثةِ أقوال:

القولُ الأوَّلُ: تحريمُ زِيارةِ النِّساءِ للقبور، بَلْ إنَّها منْ كَبائر الذُّنوب لهذا الحديث.

القولُ الثاني: كَرَاهةُ زِيارةِ النِّساءِ للقبورِ كَراهةً لا تَصِلُ إلى التَّحْرَيمِ، وهذا هو المَشْهورُ مِنْ مَذْهبِ أحمدَ عِنْدَ أَصحابِهِ لحديثِ أُمِّ عَطِيَّةَ: (نَهْبِينا عَناتْباع الجَنائز، ولمُيعْزَمْ عَلَيْنا).

القولُ الثالثُ: أنَّهَا تَجُوزُ زِيَارَةُ النِّسَاءِ لِلقَبُورِ؛ لَحَدِيثِ: المَرَأَةِ الَّتِي مَرَّ النَّبِيُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَا وَهِي تَبْكِي عِنْدَ قَبِرِ فَقَالَ لَهُ اللهُ وَاصْبِرِي وَقَالَتُ لَهُ: إِنَّيْكَ عَتِي، فَإِنَّكُ لَمْ تُصَبُّ بِمِثْلِ مُصِيبَتِي، فَانْصَرَفَ الرَّسُولُ -صَلَّى اللهُ عَنْدَ قَبِ اللهُ عَنْدَ وَسَلَّمَ - عَنْهَا فَقَيلَ لَهَا: هَذَا رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فَجَاءَتُ إِنَّيْهِ تَعْدَذُرُ، فَلَم يَقْبَلُ عُذْرَهَا وَقَالَ: "إِنَّمَا الصَّبُرُ عَنْدَ الصَّدُمُةَ الأَوْلَى".

فَالنَّبِيُّ حَمَلًى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- شَاهَدَهَا عِنْدَ القبرِ وَلَمْ يَنْهَهَا عَنِ الزِّيارةِ، وإنَّمَا أَمَرَهَا أَنْ تَتَّقِيَ اللَّهُ وتَصْبِرَ.

ولِمَا ثَبَتَ فِي (صحيح مُسْلم) منْ حَديث عائشةَ الطُّويلِ. المعدد العديد المعدديد - أنَّ باكر ١١٢١٠ - كور بَ ١١٢١٠ ٢

المملحة العربية السعودية - الرياض ١١٢١٠ - ص.ب: ٢١١٤٦٠ ٠ فاكس: ٨٩٩٩٦٨ - هاتف: ٤٥٢٢٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٢٦ جوال: ٥٥٧٨٠٧٣٠٠

nttp://www.afaqattaiseer.com – ص 6 E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com



وفيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ -خَرَجَ إِلَى أَهْلِ البَقِيعِ فِي اللَّيْلِ واسْتَغْفَرَ لَهُم ودَعَا لَهُم، وأَنَّ جِبْرِيلِ أَتَّاهُ فِي اللَّيْلِ وأَمَرَهُ فَخَرَجَ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- مُخْتَفِيًا عَنْ عَائِشَةَ، وزارَ ودَعَا ورَجَعَ ثُمَّ أَخْبَرَهَا الْخَبْرَ فَقَالَتْ: مَا أَقُولُ لَهُم يا رَسُولَ اللهِ؟ قالَ قُولِي: «السَّلامُ عَلَيْكُمْ يا أَهْلَ الدّيار من المُؤْمِنينَ والْمُسْلِمينَ. . إلحِ».

قالوا: فَعَلَّمَها النَّبِّيُّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– ذُعاءَ زِيارَةِ القُبورِ، وتَعْلِيمُه هذا دَليلٌ على الجَوَازِ.

ورَأَيْتُ قَوْلاً رَابِعًا: أَنَّ زِيارَةَ النِّسَاءِ لِلقُبُورِ سُنَّةٌ كَالرِّجالِ لِقولِهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ–: «كُثْتُ مَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيارَةَ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا فَإِنَّهَا تُذَكِّرُكُم الْآخرَةَ» وهذا عامٌّ لِلرِّجالِ والنِّسَاءِ.

وَأَنَّ عَائِشَةَ –رَضِيَ اللهُ عَنها– زارَتْ قبرَ أخِيها، فقالَ لها عبدُ اللهِ بنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَلَيْسَ النَّبِيُّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ– قَدْ نَهَى عن زِيارةِ القُبورِ؟

قَالَتْ: (إِنَّهُ أَمَرَ بِهَا بَعْدَ ذَلَكَ) وهذا دَلِيلٌ على أنَّه مَنْسُوخٌ.

والصّحيحُ القولُ الأوّلُ: ويُحَابُ عَنْ أَدِلَّةِ الأقوالِ الأُحرى بأنَّ الصَّرِيحَ منها غيرُ صحيحٍ، والصَّحيحَ غيرُ صريح؛ فمِن ذلك:

أُوَّلاً: دَعْوَى النَّسْخِ غَيْرُ صحيحةِ؛ لأنَّها لا تُقْبُلُ إلا بشَرْطَين:

الأول: تَعَذَّرُ الجمعِ بينَ النَّصَّينِ، وَالجمعُ -هنا- سَهْلٌ وليسَ مُتَعَذِّرٍ؛ لأَنَّه يُمْكِنُ أَنْ يُقالَ: إِنَّ الخِطابَ فِي قولِهِ: «كُتُتُهَيُّكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوها» لِلرِّحالِ، والعلماءُ اخْتَلَفُوا فيما إذا خُوطِبَ الرِّحالُ بحُكْمٍ هَلْ يَدْخُلُ فيه النِّساءُ أو لا؟

وإذا قُلْنا بالدُّحولِ -وهو الصَّحيحُ- فإنَّ دُحولَهُنَّ في هذا الخِطابِ مِنْ بابِ دُحولِ أفرادِ العامِّ في العُمُوم. وعلى هذا يَجوزُ أَنْ يُحَصَّصَ بَعْضُ أفرادِ العامِّ بحُكْم يُخالفُ العامَّ، وهنا نَقُولُ: قَدْ حَصَّ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ النِّساءَ مِنْ هذا الحُكْمِ، فأَمْرُهُ بالزِّيارَةِ لِلرَّحلِ فَقَطْ؛ لأنَّ النِّساءَ أُخْرِجْنَ بالتَّحْصِيصِ مِنْ هذا العُمومِ بِلَعْنِ الزَّائرات.

و-أيضًا- مَّا يُبْطِلُ النَّسْخَ قُولُهُ: ﴿ لَعَن رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَاثِراتِ القُبُورِ، وَالْمُتَخِذِين عَلَيْهِا الْمُساجِد



والسُّرُجَ ومِن المَعْلُومِ أَنَّ قُولَهُ: ﴿وَالْمُتَخِذِينِ عَلَيْهِا الْمُسَاجِدَ وَالسُّرُجَ ۚ لا أَحَدَ يَدَّعِي أَنه مَنْسُوخٌ، والحديثُ واحِدٌ، فادِّعاءُ النَّسْخِ في جانبٍ منه دونَ آخَرَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ، وعلى هذا يَكُونُ الحديثُ مُحْكَمًا غيرَ مَنْسُوخٍ.

الثّاني: العلمُ بالتَّارِيخِ، وهنا لم نَعْلَمْ بالتَّارِيخَ؛ لأنَّ النَّيَّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ– لم يَقُلْ: كُنْتُ لَعَنْتُ مَنْ زارَ القُبورَ، بَلْ قال: كُنْتُ نَهَيْتُكُم، والنَّهْيُ دونَ اللَّعْن.

وَأَيضًا: فإنَّ قولَه: «كُنْتُ هَيْنُكُم» حِطابٌ لِلرِّحالِ، ولَعْنُ زائِراتِ القبورِ خِطابٌ للنِّساءِ، فلا يُمْكِنُ حَمْلُ خِطابِ الرِّحالِ على خِطابِ النِّساءِ، إذًا فالحديثُ لا يَصِحُّ فيه دَعْوَى النَّسْخ.

وثانيًا: الجوابُ عَنْ حديث المرأة وحديث عائشةَ:

- أنَّ المرأةَ لَم تَخْرُجُ لِلزِّيارةِ قَطْعًا: لكنَّها أُصِيبَتْ ومِنْ عِظَمِ المُصِيبةِ عَلَيْهِا لَم تَتَمالَكُ نَفْسَها لتَبْقَى في بيتها، ولذلك خَرَجَتْ وجَعَلَتْ تَبْكِي عندَ القبرِ ممَّا يَدُلُّ على أنَّ في قلبِها شَيئًا عظيمًا لَم تَتَحَمَّلُه حتَّى ذَهَبَتَ إلى ابْنِها وجَعَلَتْ تَبْكِي عِنْدَ قبرِه، ولهذا أَمَرَهَا -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- أنْ تَصْبِرَ؛ لأَنَّه عَلِمَ أَنَّها لَم تَخْرُجُ لِلزِّيارةِ، بَلْ خَرَجَتْ لِمَا في قلبِها مِنْ عَدَمِ تَحَمُّلِ هذه الصَّدْمةِ الكبيرةِ، فالحديثُ ليس صَرِيعًا بأنَّها خَرَجَتْ للزِّيارةِ، وإذا لم يَكُنْ صَرِيعًا فلا يُمْكِنُ أَنْ يُعَارَضَ الشَيْءُ الصَّرِيحُ بشَيْءٍ غيرٍ صَرِيحٍ.

وأمَّا حديثُ عائشةَ: فإنَّها قالَتْ للرَّسولِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ–: ﴿مَاذَا أَقُولُ؟ فَقَالَ قُولِي: السَّلامُ عَلَيْكُم ﴿ فَهَلِ المرادُ أَنَّها تَقُولُ ذَلِكَ إِذَا مَرَّتْ، أَو إِذَا خَرَجَتْ زَائِرةً؟ فهو مُحْتَملٌ.

فَلَيْسَ فِيه تَصْرِيَحٌ بأنَّها إذا خَرَجَتْ زائِرةً؛ إذ مِن المُمْكِنِ أن يُرادَ به إذا مَرَّتْ بها مِن غيرِ خُروجٍ للزِّيارةِ، وإذا كان ليس صَرِيحًا فلا يُعارضُ الصَّريحَ.

وأمًّا فِعْلُها مع أخِيها -رَضِيَ اللهُ عنهما-: فإنَّ فعلَها مع أُخِيها لم يَسْتَدَلَّ عَلَيْهِا عبدُ اللهِ بنُ أَبِي مُلَيْكَةَ بَلَعْنِ زائِراتِ القُبُورِ، وإنَّما اسْتَدَلَّ عَلَيْهِا بالنَّهْيِ عَنْ زِيارةِ القبورِ؛ لأنَّه لو اسْتَدَلَّ عَلَيْهِا بالنَّهْيِ عَنْ زِيارةِ النِّساءِ للقبورِ، أو بلَعْنِ زائراتِ القبورِ، لكنَّا نَنْظُرُ بماذا سَتُحيبُه؟

فهو اسْتَدَلَّ عَلَيْهِا بالنَّهْي عَنْ زيارةِ القبورِ مُطْلَقًا، ومعلومٌ أنَّ النَّهْيَ عَنْ زِيارةِ القبورِ كانَ عامًّا، ولهذا أجابَتْهُ بالنَّسْخِ العامِّ، وقالَتْ: إنَّه قَدْ أَمَرَ بذلِكَ، ونحنُ وإنْ كُنَّا نَقُولُ: إنَّ عائشةَ –رَضِيَ اللهُ عنها– اسْتَدَلَّتْ بلفظِ العُمومِ فهي كَغَيرِها مِن العُلماءِ لا يُعارَضُ بقولِها قولُ الرَّسولِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ–، على أنَّه رُوِيَ عَنْها أنَّها قالَتْ:



﴿ وَهُو شَهُو ثُلُكَ مَا زُرْتُكَ ﴾ وهذا دَلِيلٌ على أنَّها حرَضِيَ الله عنها-، خَرَجَتْ لِتَدْعُو له؛ لأنَّها لم تَشْهَدْ جنازَتَه، لكَنَّ هذه الرِّواية طَعْنَ فيها بعضُ العلماءِ وقالَ: إنَّها لا تَصِحُّ عَنْ عائشةَ، رَضِيَ الله عَنْها، لكَنَّنا نَبْقَى على الرِّواية الأُولَى الصَّحيحةِ، إذْ لَيْسَ فيها دَليلٌ على أنَّ الرَّسولَ حصلًى الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ- نَسَخَهُ، وإذا فَهِمَتْ هي فلا يُعارَضُ بقولِها قولُ الرَّسولِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ.

إشكالٌ وجوابُه:

في قولِه: «زَوَّاراتِ القبورِ» ألاَ يُمْكِنُ أنْ يُحْمَلَ النَّهْيُ على تَكرارِ الزِّيارةِ؛ لأنَّ «زَوَّاراتِ» صيغةُ مُبالَغةٍ؟ الجوابُ: هذا مُمْكِنٌ، لكنَّنا إذا حَمَلْناه على ذلِكَ فإنَّنا أَضَعْنَا دَلالةَ المُطْلَقِ «زاثرات».

فلمًا كانَت الأبوابُ كَثِيرةً كانَ فيها التَّضْعِيفُ؛ إذْ البابُ لا يُفْتَحُ إلا مَرَّةً واحِدَةً، وَ-أيضًا- قِراءةُ: {حَتَى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتَحَتْ} فهيَ مثلُها.

فالرَّاجُحُ: تحريمُ زِيارةِ النِّساءِ لِلمَقابِرِ، وأَنَّها مِنْ كَبائرِ الذُّنوبِ، وانْظُرْ كَلامَ شيخِ الإسلامِ ابْنِ تَيْميَّةَ فِي (مَجْموعِ الفَتاوَى) (343/24)

فيه مسائل:

- (15) الأولى: (تفسيرُ الأوثانِ) وهي: كلُّ ما عُبِدَ مِنْ دونِ اللهِ سَواءٌ كانَ صَنَمًا أو قبرًا أو غيرَه.
- (16) الثانية: (تفسيرُ العبادةِ) وهي: التَّذلُّلُ والحُصُوعُ للمعبودِ حوفًا ورَجاءً ومَحبَّةً وتعظيمًا لِقولِهِ: ﴿لاَ تَجْعَلْ فَبْرِي وَنَمَا يُعْبَدُ ﴾.

(17) الثَّالَثَةُ: (أَنَّه –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ– لم يَسْتَعِذْ إلا لَمَّا يَخافُ مِنْ وقوعِهِ) وذلِكَ في قولِهِ: ﴿اللَّهُمَّ لا







تَجْعَلْ قَبْرِي وَنَمْنَا يُعْبَدُ».

- (18) الرابعة: (قَرْنُه بهذا اتِّخاذَ قبورِ الأنبياءِ مساجدَ) وذلِكَ في قولِهِ: ﴿اشْنَدَّ غَضَبُ اللهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَأَ نُبِيَانِهُمْ مَسَاجِدَ﴾.
 - (19) الخامسة: (ذِكْرُ شِدَّةِ الغضبِ مِن اللهِ) تُؤْخَذُ مِنْ قولِهِ: «الشُّنَدَّ غَضَبُ الله».

وفيه: إثباتُ الغضبِ مِن اللهِ حقيقةً، لكنَّه كغيره مِن صفاتِ الأفعالِ الَّتِي نَعْرِفُ مُعناها ولا نَعْرِفُ كَيْفيَّتُها. وفيه أَنَّه يَتَقَاوَتُ: كما ثبتَ في الحديثِ الصحيحِ حديثِ الشفاعةِ: ﴿إِنَّ رَبِي غَضِبَ اليومَ غَضَبًا لَمُ يَعْضَبُ مثلَه قُبْلُهُ ولا بعدهُ ».

(20) السَّادسة: (وهِيَ مِنْ أَهَمِّها معرفةُ صِفةٍ عِبادةِ اللاَّتِ الَّتِي هِيَ مِنْ أَكبرِ الأوثانِ) وذلِكَ في قولهِ: ﴿ فَمَاتَ فَعَكَفُوا عَلَى قَبْرِهِ ﴾.

(21) السَّابِعة: (مَعرفةُ أَنَّه قبرُ رجلٍ صالحٍ) تُوْخَذُ مِنْ قولِهِ: (كَانَكِلُتُ لَهُمُ السَّوِيقِ) أي: للحُجَّاجِ؛ لأنَّه مُعَظَّمٌ عندَهم، والغالِبُ لا يَكونُ مُعَظَّمًا إلا صاحبُ دِينِ.

(22) التَّامنة: (أنَّه اسمُ صاحبِ القبرِ، وذكُّرُ مَعْنى التَّسميةِ) وهو أنَّه كانَ يَلُتُّ السَّوِيقَ.

(23) التَّاسعة: (لَعْنُهُ زَوَّاراتِ القبورِ) أيْ: النَّيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، وذَكَرَ -رَحِمَهُ اللهُ- لفظَ: "زَوَّاراتِ القبورِ" مُراعاةً للَّفْظِ الآخر.

(24) العاشرة: (لعنهُ مَنْ أَسْرَجَها) وذلِكَ في قولِهِ: ﴿وَالْمُتَّخِذِينِ عَلَيْهِا الْمَسَاجِدَ وَالسَّرُجَ ۗ. وَهِنَا مَسَالُةً مُهُمَّةً لَمْ تُذْكَرُ وَهِيَ:

أَنَّ الغُلُوَّ فِي قبورِ الصَّالِحِينَ يُصَيِّرُها أُوثانًا، كما في قبرِ اللاَّتِ، وهذه مِنْ أَهَمِّ المسائلِ، ولم يَذْكُرُها المؤلِّفُ -رَحِمَهُ اللهُ- ولعلَّهُ اكْتَفَى بالتَّرْجَمةِ عَنْ هذهِ المسألةِ بما حَصَلَ للاَّتِ، فإذاً قِيلَ بذلِكَ فَلَهُ وَحْهٌ.

مسألة: الْمِرْأَةُ إِذَا ذَهَبَتْ للرَّوْضَة فِي المسجد النَّبُويِّ لتُصَلَّيَ فيها، فالقبرُ قريبٌ منها فَتَقَفُ وتُسلَّمُ، ولا مانعَ الملك العربية السعودية - الرياس ١١٢١٠ - ص.بَ: ٣٦٢٤٤٩ - م.بَ منها فَتَقَفُ وتُسلَّمُ، ولا مانعَ الملك العربية السعودية - الرياس ١١٣١٠ - ١١٢٠٤٩ - ص.بَ: ٣٦٢٤٩٩ - ص.١٢٠ - م.مانتُ المناس المناس



فيه، والأَحْسَنُ البُعدُ عن الزِّحامِ، ومُحالَطةِ الرِّجالِ، ولئلاَّ يَظُنَّ مَنْ يُشاهِدُها أَنَّ المَرْأَةَ يَجوزُ لها قَصْدُ الزِّيارةِ فيَقَعُ الإنسانُ في مَحْذورٍ، وتَسْليمُ المَرْءِ على النَّبِيِّ –صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ– يَبْلُغُه حيثُ كانَ.

(25) قولُه: (المُصْطَفَى) أصلُها: المُصْتَفَى مِن الصَّفْوَةِ وَهُو حِيارُ الشَّيْءِ، فالنَّبِيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- أفضلُ المُصْطَفَيْنَ؛ لأَنَّه أَفْضَلُ أُولِي الْعَزْمِ مِن الرُّسلِ، والرُّسلُ هم المُصْطَفَوْنَ، والمرادُ به: محمَّدٌ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ-، والاصْطِفاءُ على دَرَجات أَعْلاها اصْطِفاءُ أُولِي العَزْمِ مِن الرُّسلِ، ثَمَّ الرُّسلِ ثُمَّ اصْطِفاءُ الأنبياءِ، ثم اصْطِفاءُ الصَّالحين. الصَّلَة يَن، ثم اصطفاءُ السَّلَة مَا صَطفاءُ الصَّالحين.

قولُهُ: (حِمايةِ) مِن حَمَى الشَّيءَ إذا جَعَل له مانِعًا يَمْنَعُ مَنْ يَقْرَبُ حولَهُ، ومِنْه حِمايةُ الأَرْضِ عَن الرَّعْيِي فيها ونحوَ ذلكَ.

قُولُهُ: (جَنابَ) بمعنى: حانبَ، والتَّوْحِيدُ: تَفْعِيلٌ مِن الوَحْدةِ، وهو إفرادُ اللهِ -تعالى- بما يَجِبُ له مِن الرُّبوبيَّةِ، والأُلوهيَّة، والأسماء والصِّفات.

قُولُهُ: (وسَدَّهِ كُلَّ طَرَيقٍ) أيْ: مَع الحِمايةِ لم يَدَع الأبوابَ مفتوحةً يَلِجُ إليها مَنْ شاءَ، ولكنَّه سَدَّ كلَّ طريقٍ يُوصِلُ إلى الشِّركِ؛ لأنَّ الشِّركَ أعظمُ الذُّنوبِ، قال اللهُ -تعالى-: {إِنَّ اللهُ لاَيَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنَ يُوصِلُ إلى الشِّركِ؛ لأنَّ الشَّركَ أعظمُ الذُّنوبِ، قال اللهُ -تعالى-: إنَّ اللهُ لاَيَغْفِرُهُ اللهُ؛ لعُمومِ قولِهِ: {أَن يُشْرَكَ به}.

وعلى هذا فجميعُ الذُّنوبِ دونَه لِقولِهِ: {وَيَغْفِرُمَا دُونَ ذَلِكَ لَمَن يَشَاءُ } فَيَشْمَلُ كَبائِرَ الذُّنوبِ وصَغائرَها، فالشِّركُ لَيْسَ بالأمرِ الهِّينِ الذي يُتَهاوَنُ به، فالشِّركُ يُفْسِدُ القلبَ والقَصْدَ، وإذا فَسَدَ القَصْدُ فَسَدَ العملُ؛ إذ العملُ مَثْنَاه على القَصْدِ، قالَ -تعالى-: {مَن كَان يُربِدُ الْحَيَّاةَ الدُّنيَّا وَمَرِينَهَا نُوفَ إِلَيْهِ مُ أَعْمَالُهُ مُ فِيهَا وَهُ مُ فِيهَا لاَ مَنْنَاه على القَصْدِ، قالَ -تعالى-: {مَن كَان يُربِدُ الْحَيَّاةَ الدُّنيَّا وَمَربِينَهَا نُوفَ إِلَيْهِ مُ أَعْمَالُهُ مُ فِيهَا لاَ مَنْ اللهِ مُ أَعْمَالُهُ مُ فِيهَا لاَ مَنْ اللهِ مُنْ اللهِ مُنْ اللهِ مُنْ اللهِ مُنْ اللهِ مُنْ اللهُ مُنْ اللهُ مَنْ اللهُ مُنْ اللهُ مُنْ اللهُ مَن اللهُ مُنْ فِيهَا لاَ مُنْ اللهُ مَنْ وَعَلَمُ اللهُ مَنْ اللهُ مَنْ اللهُ مَنْ اللهُ مَنْ اللهُ مُنْ اللهُ مُنْ اللهُ اللهُ اللهُ مَنْ اللهُ مُنْ اللهُ مِنْ اللهُ مُنْ اللهُ اللهُ مُنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ مُنْ اللهُ مُنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ مُنْ اللهُ اللهُ اللهُ مُنْ اللهُ ال

وقال -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ-: ﴿إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنَّيَاتِ».

إِذَا: الرَّسُولُ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ-، حَمَى جَانِبَ التَّوحيدِ حمايةً مُحْكَمةً، وسَدَّ كلَّ طريق يُوصِلُ إلى الشِّركِ ولو مِن بعيد؛ لأنَّ مَنْ سارَ على الدَّرْبِ وَصَلَ، والشَّيْطانُ يُزَيِّنُ للإنسانِ أعمالَ السَّوْءِ شيئًا فشَيئًا حتَّى يَصِلَ إلى الغايَة.



(26) قُولُهُ: ﴿ لَقَدْ جَاءَكُ مُرْسُولٌ مَنْ أَنفُسكُ مُ ﴾ الجُملةُ مُؤكَّدةٌ بثلاث مُؤكَّدات:

- القسم، واللهم، وقد: وهي مُؤكّدةٌ لَجميع مَدخُولِها بأنّه رَسولٌ، وأنَّه مِن أَنفُسهِم، وأنَّه عزيزٌ عَلَيْهِ ما يَشُقُّ علينا، وأنَّه بالمؤمنينَ رَؤُوفٌ رحيمٌ، فالقَسَمُ مُنْصَبٌّ على كلِّ هذه الأوصافِ الأربعةِ.

والخِطابُ في قولِهِ: {جَاءَكُمْ}.

قِيلَ: لِلعَرَبِ لِقُولِهِ: ﴿مِنُ أَنفُسِكُمْ } فالرَّسُولُ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- مِن العربِ، قالَ تعالى: ﴿هُوَالَّذِي بَعَثَ فِي الأُمْنِينَ مَرَسُولاً مُنْهُمُ ﴾.

وَيُحْتَمَلُّ أَنْ يَكُونَ عَامًا للأُمَّةِ كُلِّها، ويكونُ المرادُ بالنَفْسِ هنا الجِنْسَ، أَيْ: لَيْسَ مِن الجِنِّ ولا الملائكة، بَلْ هو مِن جِنْسِكُم كَمَا قالَ –تعالى–: {هُوَالَّذِي خَلَقَكُ مِ مِن نَفْس وَاحِدَةً}.

وعلى الاحْتِمالِ الأوَّلِ فيه إشْكالٌ؛ لأنَّ الَّتِيَّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– ُبُعِثَ إلى جميعِ النَّاسِ مِن العربِ والعَجَمِ. ولكنْ يُقالُ في الجَوَابِ:

أَنَّه خُوطِبَ الْعربُ هِذا؛ لأنَّ مِنَّةَ اللهِ عَلَيْهِم به أَعْظُمُ مِنْ غيرِهِم حيثُ كانَ مِنْهُم، وفي هذا تشريفٌ لَهُم بلا رَيْب.

والاحتمالُ النَّانيَ أَوْلَى؛ للعُمومِ، ولقولِهِ: {لَقَدْ مَنَ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنينَ إِذْ بَعَثَ فَيهِ مُ مَرَسُولاً مِّنْ أَنفُسهِ مُ } ولمَّا كَانَ المرادُ العربَ قالَ: {مِنْهُ مَ } لا {{مِنْ أَنفُسهِ مَ } قال اللهُ -تعالى-: {هُوالَّذِي بَعَثَ فِي الأُمْتِينَ مَرَسُولاً مِنْهُ مَرْ اللهُ عَالَى اللهُ عَلَى اللهُ عَل

وعلى هذا فإذا جاءت ﴿مِنْ أَنفُسِهِم} فالمرادُ: عُمومُ الأُمَّةِ، وإذا جاءت ﴿مَهِمَ فَالمُرادُ: العربُ، فعلى الاحتمال الثَّاني لا إشْكالَ في الآية.

قُولُهُ: ﴿ رَسُولٌ ۗ أَيْ: مِن اللهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ رَسُولٌ مِنَ اللهِ يَبِلُو صُحُفًا مُطْهَرَ ۗ ﴾. وَفَعُولٌ هنا: بمعنى مُفْعَلٌ، أي: مُرْسَلٌ.

و ﴿مِنْ أَنْفُسِكُ مْ } سَبَق الكلامُ فيها.





(27) قولُهُ: {عَزِيزِمْ} أيْ: صَعْبٌ؛ لأنَّ هذه المادَّةَ العينَ والزَّايَ في اللَّغةِ العربيةِ تَدُلُّ على الصَّلابةِ ومِنْهُ: أَرْضٌ عَزَازٌ أَيْ: صَلْبةٌ قويَّةٌ، والمعنى: أنَّه يَصْعُبُ عَلَيْهِ ما يَشُقُّ عَلَيْكُم، ولهذا بُعِثَ بالحَنيفيَّةِ السَّمْحَةِ، وما خُيِّرَ بينَ شيئين إلاّ اخْتارَ أَيْسَرَهما ما لم يَكُنْ إثْمًا، وهذا مِن التَّيْسِيرِ الذي بُعِثَ به الرَّسُولُ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

قُولُهُ: ﴿مَاعَنِتُمْ ﴾ ما: مُصدريَّةً، ولَيْسَتْ مُوصُولةً، أي: عَنَتُكُم، أي: مَشَقَّتُكم؛ لأنَّ العَنَتَ بَمعنى المَشَقَّةِ قالَ – تعالى –: {ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِن صُدْرٍ مَرْفُوعٍ، لكنْ بماذا هو مرفوعٌ؟

يَخْتَلِفُ باخْتِلافِ[عَزِينٌ} إذا قلْنا: بأنَّ [عَزِيزٌ} صِفةٌ لرَسول صارَ المَصْدرُ الْمُؤَوَّلُ فاعِلاً به، أي: عزيزٌ عَلَيْهِ عَنَتُكُم، وإنْ قلْنا: عَزِيزٌ خبرٌ مُقَدَّمٌ صار عَنتُكُم مُبْتَدَأً، والجُمْلةُ حينَئِذ تَكونُ كلَّها صِفةً لرسولٍ، أو يُقالُ: عَزِيزٌ مُبتدأً، وعَنتُكُم فاعلٌ سَدَّ مَسَدًّ الخبرِ على رَأْيِ الكُوفِيِّين الذي أَشَارَ إليه ابنُ مالكِ في قولِهِ:

.....وقدْ يَجْوزُ نحُوُ فائزُ أُولُو الرَّشَدُ

قولُهُ: {حَرِصُ عَلَيْكُم الحِرْصُ: بَذْلُ الجُهْدِ لإدراكِ أَمْرٍ مَفْصُودٍ، والمعنى: باذِلٌ غاية حُهدهِ في مَصْلَحتِكم، فهو حامِعٌ بينَ أَمرَيْنِ: دَفْعِ المَكْرُوهِ الَّذِي أَفادَه قولُهُ: {عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنتُ مُ } وحُصولِ المَحْبوبِ الَّذِي أَفَادَه قولُهُ: {عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنتُ مُ } وحُصولِ المَحْبوبِ الَّذِي أَفَادَه قولُهُ: {حَرِيصٌ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَملًى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَامِعًا بينَ هَذينِ الوَصْفِين، وهذا مِنْ نِعْمةِ اللهِ عَلَيْنا وعلى الرَّسولِ حَملًى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يكونَ على هذا الخُلُقِ العظيمِ المُمَّلُ بقولِهِ حَتعالى -: {وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ وَعَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يكونَ على هذا الخُلُقِ العظيمِ المُمَّلُ بقولِهِ حَتعالى -: {وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظْمِ مَا اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ يكونَ على هذا الخُلُقِ العظيمِ المُمَّلُ بقولِهِ حَتعالى -: {وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ يكونَ على هذا الخُلُقِ العظيمِ المُمَّلُ بقولِهِ حَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ يكونَ على هذا الخُلُقِ العظيمِ المُمَّلُ بقولِهِ حَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ يكونَ على هذا الخُلُقِ العَظيمِ المُمَّلُ بقولِهِ حَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ يكونَ على هذا الْحُلُومِ المُعْلِمِ المُعْلَى خُلُقٍ المُعْلِمِ عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمِ اللهُ عَلَيْهِ وَلَيْهَ الْعَلَيْمِ اللهُ عَلَيْهِ وَلَهُ اللهِ عَلَيْهِ الْمُعْلِمِ الْمُعْلِى اللهُ الْمُعْلِمِ اللهِ الْمُعْلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ الْمُعْلِمُ الْمُعْلَى المُعْلَى اللهِ اللهِ الْمُعْلِمِ اللهِ الْمُعْلِمُ المُعْلَى اللهِ اللهِ الْمُعْلَى اللهِ الْمُعْلِمِ الْمُعْلِمِ الْمُؤْلِ الْمُعْلَى الرَّعْلُ اللهِ الْمُعْلَى اللهِ الْمُعْلِمُ الْمُعْلَى اللهُ الْمُعْلَى اللهُ الْمُعْلَى اللهِ المُعْلَى اللهِ المُعْلِمِ المُعْلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ المُعْلَى اللهِ اللهِ المُعْلَى اللهُ المُعْلَى اللهِ المُعْلَى اللهُ المُعْلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُه

قولُهُ: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ مَرَعُوفٌ مَرَحِيمٌ ﴾ بالمُؤْمِنِينَ: حارٌّ ومَحْرورٌ حبرٌ مُقَدَّمٌ، ورَؤُوفٌ مُبتدأً مُؤخَّرٌ، ورحيمٌ: مُبتدأً ثانٍ، وتَقليمُ الخبرِ يُفيدُ الحَصْرَ.

و الرَّأْفَةُ: أَشَدُّ الرَّحْمَةِ وأَرَقُّها.

والرَّحمَّةُ: رِقَّةٌ بالقلبِ تَتَضَمَّنُ الْحُنُوَّ على المَرْحُومِ، والعَطْفَ عَلَيْهِ بَجَلْبِ الخيرِ لَهُ ودفْعِ الضَّرَرِ عَنْهُ.

الملكة العربية السعودية - الرياض ١٣٦٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ لس: ١٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٣٣٢٩٩ - ٢٥٤٨٩٣٦ عمد ١٥٠٨

- 13 – http://www.afaqattaiseer.com E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com



وقولُنا: رِقَةٌ فِي القلبِ، هذا باعتبارِ المَحْلُوقِ، أمَّا بالنَّسبة لله - تعالى- فلا نُفَسِّرُها هذا التَّفسيرِ؛ لأنَّ الله - تعالى- لله نُفسِّرُها هذا التَّفسيرِ؛ لأنَّ الله - تعالى- لَيْسَ كَمَثْلِهِ شَيءٌ، ورَحْمةُ اللهِ أعظمُ مِنْ رَحْمةِ المُحلُوقِ لا تُدانِيها رحمةُ المُحلُوق ولا تُماثِلُها، فَقَدْ ثَبَتَ عَن النَّبِيِّ -صَلَّى الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ- أَنَّه قالَ: ﴿إِنَ اللهِ مِائَةَ رحمةً وَضَعَ منها رَحْمةً واحدة يَتَواحَمُ بِها الخَلْقُ مُنذُ خُلِقُوا إِلى يَوْمِ النَّبِيِّ -صَلَّى الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ- أَنَّه قالَ: ﴿إِنَّ اللهِ مِائَةَ رَحْمةً وَضَعَ منها رَحْمةً واحدة يَتَواحَمُ بِها الخَلْقُ مُنذُ خُلِقُوا إِلى يَوْمِ اللهِ عَنْ ولَدها خَشْئِيةً أَنْ تُصِيبَهُ ».

ُ فَمَنْ يُحْصِي هذهِ الرَّحمةَ الَّتِيَ فِي الحَلائقِ مُنْذُ حُلِقُوا إلى يومِ القِيامةِ كَمُيَّةً؟ ومَنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُقَدِّرَها كَيْفِيَّةً؟ لا أحدَ يَسْتَطيعُ إلا الله صحرَّ وحلَّ– الَّذَي خَلَقَها.

فهذهِ رحمةٌ واحدةٌ، فإذا كانَ يومُ القيامةِ رَحِمَ الحَلْقَ بتسعٍ وتسعينَ رحمةٌ، بالإضافةِ إلى الرَّحمةِ الأُولَى، وهَلْ هذهِ الرَّحمةُ تُدانيها رحمةُ المَخْلُوق؟

الجوابُ: أبدًا لا تُدانيها، والقَدْرُ المُشْتَرَكُ بَيْنَ رحمةِ الخالقِ ورحمةِ المَخْلوقِ أَنَّها صِفَةٌ تَقْتَضِي الإحْسانَ إلى الْمُرْحومِ، ورحمةُ الحالقِ غيرُ مَحْلوقة؛ لأَنَّها مِنْ صِفاتُ الحالقِ لا المُرْحومِ، ورحمةُ الحالقِ عنه الله عنه إلى مخلوقة؛ لأَنَّنا لو قُلْنا بذلكَ لَقُلْنا بحُلولِ صِفاتِ الخالقِ بالمحلوق، وهذا أمرٌ لا يُمْكِنُ؛ لأَنَّ مُنْ اللهُ يَمْكُنُ؛ لأَنَّ صِفاتِ الحَالقِ عَلَم عنه إلى مخلوق؛ لأَنَّنا لو قُلْنا بذلكَ لَقُلْنا بحُلولِ صِفاتِ الحَالقِ بالمحلوق، وهذا أمرٌ لا يُمْكِنُ؛ لأَنَّ صِفاتِ الحَلوقِ يَتَّصِفُ هَا وَحْدَه، لَكنَّ صِفاتِ الحَالقِ لها آثارٌ تَظْهَرُ في المُحلوقِ، وهذه الاَتْارُ هي الرَّحمةُ التي نَتَراحَمُ بها.

قُولُهُ: ﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ مَرَ وُفُ مَرَحِيدٌ } أَيْ: أَنَّ النَّبِيَّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ– في غيرِ المؤمنين ليس رَؤُوفًا ولا رحيمًا، بَلْ هُو شَدِيدٌ عَلَيْهِم كَمَا وَصَفَهُ اللهُ هُو وأصحابَه بذلِكَ في قُولِهِ: {مُحَمَّدُ مُرَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَاءُ عَلَى الْكُفُولِهِ: اللهِ عَلَيْهِم كَمَا وَصَفَهُ اللهُ هُو وأصحابَه بذلِكَ في قُولِهِ: {مُحَمَّدُ مُرَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَاءُ عَلَى اللهِ عَلَيْهِم كَمَا وَصَفَهُ اللهُ هُو وأصحابَه بذلِكَ في قُولِهِ: {مُحَمَّدُ مُرَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَاءُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِم عَلَى اللهُ عَلَيْهِم عَلَى اللهُ عَلَيْهِم عَلَيْهِ مِنْ مَعَلَيْهِم عَلَيْهِم عَلَيْهِم عَلَيْهِم عَلَيْهِم عَلَيْهِم عَلَيْهُ مَا اللهُ عَلَيْهِم عَلَيْهِم عَلَيْهِم عَلَيْهِم عَلَيْهِ مِنْ اللهِ عَلَيْهِم عَلَيْهِم عَلَيْهِم عَلَيْهِم عَلَيْهِم عَلَيْهِم عَلَيْهِم عَلَيْهُ مِنْ عَلَيْهِم عَلَيْهِم عَلَيْهِم عَلَيْهِم عَلَيْهُم عَلَيْهُمْ عَلَيْهِم عَلَيْهِم عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُمْ عَلِيْهُمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُ عَلَيْهُمْ عَلَيْكُ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُمْ مَنْ مُولِيْهِ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْكُونَ عَلِيْكُمُ عَلَيْهُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلِيهُمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَلِهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْه

قُولُه: ﴿ وَإِن تُوَلُّوا ﴾ أيْ: أَعْرَضُوا مع هذا البِّيانِ الواضحِ بوصفِ الرَّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ.

وهذا التفاتّ مِن الخطابِ إلى الغَيْبةِ؛ لأنَّ التَّوَلِّيَ مع هذا البَيانِ مَكْروهٌ، ولهذا لَم يُحاطَبوا بِه فلمْ يَقُلْ: فإنْ تَوَلَّيْتُم والبَلاغيُّون يُسَمُّونَه الْتِفاَتًا.

ولو قِيلَ: إنّه الْتقالُّ لكانَ أَحْسَنَ.

قُولُهُ: ﴿ فَقُلُ حَسْبِيَ اللَّهُ ۚ الخِطابُ للنَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- أَيْ: قَلْ ذَلِكَ مُعْتَمِدًا على اللهِ مُتَوَكِّلًا عَلَيْهِ



مُعْتَصِمًا به: حَسْبِيَ اللهُ، وارتباطُ الجوابِ بالشَّرطِ واضحٌ، أيْ: فإنْ أَعْرَضوا فلا يُهِمَّنَكَ إعراضُهم، بَلْ قُلْ بلسانِك وقلبِك: حَسْبِيَ اللهُ، و{حَسْبِيَ} حبرٌ مُقَدَّمٌ و{اللهُ}مبتدأً مُؤخَّرٌ، ويَحوزُ العكسُ بأنْ نَحْعَلَ: {حَسْبِيَ} مُبْتَدَأً، ولفظُ الجَلالةِ حَبَرٌ، لكن لمَّا كانت (حَسْبُ) نَكِرةً لا تَتَعَرَّفُ بالإضافةِ كانَ الأُولَى أَنْ نَحْعَلَها هِيَ الخبرَ.

قُولُهُ: ﴿ لَا إِلَمَ إِلَّا هُوكَا أَي: لا مَعْبُودَ حَقٌّ حَقَيقٌ بِالعِبِادَةِ سِوَى اللهِ عَزٌّ وحلَّ.

قُولُهُ: {عَلَيْهِ تَوَكَنَّكُ} عَلَيْهِ حَارٌّ ومِحرورٌ مُتعَلِّقٌ بــ ﴿ تَوَكَنَّكُ}، وقُدِّمَ للحَصْرِ.

والتَّوَكُّلُ هو: الاعتمادُ على اللهِ بجَلْبِ المَنافِعِ، ودَفْعِ المَضَارِّ مَعَ الثُّقَةِ بهِ، وفعلِ الأسبابِ النَّافعةِ.

وقولُهُ: {عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُمُ} مَعَ قولِهِ: {لا إِلَهَ إِلاَّهُوَ} فيها جمعٌ بَيْنَ توحيدَي الرَّبوبيَّةِ والعُبوديَّةِ، واللهُ تعالى يَحْمَعُ بَيْنَ هذين الأمرين كَثِيرًا. {إِيَاكَ نَعْبُدُ وَإِياكَ نَسْتَعِينَ}، وقوْلِهِ: {فَاعْبُدُهُ وَتَوَكَّلُ عَلَيْهِ}.

قولُهُ: **{وَهُوَ مَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ}** الضَّميرُ يَعودُ على اللهِ –سبحانَهُ–، وربُّ العرشِ أي: حالِقُه، وإضافةُ الرُّبوبيَّةِ إلى العَرْشِ، وإنْ كانَتْ رُبوبيَّةُ اللهِ عامَّةً، تَشْريفٌ للعَرْشِ وتعظيمٌ له.

ومناسَبةُ التَّوَكُّلِ لقولِهِ: {مَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ}؛ لأنَّ مَنْ كانَ فوقَ كلِّ شيءٍ، ولا شيءَ فوقَه، فإنَّه لا أحدَ يَغْلِبُه، فهو حديرٌ بأن يُتَوَكَّلَ عَلَيْهِ وحدَه.

وقولُهُ: {الْعَرْشِ} فسَّرَهُ بعضُ النَّاسِ بالكُرْسِيِّ، ثُمَّ فَسَّروا الكُرْسِيَّ بالعِلْمِ، وحينئذٍ لا يَكونُ هناكَ كُرْسِيٍّ ولا عَرْشٌ، وهذا التَّفسيرُ باطلٌ.

والصَّحيحُ: أنَّ العَرْشَ غيرُ الكُرْسِيِّ، وأنَّ الكُرْسِيَّ غيرُ العِلمِ، ولا يَصِحُّ تفسيرُه بالعلمِ، بَلْ الكُرْسِيُّ مِنْ عَلُوقاتِ اللهِ العظيمةِ الَّذي وَسِعَ السَّمَاوَاتِ والأَرْضَ، والعَرْشُ أَعْظَمُ وأعظمُ، ولهذا وَصَفَهُ بأنّه عظيمٌ بقولِهِ - علوقاتِ اللهِ العظيمةِ الَّذي وَسِعَ السَّمَاوَاتِ والأَرْضَ، والعَرْشُ الْمَجيد}على قراءةِ كَسْرِ الدَّالِ، وبأنَّه كريمٌ في تعالى-: {وهُوكرَبُ الْعَرْشِ الْعَلْمِ الْمَعْرِيمِ الدَّالِ، وبأنَّه كريمٌ في قولِهِ: {لاَ اللهَ اسْتَوَى قولِهِ: {لاَ اللهَ اسْتَوَى عَلَيْهِ.

وقولُه: {فَقُلْ حَسْبِي اللّٰهُ} أي: كافيني، وهكذا يَجِبُ أَنْ يُعْلِنَ المؤمِنُ اعتمادَه على ربِّه، ولا سيَّما في مثلِ هذا المملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٠ - ص.ب: ٢٦١٤٤٩ - ص 15 -فاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٩٥٢٢٢٩٩ - ووال: ٥٥٢٨٠٧٣٠ - ص 15 -



سِت الْوَلِّ لِلْمِيْنِيِّ لِلْمِيْنِيِّ لِلْمِيْنِيِّ لِلْمِيْنِيِّ لِلْمِيْنِيِّ لِلْمِيْنِيِّ لِلْمِيْنِيِّ لِم اللظهم والعلمومات

المَقامِ الذي يَتَحَلَّى النَّاسُ عَنْهُ؛ لأنَّه قَالَ: ﴿ فَإِن تُوكُوا }.

وهذه الكلمةُ؛ كَلِمةُ الحَسْبِ تُقالُ في الشَّدائِدِ، قالَها إبراهيمُ حينَ أُلْقِيَ في النَّارِ، والنَّبيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- وأصحابُه حينَ قِيلَ لهم: ﴿إِنِّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُ مُ فَاحْشُوْهُ مُ فَنَرَادَهُ مُ إِيَّانًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا اللهُ وَيَعْدَ الْوَكِيلُ}.

(28) قولُهُ: «لا تَجْعَلُوا» الجملةُ –هنا– نَهْيٌ، فلا ناهيةٌ، والفعلُ مَحْزومٌ وعلامةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النَّونِ، والواوُ فاعلٌ.

قولُهُ: «بُيوتَكُم» جمعُ بيت، وهو: مَقَرُّ الإنسانِ وسَكَنُه، سَواءٌ كانَ مِنْ طِينٍ أو حِجارةٍ أو خَيْمةٍ وما أَشْبَهَ ذلِكَ، وغالِبُ ما يُرادُ به الطِّينُ والحجارةُ.

قُولُهُ: ﴿قُبُورًا﴾ مَفَعُولٌ ثَانَ لِتَجْعَلُوا، وهذه الجملةُ احْتُلِفَ في معناها، فَمِنْهُم مَنْ قالَ: لا تَجْعَلُوها قبورًا أَيْ: لا تَدْفُوا فيها، وهذا لا شكَّ أَنَّهُ ظَاهِرُ اللَّفظ، ولكنْ أُورِدُ على ذلكَ دَفْنُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ في بيتِه، وأُجِيبَ عنه بأنَّه مِنْ حَصائِصِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ-، فالنَّبِيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- دُفِنَ في بيتِه لسَبَبَين:

الأول: ما رُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّه سَمِعَ النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- يَقُولُ: «ما مِنْ نَبِيٍ يَمُوتُ إِلاَّ دُفِنَ حَيْثُ قُبُضَ» وهذا ضَعَّفه بعضُ العلماء.

الثَّاني: مَا رَوَتُهُ عَائِشَةُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-: (أَنْهُ خَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (أي: لا تجعلوها خالية من الصلاة فيها والدعاء والقراءة؛ فتكون بمنزلة القبور) .







ولأنَّه يُضَيِّقُ على الوَرَثَةِ مِنْ بَعْدِه فيَسْأَمُون منه، وربَّما يَسْتَوْحِشُون منه، وإذا باعُوه لا يُساوِي إلاَّ شيئًا قليلاً، ولأنَّه قَدْ يَحْدُثُ عِنْدَه مِن الصَّحَبِ واللَّغِبِ واللَّغْوِ والأفعالِ الْمُحَرَّمةِ ما يَتَنافَى مع مَقْصودِ الشَّارِعِ، فإنَّ الرَّسولَ –صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ– يَقُولُ: «زُورُوا الْقُبُورَ فَإَنَّهَا تُذكّرُكُمُ الآخرَةَ».

وأمَّا أنَّ المَعنى: لا تَحْعَلُوها قُبُورًا، أي: مِثْلَ القُبُورِ في عَدَمِ الصَّلاةِ فيها فهو دَلِيلٌ على أنَّه يَنْبَغِي -إنْ لم نَقُلْ: يَحِبُ- أَنْ يَحْعَلَ الإنسانُ مِنْ صَلاتِه في بيتِه ولا يُخَلِّيه مِن الصَّلاةِ.

وفيه أيضًا: أنَّه مِن الْمَتَقَرِّرِ عَندَهم أنَّ المَقْبَرةَ لا يُصلِّي فيها.

إذًا فيكونُ هذا النَّهْيُ عَنْ تَرْكِ الصَّلاةِ في البيوت؛ لئلاَّ تُشْبِهَ المَقابِرَ، فيكونُ فيه دَلِيلٌ واضحٌ على أنَّ المَقابرَ لَيْسَتْ مَحَلاَّ للصَّلاةِ، وهذا هو الشَّاهِدُ مِن الحديثِ للبابِ؛ لأنَّ اتِّخاذَ المَقابرِ مَساجدَ سببٌ قريبٌ جدًّا للشِّركِ.

واتّخادُها مساجدَ سنبق أنَّ له مر تُبَتَيْن:

الأولى: أن يَبْنيَ عَلَيْها مُسجدًا.

التَّاتيةُ: أَنْ يَتَّخذَها مُصَلِّى يَقْصدُها لِيُصَلِّي عندَها.

والحديثُ يَدُلُّ على أنَّ الأَفْضَلَ: أنَّ المرْءَ يَجْعَلُ مِنْ صَلاتِه في بيتِه، وذلك جميعُ النَّوافلِ؛ لِقولِهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ-: «أَفضَلُ صلاة الْمَرْء في بيته إلا الْمَكُوبَة» إلا ما وَرَدَ الشَّرْعُ أَنْ يُفْعَلَ في المسجدِ مثلَ: صلاةِ الكُسُوف، وقيامِ اللَّيْلِ في رَمَضانَ، حتَّى ولُو كُنْتَ في المدينةِ النَّبويَّة؛ لأنَّ النَّبيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- قالَ ذلكَ وهو في المدينةِ، وتَكُونُ المُضاعَفةُ بالنَّسبةِ للفَرَائِضِ، أوالنَّوافِلِ الَّتِي تُسَنُّ لها الجَماعةُ.

قال ابن تيمية في (اقتضاء الصراط المستقيم): (فأمر بتحري العبادة في البيوت، ونهى عن تحريها عند القبور، عكس

ما يفعله المشركون من النصاري، ومن تشبه بهم من هذه الأمة).

قولُهُ: «عِيدًا» العيدُ: اسمٌ لِما يُعْتادُ فعلُه، أو التَّرَدُّدُ إليه، فإذا اعْتادَ الإنسانُ أنْ يَعْمَلَ عملًا، كَمَا لو كانَ كلَّما حالَ عَلَيْهِ الحَوْلُ صَنَعَ طَعامًا ودَعَا النَّاسَ، فهذا يُسَمَّى عِيدًا؛ لأنّه جَعَلَهُ يَعُودُ ويَتَكَرَّرُ.

وكذلكَ مِن العِيد: أَنْ تَعْتَادَ شيئًا فَتَتَرَدَّدَ إلَيه مَثلَ: مَا يَفْعَلُ بعضُ الجَهَلةِ في شَهْرِ رَجَب، وهو مَا يُسَمَّى بالزِّيارةِ الرَّجَبِيَّةِ، حَيثُ يَذْهَبُونَ مِنْ مَكَّةَ إلى المدينةِ، ويَزُورون كما زَعَمُوا قَبَرَ النَّبِيِّ –صَلَّى الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ– وإذا

أَقْبَلُوا على المدينةِ تَسْمَعُ لهم صِياحًا، وكانوا سابِقًا يَذْهَبُون مِنْ مَكَّةَ إلى المدينةِ على الحَمِيرِ حاصَّةً، ولما حاءَت السَّيَّاراتُ صارواً يَذْهَبُون على السَّيَّارات.

وأَيُّهما المرادُ مِنْ كلامِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْه وسَلَّمَ-؟

الأوَّلُ، أيْ: العملُ الَّذي تَكرَّرَ بِتَكَرُّر العام، أو التَّرَدُّدُ إلى المكان؟

الظاهرُ: الثاني، أيْ: لا تَتَرَدَّدُوا على قبرِي وتَعْتادُوا ذلك، سَواءً قَيَّدُوه بالسَّنةِ أو بالشَّهْرِ أو بالأسبوعِ فإنَّه – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ– نَهَى عَنْ ذلك، وإنما يُزارُ لِسبب، كَمَا لو قَدِمَ الإنسانُ مِنْ سَفَرٍ فذَهَبَ إلى قَبرِهِ فَزَارَه، أو زَارَه لِيَتَذَكَّرَ الآخرةَ كغيره من القبور.

وما يَفْعَلُه بعضُ النَّاسِ فِي المدينة كلَّما صَلَّى الفَحْرَ ذَهَبَ إلى قَبْرِ النَّبِيِّ -صَلَّى الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ -مِنْ أَجلِ السَّلامِ عَلَيْهِ، فَيَعْتَادُ هذا كلَّ فَحْرٍ، يَظُنُّون أنَّ هذا مثلُ زِيارتِهِ فِي حَياتِهِ، فهذا مِن الجَهْلِ، وما عَلِمُوا أَنَّهم إذا سَلَّمُوا عَلَيْه فِي أيِّ مَكان فإنَّ تَسْلَيمَهُم يَبْلُغهُ.

(29) قولُهُ: «وَصَلُّوا عَلَيَّ» هذا أمرٌ، أيْ: قولوا: اللهُمَّ صَلِّ على مُحَمَّدٍ، وقد أَمَرَ اللهُ بذلِكَ في قولِهِ: ﴿إِنَّ اللهُ وَمَلاَئِكَ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ بِأَيْهَا الَّذِينَ آمَنُواْ صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾.

وَفَضْلُ الصَّلاِةِ على النَّبيِّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ– مَعْروفٌ، ومِنْهُ: (أَنَّ مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ مَرَّةُ واحدةَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ بِها لَسُوَّا).

والصَّلاةُ مِن اللهِ على رسولِهِ لَيْسَ معناها كَمَا قالَ بعضُ أهلِ العلمِ: إنَّ الصَّلاةَ مِن اللهِ الرَّحمةُ، ومِن الملائكةِ الاسْتغْفارُ، ومن الآدَميِّين الدُّعاءُ.

فهذا لَيْسَ بصحيحٍ، بَلْ إِنَّ صَلاةَ اللهِ على المرءِ تَناؤُه عَلَيْهِ فِي الْمَلاَ الأعلى، كَمَا قالَ أبو العالية، وتَبِعَه على ذلكَ المُحَقِّقُون مِنْ أهلِ العلمِ، ويرد عليه أن ثناء الله على العبد في الملأ الأعلى غيب لا يعلم إلا بطريق النقل، وتفسير الصلاة به لم يعرف في القرآن ولا في السنة ولا في كلام الصحابة.

ويَدُلُّ على بُطْلانِ القَوْلِ الأوَّلِ قُولُهُ تَعَالى: ﴿أُولَــئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾. فعطَفَ

الرَّحمةَ على الصَّلواتِ، والأَصْلُ في العطفِ المُغايَرةُ، ولَأنَّ الرَّحمةَ تَكونُ لكلِّ أحد، ولهذا أَجْمَعَ العلماءُ على أنه يَحوزُ أن تَقولَ: فلانَّ –رَحِمَه اللهُ–، واخْتَلَفُوا هل يَحوزُ أن تَقولَ: فُلانٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْه؟.

المُمَلَكَةُ العربيةُ السعوديةُ – الرياض ١١٣١٣ – ص.ب: ٣٦١٤٤٩ //www.afaqattaiseer.com / ٣٦١٤٤٩ – ص.ب: ٥٥٢٨٠٧٣// هاکس: ٤٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٤٥٢٢٢٩٩ + ٤٥٤٨٩٣٦ جوال: ٥٥٢٨٠٧٣ - ١٥٥٢٨٠٧٣٠







فَمَنْ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ أَثْنَى اللهُ عَلَيْهِ فِي المَلاِّ الأَعْلَى عَشْرَ مَرَّاتٍ، وهذه نِعمة كبيرةٌ.

قولُهُ: «فَإِنَّ صَلاَتَكُم تَبْلُغُني حَيْثُ كُنْتُمْ» حَيثُ: ظرفٌ مَبْنِيٌّ علَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْب، ويُقالُ فيها: حيثُ، وحَوْثُ، وحاثُ، لكنَّها قليلةٌ.

كيفَ تَبْلُغُه الصَّلاةُ عَلَيْه؟

الجوابُ: نقولُ: إذا حاءً مثلُ هذا النَّصِّ، وهو مِنْ أمورِ الغيبِ، فالواحبُ أَنْ يُقالَ: الكَيْفُ بجهولٌ، لا نَعْلَمُ بأيِّ وَسيلةٍ تَبْلُغُه، لكنْ وَرَدَ عَن النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ-: ﴿إِنَّ للهِ مَلاثِكَةٌ سَيَّاحِينَ فِي الأَرْضِ يُبِيِّغُونِي مِنْ أُمَّتِيَ السَّلامَ﴾ فإنْ صَحَّ فهذه هي الكيفيَّةُ.

(30) قولُهُ: (رَوَاهُ أَبُو دَاوِدَ بِإِسنادِ حَسَنِ، ورُواتُه ثِقَاتٌ) هذا التَّعْبِيرُ مِن النَّاحِيةِ الاصْطلاحية ظاهرُهُ أَنَّ بِينَهِما احْتِلافًا، ولكنَّنا نَعْرِفُ أَنَّ الحَسَنَّ: هو أَنْ يَكُونَ الرَّاوِي حَفِيفَ الطَّبْط، فمعناه أَنَّ فيه نَوْعًا مِن النَّقَةِ، فيُحْمَعُ بِينَ كَلاَمِ المُؤلِّف ورَحِمَهُ اللهُ ويينَ ما ذَكَرَهُ عَنْ رَوايةٍ أَبِي دَاوُدَ بإسناد حَسَنِ: أَنَّ المرادَ بالثَّقَة لَيْسَ غايةَ الثُقَة؛ لِينَ كَلاَمِ المُؤلِّف ورَحِمَهُ اللهُ وينَ ما ذَكَرَهُ عَنْ رَواية أَبِي دَاوُدَ بإسناد حَسَنِ: أَنَّ المرادَ بالثَّقَة لَيْسَ غايةَ الثُقَة؛ لأَنْ تَقَة الرَّاوِي تَعُودُ على تَحَقُّقُ الوصفَيْنِ فيه، وهما: العَداللهُ والضَّبْطُ، فإذا حَفَّ الطَّقَةُ مَن النَّقَةُ، كَمَا إذا خَفَّت العَداللهُ أيضًا تَخفُّ الثَّقةُ فيه.

فَيُجْمَعُ بَيْنَهُما على أَنَّ المرادَ: مُطْلَقُ النَّقَةِ، ولكنَّه لا شكَّ فيما أَرَى أَنَّه إِذا أَعْقَبَ قولَهُ: (حَسَنٌ) بقولِهِ: (رواتُه ثقاتٌ) أنَّه أعلى مما لو اقتصرَ على لفظِ: (حسنٍ).

(31) قولُهُ: (وعَنْ عليِّ بنِ الحُسَيْنِ) هو عليُّ بنُ الحُسَيْنِ بنِ عليِّ بنِ أَبِي طالِبٍ، يُسَمَّى بزَيْنِ العابِدِينَ مِنْ أَفْضَلِ أَهلِ البيتِ عِلْمًا وزُهْدًا وفِقْهًا.

والحُسَيْنُ: معروفٌ، ابنُ فاطِمةَ -رَضِيَ اللهُ عنها-، وأَبُوه: عليٌّ -رَضِيَ اللهُ عنه-.

(32) قولُهُ: (يَجِيءُ إِلَى فُرْجَةً) هذا الرَّحلُ لا شكَّ أَنَّه لم يَتَكَرَّرْ مَجَيئُه إلى هذه الفُرْجَة إلاَّ لاعْتقاده أنَّ فيها فَضْلاً ومَزِيَّةً، وكونُهُ يَظُنُّ أنَّ الدُّعاءَ عندَ القبرِ له مَزِيَّةٌ فَتْحُ باب ووَسيلةٌ إلى الشِّركِ، بَلْ جميعُ العباداتِ إذا كانَتْ عندَ القبرِ فلا يَحوزُ أنْ يُعْتَقَدَ أنَّ لها مَزِيَّةً، سَواءٌ كانَتْ صَلاةً أو دُعاءً أو قِراءةً، ولهذا نقولُ تُكْرَهُ القِراءةُ عِنْدَ القبرِ إذا كانَ الإنسانُ يَعْتَقِدُ أنَّ القراءةَ عِنْدَ القبرِ أَفْضَلُ.

قولُه: (فَنَهَاهُ) أي: طَلَبَ منه الْكُفَّ.

(33) قولُه: (أَلا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا) قالَ: أُحَدِّثُكُم، والرَّجلُ واحدٌ؛ لأنَّ الظاهرَ: أَنَّه كانَ عنْدَ أصحابه الملك العربية السعودية - الرياض ١١٣١٢ - ص.ب: ٢٦١٤٤٩ - ص 19 -اكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٤٥٢٢٧٩ - ٤٥٤٨٩٦٦ جوال: ٥٥٢٨٠٧٢٠ - ٥٥٢٨٠٧٣٠



يُحَدِّثُهم، فجاءَ هذا الرَّجلُ إلى الفُرْجَة.

و(ألا) أداةُ عَرْضٍ، أيْ: أَعْرِضُ عَلَيْكُم أن أُحَدِّثَكم، وفائدتُها: تَنبيهُ المُحاطَبِ إلى ما يُريدُ أنْ يُحَدِّنُه به.

(34) قولُه: (عَنْ أَبِي عَنْ جَدِّي) أَبُوهُ: الحُسَيْنُ، وجَدُّه: عليُّ بنُ أَبِي طالب.

(35) قولُهُ: (عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) السَّنَدُ مُتَّصِلٌ، وفيه عَنْعَنةٌ، لكنَّها لا تَضُرُّه؛ لأَنَّها مِنْ غيرِ مُدَلِّسِ، فتُحْمَلُ على السَّماع.

(36) قولُهُ: «لا تَتَّخِذُوا قَبْري عِيدًا» يُقالُ فيه كَمَا في الحديثِ السَّابقِ: إنَّه نَهَى أَنْ يُتَّخَذَ قبرُه عِيدًا يُعْتَادُ ويُتَكَرَّرُ إليه؛ لأَنَّه وَسيلةٌ إلى الشِّرك.

(37) قولُهُ: ﴿ولا بُيوتَكُم قُبورًا ﴾ سَبَق مَعْناه.

(38) قولُهُ: «وَصَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّ تَسْلِيمَكُمْ يَبْلُغُنِي أَيْنَ كُنْتُم» اللَّهْظُ هكذا، وأَشُكُّ في صِحَّتِهِ؛ لأنَّ قولَهُ: «صَلُّوا عَلَيَّ» يَقْتَضِي أَنْ يُقالَ: فإنَّ صَلاتَكُم تَبْلُغُنِي إلاَّ أَنْ يُقالَ هذا مِنْ بابِ الطَّيِّ والنَّشْرِ.

والمعنى: صَلُّواً عَلَيَّ وسَلِّمُوا، فإنَّ تَسْلِيمَكُم وَصَلاَتَكُم تَبْلُغُنِي، وكَانَّه ذَكَرَ الفِعلين والُعِلَّتين، لكنْ حَذَفَ مِن الأُولَى ما ذَلَّتْ عَلَيْهِ الثَّانيةُ، ومِن الثانية ما دلَّتْ عَلَيْه الأُولَى.

وقولُهُ: «وَصَلُّوا عَلَيَّ» سَبَق معناها، والمرادُ: صَلُّوا عَلَيَّ فِي أَيِّ مَكَانٍ كُنْتُم، ولا حاجةَ إلى أنْ تَأْتُوا إلى القَبْرِ وتُسَلِّموا عَلَيَّ وتُصَلُّوا عَلَيَّ عنْدَه.

قولُه: «يَبْلُغُني» تَقَدَّمَ كيفَ يَبْلُغُه -صَلَّى الله عَلَيْه وسَلَّمَ-.

(39) قولُهُ: (رَوَاه في (المُحتارةِ الفاعلُ: مُؤلِّفُ المُحْتارةِ، و(المُخْتارةُ): اسمٌ للكِتابِ، أيْ: الأحاديثُ المُحتارةُ.

والمؤلِّفُ هو: الضياء المَقْدسيُّ مِن الحَنابلة.

(40) فيه مسائلُ:

الأولى: (تفسيرُ آية (براءةٌ» وسَبَقَ ذلكَ في أُوَّل الباب.

(41) التَّانية: (إبعادُه -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- أَمَّتَه عَنْ هذا الحِمَى غايةَ البُعدِ) تُؤْخَذُ مِنْ قولِهِ: «لا تَجْعَلُوا قَبْرِيَ عَيدًا».







(42) الثَّالثَةُ: (ذِكْرُ حِرْصِه عَلَيْنا ورَأْفَتِه ورَحْمَتِه) وهذا مَذْكورٌ في آية "بَرَاءةٌ".

(43) الرَّابِعَةُ: (نَهْيُهُ عَنْ زِيارةِ قبرِهِ على وجهٍ مَخْصوصٍ) تُؤْخَذُ مِنْ قولِهِ: «وَلا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا»

فقولُهُ: «عِيدًا» هذا هو الوحهُ المَحْصوصُ.

وزِيارةُ قبرِ النَّبيِّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ– مِنْ أَفْضَلِ الأعمالِ مِنْ جِنْسِها، فزِيارتُه فيها سَلامٌ عَلَيْهِ، وحَقَّه –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ– أَعْظَمُ مِنْ حقِّ غيره.

وأمَّا مِنْ حيثُ التَّذْكِيرُ بالآخَرةِ فلا فَرْقَ بينَ قبرِهِ وقبرِ غيرِه.

(44) الخامسة: (نَهْيُه عَن الإكثارِ مِن الزِّيارةِ) تُؤْخَذُ مِنْ قولِهِ: ﴿وَلاَ تَبْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا ﴾ لكنَّه لا يَلْزَمُ مِنْهُ الإكثارُ ؛ لأنَّه قَدْ لا يَأْتِي إلاَّ بعدَ سَنَةِ، ويَكُونُ قد اتَّخَذَه عِيدًا، فإنَّ فيه نوعًا مِن الإكثارِ.

(45) السَّادسة: (حَشُّه على التَّافلةِ في البيتِ) تُؤْخَذُ مِنْ قولِهِ: «ولا تَجْعَلُوا بُيوتَكُم قُبورًا» وسنبق أنَّ فيها معنيين:

المعنى الأوَّلُ: أنْ لا يُقْبَرَ في البيت، وهو ظاهرُ الجُمْلة.

والثاني: الذي هو مِنْ لازِمِ المعنى أنْ لا تُتْرَكَ الصَّلاةُ فيها.

(46) الستَّابِعة: (أَنَّه مُقَرَّرٌ عِنْدَهُم أَنَّه لا يُصَلَّى في المَقْبَرة) تُؤْخَذُ مِنْ قولِهِ: «لا تَجْعَلُوا بيوتَكُم قُبورًا» لأنَّ المَقابر لا تَحْعَلُوها قُبورًا، أي: لا تَتْرُكُوا الصَّلاةَ فيها على أَحدِ الوَجْهَين، فكأنَّه مِن المُتَقَرِّرِ عِنْدَهُم أَنَّ المَقابر لا يُصَلَّى فيها.

(47) التَّامِنَة: (تعليلُ ذَلِكَ بأنَّ صَلاةَ الرَّجلِ وسَلامَه عَلَيْهِ يَبْلُغُه، وإنْ بَعُدَ فلا حاجةَ إلى ما يَتَوَهَّمُه مَنْ أَرادَ القُرْبَ) أي: كَوْنُه نَهَى -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- أنْ يُحْعَلَ قَبَرُهُ عِيدًا، العِلَّهُ في ذلِكَ: أنَّ الصَّلاةَ تَبْلُغُه حيثُ كَانَ الإنسانُ، فلا حاجةَ إلى أنْ يَأْتِيَ إلى قبرِهِ، ولهذا نُسَلِّمُ ونُصَلِّي عَلَيْهِ في أيَّ مكان فَيَبْلُغُه السَّلامُ والصَّلاةُ، ولهذا قالَ عليُّ بنُ الحُسَيْنِ: ما أنْتَ ومَنْ في الأَنْدَلُسِ إلاَّ سَواةً.

(48) التَّاسِعة: (كُونْلهُ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- في البَرْزَخِ تُعْرَضُ أعمالُ أُمَّتِه في الصَّلاةِ والسَّلامِ عَلَيْهِ) أَيْ: فَقَطْ فَكُلُّ مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ أَو سَلَّمَ عُرِضَتْ عَلَيْهِ صَلاَتُه وسَلامُه، ويُؤْخَذُ مِنْ قولِهِ: «فَإِنَّ تَسْلِيمَكُمْ يَبْلُغُنِي أَينِ كُنْتُم».







تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الرابع والعشرون

(1) سببُ بحيءِ المؤلّف بهذا البابِ دحضِ حُجَّةِ مَنْ يقُولُ: إنَّ الشركَ لا يُمْكِنُ أَنْ يقعَ في هذهِ الأُمَّةِ، وأنكَروا أَنْ تكونَ عبادةُ القبورِ والأولياءِ مِن الشركِ؛ لأنَّ هذهِ الأُمَّةَ معصومةٌ منهُ لقولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ أَيِسَ أَنْ يَعْبُدُهُ الْمُصَلُّونَ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَلَكِنْ فِي التَّحْرِيشِ بَيْنَهُمْ .

والجوابُ: عنْ هذا سبقَ عندَ الكلامِ على المسألةِ الثامنةَ عشرةَ منْ مسائلِ بابِ (مَنْ تبرَّكَ بشجرٍ أَوْ حجرٍ رَغُوهما).

قولُهُ: (أ**نَّ بعضَ هذهِ الأُمَّةِ)** أيْ: لا كُلُها؛ لأنَّ في هذهِ الأُمَّةِ طائفةً لا تزالُ منصورةً على الحقِّ إلى قيامِ الساعةِ، لكنَّهُ سيأتِي في آخرِ الزمانِ رِيحٌ تَقْبِضُ رُوحَ كلِّ مسلمٍ فلا يَبقى إلاَّ شرارُ الناسِ.

قُولُهُ: (الأَوْثانَ) جمعُ وثَنٍ، هُوَ كُلُّ مَا عُبِدَ مِنْ دُونِ اللهِ.

(2) قولُه تعالى: { أَلَـمْ تَرَ} الاستفهامُ هنا للتقريرِ والتعجُّبِ، والرُّؤْيَةُ بصَريَّةٌ، بدليلِ أَنَّها عُدِّيَتْ بإلى، وإذا عُدِّيتْ بإلى صارَتْ بمعنى النظر.

والخطابُ إمَّا للنبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أوْ لكلِّ مَنْ يَصِحُّ توجيهُ الخطابِ إِليهِ، أيْ: ألمْ ترَ أَيُّها المُحاطَبُ؟ قولُهُ: { إَلَى الَّذَيِنَ أُوتُوا } أيْ: أُعْطُوا، ولم يُعْطَوا كلَّ الكتاب؛ لأنَّهمْ حُرِمُوا بسببِ معصيتِهِم، فليسَ عنْدَهُم العلمُ الكاملُ بما في الكتاب.

قُولُهُ: { نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ} الْمُنَرَّلِ، والْمُرادُ بالكتابِ التوراةُ والإنجيلُ.

وقدْ ذكَرُوا لذلكَ مثلاً وهوَ كعبُ بنُ الأشرفِ حينَ حاءَ إلى مَكَّةَ فاحتمعَ إليه المشركونَ وقالوا: ما تقولُ في هذا الرحلِ، أي: النبيِّ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ، الذي سفَّة أحلامَنا ورأى أنَّهُ حيرٌ مثَّا؟

فقالَ لَهُمْ: أَنْتُم حيرٌ مِنْ مُحَمَّدٍ؛ ولهذا حاءَ في آخرِ الآيةِ: { وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلاً ۚ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبيلاً }.

- قُولُهُ: ﴿ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ ﴾ أيْ: يُصَدِّقُونَ هِمَا ويُقَرِّرُونَهُمَا ولا يُنْكِرُونَهُمَا، فإذا أقرَّ الإنسانُ هذهِ

http://www.afaqattaiseer.com E-Mail:afag@afaqattaiseer.com



اَلأُوثَانَ فقدْ آمنَ بها.

والجبتُ قيلَ: السحرُ.

وقيلَ: هوَ الصَّنمُ، والأصحُّ أنَّهُ عامٌّ لكلِّ صنمٍ، أوْ سحرٍ، أوْ كهانةٍ، أوْ ما أشْبَهَ ذلكَ.

والطاغوتُ: ما تجاوزَ بِه العبدُ حدَّهُ مِنْ معبودٍ أَوْ مَثْبُوعٍ أَوْ مُطاعٍ، وتقدم شرح هذه الجملة.

ووجهُ المناسبةِ في الآيةِ للبابِ لا يتبيَّنُ إلاَّ بالحديثِ، وهُوَ: «لَّرُكَبُنَّ سُنَنَ مَنْكَانَ قَبُلُكُمْ» فإذا كانَ الذينَ أُوتوا نصيبًا مِن الكتابِ يُؤْمِنُونَ بالجبتِ والطاغوتِ، وأنَّ مِنْ هذهِ الأمَّةِ مَنْ يرْتَكِبُ سُنَنَ مَنْ كانَ قبلَهُ، يلْزَمُ مِنْ هذا أنَّ في هذهِ الأمَّةِ مَنْ يُؤْمِنُ بالجبتِ والطاغوتِ، فَتكونُ الآيةُ مطابقةً للترجمةِ تمامًا.

(3) قُولُهُ: { قُلُهُلُ أَلْبِئُكُمْ } الخطابُ للنبيِّ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ ردًّا على هؤلاءِ اليهودِ الذي اتَّخذُوا دينَ الإسلام هُزُوًا ولَعبًا.

وقولُهُ: {أَنْبُكُ رُ } أَيْ: أُخْبِرُكُم.

والاستفهامُ هنا للتقريرِ والتشويقِ، أيْ: سأُقَرِّرُ عَلَيْكُم هذا الخبرَ.

قولُهُ: { بِشَرَ مِنْ ذَلك} شرٌ هنا اسمُ تفضيلٍ، وأصلُها أشرٌ، لكنْ حُذِفَت الهمزةُ تخفيفًا لكثرةِ الاستعمالِ، ومثلُها كلمةُ حيرٍ مُخَفَّفةٌ مِن الإلهِ.

وقولُهُ: {ذلك} المشارُ إليهِ مَا كَانَ عليهِ الرسولُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وأصحابُهُ، فإنَّ اليهودَ يزعمونَ أَنَّهم هُم الذينَ على الحُقِّ، وأنَّه الرسولَ صلَّى اللهُ عليهِ والهِ وسلَّمَ وأصحابِهِ، وأنَّ الرسولَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وأصحابِهِ، وأنَّ الرسولَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وأصحابَهُ ليْسُوا على الحقِّ، فقالَ اللهُ تعالى: { قُلْ هَلُ أَنْبُئُكُ مُ }.

والمثوبةُ: مِنْ ثابَ يَثُوبُ، إذا رجعَ، ويُطلقُ على الجزَّاءِ، أيْ: بشرٌّ مِنْ ذلِكَ حزاءً عندَ اللهِ.

قُولُهُ: {عندَ الله } أيْ: في علمِهِ وجزائِهِ عقوبةً أوْ ثُوابًا.

(4) قولُهُ: { مَنْ لَعَنَهُ الله } مَن: اسمُ موصولِ حبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، تقديرُهُ: هوَ مَنْ لَعَنَهُ الله ؟ لأنَّ الاستفهامَ انتهى عندَ قولِهِ: { مَثُوبَةً عندَ الله }.





- وجوابُ الاستفهام: { مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ }.

ولعَنَهُ: أيْ: طرَدَهُ وأَبْعَدَهُ عَنْ رحمتِه.

قُولُهُ: { وَغُضِبَ عَلَيْهِ } أيْ: أحلَّ عليهِ غَضَبَهُ.

والغضبُ: صفةٌ مِنْ صفاتِ اللهِ الحقيقيَّةِ تقتضِي الانتقامَ مِن المغضوبِ عَلَيْهِ، ولا يصِحُّ تحريفُهُ إلى معنى الانتقامِ، وقدْ سَبَقَ الكلامُ عليهِ.

والقاعدة العامَّة عندَ أهل السُّنةِ:

أنَّ آياتِ الصفاتِ وأحاديثَها تجْرِي على ظاهرِها اللائقِ باللهِ عزَّ وجلَّ، فلا تُحْعَلُ مِنْ حنسِ صفاتِ المحلوقينَ، ولا تُحَرَّفُ فَتُنْفَى عَنَ اللهِ، فلا نَعْلُو في الإثباتِ ولا في النَفْي.

قُولُهُ: ﴿ وَجَعَلَ مِنْهُــمُ الْقِرَدَةُ وَالْخَنَامْرِيمَ ﴾ القِرَدَةُ: هِئْ قِرْدٍ، وهوَ حيوانٌ معروفٌ أقْرَبُ ما يكونُ شبهًا بالإنسانِ.

والخنازيرُ: جمعُ خِرَيرٍ، وهوَ ذلِكَ الحيوانُ الخبيثُ المعروفُ الذي وصَفَهُ اللهُ بأنَّهُ رِجْسٌ.

والإشارةُ هنا إلى اليهودِ، فإنَّهم لُعِنُوا كَمَا قالَ تعالى: { لُعِنَ الَّذِينَكَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدُ وَعَيْسَى اثْنِ مَرْبُحَاً} الآيةَ.

- وجُعِلُوا قردةً بقولِهِ تعالى: { كُونُوا قَرَدَةً خَاسَنَينَ }.
- وغَضِبَ اللهُ عَلَيْهِم بقولِهِ: { فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ }.
- قُولُهُ: { وَعُبَّدَ الطَّاغُوتَ} فيها قراءتَانِ في {عُبَّدَ} وفي {الطاغوت}.

الأولى: بضمِّ الباءِ {عَبُدً} وعليها تُكْسَرُ التاءُ في الطاغوتِ؛ لأنَّهُ محرورٌ بالإضافةِ.

الثّانية: بفتحِ الباءِ ﴿عَبَدَ} على أنَّهُ فعلٌ ماضٍ معطوفٌ على قولِهِ: {لعَنَهُ الله } صلةُ الموصولِ، أيْ: ومَنْ عَبَدَ الطاغوت، ولمْ يُعِدْ ﴿مَنْ} مَعَ طُولِ الفصلِ؛ لأنَّ هذا ينْطَبِقُ على موصوفٍ واحدٍ، فلوْ أُعِيدَتْ ﴿مَنْ} لأُوَّلَهُمْ أَنَّهُم جماعةٌ آخرونَ، وهُم جماعةٌ واحدةً.







فعلى هذهِ القراءةِ يكونُ ﴿عَبَّدَ} فعلاً ماضيًا، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ جوازًا تقديرُهُ هوَ، يعودُ على ﴿مَنْ} في قولهِ: { مَنْ لَعَنَّهُ اللهُ } و{الطَّاعُوتَ} بفتح التاءِ مفعولٌ به.

وبمذا نعرفُ احتلافَ الفاعلِ في صلةِ الموصولِ وما عُطِفَ عليهِ؛ لأنَّ الفاعلَ في صلةِ الموصولِ هوَ {اللَّهُ} والفاعلَ في ﴿عَبُدُ} يعودُ على مَنْ، وعلى كلِّ حالٍ فالمرادُ بما عابدُ الطاغوتِ.

فالفرقُ بينَ القراءتينِ بالباءِ فَقَطْ، فعلى قراءةِ الفعلِ مفتوحةٌ، وعلى قراءةِ الاسمِ مضمومةٌ.

والطاغوتُ على قراءةِ الفعلِ في {عَبَّدَ} تكونُ مفتوحةً {عَبَّدَ الطَّاغُوتَ}، وعلى قراءةِ الاسمِ تكونُ مكسورةً بالإضافةِ {عَبُدَ الطَّاغُوت}.

وذُكِرَ فِي تركيبِ {عَبُدً} معَ {الطاغوتَ} أربعٌ وعشرونَ قراءةً، ولكنَّها قِرَاءاتٌ شاذَّةٌ غيرَ القراءتينِ السَّبْعِيَّتَيْنِ؛ (عَبُدً} و(عَبُدً}.

قال شيخ الإسلام - كما في (الفتاوى) (455/14) -: (قوله: {وعبد الطاغوت} الصواب عطفه على قوله (من لعنه الله } فعل ماض معطوف على ما قبله من الأفعال الماضية.

لكن المتقدمة. أي الأفعال. الفاعل الله مظهراً أو مضمرا، وهذا الفعل اسم من عبد الطاغوت وهو الضمير في عبد، ولم يعد حرف {من} لأن هذه الأفعال لصنف واحد وهم اليهود).

(5) قُولُهُ تَعَالَى: { قَالَ الَّذَينَ عَلَبُوا عَلَى أَمْرِهِ مُ لَنَنَّخَذَنَ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا }.

هَذِهِ الآيةُ في سياقِ قصَّةِ أصحابِ الكهفِ، وقصتُّهُمْ عجيبةٌ كَمَا قَالَ اللهُ تعالى: { أَمْرْحَسِبْتَ أَنَأَصْحَابَ الْكُهْف وَالرَّقِيم كَانُوا مِنْ آيَاتَنَا عَجَبًا }.

وهُم فتيةٌ آمنوا باللهِ وكانوا في بلادِ شركٍ فحرَّجُوا مِنْها إلى اللهِ عزَّ وحلَّ، فيَسَّرَ الله لهم غَارًا فدخلوا فيهِ وناموا نَومةً طويلةً بلَغَتْ { ثَلاَثَ مَاتُهُ سِنهِنَ وَامْرُدَادُوا تِسْعًا }، وهُمْ نائمونَ لا يحتاجونَ إلى أكْلٍ وشُرْبٍ، ومِنْ حكمةِ اللهِ

-Mail:afaq@afaqattaiseer.com



أنَّ الله يُقلِّبُهُم ذاتَ اليمينِ وذاتَ الشمالِ حتَّى لا يَتَرَسَّبَ الدمُ في أحدِ الجانبيْنِ، ولمَّا حرجوا بعثوا بأحدِهم إلى المدينةِ ليشتريَ لهُم طعامًا، وآخِرُ الأمرِ أنَّ أهلَ المدينةِ اطَّلَعُوا على أمْرِهم، وقالُوا: لا بُدَّ أنْ نبْنِيَ على قُبُورِهم مسجدًا.

وقولُهُ: ﴿ قَالَ الَّذِينَ عَلَبُوا عَلَى أَمْرِهِ مِ ﴾ المرادُ بِهم الحُكَّامُ في ذلِكَ الوقتِ، قالوا مُقْسِمِينَ مؤكّدينَ: لَنتَّخِذَنَّ عليهمْ مسْجدًا.

وبناءُ المساجدِ على القبورِ مِنْ وسائلِ الشرك كما سَبَقَ.

(6) قولُهُ: «لَتَتَّبِعُنَّ» اللامُ مُوَطَّنَةٌ للقسم، والنونُ للتوكيدِ، فالكلامُ مُؤَكَّدٌ بثلاثِ مُؤكَّداتِ:

- القسمُ المُقَدَّرُ.

واللام.

– والنونُ.

والتقديرُ: والله لَتَتَّبعُنَّ.

قولُهُ: «سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» فيها رِوَايَتَانِ: «سُنَنَ» و«سَنَنَ».

أمَّا ﴿ سُنَنَ ﴾ بضَمِّ السينِ جمعُ سُنَّةٍ وهيَ الطريقةُ.

وأمَّا ﴿سَنَنَ﴾ بالفتح، فهيَ مُفْرَدٌ بمعنى الطريقِ.

وَفَعَلٌ تأْتِي مفردةً، مثلَ فَنَنِ جمعُها أفنانٌ، وسببِ جمعُها أسبابٌ.

وقولُهُ: «مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» أَيْ: مِن الأُمَم.

وقوْلُهُ: ﴿لَتَتَّبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ۚ لَيْسَ على ظاهرِهِ، بَلْ هُوَ عامٌّ مخصوصٌ؛ لأَنَّنَا لُوْ أَخَذْنَا بظاهرِهِ كَانَتْ جميعُ هذهِ الأُمَّةِ تَتَّبِعُ سُنَنَ مَنْ كَانَ قبلَها، لكنَّنا نقولُ: إِنَّهُ عامٌّ مخصوصٌ؛ لأنَّ في هذهِ الأُمَّةِ مَنْ لا يَتَّبِعُ تَلَكَ جميعُ هذهِ الأُمَّةِ على الحقِّ. السننَ، كما أُخبرَ النيُّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ؛ لأَنَّهُ لا تزالُ طائفةٌ منْ هذهِ الأُمَّةِ على الحقِّ.

ُ وقَدْ يُقالُ: إِنَّ الحديثَ على عُمُومِهِ، وإنَّهُ لا يلْزَمُ أَنْ تَتَّبِعَ هذِهِ الأُمَّةُ الأممَ السابقةَ في جميع سُنتِها، بَلْ منها مَنْ يَتَبَعُها في شيء، وبعضُ الأُمَّةِ يتبعُها في شيء آخرَ، وحينئذ لا يقتضي حروجَ هذهِ الأُمَّةِ مِن الإسلامِ، وهذا أوْلَى لبقاءِ الحديثِ على عُمُومِهِ، ومِن المعلومِ أَنَّ مِنْ طُرُقِ مَنْ كَانَ قبلنا ما لا يُحْرِجُ مِن اللَّلَةِ، مثلَ: أكْلِ الرِّبا والحسدِ





والبغي والكذب، ومنهُ ما يُخْرِجُ من المُّلَّة، كعبادة الأوثان.

والسننُ: هيَ الطَّرَائقُ، وهيَ متنَوِّعَةٌ، منها ما هوَ اعتداءٌ على حقِّ الخالقِ، ومنها ما هوَ اعتداءٌ على حقِّ لمحلوقِ، ولْنَسْتَعْرِضْ شيئًا منْ هذه السُّنن:

فمِنْ هذهِ السنن: عبادةُ القبورِ والصالحينَ، فإنَّها موجودةٌ في الأممِ السابقةِ، وقدْ وُجِدَتْ في هذهِ الأمَّةِ، قالَ تعالى عَنْ قومِ نوحٍ: { وَقَالُوا لاَ تَذَكَرُنَ ٱلْهَنَكُ مُ وَلاَ تَذَكَرُنَ وَذَا وَلاَ سُوَاعًا وَلاَ يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَسُلمًا }.

ومِنْ ذَلْكَ الْعُلُو ۚ فِي الصالحينَ: كَمَا وُجِدَ فِي الأممِ السابقةِ وُجِدَ فِي هذهِ الْأُمَّةِ، ومنها دُعَاءُ غيرِ اللهِ، وقَدْ وُجدَ في هذه الأمَّة.

ومِنْهَا: بناءُ المساجدِ على القبورِ موجودٌ في السابقينَ، وقدْ وُجِدَ في هذهِ الأُمَّةِ.

ومنها: وصفُ اللهِ بالنقائصِ والعُيُوبِ، فَقَدْ قالت اليهودُ: { يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ }، وقالوا: { إِنَّ اللهَ فَقِيرٌ وَمَحْنُ أَغْنِيَاءُ } وقالوا: إنَّ الله تَعبَ منْ حلْق السماوات والأرض.

وقدْ وُجِدَ في هذهِ الأُمَّةِ مَنْ قالَ بذلكَ أَوْ أَشدَّ منهُ، فَقَدْ وُجِدَ مَنْ قالَ: لَيْسَ لهُ يدّ، ومِنْهُمْ مَنْ قالَ: لا يستطيعُ أنْ يفعلَ ما يُرِيدُ، فلمْ يسْتَوِ على العرشِ، ولا يترلُ إلى السماءِ الدنيا ولا يتكَلَّمُ، بَلْ وُجِدَ في هذه الأمَّةِ مَنْ يقولُ: بأنَّهُ لَيْسَ داخلًا في العالم، ولَيْسَ خارجًا عَنْهُ، ولا مُتَّصِلًا به، ولا مُنْفَصلًا عنهُ، فوصفوهُ بما لا يُمْكِنُ وُجودُه. ومنهم مَنْ قالَ: لا تجوزُ الإشارةُ الحسِّيَّةُ إليهِ، ولا يفعلُ، ولا يغْضَبُ، ولا يرْضَى، ولا يُحِبُّ، وهذا مذهبُ

> الأشاعرة. ومنها: أكْلُ السُّحتِ، فَقَدْ وُجِدَ في الأمم السابقة وَوُجِدَ في هذه الأمَّة.

ومنها: أكْلُ الرِّبا، فَقَدْ وُجدَ في الأمم السابقة ووُجدَ في هذه الأمَّة.

ومنها: التَّحَايُلُ على محارمِ اللهِ، فَقَدْ وُجِدَ فِي الأممِ السابقةِ ووُجِدَ فِي هذهِ الأُمَّةِ.

ومُنها: إقامةُ الحدودِ على الضعفاءِ ورفعُها عَن الشرفاءِ، فقدْ وُجِدَ في الأممِ السابقة ووُجِدَ في هذهِ الأُمَّةِ.

ومنْها: تحريفُ كلام اللهِ عَنْ مواضِعِه لفظًا ومعْنًى، كاليهودِ حينَ قيلَ لهُم: { ادْخُلُوا الْبَابَسُجُدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ

}، فدَخَلُوا على قَفَاهُمْ وقالوا: حنْطَةٌ، و لم يقولوا: حطَّةٌ.

ووُجدَ في هذه الأمَّة مَنْ فعلَ كذلكَ، فَحرَّفَ لفظَ الاستواء إلى الاستيلاء، قالَ تعالى: { الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ فاكس: ٤٥٤٩٦٦٨ - هاتف: ٤٥٢٢٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٣٦ جوال: ٣٠٧٠٧٠٠٠

E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com



اسْتَوَى } وقالوا هُم: الرحمنُ على العرشِ اسْتَوْلَى.

فإذا تأمَّلْتَ كلامَ النبيِّ صَلَّى الله عليهِ وسلَّمَ وحدْتَهُ مُطَابِقًا للواقعِ ﴿لَتَتَبِعُنَّ سُنَنَ مَنْكَانَ قَبْلَكُمْ ﴾ ولكنْ يبقى النظرُ هَلْ هذا الحديثُ للتحذير أوْ للإقرار؟

الجوابُ: لا شكَّ أَنَّهُ لَلتحذيرِ ولَيْسَ للإقرارِ، فلا يقولُ أحدٌ: سأَحْسُدُ وسآكُلُ الرِّبا، وسأعتدي على الخلْقِ؛ لأنَّ الرسولَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ ذلِكَ، فَمَنْ قالَ ذلِكَ فإنَّنا نقولُ لهُ: أخْطَأْتَ؛ لأنَّ قولَ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لا شكَّ أَنَّهُ للتحذيرِ، ولهذا قالَ الصحابةُ: اليهودُ والنصارى؟

قالَ: فَمَنُ ؟

ثُمَّ نقولُ لهمْ أيضًا: إنَّ الرسولَ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ أخبرَ بأشياءَ ستَقَعُ، ومَعَ ذلِكَ أخبرَ بأنَّها حرامٌ بنصًّ لقرآن.

فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ أَحْبَرَ أَنَّ الرَّجَلَ يُكْرِمُ زُوجَتَهُ ويَعُقُّ أُمَّهُ، وأخبرَ أَنَّ الإنسانَ يعْصِي أَبَاهُ ويُدْنِي صديقَهُ، وهذا لَيْسَ بحائز بنصِّ القرآن، لكنْ قصدَ التحذيرَ منْ هذا العمل.

وَّوُجِدَ فِي الْأُمَمِ السابقةِ مَنْ يقولُ للمَوْمنينَ: إنَّ هَوَلاءِ لضالُونَ، وَوُجِدَ فِي هذه الأُمَّةِ مَنْ يقولُ: هؤلاءِ خُعيُّهُ نَ.

فالمعاصِي لها أصلٌ في الأممِ على حَسَبِ ما سَبَقَ، ولكنْ مَنْ وفَّقَهُ الله للهدايةِ اهتدى.

والحاصَلُ: أنَّكَ لا تكادُ تَجَدُ معصيةً في هذه الأُمَّةِ إلاَّ وَجَدْتَ لها أصلاً في الأَممِ السابقةِ، ولا تجدُ معصيةً في الأَمم السابقة إلاَّ وَجَدْتَ لها وارثًا في هذه الأُمَّة.

أمًّا مناسبة الحديثِ للبابِ:

فلاَّنَّهُ لمَّا عَبَدَت الأممُ السَّابقةُ الأصنامَ والأوثانَ، فسيكونُ في هذه الأمَّةِ مَنْ يعْبُدُ الأصنامَ والأوثانَ.

(7) قولُهُ: «حَذْوَ القُذَّة بِالقُذَّة» حَذْوَ بمعنى محاذيًا، وهيَ منصوبةٌ على الحالِ مِنْ فاعلِ «تَتَبِعُنَّ» أيْ: حالَ كونكُم مُحَاذينَ لهم حَذْوَ القُذَّة بِالقُذَّة.

وَ الْقُذَّةُ: هِيَ رِيشَةُ السهمِ، والسَّهمُ لهُ رِيَشٌ لا بُدَّ أنْ تكُونَ متساويةً تمامًا، وإلاَّ صارَ الرَّمْيُ بهِ مُخْتَلًّا.







(8) قولُهُ: «حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبِّ لَدَخَلْتُمُوهُ» هذه الجملةُ تأكيدٌ مِنْهُ صلَّى الله عليه وسلَّمَ للمُتَابَعَةِ. وجُحْرُ الضبِّ مِنْ أصغرِ الجحورِ، ولوْ دَخَلُوا جُحْرَ أسد مِنْ بابِ أَوْلَى أَنْ نَدْخُلُهُ، فالنبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ قالَ ذَلِكَ على سبيلِ المبالغةِ، كقولِهِ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ: «مَنِ اقتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الأَرْضِ ظُلُمَا طَوَقَهُ اللهُ بِهِ مَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ قالَ ذَلِكَ على سبيلِ المبالغةِ، كقولِهِ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ: «مَنِ اقتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الأَرْضِ ظُلُمَا طَوَقَهُ اللهُ بِهِ مَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْع أَرضَينَ» ومَنِ اقْتَطَعَ ذِراعًا فَمِنْ بابِ أَوْلَى.

(9) قُولُهُ: (قَالُوا: اليهودُ والنَّصَارى؟) يجوزُ فيها وجهان:

الأولُ: نصبُ اليهودِ والنصارى على أنَّهُ مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ ، تقديرُهُ: أتعني اليهودَ والنصارى؟

الثّاني: الرفعُ على أنَّهُ خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديرُهُ: أهُم اليهودُ والنصارى؟ وعلى كلِّ تقديرٍ فالجملةُ إنشائيَّةٌ؛ لأنَّهمْ يسألونَ النبيَّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فهيَ استفهاميَّةٌ، والاستفهامُ مِنْ بابِ الإنشاءِ.

واليهودُ: أَتباعُ موسى عليهِ السَّلامُ، وسُمُّوا يهودًا نسبةً إلى يَهُوذَا مِنْ أحفادَ إسحاقَ؛ أوْ لأَنَّهم هادوا إلى اللهِ، أيْ: رجَعُوا إليه بالتَوبة مِنْ عبادةِ العِحْلِ.

والنصارى: همْ أَتبَاعُ عيسى عليهِ الصلاةُ والسلامُ، وسُمُّوا بذلكَ نسبةً إلى بَلْدَةٍ تُسمَّى النَّاصِرَةَ.

وقيلَ: مِن النُّصْرةِ، كَمَا قالَ تعالى: { مَنْ أَنْصَامِي إِلَى الله }.

(10) قولُهُ: (قالَ: «فَمَنْ؟» مَنْ هُنا اسمُ استفهامٍ، والمرادُ بهِ التقريرُ، أيْ: فَمَنْ أعني غيرَ هؤلاءِ، أوْ فمَنْ هُم رُ هؤلاء؟

فالصحابةُ رَضِيَ اللهُ عنهم لمَّا حَدَّنَهُم صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ هِذا الحديثِ كَأَنَّهُ حَصَلَ في نفوسِهِم بعضُ الغرابةِ، فلَمَّا سألُوا قرَّرَ النِيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أنَّهم اليهودُ والنصارى.

مسألةٌ: ما هي الحكمةُ مِن ابتلاءِ الأمَّةِ بهذا الأمرِ «لَتَبُّعُنَّ سُنَنَ» إلخ، وأنْ يكونَ فيها مِنْ كلِّ مساوئِ مَنْ قَها؟

الجوابُ: الحكمةُ لِيتبيَّنَ بذلك كمالُ الدينِ، فإنَّ الدينَ يُعَارِضُ كلَّ هذهِ الأخلاق، فإذا كانَ يُعارضُها دلَّ هذا على أنَّ كلَّ نقصٍ في الأممِ السَابقةِ فإنَّ هذهِ الشريعةَ جاءتْ بتكميلهِ؛ لأنَّ الأشياءَ لاَ تتبيَّنُ إلاَّ بضدِّها كَمَا قيلَ: وبضدِّها تتبيَّنُ الأشياءُ.







تنبية:

قولُهُ: ﴿ حَدُو القَدْة بِالقَدْة ﴿ فَاجَدْهُ فِي مَظَانِّهِ فِي ﴿ الصحيحيْنِ ﴾ فليُحَرَّرْ.

(11) قولُهُ: «زَوَى لِيَ» بمعنى: جمعَ وضمَّ، أيْ: جمعَ لهُ الأرضَ وضمَّها.

قولُهُ: «فَرَأَيْتُ» أيْ: بعيْنيَّ، فهيَ رؤيةٌ عينيَّةٌ.

قولُهُ: «مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا» وهذا لَيْسَ على الله بعزيز؛ لأنَّهُ على كلِّ شيءٍ قديرٌ، فَمِنْ قُدْرَتِهِ أَنْ يجمعَ الأرضَ حتَّى يُشَاهِدَ النبيُّ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ ما سيبلغُ مُلكُ أمَّتِهِ.

وهل المرادُ هنا بالزَّوْيِ أنَّ الأرضَ جُمِعَتْ، أوْ أنَّ الرَسُولَ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ قَوِيَ نظرُهُ حتَّى رأى البعيدَ؟ الأقربُ إلى ظاهرِ اللفظِ أنَّ الأرضَ جُمِعَتْ، لا أنَّ بصرَهُ قَوِيَ حتَّى رأى البعيدَ.

وقالَ بعضُ العلماءِ: (المرادُ قُوَّةُ بصرِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، أَيْ: أَنَّ اللهَ أعطاهُ قُوَّةَ بصرٍ حتَّى أَبصرَ مشارقَ الأرضِ ومغاربَها، لكنَّ الأقربَ الأُوَّلُ).

ونحنُ إذا أردْنَا تقريبَ هذا الأمرِ بحدُ أنَّ صورةَ الكرةِ الأرضيَّةِ الآنَ مجموعةٌ يُشَاهِدُ الإنسانُ فيها مشارقَ الأرضِ ومغاربَها، فاللهُ على كلِّ شيءٍ قديرٌ، فهوَ قادرٌ على أنْ يَجْمَعَ لهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ الأرضَ حتَّى تكونَ صغيرةً فيُدْركَها منْ مشارقها إلى مغاربها.

اعتراضٌ وجوابُهُ:

فإنْ قيلَ: هذا إنْ حُمِلَ على الواقع فَلَيْسَ بموافق للواقع؛ لأنَّهُ لوْ حُصرِيَت الأرضُ بحيثُ يُدْرِكُهَا بصرُ النبيِّ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ المُجَرَّدُ، فأينَ يذهبُ الناسُ والبحارُ والجبالُ والصَّحَارِي؟

والجوابُ: بأنَّ هذا مِن الأمورِ الغيبيَّةِ التي لا يجوزُ أنْ تُتورَدَ عليها كَيْفَ وَ لِمَ؟

بَلْ نقولُ: إِنَّ اللهَ علىَ كلِّ شيء قديرٌ؛ إِذْ قوَّةُ الله سبحانَهُ أعظمُ مِنْ قُوَّتِنا وَأَعظمُ مِنْ أَنْ نُحِيطَ بِها، ولهذا أخبرَ النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أنَّ الشيطانَ يجْرِي مِن ابنِ آدمَ مجرى الدَّمِ، فلا يجوزُ أَنْ نقولَ: كيفَ يجْرِي مجرى الدمِ؟ فاللهُ أعلمُ بذلكَ.

وهذه المسائلُ التي لا نُدْرِكُها يجبُ التسليمُ المَحْضُ لها، ولهذا نقولُ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ: تُحرَى على ظاهرِها معَ التتريهِ عَن التكييفِ والتمثيلِ، وهذا ما أتَّفَقَ عليهِ أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ.

الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ فاكس: ٨٩٩٦٨ - هاتف: ٢٩٣٢٩٩ - ٢٥٤٨٩٢٦ جوال: ٣٥٠٢٨٠٧٠٠







وقولُهُ: «فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا» أيْ: أماكنَ الشَّرْقِ والغَرْبِ مِنْها.

(12) قولُهُ: "وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا" والمرادُ: أُمَّةُ الإجابةِ التي آمنَت بالرسولِ صلَّى الله عليه وسلَّم، سيبلغُ ملكُها ما زُوِيَ للرسولِ صلَّى الله عليه وسلَّم منها، وهذا هو الواقعُ، فإنَّ مُلْكَ هذه الأَمَّة اتَّسَعَ مِن المشرقِ ومِن المغربِ اتِّسَاعًا بالغًا، لكنَّةُ مِن الشمالِ والجنوبِ أقلُّ بكثير، والأَمَّةُ الإسلاميَّةُ وصَلَت مِن المشرقِ إلى السِّندِ والهند وما وراءَ ذلك، ومِن المغربِ إلى ما وراء المحيط، وهذا يُحقِّقُ رُؤْيَا النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم. (13) قولُهُ: "وَأَعْطِيتُ الكَنْزَيْنِ: الأَحْمَرَ والأَبْيَضَ" الذي أعطاهُ هُوَ الله.

والكَنْزَان: هما الذهبُ والفضَّةُ كُنوزُ كَسْرَى وقَيْصَرَ.

فالذهبُ عندَ قيصرَ، والفضَّةُ عِنْدَ كِسْرَى، وكلِّ مِنْهُما عندَهُ ذهبٌ وفضَّةٌ، لكن الأغلبُ على كنوزِ قيصرَ الذهبُ، وعلى كنوز كسرى الفضَّةُ.

وقولُهُ: «وَأُعْطِيتُ» هَلْ هُوَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أُعطِيَهَا في حياتِهِ أَمْ بعدَ موتِه؟

الجوابُ: بعدَ مَوْتِهِ أَعطِيَتْ أُمَّتُهُ ذَلِكَ، لكنْ ما أَعْطِيَتْ أُمَّتُهُ فهو كالمُعْطَى لهُ؛ لأنَّهُ امتدادُ مُلْكِ الأَمَّة، لا لأَنَّها أُمَّةٌ عربيَّةٌ كَمَا يقولُهُ الجُهَّالُ، بَلْ لأَنَّها أمَّةٌ إسلاميَّةٌ أَحَذَتْ بِما كانَ عليهِ الرسولُ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ.

(14) قولُهُ: «وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي أَنْ لاَ يُهْلِكَهَا بِسَنَةٍ بِعَامَّةٍ» هكذا في الأصلِ «بِعَامَّة» والمعنى يمَهْلَكَةٍ

عامَّةٍ، وفي روايةٍ في بعضِ النُّسَخِ: ﴿بِسَنَةٍ عَامَّةٍ».

والسَّنةُ: الجَدْبُ والقحطُ، وهو يُهلِكُ ويُدمِّرُ، قالَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: ﴿اللهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ﴾ وقالَ تعالى: { وَلَقَدْ أَخَذَنَا آلَ فَرْعَونَ بِالسَّنِينَ } ويُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ المعنى بعامٍ واحدٍ، فتكونُ الباءُ للظرفيَّةِ، وَعَامَّةٍ: أَيْ: عُمُومًا تعمُّهُمْ، هذه دعْوَةً.

(15) قولُهُ: ﴿وَأَنْ لاَ يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سَوَى أَنْفُسِهِمْ، فَيَسْتَبِيحَ بَيْضَتَهُمْ ايْ: لا يُسلِّطَ عليْهِم عدوًّا، والعَدُوُّ: ضدُّ الوَلِيِّ، وهوَ: المُعَادِي المُبْغِضُ الحَاقِدُ، وأعداءُ المسلمينَ هنا هم الكفَّارُ، ولهذا قالَ: ﴿مِنْ سَوَى أَنْفُسِهِم ﴾. والعَدُوُّ: ضدُّ الوَلِيِّ، وهوَ: المُعَادِي المُبْغِضُ الحَاقِدُ، وأعداءُ المسلمينَ هنا هم الكفَّارُ، ولهذا قالَ: ﴿مِنْ سَوَى أَنْفُسِهِم ﴾. ومعنى ﴿يَسْتَبِع ﴾ يستحلَّ، والبيضةُ: مَا يُجْعَلُ على الوأسِ وقايةً مِن السِّهامِ، والمرادُ: يظهرُ عليهم ويغلِبُهم.



(16) قولُهُ: «إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً فَإِنَّهُ لاَ يُرَدُّ» اعلمْ أنَّ قضاءَ اللهِ نوعان:

1- قضاءٌ شرعيٌّ قدْ يُرَدُّ، فقدْ يُرِيدُهُ اللهُ ولا يقْبَلُونَهُ.

2- قضاءٌ كوينٌّ لا يُردُّ ولا بُدَّ أنْ يَنْفُذَ.

وكلا القضائيْنِ قضاءٌ بالحقِّ، وقدْ حَمَعَهُما قولُهُ تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ ﴾.

ومثالُ القضاءِ الشرعيِّ قولُهُ تعالى: { وَقَضَى مَرَّبُكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ } لأَنَّهُ لوْ كانَ كوْنِيًّا لكانَ كلُّ الناسِ لا يعبدونَ إلاَّ اللهِ.

ومثالُ القضاءِ الكوينِ قولُهُ تعالى: { وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكَتَابُ لَتُفْسِدُنَ فِي الأَمْرُضِ مَرَّ يَيْنِ وَلَتَعْلُنَ عُلُواً كَبِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكَبَّهُ يَقضِي بِهِ كُونًا وَإِنْ كَانَ يَكْرِهُهُ سَبَحَانَهُ، فإنَّ اللهَ لا يُحِبُّ الفسادَ ولا المفسدينَ، لكنَّهُ يقضِي بذلكَ لحكمة بالغة، كَمَا قسَّمَ حلْقَهُ إلى مؤمنٍ وكافرٍ، لِمَا يَترَبَّبُ على ذلكَ من المصالح العظيمة.

والمرادُ بالقضاءَ في هذا الحديثِ القضاءُ الكوبيُّ، فلا أحدَ يستطيعُ ردَّهُ مهما كانَ مِن الكُفْرِ والفسوقِ، فقضاءُ اللهِ نافذٌ على أكبرِ الناسِ عُتُوَّا واستكبارًا، فَقَدْ نَفَذَ على فرعونَ وأُغرِقَ بالماءِ الذي كانَ يفْتَخِرُ بهِ، وعلى طواغيتِ بني آدمَ فأهلكَهُم اللهُ ودمَّرَهُم.

وفي قولِهِ: ﴿إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً فَإِنَّهُ لاَ يُرِدُّ مِنْ كمالِ سُلطانِ اللهِ وقُدْرَتِهِ وربُوبِيَّتِهِ ما هوَ ظاهرٌ؛ لأَنَّهُ ما مِنْ مَلِكِ سوى اللهِ إلاَّ يُمْكِنُ أَنْ يُردَّ ما قضى بهِ، أمَّا قضاءُ اللهِ فلا يُمْكِنُ ردُّهُ.

– 11 – http://www.afaqattaiseer.com E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com الملكة العربية السعودية - الريّاض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ فاكس: ٨٥٤٩٦٦٨ - هاتف: ٥٥٣٢٩٩٩ - ٤٥٤٨٩٢٦ حوال: ٥٥٧٨٠٧٣٠







فنحنُ نقولُ: إِنَّ اللهَ جلَّ وعلا لا يفعلُ شيئًا ولا يحكمُ بشيءٍ إلاَّ لحكمةٍ، ولكنْ هَلْ يلْزَمُ مِن الحكمةِ أَنْ نُحيِطَ بها علْمًا؟

الجوابُ: لا يلْزَمُ؛ لأنَّنا أقصرُ منْ أنْ نُحِيطَ عِلْمًا بحِكَمِ اللهِ كُلُّها عزَّ وجلَّ، صحيحٌ أنَّ بعضَ الأشياءِ نَعْرِفُ حكمَتها، لكنَّ بعضَ الأشياء تعْجَزُ العقولُ عنْ إدراكها.

والمقصودُ منْ قولِهِ: «**إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً فَإِنَّهُ لاَ يُرَدُّ**» بيانُ أنَّ مِن الأشياءِ التِي سألَها النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ما لمْ يُعْطَهَا؛ لأنَّ اللهْ قَضَى بعِلْمِهِ وحكمتِه ذلكَ، ولا يُمْكِنُ أنْ يُرَدَّ ما قضاهُ اللهُ عزَّ وجلَّ.

والقضاءُ قدْ يتوقَّفُ علَى الدعاءِ، بلْ إنَّ كلَّ القضاءِ أوْ أكثرَ القضاء لهُ أسبابٌ إمَّا معلومةٌ أوْ مجهولةٌ، فدخولُ الجنَّةِ لا يُمْكنُ إلاَّ بسَبَب يترتَّبُ دخولُ الجنَّة عليه، وهوَ الإيمانُ والعملُ الصالحُ.

كَذلكَ حَصولُ المطلوَّب، قدْ يكونُ اللهُ عَزَّ وجَلَّ مَنعَهُ حتَّى نسألَ، لكنَّ من الأشياء ما لا تقتضي الحكمةُ وُجُودَهُ، وحينئذ يُجَازَى الداعي بما هوَ أكملُ، أوْ يُؤَخَّرُ لهُ ويُدَّخَرُ لهُ عندَ اللهِ عزَّ وجلَّ، أوْ يُصْرَفُ عنهُ من السوءِ ما هوَ أعظمُ. والدعاءُ إذا تمَّتْ فيهِ شروطُ القبولِ ولمْ يُجَبْ فإنَّنا نَجْزِمُ بأنَّهُ ادَّخِرَ لهُ.

(17) وقولُهُ: «وَإِنِّي أَعْطَيْتُكَ لَأُمَّتِكَ أَنْ لاَ أَهْلِكُهُمْ بِسَنَة بِعَامَّة»، هذه واحدةً.

والثانية: قولُهُ: «وَأَنْ لاَ أُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُواً مِنْ سَوَى أَنْفُسِهِمْ فَيَسْتَبِيحَ بَيْضَهُمْ، وَلَوِ اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مَنْ بِأَقْطَارِهَا، حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يُهِلكُ بَعْضاً وَيَسْبِي بَعْضَهُمْ بَعْضاً» وهذه الإحابة قيدت بقوله: «حتَّى يكونَ بعضهم يُهْلكُ بعضاً ويَسْبِي بعْضَهُم بعضاً» إذا وقع ذلك منهم فقد يُسلِّطُ عليهم عدوًا من سوى أنفسِهم فيستبيح بيضتَهم، فكأنَّ إحابَة الله لرسولِهِ صلَّى الله عليه وسلَّم في الجملة الأولى بدون استثناء، وفي الجملة الثانية باستثناء «حتَّى يكونَ بعضهُم. . . ».

وهذه هيَ الحكمةُ منْ تقديمِ قولِهِ: «إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً فَإِنَّهُ لاَ يُرَدُّ» فصارتْ إجابةُ اللهِ لرسولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ للَّمَ مُقَيَّدَةً.

ومِنْ نعمةِ اللهِ أَنَّ هذهِ الأُمَّةَ لَنْ تَهْلِكَ بِسَنَة بِعَامَّة أَبِدًا، فكلُّ مَنْ يَدِينِ الرسولِ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ فإنَّهُ لَنْ يَهْلِكَ، وإَنْ هلكَ قومٌ في جهةِ بِسَنَة فإنَّهُ لاَ يَهْلكُ الآخرونَ.

فإذا صارَ بعضُهم يقْتُلُ بعضًا، ويَسْبِي بعضُهم بعضًا، فإنَّهُ يُسَلِّطُ عليهم عدُوًّا منْ سوى أنفُسِهم، وهذا هوَ الواقعُ، فالأُمَّةُ الإسلاميَّةُ حينَ كانتْ أُمَّةً واحدةً عَوْنًا في الحقِّ ضدَّ الباطلِ كانتْ أُمَّةً مَهيبَةً.







ولمَّا تفرَّقَتْ وصارَ بعضُهم يُهْلِكُ بعضًا ويَسْبِي بعضُهم بعضًا، سلَّطَ اللهُ عليهم عدُوًّا منْ سوى أنفسِهم، وأعظمُ مَنْ سُلِّطَ عليهم فيمَا أعلمُ التَّتَارُ، فقدْ سُلِّطوا على المسلمينَ تسليطًا لا نظيرَ لهُ.

وفي الحديث دليلٌ على تحريم القتال بينَ المسلمينَ، وإهلاك بعضِهم بعضًا، وسبي بعضِهم بعضًا، وأنَّهُ يجبُ أنْ يكونوا أُمَّةً واحدةً حتَّى تبْقَى هيبتُهم بينَ الناس وتخْشَاهُم الأممُ.

(18) قولُهُ: ﴿وَإِنَّمَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الأَئِمَّةَ الْمُضِلِّينَ ﴾ بَيَّنَ الرسولُ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ أَنَّهُ لا يَخَافُ على الْأُمَّةَ إِلاَّ الأَثْمَّةَ المضلَّينَ.

والأنِمَّةُ: جمعُ إمامٍ، والإمامُ قدْ يكونُ إمامًا في الخيرِ أو الشَّرِّ، قالَ تعالى في أثِمَّةِ الخيرِ: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُ مُ أَثِمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِهَا لَمَا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾.

وقالَ تعالى عنْ آلِ فرعونَ أَئِمَّةِ الشَّرِّ: { وَجَعَلْنَاهُ مُ أَمَّةً يَدْعُونَ إِلَى الْنَامِ وَيَوْمَ الْقيامَةَ لاَ يُنْصَرَهُونَ}.

والذي في حديث الباب: «ا**لأَئِمَّةُ الْمُضلِّينَ**» أئِمَّةُ الشرِّ، وصدقَ النبيُّ صلَّى اللهُ عَليهِ وسلَّمَ، إنَّ أعظمَ ما يُحافُ على الأُمَّةِ الأئِمَّةُ المُضِلُّونَ، كرُوَسَاءِ الجهميَّةِ والمعتزلةِ وغيرِهم الذينَ تفرَّقت الأَمَّةُ بسببِهم.

والمرادُ بقولِهِ: «**الْأَثِمةَ المُصْلِينَ**» الذينَ يقودونَ الناسَ باسمِ الشرعِ، والذينَ يأخذونَ الناسَ بالقهرِ والسلطانِ، فيشملُ الحُكَّامَ الفاسدينَ، والعلماءَ المُضلِّينَ، الذينَ يَدَّعُونَ أنَّ ما هُمْ عليهِ شَرْعُ اللهِ، وهُم أشدُّ الناسِ عداوةً لهُ.

(19) قولُهُ: «وَإِذَا وَقَعَ عَلَيْهِمُ السَّيْفُ...» الح، هذا من آياتُ النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، وهذا حَقُّ واقعٌ، فإنَّهُ لمَّا وَقَعَ السَّيفُ فِي هذهِ الأُمَّةِ لَم يُرْفَعْ، فما زالَ بينَهم القتالُ منذُ قُتِلَ الحَليفةُ الثالثُ عثمانُ رَضِيَ اللهُ عنهُ، وصارت الأُمَّةُ يَقْتُلُ بعضُهم بعضًا، ويسْبي بعضُهم بعضًا.

(20) قولُهُ: "وَلاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَلْحَقَ حَيِّ مِنْ أُمَّتِي بِالْمُشْرِكِينَ" الحِيُّ بَعني القبيلة. وهل المرادُ باللَّحُوقِ هنا اللَّحُوقُ البديُّ، بمعنى أنَّه يذَهبُ هذا الحِيُّ إِلَى المشركينَ ويدْخُلُونَ فيهمْ؟ أو اللحوقُ الحُكْميُّ، بمعنى أنْ يعمَلُوا بعملِ المشركينَ، أو الأمرانِ معًا؟ الظاهرُ: أنَّ المُرادَ جميعُ ذلكَ.

وأمَّا الحيُّ: فالظاهرُ أنَّ المرادَ بهِ الجنسُ، وليسَ واحدَ الأحياءِ، وإنْ قيلَ: إنَّ المرادَ واحدُ الأحياءِ، فلا بُدَّ أنْ يكونَ لهذا الحيِّ أثَرُهُ وقيمتُهُ في الأُمَّةِ الإسلاميَّةِ بحيثُ يتبيَّنُ ويظهَرُ، ورُبَّما يكونُ لهذا الحيِّ إمامٌ يزِيغُ والعياذُ باللهِ







ويُفْسِدُ فيتَّبِعُهُ كلُّ الحيِّ ويتبيَّنُ ويظهرُ أمرُهُ.

(21) قولُهُ: «وَحَتَّى تَعْبُدَ فِئَامٌ مِنْ أُمَّتِي الأَوْثَانَ» الْفِئَامُ ، أي: الجماعاتُ، وهذا وَقَعَ، ففي كلِّ جهة منْ جهاتِ المسلمينَ يَعْبُدُونَ القبورَ ويُعَظِّمونَ أصحابَها ويسألونَهم الحاجاتِ والرغبات، ويَلْتَحِثُونَ إليهم.

وفنامٌ، أيْ: ليْسُوا أحياءً، فقدْ يكونُ بعضُهم منْ قبيلةٍ، والبعضُ الآخرُ منْ قبيلةٍ، فيحتمعونَ.

(22) قولُهُ: ﴿وَإِنَّهُ سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي كَذَّابُونَ ثَلاَتُونَ ﴾ حصَرَهُم النبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ بعدد، وكلَّهمْ يزعُمُ النبيِّينَ ولا نبيَّ بعدهُ. الله نبيُّ أُوحيَ إليه وهُمْ كذَّابُونَ؟ لأنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ خاتمُ النبيِّينَ ولا نبيَّ بعدهُ.

فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ نَبِيٌّ بعدَ الرسولِ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ فَهُوَ كاذبٌ كافرٌ حلالُ الدمِ والمالِ، وَمَنْ صَدَّقَهُ فِي ذلكَ فَهُوَ كافرٌ حلالُ الدمِ والمالِ وليسَ من المسلمينَ ولا مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّد صلى الله عليهِ وسلَّمَ، ومَنْ زعمَ أَنَّهُ أفضلُ منْ معمَّد، وأَنَّهُ يتلقَّى منه بواسطةِ المَلَكِ فهوَ كاذبٌ كافرٌ حلالُ الدم والمال.

وقولُهُ: «كَذَّابُونَ ثَلاَثُونَ» هلْ ظهَرُوا أَمْ لا؟

الجوابُ: ظهرَ بعضُهم، وبعضُهم يُنتَظَرُ؛ لأنَّ النبيَّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لم يحْصُرُهم في زمنٍ معيَّنٍ، وما دامت الساعةُ لمْ تقُمْ فهم يُنتَظَرُونَ.

(23) قولُهُ: «كُلُّهُمْ يَزْعُمُ» أَيْ: يدَّعِي.

قولُهُ: "وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ" أَيْ: آخرُهُم. وأكَّدَ ذلكَ بقوْلِهِ: "لاَنْبِيَّ بَعْدِي" فإنْ قيلَ: ما الجوابُ عمَّا ثبتَ في نُزُولِ عيسى ابنِ مريمَ في آخرِ الزمانِ معَ أنَّهُ نبيِّ، ويضعُ الجزيةَ ولا يَقْبَلُ إلاَّ الإسلامَ؟

فالجوابُ: أنَّ نَبُوَّتُهُ سابقةٌ لنَبُوَّةِ محمَّد صلَّى الله عليه وسلَّمَ، وأمَّا كوْنَهُ يضعُ الجزيةَ ولا يَقْبَلُ إلاَّ الإسلامَ فليسَ تشريعًا جديدًا يَنْسَخُ قبولَ الجزية، بلْ هو تشريعٌ منْ مُحَمَّد صلَّى الله عليه وسلَّمَ؛ لأنَّهُ أحبرَ به مُقَرِّرًا لهُ.

(24) قولُهُ: «وَلاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ مَنْصُورَةً» المعنى: أَنَّهُم يَبْقُونَ إلى آخِرِ وجودِهم مَنْصُورينَ. هذا منْ نعمة الله، فلمَّا ذكرَ أَنَّ حَيًّا من الأحياء يلْتَحقُونَ بالمشركينَ، وأنَّ فِثَامًا يعبدونَ الأصنامَ، وأنَّ أُنَاسًا يدَّعونَ النبوَّةَ، فيكونُ هنا الإخلالُ بالشَهادتين؛ شَهادة أَنْ لا إلهَ إلاَّ اللهُ بالشركِ، وأنَّ محمَّدًا رسولُ اللهِ بادِّعَاءِ النبوَّةِ، وذلكَ أصْلُ التوحيدِ، بَلْ أصلُ الإسلامِ شهادةُ أَنْ لا إلهَ إلاَّ اللهُ، وأنَّ محمَّدًا رسولُ اللهِ.

فَلَمَّا بِيَّنَ ذلكَ لَمْ يجعل الناسَ يَيْأَسُونَ فقالَ: «لاَ تَزَالُ طَائفَةٌ منْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ مَنْصُورَةً» والطائفة: الجماعة.

٧٠.





وقولُهُ: «على الحقِّ» جارٌّ وبحرورٌ خبرُ «تَزَالُ».

قولُهُ: «منصورةً» خبرٌ ثان، ويجوزُ أنْ يكونَ حالاً، والمعنى: لا تزالُ على الحقِّ وهيَ كذَلكَ أيضًا منصورةً. (25) قولُهُ: «لاَ يَضُرُّهُمُّ مَنْ خَذَلَهُمْ وَلاَ مَنْ خَالَفَهُمْ» خذَلَهُم ، أيْ: لا ينْصُرُهم ويُوَافقُهم على ما ذهبوا ..

و في هذا دليلٌ على أنَّهُ سَيُوجَدُ مَنْ يَحْذُلُهم لكنَّهُ لا يضُرُّهم؛ لأنَّ الأمورَ بيدِ اللهِ، وقدْ قالَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: ﴿وَاعْلَمْ أَنَ اللهُ عَلَيْكَ ﴾.

وكذلكَ لا يضُرُّهم مَنْ خالَفَهم؛ لأنَّهمْ منصُورونَّ بنصرِ اللهِ، فالله عزَّ وجلَّ إذا نَصَرَ أحدًا فلنْ يستطيعَ أحدٌ أنْ يُذلَّهُ.

ُ قُولُهُ: «حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ» أي: الكويُّ، وذلك عندَ قيامِ الساعةِ، عنْدَما يأتي أمرُهُ سُبحانَهُ وتعالى بأنْ تُقْبَضَ نفسُ كلِّ مؤمنِ، حَتَّى لا يبقى إلاَّ شرارُ الخلْقِ، فعليهمْ تقومُ الساعَةُ.

والشاهدُ منْ هذا الحديثِ: قولُهُ في روايةِ الْبُرْقَانِيِّ: ﴿حَتَّى يَلْحَقَ حَيُّ مِنْ أُمَّتِي بِالْمُشْرِكِينَ، وَحَتَّى تَعْبُدَ فِئَامُّ مِنْ أُمَّتِي لَأُوْثَانَ».

وقولُهُ: «لاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ مَنْصُورَةً» هذه لله يُحَدَّدْ مكانُها فتَشْمَلَ جميعَ بقاعِ الأرضِ في الحرميْنِ والعراقِ وغيرِهما.

فَالُهُمُّ أَنَّ هَذَهِ الطَّائِفَةَ مَهُمَا نَأَتْ هِمَ الديارُ فَهِيَ طَائِفَةٌ وَاحَدَّةٌ مَنصُورَةٌ عَلَى الحَقِّ لا يَضُرُّهُم مَنْ خَذَلَهُم ولا مَنْ خَالَفَهُم حَتَّى يَأْتَى أَمْرُ الله.

مسألةً: قالَ بعضُ السلف: إنَّ الطائفةَ المنصورةَ هُمْ أهلُ الحديثِ، ما مدَى صحَّةِ هذا القولِ؟

الجوابُ: هذا ليسَ بصحيح على إطلاقه، بلْ لا بُدَّ من التفصيل، فإنْ أُرِيدَ بذلكَ أهلُ الحديثِ المُصْطَلَحِ عليه، الذينَ يأْخُذُونَ الحديثَ روايةً ودرايةً، وأُخْرِجَ منهم الفقهاءُ وعلماءُ التفسيرِ، وما أشبَهَ ذلكَ، فهذا ليسَ بصحيحٍ؛ لأنَّ علماءَ التفسيرِ والفقهاءَ الذينَ يتحَرَّوْنَ البناءَ على الدليلِ هم في الحقيقة منْ أهلِ الحديثِ، ولا يختصُّ بأهلِ الحديث صناعةً؛ لأنَّ العلومَ الشرعيَّة تفسيرٌ وحديثٌ وفقةً… إلح.

فالمقصودُ: أنَّ كلَّ مَنْ تحاكمَ إلى الكتاب والسُّنَّة فهوَ منْ أهلِ الحديثِ بالمعنى العامِّ.

544







وأهلُ الحديثِ هُمْ: كلُّ مَنْ يتحرَّى العملَ بسُنَّةِ الرسولِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فيشملُ الفقهاءَ الذينَ يتحرَّوْنَ العملَ بالسُنَّةِ، وإَنْ لَمْ يكونُوا منْ أهل الحديث اصطلاحًا.

فشيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَةَ مثلاً لا يُعتَبَرُ اصطلاحًا من المحدِّثين، ومع ذلك فهو رافعٌ لراية الحديث. والإمامُ أهمدُ رَحِمَهُ اللهُ تنازَعَهُ طائفتان؛ أهلُ الفقه قالوا: إنَّهُ فقية، وأهلُ الحديثِ قالوا: إنَّه مُحَدِّثٌ. وهو إمامٌ في الفقه والحديثِ والتفسير، ولا شكَّ أنَّ أقربَ الناسِ تمسُّكًا بالحديثِ هم الذينَ يعتَنُونَ به. ويُحْشَى من التعبيرِ بأنَّ الطائفة المنصورة هُمْ أهلُ الحديثِ أنْ يُظنَّ أنَّهُم أهلُ الحديثِ الذينَ يعتَنُونَ به اصطلاحًا، فيَحْرُجُ غيرُهم.

فإذا قيلَ: أهلُ الحديثِ بالمعنى الأعمِّ الذينَ يأخذونَ بالحديثِ سواءً انْتَسَبُوا إليهِ اصطلاحًا واعْتَنَوْا بهِ، أوْ لمْ يعْتَنُوا لكَنَّهُم أَخَذُوا بهِ، فحينئذِ يكونُ صحيحًا.

(26) فيه مسائل:

(27) الأولى: «تفسيرُ آيةِ النساءِ» وهي قولُهُ تعالى: { أَلَـدُ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاعُوت} وقدْ سبَقَ ذلك.

(28) الثانية: «تفسيرُ آيةِ المائدةِ» وهي قولُهُ تعالى: { قُلْ هَلْ أَنْبِئُكُ مُ بِشَرَمِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللهِ مَنْ لَعَنَّهُ اللهُ وَعَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُ مَا لُقَرَرَدَّةً وَالْخَنَامْ بِيرَ وَعَبَّدَ الطَّاغُوتَ } وقدْ سَبَقَ تفسيرُها، والشاهدُ مِنْها هنا قولُهُ: {وَعَبَّدَ الطَّاغُوتَ }.

(29) التَّالِثَهُ: «تفسيرُ آيةِ الكهفِ» يعني قولَهُ تعالى: { قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَى أَمْرِهِ مُ لَنَتَّخِذَنَ عَلَيْهِمُ مَسْجِدًا } وقد سبق بيانُ معناها.

(30) الرابعة: «وهيَ أهمُّها، ما معنى الإيمانِ بالجِبْتِ والطاغوتِ؟ هلْ هوَ اعتقادُ القلبِ؟ أوْ موافقةُ أصحابها معَ بُغْضها ومعرفة بُطْلانها»؟

أمَّا إيمانُ القلب واعتقادُهُ، فهذا لا شكَّ في دُخُوله في الآية.

وأمَّا موافقةُ أصَحابها في العمل معَ بُغْضها ومعرفَةً بُطْلانها فهذا يُحْتَاجُ إلى تفصيل، فإنْ كانَ وافقَ أصحابَها إنهاءً فاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٤٥٢٢٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٣٦ جوال: ٠٥٥٢٨٠٧٠٠







على أنَّها صحيحةٌ فهذا كُفْرٌ، وإنْ كانَ وافقَ أصحابَها ولا يعتقدُ أنَّها صحيحةٌ فإنَّهُ لا يَكْفُرُ، لكنَّهُ لا شكَّ على خَطَرِ عظيمٍ يُخْشَى أنْ يُؤَدِّيَ به الحالُ إلى الكُفْر والعياذُ بالله.

(31) الخامسة: «قولُهُم: إنَّ الكُفَّارَ الذينَ يعرفونَ كُفْرَهم أهْدَى سبيلاً من المؤمنينَ» يعني أنَّ هذا القولَ كُفْرٌ ورِدَّةٌ؛ لأنَّ مَنْ زَعمَ أنَّ الكُفَّارَ الذينَ يُعْرَفُ كُفْرُهم أهدى سبيلاً من المؤمنينَ فإنَّهُ كافرٌ لتعظيمِهِ الكفرَ على الإيمان.

(32) السادسة: «وهيَ المقصودةُ بالترجمةِ، أنَّ هذا لا بُدَّ أنْ يُوجَدَ في هذهِ الأُمَّةِ كما تَقرَّرَ في حديثِ أبي سعيد».

(33) السابعة: «تصريحُهُ بوُقُوعِها، أعني عبادةَ الأوثان» وقدْ سبقَ بيانُها، والترجمةُ التي أشارَ إليها رَحِمَهُ اللهُ هيَ قولُهُ: (بابُ ما جاءَ أنَّ بعْضَ هَذه الأُمَّة يَعْبُدُ الأوثانَ).

وحديثُ أبي سعيدٍ هوَ قولُهُ صلَّى اللهُ علَيهِ وسلَّمَ: «لَتَتَبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذْوَ الْقُذَةِ بِالْقُذَةِ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبَّ لَدَخَلْتُمُوهُ ۚ قالوا: يا رسولَ الله، اليهودُ والنَّصَارى؟

قال: ﴿فَمَنْ ؟ ﴾ أخْرَجَاهُ.

وهذا يتضَمَّنُ التحذيرَ منْ أَنْ تَقَعَ هذه الْأُمَّةُ في مثْل ما وقعَ فيه مَنْ سَبَقَها.

(34) الثامنة: «العَجَبُ العُجَابُ خُرُوجُ مَنْ يَدَّعَي النبوَّةَ مثلَ المختارِ معَ تكَلُّمهِ بالشهادتين وتصريحه باتَّهُ منْ هذه الأُمَّة، وأنَّ الرسولَ حقِّ وأنَّ القرآنَ حقِّ، وفيه أنَّ محمَّدًا خاتَمُ النبيِّينَ، ومَعَ هذا يُصدَّقُ في هذا كُلِّهِ معَ التضادِّ الواضح، وقدْ خرجَ المختارُ في آخرِ عهد الصحابة وتبعَهُ فئامٌ كثيرةٌ» والمُخْتَارُ هوَ ابنُ أبي عُبيْد الشَّقَفِيُّ، خرجَ وغلَبَ على الكوفة في أوَّل حلافة ابنِ الزبير رضي الله عنه، وأظهرَ عبَّة آل البيت، ودعا الناسَ إلى التَّأْرَ منْ قَتَلَة الحُسيْنِ، فتَتَبَعَهُم وقَتَلَ كثيرًا ثمَّنْ باشرَ ذلك أوْ أعانَ عليه، فانْخدَعَ به العامَّةُ، ثمَّ ادَّعَى النبوَّة وزعَمَ أنَّ جبريلَ يأتيه.

ولا شكَّ أَنَّ هذه المسألةَ من العجبِ العجابِ أنْ يَدَّعِيَ النبوَّةَ وهوَ مؤمِنٌ أنَّ القرآنَ حقٌّ، وفي القرآنِ أنَّ محمَّدُا صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ حاتمُ النبيِّينَ، فكيفَ يكونُ صادقًا؟ وكيفَ يُصَدَّقُ معَ هذا التناقضِ؟!

ولكنْ مَنْ لَمْ يَجْعَل اللهُ لهُ نورًا فما لهُ منْ نورٍ.



(35) التاسعة: «البِشارةُ بأنَّ الحقَّ لا يزولُ بالكُلَّيَّةِ كما زالَ فيما مضى، بلْ لا تزالُ عليهِ طائفةٌ ، يعني: مِنْ هذهِ الأُمَّةِ، منصورةٌ إلى يومِ القيامةِ، يُؤْ حَذُ هذا منْ آخرِ الحديثِ: «لاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ مَنْصُورةَ، لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ حَذَلَهُمْ وَلاَ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِي أَمْرُ اللهُ تَبَارِكَ وَتَعَالَى ».

(36) العاشرة: «الآيةُ العظمى أَنَّهُم معَ قِلْتِهِم لا يَضُرُّهم مَنْ خَذَلَهُم ولا مَنْ خَالَفَهم» وهذه آيةٌ عظمى، أنَّ الكثرَةَ الكاثرةَ منْ بيني آدمَ على خلافِ ذلكَ، ومعَ ذلكَ لا يضُرُّونَهُم { كَمْ مِنْ فِنَة قَلِيلَة عَلَبَتْ فِئَة كَثِيرًا اللهُ وَاللهُ مَعَ الصَّابِرِينَ}. فِأَنْ اللهُ وَاللهُ مَعَ الصَّابِرِينَ}.

(37) الحادية عشرة: «أنَّ ذلكَ الشرْطَ إلى قيام الساعة» وقد سبق.

(38) الثانية عشرة: «ما فيه من الآيات العظيمة» أيْ: مَا في هذا الحديث من الآيات العظيمة، والآيات محمع آية، وهي العلامات الدالله على صدقهم. هم آية، وهي العلامات الدالله على على على على على على عبى أيف أله المسارق والمعارب، وأخبر بمعنى ذلك، فوقع في العلامات المديث إخباره: بأنَّ الله سبحانه وتعالى زَوَى له المسارق والمعارب، وأخبر بمعنى ذلك، فوقع كما أخبر بخلاف الجنوب والشمال، فإنَّ رسالة النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم المتدادها نحو الجنوب والشمال، وهذا منْ علم الغيب الذي أطلَع الله رسوله صلَّى الله عليه وسلَّم عليه. ومنها: إخباره ألمه عليه وسلَّم أعظي الكنْزيْن، وهما كتر كسرى وقيْصرَ.

ومنها: إخبارُهُ بإجابة دعوتِه لأمَّتهِ في الاثنتين، وهُما:

- ألاَّ يُهلكَها بسنة بعامَّة.

- وألا يُسلِّطَ عليهم عدُوا مِنْ سوى أنفُسهم فيستبيح بيضتَهُم حتَّى يكونَ بعضهم يُهْلكُ بعضًا... إلخ، ومنع الثالثة وهي ألا يَجْعَلَ بأسَ هذه الأُمَّة بَيْنها، فإنَّ هذا سوف يكونُ كما صَرَّحَ به حديثُ عامر بن سعد عنْ أبيه، أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ أَقْبلَ ذَاتَ يومٍ من العالية حتَّى إذا مرَّ بمسجد بني مُعاوِية دَحَلَ فركعَ فيه ركعتيْنِ وصلَّيْنَا معهُ ودَعَا دُعاءً طويلاً وانصرف إليْنَا فقالَ: ﴿سَأَلْتُ رَبِي ثَلاَلًا فَأَعْطَانِي اثْنَتُيْنِ وَمَنعَنِي وَاحِدَةً، سَأَلْتُ رَبِي أَلاَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ مَنعَنِي وَاحِدَةً، سَأَلْتُ رَبِي أَلاَ اللهُ أَمْتِي بِالسَّنَة فَأَعْطَانِيهَا، وَسَأَلْتُهُ أَلاَ يَعْطَانِيهَا، وَسَأَلْتُهُ أَلاَ يَجْعَلَ بَأْسَهُمْ بَينَهُمْ فَمَنعَنِيهَا ﴾ أيْ: مَنعَني إلله أَمْتِي بِالسَّنَة فَأَعْطَانِيهَا، وَسَأَلْتُهُ أَلاَ يَعْطَانِيهَا، وَسَأَلْتُهُ أَلاَ يَعْطَانِيهَا، وَسَأَلْتُهُ أَلاَ يَعْطَانِيهَا، وَسَأَلْتُهُ أَلاَ يَعْطَانِيهَا وَسَأَلْتُهُ أَلاَ يَعْطَانِيها وَسَأَلْتُهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ وَسَأَلْتُهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ







ومن الآياتِ النّي تضمَّنَها هذا الحديثُ: إخبارُهُ بُوتُوعِ السيفِ في أُمَّتهِ، وأَنَّهُ إذا وقعَ فإنَّهُ لا يُرْفَعُ حتَّى تقومَ الساعةُ، وقدْ كانَ الأمرُ كذلكَ، فإنَّهُ منذُ سُلَّت السيوفُ على المسلمينَ منْ بَعْضِهم على بعضٍ بقيَ هذا إلى يومِنا هذا.

ومنها: إخبارُهُ بإهلاكِ بعضهِم بعضًا وسبْي بعضِهم بعضًا، وهذا أيضًا واقعٌ.

وَمَنْهَا: خُوفُهُ عَلَى أُمَّتِهِ مِن الْأَئِمَّةِ الْمُصَلِّينَ، والأَثِمَّةُ جَمْعُ إمامٍ، والإمامُ هُوَ مَنْ يُقْتَدَى بهِ، إمَّا لِعِلْمِهِ، وإمَّا لسُلْطَتِه، وإمَّا لعبَادَتِه.

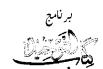
ومنها: إخبارُهُ بظُهورِ المتنَبِّينَ في هذهِ الأُمَّةِ، وأنَّهُم ثلاثونَ.

قالَ ابنُ حَجَرٍ: (هذا الحصرُ بالثلاثينَ لا يعني انحصارَ المُنتَزِّينَ بذلك؛ لأَنَّهُم أكثرُ منْ ذلك)، قلتُ: فيكونُ ذكرُ الثلاثينَ لبيانِ الحدّ الأَدْنَى، أَيْ: إِنَّهُم لا ينْقُصُونَ عَنْ ذلك العدد، وإنَّما عدلْنَا عَنْ ظاهرِ اللَّفْظِ للأمرِ الواقع، وهذا والله أعلمُ هو السرُّفي ترُكِ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ الله العدد في مسائلِ البابِ معَ أَنَّهُ صريحٌ في الحديث، ولعل من تعظم الفتنة بهم منهم يبلغون ثلاثين فأسقط غيرهم من العد لعدم المبالاة به .

ومنها: إخبارُهُ ببقاءِ الطائفةِ المنصورةِ، وهذا كُلُهُ وَقَعَ كما أخبرَ، قالَ الشيخُ رَحِمَهُ اللهُ: (معَ أَنَّ كُلُّ واحِدَةٍ مِنْها أَبْعَدُ ما يَكُونُ في العُقول).

(39) التَّالَثَة عشرة: «حَصْرُ الحَوْف على أُمَّتِهِ من الأَئِمَّةِ المُضِلِّينَ» ووجهُ هذا الحصرِ أنَّ الأَئِمَّةَ ثلاثةُ أَقسامٍ: أَمَرَاءُ، وعُلَمَاءُ، وعُبَّادٌ، فهم الذينَ يُحْشَى مَنْ إضْلالِهِمَ؛ لأَنَّهُم مَتْبُوعُونَ، فالأمراءُ لهم السلطةُ والتنفيذُ، والعلماءُ لهم التوجيهُ والإرشادُ، والعُبَّادُ لهم تغريرُ الناسِ وحدَاعُهم بأحوالِهِم، فهؤلاء يُطاعُونَ ويُقتَدَى هم، فيُخافُ على الأُمَّةِ منهم؛ لأَنَّهُم إذا كانوا مُضِلِّينَ ضلَّ هِم كثيرٌ من الناسِ ، وإذا كانوا هادينَ اهتدى هم كثيرٌ من الناسِ .

(40) الرابعة عشرة: «التنبيهُ علَى معنى عبادة الأوثان» يعني: أنَّ عبادَةَ الأوثان لا تختصُّ بالركوعِ والسحودِ لها، بلْ تشملُ اتَّبَاعَ المُضِلِّينَ الذينَ يُحِلُّونَ ما حَرَّمَ اللهُ فَيُحِلُّهُ الناسُ، ويُحَرِّمونَ ما أحلَّهُ اللهُ فَيُحَرِّمُهُ الناسُ.







تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الخامس والعشرون

(1) السِّحْرُ لغة: ما حَفِيَ وَلَطُفَ سَبَبُهُ، ومنهُ سُمِّيَ السَّحَرُ لآخرِ الليلِ؛ لأنَّ الأفعالَ التي تقعُ فيهِ تكونُ حفيَّةً، وكذلكَ سُمِّيَ السَّحُورُ لما يُؤْكِلُ فِي آخرِ الليلِ؛ لأَنَّهُ يكونُ خفيًّا، فكلُّ شيءٍ خَفِيَ سَبَبُهُ يُسَمَّى سِحْرًا.

وأمَّا في الشرع فإنَّهُ ينْقسيمُ إلى قسمين:

الْأُوَّلُ: عُقَدٌ ورُقًى، أيْ: قراءاتٌ وطلاسمُ يَتَوَصَّلُ بِما الساحرُ إلى استخدامِ الشياطينِ فيما يُرِيدُ بهِ ضررَ

مسحورٍ، لكنْ قدْ قالَ تعالى: ﴿ وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِنْ أَحَدِ إِلاَّ بِإِذْنِ الله }.

الثاني: أدوية وعقاقيرُ تُؤَثِّرُ على بَدَنَ المسَحُورَ وعقله وإرادَتِه وميله، فتحدُهُ ينصرفُ ويميلُ، وهو ما يُسمَّى عنْدَهُم بالصَّرْف والعَطْف، فيحعلونَ الإنسانَ ينْعَطِفُ على زوْجَتُه أو امرأة أخرى، حتَّى يكونَ كالبهيمة تقودُهُ كما تشاء، والصَرفُ بالعكسِ منْ ذلك، فَيُؤَثِّرُ في بدنِ المسحورِ بَإضعافِه شَيئًا فشيئًا حتَّى يَهْلِك، وفي تصوُّرِهِ بأنْ يتحيَّلُ الأشياءَ على خلافِ ما هي عليه، وفي عقلِه فرُبَّما يصِلُ إلى الجنون، والعياذُ بالله.

فالسحرُ قسمانِ:

الأول: شِرْكٌ، وهوَ الأوَّلُ الذي يكُونُ بواسطةِ الشياطينِ؛ يعْبُدُهُم ويتقرَّبُ إليهم ليُسلِّطَهُم على المسحورِ. الثّاني: عدوانٌ وفسق، وهو الثاني الذي يكونُ بواسطةِ الأدويةِ والعقاقيرِ ونحْوِها.

وبهذا التقسيمِ الذي ذكرْنَاهُ نتَوَصَّلُ بهِ إلى مسألة مُهِمَّة وَهيَ: هلَّ يكْفُرُ السَّاحرُ أَوْ لا يكْفُرُ؟ اختلفَ في هذا أهلُ العلمِ، فمِنْهُم مَنْ قالَ: إنَّهُ يكُفرُ، ومنهم منْ قالَ: إنَّهُ لا يكفرُ.

الحلف في هذا اهل العلم، فمنهم من قال: إنه يكفر، ومنهم من قال: إنه لا يكفر. ولكنَّ التقسيمَ السابقَ الذي ذكر ناهُ يتبَيْنُ بهِ حُكْمُ هذهِ المسألةِ، فمَنْ كانَ سحْرُهُ بواسطةِ الشياطينِ فإنَّهُ يكفرُ؛ لأَنَّهُ لا يتأتَّى ذلكَ إلاَّ بالشركِ غالبًا؛ لقو لهِ تعالى: ﴿ وَاتَبَعُوا مَا تَتْلُو الشّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلْيَمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلْيُمَانُ وَمَا كَفَرَ سُلْيُمَانُ وَمَا سَكُيْمَانُ وَمَا سَكُيْمَانُ وَمَا اللهُ عَلَى الْمُلَكِينَ بِبَابِلِ هَامِوْتَ وَمَامِرُونَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَد وَسَعَى يَعُولاً إِنَّمَا مَحْنُ فَتُنَةٌ فَلاَ تَكُفُونُ النَّاسُ السِيْحُرُ وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِنْ أَحَد إلاَّ بإذْنِ اللهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا حَتَى يَقُولاً إِنَّمَا مَحْنُ فَتَنَةٌ فَلاَ تَكُفُونُ النَّاسُ السِيْحُرُ وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِنْ أَحَد إلاَّ بإذْنِ اللهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا حَتَى يَقُولاً إِنَّمَا مَحْنُ فَتَنَةٌ فَلاَ تَكُفُرُ اللهِ وَوْلِهِ: ﴿ وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِنْ أَحَد إلاَ بإذْنِ اللهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا

يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخرَةِ مِنْ خَلاَقٍ).

شاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ - هانتف: ٤٥٢٢٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٦٦ - جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠.



ومَنْ كَانَ سحرُهُ بالأدوية والعقاقيرِ ونحوِها فلا يكفْرُ، ولكنْ يُعْتَبَرُ عاصيًا معتديًا.

وأمَّا قَتْلُ الساحرِ، فإنْ كَانَ سحْرُهُ كُفْرًا قُتِلَ قَتْلَ رِدَّة إلاَّ أَنْ يتوبَ، على القولِ بقبولِ توْبَتِه، وهوَ الصحيحُ. وإنْ كانَ سحرُهُ دونَ الكفرِ قُتِلَ قَتْلَ الصَّائِلِ، أَيْ: قُتِلَ لدفعَ أذاهُ وفسادِهِ في الأرضِ. على هذا يُرْجَعُ في قَتْلِهِ إلى اجتهادِ الإمامِ.

وظاهرُ النصوصِ التي ذكرَها الْمُؤلِّفُ أَنَّهُ يُقْتَلُ بكلِّ حال، فاللَّهِمُّ أَنَّ السِّحْرَ يُؤثِّرُ بلا شكِّ، لكنَّهُ لا يُؤثِّرُ بقلْبِ الأعيانِ إلى أعيانِ أخرى؛ لأنَّهُ لا يَقْدِرُ على ذلكَ إلاَّ اللهُ عزَّ وحلَّ، وإنَّما يُخيَّلُ للمسحورِ أنَّ هذا الشيءَ انقلبَ، وهذا الشيءَ تحرَّكَ أوْ مَشَى، وما أشبَهَ ذلكَ، كما حرى لموسى عليهِ الصلاةُ والسلامُ أمامَ سحرةِ آلِ فرعونَ، حيثُ كانَ يُخيَّلُ إليهِ منْ سِحْرِهم أنَّها تسعى.

إذا قالَ قائلٌ: ما وجهُ إدخال باب السحرِ في كتاب التوحيد؟

نقولُ: مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

لأنَّ مِنْ أقسامِ السحرِ ما لا يتأتَّي غالبًا إلاَّ بالشركِ، فالشياطينُ لا تَخْدِمُ الإنسانَ غالبًا إلاَّ لمصلحةٍ، ومعلومٌ أنَّ مصلحةَ الشيطانِ أنْ يغْويَ بني آدمَ فيُدْحلَهم في الشرك والمعاصي.

(٢) وقد ذكر المُؤلِّفُ في البابِ آيتين:

ال**آية الأولى:** قوْلُهُ تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا﴾، ضميرُ الفاعلِ يعودُ على مُتَعَلِّمِي السحرِ، والجملةُ مُؤكَّدَةُ بالقسمِ الْمُقَدَّرِ واللامِ وقدْ.

ومعنى {الشُّتَرَاهُ} أيْ: تعلَّمَهُ.

قولُهُ: ﴿مَالَهُ فِي الآخرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ أيْ: ما لهُ منْ نصيب، وكلٌّ مَنْ ليسَ لهُ في الآخرةِ منْ خَلاقِ فمقتضاهُ أنَّ عَمَلَهُ حابطٌ باطلٌ، لكنْ إِمَّا أَنْ يَنتَفِيَ النصيبُ انتفاءً كُلِّنًا فيكُونَ العملُ كُفْرًا، أَوْ يَنتَفِيَ كَمَالُ النصيبِ فيكونَ فَسَقًا.

قال في (تيسير العزيز الحميد) ص٣٩٣: (قوله (عن جندب) الصحيح أنه جندب الخير، لا جندب بن عبد الله







البجلي، وصوَّبه ابن حجر).

وأخرج البخاري في (تأريخه): (أنه كان عند الوليد رجل يلعب، فذبح إنساناً فأبان رأسه، فعجبنا فأعاده؛ فجاء جندب الأزدي فقتله).

وزاد البيهقي: (إنكان صادقاً فليحيي نفسه).

قتل جندب يوم صفين رضي الله عنه.

(٣) الآية الثانية: قَوْلُهُ تعالى: ﴿ يُؤْمِنُونَ } أي: اليهودُ، ﴿ بِالْجِبْتِ } أي: السحْرِ، كما فسَّرَهَا عمرُ بنُ الخطَّابِ. واليهودُ كانوا منْ أكثرِ الناسِ تعلَّمًا للسحرِ وممارسةً لهُ، ويدَّعُونَ أنَّ سليمانَ عليهِ السلامُ علَّمَهُم إيَّاهُ، وقد اعتَدَوْا فسَحَرُوا النبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ.

قُولُهُ: {الطَّاغُوتِ} أَجْمَعُ مَا قَيلَ فيهِ: هُوَ مَا تَجاوَزَ بِهِ العَبْدُ حَدَّهُ مَنْ مَعْبُودٍ، أَوْ مَتبوعٍ، أَوْ مُطاعٍ.

ومعنى {مِنْ مَعْبُودٍ} أيْ: (بعلْمدورضاهُ) هكذا قالَ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ.

الشاهدُ: قولُهُ: ﴿وِبِالْجِبْتِ﴾ حيثُ فسَّرها أميرُ المؤمنينَ عُموُ رضيَ اللهُ عنهُ بأنَّها (السِّحرُ) وأمَّا تفسيرُهُ الطاغوتَ بالشيطانِ فإنَّهُ منْ بابِ التَّفسيرِ بالمثالِ.

فتفسيرُ عُمو رضيَ الله عنهُ للطاغوتِ بالشيطانِ تفسيرٌ بالمثالِ؛ لأنَّ الطاغوتَ أعمُّ من الشيطانِ، فالأصنامُ تُعْتَبرُ من الطواغيتِ، كما قالَ تعالى: {وعَبَدَ الطَّاعُوتَ } والعلماءُ والأُمَراءُ الذينَ يُضِلُّونَ الناسَ يُعْتَبَرُونَ طواغيتَ؛ لأنَّهُم طَغَوْا وزادوا وفعلوا ما ليسَ لهم به حقٌ.

(٤) قولُهُ: (الطَّواغيتُ كُهَّانَ كَانَ يَنْزِلُ عَلَيْهِمِ الشَّيْطانُ، فِي كُلِّ حَيِّ واحِدٌ) هذا أيضًا منْ بابِ التفسيرِ بالمثالِ، حيثُ إِنَّهُ جعلَ منْ حُمْلَةِ الطواغيتِ الكُهَّانَ.

و الكاهن فيل: هو الذي يُخْبِرُ عمَّا في الضميرِ.

وقيلَ: الذي يُخْبِرُ عن المُغَيَّبَاتِ فِي المستقبلِ.

وكانَ هؤلاءِ الكُهَّانُ تترلُ عليهم الشياطينُ بما اسْتَرَقُوا من السَّمْعِ من السماءِ، وكان كلُّ حيٍّ منْ أحياءِ العرب



لهم كاهنَّ يستخدمُ الشياطينَ، فَتَسْتَرِقُ لهُ السمعَ فتأتي بخبرِ السماءِ إليهِ، وكانوا يتحاكَمُونَ إليهم في الجاهليَّةِ، والطواغيتُ ليْسُوا محصورينَ في هؤلاءِ، فتفسيرُ جابرٍ رضيَ اللهُ عنهُ تفسيرٌ بالمثالِ كتفسيرٍ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنهُ.

(٥) قولُهُ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ» النبيُّ صَلَّى الله عليهِ وسلَّمَ أَنْصَحُ الخَلْقِ للخَلْقِ، فكلُّ شيءٍ يضرُّ الناسَ في دينهم ودُنْيَاهُم يُحَذِّرُهُم منهُ، ولهذا قالَ: «اجُتَنبُوا».

وهيَ أَبْلَغُ منْ قَوْلِهِ: اتْرُكُوا؛ لأنَّ الاجتنابَ معناهُ أنْ تكونَ في جانبٍ وهيَ في جانبٍ آخرَ، وهذا يستلزمُ

و ﴿ اجْتَنِبُوا ﴾ أي: اترُكوا، بلْ أَشَدُّ منْ مُحَرَّدِ الترْكِ؛ لأنَّ الإنسانَ قدْ يتْرُكُ الشيءَ وهو قريبٌ منهُ، فإذا قيلَ: احتَنبْهُ، يعنى: اثْرُكْهُ معَ البُعْد.

وقولُهُ: «السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ» هذا لا يقتضي الحصرُ؛ فإنَّ هناكَ موبقاتٍ أُخْرَى، ولكنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ يُحْصُرُ أحيانًا بعضَ الأنواعِ والأجناسِ، ولا يعني بذلكَ عدمَ وجود غَيْرها.

ومنْ ذلكَ حديثُ: «السَّبعةِ الَّذينَ يُطِلُّهُم اللهُ فِي ظلِّهِ يَوْمَ لا ظِلَّ الاَّ ظِلَّهُ» فهناكَ غيرُهم، ومثلُهُ: «ثَلاَئَةٌ لاَ يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ الْقَيَامَةِ» وأمثلةُ هذا كثيرةٌ.

وإنْ قُلْنَا بدلالةِ حديثِ أبي هُرَيْرَةَ في البابِ على الحَصْرِ لكونِهِ وقعَ بِـــــأَل، المُعَرِّفَةِ، فإنَّهُ حصَرَها؛ لأنَّ هذهِ

(٦) قولُهُ: (قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، وَمَا هُنَّ؟) كانَ الصحابةُ رضيَ اللهُ عنهم أحرصَ الناسِ على العلمِ، والنبيُّ صَلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ إذا أَلْقَى إَليهم الشيءَ مُبْهَمًا طَلَبُوا تفسيرَهُ وتبْيِينَهُ، فلَمَّا حذَّرَهُم النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ من السبع الموبقاتِ قالوا ذلكَ؛ لأحْل أنْ يَجْتَنبُوهُنَّ، فأخْبَرَهم.

وقولُهُ: «الْمُوبِقَاتِ» أي: الْمُهْلِكاتِ، قالَ تعالى: {وَجَعَلْنَا بَيْنَهُ دُمُوْبِقًا} أيْ: مكانَ هلاك.

وقولُهُ: (قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، وَما هُنَّ؟) سألوا عنْ تبْيينها، وبهِ تَتَبَيَّنُ الفائدةُ من الإجمال، وهيَ أنْ يتطَلُّعَ الْمُحَاطَبُ لبيانِ هذا الْمُحْمَلِ؛ لأَنَّهُ إذا حاءَ مُبَيِّنًا منْ أوَّلِ وَهْلَةٍ لم يكُنْ لهُ التَّلَقّي والقبولُ كما إذا أُحْمِلَ ثمَّ بُيِّنَ. قَوْلُهُ: (وَهَا هُنَّ؟) (ها) اسمُ استفهامِ مبتدأً، و(هنَّ) حبرُ المبتدأِ.

وقيلَ بالعكس: (ما) حبرٌ مُقَدَّمٌ وجُوبًا؛ لأنَّ الاستفهامَ لهُ الصدارةُ. و(هُنَّ) مبتدأٌ مؤخرٌ؛ لأنَّ (هنَّ) ضميرٌ

الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩

E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com





مَعْرِفةٌ و(ها) نكرَةٌ، والقاعدُهُ المُتَّبَعَةُ أَنَّهُ يُحْبَرُ بالنكرةِ عن المعرفةِ ولا عَكْسَ.

(٧) قولُهُ: (قالَ: ﴿الشَّرِكُ بِاللهِ ﴾ قدَّمَهُ؛ لأنَّهُ أعظمُ الموبقاتِ؛ فإنَّ أعظمَ الذنوبِ أنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًّا وهوَ حَلَقَكَ. والشَّرِكُ بالله يتناولُ الشَّرِكَ بُرُبُوبِيَّتِه، أوْ أُلُوهيَّتِه، أوْ أسمائه، أوْ صفاته.

فَمَن اعتقدَ أَنَّ مَعَ الله خالقًا أَوْ مُعينًا فَهُوَ مُشْرِكَ، أَوْ أَنَّ أَحَدًا سوى الله يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ فَهُوَ مَشْرِكَ، وإنْ لَمْ يَعْبُدُهُ، فإنْ عَبَدَهُ فَهُوَ أَعْظَمُ، أَوْ أَنَّ للله مثيلاً في أسمائِهِ فَهُوَ مشرك، أَوْ أَنَّ الله العرش كاستواءِ المَلكِ عَرْشِ مملكتِهِ فَهُوَ مشرك، أَوْ أَنَّ الله يترلُ إلى السماءِ الدنيا كترولِ الإنسانِ إلى أسفلِ بيْتِهِ مَنْ أعلى فَهُوَ مشرك. مشرك.

- قالَ تعالى: {إِنَّ اللَّهَ كَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ }.
- وقالَ تعالى: { إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَمَ اللهُ عَلَيهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّاسُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَامِ }.

وَبَيْنَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الشركَ أعظمُ ما يكُونُ من الجنايةِ والجُرْمِ بَقُولِهِ حَيْنَ سُئِلَ: أَيُّ الذنبِ أعظمُ؟: «أَنْ تَجْعَلَ لله نذَّا وَهُوَخَلَقُكَ».

فَالَّذِي خُلْقَكَ وَأُوْجَدَكَ وَأُمَدَّكَ وَأَعَدُّكَ وَرِزْقَكَ كَيْفَ تَجْعَلُ لَهُ نَدًّا؟

فلوْ أَنَّ أحدًا من الناسِ أحسنَ إليكَ بما دونَ ذلكَ فجعَلْتَ لهُ نظيرًا، لكانَ هذا الأمرُ بالنسبةِ إليهِ كُفْرًا وجُحُودًا.

(٨) قولُهُ: «والسِّحْرُ» أيْ: من الموبِقات. وظاهرُ كلامِ النبيِّ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ أَنَّهُ لا فَرْقَ بينَ أَنْ يكونَ ذلكَ بواسطةِ الشياطينِ فالَّذِي لا يأتِي إلاَّ بالإشراكِ فلكَ بواسطةِ الشياطينِ فالَّذِي لا يأتِي إلاَّ بالإشراكِ علم فهوَ داخلٌ في الشركِ باللهِ.

وإنْ كانَ دونَ ذلكَ فهوَ أيضًا جُرْمٌ عظيمٌ؛ لأنَّ السحرَ منْ أعظمِ ما يكونُ في الجناية على بني آدمَ، فهوَ يُفسِدُ على المسحورِ أمْرَ دينهِ ودُنياهُ، ويُقلِقُهُ فيُصْبِحُ كالبهائمِ، بلْ أسوأ منْ ذلكَ؛ لأنَّ البهيمةَ خُلِقَتْ هكذا على طبيعتِها، أمَّا الآدميُّ فإنَّهُ إذا صُرِفَ عنْ طبيعتِه وفِطْرَتِه لَحِقَهُ من الضيقِ والقلقِ ما لا يعلمُهُ إلاَّ ربُّ العبادِ، ولهذا كانَ السحرُ يلى الشركَ بالله عزَّ وحلَّ.

(٩) قولُهُ: ﴿وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ﴾ القتلُ: إِزْهَاقُ الرُّوحِ، والمرادُ بالنفسِ البدنُ الذي فيهِ الروحُ،







والمرادُ بالنفسِ هنا نفسُ الآدميِّ، وليسَ نفسَ البعيرِ والحمارِ وما أشْبَهَها.

وقولُهُ: «الَّتِي حَرَّمَ اللهُ» مفعولُ «حَرَّمَ» محذوفٌ تقديرُهُ حَرَّمَ قَتْلَها، فالعائدُ على الموصول محذوفٌ.

وقولُهُ: «**إلاَّ بِالْحَقِّ**» أيْ: بالعَدْلِ؛ لأنَّ هذا حُكْمٌ، والحقُّ إذا ذُكِرَ بإزاءِ الأحكامِ فالمرادُ بهِ العدلُ، وإنْ ذُكِرَ بإزاءِ الأحبارِ فالمرادُ بهِ الصدقُ، والعدلُ هوَ ما أمرَ اللهُ بهِ ورسولُهُ، قالَ تعالى: {إِنَّ اللهَ مَأْمُرُ بِالْعَدْل}.

وقولُهُ: ﴿**إِلاَّ بِالْحَقِّ**» أَيْ: مَمَّا يُوحِبُ القتلَ، مثلَ: الثَّيِّبِ الزانِي، والنفسِ بالنفسِ، والتاركِ لدينِهِ المفارقِ للحماعة.

(١٠) قولُهُ: «وَأَكُلُ الرِّبَا» الرِّبَا في اللغةِ: الزيادةُ، ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿ فَإِذَا أَنْزَ إِنَّنَا عَلَيْهَا الْمَاءَا هُنَتَرَاتُ وَمَرَبَتُ ﴾ يعنى: زَادَتْ.

وفي الشرع: تفاضُلٌ في عَقْد بينَ أشياءَ يجبُ فيها التساوي، ونَسْأٌ في عَقْد بينَ أشياءَ يجبُ فيها التقابُضُ.

(١١) قولُهُ: «وَأَكُلُ مَالِ الْيَتيمِ» اليتيمُ: هوَ الذي ماتَ أَبُوهُ قبلَ بُلُوغِهِ سواءٌ كانَ ذكرًا أمْ أُنْنَى.

أمًّا مَنْ ماتتْ أمُّهُ قبلَ بُلُوغِهِ فليسَ يتيمًا لا شرْعًا ولا لُغَةً؛ لأنَّ اليتيمَ مأخوذٌ من اليُتْمِ، وهوَ الانفرادُ، أي: انفردَ عن الكاسب لهُ؛ لأنَّهُ أباهُ هوَ الذي يكْسبُ لهُ.

وخصَّ اليتيَّمَ لَأَنَّهُ لا أحدَ يُدَافِعُ عنهُ؛ ولأَنَّهُ أُوْلَى أَنْ يُرْحَمَ، ولهذا جعلَ اللهُ لهُ حقَّا في الفَيْءِ، وإذا كانَ أحقَّ أَنْ يُرْحَمَ؛ فكيفَ يسْطُو هذا الرجلُ الظالمُ على مالِهِ فيأْكُلُهُ؟

(١٢) قولُهُ: "وَالتَّوَلِّي يَوْمَ الزَّحْف" التولِّي بمعنى الإِدْبَارِ والإعراض، ويومُ الزحف أيْ: يومُ تلاحُمِ الصفَّيْنِ في القتالِ معَ الكُفَّارِ، وسُمِّيَ يومَ الزحف؛ لأنَّ الجُمُوعَ إذا تقابَلَتْ تَجِدُ أنَّ بعضَها يزحفُ إلى بعضٍ، كالذي يمْشِي زحفًا، كلُّ واحد منهم يَهابُ الآخرَ فيمشي رُويْدًا رُويْدًا.

والتوَلِّي يومَ الزحف منْ كبائرِ الذنوب؛ لأنَّهُ يتضَمَّنُ الإعراضَ عن الجهادِ في سبيلِ اللهِ، وكَسْرَ قلوبِ المسلمينَ، وتقويةَ أعداء الله، وهذا يُؤدِّي إلى هزيمة المسلمينَ.

لكنَّ هذا الحديثَ حصَّصَتْهُ الآيةُ، وهيَ قولُهُ تعالى: ﴿ وَمَنْ يُولِهِ هُ يَوْمَنْذِ دُبْرَهُ إِلاَّ مُتَحَرِقًا لِفَتَالِ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةً فَقَدُ مِا ﴾ فَقَدُ مِا وَهِ فَقَدُ مِا وَهِ فَعَلَمْ اللهِ إِلَى فَعَلَمْ اللهِ الل

(٣٣) قولُهُ: "وَقَلْفُ الْمُحْصَنات» القذفُ: بمعنى الرَّمْي، والمرادُ به هنا الرميُ بالزِّنَا، والمحصناتُ هنا الحرائرُ، المملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٠ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ - ص٦٠ -فاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٤٥٢٢٢٩٩ جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠ - ٥٥٢٨٠٧٣٠



وهوَ الصحيحُ.

وقيلَ: العَفيفَاتُ عن الزِّنا.

«الغافلات» وهنَّ: العفيفاتُ عن الزنا، البعيداتُ عنهُ اللَّتي لا يخْطُرُ على بالهنَّ هذا الأمرُ.

الشاهدُ منْ هذا الحديثِ قولُهُ: «السَّحْرُ».

قال في (تيسير العزيز الحميد) (٣٩٤): (هذا الأثر رواه البخاريكما ذكرها المصنف، لكنه لم يذكر قتل السحرة، ولعل المصنف أراد أن أصله في البخاري لا لفظه، ورواه الترمذي و النسائي مختصراً، ورواه عبد الرزاق و أحمد وأبو داود مطولاً).

(١٤) قولُهُ: (وعَنْ جُنْدُبٍ) ليسَ هوَ جُنْدُبَ بنَ عبدِ اللهِ الْبَجَلِيَّ، بلْ جُنْدُبَ الخيرِ المعروفَ بقاتلِ الساحرِ. قولُهُ: (مَرْفُوعًا) أيْ: إلى النبيِّ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ، فيكُونُ منْ قولِ النبيِّ عليهِ الصلاةُ والسلامُ، لكنْ نقلَ المؤلِّفُ عن الترمذيِّ قوْلَهُ: (والصحيحُ أنَّهُ موقوفٌ) أيْ: منْ قول جُنْدُب.

(١٥) قولُهُ: «حَدُّ السَّاحِرِ ضَرَّبَةٌ بِالسَّيْفِ» حدُّهُ: عُقُوبتُهُ المُحَدَّدَةُ شرَّعًا، وظاهرُهُ: أَنَّهُ لا يكْفُرُ؛ لأنَّ الحدودَ تُطَهِّرُ المحدودَ من الإثم، والكافرُ إذا قُتلَ على ردَّته فالِقتلُ لا يُطَهِّرُهُ.

وهذا محمولٌ على ما سبقَ، أنَّ منْ أقسامِ السِّحرِ ما لا يُخْرِجُ الإنسانَ عنِ الإسلامِ، وهو ما كانَ بالأدويةِ والعقاقيرِ التي تُوجبُ الصرفَ والعطفَ وما أشبَهَ ذلكَ.

قولُهُ: (ضَرْبَةٌ بالسَّيْف) رُوِيَ بالتاءِ بعدَ الباءِ، ورُوِيَ بالهاءِ، وكلاهُما صحيحٌ، لكنَّ الأُولَى أبلغُ؛ لأنَّ التنكيرَ وصيغةَ الْوَحْدَةِ يدُلاَّنِ على أَنَّها ضربةٌ قويَّةٌ قاضيةٌ، هذا كنايةٌ عن القَتلِ، وليسَ معناهُ أنْ يُضْرَبَ بالسيفِ مع كونِ ظهرِهِ مُصَفَّحًا.

(١٦) قُولُهُ: (وَفِي (صَحِيحِ البُخارِيِّ» ذَكَرَ فِي الشرحِ - أعني (تيسيرَ العزيزِ الحميدِ) - أنَّ هذا اللفظ ليسَ في (البخارِيِّ) والذي في (البخارِيِّ) أنَّهُ: (أَمْرَبَأَنْ يُفَرَقَ بَيْنَكُلِّ ذِي رَحِمِ مِن الْمَجُوسِ) لأَنَّهُم يُحَوِّزُونَ نكاحَ المحارِمِ والعيادُ بالله، فأمرَ عُمَرُ أَنْ يُفَرَّقَ بينَ ذوي الرحمِ ورَحِمِهِ، لكنْ ذكر الشارحُ، صاحبُ (تيسيرِ العزيزِ الحميدِ)، والعيادُ بالله، فأمرَ عُمَرُ أَنْ يُفرَّقَ بينَ ذوي الرحمِ ورَحِمِهِ، لكنْ ذكر الشارحُ، صاحبُ (تيسيرِ العزيزِ الحميدِ)، أنَّ القطيعيُّ رواهُ في الجزءِ الثاني منْ (فوائدهِ)، وفيه: (ثُمَّ اقْتُلُواكُلُّ كَاهن وَسَاحر).



وقالَ، أي: الشارحُ: (إسنادُهُ حَسَنُ عَالَ: وعلى هذا فعَزْوُ المصنّفِ إلى (البخاريِّ) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أرادَ أَصْلَهُ لا لَفْظَهُ. اهـ..

قال ابن عطية: (الخَلاق في أصله الحظ والنصيب؛ إلا أنه في الآبة بمعنى الجاه والقدر).

وهذا القتلُ هلْ هوَ حدٌّ أمْ قتْلُهُ لكُفْرِهِ؟

يُحْتَمِلُ هذا وهذا؛ بناءً على التفصيلِ السابقِ في كُفْرِ الساحرِ، ولكنْ بناءً على ما سبقَ من التفصيلِ نقولُ: مَنْ خرجَ بهِ السّحرُ إلى الكفرِ فقتْلُهُ منْ بابِ دفعِ الصائلِ، يَجِبُ تنفيذُهُ حيثُ يراهُ الإمامُ.

والحاصل: أنَّهُ يجبُ أَنْ نَقْتُلَ السحرة سواء قُلْنَا بكفرِهم أَمْ لَمْ نَقُلْ؛ لأَنَّهُم يُمْرِضُونَ ويَقْتُلُونَ؛ ويُفَرِّقُونَ بينَ الأعداء ويتوَصَّلُونَ إلى أغراضِهم، فإنَّ بعضَهم قدْ المرء وزوجه، وكذلك بالعكس، فقدْ يعْطِفُونَ فيُؤلِّفُونَ بينَ الأعداء ويتوَصَّلُونَ إلى أغراضِهم، فإنَّ بعضَهم قدْ يَسْحَرُ أحدًا ليَعْطِفَهُ إليه وينالَ مَأْرَبَهُ منهُ، كما لوْ سحرَ امرأة ليبغيَ بها؛ ولأنَّهُم كانوا يسْعَوْنَ في الأرضِ فسادًا فكانَ واحبًا على وليَّ الأمرِ قَتْلُهم بدونِ استنابة ما دامَ أنَّهُ لدفع ضررِهم وفظاعةٍ أمرِهِم، فإنَّ الحدَّ لا يُسْتَنَابُ صاحبُهُ، متى قُبضَ عليه وَجَبَ أَنْ يُنقَدُ فيه الحدُّ.

(١٧) قولُهُ: (قالَ أَحْمَدُ: عَنْ ثَلاثَة مِنْ أَصْحابِ النَّبِيِّ صلَّى الله عَلَيْه وَسَلَّمَ) وهم: عمرُ، وحَفْصَةُ، وجُنْدُبُ الخير، أيْ: صحَّ قتلُ الساحر عَنْ ثلاثة منْ أَصحابِ النِيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ.

والقولُ بَقتلِهِم موافقٌ للقواعدِ النَّشرعيَّة؛ لَأَنَّهُم يَسْعَوْنَ فِي الأَرضِ فَسَادًا، وَفَسَادُهُم مَنْ أعظمِ الفَسَادِ، فَقَتلُهُم والحَبِّ عَلَى الإمامِ، ولا يجوزُ للإمامِ أَنْ يَتَخَلَّفَ عَنْ قَتلِهِم؛ لأنَّ مثلَ هؤلاءِ إذا تُركوا وشأْنَهُم انتشرَ فَسَادُهُم فِي أَرضِهِم وفي أَرضِ غيرِهم؛ وإذا قُتلُوا سَلِمَ الناسُ مِنْ شَرِّهم؛ وارْتَدَعَ الناسُ عَنْ تعاطي السحرِ.

(١٨) فِيهِ مسائِلُ:

الأولمى: «تَفْسِيرُ آيةِ البَقَرَةِ» وهي قولُهُ تعالى: ﴿وَلَقَدُ عَلَمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُمَا لَهُ فِي الآخرَةِ مِنْ خَلَاقَ﴾ أيْ: نصيبٍ، ومَنْ لا خلاقَ لهُ فِي الآخرةِ فإنَّهُ كافرٌ؛ إذْ كُلُّ مَنْ لَهُ نصيبٌ فِي الآخرةِ فإنَّ مآلَهُ إِلَى الجَنَّةِ.

(19) الثَّانية: «تَفْسيرُ آيةِ النِّساءِ» وهيَ قولُهُ تعالى: ﴿يُؤْمنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوت}، وفسَّرَ عُمرُ الجبتَ بالسحرِ







وبأنَّ الطاغوتَ الشيطانُ، وفُسِّرَ بأنَّ الجِبْتَ: كلُّ ما لا خيرَ فيهِ من السحرِ وغيْرِهِ.

وأمَّا الطاغوتُ فهوَ: كلُّ ما تجاوزَ بهِ الإنسانُ حدَّهُ منْ معبودٍ أوْ متبوعٍ أوْ مُطَاعٍ.

(٢٠) الثالثة: «تَفْسِيرُ الْجِبْتِ والطَّاغُوتِ والفَرْقُ بَيْنَهُمَا» وهذا بناءً على تفسيرِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنهُ.

(٢١) الرَّابِعَة: «أَنَّ الطاغوتَ قَدْ يَكُونُ مِن الْجِنَّ وَقَدْ يَكُونُ مِن الإِنْسِ» تُوْخَذُ منْ قولِ جابرٍ: (الطواغيتُ

وكذلكَ: قولُ عمرَ: (الطاغوتُ الشيطانُ) فإنَّ الطاغوتَ إذا أُطْلِقَ فالمرادُ بهِ: شيطانُ الجنِّ، والكُهَّانُ شياطينُ نسر..

(٢٢) الخامِسَةُ: «مَعْرِفَةُ السَّبْعِ الْمُوبِقاتِ الْمَخْصوصاتِ بالنَّهْيِ» وقدْ سبقَ بيانها.

(٢٣) السَّادِسِنَة: «أَنَّ السَّاحِرَ يَكُفُرُ».

تُؤْخَذُ مَنْ قُولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدِ حَتَّى يَقُولًا إِنَّمَا نَحْنُ فِتُنَةٌ فَلَا تَكُفُنُ . . . } الآية.

(٢٤) السَّابِعَة: «أَنَّهُ يُقْتَلُ وَلا يُسْتَتَابُ» يُؤْخَذُ منْ قولِه: (حَدُّ السَّاحر ضَرُّبَةٌ بالسَّيف).

والحدُّ إذا بلغَ الإمامَ لا يُسْتَتَابُ صاحبُهُ، بلْ يُقْتَلُ بكلِّ حال، أمَّا الكفرُ فإنَّهُ يستتابُ صاحبُهُ، وهذا هوَ الفرقُ بينَ الحدِّ وبينَ عقوبةِ الكفرِ، وبهذا نعرفُ خطأً مَنْ أدخلَ حُكْمٌ المُرْتَدِّ في الحدود، وذَكرُوا من الحدود قتْلَ الرِّدَّةِ. فقتْلُ المُرْتَدِّ ليسَ من الحدود؛ لأنَّهُ يُسْتَتَابُ، فإذا تابَ ارتفعَ عنهُ القتلُ، وأمَّا الحدودُ فلا تَرْتَفعُ بالتوبةِ إلاَّ أَنْ يتُوبَ قبلَ القُدْرَة عليه، ثمَّ إنَّ الحدودَ كفَّارةٌ لصاحبها وليسَ بكَافر، والقتلَ بالرِّدَّة ليسَ كفَّارةً، وصاحبُها كافرٌ لا

يُصَلَّى عليهِ ولا يُغَسَّلُ ولا يُدْفَنُ في مقابرِ المسلمينَ.

(٢٥) الثَّامنَةُ: «وُجُودُ هَذَا فِي الْمُسْلِمِينَ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ» فَكَيْفَ بَعْدَهُ؟

تُؤْخَذُ منْ قوْلهِ: (كَتَبَ عُمرُ أَن اقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ وسَاحِرَةٍ) فهذا إذا كانَ في زمنِ الخليفةِ الثاني في القرونِ المُفَضَّلَةِ، بلْ أَفْضَلَهَا، فكيفَ بعدَهُ من العصورِ التي بَعُدَّتْ عنْ وقتِ النبيِّ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ وحلفائهِ وأصحابِهِ، فهوَ أكثرُ انتشارًا بينَ المسلمينَ.







تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس السادس والعشرون

(١) قولُهُ: «بابُ بيانِ شَيْءٍ مِنْ أَنُواعِ السِّحْرِ» أيْ: بيانُ حقائقِ هذهِ الأشياءِ معَ حُكْمِها.

وقدْ سبق أنَّ السحر ينقسمُ إلى قسميْن:

كُفْرٌ، وفسْقٌ؛ فإنْ كانَ باستخدام الشياطين وما أشبهَ ذلكَ فهوَ كُفْرٌ.

وكذلكَ ما ذَكَرَهُ هنا منْ أنواعِ السِّحرِ، منها ما هوَ كفرٌ، ومنها ما هوَ فسقٌ حسَبَ ما تقتضيهِ الأدلَّةُ سرعيَّةُ.

والأنواعُ: جمعُ نَوْعٍ، والنوعُ أخصُّ من الجنسِ؛ لأنَّ الجنسَ اسمٌ يدْخُلُ تَحْتَهُ أنواعٌ، والنوعُ يدخلُ تَحْتَهُ أفرادٌ، وقدْ يكونُ الجنسُ نوعًا باعتبارِ ما فوقَهُ، والنوعُ جنسًا باعتبارِ ما تَخْتَهُ.

فالإنسانُ نوعٌ باعتبارِ الحيوان، والحيوانُ باعتبارِ الإنسانِ حنسٌ؛ لأنَّهُ يدخلُ فيهِ الإنسانُ والإبلُ والبقرُ والغنمُ، والحيوانُ باعتبار الجسم نوعٌ؛ لأنَّ الجسمَ يشملُ الحيوانَ والجمادَ.

(وأَنْواعِ) هنا باعتبارِ الجنسِ العامِّ.

وسبقَ أنَّ السحرَ في اللغةِ: كلُّ ما كانَ حَفِيَّ السبِ دقيقًا في إدراكِهِ، حتَّى عدَّ الرازيُّ منْ جملةِ أنواعِ السحرِ الساعاتُ، وهيَ في القديمِ عبارةٌ عنْ آلاتِ مُرَكَّبةٍ، فكيفَ بالساعاتِ الإِلكْتِرُونِيَّةِ اليومَ؟!

- (٢) قولُهُ: «العِيافَةَ» مصدرُ عافَ يَعِيفُ عِيَافَةً، وهيَ زَجْرُ الطيرِ للتشاؤُمِ أو التفاؤُلِ، فعندَ العربِ قواعدُ في هذا الأمر؛ لأنَّ زَجْرَ الطيرِ لهُ أقسامٌ:
- فتارةً يزْجُرُها للصيدِ: كما قالَ أهلُ العلمِ في بابِ الصيدِ: إنَّ تعليمَ الطيرِ بأنْ ينْزَحِرَ إذا زُحِرَ؛ فهذا ليسَ منْ هذا الباب.
 - وتارةً يَزْجُرُ الطيرَ للتشاؤم أو التفاؤل: فإذا زُحِرَ الطائرُ وذَهبَ شمالاً تشاءَمَ، وإذا ذَهَب يمينًا تفاءلَ، وإنْ ذَهب أَمَامًا فلا أدري أيتَوَقَّفُونَ، أمْ يُعِيدُونَ الزحْرَ؛ فَهذا من الْحِبْتِ.
 - (٣) قولُهُ: «الطَّرْقَ» فَسَّرَهُ عَوْفٌ: (بأَنَّهُ الْخَطُّ يُخَطُّ فِي الأرضِ، وكأنَّهُ من الطَّرِيقِ، مِنْ طَوَقَ الأرضَ يَطْرُقُها إذا سارَ

عليها، وتخطيطُها مثلُ المشيعليها يكونُ لهُ أثرُ في الأرضِ كأثرِ السيرِعليها).

فاكس: ٨٦٩٩٤٥٤ هاتف: ٩٩٣٢٣٥٩ – ٣٦٩٨٥١٤ جوال: ٢٧٠٨٥٥٠٠٠

ااسار،//www.araqattaiseer.com E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com





ومعنى الخطِّ بالأرضِ معروفٌ عندَهُم، يضربونَ به على الرملِ على سبيلِ السِّحرِ والكهانةِ، ويفعلُهُ النساءُ غالبًا، ولا أدري كيفَ يتوَصَّلُونَ إلى مقْصُودِهِم، وما يزْعُمُونَهُ منْ عِلْمِ الغيبِ، وأنَّهُ سيَحْصُلُ كذا على ما هوَ معروفٌ عنْدَهُم، وهذا نوعٌ من السحر.

أمَّا خطُّ الأَرضِ ليكونَ سُتْرَةً في الصلاقِ، أوْ لبيانِ حُدُودِها ونحوِ ذلكَ، فليسَ داخلاً في الحديثِ.

فإنْ قيلَ: قدْ صُحَّ عن الرسولِ صلَّى اللهُ عليهِ وسُلَّمَ أنَّ نبِيًّا منَ الأنبياءِ يَخُطُّ، وقالَ: «مَنْ وَإفَقَ خَطَّهُ فَذَاكَ».

قُلْنَا: يُجَابُ عنهُ بجوابيْن:

الأَوَّلُ: أنَّ الرسولَ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ عَلَّقَهُ بأمرٍ لا يتحَقَّقُ الوصولُ إليهِ؛ لأَنَّهُ قالَ: ﴿فَمَنُ وَافَقَ خَطَّهُ فَذَاكَ﴾ وما يُدْرينَا هلْ وافقَ خَطَّهُ أمْ لا؟

الثَّاتُـي: أَنَّهُ إِذَا كَانَ الحَطُّ بالوحي من الله تعالى كما في حالِ هذا النبيِّ فلا بأسَ به؛ لأنَّ الله يجعلُ لهُ علامةً يترلُ الوحيُ بما بخطوط يُعْلمُهُ إيَّاها، أمَّا هذه الخطوطُ السحريَّةُ فهيَ من الوحي الشيطانيِّ.

فإنْ قيلَ: طريقةُ الرَّسولِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أنَّهُ يَسُدُ الأبوابَ جميعًا خاصَّةً في موضوعِ الشركِ، فلماذا لمْ يقْطَعْ ويسُدُّ هذا الباب؟

فَالْجُوابُ: كَأَنَّ هذا واللهُ أعلمُ أمرٌ معلومٌ، وهو أنَّ فيهِ نبيًّا من الأنبياءِ يَخُطُّ، فلا بُدَّ أنْ يُحِيبَ عنهُ الرسولُ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ.

قولُهُ: «وَالطَّيْرَةَ» أَيْ: من الجِبْتِ، على وَزْنِ فِعَلَةٍ، وهيَ اسمُ مصدرِ تَطَيَّرَ، والمصدرُ منهُ تَطَيُّرٌ، وهيَ التشاؤمُ بمَرْئيِّ أَوْ مَسْموع.

وقيل: التشاؤم بمعلومٍ مَرْتِيًّا كانَ أوْ مسموعًا، زَمانًا كانَ أوْ مكانًا، وهذا أشملُ، فيشملُ ما لا يُرى ولا يُسمعُ كالتَّطَيُّر بالزمان.

وأصُلُ التَّطَيُّرِ التشاؤمُ، لكنْ أُضِيفَتْ إلى الطيرِ؛ لأنَّ غالبَ التشاؤمِ عندَ العربِ بالطيرِ، فَعَلِقَتْ بهِ، وإلاَّ فإنَّ تعريفَها العامَّ: التشاؤمُ بَمَرْئِيِّ، أوْ مسموعِ، أوْ معلومٍ.

وكانَ العربُ يتشاءَمُونَ بالطيرِ وبالزمانِ وبالمكانِ وبالأشخاصِ، وهذا من الشركِ كما قالَ النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ رسلَّمَ.

والإنسانُ إذا فتحَ على نفْسه بابَ التشاؤمِ ضاقَتْ عليه الدُّنيا، وصارَ يتَخَيَّلُ كلَّ شيء أَنَّهُ شُوْمٌ، حتَّى إِنَّهُ يُوجَدُ المملكة العربية السعودية - اَلرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٢٦١٤٤٩ - ص.ب. http://www.afaqattaiseer.com - ص٢ - كاكس: ١٩٤٩٩٨ هاتف: ٤٥٢٢٩٩ - ١٩٤٨٩٩٦ جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠ - ص٠٥ -





أُناسٌ إذا أصبحَ وخرجَ منْ بيْته ثمَّ قابلَهُ رجلٌ ليسَ لهُ إلاَّ عينٌ واحدةٌ تشاءمَ، وقالَ: اليومُ يومُ سَوء، وأغلقَ دُكَّانَهُ، ولم يَبعْ ولمْ يَشْتَر والعياذُ بالله.

وكان بعضُهم يتشاءمُ بيومِ الأربِعاءِ ويقولُ: (إِنَّهُ يومُ نَحْسٍ وشُؤمٍ).

ومنهم مَنْ يتشاءمُ (بشهرِ شَوَّالُ) ولا سيَّما في النِّكاحِ، وقَدْ نَقَضَتْ عائشةُ رضيَ الله عنها هذا التشاؤمَ بأنَّهُ صلَّى الله عليه وسلَّمَ عقَدَ علَيْها في شُوَّالٍ، وبني بها في شَوَّالٍ، فكانتْ تقولُ: أَيُّكُنَّ كانَ أَحْظَى عنْدَهُ منِّي؟ والجوابُ: لا أَحَدَ.

فالمهمُّ: أنَّ التشاؤمَ ينبغي للإنسانِ أنْ لا يطْرَأَ لهُ على بال؛ لأنَّهُ يُنكِّدُ عليهِ عَيْشَهُ، فالواحبُ الاقتداءُ بالنبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ حيثُ كانَ يُعْجِبُهُ الْفَأْلُ، فينبغي للإنسانِ أنْ يتفاءلَ بالخيرِ ولاَ يتشاءمَ، وكذلكَ بعضُ الناسِ إذا حاولَ الأمرَ مَرَّةً بعدَ أخرى تشاءمَ بأنَّهُ لنْ ينْجَحَ فيهِ فيتركُهُ، وهذا خطأً، فكلُّ شيء ترى فيهِ المصلحةَ فلا تَتَقَاعَسْ عنهُ في أوَّل محاولة، وحَاولْ مرَّةً بعدَ أخرى حتَّى يفتحَ اللهُ عليكَ.

(٤) قولُهُ: «من الجِبْتِ» سبقَ في البابِ قبْلَهُ عنْ عمرَ رضيَ الله عنهُ، أنَّ الجبتَ السحرُ، وعلى هذا تكونُ «مِنْ» للتبعيضِ على الصحيح، وليْسَتْ للبيانِ، فالمعنى أنَّ هذهِ الثلاثةَ (العيافةَ، والطَّرْقَ، والطَّيرَةَ) من الجبتِ.

وأمَّا قولُ الحسنِ: (الجبتُ: رَنَّةُ الشيطانِ) فقالَ صاحبُ (تيسيرِ العزيزِ الحميدِ): (لْمُأْجِدْ فيه كلامًا، والظاهرُ أَنَّ (رَنَّةَ الشيطانِ) أَيْ: وحيُ الشيطانِ، فهذه مِنْ وحي الشيطانِ وإمْلاَئِهِ، ولا شكَّ أنَّ الذي يتلَقَّى أُمرَهُ منْ وحي الشيطانِ أَنَّهُ أَتَى فَوْعًا من الكُفُر).

وقولُ الحسنِ حاءَ في (تفسيرِ ابنِ كثيرٍ) باللفظِ الذي ذكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ، وحاءَ في (المسندِ) (٦٠/٥) بلفظِ: (إَنَّهُ الشيطانُ).

قال في (تيسير العزيز الحميد) ص٤٠٢ : (قوله (رنة الشيطان) لم أحد فيه كلاماً.

قال في (فتح المجيد) (قلت ذكره إبراهيم بن محمد بن مفلح أن في تفسير بقي بن مخلد أن إبليس رنّ أربع رنّات.) الرنين: الصوت.







وقد رن يُرُنُّ رنيناً، وبهذا يظهر معنى قول الحسن. ١. هـــ

لكن الذي في (المسند): (إنه الشيطان) وهو المقطوع بصحته.

ووجه كون العيافة من السحر:

أنَّ العيافةَ يستندُ فيها الإنسانُ إلى أمرٍ لا حقيقةَ لهُ، فماذا يعني كونُ الطائرِ يذهبُ يمينًا أوْ شمالاً أوْ أمامًا أوْ خُلْفًا؟ فهذا لا أصلَ لهُ، وليسَ بسببِ شرعيٍّ ولا حسيٍّ، فإذا اعتَمدَ الإنسانُ على ذلكَ، فقد اعتمدَ على أمرٍ خفيٍّ لا حقيقةَ لهُ، وهذا سحرٌ كما سبقَ تعريفُ السحر في اللغة.

وكذلكَ الطَّرْقُ من السحرِ؛ لأنَّهُم يستعمِلُونَهُ في السحرِ، ويتوَصَّلُونَ بهِ إليهِ.

والطِّيرَةُ كذلكَ؛ لأنَّها مثلُ العيافةِ تمامًا، تستندُ إلى أمرٍ خفيٌّ لا يصحُّ الاعتمادُ عليهِ، وسيأتي في بابِ الطيرةِ ما يُسْتَثَنَّى منهُ.

(٥) قولُهُ: (إسنادُهُ جَيِّدٌ...) قالَ الشيخُ: (إسنادُهُ جَيِّدٌ، وعندي أَنْهُ أَقلُ من الجَيِدِ في الواقع، إلاَّ أَنْ يكونَ هناكَ مُتَابِعَاتُ).

(٦) قولُهُ «مَنْ» شرطيَّةٌ، وفِعْلُ الشرطِ «اقْتَبَسَ» وحوابُهُ «فَقَد اقْتَبَسَ».

قولُهُ: «اقْتَبَسَ» أَيْ: تَعَلَّمَ؛ لأَنَّ التَّعَلَّمَ، وهوَ أحذُ الطالبِ من العالِمِ شيئًا منْ عِلْمِهِ، بمترلةِ الرجلِ يقتبسُ منْ صاحبِ النارِ شُعْلَةً.

قولُهُ: «شُعْبَةً» أيْ: طائفةً، ومنهُ قولُهُ تعالى: { وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَاتُلَ}، أيْ: طوائفَ وقبائلَ.

قولُهُ: «مِنَ النَّجومِ» المرادُ: علمُ النجومِ، وليسَ المرادُ النجومَ الْفُسَها؛ لأَنَّ النجومَ لا يُمْكِنُ أَنْ تُقْتَبَسَ وَتُتَعَلَّمَ، والمرادُ بهِ هنا: عِلْمُ النجومِ الذي يُسْتَدَلُّ بهِ على الحوادثِ الأرضيَّةِ، فيستدلُّ مثلاً باقترانِ النجمِ الفُلانيِّ بالنجمِ الفُلانيِّ على اللهُ سيَحْدُثُ كذا وكذا.

ويسْتَدَلُّ بولادة إنسان في هذا النجم على أنَّهُ سيكونُ سعيدًا، وفي هذا النجم الآخر على أنَّهُ سيكونُ شَقيًا، في ستدلُّونَ باختلافِ أحوال النجومِ على اختلافِ الحوادثِ الأرضيَّة، والحوادثُ الأرضيَّةُ منْ عنْدِ الله، قدْ تكونُ أسبابُها محهولةً، لكنْ ليسَ للنجومِ بما علاقةٌ؛ ولهذا جاءً في حديث زيد بن خالد فاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتفَ: ٤٥٤٨٩٣٦ - ٤٥٤٨٩٣٨ حوال: ٥٥٢٨٠٧٨٠ من من عند الله المنابه المنابة المنابه المنابه المنابه المنابه المنابة المنابه المنابع المنابع



الْجُهَنِيِّ فِي غَزُوةِ الحَديبِيَّةِ قَالَ: صلَّى بنا رسولَ اللهِ ذَاتَ ليلةٍ على إثْرِسِمَاءٍ من الليلِ فقالَ: "قَالَ اللهُ تَعَالَى: أَصْبَحَ مِنْ عَبَادِي مُؤْمنُّ بِي وَكَافرُ ، فَمَنْ قَالَ مُطرْنًا بِنَوْء كَذَا وَكُذَا - بِنَوْءَ يَعْني: بِنَجْم، والباءُ للسببيّة، يعني: هذا المطرُمن النجم - فَإِنّهُ كَافرُ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكُوْكَبِ، ومَنْ قَالَ مُطِرْنًا بِفَصْلِ اللهِ وَرَحْمَته فَذَلكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بالْكُوْكَب».

فالنجومُ لا تأتي بالمطرِ ولا تأتي بالرياحِ أيضًا، وَمنهُ نَأْخُذُ خطأَ العوامِّ الذينَ يقولونَ: إذا هبَّت الريحُ طلعَ النحمُ الفلانيُّ؛ لأنَّ النجومَ لا تَأْثيرَ لها بالرياحِ، صحيحٌ أنَّ بعضَ الأوقاتِ والفصولِ يكونُ فيها ريحٌ ومطرّ، فهيَ ظَرْفٌ هُمَا، وليستْ سببًا للريح أو المطرِ.

وعِلْمُ النجوم ينقسمُ إلى قسميْن: الأوّلُ: علمُ التأثيرِ، وهوَ أنْ يُسْتَدَلَّ بِالحوادثِ الفلكيَّةِ على الحوادثِ الأرضيَّةِ، فهذا مُحَرَّمٌ باطِلٌ لقولِ النبيِّ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ: «مَنِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ النَّجُومِ فَقُد اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السِّحْرِ».

وقولبِهِ في حديثِ زيدِ بنِ حالدٍ: ﴿مَنْ قَالَ مُطْرُنَا بِنَوْءَكَذَا وَكَذَا فَذَلَكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمَنُ بِالْكُوْكَبِۗ.

ولقولِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في الشمسِ والقمرِ: ﴿إِنَّهُمَا آيَتًانِمِنْ آيَاتِ اللهِ لاَ يَنْكَسفَانِ لمَوْتِ أَحَد وَلاَ لحَيَاتِهِ» فالأحوالُ الفلكيَّةُ لا عَلاقةَ بينَها وبينَ الحوادثِ الأرضيَّة.

الثَّاني: علمُ التسييرِ، وهوَ ما يُسْتَدَلُّ بهِ على الجهاتِ والأوْقاتِ، فهذا حائزٌ.

وقدْ يكونُ واحبًا أحيانًا كَمَا قالَ الفقهاءُ: (إذا دخلَ وقتُ الصلاةِ يجبُ على الإنسانِ أنْ يتعَلَّمَ علاماتِ القِبْلةِ مِن النحومِ والشمسِ والقمرِ، قالَ تعالى: { وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلاَلَعَلَكُمْ تَهُدُونَ } فلَمَّا ذَكَرَ اللهُ العلاماتِ الأرضيَّةَ انتقلَ إلى العلاماتِ السماويَّةِ .

فقالَ تعالى: { وَعَلاَمَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ } فالاستدلالُ بهذهِ النجومِ على الأزمانِ لا بَأْسَ بهِ، مثلَ أَنْ يُقالَ: إذا طلعَ النجمُ الفلانيُّ دخلَ وقتُ السيْلِ، ودخَلَ وقتُ الربيع، كذلكَ على الأماكنِ كالقبلةِ والشمالِ والجنوبِ).

قولُهُ: «فَقَدِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السِّحْرِ زَادَ مَا زَادَ» المرادُ بالسحرِ هنا: ما هوَ أعمُّ مِن السحرِ المعروف؛ لأنَّ هذا







من الاستدلالِ بالأمورِ الخفيَّةِ التي لا حقيقةَ لها، كما أنَّ السحرَ لا حقيقةَ لهُ ولا يَقْلِبُ الأشياءَ لكَنَّهُ يُمَوِّهُ، وهكذا اختلافُ النحوم لا تَتَغَيَّرُ بها الأحوالُ.

وقولُهُ: «زَادَ مَا زَادَ» أَيْ: كُلَّما زادَ شُعْبَةً مِنْ تَعَلَّمِ النحومِ ازدادَ شُعْبَةً مِن السحرِ. وَوَحْهُ ذَلِكَ أَنَّ الشيءَ إذا كانَ مِن الشيءِ فإنَّهُ يَزْدَادُ بزِيَادَتِهِ.

وجه مناسبة الحديث لترجمة المؤلف:

أنَّ مِنْ أنواعِ السحرِ تَعَلَّمَ النجومِ لِيُسْتَدَلَّ بِها على الحوادثِ الأرضيَّةِ، وهذا الحديثُ وإنْ كانَ ضعيفَ السندِ، لكنْ مِنْ حيثُ المعنى صحيحٌ تَشْهَدُ لهُ النصوصُ الأخرى.

(٧) قُولُهُ: «مَنْ عَقَدَ عُقْدَةً» «مَنْ» شرطيَّةٌ، والعَقْدُ معروفٌ.

(٨) قولُهُ: «ثُمَّ نَفَتَ فِيهَا» النَّفْثُ: النَّفْثُ برِيقِ حفيف، والمرادُ هنا النفثُ مِنْ أَجلِ السحرِ، أمَّا لوْ عَقَدَ عَقدةً ثمَّ نَفَتَ فِيها مِنْ أَجْلِ أَنْ تَخْتَكِمَ بِالرطوبةِ فليسَ بداخلٍ في الحديث، والنفثُ مَنْ أَجلِ السحرِ يفعلونَهُ بعضَ الأحيانِ للصرف، فيصرفونَ بهِ الرجلَ عنْ زوجتهِ، ولا سيَّماً عندَ عَقْد النكاح، فيَبْعُدُ الرجلُ عنْ زوجتهِ فلا يَقْوَى على جِمَاعِها، فمَنْ عَقَدَ هذهِ العُقْدَةَ فقدْ وَقَعَ في السحرِ كَمَا قالَ تعالى: { وَمِنْ شَرَّ النَّقَا أَنَاتٍ فِي الْعُقَد }.

قُولُهُ: «وَمَنْ سَحَرَ فَقَدْ أَشْرَكَ» «مَنْ» هذهِ شرطيَّةٌ، وفعلُ الشرطِ «سحر» وجوابُهُ «فَقَدْ أَشْرَكَ».

وقولُهُ: «فقدْ أَشْرَكَ» هذا لا يتناولُ جميعَ السحرِ إنَّما مَنْ سَحَرَ بالطرقِ الشيطانيَّةِ، أمَّا مَنْ سحرَ بالأدوية والعقاقيرِ وما أشْبَهَها، فقدْ سَبَقَ أنَّهُ لا يكونُ مشركًا، لكن الذي يسْحَرُ بواسطةِ طاعةِ الشياطينِ واستخدامِهم فيما يُريدُ، فهذا لا شكَّ أنَّهُ مُشْركٌ.

(٩) وقولُهُ: «وَمَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وُكِلَ إِلَيْهِ» تَعَلَّقَ شيئًا: أي: استمسك به واعتمد عليه.

وُكِلَ إليهِ: أيْ: حُعِلَ هذا الشيءُ الذي تعَلَّقَ بهِ عِمَادًا لهُ، وَوَكَلُهُ اللَّهُ إليهِ، وتَخَلَّى عنهُ.

ومناسبةُ هذه الجملةِ للَّتِي قَبْلَها: أنَّ النافخَ في العُقَدِ يُرِيدُ أنْ يتوَصَّلَ بهذا الشيءِ إلى حاجَتِهِ ومآرِبِهِ، فَيُوكُلُ إلى هذا الشيءِ المُحَرَّمِ.

ووجْهُ آخرُ: وهُوَ أَنَّ مِن الناسِ مَنْ إذا سُحِرَ عَنْ طريقِ النفخِ بالعُقَدِ ذَهَبَ إلى السَّحَرَةِ، وتعَلَقَ بِهِم، ولا يَذْهَبُ إلى القُرَّاءِ والأدويةِ المباحةِ والأدعيةِ المشروعةِ، ومَنْ توكَّلَ على اللهِ كَفَاهُ، قالَ تعالى: ﴿ وَمَنْ يَتُوكَكُلُ عَلَى يَذْهَبُ إِلَى اللهِ كَفَاهُ، قالَ تعالى: ﴿ وَمَنْ يَتُوكَكُلُ عَلَى اللهِ كَفَاهُ، قالَ تعالى: ﴿ وَمَنْ يَتُوكَكُلُ عَلَى اللهِ كَفَاهُ، قالَ تعالى: ﴿ وَمَنْ يَتُوكُ كُلُ عَلَى اللهِ كَفَاهُ، قالَ تعالى: ﴿ وَمَنْ يَتُوكُ كُلُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ



اللهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ كَالْغُ أَمْرِهِ } وإذا كانَ اللهُ حَسْبَكَ فلا بُدَّ أَنْ تَصِلَ إلى ما تُريدُ.

لكنْ مَنْ تَعَلَّقَ شيئًا مِن المخلوقينَ وُكِلَ إليه، ومَنْ وُكِلَ إلى شيء من المخلوقينَ وُكِلَ إلى ضعف وعجز وعَوْرَة، وقدْ يشملُ الحديثُ مَن اعتمدَ عَلَى نفسِهِ، وصارَ مُعْجَبًا بما يُقولُ ويفعلُ، فإنَّهُ يُوكَلُ إلى نفسِهِ، ويُوكلُ إلى ضعف وعجز وعورة.

ولهذا يُنبغي أنُّ تكونَ دائمًا مُتَعَلِّقًا باللهِ في كلِّ أفعالِكَ وأحوالِكَ حتَّى في أهْوَنِ الأمورِ.

ونقولُ الإنسانِ: اعتَمِدْ على نفْسِكَ بالنسبة للناسِ، فلا تسألْهُم ولا تسْتَذَلَّ أمامَهم واستَغْنِ عنهم ما استطَعْتَ، أمَّا بالنسبة لله فلا تسْتَغْن عنهُ، بلْ كُنْ دائمًا مُعْتَمدًا على ربِّكَ حتَّى تتَيَسَّرَ لكَ الأمورُ.

ومنْ هذا النوعِ مَنْ يَتَعَلَّقُون ببعضِ الأحْرَازِ يُعَلِّقُونَها، فإنَّهُم يُوكَلُونَ إلى هذا، ولا يحْصُلُ لهم مقصودُهم، لكنَّهم لو اعتمدوا على اللهِ، وسلكوا السُّبُلَ الشرعيَّةَ حصلَ لهم ما يُرِيدونَ.

ومنْ هذا النوعِ أيضًا مَنْ تعلَّقَ شيئًا مِنْ هذه القبورِ، وجعلَها مَلْجَأَهُ ومُغيثَهُ عندَ طلبِ الأمورِ، فإنَّهُ يُوكُلُ إليهِ، والإنسانُ قَدْ يُفْتَنُ وَيَحْصُلُ لَهُ المطلوبُ بدُعاءِ هؤلاءِ، ولكنَّ هذا المطلوبَ الذي حصلَ حصلَ عندَ دُعَائِهم لا بِدُعَائِهم، والآيةُ صريحةٌ في ذلكَ، قالَ تعالى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَنْ يَدْعُومِنْ دُونِ اللهِ مَنْ لاَ يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقَيَامَةِ. . . ﴾ لكنَّ الله تعالى قَدْ يَفْتنُ مَنْ شاءَ منْ عباده.

ومُنَاسِبَة الحديثِ:

أنَّ هؤلاءِ الذينَ يتعَلَّقُونَ بالسحرِ، ويجعلونَهُ صناعةً يصِلُونَ بِما إلى مَآربِهِم يُوكُلُونَ إلى ذلكَ، وآحرُ أمْرِهم الخَسارةُ والندَّمُ.

(• 1) قولُهُ: «أَلاَ» أداةُ استفتاحٍ، والغرضُ تنبيهُ المُخَاطَبُ والاعتناءُ بما يُلْقَى إليهِ لأهميَّته.

قولُهُ: «هَلْ أُنَبِّنُكُمْ مَا الْعَضْهُ؟» الاستفهامُ للتشويق.

قولُهُ: «العَضْهُ» على وزن الحبْلِ والصمْتِ والوعْدِ، بمعنى القطْعِ. وأمَّا روايةُ العِضَةِ على وزْنِ عِدَةٍ، فإنَّها بمعنى التفريقِ، وأيَّا كانَ فإنَّها تتضَمَّنُ قطْعًا وتفريقًا.

(١١) قولُهُ: «هِيَ النَّمِيمَةُ» فَعِيلَةُ بمعنى مفعولةٍ، وهيَ مِنْ نمَّ الحديثَ إلى غيرِهِ، أيْ: نقَلَهُ، والنميمةُ فسَّرَها



بقوْله: «الْقَالَةُ بَيْنَ النّاسِ» أيْ: نقلُ القولِ بينَ الناسِ، فيَنْقُلُ مِنْ هذا إلى هذا، فيأتي لفلان ويقولُ: فلان يَسُبُّكَ، فهوَ نَمْ إليه الحديث ونقلَه، وسواءٌ كانَ صادقًا أوْ كاذبًا، فإنْ كانَ كاذبًا فهو بَهْتٌ ونميمةٌ، وإنْ كانَ صادقًا فهو نميمةٌ. والنميمةُ كما أخْبرَ الرسولُ صَلَّى الله عَلَيْهِ وسلَّمَ تقْطَعُ الصلةَ وتُفرِّقُ بينَ الناسِ فتحدُ هذيْنِ الرحُليْنِ صديقَيْنَ، فيأتي هذا النَّمَّامُ فيقولُ لأحدِهما: (صاحبُكَ يَسُبُّكَ) فتنْقَلِبُ هذه المودَّةُ إلى عداوة فيحصلُ التفرُق، وهذا يُشْبِهُ السحرَ بالتفريقِ؛ لأنَّ السحرَ فيه تفريقٌ، قالَ تعالى: { فَيَنَعَلَمُونَ مُنهُمَا مَا يُفرِقُونَ بِهَ بَيْنَ الْمَنْ وَمَرُوجِه }. والنميمةُ مِنْ كبائرِ الذنوب، وهي سبب لعذابِ القبر، ومِنْ أسبابِ حرمانِ دَحُولِ الجنَّة، قالَ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: «لاَيدُخُلُ الْجَنَّةُ قَتَّاتُّ» أيْ: غَامٌ.

وفي حديث ابن عبّاس الْتَفَقِ عليه أنّهُ صلّى الله عليه وسلّم: «مرّ بقبريْن يُعَذَّبَان؛ أحدُهُما كَانَ يُشي بالنميمَة». (٢٧) قولُهُ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ» «إِنَّ حرفُ توكيد ينْصِبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ، وَ«مِنْ» يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ للتبعيضِ، ويُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ للتبعيضِ، وعلى ويُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لبيانِ الجنسِ، فعلى الأوّل يكونُ المعنى: إنَّ بعضَ البيانِ سحرٌ، وبعْضَهُ ليسَ بسحرٍ، وعلى الثّاني: يكونُ المعنى: إنَّ جنسَ البيان كُلّه سحرٌ.

قولُهُ: «لَسِحْرًا» اللامُ للتوكيدِ، و(سِحْرًا) اسمُ إنَّ.

والبيانُ: هوَ الفصاحةُ والبلاغةُ، وهوَ مِنْ نعمةِ اللهِ على الإنسانِ، قالَ تعالى: { خَلَقَ ٱلإِنْسَانَ (٢) عَلَّمَهُ الْبَيَّانَ}.

والبيانُ نوعان:

الأَوَّلُ: بيانُ مَا لَا بُدَّ مَنهُ، وهذا يشتركُ فيهِ جميعُ الناسِ، فكلُّ إنسانٍ إذا جاعَ قالَ: إنِّي جُعْتُ، وإذا عَطِشَ قالَ: إنِّي عَطشْتُ، وهكذا.

الثّاني: بيانٌ بمعنى الفصاحةِ التامَّةِ التي تَسْبِي العقولَ وتُغَيِّرُ الأفكارَ، وهيَ التي قالَ فيها الرسولُ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ: ﴿إِنَّ مِنَ الْبَيَانَ لَسحْرًا».

وعلى هذا التقسيم تكونُ (مِنْ) للتبعيضِ، أيْ: بعضُ البيانِ – وهو البيانُ الكاملُ الذي هوَ الفصاحةُ – سِحْرٌ. أمَّا إذا جعلْنا البيانَ بَمعنى الفصاحة فَقَطْ، صارَتْ «منْ» لبيان الجنْس.

ووجهُ كونِ البيانِ سحرًا أنَّهُ يأخذُ بِلُبِّ السامع، فيصرفُهُ أَوْ يعْطِفُهُ، فيظنُّ السامعُ أَنَّ الباطلَ حقٌّ؛ لقوَّة تأثير • الما المين المي







الْمُتكلِّمِ، فينصرفُ إليهِ، ولهذا إذا أتى إنسانٌ يتكلَّمُ بكلامٍ معناهُ باطلٌ لكنْ لقوَّةِ فصاحتِهِ وبيانِهِ يَسْحَرُ السامعَ حقًّا، فينصرفُ إليهِ، وإذا تكلَّمَ إنسانٌ بليغٌ يُحَذِّرُ مِنْ حقِّ، وَلِفَصَاحَتِهِ وبيانِهِ يظنُّ السامعُ أنَّ هذا الحقَّ باطلٌ، فينصرفُ عنهُ، وهذا من حنس السحر الذي يُسمُّونَهُ العطفَ والصرفَ.

والبيانُ يحصلُ بهِ عطفٌ وصرفٌ، فالبيانُ في الحقيقةِ بمعنى الفصاحةِ، ولا شكَّ أنَّها تفعلُ فِعْلَ السحرِ.

وقولُهُ: ﴿إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا ﴾ هلْ هذا على سبيلِ الذمِّ ، أوْ على سبيلِ المدحِ ، أوْ لبيانِ الواقعِ ثمَّ يُنظَرُ إِلَى أَثَرِهِ ؟ الجُوابُ: الأَخيرُ هوَ المَرادُ ، فالبيانُ مِنْ حيثُ هوَ بيانٌ لا يُمْدَحُ عليهِ ولا يُذَمَّ ، ولكنْ يُنظَرُ إلى أثرِهِ والمقصودِ منهُ ، فإنْ كانَ المقصودُ منهُ ردَّ الحقِّ وإثباتَ الباطلِ فهوَ مذمومٌ ؛ لأنَّهُ استعمالٌ لنعمة الله في معصيتِه ، وإنْ كانَ المقصودُ منهُ إثباتَ الحقِّ وإبطالَ الباطلِ فهوَ ممدوحٌ ، وإذا كانَ البيانُ يُسْتَعْمَلُ في طاَعةِ الله وفي الدَعوةِ إلى اللهِ فهوَ خيرٌ مِن الْعِيِّ ، لكنْ إذا الثَّلِيَ الإنسانُ ببيانٍ ليَصُدَّ الناسَ عَنْ دينِ اللهِ ، فهذا لا خَيْرَ فيهِ والْعِيُّ حيرٌ مِنْهُ.

والبيانُ منْ حيثُ هوَ لا شكَّ أنَّهُ نعمةٌ؛ ولهذا امتنَّ اللهُ بهِ على الإنسانِ فقالَ تعالى: { عَلَّمَهُ البِّيَانَ}.

وهذا الذي ذكره المصنف حسن؛ لكن قال ابن رجب: (من تأمل طرق الحديث، وسياقه علم أنه لا يصلح له إلا هذا المعنى يعني: الذم) .

وقد كان المؤلّفُ حكيمًا في تعبيرهِ بالترجمةِ حيثُ قالَ: (بابُ بيانِ شيءٍ مِنْ أنواعِ السحرِ) ولمْ يحكُمْ عليها بشيء؛ لأنَّ منها ما هوَ شركٌ، ومنها ما هوَ مِنْ كبائرِ الذنوبِ، ومنها ما دُونَ ذلكَ، ومنها ما هوَ جائزٌ على حسَبِ ما يُقْصِدُ بِهِ وعلى حسبِ تأثيرِهِ وآثارِهِ.

(١٣) قالَ: فيه مَسائيلُ: أيْ: في هذا البابِ وما تضمَّنَهُ من الأحاديث والآثارِ مسائلُ. المسألة الأولى: (أنَّ العِيَافَةَ والطَّرْقَ والطِّيرَةَ مِن الْجِبْتِ) وقدْ سَبَقَ تَفسيرُ هذهِ الثلاثةِ وتفسيرُ الجبتِ. (١٤) الثانية: (تفسيرُ العيافةِ والطَّرْقِ) وقدْ بُيِّنَتْ في البابِ أيضًا وشُرِحَتْ.

(٩٥) الثالثة: (أنَّ عِلْمَ النجومِ نَوْعٌ مِن السِّحرِ) لقوْلهِ: ﴿مَنِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ النَّجُومِ فَقَدِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السّحْرِ " وسبق الكلامُ عليها أيضًا.







(١٦) الرَّابِعَةُ: (أَنَّ العَقْدَ مَعَ النَّفْثِ مِنْ ذَلِك) لحديثِ أبي هريرَةَ: «مَنْ عَقَدَ عُقْدَةُ ثُمَّ نَفَتَ فِيها فَقَدْ سَحَرَ» وقدْ تقدَّمَ الكلامُ على ذلكَ.

(١٧) الخامسة: (أنَّ النَّميمةَ مِنْ ذلِكَ) لحديثِ ابنِ مسعودٍ: «أَلاَ هَلْ أَبْتُكُمْ مَا الْعَضْهُ؟ هيَ النّميمَةُ» وهي من السحرِ؛ لأنَّها تفعلُ ما يفعلُ الساحرُ مِن التفريقِ بينَ الناسِ والتحريشِ بَيْنَهُم، وقدْ سَبَقَ بيانُ ذلكَ. (١٨) السَّادسة: (أَنَّ مِنْ ذلِكَ بَعْضَ الفَصاحَةِ) أيْ: مِن السحرِ بعض الفصاحةِ؛ لقولِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليهِ

وسلَّمَ: ﴿إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لُسِحْرًا».

والمؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ قالَ: بعضُ الفصاحةِ، استدلالاً بقولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: ﴿إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ، لأنَّ سِنْ، هنا عندَ الْمُؤَلِّف للتبعيض.

ووَحْهُ كُونَ ۚ ذَٰلِكَ مِن السحرِ أَنَّ لسانَ البليغِ ذي البيانِ قَدْ يَصْرِفُ الهِمَم، وقَدْ يُلْهِبُ الهممَ بما عندَهُ مِن



مؤسد الرائد المائد المراقد ال

تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس السابع والعشرون

(1) (الكُهَّانُ) جمعُ كاهن، والكَهَنَةُ أيضًا جمعُ كاهن، وهم قومٌ يكونونَ في أحياءِ العربِ يتحاكمُ الناسُ إليهم، وتتَّصلُ بِهم الشياطينُ، وتُخْبِرُهم عمَّا كانَ في السماءِ، تَسْتَرِقُ السمعَ مِنَ السماءِ، وتُخْبِرُ الكاهنَ بِهِ، ثَمَّ الكاهنُ يُضِيفُ إلى هذا الخبرِ ما يُضيفُ مِن الأخبارِ الكاذبة ويُخْبِرُ الناسَ، فإذا وقعَ ثمَّا أخْبَرَ بهِ شيءٌ اعتقدَهُ الناسُ عالمًا بالغيب، فصاروا ما يُضيفُ مِن الأخبارِ الكاذبة ويُخْبِرُ الناسَ، فإذا وقعَ ثمَّا أخْبَرَ بهِ شيءٌ اعتقدَهُ الناسُ عالمًا بالغيب، فصاروا يتحاكمونَ إليْهِم، فهمْ مَرْجعٌ للناسِ في الحُكْمِ، ولهذا يُسَمَّوْنَ الكَهنةَ إذْ همْ يُخْبِرُونَ عَن الأمورِ في المستقبلِ، يقولونَ: سيقعُ كذا وسيقعُ كذا.

قال في (تيسير العزيز الحميد) ص٤٠٩: (اعلم أن الكهان الذين يأخذون عن مسترقي السمع موجودون إلى اليوم، لكنهم قليل بالنسبة لما كانوا عليه في الجاهلية؛ لأن الله حرس السماء بالشهب، ولم يبقى من استراقهم إلا ما يخطفه الأعلى، فيلقيه إلى الأسفل قبل أن يصيبه الشهاب).

ولَيْسَ مِن الكَهَانةِ في شيءٍ مَنْ يُخْبِرُ عَنْ أمورٍ تُدْرَكُ بالحسابِ؛ فإنَّ الأمورَ التي تُدْرَكُ بالحسابِ لَيْسَتْ مِن الكهانةِ في شيءٍ، كَمَا لوْ أَخْبَرَ عَنْ كسوفِ الشَّمْسِ أَوْ حسوفِ القمرِ، فهذا لَيْسَ مِن الكهانة؛ لأَنَّهُ يُدْرَكُ بالحساب، وكما لوْ أَحْبَرَ أَنَّ الشَّمْسَ تَعْرُبُ فِي مِنَ بُرْجِ الميزانِ مَثْلًا، في الساعةِ كذا وكذا، فهذا لِيْسَ مِنْ عِلْمِ الغيب.

وكما يقولونَ: (إنَّهُ سيخرجُ في أوَّلِ العامِ أو العامِ الذي بعدَهُ مُذَنَّبُ (هالي)، وهو نجمٌ لهُ ذَنَبٌ طويلٌ) فهذا لَيْسَ مِن الكهانةِ في شيء؛ لأنَّهُ مِن الأمورِ التي تُدْرَكُ بالحسابِ، فكلُّ شيءٍ يُدْرَكُ بالحسابِ، فإنَّ الإحبارَ عَنْهُ ولوْ كانَ مستقبلاً لا يُعْتَبرُ مِنْ عِلْمِ الغيبِ، ولا مِن الكهانةِ.

(٢) قولُهُ: «هَنْ» شرطيَّةٌ فهي للعموم.

والعرَّافُ: صيغةُ مبالغةِ مِن العارفِ، أوْ نسبةٌ، أيْ: مَنْ ينتسبُ إلى العرافةِ.

والعرَّافُ قيلَ: هوَ الكاهنُ، وهو الذي يُخْبِرُ عَن المستقبلِ.

وقيل: هو اسمٌ عامٌ للكاهنِ والنُنجِّمِ والرَّمَّالِ ونحوِهُم مَّمَنْ يَسْتَدِلُّ على معرفة الغيبِ بَمُقَدِّمَات يستعملُها، وهذا المعين أعمُّ، ويدلُّ عليهِ الاشتقاق؛ إذْ هو مشتَقُّ مِن المعرفة، فيشملُ كلَّ مَنْ تعاطَى هذه الأمورَ وادَّعى بها المعرفة. قولُهُ: «فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ فَصَدَّقَهُ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلاَةُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا» ظاهرُ الحديثِ أنَّ مُحَرَّدَ سُؤَالِهِ يُوجِبُ عدَمَ

المملكة العربية السعودية – الرياض ١٣٦٣ – ص. ب: ٣٦١٤٤٥ ناكس: ٤٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٤٥٣٢٧٩ – ٤٥٤٨٩٦٦ - جوال: ٥٢٨٠٧٣٠





قبولِ صلاتِه أربعينَ يومًا، ولكَّنَّهُ لَيْسَ على إطلاقه.

فسؤالُ العرَّافِ ونحوهِ ينقسمُ إلى أقسام:

القسمُ الأوَّلُ: أنْ يسألَهُ سؤالاً مُجرَّدًا، فهذا حرامٌ؛ لقولِ النبيِّ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا . . .»

فإثباتُ العقوبة على سؤالِه يدلُّ على تحريمِه؛ إذْ لا عقوبةَ إلاَّ على فعلٍ مُحرَّمٍ.

القسمُ الثَّاني: أنْ يسألَهُ فيُصَدِّقَهُ، ويَعْتَبِرَ قولَهُ، فهذا كفرٌ؛ لأنَّ تصديقَهُ في علم الغيبِ تكذيبٌ للقرآنِ، حيثُ قالَ تعالى: { قُلْ لاَ يَعْلَدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَمْ ص الْغَيْبَ إِلاَّ اللهُ }.

القسمُ الثَّالثُ: أنْ يسألَهُ ليختبرَهُ، هَلْ هوَ صادقٌ أوْ كاذبٌ، لا لأحْلِ أنْ يأخذَ بقولِهِ، فهذا لا بأسَ بهِ، ولا يدخلُ في الحديث.

وقَدْ سألَ النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ابنَ صَيَّادٍ فقالَ: «مَاذَا خَبَّأْتُ لَكَ؟».

قَالَ: الدُّخ.

فقالَ: ﴿اخْسَأُ فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرُكُۗ».

فالنبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ سألَهُ عَنْ شَيْءٍ أَضْمَرَهُ لهُ؛ لأجْلِ أَنْ يختبرَهُ، فأحبرَهُ بهِ.

القسمُ الرابعُ: أنْ يسألَهُ ليُظْهِرَ عجزَهُ وكذبَهُ، فيمتحنَهُ في أمورٍ يتبيَّنُ بما كذِّبُه وعجْزُهُ، وهذا مطلوبٌ وقدْ يكونُ واجبًا.

وإبطالُ قولِ الكهنةِ لا شكَّ أنَّهُ أمرٌ مطلوبٌ، وقدْ يكونُ واحبًا، فصارَ السؤالُ هنا لَيْسَ على إطلاقِه، بِلْ يُفَصَّلُ فيهِ هذا التفصيلُ على حَسَبِ ما دلَّتْ عليهِ الأدلَّةُ الشرعيَّةُ الأخرى.

وقدْ أخْبَرَ شيخُ الإسلامِ عَنْهُمْ، أنَّ الجنَّ يَخْدِمُونَ الإنسَ في أمورٍ، والكُهَّانَ يستخدِمُونَ الجنَّ، ليأْتُوهُم بخبرِ السماء، فيُضيفُونَ إليه من الكذب ما يضيفونَ.

وحدمةُ الجنِّ للإنسِ ليْسَتْ مُحَرَّمةً على كلِّ حالٍ، بَلْ هيَ على حَسَبِ الحال.

فالجِنِّيُّ يخدمُ الإنسَ في أمورٍ لمصلحةِ الإنسِ، وقدْ يكونُ للحنِّ فيها مصلحةٌ، وقدْ لا يكونُ لهُ فيها مصلحةٌ؛ بَلْ لأَنَّهُ يُحِبُّهُ فِي اللهِ وِللَّهِ، ولا شكَّ أنَّ مِن الجنِّ مؤمنينَ يُحِبُّونَ المؤمنينَ مِن الإنسِ؛ لأنَّهُ يجمعُهُم الإيمانُ باللهِ.







وقدْ يخدِمُونَهم لطاعةِ الإنسِ لهُم فيما لا يُرْضِي الله عزَّ وجلَّ؛ إمَّا في الذَّبْحِ لهم، أوْ في عبادتِهِم، أوْ ما أَشْبَهَ ذلكَ.

والنبيُّ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ حضرَ إليهِ الجنُّ وحاطبَهم، وأَرْشَدَهُم، ووعَدَهُم بعطاءٍ لا نظيرَ لهُ، فقالَ لهُم: «كُلُّ عَظْمٍ ذُكِرَاسُمُ اللهِ عَلَيْهِ تَجِدُونَهُ أَوْفَرَمَا يَكُونُ لَحْمًا، وكُلُّ بَعْرَة فَهِيَ عَلَفُ لدَوَا بْكُمْ».

وَّذُكُرَ أَنَّ فِي عَهْدِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنهُ امرأةً لها رِئْيٌ مِّن الجنِّ، وكَانَتْ تُوصِيهِ بأشياءَ، حتَّى إنَّهُ تَأْخَّرَ عُمَرُ ذاتَ يومٍ، فأَتُوْا إليها فقالوا: ابْحَثِي لنا عنهُ، فذهبَ هذا الجنِّيُّ الذي فيها، وبحَثَ وأحبرَهم أنَّهُ في مكانِ كذا، وأنَّهُ يَسِمُ إبلَ الصدقةِ.

وقولُهُ: «فَصَدَّقَهُ» لَيْسَتْ في (صحيحِ مسلمٍ)، بَل الذي في (مسلمٍ): «فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ تَفْبَلُ لَهُ صَلاَةً أَرْبَعِينَ يَوْمًا» وزيادَتُها في نَقْلِ المؤلِّفِ، إمَّا أنَّ النسخَةَ التي نقلَ مِنها بهذا اللفظِ «فَصَدَّقَهُ» أوْ أنَّ المؤلِّفَ عَزَاهُ إلى مسلمٍ باعتبارِ أصلِهِ، فأخذَ مِنْ (مسلمٍ) «فَسَأَلُهُ» وأخذَ مِنْ أحمدَ «فَصَدَّقَهُ».

قُولُهُ: «لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاقُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا» نفيُ القبولِ هنا هلْ يَلْزَمُ منهُ نفيُ الصحَّةِ أو لا؟

نقولُ: نفيُ القبولِ إمَّا أنْ يكونَ لفَوَاتِ شرط، أوْ لوجودِ مانع، ففي هاتيْنِ الحالَينِ يكونُ نفيُ القبولِ نفيًا للصحَّةِ، كما لوْ قُلْتَ: مَنْ صلَّى بغيرِ وُضُوءٍ لمْ يَقَبْلِ اللهُ صلاَتَهُ، ومَنْ صلَّى في مكانٍ مغصوبٍ لم يَقْبَلِ اللهُ صلاتَهُ، عَنْدَ مَنْ يَرى ذلكَ.

وإِنْ كَانَ نَفَيُ الْقَبُولِ لا يَتَعَلَّقُ بَفُواتِ شُرطٍ ولا وَجُودِ مَانَعٍ، فلا يَلْزَمُ مِنْ نَفَيِ القَبُولِ نَفَيُ الصَّحَّةِ، وإنَّمَا يَكُونُ المرادُ بالقبول المنفَىَّ:

إِمَّا نَفِيُ الْقَبُولِ النَّامِّ، أَيْ: لَمْ تُقْبَلْ على وجهِ التمامِ الذي يُحْصُلُ بِهِ تمامُ الرِّضا وتمامُ المُتُوبَةِ.

وإمَّا أَنْ يُرَادَ بهِ أَنَّ هذه السِّئَةَ التي فعلَها تُقَابِلُ تِلْكَ الحسنةَ في المَيزَانِ فتُسْقِطُها، ويكونُ وَزْرُها موازيًا لأجرِ تِلْكَ الحسنة، وإذا لَمْ يكُنْ لهُ أجرٌ صارَتْ كَأَنَّها غيرُ مقبولةٍ، وإنْ كَانَتْ مُحْزِّئَةً ومُبْرِئَةً للذَّمَّةِ، لكنَّ الثوابَ الذي حصلَ بِها قُوبِلَ بالسيِّئَة فأسقَطَنْهُ.

ومِنلُهُ قُولُهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: ﴿مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ لَمْ تَقْبَلُ لَهُ صَلَاةً أَرْبُعينَ يَوْمًا﴾.

وقولُهُ: «أَرْبَعِينَ يَوْمًا» تخصيصُ هذا العدد لا يُمْكُنُنا أَنْ نُعَلِّلُهُ؛ لأنَّ النَّسِيءَ المقدَّرَ بعدد لا يستطيعُ الإنسانُ غالبًا المناب عليه المنابع المن





أَنْ يعْرِفَ حَكْمَتَهُ، فَكُونُ الصلاةِ خَمْسَ صلوات أَوْ خَمْسِينَ لا نعلمُ لماذا خُصِّصَتْ بذلِكَ، فهذا مِن الأمورِ التِي يُقْصَدُ بِها التعبُّدُ للهِ، والتعبُّدُ للهِ بمَا لا تُعرفُ حكَمتُهُ أَبْلَغُ مِن التعبُّدِ لهُ بمَا تُعْرَفُ حَكَمتُهُ، فَعَلَيْنَا التسليمُ والانقيادُ وتفويضُ الأمرِ إلى اللهِ تعالى.

ويُؤْخَذُ مِنَ الحديثِ: تحريمُ إتيانِ العرَّافِ وسؤَالِهِ؛ إلاَّ ما استُثنِيَ كالقسمِ الثالثِ والرابع؛ لِمَا في إتيانِهم وسؤالِهِم مِن المفاسدِ العظيمةِ، التي تَرتَّبُ على تشجيعهِم وإغراءِ الناسِ بِهم. وهُمْ في الغالبِ يأتونَ بأشياءَ كلُها باطلةً.

(٣) قولُهُ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا» تقدَّمَ معنى الكُهَّانِ، وأنَّهم كانوا رجالاً في أحياءِ العربِ تَنْزِلُ عليهم الشياطينُ، وتُخْبِرُهم بما سَمِعَتْ مِنْ أخبارِ السماء.

قولُهُ: «فَصَدَقَهُ» أيْ: نَسَبَهُ إلى الصِّدْقِ وقالَ: إنَّهُ صادقٌ، وتصديقُ الخبرِ بمعنى تثْبيتِهِ وتحقيقِهِ، فقالَ: هذا حقٌّ وصحيحٌ وثابتٌ.

قولُهُ: «بِمَا يَقُولُ» (ما) عامَّةٌ في كلِّ ما يقولُ، حتَّى ما يَحْتَمِلُ أَنَّهُ صِدْقٌ، فإنَّهُ لا يجوزُ أنْ يُصَدِّقَهُ؛ لأنَّ الأصلَ فيهم الكذبُ.

قُولُهُ: ﴿ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﴾ أَيْ: بالَّذِي أُنْزِلَ، والذي أُنْزِلَ على محمَّد صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ القرآنُ، أُنزلَ إليهِ بواسطةِ جبريلَ، قالَ تعالى: { وَإِنّهُ لَتُنزِيلُ مَ بَ الْعَالَمِينَ (١٩٢) نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ } وقالَ تعالى: { قُلُ نَزَلُهُ مُرُوحُ الْقُدُسُ مَنْ مَرَّكَ }.

وقولُهُ: «بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّد» ذكرَ أهلُ السنَّةِ أنَّ كلَّ كلمة وُصِفَ فيها القرآنُ باَنَّهُ مُنزَّلٌ أوْ أُنزِلَ مِن اللهِ، فهيَ دالَّةٌ علَى عُلُوِّ اللهِ سبحانَهُ وتعالى بذاتِهِ، وعلى أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ؛ لأنَّ الترولَ يكونُ مِنْ أعلى، والكلامَ لا يكونُ إلاَّ من المتكلِّم به.

وقولُهُ: «كَفَرَ بِمَا أُثْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ» وجهُ ذلك أنَّ ما أُنْزِلَ على محمَّدِ قالَ الله تعالى فيهِ: { قُلْ لاَ يَعْلَمُ مُنْ فِي السَّمَاواتِ وَالاَثْمِنُ اللهُ كَاللهُ } وهذا مِنْ أَفْوَى طُرُقِ الحصرِ؛ لأنَّ فيهِ النفي والإثبات، فالذي يُصَدِّقُ الكاهنَ في علم الغيب وهوَ يعلمُ أنَّهُ لا يعلمُ الغيبَ إلاَّ اللهُ فهوَ كافرٌ كُفْرًا أكبرَ مُخْرِجًا عَن المُلَّةِ، وإنْ كانَ جاهلاً ولا يعتقدُ أنَّ القرآنَ فيه كذبٌ فكفرُهُ كفرٌ دونَ كُفْر.

الملكة العربية السعودية – الرياض ١٣٦٧ – ص.بًّ: ٣٦١٤٤٠ كس: ٤٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٤٥٣٢٢٩٩ – ٤٥٤٩٩٦٦ حوال: ٥٣٨٠٧٠٠







(٤) قولُهُ: «وَلِلأَرْبَعَةِ والحاكمِ» الأربعةُ هُمْ: أبو داودَ، والنَّسَائِيُّ، والتِّرْمِذِيُّ، وابنُ مَاجَةَ. والحاكمُ ليسَ مِنْ أهلِ السُّنَن، لكنْ لهُ كتابٌ سُمِّيَ (صحيحَ الحاكم).

قُولُهُ: «صحيحٌ علَى شَرْطِهِما» أيْ: شرْطِ البخاريِّ ومسلمٍ، لكنَّ قُولَهُ على شرْطِهِما هذا على ما يَعْتَقِدُ، وإلاَّ فَقَدْ يكونُ الأمرُ على خلاف ذلكَ.

ومعنى قولِهِ: «على شرْطِهِما» أيْ: أنَّ رحالَهُ رحالُ (الصحيحيْنِ)، وأنَّ ما اشترَطَهُ البخاريُّ ومسلمٌ موجودٌ فيه.

(٥) قُولُهُ: «َهَنْ أَتَى عَرَّافًا أَوْ كَاهِنًا» «أَوْ» يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ للشكِّ، ويُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ للتنويع، فالحديثُ الأُوَّلُ بلفظِ «عَرَّافٍ» والثاني بلفظِ «كَاهِنٍ» والثالثُ جَمَعَ بينَهُما، فتكونُ «أَوْ» للتنويع.

وجاءَ المؤلِّفُ بهذا الحديثِ معَ أنَّ الأُوَّلُ والثانيَ مُغْنيَانِ عنهُ؛ لأنَّ كثرةَ الأدلَّةِ مَمَّا يُقَوِّي المدلولَ، أرَأَيْتَ لوْ أنَّ رَحُلاً أخبرَكَ بخبرِ فوَنْقْتَ به، ثمَّ حاءَ آخرُ وأخبَركَ به ازْدَدْتَ تَوَثَّقًا وقوَّةً.

ولهذا فَرَّقَ الشَّارِعُ بَيْنَ أَنْ يَأْتِيَ الإِنسَانُ بِشَاهِدٍ وِالْحَدِّ أَوْ شَاهِدَيْنِ.

وظاهرُ صنيعِ المؤلِّفِ أنَّ حديثَ أبي هريرةَ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا أَوْ كَاهِنًا» أَنَّهُ موقوفٌ؛ لأَنَّهُ قالَ: عَنْ أبي هريرةَ، ولكنَّهُ لَمَّا قالَ فِي الَّذِي بَعْدَهُ «موقوفًا» ترَجَّحَ عِنْدَنا أنَّ الحديثَ الذي قبلَهُ مرفوعٌ.

(٦) قُولُهُ: (مَرْفُوعًا) أيْ: إلى النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ.

قولُهُ: «لَيْسَ مِنّا» تقَدَّمَ الكلامُ على هذهِ الكلمةِ، وأنَّها لا تدلُّ على حروجِ الفاعلِ عَن الإسلامِ، بَلْ على حَسَبِ لحال.

قولُهُ: «تَطَيَّرَ» التَّطَيُّرُ هوَ التشاؤمُ بالمَرْنيَ أو المسموعِ أو المعلومِ أوْ غيرِ ذلكَ، وأصلُهُ مِن الطَّيْرِ؛ لَأنَّ العربَ كانوا يتَشَاءَمُونَ أوْ يتفاءَلُون بها، وقدْ سَبَقَ ذلكَ.

ومنهُ ما يخْصُلُ لبعضِ الناسِ إذا شَرَعَ في عملٍ، ثُمَّ حصلَ لهُ في أُوَّلِهِ تَعَثَّرٌ، تركَهُ وتشاءمَ، فهذا غيرُ جائز، بلْ يعتمدُ على اللهِ، ويتَوَكَّلُ عليهِ، وما دُمْتَ أَنَّكَ تعلمُ أنَّ في هذا الأمرِ حَيرًا فَغَامِرْ فيهِ ولا تَشَاءَمْ؛ لأَنَّكَ لَمْ تُوَفَّقُ فيهِ لأوَّلِ مَرَّةٍ.

فَكُمْ مَنْ إنسانَ لِم يُوفَقَ فِي العملِ أُوَّلَ مَرَّةٍ، ثُمَّ وُفِّقَ فِي ثاني مَرَّةٍ أَوْ ثالثِ مَرَّةٍ.

قولُهُ: «أَوْ تُطُيِّرَ لَهُ» بالبناءِ للمفعولِ، أيْ: أَمَرُ مَنْ يَتَطَيَّرُ لهُ، مثلَّ: أَنْ يأتيَ شخَصٌ ويقولُ: (سأْسَافِرُ إلى المكانِ



الفلايِّ، وأَنْتَ صاحبُ طَيْرٍ، وأُرِيدُ أَنْ تَوْجُرَ طَيْرَكَ؛ لأَنْظُرَ هَلْ هذهِ الوِجْهةُ مباركةٌ أَمْ لا) فَمَنْ فَعَلَ ذلِكَ فَقَدْ تبرَّأُ منْهُ الرسولُ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ.

وقولُهُ: «مَنْ تَطَيُّرَ» يشملُ مَنْ تطيَّرَ لنفسِهِ أَوْ تطيَّرَ لغيره.

(٧) وقولُهُ: «أَوْ تَكَهَّنَ أَوْ تُكُهِّنَ لَهُ» سَبَقَ أَنَّ الكهانةَ ادِّعَاءُ علم الغيب في المستقبل، يقولُ: سيكونُ كذا وكذا، وربَّما يقعُ، فهذا مُتَكَهِّنَ، ومِن الغريبِ أَنَّهُ شَاعَ الآنَ في أُسْلُوبِ النَاسِ قوْلُهُم: (تَكَهَّنَ بأَنَّ فلانًا سيأتي) ويُطْلَقُونَ هذا اللفظَ الدالَّ على عَمَلٍ محرَّمٍ على أمْرٍ مُباحٍ، وهذا لا ينبغي؛ لأنَّ العامِّيَّ الذي لا يُفَرِّقُ بينَ الأمورِ يظُنُّ أَنَّ الكَهَانَةَ كُلَّها مباحةٌ بدليلِ إطلاقِ هذا اللفظِ على شيءٍ مباحٍ معلومٍ إباحتُهُ.

قولُهُ: «أَوْ تُكُهِّنَ لَهُ» أَيْ: طَلَبَ مِن الكاهنِ أَنْ يتكَهَّنَ لهُ، كَأَنْ يقولَ للكَاهِنِ: ماذا يُصِيبُنِي غدًا؟

أوْ في الشهرِ الفلانيِّ؟

أوْ في السنة الفُلانيَّة؟

وهذا تَبَرًّأ مِنْهُ الرسولُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ.

(٨) قولُهُ: «أَوْ سَحَوَ أَوْ سُحِوَ لَهُ» تقدَّمَ تعريفُ السحرِ؛ وتقدَّمَ بيانُ أقسامِهِ.

قولُهُ: «أَوْ سُحِرَ لَهُ» أَيْ: طلَبَ مِن الساحِرِ أَنْ يَسْحَرَ لَهُ؛ وَمَنْهُ: النَّشْرَةُ عَنْ طَرِيقِ السحرِ، فهيَ داخلةٌ فيهِ؛ وكانوا يستعملونَها على وُجُوه متنوِّعَة:

منها: أنَّهم يأتونَ بطَسْتِ فَيهِ هاءٌ، ويصُبُّونَ فيه رَصَاصًا، فيتكُوَّنُ هذا الرَصاصُ بوجهِ الساحرِ، أيْ: تكونُ صورةُ الساحرِ في هذا الرصاصِ، ويُسَمِّيهَا العامَّةُ عَنْدَنا (صَبَّ الرصاصِ) وهذا مِنْ أنواعِ السحرِ المُحَرَّمِ، وقدْ تَبَرَّأُ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ منْ فاعله.

والشاهدُ مِنْ هذا الحديثِ: قولُهُ: «وَمَنْ أَتَى كَاهِنَا..» إلخ.

(٩) وقولُهُ: (ورواهُ الطَّبرانيُّ في (الأوسطِ) بإسنادٍ حسنٍ مِنْ حَديثِ ابنِ عبَّاسٍ... إلح) فيكونُ هذا مُقَوِّيًا للأوَّل.

(• 1) قُولُهُ: (قَالَ البَغَوِيُّ: العَرَّافُ الذي يَدَّعِي مَعْرِفَةَ الأمورِ بِمُقدَّمَات...) العرَّافُ: صيغةُ مبالغة، فإمَّا أنْ يُرَادَ بها النسبةُ، وهوَ الذي يَدَّعِي معرفةَ الأشياءِ، وليَّسَ كُلُّ مَنْ يدَّعِي معرفةً يكُونُ عَرَّافًا، لكنْ مَنْ يدَّعِي معرفةً تتعلَّقُ بعلمِ الغيبِ، فيدَّعِي معرفةَ الأمورِ بمقدِّماتٍ يستدلُّ بها على مكانِ المسروقِ عرَّافًا، لكنْ مَنْ يدَّعِي معرفةً تتعلَّقُ بعلمِ الغيبِ، فيدَّعِي معرفةَ الأمورِ بمقدِّماتٍ يستدلُّ بها على مكانِ المسروقِ



والضالَّةِ ونحوِها.

وظاهرُ كلامِ البَغَوِيِّ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ شاملٌ لِمَن ادَّعَى معرفةَ المستقبلِ والماضي؛ لأنَّ مكانَ المسروقِ يُعْلَمُ بعدَ السرقةِ، وكذلكَ الضالَّةُ قَدْ حَصَلَ الضَّيَاعُ، ولكنَّ المسألةَ لَيْسَت اتفاقيَّةً بَيْنَ أهلِ العلمِ؛ ولهذا قالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ: (وقيلَ: هوَ – أي العرَّافُ – الكاهنُ).

والكاهنُ هوَ الذي يُخْبِرُ عَنِ الْمُغَيَّبَاتِ فِي المستقبلِ.

(١١) قولُهُ: (وقيلَ: هُوَ الذي يُخْبِرُ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ) أَيْ: أَنْ تُضْمِرَ شيئًا ، فتقولُ: ما أَضْمَرْتُ؟ فيقولُ: أضمرْتَ كذا وكذا.

أو المُغَيَّبَاتِ في المستقبلِ، تقولُ: ماذا سيحدثُ في الشهرِ الفلانِيِّ في اليومِ الفلانِيِّ؟ ماذا ستلدُ امرَأَتِي؟ متى يَقْدَمُ ولَدي؟

وهوَ لا يدْرِي؟

والخلاصة:

أنَّ العلماءَ اختلفوا في تعريف العرَّاف:

فقيلَ: هوَ الذي يدَّعِي معرفةَ الأمورِ بمَقدِّمَاتٍ يستدلُّ بِها على مكانِ المسروقِ والضَّالَّةِ ونحْوِها، فيكونُ شاملاً لِمَنْ يُخْبِرُ عَنْ أُمُورٍ وَقَعَتْ.

وقيلَ: الذي يُخْبِرُ عمَّا في الضمير.

وقيلَ: هوَ الكاهنُ، والكاهنُ هوَ الذي يُخْبِرُ عَن المغيَّباتِ في المستقبلِ.

(١٢) قولُهُ: (وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ ابنُ تَيْمِيَةً) ظاهرُ كلامِ الْشيخِ: أَنَّ شَيخَ الإسلامِ حزَمَ هِذَا، ولكنَّ شيخَ الإسلامِ قالَ: (وقيلَ الْعَرَّافُ) وذكرَهُ بقيلَ، ومعلومٌ أنَّ ما ذُكِرَ بقيلَ لَيْسَ مِمَّا يُحْزَمُ بأنَّ الناقلَ يقولُ بهِ، صحيحٌ اللهُ إذا نَقَلَهُ ولْمْ ينْقُضْهُ، فهذا دليلٌ على أنَّهُ ارْتَضَاهُ.

وعلى كلِّ حالٍ فشيخُ الإسلامِ ساقَ هذا القولَ وارْتَضَاهُ ثُمَّ قالَ: ولوْ قيلَ: إِنَّهُ اسمٌ حاصٌّ لبعضِ هؤلاءِ؛ الرَّمَّالِ والْمُنحِّمِ ونحوِهم، فإنَّهمْ يدخلونَ فيه بالعمومِ المعنويِّ؛ لأنَّ عندَنا عمومًا معنويًّا، وهو ما ثبتَ عَنْ طريقِ القياسِ، وعمومًا لفظيًّا، وهو ما دلَّ عليه اللفظُ، بحيثُ يكونُ اللفظُ شاملاً لهُ.



وِقَدْ ذَكَرَ شَيخُ الإسلامِ ابنُ تِيميَةَ رَحِمَهُ اللهُ أنَّ استخدامَ الإنسِ للجنِّ لهُ ثلاثُ حالات:

الحالُ الأولَى: أنْ يستخدِمَهم في طاعةِ اللهِ، كأنْ يكونَ لهُ نائبًا في تبليغ الشرع، فمثلاً إذا كانَ لهُ صاحبٌ مِن الجنِّ مُؤْمِنٌ يأخذُ عنهُ العلمَ ويتَلقَّى منهُ، وهذا شيءٌ نَّبتَ أنَّ الجنَّ قدْ يتعَلَّمُونَ مِن الإنسِ، فيستخدمُهُ في تبليغِ الشرعِ لنُظَرَائِهِ مِن الجنِّ، أَوْ في المعونةِ على أمورٍ مطلوبةٍ شرعًا، فهذا لا بأسَ بهِ، بلْ إنَّهُ قدْ يكونُ أمرًا محمودًا أوْ مطلوبًا، وهوَ من الدعوة إلى الله عزَّ وحلَّ.

والجنُّ حَضَرُوا النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وقرأً عليهم القرآنَ، ووَلُّوا إلى قومِهِم مُنْذِرينَ، والجنُّ فيهم الصلحاءُ والعُبَّادُ والزُّهَّادُ والعلماءُ؛ لأنَّ الْمُنْذِرَ لا بُدَّ أنْ يكونَ عالمًا بما يُنْذِرُ، عابدًا مُطِيعًا للهِ سبحانَهُ في الإنذارِ.

الحالُ الثَّانيةُ: أَنْ يستخدمَهُم في أمورِ مُبَاحَةٍ، مثلَ: أَنْ يطُّلُبَ منهم العونَ على أمرٍ مِن الأمورِ المباحةِ، قالَ: فهذا جائزٌ بشرط أنْ تكونَ الوسيلةُ مباحَّةً، فإنْ كانَتْ مُحَرَّمةً صارَ حرامًا، كما لوْ كانَ الجنِّيُّ لا يُسَاعِدُهُ في أموره إلاَّ إذا ذَبَحَ لهُ، أوْ سَجَدَ لهُ، أوْ ما أَشْبَهَ ذلكَ.

ثْم ذكَرَ مَا وَرَدَ أَنَّ عُمَرَ تَأْخَّرَ ذَاتَ مَرَّةٍ في سفرِهِ، فاشتغلَ فِكْرُ أبي موسى، فقالوا لهُ: إنَّ امرأةً مِنْ أهلِ المدينةِ لها صاحبٌ مِن الجنِّ، فلوْ أمرْتُها أنْ تُرْسِلَ صاحبَها للبحثِ عَنْ عُمَرَ، ففعلَ، فذهبَ الجنِّيُّ ثمَّ رجعَ فقالَ: إنَّ أميرَ المؤمنينَ ليسَ بِهِ بَأْسٌ، وهوَ يَسِمُ إِبِلَ الصَّدَقَةِ فِي المكانِ الفلانيِّ، فهذا استخدامٌ في أمْرٍ مُبَاحٍ.

الحالُ الثَّالثُّهُ: أَنْ يستخدَمَهُم في أمورٍ مُحَرَّمةٍ، كنهبِ أموالِ الناسِ وترويعِهم، وما أشبَهَ ذلِكَ، فهذا مُحَرَّمٌ، ئُمَّ إِنْ كَانَتِ الوسيلةُ شِرْكًا صَارَ شِرْكًا، وإِنْ كَانَتْ وَسَيْلَتُهُ غَيْرَ شَرْكِ صَارَ معصيةً، كما لوْ كَانَ هذا الجنّيُّ الفاسقُ يَأْلُفُ هذا الإنسيُّ الفاسقَ، ويتعاونُ معهُ على الإثمِ والعُدْوَانِ، فهذا يكونُ إثمًّا وعدوانًا، ولا يصلُ إلى حدِّ

ثُمَّ قالَ: إنَّ مَنْ يسألُ الجنَّ، أوْ يسألُ مَنْ يسألُ الجنَّ، ويُصَدِّقُهم في كلِّ ما يقولونَ، فهذا معصيةٌ وكفرّ. والطُّريقُ للحِفْظِ من الجنِّ هوَ قراءةُ آيةِ الكُرْسِيِّ، فمَنْ قرَأُها في ليلةٍ لمْ يَزَلْ عليهِ مِن اللهِ حافظٌ، ولا يقْرُبُهُ شيطانٌ حتَّى يُصْبِحَ، كما ثبتَ ذلِكَ عنهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم، وهيَ: { اللهُ لاَ اللهُ لاَ هُوَالْحَيُّ الْقَيُومُ } الآيةَ. (١٣) قولُهُ: «يَكْتُبُونَ أَبَاجَادٍ وَيَنْظُرُونَ فِي النُّجومِ» الواوُ هنا لَيْسَتْ عطفًا، ولكنَّها للحالِ، يعني: والحالُ

أَنُّهُم ينظرُونَ فيرْبِطُونَ ما يكتبونَ بسَيْرِ النحومِ وحرَّكَتِها.

(٢٤) قولُهُ: «هَا أُرَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ» ويجوزُ فتح الهمزةِ بمعنى: أعلَمُ، وبالضمِّ بمعنى: ما أظُنُّ.



وقولُهُ: «أَبَاجَادٍ» هيَ: أَبْحَدْ هَوَّزْ حُطِّي كَلَمَنْ سَعْفَصْ قَرَشَتْ ثَحِذٌ ضَظغ....

وتعلمُ (أبَاجَادٍ) ينقسمُ إلى قسمين:

الأَوَّلُ: تعلَّمٌ مباحٌ بأنْ نَتَعَلَّمَها لحسابِ الجُمَلِ وما أَشَبُهَ ذلِكَ، فهذا لا بأسَ بهِ، وما زالَ أناسٌ يستعْمِلُونَها، حتَّى العلماءُ يُؤرِّحُونَ بِها، ولم يُرِد ابنُ عَبَّاسِ هذا القسمَ.

الثاني: مُحَوَّمٌ، وهو كتابةُ (أَبَاجَادٍ) كتابةً مربوطةً بسيْرِ النحومِ وحركتِها وطلوعِها وغروبِها، وينظرونَ في النحومِ؛ ليسْتَدلُّوا بالموافقة أو المخالفة على ما سيحْدُثُ في الأرضِ، إمَّا على سبيلِ العمومِ كالجَدْبِ والمرضِ والحربِ وما أَشْبَهَ ذلكَ، أوْ على سبيلِ الخصوصِ، كأنْ يقولَ لشخصٍ: سيحدثُ لكَ مرضٌ أوْ فقرٌ أوْ سعادةٌ أوْ نحسٌ في هذا، وما أَشْبَهَ ذلكَ.

فهم يرْبِطُونَ هذهِ هِذهِ، وَلَيْسَ هناكَ عَلاقةٌ بينَ حركاتِ النجومِ واختلافِ الوقائعِ في الأرضِ. وقولُهُ: «ما أُرَى مَنْ فَعَلَ ذلِكَ لَهُ عِنْدَ اللهِ مِنْ خَلاقِ» قَولُهُ: «خلاقِ» أيْ: نصيبِ.

ظاهِرُ كلامِ ابنِ عبَّاسٍ أَنَّهُ يرى كُفْرَهم؛ لأنَّ الذي لَيْسَ لهُ نصيبٌ عِنْدَ اللهِ هوَ الكَّافرُ؛ إذْ لا يُنْفَى النصيبُ مُطْلَقًا عَنْ أحد من المؤمنينَ.

وإنْ كانَ لهُ ذنوبٌ عُذِّبَ بقَدْرِ ذنوبِهِ، أَوْ تَجَاوَزَ اللهُ عنها، ثُمَّ صَارَ آخِرَ أَمْرِهِ إلى نصيبهِ الذي يجدُهُ عندَ اللهِ. ولم يُبيِّن المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ حُكْمَ الكَاهِنِ والمنجِّمِ والرَّمَّالِ مِنْ حيثُ العَقوبةُ فِي الدُّنْيا، وذلكَ أَنَّنا إِنْ حكَمْنا بكُفْرِهِم، فحُكْمُهم في الدُّنْيا أَنَّهُم يُسْتَتَابُونَ، فإنْ تَابُوا وإلاَّ قَتِلُوا كُفَّارًا.

وإنْ حكَمْنا بعدم كفرهِم، إمَّا لكونِ السحرِ لا يصلُ إلى الكفرِ، أوْ قُلْنا: إنَّهم لا يكْفُرونَ؛ لأنَّ المسألةَ فيها خلافٌ، فإنَّهُ يجبُ قتْلُهم لدفعِ مفسدتِهم ومضَرَّتِهم، حتَّى وإنْ قُلْنا بعدمِ كُفْرِهِم؛ لأنَّ أسبابَ القتلِ ليسَتْ مُختَصَّةً بالكفر فَقَطْ.

والنظرُ في النجوم ينقسمُ إلى أقسام:

الأَوَّلُ: أَنْ يُسْتَلَلَ بِحُرِكَاتِها وَسَيْرِهَا عَلَى الْحُوادَثِ الأَرْضَيَّةِ، سُواءٌ كَانَتْ عَامَّةً أَوْ حَاصَّةً، فَهُوَ إِن اعتقَدَ أَنَّ الْمُورِ، أَوْ أَنَّ لَهَا شِرْكًا فَهُوَ كُفْرٌ مُخْرِجٌ عَنِ اللَّةِ، وإِن اعتقَدَ أَنَّها سَبَبٌ فقطْ، فكفرُهُ غيرُ مُخْرِج عَنِ اللَّةِ، وإِن اعتقَدَ أَنَّها سَبَبٌ فقطْ، فكفرُهُ غيرُ مُخْرِج عَنِ اللَّةِ.

المُملكة العُربية السعودية - الرياض ١١٣١٧ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ الكس: ٤٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٤٥٢٢٩٩٩ - ٤٥٤٨٩٢٦ جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠





ولكنْ يُسمَّى كفرًا؛ لقولِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ على إِثْرِ سماءٍ كانَتْ مِن اللَّيْلِ: ﴿هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟﴾ قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

قالَ: ﴿قَالَ: أَصْبَحَ مِنْ عِبادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ ، أَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِوْنَا بِفَضْلِ اللهِ وَرَحْمَتْهِ فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطرْنَا بَنُوْ كَذَا وَكَذَا فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ».

وقدْ سَبَقَ لنا أنَّ هذا الكُفْرَ ينْقَسِمُ إلى قِسْمَيْنِ بحسَبِ اعتقادِ قائلِهِ.

الثَّاني: أنْ يتعلَّمَ علمَ النجومِ؛ ليستدلَّ بحركاتِها وسيْرِها على الْفُصولِ وأوقاتِ البَّذْرِ والحصادِ والغرسِ وما أشَبْهَهُ؛ فهذا مِن الأمورِ المباحةِ؛ لأنَّهُ يُسْتَعَانُ بذلكَ على أمورِ دنيويَّةِ.

القسمُ الثّالثُ: أنْ يتعلَّمَها لمعرفةِ أوقاتِ الصَّلُواتِ وجهاتِ القَبْلَةِ وما أشَبْهَ ذلِكَ مِن الأمورِ المشروعةِ، فالتَّعَلَّمُ هنا مشروعٌ، وقدْ يكونُ فَرْضَ كفايةٍ، أوْ فرضَ عَيْنِ.

(٥١) فيهِ مسائِلُ:

الأولى: (لا يَجْتَمِعُ تَصْديقُ الكاهِنِ مَعَ الإيمانِ بالقرآنِ) يُؤْخَذُ مِنْ قولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «مَنْ أَتَى كَاهِنَا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزِلَ عَلَى مُحَمَّد » صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم.

ووجْهُهُ أَنَّهُ كَذَّبَ بِالْقِرآنِ، وهذا مِنْ أُعظمِ الكفرِ.

(١٦) الثانية: (التَّصْريحُ بالَّهُ كُفْلٌ تُؤْخَذُ مِنْ قولِهِ: «فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ».

(١٧) الثالثة: (ذِكْرُ مَنْ تُكُهِّنَ لَهُ) تُؤْخَذُ مِنْ حديثِ عمرانَ بنِ حُصَيْنٍ؛ حيثُ قالَ: ﴿لَيْسَمِتَا ﴾ أيْ: أَنَّهُ كالكاهنِ في براءةِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ منهُ.

(١٨) الرابعة: (ذِكْرُ مَنْ تُطُيِّرَ لَهُ) تُؤْخَذُ مِنْ قولِهِ: ﴿أَوْ تَطُلُّيرَ لَهُ ۗ.

(١٩) الخامسة: (ذِكْرُ مَنْ سُحِرَ لَهُ) تُؤْخَذُ مِنْ قولِهِ: «أَوْسُحرَلُهُ».

وأتى المؤلِّفُ بذِكْرِ مَنْ تُكُمِّنَ لهُ، أَوْ سُحِرَ لهُ، أَوْ تُطُيَّرَ لهُ؛ لأنَّهُ قَدْ يُعَارِضُ فيهِ معارضٌ فيقولُ: هذا في الكُهَّانِ،



وهذا في المتطيِّرينَ، وهذا في السَّحرةِ، فقالَ: إنَّ مَنْ طَلَبَ أنْ يُفعلَ لهُ ذلكَ فهوَ مثْلُهُم في العقوبة.

(٢٠) السَّادسةُ: (ذِكْرُ مَنْ تَعَلَّمَ أَبَاجَادٍ) وتعَلَّمُ ذلكَ فيهِ تفصيلٌ، لا يُحْمَدُ ولا يُذَمُّ؛ إلاَّ علَى حسَبِ الحالِ التي تنْزِلُ عليها، وقدْ سبقَ ذلكَ.

(٢١) السابعة: (ذِكْرُ الفَرْقِ بَيْنَ الكاهِنِ والعرَّافِ).

وفي هذه المسألة خلاف بينن أهل العلم:

القولُ الأوَّلُ: أنَّ العرَّافَ هوَ الكاهنُ، والكاهنُ هُوَ الذي يُخْبِرُ عن المُغَيَّباتِ في المستقبلِ، فهما مترادفانِ، فلا فَرْقَ بَيْنَهُما.

القولُ الثّاني: أنَّ العرَّافَ هوَ الذي يَسْتَدلُّ على معرفةِ الأمورِ بمُقَدِّمَاتِ يستدلُّ بما على معرفةِ المسروقِ ومكانِ الضَّالَّةِ ونحْوِها، فهوَ أعمُّ مِن الكاهنِ؛ لأنَّهُ يشملُ الكاهنَ وغيرَهُ، فهما مِنْ بابِ العامِّ والخاصِّ.

القولُ الثّالثُ: أنَّ العرَّافَ هوَ الذي يُخبِرُ عمَّا في الضميرِ، والكاهنُ هوَ الذي يُخبِرُ عَن الْمُغَبَّباتِ في المستقبلِ. فالعرَّافُ هوَ الكاهنُ أوْ أَنَّهُ أعمَّ منهُ، أوْ أنَّ العرَّافَ يختصُّ بالماضِي، والكاهِنَ بالمستَقْبَلِ، فهما متباينانِ.

فالظاهرُ أنَّهما متباينانِ، فالكاهنُ منْ يُحْبِرُ عن الْمُغَيَّبَاتِ في المستقبلِ.

«والعرَّافُ: مَنْ يدَّعِي معرفةَ الأمورِ بمقدَّمات يستدلُّ بها عن المسَروقِ ومكانِ الضَّالَّةِ ونحْوِ ذلكَ) غيرُ واضحٍ؛ لأنَّهُما لوْ كانا متباينيْنِ لقُلْنَا: والعَرَّافُ هُوَ الذي يُخْبِرُ عمَّا في الضميرِ، أَوْ أَنْ يكُونَا منْ بابِ العامِّ والخِاصِّ، فيُقَالُ في العرَّافِ ما هوَ مطبوعٌ هنا بينَ القوسيْنِ.

(٢٢) تعريفُ النُشْرُةِ:

في اللغة: بضمَّ النون فُعْلَةٌ من النَّشر وهوَ التفريقُ.

وفي الاصطلاح: حُلُّ السِّحرِ عَن المسحورِ؛ لأنَّ هذا الذي يَحُلُّ السحرَ عَن المسحور يرفعُهُ ويُزيلُهُ ويُفَرَّقُهُ.

أَمَّا حَكُمُها: فَهُوَ يَتَبَيَّنُ ثُمَّا قَالَهُ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ، وَهُوَ مِنْ أَحَسَنِ البياناتِ.

ولا رَيْبَ أَنَّ حَلَّ السحرِ عَن المسحورِ مِنْ بابِ الدواءِ والمعالجة، وفيهِ فضلٌ كبيرٌ لِمَن ابتغى بِهِ وَجْهَ الله، لكنْ في القسمِ المباحِ مِنْها؛ لأنَّ السحرَ لهُ تأثيرٌ على بدنِ المسحورِ وعقْلِهِ ونفسِهِ وضيقِ الصدرِ، حيثُ لا يأنسُ إلاَّ بِمَن اسْتُعْطفَ عَلَيْه.

> الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٢ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ فاكس: ٨٩٤٩٦٨ - هاتف: ٥٥٢٢٢٩٩ - ٥٥٤٨٩٣٦ جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠







وأحيانًا يكونُ التأثير أمراضًا نفسيَّةً بالعكسِ، تُنَفِّرُ هذا المسحورَ عَمَّنْ تُنَفِّرُهُ عَنْهُ مِن الناسِ، وأحيانًا يكونُ التأثير أمراضًا عقليَّةً، فالسحرُ لهُ تأثيرٌ إمَّا على البدنِ، أو العقلِ، أو النفسِ.

قُولُهُ: (عن النُشْرَقِ) أَلْ للعهدِ الذهنِيِّ، أي: المعروفةِ عندَهُم التي كاُنوا يستعملُونَها في الجاهليَّةِ، وذلِكَ طريقٌ مِنْ طُرُق حَلِّ السِّحْر، نوعان:

الأَوْلُ: أَنْ تَكُونَ باستخدامِ الشياطينِ، فإنْ كانَ لا يَصِلُ إلى حاجَتِهِ مِنْهُمْ إلاَّ بالشركِ كانتْ شِرْكًا، وإنْ كانَ يتوَصَّلُ لذلكَ بمعصيةِ دونَ الشرك كانَ لَها حُكْمُ تلكَ المعصية.

الثَّاني: أنْ تَكُونَ بالسحرِ كالأدويةِ والرُّقَى والعَقْدِ والنَّفْثِ وما أشَبْهَ ذلِكَ، فهذا لهُ حكمُ السحرِ على ما ببقَ.

ومِنْ ذَلِكَ مَا يَفْعُلُهُ بَعْضُ النَاسِ، أَنَّهُم يَضْعُونَ فَوْقَ رأْسِ المُسْحُورِ طَسْتًا فِيهِ مَاءٌ، ويصُبُّونَ عليهِ رَصَاصًا، ويزْعُمُونَ أَنَّ السَّاحرَ يَظْهَرُ وجهُهُ فِي هذا الرصاصِ، فيُسْتَدَلُّ بذلِكَ عَلَى مَنْ سَحَرَهُ.

وقدْ سُئِلَ الإمامُ أحمدُ عَن النُّشْرة؟

فقالَ: (إنَّ بعضَ الناس أجازُها).

فقيلَ لهُ: إنَّهم يجعلونَ ماءً في طَسْت، وإنَّهُ يغُوصُ فيهِ، وإنَّهُ يبدو وجْهُهُ، فنفضَ يدَهُ.

فقالَ: (ما أدرِي ما هذا؟!.. ما أدري ما هذا؟!)

فَكَأَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَوَقَّفَ فِي الأَمْرِ وَكُرِهَ الْحُوضَ فيهِ.

(٣٣) قولُهُ: «مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ» أيْ: من العملِ الذي يأمرُ بهِ الشيطانُ ويُوحِي به؛ لأنَّ الشيطانَ يأمرُ بالفحشاءِ ويُوحِي إلى أوليائهِ بالمنكرِ، وهذا يُغْنِي عنْ قوْلِهِ: إنَّها حرامٌ، بلْ هوَ أشدُّ؛ لأنَّ نِسْبَتَهَا للشيطانِ أبلغُ في تقبيحِها والتنفيرِ منها، ودلالةُ النصوصِ على التحريمِ لا تنحصرُ في لفظِ التحريمِ أوْ نفي الجوازِ، بلْ إذا رُتَّبَت العقوباتُ على الفعلِ كانَ دليلاً على تحريمه.

قُولُهُ: «فقالَ: ابنُ مسعود يكْرَهُ هذا كُلَّهُ» أحابَ رَحِمَهُ الله بقولِ الصحابيِّ، وكأنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ أَثَرٌ صحيحٌ عَن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ في ذلكَ، وإلاَّ ما استدلَّ به.

والْمُشَارُ إليهِ في قولهِ: «يَكْرَهُ هذا كُلَّهُ» كلَّ أنواعِ النُّشرةِ، وظاهرُهُ ولوْ كانَتْ على الوجهِ المباحِ على ما يأتي، لكنَّهُ غيرُ مراد؛ لأنَّ النَّشْرَةَ بالقرآن والتعَوُّذَات المشروعة لم يقُلْ أحدٌ بكَرَاهَتها.

nttp://www.afaqattaiseer.com – م ۱۲ – E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com

المملحة العربية السعودية - الرياض ١٢٦٢ - ص.ب: ٢٦١٦٤٣ اكس: ٤٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٤٥٣٢٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٢٦ جوال: ٥٥٣٨٠٧٣٠



وسبقَ أنَّ ابنَ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنهُ كانَ يكُرُّهُ تعليقَ التمائمِ من القرآنِ وغيرِ القرآنِ.

وعلى هذا فالكُلِّيَّةُ في قولِ أَحْمَدَ (يكُرَّهُ هذاكُلَّهُ) يرادُ بما النَّشْرَةُ التي منْ عملِ الشيطانِ، وهيَ النَّشْرَةُ بالسحرِ، والنَّشْرَةُ التي من التمائم.

وقولُهُ: «يَ**كْرَهُ**» الكراهةُ عندَ المتقدِّمِينَ يُرادُ بِما التحريمُ غالبًا، ولا تخرجُ عنهُ إلاَّ بقرينةٍ، وعِنْدَ المتأخِّرِينَ حلافُ لأُولَى.

(٢٤) قولُهُ: «رَجُلٌ بِهِ طِبِّ» أيْ: سِحْرٌ، ومِن المعلومِ أنَّ الطبَّ هوَ علاجُ المرضِ، لكنْ سُمِّيَ السحرُ طِبًّا مِنْ باب التَّفَاؤُل، كَمَا سُمِّيَ اللَّديغُ سليمًا، والكسيرُ جبيرًا.

(٣٥) قولُهُ: «أَوْ يُؤَخَّدُ عَن امْرَأَتِهِ» أيْ: يُحْبَسُ عنها فلا يَصِلُ إلى حِمَاعِها، وهوَ لَيْسَ بهِ بَأْسٌ، وهذا نوعٌ من السحر.

وقدْ ذَكَرَ بعضُ أهلِ العلمِ أنَّ مِن العلاجِ أنْ يُطَلِّقَها، ثمَّ يُرَاجِعَها، فينفكُّ السِّحْرُ، لكنْ لا أدري هلْ هذا يصحُّ أمْ لا؟

فإذا صحَّ، فالطلاقُ هنا جائزٌ؛ لأنَّهُ طلاقٌ للاستبقاءِ، فيُطلِّقُ كعلاجٍ، ونحنُ لا نُفْتِي بشيءٍ منْ هذا، بَلْ نقولُ: لا نعرفُ عنهُ شيئًا.

و «أوْ» في قوْله: «أَوْ يُؤخَّلُ» يُحتَمَلُ أَنَّها للشكِّ من الرَّاوي، هلْ قالَ قتادةُ: «به طِبِّ» أوْ قالَ: «يُؤخَّدُ عن المُرَأَتِه» أيْ: أوْ قُلْتُ: يُؤخَّذُ، ويُحْتَمَلُ أَنْ تكونَ للتنويعِ، أيْ: سألتُهُ عَنْ أَمْرَيْنِ؛ عَنَ المسحورِ وعَن الذي يُؤخَّدُ عَن المَرأَتِه. عَن المَرأَتِه.

(٢٦) قولُهُ: ﴿أَيُحَلُّ عَنْهُ أَوْ يُنْشَرُ ﴾ لا شكَّ أنَّ (أوْ) هنا للشكِّ؛ لأنَّ الحَلَّ هوَ النُّشْرَةُ.

(٢٧) قولُهُ: (لا بَأْسَ بِهِ، إنَّما يُريدونَ بِهِ الإصْلاحَ) كأنَّ ابنَ المُسَيِّبِ رَحِمَهُ الله فَسنَّمَ السحر إلى فسميْن: ضارٌ، ونافعٌ.

- فــالضارُ مُحَرَّمٌ، قالَ تعالى: { وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُ مُ وَكَا يَنَفُعُهُ مُ }.
 - والنافعُ لاَ بأسَ به، وهذا ظاهرُ ما رُويَ عنهُ.

و بهذا أخذَ أصحابُنا الفقهاءُ فقالوا: يجوزُ حلُّ السحرِ بالسحرِ للضرورة، وقالَ بُعضُ أهلِ العلم: إنَّهُ لا يجوزُ المستقالية العديدة - الرياض ١٠١١ - ص ب: ١٠١٠ من ١٠١٠ - ص ١٣ -





حلَّ السحرِ بالسحرِ، وحَمَلُوا ما رُوِيَ عَن ابنِ المسيِّبِ بأنَّ المرادَ بهِ ما لا يُعْلَمُ عَنْ حالِهِ، هَلْ هوَ سحرٌ، أَمْ غيرُ سحرٍ، أمَّا إذا عُلِمَ أنَّهُ سحرٌ فلا يَحِلُّ واللهُ أعلمُ.

ولُكنْ على كلِّ حال حتَّى ولوْ كانَ ابنُ المُسَيِّبِ ومَنْ فَوْقَ ابنِ المُسَيِّبِ مِمَّنْ ليسَ قُولُهُ حُجَّةً يرى أَنَّهُ جائزٌ، فَلَيْسَ معنى ذلكَ أَنْ يكونَ جائزًا في حُكْمِ اللهِ حتَّى يُعْرَضَ على الكتابِ والسُّنَّةِ، وقدْ سُئِلَ الرسولُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ عَن النُّشْرَةِ؟

فقالَ: «هِيَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ».

قُولُهُ: (ورُوِيَ عَن الْحَسنِ: لَا يَحُلُّ السحرَ إلاَّ ساحرٌ) هذا الأثرُ إنْ صحَّ فمُرَادُ الحسنِ الحَلُّ المعروفُ غالبًا، وأنَّهُ لا يقَعُ إلاَّ من السحرة.

قُولُهُ: (قَالَ ابنُ القَيِّمِ: (النُّشْرَةُ حلُّ السحرِ عن المسحورِ... إلخ) هذا الكلامُ حيِّدٌ، ولا مَزِيدَ عليه.

(٢٨) فيهِ مسائِلُ:

الأولى: (النهيُ عن النُّشرةِ) تُؤْخَذُ مِنْ قولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: ﴿هِيَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ﴾ ولَيْسَ فيهِ صيغَةُ نَهْي، لكنْ فيهِ ما يدُلُّ عليه؛ لأنَّ طُرُقَ إِثْباتِ النهي لَيْسَت الصيغة فَقَطْ، بَلْ ذَمُّ فاعلِهِ وَخُوُهُ، وتقبيحُ الشيءِ وما أشَبْهُ ذلك يدلُّ على النهي.

(٢٩) الثَّانية: (الْفَرْقُ بِينَ الْمَنْهِيِّ عنهُ والْمُرَخَّصِ فيهِ) تُؤْخَذُ مِنْ كلامِ ابنِ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ وتفصيلِهِ.

إشْكَالٌ وجوابُهُ:

ما الجمعُ بينَ قولِ الفقهاءِ رَحِمَهُم اللهُ: يجوزُ حَلُّ السحرِ بالسحرِ، وبينَ قولِهم: يجبُ قَتْلُ الساحرِ؟ الجَمْعُ: أَنَّ مُرَادَهُم بقتلِ الساحرِ مَنْ يضرُّ بسحْرِهِ دونَ مَنْ ينْفَعُ، فلا يُقْتُلُ، أَوْ أَنَّ مُرَادَهُم: بيانُ حُكْمِ حَلِّ السحرِ بالسحرِ للضرورةِ، وأمَّا الإبقاءُ على الساحرِ فَلَهُ نظرٌ آخر، واللهُ أعلمُ.





المستخدمة المراجعة ا

تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الثامن والعشرون

(١) قال في (فتح المجيد) ص٣٤٠: (ما كانت الطيرة من الشرك المنافي لكمال التوحيد الواجب، لكونها من إلقاء الشيطان وتخويفه ووسوسته. ذكرها المصنف في (كتاب التوحيد) تحذيراً مما ينافي كمال التوحيد الواجب) .

والتَّطَيُّرِ فِي اللَّغَةِ: تَفَعُّلُ، مصدرُ تَطَيَّرَ، وأصلُهُ مأخوذٌ مِنَ الطَّيْرِ؛ لأنَّ العِربَ يتشاءمونَ أوْ يتفاءلونَ بالطيورِ على الطريقةِ المعروفةِ عندَهم بزَحْرِ الطيرِ، ثمَّ يُنْظَرُ هَلْ يذهبُ يمينًا أوْ شمالاً، أوْ ما أشَبْهَ ذلِك، فإنْ ذهبَ إلى الجهةِ التي فيها التيامُنُ أَقْدَمَ، أوْ فيها التشاؤمُ أحجمَ.

أمَّا في الاصطلاح: فهيَ التشاؤمُ بَمَرْنِيَّ أَوْ مسموعٍ، وهذا مِن الأمورِ النادرةِ؛ لأنَّ الغالبَ أنَّ اللغةَ أوسعُ مِن الاصطلاح؛ فالاصطلاحَ يُدْخلُ على الألفاظ قيودًا تخصُّها مثلَ: الصلاة**ُ لغة**: الدعاءُ.

وفي الاصطلاح: أحصُّ من الدعاء، وكذلكَ الزكاةُ وغيرُها.

وإنْ شِئْتَ فَقُل: التَطَيُّرُ: هُوَ التَشَاؤُمُ عَرْنِيٌّ أُوْ مُسَمَوعٍ أَوْ مَعْلُومٍ.

فالمرئي مثل: لو رأى طيرًا فتشاءمَ لكونه مُوحشًا.

والمسموع مثلَ: مَنْ هَمَّ بأمرٍ فسمِعَ أحدًا يقولُ لآخرَ: يا خسرانُ، أوْ يا خائبُ، فيتشاءمُ.

والمعلوم: كالتشاؤم ببعضِ الأيَّامِ أوْ بعضِ الشهورِ أوْ بعضِ السنوات، فهذه لا تُرى ولا تُسْمَعُ.

واعلمْ أنَّ التَّطيُّرَ يُنَافِي التوحيدَ، ووَجْهُ مُنَافاتِهِ لهُ منْ وجهيْن:

الْاُوَّلُ: أَنَّ الْمُتَطِّيرَ قطعَ توكُّلُهُ على الله واعتمدَ على غَيْرِ الله.

الثَّاني: أَنَّهُ تَعَلَّقَ بَامَرٍ لا حقيقةَ لهُ، بلُّ هوَ وهمٌّ وتخييلٌ، فأيُّ رابطة بينَ هذا الأمرِ وبينَ ما يحْصُلُ لَهُ، وهذا لا شكَّ أَنَّهُ يُخِلُّ بالتوحيدِ؛ لأنَّ التوحيدَ عبادةٌ واستعانةٌ، قالَ تعالى: {آبِاكَ نَعْبُدُو َإِيَاكَ نَسْتَعِينُ}، وقالَ تعالى: {فَاعْبُدُهُ

وَتُوكَ الْعَلَيْهُ }، فالطِّيرَةُ مُحَرَّمَةٌ، وهيَ منافيةٌ للتوحيدِ كَمَا سَبَق، والمُتَطِّيِّرُ لا يخلُو مِنْ حاليْن:

الأَوَّلُ: أَنْ يُحْجِمَ ويستجيبَ لهذهِ الطَّيَرَةِ ويدَعَ العملَ، وهذا مِنْ أعظمِ التَّطَيُّرِ والتشاؤمِ. الثّاني: أَنْ يمضيَ لكنْ في قَلَقِ وهم وغمٌّ يَخْشَى مِنْ تأثيرِ هذا المتطيَّرِ بِه، وهذا أهونُ.

وكلا الأمرَيْنِ نقصٌ في التوحيد وضررٌ على العبيد، بَل انْطَلق ْ إلى ما تُريدُ بانشراح صدر وتيسير واعتماد على
المملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص٠٠ • ١١٤٤٩ - ص٠٠
المملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص٠٠ • ١٢٤٤٩ - ص٠٠
الكس: ١٨٤٨٩٦٨ هاتف: ٤٥٢٣٩٩ - ٤٥٤٨٩٦٦ جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠ جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠





اللهِ عزَّ وحلَّ، ولا تُسِئ الظنَّ باللهِ عزَّ وحلَّ.

(٢) قُولُهُ تَعَالَى: ﴿ أَلَا إِنَّمَا طَائِرُهُ مُ عُنْدَ اللهِ ﴾ هذهِ الآيةُ نَزَلَتْ في قومِ موسى كما حكى الله عنهم في قوْلِهِ: {وَإِنْ تُصِبْهُ مُ سَيِّئَةٌ يَطَيِّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ ﴾، قالَ اللهُ تعالى: {أَلَا إِنَّمَا طَائِرُهُ مُ عُنْدَ اللهِ }.

ومعنى ﴿ يُطَيِّرُ وَا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ ﴾ أنَّهُ إذا جاءَهُم البلاءُ والجَدْبُ والقحطُ قالوا: هذا مِنْ موسى وأصحابِه، فأبطلَ اللهُ هذهِ العقيدةَ بقولِهِ: ﴿ أَلَا إِنَّمَا طَائرُ هُـمْ عَنْدَ الله ﴾.

قولُهُ: ﴿ أَلاَ إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللهِ } المعنى: إنَّ ما يُصِيبُهم مِن الجدبِ والقحطِ لَيْسِ مِنْ موسى وقومهِ، ولكنَّهُ مِن الجَّدِ، اللهِ، فهوَ الذي قدَّرَهُ، ولا علاقةَ لموسى وقومهِ بهِ، بَلْ إنَّ الأمرَ يقتضي أنَّ موسَى وقومَهُ سببٌ للبركةِ والخيرِ، ولكنْ هؤلاءِ والعياذُ يُلبِّسونَ على العوامِّ ويُوهِمُونَ الناسَ حلافَ الواقع.

قُولُهُ: ﴿ وَلَكَ إِنَّا اللهِ مَا أَصَابُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ فَهُم في جهلٍ فلا يعلمونَ أَنَّ هناكَ إلهًا مُدَبِّرًا، وأنَّ ما أصابَهم مِن اللهِ، ولَيْسَ مِنْ موسى وقومهِ.

(٣) قُولُهُ تَعَالى: {وَاللَّهِ مُعَكُمْ مُعَكُمْ أَيْ: قَالَ الذَينَ أَرْسِلُوا إِلَى القريةِ فِي قُولِهِ تَعَالَى: {وَاَضْرِبُ لَهُمْ مُكَلّاً أَصْحَابِ الْقَرْبَةِ } الآياتِ، فقالوا ذلكَ رَدًّا على قُولِ أَهْلِ القريةِ: {إِنَّا تَطَيَّرُنَا بِكُمْ، وَإِنَّا لا نرى أَنَّكُم تَدُلُّونَنَا على الخيرِ، بَلْ على الشرِّ وما فيهِ هلاكنا، فأجاهِم الرسلُ بقوْلِهِم: {طَائِرُكُمْ وَإِنَّهُ مِنْكُم وَمِنْ أَعَمَالِكُمْ.

ويُسْتَفَادُ مِن الآيتيْنِ المذكورتيْنِ في البابِ: أنَّ التَّطَيُّرَ كانَ معروفًا مِنْ قِبَلِ العربِ وفي غَيْرِ العربِ؛ لأنَّ الأولى في فرعونَ وقومِهِ، والثانيةَ في أصحابِ القرية.

- وقولُهُ: {أَنِّنْ ذُكِّرْتُمْ بَلِ أَشُمْ قَوْمُ مُسْرِفُونَ} ينبغي أنْ تَقِفَ علىقولِهِ: {ذُكِّرْتُمْ} لأنَّها جملةٌ شرطيَّةٌ، وحوابُ الشرطِ محذوفٌ تقديرُهُ: أئِنْ ذُكِّرْتُمْ تَطَيَّرْتُم، وعلى هذا فلا تَصِلْها بما بعدَها.

- وقولُهُ: ﴿ بَلِ أَنْسُمْ قَوْمُ مُسْرِفُونَ }، ﴿ بَلْ } هنا للإضرابِ الإبطالِيِّ، أيْ: ما أَصابَكُم لَيْسَ مِنْهُم، بَلْ هُوَ منْ سرافكُم.

– ص۲ –



- وقولُهُ: ﴿مُسْرِفُونَ ۗ أَيْ: متحاوزونَ للحدِّ الذي يجبُ أَنْ تكونوا عليهِ.

(٤) قولُهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «لاَعَدُوكِي» لا نافيةٌ للجنسِ، فَنَفَى الرسولُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ العدوى كُلَّها. والعدوى: انتقالُ المرض من المريض إلى الصحيح.

فقولُهُ: «لا عَدْوَى» يشملُ الحسِّيَّةَ والمعنوِيَّةَ، وإنْ كانَتْ في الحسِّيَّةِ أظهرَ.

قولُهُ: ﴿وَلاَ طِيَرَةَ﴾ اسمُ مصدرِ تَطَيَرَ؛ لأنَّ المصدرَ منهُ (تَطَيُّرٌ) مثلُ الْخِيرَةِ اسمُ مصدرِ اخْتَارَ، قالَ تعالى: ﴿وَمَمَا كَانَلِمُؤْمِنَ وَلاَ مُؤْمِنَة إِذَا قَضَى اللهُ وَمَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُـدُ الْخِيرَةُ مِنْ أَمْرِهِـمْ } أي: الاحتيارُ، أيْ: أنْ يختاروا خلافٌ ما قضَى اللهُ ورسولُهُ من الأمر.

قولُهُ: "وَلاَ هَامَةً" الهامَةُ بتخفيفِ الميمِ، فُسِّرَتْ بتفسيريْنِ:

الأوَّلُ: أنَّها طَيْرٌ معروفٌ يُشْبِهُ البومةَ، أوْ هيَ البُومَةُ، تَزْعُمُ العربُ أنَّهُ إذا قُتِلَ القتيلُ صارتْ عظامُهُ هامَةً تطيرُ وتَصْرُخُ حتَّى يُؤْخَذَ بثأره، ورُبَّما اعتقدَ بعضُهم أنَّها رُوحُهُ.

التقسيرُ الثاني: أنَّ بَعضَ العربِ يقولونَ: الهامَةُ هيَ الطيرُ المعروفُ، لكنَّهُم يتشاءمونَ بِها، فإذا وقَعَتْ على بيتِ أحدهِم ونعَقَتْ قالُوا: إنَّها تَنْعِقُ بهِ ليمُوتَ، ويعتقدونَ أنَّ هذا دليلُ قُرْبِ أُجلِهِ، وهذا كلَّهُ بلا شكِّ عقيدةٌ باطلةٌ.

قولُهُ: «ولا صَفَرَ».

قيلَ: إنَّهُ شهرُ صَفَرٍ، كانَت العربُ يتشاءمونَ بهِ، ولا سيَّمَا في النكاحِ.

وقيلَ: إنَّهُ داءٌ في البطنِ يُصِيبُ الإِبِلَ وينتقلُ مِنْ بعيرٍ إلى آخرَ.

قال ابن الأثير: (يقصد بذلك حبة تقع في بطن الإنسان، تؤذيه عند الجوع، فكان الجاهليون يعتقدون ذلك ويخشونه،

ويظنون أن المرء إذا وقعت في بطنه تلك الحبة عند الجوع، فإن عدواه عظيمة فتنتقل إلى غيره).

وعلى هذا فيكونُ عطْفُهُ على العدوى مِنْ بابِ عطفِ الخاصِّ على العامِّ.

وقيلَ: إنَّهُ نَهْيٌ عَن النَّسِيئَةِ، وكانوا في الجاهليَّةِ يَنْسِئُونَ؛ فإذا أرادوا القتالَ في شهرِ المحرَّمِ استحلُّوهُ وأخَّروا الحُرْمَةَ إلى شهرِ صَفَرٍ، وهذهِ النسيئةُ التي ذكرَها الله بقولِهِ تعالى: {وَنُبِحلُّوا مَا حَرَّهَمَ الله } وهذا القولُ ضعيفٌ،





ويُضَعِّفُهُ أَنَّ الحديثَ في سياقِ التَّطَيُّرِ، وَلَيْسَ في سياقِ التغييرِ، والأقربُ أنَّ صَفَرًا يعني الشهرَ، وأنَّ المُرَادَ نفيُ كوْنِهِ مشْئُومًا، أيْ: لا شُؤْمَ فيهِ، وهُوَ كغيْرِهِ من الأزمانِ يُقَدَّرُ فيهِ الخيرُ، ويُقَدَّرُ فيه الشرُّ.

وهذا النفيُ في هذه الأمورِ الأربَعَةِ ليسَ نفيًا لَلوجود؛ لأنَّها موجودةٌ، ولكنَّهُ نفيٌ للتأثيرِ، فالمُؤَثِّرُ هوَ اللهُ، فما كانَ سببًا معلومًا فهوَ سببٌ باطلٌ، ويكونُ نفيًا لتأثيرِهِ بنفسِهِ إنْ كانَ صحيحًا، ولكونُ نفيًا لتأثيرِهِ بنفسِهِ إنْ كانَ صحيحًا، ولكونُ به سببًا إنْ كانَ باطلًا.

فقولُهُ: «لا عَدْوى» العدوى موجودةً، ويَدُلُّ لوجودِها قولُهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «لاَيُورِدُ مُعْرِضٌ عَلَى مُصِحٍ» أيْ: لا يُورِدُ صاحبُ الإبلِ المريضةِ على صاحبِ الإبلِ الصحيحةِ؛ لِقَلاَّ تَنْتَقِلَ العدوى.

وقولُهُ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ: ﴿فِرَّمِنَ الْمَجْدُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ ﴾ والجُذَامُ مَرَضٌ حبيثٌ مُعْدٍ بسرعةٍ ويُتْلِفُ صاحبَهُ، حتَّى قيلَ: إنَّهُ الطاعونُ.

فالأمرُ بالفوارِ؛ لكَيْ لا تقعَ العدوى مِنْهُ إِلِيكَ، وفيهِ إثباتٌ لتأثيرِ العدوى، لكنَّ تأثيرَها لَيْسَ أمرًا حَثْميًّا بحيثُ تكونُ عِلَّةً فاعلةً، وأمْرُ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ بالفرارِ وأنْ لا يُورِدَ مُمْرِضٌ على مُصِحِّ مِنْ بابِ تجَنَّبِ الأسبابِ، لا مِنْ بابِ تأثيرِ الأسبابِ بنفسِها، فالأسبابُ لا تُؤثِّرُ بنفسِها، لكنْ ينبغي لنا أنْ نتجنَّبَ الأسبابَ التي تكونُ سببًا للبلاءِ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيدِيكُ مُ إلى التَّهُلُكَة ﴾ ولا يُمْكِنْ أنْ يُقالَ: إنَّ الرسولَ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ يُنْكِرُ تأثيرَ العدوى؛ لأنَّ هذا أمْرٌ تُبْطِلُهُ الأحاديثُ الأحرى والواقعُ المشاهد.

فَإِنْ قَيلَ: إِنَّ الرسولَ صلَّى اللهُ عِليهِ وسلَّمَ لَمَا قالَ: «لا عَدْوى» قالَ رحلٌ: ما رسولَ اللهِ، الإبلُ تكونُ صحيحةً مثلَ الظِّبَاءِ فَيَدْ خُلُها الجملُ الأَجْرَبُ فَتَجْرَبُ؟ فَقَالَ النبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: «فَمَنْ أَعْدَى الأَوَّلَ؟».

يعني: أنَّ المرضَ نَزلَ على الأوَّلِ بدونِ عدْوَى، بَلْ نزلَ منْ عند اللهِ عزَّ وجلَّ، فكذلكَ إذا انتقلَ بالعدوى فَقَد انتقلَ بأمرِ اللهِ، والشيءُ قَدْ يكونُ لهُ سببٌ معلومٌ وقدْ لا يكونُ لهُ سببٌ معلومٌ، فحَرَبُ الأوَّلِ ليسَ سببُهُ معلومًا، إلاَّ أَنَّهُ بتقديرِ اللهِ تعالى، وجَرَبُ الذي بعدَهُ لهُ سببٌ معلومٌ، لكنْ لوْ شاءَ اللهُ تعالى لمْ يَحْرَبْ، ولهذا أحيانًا تُصَابُ الإبلُ بالجَرَب، ثمَّ يرتفعُ ولا تموتُ، وكذلكَ الطاعونُ وَالْكُولِيرَا أمراضٌ مُعْدِيَةٌ، وقدْ تدخلُ البيتَ فتُصِيبُ البعضَ فيموتونَ ويَسْلَمُ آخرونَ ولا يُصَابونَ.



فعلى الإنسانِ أَنْ يعتمِدَ على اللهِ ويتوكَّلَ عليهِ، وقدْ رُوِيَ: ﴿أَنَّ النبِيَّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ جاءُ رجلٌ مجذومٌ؟ فأخذَ بيده وقالَ لهُ: ﴿كُلُ مِن الطَّعامِ الذي كَانَ يِأْكُلُ منهُ رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلَّمَ لقُوَّةٍ توكَّلهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ فَقَاوِمٌ لهذا السب المُعْدِي.

وهذا الجمعُ الذي أشَرْنا إليه هوَ أحسنُ ما قيلَ في الجمع بينَ الأحاديث.

وادَّعى بعضتُهم النَّسنخ: فَمنْهُمْ مَنْ قالَ: إنَّ الناسخَ قولُهُ: «لا عَدُورَى».

والمنسوخَ قولُهُ: ﴿فِرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ ﴾، ﴿وَلاَ يُوْرِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصحّ ﴾.

- وبعضُهم عَكَسَ، والصحيحُ أَنَّهُ لا نَسْخَ؛ لأنَّ مِنْ شروطً النسخِ تعَذُّرَ الجمعِ، وإذا أَمْكَنَ الجمعُ وحَبَ الرجوعُ إليهِ؛ لأنَّ في الجمع إعمالَ الدليلَيْنِ، وفي النسخ إبطالَ أحدِهما، وإعمالُهما أَوْلى مِنْ إبطالِ أحدِهما؛ لأَنَّنا اعتبرْنَاهُما وَجعَلْنَاهُما حُجَّةً، وأيضًا الواقعُ يشهدُ أنَّهُ لا نَسْخَ.

وقولُهُ: «ولا صَفَرَ» فيهِ ثلاثةُ أقوالِ سَبَقَتْ، وبيانُ الراجح منها.

والأزمنةُ لا دَخْلَ لها في التأثير ولا في تقديرِ الله عزَّ وحلَّ، فَصَفَرٌ كغيرِه مِن الأزمنةِ يُقَدَّرُ فيهِ الخيرُ والشرُّ، وبعضُ الناسِ إذا انتهى مِنْ شيءٍ في صَفَرٍ أرَّخَ ذلِكَ وقالَ: انتهى في صفرِ الْخيرِ، فهذا مِنْ بابِ مُدَاوَاةِ البدعةِ ببدعةٍ والجهلِ بالجهلِ، فهوَ ليسَ شهرَ خير ولا شهرَ شرِّ.

أمَّا شهرُ رَمضانَ، وقوْلُنا: (إنَّهُ شهرُ حيرٍ، فالمرادُ بالخيرِ العبادةُ، ولا شكَّ أنَّهُ شهرُ حيرٍ).

وقولُهم: رجبٌ المُعَظَّمُ، بناءً على أنَّهُ مِنَ الأشْهُرِ الحُرُم.

ولهذا أنكَرَ بعضُ السَلَفِ على مَنْ إذا سَمِعَ البومةَ تَنْعِقُ قالَ: حيرًا إنْ شاءَ اللهُ، فلا يُقالُ: حيرٌ ولا شرُّ، بَلْ هيَ تَنْعِقُ كَبقيَّةِ الطيورِ.

فهذهِ الأربعةُ الَّتي نفاها الرسولُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ تُبَيِّنُ وجوبَ التوكُّلِ على اللهِ وصِدْقِ العزيمةِ، ولا يَضْعُفُ المسلمُ أمامَ هذهِ الأشياءِ؛ لأنَّ الإنسانَ في هذه الأمور لا يخْلُو منْ حاليْن:

إِمَّا أَنْ يستجيبَ لَهَا: بَأَنْ يُقْدِمَ أَوْ يُحْجِمَ أَوْ مَا أَشَبُّهَ ذَلِكَ، فيكونُ حينئذ قدْ علَّقَ أفعالَهُ بما لا حقيقة لهُ، ولا أصل لهُ، وهو نوعٌ من الشرك.

وإمَّا أَنْ لا يستحيبَ: بأنْ يكونَ عندَهُ نوعٌ مِن التوكُّلِ ويُقْدِمُ ولا يُبَالِي، لكنْ يبقى في نفسِهِ نوعٌ مِن الهمِّ أو





الغمِّ، وهذا وإنْ كَانَ أهونَ مِن الأوَّلِ، لكنْ يَجِبُ ألاَّ يستحيبَ لداعِي هذهِ الأشياءِ التي نفاها الرسولُ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ مُطْلَقًا، وأنْ يكونَ مِعتمدًا على الله عزَّ وجلَّ.

وبعضُ الناسِ قدْ يَفْتَحُ المصحفَ لطلبِ التفاؤلِ؛ فإذا نظَرَ ذِكْرَ النارِ تشاءمٌ، وإذا نَظَرَ ذِكْرَ الجَنَّةِ قالَ: هذا فَأْلُّ طَيِّبٌ، فهذا مِثْلُ عملِ الجاهليَّةِ الذينَ يستقْسِمُونَ بالأَزْلاَمِ.

فالحاصلُ أنّنا نقولُ: لا تجعلْ على بالكَ مَثلَ هذه الأمورِ إطلاقًا، فالأسبابُ المعلومةُ الظاهرةُ تَقِي أسبابَ الشرّ، وأمَّا الأسبابُ المَوْهُومَةُ التِي لمْ يَجْعَلْها السَّرعُ سببًا بَلْ نفاها، فلا يجوزُ لَكَ أنْ تتَعَلَّقَ بِما، بلِ احْمَدِ الله على العافيةِ، وقُلْ ربّنا عليكَ توكَلْنا.

(٥) قُولُهُ: «وَلاَ نَوْءَ» واحدُ الأنواءِ، والأنواءُ هيَ منازلُ القمرِ، وهيَ ثمانٌ وعشرونَ مترلةً؛ كلُّ مترلةٍ لها نَجْمٌ تدورُ بمدار السَّنة.

فالعربُ كانواً يتشاءمونَ بالأنواءِ ويتفاءَّلُونَ بِها، فبعضُ النحومِ يقولونَ: هذا نجمُ نَحْسِ لا حيرَ فيه، وبعضُها بالعكسِ يتفاءلونَ به فيقولونَ: هذا نجمُ سُعُودٍ وخيرٍ؛ ولهذا إذا أَمْطِرُوا قالوا: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كُذا، ولا يقولونَ: مُطِرْنا بفضلِ اللهِ ورحمتِهِ، ولا شكَّ أنَّ هذا غايةُ الجهَّلِ.

قُولُهُ: ﴿وَلاَ غُولَنَ ﴿ حَمْعُ غَوْلَةِ أَوْ غُولَةٍ.

والعربُ كانوا إذا سافَرُوا أوَّ ذهَبُوا يمينًا أوشمالاً تلَوَّنَتْ لهم الشياطينُ بألْوَان مُفْزِعَة مُحيفة، فتُدْخِلُ في قلوبِهِم الروعَ والحنوف، فتحدُهم يكْتَبُونَ ويستَحْسرُونَ عَن الذهابِ إلى هذا الوجه الذي أرادوا، وهذا لا شكَّ أنَّهُ يُضْعِفُ التوكُلُ على اللهِ، والشيطانُ حريصٌ على إدخالِ القلقِ والحزنِ على الإنسانِ بقَدْرِ ما يستطيعُ، قالَ تعالى: {إِنَّمَا النَجْوَى مِن الشَّيْطَانِ لَيَحْزُنُ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَيْسَ بَضَامَ هِمْ شَيْنًا لِلاَّ بإذْن الله }.

وهذا الذي نفاهُ الرسُولُ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ هوَ تأثَيرُها، ولَيْسَ اللَّهَصُودُ بالنفي نفيَ الوجودِ، وأكثرُ ما يُبتَلَى الإنسانُ بهذهِ الأمورِ إذا كانَ قَلْبُهُ مُعَلَّقًا بِهَا؛ أمَّا إنْ كانَ مُعْتَمِدًا على اللهِ غيرَ مُبَالٌ بِها، فلا تضرُّهُ ولا تمنعُهُ عَنْ جهة قصْده.

(٦) قولُهُ فِي حديثِ أنسٍ: «لا عَدُوكِي ولا طِيراةً» تقدَّم الكلامُ على ذلك.

قُولُهُ: «وَيُعْجِبُنِي الْفَأْلُ» أيْ: يسرُّنِ، والفألُ بَيَّنَهُ بقولِهِ: «الْكُلْمَةُ الطَّيْبَةُ».



فَـــ(الكَلَمَةُ الطَّيِّبةُ) تُعْجِبُهُ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ لِمَا فيها مِنْ إدخالِ السرورِ على النفسِ والانبساط، والمضيِّ قُدُمًا لِمَا يَسعى إليهِ الإنسانُ، ولَيْسَ هذا مِنَ الطِّيرَةِ، بَلْ هذا مَّا يُشَجِّعُ الإنسانَ؛ لأنَّها لا تُؤَثِّرُ عليهِ بَلْ تَزِيدُهُ طُمَأْنينَةً وإقدامًا وإقبالاً.

وَظَاهِرُ الحَدَيثِ: الكَلْمَةُ الطَّيِّبَةُ فِي كُلِّ شيءٍ؛ لأنَّ الكَلْمَةَ الطَّيِّبَةَ فِي الحَقيقةِ تفتحُ القلبَ وتكونُ سببًا لخيرات كثيرةٍ، حتَّى إِنَّهَا تُدْحِلُ المرءَ فِي جُمْلَة ذَوِي الأَخلاق الحسنة.

وَهَذَا الحَدَيْثُ جَمَعَ النِّيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ فِيهِ بَيْنَ مَحْذُورَيْنِ وَمَرْغُوبٍ؛ فالمحذورانَ هما العدوى والطِّيرَةُ، والمرغوبُ هوَ الفَأْلُ، وهذا مِنْ حُسْنِ تعليمِ النِّيِّ صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ.

فَمَنْ ذَكَرَ المرهوبَ ينبغِي أَنْ يَذْكُرَ معهُ ما يكونُ مرغوبًا، وَلهذا كانَ القرآنُ مثانيَ؛ إذَا ذَكَرَ أوْصافَ المؤمنينَ ذكرَ أوصافَ الكافرينَ، وإذا ذكرَ العقوبةَ ذكرَ المثوبةَ، وهكذا.

(٧) قولُهُ: (عَنْ عُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ) صوابُهُ عَنْ عُرْوَةَ بنِ عامرٍ، كما ذكرَهُ في (التَّيْسِيرِ). وقد اخْتُلِفَ في نسبِهِ وصُحْبَته.

(٨) وقولُهُ: ﴿ فَكُرَتِ الطَّيْرَةُ عَنْدَ رَسُولِ اللهِ ﴾ وهذا الذِّكْرُ إمَّا ذِكْرُ شَأْنِها، أَوْ ذِكْرُ أَنَّ الناسَ يفعلونَها، والمرادُ: تحدَّثَ الناسُ بما عندَ الرسُولُ صَلَّى اللهُ عَليهُ وسلَّمَ.

(٩) قُولُهُ: «أَحْسَنُهَا الْفَأْلُ» سَبَقَ أَنَّ الفَأَلُ يُسَ مِن الطِّيرَةِ، لكَنَّهُ شبية بالطِّيرَةِ مِنْ حيثُ الإقدامُ، فإنَّهُ يزيدُ الإنسانَ نشاطًا وإقدامًا فيما تَوجَّهُ إليه، فهو يُشْبِهُ الطِّيرَةَ مِنْ هذا الوجْه، وإلاَّ فبينَهُما فَرْقٌ؛ لأنَّ الطِّيرَةَ تُوجِبُ تَعَلَّقَ الإنسانَ بالمُتَطَيِّرِ به، وضَعْفَ تَوكَلُّهِ على الله، ورُجُوعَهُ عمَّا همَّ بهِ مِنْ أجلِ ما رأى، لكنَّ الفألَ يَزيدُهُ قَوَّةً وَبْباتًا ونشاطًا، فالشبَهُ بَيْنَهُما هوَ التأثيرُ في كلِّ منها.

قولُهُ: «وَلاَ تَرُدُّ مُسْلِمًا» يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ ردَّتْهُ الطِّيرَةُ عَنْ حاجتِهِ فليسَ بمسلمٍ.

(١٠) قولُهُ: «فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يَكْرَهُ» فحينئذ قدْ تَرِدُ على قَلْبِهِ الطَّيْرَةُ ويبَّتعدُ عمَّا يُريدُ ولا يُقْدِمُ عليهِ، وقدْ ذَكَرَ النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ دواءً لذلِكَ وقالَ: «فَلْيَقُل: اللهُمَّ لاَيَأْتِي بالْحَسَنَات. . . » إلخ.

قولُهُ: «اللهُمَّ لاَ يَأْتِي بِالْحَسَنَاتِ إِلاَّ أَنْتَ» وهذا هوَ حقيقةُ التَّوَكُّلِ، وقولُهُ: «اللهُمَّ» يعني: يا اللهُ، ولهذا بُنِيَتْ على الضمِّ؛ لأنَّ الْمُنَادَى عَلَمٌ؛ بَلْ هوَ أَعْلَمُ الأعلامِ وأعرفُ المعارفِ على الإطلاقِ، والميمُ عوضٌ عَن الياءِ المحذوفةِ،





وصارَتْ في آخرِ الكلمةِ تَبَرُّكًا بالابتداءِ باسمِ اللهِ سُبْحَانَهُ وتعالى، وصارَتْ ميمًا؛ لأَنَّها تدُلُّ على الجمعِ؛ فكأنَّ الداعيَ جمعَ قلبَهُ على اللهِ.

قولُهُ: «لاَ يَأْتِي بِالْحَسَنَاتِ إِلاَّ أَنْتَ» أَيْ: لا يُقَدِّرُها ولا يَخْلُقُها ولا يُوجِدُها للعَبْدِ إِلاَّ اللهُ وحدَهُ لا شريكَ لهُ، وهذا لا يُنَافِي أَنْ تَكُونَ الحسناتُ بأسبابٍ؛ لأنَّ حالقَ هذه الأسبابِ هوَ اللهُ، فإذا وُجِدَتْ هذه الحسناتُ بأسبابِ حلقَها اللهُ، صارَ المُوجدُ حقيقةً هوَ اللهُ.

والمرادُ بالحسناتِ: مَا يَسْتَحْسِنُ المرءُ وُقُوعَهُ، ويَحْسُنُ في عَيْنِهِ.

ويشملُ ذلكَ الحُسناتِ الشرعيَّةَ كالصلاةِ والزكاةِ وغيرِها؛ لأَنَّها تَسُرُّ المؤمنَ، ويشملُ الحسناتِ الدُّنْيَوِيَّةَ كالمالِ والولدِ ونحوِها، قالَ تعالى: {إِنْ تُصِبُكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُ مُ وَإِنْ تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذَنَا أَمْرَا مِنْ قَبْلُ وَيَتَوَلُوا وَهُ مُ اللهِ وَنحوها، قالَ تعالى: {إِنْ تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُ مُ وَإِنْ تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذَنَا أَمْرَا مِنْ قَبْلُ وَيَتَوَلُوا وَهُ مُ اللهِ وَمُحُونَا }.

- وقالَ تعالى في آيةً أخرى: {إِنْ تَمْسَسُكُ مُحَسَّنَةٌ تَسُؤْهُ مُ وَإِنْ تُصِبْكُ مُ سَيِّنَةٌ يُفْرَحُوا بِهَا}. وقولُهُ: «إِلاَّ أَنْتَ» فاعلُ يأتي؛ لأنَّ الاستثناءَ هنا مُفَرَّغٌ.

قولُهُ: «**ولا يَدْفَعُ السَّيِّئاتِ إلاَّ أَنْتَ**» السَّيِّئَاتُ: ما يسُوءُ المرءَ وقوعُهُ ويَنْفِرُ منهُ حالاً أوْ مَآلاً، ولا يدفعُها إلاَّ اللهُ، ولهذا إذا أُصيبَ الإنسانُ بمصيبةٍ التجأً إلى ربِّهِ تعالى؛ حتَّى المشركونَ إذا رَكِبُوا في الفُلْكِ وشاهَدُوا الغرَقَ دَعَوُا اللهُ مخلصينَ لهُ الدِّينَ.

ولا يُنَافِي هذا أنْ يكونَ دفعُها بأسبابٍ، فمثلاً لوْ رأى رجلاً غريقًا فأنْقَذَهُ فإنَّمَا أَنقَذَهُ بمشيئةِ اللهِ، ولوْ شاءَ اللهُ لم يُنْقذْهُ، فالسببُ من الله.

فعَقيدةُ كلِّ مسلمٍ أَنَّهُ لَا يأتِ بالحسناتِ إلاَّ اللهُ، ولا يدفعُ السيِّغَاتِ إلاَّ اللهُ، وبمقتضى هذه العقيدةِ فإنَّهُ يجبُ أنْ لا يسألَ المسلمُ الحسناتِ ولا يسألَ دفعَ السيِّغَاتِ إلاَّ مِن اللهِ. ولهذا كَانَ الرسلُ صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهم يسألونَ اللهُ التوفيق للحسناتِ ودفع السيِّغَاتِ، قالَ تعالى عنْ زكرِيًّا: {مرَبِّ هَبُ لِي مِنْ لَدُمُكَ دُمْرِيَةً طَيبَةً}.

- وقالَ تعالى عَنْ أَيُوبَ: {وَأَيُوبَ إِذْ نَادَى مَرَبُهُ أَنِي مَسَنِي الضُّرُّ وَأَنْتَ أَمْ حَمُ الرَّاحِمِينَ} وهكذا يجِبُ أَنْ يكونَ المؤمنُ أيضًا.

وقولُهُ: «وَلاَ حَوْل وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ بكَ» في معناها وجهان:

المملكة العربية السعودية - الرياضُ ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ فاكس: ٨٥٩٩٦٨ - هاتف: ٨٥٣٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٣٦ جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠



الأَوْلُ: أَنَّهُ لا يُوجَدُ حُولٌ ولا قُوَّةٌ إلاَّ باللهِ، والباءُ تكونُ بمعنى في، يعني: إلاَّ في اللهِ وحدَهُ، ومَنْ سَوَاهُ لَيْسَ لهُم حُولٌ ولا قُوَّةٌ، ويكونُ الحُولُ والقُوَّةُ المنفيَّانِ عَنْ غيرِ اللهِ الحُولَ المُطْلَقَ والقُوَّةَ المطلقة؛ لأنَّ غيرَ اللهِ فيه حولٌ وقُوَّةٌ، لكنَّها نسبيَّةٌ لَيْسَتْ بكاملة. فالحولُ الكاملُ والقُوَّةُ الكاملةُ في الله وحدَهُ.

الثاني: أَنَّهُ لا يُوجَدُ لنا حولٌ ولا قُوَّةٌ إلاَّ باللهِ، فالباءُ للاستعانةِ، وهذا المعنى أصحُّ، وهو مقتضى وُرُودِها في مواضِعِها؛ إذْ إنَّنا لا نتَحَوَّلُ مِنْ حالٍ إلى حال، ولا نَقْوَى على ذلك إلاَّ باللهِ؛ فيكونُ في هذِهِ الجملةِ كمالُ التفويضِ إلى اللهِ، وأنَّ الإنسانَ يَبْرَأُ مِنْ حولِهِ وقوَّتِهِ إلاَّ بما أعطاهُ اللهُ مِن الحولِ والقُوَّةِ.

فإنْ صحَّ الحديثُ فالرسولُ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ أَرْشدَنا إذا رَأَيْنا مَا نكرَهُ مَّمًا يَتَشَاءَمُ بهِ المتشائمُ أَنْ نقولَ: «اللهُمَّ لاَيَأْتِي بالْحَسَنَات إلاَّ أَنْتَ وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ بك».

(١١) قولُهُ: (مَرْفُوعًا) أيْ: إلى النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ.

(١٢) قولُهُ: «**الطِّيرَةُ شِرْكٌ، الطِّيرَةُ شِرْك**ٌ» هاتانِ الجملتانِ يُؤَكِّدُ بعضُهما بعضًا مِنْ بابِ التوكيدِ اللفظيِّ. وقولُهُ: «**شِرْك**ٌ» أيْ: إنَّها مِنْ أنواع الشَرك، ولَيْسَت الشركَ كُلَّهُ، وإلاَّ لقالَ: الطِّيرَةُ الشركُ.

وهَلَ المرادُ بِالشَركِ هِنَا الشَّركُ الأَكْبَرُ المُخْرِجُ عَنِ المِلَّةِ، أَوْ أَنَّهَا نُوعٌ مِنْ أنواع الشرك؟

نقولُ: هِيَ نوعٌ مِنْ أَنواعِ الشركِ كَقُولِهِ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ: «اثْنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفُرُّ» أَيْ: لَيْسَ الكَفرَ المحرجَ عَن المِلَّةِ، وإلاَّ لقالَ: (هُمَا بهُم الكُفْرُ) بلْ هي أنواعٌ من الكَفرِ.

لكنْ في تَرْكِ الصلاةِ حاء الحديث الصحيح: «بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشَّرْكِ وَالْكُفُرِ بَرُكُ الصَّلَاةَ» فقالَ: الكفرُ، ويجبُ أنْ نعرفَ الفَرْقَ بينَ (ال) المعرفةِ أو الدَّالَّةِ على الاستغراقِ، وبينَ خُلُوِّ اللفَظِ مِنْهَا، فإذا قيلَ: هذَا كُفْرٌ؟

فالمرادُ أنَّهُ نوعٌ من الكفر لا يُخْرِجُ من الملَّة.

وإذا قيلَ: هذا الكفرُ، فهوَ المُحْرِجُ مَن المُّلَّةَ.

فإذا تطيَّرَ إنسانٌ بشيء رآهُ أوْ سَمَعَهُ، فإنَّهُ لا يُعَدُّ مشركًا شرْكًا يُخْرِجُهُ مِن المُلَّةِ، لكنَّهُ أَشْرَكَ مِنْ حيثُ إنَّهُ اعتمدَ على هذا السبب الذي لمْ يجعلْهُ اللهُ سببًا، وهذا يُضْعِفُ التَوكُّلُ على اللهِ ويُوهِنُ العزيمةَ، وبذلكَ يُعْتَبَرُ شرْكًا مِنْ هذهِ الناحية، والقاعدةُ (أنَّ كلَّ إنسان اعتمدَ على سبب لم يجعلْهُ الشرعُ سببًا فإنَّهُ مشركٌ شرْكًا أصغرَ). وهذا نوعٌ مِن الإشراكِ مَعَ اللهِ؛ إمَّا في التشريع إنْ كانً هذا السببُ شرعيًّا، وإمَّا في التقدير إنْ كانَ هذا





السببُ كونيًّا، لكنْ لو اعتقدَ هذا المتشائِمُ المتطيِّرُ أنَّ هذا فاعلٌ بنفسِهِ دونَ اللهِ فهوَ مُشْرِكٌ شِرْكًا أكبرَ؛ لأنَّهُ جعلَ للهِ شريكًا في الخلقِ والإيجادِ.

قولُهُ: «وَهَا هِنَّا» «مِنَّا» جَارٌ وبحرورٌ خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ قَبْلَ «إلاَّ» إنْ قَدَّرْتَ ما بعدَ «إلاَّ» فعلاً، أيْ: وما منَّا أحدٌ إلاَّ تطيَّرَ، أوْ بعْدَ ﴿إِلاَّ» أيْ: وما منَّا إلاَّ مُتَطيِّرٌ.

والمعنى: ما منَّا إنسانٌ يَسْلَمُ مِن التَّطَيُّرِ، فالإنسانُ يسمعُ شيئًا فيتشاءمُ، أوْ يبدأُ في فعلٍ فيحدُ أوَّلَهُ لَيْسَ بالسهلِ فيتشاءمُ ويتركُهُ.

والتوكُّلُ: صدقُ الاعتمادِ على اللهِ في جلْبِ المنافعِ ودَفْعِ المضارِّ، مَعَ الثقةِ باللهِ وفِعْلِ الأسبابِ التي جعَلَها اللهُ تعالى أسبابًا. فلا يكفي صدقُ الاعتمادِ فَقَطْ، بَلْ لا بُدَّ أَنْ تَثِقَ بِهِ؛ لأَنَّهُ سُبحانَهُ يقولُ: {وَمَنْ يَتَوَكَّلُ عَلَى اللهُ فَهُوَ حَسْبُهُ}.

(١٣) قولُهُ: «وجعلَ آخِرَهُ مِنْ قَوْلِ ابنِ مَسْعودٍ» وهوَ قولُهُ: ﴿وَمَا مَنَّا إِلاًّ . . إِلَجَ». وعلى هذا يكونُ مَوْقُوفًا، وهو مُدْرَجٌ في الحديث.

(١٤) قولُهُ: «مَنْ رَدَّتْهُ الطِّيرَةُ عنْ حاجَتِهِ» «مَنْ» شرطيَّةٌ، وحوابُ الشرطِ «فَقَدْ أَشْرَكَ».

وقولُهُ: «عَنْ حَاجَتِهِ» الحاجةُ: كلُّ ما يحتاجُهُ الإنسانُ بما تتعلَّقُ بِهِ الكمالاتُ، وقدْ تُطْلَقُ على الأمورِ الضروريَّةِ.

قولُهُ: «فَقَدْ أَشْرَكَ» أَيْ: شِرْكًا أَكبرَ إن اعتقدَ أنَّ هذا الْمُتَشَاءَمَ بِهِ يفعلُ ويُحْدِثُ الشرَّ بنفسِهِ، وإن اعتقدَهُ سببًا فهوَ أصغرُ.

(١٥) وقولُهُ: «فَما كَفَّارَةُ ذلِكَ» أيْ: ما كفَّارةُ هذا الشركِ؟ لأنَّ الكَفَّارةَ قدْ تُطْلَقُ على كَفَّارةِ الشيءِ بَعْدَ ثله؟

وقدْ تُطْلَقُ على الكفَّارةِ قبلَ الفعلِ؛ وذلِكَ لأنَّ الاشتقاقَ مأخوذٌ مِن الكفرِ وهو السَّتْرُ، والسَّتْرُ واقٍ، فكفَّارةُ ذلكَ إنْ وقعَ، وكَفَّارَةُ ذلكَ إنْ لمْ يقَعْ.

(١٦) وقولُهُ: «اللهُمَّ لاَ خَيْرَ إِلاَّ خَيْرُكَ، وَلاَ طَيْرُكَ» يعني: فأنتَ الذي بيدكَ الخيرُ المباشرُ كالمطرِ والنبات، وغيرُ المباشرِ كالذي يكونُ سببُهُ مِنْ عِنْدِ اللهِ على يد مخلوق، مثلَ: (أَنْ يُعْطِيَكَ إنسانٌ دراهَمَ صَدَقَةً أَوْ هديَّةً) وما أشبه ذلك، فهذا الخيرُ مِن اللهِ، لكنْ بواسطَة جعلَهَا الله سببًا، وإلاَّ فَكُلُّ الخيرِ مِن اللهِ عزَّ وجلَّ. وقولُهُ: «لا خَيْرُ إلاَّ خَيْرُكَ» هذا الحصرُ حقيقيٌّ، فالخيرُ كلهُ مِن اللهِ، سواءً كانَ بسبب معلومٍ أَوْ غيْرِهِ.

http://www.afaqattaiseer.com = ص٠١٠

المملحة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ اكس: ٤٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٤٥٣٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٦٨ - حمال: ٥٥٢٨٠٧٠٠.



وقولُهُ: «لا طَيْرَ إِلاَّ طَيْرُكَ» أي: الطيورُ كلَّها مِلْكُكَ، فهيَ لا تفعلُ شيئًا وإنَّما هيَ مُسَخَّرةٌ، قالَ تعالى: ﴿أُولَـمُ يَهُوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُـمُ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمْسِكُهُنَ إِلاَّ الرَّحْمَنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ ﴾.

- وقالَ تعالى: ﴿ أَلْمَ مُرَوا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَات فِي جَوِّ السَّمَاءِ مَا يُنْسِكُهُنَّ إِلاَّ اللهُ إِنَّ فِي ذَلكَ لَآيَات لَقُوْمِ يُؤْمِنُونَ}. فالمهمُّ أنَّ الطيرَ مُسَخَّرَةٌ بإذنِ اللهِ، فاللهُ تعالى هُوَ الذي يُدَبِّرُهَا ويُصَرِّفُها ويُسَخِّرُها تذهبُ يمينًا وشَمَّالًا، ولا عَلاقةَ لها بالحوادث.

ويَحْتَمِلُ أَنَّ المِرَادَ بالطيرِ هنا: ما يتشاءمُ بهِ الإنسانُ، فكلُّ ما يحدثُ للإنسانِ مِن النشاؤمِ والحوادثِ المكروهةِ فإنَّهُ مِن اللهِ، كما أنَّ الحيرَ مِن اللهِ، كما قالَ تعالى: ﴿أَلاَ إِنَّمَا طَائرُهُ مُ عُنْدَ اللهُ﴾.

لكنْ سَبَقَ لنا أنَّ الشرَّ في فِعْلِ اللهِ لَيْسَ بواقعٍ، بلِ الشرُّ في المُفعولِ لاَ في الفُعلِ، بلْ فِعْلُهُ تعالى كُلُّهُ حيرٌ، إمَّا خيرٌ لذَاتِهِ، وإمَّا لِمَا يترَتَّبُ عليهِ من المصالحِ العظيمةِ التي تَجْعَلُهُ خيرًا، فيكونُ قولُهُ: «لاطَيْرَ إِلاَّ طَيْرُكِ» مقابلاً لقوْلِهِ: «ولا خَيْرُكِ».

قُولُهُ: «وَلاَ إِلَهَ غَيْرُكَ» «لا» نافيةٌ للجنسِ، و«إلهَ» بمعنى مَأْلُوهِ.

والْمَأْلُوهُ هُوَ: المعبودُ مَحَبَّةً وتعظيمًا، يتألُّهُ إليه الإنسانُ مَحَبَّةً لهُ وتعظيمًا لهُ.

- فإنْ قيلَ: إنَّ هناكَ آلهةً دونَ اللهِ كَمَا قالَ تعالى: ﴿ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُ مِ ْ الْهَتَهُ مُ الْتَبِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾. - قيل: هي إنَّها وإنْ عُبِدَتْ مِنْ دونِ اللهِ وسُمِّيَتْ آلهةً فليسنَتْ آلهةً حَقَّا؛ لأنَّهَا لا تسْتَحَقُّ أَنْ تُعْبَدَ؟ فلهذا نقولُ: لا إلهَ إلاَّ اللهُ، أيْ: لا إلهَ حَقَّ إلاَّ اللهُ.

(١٧) قولُهُ في حديث الفضل: «إِنَّمَا الطِّيَرَةُ» هذه الجملةُ عندَ البلاغيِّينَ تُسمَّى حَصْرًا، أَيْ: ما الطِّيرَةُ إلاَّ ما أَمْضَاكَ أَوْ رَدَّكَ، لا مَا حَدَثَ في قلبِكَ ولم تلْتَفِتْ إليه، ولا رَيْبَ أَنَّ السلامةَ منها حتَّى في تفكيرِ الإنسان حَيْرٌ بلا شُكِّ، لكنْ إذا وقَعَتْ في القلبِ ولم تَرُدَّهُ ولمْ يلتفتْ لها فإنَّها لا تضرُّهُ لكنْ عليهِ أَنْ لا يستَسْلِمَ بَلْ يُدَافِعَ؟ إذ الأمرُ كُلُّهُ بيد الله.

قُولُهُ: «هَا أَمْضَاكَ أَوْ رَدُّكَ» أمَّا ما ردَّكَ فلا شكَّ أنَّهُ مِن الطِّيرَةِ؛ لأنَّ التَّطَيُّرَ يُوحِبُ التركَ والتراجُعَ.



وأمًّا «ما أمْضَاكَ» فلا يخلُو مِنْ أمرين:

الْأُوَّالُ: أَنْ تَكُونَ مِنْ جَنسِ التَّطَيُّرِ، وذلِكَ بأنْ يَسْتَدِلُّ لنَجَاحِهِ أَوْ عَدْمِ نجاحِهِ بالتَّطَيُّرِ، كَمَا لَوْ قالَ: سأَزْجُرُ هذا الطيرَ، فإذا ذهبَ إلى اليمينِ فمعنى ذلكَ اليُّمْنُ والبركةُ فَيُقْدِمُ، فهذا لا شكَّ أنَّهُ تطيُّرٌ؛ لأنَّ التفاؤلَ بمثل انطلاقِ الطيرِ عَن اليمينِ غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّهُ لا وجَهَ لهُ؛ إذِ الطيرُ إذا طارَ فإنَّهُ يذهبُ إلى الذي يرى أنَّهُ وِجْهَتُهُ، فإذا اعتمدَ عليهِ فقد اعتمدَ على سبب لمْ يجعلْهُ اللهُ سببًا، وهو حركةُ الطير.

الثَّاني: أنْ يكونَ سببُ المُضِيِّ كلامًا سَمِعَهُ أوْ شيئًا شاهدَهُ يدلُّ على تيسيرِ هذا الأمرِ لهُ، فإنَّ هذا فألُّ، وهو الذي يُعْجِبُ النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، لكنْ إن اعتمدَ عليهِ فهذا حُكْمُهُ حُكْمُ الطِّيرَةُ، وإنْ لمْ يعتمدْ عليهِ ولكنَّهُ فَرِحَ وَنَشِطَ وازدادَ نشاطًا في طَلَبِهِ فهذا مِن الفألِ المحمودِ.

والحديثُ في سَنَدِهِ مقالٌ، لكنْ على تقديرِ صِحَّتِهِ هذا حُكْمُهُ.

(١٨) فيهِ مسائِلُ:

الأولمى: «التَّنْبيهُ عَلَى قَوْلِهِ: {أَلَا إِنَّمَا طَائرُهُ مُ عُندًالله } مَعَ قَولِهِ: {طَائرُكُ مُ مَعَكُ مُ } ايْ: لكيْ يَتَنَبَّهُ الإنسانُ؛ فإنَّ ظاهرَ الآيتيْنِ التعارضُ، وليسَ كذلِكَ، فالقرآنُ والسُّنَّةُ لا تعارُضَ بينَهما، ولا تعارُضَ في ذاتِهما، إنَّما يقعُ التعارضُ حَسَبَ فَهُمِ الْمُحَاطَبِ، والجمعِ أنَّ قولَهُ: ﴿ أَلَّمَ إِنَّمَا طَائِمُ مُدْعِنْدَ اللهِ } أنَّ الله هوَ المقدِّرُ ذلك ولَيْسَ موسى ولا غيرَهُ مِن الرسلِ، وأنَّ قولَهُ: {طَائرُكُ مُعَكُمْ} مِنْ بابِ السببِ، أيْ: أنتُمْ سببُهُ.

- (١٩) **التَّانية:** «نَ**فْيُ العَدْوى**» وقَدْ سَبَقَ أنَّ المرادَ بنفيها نفيُ تأثيرِها بنفسِها، لا أنَّها سببٌ للتأثيرِ؛ لأنَّ اللهَ قَدْ جَعَلَ بعضَ الأمراضِ سببًا للعدوى وانتقالِها.
 - (٢٠) الثَّالثَةُ: «نفيُ الطِّيرَة» أيْ: نفيُ التأثيرِ، لا نفيُ الوحودِ.
 - (٢١) الرَّابِعةُ: «نَفْيُ الْهَامَة» وقَدْ سَبَقَ تفسيرُها.
 - (٢٢) الخامسة: «نَفْيُ الصَّفَرِ» وسَبَق تفسيرُهُ.
- (٢٣) السادسة: «أَنَّ الفَأْلَ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ مُسْتَحَبِّ» يُؤْخَذُ مِنْ قولِ النبيِّ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ: «يُعْجَبُني الْفَأْلُ» وكُلُّ ما أُعجبَ النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ فهوَ حَسَنٌ، قالَتْ عائشةُ رَضِيَ اللهُ عنها: «كانَالنبيُّ صلَّى اللهُ عليه







وسلَّمَ يُعْجِبُهُ النَّيَتُنُ فِي تَنعُلِهِ وَتَرَجُّلِهِ وَطَهُورِهِ وَفِي شَأَنْهِ كُلِّهِ».

(٢٤) السَّايِعةُ: «تَفْسَيرُ الفَأْلِ» فسَّرَهُ النيُّ صَلَّى الله عليه وسلَّمَ بأنَّهُ الكلمةُ الطَّيَبَةُ، وسَبَقَ أنَّ هذا التفسيرَ على سبيلِ الحَصْرِ؛ لأنَّ الفألَ كلُّ ما يُنَشِّطُ الإنسانَ على شيءٍ محمودٍ مِنْ قولٍ أوْ فعلٍ مرْئِيٍّ أوْ مسموعٍ.

(٢٥) النَّامِنة: (أَنَّ الواقِعَ فِي القُلوبِ مِنْ ذلك مَعَ كَراهَتِهِ لا يَضُرُّ، بَلْ يُذْهِبُهُ اللهُ بِالتَّوَكُّلِ) أَيْ: إذا وَقَعَ فِي قُلْبِكَ وَأَنْتَ كَارَةٌ لهُ، فَإِنَّهُ لا يَضُرُّكَ ويُذْهِبُهُ اللهُ بالتَوكُّلِ؛ لقولِ ابنِ مسعودٍ: "وَمَا مِنَا إِلاَّ، وَلَكِنَ اللهُ يُذْهِبُهُ اللهُ بَالتَوكُّلِ». وَلَيْدُهُ اللهُ اللهُمَّ لاَيُلُومُ اللهُمَّ لاَيُلُومُ اللهُمَّ لاَيُلُومُ اللهُمَّ لاَيُلُومُ اللهُمَّ لاَيُلُومُ مَنْ وَجَدَهُ» وسَبَقَ أَنَّهُ شيئانِ: أَنْ يقولَ: "اللهُمَّ لاَيُأْتِي بِالْحَسَنَاتِ إِلاَّ أَنْتَ، وَلاَيَدُفَعُ (٢٦)

السَّيِّئَاتِ إِلاَّ أَنْتَ، وَلاَحَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِكَ اوْ يقولَ: «اللَّهُمَ لاَ خَيْرَ إِلاَّ خَيْرُكَ، وَلاَ طَيْرَ إِلاَّ طَيْرُكَ، وَلاَ طَيْرُكَ، وَلاَ طَيْرُكَ، وَلاَ اللَّهُمَ لاَ خَيْرُكَ».

(٢٧) العاشرة: «التَّصريحُ بَأَنَّ الطِّيرَةَ شَرْكٌ» وسَبَقَ أنَّ الطِّيرَةَ شركٌ، لكنْ بتفصيلٍ، فإن اعتقدَ تأثيرَها بنفسِها فهوَ شركٌ أصغرُ.

(٢٨) الحادية عَشْرة: «تَفْسِيرُ الطِّيرَةِ الْمَذْمومةِ» أيْ: ما أَمْضَاكَ أوْ رَدُّكَ.







تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس التاسع والعشرون

(١) التَّنْجِيمُ: مصدرُ نَجَّمَ بتشديدِ الجيمِ، أَيْ: تَعَلَّمَ عِلْمَ النحومِ أَو اعتقدَ تَأْثَيرَ النحومِ.

قال شيخ الإسلام - كما في (الفتاوى) (١٩٢/٣٥) -: (التنجيم: هوالاستدلال على الحوادث الأرضية بالأحوال الفلكية، والتمزيج بين القوى الفلكية والقوابل الأرضية.

وهوصناعة محرمة بالكتاب والسنة، وإجماع الأمة، بل هي محرمة على لسان جميع المرسلين في جميع الملل. . .)

وعِلْمُ النجوم ينقسمُ إلى قِسميْن:

أحدهما: علم التأثير.

والآخر: علمُ التسيير.

فأما الأول: وهو علمُ التأثير، وهذا ينقسمُ إلى ثلاثة ِ أقسام:

أولها: أنْ يعتقدَ أنَّ هذهِ النجومَ مُؤَثِّرةٌ فاعلةٌ، بمعنى أنَّها هِيَ التي تَخْلُقُ الحوادثَ والشرورَ، فهذا شِرْكٌ أكبرُ؛ لأنَّ مَن ادَّعى أنَّ معَ اللهِ حَالَقًا فهوَ مشركٌ شِرْكًا أكبرَ، فهذا جَعَلَ المخلوقَ المُسَخَّرَ حالقًا مُسَخِّرًا.

ثانيها: أنْ يجعلَها سَبًا يَدَّعِي به عِلْمَ الغيب؛ فيستدلُّ بحركاتِها وتنقُّلاتِها وتغَيُّراتِها على أنَّهُ سيكونُ كذا وكذا؛ لأنَّ النَّحمَ الفلانِيَّ صارَ كذا وكذا، مثلَ أنْ يقولَ: هذا الإنسانُ ستكونُ حياتُهُ شقاءً؛ لأنَّهُ وُلِدَ في النَّحمِ الفُلانِّ، وهذا حياتُهُ ستكونُ سعيدةً؛ لأنَّهُ وُلِدَ في النَّحْمِ الفُلانِّ، فهذا اتَّخذَ تعلَّمَ النحومِ وسيلةً لادِّعاءِ عِلْمِ الفُلانِّ، وهذا حياتُهُ ستكونُ سعيدةً؛ لأنَّهُ وُلِدَ في النَّحْمِ الفُلانِّ، فهذا اتَّخذَ تعلَّمَ النحومِ وسيلةً لادِّعاءِ عِلْمِ الفُلانِّ، وهذا حياتُهُ ستكونُ سعيدةً؛ لأنَّهُ وُلِدَ في النَّحْمِ الفُلانِّ، فهذا اتَّخذَ تعلَّمَ النحومِ وسيلةً لادِّعاءِ عِلْمِ الغَيْبَ اللهُ يقولُ: { قُلْ لاَ يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَٱلأَكْمَ مُنْ اللهُ يقولُ: { قُلْ لاَ يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَٱلأَكْمَ مِنْ الْغَيْبَ

إِلاَّ اللَّهُ } وهذا مِنْ أقوى أنواعِ الحَصْرِ؛ لأنَّهُ بالنَّفْيِ والإِتْباتِ، فإذا ادَّعَى عِلْمَ الغيبِ فقدْ كذَّبَ القرآنَ.

ثالثها: أنْ يعتقدَها سببًا لحدوثِ الخيرِ والشرِّ، أيْ: أَنَّهُ إذا وَقَعَ شيءٌ نَسَبَهُ إِلَى النحومِ، ولا يَنْسِبُ إِلَى التُّجُومِ شيئًا إِلاَّ بَعْدَ وُقُوعِهِ، فهذا شِرْكُ أصغرُ.

فَإِنْ قَيلَ: يِنْتَقِضُ هذا بِمَا تَبَتَ عن النبيِّ صلَّى اللهُ عليْهِ وسلَّمَ في قولِهِ في الكسوف: ﴿إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَّنَّانِ

مِنْ آَيَاتِ اللهُ يُخَوِّفُ اللهُ بهِمَا عِبَادَهُ " فمعنى ذَلِكَ أَنَّهُما علامةُ إِنْذَارٍ ؟

اكس: ٨٦٩٩٤٨٤ هاتف: ٢٩٩٣٣٨٩ - ٢٥٤٨٩٨٦ جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠

.







والجوابُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: أَنَّهُ لا يُسَلَّمُ أَنَّ للكُسوفِ تأثيرًا فِي الحوادثِ والعقوباتِ من الجَدْبِ والقَحْطِ والحُرُوبِ؛ ولذلكَ قالَ النَّهُ النَّهُ عليهِ وسلَّمَ: ﴿إِنَّهُمَا لاَيْنُكُسِفَانِلِمَوْتِأَحَدُ وَلاَلِكِمَا اللهِ لا فيما مَضَى ولا في المستقبلِ، وإنَّما يُحَوِّفُ اللهُ عِما العبادَ لعلَّهُمْ يَرْجِعُونَ، وهذا أقربُ.

الثاني: أَنَّهُ لَوْ سَلَّمْنا أَنَّ هُما تأثيرًا، فإنَّ النصَّ قَدْ دلَّ على ذلكَ، وما دلَّ عليهِ النصُّ يجبُ القولُ بهِ، لكنْ يكونُ خاصًّا به.

لكنَّ الوجهَ الأَوَّلَ هوَ الأقربُ: أَنَّنا لا نُسَلِّمُ أَصلاً أَنَّ لَهُمَا تَأْثِرًا فِي هذا؛ لأنَّ الحديثَ لا يقتضيه، فالحديثُ ينصُّ على التحويفِ، والمحوِّفُ هوَ الله تعالى، والمَخُوفُ عُقُوبَتُهُ، ولا أثرَ للكسوفِ فِي ذلكَ، وإنَّمَا هوَ علامةٌ فقطْ.

وأما الثاني: وهو علمُ التسبير، وهذا ينقسمُ إلى قسمَين:

أولهما: أنْ يستدلَّ بسيْرِها على المصالحِ الدينيَّة، فهذا مطلوبٌ، وإذا كانَ يُعِينُ على مصالحَ دينيَّة واجبة كانَ تعَلَّمُها واجبًا، كما لوْ أرادَ أنْ يستدلَّ بالنحومِ على جهةِ القِبْلَةِ، فالنحمُ الفلانِيُّ يكونُ ثُلُثَ الليلِ قِبْلَةً، والنَّحمُ الفلانِيُّ يكونُ رُبْعَ الليلِ قِبْلَةً، فهذا فيه فائدةٌ عظيمةٌ.

ثانيهما: أنْ يستدلُّ بسَيْرها على المصالح الدُّنيويَّة، فهذا لا بَأْسَ بِه، وهو تَوعان:

النوعُ الأوَّلُ: أنْ يستدلَّ بِهَا على الجهات، كمعرفةِ أنَّ القُطْبَ يَقَعُ شَمَالاً، والجَدْيَ وَهُوَ قريبٌ مِنْهُ يدورُ حولَهُ شَمَالاً، وهكذا، فهذا حائزٌ، قالَ تعالى: { وَعَلاَمَات وَبِالنَجْدِ هُدُ يُهْتَدُونَ}.

النوعُ الثّاني: أنْ يستدلُّ بِها على الفُصُولِ، وهُوَ ما يُعْرَفُ بتعلَّمِ منازلِ القمرِ، فهذا كَرِهَهُ بعضُ السَّلفِ، وأَبَاحَهُ آخَرُونَ.

والذينَ كَرِهُوهُ قَالُوا: يُخشَى إذا قيلَ: طَلَعَ النجمُ الفلانيُّ فهوَ وقتُ الشتاءِ أو الصيفِ، أنَّ بعضَ العامَّةِ يعتقدُ أَنَّهُ هُوَ الذي يَأْتِي بِالْبَرْدِ أَوْ بِالحِرِّ أَوْ بِالرِّياحِ.





والصحيحُ: عدمُ الكراهة كما سيأتي إنْ شاءَ اللهُ.

(٢) قولُهُ في أثرِ قتادةً: (خَلَقَ اللهُ هَذِهِ النُّجومَ لِثلاثٍ) اللامُ للتعليلِ، أيْ: لبيانِ العِلَّةِ والحكمةِ.

قَولُهُ: (لِثلاثٍ) ويجوزُ لثلاثةٍ، لكنَّ الثلاثَ أحسنُ، أيْ: لثلاثِ حِكَمٍ، لهذا حَذَفَ تاءَ التأنيثِ من العددِ.

والأولى في هذه الثلاث: زينةً للسماءِ، قالَ تعالى: { وَلَقَدْ نَرَيَّنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا مُرْجُومًا

للشَّيَاطِينِ } لأنَّ الإنسانَ إذا رأى السماءَ صافيةً في ليلة غيرِ مُقْمِرَة، وليسَ فيها كَهْرَبَاءُ يجدُ لهذه النحومِ من الجَمَالِ العَظيمِ مَا لا يعلمُهُ إلاَّ اللهُ، فتكونُ كأنَّها غابةٌ مُحَلاَّةٌ بأنواعِ من الفضَّةِ اللامعةِ، هذهِ بَحْمَةٌ مضيئةٌ كبيرةٌ تميلُ إلى الحُمْرَةِ، وهذهِ تميلُ إلى الزُّرْفَةِ، وهذهِ حفيفةٌ، وهذهِ مُتَوَسِّطَةٌ، وهذا شيْءٌ مُشَاهَدٌ.

وهلْ نقولُ: إنَّ ظاهرَ الآيةِ الكريمةِ أنَّ النجومَ مُرَصَّعةٌ في السماءِ، أوْ نقولُ: لا يَلزَمُ ذلكَ؟

الجوابُ: لا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ النَّجُومُ مُرَصَّعَةً فِي السَمَاءِ، قَالَ تَعَالَى: { وَهُوَالَّذِي خَلَقَ اللَّيلَ وَالْتَهَاسَ

وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلْكَ يَسْبَحُونَ } أيْ: يدُورُونَ، كلٌّ لهُ فَلكّ.

وأَنا شاهَدْتُ بعينيَّ القَمرَ وقد حَسَفَ نجمةً مِن النحومِ، أَيْ: غَطَّاهَا، وهِيَ مِن النحومِ اللامعةِ الكبيرةِ كانَ يَقُرُبُ حولَها في آخرِ الشهرِ، وعندَ قُرْبِ الفحْرِ غطَّاها، فَكُنَّا لا نَرَاها بالمَرَّةِ، وذلكَ قبلَ عامَيْنِ في آخرِ رمضانَ. إذَنْ هيَ أفلاكُ مُتَفَاوِتَةٌ في الارتفاعِ والترولِ، ولا يلزَمُ أَنْ تكونَ مُرَصَّعَةً في السماءِ.

فإنْ قيلَ: فما الجوابُ عنْ قولِهِ تعالى: { وَمَرْبِّنًا السَّمَاءَ الدُّنْيَا }؟

قُلنا: إِنَّهُ لا يَلْزَمُ منْ تَزْيِينِ الشيءِ بالشيءِ أَنْ يكونَ مُلاصقًا لهُ، أَرَأَيْتَ لوْ أَنَّ رِجلاً عَمَّرَ قَصْرًا وجعلَ حولَهُ تُرَيَّاتِ من الكَهْرَبَاءِ كبيرةً وَجميلةً، ولَيْسَتْ عَلَى جُدْرَانِهِ، فالناظرُ إلى القصرِ منْ بُعْدٍ يرى أَنَّها زينةٌ لهُ، وإنْ لمْ تكُنْ مُلاصقةً لهُ.

الثانية: رُجُومًا للشَّيَاطِين، أيْ: لشياطين الجنِّ، وليْسُوا شياطينَ الإنسِ؛ لأنَّ شياطينَ الإنسِ لمْ يَصِلُوهَا، لكنْ شياطينُ الجنِّ وَصَلُوهَا فِهُمْ أَقْدَرُ مِنْ شياطينِ الإنسِ، ولهمْ قُوَّةٌ عظيمةٌ نافذةٌ، قالَ تعالى عنْ عَمَلِهِم الدَّالِّ على قُدْرَتِهِم: { وَالشَّيَاطِينَ كُلُّ بَنَاء وَعَوَّاص }أيْ: سخَرْنا لسليمانَ، { وَآخَرِنَ مُقَرَّيْنَ فِي الأَصْفَاد }.

- وقالَ تعالى: { قَالَ عِفْرِيتُ مِنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ } أيْ: منْ سَبَأٍ إلى الشامِ، وهوَ عرشٌ







عظيمٌ لملكةِ سبأ، فهذا يدلُّ على قوَّتِهم وسُرْعَتِهم ونُفُوذِهم.

- وقالَ تعالَى: { وَأَنَا كُنَا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَنْ يَسْتَمَعِ الآنَ يَجِدُ لَهُ شَهَا بَا مَرَصَدًا } والرَّجْمُ: الرَّمْيُ.
الثالثة: علامات يُهْتَدَى بِهَا، تُؤْخَذُ مِنْ قولِهِ تعالى: { وَأَلْقَى فِي الأَمْرُضِ مَرَوَاسِيَ أَنْ تَميدَ بِكُمْ وَأَنْهَامَ وَسَبُلاً
لَمُلَّكُمْ فَهُتَدُونَ (٥٥) وَعَلاَمَاتُ وَبِالْنَجْمِ هُمْ يُهْتَدُونَ } فذكرَ الله تعالى نوعَيْنِ مِن العلاماتِ التي يُهْتَدَى بِها:
الأَوْلُ: أرضيَّة، وتشملُ كِلَّ مَا جعلَ اللهُ في الأرضِ منْ علامةٍ، كالجبالِ والأنمارِ والطُّرُقِ وَخُوها.

والثاني: أُفْقِيَّةً، في قولِهِ تعالى: ﴿ وَبَالْنَجْ مَ هُـمَ يُهْتَدُونَ ﴾.

والنجمُ: اسمُ جنسٍ يشملُ كلَّ ما يُهْتَدَى بَه، ولا يختُصُّ بنجمٍ مُعَيَّنٍ؛ لأنَّ لكلِّ قومٍ طريقةً في الاستدلالِ بهذهِ النجوم على الجهاتِ، سواءٌ جهاتُ القِبْلَةِ أو المكانُ بَرَّا أوْ بحرًا.

وهذا منْ نعمة الله أنْ جعَلَ علامات علويَّةً لا يُحْجَبُ دُونَها شيَّ وهيَ النحومُ؛ لأنَّكَ في الليلِ لا تُشَاهِدُ جبالاً ولا أوديةً، وهذا منْ تسخيرِ اللهِ، قالَ تعالى: { وَسَخَرَلَكُ مُ مَا فِي السَّمَاوَاتُ وَمَّا فِي الأَمْرُضِ جَمِيعًا مِنْهُ }. (٣) قولُهُ: (وكرِهَ قتَادةُ تَعَلَّمَ مَنازِلِ القَمَرِ) اعلمْ أنَّ الكراهة في القرآنِ والسُّنَّةِ وكلامِ السلفِ المُتَقدِّمِينَ يُرادُ عَالبًا.

وقولُهُ: (تَعَلُّمَ مَنازِلِ القَمَرِ) يَحْتَمِلُ أَمريْنِ:

ا**لأوَّلُ:** أنَّ المرادَ بَه مَعرفةُ مَترلة القمرِ، فالليلةَ يكونُ في الشرطَيْنِ، ويكونُ في الإكْليلِ، فالمرادُ معرفةُ منازلِ القمر كُلَّ ليلة؛ لأنَّهُ كَلَّ ليلة لهُ مترَلةٌ حتَّى يُتمَّ، وفي ولا يظْهَرُ في الغالب.

التَّالَي: أَنَّ المرادَ به تعلَّمُ منازلِ النجومِ، أَيْ: يخرجُ النحمُ الفلايُّ في اليومِ الفلايِّ، وهذهِ النحومُ جَعَلَهَا اللهُ أَوْقَاتًا للفصولِ؛ لأنَّها نجمًا، منها يمانيَّةً، وشماليَّةً، فإذا حلَّت الشمسُ في المنازلِ الشماليَّةِ صارَ الحرُّ، وإذا حلَّتْ في الجنوبيَّة صارَ البردُ؛ ولذلكَ كانَ منْ علامة دُنُوِّ البردِ حروجُ سُهيْلِ، وهوَ مِن النجومِ اليمانيَّةِ.

(٤) قولُهُ: (وَلَمْ يُوَخِّص ابنُ عُيَيْنَةَ) هوَ سفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ المعروفُ، وهذا يُوَافِقُ قولَ قتادةَ بالكرَاهَةِ. قولُهُ: (ذَكَرَهُ حَرْبٌ) منْ أصحاب أحمدَ، روى عنهُ مسائلَ كثيرةً.

قولُهُ: (إسحاقُ) هو إسحاقُ بنُ رَاهُويَه.

والصحيحُ: أنَّهُ لا بَأْسَ بتعلَّم منازل القمر؛ لأنَّهُ لا شرْكَ فيها، إلاَّ إنْ تَعلَّمَها ليُضيفَ إليها نُزُولَ المطر وحصولَ المملحة العربية السعودية - الرياس ١١٣١٢ - ص.ب: ١١٤٤٩ - ص٤ -للكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٤٥٣٢٢٩ - ٤٥٣٢٨٩ جوال: ٠٥٥٢٨٠٧٣ - ص٤ -





البردِ، وأنَّها هيَ الْحَالِبَةُ لذلكَ، فهذا نوعٌ من الشِّركِ.

أُمَّا مُحَرَّدُ معرفةِ الوقتِ بما، هلْ هوَ الربيعُ، أو الخريفُ، أو الشتاءُ؟

فهذا لا بأس به.

(٥) قولُهُ فِي حديثِ أبِي موسى: «الْجَنَّةَ» هيَ: الدارُ التي أعدَّها اللهُ لأوليانِهِ المُتَّقِينَ، وسُمِّيتْ بذلكَ لكَثْرةِ أَشْحَارِها؛ لأنَّها تَجُنُّ مَنْ فيها، أيْ: تستُرُهُ.

(٦) قولُهُ: «مُدْهِنُ الْحَمْرِ» هوَ: الذي يشْرَبُ الخمرَ كثيرًا، والخمرُ حَدَّهُ الرسولُ صلَّى اللهُ عليْهِ وسلَّمَ بِقَوْلِهِ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ» وَمعنى (أَسْكَرَ) أَيْ: غطَّى العقلَ، وليسَ كلُّ ما غطَّى العقلَ فهوَ خَمْرٌ، فَالْبَنْجُ مَثلاً ليسَ بَخَمْرٍ، وإنَّما الخمرُ الذي يُعَطِّى العقلَ على وَجْهِ اللَّذَةِ والطَّربِ، فَتَجِدُ الشَّارِبَ يُحِسُّ أَنَّهُ فِي مَرِلة عَظيمة وسعادة وما أشبة ذلكَ، قالَ الشَّاعرُ:

وَنَشْرَبُهَا فَتَتْرُكُنَا وَأَسْدًا مَا يُنَهْنَهُنا اللقاءُ

وقالَ همزةُ للنبي صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وكَانَ قدْ سَكِرَ قَبْلَ تحريمِ الخيمر: (وَهَلْ أَنَّمُ إِلاَّ عبيدُ أَبِي) فالذي يُغَطَّى العقلَ على سبيلِ اللَّذَةِ مُحَرَّمٌ بالكتابِ والسُّنَّةِ، ومَن استَحَلَّهُ فهوَ كافرٌ، إلاَّ إنْ كانَ ناشئًا بباديةٍ بعيدةٍ، أوْ حديثَ عَهْدِ بالإسلامِ ولا يعلمُ الحُكْمَ الشرعيَّ في ذلكَ، فإنَّهُ يُعرَّفُ ولا يَكْفُرُ بمُجَرَّدِ إنكارِهِ تَحْرِيمَهُ.

(٧) قولُهُ: "قَاطِعُ الرَّحِمِ" الرَّحِمُ هم القرابةُ، قالَ تعالى: { وَأُولُو الْأَمْرُ حَامِ بَعْضُهُ مُ أَوْلَى بِبَعْضَ } وليسَ كما يظُنّهُ العامَّةُ أَنَّهُم أقارِبُ الزّوجِ أَنْ يُسَمَّوْا أصهارًا. ولمُعنى قاطع الرحم، أيْ: لا يَصِلُهُ، والصِّلةُ جاءَتْ مُطْلَقةً في الكتابِ والسُّنَّةِ، قالَ تعالى: { وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ العُرْفُ، كما قيلَ:

وكُلُّ مَا أَتِى ولِمْ يُدَّدِ بِالشَّرْعِ كَالْحِرْزِ فَبِالْعُرْفِ احْدُدِ

فالصَّلَةُ فِي زَمَنِ الجوعِ والفقرِ أَنْ يُعْطِيَهُمْ ويُلاحِظَهمْ بِالْكِسْوَةِ والطَّعَامِ دَائمًا، وفي زَمنِ الغبي لا يلزمُ ذلكَ. وكذلكَ الأقاربُ ينقسمونَ إلى: قريبٍ وبعيد، فأقربُهم يجبُ لَهُ مِن الصلةِ أكثرُ مُمَّا يجبُ للأبعدِ.

ثم الأقاربُ ينقسمونَ إلى قسميْنِ منْ جَهةٍ أخرى؛ قسمٌ من الأقاربِ يرى أنَّ لنَفْسِهِ حقًّا لا بُدَّ من القيامِ بهِ،







ويُرِيدُ أَنْ تَصلَهُ دَائمًا، وقسمٌ آخَرُ يُقَدِّرُ الظروفَ ويُنْزِلُ الأشياءَ منازِلَهَا، فهذا لهُ حُكْمٌ، وذلكَ لهُ حُكْمٌ.
والقطيعةُ: يُرْجَعُ فيها إلى العُرْفِ، إلاَّ أَنَّهُ يُسْتَثْنَى مَنْ ذلكَ مسألةٌ، وهيَ: ما لوْ كانَ العُرفُ عدمَ الصلة مُطْلَقًا،
بأنْ كُنَّا فِي أُمَّة تشَتَّتَ وتقطَّعَت عُرَى صلَتهَا، كما يُعْرَفُ الآنَ في البلاد الغَرْبيَّة، فإنَّهُ لا يُعْمَلُ حينَف بالْعُرْف،
ونقولُ لا بُدَّ مَنْ صلة، فإذا كانَ هناكَ صلَةً في العُرْفِ اتَّبَعْنَاهَا، وإذا لمْ يكُنْ هناكَ صلةٌ فلا يُمْكِنُ أَنْ تُعَطِّلَ هَذهِ الشريعةَ التي أمرَ اللهُ هَا ورسولُهُ.

والصلةُ ليسَ معناها أنْ تَصِلَ مَنْ وَصَلَكَ؛ لأنَّ هذا مُكَافأةٌ وليْسَتْ صلةً؛ لأنَّ الإنسانَ يَصِلُ أبعدَ الناسِ عنهُ إذا وصَلَهُ، إنَّما الواصلُ كما قالَ الرسولُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: "مَنْ إِذَا قُطِعَتْ رَحِمُهُ وَصَلَهَا" هذا هوَ الذي يُرِيدُ وَحْهَ اللهِ والدارَ الآخرةَ.

و هلْ صِلَّةُ الرَّحِم حقٌّ للهِ أو ْ للآدَمِيُّ؟

الظاهرُ أنَّها حقٌّ للآدميِّ، وهيَ حقٌّ لله باعتبار أنَّ الله أمرَ بما.

(٨) قولُهُ: «وَمُصَدِّق بِالسِّحْرِ» هذا هُوَ شاهدُ الباب، ووَجْههُ أَنَّ عِلْمَ التنجيمِ نوعٌ من السحرِ، فَمَنْ صدَّق بهِ فقدْ صدَّق بنوعٍ من السحرِ، فقدْ سَبَق أَنَّ سَنِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ النَّجُومِ فَقَد اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السَّحْرِ» وَالمُصدَّقُ بهِ هو المُصدِّقُ بنوعٍ من السحرِ، فقدْ سَبَق أَنَّ سَنِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السَّحْرِ» وَالمُصدِّقُ بهِ هو المُصدِّقُ به عَلَمْ اللهُ اللهُ لا يدخلُ الجَنَّةَ؛ لأنَّهُ صَدَّق بعلم الغيب لغير الله، قالَ تعالى: ﴿ قُلُ لاَ يَعْلَمُ مُنْ فِي السَّمَاوَاتَ وَالأَمْرُضُ الْغَيْبَ إِلاَّ اللهُ ﴾.

فإنْ قيلَ: لماذا لا يُجْعَلُ السحرُ هنا عامًّا ليشملَ التنْجِيمَ وغيرَ التنجيم؟

أَجْيِبُ: أَنَّ الْمُصَدِّقَ بِمَا يُخبِرُهُ بِهِ السحرِ تَأْثِيرًا، لَكُنَّ تَأْثِيرًهُ تَخْيِلٌ، مثلَ: ما وقعَ منْ سَحَرَةِ فرعونَ حيثُ سَحَرُوا يلْحَقُهُ هذا الوعيدُ؛ إِذْ لا شكَّ أَنَّ للسحرِ تأثيرًا، لَكُنَّ تأثيرَهُ تَخْيِلٌ، مثلَ: ما وقعَ منْ سَحَرَةِ فرعونَ حيثُ سَحَرُوا اعْيَلَ النَّاسِ حتَّى رَأُوا الحبالَ والْعصِيَّ كَأَنَّها حَيَّاتٌ تَسْعَى، وإنْ كَانَ لا حقيقة لِذَلِكَ، وقدْ يَسْحَرُ الساحرُ شخصًا في يُعْفِقُ فلانًا، فهوَ مُؤثِّرٌ، قالَ تعالى: { فَيَتَعَلَّمُونَ مُنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْ * وَمَرَوْجِهِ } فالتصديقُ بأثرِ السحرِ على هذا الوجهِ لا يَدْحُلُهُ الوعيدُ؛ لأَنَّهُ تصديقٌ بأمرِ واقع.

أمًّا مَنْ صَدَّقَ بأنَّ السحرَ يُؤَثِّرُ فِي قلبِ الأعيانِ بحيثُ يَجعلُ الخشبَ ذهبًا أَوْ نحوَ ذلك، فلا شكَّ في دُخُولِهِ في الوعيد؛ لأنَّ هذا لا يَقْدِرُ عليه إلاَّ اللهُ عزَّ وحلَّ.





وقولُهُ: «ثَلاَثَةٌ لاَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ» هل المرادُ الحَصْرُ وأنَّ غيْرَهمْ يدْخُلُ الجَنَّةَ؟ الجوابُ: لا؛ لأنَّ هناكَ مَنْ لا يدْخُلُونَ الجَنَّةَ سوى هؤلاء، فهذا الحديثُ لا يَدُلُّ على الحصر.

(٩) فيه مسائِلُ:
 الأولى: (الحكمةُ في خَلْقِ التَّجومِ).

وهيَ ثلاثٌ:

ما لاعلمَلهُ به).

- أنَّها زينة للسماء.
- ورُجُومٌ للشياطينِ.
- وعلامات يُهتدَى بها. ورُبَّما يكونُ هناكَ حكم أُخرَى لا نعْلَمُها.

(١٠) الثانية: (الردُّ علَى مَنْ زَعَمَ غَيْرَ ذَلِكَ) لقولِ قتادةَ: (مَنْ تَأْوَلَ فيها غيرَ ذلكَ أَخْطأً وأضاعَ نصيبَهُ وتكلُّف

ومُرادُ قتادةَ في قوْلهِ: (غيرَ ذلك) ما زَعَمَهُ الْمُنجِّمُونَ من الاستدلالِ بالأحوالِ الفلكيَّةِ على الحوادثِ الأرضيَّةِ، وأمَّا ما يُمْكِنُ أنْ يكُونَ فيها مِنْ أمورِ حِسِّيَّة سوى الثلاث السابقة فلا ضلالَ لَمَنْ تَأُوَّلَهُ.

(١١) الثالثة: (ذِكْرُ الخِلافِ فِي تَعَلَّمِ الْمَنازِلِ) سبقَ ذلكَ.

(١٢) الرابعة: (الوعيدُ فيمَنْ صَدَّقَ بِشَيْءِ مِن السِّحْرِ وَلَوْ عَرَفَ أَنَّهُ باطلٌ) مَنْ صَدَّقَ بشيء من التنجيمِ أَوْ غيرِهِ بلسانِهِ ولو اعتقدَ بُطْلاَنَهُ بِقَلْبِهِ، فإنَّ عليهِ هَذَا الوعيدَ، كيفَ يُصَدِّقُ وهوَ يَعرفُ أَنَّهُ باطلٌ؛ لأَنَّهُ يُؤدِّي إلى إغراءِ الناسِ بِه وبتَعَلَّمِه وبمُمَارَسَتِهِ.

(١٣) الاسْتِسْقاءُ: طلبُ السُّقْيَا، كالاستغفارِ: طَلَبُ المغفرةِ، والاستعانةِ: طلبُ المعونةِ، والاستعاذةِ: طلبُ

وُالاستهداءِ: طلبُ الهداية؛ لأنَّ مَادَّةَ (اسْتَفْعَلَ) في الغالبِ تدلُّ على الطلب، وقدْ لا تَدُلُّ على الطلب بلْ تَدُلُّ على المبالغة في الفعلِ، مثلَ: (استكبر)، أيْ: بَلَغَ في الكِبْرِ غايتَهُ، وليسَ المعنى طلبَ الكِبْرَ. والاستسقاءُ بالأَنْوَاءِ: أَىْ: أَنْ تَطْلُبَ منها أَنْ تَسْقَبَكَ.

. الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٠ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ اكس: ٤٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٤٥٢٢٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٣٦ - جوال: ٣٣٠٢٨٠٧٠٠





والاستسقاءُ بالأنواعِ ينقسمُ إلى قسمين:

القسمُ الأوَّلُ: شرْكُ أكبرُ، ولهُ صورتان:

الأولمى: أنْ يدْعُوَ الأَنْوَاءَ بِالسُّقْيَا، كَأَنْ يَقُولَ: يَا نَوْءَ كَذَا اسْقِنَا أَوْ أَعْشَنَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلَكَ؛ فَهَذَا شَرْكُ أَكْبُرُ؟ لأَنَّهُ دَعَا غَيْرَ اللهِ، ودَعَاءُ غِيرِ اللهِ مِن الشركِ الأكبرِ، قالَ تعالى: ﴿ وَمَنْ يَدْعُكُمَ اللهِ إِلَهَا آخَرَ لاَ بُرْهَا لَاهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ مَرِّبِهِ إِنَّهُ كَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾.

- وقالَ تعالى: ﴿ وَأَنَّ الْمُسَاجِدَ لللهِ فَلاَ تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَدًا ﴾.

- وقالَ تعالى: ﴿ وَلاَ تَدْعُمِنْ دُونِ اللهِ مَا لاَ يُنفَعُكَ وَلاَ يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ إلى غيرِ ذلكَ مِن الآياتِ الكثيرةِ الدَّالَةِ على النَّهْي عَنْ دُعَاءِ غيرِ اللهِ وأنَّهُ من الشركِ الأكبرِ.

الثَّانَيَّةُ: أَنَّ يَنْسَبَ حَصُولَ الْأَمْطَارِ إِلَى هَذَهِ الْأَنْوَاءِ عَلَى أَنَّهَا هَيَ الفَاعَلَةُ بنفسِها دُونَ اللهِ، ولوْ لَمْ يَدْعُها، فَهَذَا شَرَكُ أَكْبَرُ فِي الرُّبُوبِيَّةِ، والأَوَّلُ فِي العبادةِ؛ لأنَّهُ لمَ يَدْعُها إلاَّ وهوَ مُتَضَمِّنٌ للشركِ فِي الرُّبُوبِيَّةِ؛ لأنَّهُ لم يَدْعُها إلاَّ وهوَ يَعْتَقَدُ أَنَّهَا تَفْعَلُ وتقضَى الحاجَةَ.

القسمُ الثاني: شركٌ أصغرُ، وهوَ أنْ يجعلَ هذهِ الأنواءَ سببًا، معَ اعتقادِهِ أنَّ اللهَ هوَ الخالقُ الفاعلُ؛ لأنَّ كُلَّ مَنْ جعلَ سببًا لَمْ يجعَلُهُ اللهُ سببًا لِمْ يجعَلُهُ اللهُ سببًا لِمْ يَعِمَلُهُ اللهُ سببًا لِمْ يَوَحْيِهِ ولا بقَدَرِهِ فَهوَ مُشْرِكٌ شِرْكًا أصغرَ.

(١٤) قولُهُ تعالى: ﴿وَمَجْعَلُونَ} أيْ: تُصَيِّرُونَ، وهيَ تَنْصِبُ مفعوليْنِ:

الأوَّلُ: (رزْقَ).

والثّاني: َ (أَنَّ) وما دَخَلَتْ عليه في تأويلِ مصدر مفعول ثان، والتقديرُ: وتجعلُونَ رِزْقَكُم كُونَكُم تُكَذُّبُونَ أَوْ تكْذيبَكُم، والمعنى: تُكَذَّبُونَ أَنَّهُ منْ عَنْد الله حيثُ تُضيفُونَ حُصُولَهُ إلى غيْرِهِ.

قولُهُ: ﴿ مُرِينَ قُكُ مُ ﴾ الرَّزقُ هوَ العطاءُ، والمرادُ بهِ هنا ما هوَ أعمُّ من المطرِ، فيشملُ معنيين:







الأوَّلُ: أَنَّ المرادَ بِهِ رِزْقُ العلمِ؛ لأَنَّ اللهَ قالَ: { فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النَّجُومِ (٧٥) وَإِنَّهُ لَقَسَمُ لُوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمُ (٧٦) إِنَّهُ لَقُلُ إَنَّ الْمُطَهَرُ وَنَ (٧٧) فِي كَتَابِ مَكْنُون (٧٨) لاَ يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَرُ وَنَ (٧٩) تَنْزِيلُ مِن مَ بِ الْعَالَمِينَ (٨٠) أَنْفُ لَكُمْ أَنْفُ مُنْ الْعَلَمُ وَنَوْنَهُم وَتَحَعُلُونَ مِنْ وَهَذَا هُو ظَاهِرُ سِياق الآية.

الثّاني: أنَّ المرادَ بالرزقِ المطَّرُ، وقدْ رُوِيَ في ذلكَ حدَيثٌ عن النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ، لكنَّهُ ضعيفٌ، إلاَّ أَنَّهُ صحَّ عن ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنْهُما في تفسيرِ الآيةِ، أنَّ المرادَ بالرزقِ المطرُ، وأنَّ التكذيبَ بهِ نِسْبَتُهُ إلى الأنواءِ. وعليه يكونُ ما ساقَ المُؤلِّفُ الآيةَ منْ أجله مُناسبًا للباب تمامًا.

والقاعدةُ في التفسيرِ: أنَّ الآيةَ إذا كانتُ تَحْتَمِلُ المعنييْنِ جميعًا بدونِ مُنَافَاةٍ تُحْمَلُ عليهما جميعًا، وإنْ حصلَ بينَهُما مُنَافَاةٌ طُلبَ الْمُرَجِّحُ.

ومعنى الآية: أنَّ الله يُوبِّخُ هؤلاءِ الذينَ يَجْعَلُونَ شُكرَ الرزقِ التكذيبَ والاستكبارَ والبعد؛ لأنَّ شُكْرَ الرزقِ يكونُ بالتصديقِ والقَبُولِ والعملِ بطاعة المُنْعِم، والفطرةُ كذلكَ لا تَقْبَلُ أنْ تَكْفُرَ بَمَنْ يُنْعِمُ عليها، فالفطرةُ والعقلُ والسرعُ كلَّ منها يُوجِبُ أنْ تَشْكُرَ مَنْ يُنْعِمُ عليكَ، سواءٌ قُلْنَا: المرادُ بالرزقِ المطرُ الذي به حياةُ الأرضِ، أوْ قُلْنَا: إنَّ المرادَ به القرآنُ الذي به حياةُ القلوبِ، فإنَّ هذا مِنْ أعظمِ الرزقِ، فكيفَ يليقُ بالإنسانِ أَنْ يُقَابِلَ هذهِ النعمةَ بالتكذيب؟!

واعلمْ أنَّ التكذيبَ نوعانِ:

أحدُهما: التكذيبُ بلسانِ المقالِ، بأنْ يقولَ: هذا كَذبٌ، أو المطرُ من النَّوْء، ونحوَ ذلكَ.

والثاني: التكذيبُ بلسانِ الحالِ، بأنْ يُعَظِّمَ الأنواءَ والنجومَ معتقدًا أنَّها السببُ.

ولهذا وَعَظَ عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ الناسَ يومًا فقالَ: (أَيُها الناسُ، إِنْ كُثُتُمْ مُصَدِّقِينَ فَأَنْتُم حمقَى، وإِنْ كُثُتُمْ مكذِّيينَ فَأَنْتُمْ هَلْكَى).

وهذا صحيحٌ؛ فالذي يُصدِّقُ ولا يعملُ أحمَقُ، والمكذِّبُ هالكٌ، فكلُّ إنسان عاصِ نقولُ لَهُ الآنَ: أنتَ بينَ أُمرَيْنِ؛ إمَّا أَنَّكَ مُصَدِّقٌ عَا رُتِّبَ على هذهِ المعصيةِ، أوْ مُكَذَّبٌ، فإنْ كُنْتَ مُصَدِّقًا فأنْتَ أحمَقُ، كيفَ لا تخافُ





فتستقيم؟!

وإنْ كُنْتَ غيرَ مُصَدِّق فالبلاءُ أكبرُ، فأنتَ هالكٌ كافرٌ.

(10) قولُهُ في حديثِ أبي مالك: «أَرْبَعٌ في أُمَّتِي» الفائدةُ منْ قوْلِه: «أَرْبَعٌ» ليسَ الحَصْرَ؛ لأنَّ هناكَ أشياءَ تُشَارِكُها في المعنى، وإنَّما يقولُ النيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ذلكَ مِنْ بابِ حَصْرِ العُلُومِ وجمْعِها بالتقسيمِ والعددِ؛ لأنَّهُ يُقرِّبُ الفهمَ ويُثَبِّتُ الحفظَ.

قُولُهُ: «فِي أُمَّتِي» أَيْ: أُمَّةِ الإجابة.

قولُهُ: «مِنْ أَمْرِ الْجَاهِليَّة» أمرٌ هنا بمعنى شَأْن، أيْ: منْ شَأْنِ الجاهلِيَّةِ، وهوَ واحدُ الأمورِ، وليسَ واحدَ الأوامرِ؛ لأنَّ واحدَ الأوامر هوَ طَلَبُ الفعل على وجه الاستعلاء.

والإضافة إلى الجاهليَّة الغرضُ مُنها التقبيحُ والتنفيرُ؛ لأنَّ كلَّ إنسان يُقالُ لهُ: فِعْلُكَ فِعْلُ الجاهليَّة، لا شكَّ أَنَّهُ يَغْضَبُ؛ إذ إنَّهُ لا أحدَ يَرْضَى أَنْ يُوصَفَ بالجهلِ، ولا بأنَّ فِعْلَهُ منْ أَفُعالِ الجاهليَّةِ، فالغرضُ من الإضافةِ هنا أمران:

- التَّنْفيرُ
- وبياَنُ أنَّ هذهِ الأمورَ كُلَّها جَهْلٌ وحُمْقٌ بالإنسانِ؛ إذْ ليسَتْ أَهلاً بأنْ يُرَاعِيَها الإنسانُ أوْ يعْتَنِيَ بَمَا، فالَّذِي يعْتَني بما جاهلٌ.

والمرادُ بالجاهليَّة هنا ما قبلَ الْبَعْقَة؛ لأنَّهُم كانوا على جَهْلٍ وضلال عظيمٍ، حتَّى إنَّ العربَ كانوا أَجْهَلَ حَلْقِ اللهِ، ولهذا يُسَمَّوْنَ بالأُمِّيِيِّنَ، والأُمِّيُّ هوَ الذي لا يقرأُ ولا يَكْتُبُ، نسبَّةً إلى الأُمِّ، كأنَّ أُمَّهُ وَلَدَثْهُ الآنَ.

لكنْ لَمَّا بُعِثَ فيهم هذا النيُّ الكريمُ قالَ تعالى: { لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فيهِ مُ مَسُولاً مِنْ أَنْفُسِهِ مُ يَبِلُوا عَلَيْهِ مُ آيَاتِهِ وَيُنْرَكِيهِ مُ وَيُعَلِّمُهُ مُ الْكِتَابَ وَالْحَكُمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَنِي ضَلَالٍ مُبِينٍ } فهذه مِنَّةٌ عظيمةٌ أَنْ بعثَ فيهم النبيَّ عليه الصلاةُ والسلامُ لهذه الأمور السَّامِية:

- يَتْلُو عِليهِم آياتِ اللهِ.
- ويُزَكِّيهِم، ويُطَهِّرُ أخلاقَهُم وعبادَتَهُم ويُنَمِّيها.
 - ويُعَلِّمُهم الكتابَ.
 - والحكْمَةَ.

الملكة العربية السعودية – الرياض ١١٣١٣ – ص. ب: ٣٦١٤٤٩ فاكس: ٨٤٩٩٦٨ - هاتف: ٣٣٢٩٩ - ٢٥٤٨٩٣٦ - جوال: ٣٠٥٢٨٠٧٣٠







وهذه الفوائدُ الأربعُ عظيمةٌ لوْ وُزِنَت الدُّنيا بواحدة منها لوَزَنَتْها عندَ مَنْ يَعْرِفُ قَدْرَها، ثُمَّ بَيْنَ الحَالَ مَنْ قبلُ قالَ: {وَإِنْ هَا مَا اللَّهُ الللللللللللللللللللَّا اللَّهُ الللللَّهُ اللللللللللللَّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا

إِذَن المرادُ بالجاهليَّةِ مَا قبلَ البَعْثَةِ؛ لأنَّ الناسَ كانوا فيها على جهلٍ عظيم، فجهلُهم شاملٌ للجهلِ في حقوقِ اللهِ وحقوقِ عبادهِ، فمنْ حَهْلِهِم أَنَّهُم ينْصِبُونَ النُّصُبَ ويعْبُدُونَها مِنْ دُونِ اللهِ، ويَقْتُلُ أحدُهم ابْنَتَهُ لكيْ لا يُعَيَّرَ هَا، ويقتُلُ أولادَهُ مَنْ ذكورٍ وإناثٍ حشيةً الفقرِ.

قولُهُ: ﴿ لاَ يَتْرُكُونَهُنَ ﴾ المرادُ: لا يتركونَ كلَّ واحد منها باعتبارِ المجموعِ بالمجموعِ، بأنْ يكونَ كلُّ واحد منها عندَ جماعة، والثاني عندَ آخرينَ، والثالثُ عندَ آخرينَ، والرابعُ عندَ آخرينَ، وقدْ تجتمعُ هذه الأقسامُ في قبيلَة، وقدْ تخلُو بعضُ القبائلِ منها جميعًا، إنَّما الأُمَّةُ كمحموعٍ لا بُدَّ أنْ يُوجَدَ فيها شيءٌ منْ ذلك؛ لأنَّ هذا خبرٌ من الصادقِ المصدوق صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ.

والمرادُ همذا الخبرِ التنفيرُ؛ لأنَّهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قدْ يُخْبِرُ بأشياءَ قدْ تقعُ وليسَ غرضُهُ أنْ يُؤْحَذَ هما، كما قالَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «لَتَرَّكُينَ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» أيْ: فاحذَرُوا.

وأَحْبَرَ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ ﴿أَنَ الظَّعِينَةَ تَخْرُجُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ لاَ تَخْشَى إِلاَّ اللهُ ﴾ أَيْ: بلا مَحْرَمٍ، وهذا خبرٌ عنْ أَمْرِ واقعٍ، وليسَ إقرارًا لهُ شرعًا.

قولُهُ: «الْفَخْرُ بِالأَحْسَابِ» الفخرُ: التعالي والتعاظمُ، والباءُ للسببيَّةِ، أَيْ: يفْخَرُ بسببِ الحَسَبِ الذي هُوَ عليهِ. والحَسَبُ: ما يحتسبُهُ الإنسانُ منْ شرف وسُؤْدُد، كأنْ يكونَ منْ بني هاشم فيَفْتَخِرُ بذلكَ، أوْ مِنْ آباء وأحداد مشهورينَ بالشجاعة فيفتخرُ بذلكَ، وهذا منْ أمْرِ الجاهليَّة؛ لأنَّ الفخرَ في الحقيقة يكونُ بتقوى اللهِ الذي يمنعُ الإنسانَ من التعالي والتعاظم، والمُتَقِي حقيقةً هو الذي كُلَّمَا ازْدَادَتْ نِعَمُ اللهِ عليهِ ازْدَادَ تواضُعًا للحقِّ وللخلقِ. وإذا كانَ الفخرُ بالحَسَب مِنْ فعْلِ الجاهليَّة فلا يجوزُ لنا أنْ نفْعَلُهُ؛ ولهذا قالَ تعالى لنساء نبيِّهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: { وَلاَ تَعَالَى لنساء نبيِّهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ اللهُ عليهِ اللهُ عليهِ عنهُ.

قولُهُ: «الطَّعْنُ فِي الأَنْسَابِ» الطَّعنُ: العَيْبُ، لأَنَّهُ وَخْزٌ معنويٌّ كَوَخْزِ الطاعونِ في الجسدِ؛ ولهذا سُمِّيَ العيبُ طعنًا.







والأنسابُ: جَمْعُ نَسَب، وهو أصلُ الإنسانِ وقرابتُهُ، فَيَطْعَنُ في نسبِهِ كَأَنْ يقولَ: أَنْتَ ابنُ الدَّبَّاغِ، أَوْ أَنتَ ابنُ مُقطِّعة البُّظُور، وهو شيءٌ في فَرْج المرأة يُقْطَعُ عندَ حتان النساء.

قولُهُ: «وَالْاسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُومِ» أَيْ: نسبةُ المطرِّ إلى النحومِ معَ اعتقادِ أنَّ الفاعلَ هوَ الله عزَّ وحلَّ.

أمَّا إن اعتقدَ أَنَّ النحومَ هي التي تَحلُقُ المطرَ والسَّحَابَ، أَوْ دَعَاها منْ دُونِ اللهِ لَتُنْزِلَ المطرَ، فهذا شِرْكُ أكبرُ مُحْرِجٌ عن المُلَّة.

قُولُهُ: «**وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّت**» هذا هوَ الرابعُ، والنياحةُ: هيَ رفعُ الصوتِ بالبُكاءِ على الميِّتِ قَصْدًا، وينبغي أنْ يُضافَ إليه على سبيل النوْح، كَنَوْح الحمام.

والنَّدْبُ: تَعدادُ محاسن المَّيْت.

والنِّياحةُ منْ أَمْرِ الجاهليَّةِ، ولا بُدَّ أنْ تكونَ في هذهِ الأمَّةِ، وإنَّما كانتْ مِنْ أَمْرِ الجاهليَّة:

- إمَّا من الجهل الذي هو صَدُّ العلم.

- أوْ من الجهالة التي هيَ السَّفَهُ وهيَ ضدُّ الحكمة.

وإثَّما كانت كذلك لأمور أربعة:

الأول: أنَّها لا تَزيدُ النائحَ إلاَّ شدةً وحُزنًا وعذابًا.

الثَّاني: أنَّها تَسَخُّطٌ منْ قضاء الله وقدَرِه، واعتراضٌ عليه.

الثالث: أنَّها تُهَيِّجُ أحزانَ غيره.

وقدْ ذُكِرَ عن ابنِ عَقِيلِ رَحِمَهُ الله، وهو منْ عُلَمَائِنا الحنابِلَة، أَنَّهُ حرجَ في حنازةِ ابنهِ عَقِيلٍ، وكانَ أكبرَ أولادِهِ وطالِبَ عِلْمٍ، فلمَّا كانوا في المقبرةِ صَرَخَ رجلٌ وقالَ: ﴿ يَا أَيْهَا الْعَنْرِبِنُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَّنَا مَكَانَهُ إِنَّا

َ مَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ} فقالَ لهُ ابنُ عَقِيلٍ رَحِمَهُ اللهُ: إنَّ القرآنَ إنَّما نَزَلَ لتسكينِ الأحزانِ، وليسَ لتهْبِيجِ الأحزانِ.

الرابع: أنَّهُ معَ هذهِ المفاسدِ لا يَرُدُّ القضاءَ، ولا يَرْفَعُ ما نَزَلَ.

والنياحةُ تشملُ ما إذا كانتْ منْ رجل أو امرأةٍ، لكن الغالبُ وُقُوعُها من النساءِ.

(١٦) ولهذا قالَ: «النَّائِحَةُ إِذَا لَمْ تَتُبُ قَبْلَ مَوْتِهَا» أيْ: إِنْ تَابَتْ قبلَ الموتِ تابَ الله عليها، وظاهرُ الحديثِ أَنَّ هذا الذَّنْبَ لا تُكَفِّرُهُ إِلاَّ التَّوْبَةُ، وأنَّ الحسناتِ لا تَمْحُوهُ؛ لأنَّهُ منْ كبائرِ الذَنوبِ، والكبائرُ لا تُمحَى

الملكة العربية السعودية – الرياش ١١٣١٧ – ص. ب: ٣٦١٤٤٩ فاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٤٥٢٢٦٩٩ – ٤٥٤٨٩٦٨ - جوال: ٥٥٥٢٨٠٧٣٠





بالحسنات، فلا يمحُوها إلاَّ التَّوْبَةُ.

قولُهُ: «تُقَامُ يَوْمَ الْقيَامَة وَعَلَيْهَا سرْبَالٌ منْ قَطرَان» أيْ: تُقَامُ منْ قَبْرهَا.

والسِّربالُ: النوبُ السابغُ كالدِّرْعِ، والقَطِرَانُ معروفٌ، ويُسمَّى الزِّفْتَ، وقيلَ: إنَّهُ النُّحَاسُ المُذَابُ.

قولُهُ: «وَدِرْعٌ مِنْ جَرَبِ» الحَرَبُ: مرضٌ معروفٌ يكونُ في الجلدِ يُؤَرِّقُ الإنسانَ، ورُبَّما يقْتُلُ الحيوانَ.

والمعنى أنَّ كلَّ حلدها يكونُ حَرَبًا بمترلةِ الدِّرْعِ، وإذا احتمعَ قَطِرَانٌ وحَرَبٌ زادَ البلاءُ؛ لأنَّ الحربَ أيُّ شيءٍ يمَسُّهُ يَتَأَثِّرُ به، فكيفَ وَمعَهُ قَطرَانٌ؟!

والحكمَةُ: أَنَّهَا لَمَا لَمْ تُغَطِّ الْمُصِيبَةَ بالصَّبْرِ غُطِّيَتْ بهذا الغطاءِ؛ سِرْبَالٍ منْ قَطِرَانٍ ودرعٍ منْ جَرَبٍ، فكانت العقوبةُ منْ جنسِ العملِ.

(١٧) قولُهُ في حديثِ زيدِ بنِ خالدٍ: «صَلَّى لَنَا» أيْ: إمامًا؛ لأنَّ الإمامَ يُصَلِّي لنفْسِهِ ولغيرِهِ، ولهذا يَتَّبَعُهُ المأمومُ.

وقيلَ: إنَّ اللامَ بمعنى الباءِ، وهذا قريبٌ.

وقيلَ: إنَّ اللامَ للتعليلِ، أيْ: صلَّى لأَجْلنا.

قولُهُ: «صَ**لاَةَ الصُّبْحِ بِالْحُدَيْبِيَة**ِ» أيْ: صلاةَ الفحرِ، والحُدَيْبِيَةُ: فيها لُغْتَانِ: التخفيفُ وهوَ أكثرُ، والتَّشْدِيدُ، وهيَ اسمُ بِعْر سُمِّيَ بِما المكانُ.

وقيلَ: إنَّ أَصْلَهَا شَجَرةٌ حَدَّبَاءُ تُسَمَّى حُدَيْبِيَةً، والأكثرُ على أنَّها اسمُ بئرٍ، وهذا المكانُ قريبٌ منْ مَكَّةً، بعضُهُ في الحِلِّ وبعضُهُ في الحَرَمِ، نزلَ بهِ الرسولُ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ في السَّنَةِ السادسةِ من الهجرةِ لمَّا قَدِمَ معتمرًا، فصدَّهُ المُشركونَ عن البيتِ، وما كانوا أوْلِيَاءُهُ إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلاَّ المُتَّقُونَ، ويُسمَّى الآنَ الشَّمِيسِيَّ.

قُولُهُ: (عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ) الإِثْرُ معناهُ العَقِبُ، والأَثَرُ ما يَنتُجُ عن السَّيْرِ.

قولُهُ: (سَماء) المرادُ بهِ المطرُ.

قولُهُ: (كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ) (مِنْ) لابتداءِ الغايةِ، هذا هوَ الظاهرُ واللهُ أعلمُ، ويُحْتَمَلُ أنْ تكونَ بمعنى (في) للظرفيَّةِ.

قولُهُ: (فَلَمَّا انْصَرَفَ) أيْ: مِنْ صلاتِهِ، وليسَ مِنْ مكانِهِ؛ بدليلِ قولِهِ: «أَقْبَلَ عَلَى النَّاس».

قولُهُ: «هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟» الاستفهامُ يُرادُ بهِ التنبيهُ والتشويقُ لِمَا سيُلقَى عليْهِمْ، وإلاَّ فالرَّسُولُ صلَّى اللهُ عليْهِ وسلَّمَ يَعْلَمُ أَنَّهُم لا يَعْلَمُونَ ماذا قالَ اللهُ؛ لأنَّ الوَحْيَ لا يَنْزِلُ عليهم.

. المملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ كس: ١٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٥٥٣٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٣٦ جوال: ٢٨٠٧٣٠





ومعنى قوله: «هَلْ تَدْرُونَ» أيْ: هلْ تعلَمْونَ.

والمرادُ بِالرَّبُوبِيَّةِ هِنَا الرُّبُوبِيَّةُ الخَاصَّةُ؛ لأنَّ رُبُوبِيَّةَ اللهِ للمؤمنِ حاصَّةٌ، كما أنَّ عُبُوديَّةَ المؤمنِ لهُ حاصَّةٌ، ولكنَّ الخاصَّةَ لا تنافي العامَّةَ؛ لأنَّ العامَّةَ تشْمَلُ هذا وهذا، والخاصَّةَ تَخْتُصُّ بالمؤمنِ.

قولُهُ: «قالوا: اللهُ ورَسُولُهُ أَعْلَمُ» فيه إشْكَالٌ نَحْوِيٌّ؛ لأنَّ (أَعْلَمُ) حبرٌ عنَ اثنَيْنِ، وهيَ مُفْرَدٌ، فيُقَالُ: إنَّ اسْمَ التفضيلِ إذا نُويَ به معنى (مِنْ)، وكانَ مُجَرَّدًا منْ (أَلْ) والإضافة، لَزمَ فيه الإفرادُ والتذكيرُ.

وفيه: أيضًا إشكالٌ معنَوِيٌّ، وهوَ أَنَّهُ جَمَعَ بينَ اللهِ ورسولِهِ بالواوِ، معَ أنَّ الرسولَ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ لَمَا قالَ لهُ الرَّجُلُ: مَا شَاءَ اللهُ وَشئتَ، قالَ: «أَجَعَلْتَنى الله ندًا؟!».

فَيُقَالُ: إِنَّ هَذَا أَمَرٌ شَرَعَيٌّ، وقَدْ نزلَ على الرَّسُولِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ.

وأمَّا إنكارُهُ على مَنْ قالَ: مَا شَاءَ اللهُ وَشَيْتَ؟ فلأَنَّهُ أَمْرٌ كوْنِيٌّ، والرسولُ صلَّى اللهُ عليْهِ وسلَّمَ ليسَ لهُ شَأْنٌ في الأمورِ الكونيَّةِ، والمرادُ بقوْلِهِم: «اللهُ ورسولُهُ أعلمُ»، تفويضُ العلمِ إلى اللهِ ورسولِهِ، وأنَّهُم لا يعلمونَ.

قُولُهُ: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ» «مُؤْمِنٌ» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، أيْ: عبدٌ مؤمنٌ، وعبدٌ كافرٌ.

و"أصبحَ» مِنْ أخواتِ كانَ، واسْمُها "هؤمنٌ» وخبرُها "هِنْ عِبَادِي».

ويجوزُ أَنْ يكونَ «أصْبَحَ» فِعْلُها ماضِ ناقصٌ، واسمُها ضميرُ الشأنِ، أيْ: أصْبَحَ الشأنُ، فَـــــ«منْ عبادِي» حبرٌ مُقَدَّمٌ، و«مؤمنٌ» مبتدأً مُؤخَّرٌ، أيْ: أصبحَ شَأْنُ الناس منْهُم مُؤْمنٌ ومنهم كافرٌ.

قولُهُ: «فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنًا بِفَصْلِ اللهِ وَرَحْمَتِهِ» أَيْ: قَالَ بلسانِهِ وقلبِهِ، والباءُ للسببيَّةِ، والفضلُ: العطاءُ الزيادةُ.

والرحمةُ: صفةٌ منْ صفات الله، يكونُ بما الإنعامُ والإحسانُ إلى الحُلْقِ.

وقولُهُ: «فَ**ذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ**» لأَنَّهُ نَسَبَ المطرَ إلى اللهِ و لمْ يَنْسِبْهُ إلى الكوكبِ، و لمْ يرَ لهُ تأثيرًا في نُزُوله، بلْ نَزَلَ بفضل الله.

قولُهُ: «وَأَهَّا مَنْ قَالَ: مُطُرَّنَا بِنَوْء كَذَا وَكَذَا اللهُ اللهِ اللهِ السببيَّة.

«فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بَالْكُوْكَبَ» وصارَ كافرًا بالله؛ لَأَنَّهُ أَنْكَرَ نعمةَ الله ونَسَبَها إلى سبب لم يَحْعَلْهُ الله سببًا، فَتَعَلَّقُتَ نفسهُ كَذَا السبب، ونسيَ نعمةَ الله، وهذا الكُفْرُ لا يُحْرِجُ من المَلَّة؛ لأنَّ المرادَ نسبةُ المُطرِ إلى النَّوْء على أَنَّهُ سببٌ، وليسَ إلى النَّوْء على أَنَّهُ فاعلٌ؛ لأنَّهُ قالَ: (مُطرَّنَا بِنَوْء كَذَا) ولمْ يَقُلْ: أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْمَطَرَ نَوْءُ كذا؛ لأَنَّهُ لوْ – سببٌ، وليسَ إلى النَّوْء على أَنَّهُ فاعلٌ؛ لأنَّهُ قالَ: (مُطرَّنَا بِنَوْء كَذَا) ولمْ يَقُلُ: أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْمَطَرَ نَوْءُ كذا؛ لأَنَّهُ لوْ – سببٌ، وليسَ إلى النَّوْء على أَنَّهُ فاعلٌ؛ لأَنَّهُ قالَ: (مُطرَّنَا بِنَوْء كَذَا) ولمْ يَقُلُ: أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْمَطَرَ نَوْءُ كذا؛ لاَنَّهُ وَاللَّهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْنَا اللهُ الله







قالَ كذلكَ لكانَ نسبةُ المطرِ إلى النَّوْءِ نسبةَ إيجادٍ، وبهِ نعرفُ خطأً مَنْ قالَ: إنَّ المرادَ بقوله: (مُطرْنَا بنَوْء كَذَا) نسبةُ المطرِ إلى النوءِ نسبةَ إيجادٍ؛ لأنَّهُ لوْ كانَ هذا هوَ المرادَ لقالَ: أَنْزَلَ علينا المطرَ نوءُ كذا، و لم يقُلْ: مُطِرْنَا بِهِ، فعُلِمَ أَنَّ المرادَ أَنَّ مَنْ أقرَّ بأنَّ الذي حلقَ المطرَ وأنزلَهُ هوَ اللهُ، لكنَّ النوْءَ هوَ السببُ فهوَ كافرٌ، وعليه يكونُ منْ بابِ الكُفْرِ الأصغرِ الذي لا يُحْرجُ من الملَّة.

والمرادُ بالكوكب النَّجْمُ، وكانوا يَنْسبُونَ المطرَ إليه ويقولونَ: إذا سقطَ النحمُ الفلانيُّ جاءَ المطرُ، وإذا طلعَ النحمُ الفلانيُّ حاءَ المطرُ، وليْسُوا يَنْسِبُونَهُ إلى هذا نسبةَ وَقْتِ وإنَّما نسبةَ سبب.

فنسبة المطر إلى النَّوْءِ تنقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامً:

الأول: نسبةُ إيجاد، وهذه شركٌ أكبرُ.

الثاني: نسبة سبب، وهذه شرك أصغر.

الثالث: نسبةُ وَقْتٍ، وهذهِ جائزةٌ بأنْ يُرِيدَ بقولِهِ: (مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا) أيْ: جاءَنا المطرُ في هذا النَّوْءِ، أيْ: في

ولهذا قالَ العلماءُ: (يَحْرُمُ أَنْ يَقُولَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا، ويجوزُ: مُطِرْنَا فِي نَوْءِ كذا) وفَرَّقُوا بيْنَهُما أَنَّ الباءَ للسببيَّةِ وفي للظرفيَّةِ، ومِنْ ثَمَّ قالَ أهلُ العلمِ: (إنَّهُ إذا قالَ: مُطِرْنًا بِنَوْءِ كذا، وجَعلَ الباءَ للظرفيَّةِ، فهذا جائزٌ، وهذا وإنْ كانَ لهُ وَجْهُ منْ حيثُ المعنى، لكنْ لا وَجْهَ لهُ منْ حيثُ اللفظُ؛ لأنَّ لفظًا لحديث: «مَنْ قَالَ: مُطرْنًا بنَوْء كَذَا» والباءُ للسببيَّة أظهرُ منها للظرْفَيَة، وهيَ وإنْ جاءتُ للظرفيَّة كما في قوله تعالى: { وَإِنَّكُ مُ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِ مُ مُصْبِحِينَ (١٣٧) وَبِاللَّيلِ. . . } لكن كُونُها للسببيَّةِ أَظهرُ، والعكسُ بالعكسِ، فَ(فِي) للظرفيَّةِ أَظهرُ منها للسببيَّةِ، وإنْ جاءَتُ للسببيّةِ كما في قولِهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «دَخَلَتامْرَأَةُ النَّارَفي هرَّة».

والحاصلُ: أنَّ الأقربَ المنعُ وَلَوْ قَصَدَ الظرفيَّةَ، لكنْ إذا كانَ المتكلِّمُ لا يَعْرِفُ من الباءِ إلاَّ الظرفيَّةَ مطلقًا، ولا يظُنُّ أَنَّها تأتي سببيَّةً، فهذا حائزٌ.

ومعَ ذلكَ فالأَوْلَى أنْ يُقَالَ لهمْ قولُوا: في نَوْء كذا.

(١٨) قولُهُ: «وَلَهُمَا» الظاهرُ: أنَّهُ سَبْقُ قَلَم، وإلاَّ فالحديثُ في (مسلم) وليسَ في (الصحيحَيْن).

ومعنى الحديث: أنَّهُ لَمَّا نَزَلَ المطرُ نسبَهُ بعضُهم إلى رحمة الله، وبعضُهمْ قالَ: لقدْ صدَقَ نَوْءُ كذا وكذا، فكأنَّهُ – مه م – http://www.afaqattaiseer.com

الملكة العربيّة السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ هاكس: ١٩٥٤٩٦٨ - هاتف: ٥٥٢٢٢٩٩ - ٢٥٤٨٩٦٦ جوال: ٥٥٢٨٠٣٠٠







جعلَ النوءَ هوَ الذي أَنْزَلَ المطرَ، أوْ أُنزلَ بسبَيهِ.

ومنهُ: ما يُذْكَرُ في بعضِ كُتُبِ التوُقيتِ: (وَقَلَّ أَنْ يُخْلَفَ نَوْؤُهُ) أَوْ (هَذَا نَوْؤُهُ صَادِقٌ) وهذا لا يجوزُ، وهوَ الذي أَنْكَرَهُ الله عزَّ وجلَّ على عبادِهِ، وهذا شِرْكٌ أصغرُ، ولوْ قَالَ: بإِذْنِ اللهِ؛ فإنَّهُ لا يجوزُ؛ لأنَّ كلَّ الأسبابِ مِن اللهِ، والنوءُ لمْ يَجْعَلْهُ الله سببًا.

وقيلَ: إنَّ المنفيَّ القَسَمُ، فهيَ داخلةٌ على ﴿أُقْسِمْ} أيْ: لا أُقْسِمُ ولنْ أُقْسِمَ على أَنَّ القرآنَ قرآنَ كريمٌ؛ لأنَّ الأمرَ أَبْيَنُ مِنْ أَنْ يَحتاجَ إلى قَسَمٍ، وهذا ضعيفٌ حَدًّا.

وَقُيلَ: إِنَّ (لا) للتَّنْبِيهِ، والجملَّة بعْدَها مُثْبَتَةً؛ لأنَّ (لا) بمعنى: انْتَبِهْ، أَقْسِمُ بمواقعِ النجومِ... وهذا هو الصحيحُ. وقولُهُ: {فَلاَأْتُسِمُ بِمَوَاقعِ النُجُومِ} اخْتَلِفَ في النجومِ، فقيلَ: إنَّها النجومُ المعروفةُ، فيكونُ المرادُ بمواقعِها مَطَالِعَهَا ومغارِبَها، وأقسمَ اللهُ بَمَا لَمَا فيها من الدَّلالةِ على كمالِ القدرة في هذا الانتظامِ البديع، وما فيها منْ مناسبةِ المُقسَمِ بهِ والمُقسَمِ عليه وهو القرآنُ المَحفوظُ بواسطةِ الشُّهُبِ؛ فإنَّ السماءَ عندَ نُزُولِ الوحي مُلِئَتْ حَرَسًا شديدًا وشهًا.

وقيلَ: إنَّ المرادَ آجالُ نزولِ القرآنِ، ومِنهُ قَوْلُهُمْ: (نَزَلَ القرآنُ مُنَجَّمًا).

وقولُ الفقهاءِ: (يَجِبُ أَنْ يَكُونَ دَّيْنُ المُكَاتِبِ مُؤَجَّلًا بِنجْمَيْنِ فَأَكْثَرَ) فيكونُ اللهُ أقسمَ بمواقعِ نزولِ القرآنِ. وقدْ سَبَقَتْ لنا قاعدةٌ مفيدةٌ، وهِيَ آنَّهُ: إذا كانَ المعنيانِ لا يتنافيانِ حُملت الآيةُ على كلِّ مِنْهُما، وإلاَّ طُلِبَ

قُولُهُ: ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَدُّ لَوْ تَعُلَمُونَ عَظِيدٌ ﴾ (قَسَمٌ) حبرُ إنَّ، وهذا القسَمُ أكَّدَ الله عظمتَهُ بإنَّ واللامِ تنويهًا بالمُقسَمِ عليه وتعظيمه.

وقولُهُ: {لَوْ تَعْلَمُونَ} مُوَ كَدِّ ثَالَتٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: (ينبغي أَنْ تعلَمُوا هذا الأمرَ ولا تجهلُوهُ، فهوَ أعظمُ مِنْ أَنْ يكونَ الممندة العربية السعودية - الرياص ١١٦١٠ - ص.ب: ٢٦١٤٤٩ - ص.ب http://www.afaqattaiseer.com - ٣٦١٠٥ - ص.٢٠ -المنتذة العربية السعودية - الرياض ١١٣٦٠ - ١٩٤٨٩٦٦ - ص.ب ٥٥٢٨٠٧٣٠ عند ٢٥٤٨٩٦٦ - ص.٢٠ -





مجهولاً، فإنَّهُ يحتاجُ إلى علمٍ وانتباهٍ، فلوْ تعلمونَ حقَّ العلمِ لعرفتُمْ عظمتَهُ، فانْتَبِهُوا).

قُولُهُ: ﴿ لَقُرْ إِنَّ } مصدرٌ مثلُ الغُفْرَانِ والشُّكْرَانِ، بمعنى اسمِ الفاعلِ، وبمعنى اسمِ المفعولِ.

فعلى الأَوَّلِ يكونُ المرادُ أَنَّهُ حامعٌ للمعاني التي تضمَّنتُها الكُتُبُ السابقةُ من المصالحِ والمنافع، قَالَ تعالى: { وَأَنْرَاْنَا إِلَيْكَالْكِالْكِ الْكِتَابِ وِلَهُ يَعْلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ } وعلى الثاني يكونُ بمعنى المجموع؛ لأَنَّهُ مِحموعٌ مكتوبٌ.

قُولُهُ: {كَرِبِهُ } يُطلَقُ على كثيرِ العطاءِ، وهذا كمالٌ في العطاءِ مُتَعَدُّ للغَيْرِ.

ويُطلَقُ على الشيءِ البهيِّ الحَسَنِ، ومنهُ قولُ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: ﴿إِي**الُ وَكُرائِمَ أَمْوَالِهِمْ** ۖ أَي: البهيَّ منها والحسنَ، وهذا كمالٌ في الذَّاتِ.

وهذانِ المعنيانِ موجودانِ في القرآنِ، فالقرآنُ لا أحسنَ مِنْهُ في نفسهِ، قَالَ تعالى: { وَتَمَتُ كَلَمَةُ مَرَبِكَ صِدُقًا وَكَدُلاً } والقرآنُ يُعْطِي أهلَهُ من الخيراتِ الدينيَّةِ والدنيويَّةِ والجسميَّةِ والقلبيَّةِ، قَالَ تعالى: { فَلا تُطِع الْكَافِرِينَ وَجَاهِدُهُ مُ بِهِ جِهَاداً كَعَلِي أَهلَهُ من الخيراتِ الدينيَّةِ والدنيويَّةِ والجسميَّةِ والقلبيَّةِ، قَالَ تعالى: { فَلا تُطع الْكَافِرِينَ وَجَاهِدُهُ مُ بِهِ جِهَاداً كَبيراً } فهوَ سلاحٌ لَمنْ تمسَّكَ بِهِ، ولكنْ يحتاجُ إلى أنْ نتمسَّكَ بِهِ في القولِ والعملِ والعملِ والعقيدةِ، فلا بُدَّ أَنْ يُصَدِّق العقيدةَ العملُ، قَالَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: "أَلاَ إِنَّ فِي الْجَسَد مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلا وَهِيَ الْقُلْبُ».

ووصفَ اللهُ القرآنَ في آية أخرى بألَّهُ مجيدٌ، والْمَحْدُ صفةُ العظمةِ والعزَّةِ والقُوَّةِ، والقرآنُ حامعٌ بينَ الأمرَيْنِ: فيهِ قُوَّةٌ وعظمةٌ، وكذا خيراتٌ كثيرةٌ وإحسانٌ لَمْنْ تمسَّكَ بِهِ.

قولُهُ: { فِي كِتَابِ مَكُنُونٍ } كتابٌ: فِعَالٌ بمعنى مفعولٍ، مثلُ: فِراشٍ بمعنى مفروشٍ، ومثلُ: غِراسٍ بمعنى مغروسٍ، وكتابٌ: بمعنى مكتوبٍ، والمكنونُ: المحفوظُ، قَالَ تعالى: { كَأَنْهُنَ بَيْضٌ مَكُنُونٌ }.

واختلف المفسرون في هذا الكتاب على قولين: الأولُ: أنَّهُ اللوحُ المحفوظُ الذي كَتَبَ اللهُ فيه كلُّ شيء.

- ۱۷ – ص۱۷ – ص۲۷ – E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com



الثاني: وإليه ذهب ابنُ القيِّم، أنَّهُ الصُّحُفُ التي في أيدي الملائكة، قَالَ تعالى: { كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَهُ (١١) فَعَنْ شَاءَذَكَرَهُ (١٢) فِي صُحُفُ مُكَرِّمَةً (١٣) مَرْ فُوعَةً مُطَهَرَةً (١٤) بِأَيدِي سَغَرَةٍ . . . }.

فقولُهُ: {بِأَيدِي سَغَرَةٍ } يُرَحِّحُ أَنَّ المرادَ الكُتُبُ التي في أيدي الملائكةِ؛ لأنَّ قولَهُ: { لاَ يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّمُ وُنَ } أي: الملائكةُ، يُوازِنُ قوْلَهُ: { بِأَيدِي سَغَرَةٍ } وعلى هذا يكونُ المرادُ بالكتابِ الجنسَ لا الواحدَ.

قولُهُ: {لاَيْمَسُهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُونَ} الضمير يعودُ إلى الكتابِ المكنونِ؛ لأَنَّهُ أقربُ شيءٍ، وهوَ بالرَّفْعِ {لاَيَمَسُهُ} باتَّفَاقِ القُرَّاءِ، وإنَّمَا نَبَّهْنَا على ذلكَ لدَفْعِ قولِ مَنْ يقولُ: إنَّهُ حبرٌ بمعنى النَّهْيِ، والضميرُ يعودُ على القرآنِ، أيْ: نُهِيَ أَنْ يَمَسَّ القرآنَ إلاَّ طاهرٌ، والآيةُ ليسَ فيها ما يدلُّ على ذلكَ، بلْ هي ظاهرةٌ في أنَّ المرادَ به اللوحُ المحفوظُ؛ لأَنَّهُ أقربُ مذكورٍ؛ ولأنَّهُ حبرٌ، والأصلُ في الخبرِ أنْ يبقى على ظاهرِهِ حبرًا، لا أمرًا ولا نَهيًا، حتَّى يقومَ الدليلُ على خلافِ ذلكَ، بلِ الدليلُ على أنَّهُ لا يُرادُ بهِ إلاَّ ذلكَ، وأنَّهُ يعودُ إلى على خلافِ ذلكَ، بلِ الدليلُ على أنَّهُ لا يُرادُ بهِ إلاَّ ذلكَ، وأنَّهُ يعودُ إلى الكتابِ المكنونِ؛ ولهذا قالَ اللهُ: {إِلاَّ الْمُطَهِّرُونَ أَباسِمِ المفعولِ، و لمْ يَقُلْ: {إِلاَّ الْمُطَهِّرُونَ وَلَمْ اللهُ ال

والمُطَهَّرُونَ: هُم الذينَ طَهَّرَهُم اللهُ تعالى، وهُم الملائكةُ، طُهِّرُوا مِن الذنوبِ وأَدْنَاسِها، قَالَ تعالى: { لاَ يَعْصُونَ اللهَ مَا مَرَهُمْ ﴾.

- وقَالَ تعالى: { يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَامِ كُلَّ يَفْتُرُونَ}.
- وقَالَ تعالى: { كِنْ عِبَادُ مُكْرَمُونَ (٢٦) لاَ يَسْبِقُونَهُ بِالْقُوْلِ وَهُدْ بِأَلْسَرْهِ يَعْمَلُونَ }.
- قولُهُ: {نَشْرِ إِلْمِنْ مَرَبِّ الْعَالَمِينَ} حبرٌ ثانٍ لقولِهِ: {وَإِنَّهُ} وهوَ كقولِهِ: { وَإِنَّهُ لَتُشْرِيلُ مَرَبِ الْعَالَمِينَ}.
- وكَفَوْلِهِ: { تُسْرِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (٢) كِتَابُّ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ } فهوَ حبرٌ مُكَرَّرٌ معَ قولِهِ: {لَقُرْآنٌ}.

و ﴿ نُشْرِ إِلَّ ﴾ أيْ: مُنَزَّلٌ، فهيَ مصدرٌ بمعنى مُنَزَّلٌ منْ ربِّ العالمينَ، أنزَلَهُ اللهُ على قَلْبِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ؛

لأنَّهُ مَحَلُّ الوعي والحفظ بواسطة حبريلَ، قَالَ تعالى: { وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ مَرَبِّ الْعَالَمِينَ (١٩٢) نَزَلَ بِدالرَّوحُ ٱلأَمينُ (١٩٣)

E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com



عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِمِرِينَ }.

- وقولُهُ: {مِنْ مَرَبِ الْعَالَمِينَ} أَيْ: حَالقِهِم.

- قولُهُ: ﴿ أَفَهِ هَذَا الْحَدِيثِ أَنُّمُ مُدُهِنُونَ } الاستفهامُ للإنكارِ والتوبيخِ، والحديثُ: القرآنُ.

والْمَدْهِنُ: الحَانَفُ مِنْ غَيْرِهِ الذي يُحَايِيهِ بقولِهِ وفعلِهِ، والمعنى: أَثَدْهِنُونَ هَذَا الحَديثِ وتخافونَ وتسْتَخْفُونَ، لا ينبغي لكُمْ هذا، بلْ ينبغي لِمَنْ مَعَهُ القرآنُ أَنْ يَصْدَعَ بهِ وأَنْ يُبَيِّنَهُ ويُجَاهِدَ بهِ، قالَ تعالى: { وَجَاهِدْهُ مُ بِدِجِهَادًا كُمْ هذا، بلْ ينبغي لِمَنْ مَعَهُ القرآنُ أَنْ يَصْدَعَ بهِ وأَنْ يُبَيِّنَهُ ويُجَاهِدَ بهِ، قالَ تعالى: { وَجَاهِدْهُ مُ بِدِجِهَادًا كُمْ هذا، بلْ ينبغي لِمَنْ مَعَهُ القرآنُ أَنْ يَصْدَعَ بهِ وأَنْ يُبَيِّنَهُ ويُجَاهِدُ بهِ، قالَ تعالى: { وَجَاهِدْهُ مُ بِدِجِهَادًا كَانُ يَعْلَى اللَّهُ الْقَرآنُ أَنْ يَصْدَعَ بهِ وأَنْ يُبَيِّنَهُ ويُحَاهِدُ بهِ، قالَ تعالى: { وَجَاهِدُهُ مُ القرآنُ أَنْ يَصْدَعَ بَهِ وأَنْ يُبَيِّنَهُ ويُحَاهِدُ بهِ، قالَ تعالى: ﴿ وَجَاهِدُهُ مُ اللَّهُ إِنْ يُنْهَا لَهُ إِنْ يُنْهِ إِنْ يُعْلَى إِنْ يُعْلِيهِ إِنْ يُعْلِقُونَ مِنْ عَلَيْهِ إِنْ يُعْلِقُونَ اللَّهُ إِنْ يُعْلِمُ إِنْ يُنْهِ إِنْهُ إِنْ يُعْلِمُ إِنْهُ إِنْ يُعْلِمُ إِنْ يُعْلَى إِنْهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنْ يُنْهِ عَلَى إِنْهُ إِنْ يُعْلِقُونَ أَنْ يُعْلِقُونَ أَنْهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنْهُ أَنْهُ إِنْهُ إِنْ يُنْهِا لِهُ إِنْهُ أَنْهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنْهُ أَنْ

- قولُهُ: { وَيَجْعَلُونَ مِنْ قَكُمْ أَنْكُمْ أَنْكُمْ تُكَذَّبُونَ } أكثرُ المفسِّرينَ على أنَّهُ على حَذْفِ مُضَاف، أيْ: أَتَجْعَلُونَ شُكْرَ رِزْقِكُم، أَيْ: مَا أَعْطَاكُم الله مِنْ أَيِّ شيء من المطرِ ومِنْ إنزالِ القرآن، أَيْ: تجعلونَ شُكرَ هذه النِّعْمَة العظيمة أَنْ تُكذَّبُوا هِمَا، والنبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم وإنْ كانَ ذَكَرَها في المطرِ فَإِنَّها تشْمَلُ المطرَ وغيرهُ. وقيلَ: إنَّهُ ليسَ في الآية حَذْفٌ، والمعنى: تجعلونَ شُكْرَكُم تكذيبًا، وقالَ: إنَّ الشكرَ رزقٌ، وهذا هوَ الصحيحُ، بلُ هوَ مِنْ أَكْبَرِ الأرزاقِ، قالَ الشاعرُ:

نعمة الله نعمة عَلَيَ لهُ فِي مثْلِهَا يَجِبُ الشَكُرُ فَكِيفَ اللهُ عَلَيَ لهُ فِي مثْلِهَا يَجِبُ الشَكُرُ فَكِيفَ المُؤْ اللهُ المُعَمِلُ وَإِنْ طَالَتِ الْأَيْلُمُ وَاتَّصَلَ العَمرُ

فالنعمةُ تحتاجُ إلى شكرٍ، ثمَّ إذا شكَرْتَهَا فهيَ نعمةٌ أخرى تحتاجُ إلى شُكْرٍ ثان، وإنْ شَكَرْتَ في الثانيةِ فهيَ نعمةٌ تحتاجُ إلى شُكْرٍ ثالثٍ، وهكذا أبدًا، قالَ تعالى: { وَإِنْ تَعُدُّوا نَعْمَةُ الله لاَ تُحْصُوهَا }.

- قولُهُ: {أَنْكُمْ تُكُذُّبُونَ} (أَنَّ) وما دَحَلَتْ عليه في تأويلِ مصدرِ مفعولِ { بَحَعلونَ} الثاني، أيْ: تُصَيِّرونَ شُكْرَكُم تكذيبًا، ولا شكَّ أنَّ هذا من السَّفه أنْ يُقَابِلَ الإنسانُ نعمة ربِّه بالتكذيب، إنْ كانتْ وحيًا كَذَّبَ حبرَهُ ولمْ يَمْتَثِلْ أَمْرَهُ ولمْ يَجْتَنِبْ هَيَهُ، وإنْ كانتْ عَطَاءً تنْمُو بِهِ الأحسامُ نسبَهُ إلى غيرِ اللهِ، قالَ: هذا من النوءِ، أوْ هذا مِنْ عَمَلِي، كمَا قالَ قَارُونُ: { إِنْمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمَ عِندِي }.





مرست الزار المستندر والمراقبة النقيم والعلسومات

(١٩) فيه مسائل:

الأولمى: (تَفْسِيرُ آيَةِ الواقِعَةِ) وَهيَ قُولُهُ تَعَالَى: { وَيَجْعَلُونَ مِنِرُقَكُ مُ أَنْكُ مُ تُكَذِّبُونَ} وقدْ مرَّ تفسيرُها.

(٢٠) الثانية: (ذِكْرُ الأرْبعِ التي مِنْ أَمْرِ الجاهليَّةِ) وهي الطعنُ بالأنسابِ، والفحرُ بالأحسابِ، والاستسقاءُ بالأنواء، والنياحةُ على الميِّت.

(٢١) الثّالثَةُ: (ذِكْرُ الكُفْرِ في بَعْضِها) وهيَ الاسْتِسْقَاءُ بالأنواءِ، وكذلكَ الطَّعْنُ في النسبِ، والنِّيَاحَةُ على النِّينِ، كما في حديثِ: «اثْنَتَان في النَّاس هُمَا بهمْ كُفُرُّ: الطَّعْنُ في النَّسَب، وَالنَّيَاحَةُ عَلَى الْمَيْت».

(٢٢) الرابعة: (أَنَّ مِن الكُفْرِ ما لا يُخْرِجُ مِن الملَّةِ) وهيَ أنَّ الاستسقاءَ بالأنواءِ بعضُهُ كفرٌ مُخْرِجٌ عن الملَّة، وبعضُهُ كفرٌ دونَ ذلكَ، وقدْ سبقَ بيانُ ذلكَ.

(٣٣) الخامسة: قولُهُ: "أَصْبَحَ مِنْ عِبادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ" بسبب نزول النَّعْمَة) أَيْ: أَنَّ الناسَ ينقسمونَ عندَ نُزُولِ النعمة إلى مؤمن باللهِ وكافر بِهِ، وقد سَبَقَ بيانُ حُكْمِ إضافة نزولِ المطرِ إلى النوء، والواحبُ على الإنسانِ إذا حاءَتُهُ النعمةُ أَنْ لا يُضِيفَها إلى أسبابِها مُحَرَّدةً عن اللهِ، بلَّ يعتقدُ أَنَّ هذا سببٌ مَحْضٌ إنْ كانَ هذا سببًا.

مثالُ ذلكَ: (رَجُلٌ غَرِقَ في ماء وكانَ عندَهُ رجلٌ قَوِيٌّ، فَنَزَلَ وَٱنْقَذَهُ) فإنَّهُ يَجِبُ على هذا الذي نجا أنْ يعرف نعمةَ الله عليه، ولولا أنَّ الله أمَرَ أمْرًا قَدَريًّا وأمْرًا شرعيًّا أنْ يُنْقِذَكَ هذا الرجلُ ما حصلَ إنقاذٌ، فأنتَ تعتقدُ أنَّ هذا سببٌ مَحْضٌ.

http://www.afaqattaiseer.com = ص۲۰۰۰ = ص۲۰۰۰ = - ص۲۰۰ = - ص۲۰۰۰ =







- وَقُوْلِهِ: { وَمَنْ أَضَلُّ مِعَنْ يَدْعُومِنْ دُونِ اللهِ مَنْ لاَ يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقَيَامَة } إلى يَومِ القِيامَةِ.

(٢٤) السادسة: (التَّفَطُّنُ للإيمانِ في هَذا الموضع) وهو نِسْبَةُ المطرِ إلى فَصْلِ اللهِ ورحمتِهِ. (٢٥) السابعة: (التَّفَطُّنُ لِلْكُفْرِ فِي هَذا الْمَوْضِعِ) وهو نسبةُ المطرِ إلى النوءِ، فيقالُ: هذا بسببِ النوءِ الفلانيِّ، وما أشبهَ ذلكَ.

(٢٦) التَّامِنَةُ: التَّفَطُّنُ لِقَوْلِهِ: (لَقَدْ صَدَقَ نَوْءُ كَذا وَكَذا).

وهذا قريبٌ منْ قولِهِ: «مُطَرِّنَا يَنَوْءِ كَذَا وَكَذَا» لأنَّ الثناءَ بالصدقِ على النَّوْءِ مقتضاهُ أنَّ هذا المطرَ بوعدِهِ، ثمُّ بتنفيذ وعده.

(٢٧) التاسعة: (إِخْراجُ العالِمِ للمُتَعلِّمِ المسألةَ بالاستفهامِ عَنْها؛ لقولِهِ: ﴿أُتَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُكُمْ؟». وذلكَ أَنْ يُلقِيَ العالَمُ على الْمُتَعَلِّمِ السؤالَ لأجلِ أَنْ ينْتَبِهَ لَهُ، وإلاَّ فالرَّسُولُ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ يَعْلَمُ أَنَّ الصحابةَ لا يعلمونَ ماذا قالَ اللهُ، لكنْ أرادَ أنْ يُنَبِّهَهُم لهذَا الأمرِ، فقالَ: ﴿أَتَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ » وهذا يُوجِبُ استحضارَ قُلُوبهم.

(٢٨) المعاشر أُ: (وَعيدُ النَّائِحَةِ) وذلكَ بقوْلِهِ: ﴿إِذَا لَمْ تَتُبُ قَبْلَ مَوْتِهَا تُقَامُ يَوْمَ الْقِبَامَةِ وَعَلَيْهَا سِرَبَالٌ مِنْ قَطِرَانٍ ودِرْعٌ مِنْ جَرَبِ، وهذا وعيدٌ عظيمٌ.







تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الثلاثون

(١) قولُهُ: (بابُ قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَنَّخذُ مِنْ دُونِ اللهِ أَندَادًا . . . }) حعلَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تعالى الآيةَ هيَ الترجمةَ، ويُمْكنُ أنْ يُعْنَى هذه الترجمة بابَ الحُبَّة.

وأصلُ الأعمالِ كُلِّها هوَ الحُبَّةُ، فالإنسانُ لا يعملُ إلاَّ لما يُحِبُّ إمَّا لجلْبِ منفعةٍ أوْ لدَفْعِ مضرَّةٍ، فإذا عَمِلَ شيئًا فلأَنَّهُ يُحِبُّهُ؛ إمَّا لذاتِه كالطعام، أوْ لغيره كالدواء.

وعبادةُ اللهِ مبنيَّةٌ علَى المحبَّةِ، بَلْ هيَ حَقَيقةُ العبادة؛ إذْ لوْ تَعَبَّدْتَ بدون محبَّة صارتْ عبادتُكَ قِشْرًا لا رُوحَ فيها، فإذا كانَ الإنسانُ في قلبهِ محبَّةٌ لله وللوصولِ إلى جَنَّتِه فسوفَ يسْلُكُ الطريقُ المُوصِّلَ إلى ذلكَ.

ولهذا لَّما أحبَّ المشركونَ آلهتَهم توصَّلَتْ بممْ هذهِ الحِّبَّةُ إلى أنْ عَبَدُوها مِنْ دُونِ اللهِ أوْ مَعَ الله.

والمحبَّة تنقسمُ إلى قسمينن:

القسمُ الأوَّلُ: محبَّةُ عِبَادَةٍ، وهيَ: التذلُلُ والتعظيمُ وأنْ يقومَ بقَلْبِ الإنسانِ منْ إجلالِ المحبوبِ وتعظيمهِ ما يقتضي أنْ يَمْتَوْلَ أَمْرُهُ وَيَجْتَنِبَ هَيَهُ، وهذهِ خَاصَّةٌ باللهِ، فمَنْ أحبَّ معَ اللهِ غيرَهُ محبَّةَ عبادةٍ فهوَ مشركٌ شِرْكًا أكبَرَ، ويُعَبِّرُ العلماءُ عنها بالحبَّة الحاصَّة.

القسمُ التَّاني: محبَّةٌ ليست بعبادة في ذاتها، وهذه أنواعٌ:

النوعُ الأوَّلُ: الحَبَّةُ للهِ وفي اللهِ، وذلكَ بأنْ يكونَ الجالبُ لها محبَّةَ اللهِ، أيْ: كونُ الشيءِ محبوبًا للهِ تعالى؛ منْ أشحاص: كالأنبياء والرسلُ والصدِّيقينَ والشهداء والصالحينَ.

أو أعمالٍ: كالصلاةِ، والزكاةِ، وأعمالِ الخيرِ، أوْ غيرِ ذلكَ.

وهذا النوعُ تابعٌ للقسم الأوَّل الذي هوَ محبَّةُ الله.

النوعُ الثاني: محبَّةُ إشفاق ورحمة، وذلك (كمحبَّة الولد، والصغار، والضعفاء، والمرضى).

النوعُ الثَّالثُ: محبَّةُ إجلالِ وتعظيم لا عبادةٍ، (كمحبَّةِ الإنسانِ لوالِدِهِ ولمُعَلِّمِهِ ولكبيرِ منْ أهلِ الخيرِ).

النوغ الرابع: محبَّةٌ طبيعيَّةٌ، (كمحبَّةِ الطعامِ والشرابِ والمُلْبَسِ والمَرْكَبِ والمُسْكَنِ).

وأشرفُ هذهِ الأنواعِ النوعُ الأوَّلُ، والبقِيَّةُ منْ قسمِ المُباحِ، إلاَّ إذا اقترنَ بها ما يقتضي التعبُّدَ صارتْ عبادةً، فالإنسانُ يُحِبُّ والدَّهُ محبَّةَ إجلالٍ وتعظيمٍ، وإذا اقترنَ بها أنْ يتعبَّدُ للهِ بهذا الحبِّ منْ أجْلِ أن يقومَ ببرِّ والدِهِ







صارتْ عبادةً، وكذلكَ يُحِبُّ ولدَهُ محبَّةَ شفقةٍ وإذا اقترنَ بما ما يقتضي أنْ يقومَ بأمرِ اللهِ بإصلاحِ هذا الولدِ صارتْ عبادةً.

وكذلك: الحُبَّةُ الطبيعيَّةُ كالأكلِ والشُّربِ والملبسِ والمسكنِ، إذا قُصِدَ بها الاستعانةُ على عبادة صارتْ عبادةً، ولهذا (حُبِّبَ للنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ النساءُ والطِّيبُ) مِنْ هذه الدُّنيا، فحُبِّبَ إليه النساءُ؛ لأنَّ ذَلكَ مُقْتَضَى الطبيعةِ ولِمَا يَتَرَتَّبُ عليهِ مِن المصالحِ العظيمة، وحُبِّبَ إليهِ الطِّيبُ؛ لأنَّهُ يُنَشِّطُ النفسَ ويُريحُهَا ويشرَّحُ الصدرَ، ولأنَّ الطيِّبات للطيِّينَ والله طيِّباً لا يقبلُ إلاَّ طيِّبًا.

فهذه الأشياءُ إذا اتَّخذَها الإنسانُ بقصْدِ العبادةِ صارتْ عبادةً، قالَ النيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: ﴿إِنَّمَا الأَعْمَالُ النَّيْات، وَإِنَّمَا لَكُلِّ الْمُرئ مَا نَوَى».

وقالَ العلماءُ: (إِنَّ ما لا يَتِمُّ الواحِبُ إلاَّ بِهِ فهوَ واحبٌ).

وقالوا: (الوسائلُ لها أحكامُ المقاصدِ) وهذا أَمْرُ مُتَّفَقُّ عليه.

قُولُهُ: {وَمِنَ النَّاسِ}، {مِنْ} تبعيضيَّةً، وهيَ وبحرُورُها حبرٌ مُقَدَّمٌ، وَ{مَنْ يَتَّخِذُ} مبتدأً مُؤخَّرٌ.

قُولُهُ: {أَنْدَادًا} جمعُ نِدٌّ، وهو الشبيهُ والنظيرُ.

قولُهُ: ﴿ يُحِبُّونَهُ مُ كَحُبُ اللهِ ﴾ أيْ: في كيفيَّتهِ ونوعِهِ، فالنوعُ أنْ يُحِبَّ غيرَ اللهِ محبَّةَ عبادة، والكيفيَّةُ أنْ يُحبَّهُ كمحبَّةِ اللهِ أَوْ أَشَدَّ، حتَّى إِنَّ بعضَهم يُعَظِّمُ محبوبَهُ ويغارُ لهُ أكثرَ مَمَّا يُعَظِّمُ اللهَ وَيَغَارُ لهُ، فلُو قيلَ: (احْلِفْ باللهِ) لَحَلَفَ وهوَ كاذبٌ، وهذا شركُ أكبرُ. باللهِ) لَحَلَفَ وهوَ كاذبٌ، وهذا شركُ أكبرُ.

وقولُهُ: {كَحُبِّ اللهِ} للمُفَسِّرِينَ فيها قولانِ:

الأوَّلُ: أَنَّهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، وأَنَّهَا مَضَافَةٌ إلى مَفْعُولِهَا، أَيْ: يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّهِمْ لله، والمعنى يُحِبُّونَ هذه الأندادَ كمحبَّة اللهِ فيجعلونَهَا شُرَكاءَ للهِ في الحُبَّة، لكنَّ الذينَ آمنوا أشدُّ حُبًّا لله منْ هؤلاء لله، وهذا هوَ الصوابُ.

التَّالَّتِي: أَنَّ المعنى كَحُبِّ اللهِ الصادرِ من المؤمنينَ، أيْ: كحُبِّ المؤمنينَ للهِ، فيُحبُّونَ هذه الأندادَ كما يُحبُّ المؤمنونَ اللهِ عزَّ وجلّ، وهذا وإنَ احْتَمَلُهُ اللفظُ لكنَّ السياقَ يَأْبَاهُ؛ لأنَّهُ لوْ كانَ المعنى ذلكَ لكانَ مُناقِضًا لقَوْلِهِ تعالى فيما بَعْدُ: {وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبَّا لله} وكانتْ محبَّةُ المؤمنينَ للهِ أشدً؛ لأنَّها محبَّةٌ خالصةٌ ليسَ فيها شركٌ،



فمحَّبَّةُ المؤمنينَ أشدُّ منْ حُبِّ هؤلاء لله.

فإنْ قيلَ: قدْ يَنْقَدِحُ في ذِهْنِ الإنسانِ أنَّ المؤمنينَ يُحبُّونَ هذهِ الأندادَ نظرًا لقولِهِ: ﴿ أَشَدُّ حُبَّا لله }، فما

أَجِيبُ: أنَّ اللغِةَ العربيَّةَ يجري فيها التفضيلُ بينَ شيئيْنِ وأحدُهما حالٍ منهُ تمامًا، ومنْهُ قولُهُ تعالى: {أَصْحَابُ الْجَنَّةَ يَوْمَنْذِ خَيْرٌ مُسْتَقَرَّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا مِعَ أَنَّ مُستقرَّ أَهْلِ النارِ ليسَ فيهِ حيرٌ.

- وقالَ تعالى: ﴿ اللَّهُ خَيْرُ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ والطرفُ الآخرُ ليسَ فيهِ شيءٌ منْ هذهِ الْمُوَازَنَةِ، ولكنَّها منْ بابِ مُخَاطَبَةِ الخصمِ بحَسَبِ اعتقادِهِ.

ومناسبة الآية لباب المحبَّة: مُنِعَ الإنسانُ أَنْ يُحِبَّ أحدًا كمحبَّةِ اللهِ؛ لأنَّ هذا من الشركِ الأكبرِ المُحْرِجِ عن المَّلَةِ، وهذا يُوجَدُ في بعضِ العِبَادِ وبعضِ الخَدَمِ، فبعضُ العبادِ يُعَظِّمونَ بعضَ القبورِ أو الأوَّلياءِ كمحبَّةِ اللهِ أَوْ أشدَّ، وكذلكَ بعضُ الحَدَمِ تجدُهُم يُحِبُّونَ هؤلاءِ الرؤَساءَ أكثرَ ثمَّا يُحِبُّونَ الله، ويُعَظِّمونَهُم أكثرَ ثمَّا يُعَظِّمونَ الله، قالَ تعالى: ﴿وَقَالُوا مَرَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَنَنَا وَكُبُرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلا (٦٧) مرَّبَنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنْهُمُ لَعْنَا كَبِيرًا }.

(٢) قولُهُ تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُ مُ وَأَبْنَاؤُكُ مُ}، {آباؤُكُم} اسمُ كانَ، وباقي الآيةِ مرفوعٌ معطوفٌ عليهِ، وحبرُ كانَ ﴿أَحَبَّ إَلَيْكُ مُنَ اللَّهُ وَمَرَسُولِهِ ﴾، والخطابُ في قولِهِ: (قُلْ) للرسولِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، والمُخَاطَبُ فِي قُولِهِ: {آبَاؤُكُمْ}، الْأُمَّةُ.

والأمرُ في قولِهِ: {فَتَرَبُّصُوا} يُرادُ بهِ التهديدُ، أي: انْتَظِرُوا عِقابَ اللهِ. ولهذا قالَ: ﴿حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ} بإهلاكِ هؤلاءِ الْمُؤْثِرِينَ لِحَبَّةِ هُؤلاءِ الأصنافِ الثمانيَةِ على محبَّةِ اللهِ ورسولِهِ وجهادٍ في سبيلِهِ.

فَدَلَّتَ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ مُحَبَّةَ هؤلاءً، وإنْ كانتْ منْ غيرِ محبَّةِ العبادةِ، إذا فُضِّلتْ على محبَّةِ اللهِ صار تْ سببًا

ومن هنا نعْرِفُ أنَّ الإنسانَ إذا كانَ يُهْمِلُ أوامرَ اللهِ لأوامرِ والده، فهوَ يُحِبُّ أباهُ أكثرَ منْ رَبِّه. اكس: ٤٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٤٥٢٢٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٢٦ - حوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠ - ٢٠٠٠ عمومادعو ومومودودونات







وما في القلوب وإنْ كانَ لا يعلمُهُ إلاَّ اللهُ، لكنْ لهُ شاهدٌ في الجوارحِ، ولذا يُرْوَى عن الحسنِ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ قالَ: (ما أُسرَّ أحدُّ سَرِيرَةَ إلاَّ أَظهرَها اللهُ تعالى على صَفَحات وجهه وفَلَـّات لسانه) فالجوارحُ مرآةُ القلبِ.

(٣) قولُهُ في حديثِ أنسٍ: «لاَ يُؤْمِنُ» هذا نفيٌ للإيمانِ، ونفيُ الإيمانِ تارةً يُرادُ بهِ نفيُ الكمالِ الواجبِ، وتارةً يُرَادُ بهِ نفيُ الوجودِ، أيْ: نفيُ الأصلِ.

والمنفيُّ في هذا الحديثِ هوَ كمالُ الإيمانِ الواجبُ، إلَّا إذا خلا القلبُ منْ محبَّةِ الرسولِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ إطْلاقًا، فلا شكَّ أنَّ هذا نفيٌّ لأصل الإيمان.

قال في (فتح المجيد) (ص٣٨٦): (فمن قال: إن المنفي هو الكمال، فإن أراد الكمال الواجب الذي يذم تاركه، ويعرض للعقوبة فقد صدق، وإن أراد أن المنفي هو الكمال المستحب فهذا لم يقع قط في كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم) قاله شيخ الإسلام .

قُولُهُ: «مِنْ وَلَدِهِ» يشملُ الذَّكرَ والأنثى، وبدأً بمحبَّةِ الولد؛ لأنَّ تعلَّقَ القلبِ بهِ أَشدُّ منْ تعلَّقِهِ بأبيهِ غالبًا. قُولُهُ: «وَوَالِدِهِ» يشملُ أباهُ وحدَّهُ وإنْ علا، وأُمَّهُ وحَدَّتُهُ وإنْ عَلَتْ.

قولُهُ: «وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ» يشملُ إخْوَتَهُ وأعمامَهُ وأبنَاءَهُمْ وأصحابَهُ ونفسَهُ؛ لأنَّهُ من الناسِ، فلا يَتِمُّ الإيمانُ حتَّى يكونَ الرسولُ أحبَّ إليهِ منْ جميعِ المخلوقينَ، وإذا كانَ هذا في محبَّةِ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فكيفَ بمحبَّة اللهِ تعالى؟

ومحبَّةُ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ تكونُ لأمورٍ:

الْمُوَّلُ: أَنَّهُ رَسُولُ اللهِ، وإذا كَانَ اللهُ أحبَّ إليكَ منْ كلِّ شيءٍ فَرَسُولُهُ أحبُّ إليكَ منْ كلِّ مخلوقٍ.

الثَّاني: لمَا قامَ به منْ عبادة الله وتبليغ رسالته.

الثَّالثُ: لِمَا آتَاهُ اللَّهُ منْ مَكَارَمِ الأَخْلَاقِ ومُحَاسَنِ الأَعْمَالِ.

الرابع: أنَّهُ سببُ هِدَايَتِكَ وتعليمِكَ وتوجيهِكَ.

الخامسُ: لصبره على الأذى في تبليغ الرسالة.

السادسُ: لَبَذْل جَهْده بالمال والنفس لإعلاء كلمة الله.





المست الألاث المستعدد المراجية في المستعدد المس

ومناسبة هذا الحديث للباب:

مناسبَةُ هذا الحديثِ ظاهرةٌ؛ إذْ محبَّهُ الرسولِ صلَّى الله عليه وسلَّمَ منْ محبَّةِ اللهِ، ولأنَّهُ إذا كانَ لا يَكْمُلُ الإيمانُ حتَّى يكونَ الرسولُ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ أحبَّ إلى الإنسانِ منْ نفْسِهِ والناسِ أجمعينَ، فمَحبَّةُ اللهِ أَوْلَى وأعظمُ.

(٤) قولُهُ في حديثِ أنسِ الثاني: «ثَلاَثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ» أيْ: ثلاثُ حِصال، وَ«كُنَّ» بمعنى وُجِدْنَ فيهِ. وإعرابُ «ثلاثٌ» مبتدأً، وجازَ الابتداءُ بها؛ لأنَّها مُفيدةٌ على حدٍّ قولِ ابنِ مالكِ:

ولايجـوزُ الابْـُـّـدَا بـالنَّكرَة ما لمْتُفدْ

وقولُهُ: «مَنْ كُنَّ فِيهِ» «مَنْ» شرطيَّةٌ، و«كُنَّ» أصلُها (كانَ)، فتكونُ فعلاً ماضيًا ناسخًا، والنونُ اسمُها، و«فِيهِ» حبرُها.

قولُهُ: «وَجَلَدَ بِهِنَّ» «وَجَلَدَ» فعلٌ ماضٍ في محلٌ جَزْمٍ حوابُ الشرطِ، والجملةُ منْ فعلِ الشرطِ وحوابِهِ في محلٌ رفع حبرُ المبتدأ.

وقولُهُ: «وَجَدَ بِهِنَّ حَلاوةَ الإيمانِ» الباءُ للسببيَّةِ، و«حلاوةَ» مفعولُ «وجَدَ» وحلاوةُ الإيمان: ما يجدُهُ الإنسانُ في نفسهِ وقلبِه من الطَّمَانينَةِ والراحةِ والانشراحِ، وليستْ مُدَّرَكَةً باللَّعابِ والفمِ، فالمقصودُ بالحلاوةِ هنا الحلاوةُ القلبيَّةُ. الْخَصَلَةُ الأولى من الخصال الواردةِ في الحديثِ:

قولُهُ: «أَنْ يَكُونَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا» الرسولُ مُحَمَّدٌ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وكذا جميعُ الرسل تَحبُ محبَّتُهُم.

قولُهُ: «أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا» أيْ: أحبَّ إليهِ من الدُّنيا كلِّها، ونفسِه، وولدِهِ، ووالدِهِ، وزوجتِهِ، وكلِّ شيء سوَاهُمَا.

ُ فَإِنْ قَيلَ: لماذا جاءَ الحديثُ بالواو «اللهُ وَرَسُولُهُ» وجاءَ الخبرُ لهما جميعًا «أَحَبَّ إِلَيْه مِمَّا سِوَاهُمَا»؟

فالجوابُ: لأنَّ محبَّةَ الرسولِ صلَّى الله عليه وسلَّمَ منْ محبَّةِ اللهِ، ولهذا جُعِلَ قُولُهُ: أَشُهِدُ أَنْ لا إِلهَ إِلاَّ اللهُ، وأَنَّ مُحَمَّدًا رسولُ اللهِ، رُكْنًا واحدًا؛ لأنَّ الإحلاصَ لا يَتِمُّ إِلاَّ بِالْمُتَابَعَةِ التِي جَاءَتْ عنْ طريقِ النبيِّ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ.

الخَصِلَةُ الثانية: قولُهُ: «وَأَنْ يُحِبُّ الْمَرْءَ لاَ يُحِبُّهُ إِلاَّ اللهِ».

قولُهُ: «وأَنْ يُحبُّ الْمَرْءَ» يشملُ الرجلَ والمرأة.

فاكس: ١٩٩٨عه كاتف: ١٩٢٢٣٩٩ - ٢٢٩٨٩٥١ جوال: ٧٣٠-١٥٥٨٠

_ 2 -







قُولُهُ: «لاَ يُحِبُّهُ إِلاَّ للهِ» اللامُ للتعليلِ، أيْ: منْ أَحْلِ اللهِ؛ لأنَّهُ قائمٌ بطاعةِ اللهِ عزَّ وجلَّ.

وحُبُّ الإنسان للمرع لهُ أسبابٌ كثيرة:

- يُحبُّهُ للدُّنيا.
- ويُحبُّهُ للقرابة.
- ويُحبُّهُ للزمالة.

ويُحبُّ المرءُ زوجتَهُ للاستمتاع، ويُحبُّ مَنْ أحسنَ إليه، لكنْ إذا أحْبَبْتَ هذا المرءَ لله فإنَّ ذلكَ منْ أسباب وُجُود حلاوة الإيمان.

الخصلة الثالثة:

قولُهُ: ﴿وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللهُ منْهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ ، هذه الصورةُ في كَافَرِ أَسْلَمَ، فَهُوَ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللهُ مِنهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النار، وإنَّما ذَكَرَ هذه الصورةَ؛ لأنَّ الكافرَ يَأْلُفُ ما كانَ عليهِ أوَّلاً، فرُبَّما يَرْجِعُ إليه، بخلافٍ مَنْ لا يعرفُ الكفرَ أصلاً، فمَنْ كَرِهَ العَوْدَ في الكفر كما يَكْرَهُ القذفَ في النار، فإنَّ هذا منْ أسباب وُجُود حلاوة الإيمان.

(٥) قولُهُ: وَفِي روايَةٍ: «لاَ يَجِدُ أَحَدٌ حَلاَوَةَ الإِيمَانِ» أتى الْمُؤلِّفُ بمذهِ الروايةِ؛ لأنَّ انتفاءَ وُجْدَانِ حلاوةِ الإيمانِ بالنسبةِ للروايةِ الأولى عنْ طريقِ المفهومِ، وهذهِ عنْ طريقِ المنطوقِ، ودلالةُ المنطوقِ أقْوَى منْ دلالةِ المفهومِ.

(٦) قولُهُ في أَثَرِ ابنِ عبَّاسِ رضيَ اللهُ عنهما: «مَنْ أَحَبَّ في الله» (مَنْ) شرطيَّةٌ، وفعلُ الشرطِ (أَحَبَّ) وجوابُهُ جُمْلَةُ «فَإِنْمَا تُنالُ وَلايةُ الله بذلك».

و (في) يُحْتَمَلُ أَنْ تكونَ للظرفيَّة؛ لأنَّ الأصلَ فيها الظرفيَّة، ويُحْتَمَلُ أَنْ تكونَ للسببيَّة؛ لأنَّ (في) تأتي أحيانًا للسببيَّةِ، كما في قوْلِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: ﴿دَخَلَتِ امْرَأَةُ النَّارَ في هزَّةٍ› أيْ: بسببِ هِرَّةٍ.

وقولُهُ: «فِي الله» أيْ: مِنْ أَجْلِه، إذا قُلْنَا: إنَّ (فِي) للسببيَّة، وأمَّا إذا قُلْنَا: إنَّها للظرفيَّة فالمعنى: مَنْ أحبَّ فِي ذات الله، أيْ: في دينه وشرعِه لا لعَرَض الدُّنيا.

قولُهُ: «وَأَبْغَضَ في الله» البُغضُ: الكُرهُ، أيْ: أَبْغَضَ في ذات الله، فإذا رأى مَنْ يعْصي الله كرههُ.

وفرْقٌ بينَ (فِي) التي للسببيَّة و(فِي) التي للظرفيَّة، فالسببيَّةُ الحَاملُ لهُ على المحبَّة أو البَغضاء هو الله، والظرفيَّةُ المعاملة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٠ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ - ص.م.٠٠٠٠ من منه: ١٤٤٩٩٨ هاتف: ٤٥٢٢٢٩٩ - حوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠ - ص.م.٠٠٠٠٠ من من ١٨٤٥٩٦٨ - ص

موضعُ الحُبِّ أو الكَرَاهَةِ هوَ في ذاتِ اللهِ عزَّ وجلَّ، فَيُبغِضُ مَنْ أَبْغَضَهُ اللهُ ويحِبُّ مَنْ أحَّبُهُ.

قُولُهُ: «وَوَالَى فِي اللهِ» الْمُوَالاَةُ هِيَ الحُبَّةُ والنُّصرةُ وما أَشبهَ ذلكَ.

قُولُهُ: «**وَعَادَى فَي اللَّه**» المُعَادَاةُ ضِدُّ المُوالاةِ، أَيْ: يَيْتَعِدُ عنهمْ ويُبْغِضُهُمْ ويَكْرَهُهُمْ في اللهِ.

قولُهُ: «فَإِنَّمَا تُنَالُ وَلاَيَةُ اللهِ بِذَلِكَ» هذا حُوابُ الشرطِ، أيْ: يُدْرِكُ الإنسانُ ولايةَ اللهِ وَيَصِلُ إليها؛ لأنَّهُ جعلَ محبَّتُهُ و بُعْضَهُ ووَلاَيْتَهُ ومُعَادَاتَهُ للهِ.

وقولُهُ: «ولاَيَهُ» يجوزُ في الواوِ وجهانِ؛ الفتحُ والكسرُ.

قيلَ: معناهما واحدٌ.

وقيلَ: بالفتحِ بمعنى النُّصْرَةِ، قالَ تعالى: ﴿مَا لَكُ مُ مِنْ وَكُمْ يَيْهِ مُ مِنْ شَيْءٍ ﴾، وبالكسرِ بمعنى الولايةِ على

قُولُهُ: «بِذَلِكَ» الباءُ للسببيَّةِ، والمشارُ إليهِ: الحبُّ في الله، والبُغْضُ فيه، والمُوَالاةُ فيه، والمُعادَاةُ فيه. وهذا الأثرُ موقوفٌ، لكنَّهُ بمعنى المرفوع؛ لأنَّ ترتيبَ الجزاءِ على العملِ لا يكونُ إلاَّ بتوقيفٍ، إلاَّ أنَّ الأثرَ

فمعنى الحديث: أنَّ الإنسانَ لا يَجدُ طعمَ الإيمانِ وحلاوتَهُ ولذَّتَهُ حتَّى يكونَ كذلكَ، ولوْ كَثْرَتْ صلاتُهُ وصومُهُ، وكيفَ يستطيعُ عاقلٌ فضلاً عنْ مؤمنٍ أنْ يُوالِيَ أعداءَ اللهِ، فيرى أعداءَ اللهِ يُشْرِكُونَ بربِّه، ويكفرونَ بهِ، وصومُهُ، وكيفَ يستطيعُ عاقلٌ فضلاً عنْ مؤمنٍ أنْ يُوالِي أعداءَ اللهِ، فيرى أعداءَ اللهِ يُشْرِكُونَ بربِّه، ويكفرونَ بهِ، ويصفُونَهُ بالنقائصِ والعيوب ثمَّ يُوالِيهِم ويُحبُّهم، فهذا لوْ صلَّى وقامَ الليلَ كلَّهُ، وصامَ الدَّهْرَ كلَّهُ، فإنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يكونَ مُلوءًا بمحبَّةِ اللهِ ومُوالاتِه، وعلى العكسِ مِنْ ذلكَ يكونُ مملوءًا ببُغْضِ أعداء الله ومُعَادَاتهم.

وَقَالَ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ تعالى:

أَتُّحبُ أُعداءَ الحبيب وتدَّعي خُبًّا لهُ ما ذاكَ في إمكان

وقالَ الإمامُ أهمدُ رَحِمَهُ اللهُ: (إذا رأيتُ النَّصُوانِيَّ أُغْمِضُ عَيْنَيَّ؛ كراهةً أَنْ أرى بعينَيَّ عدوَّ اللهِ).

هذا الذي يَجِدُ طعمَ الإيمانِ، أمَّا والعياذُ باللهِ الذي يرى أنَّ اليهودَ أو النصارى على دينٍ مَرْضِيٍّ ومقبولِ عندَ اللهِ بعدَ بعثةِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ؛ فهوَ حارجٌ عن الإسلامِ، مُكَذَّبٌ بقولِ الله: ﴿ وَمَرَضِيتُ لَكُ مُ لَا إِسْلاَمَ }

الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ فاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٤٥٢٢٣٩٩ - ٤٥٤٨٩٦٦ جوال: ٥٥٢٨٠٧٠٠

http://www.afaqattaiseer.com E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com





دِينًا} وقولِهِ: {إِنَّ الدَّينَ عِنْدَ اللهُ الإِسْلَامُ}.

- وقولهِ: ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْحَاسِرِينَ ﴾.

ولكثرة اليهود والنصارى والوثنيِّينَ صارَ في هذه المسألة خطرٌ على المحتمع، وأصبحَ كثيرٌ من الناسِ الآنَ لا يُفَرِّقُ بينَ مسلمٍ وكافرٍ، ولا يدريْ أنَّ غيرَ المسلمِ عدوٌّ للهِ عزَّ وجلَّ، بلْ هوَ عدوٌّ للهُ أيضًا؛ لقوْلِهِ تعالى: ﴿ يَا أَنِهَا اللَّهِ عَنَّ مَسَلَّمٍ وَكَافَرٍ، ولا يدريْ أَنَّ عَيرَ المسلمِ عدوٌّ للهِ عزَّ وجلَّ، بلْ هوَ عدوٌّ للهُ أيضًا اللَّهِ تعالى: ﴿ يَا أَنِهَا اللَّهِ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مِنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّ

- قالَ الله تعالى: {يَا أَيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَتَخَذُوا الْيَهُودَ وَالْتَصَامِرَى أَوْلِيَاءً بَعْضُهُ مُ أَوْلِيَاءً بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُ مُ مِنْكُ مُ فَإِنَّهُ مُنْهُ مُ إِنَّا اللهَ لاَ يَهُورَ الظَّالِمِينَ}.

ُ فَالآنَ أَصْبَحْنَا فِي محنة وخطرٍ عَظيمٍ؛ لأَنَّهُ يُحشَى على أبنائِنا وأبناءِ قَوْمِنا أَنْ يَرْكُنُوا إِلَى هؤلاءِ ويُوَادُّوهُم ويُحبُّوهم؛ ولذلكَ يَجِبُ أَنْ تُحَلَّصَ هذهِ البلادُ بالذَّاتِ منهُمْ، فهذهِ البَلادُ قَالَ فيها الرسولُ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ: «لأُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِحَتَّى لاَ أَدَعَ إِلاَّ مُسْلِمًا».

- وقالَ: «أَخْرَجُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ».
- وقالَ: «أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ» وهذا كلُّهُ منْ أجلِ أنْ لا يَشْتَبِهَ الأمرُ على النَّاسِ، ويختلطَ أولياءُ الله بأعدائه.

قُولُهُ: «وَقَدْ صَارَتْ عَامَّةُ مُؤَاخَاةِ النَّاسِ عَلَى أَمْرِ الدُّنْيَا، وذَلِكَ لا يُجْدِي عَلَى أَهْلِهِ شَيْئًا».

قولُهُ: «عامَّةُ» أيْ: أغلبيَّةُ.

وقولُهُ: (مُؤَاخَاةِ الناسِ) أيْ: مودَّتِهمْ ومُصَاحَبَتِهمْ، أيْ: أكثرُ مُودَّةِ الناسِ ومُصَاحِبَتِهِم على أمرِ الدُّنيا، وهذا قالَهُ ابنُ عبَّاسٍ وهو بعيدُ العهدِ منَّا، قريبُ العهدِ من النُّبُوَّةِ، فإذا كانَ الناسُ قدْ تغيَّرُوا في زمنِهِ فما بالُكَ بالناسِ اليومَ؟

فقدْ صارتْ مؤاخاةُ الناسِ إلاَّ النادرَ على أمرِ الدنيا، بلْ صارَ أعظمَ منْ ذلك، يبيعُونَ دينَهم بدُنْيَاهُم، قالَ عالى: ﴿ يَا أَيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَخُونُوا اللّٰهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَا تِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ } ولمَّا كانَ غالبُ ما يَحْمِلُ على



الحيانةِ هوَ المالَ وحُبَّ الدُّنيا أعقَبَها بقوْلِهِ: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنْمَا أَمْوَالُكُ مُ وَأَوْلاَ دُكُمْ فِتَنَةٌ وَأَنَ اللهَ عِنْدَهُ أَجْلُ عَظيمٌ }.

- وقالَ تعالى: { إِنَّمَا وَلَيُّكُ مُ اللهُ وَمَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا } فَلِلَّهِ أُولِياءُ يتوَلَّوْنَ أَمْرَهُ، ويُقِيمونَ دينَهُ، وهوَ يتوَلاَّهُمْ بالمعونةِ والتسديدِ والحفظِ والتوفيقِ، والميزانُ لهذهِ الولايةِ قولُهُ تعالى: { أَلَا إِنَّ أُولِيَا ۖ اللهِ كَخُوفٌ عَكَيْهِمْ وَكَا هُمْ يَعْوَلُهُ عَالَى اللهِ عَالَى اللهِ اللهِ عَلَيْهِمْ وَكَا هُمْ يَعْدَرُهُونَ (٦٢) الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَقُونَ ﴾.

قالَ شيخُ الإسلامِ: (مَنْكَانَمُومُنَا تَقَيَّاكَانَ لللهُ وَلِيَّا). والولايةُ سَبَقَ أَنَّها النُّصْرَةُ والتأييدُ والإعانةُ.

والولاية تنقسم إلى:

- ولايةٍ من اللهِ للعبدِ

- وولايةٍ من العبدِ للهِ.

فمِن الأولمى: قولُهُ تعالى: {اللهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا}.

ومن الثانية: قولُهُ تعالى: ﴿ وَمَنْ يَتُولُ اللَّهُ وَمَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا . . . } .

والولاية التي مِن اللهِ إلى العبدِ تنقسمُ إلى: عامَّةٍ، وخاصَّةٍ.

فالولاية العامَّة هي: الولاية على العباد بالتدبير والتصريف، وهذه تشملُ المؤمنَ والكافرَ وجميعَ الخلقِ، فاللهُ هوَ الذي يتوَلَّى عبادَهُ بالتدبيرِ والتصريفِ والسلطانِ وغيرِ ذلك، ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿ أَنُحَ مَرُدُّوا إِلَى اللهِ مَوْلاً هُمُرُ

الْحَقّ أَلاَّ لَهُ الْحُكُ مُ وَهُوّاً سُرَعُ الْحَاسِينَ}.

- ص ۹ – سرب.//www.araqaccaiseer.com E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com

فاكس: ٨٦٩٩٥٥٤ هاتف: ٩٢٢٢٣٥٩ - ٢٢٩٨٥٥١ جوال: ٥٧٢٠٥٢٠٠



والولاية الخاصَّة: أنْ يتولَّى اللهُ العبدَ بعنايَتِهِ وتَوْفِيقِهِ وهدايتِهِ، وهذهِ حاصَّةٌ بالمؤمنينَ، قالَ تعالى: {اللهُ وَلِيُّ وَلَمْ وَاللهِ لَايَةُ الطَّاعُوتُ يُخْرِجُهُ مُ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى الظُّلُمَاتِ }. الذينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُ مُ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى الظُّلُمَاتِ }. - وقالَ: {أَلاَ إِنَّ أُوْلِيَاءَ اللهِ لاَ خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَرُونَ (٦٢) الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَقُونَ }.

(٧) قولُهُ: (وقالَ ابنُ عبَّاسٍ في قَوْلِهِ تَعالى: {وَتَقَطَّعَتْ بِهِـدُ الْأَسْبَابُ}، قالَ: المودَّةُ)يشيرُ إلى قوْلِهِ تعالى: {إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَمَرَّأُوا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِـدُ الْأَسْبَابُ}.

الأسبابُ: جَمَعُ سبَبٍ، وهوَ كلُّ ما يُتَوَصَّلُ بِهِ إلى شيءٍ، وفي اصطلاحِ الأُصُوليِّينَ: ما يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الوجودُ، ومنْ عدمه العدمُ.

فكلٌ ما يُوصِلُ إلى شيءٍ فهو سببٌ، قالَ تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنصُرُهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَٱلآخِرَةِ فَلْيَمْدُدُ سِسَبَبِ إلى السَّمَاءِ ثُمَّ لَيْقُطُعْ ﴾ ومنهُ سُمِّيَ الحبلُ سببًا؛ لأنَّ الإنسانَ يتوَصَّلُ به إلى استخراج الماءِ من البئرِ. وقولُهُ: «قالَ: المودَّةُ» هذا الأثرُ ضعَّفَهُ بعضُهُم، لكنَّ معناهُ صَحيحٌ؛ فإنَّ جميعَ الأسبابِ التي يتعَلَّقُ بِحا

المشركونَ؛ لِتُنْحِيَهُم تَتَقَطَّعُ هِم، ومنها: محَبَّتُهُم لأصنامِهِم، وتعظيمُهُم إيَّاها، فإنَّها لا تنفَعُهم. ولعلَّ ابنَ عَبَّاسٍ رِضيَ اللهُ عنْهُما أحذَ ذلكَ منْ سياقِ الآياتِ، فقدْ قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَنَّخِذُ مِنْ

دُونِ اللهُ أَنْدَادًا يُحبُّونَهُ مُ كَحُبِ اللهُ}.

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: {إِذْ نَبَرَأُ الّذِينَ اتَبِعُوا مِنَ الذِينَ اتَبَعُوا وَمَرَأُوا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِـدُ الْأَسْبَابُ} وبه تعرفُ أنَّ مُرَادَهُ اللَوَدَّةُ الشِّرْكِيَّةُ، فأمَّا اللَوَدَّةُ الإيمانيَّةُ كَمَودَّةِ اللهِ تعالى، ومودَّةِ ما يُحِبُّهُ من الأَعمالِ والأشخاصِ، فإنَّها نافعة مُوصِّلَةٌ للمُرَادِ، قالَ اللهُ تعالى: {الأَخلِلُ عُيُّومَلْذَ بَعْضُهُ مُ لَبَعْضِ عَدُولًا إلاَّ الْمُتَقِينَ ﴾.

(٨) فيهِ مسائِلُ:

الأولى: (تَفْسِيرُ آيةِ البَقَرَةِ) وهيَ قُولُهُ تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُ مُ كَحُبِّ اللهِ}



قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمِيَةَ رَحِمَهُ اللهُ: (لاينفَى الشيءُ إلاّ لانتفاء واجب فيه ما لمُيمُنَعُ مِنْ ذلكَ مانعٌ).

(١٢) الْخامسةُ: «أنَّ للإيمانِ حَلاوةً قَدْ يَجِدُها الإنسانُ، وقَدْ لا يَجَدُها» تُؤخِذُ منْ قولِهِ: «ثَلاَثٌ مَنْ كُنَّ فِيه وَجَدَ بِهِنَّ حَلاَوَةَ الإِيمَانِ» وهذا دليلُ انتفاءِ الحلاوةِ إذا انْتَفَتْ هذه الأشياءُ.

(١٣) السيادسية: «أعمالُ القلْبِ الأرْبعَةُ التي لا تُنالُ وَلايةُ اللهِ إلاَّ بِها، ولا يَجِدُ أَحَدٌ طَعْمَ الإيمانِ إلاَّ بِها» وهيَ الحبُّ في الله، والبُّعْضُ في الله، والوَلاءُ في الله، والعداءُ في الله.

لا تُنالُ ولايةُ اللهِ إلاَّ بِهَا، ولوْ صلَّى الإنسانُ وصامَ ووَالَى أعداءَ اللهِ فإنَّهُ لا يَنَالُ ولايةَ اللهِ، قالَ ابنُ القيِّمِ:

أَتَحبُّ أعداءَ الحبيب وتدَّعي حُبُّا لهُ ما ذاكَ في إمكان

وهذا لا يَقْبَلُهُ حتَّى الصبيانُ أَنْ تُوَالِيَ مَنْ عادَاهُمْ.

وقولُهُ: «وَلاَ يَجِدُ أَحَدٌ حَلاَوَةَ الإِيمَانِ إِلاَّ بِهَا» مأحوذةٌ منْ قولِ ابنِ عبَّاسٍ: «وَلَنْ يجدَ عبد طعمَ الإيمانِ...»

(١٤) السابعة: (فَهْمُ الصحابيِّ للواقِعِ: إِنَّ عامَّةَ الْمُؤَاخَاةِ عَلَى أَمْرِ الدُّنْيا) الصحابيُّ يعني بهِ ابنَ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُمَا.

وقولُهُ: (إنَّ عامَّةَ الْمُؤَاخَاةِ على أَمْرِ اللُّنْيَا) هذا في زمنِهِ فكيفَ بزَمَنِنا؟!

(١٥) الشَّامنة: تفسيرُ قَوْلِهِ: ﴿وَتَقَطُّعَتْ بِهِـمُ الْأَسْبَابُ} فَسَّرَها بالمَوَدَّةِ، وتفسيرُ الصحابيِّ إذا كانت الآيةُ منْ صِيَغِ العُمومِ تفسيرٌ بالمثالِ؛ لأنَّ العبرةَ في نصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ بعُمُومَاتِهَا، فإذا ذُكِرَ فَرْدٌ منْ أفرادِ هذا العمومِ فإنَّما يُقصَدُ بِهِ التمثيلُ، أيْ: مثلُ الموَدَّةِ؛ لكنْ حتَّى الأسْبَابُ الأخرى التي يتقَرَّبُونَ بها إلى اللهِ ولَيْسَتْ بصحيحةٍ فإنَّها تَنْقَطعُ بِمِمْ ولا يَنَالُونَ منْها خيرًا.

(١٦) التاسعة: (أنَّ مِن الْمُشْرِكِينَ مَنْ يُحِبُّ اللهَ حُبًّا شَديدًا) تُؤْخَذُ منْ قولِهِ تعالى: ﴿ وَمَنَ النَّاسَ مَنْ يَتَّخذُ منْ دُونِ اللهُ أَندَادًا يُحَبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللهُ} وهُمْ يُحِبُّونَ الأصنامَ حُبَّا شديدًا، وتُؤخذُ منْ قولِهِ تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لله } فأشدُّ: اسمُ تفضيلٍ يدُلُّ على الاشتراكِ في المعنى معَ الزيادةِ، فقد اشتركوا في شِدَّةِ الحبِّ، وزادَ المؤمنونَ بكَوْنِهِمْ أَشَدُّ حَبًّا للهِ مِنْ هؤلاءِ لأَصْنَامِهِم.



بوت الآل المستنار مراج النقاع والعاسومات

وسبقَ ذلكَ.

(٩) الثَّانيةُ: (تفسيرُ آيةِ بَرَاءةٌ) وهيَ قولُهُ تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُ مُ وَأَبْنَاؤُكُ مُ . . . ﴾ الآيةَ، وسبقَ تفسيرُها.

(١٠) الثالثة: (وُجوبُ مَحَبَّتِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ علَى النَّفْسِ والأهلِ والمال) وفي نُسْخَة: (وتقديمُها على النَفْسِ والأهلِ والمال) وفي نُسْخَة: (وتقديمُها على النفسِ والأهلِ والمالِ) ولعلَّ الصوابَ وُجُوبُ تقديم عَبَّتِهِ كما هوَ مقتضى الحديث، وأيضًا قُولُهُ: (على النَّفْسِ) يدلُّ على أنَّها قدْ سَقَطَتْ كلمةُ (تقديمُ) أوْ (وتقديمُها).

وتُؤْخَذُ منْ حديثِ أنسِ السابقِ، ومنْ قولِهِ تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُ مُ وَأَبْنَاؤُكُ مُ . . . أَحَبَ إَلْيَكُمْ منَ الله وَمرَسُوله ﴾ فذكرَ الأقاربَ والأموالَ.

ر 1 1) الرابَعة: (أَنَّ نَفْيَ الإيمانِ لا يَدُلُّ عَلَى الخروجِ مِن الإسلامِ) سبقَ أنَّ المحبَّةَ كَسْبِيَّة، وذكَرْنَا في ذلكَ حديثَ عمرَ رضيَ اللهُ عَنْهُ لمَّا قالَ للرَّسُولِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: (واللهِ إِنَّكَ لأَحَبُّ إِلِيَّ مِنْ كُلِّ شَيَّ عِلِاً مِنْ نَفْسِي). فقالَ لهُ: ﴿وَمَنْ نَفْسِكَ ﴾.

فقالَ: (الآِنْ أَنتَ أُحبُّ إليَّ مِنْ نَفْسِي).

وقُولُهُ: (الآنَ) يدلُّ على حدوثِ هذه الحبَّةِ، وهذا أمرٌ ظاهرٌ.

وفيهِ أيضًا أنَّ نفْيَ الإيمانِ المذكورِ في قولِهِ: ﴿لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدهِ. . . ﴾ لا يدلُّ على الخروجِ من الإسلامِ؛ لقولِهِ في الحديثِ الآخرِ: ﴿ثَلاَثُهُمَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ حَلاَوَةَ الإِيمَانِ ۖ الْأَ حلاوةَ الإيمانِ أمرٌ زائدٌ على أصلِهِ، أيْ: أنَّ الدليلَ مُرَكَّبٌ من الدليليْنِ.

ونفيُ الشيءِ لهُ ثلاثُ حالاتٍ: فالأصلُ أنَّهُ نفيٌ للوجودِ، وذلكَ مثلُ: (لا إيمانَ لعابد صنمٍ).

فإنْ منَعَ مانِعٌ منْ نفي الوجودِ فهوَ نفيٌ للصحَّةِ، مثلُ: «لاَ صَلاَةَ بِغَيْرِ وُضُوءٍ» فإنْ منعَ مانعٌ مِنْ نفي الصحَّةِ فهوَ نفيٌ للكمالِ، مثلُ: «لاَ صَلاَةَ بِحَضْرَةَ طَعَام».

> فقولُهُ: «لاَ يُؤْمنُ أَحَلُكُمْ» نفيٌ للكمال الواحب لا المُسْتَحَبِّ. المملكة العربية السعودية - الرياض ١٣٦٢ - ص.ب: ٩٦١٤٤٩ هاكس: ٨٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٩٥٢٢٢٩٩ - ٢٥٤٨٩٢٦ جوال: ٥٥٢٨-٠٠٠

http://www.afaqattaiseer.com – ص۱۱ – صا۱۰ E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com







(١٧) العاشرة: (الوعيدُ عَلَى مَنْ كانت الثمانيةُ أحبَّ إليه مِنْ دينهِ) الثمانيةُ هيَ المذكورةُ في قولِهِ تعالى: {قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُ مُ وَأَبْنَاؤُكُ مُ وَإِخْوَانُكُ مُ وَأَنْكُ مُ وَأَنْكُ مُ وَأَنْكُ مُ وَأَنْكُ مُ تَخْشَوُنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكَنُ تَرْضَوْهَا }.

والوعيدُ في قولِه: {فَتُرَبُّصُوا} فأفادَ الْمُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تعالى أَنَّ الأمرَ هنا للوعيدِ.

(١٨) الحادية عشرة: (أنَّ مَن اتَّخَذَ نِدًّا تُسَاوِي مَحَبَّتُهُ مَحَبَّةُ اللهِ فَهُوَ الشِّرْكُ الأَكْبَرُ) لقولِهِ تعالى: (يُحِبُّونَهُ مُ كَحُبِّ اللهِ } ثُمَّ بيَّنَ في سياقِ الآياتِ أَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ شِرْكًا أَكبَرَ، بدليلِ ما لَهُم مِن العَذَابِ.







تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الحادي والثلاثون

(١) مُنَاسَبَةُ البابِ لِمَا قبلَهُ:

إِنَّ الْمُؤَلِّفَ رَحِمَهُ اللهُ أَعْقَبَ بِابَ الحَبَّةِ بِبابِ الحُوفِ؛ لأنَّ العبادةَ تَرْتَكِزُ على شيئينِ: المحبَّةُ، والحوفُ. فَبِالْمَحبَّةِ يكونُ امتثالُ الأمرِ، وبالخوفِ يكونُ اجتنابُ النهي، وإنْ كانَ تاركُ المعصيَةِ يَطْلُبُ الوصولَ إلى اللهِ،

ولكنَّ هذا مِنْ لازِمِ تَرْكِ المعصيَةِ، وليسَ هوَ الأساسَ، فلوْ سَأَلْتَ منْ لا يَزْنِي، لماذا؟

لقالَ: خوفًا من اللهِ، ولوْ سَأَلْتَ الذي يُصَلِّي، لقالَ: طمَعًا في ثوابِ اللهِ وَمَحَبَّةً لهُ. وكلَّ منهما مُلازمٌ للآخرِ، فالخائفُ والمطيعُ يُرِيدَانِ النجاةَ منْ عذابِ اللهِ، والوصولَ إلى رحْمَتِهِ.

وهل الأفضلُ للإنسانِ أنْ يُغلِّبَ جانبَ الخوفِ أوْ يُغَلِّبَ جانبَ الرجاءِ؟

احْتُلُفَ فِي ذلكَ: فقيلَ: ينبغي أَنْ يُغَلِّبَ جانبَ الخوف؛ ليَحْملَهُ ذلكَ على احتناب المعصية ثمَّ فعْلِ الطاعة.

وَقَيْلَ: يُغَلِّبُ جَانِبَ الرِجَاءِ؛ ليكونَ متفائِلاً، والرسولُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ كانَ يُعْجِبُهُ الفألُ.

وقيل: في فعلِ الطاعة يُعلَّبُ جانبَ الرجاء، فالَّذي مَنَّ عليهِ بفعلِ هذهِ الطاعةِ سَيَمُنُّ عليهِ بالقَبُولِ؛ ولهذا قالَ بعضُ السَّلفِ: إذا وفَّقَكَ اللهُ للدُّعاءِ فانْتَظِرِ الإجابة؛ لأنَّ اللهُ يقولُ: {وَقَالَ مَرَّبُكُ مُ ادْعُونِي أَسْتَجِبُ لَكُمْ } وفي فعلِ المعصيةِ يُعَلِّبُ حانبَ الخوف؛ لأجْل ِ أنْ يمْنَعَهُ منهَا، ثمَّ إذا حافَ من العقوبةِ تابَ.

وهذا أقربُ شيءٍ، ولكنْ ليسَ بذاكَ القربِ الكاملِ؛ لأنَّ الله يقولُ: {وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آَتُوا وَقُلُوبُهُ مُ وَجَلَة آَنَهُ مُ إِلَى مَا أَتُوا وَقُلُوبُهُ مُ وَجَلَة آَنَهُ مُ إِلَى مَا اللهُ مَا اللهُ مَا أَنْ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ا

صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في الحديثِ القُدْسِيِّ عنْ ربِّهِ: ﴿أَنَّا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَّا مَعَهُ حِينَ يَذْكُرُنِي ۗ٠٠

وقيلَ: في حالِ المرضِ يُغَلِّبُ جانبَ الرجاءِ، وفي حالِ الصحَّةِ يُغَلِّبُ جانبَ الحوفِ.

فهذهِ أربعةُ أقوالٍ.

وقالَ الإمامُ أهمدُ: (ينبغي أَنْ يكونَ خوفُهُ ورَجَاؤُهُ واحدًا، فأَيهِما غَلَبَ هلكَ صاحبُهُ) أيْ: يجعلُهُما كحَنَاحَي الطائر، والجناحانِ للطائرِ إذا لمْ يكُونا متساوييْنِ سَقَطَ.

وَحَوفُ اللهِ تَعَالَى دَرَجَاتٌ، فَمَنَ النَّاسِ مَنْ يَغْلُو فِي خَوْفِهِ، وَمَنْهُمْ مَنْ يُقْرِطُ، وَمَنْهُمْ مَنْ يُعْتَدَلُ فِي خَوْفِهِ. والخوفُ العَدْلُ هُوَ الذي يَرُدُّ عَنْ محارِمِ اللهِ فقطْ، وإنْ زَدْتَ على هذا فإنَّهُ يُوصِلُكَ إلى اليأسِ منْ رَوْحَ الله، هاكس: ٨٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٤٥٤٩٦٦٦ عن محارِم اللهِ فقطْ، وإنْ زَدْتَ على هذا فإنَّهُ يُوصِلُكَ إلى اليأسِ منْ رَوْحَ الله،







ومن الناسِ مَنْ يُفْرِطُ فِي خَوْفِهِ بحيثُ لا يرْدَعُهُ عمَّا لهي اللَّهُ عنه.

والخوف ينقسم إلى قسمين:

الأُوَّلُ: خوفُ العبادة والتذلُّل والتعظيم والخضوع، وهُوَ ما يُسمَّى بخوْف السِّرِّ، وهذا لا يصلحُ إلاَّ للهِ سبحانَهُ، فمنْ أشركَ أكبرَ، وذلكَ مثلُ: مَنْ يَخافُ من الأصنامِ أو الأموات، أوْ مَنْ يَرْعُمُونَهُمْ أُولِياءَ ويعتقدونَ نفعَهُمْ وضَرَّهمْ، كما يفعلُهُ بعضُ عُبَّادِ القبورِ؛ يَخافُ مِنْ صاحبِ القبرِ أكثرَ مِمَّا يَخافُ اللهُ.

(وفي جعل المصنف –رحمه الله– حوف السر اسماً لخوف العبادة والتذلل منازعة بل هو قسيم له، كما يعلم من (تيسير العزيز الحميد) وغيره)

الثَّاني: الحوفُ الطبيعيُّ والْجِبْلِيُّ، فهذا في الأصلِ مُبَاحٌ؛ لقوْلِهِ تعالى عنْ موسى: ﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَاثِفًا يَسَرَقُبُ ۗ ﴾ وقوْلِهِ أيضًا: {رَبَ إِنِي قَتَلْتُ مِنْهُـدُ نَفْسًا فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونٍ ﴾.

لَكُنْ إِنْ حَمَلَ عَلَى تَرْكَ وَاحِب أَوْ فِعْلِ مُحَرَّمٍ فَهُوَ مُحَرَّمٌ، وإن استلزَمَ شيئًا مُبَاحًا كانَ مُبَاحًا، فمثلاً مَنْ حافَ مِنْ شيء لا يُؤثِّرُ عليهِ، وَحَمَلَهُ هذا الخوفُ على تَرْكِ صلاةِ الجماعةِ معَ وُجوبِهَا، فهذا الخوفُ مُحَرَّمٌ، والواجبُ عليه أَنْ لا يَتَأَثَّرَ به.

وَإِنْ هَدَّدَهُ إِنسَانٌ عَلَى فَعَلِ مُحَرَّمٍ فَخَافَهُ، وَهُوَ لا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُنَفِّذَ مَا هَدَّدَهُ بهِ، فَهَذَا حَوْفٌ مُحَرَّمٌ؛ لأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى فَعَلٍ مُحَرَّمٍ بلا عُذْرٍ، وإِنْ رأَى نَارًا ثُمَّ هَرَبَ منها ونَجَا بنفسِهِ فَهذا خوفٌ مُبَاحٌ، وقَدْ يكونُ واجبًا إذا كانَ يَتَوَصَّلُ به إِلَى إِنقاذ نفسه.

وهناكَ ما يُسَمَّى بالوَهُم وليسَ بخوف، مثلُ أنْ يرى ظلَّ شجرة تمتزُّ فيَظُنُّ أنَّ هذا عدَوٌّ يتهدَّدُهُ، فهذا لا ينبغي للمؤمنِ أنْ يكونَ كذلكَ، بلْ يُطَارِدُ هذه والأوهام؛ لأنَّهُ لا حقيقةً لها، وإذا لمْ تُطَارِدُها فإنَّها تُهْلِكُكَ.

ومناسبةُ الخوف للتوحيد: أنَّ منْ أقسامِ الخوفِ ما يكونُ شركًا منافيًا للتوحيدِ، هيَ قوْلُهُ تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُ مُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أُوْلِيَاءَهُ ﴾.

﴿ إِنَّمَا ذَلَكُ مُ عَصْر، والمشارُ إليه التحويفُ من المشركين، {ذَلَكُ مُ ۚ إِذَا) مُبْتَدَأً، و{الشَّيْطَانُ}



يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ حبرَ المبتدأِ، وجُمْلَةُ ﴿يُخَوِّفُ ﴾ حالٌ مِن الشيطانِ.

ويَحْتَمِلُ: أَنْ يَكُونَ {الشَّيْطَانُ} صَفَةً لَــَ ﴿ وَلِكُمْ } أَوْ عَطْفَ بِيانٍ، و ﴿ يُخُونِ } حبرَ المبتدأِ، والمعنى: ما هذا التحويفُ الذي حصلَ إلاَّ مِنْ شيطانِ يُخَوِّفُ أُولياءهُ.

و ﴿ يُحَوِّنُ } تَنْصِبُ مفعولَيْنِ؛ الأوَّلُ محذوفٌ وتقديرُهُ: يُحَوِّفكُمْ، والمفعولُ الثاني ﴿ **اُوْلِيَاءَهُ }** ومعنى يُحَوِّفُكُمْ؛ أَيْ: يُوقِعُ اَلْخوفَ في قلوبِكِمْ منهمْ.

قال ابن القيم: (جميع المفسرين على أن معنى (يخوف أولياءه) أي: يخوفكم أولياءه).

و{أَوْلِيَاءَهُ} أيْ: أنصارَهُ الذينَ ينصرونَ الفحشاءَ والمنكرَ؛ لأنَّ الشيطانَ يأْمُرُ بذلكَ.

فكلُّ مَنْ نصرَ الفحشاءَ والمنكرَ فهوَ مِنْ أولياءِ الشيطان، ثُمَّ قَدْ يكونُ النصرُ في الشركِ وما يُنَافِي التوحيدَ فيكونُ عظيمًا، وقدْ يكونُ دونَ ذلكَ.

قال ابن القيم في (إغاثة اللهفان) (١١٨/١): (ومن كيد عدو الله تعالى أنه يخوف المؤمنين من جنده وأوليائه، فلا يجاهدونهم ولا يأمرونهم بالمعروف، ولا ينهونهم عن المنكر، وهذا من أعظم كيده بأهل الإيمان، وقد أخبرنا الله تعالى عنه بهذا

وقولُهُ: ﴿يُخَوِّنُ أُوْلِيَاءُهُ ﴾ مِنْ ذلك ما وَقَعَ في الآيَةِ التي قَبْلَها حيثُ قالُوا: ﴿إِنَّ الْنَاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُ مُ

فَاخْشُوْهُمْ مُ } وذلكَ لِيَصُدُّوهُم عنْ واحبٍ منْ واحباتِ الدينِ وهوَ الجهادُ، فيُخَوِّفُونَهُمْ بذلكَ.

فقال: {إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه فلاتخافوهم وخافون إن كنتم مؤمنين}) .

وكذلكَ: ما يَحْصُلُ في نفسٍ مَنْ أَرادَ أَنْ يَأْمُرَ بالمعروفِ أَوْ يَنْهَى عن المنكرِ، فَيُحَوِّفُهُ الشيطانُ لِيَصُدَّهُ عنْ هذا العمل. وكذلك ما يقعُ في قَلْب الداعية.

والحاصلُ: أنَّ الشيطانَ يُحَوِّفُ كلَّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يقومَ بواجب، فإذا ألقى الشيطانُ في نفسكَ الحوفَ فالواجبُ عليكَ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الإقدامَ على كلمة الحقِّ ليسَ هوَ الذي يُدْنِي الْأَجَلَ، وليسَ السكوتُ والجَّبنُ هوَ الذي يُبعدُ الأَجلَ، فكمْ منْ داعيَة صَدَعَ بالحقِّ وَماتَ على فراشِهِ، وكمْ منْ حبانٍ قُتِلَ في بيْتِهِ، وانْظُرْ إلى خالدِ بنِ الوليدِ؛ كانَ شجاعًا مقْدَامًا ومَاتَ على فراشه.

الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٢٦١٤٤٩ اكس: ٨٣٤٩٩٥٥ - هاتف: ٢٣٢٩٥٩ - ٢٣٨٨٥٥ - جوال: ٢٧٠٠٧٠٥



وما دامَ الإنسانُ قائمًا بأمرِ اللهِ؛ فَلْيَتِيْ بأنَّ اللهَ معَ الذينَ اتَّقَوْا والذينَ هُمْ مُحْسِنُونَ، وحزبُ اللهِ هم الغالبونَ. قوْلُهُ: {فَلَا تَخَافُوهُ مُمْ} لا: ناهيَةٌ، والهاءُ ضميرٌ يعودُ على أولياءِ الشيطانِ، وهذا النهيُ للتحريمِ بلا شكّ؛ أيْ: بل امضُوا فيما أمَرْتُكُمْ به، وفيما أَوْجَبْتُهُ عليكُمْ من الجهادِ، ولا تخافوا هؤلاءِ.

وإذا كَانَ اللهُ مِعَ الْإِنْسَانِ فِإِنَّهُ لا يَغْلِبُهُ أَحَدٌ، لكنْ نحتاجُ في الحقيقةِ إلى صَدْقِ النيَّةِ والإخلاصِ والتوكُّلِ التامِّ؛ ولهذا قالَ تعالى: {إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنينَ}.

وعُلمَ مِنْ هذه الْآيَة أَنَّ للشيطانَ وَسَاوِسَ يُلْقيها في قلب ابنِ آدمَ، منها التخويفُ منْ أعدائه، وهذا ما وقعَ فيهِ كثيرٌ مَن الناسِ وَهُوَ الْخُوفُ مَنْ أَعَدَاءِ اللهِ، فكانُوا فريسةً لهُمْ، وإلاَّ لو اتَّكَلُوا على اللهِ وخافُوهُ قَبلَ كلِّ شيءِ لَخَافَهُم الناسُ؛ ولهذا قيلَ في المَثلِ: (مَنْ خَافَ اللهَ خافَهُ كلُّ شيءٍ، ومَن اتَّقَى اللهَ اتَّقَاهُ كُلُّ شيءٍ، ومَنْ خافَ مِنْ غير الله خافَ منْ كلِّ شيء).

ويُفْهَمُ من الآية أنَّ الخوف من الشيطانِ وأوليائِهِ مُنَافٍ للإيمانِ، فإنْ كانَ الخوفُ يُؤَدِّي إلى الشركِ فهوَ منافٍ لأصله، وإلاَّ فهوَ مُنَاف لكماله.

(٢) قُولُهُ تعالى: {إِنَّمَا يَعْمُرُكُ، {إِنَّمَا} أَداةُ حصرٍ، والمرادُ بالعِمَارةِ العِمَارةُ المعنوِيَّةُ، وهيَ عِمَارَتُها بالصلاةِ والذِّكرِ وقراءةِ القرآنِ وَنُحْوِها، وكذلَكَ الحسِيَّةُ بالبناءِ الحِسِّيِّ، فإنَّ عِمَارَتَهَا بهِ حقيقةٌ لا تكونُ إلاَّ مِمَّنْ ذكرَهُم اللهُ؛ لأنَّ مَنْ يَعْمُرُها وَهُوَ لَمْ يُؤْمِنْ باللهِ واليومِ الآخِرِ لَمْ يَعْمُرْهَا حقيقةً؛ لعدمِ انتفاعِهِ بهذهِ العمارةِ.

فالعمارةُ النافعةُ الحسِّيَّةُ والمعنويَّةُ من الذينَ آمَنُوا باللهِ واليومِ الآخرِ، ولهذا لمَّا افتحرَ المشركونَ بعمَارةِ المسجدِ الحرامِ قالَ تعالى: { إِنَّمَا يَعْمُرُ مُسَاجِدَ اللهِ مَنْ أَمَنْ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ } وأضاف سبحانَهُ المساجدَ إلى نفسِهِ تشريفًا؛ لأنَّها مَوْضعُ عبادته.

قُولُهُ: ﴿مَنْ آمَنُ بِاللَّهِ}، ﴿مَنْ} فاعلُ ﴿يِعْمُرُ} والإيمانُ باللهِ يتضَمَّنُ أربعةَ أُمورٍ، وهيَ:

- الإيمانُ بوُجُودِهِ.
 - ورُبُوبِيَّتِهِ.
 - والوهيَّتِهِ.
- وأسمائِهِ وصفاتِهِ.

واليومُ الآخرُ: هوَ يومُ القيامة، وسُمِّيَ بذلكَ؛ لأَنَّهُ لا يومَ بعْدَهُ.





قُولُهُ: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَامَ ﴾ أيْ: أَتَى هما على وجهٍ قَوِيمٍ لا نَقْصَ فيهِ، والإقامةُ نوعانِ:

الأول: إقامةٌ واجبةٌ وهيَ: التي يقْتَصِرُ فيها على فِعْلِ الواجبِ من الشروطِ والأركانِ والواجباتِ. الثَّاني: وإقامةٌ مُسْتَحَبَّةٌ وهيَ: التي يَزِيدُ فيها على فِعْلِ ما يجبُ، فيأتي بالواجبِ والمُسْتَحَبِّ.

قولُهُ: ﴿ وَآتَى الزَّكَ اَتَّى } تَنْصِبُ مفعوليْنِ؛ الأوَّلُ هنا {الزَّكَاةُ }، والثَّاني: محذوفٌ تقديرُهُ:

والزكاةُ هيَ: المالُ الذي أَوْجَبَهُ الشارعُ في الأموالِ الزَّكَوِيَّةِ. وتختلفُ مقاديرُها حَسَبَ ما تقْتَضِيهِ حكمةُ اللهِ عزَّ

قولُهُ: {وَكُمْ يَخْشَ إِلاَّ اللَّهَ} في هذهِ الآيةِ حَصْرٌ طريقُهُ الإثباتُ والنفيُ؛ {لَـمُ يَخْشَ} نفيّ، {الاَّ اللَّهَ} إثباتٌ، والمعنى: أنَّ حَشْيَتَهُ انحصرَتْ في اللهِ عزَّ وحلَّ، فلا يَحْشَى غيرَهُ.

والشاهدُ من الآيَةِ هو: قولُهُ: {وَلَــهُ يَخْشَ إِلاَّ اللَّهَ}ولهذا قالَ تعالى: {فَلاَتَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْن}. ومِنْ علاماتِ صِدْقِ الإيمانِ: أَنْ لا يخشى إلاَّ اللهَ في كلِّ ما يقولُ ويفعلُ.

ومَنْ أرادَ أَنْ يُصَحِّحَ هذا المسيرَ فليتَأَمَّلْ قولَ الرسولِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: ﴿**وَاعْلَمْ أَنَ الْأُمَّةَ لُواجْتَمَعُوا عَلَى** أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلاَّ بِشَيْءٍ قَدْ كَتْبَهُ اللهُ لَكَ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلاَّ بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْكَ».

> (٣) قولُهُ تعالى: ﴿وَمِنَ الْنَاسِ} جارٌ وبحرورٌ حبرٌ مُقَدَّمٌ، و﴿منْ}تَبْعِيضِيَّةٌ. وقولُهُ: ﴿مَنْ يَقُولُ}، ﴿مَنْ} مبتدأً مُؤَخَّرٌ.

والمرادُ بمؤلاءِ: مَنْ لا يَصِلُ الإيمانُ إلى قرارةِ قلبِهِ فيقولُ: آمنًا باللهِ، لكنَّهُ إيمانٌ مُتَطرِّف، كقولِهِ تعالى: ﴿ وَمِنَ الْنَاس مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلَى حَرْف فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَ به وَإِنْ أَصَابَتُهُ فَيْنَةٌ الْقَلْبَ عَلَى وَجْهِه } على حَرْفٍ: أيْ: على طَرَفٍ، فإذا امتحنَهُ اللهُ بما يُقَدِّرُ عليهِ منْ إيذاءِ الأعداءِ في اللهِ حعلَ فتنةَ الناسِ كعذابِ اللهِ.





قُولُهُ: ﴿ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللهِ }، ﴿ حِنْ } للسببيَّةِ؛ أيْ: بسببِ الإيمانِ باللهِ وإقامةِ دينِه،

قُولُهُ: {كَعَذَابِالله } ومعلومٌ أنَّ الإنسانَ يَفِرُّ منْ عذابِ اللهِ فَيُوافِقُ أَمْرَهُ، فهذا يجعلُ فتنةَ الناسِ كعذابِ اللهِ فَيُوافِقُ أَمْرَهُ، فهذا يجعلُ فتنةَ الناسِ كعذابِ اللهِ فَيَوْرُ منْ إيذائِهِم بموافَقةِ أهوائِهمْ وأَمْرِهم، جعلاً لهذهِ الفتنةِ كالعذاب، فحينئذ يكونُ قدْ حافَ مِنْ هؤلاءِ كَخَوْفِهِ مِن الله؛ لأنَّهُ جَعَلَ إيذاءهُم كعذابِ الله، فَفَرَّ منهُ بموافقةِ أَمْرِهم، فالآيةُ مُوافِقةٌ للترجمةِ.

وَيَ هذهِ الآيَةِ مِنِ الحَكمةِ العظيمَةِ، وهيَ ابتلاءُ اللهِ لَلعبدَ لأَجْلِ أَنْ يُمَحِّصَ إِيمانَهُ، وذلكَ على قسمَيْنِ: الأَوَّلُ: هَا يُقَدِّرُهُ اللهُ نفسُهُ على العبدِ، كقوْلِهِ تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَغْبُدُ اللهَ عَلَى حَرْفَ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرُ اطْمَأَنَ بِهِ وَإِنْ أَصَابَنْهُ فِتْنَةٌ أَنْقَلَبَ عَلَى وَجْهِ خَسِرَ الذَّنْيَا وَأَلَا خِرَةً ﴾.

- وقولِهِ تعالى: ﴿ وَبَشِرِ الصَّابِرِينَ (١٢٥) الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتُهُ * مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا للهِ وَإِنَّا الِّيهِ مِرَاجِعُونَ ﴾.

الثاني: مَا يُقَدِّرُهُ اللَّهُ عَلَى أَيْدِي الخَلْقِ مِن الإِيذَاءِ امتحانًا واختبارًا، وذلكَ كالآيَةِ التي ذَكَرَ الْمُؤلِّفُ.

وبعضُ الناسِ إذا أصابَتْهُ مصائبُ لا يَصْبِرُ، فيكُفُرُ ويَرْتَدُّ أحيانًا والعياذُ باللهِ، وأحيانًا يكْفُرُ بما خالفَ فيهِ أَمْرَ اللهِ عَزَّ وحلَّ في موقفِهِ في تلكَ المصيبةِ. وكثيرٌ من الناسِ يَنْقُصُ إيمانُهُ بسببِ المصائبِ نقصًا عظيمًا.

فلْيكُن المسلمُ عَلَى حَذَرٍ، فاللهُ حكيمٌ يمْتَحِنُ عبادَهُ بما يتبيَّنُ بهِ تحقَّقُ الإيمانِ، قالَ تعالى: ﴿وَلَنَبْلُونَكُ مُحَتَى عَلَى حَلَم عَلَى حَذَرٍ، فاللهُ حَكيمٌ يمْتَحِنُ عبادَهُ بما يتبيَّنُ بهِ تحقَّقُ الإيمانِ، قالَ تعالى: ﴿وَلَنَبْلُونَكُ مُ حَتَى نَعْلَم اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى حَذَرٍ اللهُ اللهُ عَلَم اللهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى عَلَم عَلَى عَل

قولُهُ: «الآيَةَ» أَيْ: إلى آخرِ الآيةِ، وهي قولُهُ تعالى: ﴿وَلَئِنْ جَاءَنَصْرُ مِنْ مَرَبِكَ لَيَقُولُنَ إِنَّا كُنَا مَعَكُمْ أُولَيْسَ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُولِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ الللّهُ عَلَمُ اللهُ الللهُ عَلَى الل

فاكس: ٨٦٩٩٤٥٤ هَاتَف: ٩٩٣٢٣٥٩ - ٢٧٩٨٥٥١ جوال: ٢٧٠٠٨٥٥٠٠

E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com







وفي الآيَةِ تحذيرٌ مِنْ أَنْ يقولَ الإنسانُ خلافَ ما في قلبِهِ، ولهذا لَّا تخلُّفَ كعبُ بنُ مالكٍ في غزْوَةِ تبوكَ قالَ للرَّسُولِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ حينَ رَحِعَ: (إِنِي قَدْ أُوتِيتُ جَدَلاً، وَلَوْجَلَسْتُ إِلَى غَيْرِكَ مِنْ مُلُوكِ الدُّنْيَا لَخَرَجْتُ مِنْهُمْ بِعُذَرِ، لَكِنْ لاَ أَقُولُ شَيْئًا تَعْذِرُنِي فِيهِ فَيَفْضَحُنِي اللهُ فِيه).

والشاهدُ مِن الآيَةِ قُولُهُ: {فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فَتُنَةَ الْنَاسِكَعَذَابِ الله} فخافَ الناسَ مثلَ خوفِ اللهِ تعالى. (٤) قولُهُ: «إِنَّ مِنْ ضَعْفِ الْيَقِينِ» «مِنْ»: للتَّبْعِيضِ، والضَّعْفُ ضدُّ القُوَّةِ، ويُقَالُ: ضَعْفٌ أوْ ضُعْفٌ، وكِلاهُما بمعنِّى واحد؛ أيْ: منْ علامة ضَعْف اليقينِ.

قولُهُ: «أَنْ تُرْضِيَ النَّاسَ بِسَخَطِ اللهِ» «أَنْ تُرْضِيَ» اسمُ «إنَّ» مُؤَخَّرٌ، و«مِنْ ضَعْفِ اليَقينِ» حبرُها مقدَّمٌ، والتقديرُ: إنَّ إرْضَاءَ الناسِ بسَخَطِ اللهِ منْ ضَعْفِ اليقينِ.

قولُهُ: «بِسَخَطِ اللهِ» الباءُ للعِوَضِ، يعني أنْ تَجْعَلَ عِوَضَ إرضاءِ الناسِ سَخَطَ اللهِ، فتستَبْدِلَ هذا بهذا، فهذا منْ ضَعْفِ اليقينِ، واليقينُ أعلى درجات الإيمان.

قال شيخ الإسلام: (اليقين هوالتمسك بأمر الله، والعمل على إيقاع أمر الله وفق ما أمر الله به) .

قُولُهُ: «وَأَنْ تَحْمَدَهُمْ عَلَى رِزْقِ اللهِ»، الحَمْدُ وصفُ المحمودِ بالكمالِ معَ الحَبَّةِ والتعظيمِ، ولكنَّهُ هنا ليسَ بشرط المحبَّةِ والتعظيم؛ لأنَّهُ يشمَلُ المدحَ.

و «رِزْقِ اللهِ» عطاءِ اللهِ، أيْ: إذا أعْطَوْكَ شيئًا حَمِدْتَهُمْ ونَسِيتَ الْمُسبِّبَ وهوَ اللهُ.

والمعنى أنْ تجعلَ الحمدَ كلَّهُ لهمْ متناسِيًا بذلكَ المُسَبِّبَ وهوَ اللهُ، فالَّذِي أَعْطَاكَ سببٌ فقطْ، والمُعْطِي هوَ اللهُ؟ ولهذا قالَ النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: ﴿إِنَّمَا أَنَّا قَاسَمُ، اللَّهُ يُعْطَي ۗ.

أمًّا إنْ كَانَ فِي قُلْبِكَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الذي مَنَّ عليكَ بسياقٍ هذا الرزقِ، ثمَّ شَكَرْتَ الذي أعطاكَ، فليسَ هذا داخلًا في الحديثِ، بلْ هوَ مِن الشَّرعِ؛ لقولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فإنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ به فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوُا أَنْكُمْ قَدْكَافاً تَمُوهُ».

إِذَن الحديثُ ليسَ على ظاهرِهِ مِنْ كلِّ وجه، فالمرادُ بالحمد أنْ تَحْمَدَهُم الحمدَ المطلقَ ناسيًا المُسَبِّبَ وهوَ اللهُ عزَّ وجلُّ، وهذا مِنْ ضَعْفِ اليقينِ، كَأَنُّكَ نسيتَ الْمُنْعَمَ الأصليُّ وهوَ اللهُ عزُّ وجلَّ الذي لهُ النعمةُ الأُولَى، وهوَ سَفَةٌ الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.بَ: ٣٦١٤٤٩ - د 20493 - هاتف: ٥٣٣٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٢٦ جوال: ٧٣٠ http://www.afaqattaiseer.com



أيضًا؛ لأنَّ حقيقةَ الأمرِ أنَّ الذي أعطاكَ هوَ الله، فالبَشَرُ الذي أعْطَاكَ هذا الرزقَ لم يَخْلُقْ ما أعْطَاكَ، فالله هوَ الذي خَلَقَ ما بيده، وهوَ الذي عطفَ قلبَهُ حتَّى أعطاكَ.

أرَأَيْتَ لوْ أَنَّ إَنسانًا لهُ طِفْلٌ فأعطَى طِفْلَهُ ألفَ درْهَم وقالَ لهُ: أَعْطِهَا فلانًا، فالَّذِي أخذَ الدراهمَ يحمَدُ الأبَ؟ لأنَّهُ لوْ حَمدَ الطفلَ فقطْ لعُدَّ هذا سَفَهًا؛ لَأنَّ الطفلَ لِيسَ إلاَّ مُرسَلاً فقطْ.

وعلى هذا فنقولُ: إنَّكَ إذا حَمِدْتَهُمْ ناسيًا بذلكَ ما يجبُ للهِ من الحمدِ والثناءِ فهذا هوَ الذي مِنْ ضَعْفِ اليقين.

أمًّا إذا حَمِدْتَهُمْ على أنَّهم سببٌ مِن الأسبابِ، وأنَّ الحمدَ كلَّهُ لللهِ عزَّ وحلَّ فهذا حقٌّ، وليسَ منْ ضَعْفِ اليقين.

قُولُهُ: «وَأَنْ تَلُمَّهُمْ عَلَى مَا لَمْ يُؤْتِكَ اللهُ» هذه عكسُ الأولى، فمثلاً: لوْ أنَّ إنسانًا جاءَ إلى شخصٍ يُوزِّعُ دراهمَ فلمْ يُعْطه فَسَبَّهُ وشتمَهُ، فهذا من الخطأ؛ لأنَّ ما شاءَ الله كانَ، وما لمْ يَشَأْ لمْ يكُنْ.

لكنْ منْ قصَّرَ بواحب عليه فيُذَمُّ؛ لَأَحْلِ أَنَّهُ قصَّرَ بالواحب، لا لأحْلِ أَنَّهُ لَمْ يُعْطِ، فلا يُدَمُّ مِنْ حيثُ القَدَرُ؛ لأنَّ اللهَ لوْ قدَّرَ ذلكَ لوُجَدَتَ الأسبابُ التي يَصلُ بما إليكَ هذا العطاءُ.

وقولُهُ: «مَا لَمْ يُؤْتِكَ» علامةُ جَزْمِهِ حذَفُ الَياء، والمفعولُ الثاني محذوفٌ؛ لأنَّهُ فَضْلَةٌ، والتقديرُ: ما لمْ يُؤْتِكَهُ. قولُهُ: «إِنَّ رِزْقَ اللهِ لاَ يَجُرُّهُ حَرْصُ حَرِيصٍ، وَلاَ يَرُدُّهُ كَرَاهِيَةُ كَارِهِ» هذا تعليلٌ لقوله: «أَنْ تَحْمَدَهُمْ... وَأَنْ تَحْمَدُهُمْ... وَأَنْ تَحْمَدُهُمْ... وَأَنْ تَحْمَدُهُمْ ورِزْقُ اللهِ عَطَاؤُهُ، وحرْصَ الحريصِ مِنْ سببه بلا شكِّ، فإذا بحثَ عَن الرزق وفَعَلَ الأسبابَ فإنَّهُ يكونُ فَعَلَ الأسبابَ المُوجِبَةَ للرزق. لكنْ ليسَ المعنى أَنَّ هذا السببَ مُوجِبٌ مُسْتَقلِّ، وإنَّما الذي يَرْزُقُ هِوَ اللهُ تعالى، وكَمْ مِنْ إنسانٍ يفعلُ أسبابًا كثيرةً للرزق ولا يُرزقُ، وكمْ مِنْ إنسانِ يفعلُ أسبابًا قليلةً فيُرزقُ، وكمْ مِنْ إنسانٍ يأتيهِ الرزق بدُونِ سعي، كما لوْ وَجَدَ رِكَازًا في الأرضِ، أَوْ مَاتَ لهُ قريبٌ غَنِيٌّ يرِثُهُ، أَوْ ما أَشْبهَ ذلكَ.

وَقُولُهُ: ﴿**لاَ يَرُدُّهُ كَرَّاهِيَةُ كَارِه**ِ ۚ أَيْ: أَنَّ رزْقَ اللهِ إِذا َقُدِّرَ للعبدِ فَلَنْ يَمْنَعَهُ عَنْهُ كَراهِيَةُ كارِهِ، فَكَمْ مِنْ إنسانِ حَسَدَهُ الناسُ، وحاوَلُوا مَنْعَ رزقَ الله، فلمْ يستطيعوا إلى ذلكَ سبيلًا.

(٥) قولُهُ في حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عنها: «مَنِ الْتَمَسَ رِضَا اللهِ بِسَخَطِ النَّاسِ» التمسَ: طلبَ، ومنهُ قولُهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في ليلةِ القدرِ: «الْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ».

وقولُهُ: «رِضَا اللهِ» أيْ: أسبابَ رِضَاهُ.

الملكة العربية السعودية - الرياض ١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ فاكس: ٨٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٤٥٤٢٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٦٦ جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠







وقولُهُ: «بِسَخَطِ اللهِ» الباءُ للعِوَضِ؛ أيْ: أنَّهُ طلبَ ما يُرْضِي الله ولوْ سَخِطَ الناسُ بِهِ بدلاً مِنْ هذا الرِّضَا، وحوابُ الشرط: «رَضيَ اللهُ عَنْهُ، وَأَرْضَى عَنْهُ النَّاسَ».

وقولُهُ: «رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَأَرْضَى عَنْهُ النَّاسَ» هذا ظاهرٌ، فإذا التمسَ العبدُ رِضَا ربِّهِ بنيَّةٍ صادقةٍ رَضِيَ اللهُ عنْهُ؛ لأَنَّهُ أَكْرُمُ مِنْ عَبِدُهِ، وأَرْضَى عنْهُ الناسَ، وذلكَ بما يُلْقِي في قلوبِهِم مِن الرِّضا عَنهُ ومحبَّتِهِ؛ لَأَنَّ القلُّوبَ بَينَ أُصْبُعَيْنِ منْ أصابع الرحمن يُقلِّبُها كيفَ يشاءً.

قولُهُ: "وَمَنِ الْتَمَسَ رِضَا النَّاسِ بِسَخَطِ اللهِ" التمسَ: طلبَ؛ أيْ: طَلَبَ ما يُرضِي الناسَ ولو كانَ يُسْخِطُ الله. فنتيجةُ ذلكَ أَنْ يُعَامَلَ بنقيضِ قَصْدِهِ؛ وَلهذا قالَ: «سَخِطَ اللهُ عَلَيْهِ، وأَسْخَطَ عَلَيْهِ النَّاسَ» فأَلْقَى في قلوبهم سَخَطَهُ وكرَاهيَتَهُ.

ومناسبةُ الحَديثِ للترجمةِ: في قولُهُ: (وَمَنِ الْتَمَسَ رِضَا النَّاسِ) أيْ: حوفًا مِنْهُمْ حتَّى يَرْضَوْا عنْهُ، فقَدَّمَ حوْفَهُم على مخافة الله.

(٦) فيهِ مسائِلُ:

الأولمى: (تَفْسيرُ آيَةِ آلِ عِمْرانَ) وهيَ قُولُهُ تَعَالى: { إِنَّمَا ذَلِكُ مُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أُولِيَا ءَهُ فَلاَ تَخَافُوهُ مُ وَخَافُونِ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنينَ }.

(٧) الثَّانيَةُ: (تفسيرُ آيَةٍ بَرَاءة) وهيَ قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنْ بِاللَّهِ وَالْيُؤْمِ الآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَأَتَى الزَّكَ اَهُ وَكُدْ يَخْسُ إِلاَّ اللَّهُ فَعَسَى أُولَنْكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ}. وسبق.

(٨) الثَّالثَة: (تَفْسيرُ آيَةِ الْعَنْكَبُوتِ) وهيَ قولُهُ تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتُنَّهَ النَّاسِكَعَدَابِ الله }وقد تكلَّمْنَا على تفسيرِهَا فيما سبق.

الرَّابِعَةُ: (أَنَّ الْيَقِينَ يَضْعُفُ ويَقُوى) تُؤْخَذُ مِن الحديثِ «إِنَّ مِنْ ضَعْفِ الْيَقِينِ...» الحديث. (١٠) الخامسة: (عَلامةُ ضَعْفِهِ، وَمِنْ ذِلِكَ هَذهِ التَّلاثُ) وهي أَنْ تُرْضِيَ الناسَ بِسَخَطِ اللهِ، وأَنْ تَحْمَدَهُمْ على رزق الله، وأنْ تذُمُّهُمْ على مَا لَمْ يُؤْتِكَ اللهُ.



(١١) السادسة: (أنَّ إخلاصَ الخوْف لله من الفرائض) تُؤخذُ منْ قوله في الحديث: «مَن الْتَمَسَ...» الحديث، ووَجْهُهُ ترتيبُ العقوبة على مَنْ قدَّمَ رضا الناس على رضا الله تعالى.

(١٢) السابعة: «ذِكْرُ ثوابِ مَنْ فَعَلَهُ» وهوَ رضا الله عنهُ، وأنَّهُ يُرْضِي عنهُ الناسَ، وهوَ العاقبةُ الحميدةُ.

(١٣) الثَّامنة: «ذكر عقاب مَنْ تَركَهُ» وهو أنْ يَسْخَطَ الله عليه، ويُسْخط عليه الناسَ، ولا ينالُ مقْصُودَهُ.

وخُلاصة الباب:

أَنَّهُ يجِبُ على المرء أنْ يجعلَ الخوفَ من الله فوقَ كلِّ حوف، وأنْ لا يُبَالِيَ بأحد في شريعةِ الله تعالى، وأنْ يعلمَ أنَّ مَن التمسَ رضا الله تعالى وإنَّ سَخطَ الناسُ عليه، فالعاقبةُ لَهُ.

وإن التمسَ رضا الناسِ وتعلَّقَ بممْ وأسخطَ الله انقَلَبَتْ عليه الأحوالُ، و لم يَنَلْ مقصودَهُ، بلْ حصلَ لَهُ عكسُ مقصوده، وهوَ أَنْ يَسْخَطَ اللهُ عليه ويُسْخطَ عليه الناسَ.

قال ابن رجب في (نور الإقتباس) (ص: ٨٩): (فمن تحقق أن كل مخلوق من تراب فهو تراب، فكيف يقدم طاعة من هو تراب على طاعة رب الأرباب؟! أم كيف يرضي التراب بسخط الملك الوهاب؟! إن هذا لشيء عجاب)

(١٤) مُنَاسبَة هذا البابِ لِمَا قبلَهُ:

هيَ أنَّ الإنسانَ إذا أفردَ اللهُ سبحانَهُ بالتوَكُّل، فإنَّهُ يعتمدُ عليه في حصولِ مطلوبِهِ وزوالِ مكروبِهِ، ولا يعتمدُ

والتوكُّلُ: هوَ الاعتمادُ على الله سبحانَهُ وتعالى في حُصُول المطلوب، ودَفْع المكروه، معَ الثقة به وفعْل الأسباب المأذونِ فيها. وهذا أقربُ تعريف له، ولا بُدَّ منْ أمريْن:

الأوَّلُ: أنْ يكونَ الاعتمادُ على الله اعتمادًا صادقًا حقيقيًّا.

الثاني: فعلُ الأسباب المَّاٰذُونَ فيها.

فمنْ جعَلَ أكثرَ اعتماده على الأسباب نقصَ توكُّلُهُ على الله، ويكونُ قادحًا في كفايَة الله، فكأنَّهُ جعلَ السب وحدَّهُ هُوَ العُمْدَةَ فيما يَصْبُو إليه منْ خُصُول المطلوب وزوال المكروه،

ومَنْ جَعَلَ اعتمادَهُ على الله مُلْغيًا للأسباب فقدْ طعنَ في حكْمَة الله؛ لأنَّ الله جعلَ لكُلِّ شيء سببًا، فمَن اعتمدَ

E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com

~ <7







على اللهِ اعتمادًا مُحَرَّدًا كانَ قادحًا في حكمةِ اللهِ؛ لأنَّ اللهَ حكيمٌ يَرْبِطُ الأسبابَ بمُسَبَّبَاتِها، كمَنْ يعتمدُ على اللهِ في حصول الولد وهوَ لا يتَزَوَّجُ.

والنبيُّ صُلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ أعْظَمُ المُتَوَكِّلينَ، ومعَ ذلكَ كانَ يَأْخُذُ بالأسباب، فالنبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ كانَ يَأْخُذُ الزادَ في السفرِ، ولمَّا خرجَ إلى أُحُدٍ ظاهَرَ بينَ دِرْعَيْنِ؛ أيْ: لَبِسَ دِرْعَيْنِ اتْنَيْنِ، ولمَّا خرجَ مُهَاحِرًا أخذَ مَنْ يدُلُّهُ الطريقَ، و لمْ يقُلْ: سأَذْهَبُ مُهَاجِرًا وأتوَكَّلُ على اللهِ، ولنْ أصْطَحِبَ معيَ مَنْ يدُلِّنِي الطريقَ، وكانَ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ يَتَّقِي الحَرَّ والبَرْدَ، و لمْ يُنْقِصْ ذلكَ مِنْ توَكُّلِهِ.

ويُذَكُّرُ عَنْ عَمرَ رضيَ اللهُ عَنهُ أَنَّهُ قَدمَ ناسٌ مِنْ أهلِ اليمنِ إلى الحَجِّ بلازادٍ ، فجيءَ بهِم إلى عُمرَ فسألهُم.

فقالُوا: نحنُ المُتُوكَّلُونَ على الله، فقالَ: (لَسْتُم الْمُتَوَكَّلِينَ، بَلْ أَتْتُم الْمُتَوَاكِلُونَ).

والتوَكُّلُ نصفُ الدِّينِ؛ ولهذا نقُولُ في صلاتِنَا: ﴿إِيَاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينَ ۗ فَنَطْلُبُ مِن اللهِ العونَ اعتمادًا عليهِ سبحانَهُ بأنَّهُ سيُعينُنا على عبادته.

وقالَ تعالى: {فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ } وقالَ تعالى: {عَلَيْهُ تَوَكَّلْتُ وَإَلَيْهِ أَنيبٌ } ولا

يُمكنُ تحقيقُ العبادة إلاَّ بالتوكُّل؛ لأنَّ الإنسانَ لوْ وُكِلَ إلى نفسِهِ وُكِلَ إلى ضَعْفِ وعَحْزٍ، و لمْ يتَمَكَّنْ من القيام بالعبادة، فهوَ حينَ يعبدُ الله يشعرُ أنَّهُ مُتَوَكِّلٌ على الله، فينالُ بذلكَ أجرَ العبادةِ وأجرَ التوكُّلِ.

ولكنَّ الغالبَ عِنْدَنَا ضعفُ التوكُّلِ، وأنَّنا لا نَشْعُرُ حينَ نقومُ بالعبادةِ أو العادةِ بالتوكُّلِ على اللهِ والاعتمادِ عليهِ في أنْ نَنَالَ هذا الفعلَ، بلْ نعتمدُ في الغالبِ على الأسبابِ الظاهرةِ، وننْسَى ما وراءَ ذلكَ، فيفُوتُنا ثوابٌ عظيمٌ، وهوَ ثوابُ التوكُّل، كما أنَّنا لا نُوفَّقُ إلى حصول المقصود كما هوَ الغالبُ، سواءٌ حصلَ لنا عَوَارِضُ تُوجِبُ انقطاعَهَا، أوْ عَوَارِضُ تُوجِبُ نقْصَها.

والتوكُّلُ ينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

الْأُوَّلُ: تُوَكُّلُ عبادةٍ وخضوعٍ، وهوَ: الاعتمادُ الْمُطْلَقُ على مَنْ تَوَكَّلُ عليهِ، بحيثُ يعْتَقِدُ أَنَّ بِيَدِهِ حلبَ النفع ودفعَ الضَّرِّ، فيعتمدُ عليهِ اعتمادًا كاملاً معَ شُعُورِهِ بافتقارِهِ إليهِ، فهذا يجبُ إخلاصُهُ للهِ تعالى، ومَنْ صرَفَهُ لغيرِ اللهِ فهوَ مشركٌ شركًا أكبرَ، كالَّذِينَ يعتمدونَ على الصالحِينَ من الأمواتِ والغائبينَ، وهذا لا يكونُ إلاّ مِمَّنْ يعتقدُ أنّ







لهؤلاء تصَرُّفًا حَفِيًّا في الكونِ، فيعتمدُ عليهم في حلْبِ المنافعِ ودفْعِ المضارِّ.

التَّاني: الاعتمادُ على شخصِ في رِزْقِهِ ومعاشِهِ وغيرِ ذلكَ، وهذا مِن الشركِ الأصغرِ.

وقالَ بعضُهم: من الشرك الخَفِيِّ، مَثلُ: (اعتماد كثير من الناس على وظيفَتِه في حصولِ رزقِه) ولهذا تجدُ الإنسانَ يشْعُرُ منْ نَفسِهِ أَنَّهُ مُعْتَمِدٌ على هذا اعتمادَ افتقار، فَتَحِدُ في نفسِهِ من اللُحَابَاةِ لَمَنْ يكونُ هذا الرزقُ عندَهُ ما هوَ ظاهرٌ، فهوَ لمْ يَعْتَقِدْ أَنَّهُ مُحَرَّدُ سبب، بلْ جعلَهُ فوقَ السبب.

الثَّالثُ: أنْ يعتمدَ على شخصِ فيما فَوَّضَ إليه التصرُّفَ فيه، كَما لوْ وَكَلْتَ شخصًا في بيعِ شيءٍ أوْ شرائهِ، وهذا لا شيءَ فيه؛ لأنَّهُ جعلَهُ نائبًا عنْهُ.

وقدْ وَكُلَ النِّيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وَسلَّمَ عَلِيَّ بنَ أبي طالبٍ أنْ يذْبَحَ ما بقيَ منْ هَدْيِهِ، ووكَّلَ أبا هُرَيْرَةَ على الصدقة، ووكَّلَ عُرْوَةَ بنَ الْجَعْدَ أنْ يشتريَ لهُ أُضْحيَةً.

وهذا بخلاف القسم الثاني؛ لأَنَّهُ يُشْعِرُ بالحاجة إلى ذلك، ويَرَى اعتمادَهُ على الْمُتَوَكَّلِ عليه اعتمادَ افتقارِ. وهَمَّا سبق يَبَيَّنُ أَنَّ التوكُّلَ منْ أعلى المقامات، وأنَّهُ يَجِبُ على الإنسانِ أَنْ يكونَ مُصْطَحِبًا لهُ في جميع شُئُونِهِ. قال شيخ الإسلام ابن تَيْميَّة رَحِمهُ اللهُ: (ولا يكونُ للمُعَطَّلة أَنْ يتوكَّلُوا على الله، ولا للمعتزلة القدريّة؛ لأنَّ المعطّلة يعتقدونُ انتفاءَ الصفات عن الله تعالى، والإنسانُ لا يعتمدُ إلاَّ على مَن كان كامل الصفات المُسْتَحقَّة؛ لأَنهُ يعتمدُ عليه، وكذلك القدريّة؛ لأَنْهُم يقولونَ: إنَّ العَبْدَ مُسْتَقلٌ بعمله، والله ليس لهُ تصرُّفُ في أعمال العباد).

ومِنْ ثَمَّ نَعْرِفُ أَنَّ طريقَ السلَفِ هُوَ خيرُ الطُّرُقِ، وبهِ تَجْتَمِعُ جميعُ العباداتِ، وتَتِمُّ بهِ جميعُ أحوالِ العابدينَ. قولُهُ تعالى: ﴿وَعَلَى اللهِ فَتَوَكَّلُوا ﴾، ﴿على اللهِ ﴾ مُتَعَلِّقةٌ بقولِهِ: ﴿وَتَوَكَّلُوا ﴾، وتقديمُ المعمولِ يدُلُّ على الحَصْرِ؛ أيْ: على الله لا على غيره.

{َفَتُوكَكُلُوا} أي: اعتَمِدُوا، والفاءُ لتحسينِ اللفظِ، وليْسَتْ عاطفةً؛ لأنَّ في الجملةِ حرف عطفٍ وهُوَ الواوُ، ولا يُمكنُ أنْ نعطِفَ الجملة بعاطفيْنِ؛ فتكونُ لتحسينِ اللفظِ، كقولِهِ تعالى: {بَلِ اللهَ فَاعْبُدُ} والتقديرُ: (بل اللهُ اعْبُدُ).

قُولُهُ: {إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ}، {إنْ} شرطيَّةً، وفعلُ الشرطِ ﴿كُنْتُمْ} وجوابُهُ قيلَ: إنَّهُ محذوفٌ دَلَّ عليهِ ما قبلَهُ،







وتقديرُ الكلامِ: إنْ كُنْتُمْ مؤمنينَ فتوكُّلُوا.

وقيلَ: إنَّهُ في مثلِ هذا التركيبِ لا يحتاجُ إلى جوابِ اكتفاءً بما سبقَ، فيكونُ ما سبقَ كأنَّهُ فعلٌ مُعَلَّقٌ هذا الشَّيْء، وهذا أرْجَحُ؛ لأنَّ الأصلَ عَدمُ الحذف.

وقولُ أصحابِ موسَى في هذهِ الآيَةِ يُفيدُ أنَّ التَّوكُّلَ من الإيمانِ ومِنْ مُقْتَضَيَاتِهِ، كما لوْ قُلْتَ: إنْ كُنْتَ كَرِيمًا فَأَكْرِم الضيفَ، فيقتضي أنَّ إكرامَ الضيف من الكرم.

وَهَذِهِ الآيَةُ تَقْتَضِي انْتِفَاءَ كَمَالِ الإِيمَانِ بانتفاءِ التَّوكُّلِ على اللهِ، إلاَّ إنْ حصلَ اعتمادٌ كُلِّيٌّ على غيرِ اللهِ فهوَ شراكٌ أكبرُ، فينتفي به الإِيمَانُ كُلُّهُ.

(١٥) قُولُهُ تعالى: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ}، {إِنَّما}: أداةُ حصرٍ، والحصرُ هوَ: إثباتُ الحُكْمِ في المذكورِ، ونفيُهُ عمَّا عدَاهُ، والمعنى: ما المؤمنونَ إلاَّ هَوْلاء.

وذكرَ اللهُ في هذه الآيَة ومًا بعدَها خمسةَ أَوْصَاف:

أحدُها: قولُهُ: {الَّذَيْنَ إِذَا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَتُ قُلُوبِهُمْ}؛ أيْ: خَافَتْ لِمَا فيها مِنْ تعظيمِ اللهِ تعالى، مثالُ ذلكَ: (رَجُلٌ هَمَّ بمعصية فذَكَرَ الله، أوْ ذُكِرَ به، وقيلَ لهُ: اتَّقِ الله) فإنْ كانَ مؤمنًا فإنَّهُ سيَخَافُ، وهذا هوَ علامةُ الإيمانِ. الوصفُ الثاني: قولُهُ: {وَإِذَا تُلَيَتُ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ مُرَادَنَهُمْ إِيمَانًا}؛ أيْ: تصديقًا وامتثالاً.

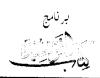
وفي هذا دليلٌ على أنَّ الإنسَانَ قَدْ ينتفعُ بقراَءةِ غيرِهِ أكثرَ مَّمَّا ينتفعُ بقراءةِ نفسِهِ، كمَا أمرَ الرسولُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ عبدَ اللهِ بنَ مسعودٍ أنْ يقْرَأَ عليهِ، فقالَ:كيفَ أقرأً عليكَ وعليكَ أُنزِلَ؟

فقالَ: ﴿إِنِي أُحِبُ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي » فقرأ عليهِ منْ سورةِ النساءِ حتَّى بلغَ قُولَهُ تعالى: {فَكَنْفَ إِذَا جِنْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّة بِشَهِيد وَجَنْنَا بِكَ عَلَى هَوُلاَء شَهِيداً}، قالَ: «حَسْبُك» فَنظَرْتُ فإذا عيْنَاهُ تَذْرِفَانِ.

الوصفُ الثالثُ: قولُهُ: ﴿وَعَلَى مَرَّبِهِ مُ يَتَوَكَّلُونَ﴾ أيْ: يعتمدونَ على اللهِ لا على غيرِهِ، وهمْ معَ ذلكَ يعملونَ الأسبابَ، وهذا هوَ الشاهدُ.

الوصفُ الرابعُ: قولُهُ: {الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَّةَ} أيْ: يأْتُونَ بِما مستقيمةً كاملةً، والصلاةُ: اسمُ جنسِ تشمَلُ

الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ اكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٤٥٣٢٣٩٩ - ٤٥٤٨٩٦٦ جوال: ٠٥٥٢٨٠٧٣٠







الوصفُ الخامسُ: قولُهُ: ﴿ وَمَمَّا مَرَمَ قُنَاهُ مُ يُنفِقُونَ ﴾ (مِنْ) إما أن تكون للتبعيض؛ فيكونُ الله يُمْدَحُ مَنْ أَنْفَقَ المِعضَ مالِهِ لا كُلَّهُ. أوْ تكونُ للجنسِ؛ فيشملُ الثناء على مَنْ أَنفَقَ البعضَ ومَنْ أَنفَقَ الكلَّ.

. والصَوَابُ، أنَّها لبيانِ الجنسِ، وأنَّ مَنْ أنفقَ الكلَّ يَدخلُ في الثناءِ إذا توكَّلَ على اللهِ في أنْ يرْزُقَهُ وأهلَهُ كما فعلَهُ أبو بكر.

أمَّا إِنْ كَانَ أهلُهُ في حاجةٍ، أوْ كانَ الْمُنْفَقُ عليهِ ليسَ بحاجةٍ ماسَّةٍ تستلزمُ إنفاقَ المالِ كُلُّهِ، فلا ينبغي أَنْ يُنْفِقَ مالَهُ كلُّهُ.

(١٦) الآية الثالثة: قولُهُ تعالى: ﴿ إِنَّا أَيْهِا النَّبِيُ } المرادُ بهِ الرسولُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم، يُخاطِبُ اللهُ رسولَهُ بوصفِ الرسالةِ، وأمَّا في الأحكامِ بوصفِ الرسالةِ، وأمَّا في الأحكامِ الخاصَّةِ فالغالبُ أَنْ يُنَادِيهُ بوصفِ النبوَّةِ، قالَ تعالى: ﴿ يَا أَيْهَا النّبِيُّ لِحَكَمْ مُمَا أَحَلُ اللهُ لَكَ ﴾ .

- وقالَ تعالى: ﴿ يَا أَنِهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقَتُ مُ النسَاءَ ﴾، و{النبيُّ } فعيلٌ بمعنى مُفْعَلٍ مُفْعِلٍ؛ أَيْ: مُنْبَأٍ، ومُنْبِيِّ، والرسولُ صلَّى الله عليه وسلَّمَ مُنْبًأ منْ قَبَلِ اللهِ، ومُنْبِئٌ لعبادِ اللهِ.

قولُهُ: ﴿حَسَّبُكَاللّٰهُ﴾ أَيْ: كَافِيكَ، والحَسْبُ الكافي، ومنهُ قولُهُ: أَعْطِي دِرْهَمًا فَحَسْبُ، و(حَسْبُ) حبرٌ مُقَدَّمٌ، ولفظُ الجلالة: مبتدأً مؤخَّرٌ.

والمعنى: مَا اللهُ إلاَّ حَسَّبُكَ، ويجوزُ العكسُ، ويكونُ المعنى: ما حَسَّبُكَ إلاَّ اللهُ. وهذا أرجحُ.

قال شيخ الإسلام في (الفتاوى) (١٥٤/١٠): (وأما العبادةوما يناسبها من التوكل والخوف ونحو ذلك فلا يكون إلا لله وحده) .

ثم قال: (وأما الحسب وهوالكافي فهو لله وحده كما قال تعالى: ﴿ الذين قال لهـــــ الناس إن الناس قد جمعوا لكــــــ فاخشوهــــــ فزادهــــــ إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعـــــ الوكيل ﴾ ومن ظن أن المعنى: حسبك الله والمؤمنون معه؛ فقد غلط غلطاً فاحشاً)

وقد بسط تلميذه ابن القيم في الكلام على قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَبِهَا النَّبِي حسبك الله . . . } الآية، وبين الغلط فيمن العلم على قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَبِهَا النَّبِي حسبك الله } الآية، وبين الغلط فيمن المعالى المع







جعل الواو عاطفة، وبين الصواب في ذلك في طليعة زاد المعاد (٣٥/١-٣٦).

قولُهُ: ﴿ وَمَنِ انْبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ﴿ مَنْ ﴾ : اسمٌ موصولٌ مَبْنيَّةٌ على السكونِ، وفي عطفِها رَأْيَانِ لأهلِ العلمِ. قيل: حَسْبُكَ اللهُ، وحَسْبُكَ مَن اتَّبَعَكَ من المؤمنينَ، و ﴿ مَنْ } معطوفةٌ على اللهِ؛ لأنَّهُ أَفْرَبُ، ولو كانَ العطفُ على الكافِ فِي ﴿ حَسْبُكَ } لوجبَ إعادةُ الجارِّ، وهذا كقولِهِ تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَلِدَكَ بَنَصْرِه وَبِالْمُؤْمِنينَ } ، فاللهُ آيَّدَ

رسولَهُ بالمؤمنينَ، فيكونونَ حَسْبًا لهُ هنا، كما كانَ اللهُ حَسْبًا لَهُ، وهذا ضعيفٌ، والجوابُ عنهُ مِنْ وُجوه: أوَّلاً: قوْلُهُم: عُطِفَ عليه لكونِهِ أقربَ إليه، ليسَ بصحيح؛ فقدْ يكونُ العطفُ على شيءٍ سابقٍ، حتَّى إنَّ النحْويِّينَ قالُوا: إذا تَعَدَّدَت المعطوفاتُ يكونُ العطفُ على الأُوَّلِ.

تَّالَيًا: قُولُهُم: لَوْ عُطِفَ على الكافِ لَوَجَبَ إعادةُ الجارِّ، والصحيحُ أَنَّهُ ليسَ بلازمٍ، قال ابنُ مالكِ: وليسَ عندي لازمًا إذْ قَدْ أَتَى فِي النظمِ والنثْرِ الصحيحُ مُثْبَتَا

ثالثًا: استِدْلالُهُم بقولِهِ تعالى: ﴿هُوَالَّذِي أَيدَكُ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ﴾ فالتَّأْيِيدُ لهُمْ غيرُ كونِهِم حَسْبَهُ؛ لأنَّ معنى كونِهم حسْبَهُ أنْ يعتمدَ عليهِمْ، ومعنى كونِهم يُؤيِّدُونَهُ أيْ ينْصُرُونَهُ معَ استقلالِهِ بنفسِهِ، وبينهما فَرْقٌ.

رَ ابعًا: أنَّ اللهَ سبحانَهُ حينَما يَذْكُرُ الحسْبَ يُخَلِّصُهُ لِنفْسِهِ، قالَ تعالى: ﴿وَلُوْأَنْهُ مُرَضُوا مَا آتَاهُ مُرَاللهُ وَمَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللهُ سَيُؤْتِينَا اللهُ مَنْ فَضْله وَمَرَسُولُهُ﴾، ففرَّق بينَ الحَسْبِ والإيتاءِ.

وقالَ تعالى: {قُلُ حَسُبِي اللهُ عَلَيهُ مِيَوكُ لَ الْمُتَوكُلُونَ }، فكما أنَّ التوكُلُ على غيرِ اللهِ لا يجوزُ، فكذلكَ الحسْبُ، لا يُمْكِنُ أنْ يكونَ غيرُ اللهِ حَسْبًا، فلوْ كانَ لِجازَ التوكُّلُ عليهِ، ولكنَّ الحسْبَ هوَ اللهُ، وهوَ الذي عليهِ يتوكَّلُ المتوكِّلُونَ.

خامسًا: أنَّ في قولِهِ: {وَمَنِ اتَّبَعَكَ}، ما يمنعُ أنْ يكونَ الصحابةُ حَسْبًا للرَّسُولِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ؛ وذلكَ لأَنَّهُم تَابِعُونَ، فكيفَ يكونُ التابعُ حَسْبًا للمتبوعِ؟ هذا لا يستقيمُ أبدًا.

فالصوابُ أَنَّهُ معطوفٌ على الكافِ في قولِهِ: ﴿ حَسْبُكَ } أَيْ: وحَسْبُ مَن اتَّبَعَكَ من المؤمنينَ، فتوَكَّلُوا عليهِ جميعًا أَنْتَ ومَن اتَّبَعَكَ.







(١٧) قولُهُ تعالى: ﴿ وَمَنْ يَمَوَكُ مَا اللهِ فَهُو حَسْبُهُ ﴾ جملة شرطيَّة تُفيدُ بِمَنْطُوقِهَا: أَنَّ مَنْ يَتَوَكَّلْ على اللهِ فَإِنَّ اللهِ فَإِنَّ اللهِ فَإِنَّ اللهِ فَإِنَّ اللهِ فَإِنَّ اللهِ يَكْفِيهِ الأَذَى، والرسولُ صلَّى اللهِ يكْفِيهِ مُهِمَّاتِهِ، ويُيسِّرُ لهُ أَمْرَهُ، فالله حسْبُهُ، ولو حصلَ لهُ بعضُ الأَذَيَّةِ فإنَّ اللهَ يَكْفِيهِ الأَذَى، والرسولُ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ سَيِّدُ المتوكِّلِينَ، ومعَ ذلكَ يُصِيبُهُ الأَذَى، ولا تحصُلُ لهُ المَضَرَّةُ؛ لأنَّ اللهَ حَسْبُهُ، فالنتيجةُ لَمن اعتمدَ على اللهُ أَنْ يكْفيَهُ رَبُّهُ المُتُونَةَ.

وَالْآَيَةُ تُفيدُ بَمْفهومِهَا: أَنَّ مَنْ تُوكَّلَ على غيرِ اللهِ خُذِلَ؛ لأَنَّ غيرَ اللهِ لا يكونُ حَسْبًا كما تقدَّم، فمَنْ تُوكَّلُ على غيرِ اللهِ تخلَّى اللهُ عنهُ، وصارَ مَوْكُولاً إلى هذا الشيءِ، ولمْ يخْصُلْ لهُ مقصودُهُ، وابتعدَ عن اللهِ بمقدارِ تَوَكَّلِهِ على غير الله.

(١٨) قُولُهُ فِي أَثْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما: _(قَالَها مُحَمَّدٌ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ حَيْنَ قَالُوا لَهُ: {إِنَّ الْنَاسَ وَلَهُ فِي أَثْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنْهُ انصرفَ أبو سفيانَ مَنْ أُحُدٍ أَرَادَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى النّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ وأصحابِهِ؛ لِيَقْضِيَ عليْهِم بِزَعْمِهِ، فلَقِيَ رَكْبًا فقالَ لهُم: إلى أينَ تذهبونَ؟

قالُوا: نَذْهَبُ إِلَى الْمَدينةِ، فَقالَ: بَلِّغُوا مُحَمَّدًا وأصحابَهُ أَنَّا راجعونَ النَّهِم فقاضُونَ عليهمْ، فحاءَ الركبُ إلى المدينة فَبَلَّغُوهمْ، فقالَ رسولُ الله صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ ومَنْ مَعَهُ: «حَسَبُنَا الله وَنِعْمَ الْوَكِيلُ»، وحرَجُوا في نحو سبعينَ راكبًا، حتَّى بلَغُوا حَمْرًاءَ الأَسَد.

. يَنْ رَا اللهِ عَنْ رَأْيِهِ وَانْصَرْفَ إِلَى مَكَّةً، وهذا منْ كَفَايَةِ اللهِ لرسولِهِ وللمؤمنينَ، حيثُ اعتمدُوا عليه تعالى.

قَولُهُ: {قَالَ الْهُ مُ النَّاسُ} أي: الرَّكْبُ.

قولُهُ: { إِنَّ النَّاسَ} أَيْ: أبا سفيانَ ومَنْ مَعَهُ، وكلمةُ { النَّاسِ} هنا يُمَثِّلُ بما الْأَصُولِيُّونَ للعامِّ الذي أُرِيدَ بهِ الخصوصُ.

قُولُهُ: ﴿حَسْبُنَا} أَيْ: كَافِينَا، وهيَ مبتدأً، ولفظُ الجلالةِ حبرُهُ.

قولُهُ: {يَعْمَالُوكِيلُ}، ﴿يَعْمَالُ مَعَلَّ مَاضٍ، ﴿الوكِيلُ} فاعلٌ، والمخصوصُ محذوفٌ تقديرُهُ: هوَ؛ أي: الله، والوكيلُ هو: المُعْتَمَدُ عَلَيه، واللهُ سبحانَهُ يُطلَقُ عليهِ اسمُ وكيلٍ، وهوَ أيضًا مُوكُلٌ.







والوكيلُ في مثلِ قولِهِ تعالى: {نِعْمَ الْوَكِيلُ} وقولِهِ تعالى: {وَكَفَّى بِاللَّهِ وَكِيلاً}.

وأمَّا الْمُوكِّلُ ففي مثلِ قُولِهِ تعالى: {فَإِنْ يَكُفُرْ بِهَا هَوْلاً ۚ فَقَدْ وَكُلَّنَا بِهَا قَوْمًا لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ}.

وليسَ المرادُ بالتوكيلِ هنا: إنابةَ الغَيْرِ فيما يحتاجُ إلى الاستِنَابَةِ فيهِ؛ فليسَ توكيلُهُ سبحانَهُ مِنْ حاجةٍ لَهُ، بل المرادُ بالتوكيل: الاستخلافُ في الأرض؛ ليَنْظُرَ كيفَ يعملونَ.

وقولُ ابنِ عَبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: (إِنَّ إِبْرَاهِيمَ قَالَهَا حينَ أَلْقيَ في النَّار) قولٌ لا مجالَ للرأي فيهِ، فيكونُ لهُ حُكْمُ الرَّفْعِ، وابنُ عِبَّاسٍ مِمَّنْ يَرْوِي عنْ بنِي إسرائيلَ، فَيُحَتَّمَلُ أَخْذُهُ منهمْ، ولكنْ جَزْمُهُ بهذا، وقَرْنُهُ لِمَا قالَهُ الرسولُ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ مِمَّا يُبْعِدُ أَنْ يكونَ أَخَذَهُ منْ بني إسرائيلَ.

والشاهدُ من الآيةِ: قولُهُ تعالى: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَبَعْمَ الْوَكِيلُ } حيثُ جَعَلُوا حَسْبَهُم اللهُ وحْدَهُ.

قَوْلُنَا: (وَابْنُ عَبَّاسٍ مِمَّنْ يرْوِي عَنْ بني إسرائيلَ) قولٌ مشهورٌ عندَ علماءِ الْمَصْطَلَحِ. لكنْ فيهِ نظرٌ؛ فإنَّ ابنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنْهُما مِمَّنْ يُنْكِرُ الأخذَ عنْ بني إسرائيلَ، ففي (صحيحِ البخاريِّ) (٥/ ٢٩١ - فتح) أنَّهُ قالَ: (يا معشرَ المسلمينَ.

كيفَ تسألونَ أهلَ الكتاب وكتابُكُم الذي أُنزِلَ على نبيِّهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ أحدث الأخبارِ باللهِ؛ تقْرَءُ وَنهُ لم يَشِب، وقد حدَّثَكُم اللهُ أَنَّ أهلَ الكتاب بَدَّلُوا ما كتبَ اللهُ وغيَّرُوا بأيديهم الكتابَ.

فقالُوا: هذا مِنْ عِنْدِ اللهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَّنَا قليلًا، أفلا ينْهَاكُم ما جاء كُم من العلم عنْ مُسَاء كَتهم؟! ولا والله ما رَأَيْنَا منهمْ رجُلاَ سِنْأَلُكُم عن الذي أُنزلَ عليْكُم).

(١٩) فيهِ مسائِلُ:

الأولمى: (أنَّ التوَكُّلَ من الفرائضِ) وَوَحْهُهُ: أنَّ الله علَّقَ الإيمانَ بالتوكُّلِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَعَلَى اللهُ فَتَوَكُلُوا







إِنْ كُنتُ مُؤْمِنِينَ } وسبق تفسيرُها.

(٢٠) الثانية: (أَنَّهُ مِنْ شُروطِ الإيمانِ) تُؤخَذُ منْ قولِهِ تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ مُؤْمِنِينَ } وسبق تفسيرُها.

(٢١) الثالثة: (تفسيرُ آيَةِ الأنفالِ) وهي قولُهُ تعالى: {إِنْمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللهُ وَجَلَتْ قُلُوبُهُمْ. . . } الآيَةَ، والمرادُ بالإيمانِ هنا: الإيمانُ الكاملُ، وإلاَّ فالإنسانُ يكونُ مؤمنًا وإنْ لَمْ يَتَّصِفْ بَمَذَهِ الصفاَتِ، لكنْ مَعَهُ مُطْلَقُ الإيمان. وقدْ سَبقَ تفسيرُ ذلكَ.

(٢٢) الرابعة: (تفسيرُ الآيَةِ في آخِرِهَا) في آخرِ الأنفالِ، وهيَ قولُهُ تعالى: ﴿ إِيَّا أَيْهَا النَبِيُّ حَسْبُكَ اللهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ أيْ: حسْبُكَ وحسْبُ مَن اتَّبَعَكَ من المؤمنينَ.

وهذا هوَ الراجحُ على ما سَبَقَ.

(٢٣) الخامسة: (تفسيرُ آيَةِ الطلاقِ) وهي قولُهُ تعالى: ﴿ وَمَنْ يَتَوَكُّ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ﴾ وقدْ سبقَ تفسيرُها.

(٢٤) السادسة: (عِظَمُ شأنِ هذهِ الكلمةِ، وَأَنَّهَا قُولُ إِبْراهِيمَ عَلَيهِ الصلاةُ والسَّلامُ، ومُحَمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ في الشَّدائدِ) يعني قَوْلَهُ: {حَسْبُنَا اللهُ وَبَعْدَ الْوَكِيلُ}.

وفي البابِ مسائلُ غيرُ ما ذكرَهُ المُؤلِّفُ.

منها: زيادةُ الإيمانِ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿ وَإِذَا تُلْكِتُ عَلَيْهِ مُ آيَاتُهُ مُرَادَتُهُ مُ إِيمَانًا ﴾.

ومنها: أنَّهُ عندَ الشَّدائدِ يَنبغي للإنسَانِ أَنْ يعتمدَ على اللهِ مَعَ فِعْلِ الأسبابِ؛ لأنَّ الرسولَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وأصحابَهُ قالُوا ذلكَ عندَما قيلَ لهُمْ: ﴿ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُ مُ فَاخْشُوْهُ مُ ۚ وَلَكُنَّهُمْ فَوَّضُوا الأمرَ إلى اللهِ وقالُوا: {حَسْبُنَا اللهُ وَتَعْدَ الْوَكِيلُ}.

ومنها: أنَّ اتِّبَاعَ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ معَ الإيمانِ سببٌ لكفايَةِ اللهِ العبدَ.







تهذيب القول المفيد نفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الثاني والثلاثون

(١) هذا الباب يشتمل على موضوعين:

الأوَّلُ: الأمنُ منْ مكْر الله.

وَالثَّالَى: القُّنُوطُ مَنْ رحمةِ اللهِ، وكِلاهُما طَرَفَا نقيضٍ.

واستدلَّ المُؤلِّفُ للأوَّلِ بقوْلِهِ تعالى: {أَفَأَمِنُوا} الضميرُ يعودُ على أهلِ القُرى؛ لأنَّ ما قبلَها قولُهُ تعالى: {أَفَأَمِنَ أَهُلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيهُ مُ بَأْسُنَا ضُحَى وَهُ مُ يُلْعَبُونَ (٩٨) أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيهُ مُ بَأْسُنَا ضُحَى وَهُ مُ يُلْعَبُونَ (٩٨) أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَلْقُومُ الْخَاسِرُونَ } فقولُهُ: {وَهُ مُ نَاثِمُونَ } يدلُّ على كمالِ الأمنِ؛ لأنَّهُمْ في بلادهمْ، وأنَّ الحائف لا ينَامُ.

وقولُهُ: {ضُحَى وَهُـمْ يَلْعَبُونَ} يَدَلُّ أيضًا على كمالِ الأمنِ والرخاءِ وعدمِ الضيقِ؛ لأنَّهُ لوْ كانَ عندَهُم ضيقٌ في العيشِ لذَهْبُوا يطلبونَ الرزقَ والعيشَ، وما صارُوا في الضُّحَى، في رابعةِ النهارِ، يلْعُبُونَ.

وَالاستفهاماتُ هنا كُلُها للإنكارِ والتعَجُّبِ منْ حالِ هؤلاءِ، فهُمْ نائموَنَ في رَغَد، ومُقيمونَ على معاصي اللهِ وعلى اللهِ وعلى اللهوِ، ذَاكِرُونَ لِتَرَفِهِمْ، غافلونَ عنْ ذِكْرِ خالقِهِم، فهُمْ في الليلِ نُوَّمّ، وفي النهَّارِ لُعَّبٌ.

فَبَيَّنَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّ هَذَا مَنْ مَكْرِهِ هِمْ؛ وَلَهَذَا قَالَ: {أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللهِ} ثُمَّ حَتَمَ الآيَةَ بقولِهِ: {فَلاَيَأْمَنُ مَكْرَ الله إلاَّ الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ}.

فَالَّذِي يَمُنُّ اللهُ عَلِيهِ بِالنَّعَمِ وَالرَّغَدِ وَالتَّرَفِ، وَهُوَ مَقَيمٌ عَلَى مَعْصِيتِهِ يَظُنُّ أَنَّهُ رَابِحٌ وَهُوَ فِي الحَقيقةِ خَاسِرٌ. فَإِذَا أَنَعَمَ اللهُ عَلَيْكَ مَنْ كُلِّ نَاحَيَةٍ؛ أَطْعَمَكَ مِنْ جَوعٍ، وآمنَكَ مَنْ خَوف، وكساكَ مَنْ عُرْيٍ، فَلاَ تَظُنَّ أَنَّكَ رَابِحٌ وأَنتَ مَقيمٌ على مَعْصِيةِ اللهِ، بلُّ أَنتَ خَاسِرٌ؛ فَإِنَّ هَذَا مَنْ مَكُر الله بِكَ.

قُولُهُ: ﴿ إِلاَّ الْقُوْمُ الْخَاسِرُ وَنَ } الاستثناءُ للحصرِ؛ وذلكَ لأنَّ ما قَبْلَهُ مُفَرَّعٌ لَهُ، فالقومُ: فاعلٌ، والخاسرونَ:

وَفِي قُولِهِ تَعَالَى: {أَفَأَمُنُوا مَكُمْ إِللَّهُ} دليلٌ على أنَّ للهِ مكرًا.

- - - -

E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com

كاسلام





مَنْ الْمُنْ الْمُنْعِلْ الْمِنْ الْمُنْ الْمِنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمِنْ الْمِنْ الْمِنْ الْم

والمكرُ هوَ: التوصُّلُ إلى الإِيقاعِ بالخصمِ مِنْ حيثُ لا يَشْعُرُ، ومنهُ ما جاءَ في الحديثِ: «الْحَرْبُ خَدْعَة». فإنْ قيلَ: كيفَ يُوصَفُ اللهُ بالمكر معَ أنَّ ظاهرَهُ مذمومٌ؟

قيلَ: إنَّ المكرَ فِي مَحَلِّهِ محمودٌ يدُلُّ على قُوَّة الماكرِ، وأَنَّهُ غالبٌ على خَصْمه؛ ولذلكَ لا يُوصَفُ اللهُ بهِ على الإطلاق، فلا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ اللهُ مَاكِرٌ، وإِنَّمَا تَذْكُرُ هذهِ الصفةَ فِي مَقَامٍ تَكُونُ فيهِ مَدْحًا، مثلِ قولِهِ تَعَالى: {وَبَنْكُرُ هذهِ الصفةَ فِي مَقَامٍ تَكُونُ فيهِ مَدْحًا، مثلِ قولِهِ تَعَالى: {وَبَنْكُرُ هُذهِ الصّفةَ فِي مَقَامٍ تَكُونُ فيهِ مَدْحًا، مثلِ قولِهِ تَعَالى:

- وقالَ تعالى: ﴿ وَمُكَرُّوا مَكْرٌ وَمُكَرُّنَّا مَكْرًا وَهُ وُلاَ يَشْعُرُهُ ذَا ﴾.

ومثلِ قولِهِ تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكُمْ اللهِ } ولا تُنْفَى عنهُ هذهِ الصفةُ على سبيلِ الإطلاقِ، بلْ إنَّها في المَقَامِ التي تكونُ مدحًا لا يُوصَفُ بها، وكذلكَ لا يُسَمَّى اللهُ بها، فلا يُقالُ: إنَّ منْ أسماء الله الماكرَ.

وأمَّا الْخِيَانَةُ: فلا يُوصَفُ اللهُ بِمَا مُطْلَقًا؛ لأنَّها ذمُّ بكلِّ حال؛ إذْ إنَّها مَكْرٌ في موضِع الاثْتِمَانِ، وهوَ مذمومٌ، قالَ تعالى: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا حَيَانَتُكَ فَقَدْ خَانُوا اللهَ مَنْ قَبْلُ فَأَمْكَنَ مَنْهُ مِنْ ۖ وَلَمْ يَقُلْ فَحَانَهُم.

وأمَّا الخِدَاعُ: فهوَ كَاللَكْرِ يُوصَفُ اللهُ بهِ حيثُ يكونُ مدْحًا؛ لقوْلِهِ تعالَى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللهُ وَهُوَ خَادَعُهُ مُنْ الصفاتِ الفعليَّة؛ لأنَّها تتعَلَّقُ بمشيئة الله سبحانَهُ.

ويُستفادُ منْ هذه الآية فائدتان عظيمتان:

الأولى: الحَذَرُ مِن النِّعَمِ التي يَجْلِبُها اللهُ للعبد؛ لِتَلاَّ تكونَ استِدْرَاجًا؛ لأنَّ كلَّ نعمة فَلِلَهِ عليكَ وظيفةُ شُكْرِهَا، وهيَ القيامُ بطاعةِ المُنْعِمِ، فإذا لمْ تَقُمْ هِمَا مَعَ تَوَافُرِ النِّعَمِ فَاعْلَمْ أنَّ هذا مِنْ مَكْرٍ اللهِ.

الثَّانية: تحريمُ الأمْنِ مِنْ مَكْرِ اللهِ، وذلكَ لِوَجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: أنَّ الجملة بصيغة الاستفهام الدَّالِّ على الإنكارِ والتعجُّبِ.

الثَّاني: قُولُهُ تَعَالَى: {فَلَا يَأْمَنُ مَكُمْ اللَّهَ إِلاَّ الْقُوْمُ الْخَاسِرُونَ}.

(٢) الموضوعُ الثّاني: الذي اشتملَ عليهِ هذا البابُ: القُنُوطُ منْ رحمةِ اللهِ، واستدلَّ المُؤلِّفُ لهُ بقوْلِهِ تعالى: وَمَنْ نَشْنَطُ مَنْ مَرَ حُمَةً مَرَّ نَهُ إِلَى اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَمَ اللهِ عَلَى اللهُ ال

– ص







قوله: ﴿مَنْ} اسمُ استفهامِ؛ لأنَّ الفعلَ بعدَها مرفوعٌ، ثمُّ إنَّها لمْ يكُنْ لها حوابٌ.

والقُنُوطُ: أَشَدُّ اليَاسِ؛ لأنَّ الإنسانَ يَقْنَطُ ويُبْعِدُ الرجاءَ والأملَ بحيثُ يستَبْعِدُ حُصُولَ مطلوبِهِ، أوْ كَشْفَ مكروبه.

قولُهُ: {مِنْ مَرَحْمَةً مَرَبِهٍ} هذهِ رحمةٌ مضافةٌ إلى الفاعلِ، ومفعولُها محذوفٌ، والتقديرُ: (مِنْ رحمة ربّه إيَّاهُ). قولُهُ: {لِلاَّ الضَّالُونَ}، {لِلاَّ} أَداةُ حَصْرٍ؛ لأنَّ الاستفهامَ في قولِهِ: {وَمَنْ يَقْنَطُ} مُرادٌ بهِ النفي، و{الضَّالُونَ} فاعلُ {يَقْنَطُ} والمعنى: لا يَقْنَطُ منْ رحمة اللهِ إلاَّ الضَّالُونَ.

والضَّالُّ: هو فاقدُ الهدايَة التَّائِهُ الذي لا يدري ما يجبُ لله سبحانَهُ معَ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ قريبُ الغيَر

وأمَّا معنى الآية: فإنَّ إبراهيمَ عليهِ السلامُ لَمَّا بشَّرَتْهُ الملائكةُ بغُلامٍ عليمٍ، قالَ لهُم: ﴿ أَبَشَرُ تُمُونِي عَلَى أَنْ مَسَنِيَ الْكَبَرُ فَبِ مَ نَبُشِرُ وَنَ (٥٤) قَالُوا بَشَرْنَاكَ بِالْحَقِّ فَلاَ تَكُنْ مِنَ الْقَانِطِينَ (٥٥) قَالُ وَمَنْ يَقْتُطُ مِنْ مَرَحْمَةً مَرَبِدِ إِلاَّ الشَّالُونَ } فالقُنُوطُ مِنْ رحمةِ اللهِ لا يُجُوزُ؛ لأَنَّهُ سُوءُ ظَنِّ باللهِ عزَّ وحلَّ، وذلكَ منْ وجهيْن:

الأَوْلُ: أَنَّهُ طَعْنٌ فِي قُدْرَتِهِ سِبِحَانَهُ؛ لأنَّ مَنْ عَلِمَ أنَّ الله على كلِّ شيء قديرٌ لمْ يَسْتَبْعِدْ شيئًا على قَدْرَةِ الله. الثّاني: أنَّهُ طَعْنٌ فِي رَحْمَتِهِ سِبِحَانَهُ؛ لأنَّ مَنْ عَلِمَ أنَّ الله رحيمٌ لا يَسْتَبْعِدُ أنْ يَرْحَمَهُ الله سبحانَهُ؛ ولهذا كانَ القانطُ منْ رحمة الله ضالاً.

ولا ينبغي للإنسان إذا وقعَ في كُرْبة أنْ يستَبْعِدَ حصولَ مطلوبِهِ، أوْ كَشْفَ مكروبِهِ، وكمْ مِنْ إنسانِ وقعَ في كُرْبَة وظنَّ أنْ لا نجاةً منها فَنَجَّاهُ اللهُ سُبحانَهُ.

- إمَّا: بعملٍ صالحٍ سابقٍ، مِثْلَمَا وقعَ ليُونُسَ عليهِ السلامُ، قالَ تعالى: { فَالُولَا أَنَهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ (١٤٣) لَلَبُ فَى بَطْنه إِلَى يَوْم يُبْعَثُونَ }.

- أوْ بعملٍ لاحقٍ، وذلكَ كدُعاءِ الرسولِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ يومَ بَدْرٍ وليلةَ الأحزابِ، وكذلكَ أصحابُ غَار.

وتبيَّنَ مَّمَا سبقَ أَنَّ الْمُؤَلِّفَ رَحِمَهُ اللهُ أَرادَ أَنْ يجمعَ الإنسانُ في سَيْرِهِ إلى اللهِ تعالى بينَ الخوفِ فلا يَأْمَنُ مكرَ اللهِ، وبينَ الرجاء فلا يَقْنَطُ منْ رحمته.

– ص۳ –





فَالأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللهِ ثَلْمٌ في جانبِ الخوفِ، والقُنُوطُ مَنْ رَحْمَتِهِ ثَلْمٌ في حانبِ الرجاءِ.

قال في رتيسير العزيز الحميد) ص١٥: (وكان السلف يستحبون أن يقوي في الصحة الخوف، وفي المرض الرجاء،

وينبغي للقلب أن يكون الغالب عليه الخوف، فإذا كان الغالب عليه الرجاء فسد).

(٣) قولُهُ في حديثِ ابنِ عبَّاسِ رضيَ اللهُ عنْهُما: ﴿أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ سُلِّلُ عن الكبائرِ ، جمعُ كبيرةٍ ، والمرادُ بها: كبائرُ الذنوبِ، وهذا السؤالُ يدُلُّ على أنَّ الذنوبَ تنْقَسِمُ إلى: صغائرَ، وكبائرَ، وقدْ دَلَّ على ذلكَ القرآنُ، قالَ تعالى: {إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِمَ مَا نُنْهُونَ عَنْهُ نُكَفِّرُ عَنْكُمْ سَيِّنَا تِكُمُ اللهِ اللهُ عنائرَ اللهُ اللهُ عنهُ اللهُ عنه اللهِ اللهُ عنه اللهُ اللهُ عنه اللهُ اللهُ عنه اللهُ اللهُ عنه اللهِ اللهُ عنه اللهِ اللهُ عنه اللهُ عنه اللهُ عنه اللهُ اللهُ عنه عنه اللهُ اللهُ عنه عنه اللهُ عنه اللهُ عنه اللهُ عنه اللهُ عنه عنه الله

- وقالَ تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِنْ مِ وَالْفَوَاحِشَ ﴾ والكبائرُ ليْسَتْ على درجةٍ واحدةٍ، فبعضُها أكبرُ بعض.

واختلفَ العلماءُ هلْ هي معدودةٌ أوْ محدودةٌ؟

فقالَ بعضُ أهلِ العلمِ: إنَّها معدودةٌ، وصارَ يُعَدِّدُها وَيَتَنَّبُّعُ النصوصَ الواردةَ في ذلكَ.

وقيلَ: إنَّها محدُودةٌ، وقدْ حدَّها شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فقالَ: (كُلُّما رُبِّبَعليهِ عقوبة خاصَّة، سواءٌ

كَانتُ فِي الدُّنيا أُو الآخِرَةِ، وسواءُكَانتُ بِفَوَاتِ مِجلوبٍ، أَوْ مُجُصُولِ مَكروهٍ) وهذا واسعٌ حدًّا يشملُ ذنوبًا كثيرةً.

ووَجْهُ مَا قَالَهُ: أَنَّ المعاصيَ قسمان:

- قسمٌ نُهِيَ عنْهُ فقطٌ: ولمْ يُذْكُر عليهِ وعيدٌ، فعقوبة هذا تأتي بالمعنى العامِّ للعقوباتِ.

وهذهِ المعصيَّةُ مُكَفَّرَةٌ بفعلِ الطاعاتِ، كقولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «الصَّلُوَاتُ الْخَمْسُ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ،

وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ، كَفَّا رَةُ لِمَا بَيْنَهُنَّ إِذَا اجْتُنِبَتِ الْكَبَائِرُ».

وكذلك ما وَرَدَ في العُمْرَةِ إلى العُمرةِ والوُضوءِ منْ تكفير الخطايا، فهذهِ من الصغائرِ.

- وقِسْمٌ رُتِّبَ عليهِ عقوبةٌ خاصَّةٌ:

- كاللَّعْن.

- أو الْغَضَب.







- أو التبَرُّئ منْ فاعله.
 - أو الحدِّ في الدُّنيا.
 - أوْ نَفْيِ الإيمانِ.
- وما أشبَهَ ذلك، فهذه كبيرةٌ تختلفُ في مراتبها.

والسائلُ في هذا الحديث إنَّما قَصْدُهُ معرفةُ الكبائرِ لِيَحْتَنِبَهَا، خلافًا لحالِ كثيرٍ مِن الناسِ اليومَ؛ حيثُ يَسْأَلُ لِيَعْلَمَ فقطْ؛ ولذلكَ نَقَصَتْ بَرَكَةُ علْمهمْ.

قولُهُ: «الشّرْكُ باللهِ» ظاهرُ الإطْلاقِ أنَّ المرادَ بهِ الشّرْكُ الأصغرُ والأكبرُ، وهوَ الظاهرُ؛ لأنَّ الشركَ الأصغرَ أكبرُ مِن الكبائرِ.

قالَ ابنُ مسعودٍ: (أَنْأَحُلفَ بِاللهَ كَاذَبَا أَحَبُ إِلَيَ مِنْ أَنْ أَحُلفَ بِغَيْرِهِ صَادِقًا) وذلكَ لأنَّ سَيَّعَةَ الشركِ أعظمُ مِنْ سَيِّعَةِ الكَذِبِ، فدلَّ على أنَّ الشِّركَ من الكبائرِ مُطْلَقًا.

والشركُ باللهِ يتضَمَّنُ الشركَ برُبُوبيَّته، أوْ بأُلُوهيَّته، أوْ بأسمائه وصفاته.

قولُهُ: «وَالْيَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللهِ» اليَأْسُ: فَقْدُ الرجاءِ، والرَّوْحُ: قَرِيبٌ مِنْ معنى الرحمةِ، وهوَ الفَرَجُ والتنفيسُ، واليَأْسُ منْ رَوْحِ اللهِ مِنْ كبائرِ الذنوبِ؛ لنتائجِهِ السَّيِّئَةِ.

قُولُهُ: «وَالأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللهِ» بأنْ يعصيَ الله معَ اسْتِدْرَاجِهِ بالنِّعمِ، قالَ تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا

سَّنَسْتَدْ مرِجُهُ مْ مِنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُونَ (٤٤) وَأَمْلِي لَهُ مْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينً }.

وظاهرُ هذا الحديثِ الحصرُ، وليسَ كذلكَ؛ لأنَّ هناكَ كبائرَ غيرَ هذه، ولكنَّ الرسولَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ يُحيبُ كلَّ سائلِ بما يُنَاسِبُ حالَهُ، فلعلَّهُ رأى هذا السائلَ عندَهُ شيءٌ مِن الأَمْنِ مِنْ مَكْرِ اللهِ، أو اليَأْسِ مَنْ رَوْحِ اللهِ، فأرادَ أن يُبيِّنَ لَهُ ذَلَكَ، وهذهِ مسألةٌ ينبغي أنْ يَفْطِنَ لها الإنسانُ فيما يأتي مِن النصوصِ الشرعيَّةِ ثمَّا ظاهرُهُ التعارضُ، فيحملُ كلَّ واحدِ منْها على الحالِ المناسبةِ؛ ليَحْصُلُ التآلُفُ بينَ النصوصِ الشرعيَّةِ.

(٤) قولُهُ في أثرِ ابنِ مسعود: «الإِشْرَاكُ بِاللهِ» هذا أكبرُ الكبائرِ؛ لأنَّهُ انتهاكُ لأعظمِ الحقوقِ، وهوَ حقُّ اللهِ تعالى الذي أوْجَدَكَ وأعدَّكَ، فلا أحدَ أكبرُ عليكَ نعمةً من الله تعالى.

قُولُهُ: (وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللهِ) سبقَ شرْحُهُ.



قولُهُ: (الْقُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ، وَالْيَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللهِ) المرادُ بالقُنُوطِ: أَنْ يستبعدَ رحمةَ اللهِ، ويستبعدَ حُصُولَ المطلوب.

والمرادُ باليأسِ هنا: أنْ يستبعدَ الإنسانُ زوالَ المكروهِ، وإنَّما قُلْنَا ذلكَ لِعَلاَّ يخْصُلَ تكرارٌ في كلامِ ابنِ مسعودٍ.

والخُلاصة:

أنَّ السائرَ إلى الله يَعْتَرِيه شيئان يَعُوقَانه عنْ رَبِّه، وهُما:

- الأمنُ مِنْ مكرِ اللهِ.
- والقنوطُ منْ رحمة الله.

فإذا أُصيبَ بالضَرَّاءِ، أَوْ فاتَ عليهِ ما يُحِبُّ، تَجِدُهُ -إِنْ لَمْ يَتَدَارَكُهُ رَبُّهُ- يَسْتَوْلِي عليهِ القنوطُ، ويَسْتَبْعِدُ الفرجَ، ولا يسعى لأسبابه. وأمَّا الأمنُ مِنْ مَكرِ الله: فتحدُ الإنسانَ مقيمًا على المعاصي مع توافر النَّعَمِ عليهِ، ويرى أنَّهُ على حَقِّ، فيستمرُّ في باطله، فلا شكَّ أنَّ هذا اسْتدْرَاجٌ.

(٥) فيهِ مسائِلُ:

الأولى: (تَفْسيرُ آيَةِ الأعرافِ) وهيَ قولُهُ تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكُرَ اللهِ فَلاَيَأْمَنُ مَكُرَ اللهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ} وقدْ سبَقَ تفسيرُها.

(٦) الثانيَة: (تفسيرُ آيَةِ الْحِجْرِ) وهيَ قولُهُ تعالى: ﴿ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ مَرَحْمَةِ مَرْبِهِ إِلاَّ الضَّالُونَ ﴾، وقدْ سبقَ تفسيرُها.

(٧) الثالثة: (شدَّةُ الوعيدِ فِيمَنْ أَمِنَ مكْرَ اللهِ) وذلكَ بأنَّهُ مِنْ أكبرِ الكبائرِ، كما في الآيةِ والحديثِ، وتُؤْخذُ من الآية الأولى والحديثيْن.

(٨) الرابعة: (شِدَّةُ الوعيدِ في القُنوطِ) قُتِلَ صَبْرًا؛ أيْ: محبوسًا مَأْسُورًا.

وفي الاصلطِلاح: حبسُ النَّفْس على أشياءَ وعنْ أشياءً.

هكذا قال الشارح -رحمه الله- وفيه نظرة من وجهين:

الأول: جعله ما هو حقيقة شرعاً مواضعة اصطلاحية.







والثاني: أن الصحيح تعريف الصبر شرعاً بأنه حبس النفس على أمل الله واقتصر الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ في هذا البابِ على ذكر الصبرَ على أقدارِ اللهِ؛ لأنَّهُ ثمَّا يتعَلَّقُ بتوحيدِ الرُّبُوبِيَّةِ؛ فتدبيرَ الخلقِ والتقديرَ عليْهِمْ مِنْ مُقْتَضَيَاتِ رُبُوبيَّةٍ الله تعالى.

قُولُهُ: (على أَقْدَارِ اللهِ) جَمْعُ قَدَرٍ، وتُطْلَقُ على المقدورِ، وعلى فِعْلِ الْمُقَدِّرِ وهُوَ اللهُ تعالى.

أمًّا بالنسبةِ لفِعْلِ المُقَدِّرِ فيحبُ على الإنسانِ الرِّضَا والصبرُ، وبالنسبةِ للمقدورِ فيحبُ عليهِ الصبرُ، ويُستَحَبُّ لهُ الرِّضَا.

مثالُ ذلكَ: (قَدَّرَ اللهُ على سيَّارَةِ شخصٍ أَنْ تَحْتَرِقَ) فكونُ اللهِ قدَّرَ أَنْ تحترقَ هذا قَدَرٌ يجبُ على الإنسانِ أَنْ يرْضَى به؛ لأَنَّهُ منْ تمام الرِّضا بالله ربَّا.

وأمَّا بالنسبةِ للمقدورِ الذي هوَ احتراقُ السيَّارةِ، فالصبرُ عليهِ واحبٌ، والرِّضا مُسْتَحَبُّ وليسَ بواجبٍ على القول الراجح.

والمقدُورُ قدْ يكونُ:

- طاعات.
- وقدْ يكُونُ معاصىَ.
- وقدْ يكونُ منْ أفعال الله المَحْضَة.

فالطاعاتُ يجبُ الرِّضَا بِها، والمعاصي لا يجوزُ الرِّضَا بِها منْ حيثُ هيَ مقدورٌ، أمَّا منْ حيثُ كَوْنُها قَدَرَ اللهِ فيحبُ الرِّضَا بتقدير الله بكلِّ حال؛ ولهذا قالَ ابنُ القيِّم:

فَلذاكَ أَرْضَى بالقَضَاء ونَسْخُطُ ال مَقْضِيَّ حينَ يِكُونُ بالعصْيان

فَمَنْ نَظْرَ بِعِينِ القَضَاءِ والقَدَرِ إلى رَجَلِ يَعْمَلُ مَعْصَيَةً فَعَلَيهِ الرِّضَا؛ لأنَّ الله هُوَ الذي قَدَّرَ هذا، وَلَهُ الحكمةُ في تقديرِهِ، وإذا نَظْرَ إلى فِعْلِهِ؛ فلا يجوزُ لهُ أنَّ يرضَى؛ لأنَّهُ معصيَةٌ، وهذا هُوَ الفَرْقُ بِينَ القَدَرِ والمَقْدُورِ.

(١٠) قولُهُ تعالى: {وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ}، {مَنْ} اسمُ شَرْطٍ حازمٌ، وفعلُ الشرطِ {يُؤْمِنْ} وحوابُهُ {يَهْدِ} والمرادُ بالإيمان بالله هنا: الإيمانُ بقدَره.

قولُهُ: ﴿ يُهْدِ قَلْبَهُ } يرزُقُهُ الطُّمَأْنِينَةَ، وهذا يدلُّ على أنَّ الإيمانَ يتعلَّقُ بالقلبِ، فإذا اهتدى القلبُ اهتَدَت



الحوارح؛ لقولِهِ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ: ﴿إِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتُ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلاَ وَهِيَ الْقَلْبُ».

(١١) قُولُهُ: (قَالَ عَلْقَمَةُ) هُوَ مِنْ أَكَابِرِ التَّابِعِينَ.

قولُهُ: (هوَ الرجلُ تُصِيبهُ المصيبةُ...) وتفسيرُ علقمةَ هذا منْ لازمِ الإيمانِ؛ لأنَّ مَنْ آمَنَ باللهِ عَلِمَ أَنَّ التقديرَ منْ عندِ اللهِ، فيرْضَى ويُسَلِّمُ، فإذا عَلِمَ أنَّ المصيبةَ من اللهِ اطمأنَّ القلبُ وارْتَاحَ؛ ولهذا كانَ منْ أكبرِ الراحةِ والطمأنينةِ الإيمانُ بالقضاء والقدر.

(١٢) قولُهُ فِي حدَيثِ أَبِي هريرةَ: (اثْنَتَانِ) مبتدأً، وسَوَّغَ الابتداءَ به التقسيمُ، أَوْ أَنَّهُ مُفيدٌ للحُصُوصِ. قولُهُ: (بِهِمْ كُفْرٌ) الباءُ يُحْتَمَلُ أَنْ تكونَ بمعنى (مِنْ) أَيْ: : هما مِنْهُمْ كُفْرٌ، ويُحْتَمَلُ أَنْ تكونَ بمعنى (فِي) أَيْ: هُما فيهمْ كُفْرٌ.

قولُهُ: ﴿كُفْرٌ ﴾ أيْ: هاتانِ الخَصْلَتَانِ كفرٌ، ولا يَلْزَمُ منْ وجودِ خَصْلَتَيْنِ من الكفرِ في المؤمنِ أنْ يكونَ كافرًا، كما لا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودٍ خَصْلَتَيْنِ في الكافرِ مِنْ خِصَالِ الإيمانِ، كالحياءِ والشجاعةِ والكرمِ، أنْ يكونَ مؤمنًا.

قالَ شيخُ الإسلامِ ابَنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ: (خلاف قوْلُ رسولُ الله صلَّى الله عليه وسُلَّمَ: "بَيْنَ الرَّجُلِ وَالشّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرْكُ اللهُ عليه وسُلَّمَ: "بَيْنَ الرَّجُلِ وَالشّرْكِ وَالْكُفْرِ مَنْكُ اللهُ عَلَى الْحَقْرِ هِنا: الكَفْرُ المُخْرِجُ عن المِلْلَةِ، مجلافِ مَجِيءٍ (كُفُرُ) نَكرَةَ فلا يدلُّ على الخروج عن الإسلام).

قال شيخ الإسلام في (اقتضاء الصراط المستقيم) (٢١١/ ١ – ٢١١): (في تعليقه على هذا الحديث: (وفرق بين الكفر المعرف باللام كما في قوله صلى الله عليه وسلم: "ليس بين العبد وبين الكفر أو الشرك إلا ترك الصلاة "وبين كفر منكر في الإثبات.

وفرق. أيضاً ـ بين معنى الاسم المطلق إذا قيل: كافر، أو: مؤمن، وبين المطلق للاسم في جميع موارده) . قُولُهُ: «الطَّعْنُ في النَّسَب» أي: العَيْبُ فيه أوْ نَفْيُهُ، فهذا عملٌ منْ أعمال الكفر.

قولُهُ: ﴿وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ الْيُ الْنَيْكِي الإنسانُ على اللِّتِ بكاءً على صفَةٍ نَوْحِ الحمامِ؛ لأنَّ هذا يدُلُّ





على التضَجُّرِ وعدمِ الصبرِ، فهوَ مُنافٍ للصبرِ الواجبِ. وهذهِ الجملةُ هيَ الشاهدُ للبابِ.

والناسُ حالَ المصيبةِ على مراتبَ أربع:

الأولى: التسخُطُ، وهوَ إمَّا أنْ يكونَ بالقلب؛ كَأَنْ يَسْخَطَ على رَبِّهِ، ويغْضَبَ على ما قَدَّرَ الله عليه، وقدْ يُؤدِّي إلى الكَفرِ، قالَ تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ الله عَلَى حَرْفَ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرُ اطْمَأَنَ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتُهُ فَتُنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى عَرْفَ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرُ اطْمَأَنَ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتُهُ فَتُنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَرُفْهِ خَسرَ الدُّنْيَا وَالآخرَ } وقدْ يكونُ باللِّسَانِ؛ كالدُّعاءِ بالوَيْلِ والنُّبُورِ، وما أشبة ذلك، وقدْ يكونُ بالجَوارحِ؛ كَلَطْم الخُدُودِ، وشقِّ الجَيوب، ونَتْف الشَّعورِ، وما أشبة ذلك.

الثانيَة: الصبرُ، وهوَ كما قالَ الشاعرُ:

الصَّبُورُ مِثْلُ اسمِهِ مُرُّ مَذاقتُهُ لَكُنْ عَوَابُهُ أَحلَى من العسل

فَيَرَى الإنسانُ أَنَّ هذا الشيءَ ثقيلٌ عليه ويكْرَهُهُ، لكنَّهُ يتحمَّلُهُ ويتَصَبَّرُ، وليسَ وُقُوعُهُ وعدَمُهُ سواءً عندَهُ، بلْ يَكْرَهُ هذا، ولكنَّ إيمانَهُ يَحْميه من السَخط.

الثالثة: الرِّضا، وهو أعلى من ذلك، وهُو: أنْ يكونَ الأمرانِ عندَهُ سواءً بالنسبة لقضاء الله وقدره، وإنْ كانَ قدْ يَحْزَنُ من المصيبة؛ لأنَّهُ رَجُلٌ يَسْبَحُ في القضاء والقدر، أَيْنَمَا يَنْزِلُ به القضاء والقدرُ فهو َ نازلٌ به على سَهْلِ أوْ جَبَل، إنْ أُصِيبَ بنعمة، أوْ أُصِيبَ بضِدِّها؛ فالكلُّ عندَهُ سواءٌ؛ لا لأَنَّ قَلْبَهُ ميِّتٌ، بلْ لِتَمَامِ رِضَاهُ برَبِّهِ سبحانَهُ وهذا وتعالى، يتقلَّبُ في تصرُّفاتِ الرَّبِّ عزَّ وجلَّ، ولكنَّها عندَهُ سواءٌ؛ إذْ إنَّهُ ينظرُ إليها باعتبارِهَا قضاءً لِرَبِّه، وهذا الفرْقُ بينَ الرِّضا والصبر.

وتفسيرُ علقمةَ هذا مِنْ لازمِ الإيمانِ؛ لأنَّ مَنْ آمَنَ باللهِ عَلِمَ أنَّ التقديرَ مِن اللهِ فيرضَى ويُسَلِّمُ، فإذا عَلِمَ أنَّ المصيبةَ مِن اللهِ اطْمَأَنَّ القلبُ وارْتَاحَ، ولهذا كانَ منْ أكبرِ الراحةِ والطُّمَأْنِينَةِ: الإيمانُ بالقضاءِ والقدرِ.

الرابعة: الشكرُ، وهوَ أعلى المراتب، وذلك: أنْ يشْكُرَ الله على ما أصابَهُ مِنْ مصية، وذلكَ يكونُ في عباد الله الساكرين، حينَ يرى أنَّ هناكَ مصائبَ أعظمَ منها، وأنَّ مصائبَ الدُّنيا أهونُ منْ مصائب الدينِ، وأنَّ عذَابَ الدُّنيا أهونُ منْ عذابِ الآخرةِ، وأنَّ هذه المصيبةَ سبب لتكفيرِ سَيَّاتِه، ورُبَّما لزيادة حسناتِه؛ شَكَرَ الله على ذلك. الدُّنيا أهونُ منْ عذابِ الآخرةِ، وأنَّ هذه المصيبةَ سبب لتكفيرِ سَيَّاتِه، ورُبَّما لزيادة حسناتِه؛ شَكَرَ الله على ذلك. قالَ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ: «مَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ مِنْ هَمِّ وَلاَ عَمَّ وَلاَ شَيْءَ إلاَّكُمْ رَلَهُ بِهَا، حَتَّى الشَّوْكَةُ يُشَاكُهَا» كما أنَّهُ قدْ



يَزْدَادُ إِيمَانُ المرء بذلكَ.

(١٣) قولُهُ في حديثِ ابنِ مسعود: «مرفوعًا» أيْ: إلى النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ.

قولُهُ: «مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ» العُمُومُ يُرادُ بِهِ الخُصُوصُ؛ أيْ: منْ أحْل المصيبة.

قولُهُ: «شَقَّ الْجُيُوبَ» هوَ: طَوْقُ القميصِ الذي يَدْخُلُ منهُ الرَّأْسُ، وذلكَ عندَ المصيبةِ؛ تَسَخُّطُا وعدمَ تَحَمُّلٍ لِمَا وقعَ عليه.

قولُهُ: «وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلَيَّةِ» «دعوى» مضافٌ و «الجاهليَّة» مضافٌ إليهِ.

وتتازع هنا أمران:

الأوَّلُ: صيغةُ العُمُومِ «دعوى الجاهليَّة» لأنَّهُ مُفْرَدٌ مُضَافٌ فَيعُمُّ.

الثَّاتي: القرينةُ؛ لأنَّ ضَرَّبَ الحُدُودِ، وشقَّ الجيوبِ يُفْعَلانِ عندَ المصيبةِ، فيكونُ دَعَا بدعوى الجاهليَّةِ عندَ المصيبةِ، مثلُ قولِهِم: وَاوَيْلاَهُ، وَانْقِطَاعَ ظَهْرَاهُ.

والأَوْلَى أَنْ تُرَجَّحَ صيغةُ العُمُومَ، والقرينةُ لا تُخَصِّصُهُ، فيكونُ المقصودُ بالدعوى كُلَّ دعوى منْشَؤُها الجهلُ. وذكرَ هذهِ الأصنافَ الثلاثة؛ لأنَّها غالبًا ما تكونُ عندَ المصائب، وإلاَّ فمثْلُهُ هَدْمُ البيوت، وكَسْرُ الأواني، وتخريبُ الطعامِ، ونحْوُهُ ثمَّا يفعَلُهُ بعضُ الناسِ عندَ المصيبةِ، وهذهِ الثلاثةُ من الكبائرِ؛ لأنَّ النبيَّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ تَبَرَّأَ منْ فاعلهَا.

ولاً يَدْخُلُ فِي الحديثِ ضَرْبُ الخَدِّ فِي الحياةِ العاديَّةِ، مثلُ: (ضَرْبِ الأب ِلابْنِهِ) لكنْ يُكْرَهُ الضربُ على الوجْهِ؛ للنَّهْي عنهُ، وكذلكَ شقُّ الجيْب لأمرِ غيرِ المصيبةِ.

(\$ 1) قولُهُ فِي حديثِ أنسٍ: ﴿إِذَا أَرَادَ اللهُ بِعَبْدِهِ الْخَيْرَ ﴾ اللهُ يُرِيدُ بعبدِهِ الخيرَ والشرَّ، ولكنَّ الشرَّ المرادَ للهِ تعالى ليسَ مُرَادًا لذاتِهِ ؟ بدليلِ قولِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: ﴿وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ ﴾.

ومَنْ أرادَ الشرَّ لذَاتِهِ كانَ إليهِ، ولكنَّ اللهُ يُرِيدُ الشرَّ لحِكْمَةٍ، وحينئذِ يكونُ حيرًا باعتبارِ ما يتَضَمَّنَهُ من الحكمةِ.

قولُهُ: «عَجَّلَ لَهُ بِالْعُقُوبَةِ فِي الدُّنْيَا» العقوبةُ: مُؤَاخَذَةُ المُحْرِمِ بذنبِهِ، وسُمِّيَتْ بذلكَ لأَنَّها تَعْقِبُ الذَّنْبَ، ولكنَّها لا تُقَالُ إلاَّ فِي الْمُؤَاخَذَة على الشرِّ.

فاكس: ٨٩٩٩٦٨ هَاتَفَ: ٤٥٢٢٣٩٩ - ٤٥٤٨٩٢٦ جُوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠





وقولُهُ: «عَجَّلَ لَهُ بِالْعُقُوبَةِ فِي الدُّنْيَا» كانَ ذلكَ حيرًا منْ تأخيرِها للآخرةِ؛ لأنَّهُ يَزُولُ وينتهي؛ ولهذا قالَ النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ للمُتلاعِنَيْنِ: «إِنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ منْ عَذَابِ الآخرة».

وهناكَ خَيْرٌ أُولَى منْ ذلكَ، وهوَ العَفْوُ عن الذنب، وهذا أعْلَى؛ لَأَنَّ اللهَ إذا لَمْ يُعَاقِبْهُ فِي الدُّنْيَا ولا فِي الآخرةِ، فهذا هوَ الخيرُ كلُّهُ، ولكنَّ الرسولَ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ جعلَ تأخيرَ العقوبةِ شَرَّا؛ باعتبارِ أنَّ تأخُّرَ العقوبةِ إلى الآخرةِ أشدُّ، كما قالَ تعالى: {وَلَعَذَابُ الآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبقَى}.

قال العلامة العزيزي في (السراج المنير في شرح الجامع الصغير): (المقصود أن الله يحفظ على عبده ذاك كل ما يدلي به من إساءة وذنب، ولا ينزل عليه من المصائب والمحن ما تكفر به تلك الذنوب فتكون مؤخرة يستوفي جزاءها وعقابها يوم يلقى الله عز وجل) .

قولُهُ: "وَإِذَا أَرَادَ بِعَبْدِهِ الشَّرَّ أَمْسَكَ عَنْهُ بِذَنْبِهِ» "أَمْسَكَ عنه " أَيْ: تركَ عقوبتَهُ، والإمساكُ فعلٌ منْ أفعالِ الله عن الفعلِ، بلُ هو لم يَزَلُ ولا يزالُ فعَّالاً لما يُريدُ، لكنَّهُ يُمْسِكُ عن الفعلِ في شيءٍ ما لحكمة بالغة، ففعُلُهُ حكمة، وإمساكُهُ حكمة.

قوْلُهُ: «حَتَّى يُوافِيَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» أَيْ: يُوافِيَهُ الله بِهِ؛ أَيْ: يُحَازِيَهُ بهِ يومَ القيامةِ، وهُوَ الذي يقومُ فيهِ الناسُ مِنْ قُبُورِهِم اللهِ ربِّ العالمينَ.

وسئمِّيَ بيوم القيامةِ لثلاثةِ أسبابٍ:

الأول: قِيَامُ الناسِ منْ قبورِهِمْ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿ يُوْمُ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ }.

الثَّاني: قِيَامُ الأَشْهَادِ، لقولِهِ تعالى: {إِنَّا لَنْتَصُرُمُ سُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَّاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الأَشْهَادُ }.

الثَّالَثُ: قِيَامُ الْعَدْلِ، لقولِهِ تعالى: ﴿ وَنَضْعُ الْمَوَانِ بِنَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ }.

والغرضُ منْ سياقِ الْمُؤلِّفِ لهذا الحديث: تسليَةُ الإنسانِ إذا أُصيبَ بَالمصائبِ لِتَلاَّ يَحْزَعَ؛ فإنَّ ذلكَ قدْ يكونُ خيرًا، وعذابُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ منْ عذابِ الآخرةِ، فَيَحْمَدُ اللهُ أَنَّهُ لَمْ يُؤَخِّرْ عُقُوبَتَهُ إِلَى الآخرةِ.

وعلى فَرْضِ أَنَّ أَحدًا لَمْ يَأْت بخطيئة، وأصابَتْهُ مصيبةٌ، فنقولُ لَهُ: إنَّ هذا منْ باب امتحان الإنسان على الصبر، الملكة العربية السعودية - الرَياض ١١٣٦٣ - ص.ب: ١٢٤٤٩ - ص.ب: http://www.afaqattaiseer.com - ص١١ -فاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٤٥٣٢٢٩٩ جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠ - ٥٥٢٨٠٣٠







ورفع درجاته باحتساب الأجر، لكنْ لا يجوزُ للإنسان إذا أُصيبَ بمصيبة، وهوَ يرى أنَّهُ لَمْ يُخْطَئُ أَنْ يقولَ: أنا لَمْ أُخْطَئْ، فهذَه تَزْكِيَةٌ، فلوْ فَرَضْنَا أنَّ أحدًا لم يُصِبْ ذنبًا، وأُصيبَ بمصيبةً، فإنَّ هذهِ المصيبةَ لا تُلاقِي ذَنْبًا تُكَفِّرُهُ، لكنَّها تُلاقي قَلْبًا تُمَحِّصُهُ، فيبتلى اللهُ الإنسانَ بالمصائب ليَنْظُرَ هلْ يصْبرُ أَوْ لا؟

ولهذا كانَ أخشَى الناسِ للهِ عزَّ وجلَّ وأَثْقَاهُمْ مُحَمَّلُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ يُوعَكُ كما يُوعَكُ الرَّجُلانِ منَّا؛ وذلكَ لينَالَ أعلى درجات الصَّبر، فينالُ مرتبةَ الصابرينَ على أعلى وُجُوههَا.

ولذلكَ شُدَّدَ عليهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ عندَ النَّزْع، ومعَ هذهِ الشِّدَّةُ كانَ ثابتَ القلبِ، ودخلَ عليهِ عبدُ الرهمنِ بنُ أبي بكرٍ وهوَيَسْتَاكُ، فَأَمَدَهُ بَصَرَهُ، يعني: ينْظُرُ إليه.

فَعَرَفَتْ عَاتِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنها أَنَّهُ يُرِيدُ السواكَ، فَقَالَتْ: آخُذُهُ لَكَ؟

فأشارَ بِرَأْسِهِ: ﴿نَعَمْ ۗ.

فَأَخَذَت السواكَ وَقَضَمَتْهُ وَأَلاَتْنَهُ للرسولِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فأعْطَنْهُ آيَاهُ، فاسْتَنَ بِهِ، قالَتْ عائشةُ: (ما رَأْيَتُهُ اسْتَنَ استَنَانًا أحسنَ منْهُ، ثمَّ رفعَ يَدَهُ وقالَ: ﴿في الرَّفيق الأَعْلَى﴾.

ُ فَانْظُرْ إِلَى هذا الثباتِ واليقينِ والصَّبرِ الْعَظَيمِ مَعَ هذهِ الشِّدَّةِ العظيمةِ، كُلُّ هذا لأجْلِ أَنْ يَصِلَ الرسولُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أَعْلَى درجاتِ الصابرينَ، صَبَرَ للهِ، وَصَبَرَ في اللهِ حتَّى نالَ أَعلى الدرجاتِ.

فَمَنْ أُصِيبَ بمصيبة، فحدَّثَتُهُ نفسُهُ أنَّ مصائِبَهُ أعظمُ منْ مَعَائِبِهِ، فإنَّهُ يُدِلُّ على رَبِّهِ بعَمَلِهِ، ويَمُنُّ عليهِ بهِ؟ فَلْيَحْذَرْ هذا، ومنْ ذلك يتَّضحُ لنا أمران:

الأول: أنَّ إصابةَ الإنسانِ بالمصائبِ تُعْتَبَرُ تكفيرًا لِسَيِّنَاتِهِ، وتعجيلاً للعُقُوبَةِ في الدُّنْيَا، وهذا حيرٌ منْ تأخيرهَا لهُ في الآخرة.

الثاني: قَدْ تكونُ المصائبُ أكبرَ من المَعَائِب؛ لِيَصِلَ المرءُ بصَبْرِهِ أعلى درجاتِ الصابرينَ. والصبرُ مِن الإيمانِ بمترلةِ الرأسِ مِن الجسدِ.

(١٥) قُولُهُ: وقَالَ النبيُّ صلَّى اللهُ عليْهِ وسلَّمَ: ﴿إِنَّ عَظُمَ الْجَزَاء . . . ۚ إِلَى آحِرِهِ.

رواهُ التَّرْمِذِيُّ، عنْ أنسِ بنِ مالكٍ رضيَ اللهُ عنهُ، عن النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ. فصحابيُّهُ صحابيُّ الحديثِ



الذي قبْلَهُ.

«إِنَّ عِظَمَ الْجَزَاءِ مَعَ عِظَمِ الْبَلَاءِ» أَيْ: يتقابلُ عِظَمُ الجزاءِ معَ البلاءِ، فكُلَّما كانَ البلاءُ أشدَّ، وَصَبَرَ الإنسانُ، صارَ الجزاءُ أعظمَ؛ لأَنَّ اللهُ عَدْلٌ لا يَحْزِي المحسنَ بأقلَّ منْ إحسانِه، فليسَ الجزاءُ على الشَّوْكَةِ يُشاكُهَا كالجزاءِ على الكَسْرِ إذا كُسِرَ، وهذا دليلٌ على كمالِ عدْلِ اللهِ، وأنَّهُ لا يَظْلِمُ أحدًا، وفيهِ تسليَةُ المُصابِ.

قولُهُ: ﴿وَإِنَّ اللهَ تَعَالَى إِذَا أَحَبَّ قَوْمًا البُتلاَهُمْ أَي: احتبرَهُمْ بِمَا يُقَدِّرُ عليهمْ مَن الأُمُورِ الكُونَيَّةِ، كالأمراضِ وفُقْدَانِ الأهلِ، أوْ بِمَا يُقَدِّرُ عليهِمْ مِن الأمورِ الشرعيَّةِ، قالَ تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَشْزِيلاً (٣٣) فَاصِبْرِ وفُقْدَانِ الأهلِ، أوْ بِمَا يُقَدِّرُ عليهِمْ مِن الأمورِ الشرعيَّةِ، قالَ تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَلُنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ ثَشْرِيلاً (٣٣) فَاصِبْرِ لِحُكُمْ مِن اللهِ مِن الأمورِ الصبرِ؛ لأنَّ هذا الذي نُزِّلَ عليهِ تكليفٌ يُكَلَّفُ بِهِ.

كذلكَ: مِن الابتلاءِ الصبرُ عنْ محارمِ اللهِ، كَمَا فِي الحديثِ: ﴿وَرَجُلُ دَعَنَّهُ امْرَأَةُ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ: إِنِي كَذَكَ مَنْ الابتلاءِ الصبرُ عنْ محارمِ اللهِ، كَمَا فِي الحديثِ: ﴿وَرَجُلُ دَعَنَّهُ امْرَأَةُ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ: إِنِي

قولُهُ: «فَمَنْ رَضِيَ فَلَهُ الرِّضَا، وَمَنْ سَخِطَ فَلَهُ السَّخَطُ» (مَنْ) شَرْطِيَّةٌ، والجوابُ «فَلَهُ الرِّضَا» أيْ: فلَهُ الرِّضا من اللهِ، وإذا رَضِيَ اللهُ عنْ شخصِ أَرْضَى الناسَ عنهُ جميعًا.

والمرادُ بالرِّضَا: الرِّضَا بقضاءِ اللهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ قضاءُ اللهِ، وهذا واحبٌ؛ بدليلِ قولِهِ: «وَمَنْ سَخِطَ» فقابلَ الرِّضَا بالسَّخَطِ، وهوَ عدمُ الصبرِ على ما يكونُ من المصائبِ القدريَّةِ الكونيَّةِ.

و لَمْ يَقُلْ هنا: فعليهِ السَّحَطُ، معَ أَنَّ مُقْتَضَى السياقِ أَنْ يقولَ: فعليه، كقولِهِ تعالى: {مَنْ عَملَ صَالِحًا فَلَتَفُسهُ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْها} فقالَ بعضُ العلماءِ: إِنَّ (اللامَ) بمعنى (على)، كقولِهِ تعالى: {أُولِنْكَ لَهُ مُ اللَّعْنَةُ وَلَهُ مُ سُوءُ الدَّامِ} أَيْ: صارَ عليهِ السَّحَطُ باستحقاقِهِ عليهِم اللعنةُ، وقالَ آخَرُونَ: إِنَّ اللامَ على ما هي عليهِ، فتكونُ للاستحقاقِ؛ أَيْ: صارَ عليهِ السَّحَطُ باستحقاقِهِ لهُ، فتكونُ أَبْلَغَ مِنْ (عَلَى)، كقولِهِ تعالى: {أُولَئِكَ لَهُ مُ اللَّعْنَةُ } أَيْ: حَقَّتْ عليهِمْ باستحقاقِهِم لَها. وهذا أصحُّ.

ويُستفادُ من الحديثِ:

إِثْبَاتُ الْحُبَّةِ والسَّخَطِ والرِّضَا للهِ عزَّ وحلَّ، وهما مِن الصفاتِ الفعليَّةِ؛ لِتَعَلَّقِها بمشيئةِ اللهِ تعالى؛ لأنَّ إذا في قولِهِ: «إذا أَحَبَ قَوْمًا» للمستقبلِ، فَالْحُبُّ يَحْدُثُ، فهوَ مِن الصفاتِ الفعليَّةِ.



والله تعالى يُحِبُّ العَبْدَ عندَ وُجُودِ سببِ الحُبَّةِ، ويُبْغِضُهُ عندَ وُجُودِ سببِ البُغْضِ، وعلى هذا؛ فَقَدْ يكونُ هذا الشَّه عندَ وُجُودِ سببِ البُغْضِ، وعلى هذا؛ فَقَدْ يكونُ هذا الشَّخصُ في يومٍ من الأيَّامِ محبُوبًا إلى اللهِ، وفي آخَرَ مُبْغَضًا إلى اللهِ؛ لأنَّ الحُكْمَ يدُورُ معَ عِلَّتِهِ.

وأمَّا الأعمالُ فلمْ يَزَلَ اللهُ يُحِبُّ الخيرَ والعدلَ والإحسانَ ونحوَها، وأهلُ التأويلِ يُنْكِرُونَ هذهِ الصفاتِ، فَيُؤَوِّلُونَ المَحَبَّةَ والرِّضَا بالثوابِ أَوْ إِرَادَتِهِ، والسَّحَطَ بالعقوبةِ أَوْ إِرَادَتِهَا، قالُوا: لأنَّ إثباتَ هذهِ الصفاتِ يقتضِي النقصَ ومُشَابَهَةَ المحلوقينَ.

والصوابُ: ثُبُوتُها للهِ عزَّ وجلَّ على الوجْهِ اللائقِ بهِ كسائرِ الصفاتِ التي يُثْبِتُهَا مَنْ يقولُ بالتأويلِ، ويَجِبُ في كلِّ صفة أَثْبَتَهَا اللهُ لنفسه أمْرَان:

الأول: إثْبَاتُها على حقيقَتها وظاهرها.

الثاني: الحَذَرُ من التمثيلِ أو التَّكْييفِ.

(١٦) فيهِ مسائِلُ:

الأولى: (تَفْسيرُ آيَةِ التَّغَابُنِ) وهيَ قولُهُ تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ ﴾. وقدْ فسَّرَها عَلْقَمَةُ كما سَبَقَ تفسيرًا مُنَاسبًا للباب.

(١٧) التَّاتية: (أنَّ هذا من الإيمان بالله) المُشَارُ إليه بقوله (هذا) هوَ الصبرُ على أقدارِ اللهِ.

(1٨) الثَّالثَةُ: (الطُّعْنُ في النَّسَب) وهيَ عَيْبُهُ أَوْ نفْيُهُ، وهُوَ مِن الكَفْرِ، لكَنَّهُ لا يُخْرِجُ مِن المُلَّةِ.

(١٩) الرَّابِعةُ: (شِدَّةُ الوعيدِ فِيمَنْ ضَرَبَ الْحُلُودَ، وشقَّ الْجُيوبَ، ودَعا بِدعُوىَ الْجَاهليَّةِ) لأنَّ النبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ تبرَّأَ منْهُ.

(· Y) الخامسة: (علامةُ إرادةِ الله بعبْده الخيرَ) وهوَ أنْ يُعَجِّلَ لهُ اللهُ العقوبةَ في الدُّنيَا.

(٢١) السادسة: (إِرادةُ الله بِهِ الشُّوَّ) أيْ: علامةُ إِرادةِ اللهِ بهِ الشُّرَّ، وهوَ أَنْ يُؤَخِّرَ لهُ العقوبةَ في الآخرةِ.

(٢٢) السابعة: (عَلامةُ حُبِّ الله للعبد) وهيَ الابتلاءُ.

(٣٣) الثَّامنة: (تَحْرِيمُ السَّخَطِ) يعني ثمَّا يُبْتَلَى بهِ العبدُ؛ لقولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «مَنْ سَخِطَ فَلَهُ السَّخَطُ» وهذا وعيدٌ.







(٢٤) التاسعة: (تُوابُ الرِّضا بالبلاءِ) لقولِهِ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ: اللهُ الرِّضاَ».







تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الثالث والثلاثون

(١) أَطْلَقَ الْمُؤلِّفُ -رَحِمَهُ اللهُ تعالى- الترجمةَ فَلَمْ يُفْصِعْ عن حُكْمِهِ؛ لأَجْلِ أَنْ يَحْكُمَ الإنسانُ بنفسِهِ على الرِّياء على ما جاءَ فيه.

وتعريفُ الرِّيَاءِ: مَصْدَرُ رَاءَى يُرَائِي؛ أيْ: عَمِلَ عَمَلاً لِيَرَاهُ الناسُ، ويُقَالُ: مُرَاءَاةً، كمَا يُقالُ: جَاهدَ جِهادًا ومُجَاهدةً.

قال الفيروز آبادي في (البصائر): (ومعناه في اللغة: هو إظهار الشيء للغير ليراه) ويَدْخُلُ في ذلكَ: مَنْ عَمِلَ العَمَلَ لَيَسْمَعَهُ الناسُ، وَيُقَالُ لَهُ: (مُسَمِّعٌ).

وفي الحديثِ عن النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أنَّهُ قالَ: الْمَنْ رَاءَى رَاءَى اللهُ بِه، ومَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ اللهُ بِه».

قال ابن حجر: (هوإظهار الطاعة للغير ليراه الناس وليحمدوه).

والرِّيَاءُ خُلُقٌ ذميمٌ، وَهُوَ مِنْ صفاتِ المنافقينَ، قالَ تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَكَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلاَّ قَلْيلاً}.

والرياءُ يُبْحَثُ عنه في مَقَامَيْن:

المَقَامُ الأوَّلُ: في حُكْمه.

فنقولُ: الرياءُ من الشِّرْكِ الأصغرِ؛ لأنَّ الإنسانَ قَصَدَ بعبادَتِه غيرَ اللهِ، وقدَ يَصِلُ إلى الأكبرِ، وقدْ مثَّلَ ابنُ القيِّمِ للشِّرْكِ الأصغرِ فَقَالَ: (مِثْلُ يسيرِ الرِّياءِ)، وهذا يدلُّ على أنَّ الرياءَ كثيرُهُ قدْ يَصلُ إلى الأكبرِ.

المقامُ الثَّاني: في حُكْم العبادة إذا حالطَها الرياءُ، وهوَ على ثلاثة أَوْجُه:

الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الباعثَ على العبادة مُرَاءَاةُ الناسِ مِن الأصلِ، كَمَنْ قَامَ يُصَلِّي مِنْ أَجلِ مُرَاءَاةِ الناسِ و لمْ يَقْصَدْ وَجَهَ الله. فهذا شركٌ، والعبادةُ باطلةً.

الثاني: أنْ يكونَ مشاركًا للعبادة في أثنائِها، بمعنى أنْ يكونَ الحاملَ لَهُ في أوَّلِ أمْرِهِ الإخلاصُ لله، ثمَّ يَطْرَأُ الرياءُ في أثناءِ العبادة، فإنْ كانت العبادة لا ينْبَنِي آخرُها على أوَّلِهَا فأوَّلُها صحيحٌ بكلِّ حالٍ، والباطلُ آخرُها.

مثالُ ذلكَ: (رجلٌ عندَهُ مِائَةُ ريالٍ قدْ أعدَّها للصدَقةِ، فتصدَّقَ بخمسينَ ورَاءى في الخمسينَ الباقيَةِ) فالأُولَى حُكْمُها صحيحٌ، والثانيَةُ باطلةٌ.

> المملحة العربية السعولية - الرياض ١١١١١ - صاب : ١٥٥١، . فاكس: ١٩٤٩٦٨ - هاتف: ٢٣٢٢٩٩ - ٢٥٤٨٩٦٦ - حوال: ٢٥٢٨٠٧٠٠



أمًّا إذا كانت العبادةُ يَنْبَنِي آخرُها على أوَّلِها، فهيَ على حاليْنِ:

الأولمى: أَنْ يُدَافِعَ الرِياءَ ولا يسْكُنَ إليهِ، بَلْ يُعرِضُ عنْهُ ويَكْرَهُهُ، فإنَّهُ لا يُؤَثِّرُ عليهِ شيئًا؛ لقولِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: ﴿إِنَّ اللهُ تَجَاوَزَعَنْ أُمَنِي مَا حَدَّثَتْ بِه أَنْفُسُهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَنَكَلَمْ».

مثالُ ذلكَ: (رجلٌ قامَ يُصَلِّيَ ركعتيْنِ مُخْلِصًا للهِ) وفي الركعةِ الثانيَةِ أحسَّ بالرياءِ، فصارَ يُدَافِعُهُ، فإنَّ ذلكَ لا يَضرُّهُ ولا يُؤَثِّرُ على صلاته شيئًا.

الثَّالَية: أَنْ يَطْمَئِنَّ إِلَى هَذَا الرياءِ ولا يُدَافِعُهُ، فحينئذٍ تَبْطُلُ جميعُ العبادةِ؛ لأنَّ آخِرَها مَبْنِيٌّ على أُوَّلِها ومُرْتَبِطٌ

قال ابن رجب: (لا أعلم خلافاً عن السلف في كون هذه العبادة فاسدة) .

هثالُ ذلكَ: رحلٌ قامَ يُصَلِّي ركعتيْنِ مخلصًا للهِ وفي الركعةِ الثانيَةِ طرأً عليهِ الرياءُ؛ لإحساسِهِ بشخصٍ يَنْظُرُ إليهِ، فاطمأنَّ لذلكَ ونزعَ إليهِ، فتبْطُلُ صلاتُهُ كلُّها؛ لارتباطِ بعضِها ببعضٍ.

الثالث: ما يطرأ بعد انتهاء العبادة، فإنَّهُ لا يُؤثِّرُ عليها شَيئًا، اللهُمَّ إلاَّ أَنْ يكونَ فيهِ عُدُوانَ كالمَنِّ والأذى بالصدقة، فإنَّ هذا العدوانَ يكونُ إثْمُهُ مُقَابِلاً لأحرِ الصدقة فيُبْطِلُها؛ لقولِهِ تعالى: ﴿إِيَا أَيْهَا الّذِينَ آمَنُواكَ نُبطِلُوا صَدَقَاتَكُمْ بالْمَنْ وَالأَذَى}.

وليسَ مِن الرياءِ أَنْ يفرحَ الإنسانُ بِعِلْمِ الناسِ بعبادته؛ لأنَّ هذا إنَّما طرأَ بعدَ الفراغِ مِن العبادة. وليسَ مِن الرياءِ أيضًا أَنْ يُسَرَّ الإنسانُ بفعلِ الطاعة في نفسهِ، بلْ ذلكَ دليلٌ على إيمانهِ؛ قالَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «مَنْ سَرَّتُهُ حَسَنَاتُهُ وَسَاءًتُهُ سَيِّنَاتُهُ فَذَلِكَ الْمُؤْمِنُ» وقَدْ سُئِلَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ عنْ ذلك، فقالَ: «تِلْكَ عَاجِلُبُشْرَى الْمُؤْمِن».

(٢) قولُهُ تعالى: {قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ اللهُ نَبِيَّهُ أَنْ يقولَ للناسِ: إنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ. وهُوَ قَصْرُ اللهُ نَبِيَّهُ أَنْ يقولَ للناسِ: إنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ. وهُوَ قَصْرُ النِيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ على البشريَّةِ، وأنَّهُ ليسَ رَبًّا ولا مَلَكًا.

وأكَّدَ هذهِ البشريَّةَ بقولِهِ: {مِثْلُكُمْ}؛ فَذِكْرُ المِثْلِ منْ بابِ تحقيقِ البشرِيَّةِ.



قُولُهُ: ﴿ يُوحَى إَلِي ﴾ ، الوحيُ في اللُّغةِ: الإعلامُ بسُرْعَةٍ وحَفَاءٍ ، ومنْهُ قُولُهُ تعالى: ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَى إَلَيْهِ مُ أَنْ سَبْحُوا بُكُرَمُ ۗ وَعَشْيًا ﴾ .

وفي الشرع: إعلامُ اللهِ بالشَّرْعِ.

والوحيُ هوَ الفَرْقُ بيننا وبينهُ صلَّى الله عليهِ وسلَّم، فهوَ مُتَمَيِّزٌ بالوحي كغيرِهِ مِن الأنبياءِ والرُّسُلِ. قولُهُ: {أَنَّمَا إِلَهُكُمْ وَلِيهُ وَسَلَّمَ اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فهوَ مُتَمَيِّزٌ بالوحي كغيرِهِ مِن الأنبياءِ والرُّسُلِ. قولُهُ: {أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلاَّ إِلَهٌ واحدٌ، وهُوَ اللهُ) فإذا ثبتَ ذلكَ فإنَّهُ لا يليقُ بكَ أَنْ تُشْرِكَ مَعَهُ غيرَهُ في العبادةِ فيكونُ معناها: (ما إِلَهُكُمْ إِلاَّ إِلَهٌ واحدٌ، وهُوَ اللهُ) فإذا ثبتَ ذلكَ فإنَّهُ لا يليقُ بكَ أَنْ تُشْرِكَ مَعَهُ غيرَهُ في العبادةِ التي هي خالصُ حَقِّهِ؛ ولذلكَ قالَ تعالى بعدَ هذا: {فَمَنْ كَانَ يَرْجُولِقَاءَ مَرَبِهِ فَلْيَعْمَلُ عَمَالًا صَالِحًا وَلاَ يُشْرِكُ بِعِبَادَةِ مَرَبِهِ أَشَاهُ مَا اللهُ عَمَلًا صَالِحًا وَلاَ يُشْرِكُ بِعِبَادَةٍ مَرَبِهِ أَشَاهُ مَا اللهُ اللهُ عَمَالًا مَا اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ مَا اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ مَا اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَى عَلَوْ مَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَى عَمَالًا عَلَا عَلَيْهِ مِنْ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ مَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ مَا اللهُ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَاللهُ عَلَا اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَا عَلَا لَهُ عَلَا لَا اللهُ ا

فقولُهُ تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُولِقَاءَ مَرْبِهِ ﴾ المرادُ بالرجاءِ: الطلبُ والأملُ؛ أيْ: مَنْ كانَ يُؤَمَّلُ أَنْ يَلْقَى رَبَّهُ. والمرادُ باللَّقْيَا هنا: المُلاقاةُ الخاصَّةُ؛ لأَنَّ اللَّقْيَا على نوعَيْن:

الأوَّلُ: عامَّةٌ لكلَّ إنسانٍ، قالَ تعالى: {يَا أَيْهَا الإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِثُ إِلَى سَرِّبِكَ كَدْحًا فَمُلاَقِيهِ} ولذلكَ قالَ مُفَرِّعًا على ذلكَ: {فَأَمَّا مَنْ أُوتِي كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَسَوْنَ يُحَاسَبُ حِسَابًا بَسِيرًا}، {وَأَمَّا مَنْ أُوتِي كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْره...} الآيةَ.

الثّاني: الحاصَّةُ بالمؤمنينَ، وهوَ لِقَاءُ الرِّضَى والنعيمِ كما في هذهِ الآيةِ، وتتَضَمَّنُ رُؤْيْتَهُ تباركَ وتعالى كما ذكرَ ذلكَ بعضُ أهلِ العلمِ.

قال شيخ الإسلام في (الفتاوى) (٤٨٨/٦ ــ ٤٨٩) في معنى (اللقاء): (طائفة من أهل السنة فسرت (اللقاء) في كتاب الله بالرؤية.

ومن أهل السنة من قال (اللقاء) إذا قرن بالتحية فهو من الرؤية، قال ابن بطة: (سمعت أبا عمر الزاهد اللُغوي يقول: سمعت أبا العباس أحمد بن يحيي يقول في قوله تعالى: {تحيتهـ حريوم يلقونه سلامر} أجمع أهل اللغة أن اللقاء ههنا لا يكون إلا معاينة ونظر







بالأبصار) .

فقولُهُ: {فَلَيْعُمَلْ عَمَلَاصَالِحًا} الفاءُ رابطةٌ لجوابِ الشرطِ، والأمرُ للإرشادِ؛ أيْ: مَنْ كانَ يُرِيدُ أنْ يَلْقَى اللهَ على الوجهِ الذي يَرْضَاهُ سُبْحَانَهُ فليعملْ عملاً صالحًا.

والعملُ الصالحُ: ما كانَ حالصًا صَوَابًا، وهذا وجُهُ الشاهد من الآيَة.

فَالْخَالِصُ: مَا قُصِدَ بِهِ وَحِهُ اللهِ، والدليلُ على ذلكَ قُولُهُ صلَّى اللهُ عليهِ وَسلَّمَ: ﴿إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَاتِ».

والصوابُ: مَا كَانَ عَلَى شَرِيعَةِ اللهِ، والدليلُ على ذلكَ قُولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسُلَّمَ: ﴿مَنْ عَمِلَ عَمَلَا لَيْسَ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ وَالسَّمَ: ﴿مَنْ عَمِلَ عَمَلَا لَيْسَ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ وَالسَّمَ: ﴿مَنْ عَمِلَ عَمَلَا لَيْسَ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ وَالسَّمَ: ﴿مَنْ عَمِلَ عَمَلَا لَيْسَ عَلَيْهِ وَالسَّمَ اللهُ عَلِيهِ وَسُلَّمَ: ﴿مَنْ عَمِلَ عَمَلَا لَيْسَ عَلَيْهِ وَالسَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَلَهُ عَلَيْهِ وَلَهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَلَهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَسُلّمَ: ﴿مَا كَانَ عَلَيْهِ وَلَهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَلِيعِلْمُ اللّهُ عَلَيْهِ وَلِكُ عَلَيْهُ وَلَا عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ وَالْمُلْعُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَلَوْلُهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَلِمُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَلِي عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَّهُ عَلَيْهِ عَلَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَّهُ عَلَيْهِ عَلَالْمُعَلّمُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلّمَ عَلَا عَلَاكُ عَلَا عَلَيْهِ عَلَى عَلَا عَلَيْهِ عَلَيْكُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلّمُ عَلّمُ عَلَيْهِ عَلّ

ولهذا قَالَ العلماءُ: هذانِ الحديثانِ مِيزَانُ الأعمالِ.

فالأوَّلُ: ميزانُ الأعمال الباطنة.

والثاني: ميزانُ الأعمالِ الظاهرةِ.

قولُهُ: ﴿وَلَا يُشْرِكُ ۗ لا: ناهيَةً، والمرادُ بالنَّهْيِ الإرشادُ.

قُولُهُ: {بِعَبَادَةَمَرَبِهِ أَحَدًا} خَصَّ العبادة؛ لأنَّها خالصُ حقِّ اللهِ، ولذلكَ أتى بكلمة (رَبِّ) إشارةً إلى العلَّة، فكمَا أنَّ رَبَّكَ حَلَقَكَ، ولا يُشَارِكُهُ أحدٌ في خلقِكَ، فيحبُ أنْ تكونَ العبادةُ لهُ وحدَهُ؛ ولذلكَ لمْ يَقُلْ: (لا يُشْرِكُ بعبادةِ اللهِ) فذكرَ الربَّ منْ بابِ التعليلِ، كقوْلِهِ تعالى: {يَا أَيّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا مَرَبَّكُ مُ الذِي خَلَقَكُ مُ وَالَّذِينَ مِنْ بَعِبادةِ اللهِ).

وقولُهُ: {أَحَدًا} نَكِرَةٌ في سياقِ النهيِ، فتكونُ عامَّةً لكلِّ أحدٍ.

والشاهدُ من الآيَةِ: أنَّ الرياءَ من الشرك، فيكونُ داخلًا في النهي عنهُ.

وفي هذه الآيَةِ دليلٌ على مُلاقَاةِ اللهِ تعالَى، وقَد استدلٌ بما بعضُ أَهلِ العلمِ على ثُبُوتِ رُؤْيَةِ اللهِ؛ لأنَّ الملاقاةَ معناها المُوَاجَهَةُ.

وفيها دليلٌ على أنَّ الرسولَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ بَشَرٌ لا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ؛ لأَنَّهُ حَصَرَ حالَهُ بالبشريَّةِ، كما

المملكة العربية السعودية - الرياض ١٧٦٧٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ لس: ٨٥٩٩٦٩ - هاتف: ٣٣٢٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٣٦ حوال: ٣٦٨٠٧٣٠







حصَرَ الأُلُوهيَّةَ بالله.

(٣) قولُهُ في حديث أبي هريرةَ: «قَالَ اللهُ تَعَالَى» هذا الحديثُ يَرْوِيهِ النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ عنْ ربِّهِ، ويُسمَّى هذا النوعُ بالحَديث القُدْسيِّ.

قُولُهُ: «أَنَا أَغْنَى الشُّركَاء عَنِ الشِّرْكِ».

قولُهُ: «أَغْنَى» اسمُ تفضيل، وليستْ فعلاً ماضيًا، ولهذا أُضيفَت إلى الشركاء.

يعني: إذا كانَ بعضُ الشركاءِ يستغني عنْ شَرِكَتِهِ معَ غيرِه، فاللهُ أغنى الشركاءِ عن المشاركةِ. فاللهُ لا يَقْبَلُ عملًا لهُ فيه شرْكٌ أبدًا، ولا يقبلُ إلاَّ العملَ الخالصَ لهُ وحدَهُ.

فكمَا أَنَّهُ الخالقُ وحدَهُ فكيفَ تَصْرفُ شيئًا منْ حقِّه إلى غيره؟!

فهذا ليسَ عدْلاً؛ ولهذا قالَ الله عنْ لُقْمَانَ: ﴿ إِنَّ الشَّرْكُ لَظُلُّ مُ عَظِيمٌ }.

فالله الذي خلقَكَ وأعدَّكَ إعدادًا كاملاً بكلِّ مَصَالِحِكَ، وأمدَّكَ بما تحتاجُ إليهِ، ثمَّ تذهبُ وتَصْرِفُ شيئًا منْ حقّه إلى غيره، فلا شكَّ أنَّ هذا منْ أظْلَم الظلم.

قولُهُ: «عَمَلاً» نكرةٌ في سياقِ الشرطِ، فَتَعُمُّ أيَّ عَمَلِ منْ صلاةٍ أوْ صيامٍ أوْ حجِّ أوْ جهادٍ أوْ غيرِهِ.

قولُهُ: «تَ**رَكْتُهُ وَشِرْكَهُ**» أَيْ: لَمْ أُتْبُهُ على عملهِ الذي أشْرَكَ فيه . وقدْ يصلُ هذا الشركُ إلى حدِّ الكفرِ، فيتركُ اللهُ جميعَ أعماله؛ لأنَّ الشركَ يُحْبطُ الأعمالَ إذا ماتَ عليه.

والمرادُ بـــ«شَرْكَهُ» عمَلَهُ الذي أشرَكَ فيه. وليسَ المرادُ شريكَهُ؛ لأنَّ الشريكَ الذي أشركَ بهِ معَ اللهِ قدْ لا يتْرُكُهُ، كمَنْ أشركَ نبيًّا أوْ وَليًّا؛ فإنَّ اللهَ لا يَتْرُكُ ذلكَ النبيَّ والوليَّ.

(٤) قولُهُ في حديثِ أبي سعيد: «أَلاَ»، أداةُ عَرْضٍ، والغرضُ منها تنبيهُ المُخَاطَبِ، فهوَ ٱبْلَغُ مِنْ عدمِ الإتيانِ بها. قولُهُ: «بِمَا هُوَ» (ما) اسمٌ موصّولٌ بمعنى (الذي).

قُولُهُ: ﴿أَخْوَفُ عَلَيْكُمْ عِنْدِي ۗ أَيْ: عندَ الرسولِ صلَّى الله عليه وسلَّمَ؛ لأنَّهُ صلَّى الله عليه وسلَّمَ مِنْ رحمته بالمؤمنينَ يَحَافُ عليهمْ كُلَّ الفتنِ. وأعظمُ فتنة في الأرضِ هي فتنة المسيحِ الدَّجَّالِ، لكنَّ حَوْفَ النبيِّ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ مَنْ فتنة هذا الشركِ الحَفيِّ أشدُّ مِنْ حوفِه مَنْ فتنة المسيحِ الدَّجَّالِ، وإنَّما كانَ كذلكَ؛ لأنَّ التَّخَلُّصَ مَنْهُ صَعْبٌ حدًّا؛ ولذلكَ قالَ بعضُ السلف: (ما حاهَدْتُ نفس على شيء مُجَاهدَتَها على الإحلاص).

وقالَ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ: ﴿أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي مَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، خالصًا منْ قَلْبِهِ»، ولا يَكْفي مُحَرَّدُ مست بعدبيد مسوديت مريس ١٠٠٠ - س.ب. من بن من من قالَ: لاَ اللهُ اللهُ اللهُ عليه alaqattaiseer.com - ص٥٠٠٠٠ - المنافقة الم







اللفظِ بِمَا، بلْ لا بُدَّ مِنْ إخلاصٍ وأعْمَالٍ يَتَعَبَّدُ بِمَا الإنسانُ للهِ عزَّ وجلَّ.

قوُلُهُ: «الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ» المسَيحُ أيْ: ممسوحُ العينِ اليُمْنَى، فذكرَ النيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ عَيْبَيْنِ في المسيحِ: احدُهُما: حِسِّيٌّ، وهوَ أنَّ الدَّجَّالَ أعورُ العينِ اليُمْنَى، كمَا قالَ النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَخْفَى عَلَيْكُمُ، إِنَّهُ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، وَإِنَّ الدَّجَّالَ أَعْوَرُ الْعَيْنِ الْيُمْنَى».

والثَّاني: مَعْنُويِّ، وهُوَ الدَّجَّالُ، فَهُوَ صَيْغَةُ مِبالغَةٍ، أَوْ يُقَالُ بِأَنَّهُ نِسْبَةٌ إِلَى وَصْفِهِ الملازمِ لَهُ، وهُوَ الدَّجَلُ والكَذبُ والتَّمْويهُ.

وهُوَ رِجلٌ مِنْ بِنِي آدمَ، ولكنَّ اللهُ سُبْحَانَهُ وتعالى بحكمتِهِ يُخْرِجُهُ لِيَفْتِنَ الناسَ بهِ، وفَتْنَتُهُ عظيمةٌ إذْ مَا فِي الدُّنْيَا منذُ خَلْقِ آدمَ إلى أنْ تقومَ الساعةُ فِئْنَةٌ أشدَّ منْ فتنة الدَّجَّالَ.

والمسيحُ الدَّجَّالُ ثَبَتَتْ بهِ الأحاديثُ واشْتُهِرَتْ، حَتَّى كَانَ من المعلومِ بالضرورةِ؛ لأنَّ النبيَّ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ أَمَرَ أُمَّتُهُ أَنْ يَتَعَوَّذُوا باللهِ منْهُ في كلِّ صلاةٍ.

قُولُهُ: «الشِّرْكُ الْخَفِيُّ» الشَّركُ قسمان: حَفيٌّ، وجَليٌّ.

فَالْجَلِيُّ: مَا كَانَ بِالقُولِ، مثلُ الْحَلِفِ بِغِيرِ اللهِ، أَوْ قُولِ: مَا شَاءَ اللهُ وشَيْتَ.

أَوْ بِالْفِعْلِ: مثلُ الانحناءِ لغيرِ اللهِ تعظيمًا.

والخفيُّ: ما كانَ في القلبِ مثلُ الرياءِ؛ لأنَّهُ لا يَبِينُ، إذْ لا يعلَمُ ما في القلوبِ إلاَّ اللهُ. ويُسمَّى أيضًا: شِركَ السَّرَائِرِ.

وهذا هوَ الذي بيَّنَهُ اللهُ بقولِهِ: {يُوْمَ نُبُلَى السَّرَإِيْرُ} لأنَّ الحسابَ يومَ القيامةِ على السرائرِ، قالَ تعالى: {أَفَلاَ يَعْلَمُ إِذَا بُعْشِرَمَا فِي الْقُبُومِ (٩) وَحُصَلَ مَا فِي الصُّدُومِ }.

وفي الحديث الصحيح فيمَنْ كانَ يَأْمُرُ بالمعروفِ ولَا يفْعَلُهُ، وينهَى عن المنكَرِ ويفعلُهُ، أَنَّهُ يُلْقَى في النارِ حتَّى تَنْدَلِقَ أَقْتَابُ بَطْنِهِ، فيدورُ عليها كما يدُورُ الحمارُ بِرَحَاهُ، فيحتمعُ عليهِ أهلُ النَّارِ فيسألونَهُ، فيُحْبِرُهُم أَنَّهُ كانَ يأْمُرُ بالمعروفِ ولا يفعَلُهُ، وينهى عَن المُنْكَرِ ويفعلُهُ.

قولُهُ: «يَقُومُ الرَّجُلُ فَيُصلِّي فَيُزيِّنُ صَلاَتَهُ» يتساوى في ذلكَ الرحلُ والمرأةُ، والتخصيصُ هنا يُسَمَّى مفهومَ







اللَّقَبِ، أَيْ أَنَّ الحُكْمَ يُعَلَّىُ بِمَا هُوَ أَشْرَفُ، لَا لَقَصْدُ التخصيصِ، ولكنْ لضَرْبِ المَثَلِ. وقُولُهُ: «**فَيُزِيِّنُ صَلاَتَهُ**» أَيْ: يُحَسِّنُهَا بالطَّمَأْنِيَة، ورَفْعِ اليدَيْنِ عندَ التكْبيرِ، وَنحوِ ذلكَ. قولُهُ: «لِمَا يَ**رَى مِنْ نَظَرِ رَجُلِ**» (ما) مَوْصُولَة، وحُذِفَ العائدُ؛ أَيْ: للَّذِي يَرَاهُ مِنْ نظرِ رَجُلٍ. وهذه هي العِلَّةُ لتِحْسِينِ الصلاة، فقدْ زَيَّنَ صَلاَتَهُ ليراهُ هذا الرجلُ، فيَمْدَحُهُ بلسانِهِ، أَوْ يُعَظِّمُهُ بقلْبِهِ، وهذا شركً.

(٥) فيهِ مسائِلُ:

الأولى: (تَفسيرُ آيَة الكَهْف) وسبقَ الكلامُ عليها.

(٦) الثّانيَّة: (الأمرُ العظيمُ فِي ردِّ العَمَلِ الصَّالِحِ إذا دَخَلَهُ شَيْءٌ لِغَيْرِ اللهِ) وذلكَ لقولِه: «تَرَكَتُهُ وَشِرْكَهُ» وصارَ عظيمًا؛ لأنَّهُ ضاعَ على العامل حَسَارًا. وفَحْوَى الحديث تدلُّ على غَضَب الله عزَّ وجَلَّ منْ ذلكَ.

(٧) الثالثة: (ذِكْرُ السببِ الْمُوجِبِ لذلِكَ، وهُوَ كَمَالُ الغِنى) يعني: المُوجِبُ للرَدِّ هوَ كمالُ غنى اللهِ عزَّ وجلَّ عنْ كلِّ عملٍ، لكنَّ العملَ الصالحَ يَقْبَلُهُ ويُثِيبُ عليهِ.

(٨) الرَّابِعة: (أُنَّ مِنَ الأسبابِ أَنَّهُ تعالى خَيْرُ الشُّرَكاءِ) أيْ: مِنْ أسبابِ ردِّ العَملِ إذا أَشْرَكَ فيهِ العاملُ معَ الله أحدًا أنَّ الله خيرُ الشركاء، فلا يُنَازِعُ مَنْ جُعلَ شريكًا لَهُ فيه.

(٩) الخامسة: (خَوْفُ النَّيِّ صلَّى الله عَلَيْهِ وسلَّمَ علَى أَصْحابه مِن الرِّيَاءِ) وذلكَ لقولِهِ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ: «أَلاَ أُخْبُرُكُمْ بِمَا هُوَ أُخْوَفُ عَلَيْكُمْ عنْدي مِنَ الْمَسيح الدَّجَّال».

وإذا كانَ يخافُ ذلكَ على أصحابِهِ فالخَوْفُ على مَنْ بعدَهُمْ مِنْ ذلكَ مِنْ بابِ أَوْلَى.

(١٠) السادِسة: (أَنَّهُ فَسَّرَ ذلِكَ بأنَّ المرءَ يُصَلِّي لله، لَكِنْ يُزَيِّنُها لِمَا يَرى مِنْ نَظَرِ رَجُل إِلَيْهِ) وهذا التفسيرُ ينطبقُ تمامًا على الرياء، فيكونُ أخوفَ علينَا عندَ رسولهَ صلَّى الله عليه وسلَّمَ من المسيح الدَّجُّال.

و لمْ يذْكُر الْمُؤَلِّفُ مسألةَ حوفِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ على أُمَّتِهِ مِن المسيحِ الدَّجَّالِ؛ لأنَّ المَقَامَ في الرِّيَاءِ، لا فيما يَحَافُهُ النبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ على أُمَّتِه.

(١١) قولُهُ: (من الشِّرْك) (منْ) للتَّبْعيض؛ أيْ: بعضُ الشرك.

قولُهُ: (اللَّذيا) مفعولٌ بـــ(إرادةُ)؛ لأنَّ (إرادةُ) مصدرٌ مُضَافٌ إلى فاعلٍ، وإذا أردْتَ أنْ تعرفَ المصدرَ إنْ كانَ





مضافًا إلى فاعلِهِ أوْ مفعولِهِ، فحَوِّلْهُ إلى فعلٍ مُضَارعٍ مَقْرُونِ بأنْ،

فإذا قُلْنَا: بابُ من الشِّركِ أَنْ يُرِيدَ الإِنسَانُ بعملِهِ الدُّنْيَا، فالإِنسانُ فاعلٌ، وعلى هذا؛ فـــ(إرادةُ) مصدرٌ مضافٌ إلى فاعلِه، والدُّنيا مفعولٌ به.

وعنوان الباب له ثلاثة احتمالاتٍ:

الأوَّلُ: أنْ يكونَ مُكَرَّرًا معَ ما قَبْلَهُ، وهذا بَعيدٌ أنْ يَكْتُبَ الْمُؤَلِّفُ ترجمَيْن مُتَتابعتَيْن لمعنَّى واحد.

الثاني: أنْ يكونَ البابُ الذي قَبْلَهُ أَخَصَّ منْ هذا الباب؛ لأنَّهُ حاصٌّ في الرياء، وهذا أعمّ، وهذا مُحْتَمَلٌ.

الثالثُ: أَنْ يَكُونَ هَذَا البَابُ نُوعًا مُسْتَقِلًا عَنِ البَابِ الَّذِي قَبْلَهُ، وهذا هُوَ الطَّاهُرُ؛ لأنَّ الإنسانَ في البَابِ النابِ اللهِ يُرِيدُ النَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّلَّا اللَّهُ اللَّهُولُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا

وفي هذا الباب لا يُرِيدُ أَنْ يُمْدَحَ بعبادتِهِ ولا يُرِيدُ الْمَرَاءَاةَ، بلْ يَعْبَدُ اللهَ مُخْلِصًا لَهُ ولكَنَّهُ يُرِيدُ شيئًا من الدنيا؛ كالمالِ والمَرْتَبَة والصحَّةِ في نفسِه وأهله وولده، وما أشبهَ ذلكَ.

فهوَ يُرِيدُ بَعملهِ نفعًا في الدنياً غافلاً عنْ ثُوابِ الآخرةِ، كَمَنْ أذَّنَ لِيَأْخُذَ راتبَ المؤذِّن، أوْ حجَّ لِيَأْخُذَ المالَ، أو تعلَّمَ في كُلِّيَّةٍ لِيأَخَذَ الشهادةَ فتَرْتَفِعُ مَرْتَبَتُهُ، أو تعَبَّدَ للهِ كَيْ يُحْزِيَهُ اللهَ بَمذا في الدُّنيا بمحَبَّةِ الحٰلقِ لَهُ، ودفعِ السوءِ عنهُ، وما أشبَّه ذلكَ.

تنبية:

فإنْ قيلَ: هلْ يَدْخُلُ فيهِ مَنْ يتَعَلَّمُونَ في الكُلِّيَّاتِ أوْ غيرِها يُرِيدُونَ شهادةً أوْ مَرْتَبَةً بتعَلُّمهم؟

فالجوابُ: أنَّهم يدْحُلُونَ في ذلكَ إذا لمْ يُريدُوا غَرَضًا شرعيًّا، فَنقولُ لَهُمْ:

أَوْلاً: لا تَقْصِدُوا بِذَلْكَ المُرتبَةَ الدُّنْيَوِيَّةَ، بل اتَّخِذُوا هذهِ الشهاداتِ وسيلةً للعملِ في الحقولِ النافعة للخلقِ؛ لأنَّ الأعمالَ في الوقتِ الحاضرِ مَبْنيَّةٌ على الشهاداتِ، والناسُ لا يستطيعُونَ الوصولَ إلى منفعةِ الخلقِ إلاَّ هذهِ الوسيلةِ، وبذلكَ تكونُ النَّيَّةُ سليمةً.

ثَانيًا: أَنَّ مَنْ أَرادَ العِلْمَ لذاتِهِ قَدْ لا يَجِدُهُ إلاَّ فِي الكُلِّيَاتِ، فيدخلُ الكُلِّيَةَ أَوْ نُحْوَها لهذا الغرضِ، وأمَّا بالنسبةِ للمرتبة فإنَّها لا تَهُمُّهُ.

ثَالَتًا: أَنَّ الإِنسَانَ إِذَا أَرَادَ بِعَمْلِهِ الْحُسْنَيَيْنِ؛ حُسْنَى الدُّنْيَ وحُسْنَى الآخرةِ، فلا شيءَ عليه؛ لأنَّ الله يقولُ:



﴿ وَمَنْ يَتَقِ اللّٰهَ يَجْعَلُ لَهُ مَخْرَجًا (٢) وَيَرْبَرُقُهُ مِنْ حَيْثُ لاَ يَخْتَسِبُ } فَرَغَّبَهُ في التَّقْوَى بذكرِ الْمَخْرَجِ منْ كُلِّ ضيقٍ، والرزق منْ حيثُ لا يختَسِبُ.

(١٢) قَوْلُهُ تَعالى: (مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا} أي: البقاءَ في الدُّنيا.

قولُهُ: {وَمَرِينَهَا} أي: المالَ والبنينَ والنساءَ والحرثَ والأنعامَ والخيلَ المُسَوَّمَةَ، كما قالَ اللهُ تعالى: {مَرَّيِنَ لِلْنَاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْفَتَاطِيرِ الْمُقَتَّطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْخَرْقِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْهَا}.

قُولُهُ: ﴿ يُونَ إِلَيْهِ مَ } فعلٌ مضارعٌ مُعْتَلُّ الآخِرِ مجزومٌ بحذفِ حرفِ العلَّةِ الياءِ؛ لأنَّهُ جوابُ الشرطِ.

والمعنى: أنَّهُمَّ يُعْطَوْنَ مَا يُرِيدُونَ فِي الدُّنْيَا، وَمَنْ ذلكَ الكُفَّارُ لا يَسْعَوْنَ إلاَّ للدُّنيا وزينتهَا؛ ولذلكَ عُحِّلَتْ لهمْ طيّبَاتُهُمْ فِي حياتِهِم الدنيا، كمَا قالَ تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّامِرِ أَذْهَبْتُمْ طَيْبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ هِمَا ﴾.

ولهذا لَّمَا بَكَى عُمَرُ حينَ رأى النبيَّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قدْ أَثَّرَ في جَنْبِهِ الفراشُ، فقالَ: "مَا يُبْكِيكَ؟"

قالَ: (يا رسولَ اللهِ، كِسْرَى وَقَيْصَرُ يعِيشانِ فيما يعِيشانِ فيهِ مِنْ نعيمٍ، وأنتَ على هذهِ الحالِ)

فقالَ رَسُولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وَسلَّمَ: ﴿ أُولَٰئِكَ قَوْمٌ عُجِّلَتْ لَهُمْ طَيِّبَا تُهُمْ .

وفي الحقيقة هي ضَرَرٌ عليهُمْ؛ لأنَّهم إذا انْتَقَلُوا مِنْ دارِ النعيمِ إلى الجحيمِ صارَ عليْهِم أشدَّ وأعظمَ في فَقْدِ ما مُتَّعُوا به في الدُّنْيا.

قولُهُ: ﴿ وَهُـمُ فَيِهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴾ البَخْسُ: النقصُ؛ أيْ: لا يُنقَصُونَ مِمَّا يُجَازَوْنَ فيهِ؛ لأنَّ اللهَ عَدْلٌ لا يَظْلِمُ، فَيُعْطَوْنَ ما أَرَادُوهُ.

- قولُهُ: ﴿ أُولَٰمُكُم المشارُ إليهِ الذينَ يُرِيدُونَ الحِياةَ الدُّنيا وزينتَهَا.
- قولُهُ: ﴿ لَيْسِ لَهُ وَ فِي أَلَا حَرَةً إِلاَّ النَّامِ ﴾ فيه حَصْرٌ، وطريقُهُ النفيُ والإثباتُ، وهذا يعني أنَّهم لنْ يدْخُلُوا الملك العربية السعودية - الرياض ١١١١١ - ص.ب: ١١٤٦٦ - ص٩ -اكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٤٥٢٢٩٩ - ٤٥٣٢٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٣٦ جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠ - ٥٥٢٨٠٧٣٠







الجَنَّةَ؛ لأنَّ الذي ليسَ لَهُ إلاَّ النَّارُ مَحْرُومٌ من الجَنَّةِ، والعياذُ باللهِ.

- قُولُهُ: {وَحَبِطَ مَا صَنَّعُوا فِيهَا} الْحُبُوطُ: الزَّوَالُ والتَّرْكُ؛ أيْ: زالَ عنهمْ ما صنَّعُوا في الدنيا.

- قولُهُ: ﴿وَبَاطِلْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾، ﴿باطلٌ عبرٌ مُقَدَّمٌ لأَحْلِ مُرَاعاةِ الفواصلِ في الآياتِ، والمبتدأُ ﴿ما ﴾ في قولِهِ: ﴿مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ فأثبَتَ اللهُ أنَّهُ ليسَ لهؤلاءِ إلاَّ النَّارُ، وأنَّ ما صَنَعُوا في الدُّنْيَا قَدْ حَبِطَ، وأنَّ أعمالَهُمْ باطلةً.

- وقولُهُ تعالى: {مَنْ كَانَيْرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَمَرِينَهَا نُوفَ إِلَيْهِدُ أَعْمَالُهُدُ فِيهَا وَهُدْ فِيهَا لاَ يُبْخَسُونَ} مَحْصُوصَةٌ بقولِهِ تعالى: {مَنْ كَانَيْرِيدُ الْهَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَمَ يَصْلاَهَا مَذْ سُومًا مَدْحُومِ }

فإنْ قيلَ: لماذا لا نجعلُ آيةَ هُود حاكمةً على آيةِ الإسراءِ، ويكونُ اللهُ تَوَعَّدَ مَنْ يُرِيدُ العاجلةَ في الدنيا أنْ يجعلَ لهُ ما يشاءُ لِمَنْ يُرِيدُ، ثمَّ وعدَّ أنْ يُعْطِيَهُ ما يشاءُ؟

أجِيبُ: أنَّ هذا المعنى لا يستقيمُ لأمرَيْن:

أُوَّلاً: أَنَّ القاعدةَ الشرعيَّةَ فِي النصوصِ أَنَّ الأحصَّ مُقَدَّمٌ على الأعمِّ. وآيَةُ هودٍ عامَّةٌ؛ لأنَّ كلَّ مَنْ أرادَ الخياةَ الدنيا وزينتَهَا وُفِّيَ إليهِ العملُ، وأُعْطِيَ ما أرادَ أَنْ يُعْطَى.

أمَّا آيَةُ الإسراءِ فهيَ حاصَّةٌ، ﴿عَجَّلْنَاكُهُ فَيهَا مَا نَشَاءُ لَمَنْ نُرِيدٌ ﴾ ولا يُمْكِنُ أنْ يُحْكَمَ بالأعمِّ على الأخصِّ.

الثَّاني: أنَّ الواقعَ يَشْهَدُ على ما تَدُلُّ عليهِ آيَةُ الْإسراءِ؛ لأنَّ في فُقَرَاءِ الكُفَّارِ مَنْ هوَ أَفْقَرُ منْ فُقَرَاءِ المُنَّالِينَ اللهِ، وفيمَنْ يُرِيدُهُ. المسلمينَ؛ فيكونُ عمومُ آيَةٍ هودٍ مخصوصًا بآيَةِ الإسراءِ، فالأمرُ مَوْكُولٌ إلى مشيئةِ اللهِ، وفيمَنْ يُرِيدُهُ.

واخْتُلِفَ فيمَنْ نَزَلَتْ فيهِ آيَةُ هودٍ:

فقيلَ: نَزَلَتْ في الكُفَّارِ؛ لأنَّ الكَافِرَ لا يُرِيدُ إلاَّ الحياةَ الدُّنيا، ويدلُّ على هذا سياقُها والجزاءُ المُرتَّبُ على هذا. وعليه يكونُ وحْهُ مُنَاسَبَتِها للترجمةِ أَنَّهُ إذا كانَ عملُ الكافرينَ يُرَادُ بهِ الدُّنيا، فكلُّ مَنْ شاركَهُمْ في شيءٍ منْ ذلكَ ففيهِ شيءٌ منْ شِرْكِهِم وكُفْرِهِمْ.

وقيلَ: نَزَلَتْ فِي الْمُرَائِينَ؛ لأنَّهمْ لا يعْمَلُونَ إلاَّ للدُّنيا، فلا ينفعُهُم يومَ القيامة.





وقيلَ: نَزَلَتْ فيمَنْ يُرِيدُ مالاً بعَملِهِ الصالحِ.

والسياقُ يَدُلُّ للقولِ الأوَّلِ؛ لقولِهِ تعالى: {أُولَيْكَالَّذِينَ لَيسَ لَهُـدُ فِي الآخِرَةِ إِلاَّ النَّامُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌّ مَا كَانُوا مَعْمَلُونَ}. [هود:١٦].

(١٣) قولُهُ: ﴿تَعِسُ ﴾ بفتح العينِ أوْ كَسْرِهَا؛ أيْ: خابَ وهَلَكَ.

قولُهُ: «عَبْدُ الدِّينَارِ» الدِّينارُ هوَ: النَّقْدُ من الذهب، والدينارُ الإسلاميُّ زنَّتُهُ مثْقَالٌ.

وسمَّاهُ عبدَ الدينار؛ لأنَّهُ تعلُّقَ به تعلُّقَ العبد بالرَّبِّ، فكانَ أكبرَ هَمِّه، وقدَّمَهُ على طاعة ربِّه.

ويُقالُ في عَبْدِ اللَّرْهَمِ ما قيلَ في عبد الدينار، والدِّرْهَمُ هوَ: النقدُ مِن الفطَّةِ، وزِنَةُ الدرَهمِ الإسلاميِّ سبعةُ أعشار المُثْقَال، فكلُّ عَشَرَة دراهمَ سبعةُ مثاقيلَ.

وقَدْ أُرادَ الْمُؤَلِّفُ بِمِذَا الْحَديثِ أَنْ يُبِيِّنَ أَنَّ مِن الناسِ مَنْ يَعْبُدُ الدنيا؛ أيْ: يَتَذَلَّلُ لها ويخضَعُ لها، وتكونُ مُنَاهُ وغايتَهُ، فَيَغْضَبُ إذا فُقِدَتْ، ويَرضَى إذا وُجِدَتْ. ولهذا سَمَّى النبيُّ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ مَنْ هذا شأنُهُ عبدًا لهَا، وهذا مَنْ يُعْنَى بجمع المَالِ مِن الذهب والفضَّة؛ فيكونُ مُريدًا بعمَله الدُّنيا.

قولُهُ: «تَعِسَ عَبْدُ الْخَمِيصَة، تَعَسَ عَبْدُ الْخَمِيلَة» وَهذا مَنْ يُعْنَى بمظهرِه وأثاثه؛ لأنَّ الخميصة كساءٌ جميلٌ، والخميلة فِرَاشٌ وَثِيرٌ، ليسَ لهُ هَمُّ إلاَّ هذا الأمر، فإذا كانَ عابدًا لهذه الأمورِ؛ لأنَّهُ صَرَفَ لها جُهُودَهُ وهِمَّتَهُ، فكيفَ يَمَنْ أرادَ بالعمل الصالح شيئًا من الدُّنيا فجعلَ الدينَ وسيلةً للدُّنيا؟! فهذا أعظمُ.

قولُهُ: «إِنْ أَعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ» يُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ الْمُعْطِي هُوَ الله، فيكونُ الإعطاءُ قَدَرِيًّا؛ أَيْ: إِنْ قَدَّرَ اللهُ لَهُ الرزقَ والعطاء رَضِيَ وانْشَرَحَ صَدْرُهُ، وإِنْ مُنِعَ وحُرِمَ المالَ سَخِطَ بقلبه وقوله، كأنْ يقولَ: لماذا كُنْتُ فقيرًا وهذا غنيًّا؟ وما أشبه ذلك، فيكونُ ساخطًا على قضاء اللهِ وقَدَرِهِ؛ لأنَّ اللهُ مَنعَهُ، واللهُ سُبْحَانَهُ وتعالى يُعطِي ويمنعُ لحكمة، ويُعْطِي الدُّنيا لَمَنْ يُحبُّ ومَنْ لا يُحبُّ، ولا يُعْطَى الدِّينَ إلاَّ لَمَنْ يُحبُّ.

والواجبُ على المؤمنِ أنْ يَرْضَى بقضاءِ الله وقَدَره؛ إنْ أُعْطيَ شَكَرَ، وإنْ مُنعَ صَبَر،

ويُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بالإعطاءِ هنا الإعطاءُ الشرعيُّ؛ أيْ: إنْ أَعْطِيَ مِنْ مال يستَحِقُّهُ من الأموالِ الشرعيَّة رَضيَ، وإنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ، وكلا المعنيْنِ حقَّ، وهما يدُلاَّنِ على أنَّ هذا الرَّجلَ لاَّ يَرْضَى إلاَّ للمالِ، ولا يَسْخَطُ إلاَّ لَهُ؛ ولهذا سَمَّاهُ الرسولُ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم عبدًا لهُ.

قولُهُ: «تَعسَ وَانْتَكَسَ» تَعسَ: أيْ خابَ وهلَكَ، وانْتَكَسَ: أي انْتَكَسَتْ عليه الأمورُ بحيثُ لا تَتَيسَّرُ لهُ. المملكة العربية السعودية - الرياض ١٩٦٧ - ص.ب: ٢٦١٤٤٩ - ص١١ -كس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٤٥٢٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٢٦ جوال: ٤٥٤٨٩٢٠ - ٥٥٢٨٠٧٣٠







فَكُلَّمَا أَرَادَ شَيئًا انقَلَبَتْ عليه الأمورُ خلافَ ما يُرِيدُ، ولهذا قالَ: «وَإِذَا شِيكَ فَلاَ انْتَقَشَ» أَيْ: إذا أصابَتْهُ شوكةٌ فلا يستطيعُ أنْ يُزيلَ ما يُؤْذيه عنْ نفسه.

وهذه الجملُ الثلاثُ يُحتَمَلُ أَنْ تكونَ خَبرًا منهُ صلَّى الله عليه وسلَّمَ عنْ حالِ هذا الرجلِ، وأنَّهُ في تعاسة وانتكاس وعدمِ خلاصٍ من الأذى، ويُحتَمَلُ أَنْ تكونَ مِنْ بابِ الدَعاءِ على مَنْ هذهِ حالُهُ؛ لأنَّهُ لا يَهْتَمُّ إلاَّ للدُّنيا، فَدَعا عليهِ أَنْ يَهْلِكَ، وأَنْ لا يُصِيبَ من الدُّنيا شيئًا، وأَنْ لا يتمكن مِنْ إزالة ما يُؤذيهِ، وقدْ يَصِلُ إلى الشِّرْكِ عندَما يصدُّهُ ذلكَ عنْ طاعةِ اللهِ، حتَّى أصبحَ لا يرضَى إلاَّ للمال، ولا يسخَطُ إلاَّ لَهُ.

قولُهُ: «طُوبَى لِعَبْدِ آخِذ بِعَنَانِ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللهِ» هذا عكسُ الأوَّلِ، فهوَ لا يهْتَمُّ للدُّنيا، وإنَّما يهتمُّ للآخرةِ، فهوَ في استعداد دائم للجهاد في سبيلِ الله.

و «طُوبَى» (فُعْلَى) مَن الطُّيبِ، وهَيَ: اسمُ تفضيلٍ؛ فَـــ(أَطْيَبُ) للمُذَكَّرِ، و(طُوبَى) للمُؤَنَّثِ، والمعنى: أَطْيَبُ حال تكونُ لهذا الرجل.

وقيلَ: إنَّ طُوبَى شجرةٌ في الجُنَّةِ، والأوَّلُ أعمُّ، كما قالُوا في (وَيْلٍ): كلمةُ وعيدٍ.

وقيلَ: وادٍ في جهنَّمَ، والأوَّلُ أعمُّ.

وقولُهُ: «آخِذِ بِعَنَانِ فَرَسِهِ» أَيْ: مُمْسِكِ بَمِقْوَدِ فرسِهِ الذي يُقَاتِلُ عليهِ.

قولُهُ: ﴿فِي سَبِيلِ اللهِ ﴾ ضابطُهُ: أنْ يُقَاتِلَ لتكونَ كلمةُ اللهِ هيَ العُلْيَا، لا للْحَمِيَّةِ أو الوطنيَّةِ أوْ ما أشْبَهَ ذلكَ. لكنْ إنْ قاتلَ وطنيَّةً وقَصَدَ حمايَةَ وطنِهِ لكونِهِ بلدًا إسلاميًّا يَحِبُ الذَّوْدُ عنهُ؛ فهوَ في سبيلِ اللهِ. وكذلكَ مَنْ

قاتلَ دفاعًا عنْ نفسِهِ أوْ مالِهِ أوْ أهلِهِ؛ فإنَّ النبيَّ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ قالَ: المَنْ قَاتَلَ دُونَ ذَلكَ فَهُوَسُهِيدٌ».

فأمَّا مَنْ قاتلَ للوطنيَّةِ المَحْضَةِ فليسَ في سبيلِ اللهِ، لأنَّ هذا قتالُ عصبيَّةٍ يستوي فيهِ اَلمؤمنُ والكافرُ، فإنَّ الكافرَ يُقَاتِلُ منْ أجل وطنه.

قولُهُ: «أَشْعَثَ رَأْسُهُ، مُغْبَرَّةً قَدَمَاهُ» أَيْ: رَأْسُهُ أَشْعَتُ مِن الغُبَارِ في سبيلِ الله، فهوَ لا يَهْتَمُّ بحاله ولا بَدَنِهِ ما دامَ هذا الأمرُ ناتجًا عنْ طاعة الله على أَنَّ أهمَّ شيءٍ عندهُ هوَ الجهادُ في سبيلِ الله، وهذا دليلٌ على أَنَّ أهمَّ شيءٍ عندَهُ هوَ الجهادُ في سبيلِ الله، أمَّا أَنْ يكونَ شعرُهُ أَوْ ثُوبُهُ أَوْ فَرَاشُهُ نَظِيفًا فليسَ لَهُ هَمٌّ فيه.

قولُهُ: «إِنْ كَانَ فِي الْحِرَاسَةَ فَهُوَ فِي الْحِرَاسَةِ، وَإِنْ كَانَ فِي السَّاقَةِ فَهُوَ فِي السَّاقَةِ» الحراسةُ والساقةُ ليُست ْ مِنْ مُقَدَّمِ الحِيشِ، فالحراسةُ أَنْ يَحْرُسَ الإِنسانُ الجيش، والساقةُ أَنْ يكونَ فِي مُؤَخِّرَتَه.

الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ فاكس: 20293 - هاتف: 2077793 - 202893 جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠



وللجُمْلْتَيْنِ مَعْنَيَان:

الأول: أنَّهُ لا يُبَالِي أينَ وُضِعَ، إنْ قيلَ لهُ: احْرُسْ، حرَسَ. وإنْ قيلَ لهُ: كُنْ في الساقَةِ، كانَ فيها. فلا يطْلُبُ مرتبةً أعلى مِنْ هذا الحِلّ، كمُقَدَّم الجيش مثلاً.

الثّاني: إنْ كَانَ فِي الحراسةِ أدَّى حقَّها، وكذا إنْ كانَ فِي السَّاقَةِ. والحديثُ صالحٌ لِلْمَعْنَيَيْنِ، فَيُحْمَلُ عليهما جميعًا إذا لَمْ يكُنْ بينَهُما تعارضٌ، ولا تعارُضَ هُنَا.

قولُهُ: «إِن اسْتَأْذَنَ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، وَإِنْ شَفَعَ لَمْ يُشَفَعْ اللهِ أَيْ: هوَ عندَ الناسِ ليسَ لهُ حاةٌ ولا شرفٌ، حتَّى إنَّهُ إن استأذنَ لمَّ يُؤْذَنْ لَهُ، وهكذا عندَ أهلِ السُّلُطَةِ ليسَ لَهُ مرتبةٌ، فإنْ شَفَعَ لمْ يُشَفَّعْ، ولكَنَّهُ شفيعٌ عندَ اللهِ، ولهُ المترلةُ العاليَةُ؛ لأنَّهُ يُقَاتِلُ في سبيله.

والشفاعةُ: هيَ التوسُّطُ للغير بجَلْبِ منفعة أوْ دَفْع مضرَّة، والاستئذانُ طلبُ الإذن بالشيء.

وقد قسَّم الحديث الناسَ إلى قسميْن:

الأوَّلُ: من ليسَ لهُ هَمِّ إلاَّ الدُّنْيَا؛ إمَّا لتحصيلِ المالِ، أوْ لتحميلِ الحالِ، فقد استَعْبَدَتْ قَلْبَهُ حتَّى أَشْغَلَتْهُ عنْ ذَكْر الله وعبادته.

َ الثاني: أكبرُ هَمَّهِ الآخرةُ، فهوَ يسعى لها في أعلى ما يكونُ مشقَّةً، وهوَ الجهادُ في سبيلِ اللهِ، ومعَ ذلكَ أدَّى ما يجبُ عليه منْ جميع الوُجُوه.

(١٤) فيهِ مسائِلُ:

الأولى: (إِرادةُ الإنسانِ الدُّنيا بِعَمَلِ الآخِرَةِ) وهذا مِن الشرك؛ لأنَّهُ جعلَ عملَ الآخرة وسيلةً لعملِ الدُّنيا، فيطغَى على قلبِهِ حُبُّ الدُّنيا حَتَّى يُقَدِّمُها على الآخرة. والحَرْمُ والإخلاصُ أنْ يجعلَ عملَ الدُّنيا للآخرة.

(١٥) الثانيَةُ: (تَفْسيرُ آيَة هود) وقدْ سبقَ ذلكَ.

(١٦) الثالثة: (تَسمِيَةُ الإنسانِ الْمُسلمِ عَبْدَ الدِّينارِ والدِّرْهَمِ وَالْخَمِيصَةِ) وهذه العُبُوديَّةُ لا تَدْخُلُ فِي الشِّركِ ما لمْ يَصِلْ بِمَا إِلَى حَدِّ الشَّركِ، ولكَنَّهَا نَوْعٌ آخَرُ يُحِلُّ بالإخلاصِ؛ لَأَنَّهُ جَعَلَ فِي قلبِهِ مَحَبَّةً زاحَمَتْ مَحَبَّةَ الشِّركِ ما لمْ يَصِلْ بِمَا إِلَى حَدِّ الشَّركِ، ولكَنَّهَا نَوْعٌ آخَرُ يُحِلُّ بالإخلاصِ؛ لأَنَّهُ جَعَلَ فِي قلبِهِ مَحَبَّةً زاحَمَتْ مَحَبَّةَ الشَّرِكِ ما لِللهِ عَرَّ وحلَّ ومَحَبَّةَ أعمالِ الآخرةِ.







وسلَّمَ: «عَبْدُ الدِّينَارِ»، «عَبْدُ الدِّرْهَمِ»، «عَبْدُ الْخَمِيصَةِ»، «عَبْدُ الْخَمِيلَةِ»، ﴿إِنْ أَعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمُ يُعْطَ سَخِطَ» وهذهِ علامةُ عُبُودِيَّتِهِ لهذهِ الأشياءِ أنْ يكونَ رِضَاهُ وسَخَطُهُ تابعًا لهذهِ الأشياءِ.

(١٨) الخامسة: قولُهُ: «تَعِسَ وَانْتَكَسَ».

(١٩) السادِسة: قولُهُ: «وَإِذَا شِيكَ فَلاَ ائْتَقَشَ» يُحتَمَلُ أَنْ تكونَ الجُمَلُ الثلاثُ حبرًا أَوْ دُعاءً. وسبقَ شرْحُ لكَ.

(٢٠) السابعة: (الثَّناءُ علَى الْمُجاهِدِ الْمَوصوفِ بِتِلْكَ الصَّفاتِ) فقولُهُ في الحديثِ: "طُوبَى لِعَبْد . . . » يدُلُّ على الثناءِ عليهِ، وأنَّهُ هوَ الذي يستَّحِقُّ أنْ يُمْدَحَ، لا أصحابُ الدراهمِ والدنانيرِ وأصحابُ الفُرُشِ والمراّتبِ.







تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الرابع والثلاثون

(١) قولُهُ: (مَنْ أَطَاعَ الْعُلَمَاءَ) (مَنْ) يُحْتَمَلُ أَنْ تكونَ شرطيَّةً؛ بدليلِ قولِهِ: (فَقَد اتَّخَذَهُم) لأَنَّها حوابُ الشرط، ويُحتَمَلُ أَنْ تكونَ موصولةً، أيْ: بابُ الذي أطاعَ العلماءَ.

وَقُولُهُ: (فَقَد اتَّخَذَهُمْ) حبرُ المبتدأ، وقُرِنَتْ بالفاءِ؛ لأنَّ الاسمَ الموصولَ كالشرطِ في العمومِ، وعلى الأوَّلِ تُقْرَأُ (بابٌ) بالتنوينِ، وعلى الثاني بدُونِ تنوينِ، والأوَّلُ أحسنُ.

والمرادُ بالعلماء: العلماءُ بشرع اللَّه، وَبالأُمَرَاءِ: أُولُو الأمرِ الْمُنَفِّذُونَ لهُ.

وهذانِ الصَّنْفَانِ هما المذكورانِ في قولِهِ تعالى: ﴿ يَا أَيْهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مَنْكُ مُ اللَّهُ طاعتَهُ مستقلَّةً، وطاعةَ رسولِهِ مستقلَّةً، وطاعةَ أُولِي الأمرِ تابعةً، ولهذا لمْ يُكرِّر الفعلَ ﴿ أَطْيعُوا } فلا طاعة لمحلوق في معصية الخالق.

وَأُولُو الأمرِ همْ أُولُو الشَّانِ، وهم العلماءُ؛ لأنَّهُ يُسْتَنَدُ إليهمْ في أمرِ الشرعِ والعلمِ بهِ، والأُمرَاءُ؛ لأنَّهُ يُسْتَنَدُ إليهمْ في تنفيذِ الشرعِ وإمضائِهِ، وإذا استقامَ العلماءُ والأمراءُ استقامت الأمورُ، وبفسادِهِمْ تَفْسُدُ الأمورُ؛ لأنَّ العلماءَ أهلُ الإلزام والتنفيذِ.

قولُهُ: (في تحريم ما أحلَّ اللَّهُ) أيْ: في جعْله حرامًا، أيْ: عقيدةً أوْ عملًا، (أوْ تحليلِ ما حرَّمَ اللَّهُ) أيْ: في جعْله حلالاً عقيدةً أوْ عملاً، فتحريمُ ما أحلَّ اللَّهُ لا يَنْقُصُ درجةً في الإِثْمِ عنْ تحليلِ ما حرَّمَ اللَّهُ.

وَكَثيرٌ مِنْ ذَوِي الغَيْرَةِ من الناسِ تَحَدُّهُمْ يميلونَ إلى تحريمِ ما أحلَّ اللَّهُ، أكثرَ مِنْ تَحليلِ الحرامِ، بعكسِ المُتَهَاوِنِينَ، وكلاهُمَا خَطَأً، ومعَ ذلكَ فإنَّ تحليلَ الحرامِ فيما الأصلُ فيه الحِلُّ أهْوَنُ منْ تحريمِ الحلالِ؛ لأنَّ تحليلَ الحرامِ إذا لَمْ يَبَيَّنْ تحريمُهُ فهوَ مَبْنِيٍّ على الأصلِ وهوَ الحلُّ، ورحمةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ سَبقَتْ غضبَهُ، فلا يُمْكِنُ أَنْ نُحَرِّمَ إلا ما تَبَيَّنَ تحريمُهُ؛ ولأَنَّهُ أضيقُ وأشدُّ، والأصلُ أنْ تبقَى الأمورُ على الحلِّ والسَّعَةِ حتَّى يتبيَّنَ التَّحْرِيمُ.

أمَّا فِي العبادات فَيُشَدَّدُ؛ لأنَّ الأصلَ المنعُ والتحريمُ حتَّى يُبَيِّنَهُ الشرعُ، كما قيلَ:

والأصلُ في الأشياءِ حِلُّ وامنع عبادةً إِنَّا باإِذْنِ السَّارِعِ

قولُهُ: (أَرْبَابًا) جمعُ ربِّ، وهوَ: الْمُتَصَرِّفُ المالكُ.



والتصرُّفُ نوعان:

- تَصرَّفٌ قَدَرِيٌّ. وتَصرَّفٌ شرعيٍّ.

فَمَنْ أَطَاعَ العَلْمَاءَ فِي مخالفةِ أَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَقَدَ اتَّخَذَهُمْ أَرِبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ باعتبارِ التصرُّفِ الشَّرعيِّ؛ لأنَّهُ اعتبرَهُمْ مشرِّعينَ، واعتبرَ تشريعَهم شرعًا يُعْمَلُ بِهِ، وبالعكسِ الأمراءُ.

(٢) قولُ ابنِ عبَّاسٍ: (حِجارةٌ مِن السَّماءِ) أيْ: مِنْ فَوْقٍ، تَنْزِلُ عليكُمْ عقوبةً لكُمْ؛ ونُزُولُ الحجارةِ مِن السماءِ ليسَ بالأمرِ المستحيلِ، بلْ هوَ مُمْكِنٌ، قالَ تعالى في أصحابِ الفيلِ: ﴿ وَأَمْرُ سَلَ عَلَيْهِ مُ طَيْرًا أَبَابِيلَ (٣) تَنْ مِيهِ حَبِحَامَ وَمِنْ سِجْيِلٍ} وقالَ تعالى في قومِ لوطٍ: {إِنَّا أَنْ سَلْنَا عَلَيْهِ مُ حَاصِبًا إِلا آلَ لُوطٍ يَجَيَّنَاهُمْ سِنَحَرٍي وَالْحَاصِبُ: الحجارةُ تَحْصِبُهُمْ من السماءِ.

قولُهُ: (أقولُ: قالَ رسولُ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ، وتقولونَ: قالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ) أبو بكرٍ وعمرُ أفضلُ هذهِ الْأُمَّةِ، وأقرَبُها إلى الصوابِ، قالَ النييُّ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ: «إِنْ يُطيعُوا أَبَا بَكُر وَعُمَر يَرْشُدُوا» رواهُ مسلمٌ، ورُوِيَ عنهُ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ أنَّهُ قِالَ: «اقْتَلُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي؛ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَوَ».

وقالَ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلُفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ» ولم يُعْرَفْ عنْ أبي بكرٍ وعمرَ أنَّهما خَالَفَا نصًّا برأْيِهِمَا، فإذا كانَ قولُ أبي بكرٍ وعُمرَ إذا عارضَ الإنسانُ بقولِهِمِا قِولَ الرسولِ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ فإنَّهُ يُوشِكُ أَنْ تَنْزِلَ عليهِ حجارةٌ من السماءِ، فما بالُكَ بَمَنْ يُعَارِضُ قُولَهُ صُلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ بَمَنْ هُوَ دُونَ أَبِي بَكُرٍ وعَمْرَ، والفَرْقُ بينَ ذلكَ كما بينَ السماءِ والأرضِ، فيكونُ هذا أقربَ للعقوبة.

وفي الأثر: التحذيرُ من التقليدِ الأعمى والتَّعَصُّبِ المذهبيِّ.

وبعضُ الناسِ يرتكبُ خطأً فاحشًا، إذا قيلَ لهُ: قالَ رسولُ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ، قالَ: لكنْ في الكتابِ الفلاني كذا وكذا، فعليهِ أَنْ يتَّقِيَ اللَّهَ الذي قالَ في كتابِهِ: ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِ م فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُ مُ الْمُنْ سَكِينَ } ولم يقُلْ: ماذا أجبُّتُمْ فلانًا وفلانًا ؟

أمَّا صاحبُ الكتابِ فإنَّهُ إنْ عُلمَ أنَّهُ يُحبُّ الخيرَ، ويُريدُ الحقَّ، فإنَّهُ يُدْعَى لهُ بالمغفرة والرحمة إذا أحطأً، ولا



يُقَالُ: إِنَّهُ معصومٌ، يُعَارَضُ بقولِهِ قولُ الرسول صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ.

(٣) قولُ أَهَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (عَجِبْتُ): العَجَبُ نَوْعَانِ:

الأوَّلُ: عَجَبُ استحسانٍ، كما في حديثِ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عنها: (كَانَالرسولُصلَّىاللَّهُ عليه وسلَّمَ يُعْجِبُهُ التيامُنُ فِي تَنَعُله وترَجُّله وطُهُوره وَفِي شأَنه كلَّه).

الثَّاني: عجبُ إنكارٍ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿ إِنَّلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾، والعَحَبُ في كلامِ الإمامِ أحمدَ هنا عجبُ إنكار.

قولُهُ: (الإسناد) المرادُ بهِ هنا رجالُ السندِ، لا نِسْبَةُ الحديثِ إلى رَاوِيهِ، أَيْ: عَرَفُوا صحَّةَ الحديثِ بمعرفةِ رجاله.

قولُهُ: (يَ**دْهَبُونَ إِلَى رَأْيِ سُفيانَ)** أَيْ: سُفْيَانَ التَّوْرِيِّ؛ لأَنَّهُ صاحبُ المذهبِ المشهورِ، ولهُ أتباعٌ لكنَّهم انقَرَضُوا، فهم يذْهَبُونَ إلى رأي سفيانَ، هُوَ مِن الفقهاءِ، ويتركونَ ما جاءَ بهِ الحَديثُ.

قولُهُ: (واللَّهُ يقولُ: ﴿وَلَلْمَحْذَمِ﴾) الفاءُ عاطفةٌ، واللامُ للأمرِ، ولهذا سُكَّنَتْ وجُزِمَ الفعلُ بها، لكنْ حُرِّكَ بالكسر لالتقاء الساكنيْن.

قولُهُ: {عَنْ أَمْرِهِ} الضميرُ يعودُ للرسولِ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ؛ بدليلِ أُوَّلِ الآيةِ، قالَ تعالى: {لاَتَجْعَلُوا دُعَاءَ اللَّهُ الدِّينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَمَرِ الَّذِينَ يُحَالِفُونَ عَنْ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَمَرِ الَّذِينَ يُحَالِفُونَ عَنْ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَمَرِ الذِينَ يُحَالِفُونَ عَنْ اللَّهُ الذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَمَرِ الذِينَ يُحَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ}.

فإنْ قيلَ: لماذا عُدِّيَ الفعلُ بِـــ [عنْ } معَ أنَّ (يُحَالِفُ) يتعدَّى بنفسِهِ ؟

أَجِيبُ: إِنَّ الفعلَ ضُمِّنَ معنى الإعراضِ، أيْ: يُعْرِضُونَ عنْ أمرِهِ زُهْدًا فيهِ وعدمَ مُبَالاةٍ بهِ، و﴿أَمْرِهِ} واحدُ الأوامرِ، وليسَ واحدَ الأُمُورِ؛ لأنَّ الأمرَ هوَ الذي يُخالَفُ فيهِ، وهو مُفْرَدٌ مُضَافٌ، فَيَعُمُّ جَمِيعَ الأوامرِ.

﴿ فَتَنَهُ ﴾ الفتنةُ فسَّرَهَا الإمامُ أحمدُ بالشركِ، وعلى هذا يكونُ الوعيدُ بأحدِ أمرَيْنِ: إمَّا الشركُ، وإمَّا العذابُ

الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ فاكس: ٨٩٩٦٥٨ هاتف: ٥٥٢٢٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٣٦ جوال: ٥٥٥٢٨٠٧٠٠



الأليمُ.

(٤) قولُهُ في حديثِ عَدِيٌ بنِ حاتمٍ: {اتَّخَذُوا}، الضميرُ يعودُ للنصارى؛ لأنَّ اليهودَ لم يَتَّخِذُوا المسيحَ ابنَ مريمَ إِلَهًا، بل ادَّعَوْا أَنَّهُ ابنُ زانيةً وحاولُوا قَتْلُهُ، وادَّعَوْا أَنَّهم قَتْلُوهُ، ويُحْتَمَلُ أَنْ يعودَ الضميرُ لليهودِ والنصارى جميعًا، ويَخْتَصُّ النصارى باتِّخَاذِ المسيحِ ابنِ مريمَ، وهذا هوَ المُتَبَادِرُ من السياقِ معَ الآيةِ التي قبلَهَا.

قولُهُ: ﴿ أَحْبَا مُ هُدُورُهُ هُبَانَهُ مُ ﴾ الأحبارُ: جمعُ حِبْرٍ وحَبْرٍ؛ وهوَ العالُم الواسعُ العِلْمِ، والرُّهْبَانُ: جمعُ راهبٍ، وهوَ العابدُ الزاهدُ.

قولُهُ: {أَمْرِبَاكِمَا مِنْ دُونِ اللَّهَ} أيْ: مُشَارِكِينَ للَّهِ عزَّ وجلَّ في التشريعِ؛ لأنَّهم يُحِلُّونَ ما حرَّمَ اللَّهُ فيحلُّهُ هؤلاءِ الأتباعُ، ويُحَرِّمُونَ مَا أحلَّ اللَّهُ فيُحَرِّمُهُ الأتباعُ.

قولُهُ: {وَالْمَسِيحَ آبِنَ مَرْبَحَ} أي: اتَّخَذُوهُ إلهًا معَ اللَّهِ؛ بدليلِ قولِهِ تعالى: {وَمَا أُمِرُوا لِلاَلِيَعْبُدُوا إِلَهَا وَاحِدًا}، والعبادةُ: التذلُّلُ والخضوعُ واتَّبَاعُ الأوامرِ واجتنابُ النواهي.

قولُهُ: ﴿إِلَهُا وَاحِدًا} هُوَ اللَّهُ عزَّ وجلَّ، وإلهٌ، أيْ: (مَأْلُوهٌ) معبودٌ مُطَاعٌ، وليسَ بمعنى (آلهٍ) أيْ: قادرٍ على الاحتراع، فإنَّ هذا معنَّى فاسدٌ كما تقدم.

قولُهُ: {سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ} {سُبْحَانَ} اسمُ مصدرٍ، وهيَ معمولٌ أوْ مفعولٌ لفعلٍ محذوف وجوبًا تقديرُهُ يُسَبِّحُ سُبْحَانًا، أيْ: تسبيحًا؛ لأنَّ اسمَ المصدرِ بمعنى المصدرِ، فسبحانَهُ مفعولٌ مطلقٌ عاملُها محذوفٌ وحوبًا، وهيَ مُلازِمةٌ للإضافةِ، إمَّا إلى مُضْمَرٍ كما في الآيةِ {سُبْحَانَهُ} أوْ إلى مُظهَرٍ كما في (سُبْحَانَ اللَّه).

والتسبيحُ: التتريهُ، أيْ: تتريهُ اللَّهِ عنْ كلِّ نقصٍ، ولا يَحْتَاجُ أنْ نقولَ: ومُمَاثَلَةِ المخلوقينَ؛ لأنَّ الْمَمَاثَلَةَ نَقْصٌ، ولاكنْ إذا قُلْنَاهَا فذلكَ منْ بابِ زيادةِ الإيضاحِ، حتَّى لا يُظَنَّ أنَّ تمثيلَ الخالقِ بالمُخلوقِ في الكمالِ منْ بابِ الكمالِ، فيكونُ المعنى تتريهَ اللَّهِ عنْ كلِّ ما لا يليقُ بهِ مِنْ نقصٍ أوْ مماثلةِ المخلوقينَ.

وقولُهُ: {عَمَّا يُشْرِكُونَ} أيْ: مَمَّا سِوَاهُ من المسيحِ ابنِ مويمَ والأحبارِ والرهبانِ، فهوَ مُنَزَّةٌ عنْ كلِّ شِرْكِ وعنْ كلِّ مُشْرَك به.

477

~ 4V



المعنى عنْ شرْكِهِمْ، أوْ موصولةً ويكونُ المعنى سُبْحَانَ اللَّهِ عن الذينَ يُشْرِكُونَ بهِ، وهيَ صالحةٌ للأمرَيْنِ فتكونُ شاملةً لهمَا؛ لأَنَّ الصحيحَ جوازُ استعمالِ المُشْتَرَكِ في معنَيْهِ إذا لمْ يكُنْ بينَهُمَا تعارُضٌ، فيكونُ النتريهُ عن الشركِ وعن المُشْرَك به.

قولُهُ: (َإِنَّا لَسْنَا نَعْبُدُهُمْ) أَيْ لا: نعبدُ الأحبارَ والرهبانَ، ولا نسجدُ لهمْ ولا نَرْكَعُ ولا نذبحُ ولا نَنْذِرُ لهُمْ، وهذا صحيحٌ بالنسبةِ للأحبارِ والرهبانِ؛ بدليلِ قولِهِ: "أَلْيْسَ يُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فَتُحَرِّمُونَهُ، وَيُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَتُحِلُّونَهُ

فإنَّ هذا الوصفَ لا ينْطَبِقُ على عيسى أبدًا؛ لأنَّهُ رسولُ اللَّهِ، فما أحلَّهُ فقدْ أحلَّهُ اللَّهُ، وما حرَّمَهُ فقدْ حرَّمَهُ اللَّهُ، وقدْ حاولَ بعضُ الناسِ أَنْ يُعِلَّ الحديثَ لهذا المعنى معَ ضَعْفِ سَنَدِهِ، والحديثُ حَسَّنَهُ التَّرْهِذِيُّ وَالأَلْبَانِيُّ وآخَرُونَ، وضعَّفَهُ آخَرُونَ.

ويُجَابُ عن التعليلِ المذكورِ بأنَّ قَوْلَ عَديِّ: لَسْنَا نَعْبُدُهم، يعودُ على الأحبارِ والرهبانِ، أمَّا عيسى ابنُ مريمَ فالمعروفُ أنَّهمْ يَعْبُدُونَهُ.

وبدأ بتحريم الحلال؛ لأنَّهُ أعظمُ منْ تحليلِ الحرامِ، وكلاهُما مُحَرَّمٌ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿وَلاَ تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَهَ ذَا حَلالٌ وَهَذَا حَرَامُ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ...﴾.

قولُهُ: ﴿فَتُلْكَعَبَادَنُهُمْ ﴾ ووَجْهُ كوْنِهَا عبادةً: أنَّ مِنْ معنى العبادةِ الطاعةَ، وطاعةُ غيرِ اللَّهِ عبادةٌ للمُطَاعِ، ولكنْ بشرطِ أنْ تكونَ في غيرِ طاعةِ اللَّهِ، أمَّا إذا كانَ في طاعةِ اللَّهِ فهي عبادةٌ للَّه؛ لأنَّكَ إذا أطَعْتَ غيرَ اللَّهِ في طاعةِ اللَّه، كما لوْ أمرَكَ أَبُوكَ بالصلاةَ فَصَلَّيْتَ، فلا تكونُ قدْ عَبَدْتَ أَبَاكَ بطاعتِكَ لهُ، ولكنْ عَبَدْتَ اللَّه؛ لأنَّكَ أَطَعْتَ غيرَ اللَّه في طاعةِ اللَّه، ولأنَّ أمرَ غيرِ اللَّه بطاعةِ اللَّه وامتثال أمرِه هوَ امتثالٌ لأمرِ اللَّه.

واعْلَمْ أَنَّ اتَّبَاعَ العلماءِ أو الأمراءِ في تحليل ما حرَّمَ اللَّهُ أو العكس ينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسام:

الأوَّلُ: أَنْ يُتَابِعَهُمْ فِي ذلكَ راضيًا بقولِهِمْ مُقَدِّمًا لَهُ سَاخِطًا لَحُكْمِ اللَّه، فهوَ كافرٌ؛ لأَنَّهُ كَرِهَ ما أنزلَ اللَّهُ فاحْبَطَ اللَّهُ عملَهُ، ولا تُحْبَطُ الأعمالُ إلا بالكفر، فكلُّ مَنْ كَرهَ ما أنزلَ اللَّهُ فهوَ كافرٌ.

الثَّاني: أَنْ يُتَابِعَهُمْ فِي ذلكَ راضيًا بحُكْمِ اللَّهِ وعالِمًا بأنَّهُ أمثلُ وأصلحُ للعبادِ والبلادِ، ولكنْ لِهَوَّى فِي نفسِهِ احتارَهُ، كَأَنْ يُرِيدَ مثلاً وظيفةً، فهذا لا يَكْفُرُ، ولكَّنَّهُ فَاسِقٌ، ولهُ حُكْمُ غيْرِهِ من العُصَاةِ.

الثَّالث: أنْ يُتَابِعَهُمْ جاهلًا، فيَظُنُّ أنَّ ذلكَ حُكْمُ اللَّهِ، فينقسمُ إلى قسمَيْن:

أحدهما: أنْ يُمْكِنَهُ أنْ يعْرِفَ الحَقُّ بنفسِهِ، فهوَ مُفَرِّطٌ أَوْ مُقَصِّرٌ، فِهوَ آثْمٌ؛ لأنَّ اللَّهَ أمرَ بسؤالِ أهلِ العلمِ عندَ عدم العلم.

الثَّاتَي: أنْ لا يكونَ عالمًا ولا يُمْكِنُهُ التِعَلُّمُ فَيُتَابِعُهُم تقليدًا ويَظُنُّ أنَّ هذا هوَ الحقُّ، فهذا لا شيءَ عليه؛ لأنَّهُ فَعَلَ ما أُمِرَ بهِ، وكانَ معذورًا بذلكَ؛ ولذلكَ وَرَدَ عنْ رسولِ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ أَنَّهُ قالَ: إنَّ «مَنْ أُفْتِيَ بغَيْر عِلْمِ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى مَنْ أَفْتَاهُ ۗ ولوْ قُلْنَا بإثمِهِ بَخَطَأٍ غيرِهِ لَلَزِمَ مِنْ ذلكَ الحرجُ والمشَقَّةُ، و لمْ يَثِق الناسُ بأحدٍ؛ لاحتمالِ

فَانْ قَيْلَ: لماذا لا يَكْفُرُ أهلُ القسمِ الثاني ؟ الجِيبُ: إنَّنا لوْ قُلْنَا بكُفْرِهِمْ، لَزِمَ مِنْ ذلكَ تكفيرُ كلِّ صاحبِ معصيةٍ يَعْرِفُ أَنَّهُ عاصٍ للَّهِ، ويَعْلَمُ أَنَّهُ حُكْمُ

وصفَ اللَّهُ الحاكمينَ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ بثلاثةِ أوصافٍ:

الأول: في قوله تعالى: {وَمَنْ لَـمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْرَلَ اللَّهُ فَأُولَدُكَ هُـمُ الْكَافِرُونَ}.

الثَّاني: في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ لَـمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَمْكَ هُـمُ الظَّالْمُونَ }.

التَّالَث: في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ لَـ مْ يَحْكُ مُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَيْكَ هُـ مُ الْفَاسِقُونَ }.

واختلفَ أهلُ العلم في ذلكَ:

فقيلَ: إنَّ هذهِ الأُوصافَ لموصوفٍ واحدٍ؛ لأنَّ الكافرَ ظالمٌ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُــُ الظَّالِمُونَ}، وفاستٌ؛ لقوْلِهِ تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُ مُ النَّامِرُ ﴾، أيْ: كَفَرُوا.





وقيلَ: إنَّها لمَوْصُوفِينَ متعدِّدِينَ، وإنَّها على حَسَبِ الحُكْمِ، وهذا هوَ الراححُ. فيكونُ كافرًا في ثلاثة أحوال:

الأول: إذا اعتقدَ جوازَ الحكمِ بغيرِ ما أنزلَ الله؛ بدليلِ قولِهِ تعالى: {أَفَحُكُ مَ الْجَاهِلَيَةَ يَبِغُونَ} فكلُّ ما خالفَ حُكْمَ اللهِ فهوَ مِنْ حُكْمِ الجاهليَّةِ؛ بدليلِ الإجماعِ القَطْعِيِّ على أنَّهُ لا يجوزُ الحُكْمُ بغيرِ مَا أنزلَ اللهُ، فالمُحِلُّ والمُبِيحُ للحُكْمِ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ مُحَالِفٌ لإجماعِ المسلمينَ القطعيِّ، وهذا كافرٌ مُرْتَدُّ، وذلك كمَن اعتقدَ حِلَّ الزِّنا أو الخمرِ، أوْ تحريمَ الخُبْرِ أو اللبنِ.

التَّاتَي: إذا اعتقدَ أَنَّ حُكْمَ عَيرِ اللَّه مثلُ حُكْم اللَّه.

الثالث: إذا اعتقدَ أنَّ حُكْمَ غيرِ اللَّهِ أَحْسَنُ مِنْ حُكْمِ اللَّهِ، بدليلِ قولِهِ تعالى: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكُمْ اللَّهِ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ أَحْسَنُ اللَّهِ أَحْسَنُ اللَّهِ أَحْسَنُ الأَحكَامِ؛ بدليلِ قولِهِ تعالى مُقَرِّرًا ذلكَ: ﴿ أَلْيسَ اللَّهُ بِأَحْسَدَ اللَّهِ مَثْلُ اللَّهُ أَوْ أَحسنَ الحَاكَمِينَ أَحكامًا، وهو أحكمُ الحاكمينَ، فمن ادَّعَى أنَّ حُكْمَ غيرِ اللَّهِ مثلُ حُكْم اللَّه أوْ أحسنُ فهو كافرٌ؛ لأنَّهُ مُكَذّبٌ للقرآن.

ويكُونُ ظالمًا: إذا اعتقدَ أنَّ الحُكْمَ بِمَا أنزلَ اللَّهُ أحسنُ الأحكامِ، وأنَّهُ أنفعُ للعبادِ والبلادِ، وأنَّهُ الواجبُ تطبيقُهُ، ولكنْ حَمَلَهُ البُعْضُ والحقدُ للمحكومِ عليهِ حتَّى حكمَ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ، فهوَ ظالمٌ.

ويكونُ فاسقًا: إذا كانَ حُكْمُهُ بغيرِ ما أنزِلَ اللَّهُ لِهَوَّى في نفْسه مع اعتقاده أنَّ حُكْمَ الله هو الحقُّ، لكنْ حَكَمَ بغيرِه لهوًى في نفسه، أيْ: مَحَبَّة لمَا حَكَمَ به، لا كراهة لحُكْمِ اللَّه، ولا ليَضُرَّ أحدًا به، مثلَ: (أنْ يَحْكُمَ لشخصٍ لرشُوة رُشِيَ إِيَّاها، أَوْ لكونِه قَرِيبًا، أوْ صديقًا، أوْ يَطْلُبُ مِنْ ورائِه حاجةً، وما أشبَه ذلك) مع اعتقاده بأنَّ حُكْمَ اللّه هوَ الأمثلُ والواجبُ اتّبَاعُهُ، فهذا فاسقٌ وإنْ كانَ أيضًا ظالمًا، لكنَّ وَصْفَ الفسقِ في حقّهِ أوْلَى مِنْ وَصْفِ الظَّلْه.

أمَّا بالنسبة لَمَنْ وضعَ قوانينَ تشريعيَّةً معَ علْمِه بحُكْمِ اللَّه، وبمُخالَفة هذه القوانينِ لحُكْمِ اللَّه، فهذا قدْ بدَّلَ الشريعة بهذه القوانينِ فهوَ كافرٌ؛ لأنَّهُ لَم يَرْغَبُ بَهَذا القانونِ عنْ شريعة اللَّه إلا وهُوَ يعتقدُ أنَّهُ حيرٌ للعبادِ والبلادِ مِنْ شريعة اللَّه، وعنْدَما نقولُ بأنَّهُ كافرٌ فَنعْنِي بذلكَ: أنَّ هذا الفعلَ يُوصِلُ إلى الكُفْرِ، ولكنْ قدْ يكونُ الواضعُ لهُ معذورًا، مثلَ: أنْ يُغَرَّرَ بهِ، كأنْ يُقَالَ: إنَّ هذا لا يُخالِفُ الإسلامَ، أوْ هذا مِن المَصَالِحِ المُرْسَلَةِ، أوْ هذا ثمَّا رَدَّهُ

الإسلامُ إلى الناس.

فَيُوجَدُ بعضُ العلماء، وإنْ كانوا مُخْطئينَ، يقولونَ: (إنَّ مسألة المُعَامَلات لا تَعَلَّقَ لها بالشرع، بلْ تَرْجعُ إلى ما يُصْلِحُ الاقتصادَ في كلَّ زمان بِحَسَبِه، فإذَا اقتضى الحالُ أنْ نَضَعَ بُنُوكًا للرِّبًا، أوْ ضرائبَ على الناسِ، فهذا لا شيءَ فيه، وهذا لا شكَّ في حَطَّيه، فإنْ كانوا مُحْتَهِدِينَ غَفَرَ اللَّهُ لهمْ، وإلا فَهُمْ على حَطَرٍ عظيمٍ، واللائقُ بمؤلاءِ أنْ يُلقَّبُوا بأنَّهُمْ منْ علماء الدولة لا عُلماء اللَّهِ).

وممًّا لا شكَّ فيهِ أنَّ الشرعَ جاءَ بتنظيمِ العباداتِ التي بينَ الإنسانِ وربِّهِ، والمعاملاتِ التي بينَ الإنسانِ معَ الخلقِ؛ في العقودِ والأنكحةِ والمواريثِ وغيرِها، فالشرعُ كاملٌ منْ جميعِ الوجوهِ، قالَ تعالى: ﴿ الْيُؤْمِ أَكُمُلْتُ الْخَلْقِ؛ في العقودِ والأنكحةِ والمواريثِ وغيرِها، فالشرعُ كاملٌ منْ جميعِ الوجوهِ، قالَ تعالى: ﴿ الْيُؤْمِ أَكُمُلْتُ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللللَّاءُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللَّاءُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللللَّالَّالَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللللَّالَّلْمُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللللللللّهُ الللللللّهُ اللللللللللللّهُ الللللللّهُ الللّهُ الللللللللّهُ ا

لَكُمْ دِينَكُمْ}

وكيفَ يُقَالُ: إِنَّ المعاملاتِ لا تَعَلَّقَ لها بالشرعِ، وأَطْوَلُ آيةٍ في القرآنِ نَزَلَتْ في المعاملاتِ، ولَوْلا نظامُ الشرع في المعاملاتِ لفسكَ الناسُ.

وَأَنَا لاَ أَقُولُ: نَأْخُذُ بِكُلِّ مَا قَالَهُ الفَقَهَاءُ؛ لأَنَّهِم قَدْ يُصِيبُونَ وقَدْ يُخْطِئُونَ، بلْ يَجِبُ أَنْ نَأْخُذَ بِكُلِّ مَا قَالَهُ اللَّهُ ورسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وسَنَّةٍ رسُولِهِ مَا ورسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وسَنَّةٍ رسُولِهِ مَا يُزِيلُ إِشْكَالَهَا ويَحِلُّهَا، ولكنَّ الخطأَ إمَّا مِنْ نَقْصِ العلمِ أَو الفهمِ، وهذا قُصُورٌ، أَوْ نقصِ التَّذَبُّرِ، وهذا تقصيرٌ.

أُمَّا إذا وُفِّقَ الإَنسانُ بالعلمِ والفهمِ وبُذلِ الجهدِ في الوصولِ إلى الحقِّ، فلا بُدَّ أَنْ يَصِلَ إليهِ حتَّى في المعاملاتِ، قالَ تعالى: {أَفَلاَ يَهَدَّبُرُ وَنَ الْقُرْإِنَ}.

- وقالَ تعالى: {أَفَلَـمْ يَدَّبِّرُوا الْقُولَ}.
- وقالَ تعالى: {كِتَابُ أَنْرَانَاهُ إِلَيْكَ مُبَامِكٌ لِيَدَّمُرُوا آيَاتِهِ}.
- وقالَ تعالى: ﴿ وَمَنْ إِنَّا عَلَيْكَ الْكِتَابَ ثِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾، فكلُّ شيءٍ يحتاجُهُ الإنسانُ في دينهِ أَوْ دُنْيَاهُ، فإنَّ القرآنَ بيَّنَهُ بيانًا شافيًا.

ومَنْ سَنَّ قوانينَ تُخَالِفُ الشريعةَ وادَّعى أَنَّها مِن المصالحِ المُرْسَلَةِ فهوَ كاذبٌ في دَعْوَاهُ؛ لأنَّ المصالحَ المُرْسَلَةَ ومَنْ سَنَّ قوانينَ تُخَالِفُ الشريعةَ وادَّعى أَنَّها مِن المصالحِ المُرْسَلَةِ فهوَ كاذبٌ في دَعْوَاهُ؛ لأنَّ المصالحَ المُرْسَلَةِ، إن اعْتَبَرُهَا فليستْ مصالحَ، ولا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ كَذَلكَ، ولهذا كانَ الصوابُ أَنَّهُ ليسَ هناكَ دليلٌ يُسَمَّى بالمصالحِ المُرْسَلَةِ، بلْ ما اعتبرَهُ الشرعُ فهوَ مَصْلُحَةٌ، _ تَكُونَ كذلكَ، ولهذا كانَ الصوابُ أَنَّهُ ليسَ هناكَ دليلٌ يُسَمَّى بالمصالحِ المُرْسَلَةِ، بلْ ما اعتبرَهُ الشرعُ فهوَ مَصْلُحَةٌ، _ قادَه، وهو عَمْدَا: ٤٥٤٨٩٦٦ - ٤٥٢٢٩٩٤ قيد من المن عنها المنظمة ال







وما نفاهُ فليسَ بمصلحة، وما سكتَ عنهُ فهوَ عفوٌ.

والمصالحُ المرسلةُ تَوسَّعَ فيها كثيرٌ مِن الناسِ؛ فأدخلَ فيها بعضَ المسائلِ المنكرةِ من البدعِ وغيرِها، كعيد ميلادِ الرسول، فزَعَمُوا أَنَّ فيهِ شَحْدًا لِلَّهِمَمِ، وتنشيطًا للناسِ؛ لأنَّهم نَسُوا ذِكْرَ رسولِ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ، وهذا باطلٌ؛ لأنَّ جميعَ المسلمينَ في كلِّ صلاة يَشْهَدُونَ أَنَّ مُحَمَّدًا عبدُهُ ورسولُهُ، ويُصَلُّونَ عليه، والذي لا يحيّا قلبُهُ بهذا وهُو يُصَلِّي بينَ يديْ ربِّه، كيفَ يَحْيَا قَلْبُهُ بساعة يُؤْتَى فيها بالقصائدِ الباطلةِ التي فيها مِن الغُلُوِّ ما يُنْكِرُهُ رسولُ اللَّه صلَّى اللَّهُ عليه وسَلَّمَ، فهذه مَفْسَدَةٌ وليستْ بمصلحة.

فالمصالحُ المرسَلةُ، وإنْ وضَعَهَا بعضُ أهلِ العلمِ المحتهدينَ الكبارِ، فلا شكَّ أنَّ مُرَادَهُم نصرُ اللَّهِ ورسولِهِ، ولكن استُخدِمَتْ هذهِ المصالحُ في غيرِ ما أرادَهُ أولئكَ العلماءُ وتُوسِّعَ فيها. وعليهِ فإنَّها تُقاسُ بالمعيارِ الصحيح، فإن اعتبرَهَا الشرعُ قبِلَتْ، وإلا فكما قالَ الإمامُ مالكُّ: (كلُّ أحد يُؤخذُ مِنْ قولِه ويُردُ إلا صاحبَ هذا القبرِ) وهناكَ قواعدُ كُلِّيَّاتٌ تُطبَّقُ عليها الجُزْئيَّاتُ.

وَلْيُعْلَمْ: أَنَّهُ يَجِبُ على الإنسانِ أَنْ يَتَّقِيَ رَبَّهُ فِي جَمِيعِ الأحكامِ، فلا يتَسَرَّعَ فِي الْبَتِّ هِما؛ خُصُوصًا فِي التكفيرِ، الذي صارَ بعضُ أَهَلِ الغَيْرَةِ والعاطفة يُطْلِقُونَهُ بدونِ تفكير ولا رَوِيَّةٍ، معَ أَنَّ الإنسانَ إذا كفَّرَ شخصًا و لمْ يكُن الشخصُ أهلاً لهُ عادَ ذلكَ إلى قائلهِ، وتكفيرُ الشخصِ يَتَرَتَّبُ عليهِ أُحكامٌ كثيرةٌ، فيكونُ مباحَ الدمِ والمالِ، ويتَرَتَّبُ عليهِ جميعُ أحكامِ الكفرِ.

وكما لَا يجوزُ أَنْ نُطُلِقَ الكَفرَ على شخص مُعَيَّنِ حتَّى يتبَيَّنَ شروطُ التكفيرِ في حقِّه، يَجِبُ أَلا نَحْبُنَ فِي تَكفيرِ مِنْ كَفَّرُهُ اللَّهُ ورسولُهُ، ولكنْ يَجِبُ أَنْ نُفَرِّقَ بَينَ المُعَيَّنِ وغيرِ المُعَيَّنِ، فالمُعَيَّنُ يحتاجُ الحَكمُ بتكفيرِهِ إلى أَمرَيْن:

أحدهما: ثبوتُ أنَّ هذه الخَصْلَةَ التي قامَ بِمَا ثَمَّا يَقْتَضِي الكُفْرَ.

والآخر: الْطَبَاقُ شروط التكفيرِ عليه، وأهمها العلمُ بأنَّ هذا مُكَفِّرٌ، فإنْ كانَ حاهلًا فإنَّهُ لا يُكَفَّرُ. والآخر: الْطَبَاقُ شروط التكفيرِ عليه، وأهمها العلمُ بأنَّ هذا بالتحريم، هذا في إقامةُ حدِّ وليسَ بتكفير، ولهذا ذكرَ العلماءُ أنَّ مِنْ شروط إقامةِ الحدِّ أنْ يكونَ عالمًا بالتحريم، هذا في إقامةُ حدِّ وليسَ بتكفير، والتحرُّزُ من التكفيرِ أوْلَى وأَحْرَى، قالَ تعالى: ﴿ مرسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِمْرِينَ لِنَلاَيَكُو وَلَلْنَاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرَّسُلُ ﴾.





- وقالَ تعالى: {وَمُاكُنَّا مُعَذِّبِينَ حَنَّى بُبَعَثَ مَسُولاً}.
- وقالَ تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلُّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُ مُ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمُ

مَا يَتُفُونَ }.

ولا بُدَّ معَ تَوَفَّرِ الشروطِ مِنْ عدمِ الموانعِ، فلوْ قامَ الشحصُ بما يقتضي الكفرَ إكراهًا أوْ ذُهولاً لمْ يُكَفَّرُ؛ لقولِهِ تعالى: {مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلا مَنْ أُكْرِهِ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنُ

بِلابِيَمَانِ} ولقولِ الرجلِ الذي وحدَ دابَّتَهُ في مَهْلَكَةٍ: (اللَّهُمَّأُنْتَ عَبْدِي وَأَنَّا رَبُكَ) أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ، فلمْ يُؤَاخَذُ بِذَلَكَ.

(٥) قولُهُ: فيه مسائِلُ:

الأولى: (تفسيرُ آيةِ التُّورِ) وهي قولُهُ تعالى: {فَلْيَحْذَمِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فَتُنَةُ أَوْيُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}، وسبقَ تفسيرُهَا.

(٦) الثانية: (تفسيرُ آيةِ بَرَاءةٌ) وهيَ قولُهُ تعالى: {اتَّخَذُوا أَحْبَامَهُ مُ وَمَرُهُبَانَهُ مُ أَمْرَبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ} الآية، وقدْ سبقَ ذلكَ.

(٧) الثالثة: (التَّنبيهُ علَى مَعْنى العبادةِ التي أَنْكَرَها عَدِيِّ) لأنَّ العبادةَ هيَ التعَبُّدُ لهُمْ بالطاعةِ، والتذَّلُ لهمْ بالرُّكُوعِ والسَّدودِ والنَّذْرِ وما أشْبَهَهُ، لكنْ بَيَّنَ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ أنَّ المرادَ مِنْ عبادتِهِم هيَ طاعتُهم في تحليلِ الحرام، وتحريم الحلالِ.

(٨) الرابعة: (تَمثيلُ ابنِ عبَّاسِ بـــأَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ، وتَمثيلُ أَحمدَ بسُفْيَانَ) أيْ: إذا كانَ أبو بكرٍ وعُمَرُ لا يُمْكِنُ أن يُعَارَضَ قولُ النبيِّ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ بقولِهِمَا، فما باللَّكَ بَمَنْ عارَضَ قولَ النبيِّ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ بقَوْلُ مَنْ دُونَهُمَا ؟

فهوَ أشدُّ وأقبحُ.

وكذلكَ مَثَّلَ الإمامُ أحمدُ بسُفْيَانَ الثوريِّ وأنكرَ على مَنْ أَخَذَ برأيه، وتَرَكَ ما صحَّ به الإسنادُ عنْ رسول الله المدده العربية السعودية - الرياص ١١٢١٠ - ص.ب: ٢٦١٤٤٦ - من ٢٠٠٤ - nttp://www.afaqattaiseer.com - صَ٠١ - الكين الكين: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٤٥٢٢٢٩ - ٤٥٤٨٩٢٦ جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠ - ٠٥٥٢٨٠٧٣٠





صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ، واستدلَّ بقولِهِ تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَ مَمِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ } الآيةَ.

(٩) الخامسة: (تَحَوُّلُ الأحوالِ إلى هَذهِ الغايةِ، حَتَّى صَارَ عِنْدَ الأكثرِ عِبادَةُ الرُّهبانِ هِيَ أفضلَ الأعمالِ... إلخ)

قولُ الْمُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى: (تَغَيَّرَت الأحوالُ إلى هذهِ الغايةِ حتَّى صارَ عندَ الأكثرِ عبادةُ الرهبانِ هيَ أفضلَ الأعمال...)

هذا لا شكَّ أنَّهُ أشدُّ منْ مُعَارَضَة قولِ الرسولِ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ بقولِ أبي بكرٍ وعُمَرَ.

ثُمَّ قالَ: (ثُمَّ تَغيَّرت الأحوالُ إلى أنْ عُبدَ منْ دُون اللَّه مَنْ ليسَ من الصالحينَ).

أيْ: يُرْكَعُ ويُسحَدُ لهُ، ويُعَظَّمُ تعظيمَ الربِّ، ويُوصَفُ بما لا يستَحقُّ، وهذا يُوجَدُ عندَ كثيرٍ مِن الشعراءِ الذينَ يَمْدَحُونَ الملوكَ والوزراءَ وهمْ لا يستحقُّونَ أنْ يكونُوا بمترلة أبي بكر وعمرَ.

ثم قالَ: (وَعُبِدَ بِالْمَعَنَى الثَّانِيَ) وهوَ الطاعةُ والاتَّبَاعُ، (مَنْ هوَ مِنَ الجَاهلِينَ) فأُطيعَ الجاهلُ في تحليلِ ما حرَّمَ اللَّهُ، وتحريمِ مَا أَحلَّ اللَّهُ، كما يُوحَدُ في بعضِ النُّظُمِ والقوانينِ المحالفةِ للشريعةِ الإسلاميَّةِ، فإنَّ واضعِيها جُهَّالٌ لا يعرفونَ مِن الشريعةِ ولا الأديانِ شيئًا، فصارُوا يُعْبَدُونَ بَمذا المعنى، فيُطاعونَ في تحليلِ ما حرَّمَ اللَّهُ، وتحريمِ ما أحلَّ اللَّهُ.

وهذا في زمانِ الْمُؤَلِّف، فكيفَ بزمانِنا ؟!

وقدْ قالَ النبيُّ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ فيما رَوَاهُ البخارِيُّ عنْ أنسِ بنِ مالكٍ رضيَ اللَّهُ عنهُ: «لاَيَأْتِيزَمَانُّ عَلَى التَّاسِ إِلاَوْمَا بَعْدَهُ شَرَّهُمنْهُ حَتَّى تَلْقَوْا رَبِّكُمْ».

- وقالَ النبيُّ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ للصحابةِ: "وَمَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلافًا كَثِيرًا" وعَصْرُ الصحابةِ أقربُ إلى الهُدَى منْ عَصْر مَنْ بعدَهُمْ.

والناسُ لا يُحسُّونَ بالتَّغَيِّرِ؛ لأنَّ الأمورَ تأتي رُوَيْدًا رُوَيْدًا، ولوْ غابَ أحدٌ مُدَّةً طويلةً ثمَّ جاءَ لَوَجَدَ التغيُّرَ الكثيرَ المُذَعِجَ، نسألُ اللَّهُ السلامة، فَعَلَيْنَا الحذرَ، وأنْ نَعْلَمَ أنَّ شرعَ اللَّهِ يَجِبُ أن يُحْمَى وأنْ يُصَانَ، ولا يُطاعُ أحدٌ في تحليلِ ما حرَّمَ اللَّهُ، أوْ تحريمِ ما أحلَّ اللَّهُ أبدًا مهما كانتْ مترَلَتُهُ، وأنَّ الواجبَ أنْ نكونَ عِبَادًا للَّهِ عزَّ وحلَّ تذَّلُلاً وطاعةً.

الملكة العربية السعودية – الرياض ١١٣١٣ – ص.ب: ٣٦١٤٤٩ فاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هـاتف: ٤٥٣٢٩٩ – ٤٥٤٨٩٣٦ جوال: ٠٥٥٢٨٠٧٣٠







تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الخامس والثلاثون

(١) هذا البابُ لَهُ صِلَةٌ قويَّةٌ بما قَبْلَهُ؛ لأنَّ ما قبلَهُ فيهِ حُكْمُ مَنْ أطاعَ العلماءَ والأمراءَ في تحليلِ ما حرَّمَ اللهُ، أوْ تحريمِ ما أحلَّ اللهُ، وهذا فيهِ الإنكارُ على مَنْ أرادَ التَّحَاكُمَ إلى غيرِ اللهِ ورسولِهِ، قولُهُ تعالى: {ٱلْمُ مَرَ}.

الاستفهامُ يُرَادُ بهِ التقريرُ والتعجُّبُ مِنْ حالِهِمْ، والخطابُ للنبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ.

قُولُهُ: ﴿ يُنْرُعُمُونَ أَنْهُ مُ أَمَنُوا بِمَا أَنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾، هذا يُعَيِّنُ أنْ يكونَ الخطابُ للنبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ هنا، و لم يَقُل: الذينَ آمَنُوا؛ لأنَّهم لمْ يُؤْمَنُوا بلْ يَزْعُمُونَ ذلكَ وهمْ كاذبونَ.

والذي أُنْزِلَ إلى النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ الكتابُ والحكمةُ، قالَ تعالى: ﴿ وَأَنْزَلَ اللهُ عَلَيْكَ الْكَتَابُ

وَالْحِكُمَةَ} قَالَ الْفَسِّرُونَ: (الحكمةُ السُّنَّةُ، وهمْ يزعُمُون أنَّهم آمَنُوا بذلكَ، لكنَّ أفعالَهم تُكذَّبُ أقوالَهُم حيثُ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إلى الطاغوت لا إلى الله ورسوله).

قُولُهُ: ﴿ إِلَى الطَّاغُوتِ } صيغةُ مبالغةٍ مِن الطغيانِ، ففيهِ اعتداءٌ وبَغْيُّ.

والمرادُ بهِ هنا: كلَّ حُكْمٍ خالفَ حكمَ اللهِ ورسولِه، وكلَّ حاكمٍ يَحْكُمُ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ على رسولِه. أمَّا الطاغوتُ بالمعنى الأَعَمِّ فقدْ حَدَّهُ ابنُ القيِّمِ بأَنَّهُ: (كُلُّ ما تجاوزَ العبدُ به حَدَّهُ منْ معبودٍ أَوْ مَبوعٍ أَوْ مُطَاعٍ) وقَدْ تقدَّمَ الكلامُ عليهِ في أوَّل كتاب التوحيد.

قولُهُ: ﴿ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكُفُرُوا ﴾ أيْ: أمرَهُم اللهُ بالكفرِ بالطاغوتِ أمْرًا ليسَ فيهِ لَبْسٌ ولا خَفَاءٌ، فمَنْ أرادَ التَّحَاكُمَ إليه فهذه الإرادةُ على بصيرة؛ إذ الأمرُ قدْ بُيِّنَ لَهُمْ.

قُولُهُ: ﴿ وَيُرْبِدُ الشَّيُطَانُ } حنسٌ يَشْمَلُ شياطينَ الإنسِ والحنِّ.

قُولُهُ: ﴿ أَنْ يُضِلُّهُ مُ ضَلَاكًا بَعِيدًا ﴾ أيْ: يُوقِعَهُمْ في الضلالِ البعيدِ عن الحقِّ، ولكنْ لا يَلْزَمُ مِنْ ذلكَ أنْ يَنْقُلَهُمْ إلى الباطلِ مَرَّةً واحدةً، ولكنْ بالتدريج.

فقولُهُ: ﴿ بَعِيدًا } أيْ: ليسَ قريبًا، لكنْ بالتدريجِ شيئًا فشيئًا، حتَّى يُوقِعَهُمْ في الضلالِ البعيدِ.

قولُهُ: ﴿ وَإِذَا قَيلَ لَهُ مُ تَعَالُوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ ﴾ أيْ: قالَ لهم الناسُ: أقبِلُوا، { إِلَى مَا أَنْزَلَ اللهُ } من القرآنِ فاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ كُلُهُ عَالَتُهُ: ٤٥٤٨٩٣٦ - ٤٥٣٢٩٩ كَبُوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠ من ٥٥٢٨٠٧٣٠ من القرآنِ ﴿ إِلَى الرَّسُولِ } نفسِهِ في حياتِهِ وسُنَّتِهِ بعدَ وفاتِهِ، والْمُرَادُ هنا الرسولُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ نفسُهُ في حياتِهِ.

- قولُهُ: ﴿مَرَأَيْتَ الْمُنَافِتِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ﴾ الرُّؤْيَةُ هنا رُؤْيَةُ حالٍ لا رُؤْيَةُ بَصَرٍ ؛ بدليلِ قولِهِ: ﴿ تَعَالُوا ﴾ فهي تَدُلُ على أنَّهم لَيْسُوا حاضرينَ عندَهُ، والمعنى: كأنَّما تُشَاهدُهُم.

- وقولُهُ: ﴿ يُصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا } يُعْرِضُونَ عنكَ إعراضًا.

- وقولُهُ: ﴿ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ } إظهارٌ في مَوْضِعِ الإضمارِ لثلاثِ فوائدَ:

الأولى: أنَّ هؤلاء الذينَ يزعمونَ الإيمانَ كانوا منافقينَ.

الثانية: أنَّ هذا لا يَصْدُرُ إلاَّ مِنْ منافقٍ؛ لأنَّ المؤمنَ حقًّا لا بُدَّ أنْ يَنْقَادَ لأمرِ اللهِ ورسولِهِ بدُونِ صُدودٍ. الثالثة: التنبيهُ؛ لأنَّ الكلامَ إذا كانَ على نَسَقِ واحدٍ فقدْ يَغْفُلُ الإنسانُ عنهُ، فإذا تَغَيَّرَ حَصلَ لَهُ انْتِبَاهٌ.

وقولُهُ: {مرَّأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ} حوابُ {إِذَا} وكلمةُ (صَدَّ) تُسْتَعْمَلُ لازمةً، أيْ: يُوصَفُ بِمَا الشحصُ ولا يَتَعَدَّاهُ إِلَى غيرِهِ، ومصدرُها: صُدُّودٌ، كما في هذهِ الآيةِ، ومُتَعَدِّيَةً، أيْ: صَدَّ غَيْرَهُ، ومصدرُها صَدُّ، كما في قوْلِهِ تعالى: {وَصَدُّوكُ مُ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ}.

وقَوْلُهُ: {فَكَنْفَ إِذَا أَصَابَتُهُ مُ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدْمَتُ أَيدِيهِ مُ ثُمَّ جَاءُوكَ يَخْلِفُونَ بِاللهِ إِنْ أَمَرُدُنَا إِلاَّ إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا } الاستفهامُ هنا يُرَادُ به التَّعَجُّبُ، أيْ: كيفَ حالُهُم إذا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ.

والمصيبةُ هنا تشملُ المصيبةَ الشرعيَّةَ والدُّنيويَّةَ؛ لعدمِ تَضَادُّ المعنيَيْنِ:

فالدُّنيويَّة: مثلُ: الفقرِ والجَدْب، وما أشبَه ذلك، فيأتونَ يَشْكُونَ إلى النبيِّ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ فيقولونَ: أَصَابَتْنَا هذه المصائبُ، ونحنُ ما أَرَدْنا إلاَّ الإحسانَ والتوفيقَ.

والشَّرْعَيَّة: إذا أظهرَ اللهُ رسولَهُ على أمرِهِمْ حافُوا وقالُوا: يا رسولَ اللهِ، ما أَرَدْنَا إلاَّ الإحسانَ والتوفيقَ. قولُهُ: ﴿ إِمَا قَدْمَتُ } صلتُهُ، والعائدُ محذوفٌ تقديرُهُ: عا قدَّمَتُهُ أيديهِمْ.

وفي اللغةِ العربيَّةِ يُطْلَقُ هذا التعبيرُ ويُرادُ بهِ نفسُ الفاعلِ، أيْ: بما قدَّمُوهُ مِن الأعمالِ السيِّئةِ.

وقولُهُ: ﴿إِنْ أَمَرُدُنَا إِلاَّ إِحْسَاناً وَتُوفِيقاً ﴾، ﴿إِنْ مِعنى (ما)، أيْ: ما أردْنا إلاَّ إحسانًا بكونِنا نَسْلَمُ من الفضيحة - ص٢ -اكس: ١٩٤٩٩٥٥ هاتف: ٢٥٢٢٩٩٩ - ٤٥٢٢٢٩٩ جوال: ٥٥٢٨٠٧٢٠ .







والعارِ، وتوفيقًا بينَ المؤمنينَ والكافرينَ، أوْ بينَ طريقِ الكفرِ وطريقِ الإيمانِ، أيْ: نمشي معَكُمْ ونمشي معَ الكُفَّارِ، وهذهِ حالُ المنافقينَ، فهمْ قالُوا: أردْنَا أنْ نُحْسِنَ المنهجَ والمسلكَ معَ هؤلاءِ وهؤلاءِ، ونُوَفِّقَ بينَ الطرفَيْنِ.

قُولُهُ: ﴿أُولَمُكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ } تَوَعَّدَهُم الله بأنَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي قلوبِهِم مِن النفاق والمكر والخداع، فالله عَلاَّمُ الغيوب، قالَ تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ وَتَعْلَمُ مَا تُوسُوسُ بِهِ نَفْسُهُ } بلْ إنَّ الله أعلمُ منكَ بما فيك، قالَ تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَ اللهَ يَحُولُ بَينَ المرءِ تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَ اللهَ يَحُولُ بِينَ المرءِ وقلبِهِ.

ولهذا قيلَ لأعرابيِّ: (بِمَ عَرَفْتَ رَبَّك؟

قالَ: بِنَقْضِ الْعَزَائِمِ وَصَرْفِ الْهِمَمِ) فالإنسانُ يَعْزِمُ على الشيءِ، ثمَّ لا يَدْرِي إلاَّ وعزيمَتُهُ مُنْتَقَضَةٌ بدونِ سببٍ هر.

قُولُهُ: {فَأَغْرِضْ عَنْهُ مْ} وهذا مِنْ أَبْلَغِ ما يكونُ مِن الإهانةِ والاحتقارِ.

قولُهُ: ﴿ وَعِظْهُمْ } أَيْ: ذَكِّرْهُمْ وَحَوِّفُهُمْ، لكنْ لا تَجْعَلْهُمْ أكبرَ هَمِّكَ، فلا تَحَفْهُمْ وقُمْ بما يَحِبُ عليكَ مِن الموعظة؛ لِتَقُومَ عليهم الحُجَّةُ.

قُولُهُ: {وَقُلْ لَهُ مُ فِي أَنْفُسِهِ مُ قَوْلًا بَلِيغًا} اختلفَ المفسِّرونَ فيها على ثلاثةِ أقوالٍ:

الأوَّلُ: أَنَّ الْجَارُ والمجرورَ { فَ فَأَنْفُسِهِمْ } مُتَعَلِّقٌ ببليغٍ، أَيْ: قُلْ لهمْ قولاً بليغًا في أنفسِهِمْ، أَيْ: يبلُغُ في أنفسهمْ مبلغًا مُؤَثِّرًا.

الثاني: أنَّ المعنى: انْصَحْهُمْ سرًّا.

الثالثُ: أنَّ المعنى: (قُلْ لُهُمْ فِي َ أَنْفُسِهِمْ) أيْ: في شأنهِم وحالهم، قولاً بليغًا في قلوبِهِم يُؤَثِّرُ عليها، والصحيحُ: أنَّ الآيةَ تَشْمَلُ المعانيَ الثلاثةَ؛ لأنَّ اللفظَ صالحٌ لها جميعًا، ولا مُنَافَاة بينَها.

وهذه قاعدة في التفسير ينبغي التَّنَبُّهُ لها، وهيَ: أنَّ المعانيَ المُحْتَمَلَةَ للآيةِ والتي قالَ بها أهلُ العلمِ، إذا كانت الآيةُ تَحْتَمُلُهَا وليسَ بينَها تَعارُضٌ، فإنَّهُ يُؤخَذَ بجميع المعاني.

(٢) قَوْلُهُ تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُ مُ لاَ تُفْسِدُوا فِي الْأَمْرُضِ }.

الملكة العربية السعودية – الرياض ١٣٦٣ – ص.ب: ٣٦١٤٤٩ ك. اكس: ٤٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٤٥٣٧٢٩٩ – ٤٥٤٨٩٦٦ جوال: ٣٥٥٢٨٠٧٣٠

http://www.afaqattaiseer.com E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com







الإفساد في الأرض على نوعَيْنِ:

الْمُولُ: إفسادٌ حِسِّيٌّ مادِّيّ، وذلكَ مثلُ هَدْمِ البيوتِ وإفسادِ الطُّرُقِ، وما أشبهَ ذلكَ.

الثاني: إفسادٌ مَعنويٌ، وذلكَ بالمعاصي، فهيَ مِنْ أَكبرِ الفسادِ في الأرضِ، قالَ تعالى: ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِ وَالْتَانِي: إِفْسَادُ فِي الْبَرِ وَالْفَسَادُ فَي الْبَرْفِي الْبَرْفِي الْبَرِ وَالْفَسَادُ وَالْفَسَادُ فِي الْبَرِ وَالْفَسَادُ فِي الْبَرِ وَالْفَسَادُ فِي الْبَرِ وَالْفَسَادُ فَي الْبَرِ وَالْفَسَادُ فَي الْبَرِ وَالْفَسَادُ فِي الْبَرِ وَالْفَسَادُ فَي الْمَرْفِي الْمَالِي اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَالْفَالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّا الللَّالِي اللَّهُ الللَّهُ اللَّالِي اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

- وقَالَ تعالى: ﴿ وَمَا أَصَابَكُ مُنْ مُصِيبَةً فَبِمَا كَسَبَتُ أَيدِيكُ مُ وَيَعْفُوعَنْ كَثِيرٍ }

قُولُهُ: ﴿إِنَّمَا نَخُنُ مُصُلِحُونَ} وهذه دعوى مِنْ أَبْطَلِ الدَّعَاوَى، حيثُ قالُوا: ما حَالُنا وما شَأْنُنا إلاَّ الإصلاحُ؛ ولهذا قالَ تَعَالى: ﴿أَلَا إِنَّهَا مُوَكَّدَاتٍ، وهيَ: ﴿أَلا الدَّعَالَ اللهُ عَالَى وَالْجَمَلَةُ مُؤَكَّدَةٌ بأربعةٍ مُؤَكِّدَاتٍ، وهيَ: ﴿أَلا وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ قَابَلَ حَصْرَهُمْ بأعظمَ مِنْهُ، فهؤلاءِ الذينَ يُفْسِدُونَ في الأرضِ ويدَّعُونَ الإصلاحَ هم المفسدونَ حقيقةً لا غَيْرُهُم.

ومناسبةُ الآيةِ للبابِ ظاهرةٌ، وذلكَ أنَّ التَّحَاكُمَ إلى غيرِ ما أنْزَلَ اللهُ مِنْ أكبرِ أسبابِ الفسادِ في الأرضِ. (٣) قولُهُ تعالى: **{وَلاَ** تَفْسِدُوا فِي الأَمْرُضِ}.

يشمَلُ الفسادَ المادِّيُّ والمعنويُّ كمَا سبقَ.

قال في (فتح الحيد) (وفي الآية: ﴿وإذا قبل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون} التنبيه على عدم الاغترار بأقوال أهل الأهواء، وإن زخرفوها بالدعوى.



E-Mail:afag@afagattaiseer.com





وفيها: التحدير من الاغترار بالرأي، ما لم يقم على صحته دليل من الكتاب والسنة.

فما أكثر من يُصدَق بالكذب ويُكذّب بالصدق إذا جاءه، وهذا من الفساد في الأرض.

فتدبر هذا تجده في حال الأكثر إلامن عصمه الله، وأعطاه عقلاً كاملاً عند ورود الشهوات، وبصراً ناقداً عند ورود

الشبهات، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم).

قولُهُ: ﴿ يَعْدَ إِصْلَاحِهَا } مِنْ قِبَلِ الْمُصْلِحِينَ. ومِنْ ذلكَ الوُقُوفُ ضَدَّ دعوةِ أَهْلِ العلمِ، والوقوفُ ضدَّ دعوةِ السَّلَةِ، وَضَدَّ مَنْ يُنَادِي بَأَنْ يكونَ الحُكْمُ بما في كتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ.

وقولُهُ: ﴿ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا } مِنْ بَابِ تَأْكِيدِ اللَّوْمِ والتوبيخِ، إذْ كيفَ يُفْسِدُ الصَالِحَ؟! وهذا غايةُ ما يكونُ مِن الوقاحةِ والخُبْثِ والشَّرِّ؛ فالإفسادُ بعدَ الإصلاحِ أعظمُ وأشدُّ مِنْ أنْ يمضيَ الإنسانُ في فسادِهِ قبلَ الإصلاحِ، وإنْ كانَ المطلوبُ مِن الجميعِ هوَ الإصلاحَ بعدَ الفسادِ.

ومناسبة الآية للباب:

أنَّ التَّحَاكُمَ إلى ما أنزلَ اللهُ هوَ الإصلاحُ، وأنَّ التَّحَاكُمَ إلى غيْرِهِ هوَ الإفسادُ.

(٤) قولُهُ تعالى: {أَفَحُكُمَ الْجَاهِلَيَةَ يَبِغُونَ} الاستفهامُ للتوبيخِ، و{حُكُمَ مَفعولٌ مُقَدَّمٌ لــ (يبغونَ وَقُدِّمَ لإفادةِ الحصرِ، والمعنى: أفلا يبغونَ إلاَّ حُكْمَ الجاهليَّةِ، و{يبغونَ } يَطْلُبُونَ.

والإضافةُ في قولِهِ: ﴿حُكْمَ الْجَاهَلَيَةِ } تحتملُ معنييْنِ:

أحدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ المعنى: أَفَحُكُمَ أَهْلِ الجاهليَّةِ الذينَ سَبَقُوا الرسالةَ يَبْغُونَ، فَيُرِيدُونَ أَنْ يُعِيدُوا هذهِ الْأُمَّةَ إِلَى طريقِ الجاهليَّةِ الذي طريقِ الجاهليَّةِ الذي أحكامُها معروفةٌ، ومنها: الْبَحَائِرُ وَالسَّوَائِبُ وقَتْلُ الأولادِ.

تُانيها: أن يكونَ المعنى: أَفَحُكُمَ الجهلِ الذي لا يُبْنَى على العِلْمِ يبغونَ، سُواءٌ كانتْ عليهِ الجاهليَّةُ السابقةُ أمْ لَكُنْ، وهذا أعمُّ.

والإضافة للجاهليَّة تقتضي التقبيح والتنفيرَ، وكلُّ حُكْمٍ يُخَالِفُ حُكمَ اللهِ فهوَ جَهْلٌ وَجَهَالَةٌ، فإنْ كانَ معَ العلمِ بالشرع فهوَ جَهْلٌ.

اكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتفَ: ٤٥٢٢٢٩٩ – ٤٥٤٨٩٦٦ جوال: ٥٥٥٢٨٠٧٠٠







والجهالةُ هيَ: العملُ بالخطأِ سَفَهًا لا جَهْلاً، قالَ تعالى: ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ وَالْجَهَالَةُ هيَ: العملُ السُّوءَ بجهلٍ فلا ذنبَ عليهِ، لكنْ عليهِ أنْ يتَعَلَّمَ.

قُولُهُ: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكُمًا }، ﴿ مَنْ } اسمُ استفهامِ بمعنى النفي، أيْ: لا أحدَ أحسنُ من اللهِ حُكْمًا، وهذا النفي مُشْرَبٌ معنى التَّحَدِّي، فهو أبلغُ مِنْ قولِ: لا أحسنَ مِن اللهِ حُكْمًا؛ لأنَّهُ مُتَضَمِّنٌ للنفي والزيادةِ. وقولُهُ: ﴿ حُكْمًا } تمييزٌ؛ لأنَّهُ بعدَ اسمِ التفضيلِ، وهو مُبْهَمٌ، فَبَيَّنَ هذا التمييزُ المُبْهَمَ ومَيَّزَهُ، والحُكْمُ هنا يشملُ: الكوبيُّ والشرعيُّ.

وقولُهُ: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكُمًا لِقَوْمِ يُوقِنُونَ ﴾ حبرٌ لا يَدْخُلُهُ الكذبُ ولا النسخُ إطلاقًا، ولذلكَ هدى اللهُ الذينَ آمَنُوا لِمَا احتلَفُوا فيهِ مِن الحقِّ بإذنِهِ، فُحَمَّوا بينَ المتشابحاتِ والمحتلفاتِ من النصوصِ.

وقالُوا: ﴿كُلِّ مِنْ عِنْدَ مَرِّينًا ﴾ وعَرَفُوا حُسْنَ أحكامِ اللهِ تعالى، وأنَّها أحسنُ الأحكامِ، وأنْفَعُها للعبادِ، وأَفُومُها لمصالحِ الخلقِ في المعاشِ والمعادِ؛ فلمْ يَرْضَوْا عنها بديلًا.

(٥) قَوْلُهُ فَي حَدَيتِ عِبدَ اللهِ بنِ عَمرِو: «لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ» أَيْ: إِيمانًا كاملاً، إلاَّ إِذَا كَانَ لا يَهْوَى ما حاءً بهِ النِيُّ صلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ بالكُلِّيَّةِ، فإنَّهُ ينْتَفِي عنْهُ الإِيمانُ بالكُلِّيَّةِ؛ لأنَّهُ إذَا كَرِهَ ما أَنْزَلَ اللهُ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ لِكُفْرِهِ، قَالَ تَعَالَى: {ذَلِكَ بَأَنَّهُ مُ كَلِّهُ مَا أَنْزَلَ اللهُ فَأَخْبَطَ أَعْمَالُهُ مِنْ }.

قُولُهُ: «حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لَمَا جَنْتُ بِهِ» الْهَوَى بالقَصْرِ هُوَ الميلُ، وبالمَدِّ هُوَ الريخُ، والمرادُ الأوَّلُ. و«حَتَّى» للغاية، والذي حاءَ به النبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ هُوَ القرآنُ والسُّنَّةُ.

وَإِذَا كَانَ هَوَاةُ تَبَعًا لما جاءَ بهِ النيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لَزِمَ مِنْ ذلكَ أَنْ يُوَافِقَهُ تصديقًا بالأخبارِ، وامتثالاً للأوامر، واجتنابًا للنواهي.

وَاعلمْ أَنَّ أَكْثَرَ مَا يُطْلَقُ الهوى على هَوَى الضلالِ، لا على هَوَى الإيمانِ، قالَ تعالى:

﴿ أَفَرَ أَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هُوَاهُ } وقالَ تعالى: ﴿ وَالَّبَعُوا أَهْوَاءَهُ هُ } وغيرُها مِن الآياتِ الدالَّةِ على ذمِّ مَن اتبَّعَ هواهُ، ولكنْ إذا كانَ الهوى تَبَعًا لما جاءَ بهِ النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ كانَ محمودًا، هُوَ مِنْ كَمَالِ الإيمانِ.

وقَدْ سبقَ بِيانُ أَنَّ مَن اعتقدَ أَنَّ حُكْمَ غير الله مساو لحُكْمِ الله، أَوْ أَصنُ، أَوْ أَنَّهُ يَجُوزُ التَّحَاكُمُ إِلَى غير الله

http://www.afaqattaiseer.com

T1889 - 0.017.07 - 0.017.09**

**Hall:afaq@afaqattaiseer.com

O878.07 جوال: 0078.07**

O878.07 عير الله العربية السعودية - الرياض 1079.00**

O878.00 عير الله عير الله







فهوَ كافرٌ.

وأمَّا مَنْ لَمْ يكُنْ هواهُ تَبَعًا لما جاءَ بهِ النبيُّ صلى الله عليهِ وسلَّمَ، فإنْ كانَ كارهًا لهُ فهوَ كافرٌ، وإنْ لمْ يكُنْ كارهًا ولكنْ آثرَ محبَّةَ الدُّنيا على ذلكَ فليسَ بكافر، لكنْ يكونُ ناقصَ الإيمان.

قولُهُ: (قالَ النَّوَوِيُّ: حديثٌ صحيحٌ) صحَّحَهُ النَّوَوِيُّ وغيرُهُ، وضَعَّفَهُ جَماعةٌ مِنْ أهلِ العلمِ، مَنْهُم ابنُ رَجَبٍ في كتابه (جَامع الْعُلُوم وَالْحكَم) ولكنْ معناهُ صحيحٌ.

(٦) قُولُهُ فِي أَثَرِ الشَّعْبِيِّ: (وقالَ الشَّعْبِيُّ) أَيْ: فِي تَفْسَيْرِ الآيةِ.

قولُهُ: (رَجُلِ مِن المنافقينَ) هُوَ مَنْ يُظْهِرُ الإسلامَ ويُبْطِنُ الكفرَ، وسُمِّيَ منافقًا مِن النَّافقَاءِ، وهيَ: حُحْرُ الْمِيرُبُوعِ، واليربوعُ لَهُ جُحرٌ لهُ بابَّ ولهُ نَافقًاءُ، أيْ: يَحْفِرُ إلى الأرضِ حَنْدَقًا حَتَّى يَصِلَ مُنْتَهَى جُحْرِهِ، ثمَّ يَحْفِرُ إلى الأرضِ حَنْدَقًا حَتَّى يَصِلَ مُنْتَهَى جُحْرِهِ، ثمَّ يَحْفِرُ إلى أَلْمَا عَلَى، فإذا بقِيَ شيءٌ قليلٌ بَحَيْثُ يَتَمَكَّنُ مِنْ دَفْعِهِ برأسِهِ تَوَقَّفَ، فإذا جُحِرَ عليهِ مِن البابِ حَرَجَ من النَّافِقَاءِ. قولُهُ: (ورَجُلٍ مِن اليهودِ) اليهودُ هم: المُنتَسِبُونَ إلى دينِ موسى عليهِ السلامُ، وسُمُّوا بذلكَ إمَّا مِنْ قولُهِ: {إِنَّا

قوله. (ورجل مِن اليهود) اليهود هم. المنتسبون إلى دينِ موسى عليهِ السلام، وسم

هُدُنَا إِلَيْكَ} أَيْ: رَجَعْنَا، أَوْ نسبةً إِلَى أَبِيهِم يَهُوذَا، ولكنْ بعدَ التعريبِ صَارَتْ بالدَّالِ. قَدُنُا إِلَيْ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُو

قولُهُ: (إلى مُحَمَّدٍ) أي: النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، و لم يَذْكُرْهُ بوصفِ الرسالةِ؛ لأنَّهمْ لا يُؤْمِنُونَ برسالتِهِ، ويَزْعُمُونَ أَنَّ النبيَّ الموعودَ بهِ سيأتي.

قُولُهُ: (عَرَفَ أَنَّهُ لاَ يَأْخُذُ الرِّشُوَةَ) تعليلٌ لطلبِ التَّحَاكُمِ إلى النبيِّ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ.

والرِّشْوَةُ: مُثَلَّثَةُ الرَّاءِ؛ فيحوزُ الرِّشوةُ، الرَّشوةُ، والرُّشوةُ، وهيَ: المالُ المدفوعُ للتَّوَصُّلِ إلى شيءٍ.

قالَ أَهَلُ العلمِ: (لا تكونُ مُحَرَّمَةً إِلاَّ إِذَا أَرَادَ الإِنسانُ أَنْ يَتَوَصَّلَ هِمَا إِلَى باطلِ أَوْ دَفْعِ حَقِّ، أَمَّا مَنْ بَلْلَهَا لَيْتَوَصَّلَ هِمَا إِلَى حَقِّ لَهُ مُنعَ مِنْهُ، أَوْ لِيَدْفَعَ هِمَا باطلاً عَنْ نفسه فلَيْسَتْ حرامًا على البَّاذِل، أَمَّا على آخذها فحرامٌ).

ُ قُولُهُ: (فَاتَّفَقَا أَنْ يَأْتِيَا كاهنًا في جُهيْنَةَ) كَأَنَّهُ صارَ بينَهُمَا خلافٌ، وأَبَى المنافقُ أَنْ يَتَحَاكَمَا إلى البيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ.

والكاهنُ: مَنْ يَدَّعِي عِلْمَ الغيبِ فِي المستقبلِ، وكانَ للْعَرَبِ كُهَّانٌ تَنْزِلُ عليهم الشياطينُ بخبرِ السماءِ، فيقولونَ: سيحدثُ كذا وكذا، فربَّما أصابُوا ادَّعَوْا عِلْمَ الغيبِ، فكانَ العربُ يتحاكمونَ إليهمْ، فترلَ قولُهُ تعالى: {أَلَـمُ تَرَإِلَى الَّذِينَ يَنْ عُمُونَ. .} الآيةَ.





قال في (فتح المجيد) ص٤٧١: (وفيما قاله الشعبي ما ببين أن المنافق يكون أشدّ كراهـة لحكم الله ورسوله من اليهود والنصاري، ويكون أشد عداوة لأهل الإيمان، كما هو الواقع في هذه الأزمنة وقبلها من إعانة العدو على المسلمين، وحرصهم على إطفاء نور الإسلام والإيمان.

ومن تدبر ما في التاريخ، وما وقع منهم في الوقائع؛ عرف أن هذا حال المنافقين قديماً وحديثاً).

قُولُهُ: (وقيلَ) ذكرَ هذهِ القِصَّةَ بصيغةِ التَّمْرِيضِ، لكنْ ذَكَرَ في (تيسيرِ العزيزِ الحميدِ): (أَنَّها رُويَتُ منْ طُرُق مُتعدِّدَةٍ، وَأَنَّها مشهورةٌ مُتَدَاوِلَةٌ بينَ السلفِ والخلفِ تداولاً يُعْنِي عن الإسنادِ، ولها طُرُق كثيرةٌ، ولا يَضُرُّهَا ضعفُ إسنادِها)

قولُهُ: (رَجُلَيْنِ) هُما مُبْهَمَانِ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ يكُونا من المسلمينَ المؤمنينَ، ويُحْتَمَلُ أَنْ يكُونَا مِن المنافقينَ، ويُحْتَمَلُ غيرُ ذلكَ.

قُولُهُ: (إلى كَعْبِ بْنِ الأَشْرَفِ) وهوَ رجلٌ مِنْ زُعَمَاءِ بَنِي النَّضِيرِ.

قولُهُ: (أَكَذَلكَ) حبرٌ لمبتدأ محذوف، التقديرُ: أكذلكَ الأمرُ.

قولُهُ: (فَضَرَبَهُ بالسَّيْف) الضاربُ عُمَرُ.

وهذهِ القِصَّةُ والتي قبلَهَا تَدُلُّ على: أنَّ مَنْ لمْ يَرْضَ بحُكْمِ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ كافرٌ يجبُ قَتْلُهُ؛ ولهذا قَتَلَهُ عمرُ رضيَ اللهُ عنْهُ.

فإنْ قيلَ: كَيفَ يَقْتُلُهُ عمرُ رضيَ اللهُ عنْهُ والأمرُ إلى الإمام، وهوَ النبيُّ صلَّى اللهُ عليهَ وسلَّمَ؟ أجيبُ: إنَّ الظَّاهِرَ أنَّ عُمَرَ لمْ يَمْلِكْ نفسَهُ لِقُوَّةِ غَيْرَتِهِ فقتلَهُ؛ لأَنَّهُ عَرَفَ أنَّ هذا رِدَّةٌ عَن الإسلامِ، وقدْ قالَ النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: ﴿مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُۗۗۗ.

(٧) فيهِ مسائِلُ:

الأولى: (تَفسيرُ آيةِ النِّساءِ وما فيها مِن الإعانةِ علَى فَهْمِ الطاغوتِ) وهي قولُهُ تعالى: ﴿أَلَـمْ تَرَإِلَى الَّذِينَ







يَنْ عُمُونَ أَنَّهُ مُ آمَّنُوا بِمَا أَنْرِلَ إِلَيْكِ }.

وقولُهُ: (وما فيها مِن الإُعانةِ علَى فَهْمِ الطاغوتِ) أيْ: أنَّ الطاغوتَ مُشْتَقٌّ مِن الطُّغيان، وإذا كانَ كذلكَ فيشمَلُ كلَّ ما تجاوزَ بهِ العبدُ حَدَّهُ مِنْ متبوعٍ أوْ معبودٍ أوْ مطاعٍ، فالأصنامُ والأمراءُ والحُكَّامُ الذينَ يُحِلُّونَ الحرامَ ويُحَرِّمُونَ الحلالَ طواغيتُ.

- (٨) الثانية: (تفسيرُ آيةِ البقرةِ: {وَإِذَا قِيلَ لَهُ مُ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَمْنُ فَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ}) ففيها دليلٌ على أنَّ النفاق فسادٌ في الأرضِ؛ لأنَّها في سياق المنافقينَ، والفسادُ يشمَلُ جميعَ المعاصي.
 - (٩) التَّالثُّهُ: (تفسيرُ آيةِ الأعرافِ: ﴿ وَلاَ تُفْسِدُوا فِي الْأَمْنُ مِبْ بَعْدَ إصْلاَحِهَا }) وقد سبق.
- (١٠) الرابعة: (تفسيرُ: ﴿ أَفَحُكُ مَ الْجَاهِلَيَةَ بِبِغُونَ ﴾ وقدْ سبقَ ذلكَ، وقدْ بيَّنَا أنَّ المرادَ بَحُكْمِ الجاهليَّةِ كلُّ ما حالفَ الشرعَ، وأضيفَ للحاهليَّةِ للتنفيرِ منْهُ وبيانِ قُبْحِهِ، وأنَّهُ مَنْنِيٌّ على الجهلِ والضلالِ.
 - (١١) الخامسة: (ما قالَ الشُّعبيُّ في سبب نزولِ الآية الأولى) وقَدْ سَبَقَ.
- (١٢) السادسة: (تفسيرُ الإيمانِ الصَّادقِ والكاذِبِ) فالإيمانُ الصادقُ يَسْتَلْزِمُ الإذعانَ التامَّ والقَبُولَ والتسليمَ لحُكُم الله ورسوله، والإيمانُ الكاذبُ بخلافِ ذلكَ.
 - (١٣ُ) السابعَة: (قِصَّةُ عُمَرَ معَ المنافقِ) حيثُ جَعَلَ عُدُولَهُ عَن التَّرَافُعِ إلى النبيِّ صلَّى الله عليهِ وسلَّمِ مُبيحًا لقتله لردَّته، وأَقْدَمَ على قتله لقُوَّة غَيْرَته، فلمْ يمْلكْ نفسَهُ.
 - َ (٤) الثَّامنة: (كُوْنُ الإيمانِ لا يَحصُلُ لأحدٍ حَتَّى يكونَ هواهُ تَبَعًا لِما جاءَ بهِ الرسولُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ) وهذا واضحٌ مِن الحديثِ.



تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس السادس والثلاثون

(١) الجحدُ: هو الإنكارُ.

والإنكارُ نوعان:

الأوَّلُ: إنكارُ تكذيب.

وهذا كفرٌ بلا شكّ، فلوْ أنَّ أحداً أنكرَ اسماً مِنْ أسماءِ الله، أو صِفَةً مِنْ صفاتِهِ الثابتةِ في الكتابِ والسُّنَّةِ، مثلَ أنْ يقولَ: ليسَ للهِ يدٌ، أو أنَّ الله لم يَسْتَوِ على عرشِهِ، أو ليسَ له عينٌ فهوَ كافرٌ بإجماعِ المسلمينَ؛ لأنَّ تكذيب خبرِ الله ورسوله كفرٌ مخرجٌ عن الملَّة بالإجماع.

الثَّاني: إنكارُ تأويل، وهو أَنْ لا يُنْكرَهَا ولكنْ يتأوَّلُها إلى معنًى يخالفُ ظاهرَهَا وهذا نوعان:

أحدهما: أنْ يكونَ للتأويل مسوِّغٌ في اللُّغة العربيَّة فهذا لا يُوحبُ الْكفرَ.

والآخر: أَنْ لا يَكُونَ له مُسوِّعٌ فِي اللَّغةِ العربيَّةِ، فَهذا حُكْمُهُ الْكفرُ؛ لأَنَّه إذا لم يكنْ له مسوِّعٌ صارَ فِي الحقيقةِ تكذيباً، مثلَ أَنْ يقولَ المرادُ بقولِهِ تعالى: { تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا } تجري بأراضينا، فهذا كافِرٌ؛ لأنَّه نَفاهَا نفياً مطلَقاً، فهو مُكذَّبٌ.

ولو قالَ في قولِهِ تعالَى: ﴿ إِبَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ المرادُ بيديهِ السمواتُ والأرضُ، فهو كُفْرٌ أيضاً؛ لأنَّه لا مسوِّغَ له في اللَّغةِ العربيَّةِ، ولا هوَ مُقْتَضَى الحقيقةِ الشرعيَّةِ فهو منكرٌ ومكذِّبٌ، لكنْ إنْ قالَ: المرادُ باليدِ النَّعْمةُ أو القوَّةُ فلا يُكَفَّرُ؛ لأنَّ اليدَ في اللَّغةِ تطلَقُ بمعنى النعمة، قالَ الشاعرُ:

وَكُمْ لِظُلامِ الليلِ عندَك من يد تُحدَثُ أَنَّ المَا تَوَيَّةَ تُكُذبُ

فقولُه: (مِنْ يد) أيْ: مِنْ نعمة؛ لأنَّ المانويَّةَ يقولونَ: إنَّ الظُّلمةَ لا تخلُقُ الخيرَ، وَإِنَّما تخلُقُ الشرَّ.

قولُه: «مِنَ الأسماع» جمعُ اسم واختُلفَ في اشتقاقه:

فَقِيلَ: مِنَ السُّمُوِّ وهو الارتفاعُ، ووجهُ هذا أنَّ المسمَّى يرتفعُ باسمِهِ ويتبيَّنُ ويظهرُ.

وقيلَ: مِنَ السِّمَةِ وهي العلامةُ، ووجهُه: أنَّه علامةٌ على مسمَّاهُ، والراجحُ أنَّه مشتَقٌّ منْ كلَّيْهمَا.

والمرادُ بالأسماءِ -هنا-: أسماءُ اللهِ عزَّ وجلَّ، وبالصفاتِ صفاتُ اللهِ عزَّ وجلَّ، والفرقُ بينَ الاسمِ والصفةِ أنَّ الاسمَ ما تَسَمَّى بهِ اللهُ، والصفةَ: ما اتَّصَفَ بهِ، وأحسن من هذا أن يقال: إن الاسم ما دل على الذات، والصفة

ما دل على معنى قائم بالذات (٢)

قولُه تعالَى: {وَهُـمْ يَكُفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ} الآيةَ: {وَهُـمْ} أَيْ: كُفَّارُ قُريشٍ.

﴿يُكُنُ فَهُمْ يُقِرُّونَ بِالرَّحْمَنِ} المرادُ: أَنَّهِمْ يكفرونَ هَذَا الاسمِ لا بالمسمَّى، فهمْ يُقِرُّونَ بهِ، قالَ تعالى: ﴿وَكُنِنَ سَأَلْتُهُم مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَمْرُضَ لَيَقُولُنَ اللهُ ﴾ وفي حديث سُهَيْلِ بنِ عمرٍو: (لَمَّا أُرادَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ أَنْ يَكُبُ الصَّلُحَ فِي غَزُوةِ الحُدَيبِيَّةِ قَالَ للكاتبِ: أكْتُبْ: (بِسمِ اللهِ الرَّحنِ الرَّحيمِ).

قَالَ سُهَيلٌ: أَمَّا الرحمَنُ، فَواللهِ مَا أَدْرِي مَا هي؟

ولَكُنْ ٱكْتُبْ: (باسمِك اللَّهُمَّ).

وهذا مِنَ الأمثلةِ التي يُوادُ به الاسمُ دونَ المسمَّى).

وقدْ قالَ تعالى: ﴿قُلِ ادْعُواْ اللهَ أُو ادْعُواْ الرَّحْمَنَ أَيْكُمَا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلأَسْمَاءُ الْحُسْنَى } أيْ: بأيِّ اسمٍ مِنْ أسمائِه تدعونَهُ فإنَّ لَهُ الأسماءَ الحسنَى فكلُّ أسمائِهِ حُسنَى فادعُوا بما شِئتُمْ مِنَ الأسماءِ، ويُرادُ هِذهِ الآيةِ الإنكارُ على قريشٍ.

وفي الآية دليلٌ على أنَّ مَنْ أنكرَ اسمًا مِنْ أسمائِهِ تعالى فإنَّه يَكْفُرُ؛ لقولِهِ تعالى: {وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَـــنِ} ولاَنَّه مكذّبٌ للهِ ولرسولِهِ وهذا كُفرٌ، وهذا وجهُ استشهادِ المؤلَّفِ بهذه الآيةِ.

قولُه: ﴿لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ} خبرُ (لا) النافيةِ للحنسِ محذوفٌ، والتقديرُ: لا إلهَ حقٌّ إلا هوَ، وأمَّا الإلهُ الباطِلُ فكثيرٌ، قالَ تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَ اللهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الْبَاطِلُ﴾.

قولُه: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلُتُ﴾ أيْ: عليهِ وحدَه؛ لأنَّ تقديمَ المعمولِ يدلُّ على الحصرِ، فإذا قلتَ مثلاً: (ضرَبْتُ زيداً) فإنَّه يدلُّ على أنَّكَ خرَبْتُهُ، ولكنْ لا يدلُّ على أنَّكَ لم تضرِبْ غيرَه، وإذا قلتَ: (زيداً ضربتُ) دلَّتْ على أنَّكَ ضربتَ زيداً ولم تضرِبْ غيرَه، وسبَقَ معنى التوكُّل وأحكامُه.

قُولُهِ: ﴿وَإِلْيُهِ مَنَابٍ} أَيْ: إلى اللهِ، و{متَابٍ} أصلُها متابي، فحُذِفَت الياءُ تخفيفاً، والمتابُ بمعنى: التوبةِ، فهو

المملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ قاكس: ٨٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٢٥٣٢٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٢٦ جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠.



مصدرٌ مِيميٌّ، أيْ: وإليهِ تَوْبَتِي.

والتوبةُ: هي الرُّجوعُ إلى اللهِ تعالَى مِنَ المعصيَة إلى الطاعة، ولها شروطٌ خُسـةٌ:

الأول: الإخلاصُ لله تعالى، بأنْ لا يَحْملَ الإنسانَ على التوبة مراعاةُ أحد، أو محاباتُه، أو شيءٌ من الدُّنيَا.

الثاني: أنْ تكونَ في ُوقتِ قَبُولِ التوبةِ، وذلكَ قَبلَ طلوع الشّمسِ من مغرّبهَا، وقبلَ حضور الموتِ.

التَّالث: الندمُ على ما مضى مِنْ فِعْلِه، وذلكَ بأنْ يَشْعُرَ بالتحسُّرِ على ما سبقَ ويتمنَّى أنَّه لمْ يكنْ.

الرابع: الإقلاعُ عَنِ الذنبِ، وعلى هذا فإذا كانت التوبةُ مِنْ مظالمِ الخُلْقِ فلا بُدَّ مِنْ ردِّ المظالمِ إلى أهلِهِا واستحلالهم منْها.

المخامس: العزمُ على عدمِ العودةِ، والتوبةُ التي لا تكونُ إلا للهِ هي توبةُ العبادةِ، كما في الآيةِ السابقةِ، وأمَّا التوبةُ التي بمعنى الرحوعِ فإنها تكونُ له ولغيرِه، ومنهُ قولُ عائشةَ حينَ جاءَ النبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ فوجَدَ نُمْرُقةً فيها صورٌ، فوقفَ بالباب ولم يدخُلُ وقالتُ: (أتوبُ إلى الله ورسوله، ما أَذْنَبْتُ) فليسَ المرادُ بالتوبةِ هنا توبةَ العبادةِ؛ لأنَّ توبة العبادة لا تكونُ للرسولِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ولا لغيرهِ مِنَ الخلقِ، بل للهِ وحدَه، ولكنْ هذهِ توبةُ رجوعٍ، ومِنْ ذلكَ أيضاً حينَ يَضْرِبُ الإنسانُ ابنَهُ لسوءِ أدبِه، يقولُ الابنُ: أتوبُ.

(٣) قولُه في أثرِ عليٌّ رَضِيَ اللهُ عنْه: «حدُّثُوا الناسَ» أيْ: كلَّموهُم بالمواعِظِ وغيرِ المواعظِ.

قولُه: «بِما يَعْرِفُونَ» أَيْ: بَمَا يُمكنُ أَنْ يَعْرِفوه وتَبْلُغَهُ عقولُهُمْ حتى لا يُفتَنُواً، ولهذا حاءَ عَن ابنِ مسعود رضيَ اللهُ عنهُ قالَ: (إِنَّكَ لَنْ تُحدِّثَ قَوْماً حَديثاً لا تبلُغُه عقولهُمْ إلاكان لبعضهِم فتنةً) ولهذا كانَ مِنَ الحكمةِ في الدعوةِ أَلاَّ

تُباغِتَ الناسَ بما لا يُمكِنُهم إدراكُه، بل تَدْعُونَهُم رُوَيْداً رُوَيْداً حتّى تستقِرَّ عُقولُهم، ولَيسَ مَعنى «بِما يَعرِفون» أيْ: بما يعرفونَهُ مِنْ قبلُ؛ لأنَّ الذيْ يعرفونَهُ مِنْ قبلُ يكونُ التحديثُ بهِ تحصيلَ الحاصلِ.

قال في (فتح المجيد) ص٢٧٦: (وقد كان شيخنا المصنف . رحمه الله . لا يُحب أن يقرأ على الناس إلا ما ينفعهم في أصل دينهم وعباداتهم ومعاملاتهم الذي لا غنى لهم عن معرفته، وينها هم عن القراءة في مثل كتب ابن الجوزي (كالمنعش) و (المرعش) و (المرعش) و (التبصرة) لما في ذلك من الإعراض عمّا هو أوجب وأنفع، وفيها ما الله به أعلم مما لا ينبغي اعتقاده . والمعصوم من عصمه الله) .

- ص.۳ –





قولُه: «أتريدونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللهُ ورسولُهُ» الاستفهامُ للإنكارِ، أيْ: أتريدونَ إذا حدَّثْتُم الناسَ بما لا يعرفونَ أنْ يُكَذَّبَ اللهُ ورسولُه؟

لأنكَ إذا قلتَ: قالَ اللهُ وقالَ رسولُه كذا وكذا، قالوا: هذا كذبٌ إذا كانتْ عقولهُم لا تبلُغُهُ، وهمْ لا يُكذّبونَ اللهَ ورسولَه، ولكنْ يكذّبونكَ بحديثٍ تَنْسِبُهُ إلى اللهِ ورسولِهِ، فيكونونَ مكذّبينَ للهِ ورسولِهِ لا مباشرةً، ولكنْ بواسطة الناقل.

فإنْ قيلَ: هل نَدَعُ الحديثَ بما لا تبلُغُهُ عقولُ الناسِ وإن كانوا محتاحين لذلك؟

اَجِيبَ: لا ندعُهُ، ولكنْ نُحدِّتُهُمْ بطريقِ تبلُغُهُ عقولُهُمْ، وذلكَ بأنْ نَنْقُلَهُمْ رُوَيْداً رُوَيْداً حتى يتقبَّلوا هذا الحديثَ ويَطْمَئِتُوا إليهِ، ولا ندعُ مالا تبلُغُه عقولهُم ونقولُ: هذا شيءٌ مُسْتَنْكُرٌ لا نَتَكلَّمُ بِهِ.

ومثلَ ذلكَ العملُ بالسُّنةِ التي لا يَعْتَادُها الناسُ ويَسْتَنْكِرُوهَا، فإنَّنا نعملُ بِمَا ولكنْ بعُدَّ أَنْ نُخْبِرَهم بِما؛ حتَّى تَقْبَلَها نفوسُهُم ويطمَئنُّوا إليهَا.

مناسبة هذا الأثر لباب الصفات:

ظاهِرةٌ؛ لأنَّ بعضَ الصفاتِ لا تحتملُها أفهامُ العامةِ، فيمكنُ إذا حدَّثْتَهُمْ بِهَا كَانَ لذلكَ أثرٌ سيئٌ عليهم، كحديثِ النرولِ إلى السماءِ الدنيا بذاتِهِ مع علوِّهِ كحديثِ النرولِ إلى السماءِ الدنيا بذاتِهِ مع علوِّه على عرشِهِ، فقدْ يَفْهَمُ أنَّه إذا نزلَ صارَت السماواتُ فوقَه وصارَ العرشُ خالياً منهُ، وحينقذ لا بدَّ في هذا مِنْ حديثِ تبلغُهُ عقوهُم، فتبيِّنُ لهمْ أنَّ الله عزَّ وجلَّ يترلُ نزولًا لا يماثِلُ نزولَ المخلوقينَ مع علوِّهِ على عرشِهِ، وأنَّه لكمالِ فضلِهِ ورحمتِه يقولُ: «مَنْ يَدعونِي فأسْتَجيبَ لهُ. . » الحديثَ

والعامِّيُّ يكفيهِ أنْ يتصوَّرَ مُطلقَ المَعنى، وأنَّ المرادَ بذلكَ بيانُ فضلِ اللهِ عزَّ وجلَّ في هذهِ الساعة مِنَ الليلِ. (٤) قولُه في أثرِ ابنِ عبَّاسٍ: (انتَفَضَ) أيْ: اهتزَّ جسمُه، والرجلُ مُبْهَم، والصفةُ التي حُدِّثَ بِمَا لَم تُبَيَّن، وبيانُ ذلكَ ليسَ مهمّاً، وهذا الرجلُ انتفضَ استنكاراً لهذه الصفة، لا تعظيماً لله، وهذا أمرٌ عظيمٌ صعبٌ؛ لأنَّ الواجبَ على المرءِ إذا صحَّ عندَهُ شيءٌ عَن اللهِ ورسولِهِ أنْ يُقرَّ بهِ ويُصدِّقَ؛ ليكونَ طريقُه طريقَ الراسخينَ في العلم، حتى وإنْ لم يسمعْهُ منْ قبلُ أو يتصوَّرهُ.

قولُه: (ما فرق) فيها: ثلاثُ رواياتِ:



الأولى: (فَرَقُ) بفتحِ الرَّاءِ وضِمَّ القافِ.

الثانية: (فَرَّقَ) بتشديد الرَّاء وفتح القاف.

الثالثة: (فَرَقَ) بفتح الراء مُخفَّفَّةً وفتح القاف.

ُ فعلى روايةِ (فَرَقُ) تكونُ (ما) استفهاميَّةً مبتدأً، و(فَرَقُ) حبرُ المبتدأ، أيْ: ما حوْفُ هؤلاءِ من إثباتِ الصفةِ التي تُلِيَتْ عليهمْ وبلغَتْهُمْ، لماذا لا يُثبتونها للهِ عزَّ وجلَّ كما أثبتَها الله لنفسه وأثبتَها لهُ رسولُه؟

وهذا يَنْصَبُّ تماماً على أهلِ التَّعْطِيلِ والتَّحْريفِ الذينَ ينكِرونَ الصفاتِ، فما الذي يخوِّفُهُمْ من إثباتِهَا، واللهُ تعالى قدْ أثبتَها لنفسه.

وعلى رواية: (فرَقَ أو فَرَق) تكونُ فِعْلاً ماضياً بمعنى: ما فرَّقهم كقولِهِ تعالى: ﴿ وَقُرُ إِنَّا فَرَقَنَاهُ } أي: فرَّقْنَاه و (ما) يُحتملُ أَنْ تكونَ نافيةً، والمعنى: ما فرَّقَ هؤلاءِ بينَ الحقِّ والباطلِ، فحَعَلُوا هذا مِنَ المُتشَابِه وأنكروهُ ولم يحملوهُ على المُحْكَمِ، ويُحتملُ أَنْ تكونَ استفهاميَّةً والمعنى: أيُّ شيءٍ فرَّقهمْ فحعلَهُمْ يؤمنونَ بالْمُحْكَمَ ويَهْلِكُونَ عَنْدَ المتشابه؟

قُولُه: ﴿يَجِدُونَ رِقَّةً عِندَ مُحْكَمِهِ الرِّقةُ: اللِّينُ والقبولُ، و(مُحْكَمِهِ) أي: عُكَمِ القرآنِ.

قولُه: «ويَهْلكُونَ عِنْدَ مُتشابِهِه» أي: مُتَشَابِهِ القرآنِ.

والْمُحْكَمُ: الذي اتَّضَعَ معناهُ وتبيَّنَ.

والمتشابة: هو الذي يَخْفَى معناهُ، فلا يعلَمُهُ الناسُ، وهذا إذا حُمِعَ بينَ المحكمِ والمتشابهِ، وأمَّا إذا ذُكر المحكمُ مفرداً دونَ المتشابهِ فمعناه المُثْقَنُ الذي ليسَ فيه حَلَلٌ، لا كذبَ في أحبارِهِ ولا جَوْرَ في أحكامِهِ، قالَ تعالى: ﴿ وَتَمَتُ كَلَمَهُ مُرَبِكَ صَدْقاً وَعَدْلاً ﴾.

وقدْ ذكرَ اللهُ الإحكامَ في القرآنِ دونَ المتشابهِ وذلكَ مثلَ قولِهِ تعالى: {تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ} وقالَ تعالى: {كَتَابُ أُخْكَمَتُ آمَاتُهُمُ}.

وإذا ذُكِر المتشابة دونَ المحكمِ صارَ المعنى أنَّه يُشبهُ بعضاً في حودتِهِ وكمالِهِ، ويُصَدِّقُ بعضُه بعضاً ولا يتناقَضُ، قالَ تعالى: ﴿ اللهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَاباً مُّتَشَابِها مُثَانِيً ﴾.







والتشابة نوعان:

تشابة نسبيٌّ، وتشابة مطلَقً.

والفرقُ بينَهما: أنَّ المطلقَ يخفَى علَى كلِّ أحدٍ.

والنَّسبيَّ يخفَى على أحدٍ دونَ أحدٍ، وبناءً على هذا التقسيمِ ينبني الوقفُ على قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَـمُ تَأْوِيلُهُ إِلاَّ اللهُ اللهُ وَالنَّسِخُونَ فِي الْعِلْـمِ} فعلى الوقفِ على ﴿ إِلاَّ اللهُ } يكونُ المرادُ بالمتشابهِ التشابهِ المشابهِ الموسلِ ﴿ إِلاَّ اللهُ وَالمَالِّ وَالْمَالُهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ عَلَى الْمُولِّ فِي الْعِلْـمِ } يكونُ المرادُ بالمتشابهِ المتشابةِ النسبيَّ، وللسلفِ في ذلك قولانِ:

القولُ الأوَّلُ: الوقفُ على ﴿ إِلاَّ اللهُ } وعليهِ أكثرُ السلف، وعلى هذا فالمرادُ بالمتشابه المتشابه المطلقُ الذي لا يعلمهُ إلا اللهُ، وذلكَ مثلَ كيفيَّةِ وحقائقِ صفاتِ اللهِ، وحقائقِ ما أخبرَ اللهُ به منْ نعيمِ الحنَّةِ وعذابِ النارِ، قالَ اللهُ تعلمُ الخنَّةِ: {فَلاَ تَعْلَمُ مُنْ فَعْلَمُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

قال في (فتح المجيد) ص٤٨٠: (بعدما سرد الآثار الواردة عن السلف في المتشابه: قال: قلت: وليس في هذه الآثار ونحوها ما يُشعر بأن الأسماء والصفات من المتشابه، وما قاله النفاة: من أنها من المتشابه، دعوى بلا برهان)

والقولُ الثاني: بالوصلِ فيُقرأ: { لِلاَ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ عَلَى هذا فالمرادُ بالمتشابهِ المتشابهُ النسيُ وهذا يعلَمُهُ الراسِخونَ في العلمِ ويكونُ عندَ غيرِهم متشاهاً، ولهذا يُرْوَى عَنِ ابنِ عبَّاسٍ أَنَّهُ قالَ: (أَمَّا مِنَ الرَّاسِخين في العلمِ الذينَ يعلمونَ تأويلَهُ) ولم يقلُ هذا مَدْحاً لنفسهِ أو ثناءً عليها، ولكنْ ليَعْلَمَ الناسُ أنَّه ليسَ في كتابِ اللهِ شيءٌ لا يُعْرَفُ معناه، فالقرآنُ معانيه كلَّها بيِّنَةٌ، لكنَّ بعضَ القرآنِ يشتبهُ على ناسٍ دونَ آخرينَ، حتى العلماءُ الراسِخونُ في العلمِ يختلفونَ في معنى القرآنِ، وهذا يدلُّ على أنَّه خفي على بعضِهم، والصوابُ بلا شكَّ مع أحدهم إذا كانَ اختلافَ تضادٌ لا تنوُع، أمَّا إذا كانت الآيةُ تحتملُ المعنينِ جميعاً بلا منافاةً ولا مُرَجِّع لأحدهما فإنَّها تحمَّلُ عليْهما جميعاً.

(٥) قولُه: «وَلَمَّا سَمَعتْ قُرِيشٌ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ يَذْكُرُ الرَّحْنَ» أصلُ ذلكَ أنَّ سُهَيْلَ بنَ المملكة العربية السعودية - الرياض ١٩٦٧ - صَ.ب: ٢٦١٤٤٩ اكس: ١٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٢٥٢٢٩٩ - ٢٥٢١٤٩ حمد ١٠٠٠ - ص٦٠ -







عمرٍو، أحدَ الذينَ أرسلتُهُمْ قريشٌ لمفاوضةِ النبيّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في صلحِ الحديبيَّةِ، وأمرَ النبيّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أنْ يَكْتُبَ (بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ).

فقالَ: أَمَّا الرحمنُ فلاوالله ما أدريُ ما هي؟

وقالُوا: إنَّنا لانعرِفُ رَحْماناً إلا رحمنَ اليَمامةِ، فأنكرُوا الاسمَ دونَ المسمَّى.

فأنزلَ اللهُ: ﴿ وَهُ مُ يَكُنُرُونَ بِالرَّحْمَنِ } أي: بهذا الاسمِ مِنْ أسماءِ اللهِ.

وفي الآية دليلٌ على أنَّ مَنْ أنكرَ اسماً مِنْ أسماءِ اللهِ الثابتةِ في الكتابِ أو السُّنَّةِ فهو كافرٌ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿وَهُمُ

وقولُه: (وَلَمَّا سِمِعَتْ قريشٌ) الظاهرُ -والله أعلَمُ- أنَّه مِنْ بابِ العامِّ الذي أُريدَ بهِ الخاصُّ، وليسَ كلُّ قريشِ تُنكِرُ ذلكَ بلْ طائفةٌ منهم، ولكنْ إذا أقَرَّت الأمَّةُ الطائفةَ على ذلكَ ولمْ تُنكِرْ صحَّ أَنْ يُنسَبَ لهم جميعاً، بلْ إنَّ اللهُ نسبَ إلى اليهودِ في زمنِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ما فعلَهُ أسلافُهُمْ في زمنِ موسى عليهِ السلامُ، قالَ تعالى: ﴿ وَإِذْ نسبَ إلى اليهودِ فِي زمنِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ما فعلَهُ أسلافُهُمْ فِي زمنِ موسى عليهِ السلامُ، قالَ تعالى: ﴿ وَإِذْ نَسَبَ إلى اليهودِ فِي زمنِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ما فعلَهُ أسلافُهُمْ فِي زمنِ موسى عليهِ السلامُ، قالَ تعالى: ﴿ وَإِذْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ عَلَ

(٦) فيهِ مسائلُ:

الأولى: (عَدَمُ الإيمانِ بِجَحدِ شيءٍ منَ الأسماءِ والصِّفاتِ) (عدمُ) بمعنى انتفاءٍ أي: انتفاءُ الإيمانِ بسببِ ححْدِ شيءٍ مِنَ الأسماءِ والصَفاتِ، وسبقَ التفصيلُ في ذلكَ.

- (٧) الشَّانية: (تفسيرُ آيةِ الرَّعدِ) وهيَ قولُه تعالَى: ﴿ وَهُـ مُ يَكُفُرُ وَنَ بِالرَّحْمَنِ } وسبقَ تفسيرُهَا.
- (٨) الثَّالثَةُ: (تَرْكُ التَّحديثِ بِما لا يَفْهَمُ السَّامعُ) وهذا ليسَ على إطلاقِهِ، وقدْ سبقَ التفصيلُ فيهِ عندَ شرحِ الأثر.
- (٩) الرابعة: (ذكْرُ العلَّة أَنَّهُ يُفضي إلى تَكذيب الله ورسوله، وَلَوْ لَمْ يَتَعَمَّد الْمُنْكِرُ) وهي أنَّ الذي لا يبلُغُ عقلُهُ ما حُدِّثَ به يُفضي به التَحديثُ إلى تكذيب الله ورسوله، فيُكذِّبُ ويقولُ: هَذا غيرُ ممكن، وهذا يوجَدُ من المملكة العربية السعودية الرياض ١١٣١٧ ص. بَ ٢٦١٤٤٩ ص٧ http://www.afaqattaiseer.com حسب ٢٦٠٤٤٩ ص٧ هاكس: ٢٥٥٢٩٩٦٨ هاتف: ٢٥٥٢٨٠٩٢ عرب ٢٥٥٢٨٠٩٦٠ ص٧ -





بعضِ الناسِ في أشياءَ كثيرةٍ مما أحبرَ به النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ مما يكونُ يومَ القيامةِ، كما أحبرَ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ: «أَنَّ الأَرضَ يَوْمَ القيامة تكون خُبْزة واحدة يَتكَفَّوُها الجبَّارُ بِيَده كُما يَتُكُفَّأُ أحدُكم خُبزتَه» وما أشبه ذلك، وكما أنَّ الصِّراطَ أحدُّ مِنَ السيفِ وأدقُّ مِنَ الشعرةِ، وغيرُ هذه الأمورِ لوْ حدَّثنا هما إنساناً عاميًّا لأوشك أنْ يُنكِرَ، لكنْ يجبُ أنْ تُبيِّنَ له بالتدريج حتَّى يتمكَّنَ مَنْ عَقْلها مثلَّما نعلمُ الصبيَّ شيئاً فشيئاً.

وقولُه: «وَلَوْ لَمْ يَتَعَمَّدِ المُنْكِرُ» أَيْ: ولوْ لمْ يقصِّد المنكرُ تكذيبَ اللهِ ورسُولِهِ، ولكنْ كذَّبَ نسبةَ هذا الشيءِ إلى اللهِ ورسولِهِ، وهذا يعودُ بالتالي إلى ردِّ حبرِ اللهِ ورسولِهِ.

(١٠) الخامسة: «كلامُ ابْنِ عبَّاسٍ لِمَن اسْتَنْكَرَ شَيئاً مِنْ ذلك واللهُ أَهْلَكُهُ» وذلك قولُه: «ما فَرَّقَ هؤلاءِ؟ يَجِدونَ رِقَّةً - أي لِيناً- عند مُحْكَمِهِ - فَيَقْبُلُونَهُ- ويَهْلِكُونَ عِنْدَ مَتشابِهِهِ» فينكرونَهُ.

(11) قولُه تعالى: ﴿يُعْرَفُونَ ﴾ أيْ: يُدْرِكُونَ بَحُواسِّهِمْ أَنَّ النعمةَ مِنْ عَندِ اللهِ، قولُه: ﴿يَعْمَةَ اللهِ ﴾ واحدةً والمرادُ عا الجمعُ فهي ليستْ واحدةً، بل هي لا تُحْصَى، قالَ تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ يَعْمَةَ اللهِ لاَ تُحْصُوهَا ﴾ والقاعدةُ الأصوليَّةُ: (أَنَّ المفردَ المضافَ يَعُمُّ والنَّعمةُ تكونُ بجلبِ المحبوباتِ، وتُطلَقُ أُحياناً علَى رفع المكروهاتِ.

قولُه: {أُمْمَ يُعَكِرُونَهَا} أيْ: ينكرونَ إضافتَهَا إلى الله؛ لكونِهِمْ يُضِيفوهَا إلى السببِ مُتَناسِينَ المسبِّبَ الذي هُوَ الله سبحانَهُ، وليسَ المعنى أنَّهمْ يُنكرونَ هذهِ النعمةَ، مثلَ أنْ يقولوا: ما جاءَنا مطرٌ أو ولدٌ أو صحَّةٌ، ولكنْ ينكرونهَا بإضافتِهَا إلى غيرِ اللهِ متناسينَ الذي خلَقَ السببَ فوُجدَ به المسبَّبُ.

قُولُه: (الآيةَ) أيْ: إلى آخرِ الآيةِ، وهيَ منصوبةٌ بفعلٍ محذوَفٍ تقديرُه أَكْمِلِ الآيةَ.

قولُه: ﴿وَأَكَثُرُهُ مُرَالُكَ الْحِكَافِرُونَ﴾ أيْ: أكثرُ العارفين بأنَّ النَّعْمَةَ من اللهِ. الكافِرون، أيْ: الجاحِدون كونَها مِن اللهِ، أو الكافرون بالله عزَّ وحلَّ.

وقولُه: ﴿ أَكُثْرُهُ مَا عَدَ قُولِهَ ﴿ يَعْرِفُونَ ﴾ الجملةُ الأُولَى أَضَافَهَا إِلَى الكُلِّ، والثانيةُ أَضافهَا إِلَى الأكثرِ، وذلكَ؛ لأنَّ منهمْ مَنْ هُوَ عَامِّيٌّ لا يَعْرِفُ ولا يفهمُ، ولكنَّ أكثرَهم يعرفونَ ثمَّ يكفرونَ.

ومناسبة هذا الباب للتوحيد:

هي أنَّ مَنْ أضافَ نعْمَةَ الخالقِ إلى غَيْرِه فقدْ جعلَ معَهُ شريكاً في الربوبيَّة؛ لأنَّه أضافَها إلى السبب على أنَّه المارية ١٥٤٩٩٦٨ هـ قني المارية ١٥٤٨٩٦٦ - ٤٥٤٨٩٦٦ حوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠ - ص٨ -



وست الآل الآل الآل الآل الآل الآل الآل اللاقد موالعا مات

فاعلٌ، هذا مِنْ وجه، ومِنْ وجه آخرَ أنَّه لم يقمْ بالشكرِ الذي هو عبادةٌ من العبادات، وتركُ الشكرِ مناف للتوحيد؛ لأنَّ الواحَبُ أَنْ يَشْكُرَ الخالقَ المنعِمَ سحانَهُ وتعالَى، فصارت ْ لها صلةٌ بتوحيدِ الربوبيةِ وبتوحيدِ العبادةِ، فمِنْ حيثُ إضافتُهَا إلى السببِ على أنَّه فاعِلٌ هذا إخلالٌ بتوحيدِ الربوبيَّةِ، ومنْ حيثُ تركُ القيامِ بالشكرِ الذي هوَ العبادةُ، هذا إخلالٌ بتوحيد الألوهيَّة.

(١٢) قولُه: «قالَ مُجاهِدٌ» هو: إمامُ المفسِّرينَ في التابعينَ، عرَضَ المصحفَ على ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما يُوقِفُه عندَ كلِّ آيةٍ، ويسأَلُهُ عَنْ تفسيرِهَا.

وقالَ سُفْيانُ الثوريُّ: (إذا جاءك التفسيرُعنْ مُجاهدٍ فحسْبُكَ بهِ) أيْ: كافيكَ، ومعَ هذا فليسَ مُعصوماً عَنِ لخطأ.

قولُه: «ها مَعْناه» أيْ: كلاماً معنَاه، وعلى هذا ف (مَا) نكِرَةٌ موصوفةٌ، وفيه أنَّ الشيخَ رحِمَه اللهُ لم يَنْقُلْه بلفظه.

قولُه: «هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ» هذا مِنْ بابِ التغليبِ والتشريفِ؛ لأنَّ الرحلَ أشرفُ مِنَ المرأةِ وأحقُّ بتوجيهِ الخطابِ إليه مِنْها، وإلاَّ فالحكمُ وأحدٌ.

قولُه: «هَذا مالي ورِثْتُهُ عَنْ آبائِي» ظاهرُ هذهِ الكلمةِ أنَّه لا شيءَ فيها، فلوْ قالَ لكَ واحدٌ: منْ أينَ لكَ هذا لبيتُ؟

قلتَ: ورِثْتُهُ عنْ آبائِي؛ فليسَ فيهِ شيءٌ؛ لأنَّه خيرٌ محضٌ.

لكنْ مرادُ مجاهد أنْ يضيفَ القائلُ تَملُّكُه للمالِ إلى السببِ الذي هوَ الإِرْثُ متناسياً المسِّبِ الذي هوَ الله، فبتقديرِ اللهِ عزَّ وحلَّ انتقلَ هذا البيتُ إلى مُلكِكَ عنْ طريقِ اللهِ عزَّ وحلَّ انتقلَ هذا البيتُ إلى مُلكِكَ عنْ طريقِ الإرْثِ، فكيفَ تَتَناسَى المسبِّبَ للأسبابِ القدَريَّةِ والشرعيَّةِ، فتُضيفَ الأمرَ إلى مِلكِ آبائِكَ وإرثِكَ إيَّاهُ بعدَهُمْ؟ فمِنْ هنا صارَ هذا القولُ نوعاً منْ كُفْر النعمة.

أمَّا إذا كانَ قصدُ الإنسانِ مِحردَ الخبرِ كمَا سَبقَ فلا شيءَ في ذلكَ، ولهذا ثبتَ أنَّ النبيَّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قيلَ له يومَ الفتح: أَتَنْزِلُ في دَارِكَ غداً؟

فَقَالَ: ﴿وَهَلْ تَرَكُ لِنَا عَقَيْلٌ مِنْ دَارٍ أُورِياعٍ ۚ فَبَيَّنَ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ أنَّ هذه الدُّورَ انتقلت إلى عَقيلٍ بالإرثِ.

فتبيَّن أنَّ هناكَ فَرْقاً بِينَ إضافة الْلُلُكُ إِلَى الإنسان على سبيلِ الخبر، وبينَ إضافته إلى سببه متناسيًا المسبِّبَ وهوَ الممنده العربيه السعوديه - الريّاص ١١٢١٠ - ص.ب: ٢٦١٤٤٦ - ص.٩ – الكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هـاتف: ٤٥٢٢٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٦٦ - ٥٥٢٨٠٧٣ - ص.٩ -



اللهُ عزَّ وجلَّ.

قولُه: «وقالَ عوْنُ بنُ عبدِ اللهِ» يقولونَ: (لولا فُلانٌ لَمْ يَكُنْ كَذا).

وهذا القولُ فيه تفصيلٌ: فإنْ أرادَ بها الخبرَ وكانَ الخبرُ صِدقاً مطابِقاً للواقعِ فهذا لا بأسَ بِهِ، وإنْ أرادَ بها السببَ فلذلكَ ثلاثُ حالات:

الأولى: أنْ يكونَ سبباً خُفيّاً لا تأثيرَ لهُ إطلاقاً كأنْ يقولَ: لولا الوليُّ الفلانيُّ ما حصلَ كذا وكذا، فهذا شرْكٌ أكبرُ؛ لأنَّه يَعتقدُ بهذا القولِ أنَّ لهذا الوليِّ تصرُّفاً في الكونِ مع أنَّه مَيِّتٌ فهو تصرُّفٌ سرِّيٌّ حفيٌّ.

الثانية: أنْ يضيفَه إلى سبب صحيح ثابت شرعاً، أو حسّاً، فهذا حائزٌ بشرطِ أنْ لا يعتقِدُ أنَّ السببَ مؤثّرٌ بنفسِهِ، أو أنْ لا يَتَنَاسَى المُنْعِمَ بذلكَ.

الثَّالثَّة: أنْ يضيفَهُ إلى سبب ظاهرٍ، لكنْ لمْ يثبتْ كونُهُ سبباً لا شرعاً ولا حسّاً، فهذا نوعٌ مِنَ الشركِ الأصغرِ، وذلكَ مثلَ: التَّوَلَةِ والقلائِدِ التي يُقالُ: إنها تمنَعُ العينَ، وما أشبهَ ذلك؛ لأنَّه أثبتَ سبباً لمْ يجعلْهُ اللهُ سبباً، فكانَ مشارِكاً للهِ في إثباتِ الأسبابِ.

ويدلُّ لهذا التفصيلِ أنَّه ثبت إضافة (لولا) إلى السبب وحدَه بقولِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم في عمَّه أبي طالب: «لَولا أَنَّا لَكَانَ فِي الدَّرُك الأَسْفُلِ مِنَ التَّارِ» ولا شكَّ أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم أبعدُ الناسِ عَنِ الشراك، وأخلصُ الناسِ توحيداً لله تعالى، فأضاف النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم الشيءَ إلى سببه، لكنَّه شرعيُّ حقيقيٌّ؛ فإنَّه أذن له بالشفاعة لعمِّه بأنْ يُخفَّف عنهُ، فكانَ في ضَحْضَاحٍ مِنَ النارِ عليه نعلان يَعْلَي منهما دماغُهُ، لا يَرَى أنَّ أحداً أشدُّ منهُ عذاباً؛ لأنَّه لوْ يرى أنَّ أحداً أشدُّ منهُ عذاباً أو مثلُه هانَ عليه بالتسلّي.

قولُه: وقالَ ابنُ قُتيبةَ: (يَ**قولونَ هَذا بِشفاعَة آلِهَتنا**) هؤلاءِ أخبتُ ممن سَبَقَهم؛ لأنهمْ مشركونَ يعبدونَ غيرَ اللهِ ثمَّ يقولونَ: إنَّ هذه النعمَ حصلتْ بشفاعة آلهتهمْ.

فالعُزَّى مثلاً شَفَعَتْ عندَ اللهِ أَنْ يُتِرِلَ المُطَرَ، فَهُؤلاءِ أَثبتوا سبباً مِنْ أبطلِ الأسباب؛ لأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ لا يقبلُ شفاعةَ آلهتِهِمْ؛ لأن الشفاعةَ لا تَنفَعُ إِلاَّ مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَـــنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلاً، واللهُ عزَّ وجلَّ لا يأذَنُ لهذه الأصنامِ بالشفاعة.

فهذا أبطلُ مِنَ الذي قبلَهُ؛ لأنَّ فيه محذورينِ:

- الشرك هذه الأصنام







- وإثباتَ سبب غير صحيح.

(١٣) قولُه: «وهَذا كثيرٌ في الكِتابِ والسُّنَّةِ يَذُمُّ سبحانَهُ مَنْ يُضيفُ إِنعامَهُ إلى غَيْرِهِ» وذلكَ مثلَ الاستسقاءِ بالأنْوَاءِ، وإنَّما كانَ هذا مذموماً؛ لأنَّه لو أتى إليكَ عبدُ فلانٍ هِديَّةٍ مِنْ سيِّدِهِ فشكَرْتِ العبدَ دونَ السيِّدِ، كانَ هذا سُوءَ أدب معَ السيد وكفراناً لنعمته.

وأقبحُ مِنْ هذا لو أضفتَ النعمة إلى السبب دونَ الخالق لثلاثة أمور: الأول: أنَّ الخالق لهذه الأسباب هو الله، فكانَ الواحبُ أنْ يُشْكَرَ وتُضافَ النعمةُ إليهِ.

الثَّاني: أنَّ السببَ قد لا يؤثُّرُ كما ثبتَ في (صحيحِ مسلمٍ) أنَّه صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم قالَ: ﴿لَيْسَ السَّنَهُ أَنْ لا تُمْطَروا، بل السَّنَةُ أَنْ تُمْطَروا ثُمَّ لا تُثبتُ الأرضُ.

الثَّالث: أنَّ السببَ قدْ يكونُ له مانعٌ يمنعُ مِنْ تأثيرِهِ، وهذا عُرِفَ ضعفُ إضافةِ الشيءِ إلى سببِهِ دونَ الالتفاتِ إلى المسبِّب جلَّ وعلا.

قولُه: «كَانَتِ الرِّيخُ طَيِّبَةً» هذا في السفنِ الشِّراعيَّةِ التي تجريْ بالريحِ، قالَ تعالى: ﴿حَتَى إِذَا كُنتُ مُ فِي الْفُلُك وَجَمَرُ نَ هِمْ بِرِجْ طَيْبَةً وَفَرِحُواْ بِهَا } فكانوا إذا طابَ سيرُ السفينةِ قالُوا: كانت الريخُ طيّبةُ، وكانَ الملاُّحُ –وهو قائدُ السفينةِ- حاذقاً أيْ: مُجيداً للقِيادةِ، فيُضِيفون الشيءَ إلى سبَبِه ويَنْسَوْنَ الخالِقَ حَلَّ وعلا.

(١٤) فيهِ مسائِلُ:

الأولى: (تفسيرُ معْرِفةِ النَّعمةِ وإنكارِها) وسبقَ ذلكَ.

(٥١) الثانية: (مَعْرِفَةُ أَنَّ هذا جَارٍ علَى أَلسِنةٍ كثيرةٍ) وذلكَ مثلُ قولِ بعضِهِمْ: كانت الريحُ طيبةً، والملاَّحُ حاذقاً وما أشبهَ ذلكَ.

(١٦) الثالثة: (تَسمِيةُ هَذا الكلامِ إنكاراً للنِّعمَة) يعني: إنكاراً لتفضُّلِ اللهِ تعالى بها، وليسَ إنكاراً لوحودِها؛ لأَنَّهم يعرفونَهَا ويُحِسُّونَ بوجودِهَا.

(١٧) الرابعة: (اجتماعُ الضَّديْنِ في القلْبِ) وهذا مِنْ قولِهِ: ﴿ يَعْرِفُونَ نَعْمَةُ اللَّهِ ثُمَّ يَنَكُ رُولَهَا } فحَمَعَ بينَ

E-Mail:afag@afagattaiseer.com







المعرفة والإنكارِ، وهذا كما يَحْتَمِعُ في الشخصِ الواحدِ خَصْلَةُ إيمانٍ وخصلةُ كُفرٍ، وخصلةُ فسوقٍ وخصلةُ عدالةٍ.







تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس السابع والثلاثون

(١) قولُهُ: { فَلَا تَجْعَلُوا للهُ أَندَادًا وَأَتُسُمُ تَعْلَمُونَ } لمَّا ذكر سبحانَهُ مَا يُقِرُّ بِهِ هؤلاءِ مِنْ أفعالِهِ التي لم يفعلْها غيرُهُ: { اللّذِي خَلَقَكُمْ وَاللّذِينَ مِنْ قَبْلِكُ مُ لَكَلّتُكُمْ تَتّقُونَ (٢١) الّذي جَعَلَ لَكُمُ الأَمْرُضَ فِرَالسّمَاءَ بِنَاءً وَأَنزَلَ مَنْ اللّهَ عَمَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الشّمَرَاتُ مِرَزِقًا لَكُمْ } فكلُّ مَنْ أقرَّ بذلك لزمَهُ أَنْ لا يَعْبُدَ إلا اللّقرَ لهُ وَلا يَعْبُدُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى التفريعِ يستحقُّ العبادةَ مَنْ لا يَفعلُ ذلك ، ولا ينبغي أَنْ يُعبدَ إلاَّ مَنْ فعلَ ذلك، ولذلك أَتَى بالفاءِ الدالَّةِ علَى التفريعِ والسبيَّة؛ أَيْ: فبسب ذلك لا تجعلُوا للهُ أندادًا.

و **(٧)** هذه ناهيّةً، فلا تجعلُوا لَهُ أندادًا في العبادةِ، كما أنَّكُمُ لم تجعلُوا لهُ أندادًا في الربوبيَّةِ، وأيضًا لا تجعلُوا لَهُ أنذادًا في أسمائِهِ وصفاتِهِ؛ لأنَّهم قدُّ يَصِفُونَ غيرَ اللهِ بأوصافِ اللهِ عزَّ وحلَّ: كاشتقاقِ العزَّى مَنَ العزيزِ، وتسميتِهِم رحمنَ اليمامة.

قُولُهُ: ﴿ أَنْدَادًا ﴾ جمعُ: ندًّ، وهوَ الشبيهُ والنظيُر، والمرادُ هنا: أندادًا في العبادة.

قولَهُ: **﴿وَأَشَـمُ تَعْلَمُونَ}** الحملةُ في موضع نصب حالٌ مِنْ فاعلِ **﴿تِحلون}** أيْ: والحالُ أتَّكُمُ تعلمونَ. والمعنَى: وأنتمُ تعلمونَ أنَّهُ لا أندادَ لَهُ، يعني في الربوييَّة؛ لأنَّ هذا محطُّ التقبيح مِنْ هؤلاءِ أنَّهم يجعلونَ لهُ أندادًا، وهمْ يعلمونَ أنَّهُ لا أندادَ لَهُ في الربوبيَّة، أمَّا في الألوهيَّة فيجعلونَ لهُ أندادًا.

قالُوا للنبيِّ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ: {أَجَعَلَ الآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْ ُ عُجَابٌ}.

ويقولون في تلبيتهم: (لبيك لا شريك لك إلاَّ شريكًا هوَ لك، تَمَّلِكُهُ ومَا مَلْكَ) وِهذَا مِنْ سَفَهِهِمُ، فإلَّهُ إذَا صَارَ مُمُلُوكًا، فَكِيفَ يَكُونُ شِرِيكًا؟

وَهَذَا أَنكَرَ اللهُ عَلَيْهِمْ فِي فَوَلَهِ: ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا للهَ أَندَادًا وَأَشَـمُ تَعْلَمُونَ ۚ إِذَ الأندادُ بالمُعنَى العامِّ – بقطع النظرِ عنْ كونهِ يُخاطِبُ أقواْمًا يُقِرِّونَ بالربوبيَّة – يشملُ الأنداذ في الربوبيَّة، والألوهيَّة، والأسماء والصفات.

قَالَ فِي (فَتَحَ الْجَيْد) صِ ٤٨٩: (وفي هذه الآية دليل على توحيد الله تعالى بالعبادة وحده لا شريك له، وقد استدل بها

كثير من المفسرين على وجود الصانع، وهي دالة على ذلك بطريق الأولى، والآيات في القرآن الدالة على هذا المقام كثيرةٌ جداً)





(٢) قولُهُ: (وقالَ ابنُ عباسٍ في الآية) أيْ: في تفسيرها.

قولُهُ: (هُوَ الشِّرْكُ) هذا تفسيرٌ بالمراد؛ لأنَّ التفسير تفسيران:

أحدهما: تفسيرٌ بالمراد، وهو المقصودُ بسياق الجملة بقطع النظر عنُ مفرداتها.

والآخر: تفسيرٌ بالمعنى، وهو الذي يُسمَّى: تفسيرُ الكلمات.

فإذا قُلْنَا: الأندادُ: الأشباهُ والنُّظَراءُ، فهوَ تفسيرٌ بالمعنَى، وإذا قُلْنَا الأندادُ: الشركاءُ أو الشَّرْكُ، فهوَ تفسيرٌ بالمعنَى، فإذًا النِلاُ: الشَّريكُ المشارِكُ اللهِ سبحانهُ وتعالَى فيمَا يَخْتَصُّ بهِ. بالمرادِ، والمعنَى يقولُ رضيَ اللهُ عنه: «الأندادُ هوَ الشركُ» فإذًا النِلاُ: الشَّريكُ المشارِكُ اللهِ سبحانهُ وتعالَى فيمَا يَخْتَصُّ بهِ. وقولُهُ: (دَبيب) أيْ: أثر دبيب النمل، وليسَ فعلَ النمل.

وقولُهُ: (علَى صَفاة) هيَ الصحرةُ اللَّلْساءُ.

وقولُهُ: (سَوْداء) وليسَ علَى بيضاءً، إذ لوْ كانَ علَى بيضاء لبانَ أثرُ السير أكثرَ.

وقولُهُ: (في ظُلْمَة الليل) وهذا أبلغُ ما يكونُ في الخفاء.

فإذا كَانَ الشِّرْكُ فِي قلوبِ بني **آدم**َ أَخْفَى مِنْ هذا، فنسَّأَلُ اللهُ أنْ يُعينَ علَى التخلُّص منْهُ.

ولهذا قالَ بعضُ السلفِ: (ما عالَحْتُ نفسي معالجَتَهَا علَى الإخلاص).

ويُرْوَى عَنِ النِيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أَنَّهُ لَمَّا قالَ مثلَ هذا قيلَ لَهُ: كَيْفَ تَتُخَلُّصُ منهُ؟

قَالَ: ﴿ فُولُوا: اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ أَنْ نَشْرِكَ بِكَ شَيًّا نَعْلَمُ ۗ، ونَسْتَغْفُركَ لَمَا لاَ نَعْلَمُ ۗ .

قُولُهُ: (واللهِ وَحياتكَ) فيها نوعانِ مِنَ الشركِ:

الأولُ: الحلفُ بغير الله.

الثاني: الإشراك مع الله بقوله: والله وحياتك، فضمُّها إلَى الله بالواو المقتضيّة للتسويّة فيها نوعٌ مِنَ الشركِ، والقسَّمُ بغيرِ الله إن اعتقدَ الحالفُ أَنَّ الْمُقُسَمَ بَهِ بمترلةِ اللهِ في العَظَمةِ فهوَ شِركٌ أَكبرُ، وإلاَّ فهوَ شِركٌ أَصغرُ.

وقولُهُ: (وحَياتِي) فيه حِلْفٌ بغيرِ اللهِ فهوَ شِركٌ.

وقولْهُ: (لولا كُليبةُ هذا لأتانا اللَّصوصُ) (كُليبةٌ) تصغيرُ كلْبٍ، والكلبُ يُنتفَعُ بهِ للصيدِ وحراسةِ الماشيَةِ خَرْث.

وقولُهُ: (لولا كُليبةُ هذا) يكونُ فيه شركَ إذا نُظرَ إلَى السبب دونَ المسبّب وهوَ اللهُ عزَّ وجلُ، أمَّا الاعتمادُ هاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٤٥٢٢٢٩٩ هوالَ: ٥٥٢٨٠٧٣٠ جوالَ: ٥٥٢٨٠٧٣٠ هم عليه ٤٥٤٩٩٦٩هـ عَلَى المَّا الاعتمادُ







علَى السببِ الشرعيِّ أو الحسيِّ المعلومِ فقدْ تقدَّمَ أنَّهُ لا بأسَ بهِ، وأنَّ النِيَّ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ قالَ: ﴿وَلَا أَنَّا لَكَانَ فِي الدَّرُكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ﴾ لكنْ قَدْ يقعُ في قلبِ الإنسانِ – إذا قالَ: لولا كذا لحصلَ كذا، أوْ ما كانَ كذا – قدْ يَقعُ في قلبِهِ شيءٌ مِن الشركِ بالاعتمادِ علَى السببِ بدونِ نظرٍ إلَى المسبِّبِ وهوَ اللهُ عزَّ وجلَّ.

وقولُهُ: <u>(ولولا البطُّ في الدَّارِ لاَتَى اللَّصوصُ)</u> البَطُّ طَائرٌ مُعروفٌ، وإذَا دخلَ اللصُّ البيتَ وفيهِ بَطَّ، فإنَّهُ يَصْرَخُ، فينتبهَ أهلُ البيت ثمَّ يَجْتَنبَهُ اللصوصُ.

وقولَهُ: ﴿ وَقُولُ الرَّجُلِ لِصاحبَهِ: ما شاءَ اللهُ وشئتَ ﴾ فيه: شرْكٌ؛ لأنَّهُ شَرَكَ غيرَ اللهِ معَ اللهِ بالواوِ، فإن اعتقدَ أنَّهُ يُساوِي اللهَ عزَّ وحلَّ في التدبيرِ والمشيئةِ فهوَ شرْكٌ أكبرُ، وإنْ لم يعتقدْ ذلكَ واعتقدَ أنَّ اللهَ سبحانَهُ وتعالَى فوقَ كلِّ شيءِ فهوَ شرْكٌ أصغرُ، وكذلكَ قولُهُ: (لولا اللهُ وفلانٌ).

وقولُهُ: (هَذَا كُلُّهُ بَهِ شِرِكٌ المشارُ إليهِ ما سبق، وهوَ شِرْكٌ أكبرُ أَوْ أصغرُ حسْبَ ما يكونُ في قلبِ الشخصِ منْ نوع هذا التشريك.

(٣) قولُهُ: (وعَنْ عُمَرَ) صوابُهُ عن ابن عمرَ، نبَّهُ عليه في (تيسير العزيز الحميد).

قولُهُ في حديثِ **ابنِ عُمر**َ رضِيَ اللهُ عنهُمَا: (مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ) (مَنْ) شرطيَّة، فتكونُ للعمومِ.

قُولُهُ: (أَوْ أَشْرَكَ) شَكُّ مِنَ الراوي، والظاهرُ أنَّ صوابَ الحديثِ (أَشْرَكَ).

وقولُهُ: (مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ) يشملُ كلَّ محلوف به سوَى الله، سُواءٌ: بالكعبة، أو الرسولِ صلَّى الله عليه وسلَّم، أو السماء، أوْ غيرِ ذلكَ، ولا يشبطُّ الحلفُ بصفاتِ اللهِّ؛ لأنَّ الصفةَ تابعةٌ للموصوفِ، وعلَى هذا فيحوزُ أنْ تقولَ: وعزُّة الله لأفْعَلَنَّ كذا.

وقولُهُ: (بِغَيْرِ الله) ليسَّ المرادُ بغير هذا الاسمِ، بن المرادُ بغير النَّسَمَّى بمذا الاسمِ، فإذا حَلَفَ باللهِ أَوْ بالرَّحْمَنِ أَوْ بالسميع فهوَ حَلَفٌ بالله.

والحلفُ: تأكيدُ الشيءِ بذكرِ معظَّم بصيغةِ مخصوصةٍ، بالباءِ أو التاء أو الواوِ.

وحروف القسم ثلاثةً: الباء، والتاء، والواو.

والباءُ أعمُّها؛ لأنَها تدخلُ علَى الظاهرِ والمُطَلَّمْرِ، وعلَى اللهِ وغيرِدِ، ويُذكَرُ معهَا فعلُ القسمِ ويُحُذَكُ، فيذكرُ مُعْهَا معلُ القسم كقرلِهِ تعالَى: ﴿وَأَتْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَبِكَانِهِ مَنْ وَيُحذَفُ مثلَ قولِك: باللهِ لأفعلنَّ، وتدخلُ





عَلَى المضمَرِ مثلَ قولِكَ: (اللهُ عظيمٌ أحلفُ به لأفعلنَّ) وعلَى الظاهرِ كما في الآية، وعلَى غيرِ لفظ الجلالة مثلَ قولِكَ: (بالسميعِ لأفعلنَّ) وأمَّا الواوُ فإنَّهُ لا يُذكرُ معهَا فعلُ القسَمِ، ولا تدخلُ علَى الضميرِ ويُحْلَفُ بما مَعَ كلَّ اسمٍ، وأمَّا التاءُ فإنَّهُ لا يُذكرُ معهَا فعلُ القسمِ، وتختصُّ باللهِ وربِّ.

والحلفُ بغيرِ اللهِ شركٌ أكبرُ إن اعتقدَ أنَّ المحلوفَ بهِ مساوٍ للهِ تعالَى في التعظيمِ والعظمةِ، وإلاَّ فهوَ شركٌ صغرُ.

وأمَّا قولُهُ تعالَى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا}.

- وقولُهُ: {لاَ أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ}.

- وقولُهُ: {وَالْكُيلِ إِذَا يَغْشَى}.

وما أشبهَ ذلكَ مِن المخلوقاتِ التي أقسمَ الله كِما، فالجوابُ عنه مِنْ وجهين:

الأَوَّلُ: أَنَّ هذا مِنْ فعلِ اللهِ، واللهُ لا يُسألُ عمَّا يفعلُ، ولَهُ أَنْ يُقْسِمَ سبحانَهُ بما شاءَ مِنْ خَلْقِهِ، وهوَ سائلٌ غيرُ مسؤولٍ، وحاكمٌ غيرُ محكومٍ عليهِ.

الثَّاني: أنَّ قَسَمَ اللهِ بِهذهِ الآياتِ دليلٌ علَى عظمتِهِ وكمالِ قدرتِهِ وحكمتِه، فيكونُ القسَمُ بِمَا الدالُّ علَى تعظيمِهَا ورفعِ شأنِهَا متضمَّنًا للثناءِ علَى اللهِ عزَّ وحلَّ بَمَا تقتضيهِ مِنَ الدلالةِ علَى عظمتِهِ.

وأمَّا نحنُ فلا نُقسمُ بغيرِ اللهِ أوْ صَفاتِه؛ لَأَنَّنا منهيُّونَ عنْ ذلكَ.

وأمَّا ما ثبتَ في (صحيحِ مسلمٍ) مِنْ قولِهِ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ: ﴿أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ ﴾ فالجوابُ عنه مِنْ وجوهِ: الأولُ: أنَّ بعضَ العلماءِ أنكرَ هذهِ اللفظة، وقالَ: إنَّها لم تَثْبُتْ في الحَديثُ؛ لأنَّها مُناقِضةٌ للتوحيد، وما كانَ كذلكَ فلا تصحُّ نسبتُهُ إلَى رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ؛ فيكونُ باطلاً.

الثاني: أنَّها تصحيفٌ مِنَ الرواقِ، والأصلُ: ﴿أَفْلَحَ واللهِ إِنْ صَدَقَ ﴾ وكانوا في السابقِ لا يُشَكِّلُونَ الكلماتِ و (أبيهِ) تُشْبِهُ (اللهُ) إذا حُذِفَتُ النُّقَطُ السُّفلَى.

الثَّالَثُ: أَنَّ هذا ثَمَّا يَجري علَى الألسنةِ بغيرِ قصدٍ، وقدْ قالَ تعالَى: {لاَّ يُؤَاخِذُكُ مُ اللهُ بِاللَّغُوفِي أَيمَانِكُ مُ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدَتُمُ الأَيمَانَ} وهذا لم ينوِ فلا يُؤاخذُ.



الرابعُ: أنَّهُ وقعَ مِنَ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وَسلَّمَ، وهوَ أبعدُ الناسِ عَنِ الشركِ، فيكونُ مِنْ حصائِصِهِ، وأمَّا غيرُهُ فهمْ منهيُّونَ عنْهُ؛ لأَنَّهم لا يُساوُونَ النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ في الإخلاص والتوحيد.

الخامسُ: أنَّهُ علَى حذف مضاف، والتقديرُ (أَفْلَحَ وربِّ أبيه).

السادسُ: أنَّ هذا منسوخٌ، وأنَّ النهيَ هوَ الناقلُ مِنَ الأصل، وهذا أقربُ الوجوه.

ولوْ قالَ قائلٌ: (نحنُ نُقلِّبُ عليكم الأمرَ) ونقولُ: إنَّ المنسوخَ هوَ النهيُ؛ لأَنَّهم لَمَّا كانوا حديثِي عهد بشركِ نُهوا أنْ يُشرِكُوا بهِ كما نُهيَ الناسُ حينَ كانوا حديثِي عهد بشركِ عنْ زيارةِ القبورِ ثُمَّ أُذِنَ لهمْ فيها؟

فالجوابُ عنهُ: أنَّ هذا اليمينَ كانَ جاريًا علَى ألسنتِهِمْ فتُرِكُوا حتَّى استقرَّ الإيمانُ في نفوسِهِمْ ثُمَّ نُهوا عنهُ، ونظيرُهُ إقرارُهُمْ علَى شرب الخمر أولاً، ثُمَّ أُمروا باجتنابه.

أمًا بالنسبة للوجه الأول: فضعيف؛ لأنَّ الحديثَ ثابتٌ، وما دامَ يمكنُ حملُهُ علَى وجهٍ صحيحٍ فإنَّهُ لا يجوزُ إنكارُهُ.

وَلَمَّا الوَجِهُ الثَّانِي: فَبَعِيدٌ، وإنْ أَمَكَنَ فلا يمكنُ في قولِهِ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ لما سُئِل: أيَّ الصدقةِ أَفضلُ؟ فقالَ: «أَمَا وَأَبِيكَ لَنَتَبَأَنَهُ».

وأَمَّا الوجهُ الثّالثُ: فغيرُ صحيح؛ لأنَّ النهيَ وارِدِّ معَ أَنَّهُ كَانَ يجريْ علَى السنتهِم كمَا جَرَى علَى لسانِ سعدٍ فنهاهُ النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، ولوْ صحَّ هذا لصحَّ أنْ يُقالَ لمنْ فعلَ شِرْكًا اعتادَهُ: لا يُنهَى؛ لأنَّ هذا مِنْ عادتُه، وهذا باطلٌ.

وأمَّا الرابعُ: فدعوَى الخصوصيَّةِ تحتاجُ إلَى دليلِ، وإلاَّ فالأصلُ التأسِّي بهِ.

وأمًّا الخامسُ: فضعيفٌ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ الحذفِ؛ ولأنَّ الحذفَ هنا يستلزمُ فهمًا باطلاً، ولا يمكنُ أنْ يتكلمَ الرسولُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ بما يستلزمُ ذلكَ بدون بيان المراد.

وعلَى هذا يكونُ أقربَها الوجهُ السادسُ: (أَنَّهُ منسوخٌ) ولا نَحْزِمُ بذلكَ لعدمِ العلمِ بالتاريخِ، ولهذا قلنا أقربُها واللهُ أعلمُ، وإنْ كانَ النوويُّ رحمَهُ اللهُ ارتَضَى أنَّ هذا ثمَّا يجري علَى اللسانِ بدونِ قصد، لكنَّ هذا ضعيفٌ لا يُمكنُ القولُ به.

ثُمَّ رأيتُ بعضَهُم حزَمَ بشُذُوذِها؛ لانْفرِادِ مُسْلِمِ بما عن البُخاريِّ معَ مخالفةِ راويها للثقاتِ، فالله أعلَمُ.

(ع) قولُهُ في أثر ابن مسعود: «لأنْ أَحلَفَ بالله كاذبًا» اللامُ لامُ الابتداء، و(أنْ) مصدريَّةٌ فيكونُ قولُهُ: (أنْ الملكه العربيه السعوديه - الرَّياض ١١٣١٧ - ص.ب: ١٦٤٤٥ مص.ب: http://www.afaqattaiseer.com - ص٥٠٠ كس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٤٥٣٢٩٩٩ - ٤٥٤٨٩٣٦ جوال: ٥٥٢٨٠٧٠٠





أحلف) مُؤَوَّلًا بمصدرٍ مبتدأً تقديرُهُ لَحَلِفِي باللهِ.

قُولُهُ: «أَحَبُّ إليَّ» حبرُ المبتدأِ، ونظيرُ ذلكَ في القرآنِ قُولُهُ تَعَالَى: {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرُ لَكُ مِـُ}.

قُولُهُ: (كَاذِبًا) حالٌ مِنْ فاعلِ (أَحِلْفُ).

قُولُهُ: (أَحَبُّ إِلَيَّ) هذَا مِنْ بابِ التَفْضيلِ الذي ليسَ فيه شيءٌ مِنَ الجانبينِ، وهذا نادرٌ في الكلامِ؛ لأنَّ التفضيلَ في الأصلِ يكونُ فيه المعنَى ثَابتًا في المفضَّلِ وفي المفضَّلِ عليه، وأحيانًا في المفضَّلِ عليه، وأحيانًا لا يُوجدُ في الجانبينِ، فسابنُ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنهُ لا يحبُّ لا هذا ولا هذا، ولكنَّ الحلفَ باللهِ كاذبًا أهونُ عليهِ مِنَ الحلفِ بغيرِهِ صادقًا.

فالحلف كاذبًا باللهِ محرَّمٌ مِنْ وجهين:

الأول: أنَّهُ كُذُبِّ، والكذبُ محرَّمٌ لذاتِهِ.

والثاني: أنَّ هذا الكذبَ قُرِنَ باليمينَ، واليمينُ تعظيمٌ لله عزَّ وحلَّ، فإذا كانَ علَى كذب صارَ فيه شيءٌ مِنْ تَنَقُّصٍ للهِ عزَّ وحلَّ، حيثُ جعلَ اسمَهُ مؤكَّدًا لأمر كَذب، ولذلكَ كانَ الحلفُ باللهِ كاذبًا عندَّ بعضِ أهلِ العلمِ مِنَ اليمينِ الغَمُوسِ التي تَغْمِسُ صاحبَهَا في الإثمِ ثمَّ في النارِ.

وأمَّا الحلفُ بغيرِ اللهِ صادقًا فهوَ محرَّمُ مِنْ وجهِ واحد وهوَ الشَّركُ، لكنَّ سيئةَ الشركِ أعظمُ مِنْ سيئةِ الكذب، وأعظمُ مِنْ اليمينِ الغموسِ، إذا قلنا: إنَّ الحلفَ باللهِ كاذبًا مِنَ اليمينِ الغموسِ؛ وأعظمُ مِنْ اليمينِ الغموسِ؛ لأنَّ الحلفَ باللهِ كاذبًا مِنَ اليمينِ الغموسِ؛ لأنَّ الشركَ لا يُغْفَرُ، قالَ تعالَى: {إِنَّ اللهُ لاَ يَعْفِمُ أَنْ يُشْرَكُ بِهِ } وما أرسلَ اللهُ الرسلَ وأنزلَ الكتبَ إلاَّ لإبطالِ

الشركِ، فهوَ أعظمُ الذنوبِ، قالَ تعالَى: {إِنَّ الشِّرْكَ الظُّلْمُ عَظِيمٌ}.

وسُئلَ النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: أيُّ الذنبِ أعظمُ؟

قَالَ: ﴿أَنْ تَجْعَلَ لِلّٰهِ مِذَاً وَهُوَخَلَقَكَ ﴾ والشركُ متضمِّنٌ للكذبِ، فإنَّ الذي جعلَ غيرَ اللهِ شريكًا للهِ كاذبٌ، بلْ مِنْ أكذبِ الكاذبينَ؛ لأنَّ الله لا شريكَ لَهُ.

(٥) قولُهُ في حديثِ حُذيفةً رضي الله عنهُ: «لا تَقُولوا» (لا) ناهيّة؛ ولهذا جُزِمَ الفعلُ بعدَها بحذفِ النون.
 قولُهُ: «ما شاءَ اللهُ وشاءَ فلانٌ» والعلّةُ في ذلكَ أنَّ الواوَ تقتضي تسويَةَ المعطوفِ بالمعطوفِ عليه، فيكونُ ص ٥٥٢٨٠٧٠٠
 قاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتفَ: ٤٥٤٣٢٢٩٩ - ٤٥٣٢٢٩٩ جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠



سوسة إَنَّ إِنَّ إِنَّ لَا يَعْ إِنَّ إِنَّ الْمِنْ الْمِنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الله على الله الله المناسقة ا

القائلُ: (ما شاءَ اللهُ وشئتَ) مسوَّيًا مشيئةَ اللهِ بمشيئةِ المحلوقِ، وهذا شركٌ، ثمَّ إن اعتقدَ أنَّ المحلوقَ أعظمُ مِنَ الحالقِ، أوْ أنَّهُ مساوِ لهُ فهوَ شركٌ أكبرُ، وإن اعتقدَ أنَّهُ أقلُّ فهوَ شركٌ أصغرُ.

قولُهُ: «ولَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ شَاءَ فُلاَنَّ» لَمَا نَهَى عَنِ اللَّفَظِ المحرَّمِ بيَّن اللفظَ المباحَ؛ لأنَّ (ثُمُّ) للترتيبِ والتراخي، فتفيدُ أنَّ المعطوف أقلُّ مرتبةً منَ المعطوف عليه.

أمَّا بالنسبةِ لقولهِ: (ما شاءَ الله فشاء فُلان) فالحَكُمُ فيها أنَّها مرتبةٌ بينَ مرتبة (الواو) ومرتبة (ثُمَّ)، فهي تختلفُ عَن (ثُمَّ) بأنَّ بأنَّ بأنَّ للترتيب، فالظاهرُ أنَّها حائزةٌ، ولكنَّ التعبيرَ بــــ(ثُمَّ) أَوْلَى؛ لأَنَّهُ اللفظُ الذي أَرْشَدَ إليهِ النبيُّ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ، ولأنَّهُ أبينُ في إظهارِ الفرقِ بينَ الحالقِ والمخلوق.

هذا محرَّمٌ؛ لأنَّهُ جمعٌ بينَ اللهِ والمخلوقِ بحرفٍ يقتضي التسويَةَ، وهوَ (الواو).

ويجوزُ (باللهِ ثُمَّ بِكَ) لأنَّ (ثمَّ) تدلُّ علَى الترتيبِ والتراحي.

فَإِنْ قَيْلَ: سَبَقَ أَنَّ مِنَ الشَّرِكِ الاستعادَةَ بغيرِ اللهِ، وعلَى هذا يكونُ قولُهُ أعوذُ باللهِ ثُمَّ بِكَ محرَّمًا؟ أجيبَ: أنَّ الاستعادَةَ بَمَنْ يَقْدِرُ علَى أنْ يُعِيذَكَ جَائزةٌ؛ لقولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم في (صحيحِ مسلمٍ) وغيرِه:

«مَنْ وَجَدَ مَلْجَأً فَلْيَعُذْ بِه».

لكنْ لوْ قالَ: (أَعُوذُ باللهِ ثُمَّ بفلانٍ) وهوَ ميِّتٌ، فهذا شِوكٌ أكبرُ؛ لأَنَّهُ لا يقدِرُ علَى أنْ يُعيذَكَ، وأمَّا استدلالُ الإمامِ أحمدَ علَى أنَّ القرآنَ غيرُ مخلوقٍ بقولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: ﴿أَعُودُ بِكَلْمَاتِ اللهِ التَّامَاتِ منْ شَرَمَا خَلَقَ﴾.

ثَمَّ قَالَ رَحَمَهُ اللهُ: (والاستعادَةُ لا تكونُ بمخلوق، فيُحملُ كلامُهُ علَى أنَّ الاستعادَةَ بكلامٍ لا تكونُ بكلامٍ مخلوق، بلْ بكلامٍ غيرِ مخلوق، وإنْ كانَ غيرَ مخلوق، والكلامُ اللهِ، والكلامُ تابعُ للمتكلّم بهِ، إنْ كانَ مخلوقًا فهوَ مخلوق، وإنْ كانَ غيرَ مخلوق فهوَ غيرُ مخلوق).

(٧) فيهِ مسائِلُ:

الأولى: (تفسيرُ آيَة البَقَرَة في الأنداد) وقد سبق.

(٨) الثَّانيَةُ: (أنَّ الصحابَةَ يفسِّرونَ الآيَةَ النازِلَةَ في الشِّرْكِ الأكبرِ أَنَّهَا تَعُمُّ الأصغرَ)

لأنَّ قولَهُ تعالَى: ﴿ فَلاَ تَجْعَلُوا لللهَ أَندَادًا وَأَشَّدُ تَعُلَمُونَ ﴾، نازلةً في الأكبر؛ لأنَّ المخاطَبَ بهما هم المشركونَ، وابنُ - ص٧- اكس: ٤٥٤٩٦٨ هـ هنتف: ٤٥٢٢٦٩٩ - ٤٥٤٨٩٢٦ خوال: ٥٥٢٨٠٧٢٠ .



المنظمة المنظ

عباسٍ فسَّرها بما يَقْتَضِي الشِّرْكَ الأصغرَ؛ لأنَّ النِّدَّ يشملُ النظيرَ المساويَ علَى سبيلِ الإطلاقِ، أوْ في بعضِ الأمورِ. (٩) الثّالثَةُ: (أنَّ الحَلِفَ بغيرِ اللهُ شِرْكَ) لحديثِ ابنِ عمرَ رضِي اللهُ عنهما.

(١٠) الرابعة: (أَنَّهُ إَذَا حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ صادقًا فَهُو أَكبرُ مِنَ اليَمينِ الغَموسِ) واليمينُ الغموسُ عندَ الحنابلةِ أَنْ يَحْلِفَ باللهِ كَاذَبًا، وقالَ بعضُ العلماءِ -وهو الصحيحُ- أَنْ يَحلفَ بالله كَاذَبًا لَيَقْتَطِعَ هِمَا مَالَ امرئ مسلمٍ. (١١) المخامسة: (الفرقُ بينَ (الواوِ) و(ثُمَّ) في اللفظِي لأنَّ (الواوِ) تقتضي المساواة فتكونُ شرِّكًا، و(ثمَّ) تقتضي الترتيبَ والتراحيَ فلا تكونُ شرْكًا.

(١٢) مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد:

أنَّ الاقتناعَ بالحلفِ باللهِ مِنْ تعظيمِ اللهِ؛ لأنَّ الحالِفَ أكَّدَ ما حُلِفَ عليهِ بالتعظيمِ باليمينِ، وهوَ تعظيمُ المحلوفِ بهِ، فيكونُ مِنْ تعظيمِ المحلوفِ بهِ أنْ يُصَدَّقَ ذلكَ الحالفُ، وعلَى هذا يكونُ عدمُ الاقتناعِ بالحلفِ باللهِ فيهِ شيءٌ مِنْ نقصِ تعظيمِ اللهِ، وهذا ينافي كمالَ التوحيدِ، والاقتناعُ بالحلفِ باللهِ لا يخلوْ مِنْ أمرينِ:

الأولُ: أَنْ يكونَ ذلكَ مِنَ الناحيَةِ الشرعيَّةِ، فإنَّهُ يجبُ الرضا بالحلفِ باللهِ فيما إذا توجَّهَت اليمينُ علَى المدَّعَى عليهِ فحلفَ، فيحبُ الرضا هذا اليمينِ بمقتضَى الحكمِ الشرعيِّ.

الثاني: أنْ يكونَ ذلكَ مِنَ الناحيَةِ الحسيَّةِ، فإنْ كَانَ الحالفُ موضعَ صدقٍ وثقةٍ فإنَّكَ تَرْضَى بيمينهِ، وإنْ كانَ غيرَ ذلكَ فلكَ أنْ تَرْفُضَ الرَضا بيمينه.

ولهذا لما قالَ النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وَسلَّم لِحُويِّصةَ ومُحَيِّصةَ: «تُبْرِنُكُمْ بِهُودُ بِخَمْسينَ يَمِينَا».

قالوا:كَيْفَ نَرْضَى يا رَسولَ اللهِ بِأَيْمَانِ اليهودِ ؟

فأقرَّهُم النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ علَى ذلكَ.

(١٣) قولُهُ في الحديثِ: (لاتَحْلِفوا) (لا): ناهيَةٌ؛ ولهذا جُزِمَ الفعلُ بعدَها بحذفِ النونِ، و(آبائِكم) جمعُ: أب، ويشمَلُ الأبَ والحدَّ وإنْ علا، فلا يجوزُ الحلفُ بهمْ؛ لأنَّهُ شِرْكٌ وقَدْ سبقَ بيانُهُ.

قُولُهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ فَلْيَصْدُقُ، وَمَنْ حُلِفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيَرْضَ» هَنا أمرانِ:

الأمرُ الأولُ للحالفِ: فقدْ أُمِرَ أنْ يكُونَ صادقًا، والصدقُ هوَ: الإخبارُ بما يطابِقُ الواقعَ، وضدُّهُ الكذبُ وهوَ:

الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ اكس: ٤٥٤٩٩٦٨ - ١٥٤٨٩٣٦ جوال: ٥٥٢٨٠٧٠٠ - ٥٥٢٨٠٣٠

http://www.afaqattaiseer.com

– ص ۸ –

الإحبارُ بما يخالفُ الواقعَ فقولُهُ: ﴿مَنْ حَلَفَ بِاللّٰهِ فَلْيَصْدُقُ ۚ أَيْ: فليكنْ صادقًا في يمينه.

وهلْ يُشترطُ أنْ يكونَ مطابقًا للواقع أوْ يكفى الظنُّ؟

الجوابُ: يكفي الظنُّ، فلَهُ أَنْ يحلفَ علَى ما يغلِبُ علَى ظنِّه، كقولِ الرحلِ للنَّيِّ صلَّى الله عليهِ وسلَّم: واللهِ ما بَيْنَ لابَتَيْهَا أَهْلُ بيْت أَفْقَرُ منِّي، فأقرَّهُ النَّيُّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ.

الثاني للمحلوف له: فقد أُمر أنْ يرْضَى بيمين الحالف لَهُ، فإذا قرَنْتَ هذينِ الأمرينِ بعضَهما ببعض، فإنَّ الأمر الثاني يُترَّلُ علَى ما إذا كانَ الحالفُ صادقًا؛ لأنَّ الحديثَ جَمَعَ أمرينِ: أمرًا مُوجَّهًا للحالفِ، وأمرًا موجَّهًا للمحلوف له، فإذا كانَ الحالفُ صادقًا وجبَ على المحلوف له الرضا.

فإنْ قيلَ: إنْ كانَ صادقًا فإنَّنا نصدِّقُهُ، وإنْ لمْ يحلفْ؟

أجيبَ: أنَّ اليمينَ تزيدُهُ تو كيدًا.

قُولُهُ: (وَمَنْ لَمْ يَرْضَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ) أيْ: مَنْ لَمْ يَرْضَ بالحلفِ باللهِ إذا حُلِف لَهُ فليسَ مِنَ اللهِ.

قال ابن قاسم في رحاشية كتاب التوحيد) ص ٣٠٥: (أي الوعيد لكونه من الفعل المتافي لكمال التوحيد، لدلالته على قلة تعظيمه لجناب الربوبية، فإن القلب الممتلئ بمعرفة عظمة الله وجلاله لا يفعل ذلك) .

وهذا تبرُّوٌ منهُ يَدُلُّ علَى أنَّ عدمَ الرضا مِنْ كبائرِ الذنوب، ولكنْ لا بدَّ مِنْ ملاحظة ما سبق، وقدْ أشرْنا أنَّ في حديثِ القَسامةِ دليلاً علَى أنَّهُ إذا كانَ الحَالفُ غيرَ ثقةٍ فلكَ أنْ تَرْفُضَ الرضا بهِ؛ لأنَّهُ غيرُ ثقةٍ، فلوْ أنَّ أحدًا حلفَ لكَ.

وقالَ: (والله إنَّ هذه الحقيبة مِنْ خشب، وهي منْ جلد، فيجوزُ أنْ لا تَرْضَى بد؛ لأَنكَ قاطعٌ بكذبه، والشَرْعُ لا يأمرُ بشيء يُخالفُ الحِسنَ والواقع، بلُ لا يأمرُ إلاَ بشيء يستحسنه العقلُ ويشهدُ له بالصحة والحُسن، وإنْ كانَ العقلُ لا يُدْرِكُ أحيانًا مدَى عُخالفُ الحِسنَ والواقع، بلُ لا يأمرُ إلاَ بشيء يستحسنه العقلُ ويشهدُ له بالصحة والحُسن، وإنْ كانَ الله تعالَى يقولُ: ﴿ وَمَنْ حَسنِ هذا الشيءِ الذي أمرَ بهِ الشرعُ، ولكن ليُعلَمُ علمَ اليقينِ أنَ الشرعَ لا يأمرُ إلا بما هوَ حسنُ؛ لأنَ الله تعالَى يقولُ: ﴿ وَمَنْ الله عَسنَ مَنْ الله عَلَمُ الشرعُ فا تَهِمْ نفسكَ بالقصورِ أوْ بالتقصيرِ، أمّا أخسنُ مِنَ الله حُكم الشرعَ فهذا لا يمكنُ، وما صحَ عن الله ورسولِهِ فهوَ حقُّ وهوَ أحسنُ الأحكام).





(١٤) فيهِ مسائِلُ:

الأولى: (النَّهيُ عنِ الحَلِفِ بالآباءِ) لقولُهُ: ﴿لاَ تَحْلَفُوا بِآبَائِكُم ﴾ والنهيُ للتحريمِ.

(١٥) الثانية: (الأمرُ للمَحْلوفِ لَهُ باللهِ أَنْ يرضَى) لقولِهِ: ﴿وَمَنْ حُلِفَ لَهُ بِاللهِ فَلْيَرْضَ وسبقَ التفصيلُ فِي اللهِ عَلَيْ اللهِ فَلْيَرْضَ وسبقَ التفصيلُ فِي اللهَ.

(١٦) الثالثة: (وعيدُ مَنْ لَمْ يَرْضَ) لقولِهِ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَرْضَ فَلَيْسَ مِنَ اللهُ ۗ.

الرابعة : ولم يَذْكُرْها المؤلِّفُ -: أمرُ الحالفِ أن يَصْدُقَ؛ لأنَّ الصَّدقَ واجبٌ في غيرِ اليمينِ، فكيفَ باليمينِ، وقدْ سبقَ أنَّ مَنْ حَلَفَ علَى يمينِ كاذبةِ أنَّهُ آثِمٌ، وقالَ بعضُ العلماءِ: إنَّها اليمينُ الغَمُوسُ.

وأمَّا بالنسبةِ للمحلوفِ لهُ: هلْ يلزَمُهُ أَنْ يُصِدِّقَ أَمْ لا؟

المسألةُ لا تخلُو مِنْ أحوالِ خمسة:

الأولى: أنْ يَعْلَمَ كذبَهُ، فلا أحدُّ يقولُ: إنَّهُ يلزمُ تصديقُهُ.

الثَّاتيَةِ: أَنْ يترجَّعَ كذَّبُهُ، فكذلك لا يَلْزَمُ تصديقُهُ.

الثالثة: أنْ يَتَسَاوَى الأمرانِ فهذا يجبُ تصديقُهُ.

الرابعة: أنْ يترجَّعَ صدقَهُ، فيحبُ أنْ يُصدَّقَ.

الخامسة: أنْ يَعْلَمَ صدقَهُ، فيحبُ أنْ يُصدِّقَهُ.

وهذا في الأمورِ الحسيَّةِ، أمَّا الأمورُ الشرعيَّةُ في بابِ التحاكمِ فيحبُ أنْ يَرْضَى باليمينِ، ويلتزمَ بمقتضاها؛ لأنَّ هذا مِنْ بابِ الرضا بالحكمِ الشرعيِّ، وهوَ واحبُّ.

(١٧) مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

أَنْ قولَ: «هَا شَاءَ اللهُ وشئتَ» مِنَ الشركِ الأكبرِ أو الأصغرِ؛ لأنَّهُ إن اعتقدَ أنَّ المعطوفَ مساوِ للهِ فهوَ شرْكُ أكبرُ، وإن اعتقدَ أنَّهُ دونَهُ لكنْ أشركَ بهِ في اللفظِ فهوَ أصغرُ، وقدْ ذكرَ بعضُ أهلِ العلمِ: أنَّ مِنْ جَملةِ ضوابطِ الشركِ الأصغرِ أنَّ ما كانَ وسيلةً للأكبرِ فهوَ أصغرُ.

(١٨) قولُهُ: (أَنَّ يَهُوديًّا) اليهوديُّ هَوَ: المنتسبُ إِلَى شريعةِ موسَى عليهِ السلامُ، وسُمُّوا بذلكَ مِنْ قولِهِ



تعالَى: ﴿ إِنَّا هُدُنَا إَلِيكَ ۗ أَيْ: رَجَعْنَا، أَوْ لأَنَّ جدَّهم اسمُهُ يَهُوذَا بنُ يعقوبَ، فتكونُ النسبةُ منْ أجلِ النسب، وفي الأولِ تكونُ النسبةُ مِنْ أجلِ العملِ، ولا يَبْعُدُ أَنْ تكونَ مِنَ الاثنينِ جميعًا.

قولُهُ: (إنَّكُم تُشركُونَ) أيْ: تَقَعُونَ في الشرك أيُّها المسلمونَ.

قولُهُ: «ها شاءَ اللهُ وشئتَ» الشركُ – هنا – أنَّهُ جعلَ المعطوفَ مساويًا للمعطوفِ عليهِ، وهوَ اللهُ عزَّ وجلَّ، حيث كانَ العطفُ بالواو المفيدة للتَّسْويَة.

قولُهُ: «والكعبة» الشركُ -هنا- أنَّهُ حَلِفٌ بغيرِ اللهِ، ولمْ يُنكِر النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ما قالَ اليهوديُّ، بلْ أمَرَ بتصحيح هذا الكلام فأمرهم إذا حلفوا أنْ يقولوا: وربِّ الكعبة، فيكونُ القسَمُ بالله.

وأمَرَهم أنْ يقولوا: «ما شاءَ الله ثمَّ شئتَ» فيكونُ الترتيبُ بـــ(ثمَّ) بينَ مشيئةِ اللهِ ومشيئةِ المحلوق، وبذلكَ يكونُ الترتيبُ صحيحًا؛ أمَّا الأولُ فلأن الحلفَ صارَ باللهِ، وأمَّا الثاني فلأنَّهُ جُعلَ بلَفظٍ يتبيَّنُ بهِ تأخُّرُ مشيئةِ العبدِ عنْ مشيئة الله، وأنَّهُ لا مساواةَ بينَهُمَا.

(19) قولُهُ في حديثِ ابنِ عبَّاسٍ رضِيَ اللهُ عنهما: (أَنَّ رِجُلاَ قالَ للنبيِّ صلَّى اللهُ علَيهِ وسلَّمَ) الظاهرُ أَنَّهُ قالَهُ للنبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ تعظيمًا، وأنَّهُ جعلَ الأمرَ مُفَوَّضًا لمشيئة الله ومشيئة رسوله.

قولُهُ: «أَجَعَلْتَنِي للهِ نِدَّا؟» الاستفهامُ للإنكارِ، وقدْ ضُمِّنَ معنَىَ التَّعجُّبِ، وَمَنْ جَعَلَ للخالقِ ندًّا فقدْ أتَى شيئًا عجابًا.

والندُّ هوَ: النظيرُ والمساوي؛ أيْ: أجَعَلْتَني للهِ مساويًا في هذا الأمر.

قولُهُ: (بلْ مَا شَاءَ اللهُ وحْدَهُ) أرشدَهُ النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ إلَى ما يَقْطَعُ عنهُ الشركَ، ولمْ يرشدْهُ إلَى أنْ يقولَ: «ما شاءَ اللهُ ثمَّ شئتَ» حتَّى يَقْطَعَ عنه كلَّ ذريعةِ عَنِ الشركِ وإنْ بَعُدَت.

وتعظيم النبيّ صلّى الله عليه وسلّم بلفظ يقتضي مساواتَهُ للخالق شرك، فإنْ كانَ يعتقدُ المساواةَ فهوَ شركٌ أكبرُ، وإنْ كانَ يعتقدُ أَنّهُ دونَ ذلكَ فهوَ أصَغرُ، وإذا كانَ هذا شِرْكًا فكيفَ بَمَنْ يجعلُ حقَّ الخالقِ للرسولِ صلّى الله عليه وسلّم؟

هذا أعظمُ؛ لأنَّهُ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ ليسَ لهُ شيءٌ مِنْ حصائصِ الربوبيَّةِ، بلْ يَلْبَسُ الدِّرْعَ، ويحملُ السلاحَ، ويجوعُ، ويتألَّمُ، ويَمْرَضُ، ويعطشُ كبقيَّةِ الناسِ، ولكنَّ الله فضَّلَهُ علَى البشرِ بما أَوْحَى إليهِ مِنْ هذا الشرعِ العظيمِ،



قَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلُ إِنَّمَا أَنَا بَشَرُ مِثْلُكُ مُ ﴾ فهوَ بشرٌ، وأكَّدَ هذهِ البشريَةَ بقولِهِ: ﴿ مِثْلُكُ مُ ﴾ ثمَّ جاءَ التمييزُ بينَهُ وبينَ بقيَّةِ البشرِ بقولِهِ تعالَى: ﴿ يُوحَى إَلَيَ أَنْمَا إِلَهُكُ مُ إِلَهُ وَاحدُ ﴾.

ولا شكَّ أنَّ الله أعطاهُ مِنَ الأحلاقِ الفاضلةِ التي بها الكمالاتُ مِنْ كلِّ وجه: أعطاهُ مِنَ الصبرِ العظيمِ، وأعطاهُ مِنَ الكرمِ ومِنَ الجودِ، لكنَّها كلَّها في حَدودِ البشريَّةِ، أمَّا أنْ تَصِلَ إلَى خُصائصِ الربوبيَّةِ فهذا أمرٌ لا يمكنُ، ومَن ادَّعَى ذلكَ فقْد كفرَ بمحمد صلَّى الله عليه وسلَّمَ، وكفرَ بمَنْ أرسلَهُ.

فالمهمُّ أَنَنا لا نغلُو في الرسولِ عليهِ الصّلاةُ والسلامُ فَنُنَزِّلُهُ في مترلة هوَ يُنْكِرُهَا، ولا نَهْضِمُ حقَّهُ الذي يجبُ علينا، فنعطيهِ مَا يجبُ لَهُ، ونسألُ اللهُ أنْ يعينَنا علَى القيامِ بحقِّه، ولكنَنَّا لا نُنزَّلُهُ مترلةَ الربِّ عزَّ وجلَّ.

(٢٠) قولُهُ في حديثِ الطُّفَيْلِ: «رأيتُ كَأَنِّي أَتَيتُ عَلَى نَفْرٍ مِنَ اليهودِ» أيْ: رؤيا في المنامِ.

وقولُهُ: (كَأَنَّ) اسمُها الياءُ، وجملةُ (أَتَيْتَ) خبرُها.

وقولُهُ: (عَلَى نَفَرٍ) من الثلاثةِ إلَى التسعةِ، واليهودُ أتباعُ موسَى.

قُولُهُ: «لأَنْتُمُ الْقَوْمُ» كلمةُ مدحٍ، كقولِكَ: هؤلاءِ هم الرجالُ.

وقولُهُ: «عُزَيْرٌ» هوَ: رجلٌ صالحٌ ادَّعَى اليهودُ أَنَّهُ ابنُ اللهِ، وهذا مِنْ كَذِهِمْ وهوَ كفرٌ، واليهودُ لهمْ مَثَالِبُ كثيرةٌ، لكنْ خُصَّتْ هذهِ؛ لأنَّها مِنْ أعظمِهَا وأشهرِهَا عندَهُمْ.

قولُهُ: «ما شاءَ الله وشاءَ مُحَمدٌ» هذا شِرْكٌ أصغرُ؛ لأنَّ الصحابةَ الذينَ قالُوا هذا، ولا شكَّ أنَّهم لا يعتقدونَ أنَّ مشيئةَ الرسولِ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ مساويَةٌ لمشيئةِ الله، فائتَقَدَ عليهمْ تسويَةَ مشيئةِ الرسولِ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ بمشيئةِ اللهِ عزَّ وحلَّ باللفظِ، معَ عِظَمٍ ما قالَهُ هؤلاء اليهودُ في حقِّ الله جلَّ حلالُهُ.

قُولُهُ: «تقولُونَ: المسيحُ ابنُ اللهِ» هوَ: عيسَى ابنُ مريمَ، وسُمِّيَ مسيَحًا بمَعنَى: ماسحٍ، فهوَ (فَعيلٌ) بمعنَى (فَاعلِ)؛ لأنَّهُ كانَ لايَمْسَحُ ذا عاهمةِ إلاَّ بَرِئَ بإذنِ اللهِ، كالأكْمَهِ والأبْرَصِ.

والشيطانُ لَعِبَ بالنصارَى فقالُوا: (هوَ ابنُ اللهِ؛ لأنَّهُ أَتَى بدونِ أَبٍ كما في القرآنِ: {فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ مُوحِنَا} قالُوا: هوَ حزةٌ مِنَ اللهِ؛ لأنَّ اللهُ أضافَهُ إليهِ، والجزءُ هوَ الابنُ.

والروخ: علَى الراجع عندَ أهلِ السُّنةِ: ذاتٌ لطيفةٌ تدخلُ الجسمَ وتَحُلُّ فيهِ، كما يَحُلُّ الماءُ في الطينِ اليابسِ، ولهذا يَقْبِضُهَا الْمَلَكُ عندَ الموتِ وتُكَفَّنُ ويُصْعَدُ بها، ويراها الإنسانُ عندَ موته.



فالصحيحُ أنَّها ذاتٌ، وإنْ كانَ بعضُ الناسِ يقولونَ: إنَّها صفةٌ، وليسَ كذلكَ، بل الحياةُ صفةٌ والروحَ ذاتٌ، وقد أضافَ اللهُ رُوحَ عيسَى إليهِ، كمَا أضافَ: البيتَ والمساحدَ والناقةَ إليهِ، وما أشبَهَ ذلكَ علَى سبيلِ التشريفِ والتعظيمِ، ولا شكَّ أنَّ المضافَ إلَى اللهِ يَكْتُسِبُ شرفًا وعظمةً.

قولُهُ: «فَلَمَا أَصْبَحْتُ أَخْبَرْتُ بِهَا مَنْ أَخْبَرْتُ» المقصودُ بهذهِ العبارَةِ الإبَمَامُ، كقولِهِ تعالَى: ﴿فَغَشِيَهُــمْ مِنَ الْيَــمِّ مَا غَشْيَهُــمْ} والإبمَامُ قدْ يكونُ للتعظيمِ كما في الآيةِ المذكورةِ، وقدْ يكونُ للتحقيرِ، حسّبَ السياقِ، وقدْ يُرادُ بهِ مَعنًى آخرُ.

قُولُهُ: «هَلْ أَخْبَرْتَ بِهَا أَحَدًا؟» سألَ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ هذا السؤالَ؛ لأنَّهُ لوْ قالَ: لم أُخْبِرْ أحدًا؛ فالمتوقَّعُ أنَّ الرسولَ عليهِ الصلاةُ والسلامُ سيقولُ لَهُ: لا تُخْبِرْ أحدًا، هذا هوَ الظاهرُ، ثمَّ يُبَيِّنُ لهُ الحكمَ عليهِ الصلاةُ والسلامُ، لكنْ لمَّا قالَ إنَّهُ أخبرَ بَمَا، صارَ لا بدَّ مِنْ بيانِهَا للناسِ عمومًا؛ لأنَّ الشيءَ إذا انتشَرَ يَجِبُ أَنْ يُعلَنَ عنهُ، بخلاف ما إذا كانَ خاصًّا فهذا يُخْبَرُ به مَنْ وصَلَّهُ الخبرُ.

قولُهُ: «فَحَمدَ اللهُ» الحمدُ: وصفُ المحمود بالكمال معَ المحبة والتعظيم.

قولُهُ: ﴿وَأَثْنَى عَلَيهِ ۚ أَيْ: كَرَّرَ ذَلْكَ الوصفَ.

قولُهُ: «أَهَّا بعدُ» سبقَ أنَّها بمعنَى: مَهْمَا يكِنْ مِنْ شيءٍ بعدُ؛ أيْ: بعدَ ما ذكرتُ فكذا وكذا.

قولُهُ: «يَمْنَعُنِي كَذَا وكَذَا» أيْ: يمنعهُ الحياءُ كما في روايَة أخرَى، ولكنْ ليسَ الحياءُ منْ إنكارِ الباطلِ، ولكنْ مِنْ أَنْ يَنْهَى عنها دونَ أَنْ يأمرَهُ اللهُ بذلكَ، هذا الذي يجبُ أَنْ تُحمَلَ عليهِ هذه اللفظةُ إِنْ كانتْ محفوظةً، أَنَّ الحياءَ الذي يمنعُهُ ليسَ الحياءَ مِنَ الجقِّ، ولكنَّ الحياءَ مِنْ الجياءَ الذي يمنعُهُ ليسَ الحياءَ مِنَ الجقِّ، ولكنَّ الحياءَ مِنْ أَنْ يؤمرَ بالإنكار.

مثلَ: الخمرِ، بقيَ الناسُ يشربونَهَا حَتَّى حُرِّمَتْ في سورةِ المائدةِ، فالرسولُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لَمَّا لَمْ يُؤْمَرْ بالنهي عنها سكتَ، ولما حصلَ التنبيهُ علَى ذلكَ بإنكارِ هؤلاءِ اليهودِ والنصارَى رأَى صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أَنَّهُ لا بدُّ مِنْ إنكارِها؛ لدخولِ اللومِ علَى المسلمينَ بالنطقِ ها.

قولُهُ: «قُولُوا مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ» نماهُمْ عَنِ الممنوعِ، وبيَّنَ لهم الجائزَ.

قال في (فتح الجيد) ص٩٩٦: (وهذا الحديث والذي قبله: أمرهم أن يقولوا ما شاء الله وحده. ولا ريب أن هذا أكمل







في الإخلاص، وأبعد عن الشرك، من أن يقولوا: ثم شاء فلان؛ لأن فيه التصريح بالتوحيد المنافي للتنديد من كل وجه، فالبصير يختار لنفسه أعلى مراتب الكمال في مقام التوحيد والإخلاص).

(٢١) فيهِ مسائِلُ:

الأولى: (مَعْرِفَةُ اليهودِ بالشِّرْكِ الأصغَرِ) لقولِهِ: { إِنَّكُ مُ لَتُشْرِكُونَ }.

(٢٢) الثانيَة: (فَهْمُ الإنسانِ إذا كَانَ لَهُ هَوَّى) أَيْ: إذا كَانَ لَهُ هوَى فَهِمَ شيئًا، وإنْ كانَ هوَ يَرْتَكِبُ مثلَهُ أَوْ أَشدَّ منهُ، فاليهودُ مثلاً أنكروا عَلَى المسلمينَ قولَهم: «هَا شاءَ اللهُ وشِئْتَ» وهمْ يقولونَ أعظمَ مِنْ هذا، يقولُونَ: عزيرٌ ابنُ اللهِ، ويَصِفُون اللهُ تعالَى بالنقائصِ والعيوب.

(٣٣) الثالثة: «قولُهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم: «أَجَعَلْتَنِي للهِ ندَّا» هوَ قولُهُ: (ما شاءَ اللهُ وشنْت».

وقولُهُ: «فكيفَ بَمَنْ قالَ: مَا لِي مَنْ أَلُوذُ بِهِ سِواكَ..» والبَيْتَينِ بعدَهُ: يُشيرُ رحمَهُ اللهُ إلَى أبياتٍ للبُوصِيرِيِّ في البُرْدةِ القصيدةِ المشهورةِ يقولُ فيها:

يا أَكْرَمَ الخلقِ ما لِي مَنْ أَلُوذُ بِهِ سواكَ عندَ حلولِ الحادث العَمَمِ الْنُ لَمْ تَكُنُ آخِذًا يومَ المَعادِيدي عفوًا، وإلاَّ فقلْ يا زَلَة القَدَمِ فإنَّ مَنْ جُودِكَ الدنيا وضَرَّتَهَا ومِنْ علومكَ علمَ اللوح والقلم

وهذا غايَةُ الكفرِ والغلوِّ، فلمْ يجعلْ للهِ شيئًا، والنبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ شرَفُهُ بكونِهِ عَبدَ اللهِ ورسولَهُ، لا لمجرَّدِ كونِه محمَّدَ بنَ عبد الله.

(٢٤) الرابعة: (أَنَّ هَذَا لِيسَ مِنَ الشِّرَكِ الأكبرِ لقولِهِ: «يَمْنَعُني كَذَا وكَذَا» لأَنَّهُ لوْ كَانَ مِنَ الشركِ الأكبرِ ما منعَهُ شيءٌ مِنْ إنكارِهِ.

(٢٥) الخامسة: (أَنَّ الرُّويا الصَّالِحةَ مِنْ أَقْسَامِ الوَحْيِ) تُؤخذُ مِنْ حديثِ الطُّفَيْلِ، ولقولِهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: «الرُّويُّا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ الشَّيِّ جُزْءًا مِنَ النَّبُوَّةِ» وهذا موافقٌ للواقع بالنسبة للوحي الذي أُوحي إلَى النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ؛ لأنَّ أُولَ الوَّحي كَانَ بالرؤيا الصَالِحة منْ ربيعِ الأول إلَى رمضانَ، وهذا ستَّةُ أشهر، فإذا من اللهُ عليه وسلَّمَ؛ لأنَّ أُولَ الوَّحي كَانَ بالرؤيا الصَالِحة منْ ربيعِ الأول إلَى رمضانَ، وهذا ستَّةُ أشهر، فإذا من المؤلى اللهُ عليه وسلَّمَ؛ فانَّهُ اللهُ اللهُ عليه وسلَّمَ؛ هذا اللهُ عليه وسلَّمَ عليه عليه وسلَّمَ عليه وسلَّمَ عليه وسلَّمَ عليه وسلَّمَ عليه وسلَّمَ عليه وسلَمَ عليه وسلَّمَ عليه وسلَّمَ عليه عليه وسلَّمَ عليه وسلَّمَ عليه وسلَّمَ عليه وسلَّمَ عليه وسلَّمَ عليه وسلَّمَ عليه وسلَمَ عليه وسلَّمَ عليه وسلَمَ عليه وسلَمَ عليه وسلَّمَ عليه وسلَمَ عليه وسلَمُ ع



نَسَبْتَ هذا إِلَى بقيَّةٍ زمنِ الوحي كانَ جُزءًا منْ ستَّةٍ وأربعينَ جزءًا؛ لأنَّ الوحيَ كانَ ثلاثًا وعشرينَ سنةً وستَّةً أشهر مقدِّمَةً لهُ.

والرُّؤْيَّا الصالِحةُ: هيَ التي تَتَضَمَّنُ الصَّلاحَ، وتأْتِي مُنَظَّمَةً وليستْ بأضغاثِ أحلامٍ.

أما أضغاثُ الأحلامِ: فإنَّها مُشَوَّشَةٌ غيرُ مُنظَّمَةٍ، وذلكَ مثلُ التي قصَّها رجلٌ علَى النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قالَ: إِنِّي رَأَيْتُ رَأْسي قَدُ قُطُعَ.

وإني جَعلتُ أَشتَدُ وراءهُ سعيًا .

فقال النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «لاَ تُحدِّثِ النَّاسَ بِتَلاَعُبِ الشَّيطَانِ بِكَ فِي مَنَامِكَ».

والغالبُ أنَّ الْمرائيَ المُكروهةَ مِنَ الشيطانِ، قالَ الله تعالى: { إِنَّمَا النَّجُوكَى مِنَ الشَّيطان لِيُحْزِنَ اللهِ إِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ عليهِ وسلّمَ لَمْ رأى ما يَكْرَهُ أن يَتْفُلَ عَنْ يسارِهِ، أوْ يَنْفُثَ ثَلاثَ مراتٍ وأنْ يقولَ: ﴿ أَعُودُ بِاللهِ مِنْ شَرِّ الشَّيطانِ، وَمِنْ شَرِّ مَا رَأَيْتُ، وَأَنْ يَتَحَوَّلُ إِلَى الْجَانِبِ الآخرِ وَأَنْ لا يُعْجِر اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهُ مَنْ اللهُ مِنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مِنْ اللهِ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ اللهِ مِنْ اللهِ اللهِ

(٢٦) السادسة: «أنّها قدْ تكونُ سَببًا لِشَرْعِ بعضِ الأحكامِ» مِنْ ذلكَ رؤيا إبراهيمَ عليهِ الصلاةُ والسلامُ أنّهُ يَذْبُحُ ابنَهُ، وهذا الحديثُ، وكذلكَ أثبتَ النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ رؤيا عبدِ اللهِ بنِ زيْدٍ في الأذانِ وقالَ النبيُّ صلَّى اللهُ عنهُ أثبتَ رؤيًا مَنْ رأَى ثابتَ بنَ قيسِ بنِ شَمَّاسٍ، فقالَ طلّى اللهُ عنهُ أثبتَ رؤيًا مَنْ رأَى ثابتَ بنَ قيسِ بنِ شَمَّاسٍ، فقالَ للذي رآه: إنكم ستَجدُونَ درْعي تحتَ بُرُمة، وعندها فَرَسُ يُسْتَنُ.

فلما أصبح الرجلُ ذهبَ إلَى حالدِ بنِ الوليدِ وأخبرَهُ.

فذهبُوا إلَى المكانِ ورأُوُا الدرعَ تحت البُرُمةِ عندَها الفرسُ، فنقَّذَ أبو بكرٍ وصيَّتَهُ؛ لوجودِ القرائنِ التي تدلُّ علَى صدقِهَا). لكن لوْ دلَّتْ علَى مَا يُخالِفُ الشريعَةَ فَلا عِبْرَةَ هِما، ولا يُلْتَفَتُ إليها؛ لأنَّها ليستْ رؤيا صالِحةً.







تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الثامن والثلاثون

(1) السبُّ: الشتمُ والتقبيحُ والذمُّ، وما أشبهَ ذلكَ.

الدهرُ: هو الزمانُ والوقتُ.

وسبُّ الدهر ينقسمُ إلى ثلاثة ِ أقسامٍ:

الأولُ: أَنْ يَقْصِدَ الخبرَ المحضَ دونَ اللومِ، فهذا جائزٌ، مثلُ أَنْ يقولَ: تعبّنَا مِنْ شَدَّةِ حرِّ هذا اليومِ، أَوْ بردهِ، وما أَشبهَ ذلكَ؛ لأَنَّ الأعمالَ بالنيَّاتِ، ومثلُ هذا اللفظِ صالحٌ لمحرَّدِ الخبرِ، ومنْهُ قولُ لوطٍ عليهِ الصلاةُ والسلامُ: {هَذَا نَوْمُ عَصِيبٌ}.

الثاثي: أنْ يَسُبُّ الدهرَ علَى أنَّهُ هوَ الفاعلُ، كأنْ يعتقدَ بسبِّهِ الدهرَ أنَّ الدهرَ هوَ الذي يُقلِّبُ الأمورَ إلَى الخيرِ والشرِّ، فهذا شركُ أكبرُ؛ لأنَّهُ اعتقدَ أنَّ معَ اللَّهِ حالقًا؛ لأنَّهُ نسَبَ الحوادثَ إلَى غيرِ اللَّهِ، وكلُّ مَن اعتقدَ أنَّ معَ اللَّه خالقًا فهوَ كافرٌ، كما أنَّ مَن اعتقدَ أنَّ معَ اللَّه إلهًا يستحقُّ أنْ يُعبَدَ فإنَّهُ كافرٌ.

الثالث: أنْ يَسُبَّ الدهرَ لا لاعتقاد ألَّهُ هو الفاعلُ، بلْ يعتقدُ أنَّ اللَّهَ هو الفاعلُ، لكنَّهُ يَسُبُّهُ لأَنَّهُ مَحَلَّ لهذا الأمرِ المكروه عندَهُ، فهذا محرَّمٌ ولا يصلُ إلَى درجةِ الشرك؛ وهو مِن السَّفَهِ في العقْلِ والضلالِ في الدينِ؛ لأنَّ حقيقةَ سبِّه تَعودُ إلَى اللَّهِ سبحانَهُ؛ لأنَّ اللَّه تعالَى هو الذي يُصرِّفُ الدهرَ، ويكونُ فيهِ ما أرادَ مِنْ حيرٍ أوْ شرِّ، فليسَ الدهرُ فاعلًا، وليسَ هذا السبُّ بكفرٍ؛ لأنَّهُ لم يَسُبُّ اللَّهَ تعالَى مباشَرةً.

قُولُهُ: «فَقَدْ آذَى اللَّهَ» لا يلزمُ مِن الأذيَّةُ الضررُ، فالإنسانُ يتأذَّى بسماعِ القبيحِ أَوْ مشاهدتهِ، ولكنَّهُ لا يتضرَّرُ بذلكَ، ويتأذَى بالرائِحةِ الكريهةِ كالبَصَلِ والنُّومِ وَلا يَتَضَرَّرُ بذلكَ، ولهذا أثبتَ اللَّهُ الأذيَّةَ في القرآنِ، قالَ تعالَى: {إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَمَرَسُولَهُ لَعَنَهُ مُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْإَخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُ مُ عَذَاكًا مُهِينًا}.

وفي الحديث القدسيِّ: "يُوذِينِي ابْنُ آدَمَ، يَسُبُ الدَّهرَ وَأَنَّا الدَّهرُ، أُقَلِّبُ اللَّيلَ وَالنَّهَارَ " وَنَفَى عَنْ نَفْسِهِ أَنْ يَضَرَّهُ فَي اللَّهُ شَيْئًا } وفي الحديث القدسيِّ: "بَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضَرِي فَتَضُرُّونِي " رواهُ مسلمٌ.







الصحيح عندَ النسبة؛ لأنَّهُ مما تُغيَّرُ فيهِ الحركةُ- والمعنَى: وما الحياةُ والوجودُ إلَّا هذا، فليسَ هناكَ آخرةٌ، بلْ يموتُ بعضٌ ويحيا آخرونَ، هذا يموتُ فيُدْفَنُ، وهذا يولَدُ فيحيا، ويقولُونَ: إنَّها أرحامٌ تَدفعُ، وأرضٌ تَبْلَعُ، ولا شيءَ سوَى هذا.

قولُهُ: {وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ}. أيْ: ليسَ هلاكُنَا بأمرِ اللَّهِ وقَدَرِهِ، بلْ بطولِ السنين لَمنْ طالتْ مُدَّتُهُ، والأمراضُ والهمومُ والغمومُ لمنْ قَصُرَتْ مُدَّتُهُ، فالمُهْلِكُ لَهُمَ هوَ الدَّهرُ.

قُولُهُ: {إِنْ هُــُ إِلَّا يَظُنُونَ}: {إِنْ} هنا نافيَةٌ لوقوعِ {إِلَّا} بعدَها؛ أيْ: ما هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ.

الظنُّ هنَا بمعنَى الوهم، فليسَ ظنُّهمْ مبنيًّا علَى دليلٍ يجعلُ الشيءَ مظنونًا، بلْ هوَ بحرَّدُ وهم لا حقيقةَ لَهُ، فلا حُجَّةَ لهم إطلاقًا، وفي هذا دليلٌ علَى أنَّ الظنَّ يُسْتَعْمَلُ بمعنَى الوهمِ، وأيضًا يُسْتَعْمَلُ بمعنَى العلمِ واليقينِ، كقولِهِ تعالَى: {الَّذَينَ يَظُنُونَ أَنْهُ مُلَاقُوا مَرَبِهِ مُهُا.

والردُ على قولِهم بما يلي:

أولاً: قولُهم: {مَا هِيَ إِلَّا حَيَّالُنَّا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَمَحْيَ}:

هذا يردُّهُ المنقولُ والمعقولُ.

أمًّا المنقولُ: فالكتابُ والسُّنةُ تدلُّ علَى ثبوتِ الآخرةِ، ووجوبِ الإيمانِ باليومِ الآخرِ، وأنَّ للعبادِ حياةً أخرَى سوَى هذهِ الحياةِ الدنيا، والكتبُ السماويَةُ الأخرَى تقرِّرُ ذلكَ وتؤكِّدُهُ.

وَامَّا الْمَعْقُولُ: فَإِنَّ اللَّهَ فَرضَ عَلَى الناسِ الإسلامَ والدعوةَ إليه، والجهادَ لإعلاءِ كلمةِ اللَّه، معَ ما في ذلكَ مِن استباحةِ الدماءِ، والأموالِ، والنساءِ، والذريَّةِ، فمنْ غيرِ المعقولِ أَنْ يكونَ الناسُ بعدَ ذلكَ ترابًا لا بعثَ، ولا حياةً، ولا ثوابَ، ولا عقابَ، وحكمةُ اللَّه تَأْبَى هذا، قالَ تعالَى: ﴿ إِنَّ الذي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَ دُك إِلَى مَعَادِ اللهِ عَلَيْك الْقُرْآنَ لَرَدُك إِلَى مَعَادِ تُحازَى فيهِ، ويُحازَى فيه كُل مَنْ بلغتُهُ الدي أنزلَ عليكَ القرآنَ، وفرضَ العملَ بهِ، والدعوةَ إليهِ، لا بدَّ أَنْ يَرُدَّكَ إِلَى مَعادِ تُحازَى فيهِ، ويُحازَى فيه كل مَنْ بلغتُهُ الدعوةُ.

ر من من العربية السعودية - الرياض ١١٢١٠ - ص.ب: ١١٣٣٦ - ١١٥٢٨ ٢ المنحة العربية السعودية - الرياض ١١٢١٦ - ص.ب: ٢٠١٢٥٩ - ١٥٥٢٨٠٧٣٠ عوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠ -







ثَانيًا: قُولُهُم: ﴿ وَمَمَا يُهِلِكُنَا إِنَّا الدَّهْرُ ﴾ أيْ: إلَّا مرورُ الزمنِ، هذا يردُّهُ المنقولُ والمحسوسُ:

فَامًا المنقولُ: فالكتابُ والسُّنَةُ تدلُّ علَى أنَّ الإحياءَ والإماتةَ بيدِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ، كمَا قالَ تعالَى: {هُوَيُحْيِي وَيُولِي عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهِ عَنْ عَيْسَى عليهِ الصلاةُ والسلامُ: {وَأُحْيِي الْمُؤْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ}.

وأمًّا المحسوسُ: فإننا نعلمُ مَنْ يبقَى سنينَ طويلةً علَى قيد الحياة كنوح عَليهِ السَّلامُ وغيرِهِ، ولْم يُهْلِكُهُ الدهرُ، ونُشاهِدُ أطفالًا يموتون في الشهرِ الأولِ منْ ولادتِهِمْ، وشبابًا يموتون في قوة شبابِهِم، فليسَ الدهرُ هوَ الذي يُميتُهُمْ.

ومناسبة الآية للباب:

أنَّ في الآيَةِ نسبةَ الحوادثِ إلَى الدهرِ، ومَنْ نسبَهَا إلَى الدهرِ فسوفَ يَسُبُّ الدهرَ إذا وقعَ فيهِ ما يَكْرَهُهُ.

قال في (تيسير العزيز الحميد) ص٢١٤: (فإن قلت: فأين مطابقة الآية للترجمة إذا كانت خبراً عن الدهرية المشركين

قيل: المطابقة ظاهرة؛ لأن من سب الدهر فقد شاركهم في سبّه، وإن لم يشاركهم في الاعتقاد).

(٣) قولُهُ: (وفِي الصَّحيحِ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ.. إلَى آخرِهِ) هذا الحديثُ يُسمَّى الحديثَ القدسيَّ، أو الإلهيَّ، أو الربانيُّ، وهوَ: كلُّ ما يرويهِ النبيُّ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ عنْ ربِّهِ عزَّ وجلَّ، وسبقَ الكلامُ عليهِ في بابِ فضلِ التوحيدِ وما يُكَفِّرُ مِن الذنوبِ.

قولُهُ: «قَالَ اللّهُ تَعَالَى» (تَعَالَى) مُشْتَقِّ مِنَ العُلُوِّ، وجاءَتْ بهذه الصيغة للدلالةِ علَى ترفُّعِهِ جلَّ وعلا عنْ كلِّ نقصٍ وسُفْلٍ، فهوَ متعالٍ بذاتِهِ وصفاتِهِ، وهيَ أبلغُ مِنْ كلمةِ علاً؛ لِأنَّها تَحمِلُ معنَى التَّرَفُّعِ والتَّنَزُّهِ عمَّا يقولُهُ المعتدُونَ علوًّا كبيرًا.

قولُهُ: ﴿يُؤِذِينِي ابنُ آدمَ ﴾ أيْ: يُلْحِقُ بِي الأَذَى، فالأَذَيَّةُ للّهِ ثابتةٌ ويجبُ علينا إثباتُهَا؛ لأنَّ اللَّه أَثبتَها لنفسه، فلسنَا أعلمَ مِنَ اللَّه باللَّهِ، ولكنَّها ليستُ كَاذيَّةِ المخلوق بدليلِ قولِهِ تعالَى: {لَيْسَكَمْ شُلُه شَيْءٌ وَهُو السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} وقُدِّم النفيُ فِي هذه الآية علَى الإثبات لأجلِ أن يَرِدَ الإثباتُ علَى قلب خال منْ تَوَهُّمِ المَماثلة، ويكونَ الإثباتُ حينئذ علَى الوجهِ اللائقِ به تعالَى، وأنَّهُ لا يُمَاثَلُ فِي صفاته كما لا يُماثَلُ فِي ذاته، وكلُّ ما وصفَ اللَّهُ به نفسَهُ فليسَ فيهِ احتمالٌ للتَمثيلِ، إذ لو كانَ احتمالُ التمثيلِ حائزًا فِي كلامهِ سبحانَهُ، وكلامِ رسوله فيما وصفَ به نفسَهُ، لكانَ احتمالٌ المَعْيَلِ حائزًا فِي كلامهِ سبحانَهُ، وكلامِ رسوله فيما وصفَ به نفسَهُ، لكانَ المَعْيلِ حائزًا فِي كلامهِ مناهُ المَعْيلِ حائزًا فَي كلامهِ اللهُ اللهُ اللهُ المُعَلِّمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُعْلَقُ اللهُ اللهُ المُعْلَقُ اللهُ ال



احتمالُ الكفر حائزًا في كلامه سبحانَهُ وكلام رسوله.

قولُهُ: «ابنُ آدمَ» شاملٌ للذكورِ والإناث، وآدمُ هوَ أبو البشرِ، خلقَهُ اللَّهُ تعالَى مِنْ طينٍ، وسوَّاهُ ونفَخَ فيهِ مِنْ رُوحه، وأَسْجَدَ لهُ الملائكةَ، وعلَّمهُ الأسماءَ كلَّها.

قُولُهُ: «يَسُبُّ الدَّهْرَ» الحملةُ تعليلٌ للأذيَّةِ، أوْ تفسيرٌ لها؛ أيْ: بكونِهِ يَسُبُّ الدهرَ، أيْ: يَشْتُمُهُ ويُقَبِّحُهُ ويَلُومُهُ، وربَّما يَلْعُنُهُ – والعياذُ باللَّه – يُؤْذي اللَّهَ.

والدهرُ: هوَ الزمنُ والوقتُ، وقدْ سِبقَ بيانُ أقسام سبِّ الدهر.

قولُهُ: {وَأَنَا الدَّهُمُ } أَيْ: مدبِّرُ الدهرِ ومُصَرِّفُهُ، لقولِهِ تعالَى: {وَيَلْكَ الْآيَامُ نُدَاوِلُهَ آبَيْنَ الْنَاسِ} ولقولِهِ في الحديثِ: «أُقلَّبُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارَ» والليلُ والنهارُ هما الدهرُ.

ولا يُقالُ بأنَّ اللَّهَ هوَ الدهرُ نفسُهُ، ومَنْ قالَ ذلكَ فقدْ جعلَ الخالقَ مخلوقًا، والمقلِّبَ مُقلَّبًا.

فإنْ قيلَ: أليسَ الجحازُ ممنوعًا في كلام اللَّه وكلام رسولِه وفي اللغة؟

أجيبَ: أنَّ الكلمة حقيقية في معناها الذي دلَّ عليه السَياق والقرائن، وهنا في الكلام محذوف تقديره: وأنا مقلّب الدهر؛ لأنَّه فسَّرَهُ بقولِه: (أقلّب الليلَ والنهار) والليلُ والنهارُ هما الدهرُ؛ ولأنَّ العقلَ لا يمكنُ أنْ يجعلَ الخالق الفاعلَ هو المحلوق المفعولَ – المقلّبَ هو المقلّبَ – وهذا عُرِف خطأ مَنْ قالَ: (إنَّ الدهر مِنْ أسماء اللهِ) كابنِ حزم رحمَهُ الله، فإنَّهُ قالَ: (إنَّ الدهر مِنْ أسماء الله) وهذا غفلة عنْ مدلولِ هذا الحديث، وغفلة عن الأصلِ في أسماء الله، فأمَّا مدلولُ الحديث، فالدهرُ هو الزمن أسماء الله عَريدُوا سبَّ الله، وإنَّما أرادوا سبَّ الزمن، فالدهرُ هو الزمن في مرادهم.

وأمَّا الأصلُ في أسماءِ اللَّه؛ فالأصلُ في أسماء اللَّه أنْ تكونَ حُسنتى، أيْ: بالغة في الحُسنِ أكملَهُ، فلا بدَّ أنْ تَشْتَمِلَ علَى وصف ومعنَّى هُوَ أحسنُ ما يكونُ مِنَ الأوصافِ والمعاني في دلالة هذه الكلمة، ولهذا لا تجدُ في أسماءِ اللَّه تعالَى اسمًا جامدًا أبدًا؛ لأنَّ الاسمَ الجامدَ ليسَ فيه معنَّى أحسنُ أوْ غيرُ أحسنَ، لكنَّ أسمَاءَ اللَّه كلَها حُسنَى؛ فيلزَمُ مِنْ ذلكَ بأنْ تكونَ دالَّةً علَى معان، والدهرُ اسمٌّ مِنْ أسماءِ الزمنِ ليسَ فيهِ معنَّى إلَّا أنَّهُ اسمُ زمنٍ، وعلَى هذا فينتفى أنْ يكونَ اسمًّا للَّه تعالَى لوجهين:

الأول: أنَّ سياقَ الحديث يأباهُ غايَةَ الإباء.



الثاني: أنَّ أسماءَ اللَّهِ حسنَى، والدهرُ اسمٌ حامدٌ لا يحملُ معنًى إِنَّا أنَّهُ اسمٌ للأوقاتِ، فلا يَحْمِلُ المعنَى الذي يُوصَفُ بأنَّهُ أحسنُ، وحينئذٍ فليسَ مِنْ أسماءِ اللَّهِ تعالَى، بلْ إنَّهُ الزمنُ، ولكنَّ مقلَّبَ الزمنِ هوَ اللَّهُ.

ولهذا قالَ: ﴿ أُقِلْبُ اللِّيلُ والنهارَ » ومعنى: ﴿ أُقِلْبُ اللَّيلُ والنهارَ » أَيْ: ذواتِهما وما يحدُثُ فيهما، فالليلُ والنهارُ يُقَلِّبانِ مِنْ طُولٍ إِلَى قِصَرٍ إِلَى تَسَاوٍ، والحوادثُ تتقلُّبُ فيهِ في الساعةِ، وفي اليومِ، وفي الأسبوعِ، وفي الشهرِ، وفي السنةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلِ اللَّهُ حَمَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِنَ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُعَرِي مَنْ تَشَاءُ وَتُعِرِلُ مَنْ تَشَاءُ وَيُعِرِلُ مَنْ تَشَاءُ وَيُعِرِكُ الْخَيْسُ إِنَّكَ عَلَى كُلُّ شَيْءً قَديرٌ } وهذا أمرٌ ظاهرٌ، وهذا التقليبُ لهُ حكمةٌ قدْ تظهرُ لنا وقدْ لا تظهرُ؛ لأنَّ حكمةَ اللَّهِ أعظمُ مِنْ أَنْ تحيطَ بِمَا عَقُولُنا، ومِحرَّدُ ظهورِ سلطانِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ وتمامِ قدرتِهِ هوَ مِنْ حكمةِ اللَّهِ لأجلِ أَنْ يَخْشَى الإنسانُ صاحبَ هذا السلطانِ والقدرةِ، فيتضرُّعَ ويَلْجَأُ إليه.

قُولُهُ: وفي روايَةٍ: ﴿لَا تَسُبُوا الدَّهْرَفَإِنَّ اللَّهَ هُوَالدَّهْرُ﴾ وفائدةُ هذهِ الروايَةِ: أنَّ فيها التصريحَ في النهي عنْ سبِّ

قُولُهُ: «فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ» وفي نسَحةٍ: «فَإِنَّ الدَّهْرَهُوَاللُّهُ» والصوابُ: فإنَّ اللَّهَ هوَ الدهرُ.

وقولُهُ: «فإنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ» أيْ: فَإِنَّ اللَّهَ مُدِّبِّرُ الدهرِ ومُصَرِّفُهُ، وهذا تعليلٌ للنهي، ومِنْ بلاغةِ كلامِ اللَّهِ ورسولِهِ قرنُ الحكمِ بالعِلَّةِ؛ لبيانِ الحكمةِ، وزيادةِ الطمأنينةِ، ولأجلِ أنْ تَتَعَدَّى العلَّهُ إلَى غيرِها فيما إذا كانَ المعلَّلُ حكمًا، فهذه ثلاثُ فوائِدَ في قرْنِ العلَّةِ بالحكمِ.

فيه مسائلُ:

- (٤) الأولى: (النَّهْيُ عَنْ سَبِّ اللَّهْمِ) لقولِهِ: ﴿لَا تُسُبُّوا الدَّهْرِ».
- (٥) الثانية: (تَسمِيتُهُ أَذًى للَّهِ) تُؤحذُ مِنْ قولِهِ: ﴿ يُؤُذِينِي ابنُ آدَمَ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَّ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّ عَلَى ا
- (٦) الثَّالثَةُ: (التَّأَمُّلُ في قولِهِ: «فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهرُ» فإذا تأمَّلْنا فيهِ وحَدْنا أنَّ معناهُ أنَّ اللَّهَ مقلَّبُ الدهرِ ومُصَرِّفُهُ، وليسَ معناهُ أنَّ اللَّهَ هوَ الدهرُ، وقَدْ سبقَ بيانُ ذلكَ.
- (٧) الرابعة: (أَنَّهُ قَدْ يكونُ سابًا وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ بِقَلْبِهِ) تُؤخذُ



يَذْكُرْ قصدًا، ولوْ عبَّرَ الشيخُ بقولِهِ: (إلَّهُ قدْ يكونُ مُؤْذِيًا للَّهِ ولمْ يَقْصِدْهُ) لكانَ أوضحَ وأصحَّ؛ لأنَّ اللَّهَ صرَّح بقوله ﴿يَسُبُ الدَّهُرِ﴾ والفعلُ لا يضافُ إلَّا لمنْ قَصَدَهُ.

وقدْ فاتَ علَى الشيخِ رحِمَهُ اللَّهُ بعضُ المسائِلِ:

منها: تفسيرُ آيَة الجاثيّة، وقد سبقَ ذلك.

(A) قولُهُ: (بابُ التَّسمِّي بقاضي القُضاق) أيْ: وضْعُ الشَّخصِ لنفسِهِ هذا الاسم، أوْ رضاهُ بهِ مَنْ غيرِهِ.
 قولُهُ: (قاضي القُضاق) قاضي: يمعنَى: حاكم، والقضاةُ: أي: الحكَّامُ، و(أل) للعموم.

والمعنَى التَّسمِّي بحاكمِ الحكَّامِ ونحوهِ، مثلِ مَلِكِ الأَمْلاكِ، وسلطانِ السَّلاطينِ، وما أَشبَهَ ذلكَ، مَّمَا يدلُّ علَى النُّفوذِ والسُّلطانِ؛ لأنَّ القاضيَ جمعَ بينَ الإلزامِ والإفتاءِ، بخلافِ العالِم فهوَ لا يُلزِمُ.

ولهذا قالوا: (القاضي جمعَ بينَ الشَّهادةِ والإَلزامِ والإَفتاءِ) فهوَ يَشْهَدُ أنَّ هذا الحكمَ حكمُ اللَّهِ، وأنَّ الحقَّ للمحكومِ لهُ علَى المحكومِ عليهِ، ويُفْتِي أيْ: يخبرُ عنْ حكمِ اللَّهِ وشرعِهِ، ويُلزِم الخَصْمَيْنِ بما حكَمَ بهِ.

ومناسبة الباب لكتاب التَّوحيد:

إِنَّ مَنْ تسمَّى بهذا الاسمِ فقدْ جعلَ نفسهُ شريكًا معَ اللَّهِ فيما لا يستحقَّهُ إِلَّا اللَّهُ؛ لأَنَّهُ لا أَحَدَ يستحقُّ أَن يكون قاضيَ القضاةِ، أوْ حَكَمَ الحَكَّامِ، أوْ ملكَ الأملاكِ إِلَّا اللَّهُ سبحانه وتعالَى، فاللَّهُ هوَ القاضي فوقَ كلِّ قاضٍ، وهوَ الَّذي لهُ الحَكمُ ويُرجَعُ إليه الأمرُ كلَّهُ، كما ذكرَ اللَّهُ ذلكَ في القرآن.

وقدْ تقدَّمَ أنَّ قضاءَ اللَّهِ ينقسمُ إلَى قسمينِ:

أحدهما: القضاء كَوْنيِّ.

والآخر: القضاء شرعيٌّ.

والقضاءُ الكويُّ لا بدَّ منْ وقوعِهِ، ويكون فيما أحَبَّ اللَّهُ وفيما كرِهَهُ، قال تعالَى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَ إِثِيلَ فِي الْكَثَنَا بِاللَّهُ مِنْ وقوعِهِ، ويكون فيما أحَبَّ اللَّهُ وفيما كرِهَهُ، قال تعالَى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَ إِثِيلَ فِي الْكَابُ لَتُفْسِدُنَ فِي الْأَمْنُ صَمَّرَتُينٍ ﴾.

فهذا قضاءٌ كويٌّ متعلِّقٌ بما يَكْرَهُهُ اللَّهُ؛ لأنَّ الفسادَ في الأرضِ لا يحبُّهُ اللَّهُ، واللَّهُ لا يحبُّ المفسدينَ، وهذا القضاءُ الكويُّ لا بدَّ أن يقعَ ولا مُعارضَ لهُ إطلاقًا.



وأمَّا النَّوعُ التَّاني من القضاءِ وهوَ القضاءُ الشَّرعيُّ فمثلُ قولِهِ تعالَى: ﴿ وَقَضَى مَرَّبُكَ أَنَا تَعْبُدُوا إِنَّا آيَا مُوَبِالْوَالِدُينِ الْحَسَانَا ﴾.

ُ والقضاءُ الشَّرعيُّ لا يَلزمُ منهُ وقوعُ الْمَقضيِّ، فقدْ يقعُ وقدْ لا يقعُ، ولكنَّهُ يتعلَّقُ بما يحبُّهُ اللَّهُ، وقدْ سبق الكلامُ علَى ذلكَ.

فَإِنْ قَلْتَ: إذا أَضَفْنَا القُضاةَ وحصَرْناها بطائفةٍ معيَّنة، أوْ ببلد معيَّن، أوْ بزمان معيَّن، مثلُ أن يُقالَ: قاضي القضاةِ في الفقهِ، أوْ قاضي قضاةِ مصرَ، أو الشَّامِ، أوْ ما أشبهِ ذلكَ، فهلْ يجوزُ هذا؟

الجوابُ: هذا جائزٌ؛ لأنه مقيَّدٌ، ومعلومٌ أنَّ قضاءَ اللَّه لا يتقيَّدُ، فحينئذ لا يكونُ فيه مشاركةٌ للَّه عزَّ وجلَّ، على أنَّهُ لا ينبغي أيضًا أن يتسمَّى الإنسانُ أوْ يُسَمِّي بذلكَ وإن كان جائزًّا؛ لأنَّ النَّفسَ قدْ تَصْعُبُ السَّيطرةُ عليها فيما إذا شعرَ الإنسانُ بأنَّهُ موصوفٌ بقاضي قضاةِ النَّاحيَةِ الفلانيَّةِ، فقدْ يَأْخُذُهُ الإعجابُ بالنَّفسِ، والغرورُ حتَّى لا يقبلَ الحقَّ إذا خالفَ قولَهُ، وهذه مسألةٌ عظيمةٌ لهَا خطرُهَا إذا وصلت بالإنسانِ إلى الإعجابِ بالرَّأي، بحيثُ يرَى أنَّ رأيهُ مفروضٌ علَى مَنْ سواهُ.

فإنَّ هذا خطرٌ عظيمٌ، فمعَ القولِ بأنَّ ذلكَ حائزٌ لا ينبغي أنْ يقبلَهُ اسمًا لنفسه، أوْ وصفًا لهُ، ولا أن يتسمَّى بهِ. فإذا قُيِّدَ بزمانٍ، أوْ مكانٍ ونحوهما قلنا: إنَّهُ حائزٌ، ولكنَّ الأفضلَ ألا يفعلَ؛ لكن إنْ قُيِّدَ بفنٌ من الفنونِ: هلْ يكونُ حائزًا؟

مُقتضَى التَّقييدِ أن يكونَ حائزًا، لكن إنْ قَيِّدَ بالفقهِ، بأنْ قيلَ: (عالِمُ العُلماءِ في الفقهِ) وقلنا: إنَّ الفقهَ يَشْمَلُ أصولَ الدِّينِ وفروعَهُ، علَى حدِّ قولِ الرَّسولِ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ: «مَنْ يُردِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفقَهُ في الدِّينِ» صار فيه عمومٌ واسعٌ، ومعنَى هذا أنَّ مرجعَ النَّاسِ كلِّهِم في الشَّرعِ إليه، فهذا في نفسي منهُ شيءٌ، والأولَى التنزُّهُ عنه. وأمَّا إنْ قُيِّدَ بقبيلةٍ: فهوَ جائزٌ، لكن يجبُ معَ الجوازِ مراعاةُ جانبِ الموصوفِ حتَّى لا يغترَّ ويُعجَبَ بنفسيه، ولهذا قال النَّيُّ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ للمادح: «قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبك».

وأمَّا التَّسمِّي بـــ(شيخ الإسلامِ) مثلُ أنْ يُقالَ: شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ، أوْ شيخُ الإسلامِ محمَّدُ بنُ عبد الوهَّابِ؛ أيْ: أنَّهُ الشَّيخُ المطلقُ الَّذي يرجعُ إليهِ الإسلامُ، فهذا لا يمكنُ أن يصحَّ؛ إذ إنَّ أبا بكرٍ رضيَ اللَّهُ عنه







أحقُّ بهذا الوصفِ، لأنَّهُ أفضلُ الخلقِ بعدَ النَّبيِّينَ، ولكن إذا قُصِدَ بهذا الوصفِ أَنَّهُ جدَّدَ في الإسلامِ، وحصلَ لهُ أثرٌ طيِّبٌ في الدِّفاع عنه، فلا بأسَ بإطلاقه.

وأمَّا بالنِّسبةِ للتَّسمِّي بـــ(الإمام) فهوَ أهونُ بكثير من التَّسمِّي بـــ(شيخِ الإسلامِ) لأنَّ النَّبيَّ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ سَمَّى إمامَ المسجد إمامًا، ولوْ لم يكنْ عندَهُ إلَّا اثنان.

لكن ينبغي أن يُنبَّهَ أنَّهُ لا يُتَسامَحُ في إطلاقِ كلمةِ إمامٍ إلَّا علَى مَنْ كان قدوةً ولهُ أتباعٌ، كالإمامِ أهمدَ، والبخاريِّ، ومسلمٍ، وغيرِهِم مَّنْ لهُ أثرٌ في الإسلامِ؛ لأنَّ وصفَ الإنسانِ بما لا يستحقُّ هضمٌ للأُمَّةِ؛ لأنَّ الإنسانَ إذا تصوَّرَ أنَّ هذا إمامٌ، وهذا إمامٌ، هان الإمامُ الحقُّ في عينه.

قال الشَّاعرُ:

أَلَم تَرَأَنَ السَّيفَ يِنتْقُصُ قَذْرُهُ إِذَا قِيلَ: إِنَّ السَّيفَ أَمْضَى مِنَ العَصَا

ومن ذلكَ أيضًا (آيَةُ اللَّهِ، حجَّةُ اللَّهِ، حجَّةُ الإسلامِ) فإنَّهَا ألقابٌ حادثةٌ لا تنبغي؛ ۖ لأنَّهُ لا حُجَّةَ للَّهِ علَى عباده إلَّا الرَّسلَ.

وأمَّا (آيَةُ اللَّهِ) فإنْ أُريدَ المعنَى الأعمُّ فلا مدحَ فيهِ؛ لأنَّ كلَّ شيءٍ آيَةٌ للَّهِ، كما قيلَ:

وفي كُلّ شيء لَهُ آيَة تُدلُّ عَلَى أَنَّهُ واحدُ

وإنْ أُريدَ المعنَى الأحصُّ أيْ: أنَّ هذا الرَّجُلَ آيَةٌ خارقةٌ فهذا في الغالبِ يكون مُبالَغًا فيهِ، والعبارةُ السَّليمةُ أن يُقالَ: عالِمٌ، مفت، قاض، حاكمٌ، إمامٌ، لَمن كان مستحقًّا لذلكَ.

(٩) قُولُهُ: «إِنَّ أَخْنَعَ اسمٍ» أيْ: أوضعَ اسمٍ، والمرادُ بالاسمِ المسمَّى، فَأُوضَعُ اسمٍ عندَ اللَّهِ رجلٌ تَسَمَّى: مَلِكَ الأَمْلاكِ؛ لأَنَّهُ جعلَ نفسَهُ في مرتبة عليا، فالملوكُ أعلَى طبقات البشرِ منْ حيثُ السُّلطَّةُ، فجعَلَ مرتبتَهُ فوقَ مرتبتهِم، وهذا لا يكونُ إلَّا للَّهِ عزَّ وجلَّ، ولهذا عُوقِبَ بنقيضِ قصدِهِ فصارَ أوضعَ اسمٍ عندَ اللَّهِ، إذ قصدُهُ أن يَتَعَاظَمَ حتَّى علَى الملوك فأهينَ.

ولهذا أحبُّ اسمٍ عندَ اللَّهِ ما دَلَّ علَى التَّذَلُّلِ والخضوعِ، مثلُ: عبدِ اللَّهِ، وعبدِ الرَّحمٰنِ، وأبغضُ اسمٍ عندَ اللَّهِ ما دلَّ علَى الجَبَرُوتِ والسُّلطَة والتَّعظيم.

قولُهُ: «لا مَالِكَ إِلَّا اللَّهُ» أيْ: لا مالكَ علَى الحقيقةِ الْمُلْكَ المطلقَ إِنَّا اللَّهُ، وأيضًا لا مَلِكَ إِنَّا اللَّهُ عزَّ وحلَّ؛ ولهذا







حاءت آيةُ الفاتحةِ بقراءتين ﴿مَلِكَيُومِ الدّينِ﴾ و ﴿مَالِكَيُومِ الدّينِ﴾ لكي يَحْمَعَ بينَ الْمَلِكِ وتمامِ السُّلطانِ، فهوَ سبحانَهُ مَلِكٌ مَالِكٌ، مَلِكٌ ذو سلطةٍ وعظمةٍ وقولٍ نافذٍ، ومالكٌ: متصرِّفٌ مدبِّرٌ لجميع مملكتِهِ.

فالله له الحلق والملك والتَّدبيرُ، فلا حالقَ إِنَّا اللهُ، ولا مدبِّرَ إِنَّا اللهُ، ولا مالكَ إِنَّا اللهُ، قال تعالَى: {هَلْ مِنْ حَالِق عَيْسُ اللّهِ يَمْ رَبُرُقُكُ مُ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَمْنِ فَيَ فَالاستفهامُ بمعنَى النَّفي، وقد أشرِبَ معنَى التَّحدِّي؛ أيْ: إنْ وجَدْتُموهُ فَهاتوهُ، وقال تعالَى: فهاتوهُ، وقال تعالَى: فهاتوهُ، وقال تعالَى: فهاتوهُ، وقال تعالَى: فلا مَنْ يُدْعُونَ مِنْ دُونِ اللّهَ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبُابًا وَلُو اجْتَمَعُوا لَهُ فَ فَ إِلَّذِينَ السّم موصولٌ يشملُ كلَّ مَنْ يُدْعَى مِنْ دُونِ اللّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبُابًا وَلُو اجْتَمَعُوا لَهُ فَ سبيلِ المبالغةِ فلا مفهومَ له كثرةً أوْ قلّةً.

وقال تعالَى: { تَبَامَرُكَ الَّذِي بِيده الْمُلْكُ }، وقال تعالَى: { قُلُ اللَّهُ مَمَالِكَ الْمُلْكِ }، وهذا دليلُ انفراده بالملك، وقال تعالَى: { قُلُ اللَّهُ مَمَالِكَ الْمُلْكِ }، وهذا دليلُ انفراده بالملك، وقال تعالَى: { قُلُ مَنْ يَرْمَرُ أَتُكُ مِنَ الْمُنْتِ وَيُخْرِجُ الْمَيْتِ وَيُخْرِجُ الْمَيْتِ وَيُخْرِجُ الْمَيْتِ وَيُخْرِجُ الْمَيْتِ وَمُنْ يُدَرِّمُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ مَنْ يَبِدُه مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُو يُجِيرُ وَلَا يُجَامَرُ عَلَيْهِ إِنْ مَنْ يَبِدُه مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُو يُجِيرُ وَلَا يُجَامِرُ عَلَيْهِ إِنْ صَالَحَة وَمُنْ يُدَرِّمُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ اللَّهُ }، وقالَ تعالَى: ﴿ قُلُ مَنْ بِيدُه مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُو يُجِيرُ وَلَا يُجَامِرُ عَلَيْهِ إِنْ صَالَحَة وَمُنْ يُعِدِيرُ وَلَا يُعَالَى : ﴿ قُلُ مَنْ بِيدُهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُو يُجِيرُ وَلَا يُعَالَى : ﴿ قُلْ مَنْ بِيدِهِ مَلَكُوتُ كُلُ إِنْكُ مِنَا لِللَّهُ مِنَا اللّهُ عَلَيْهِ إِنْ اللّهُ عَلَيْهِ إِنْ اللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ إِنْ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ وَلَا اللّهُ عَلَيْهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَلَا اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللل

وليعلم أنه ليسَ كلُّ مَلِكُ مالكًا، وليسَ كلُّ مالك مَلكًا، فقدْ يكونُ الإنسانُ مَلكًا، ولكنَّهُ لا يكونُ بيده التَّدبيرُ، وقدْ يكونُ الإنسانُ مَالكًا ويتصرَّفُ فيما يَملكُهُ، فالْمَلكُ مَنْ مَلكَ السُّلطةَ المطلقة، لكنْ قدْ يملكُ التَصرُّفَ فيكونُ ملكًا وليسَ بمالك، أمَّا المالكُ فهوَ الَّذي لهُ التَّصرُّفُ بشيءٍ معيَّنٍ فيكونُ ملكًا وليسَ بمالك، أمَّا المالكُ فهوَ الَّذي لهُ التَّصرُّفُ بشيءٍ معيَّنٍ كمالِكِ البيتِ، ومالكِ السَّيَّارةِ، وما أشبهَ ذلكَ، فهذا ليسَّ بمَلكِ، يعني: ليسَ لهُ سلطةٌ عامَّةٌ.

(١٠) قولُهُ: «قالَ سفيانُ (هوَ ابنُ عُيَيْنَةَ) مِثلُ شَاهَان شَاهُ» وَهذا باللَّغةِ الفارسيَّةِ، فشاهان جمعٌ بمعنَى: أملاك، وشاهُ مُفْرَدٌ بمعنَى: مَلِكُ، والتقديرُ: أمْلاك مَلِكُ، أيْ: مَلِكُ الأَمْلاكِ، لكنَّهم في اللَّغةِ الفارسيَّةِ يُقَدِّمون المضافَ عَلَى المضافِ إليه، مثلَ: غلامُ محمَّد، يقولون: محمَّد غلام.

(11) قولُهُ: وفي روايَة: ﴿أَغْيَظُ رَجُلُ عَلَى اللّه يَوْمَ القيامَةُ وَأَخْبَثُهُ ﴾ أغيظُ: من الغيظ وهوَ الغضبُ؛ أيْ: إنَّ أغضبَ شيء عندَ اللَّه – عزَّ وجلَّ – وأخبَتُهُ هوَ هذا الاسمُ، وإذا كان سببًا لغضب اللَّه وخبيثًا فإنَّهُ من الكبائر.

Takes

**Takes*







وقولُهُ: (أغْيَظُ) فيه إثباتُ الغيظِ للَّهِ عزَّ وحلَّ، فهيَ صفةٌ تليقُ باللَّهِ عزَّ وحلَّ، كغيرِهَا من الصِّفاتِ، والظَّاهرُ: أنَّها أشدُّ من الغضب.

قال في (قرة عيون الموحدين) ص ٢١١ : (وهذا المذكورينافي كمال التوحيد الذي دلت عليه كلمة الإخلاص؛ فيكون فيد شائبة من الشرك وإن لم بكن أكبرا) .

فِيهِ مسائلُ:

(١٢) الأولى: (النَّهِيُ عن التَّسَمِّي بَمَلِكِ الأَمْلاكِ) وتُؤخذُ منْ قولِ الرَّسولِ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ: ﴿إِنَّ أَخْنَعَ السَّمِعِنْدَ اللَّهِ عَزَ وَجَلَّ رَجُلُ سَمَّى: مَلكَ الْأَمْلَاكِ) والمؤلِّفُ يقول: (النَّهِيُ عن التَّسمِّي..) والنَّهيُ شرعًا لا يُستفادُ من الصَّيْغةِ المعيَّنةِ المعروفةِ فحسْبُ، بلْ إذا ورد الذمُّ عليه، أوْ سُبَّ فاعلُهُ، أوْ ما أشبَهَ ذلكَ فإنَّهُ يفيدُ النَّهيَ، من الصَّيْغةِ النَّهي هي المضارعُ المقرونُ بـــ(لا) النَّاهيَةِ، مثلَ: لا تفعلْ، ولكن إذا كان هناكَ ذمٌّ، أوْ وعيدٌ، أوْ ما أشبهَ ذلكَ فهوَ متضمِّن للنَّهي وزيادة.

(١٣) الثَّاتِيَةُ: (أنَّ ما في مَعناهُ مِثلُهُ، كما قالَ سُفيانُ) والَّذي معناهُ: قاضي القضاةِ، وحاكمُ الحكَّامِ: وشاهان شاهُ، في الفارسيَّة.

(1 1) الثالثة: (التَّفَطُّنُ للتَّغليظِ في هذا ونَحْوِهِ معَ القَطْعِ بأنَّ القلبَ لَمْ يَقْصِدْ معناهُ) أَيْ: إذا سَّمَينا شخصًا بقاضي القضاة، ومَنْ أضعف الحكَّامِ، وهوَ ليسَ كذلكَ، بلْ هوَ مَنْ أجهلِ القضاة، ومَنْ أضعف الحكَّامِ، جَمَعْنا بينَ أمرينِ، بينَ الكذبِ والوقوعِ في اللفظِ المنهيِّ عنه، وأمَّا إذا كان أعلمَ أهلِ زمانَه، أوْ أعلمَ أهلِ مكانه، ويرجعُ القضاةُ إليهِ، فهذا –وإنْ كان القولُ مُطابِقًا للواقع– لكنَّهُ منهيٌّ عنه، معَ أنَّ القَلبَ لم يَقْصدْ معناهُ.

(٥١) الرَّابِعة: (الَّتَفطُّنُ أَنَّ هذا لأَجْلِ اللَّهِ سُبْحانَهُ) يُؤخَذُ منْ قولِهِ: ﴿لاَمالِكَ إِلَّا اللَّهُ عَالَمُ عَلَيهِ اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ أَشَارَ إِلَى اللَّهُ عَزَّ وَجلً. وَسَلَّمَ أَشَارَ إِلَى العَلَّةِ وَهْيَ: ﴿لاَمَالِكَ إِلاَاللَّهُ عَزَّ وَجلً.

(١٦) قولُهُ: (بابُ احترامِ أَسماءِ اللَّهِ) أيْ: وجوبِ احترامِ أسماءِ اللَّهِ؛ لأنَّ احترامَهَا احترامٌ للَّهِ عزَّ وجلَّ، ومنْ تعظيمِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ، فلا يُسمَّى أحدٌ باسمِ مختصِّ باللَّهِ.







وأسماءُ اللَّهِ تنقسمُ إلى قسمين:

الأوَّلُ: ما لا يصحُّ إلَّا للَّهِ فهذا لا يُسمَّى بهِ غيرُهُ، وإنْ سُمِّيَ وَحَبَ تغييرُهُ، مثلُ: اللَّهِ، الرَّحمنِ، ربِّ العالمينَ، رما أشبهَ ذلكَ.

التَّاتي: ما يصحُّ أنْ يوصفَ به غيرُ اللَّهِ مثلَ: الرَّحيمِ، والسَّميعِ، والبصيرِ، فإن لُوحِظَت الصِّفةُ مُنِعَ من التَّسَمِّي به، وإن لم تُلاحَظ الصِّفةُ حاز التَّسمِّي به عَلَى أنَّهُ عَلَمٌّ مَحْضٌ.

(١٧) قولُهُ: (عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ) هَوَ هَانِئُ بنُ يزيدَ الكِنْديُّ، جاءَ وافدًا إِلَى النَّبِيِّ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ معَ قومهِ. وقولُهُ: (يُكُنَّى أَبَا الحَكَمِ) أَيْ: يُنَادَى بهِ، والكُنْيَةُ: مَا صُدِّرَ بأب، أَوْ أُمِّ، أَوْ أَخِ، أَوْ عَمِّ، أَوْ خال، وتكونُ للمدحِ كمَا في هذا الحديثِ، وتكونُ للذمِّ كأبي جَهْلٍ، وتكونُ لمصاحبة الشيءِ وملازمته كأبي هريرةً، وتكونُ لحرَّدِ العَلَميَّةِ كأبي بكرٍ رضِيَ اللَّهُ عنه، وأبي العبَّاسِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْميَّةَ رحِمَهُ اللَّهُ؛ لَائَّهُ ليسَ لَهُ وَلَدٌ.

قُولُهُ: (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ وإلَيْهِ الحُكْمُ) هُوَ الْحَكَمُ: أي المُستحِقُّ أَنَ يكُونَ حاكمًا علَى عبادِهِ، وحاكمٌ بالفعلِ يدلُ لهُ قُولُهُ: (وإلَيْهِ الحُكَمُ).

وقولُهُ: (**واِلَيْهِ الحُكمُ**) الخبرُ فيهِ جارٌّ ومجرورٌ مُقدَّمٌ، وتقديمُ الخبرِ يفيد الحصرَ، وعلَى هذا يكونُ الحكمُ خاصًّا باللَّهِ سبحانَهُ.

وحُكْمُ اللَّهِ ينقسمُ إلى قسمينِ:

الأوَّلُ: كويٌّ، وهذا لا رادَّ لهُ، فلا يستطيعُ أحدُّ أن يَرُدَّهُ، ومنهُ قولُهُ تعالَى: {فَالْنُ أَبِرَ حَالًا مُضَحَنَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَنِي أَبِي اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ }.

التَّاني: شرعيٌّ، وينقسمُ النَّاسُ فيهِ إلى قسمين:

مؤمن وكافر، فمَنْ رَضِيَهُ وحكَمَ به فهوَ مؤمنٌ، ومَنْ لَمْ يَرْضَ بهِ، ولم يَحْكُمْ بهِ فهوَ كافر، ومنهُ قولُهُ تعالَى: {وَمَا اخْتَلَفْتُ مُ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكُمُ لِلَى اللّه }.

وأمَّا قُولُهُ: {أَلْيُسَ اللَّهُ بِأَحْكَ مِ الْحَاكَ مِينَ} وقُولُهُ تَعَالَى: {وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّه حُكُمَّا لَقُوْمِ يُوقَنُونَ} فَهُوَ يَشْمُلُ الكُونِيُّ وَالشَّرَعِيُّ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ الآَيَةَ الثَّانِيَةِ أَنَّ المرادَ الحكمُ الشَّرَعِيُّ؛ لِأَنَّهُ فِي سِياقَ الحَكمِ الشَّرِعيِّ، وإنْ كَانَ ظَاهِرُ الآَيةَ الثَّانِيَةِ أَنَّ المرادَ الحكمُ الشَّرَعيُّ؛ لِأَنَّهُ فِي سِياقَ الحَكمِ الشَّرِعيِّ، وإنْ كَانَ ظَاهِرُ الآيَةَ الثَّانِيَةِ أَنَّ المرادَ الحكمُ الشَّرِعيُّ؛ لِأَنَّهُ فِي سِياقَ الحَكمِ الشَّرِعيِّ، وإنْ كَانَ ظَاهِرُ الآيَةَ الثَّانِيَةِ أَنَّ المرادَ الحكمُ الشَّرِعيُّ؛ لِأَنَّهُ فِي سِياقَ الحَكمِ الشَّرِعيِّ، وإنْ كَانَ ظَاهِرُ الآيَةَ الثَّانِيَةِ أَنَّ المرادَ الحكمُ الشَّرِعيُّ؛ لِأَنَّهُ فِي سِياقَ الحَكمِ الشَّرِعيِّ والشَّرِعيِّ والشَّرِعِيِّ والشَّرِعِيِّ والشَّرِعِيِّ والشَّرِعيِّ والشَّرِعِيِّ والشَّرِعِيِّ والشَّرِعِيِّ والشَّرِعِيِّ والشَّرِعِيِّ والشَّرِعِيِّ والسَّرِعِيِّ والسُّرِعِيِّ والسَّرِعِيِّ والسَّلِي السَّرِعِيِّ والسَّلِي السَّلِي السَّلَمِي والسَّلَةُ والسَّلِي السَّلَاءِ والسَّلِي السَّلَاءِ والسَّلِي السَّلِي السَّلَةِ والسَّلِي والسَّلِي والسَّلِي السَّلِي والسَّلِي السَّلِي والسَّلِي السَّلِي والسَّلِي والسَّلِي السَّلِي والسَّلِي والسَّلِي والسَّلِي والسَّلِي والسَّلِي والسَّلِي والسَّلِي السَّلِي والسَّلِي والسَلْمِي





مرب المراقبة والمراقبة وا

والشَّرعيُّ يكونُ تابعًا للمحبَّةِ والرِّضَا، والكراهةِ والسُّخْطِ، والكوبيُّ عامٌّ في كلِّ شيءٍ. والحُكْمُ كلمُ كلم كله لله؛ لقولِهِ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ: ﴿وَإِلَيْهِ الْمُكْكُمُ ﴾.

أمَّا الكونيُّ: فلا نزاعَ فيهِ بينَ أحدِ من الخلقِ، ولا يُعارِضُ اللَّهَ أحدٌ في أحكامِهِ الكونيَّةِ.

وأمًّا الشَّرَعيُّ: فهوَ مَحَكُ الفتنة والامتحان والاختبار، فمَنْ شرَّعَ للنَّاسِ شرَعًا سوَى شرع اللَّه، ورأى أنَّهُ أحسنُ منْ شرع اللَّه وأنفعُ للعباد، أوْ أنَّهُ مُساوٍ لشرع اللَّه، أوْ أنَّهُ يجوزُ تَرْكُ شرع اللَّه إليه فإنَّهُ كافرُّ؛ لأنَّهُ جعلَ نفستُهُ نِدًّا للَّه عزَّ وجلَّ، سواءٌ في العباداتِ أو المعاملاتِ، والدَّليلُ علَى ذلك قولُهُ تعالَى: ﴿ أَفَحُكُ مَ الْجَاهِلَيَةِ نَفستُهُ نِدًّا للَّه عزَّ وجلَّ، سواءٌ في العباداتِ أو المعاملاتِ، والدَّليلُ علَى ذلك قولُهُ تعالَى: ﴿ أَفَحُكُ مَ الْجَاهِلَيَةِ مَ الْجَاهِلَيَةِ مَعْوَلَ وَمَنْ أَخْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكُمُ القَوْمِ يُوقِنُونَ } فدلَّت الآيةُ علَى أنَّهُ لا أحدَ أحسنُ منْ حكمِ اللَّه، ولا مُساوٍ لحكمِ اللَّه؛ لأنَّ {أُحسنُ مِنَ اللَّهِ عَنَّ وجلَّ، قالَ اللَّه؛ لأنَّ {أُحسنَ إللَّه عَنَّ وجلَّ، قالَ تعالَى: {وَمَنْ زعمَ ذلكَ فقدْ كذَّبَ اللَّه عزَّ وجلَّ، قالَ تعالَى: {وَمَنْ لَحْ يَخِكُ مُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَا وَلئَكُ هُ مُ الْكَافَ مُهُ الْكَافَ مُ مُ الْكَافَ مُ مُنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَنَّ وَمَنْ زعمَ ذلكَ فقدْ كذَّبَ اللَّه عزَّ وجلَّ، قالَ تعالَى: {وَمَنْ لَحْ يَخِكُ مُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَالْكُ هُ مُ الْكَافَةُ وَلئَكَ هُ مُ الْكَافَةُ وَلئَكَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى أَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى أَلْهُ اللَّهُ عَلَى أَلْهُ اللَّهُ عَلَّهُ لا أحدَا وَقَدْ كذَّبَ اللَّهُ عَنَّ وجلَّ ، قالَ تعالَى: {وَمَنْ لَحْ يَعْلَى أَلْهُ مُنْ اللَّهُ عَلَيْ وَلِمُ اللَّهُ عَلَى أَلْهُ اللَّهُ عَلَى أَلْهُ اللَّهُ عَلَى أَلْهُ الللَّهُ عَلَى أَلْهُ اللَّهُ عَلَى أَلْهُ عَلَى أَلْهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَى أَلْهُ عَلَى أَلْهُ اللَّهُ عَلَى أَلْهُ عَلَى أَلْهُ اللَّهُ عَلَى أَلْهُ اللّهُ عَلَى أَلْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى أَلْهُ اللّهُ عَلَا عَلْهُ لَكُ عَلْهُ عَلْلُ عَلْهُ اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَى أَلْهُ اللّهُ عَلْ اللّهُ عَلَا عَلْهُ عَلَالًا اللّهُ عَلَى أَلْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَلْكُ اللّهُ اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَى أَلْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَلْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَالُكُ عَلْمُ اللّهُ عَلَالَ اللّهُ عَلَالَ اللّهُ عَلَالَهُ عَلَالَ الللللّهُ عَلَا اللّهُ عَلْهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ عَلْهُ اللّهُ عَلَاللّهُ عَلَالُولُ اللّه

وهذا دليلٌ علَى أَنَّهُ لا يجوزُ العُدولُ عنْ شرع اللَّه إِلَى غيرِهِ وأَنَّهُ كَفرٌ.

فإنْ قيلَ: قالَ اللَّهُ تعالَى: ﴿ وَمَنْ لَـمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَيْكَ هُـمُ الْفَاسِقُونَ }.

قلنا: قال الله تعالى: {أَلَّهُ مَرَ إِلَى الَّذِينَ يَرْعُمُونَ أَنْهُ مُ آمَنُوا بِمَا أَنْرِلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْرِلَ مِنْ قَبِلِكَ يُرِيدُ وَنَ أَنْ يَضَالُوا يَسَحَاكُمُوا إِلَى الطَّاعُوت وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَصُفُرُوا بِهِ وَيُربِدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضَلَّهُ مُ ضَالًا الْعَيدًا (. ٦) وَإِذَا قِيلَ لَهُ مُ تَعَالُوا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللهُ وَإِلَى الطَّاعُون وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَصُدُونَ عَنْكَ صُدُودًا } وهذا دليلٌ على كفرهم؛ لأنّهُ قالَ: {يَرْعُمُونَ إِلَى مَا أَنْزَلَ اللهُ وَالِي الرَّسُولِ مَرَّا يَتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا } وهذا دليلٌ على كفرهم؛ لأنّهُ قالَ: {يَرْعُمُونَ اللهُ عَلَى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: اللهُ عليهِ وسلَّمَ: "وَإِلَيْهِ الْحُكُمُ اللهُ عليهِ وسلَّمَ: "وَإِلَيْهِ الْحُكُمُ لَا يَعْرَبُوا اللهُ فقدْ أَشْرَكَ.

فائدة:

يجبُ علَى طالبِ العلمِ أن يعرفِ الفرقَ بينَ التَّشريعِ الَّذي يُجعَلُ نظامًا يُمْشَى عليهِ ويُسْتَبْدَلُ بهِ القرآنُ، وبينَ أن يُحْكَمَ في قضيَّة معيَّنة بغير ما أنزلَ اللَّهُ، فهذا قدْ يكونُ كفرًا، أوْ فسقًا، أوْ ظلمًا.

> الملكة العربية السعوّدية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ لاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٤٥٣٢٩٩٩ - ٤٥٤٨٩٦٦ - جوال: ٥٥٥٢٨٠٧٣٠







- فيكونُ كفرًا: إذا اعتقدَ أنَّهُ أحسنُ منْ حكم الشُّرع، أوْ مماثلٌ لهُ.
 - ويكونُ فسقًا: إذا كان لهوَّى في نَفْس الحاكم.
- ويكونُ ظلمًا: إذا أرادَ مَضرَّةَ الْمحكُومِ عليهِ، وظهورُ الظُّلمِ في هذه أبينُ منْ ظهورِهِ في النَّانيَةِ، وظهورُ الظُّلمِ في الثَّانيَة أَبْيَنُ منْ ظهورِهِ في النَّاليَة.

وفي الحديثِ دليلٌ علَى أنَّ منْ أسمائِهِ تعالَى: (الحَكَمُ).

وأمَّا بالنِّسبةِ للعَدْلِ فقدْ وردَ عنْ بعضِ الصَّحابةِ أنَّهُ قال: (إِنَّ اللَّهَ حَكُمٌ عَدْلٌ) ولا أَعْرِفُ فيهِ حديثًا مرفوعًا،

ولكنَّ قولَهُ تعالَى: {وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكُمًّا} لا شكَّ أنَّهُ متضمِّنٌ للعدلِ، بلْ هوَ متضمِّنٌ للعدلِ وزيادةٍ.

قولُهُ: «فقال: إنَّ قَوْمي إِذا اخْتَلَفوا فِي شَيءٍ أَتُونْني» هذا بيانٌ لسبب تسميته بسأبي الحَكم.

قولُهُ: «هَا أَحْسَنَ هَذَا الاسمِ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ صلَّى اللَّهُ اللَّهُ عَلَّمَ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَّمَ عَيَّرَهُ.

قُولُهُ: «شُرَيْعٌ، ومُسْلِمٌ، وعَبْدُ اللَّهِ» الظَّاهرُ أَنَّهُ لِيسَ لهُ إِنَّا الثَّلاثَةُ؛ لأنَّ الولدَ في اللغةِ العربيَّةِ يشملُ الذَّكرَ والأنثَى، فلوْ كان عندَهُ بناتٌ لَعَدَّهُنَّ.

قُولُهُ: «فَأَنْتَ أَبُو شُرِيْحٍ» غَيَّرَهُ النَّبيُّ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ لأمرين:

الْأُوَّالُ: أَنَّ الْحَكُمَ هُوَ اللَّهُ، فإذا قيل: يا أبا الحكم، كأنَّهُ قيل: يا أبا اللَّه.

الثَّاتي: أنَّ هذا الاسمَ الَّذي جُعِلَ كنيَةً لهذا الرَّجُلِ لُوحِظَ فيهِ معنَى الصِّفةِ، وهيَ الحُكْمُ، فصار بذلكَ مطابقًا لاسمِ اللَّهِ، وليسَ لمِحرَّدِ العَلَميَّةِ الْمَحضَةِ، بلْ للعَلَميَّةِ الْمُتضَمِّنةِ للمعنَى، وهذا يكونُ مشارِكًا للَّهِ سبحانَهُ وتعالَى؛ ولهذا كنَّاهُ النَّيُّ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ بمَا ينبغي أن يُكنَّى بهِ.

فِيهِ مسائِلُ:

(١٨) الأولى: «احْتِرامُ أَسماء اللَّه وصفاته، ولَوْ لَمْ يُقْصَدْ مَعْناهُ» قولُهُ: (ولَوْ لَمْ يُقصَدْ مَعْناهُ) هذا في النَّفسِ منهُ شيءٌ؛ لأنَّهُ إذا لَم يُقصَدْ معناهُ فهو جائزٌ، إلَّا إذا سُمِّي بما لا يصحُّ إلَّا للَّه مثلُ: اللَّه، الرَّحمن، ربِّ العالمين، وما أشبههُ، فهذه لا تُطلَقُ إلَّا علَى اللَّه مهما كان، وأمَّا ما لا يختصُّ باللَّه فإنَّهُ يُسمَّى به غيرُ اللَّه إذا لم يُلاحَظْ معنى الصّفة، بلْ كان المقصودُ مجرَّدَ العَلَميَّة فقطْ؛ لأنَّهُ لا يكونُ مطابقًا لاسمِ اللَّه، ولذلك كان في الصَّحابةِ مَنِ اسمُهُ

http://www.afaqattaiseer.com E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com

كس: ٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٥٥٢٢٩٩ – ٢٥٤٨٩٢٦ جوال: ٧٠٠-٥٥٢٨٠٠







(الْحَكَمُ) ولم يغيِّرُهُ النَّبيُّ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ؛ لأَنَّهُ لَم يَقْصِدْ إلَّا العَلميَّةَ، وفي الصَّحابةِ من اسمُهُ (حَكيمٌ) وأقَرَّهُ النبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسَلَّمَ.

فالَّذي يُحتَرَمُ منْ أسمائِهِ تعالَى ما يختصُّ بهِ، أوْ ما يُقْصَدُ بهِ مُلاحظةُ الصِّفة.

(١٩) النَّانيَة: "تغييرُ الاسمِ لأجلِ ذلكَ" وقدْ سبقَ الكلامُ عليهِ.

(٢٠) التَّالثَهُ: «اختيارُ أكبرِ الأبناءِ للكُنيَةِ» تُؤْخَذُ منْ سؤالِ النَّيِّ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ: «مَا أَكْبَرُ وَلَدكَ؟». قَالَ: يُرُّرُتُهُ

قَالَ: ﴿ فَأَنْتَ أَبُو شُرَاحٍ * .

ولا يؤخذُ من الحديثِ استحبابُ التَّكنِّي؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ أرادَ أنْ يُغيِّرَ كنيتَهُ إلَى كنيَةٍ مُباحةٍ، و لم يأمرْهُ النَّبيُّ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ أن يُكنِّيَ ابْتداءً.







تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الأربعون

(١) قولُهُ: ﴿فَلَمَّا آتَّاهُمَا}، الضَّميرُ يعودُ على ما سبقَ من النفسِ وزَوْجِها؛ ولهذا ينْبَغِي أنْ يكونَ تفسيرها مبدوءاً

منْ قولِهِ تعالى: {هُوَالَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَهُ. . . }.

قُولُهُ: {خَلَقَكُمْ مِن نَفْسٍ وَاحِدَة} فيها قُولانِ:

الْاَوَّلُ: أَنَّ المُرادَ بالنَّفسِ الواحدةِ العينُ الواحدةُ؛ أيْ: مِنْ شَخْصٍ مُعيَّنٍ، وهوَ آدمُ عليهِ السَّلامُ.

وقولُهُ: {وَجَعَلَ مُنْهَا نَرُوْجَهَا} (مِنْ): للتَّبْعِيضِ؛ لأنَّ حوَّاءَ خُلِفَتْ منْ ضِلْعِ آدمَ.

التَّاتي: أنَّ المرادَ بالنَّفسِ الجنسُ، وجعَلَ منْ هذا الجنسِ زوجَهُ، و لم يجعلْ زوجَهُ منْ جنسٍ آخرَ، والنَّفسُ قدْ يُرادُ بِمَا الجنسُ كما في قولِهِ تعالى: {لَقُدْ مَنَ اللهُ عَلَى المُؤْمِنينَ إِذْ بَعَثَ فيهم مرَسُولاً مِنْ أَنْفُسِهم } أيْ: منْ حِنْسِهِم. قولُهُ: {لَيَسْكُنَ إَلَيْهَا}.

سُكُونُ الرَّجِلِ إلى زوجتِهِ ظاهرٌ منْ أمريَنْ: أَوَّلاً: لأنَّ بينَهما مِن المودَّةِ والرَّحَةِ ما يقتضي الأُنسَ والاطمئنانَ والاستقرارَ.

ثَاتيًا: سَكُونٌ منْ حَيثُ الشَّهْوَةُ، وهذا سُكُونٌ خاصٌ لا يُوجَدُ لهُ نظيرٌ حتَّى بينَ الأمِّ وابنِهَا.

وقولُهُ: {لَيَسُكُنَ إَلَيْهَا} تَعْلِيلٌ لكونِهِ منْ حِنْسِهِ أَوْ من النَّفسِ المعيَّنةِ.

قُولُهُ: {فَلَمَّا تَغَشَّاهَا} أَيْ: حَامَعَها. وعبارةُ القرآنِ والسُّنَّةِ عن الجماعِ كِنايَةٌ، قالَ تعالى: {أَوْلاَمَسْتُمُ النِّسَاءَ} وقالَ: {اللَّانِي دَخَلْتُمْ بِهِنَ} وقالَ تعالى: {وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ} كأنَّ الاسْتحياءَ منْ ذِكْرِهِ بصريحِ اسمِهِ أَمْرٌ فطْرِيٌّ؛ ولأنَّ الطَّبَاعَ السَّليمةَ تكْرَهُ أنْ تَذْكُرَ هذا الشَّيءَ باسمِهِ إلاَّ إذا دَعَت الحاحةُ إلى ذلك، فإنَّهُ قدْ يُصَرَّحُ بهِ كَمَا فِي قُولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم لِمَاعِزٍ وقدْ أَقَرَّ عندَهُ بالزِّن: ﴿أَنْكُنُّهَا ۗ لاَ يُكُنِّي؛ لأنَّ الحاجةَ هنا داعيَةٌ للتَّصريح حتَّى يتبيَّنَ الأمرُ جَليًّا، ولأنَّ الحدودَ تُدْرَأُ بالشُّبُهَاتِ.

وتشبيهُ عُلُوِّ الرَّجلِ المرأةَ بالغَشَيانِ أمْرٌ ظاهرٌ، كما أنَّ اللَّيْلَ يَسْتُرُ الأرضَ بظلامِهِ، قالَ تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا

E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com







يَغْشَى } و لمْ يقُلْ: فَلَمَّا غَشِيَها؛ لأنَّ تَغَشَّى أَبْلَغُ، وفيهِ شيءٌ من المُعَالَحَةِ.

ولهذا جاءً في الحديث: ﴿إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعَبِهَا الْأَرْبِعِ ثُمَّ جَهَدَهَا» الجلوسُ بينَ شُعَبِها الأربعِ هذا غَشَيانٌ، وَ(جَهَدَهَا) هذا تَغَشِّ.

قولُهُ: {حَمَلَتْ حَمْلاً خَفِيفاً} الحملُ في أوَّلِهِ خفيفٌ؛ نُطْفَةٌ، ثمَّ عَلَقَةٌ، ثمَّ مُضْغةٌ.

قولُهُ: { نَمَرَتُ بِهِ } المرورُ بالشَّيءِ تجاوُزُهُ منْ غيرِ تعبٍ ولا إعياءٍ، والمعنى: تجاوزَتْ هذا الحملَ الخفيفَ منْ غيرِ عبٍ ولا إعياءٍ. عبٍ ولا إعياءٍ.

قُولُهُ: {فَلَمَّا أَثْقَلْتُ} الإثقالُ في آخرِ الحملِ.

قُولُهُ: ﴿ وَكُونَا اللَّهُ } ولمْ يقُلْ: وَعَيَا؛ لأنَّ الفعلَ وَاوِيٌّ، فعادَ إلى أصلهِ.

قُولُهُ: {اللَّهُ مَرَّبُهُمَّا} أَتَى بِالأَلْوِهِيَّةِ وِالرُّبُوبِيَّةِ؛ لأنَّ الدُّعاءَ يتعلَّقُ بهِ حانبانِ:

الأوَّلُ: حانبُ الألوهيَّة، منْ حهةِ العبدِ أنَّهُ داعٍ، والدُّعاءُ عبادةٌ.

الثَّاني: جانبُ الرُّبوبيَّةِ؛ لَأَنَّ في الدُّعَاءِ تَحصيلاً للمطلوبِ، وهذا يكونُ متعلِّقًا باللهِ منْ حيثُ الرُّبوبيَّةُ.

والظَّاهِرُ أَنَّهِما قالا: (اللَّهُمَّ رَبَّنَا) ويحتملُ أنْ يكونَ بصيغةٍ أخرى.

قولُهُ: {لَلَّنْ آتَشْتَنَا صَالِحًا} أَيْ: أَعْطَيْتَنَا.

وقولُهُ: {صَالِحًا} هل المرادُ صلاحُ البدنِ أو المرادُ صلاحُ الدِّينِ؛ أيْ: لئِنْ آتَيْتَنَا بشرًا سَوِيًّا ليسَ فيهِ عاهةٌ ولا نقصٌ، أوْ صالحًا بالدِّينِ فيكونُ تَقِيًّا قائمًا بالواحباتِ؟

الجوابُ: يشملُ الأَمرَيْنِ جميعًا، وكثيرٌ من المفسِّرينَ لم يَذْكُرْ إلاَّ الأَمْرَ الأَوَّلَ وهوَ الصَّلاحُ البدينُ، لكنْ لا مانِعَ منْ أن يكونَ شاملاً للأَمْرَيْنِ جميعًا.

قولُهُ: {لَنَكُونَنَ مِنَ الشَّاكِرِنَ } أيْ: مِن القائِمِينَ بشُكْرِكَ على هذا الولدِ الصَّالحِ.

والجملةُ هنا حوابُ قَسَمٍ وشَرْطٍ، قسمٌ مُتَقَدِّمٌ وشرطٌ مُتَأَخِّرٌ، والجوابُ فيه للقسمِ؛ ولهذا جاءَ مقرونًا باللامِ: {لَنَكُونَا}.

الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ فاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٤٥٣٣٩٩٩ - ٤٥٤٨٩٦٦ جوال: ٥٥٥٢٨٠٣٠٠







قولُهُ: **{َفَلَمَا آتَاهُمَا صَالِحًا}** هنا حصَلَ المطلوبُ، لكنْ لمْ يحْصُل الشُّكْرُ الَّذي وَعَدَا اللهَ بهِ، بلْ جَعَلا لهُ شُركاءَ فيما آتاهُمَا.

قولُهُ: ﴿جَعَلَالُهُ شُرُكَاءَ فَيِمَا آتَاهُمًا } هذا جوابُ (لَمَّا)، والجوابُ مُتَعَقَّبٌ للشَّرط.

وهذا يدُلُّ على أنَّ الشِّرْكَ.مَنهما حصلَ حينَ إتيانِه وهوَ صغيرٌ. ومثلُ هذا لا يُعْرَفُ أيَصْلُحُ في دينِه في المستقبلِ أمْ لا يَصْلُحُ، ولهذا أكثرُ المُفَسِّرينَ على أنَّ المُرَادَ بالصَّلاحِ الصَّلاحُ البَدَنِيُّ.

فَمُعَاهَدَةُ الإنسانِ رَبَّهُ أَنْ يفعلَ العبادةَ مُقَابِلَ تَفَضُّلِ اللهِ عليه بالنِّعْمَةِ الغالبُ أنَّهُ لا يَفي بها.

فَفِي سورةِ التَّوْبَةِ قالَ تعالى: {وَمُنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَدَّقَنَ وَلَتَكُونَنَ مِنَ الصَّالِحِينَ * فَلَمَا اللهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لِنَصَدَّقَنَ وَلَتَكُونَنَ مِنَ الصَّالِحِينَ * فَلَمَا اللهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ }.

وفي هذه الآية قالَ تعالَى: {لَمِنْ التَّيْنَا صَالِحًا لَتَكُونَنَ مِنَ الشَّاكِمِينَ (١٨٩) فَلَمَّا اَتَاهُمُنَا صَالِحًا جَعَلَالُهُ شُرَكَاءً فَكَا اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ عَن شُرَكَاءً فَكَانُوا مِن الْمُشْرِكِينَ لا مِن الشَّاكِرِينَ، وهِذَا نَعْرِفُ الحَكَمةَ مِنْ نَهْيِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَن النَّذِ مُعَاهَدَةٌ مَعَ الله عَزَّ وجلً وهذا هَى النَّبِيُّ صَلَّى الله عَلَيهِ وسلَّم عِن النَّذرِ وقالَ: ﴿ إِنَّهُ لاَ يَأْتِي بِخَيْرٍ ، وَهَذَا هَى النَّبِيُّ صَلَّى الله عَلَيهِ وسلَّم عِن النَّذرِ وقالَ: ﴿ إِنَّهُ لاَ يَأْتِي بِخَيْرٍ ، وَإِنْمَا يُسْتَخْرِ مُعَاهَدَةٌ مَعَ اللهِ عَزَّ وجلً ؛ وهذا هَى النَّبِيُّ صَلَّى الله عَلَيهِ وسلَّم عِن النَّذرِ وقالَ: ﴿ إِنَّهُ لاَ يَأْتِي بِخَيْرٍ ، وَإِنْمَا يُسْتَخْرُ رَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ ».

وقدْ ذَهَبَ كثيرٌ منْ أهلِ العلمِ إلى تحريمِ النَّذرِ، وظاهرُ كلامِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ أَنَّهُ يميلُ إلى تحريمِ النَّذرِ؛ لأنَّ الرَّسولَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ نَهَى عنهُ، ونفَى أَنَّهُ يأتِي بخيرٍ.

وما الَّذي نستفيدُ منْ أَمْرٍ هَي عنهُ الرَّسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وُسلَّمَ؟

أما إننا لا نستفيدُ إلاَّ المشَّقَّةَ على أنفسنَا، وإلزامَ أنفسنَا بمَا نحنُ منهُ في عافيَة، ولهذا فالقولُ بتحريمِ النَّذرِ قَوْلٌ قَوِيٌّ جدَّا، ولا يَعرِفُ مقدارَ وَزْنِ هذا القَولِ إلاَّ منْ عَرَفَ أسئلةَ النَّاسِ وكَثْرَتَها، ورَأَى أنَّهم يَذْهَبُونَ إلى كُلِّ عالم لعلَّهم يَحدُونَ خَلاصًا ثمَّا نَذَرُوا.

فَإِنْ قَيِلَ: هذا الولدُ الَّذي آتاهما اللهُ عزَّ وجلَّ كانَ صالحًا، فكيفَ جَعَلا في هذا الولدِ شِرْكًا بلْ شُركَاءَ؟ فالجوابُ: أنْ نقولَ: هذا على ثلاثة أوْجُه:

الوجه الأوَّلُ: أن يَعْتَقَدَا أنَّ الَّذي أتَّى هَذا الولد هو َ الوليُّ الفلايُّ أو الصَّالحُ الفلايُّ، فهذا شركُ أكبرُ؛ لأنَّهما الملكه العربيه السعوديه - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ١٤٤٩ - ص.٣ -الكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٤٥٣٢٧٩٩ - ٤٥٣٢٧٩٩ جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠ - ٢٥٥٤٩٩٦٩



المستخدمة المراجعة ا

أضَافًا الخلقَ إلى غير الله.

ومِنْ هذا أيضًا ما يُوجَدُ عندَ بعضِ الأممِ الإسلاميَّةِ الآنَ، فتحدُ المرأةَ الَّتي لا يأْتيها الولدُ تأتي إلى قبرِ الوليِّ الفلانيِّ، كما يَزْعُمُونَ أَنَّهُ ولِيُّ الله –واللهُ أعلمُ بولايته– فتقولُ: يا سيِّدي فلائًا، أعْطِني الولدَ.

الوجهُ الثَّاني: أن يُضيفَ سلامةَ المولود ووقَايَتَهُ إلى الأطبَّاء وإرشاداتِهِم، وإلى القَوَابِلِ وما أشبة ذلك، فيقولونَ مثلاً: سَلمَ هذا الولدُ من الطَّلْق؛ لأنَّ القَابلَةَ امْرَأَةٌ مُثَقنةٌ حيِّدةٌ.

فهنا أضافَ النَّعْمَةَ إلى غيرِ الله، وهذا نَوْعٌ من الشِّركِ، ولا يَصِلُ إلى حدِّ الشِّركِ الأكبرِ؛ لأنَّهُ أضافَ النَّعمةَ إلى السَّبَب، وَنَسيَ الْمُسبِّبَ، وهوَ اللهُ عزَّ وحلَّ.

الوَجهُ الثَّالثُ: أَنْ لا يُشْرِكَ مِنْ ناحيَةِ الرُّبُوبِيَّةِ، بلْ يُؤْمِنَ أَنَّ هذا الولدَ حرجَ سالًا بفضلِ اللهِ ورحمتِه، ولكنْ يُشْرِكُ منْ ناحيَةِ العبوديَّةِ فَيُقَدِّمُ محبَّتَهُ على محبَّةِ اللهِ ورسولِه، ويُلْهِيهِ عنْ طاعةِ اللهِ ورسولِه، قالَ تعالى: ﴿إِنَّمَا لَمُسْرِكُ مَنْ ناحيَةِ العبوديَّةِ فَيُقَدِّمُ محبَّتَهُ على محبَّةِ اللهِ ورسولِه، ويُلْهِيهِ عنْ طاعةِ اللهِ ورسولِه، قالَ تعالى: ﴿إِنَّمَا لَمُوالُكُ مُنْ اللهِ فِي الحَبَّةِ؟ أَمُوالُكُ مُ وَلَّذُ فِي الحَبَّةِ؟

ورُبَّما قَدَّمْتَ مَحَبَّتَهُ على مَحَبَّةِ اللهِ، واللهُ هوَ الْمَتَفَضِّلُ عليكَ بهِ؛ ولهذا قالَ: **{فَلَمَّا آتَاهُمَا}**ففيهِ نَقْدٌ لاذِعٌ أَنْ يجعلَ شريكًا معَ الله معَ أنَّ الله هوَ المتفضِّلُ به.

ثُمُّ قالَ: { فَتَعَالَى اللهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾؛ أيْ: تَرفَّعَ وتقَدَّسَ عمَّا يُشركونَ بهِ مِنْ هذهِ الأصنامِ وغيرِهَا.

ومَنْ تَأَمَّلَ الآيَةَ وَجَدَهَا دَالَّةً عِلَى أَنَّ قُولَهُ: {خَلَقَكُ مُنْ نَفْسٍ وَاحِدَهَ}؛ أَيْ: مِنْ جنسٍ واحد، ليسَ فيها تعرُّضٌ لآدمَ وحوَّاءَ بوجه من الوجوه، ويكونُ السِّيَاقُ فيها جاريًا على الأُسلوبِ العربيِّ الفصيحِ الَّذي لهُ نظيرٌ في القرآنِ كقولِهِ تعالى: {لَقَدْ مَنَ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِ مُرْسَوُلاً مِنْ أَنفُسِهِ مُ } أَيْ: منْ جِنْسِهِم.

وبهذا التَّفسيرِ الواضحِ البِّينِ يسْلَمُ الإنسانُ منْ إشْكَالاتٍ كثيرةٍ.

أمَّا على القولِ التَّانِي بأنَّ الْمَرَادَ بقولِهِ تعالى: {مِنْ نَفْسِ وَاحِدَهَ} أَيْ: آدمَ، {وَجَعَلَ مِنْهَا مَرُوْجَهَا} أَيْ: حوَّاءَ. فيكونُ معنى الآيةِ: حَلَقَكُمْ منْ آدَمَ وحوَّاءَ، فلمَّا حَامَعَ آدَمُ حوَّاءَ {حَمَلَتْ حَمْلاً خفيفاً فَمَرَتْ بِهِ، فَلَمَا أَنْقَلَتْ وَيُكُونَنَّ مِن النَّاكرينَ.



(فلمَّا آتَاهُمَّا صَاكِمًا جَعَلَالهُ شُركاءَ فيما آتَاهُمَّا} فأشركَ آدمُ وحوَّاءُ باللهِ.

لكنْ يقولونَ: إشراكَ طاعة، لا إشراكَ عبادةٍ، { فَتَعَالَى اللهُ عَمَا يُشْرِكُونَ } وهذا التَّفسيرُ مُوافق للْمَرْوِيِّ عن ابنِ عبَّاسِ رَضِيَ اللهُ عَنْهما.

وسَنُبَيِّنُ -إِنْ شَاءَ اللهُ تعالى- وَجْهَ ضعفه وبُطْلانه.

وهناكَ قولٌ ثالثٌ: أنَّ الْمَرَادَ بقولِهِ تعالى: {مِنْ نَفْسُ وَاحدَة} أيْ: آدمَ وحوَّاءَ. {فَلَمَّا تَغَشَّاهَا}انتقلَ من العينِ إلى النَّوع، أيْ مَنْ آدمَ إلى النَّوعِ الَّذي هُمْ بُنُوهُ؛ أيْ: فلَمَّا تَغَشَّى الإنسانُ الَّذي تَسَلْسَلَ مَنْ آدمَ وحوَّاءَ زوْ حَتَهُ... إلى آخره.

ولهذا قالَ تعالى: { فَتَعَالَى اللهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ } بالجمع، ولمْ يقُلْ عمَّا يُشْركان، ونظيرُ ذلكَ في القرآنِ قولُهُ تعالى: { وَلَقَدْ نَرْبَنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا مِرُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ } أيْ: جَعَلْنا الشُّهُبَ الخارِجةَ منها رُجُومًا للشَّيَاطِينِ } أيْ: جَعَلْنا الشُّهُبَ الخارِجةَ منها رُجُومًا للشَّيَاطِينِ ، وَلَيْسَت المصابيحَ نفسَها.

وقولُهُ تعالى: **{وَلَقَدْ خَلَفْنَا الإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَة مِنْ طِينِ (١٢) ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً}** أيْ: جَعَلْنَاهُ بالنَّوعِ. وعلى هذا؛ فأوَّلُ الآيَةِ في آدمَ وحوَّاءَ، ثمَّ صَارَ الكلامُ مِن العَينِ إلى النَّوعِ، وهذا التَّفسيرُ لهُ وَجْهٌ، وفيهِ تَنْزيهُ آدمَ وحوَّاءَ مِن الشِّركِ، لكنْ فيه شيءٌ مِن الرَّكَاكَةِ لِتَشَيَّتُ الضَّمائرِ.

وأمَّا قولُهُ تعالى: { فَتَعَالَى اللهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ } فَحَمْعٌ؛ لأنَّ المرادَ بالمثنَّى الجنسُ أو الاثنانِ منْ هذا الجنسِ، فَصَحَّ أَنْ يعودَ الضَّميرُ إليهِ مجموعًا كما في قولِهِ تعالى: {وَإِنْ طَافِقَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا } ولمْ يقُل: اقْتَتَلَتَا؛ لأنَّ الطَّائفتيْنِ جَماعةً.

(٢) قولُهُ: «اتَّفَقُوا» أيْ: أَجْمَعُوا، والإجماعُ أحدُ الأَدِلَّةِ الشَّرَعيَّةِ الَّتِي تَثْبُتُ بِمَا الأحكامُ، والأدلَّةُ هيَ: الكتابُ، والسُّنَّةُ، والإجماعُ، والقياسُ.

قُولُهُ: «وَهَا أَشْبَهَ ذَلْكَ» مثلِ: عبدِ الحُسَيْنِ، وعبدِ الرَّسولِ، وعبدِ المسيحِ، وعبدِ عَلِيٍّ.

وأمَّا قولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: «تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعِسَ عَبْدُ الدِّرْهَمِ. . . » الحديث، فهذا وصف وليسَ عَلَمًا،

فَشَبَّهَ الْمُنهَمِكَ بمحبَّةِ هذهِ الأشياءِ، المُقَدِّمَ لها على ما يُرْضِي الله، بالعابدِ لها، كقولِكَ: عابدُ الدِّينَارِ، فهوَ وَصْفٌ، فلا يُعَارِضُ الإجماعَ.

قولُهُ: «حَاشَا عَبْدَ الْمُطَّلِبِ» حاشا الاستثنائيَّةُ إذا دخَلَتْ عَلَيْها (مَا) وجَبَ نصبُ ما بعدَها، وإلاَّ جازَ فيهِ النَّصبُ والجرُّ.

وبالنِّسْبَة: (لعبد المُطَّلِب) مُستَثْنَى من الإجماع على تحريمه، فهوَ مُخْتَلَفٌ فيه، فقالَ بعضُ أهلِ العلم: لا يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ بِالتَّحريم، والرَّسُولُ صَلَّى اللهُ عَلَيه وسلَّم قالَ:

أَنَا النَّبِيُّ لِأَكْذَبُ أَنَّا ابْنُ عَبِدِ الْمُطَّلِّبُ

(فالنبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ لا يفعلُ حرامًا، فيجوزُ أَنْ يُعَبَّدَ للمُطَّلِبِ إلاَّ إذا وُجِدَ ناسخٌ)

وهذا تقريرُ ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ.

ولكنَّ الصَّوابَ تحريمُ التَّعبيد لـلمُطَّلب، فلا يَحُوزُ لأحدِ أَنْ يُسَمِّيَ ابنَهُ عبدَ المُطَّلِب.

وأمَّا قولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: «أَنَا اَبْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبُ» فهو منْ باب الإخبارِ، وليسَ مَنْ باب الإنشاءِ، فالنَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ أَنَّهُ سَمَّى عبدَ المُطَّلِب، صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ أَنَّهُ سَمَّى عبدَ المُطَّلِب، أَوْ أَنَّهُ أَمْرَ أَحَدًا منْ صَحَابَتِهِ بذلك، ولا أَنَّهُ أَقَرَّ أَحدًا على تسميتِهِ عبدَ المُطَّلِب، والكلامُ في الحُكْمِ، لا في الإِخْبَارِ، وفَرْقٌ بينَ الإخبار والإنشاء والإقرار.

ولهذا قالَ النَّنِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ: ﴿إِنَّمَا بَنُوهَاشُمْ وَبَنُوعَبُد مَنَافَ شَيَءٌ وَاحدٌ ولا يَجُوزُ التَّسَمِّى بِعَبْدِ مَنَافٍ. وقدْ قالَ العلماءُ: ﴿إِنَّ ناقلَ الكُفْرِ لِيسَ بكافرِ ، فالرَّسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ يتكلَّمُ عنْ شيء قدْ وقعَ وانْتَهَى وقدْ قالَ العلماءُ: ﴿إِنَّ نَاقلَ الكُفْرِ لِيسَ بكافرِ ، فالرَّسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ يتكلَّمُ عنْ شيء قدْ وقعَ وانْتَهَى ومَضَى ، فالصَّوابُ أَنَّهُ لا يجوزُ أَنْ يُعَبَّدَ لغيرِ اللهِ مُطْلَقًا ؛ لا بسعبدِ المطَّلِبِ ولا غيرِهِ ، وعليهِ فيكونُ التَّعبيدُ لغيرِ اللهِ منْ باب الشَّرِكِ).

قال في (تيسير العزيز الحميد) (ص: ٦٤١): (لا تجوز التسمية بعبد المطلب ولاغير مما عُبَد لغير الله، وكيف تجوز التسمية وقد أجمع العلماء على تحريم التسمية بعبد النبي، وعبد الرسول، وكل هذه أولى بالجواز من عبد المطلب لوجازت التسمية به.



أما قوله صلى الله عليه وسلم «أنا ابن عبد المطلب» فهذا ليس من باب إنشاء التسمية بذلك، وإنما هو من باب الإخبار بالاسم الذي عرف به المسمى دون غيره، والإخبار بمثل ذلك على وجه تعريف المسمى لا يحرم، ولا وجه لتخصيص ابن حزم ذلك بعبد المطلب خاصة).

فإن قيل: إن ابن حزم حكى الإجماع على حواز التسمية بعبد المطلب فكيف يجوز خلافه؟

قيل: كلامه ليس صريحاً في حكاية الإجماع، وليس كل من حكى إجماعاً يسلم له، ولا كل إجماع يكون حجة أيضاً، فكيف والخلاف موجود، والسنة فاصلة بين المتنازعين.

(٣) قولُهُ: ۚ (إِبْلِيسُ) على وَزْنِ (إفْعِيل) فقيلَ: مِنْ أَبْلَسَ إذا يَئِسَ؛ لأَنَّهُ يَئِسَ منْ رحمةِ اللهِ تعالى.

قُولُهُ: (لَتُطِيعَانِي) جملةً قسميَّةً؛ أيْ: واللهِ لَتُطِيعَانِّي.

قولُهُ: (أَيِّلٍ) ذَكَرُ الأَوْعالِ.

قولُهُ: (سَمِّياهُ عَبْدَ الْحَارِثِ) احتارَ هذا الاسمَ؛ لأنَّهُ اسمُهُ، فأرادَ أنْ يُعَبِّداهُ لنفسه.

قولُهُ: (فَخَوَجَ مَيِّتًا) لَم يَحْصُل التَّهديدُ الأُوَّلُ. ويَحُوزُ أَنْ يكونَ منْ جُمْلَةِ: (وَلَأَفْعَلَنَّ) وَلأَنَّهُ قالَ: (وَلأَخْوِجَنَّهُ يَّتًا).

قولُهُ: (شُرَكَاءَ فِي طَاعَتِهِ) أيْ: أَطَاعَاهُ فيما أمرَهُمَا به، لا في العبادةِ، لكنْ عَبَّدَا الولدَ لغيرِ الله، وفرقٌ بينَ الطَّاعةِ والعبادةِ، فلوْ أنَّ أحدًا أطاعَ شخصًا في معصيَةٍ للهِ لم يَجْعَلْهُ شريكًا معَ اللهِ في العبادةِ، لكنْ أطَاعَهُ في معصيَة الله.

قُولُهُ: (أَشْفَقَا أَنْ لاَ يَكُونَ إِنْسَانًا) أيْ: خافَ آدمُ وحوَّاءُ أنْ يكُونَ حيوانًا أوْ جِنِّيًّا أوْ غيرَ ذلك.

قولُهُ: (وذَكُرَ مَعناهُ عن الحَسَنِ) لكنَّ الصَّحيحَ أنَّ الحسنَ يرحمُهُ اللهُ قالَ: إنَّ المرادَ بالآيَةِ غيرُ آدمَ وحوَّاءَ، وأنَّ المرادَ بِما المشركونَ منْ بَنِي آدمَ.

كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ ابنُ كثيرٍ في تفسيرِهِ وقالَ: (أَمَّا نَحَنُ فَعَلَى مذهبِ الحسنِ البَصْرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ في هذا، وأَنَّهُ ليسَ المرادُ منْ هذا السياقِ آدمَ وحوَّاءَ، وإنَّما المرادُ منْ ذلكَ المشركونَ مِنْ ذُرَيَّيِهِ).

> و هذهِ القَصَّةُ باطلةٌ منْ وُجُوهٍ: الملحه العربيه السعوديه - الرياض ١١٢١٢

الملحة العربية السعودية - الرياض ١١٢١٠ - ض.ب: ٢٩١١٤٣٠ اكس: ١٩٨٩٥٨٤ - هاتف: ٤٥٣٣٢٩٩ - ٤٥٣٨٩٦٦ - جوال: ٠٥٥٨٨٧٣٠٠





الوجهُ الأوَّلُ: أَنَّهُ لِيسَ في ذلكَ خبرٌ صحيحٌ عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ، وهذا من الأخبارِ التي لا تُتَلَقَّى إلاَّ بالوحي، وقدْ قالَ ابنُ حَرْمٍ عنْ هذهِ القصَّةِ: إنَّها رِوَايَةٌ خُرَافَةٌ مكذوبةٌ موضوعةٌ.

الوجهُ التَّاتي: أَنَّهُ لَوْ كَانتٌ هذهِ القَصَّةُ فِي آدمَ وحوَّاءَ لكانَ حالُهُما إمَّا أَنْ يَتُوبا من الشِّركِ، أَوْ يَمُونَا عليه، فإنْ قُلْنَا: مَاتَا عليه كانَ ذلكَ أعظمَ منْ قول بعض الزَّنادقة:

إذا مَا ذَكَرْنَا آدَمًا وفعالَهُ وَتَزْويجَهُ بِنْتَيْهِ بِابْنَيْهِ بِالْخَنَا

عَلِمْنَا بِأِنَّ الْخُلْقَ مِنْ نَسْلِ فاجِرِ وَأَنَّ جَمِيعَ النَّاسِ مِنْ عُنْصُرِ الزِّفا

فَمَنْ جَوَّزَ موتَ أحد من الأنبياء على الشِّرك فقدْ أعظمَ الفرْيَةَ.

وإنْ كانَا تابَا مِن الشِّرِك فلا يليقُ بحكْمَة الله وعدله ورحمته أنْ يَذْكُرَ خطأَهُمَا، ولا يذْكُرَ تَوْبَتَهُمَا منهُ، فيمتنعُ غايَةَ الامتناع أنْ يَذْكُرَ اللهُ اَلخطيئةَ منْ آ**دم**َ وحَوَّاءَ وقَدْ تَابَا، وَ لَمْ يذْكُرْ تَوْبَتَهُمَا.

وَاللَّهُ تَعَالَى ۚ إِذَا ذَكَرَ خَطِيئَةَ بَعْضِ أَنبِيائِهِ ورُسُلِهِ ذَكَرَ تَوْبَتَهُم منها كما في قِصَّةِ آدمَ نفسِهِ حينَ أَكُلَ مِن الشجرةِ وزَوْجُهُ فَتَابَا منْ ذلكَ.

الوجهُ النَّالتُ: أنَّ الأنبياءَ معصومونَ من الشِّرك باتِّفَاق العلماء.

الوجهُ الرَّابِعُ: أَنَّهُ ثَبَتَ في حديثِ الشَّفاعةِ أَنَّ النَّاسَ يأتونَ إلى آدمَ يَطْلُبُونَ منهُ الشَّفاعة، فَيَعْتَذِرُ بأَكْلِهِ من الشَّعرة، وهوَ مَعْصِيَةٌ، ولوْ وقعَ منهُ الشِّركُ لكانَ اعتذارُهُ بهِ أعظمَ وأوْلَى وأحْرَى.

الوجَهُ الخامسُ: أنَّ في هذهِ القصَّةِ أنَّ الشَّيطانَ جاءَ إلَيْهِمَا وقالَ: ﴿أَنَّا صَاحِبُكُمَا الَّذِي أَخْرَجُنُكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ ﴾.
وهذا لا يقولُهُ مَنْ يُرِيدُ الإغواءَ، وإنَّمَا يأتي بشيءٍ يُقرِّبُ قَبولَ قَوْلِهِ، فإذا قالَ: ﴿أَنَّا صَاحِبُكُمَا الَّذِي أَخْرَجُنُكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ ﴾ من الْجَنَّة ﴾ سَيَعْلَمانِ عِلْمَ اليقينِ أنَّهُ عَدُوِّ لهما فلا يَقْبُلانِ منهُ صَرْفًا ولا عَدْلاً.

الوجهُ السنّادسُ: أنَّ في قَوْلِهِ في هذهِ القصَّةِ: «لأَجْعَلَنَّ لَهُ قَرْنَيْ أَيلٍ» إمَّا أنْ يُصَدِّقًا أنَّ ذلكَ مُمْكِنِّ في حَقِّهِ، وهذا شركٌ في الرُّبُوبيَّةِ؛ لأَنَّهُ لا حالقَ إلاَّ اللهُ، أوْ لا يُصَدِّقًا، فلا يُمْكِنُ أَنَّ يَقْبُلا قُولَهُ وهما يَعْلَمانِ أَنَّ ذلكَ غيرُ ممكنٍ في حقّه.

الوجهُ السَّابِعُ: قُولُهُ تِعالى: { نَتَعَالَى اللهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ } بضميرِ الجمعِ، ولوْ كانَ آدمَ وحوَّاءَ لقالَ: عمَّا







فَهذهِ الوجوهُ تدلُّ على أنَّ هذهِ القصَّةَ باطلةٌ منْ أساسِهَا، وأنَّهُ لا يجوزُ أنْ يُعْتَقدَ في آدمَ وحوَّاءَ أن يقعَ منهما شركٌ بأيِّ حالٍ من الأحوالِ، والأنبياءُ مُترَّهُونَ عن الشِّركَ مُبَرَّءُونَ منهُ باتِّفَاقِ أهلِ العلمِ.

وعلى هذا؛ فيكونُ تفسيرُ الآيَةِ كما أَسْلَفْنَا أَنَّها عائدةٌ إلى بني آدمَ الَّذينَ أَشْرَكُوا شِرْكًا حقيقيًّا؛ فإنَّ منهم مُشْرِكًا، ومنهم مُوَحِّدًا.

ومع قوة ما قرره الشارح -رحمه الله- إلا أن فيه نظراً يرجع إلى أصلين كبيرين:

الأول: أنه ثبت تفسير الآية بذلك عن الحجة من الصحابة رضي الله عنهم، ولا يعرف عن أحد منهم غيره.

قال في (تيسير العزيز الحميد) (ص: ٦٣): (وإذا تأملت سياق الكلام من أوله إلى آخره مع ما فسره به السلف تبين

قطعاً أن ذلك في آدم وحواء عليهما السلام؛ فإن فيه غير موضع يدل على ذلك، والعجب بمن يكذب بهذه القصة وينسى ما

جرى أول مرة، ويكابر بالتفاسير المبتدعة، ويترك تفاسير السلف وأقوالهم) .

الثَّاتي: أن هذه الأوجه السبعية يمكن نقضها بما نذكره – بإذن الله – في محل آخر، ولو امتنع دفعها فهي ساقطة في مقابل اجماع الصحابة رضوان الله عليهم.

(٤) الأولى: (تحريمُ كلِّ اسمٍ مُعَبَّدٍ لِغَيْرِ اللهِ) تُؤخذُ من الإجماعِ على ذلكَ، والإجماعُ هو الأصلُ الثَّالثُ من الأصولِ الَّتي يُعتمَدُ عليها في الدِّينِ. والصَّحيحُ أنَّهُ مُمْكِنٌ وأنَّهُ حُجَّةٌ إذا حصَلَ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿ فَإِنْ تَنَامَ عُتُمْ فِي شَيْءٍ فَرَدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ}. و(إنْ) هذهِ شرطيَّةٌ لا تَدُلُّ على وقوعِ التَّنَازُعِ، بلْ إنْ فُرِضَ وَوَقَعَ فَالْمَرَدُّ إلى اللهِ ورسولِهِ، فعُلِمَ منهُ أنَّنا إذا أَحْمَعْنا فهوَ حُجَّةٌ.

لكنَّ ادِّعَاءَ الإجماع يحتاجُ إلى بَيِّنةٍ، ولهذا قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ: (الإجماعُ الذي يَنْضَبِطُ ماكانَ عليهِ السَّلَفُ؛ إِذْ بَعْدَهُم كُثُرَ الاختلافُ).

وِلَّا قيلَ للإمامِ أَحمدَ: (إِنَّ فَلانًا يَقُولُ: أَجْمَعُوا عَلَىكذا، أَنْكُرَ ذلكَ وقالَ: وما يُدْ





وَ اللهِ ال

كاذبُ).

ولعلَّ الإمامَ أَحْمَدَ قالَ ذلكَ؛ لأنَّ المُعْتَزِلَةَ وأهلَ التَّعطيلِ كانوا يَتَذَرَّعونَ إلى إثباتِ تعطيلِهِم وشُبَهِهم بالإجماعِ، فيقولونَ: هذا إجماعُ الْمُحقِّقيِنَ، وما أشبهَ ذلكَ.

وقدْ سبقَ أنَّ الصَّحيحَ أنَّهُ لا يجوزُ التَّغْبِيدُ للمُطَّلِب، وأنَّ قولَ الرَّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: ﴿أَمَّا ابْنُ عَبْدِ اللهِ، وأنَّ عَلَيهِ وسَلَّمَ: ﴿أَمَّا ابْنُ عَبْدِ اللهِ، الْمُطَّلِبُ ﴾ أنَّهُ منْ قَبِيلِ الإخبارِ وليسَ إقرارًا ولا إنْشَاءً، والإنسانُ لهُ أنْ يَنْتَسِبَ إلى أبيهِ وإنْ كانَ مُعَبَّدًا لغيرِ اللهِ، وقدْ قالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ: ﴿يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ ﴾ وهذا تَعْبِيدٌ لغيرِ اللهِ، لكَنَّهُ منْ بابِ الإخبارِ.

(٥) الثَّانِيَة: (تفسيرُ الآيَة) وقدْ سبقَ ذلكَ.

(٦) التَّالثَة: (أَنَّ هذا الشِّركَ في مُجَرَّدِ تَسْمِيَةٍ لَمْ تُقْصَدْ حَقِيقَتُها) وهذا بِنَاءً على ما ذُكِرَ عن ابنِ عبَّاسٍ رَضَىَ اللهُ عَنْهما.

وعلى ما سبق ذكره في مقابل قول الشارح يكون ما ذكره المصنف – رحمه الله – صحيحاً.

(٧) الرَّابِعة: (أَنَّ هِبَةَ اللهِ للرَّجُلِ البِنتَ السَّوِيَّةَ مِنِ النَّعَمِ) هذا بِنَاءً على ثُبُوتِ القِصَّةِ، وأَنَّ المرادَ بقولِهِ: [صَالحًا} أيْ: بَشَرًا سَويًّا.

وأَتَى الْمُؤَلِّفُ بالبنتِ دونَ الولدِ؛ لأنَّ بعضَ النَّاسِ يَرَوْنَ أنَّ هِبَةَ البنتِ من النِّقَمِ، قالَ تعالى: ﴿وَإِذَا بُشَرَ أَحَدُهُ مُ الْأَثْنَى ظُلَّ وَجُهُهُ مُسْوَدًا وَهُوَكَظِيمُ (٥٨) يَوَامَرَى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءَ مَا بُشِرَ بِدِ أَيْسُكُ عُلَى هُونَ أَمْ يَدُسُهُ فِي الْأَثْنَى ظُلَّ وَجُهُهُ مُسُودًا وَهُوكَظِيمُ (٥٨) يَوَامَرَى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءَ مَا بُشِرَ بِدِ أَيْسُكُ مُعَلَى هُونَ أَمْ يَدُسُهُ فِي اللَّهُ فِي اللَّهُ عَلَى هُونَ أَمْ يَكُونَكُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ الولدِ الذَّكْرِ السَّوِيِّ مَنْ بابِ النِّعَمِ أيضًا، بلْ هُوَ أَكْبَرُ نَعْمَةً مِنْ هَبَةِ الولدِ الذَّكْرِ السَّوِيِّ مَنْ بابِ النِّعَمِ أيضًا، بلْ هُوَ أَكْبَرُ نَعْمَةً مِنْ هَبَةِ الْوَلْدِ الذَّكْرِ السَّوِيِّ مَنْ بابِ النِّعَمِ أيضًا، بلْ هُوَ أَكْبَرُ نَعْمَةً مِنْ هَبَةِ الْوَلْدِ الذَّكْرِ السَّوِيِّ مَنْ بابِ النِّعَمِ أيضًا، بلْ هُوَ أَكْبَرُ نَعْمَةً مِنْ هَبَةِ الْوَلْدِ الذَّكَرِ السَّوِيِّ مَنْ بابِ النِّعَمِ أيضًا، بلْ هُوَ أَكْبَرُ نَعْمَةً مِنْ هَبَةِ الْوَلْدِ الذَّكَرِ السَّوِيِّ مِنْ بابِ النِّعَمِ أيضًا عَلَى اللَّهُ وَالْمَ عَلَيْهَا.

(٨) الخامسة: (ذِكْرُ السَّلَفِ الفرْقَ بَيْنَ الشِّرِكِ فِي الطَّاعَةِ والشِّرِكِ فِي العِبادةِ) وقبلَ ذلك نُبيِّنُ الفرقَ بينَ الطَّاعةِ وبينَ العبادةِ، فَالطَّاعةُ إذا كَانَتْ مَنْسُوبَةً للهِ فَلا فَرْقَ بينَهَا وبينَ العبادةِ؛ فَإِنَّ عبادةَ اللهِ طَاعَتُهُ.







وأمَّا الطَّاعةُ المَنْسُوبَةُ لغيرِ اللهِ فإنَّها غيرُ العبادة، فنحنُ نُطِيعُ الرَّسولَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم، لَكِنْ لا نَعْبُدُهُ، والإنسانُ قدْ يُطِيعُ مَلِكًا منْ ملوكِ الدُّنْيَا وهوَ يَكْرَهُهُ.

فَالشَّرِكُ بالطَّاعة: أنَّنِي أَطَعْتُهُ لا حُبَّا وتعظيمًا وذُلَّا كما أُحِبُّ الله وأَتَذَلَّلُ لهُ وأُعَظِّمُهُ، ولكنَّ طاعتَهُ اتِّباعٌ لأمْرِهِ فقطْ، هذا هوَ الفَرْقُ.

وَبِنَاءً على الْقِصَّةِ، فإنَّ آدمَ وحوَّاءَ أَطَاعَا الشَّيطانَ ولمْ يَعْبُدَاهُ عبادة، وهذا مَبْنِيٌّ على صِحَّةِ القِصَّةِ. (٩) هذا البابُ يَتَعَلَّقُ بتوحيدِ الأسماءِ والصِّفَاتِ؛ لأنَّ هذا الكتابَ جامعٌ لأنواعِ التَّوحيدِ التَّلاثةِ: توحيدِ

العبادة، وتوحيد الرُّبُوبيَّة، وتوحيد الأسماء والصِّفَات.

وتوْحيدُ الأسماءِ والصَّفات: هو اَفرادُ الله عزَّ وجلَّ بما ثَبَتَ لهُ منْ صفات الكمالِ على وجهِ الحقيقة، بلا تمثيلِ ولا تَكْبيف ولا تَعْطِيلٍ؛ لأَنْكَ إِذَا عَطَّلْتَ لَمْ تُشْبِتْ، وإنْ مَثَلْتَ لَمْ تُوحِدُ، والتَّوحيدُ مُرَكَّبٌ منْ إثبات ونفي؛ أيْ: إثبات الحكمِ للمُوحَّدِ ونفيه عمَّا عداهُ، فمثلاً إِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ) لَمْ تُوحِدُهُ بالقيامِ، وإذا قُلْتَ: (زَيْدٌ غَيْرُ قائمٍ) لَمْ تُثْبِتْ لهُ القيامَ، وإذا قُلْتَ: (لاَ قَائِمٌ إلاَّ زَيْدٌ) وحَّدْتَهُ بالقيامِ.

وإذا قُلْتَ: لا إلهَ إلاَّ اللهُ، وَحَّدْتَهُ بالألوهيَّة، وإذا أَثْبَتَّ للهِ الأسماءَ والصِّفاتِ دونَ أَنْ يُمَاثِلَهُ أحدٌ، فهذا هوَ توحيدُ الأسماءِ والصِّفاتِ، وإنْ نَفَيْتَها عنهُ فهذا تعطيلٌ، وإنْ مَثَلْتَ فهذا إشْرَاكٌ.

قولُهُ: {وَلِلّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} طريقُ التَّوحيدِ هنا تقديمُ الخبرِ؛ لأنَّ تقديمَ ما حقَّهُ التَّأْحيرُ يُفِيدُ الحصرَ، ففي الآيةِ توحيدُ الأسماء لله.

قولُهُ: {الْحُسْنَى} مُؤَنَّتُ (أَحْسَنَ) فهيَ اسمُ تفضيلٍ.

ومعنى (الْحُسْنَى) أي: البالغةُ في الحسنِ أَكْمَلَهُ؛ لأنَّ اسمَ التَّفضيلِ يَدُلُّ على هذا. والتَّفضيلُ هنا مُطْلَقٌ؛ لأنَّ اسمَ التَّفضيلِ قدْ يكونُ مُطْلَقًا، مثلَ: (زَيْدٌ الأفضلُ).

وقدْ يكونُ مُقَيَّدًا، مثلَ: (زَيْدٌ أفضلُ منْ عمرِو).

وهنا التَّفضيلُ مُطْلَقٌ؛ لأَنَّهُ قالَ: **{وَلَلَهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى}** فأسماءُ اللهِ تعالى بالغة في الحسنِ أكملَهُ منْ كُلِّ وجهٍ، ليسَ فيها نقصٌ؛ لا فَرْضًا ولا احْتمَالاً.

وما يُخْبَرُ به عن الله أوْسَعُ ممَّا يُسَمَّى به الله؛ لأنَّ الله يُخْبَرُ عنهُ بالشَّيء، ويُخْبَرُ عنهُ بالمُتكلِّمِ والمُريد، معَ أنَّ الشَّيءَ لا يَتَضَمَّنُ مدحًا، والمتكلِّمُ والمريدُ يتَضمَّنانِ مدحًا منْ وجه وغيرَ مدَّحٍ منْ وجه، ولا يُسَمَّى اللهُ بَذلك، فلا فلا يَتضمَّنُ مدحًا، والمتكلِّمُ والمريدُ يتضمَّنانِ مدحًا منْ وجه وغيرَ مدَّحٍ منْ وجه، ولا يُسَمَّى اللهُ بَذلك، فلا الشَّيءَ لا يَتضمَّنُ مدحًا، والمتكلِّم والمريدُ يتضمَّنانِ مدحًا منْ وجه وغيرَ مدَّحٍ منْ وجه، ولا يُسَمَّى اللهُ بَذلك، فلا الشَّيءَ لا يَتضمَّنُ مدحًا، والمتكلِّم والمريدُ يتضمَّن اللهُ بَذلك، فلا الله عنه اللهُ بنا اللهُ يتضمَّنُ من مدحًا، ولا يُسَمَّى اللهُ بذلك، فلا اللهُ يتضمَّنُ مدحًا، ولا يُسَمَّى اللهُ بذلك، فلا اللهُ يتضمَّنُ من وجه الله اللهُ يتضمَّنُ اللهُ يتضمَّى اللهُ يتضمَّنُ اللهُ يتضمُ اللهُ يتضمُّنُ اللهُ يتضمُّنُ اللهُ يتضمُّنُ من وجه اللهُ يتضمُّنُ مدحًا، ولا يُسَمَّى اللهُ يتضمُّن اللهُ يتضمُ اللهُ يتضمُّنُ اللهُ يتضمُّنُ اللهُ يتضمُّنُ اللهُ يتضمُّنُ اللهُ يتضمُّنُ اللهُ يتضمُ اللهُ يتضمُّنُ اللهُ يتضمُّن اللهُ يتضمُّنُ اللهُ يتضمُّنُ اللهُ يتضمُّنُ اللهُ يتضمُ اللهُ يُتضمُّنُ اللهُ يتضمُ اللهُ يتضمُّنُ اللهُ يتضمُّنُ اللهُ يتضمُ اللهُ يتضمُ اللهُ يتضمُّنُ اللهُ يتضمُ اللهُ يتضمُ اللهُ يتضمُ اللهُ يُسْمَّى اللهُ يَسْمُ اللهُ اللهُ يتضمُ اللهُ اللهُ يتضمُ اللهُ اللهُ يتضمُ اللهُ يتضمُ اللهُ يتضمُ اللهُ اللهُ يتضمُ اللهُ اللهُ يتضمُ اللهُ يتضمُ اللهُ يتضمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ يتضمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ يتضمُ اللهُ اللهُ







يُسمَّى بالشَّيءِ ولا بالْمُتكلِّمِ ولا بالمُرِيدِ، لكنْ يُخْبَرُ بذلكَ عنهُ.

قُولُهُ: ﴿ فَادْعُوهُ بِهَا } الدُّعَاءُ هُوَ السُّؤَالُ.

والدُّعاءُ قدْ يكُونُ بلسانِ المقالِ، مثلِ: اللهُمَّ اغْفِرْ لي يا غفورُ، وهكذا. أوْ بلسانِ الحالِ، وذلكَ بالتعبُّد لهُ. ولهذا قالَ العلماءُ: (إنَّ الدُّعَاءَ دَعاءُ مَسأَلةٍ وعبادةٍ؛ لأنَّ حقيقةَ الأمرِ أنَّ الْمُتَعَبِّدَ يَرْجُو بلسانِ حالِهِ رحمةَ اللهِ ويَحَافُ عَقَابَهُ.

والأمرُ بَدَعَاءِ اللهِ بِمَا يَتَضَمَّنُ الأمرَ بَمَعْرِفَتِهَا؛ لأَنَّهُ لا يُمْكُنُ دَعَاءُ اللهِ بَمَا إلاَّ بعدَ معرفتِهَا، والأمرُ للوُجُوبِ، ويَقْتَضِي وُجُوبَ عَلْمَنَا بأسماءِ اللهِ، ومعلومٌ أيضًا أثنا لا نَعْلَمُهَا أسماءً مُجَرَّدةً عن المعاني، بلْ لا بُدَّ أنَّ لها معاني فلا بُدَّ أن نَبْحَثَ فيها؛ لأَنَّ عَلْمَهَا أَلفَاظًا بحرَّدةً لا فائدةَ فيه، وإنْ قُدِّرَ أنَّ فيهِ فائدةً بالتَّعَبُّدِ باللفظِ فإنَّهُ لا يَحْصُلُ بهِ كَمَالُ الفائدة).

وقولُهُ: ﴿فَادُعُوهُ بِهَا}، لهُ معنيانِ:

الْمُوَّلُ: دعاءُ العبادةِ، وذلكَ بأنْ تتعبَّدَ لله بما تقتضيه تلكَ الأسماءُ.

ويُطلَقُ على الدُّعَاءِ عبادةٌ، قالَ تعالى: ﴿ وَقَالَ مَرَبُكُ مُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُ مُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُ وَنَ عَنْ عَبَادَتِي اللَّهِ عَنْ دُعَائِي، فَدَلَّ على أَنَّ الدُّعَاءَ عبادةٌ، فَمَثَلاً: الرَّحيمُ يدُلُّ على الرَّحمةِ، وحينئذِ تَتَطَلَّعُ إلى أسبابِ الرَّحمةِ وتَفْعَلُهَا، والغفورُ يدلُّ على المغفرةِ، وحينئذِ تتعرَّضُ لمغفرةِ اللهِ عزَّ وحلَّ بكثرةِ التَّوبةِ والاستغفارِ كذلكَ، وما أَشْبَهَ ذلكَ.

والقريبُ: يَقْتَضِي أَنْ تَتَعَرَّضَ إلى القُرْبِ منهُ بالصَّلاةِ وغيرِهَا، وأَقْرَبُ ما يكونُ العبدُ منْ رَبِّهِ وهوَ ساجدٌ. والسَّميعُ: يَقْتَضِي أَنْ تتعبَّدَ للهِ بمقتضى السَّمع بحيثُ لا تُسْمِعُ الله قولاً يُغْضِبُهُ ولا يَرْضَاهُ منكَ. والبصيرُ: يَقْتَضِي أَنْ تتعبَّدَ للهِ بمقتضى ذلكَ البصرِ بحيثُ لا يَرَى منكَ فعلاً يَكْرُهُهُ منكَ.

التَّاني: دُعَاءُ المسألة، وهوَ: أنْ تُقَدِّمَهَا بينَ يَدَيْ سُؤَالِكَ مُتوسِّلًا بِما إلى اللهِ تعالى.

مثلاً: يا حَيُّ، يا قَيُّومُ اغْفِرْ لي وارْحَمْني.

وقالَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم: ﴿فَاغْفُرْ لِي مَغْفِرَةُ مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْعَفُورُ الرَّحِيمُ ٠٠

والإنسانُ إذا دَعَا وَعَلَّلَ فَقَدْ أَنْنَى عَلَى رَبِّه هَذَا الاسمِ طالبًا أَنْ يكونَ سببًا للإجابة، والتَّوَسُّلُ بصفة المَدْعُوِّ الملكة العربية السعودية - الرياض ١٦٦٢٠ - صَ.ب: ١٦٤٤٩ - ص ٢٦٠٤٠ -الملكة العربية السعودية - الرياض ١٦٢١٠ - صَ.ب: ١٦٤٤٩ - ص ٢٦٠٤٠ الملكة العربية السعودية - الرياض ١٣٠٨ - ص ١٢ - الملكة العربية السعودية - الرياض ١٤٤٩٩٦٦ - ص ١٠٠١ - الملكة العربية السعودية - الرياض ١٤٠٤٩٩٦٦ - ص ١٠٠١ - الملكة العربية السعودية الرياض ١٤٠٤٩٩٦٦ - ص ١٠٠١ - الملكة العربية السعودية الرياض الملكة العربية السعودية الرياض الملكة العربية الملكة العربية السعودية الرياض ١٩٦٤٩ - ص ١٠٠١ - الملكة العربية السعودية الملكة العربية السعودية الملكة الملكة الملكة الملكة العربية الملكة العربية الملكة العربية الملكة العربية الملكة الملكة الملكة الملكة الملكة الملكة الملكة العربية الملكة الملكة الملكة الملكة الملكة الملكة الملكة الملكة العربية الملكة الملكة





المرغوبةِ لهُ سببٌ للإجابة؛ فالثَّناءُ علَى اللهِ بأسمائِهِ منْ أسباب الإجابة.

قُولُهُ: {وَذَهَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ}، {ذَرَرُوا} الرُّكُوا، {الَّذِينَ} مفعولٌ بهِ، وجُمْلَةُ {يُلْحِدُونَ} صلةُ الموصولِ.

ثُمَّ تَوَعَّدَهُم بقولِهِ: ﴿ سَيُجُزُّونَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ وهوَ الإلحادُ؛ أيْ: سيُحْزَوْنَ جَزَاءَهُ المُطابِقَ للعملِ تمامًا.

ولهذا يُعَبِّرُ اللهُ تعالى بالعملِ عن الجزاءِ إشارةً للعدلِ، وأنَّهُ لا يُحْزَى الإنسانُ إلاَّ بقَدْرِ عملِهِ.

والمعنى: ذَرُوهُمْ؛ أيْ: لا تَسْلُكُوا مَسْلَكَهُم ولا طريقَهُم؛ فإنَّهُم على ضلالٍ وعُدُوانٍ. وليسَ المعنى عدمَ مُناصحتِهِم وبيانِ الحقِّ لهم؛ إذْ لا يُتْرَكُ الظَّالُمُ على ظُلْمهِ.

والإُلْحَادُ: مأخُوذٌ من اللَّحْدِ، وهوَ الميلُ، لَحَدَ وأَلْحَدَ بَعَنى مَالَ، ومنهُ سُمِّيَ الحَفْرُ بالقبرِ لَحْدًا؛ لأنَّهُ مائلٌ إلى عهة القبلة.

قال ابن فارس: (في مادة اللام والحاء والدال: هي أصل يدل على ميل عن استقامة).

والإلحادُ في أسماءِ اللهِ الميلُ بما عمَّا يَجِبُ فيها.

قال ابن القيم رحمه الله: (في الإلحاد في أسماء الله وصفاته، وحقيقة الإلحاد فيها الميلُ بالإشراك والتعطيل والكفران) وهوَ أنواعٌ:

الأوَّلُ: أَنْ يُنْكِرَ شيئًا من الأسماءِ أَوْ مِمَّا دلَّتْ عليه من الصِّفاتِ أَو الأحكام، ووجْهُ كونِهِ إلحادًا: أَنَّهُ مالَ بَمَا عمَّا يجبُ لها؛ إذ الواحبُ إثباتُهَا، وإثباتُ ما تَتَضَمَّنَّهُ من الصفاتِ والأحكام.

الثَّاتي: أَنْ يُثْبِتَ أَسَمَاءَ اللهِ ويَزِيدَ أَسَمَاءً لَمْ يُسَمِّ اللهُ بِهَا نَفْسَهُ؛ كَقُولِ الفلاسفة في الله: إنَّهُ عِلَّةٌ فاعلةٌ في هذا الكونَ تَفْعَلُ، وهذا الكونُ مَعْلُولٌ لها، وليسَ هناكَ إِلَّة، وبعضُهُم يُسَمِّيهِ العقلَ الفَعَّالَ، فالَّذي يُديرُ هذا الكونَ هوَ العقلُ الفَعَّالُ، وكذلكَ النَّصارى يُسَمُّونَ اللهَ أَبًا، وهذا إلحادٌ.

التَّالثُ: أَنْ يَجَعَلَهَا دَالَةً على التَّشبيهِ، فيقولُ: اللهُ سميعٌ بصيرٌ قديرٌ، والإنسانُ سميعٌ بصيرٌ قديرٌ، اتَّفَقَتْ هذهِ الأُسماءُ فيَلزَمُ أَنْ تَتَّفِقَ الْمُسَمَّيَاتُ، ويكونُ اللهُ سُبْحَانَهُ وتعالى مُمَاثِلاً للخلقِ، فيَتَدَرَّجُ بتَوافُقِ الأسماءِ إلى التَّوافُقِ بالصِّفات.

ووجهُ الإلحادِ: أَنَّ أَسَمَاءَهُ دَالَّةٌ على مَعَانٍ لائقةٍ باللهِ لا يُمْكِنُ أَنْ تكونَ مُشابِهةً لِمَا تَدُلُّ عليهِ من المعاني في المحلوق.



الرَّابِعُ: أَنْ يَشْتَقَّ مَنْ هذهِ الأسماءِ أسماءً للأصنام؛ كتسميةِ اللاتِ من الإلهِ أَوْ من اللهِ، والعُزَّى من العزيزِ، ومَنَاةً مِن الْمَنَّانِ، حتَّى يُلْقُوا عليها شيئًا من الألوهيَّةِ؛ ليُبَرِّرُوا ما هُمْ عليهِ.

قولُهُ: {سَيُجْزَوُنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} لَمْ يَقُلْ: سَيُحْزَوْنَ العقابَ؛ إشارةً إلى أنَّ الجزاءَ منْ جنْسِ العملِ، وهذا وعيدٌ، وهوَ كقولِهِ تعالى: {سَنَفْرُغُلُكُ مُ أَلِهَا الثَّقَلَانِ}وليسَ المعنى أنَّ الله عزَّ وجلَّ مشغولٌ الآنَ وسيَلْحَقُهُ الفراغُ فيما بعدُ.

قولُهُ: {يَغْمَلُونَ}العملُ يُطلَقُ على القولِ والفعلِ، قالَ تعالى: {فَمَنْ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَمَرَةٍ خَيْرًا يَمَرُهُ ﴿ وَمَنْ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَمَرَةٍ خَيْرًا يَمَرُهُ ﴿ وَمَنْ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَمَرَةٍ مَثْمَا يُطلُقُ العملُ يُطلُقُ اللهِ والأقوالِ.

(١٠) قولُهُ: ﴿ يَشْرِكُونَ ﴾ تفسيرٌ للإلحادِ يَتَضَمَّنُ الإشراكَ بِمَا من جِهَتَيْنِ:

- بأنْ يَجْعِلُوهَا دَالَّةَ على المُمَاثِلةِ.

- أوْ يَشْنتَقُوا منها أسماء للأصنام.

فَمَنْ جَعَلَهَا دَالَّةً على المماثلةِ فقدْ أشركَ؛ لأنَّهُ جعلَ للهِ مثيلًا، ومَنْ أَخَذَ منها أسماءً لأصنامِهِ فقدْ أشْرَكَ؛ لأنَّهُ جعلَ مُسَمَّيَات هذه الأسماء مُشَاركةً لله عزَّ وحلَّ.

وقولُهُ: (عنْهُ)؛ أي: ابن عبَّاس.

قولُهُ: (سَمُّوا اللاتَ مِن الإِلهِ...) وهذا أَحَدُ نَوْعَي الإشراكِ بِما، أن يُشْتَقُّ منها أسماءٌ للأصنام.

قولُهُ: (عَن الأَعْمَشِ: يُدْخِلُونَ فيها ما لَيْسَ مِنها) هذا أحدُ أنواعِ الإلحادِ، وهوَ أَنْ يُسَمَّى الله بما لمْ يُسَمِّ بهِ نفسَهُ، ومَنْ زادَ فيها فقدْ أَلحَدَ؛ لأنَّ الواحبَ فيها الوقوفُ على ما جاءً بهِ السَّمعُ.

تَتمَّة:

حاءت النصوصُ بالوعيدِ على الإلحادِ في آياتِ اللهِ، كما في قولِهِ تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لاَ يَخْفُونَ عَلَيْنَا} فقولُهُ: {لاَ يَخْفُونَ عَلَيْنَا} فيها تمديدٌ؛ لأنَّ المعنى سنُعَاقِبُهُم. والجُمْلَةُ مُؤَكَّدةٌ بإنَّ.

وآياتُ اللهِ تَنْقُسِمُ إلى قسميننِ:







الأول: آياتٌ كَوْنِيَّةٌ وهيَ: كُلُّ المخلوقاتِ من السَّماواتِ والأرضِ والنُّحُومِ والجبالِ والشَّحرِ وسائرِ الدَّوابِّ وغير ذلك.

قالَ الشَّاعرُ:

فَوَاعَجْبًا كَيْفَ يُعْصَى الإلهُ أَمْ كَيْفَ يَجْحَدُهُ الجاحدُ وَاعْدِي مُعْدَدُهُ الجاحدُ وَفَي كُلِّ شَيِّ لِسَهُ آيَةٌ تَدَكُ عَلَى أَنَّهُ واحدُ

والإلحادُ في الآياتِ الكونيَّةِ ثلاثة أنواع:

أحدها: اعتقادُ أنَّ أحدًا سِوَى اللهِ مُنْفَرِدٌ بِمَا أوْ بَبعضهَا.

ثَانيها: اعتقادُ أنَّ أحدًا مُشارِكٌ للهِ فيها.

ثَالَتُها: اعتقادُ أنَّ للهِ فيها مُعِينًا في إيجادِهَا وخلقِهَا وتدبيرِهَا، والدَّليلُ قولُهُ تعالى: {قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ نَرَعَمُتُ مُ مِنْ

دُونِ الله لاَ يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَمَرَةً فِي السَّمَاوَاتِ وَلاَ فِي الأَمْنُ صِومَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكِ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ } (طَهِيرٌ)؛ أَيْ: مُعِينٌ.

وَكُلُّ مَا يُخِلُّ بِتُوحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ فِإنَّهُ دَاخِلٌ فِي الإلحادِ فِي الآياتِ الكونيَّةِ.

والقسم الثاني: آيات شرعيَّة وهوَ: ما جاءَت بهِ الرُّسُلُ من الوحي كالقرآنِ، قالَ تعالى: ﴿ بَلُ هُوَ آيَاتُ بَيِّنَاتُ فِي صُدُوسِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ}.

والإلحادُ فِي الآياتِ الشَّرعيَّةِ ثلاثة أنواع:

أحدها: تَكُِّذيبُهَا فيما يتَعَلَّقُ بالأخبار.

تُاتيها: مُخَالَفَتُهَا فيما يتعلَّقُ بالأحكامِ.

ثالثها: التَّحْرِيفُ في الأخبارِ والأحكام.

والإلحادُ في الآياتِ الكونيَّةِ والشُّرعَيَّةِ حرامٌ.

ومنهُ ما يكُونُ كُفْرًا: كَتَكْذِيبِهَا، فَمَنْ كَذَّبَ شيئًا معَ اعتقادِهِ أَنَّ اللهَ وَرَسُولَهُ أخْبَرَا بهِ فهوَ كَافِرٌ.





ومنهُ ما يكونُ معصية من الكبائر: كقَتْل النَّفس والزِّنا.

ومنهُ ما يكونُ معصية من الصّغائر: كالنَّظَرِ لأَجْنَبِيَّةِ بِشَهْوَةٍ.

قالَ الله تعالى في الْحَرَمِ: ﴿ وَمَنْ يُمِرُ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمِ نَذَقَهُ مِنْ عَذَابِ ٱلبِمِ]. فسمَّى الله المعاصيَ والظَّلْمَ إلحادًا؛ لأنَّها مَيْلٌ عمَّا يجبُ أنْ يكونَ عليهِ الإِنسانُ؛ إذ الواحبُ عليهِ السَّيْرُ على صَرَاطِ اللهِ تعالى، ومَنْ حالفَ فقدْ ألْحَدَ.

فيهِ مسائلُ:

(١١) ا**لأولمى: (إثباتُ الأسماءِ)** وتُؤخَذُ منْ قولِهِ: **﴿وَلِلّهِ الأَسْمَاءُ﴾**، وهذا خبرٌ مُتَضَمِّنٌ لَمَدُّلُولِهِ منْ ثبوتِ الأسماءِ للهِ، وفي الجملةِ حصرٌ لتقديمِ الخبرِ، والحصرُ باعتبارِ كَوْنِهَا حُسْنَى، لا باعْتِبَارِ الأسماءِ. وأَنْكَرَ الأسماءَ الجهميَّةُ وغُلاةُ المعتزلَة.

(١٢) **التَّانيَة: (كُونُهَا حُسْنَى)** أيْ: بلَغَتْ في الحسنِ أكمَلَهُ؛ لأنَّ (حُسْنَى) مُؤَنَّثُ أحسنَ، وهيَ: اسمُ نفضيلِ.

(١٣) التَّالثَةُ: (الأمرُ بِدُعائِهِ هِمَا) والدُّعَاءُ نوعانِ: دعاءُ مسألةٍ، ودعاءُ عبادةٍ. وكِلاهُمَا مأمورٌ فيهِ أَنْ يُدْعَى اللهُ هَذه الأسماء الحسني. وسبقَ تفصيلُ ذلكَ.

(١٤) الرَّابِعةُ: (تَرْكُ مَنْ عارَضَ مِن الجَاهِلِينَ الْمُلحِدينَ) أيْ: تَرْكُ سبيلِهِم. وليسَ المعنى أنْ لا نَدْعُوَهُم ولا نُبَيِّنَ لهم. والآيَةُ تتضمَّنُ أيضًا التَّهديدَ.

(١٥) الخامسة: (تفسيرُ الإلحاد فيها) وقدْ سبقَ بيانُ أنواعه.

(١٦) السنَّادِسِنَةُ: (وَعِيدُ مَنْ أَلْحَدَ)

وتُؤْخَذُ مَنْ قُولِهِ تَعَالَى: {سَيُجْزَؤُنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}.





تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الحادى والأربعون

(١) هذهِ التَّرجمةُ أَتَى هِمَا الْمُؤلِّفُ بَصِيغَةِ النَّفي، وهوَ مُحْتَمِلٌ للكراهةِ والتَّحريمِ، لكنَّ استدلالَهُ بالحديثِ يَقْتَضِي أنَّهُ للتَّحريم. وهوَ كذلك.

والسَّلامُ له عدَّهُ معانٍ:

الأول: التَّحيَّةُ، كما يُقالُ: سَلَّمَ على فلانِ؛ أيْ: حيَّاهُ بالسَّلامِ.

الثَّاني: السَّلامةُ من النَّقصِ والآفاتِ، كَقُوْلِنَا: (السَّلاَمُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ الله وَبَرَكَاتُهُ).

الثَّالث: أنه اسمٌ منْ أسِماءِ اللهِ تعالى، قالَ تعالى: {الْمَلَكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ}.

قُولُهُ: (لا يُقالُ: السَّلامُ عَلَى اللهِ) أيْ: لا تَقُل: السَّلامُ عَلَيْكَ يا رَبِّ؛ لأِمرين:

الأول: أنَّ مثلَ هذَا الدُّعَاءِ يُوهِمُ النَّقصَ في حقِّه، فَتَدْعُو اللهَ أنْ يُسَلِّمَ نفسَهُ منْ ذلكَ؟ إذْ لا يُدْعَى لشيء بالسَّلامِ منْ شيءٍ إلاَّ إذا كانَ قابلاً أنْ يَتَّصِفَ بهِ، واللهُ سبحانَهُ مُنزَّةٌ عنْ صِفاتِ النَّقصِ.

الثَّانْي: أنك َإِذَا دَعَوْتَ اللَّهَ أَنْ يُسَلِّمَ نفسَهُ فقدْ خالفْتَ الحقيقةَ؛ لأنَّ اللهَ يُدَعَى ولا يُدْعَى لهُ، فهوَ غَنِيٌّ عنَّا، لكنْ يُثْنَى عليهِ بصفاتِ الكمالِ، مثلِ: غَفُورٍ، سميعٍ، عليمٍ...

ومُنَاسَبَةُ البابِ لتوحيدِ الصِّقاتِ ظاهرة: لأنَّ صفاتِهِ عُلْيًا كَامِلَةً، كما أنَّ أسماءَهُ حُسنَى.

- والدَّليلُ على أنَّ صفاتِهِ عُلْيَا قُولُهُ تَعَالَى: {لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَى}.

- وقولُهُ تعالى: ﴿ وَلَهُ الْمَثُلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَمْرُضِ } والْمَثَلُ الأعلى: الوَصْفُ الأَكْمَلُ.

فإذا قُلْنَا: (السَّلامُ على اللهِ) أَوْهَمَ ذلكَ أنَّ اللهُ سبحانَهُ قَدْ يَلْحَقُهُ النَّقصُ، وهذا يُنافِي كمالَ صفاتِهِ.

ومناسبة هذا الباب لِمَا قبله ظاهرة:

لأنَّ موضوعَ البابِ الَّذي قبلَهُ إثباتُ الأسماءِ الحسين للهِ المتضمَّنَةِ لصفاتِهِ.





راسة الوار المورد المراج والمراج والمراج والمراج والمراج والمراج والمراج والمار والمراج والمار والم

وموضوع هذا الباب:

سلامةُ صفاته منْ كلِّ نقص، وهذا يتضمَّنُ كمالَهَا، ولا يَتِمُّ الكمالُ؛ إلاَّ بإثبات صفاتِ الكمالِ ونفي ما يُضادُّهَا، والرَّبُّ سبحانَهُ وتعالى يَتَّصِفُ بصفاتِ الكمالِ، ولكنَّهُ إذا ذُكِرَ ما يُضادُّ تَلكَ الصِّفةَ صارَ ذلكَ أكملَ. ولهذا أَعْقَبَ المؤلِّفُ يَرْحُمُهُ اللهُ البابِ السَّابِقَ كَمذا البابِ؛ إشارةً إلى أنَّ الأسماءَ الحسْنَى والصِّفاتِ العُلَى لا يَلْحَقُهَا نقصٌ.

والسَّلامُ: اسمٌ ثُبُوتيٌّ سَلْبيٌّ.

فَسَلْبِيِّ: أَيْ: أَيْهُ يُرَادُ بِهِ نَفِي كُلِّ نقصٍ، أَوْ عَيْبٍ يَتَصَوَّرُهُ الذِّهنُ، أَوْ يَتَخَيَّلُهُ العقلُ؛ فلا يَلْحَقُهُ نقصٌ في:

- ذاته

- أو صفاته.

- أو° أفعاله.

- أوْ أحكامه.

وتُبُوتِيٌّ: أيْ يُرَادُ بهِ ثبوتُ هذا الاسمِ لهُ والصِّفَةِ الَّتِي تضَمَّنَهَا، وهيَ السَّلامةُ.

(٢) قولُهُ: (فِي الصَّحيحِ) هذا أعمُّ مِنْ أنْ يكونَ ثابتًا في (الصَّحيحَيْنِ) أوْ أحدِهِمَا، أوْ غيرِهِمَا.

قُولُهُ: (كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيهِ وسلَّمَ في الصَّلاقِ) الغالبُ أنَّ المَعِيَّةَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيهِ وسلَّمَ في الصَّلاةِ لا تكونُ إلاَّ في الفرائضِ؛ لأنَّها هيَ الَّتِي يُشْرَعُ لها صلاةُ الجماعةِ، ومشروعيَّةُ صلاةِ الجماعةِ في غيرِ الفرائض قليلةٌ؛ كالاستسقاء.

قولُهُ: (قُلْنا: السَّلامُ عَلَى اللهِ مِنْ عِبادِهِ) أيْ: يَطْلُبُونَ السَّلامةَ للهِ مِن الآفاتِ، يَسْأَلُونَ اللهَ أَنْ يُسَلِّمَ نفسَهُ من الآفاتِ، أَوْ أَنَّ اسمَ السَّلامِ على اللهِ منْ عَبادِهِ؛ لأنَّ قولَ الإنسانِ: (السَّلامُ عليكُمْ) للهُ معنيانِ:

أحدهما: اسمُ السَّلامِ عليكَ؛ أيْ: عليكَ بَرَكَاتُهُ باسمِهِ.

والآخر: السَّلامةُ من اللهِ عليكَ، فهوَ سلامٌ بمعنى تسليمٍ، ككلامٍ بمعنى تكليمٍ.

قُولُهُ: (السَّلامُ على فُلانِ وفلانِ) أيْ: جبريلَ وميكائيلَ.

وكلمةُ فلانِ يُكَنَّى بِمَا عَنَّ الشَّحَسِ، وهيَ مصروفةٌ؛ لأنَّهَا ليْسَتْ عَلَمًا ولا صفةً، كَصَفُوانٍ في قولِهِ تعالى:

(كَتَلُ صَفْرًانِ عَلَيْهِ تُرَابُ }.





وقدْ جاءَ في لفظ آخَرَ: (السَّلامُ عَلَى جبريلَ وَمِيكَالَ) كانُوا يقولُونَ هكذا في السَّلامِ، فقالَ النَّبيُّ صَلَّى الله عَلَيهِ وسلَّمَ: «لاَ تَقُولُوا: السَّلامُ عَلَى الله؛ فَإِنَّ اللهُ هُوَ السَّلامُ».

وهذا لهيُ تحريمٍ، والسَّلامُ لا يحتَاجُ إلى سلامٍ، إذ هوَ نفسُهُ عزَّ وجلَّ سلامٌ سالمٌ منْ كلِّ نقصٍ، ومنْ كلِّ عيبٍ.

(٣) فيهِ مسائلُ:

الأولى: (تَفسيرُ السَّلامِ)فبالنِّسبةِ لكونِهِ اسمًا منْ أسماءِ اللهِ معناهُ: السَّالُمُ منْ كلِّ نقصٍ وعيبٍ. وبالنِّسْبَة لكونه تَحيَّةً لهُ معنيَان:

الأوَّلُ: تقديرُ مضاف؛ أي: اسمُ السَّلامِ عليكَ؛ أي: اسمُ اللهِ الَّذِي هوَ السَّلامُ عليكَ.

الثَّاني: أنَّ السَّلامَ بمعنى التَّسليمِ، اسمُ مصدر كالكلامِ بمعنى التَّكليمِ؛ أيْ: تُخبِرُ حبرًا يُرادُ بهِ الدُّعَاءُ أنَّ السَّلامَ على فلانٍ، ولكنَّهُ حبرٌ لفظًا، إنشاءٌ معنًى؛ أيْ: أَسْأَلُ اللهَ أنْ يُسَلِّمَكَ تسليمًا.

(٤) التَّانِيَةُ: (أَنَّهُ تَحِيَّةٌ) وسبقَ ذلكَ.

(٥) التَّالِثَةُ: (أَنَّها لا تَصْلُحُ اللهِ) وإذا كانَتْ لا تَصْلُحُ لهُ كانَتْ حَرَامًا.

(٦) الرَّابعة: (العِلَّةُ في ذلِكَ) أنَّ الله هوَ السَّلامُ، وقدْ سبقَ بيانُهَا.

(٧) الخامِسة: (تَعليمُهُم التَّحِيَّةَ التي تصْلُحُ للهِ) وتُؤْخَذُ منْ تكملةِ الحديثِ: «التَّحيَّاتُ لله. . . ».

وَيُستفادُ من الحديثِ:

أَنَّهُ لا يَجُوزُ الإِقرارُ على المحرَّمِ؛ لقولِهِ: «لا تَقُولُوا: السَّلاَمُ عَلَى الله» وهذا واجبٌ على كلّ مسلمٍ.

(٨) عَقَدَ الْمُؤلِّفُ هذا البابَ لِمَا تَضَمَّنَهُ هذا الحديثُ منْ كَمالِ سُلطانِ اللهِ، وكمالِ جُودِهِ وفَضْلِهِ، وذلكَ منْ صفات الكمال.

قال ابن قاسم في (حاشية كتاب التوحيد) ص: (أي: أنه لا يجوز ذلك، لأنه يدل على فتور الرغبة، وقلة الاهتمام بالمطلوب، وينبئ عن قلة اكتراثه بذنوبه ورحمة ربه، وذلك مضاد للتوحيد) .







قولُهُ: (اغْفِرْ لِي) المغفرةُ سَتْرُ الذَّنبِ مَعَ التَّجَاوُزِ عنهُ؛ لأنَّها مُشْتَقَّةٌ من المُغْفَرِ، وهوَ ما يُسْتَرُ بهِ الرَّأْسُ للوقايَةِ من السِّهامِ، وهذَا لا يكونُ إلاَّ بشيء ساترٍ واق، ويدلُّ لهُ قولُ اللهِ عزَّ وحلَّ للعبدِ المؤمنِ حينَما يَخْلُو بهِ ويُقَرِّرُهُ بذنوبهِ: «قَدْ سَتَرْنَهَا عَلَيْكَ في الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفَرُهَا لَكَ الْيَوْمَ».

(٩) قولُهُ: (لا يَقُلْ أَحَدُكُمْ) لا: ناهيَةٌ؛ بدليل حَزْم الفعلِ بعدَهَا.

قولُهُ: (اللهُمَّ اغْفِرْ لِي، اللهُمَّ ارْحَمْنِي) ففي الجملةِ الأولى: (اغْفِرْ لِي) النَّحاةُ من المكروهِ.

وفي التَّانيَةِ: (ارْحَمْنِي) الوصولُ إلى المطلوبِ، فيكونُ هذا الدُّعَاءُ شاملاً لكلِّ ما فيهِ حصولُ المطلوبِ وزوالُ المكروه.

قولُهُ: (لِيَعْزِمِ الْمَسْأَلَةَ) اللامُ لامُ الأمرِ، ومعنى عَزْمِ المسألةِ أنْ لا يكونَ في تَرَدُّدٍ، بلْ يَعْزِمُ بدونِ تردُّدٍ ولا عليق.

والمسألةُ: السُّوَالُ؛ أيْ: لِيَعْزِمْ في سُوَالِهِ، فلا يَجْعَلُهُ مُتَرَدِّدًا بقولِهِ: إنْ شِئْتَ.

قولُهُ: (فَإِنَّ اللهِ لاَ مُكْرِهَ لَهُ) تعليلٌ للنَّهي عنْ قولِ: «اللهُمَّاغُفْرُ لِي إِنْ شَنْتَ، اللهُمَّ ارْحَمني إِنْ شَنْتَ» أيْ: لا أحدَ يُكْرِهُهُ على ما يُرِيدُ فَيَمْنَعُهُ منهُ، أوْ ما لا يُريدُ فَيُلْزِمُهُ بفعلِهِ؛ لأنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ للهِ وحدَهُ.

والمحظورُ في هذا التَّعليق منْ وُجُوهِ ثلاثةٍ:

الأَوَّلُ: أَنَّهُ يُشْعِرُ بَأَنَّ اللهَ لَهُ مُكْرِةٌ عَلَى الشَّيَءِ، وأنَّ وراءَهُ مَنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْنَعَهُ، فَكَأَنَّ الدَّاعِيَ هِذهِ الكيفيَّةِ يقولُ: أنا لا أُكْرِهُكَ، إنْ شئتَ فاغفرْ وإنْ شئتَ فلا تَغْفرْ.

التَّالَّي: أَنَّ قُولَ القَائلِ: ﴿إِنْ شِئْتَ﴾ كَأَنَّهُ يرى أَنَّ هَذَا أَمْرٌ عَظِيمٌ على اللهِ، فقدْ لا يَشَاؤُهُ لكونِهِ عظيمًا عندَهُ. ونظيرُ ذلكَ أَنْ تقولَ لشخصٍ مَن النَّاسِ -والمثالُ للصُّورةِ بالصُّورةِ، لا للحقيقةِ بالحقيقةِ -: أَعْطِني مليونَ رِيالٍ إِنْ شَئْتَ، فإنَّكَ إذا قُلْتَ لهُ ذلكَ رُبَّما يكونُ الشَّيءُ عظيمًا يَتَثَاقَلُهُ.

فقُولُكَ: (إِنْ شَئْتَ) لأَجلِ أَنْ تُهوِّنَ عليهِ المسألة؛ فالله عزَّ وحلَّ لا يحتاجُ أَنْ تقولَ لهُ: (إِنْ شَئْتَ) لأَنَّهُ سبحانَهُ وتعالى لا يَتعاظَمُهُ شيءٌ أَعْطَاهُ، ولهذا قالَ عَليْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «وَلَيُعَظِّمِ الرَّغْبَةَ؛ فَإِنَّ اللهَ لاَيَعَاظُمُهُ شَيْءٌ أَعْطَاهُ». وَ(لَيُعَظِّم الرَّغْبَةَ) أَيْ: لِيَسْأَلْ ما شاءَ منْ قليلٍ وكثيرٍ، ولا يَقُلْ: هذا كثيرٌ، لا أَسْأَلُ الله إيَّاهُ.



ولهذا قالَ: ﴿فَإِنَّ اللّٰهَ لَا يَتَعَاظُمُهُ شَيْءٌ أَعْطَاهُ ۚ أَيْ: لا يكُونُ الشَّيءُ عظيمًا عنْدَهُ حَتَّى يَمْنَعَهُ ويَبْخَلَ بهِ سُبْحَانَهُ عالى.

كُلُّ شَيْء يُعْطِيه فِإِنَّهُ لِيسَ عظيمًا عندَهُ، فالله عزَّ وحلَّ يَبْعَثُ الخَلقَ بكلمة واحدة، وهذا أَمْرٌ عظيمٌ، قالَ تعالى: {قُلُ بكَى وَمَرَبِي لَتُبْعَثُنَ ثُمَّ لَتُنْبَوُنَ بِمَا عَملتُمْ وَذَلكَ عَلَى الله يَسِيرٌ } وليسَ بعظيم، فكلُّ ما يُعْطِيهِ الله عزَّ وحلَّ لأحدِ مِنْ حَلْقهِ فليسَ بعظيم يَتَعاظَمُهُ أَيْ: لا يكونُ الشَّيء عظيمًا عنْدَهُ حتَّى لا يُعْطِيهُ، بلْ كُلُّ شيء عندَهُ هيِّن. الشَّالَثُ: أَنَّهُ يُشْعِرُ بأَنَّ الطَّالِ مُسْتَغْنِ عن الله، كَانَّهُ يقولُ: إنْ شئت فافْعَلْ، وإنْ شئتَ فلا تَفْعَلْ؛ فإنه لا يَهُمُّني، ولهذا قالَ: ﴿وَلَيُعَظِّمِ الرَّغْبَة ﴾ أَيْ: يَسْأَلُ برغبة عظيمة، والتَّعليقُ يُنافي ذلك؛ لأنَّ المُعلِّق للشَّيء المطلوب يَشْعُرُ أَنَّهُ مُسْتَغْنِ عنهُ، والإنسانُ يَنْبَغِي أَنْ يَدْعُو الله تعالى وهو يَشْعُرُ أَنَّهُ مُفْتَقِرٌ إليهِ غايَة الافتقار، وأنَّ الله قادرٌ على أَنْ يُعْطِيهُ مَا سألَ، وأنَّ الله ليسَ يعْظُمُ عليه شيءٌ، بلْ هو هيِّنَ عليه.

إذًا منْ آدابِ الدُّعاءِ أَنْ لا يدعو َ بهذهِ الصِّيغَةِ، بلْ يَحْزِمُ فيقولُ: (اللَّهُمَّ اغفِرْ لي، اللهُمَّ ارْحمْنِي، اللهُمَّ وَفَقْنِي) وما أشبة ذلك.

فائدة:

قال في (فتح الجيد) (ص:٥٣٤): (حق من دعا الله بأسمائه الحسنى أن يسأل في كل مطلوب، ويتوسل بالاسم المقتضي لذلك المطلوب، المناسب لحصوله، حتى إن الداعي متشفع إلى الله تعالى، متوسل إليه به.

فإذا قال: رب اغفر لي وتب على إنك أنت التواب الغفور، فقد سأله أمرين وتوسل إليه باسمين من أسمائه مقتضيين لحصول مطلوبة. .) .

أما مناسبة الباب للتَّوحيدِ فهي من وجهَيْن:

الأول: منْ جهةِ الرُّبُوبيَّةِ، فإنَّ مَنْ أتَى بما يُشْعِرُ بأنَّ الله لهُ مُكْرِهٌ، لمْ يَقُمْ بتَمامِ رُبُوبيَّتِهِ تعالى؛ لأنَّ منْ تمامِ الرُّبُوبيَّةِ أَنَّهُ لا مُكرِهَ لهُ، بلْ إِنَّهُ لا يُسْأَلُونَ } وكذلك فيهِ الرُّبُوبيَّةِ أَنَّهُ لا مُكرِهَ لهُ، بلْ إِنَّهُ لا يُسْأَلُونَ } وكذلك فيهِ





نقصٌ منْ ناحيَةِ الرُّبُوبيَّةِ منْ جهةٍ أُخْرَى، وهوَ أنَّ اللهَ يَتَعاظَمُ الأشياءَ الَّتي يُعْطِيها، فكانَ فيهِ قَدْحٌ في جُودِهِ وكَرَمه.

الثّاثي: منْ جهةِ العبد، فإنَّهُ يُشْعِرُ باستغنائِهِ عنْ ربِّه، وهذا نقصٌ في توحيدِ الإنسانِ منْ جهةِ الألوهيَّةِ أو الرُّبُوبيَّةِ أو الأسماءِ والصِّفاتِ، ولهذا ذَكَرَهُ المُصَنَّفُ في البابِ الَّذي يتعلَّقُ بالأسماءِ والصِّفاتِ.

(١٠) فِيهِ مسائلُ:

الأولى: (النَّهْيُ عَن الاستثناء في الدُّعاء) والمرادُ بالاستثناء هنا الشَّرطُ؛ فإنَّ الشَّرْطَ يُسَمَّى استثناءُ؛ بدليلِ قولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسلَّمَ لِضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبِيرِ: ﴿حُجِيواشُتُرطِي؛ فَإِنَّ لَكِ عَلَى رَبِكِ مَا اسْتَثْنَاتِ ﴾ ووجهُهُ أَنَّكَ إذا قُلْتَ: (أَكْرِمْ زَيْدًا إِنْ أَكْرَمَكَ) فهوَ كقولكَ: (أَكْرِمْ زَيدًا إِلاَّ أَلاَّ يُكْرِمَكَ) فهوَ بمعنى الاستثناء في الحقيقةِ.

(١١) التَّانيَة: (بَيانُ العِلَّةِ في ذلك) وقدْ سَبَقَ أَنَّهَا ثلاثُ عِلَلِ:

الأولمى: أنَّها تُشْعُرُ بأنَّ الله لهُ مُكْرِهٌ، والأمرُ ليسَ كذلكَ.

الثَّانية: أنَّها تُشْعِرُ بأنَّ هذا عظيمٌ على الله قدْ يَثْقُلُ عليه ويَعْجزُ عنهُ، والأمرُ ليسَ كذلك.

الثَّالثَّة: أنَّها تُشْعِرُ باستغناء الإنسانِ عن اللهِ، وهذا غيرُ لائقِ وليسَ من الأدبِ.

(١٢) التَّالِثَةُ: قُولُهُ: «لِيَعْزِمِ الْمَسْأَلَةَ» تُفِيدُ أَنَّكَ إذا سَأَلْتَ فَاعْزِمْ ولا تَتَرَدَّدْ.

(**١٣) الرَّابِعةُ: (إعْظَامُ الرَّغْبَة**) لقولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ: ﴿**وَلْيُعَظِّمِ الرَّغْبَة**َ﴾ أَيْ: لِيَسَأَلْ مَا بَدَا لَهُ، فلا شيءَ عزيزٌ أَوْ مُمْتَنعٌ على الله.

(١٤) الخامسة: (التَّعليلُ لهذا الأَمْسِ) بقولِهِ: «لاَيَتَعَاظُمُهُ شَيْءٌ، أَوْلاَ مُكْرِهَلَهُ» وبقولِهِ: «وَلَيُعَظِّمِ الرَّغْبَةَ» وفي هذا حُسْنُ تعليم الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيه وسلَّمَ؛ إذا ذَكَرَ شيئًا قَرَنَهُ بعلَّتِهِ.

(١٥) هذهِ الترجمةُ تَحتَمِلُ كراهَةَ هذا القولِ وتحريمَهُ، وقد احتَلَفَ العلماءُ في ذلكَ.

وسيأتي التفصيلُ.

قولُهُ: (لا يَقُلْ) أي: الإنسانُ، (عَبْدي) أيْ: للغُلام، و(أَمَتي) أيْ: للحارية.

والحكمُ في ذلكَ يَنْقُسِمُ إلى قسمينن:





الأوَّلُ: أَنْ يُضِيفَهُ إِلَى غيرِهِ، مثلُ أَنْ يقولَ: عبدُ فُلانٍ أَوْ أَمَةُ فُلانٍ، فهذا حائزٌ؛ قالَ تعالى: {وَأَنْكِحُوا الأَيْامَى مِنْكُمُ وَالْصَالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمُ وَإِمَانِكُمُ }، وقالَ النَّبيُّ صَلَّى الله عَلَيهِ وسلَّمَ: الْيُسْ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلاَ وَسَلَّمَ: اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: اللهُ عَلَيهِ مَنْكُمُ وَإِمَانِكُ مُ }، وقالَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ: اللهُ عَلَيهِ مَنْ عَبَادِهِ وَلاَ وَقَالَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ:

الثَّاتِي: أَنْ يُضِيفَهُ إلى نفسه، ولهُ صُورَتَان:

الأولى: أَنْ يكُونَ بصيغة الخبرِ، مثلُ: (أَطْعَمْتُ عَبْدي) (كَسَوْتُ عَبْدي) (أَعْتَقْتُ عَبْدي) فإنْ قالَهُ في غَيْبة العبدِ أو الأَمةِ فإنْ ترَتَّبَ عليهِ مَفْسَدَةٌ تَتَعَلَّقُ بالعبدِ أو السَّيِّدِ مُنِعَ، وإنْ قالَهُ في حَضْرَةِ العبدِ أو الأَمةِ فإنْ ترَتَّبَ عليهِ مَفْسَدَةٌ تَتَعَلَّقُ بالعبدِ أو السَّيِّدِ مُنِعَ، وإلاَّ فلا؛ لأنَّ القائلَ بذلكَ لا يَقْصِدُ العبوديَّةَ الَّتِي هي الذُّلُ، وإنَّما يَقْصِدُ أَنَّهُ مَمْلُوكٌ.

التَّانيَةُ: أَنْ يَكُونَ بَصِيغَةِ النِّدَاءِ، مثلُ: (يا عَبْدِي، هاتِ كَذَا) فهذا مَنْهيٌّ عنهُ.

وقد اخْتَلَفَ العلماءُ في النَّهْيِ هلْ هُوَ للكراهَةِ أُو التَّحْرِيمِ؟

والراجِحُ التَّفْصيلُ في ذلكَ، وأقلُّ أحوالِهِ الكراهَةُ.

(١٦) قُولُهُ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ: «لاَ يَقُلُ أَحَدُكُمْ: أَطْعِمْ رَبَّكَ» إلح أيْ: لا يَقُلْ أحدُكُم لعبد غَيْرِهِ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَشْمَلَ قَوْلَ السَّيِّد لعبْده، حيثُ يَضَعُ الظاهرَ مَوْضعَ المُضْمَر تَعَاظُمًا.

واعْلَمْ أَنَّ إضافةَ الرَّبِّ إلى غير الله تَنْقَسمُ إلى أقسام:

القسمُ الأوَّلُ: أَنْ تَكُونَ الإضافَةُ إِلَى ضميرِ الْمُخَاطَبِ، مثلُ: (أَطْعِمْ رَبَّكَ) (وَضِّئْ رَبَّكَ).

فَيُكْرَهُ ذلكَ للنهي عنهُ؛ لأنَّ فيهِ مَحْذُورَينِ:

أحدهما: منْ جهة الصّيغَة؛ لأنَّهُ يُوهِمُ معنَّى فاسدًا بالنِّسبة لكلمة ربِّ؛ لأنَّ الرَّبَّ منْ أسمائهِ سبحانَهُ، وهوَ سبحانَهُ يُطْعمُ ولا يُطَعمُ، وإنَّ كانَ بلا شكِّ أنَّ الرَّبَّ هنا غيرُ الرَّبِّ الَّذي يُطْعمُ ولا يُطْعَمُ.

وَالآخر: منْ جهةِ المعنى؛ لأنَّهُ يُشْعِرُ العبدَ أو الأمَةَ بالذُّلِّ؛ فإذا كانَ السيِّدُ ربًّا كانَ العبدُ أو الأَمَةُ مَرْبُوبًا.

القسمُ الثَّاني: أَنْ تكونَ الإضافةُ إلى ضميرِ الغائبِ، فهذا لا بأسَ بهِ، كقولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ في حديثِ أشراطِ السَّاعةِ: ﴿أَنْ تَلدَ الْأُمَةُ رَبَهَا».

وأمَّا لفظُ «رَبَّهَا» فلا إشكالَ فيه لوجود تاء التَّأنيث فلا اشتراكَ معَ الله في اللفظ؛ لأنَّ الله يُقالُ لهُ: رَبُّ، ولا الممدد العربيه السعوديه - الرياص ١١٢١٠ - ص.ب: ٢٠١٤٤٦ - ص٧ -هاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٤٥٢٢٩٩ جوال: ٥٥٢٨٠٧٣ حوال: ٥٥٢٨٠٧٣ هـ ٤٥٤٨٩٦٦ - ت



يُقَالُ لهُ: رَبَّةٌ، وفي حديثِ الضَّالَّةِ، وهوَ مُتَّفَقٌ عليهِ: ﴿حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا﴾.

وقالَ بعضُ أهلِ العلمِ: (إنَّ حديثَ الضَّالَّةِ في بميمةٍ لا تَتَعَبَّدُ ولا تَتَذَلَّلُ كالإنسانِ).

والصَّحيحُ عدمُ الفارقِ؟ لأنَّ البهيمةَ تَعْبُدُ الله عبادةً حاصَّةً، قالَ تعالى: ﴿ أَلَـمْ تَرَ أَنَ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ في السَّمَاوَات ومَنْ فِي الأَمْنُ فِي المُنْمُسُ وَالْقَمَرُ وَالنَّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ}.

وقالَ فِي النَّاسِ: ﴿وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ} ليسَ جميعَهُم، ﴿وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ}.

وعلى هذا؛ فيَحوزُ أنْ نقولَ: أَطْعَمَ الرقيقُ رَبَّهُ، ونَحْوَهُ.

القسمُ التَّالثُ: أنْ تكونَ الإضافةُ إلى ضميرِ الْمُتَكِّلِّمِ، بأنْ يقولَ العبدُ: هذا رَبِّي.

فهلْ يجوزُ هذا؟

قَدْ يقولُ قائلٌ: إنَّ هذا حائزٌ؛ لأنَّ هذا من العبدِ لسيِّدِهِ، وقدْ قالَ تعالى عنْ صاحبِ يوسفَ: ﴿إِنَّهُ مُرَّبِي أَحْسَنَ مُوْايَى} أيْ: سَيِّدي؛ ولأنَّ المحذورَ منْ قولِ: (رَبِّي) هوَ إذلالُ العبدِ، وهذا مُنتَف؛ لأنَّهُ هوَ بنفسِهِ يقولُ: هذا ربِّي. القسعمُ الرَّابعُ: أنْ يُضافَ إلى الاسم الظَّاهر، فيُقالُ: هذا رَبُّ الغلام، فظاهرُ الحديثِ الجوازُ.

وهوَ كذلكَ ما لمْ يُوجَدْ محذورٌ فَيُمْنَعُ، كما لوْ ظَنَّ السَّامعُ أنَّ السَّيِّدَ رَبٌّ حقيقيٌّ حالقٌ.

قُولُهُ: (وَلِيَقُلْ: سَيِّدِي وَمَوْلاَيَ) الْمُتَوَقَّعُ أَنْ يقولَ: ولْيَقُلْ: سِيِّدُكَ ومَوْلاَكَ؛ لأنَّ مُقْتَضَى الحالِ أنْ يُرْشِدَ إلى ما يُناسِبُ اللفظَ المنهيُّ عنهُ، وهنا ورَدَ النَّهيُ بلفظِ الخطابِ، والإرشادُ بلفظِ التَّكَلُّمِ، ﴿وَلَيْقُلْ: سَيَّدي وَمَوْلاًيۗ﴾.

ففهِمَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ الله -كما سيأتي في المسائلِ- أنَّ فيهِ إشارةً إلى أنَّهُ إذا كانَ الغيرُ قدْ نُهيَ أنْ يقولَ للعبد: (أَطْعِمْ رَبُّكَ) فالْعَبْدُ منْ بَابِ أَوْلَى أَنْ يُنْهَى عَنْ قولِ: هذا رَبِّي أَوْ لَرَبِّي، ولا يَقُلْ: أَطْعَمْتُ رَبِّي، بلْ يَقُلْ: سيِّدي

وأمَّا إذا قُلْنَا: بأنَّ «أَطْعِمْ رَبَّكَ» خاصٌّ بمَنْ يُخاطبُ العبدَ؛ لمَا فيه منْ إذلال العبد، بخلاف ما إذا قالَ هوَ بنفسه: سَأُطْعِمُ رَبِّي، فإنَّهُ يَنْتَفِي الإذلالُ؛ فإنَّهُ يُقَالُ: إنَّ الرَّسولَ صَلَّى الله عَلَيهِ وسلَّمَ لمَّا وَحَّهَ الحطابَ لمْ يَتَكَلَّمْ في شأن العبد، بلْ وَجَّهَ الخطابَ إلى العبد نفسه فقالَ: «وَلْيَقُلْ: سَيِّدي وَمَوْلاَيَ».

وقولُهُ: (سَيِّدِي)، السِّيَادَةُ في الأصلِ الشَّرفُ؛ لأنَّها من السُّؤْدُدِ والشَّرفِ والجاهِ وما أشبهَ ذلكَ.



والسَّيِّدُ يُطلقُ على معانٍ:

- منها المالك.
- والشَّريفُ الْمُطاعُ.

و(سيِّدِي) هنا مضافةً إلى ياءِ المتكلِّمِ، وليْسَتْ على وجهِ الإطلاقِ؛ فالسَّيِّدُ على وجهِ الإطلاقِ لا تُقالُ إلاَّ لله عزَّ وحلَّ، قالَ صَلَّى اللهُ عَلَيه وسلَّمَ: ﴿السَّيَّدُ اللهُۗ﴾.

وأمَّا السَّيِّدُ مُضَافَةً فإنَّها تكونُ لغير الله.

قالَ تعالى: {وَأَلْفَكَا سَيْدَهَا لَدَى الْبَابِ} وقالَ صَلَّى الله عَلَيهِ وسلَّمَ: «أَنَّا سَيْدُ وَلَد آدَمَ يَوْمَ الْقَيَامَة».

والفقهاءُ يقولونَ: إذا قَالَ السُّيِّدُ لعبدُهِ؛ أيْ: سَيِّدُ العَبْدِ لعَبْده.

قولُهُ: (وَمَوْلاَيَ) أَيْ: لِيَقُلْ مَوْلاَيَ.

والمَوْلَى ينقسمُ إلى قسمَيْن: القسمُ الأوَّلُ: ولايَةٌ مطلقةٌ، وهذهِ للهِ عزَّ وحلٌ، كالسِّيادةِ المطلقةِ، وهي نوعانِ:

النَّوعُ الأوَّلُ: عامَّةً، وهيَ الشَّاملةُ لكلِّ أحدٍ، قالَ الله تعالى: ﴿ أُمُّ مَرُدُوا إِلَى اللهِ مَوْكَ هُمُ الْحَقَّ أَلاَّ لَهُ الْحُكُمُ وَهُوَأَسْرَعُ الْحَاسِينَ} فحعَلَ لهُ ولايَةً على هؤلاءِ المُفْتَرِينَ. وهذهِ ولايَةٌ عامَّةٌ.

النَّوعُ التَّاني: خاصَّةٌ بالمؤمنينَ، قالَ تعالى: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لاَ مَوْلَى اَلْهُ مُو وهذهِ ولايَةٌ خاصَّةٌ.

ومقتضى السِّيَاقِ أنْ يقولَ: وليسَ مَوْلَى الكافرينَ، لَكِنَّه قالَ: {لاَ مَوْلَى لَهُمْ} أيْ: لا هوَ مَوْلًى للكافرينَ، ولا أُوْلِيَاوُهُم الَّذينَ يَتَّحِذُونَهُم آلهةً مِنْ دونِ اللهِ مَوَالِيَ لهم؛ لأنَّهُم يومَ القيامةِ يَتَبَرَّءُون منْهُم.

القَسَمُ التَّاتِي: وَلاَيَةٌ مُقَيَّدَةٌ مُضَافَةً، فهذَه تكونُ لغيرِ اللهِ، ولها في اللغةِ معان كثيرةٌ؛ منها:

- والْمُتَوَلِّى للأمور.

بية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ هاتف: ٢٩٢٧٦٩ - ٢٥٤٨٩١٦ جوال: ٣٧٠٨٢٥٠٠







- والمُعْتقُ.
- والسَّيِّدُ.
- والعَتِيقُ، قالَ تعالى: **{وَإِنْ تَظَاهَرَ عَلَيْهِ فَإِنَّ اللهُ هُوَمَوْلاً هُ وَجُبْرِ بِلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ }**، وقالَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ: «إِنَّمَا الْوَلاَءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» ويُقَالُ للسلطانِ: وَلِيُّ الأَمْرِ، «مَنْ كُنْتُ مَوْلاَهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاَهُ» وقالَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ: «إِنَّمَا الْوَلاَءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» ويُقَالُ للسلطانِ: وَلِيُّ الأَمْرِ، وللعتيق: مَوْلَى فُلاَن، لمَنْ أَعْتَقَهُ.

فالسَّيِّدُ مَنْهِيٍّ أَنْ يَقُولَ ذلكَ؛ لأَنَّهُ إذا قالَ: عَبْدِي وأَمَتِي؛ فقدْ تَشَبَّهُ باللهِ عزَّ وحلَّ، ولوْ منْ حيثُ ظاهرُ اللفظ؛ لأنَّ الله عزَّ وحلَّ يُخاطِبُ عبادَهُ بقولِهِ: عَبْدِي، كما في الحديثِ: «عَبْدِي اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي. . . » وما أشبهَ ذلكَ.

وإنْ كانَ السَّيِّدُ يُرِيدُ بقولِهِ: (عَبْدِي) أيْ: مَمْلُوكِي، فالنَّهيُ منْ بابِ التَّنَرُّهِ عن اللفظِ الَّذي يُوهِمُ الإشراكَ، وقدْ سَبَقَ بيانُ حُكْم ذلكَ.

وقولُهُ: (أَهَتِي) الأَمَةُ الأَنثي من المَملوكاتِ، وتُسمَّى حاريَةً.

والعلَّةُ من النَّهي: أنَّ فيه إشعارًا بالعبوديَّةُ، فهيَ تُقَابِلُ عَبْدي، وكلُّ هذا منْ بابِ حِمَايَةِ التَّوحيدِ والبعدِ عن التَّشريكِ حتَّى في اللفظِ؛ ولهذا ذهبَ بعضُ أهلِ العلمِ، ومنهم شيخُنا عبدُ الرَّهنِ السَّعْدِيُّ رَحِمَهُ الله، إلى أنَّ النَّهيَ في الحديثِ ليسَ على سبيلِ التَّحريمِ، وأنَّهُ على سبيلِ الأدبِ والأفضلِ والأكملِ.

قُولُهُ: (وَلْيَقُلْ: فَتَايَ وَفَتَاتِي) ومثلُهُ: حَارِيَتِي وَغُلاَمِي، فَلا بَأْسَ بهِ.

(١٧) فيه مسائل:

الأولى: (النَّهْيُ عَنْ قَوْلِهِ: عَبْدِي وَأَمَتِي) تُؤخذُ منْ قولِهِ: ﴿وَلاَ يَقُلْ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي وأَمِّتِي وقدْ سبقَ بيانُ ذلكَ.

(١٨) التَّانيَةُ: (لا يَقُولُ العَبدُ: رَبِّي، وَلا يُقالُ لَهُ: أَطْعِمْ رَبُّكَ) تُؤْخَذُ من الحديثِ، وقدْ سبقَ بيانُ ذلكَ.

(١٩) التَّالِثَةُ: (تعليمُ الأَوَّلِ -وهوَ السَّيِّدُ- قولَ: فَتايَ وفَتاتِي وغُلامِي).

(٢٠) الرَّابِعة: (تعليمُ الثَّانِي -وهوَ العبدُ- قولَ: سَيِّدي ومَوْلايَ).

(٢١) الخامِسَةُ: (التَّنْبيهُ للمرَادِ، وهُوَ تحقيقُ التَّوحيدِ حتَّى في الأَلْفاظِ) وقدْ سبقَ ذلكَ.

الملكة العربية السعودية - الرياضَ ١١٣١٧ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ ـُ ناكس: ٤٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٤٥٣٣٣٩٩ - ٤٥٤٨٩٦٦ - جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠







وفي البابِ مسائلُ أُخْرَى، لَكِنْ هذهِ المسائِلُ هي المقصودُ.







تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الثاني والأربعون

(١) قولُهُ: (بابُ لا يُرَدُّ).

(لا): نافيَةٌ؛ بدليلِ رفع المضارع بعدَهَا، والنَّفيُ يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ للكراهةِ، وأَنْ يكونَ للتَّحريمِ. وقولُهُ: (مَ**نْ سَأَلَ بالله)** أَيْ: مَنْ سَأَلَ غيرَهُ بالله.

والسُّوالُ باللهِ ينقسمُ إلى قسمَيْن:

أحدُهما: السُّؤَالُ باللهِ بالصِّيغَةِ، مثلُ أنْ يقولَ: أَسْأَلُكَ باللهِ، ومثلُ ما تقدَّمَ في حديثِ التَّلاَئَةِ؛ حيثُ قالَ المَلكُ: «أَسْأَلُكَ بالَّذي أَعْطَاكَ الْجلْدَ الْحَسَنَ وَاللَّوْنَ الْحَسَنَ بَعِيرًا».

التَّاني: السُّوَالُ بِشَرْعِ اللهِ عَزَّ وجلّ؛ أيْ: يسأَلُ سؤالاً يُبِيحُهُ الشَّرعُ؛ كسؤالِ الفقيرِ من الصَّدقة، والسُّؤَالِ عنْ مسألة من العلم، وما شابَهَ ذلكَ.

وحكمُّ مَنْ رَدَّ مَنْ سَأَلَ بِاللهِ الكراهةُ أو التَّحريمُ حسَبَ حالِ المَسْئُولِ والسائلِ.

قال في رتيسير العزيز الحميد) (ص:٦٦٨): (إذا تبين هذا فهذه؛ الأحاديث دالة على إجابة من سئل بالله أو أقسم به).

ولكن قال شيخ الإسلام: (إنما تجب على معين، فلا تجب على سائل يقسم على الناس، وظاهر كلام الفقهاء أن ذلك مستحب كإبرار القسم، والأول: أصح) .

وهنا عِدَّهُ مسائل:

المسالة الأولى: هلْ يجوزُ للإنسانِ أنْ يَسْأَلَ باللهِ أَمْ لا؟ وهذهِ المسأَلةُ لَمْ يَتَطَرَّقْ إليها المؤلِّفُ يَرْحَمُهُ اللهُ.

فنقولُ:

أُوَّلاً: السُّؤَالُ منْ حيثُ هو مكروة، ولا ينبغي للإنسانِ أَنْ يَسْأَلَ أحدًا شيئًا إلاَّ إذا دَعَت الحاجةُ إلى ذلك؟ ولهذا كانَ ممَّا بَايعَ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيه وسلَّمَ عَلَيْه أصْحَابُهُ أَنْ لا يَسْأَلُوا النَّاسَ شيئًا، حتَّى إنَّ عَصَا أحدهم المنعة العربية السعودية - الرياس ١١٢٠٠ - ص ب: ٢٦١٤٤٩ - ص ب المنعة العربية السعودية - الرياس ١١٣٠٠ - ص ب ناكوري المناقة المناقة المناقة المناقة المناقة المناقة المناقة الله من من الله عنوان ١١٣٥٠٠ - ١١٥٠ - ص المناقة المنا





لَيَسْقُطُ منهُ وهوَ على رَاحِلَتِهِ فلا يقولُ لأحدِ: نَاوِلْنِيهَا، بلْ يَنْزِلُ ويَأْخُذُها.

والمعنى يَقْتَضِيه؛ لأنَّكَ إَذَا َأَعْزَرْتَ نفسَكَ وَلَمْ تُنَدِّلُها لسؤالِ النَّاسِ، بَقِيتَ مُحْتَرَمًا عندَ النَّاسِ، وصار لكَ مَنَعَةٌ مِنْ أَنْ تُذِلَّ وجَهَكَ لأحد؛ لأَنَّ مَنْ أَذَلَّ وجَهَهُ لأَحَدٍ فإنَّهُ رُبَّمَا يحتاجُهُ ذلكَ الأحدُ لأمرٍ يَكْرَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ إيَّاهُ، ولكنَّهُ إذا سَأَلَهُ اضْطُرَّ إلى أَنْ يُحِيبَهُ.

وقد رُوِيَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم أَنَّهُ قالَ: ﴿ازْهَدُ فِيمَا عِنْدَ النَّاسِ يُحِبُّكَ النَّاسُ›. فالسُّؤالُ أصلاً مكروةٌ أَوْ مُحَرَّمٌ إلاَّ لِحَاجَةِ أَوْ ضَرُورةِ.

أمَّا سؤالُ المَّالِ فهوَ محرَّمٌ، ولا يجوزُ أنْ يسألَ منْ أَحَد مالاً إلاَّ إذا دَعَت الضَّرورةُ إلى ذلكَ، وقالَ الفقهاءُ يَرْحَمُهُم اللهُ في بابِ الزَّكاةِ: (إنَّ مَنْ أُبيحَ لهُ أَخْذُ شيءٍ أُبيحَ لهُ سُؤَالُهُ).

ولكنْ فيما قالُوهُ نَظَرٌ؛ فإنَّ الرَّسولَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم حَذَّرَ من السُّؤالِ وقالَ: ﴿إِنَّ الإِنسَانَ لاَيَزَالُ يَسْأَلُ النَّاسَ

حَنَّى يَأْتِيَ يَوْمُ الْقَيَامَةِ وَمَا فِي وَجْهِدِمُزْعَةُ لُحْمٍ».

وهذا يدلُّ على التَّحريمِ إلاَّ للضَّرورةِ فلا بأسَ.

وأمَّا سؤالُ الْمَعونةِ بالجاهِ أو المَعونةِ بالبدنِ، فهذهِ مكروهةٌ، إلاَّ إذا دَعَت الحاحةُ إلى ذلك.

أمًّا إحابةُ السَّائل فهوَ موضوعُ بَابنَا هذا، ولا يَخْلُو السائلُ مِنْ أحدِ أمرَيْنِ:

الْأُوَّلُ: أَنْ يَسْأَلَ سَوَالاً مُجَرَّدًا، كَأَنْ يقولَ مثلاً: يا فُلانُ، أَعْطني كذا وكذا.

فإنْ كانَ ممَّا أَبَاحَهُ الشَّارِعُ لهُ فإنَّكَ تُعْطِيه، كالفقيرِ يسألُ شيئًا من الزَّكاةِ.

التَّاني: أنْ يَسْأَلَ بالله، فهذا تُجِيبُهُ وإنْ لَمْ يكُنْ مُسْتَحَقًّا؛ لأنَّهُ سأَلَ بعظيمٍ، فإحابتُهُ مِنْ تعظيمِ هذا العَظيمِ. لكنْ لوْ سأَلَ إثمًا أوْ كانَ في إحابته ضررٌ على المَسْئُولَ، فإنَّهُ لا يُحابُ.

مِثَالُ الأُوَّلِ: أَنْ يَسْأَلَكَ بالله نقودًا لِيَشْتَرِيَ بِمَا مُحرَّمًا كَالْحَمرِ.

ومثالُ الثَّاني: أَنْ يَسْأَلَكَ بَاللهِ أَنْ تُخْبِرَهُ عَمَّا فِي سَرِّكَ وَمَا تَفَعَلُهُ مَعَ أَهْلِكَ، فهذا لا يُحابُ؛ لأنَّ إحابَتَهُ فِي الأُوَّلِ إعانةٌ على الإثم، وإحابتَهُ فِي الثَّانِي ضَررٌ على المَسْئُولِ.

(٢) قولُهُ: «مَنْ سَأَلَ بالله».





(مَنْ) شرطيَّةٌ للعُمُومِ.

قولُهُ: «فَ**أَعْطُوهُ**» الأَمْرُ هنا للوجوبِ ما لمْ يَتَضَمَّن السُّؤالُ إثمًا أوْ ضررًا على المَسْئُولِ؛ لأنَّ في إعطائِهِ إحابةً لحاجته وتعظيمًا لله عزَّ وجلَّ الَّذي سأَلَ به.

ولاً يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ سؤالُهُ بلفظ الجلاَلةِ، بلْ بكلِّ اسمٍ يَخْتَصُّ باللهِ، كما قالَ الْمَلَكُ الَّذي حاءَ إلى الأبرصِ والأقرع والأعمى: أَسْأَلُكَ بالَّذي أعْطاكَ كَذا وَكذا.

قولُهُ: «وَمَنِ اسْتَعَاذَ بِاللهِ فَأَعِيدُوهُ» أَيْ: قالَ: أَعُوذُ باللهِ منكَ، فإنَّهُ يجبُ عليكَ أَنْ تُعيذَهُ؛ لأَنَّهُ استعاذَ بعظيمٍ -ولهذا لَمَّا قَالَت ابنهُ الْجَوْنِ للرَّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم: أَعُوذُ باللهِ منكَ، قالَ لَهَا: «لَقَدْ عُذْتِ بِعَظِيمٍ -أَوْمُعَاذٍ -الْحَقَى بأَهْلك».

لَكُنَّ يُسْتَثَنَى منْ ذلكَ لو استعاذَ منْ أَمْرٍ واحبٍ عليهِ فلا تُعِدْهُ، مثلُ: أنْ تُلْزِمَهُ بصلاةِ الجماعةِ فقالَ: أ**عوذُ باللهِ** ننكَ.

وكذلكَ لوْ ٱلْزَمْتَهُ بالإقلاعَ عنْ أَمْرٍ مُحَرَّمٍ، فاستعاذَ باللهِ منكَ، فلا تُعِذْهُ؛ لِمَا فيهِ من التَّعَاوُنِ على الإِثْمِ والعدوانِ، ولأنَّ الله لا يُعِيذُ عاصيًا، بل العاصي يَسْتَحِقُّ العقوبةَ لا الانتصارَ لَهُ وإعاذتَهُ.

وكذلكَ مَن اسْتَعَاذَ بَمَلْحَأَ صحيحٍ يَقْتَضِي الشَّرِعُ أَنْ يُعِيذَهُ، وإنْ لَمْ يَقُلْ أَسْتَعِيذُ بالله، فإنَّهُ يَحِبُ عليكَ أَنْ يُعِيذَهُ، وإنْ لَمْ يَقُلْ أَسْتَعِيذُ بالله، فإنَّهُ يَحِبُ عليكَ أَنْ تُعِيذَهُ، كما قالَ أهلُ العلمِ: (لوْ جَنَى أَحَدٌ جِنايَةً، ثُمَّ لِخَأَ إِلَى الحَرَمِ، فإنَّهُ لا يُقامُ عليهِ الحَدُّ ولا القِصَاصُ في الحَرمِ، ولكنَّهُ يُضَيَّقُ عليه، فلا يُبايَعُ، ولا يُشْتَرَى منهُ، ولا يُؤَجَّرُ حتَّى يَخْرُجَ.

بخلافٍ مَن النُّهَكَ حُرْمَةَ الحَرَمِ بأنْ فعَلَ الجنايَةَ في نفسِ الحرمِ، فإنَّ الحرمَ لا يُعِيذُهُ).

قولُهُ: «وَمَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ» (مَنْ) شرطيَّةٌ للعُمُومِ.

والظَّاهِرُ: أَنَّ المرادَ بالدَّعُوةِ هنا الدَّعْوَةُ للإكرامِ، وليسَ المقصودُ بالدَّعوةِ هنا النِّدَاءَ.

وظاهرُ الحديثِ: وُجُوبُ إجابةِ الدَّعوةِ في كلِّ دعوة، وهوَ مذهبُ الظَّاهريَّةِ.

وجمهورُ أهلِ العلمِ: أنَّها مُسْتَحَبَّةٌ إلاَّ دعوةَ العُرسِ فإنَّها واحبةٌ؛ لقولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم فيها: «شَرُّ الطُّعَامِ طُعَامُ الْوَلِيمَةُ يُدْعَى إِلَيْهَا مَنْ يَأْبَاهَا، وَيُمْنَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا، وَمَنْ لَمْ يُجِبْ فَقَدْ عَصَى اللهَ ورَسُولُهُ».

وسواءٌ قيلَ بالوحوبِ أو الاستحبابِ؛ فإنَّهُ يُشترَطُ لذلكَ شُرُوطٌ:

الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٧ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ فاكس: ٨٩٩٤٥٤ - هاتف: ٢٩٣٢٩٥ - ٢٩٨٤٥١ جوال: ٥٥٢٨٠٧٠٠



الأول: أنْ يكونَ الدَّاعي ممَّنْ لا يَجبُ هَجْرُهُ أوْ يُسَنُّ.

الثاني: ألاَّ يكونَ هناكَ مُنْكَرِّ في مكان الدَّعوة.

فإنْ كانَ هناكَ مُنْكَرٌ فإنْ أَمْكَنَهُ إِزَالتُهُ وجَبَ عليهِ الحضورُ لسببَيْنِ:

أحدهما: إجابةُ الدَّعوة.

والآخر: وتغييرُ المنكر.

وإنْ كانَ لا يُمْكِنُهُ إِزَالتُهُ حَرُمَ عليه الحضورُ؛ لأنَّ حضورَهُ يَسْتَلْزِمُ إِثْمَهُ.

وما اسْتَلْزَمَ الإثْمَ فهوَ إثْمٌ.

التَّالَث: أنْ يكونَ الدَّاعي مُسْلمًا.

وإلاَّ لَمْ تَحِبَ الإِحابَةُ؛ لقولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ: ﴿حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتُّ فَأَجَبْهُ﴾ قالُوا: وهذا مُقَيِّدٌ للعموم الوارد.

اُلرابع: أَنْ لا يكونَ كَسْبُهُ حرامًا؛ لأنَّ إحَابِتَهُ تَسْتَلْزِمُ أَنْ تَأْكُلَ طعامًا حَرَامًا، وهذا لا يجوزُ، وبهِ قالَ بعضُ لل العلم.

وقالَ آفرونَ: ما كانَ مُحَرَّمًا لِكَسْبه؛ فإنَّما إثْمُهُ على الكاسب، لا على مَنْ أَخَذَهُ بطريقٍ مُبَاحٍ من الكاسب، بخلاف ما كانَ مُحَرَّمًا لعَيْنه؛ كالخَمر والْمَغصُوب ونحوهما.

وهنَّدا القولُ وَجيةٌ قَوِيٌّ؛ بدليلِ أنَّ الرَّسولَ صَلَّى اللهُ عَلَيه وسلَّمَ اشْتَرى منْ يهوديٍّ طعامًا لأهله، وأكلَ من الشَّاة الَّي أَهْدَتْهَا لهُ اليهوديَّةُ بخيبرَ، وأحابَ دعوةَ اليهوديِّ، ومن المعلومِ أنَّ اليهودَ مُعْظَمُهُم يَأْخُذُونَ الرِّبا، ويَأْكُلُونَ السُّحْتَ.

ورُبَّما يُقَوِّي هذا القولَ قولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ في اللَّحْمِ الَّذي تُصُدِّقَ بهِ على بَرِيرَةَ: «هُوَلَهَا صَدَقَةٌ، وَلَتَا مِنْهَا دَنَهُ».

> وعلى القولِ الأوَّلِ؛ فإنَّ الكراهةَ تَقْوَى وتَضْعُفُ حسَبَ كَثْرَةِ المالِ الحرامِ وقِلَّتِهِ. فَكُلَّما كانَ الحرامُ أكثرَ كانت الكراهةُ أشدَّ، وكلَّما قلَّ كانت الكراهةُ أقلَّ.

> > الخامس: أنْ لا تَتَضَمَّنَ الإجابةُ إسقاطَ واجب أوْ ما هوَ أوْحَبُ منها.

فإنْ تضمَّنت ذلك حَرُمَت الإجابة.

السادس: أَنْ لا تَتَضَمَّنَ ضَرَرًا على المُجيبِ، مثلُ: أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى سَفَرٍ أَوْ مُفارِقةٍ أَهلِهِ المحتاجينَ إلى وُجُودِهِ

قُولُهُ: «مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافَئُوهُ» المعروفُ الإحسانُ.

فَمَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ هِدِيَّةٍ أَوْ غيرِهَا فَكَافِئُهُ، فإذا أحسنَ إليكَ بإنجازِ مُعَامَلَةٍ، وكانَ عملُهُ زائدًا عن الواجبِ عليهِ فكافئهُ، وهكذا، لكنْ إذا كانَ كبيرَ الشَّأْنِ، و لمْ تَحْرِ العادةُ بمُكَافَأَتِه؛ فلا يُمْكِنُ أَنْ تُكافئهُ؛ كالمَلِكِ والرَّئيسِ. مثلاً: (إذا أعْطاكَ هديَّةً) فمثلَ هذا يُدْعَى له؛ لأنَّكَ لوْ كَافَأْتَهُ لَرَأَى أَنَّ فِي ذلكَ غَضًّا منْ حَقِّهِ، فتكونُ مُسِيئًا

والنَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ أرادَ أنْ تُكَافِئُهُ لإحسانِهِ.

وللمكافأة فائدتان:

الأولى: تشجيعُ ذَوِي المعروفِ على فعلِ المعروفِ.

الثَّانية: أنَّ الإنسانَ يَكْسِرُ بِمَا الذُّلُّ الَّذي حصَلَ لهُ بصُنْعِ المعروفِ إليهِ؛ لأنَّ مَنْ صنَعَ إليكَ معروفًا فلا بُدَّ أنْ يكونَ في نفسِكَ رِقَّةٌ لهُ، فإذا ردَدْتَ إليهِ مَعْرُوفَهُ زالَ عنكَ ذلكَ؛ ولهذا قالَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ: ﴿الْمُلْيَا خَيْرٌ منَ الْيَد السُّفْلَى ، واليدُ العليا هيَ يدُ الْمُعطي.

وهذهِ فائدةٌ عظيمةٌ لَمنْ صُنِعَ لهُ معروفٌ؛ لَعَلاَّ يَرَى لأحدٍ عليهِ مِنَّةً إلاَّ للهِ عزَّ وجلَّ، لكنَّ بعضَ النَّاسِ يكونُ كريمًا حدًّا، فإذا كافأتُهُ بَدَلَ هَديَّته أعْطاكَ أكثرَ ثمَّا أعْطَيْتَهُ، فهذا لا يُرِيدُ مكافأةً، ولكنْ يُدْعَى لهُ؛ لقولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ: "فَإِنْ لَمْ تَجدُوا مَا تُكَافِنُونَهُ فَادْعُوا لَهُ".

وكذلكَ الفقيرُ إذا لمْ يَحدْ مكافأةَ الغنِّي فإنَّهُ يَدْعُو لهُ.

ويكونُ الدُّعاءُ بعدَ الإهداءِ مُبَاشَرَةً؛ لأنَّهُ منْ بَابِ الْمُسَارَعَةِ إلى أمرِ الرَّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ؛ ولأنَّ بهِ سُرُورَ صانع المعروف.

قُولُهُ: «حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ» (تَرَوْا) بفتحِ التَّاءِ بمعنى: تَعْلَمُوا.

وتَجُوزُ بالضَّمِّ بمعنى تَظُنُّوا؛ أيْ: حتَّى تَعْلَمُوا أوْ يَغْلِبَ على ظَنَّكُم أَنَّكُم قَدْ كَافَأْتُموهُ، ثُمَّ أَمْسِكُوا.







(٣) فيه مسائل:

الأولى: (إعاذَةُ مَن اسْتَعاذَ باللهِ) وسبقَ أنَّ مَن اسْتَعاذَ باللهِ وجَبَتْ إعاذَتُهُ، إلاَّ أنْ يَسْتَعِيذَ عنْ شيءٍ واحبٍ فعلاً أوْ تركًا؛ فإنَّهُ لا يُعاذُ.

- (٤) الثَّانِيَةُ: (إعطاءُ مَنْ سأَلَ بالله) وسبقَ التَّفصيلُ فيه.
- (٥) الثَّالِثَةُ: (إجابةُ الدَّعْوَة) وسبقَ كذلكَ التَّفصيلُ فيها.
- (٦) الرَّابِعة: (الْمُكَافَأَةُ علَى الصَّنيعَة) أيْ: على صنيعة مَنْ صَنَعَ إليكَ معروفًا، وسبقَ التَّفصيلُ في ذلكَ.
- (٧) الخامسة: (أنَّ الدُّعاءَ مُكافَأةٌ لِمَنْ لا يَقْدِرُ إلاَّ عليهِ) وسبقَ أنَّهُ مكافأةٌ في ذلك، وفيما إذا كانَ الصَّانعُ
 لا يُكَافَأُ مثله عادةً.
- (٨) السَّادِسِهُ: قولُهُ: «حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ» أيْ: أَنَّهُ لا يُقَصِّرُ في الدُّعاءِ، بلْ يَدْعُو لهُ حتَّى يَعْلَمَ أوْ يَعْلَمَ أوْ يَعْلَمَ أوْ يَعْلَمَ أوْ يَعْلَمَ أوْ يَعْلَمَ أوْ يَعْلَمَ أَوْ يَعْلَمُ أَوْ يَعْلِمُ أَوْ يَعْلِمُ أَوْ يَعْلَمُ أَوْ يُولِي إِنْ يَعْلَمُ أَوْنَ أَوْلُونُ وَلَا يَعْلَمُ أَوْلُونُ إِنْ يُعْلِمُ لَعْلَمُ أَوْلُونُ يَعْلَمُ أَنَّكُمُ لَعْلَمُ أَوْلُونُ أَنْ يُعْلَمُ أَنِّ لَعْلَمُ لَعْلِكُ عَلَى طَلِي عَلَى لَهُ يَعْلَمُ لَمْ يُولِي لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَا يُعْلِمُ لَعْلَمُ لَا يُعْلِمُ لَا يَعْلَمُ لَا يَعْلَمُ لَا يَعْلَمُ لَا يَعْلَمُ لَا يُعْلِمُ لَعْلَمُ لَا يَعْلِمُ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَعْلِمُ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَعْلِمُ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَعْلَمُ لَعْلِمُ لَعْلَمُ لِعْلِمُ لَعْلَمُ لَعْلِمُ لَعْلِمُ لَعْلَمُ لَعْلِمُ لَعْلُمُ لَعْلِمُ لَعْلِمُ لِعِلْمُ لَعْلِمُ لَعْلِمُ لَعْلَمُ لَعْلُمُ لَعْلِمُ لَعْلِمُ لَعْلِمُ لِعْلَمُ لَعْلِمُ لَعْلَمُ لَعْلِمُ لَعْلِمُ لَعْلِمُ لَعْلِمُ لَعْلِمُ لَعْلِمُ لَعْلِمُ لَعْلُمُ لَعْلُمُ لَعْلِمُ لَعْلَمُ لَعْلِمُ لَعْلِمُ لَعْلِمُ لَعْلِمُ لِعِلُمُ لِعِلْمُ لِعِلْمُ لِ

وفيهِ مسائِلُ أُخْرَى، لكِنْ ما ذَكَرَهُ المؤلِّفُ هوَ المقصودُ.

(٩) مُنَاسَبَهُ هذا البابِ للتَّوحيدِ:

أنَّ فيهِ تعظيمَ وَجْهِ اللهِ عزَّ وجلَّ؛ بحيثُ لا يُسْأَلُ به إلاَّ الجُّنَّةُ.

(١٠) قولُهُ: «لاَيسْأَلُ بوَجْه الله إلاَّ الْجَنَّةُ».

اختُلِفَ في المرادِ بذلكَ على قولين:

القولُ الأوَّلُ: أنَّ الْمُرَادَ: لا تَسْأَلُوا أَحدًا من المخلوقينَ بوجه الله، فإذا أَرَدْتَ أَنْ تَسْأَلُ أَحدًا من المخلوقينَ فلا تَسْأَلُهُ بوجه الله؛ لأَنَّهُ لا يُسْأَلُو بوجه الله إلاَّ الجنَّةُ، والخَلْقُ لا يَقْدرونَ على إعطاءِ الجنَّة؛ فإذًا لا يُسْأَلُونَ بوجه الله مُطْلَقًا، ويَظْهَرُ أَنَّ المؤلِّفَ يَرَى هذا الرَّايَ في شرح الحديث؛ ولذلك ذَكرَهُ بَعْدَ: (بَابُ لا يُرَدُّ مَنْ سَأَلَ بالله). القولُ النَّاتِي: أَنْكَ إذا سأَلْتَ الله فإنْ سَأَلْتَ الجنَّةَ وما يَسْتَلْزِمُ دُحُولُهَا فلا حَرَجَ أَنْ تَسْأَلُ بوجه الله، وإنْ سَأَلْتَ شيئًا منْ أُمُورِ الدُّنيَا فلا تَسْأَلُهُ بوجهِ الله؛ لأنَّ وجة الله أعظمُ منْ أَنْ يُسْأَلُ بهِ لِشَيْءٍ منْ أمورِ الدُّنيا.



فَأُمُورُ الآخرةِ تُسْأَلُ بوجهِ اللهِ، كقولِكَ مثلاً: ﴿أَسْأَلُكَ بوجهِكَ أَنْ تُنْجِينِي من النَّارِ﴾.

والنَّيُّ صَلَّى الله عَلَيهِ وسلَّمَ اسْتَعَاذَ بوجهِ اللهِ لَمَّا نَزَلَ قولُهُ تعالى: {قُلْ هُوَالْقَادِمُ عَلَى أَنْ بِبُعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَاًبَا مَنْ فَوْقَكُمْ } قالَ: «أَعُوذُ بَوَجُهِكَ» {أَوْمَنْ تَحْتَ أَمْرِجُلُكُمْ}.

قالَ: «أَعُوذُ بِوَجُهِك» {أَوْ يُلْسِكُ مُ شِيعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُ مُ بَأْسَ بَعْضٍ }.

قالَ: «هَذه أَهْوَنُ أَوْ أَيْسَرُ».

ولوْ قيلَ: إِنَّهُ يَشْتَمَلُ المُعْنَيَيْنِ جَمِيعًا لكانَ لهُ وَجُهٌ.

قال في (قرة عيون الموحدين) (ص: ٢٣١): (قوله صلى الله عليه وسلم «لايسأل بوجه الله إلا الجنة» هنا سؤال: وهو أنه قد ورد دعاء النبي صلى الله عليه وسلم عند منصرفه من الطائف حين كذبته ثقيف دعا بالدعاء المأثور «اللهم أشكوا إليك ضعف قوتي» وفيه «أعوذ بنور وجهك الذي أشرقت له الظلمات» والحديث الآخر وفيه «أعوذ بنور وجهك الذي أشرقت له السؤال بوجه الله غير الجنة؟

الجواب: يحتمل أن هذا فيما يكرهه العبد لا فيما يحبه ويتمناه، ويحتمل غير هذا والله أعلم).

وقولُهُ: «بِوَجْهِ اللهِ» فيهِ إثباتُ الوجهِ للهِ عزَّ وحلَّ، وهوَ ثابتٌ في القرآنِ والسُّنَّةِ وإجماعِ السَّلَفِ.

فالقرآنُ في قولِهِ تعالى: {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكُ إِلاَّ وَجْهَهُ}.

وقولهِ تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ صَبَّرُوا الْبَعَاءَ وَجُدُمْ مِهِمْ } والآياتُ كثيرةٌ.

والسُّنَّةُ كما في الحديثِ السَّابقِ: ﴿أَعُوذُ بِوَجْهِكَ﴾.

واحْتُلِفَ في هذا الوجهِ الَّذي أضافَهُ اللهُ إلى نفسيهِ:

هلْ هوَ وجة حقيقيٌّ، أوْ أَنَّهُ وَجْهٌ يُعَبَّرُ بهِ عن الذَّات، وليسَ للهِ وجهٌ، بلْ لهُ ذاتٌ، أوْ أَنَّهُ يُعَبَّرُ بهِ عن الشَّيءِ الذي يُرادُ بهِ وَجْهُهُ، وليسَ هوَ الوْجَهَ الحقيقيَّ، أوْ أَنَّهُ يُعَبَّرُ بهِ عن الجهة، أوْ أَنَّهُ يُعَبَّرُ بهِ عن النَّواب؟ فيه خلافٌ، لكنْ هَدَى اللهُ الَّذين آمنوا لِمَا احْتَلَفُوا فيهِ من الحقِّ، فقالُوا: (إِنَّهُ وَجْهٌ حقيقيٌّ؛ لأنَّ الله تعالى قالَ:







{وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ}.

ولَّا أرادَ غيرَ ذاتِهِ قالَ: {تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلالِ وَالْإِكْرَامِ}.

ف (ذِي) صفةً ل (ربِّ)، وليست صفةً ل (اسم)، و (ذُو) صفةً ل (وَجْهُ) وليْسَت صفةً ل (ربِّ).

فإذا كَانَ الوجهُ موصوفًا بالجلالِ والإكرامِ فلا يُمْكِنُ أَنْ يُرَادَ بهِ الثَّوَابُ أَوْ الجَهةُ أَو الذَّاتُ؛ لأَنَّ الوجهَ غيرُ الذَّات).

(١١) فِيهِ مَسْأَلْتَانِ:

الأولى: (النَّهْيُ عَنْ أَنْ يُسْأَلَ بِوَجْهِ اللهِ إِلاَّ غَايَةُ المَطالِبِ) تُؤْخَذُ مَنْ حديثِ البابِ، وهذا الحديثُ ضَعَّفَهُ بعضُ أهلِ العلمِ. لَكِنْ على تقديرِ صِحَّتِهِ؛ فَإِنَّهُ مَن الأدبِ أَنْ لا تَسْأَلَ بِوَجْهِ اللهِ إِلاَّ مَا كَانَ مَنْ أَمْرِ الآخرةِ؛ الفوزِ بالحَنَّةِ، أو النَّحاةِ من النَّارِ.

(١٢) الثَّانِيَةُ: (إثباتُ صِفةِ الوجْهِ) وقدْ سبقَ الكلامُ عليهِ.







تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس التالث والأربعون

(١) قُولُهُ: (في الـــ (لو) دَخَلت (أل) علَى (لو) وهيَ لا تَدِخلُ إلاَّ علَى الأسماءِ).

لأنَّ المقصودَ بهذا اللفظُ، أي: بابُ ما جاء في هذا اللفظ.

قال في (فتح المجيد) (ص:٥٥١): (وأدخل المصنف.رحمه الله. أداة التعريف على (لو) وهذه في هذا المقام لا تفيد تعريفاً لنظائرها، لأن المراد هذا اللفظ كما قال الشاعر.

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديداً بأعباء الحلافة كاهلُه).

والمؤلِّفُ رحمه الله جعلَ التَّرجمةَ مفتوحةً ولم يَحْزِمْ بشيءٍ؛ لأنَّ (لو) تُستعمَلُ علَى عدَّةِ أوجهِ:

الوجه الأوَّلُ: أن تستعملَ في الاعتراضِ علَى الشَّرعِ، وهذا محرَّمٌ، قال تعالَى: ﴿ لَوْ أَطَاعُونَا مَا فَتَلُوا } في غزوةِ أُحُد حينَما تخلَّف أثناءَ الطَّريقِ عبدُ اللهِ بنُ أبيٍّ في نحوِ ثُلثِ الجيشِ، فلمَّا اسْتُشْهِدَ من المسلمينَ سبعُونَ رحلاً اعترَضَ المنافقونَ علَى تشريعِ الرَّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم، وقالوا: لوْ أطاعونَا ورجعوا كما رجَعْنا ما قُتِلوا؛ فَرَأْيُنا حيرٌ منْ شرع محمَّد، وهذا محرَّمٌ، وقدْ يصلُ إلَى الكفرِ.

الثَّاني: أن تستعَملُ في الاعتراضِ علَى القدَرِ، وهذا محرَّمٌ أيضًا، قال تعالَى: ﴿ يَا أَيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَكُولُوا كَالَّذِينَ كَا مَا اللَّهِ الْأَمْنُوا فِي الأَمْنُ فِي أَوْ كَانُوا عُنْرَى لَوْ كَانُوا عِنْدَمَا مَا تُوا وَمَا قُتِلُوا } أي: لوْ أَنَّهُمْ بَقُوا ما قُتُلُوا، فهم يَعْتَرضُون علَى قدَرِ اللهِ.

الثَّالثُ: أَن تُسَتَعُملَ للنَّدَمِ وَ التَّحَسُّرِ، وهذا محرَّمٌ أيضًا؛ لأنَّ كلَّ شيء يَفْتَحُ النَّدَمَ عليكَ فإنَّهُ منهي عنه؛ لأنَّ النَّدَمَ يُكسِبُ النَّفسَ حزنًا وانقباضًا، والله يريدُ منَّا أن نكونَ في انشراحٍ وانبساط، قال صَلَّى الله عَليهِ وسلَّم: «احْرِصْ عَلَى مَا ينْفَعُكَ، واستَعِنْ بِاللهِ ولا تَعْجَزُ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيَّ فَلَا تَقُلْ: لُو أَنِي فَعَلْتُ كَذَا لَكَانَ كَذَا ، فَإِنْ (لُو) تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطان».

مثالُ ذلك: رجلٌ حرَصَ أن يشتريَ شيئًا يظنُّ أنَّ فيهِ ربحًا فحسِرَ، فقالَ: لوْ أنِّي ما اشتريتُهُ ما حصَلَ لي حَسارةٌ، فهذا نَدمٌ وتَحسُّرٌ، ويقعُ كثيرًا وقدْ نُهِي عنه.





الرابعُ: أَنْ تُسْتَعْمَلَ فِي الاحتجاجِ بالقدرِ علَى المعصيَةِ، كقولِ المشركين: {لُوْشَاءَ اللهُمَا أَشْرَكَنَا} وقولِهم: {لَوْشَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُ مُهُ وهذا باطلٌ.

الخامسُ: أَنْ تُستعْمَلَ فِي التَّمنِّي، وحَكَمُهُ حَسَبَ الْتَمَنَّى: إِنْ كَانَ خيرًا فَخيرٌ، وإِنْ كَانَ شرًّا فَشرٌّ، وفي (الصَّحيحِ) عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسلَّم في قصَّةِ النَّفرِ الأربعةِ قالَ أحدُهم: ﴿لُو أَنَّ لِي مَالاً لَعَمِلْتُ بِعَمَلِ فُلَانٍ ». فهذا تمنَّى خيرًا.

وقالَ النَّاني: ﴿لَوْأَنَّ لِيمِ الْالْعَمِلْتُ بِعَمَلِ فَلَانٍ ، فَهِذَا تَمَنَّى شرًّا.

فقال النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم في الأوَّلِ: ﴿فَهُوَبِنَيَّتُهُ، فَأَجِرُهُمَا سَوَاءُۗ﴾.

وقالَ فِي الثَّانِ: ﴿فَهُوَ بِنَيَّتُهِ، فَوْزِرُهُمَا سُواءُۗ».

السادسُ: أن تُسْتَعْمَلُ فِي الْخَبْرِ الْحَضِ، وهذا جائزٌ، مثلُ: لوْ حضرْتَ الدَّرسَ لاستفدْتَ، ومنهُ قولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ اللهُ عَليهِ واللهُ اللهُ عَليهِ اللهُ عَليهُ اللهُ عَليهُ اللهُ عَليهُ اللهُ عَليهُ اللهُ عَليهِ اللهُ اللهُ عَليهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَليهُ اللهُ اللهُ عَليهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَليهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَليهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَليهُ اللهُ اللهُولِ اللهُ ا

وبعضُهُم قال: إنَّهُ منْ بابِ التَّمنِّي، كَأَنَّهُ قالَ: ليتني استقبلتُ منْ أمري ما استَدْبَرْتُ حتَّى لا أسوقَ الهدْيَ. فالظَّاهرُ: أنَّهُ أخبرَ لِمَا رَأَى منْ أصحَابِه، والنَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيه وسلَّم لا يتمنَّى شيئًا قدَّرَ الله خلافَهُ.

(٢) قولُهُ تعالَى: «يَ**قُولُونَ**» الضَّميرُ للمنافقينَ.

قُولُهُ: (مَا قُتِلْنَا) أي: ما قُتل بعضُنا؛ لأنَّهُم لم يُقْتَلُوا كلُّهم؛ ولأنَّ المقتولَ لا يقولُ.

قولُهُ: «لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الأَمْرِ»، (لو) شرطيَّةٌ، وفعلُ الشَّرطُ (كانَ)، وحوابُهُ (ما قُتلْنا)، و لم يَقْتَرِن الجوابُ باللامِ؛ لأنَّ الأفصحَ إذا كانَ الجوابُ منفيًّا عدمُ الاقترانِ، فقولُكَ: لوْ جاءَ زيلٌ ما جاءَ عمرٌو، أفصحُ منْ قولِكَ: لوْ جاءَ زيلٌ لَمَا جاءَ عمرٌو، وقدْ ورَدَ قليلاً اقترانُها معَ النفي كقول الشَّاعر:

وَلُوْنُعْطَى الْخِيارَلْمَا افْتَرَقْنا ولكِنْ لاخِيارَ مَع اللَّيالِي

قولُهُ: (هَا هُنَا) أي: في أُحُدٍ.







قولُهُ: {قُلُ لُوْكُنْتُ مْ فِي بُبُوتِكُ مُ لَبَرَمَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِ مُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِ مْ }، هذا ردِّ عليهم، فلا يمكنُ أن يتحلَّفوا عمَّا أرادَ اللهُ هم.

وقولُهُم: {لَوْكَانَكَامِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ} هذا من الاعتراضِ علَى الشَّرعِ؛ لأنَّهم عَتَبوا علَى الرَّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسلَّم حيثُ حرجَ بدُونِ موافقتهِم، ويمكنُ أنْ يكونَ اعتراضًا علَى القدَرِ أيضًا، أي: لوْ كانَ لنا منْ حُسنِ التَّدبير والرَّأي شيءٌ ما خَرَجْنا فَنُقْتَلَ.

(٣) قولُهُ: ﴿ وَقَعَدُوا ﴾ الواوُ إمَّا أن تكونَ عاطفةً، والجملةُ معطوفةً علَى (قالوا) ويكونُ وصَف هؤلاءِ بأمْريْنِ: الأول: الاعتراضِ علَى القدرِ بقولِهِم: {لَوْأَطَاعُونَا مَا فَتَلُوا}.

الثاني: الجُبنِ عنْ تنفيذِ الشَّرعِ (الجهادِ) بقولِهِم: {وَقَعَدُوا} أَوْ تكونَ الواوُ للحالِ، والجملةُ حاليَّةً علَى تقديرِ (قَدْ) أي: والحالُ أنَّهم قدْ قعَدوا، ففيه توبيخٌ لهم حيثُ قالوا معَ قعودِهِم، ولوْ كانَ فيهم حيرٌ لخَرَجوا معَ النَّاسِ، لكنْ فيهم الاعتراضُ علَى المؤمنين وعلَى قضاء الله وقدره.

قُولُهُ: «لإِخْوَانِهِمْ» قيل: في النَّسبِ لا في الدِّينِ.

وقيل: في الدِّين ظاهرًا؛ لأنَّ المنافقينَ يَتَظاهَرُون بالإسلامِ.

ولوْ قيل: إنَّهُ شاملٌ للأمْرينِ لكان صحِيحًا.

قُولُهُ: {لَوْ أَطَاعُونَا مَا قَتُلُوا} هَذا غيرُ صحيحٍ، ولهذا ردَّ الله عليهم بقولِهِ: {قُلُ فَادْمَ وُوا عَنْ أَنفُسِكُ مُ الْمَوْتَ إِنْ كَنْتُمْ صَادَقَينَ} وإن كنتم قاعِدينَ فلا تَسْتَطِيعُونَ أيضًا أنْ تَدْرُءُوا عنْ أنفُسِكُم الموتَ.

فهذه الآيَةُ وَالَّتِي قَبَلَها تدلُّ عَلَى أنَّ الإنسانَ محكومٌ بقدرِ اللهِ، كما أنَّهُ يجبُ أن يكونَ محكومًا بشرعِ اللهِ.

ومناسبة الباب للتَّوحيدِ:

أنَّ منْ جملة أقسامٍ (لو) الاعتراضَ علَى القدرِ، ومَن اعترَضَ علَى القدرِ فإنَّهُ لَم يَرْضَ باللهِ ربَّا، ومَنْ لَم يَرْضَ بالله ربَّا، فإنَّهُ لَم يحقِّق التَّوحيدَ توحيدَ الربوبيَّة.

وَالواحِبُ أَن تَرْضَى باللهِ رَبَّا، ولا يمكنُ أَنَ تستريحَ إلاَّ إذا رضِيتَ باللهِ رَبًّا تَمَامَ الرِّضا، كأنَّ لكَ أجنحةً تميلُ هما حيثُ مالَ القدرُ.



ولهذا قالَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم: «عَجَبًا لإِمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلُّهُ خَيْرٌ، وليسَ ذلك لأحدٍ إلاَّ للمؤمنِ: إِنْ أَصابَتُهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وإِنْ أَصَابَتْهُ سرَّاءُ شَكَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ ومهْما كانَ، فالأمرُ سيكونُ على ما كانَ، فلوْ حرجْتَ مثلاً في سَفَرِ ثُمَّ أُصِبْتَ في حادثِ، فلا تقلْ: لوْ أنِّي ما حرَجتُ في السَّفر ما أُصِبْتُ؛ لأنَّ هذا مُقَدَّرٌ لا بُدَّ منه. (٤) قولُهُ: (وفي الصَّحيح) أيْ: (صحيحِ مسلمٍ) والمؤلِّفُ -رحمه الله- حذفَ منهُ جملةً، وأتَى بما هوَ مناسِبٌ للبابِ، والمحذوفُ قولُهُ: «الْمُؤْمِنُ القَوِيُّ حَيرٌ وأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضّعيف وفي كلّ خيرٌ». قُولُهُ: (احْرِصْ عَلَى ما يَتْفَعُكَ) الحرصُ: بذلُ الجهدِ لنيلِ ما ينفعُ منْ أمرِ الدِّينِ أو الدُّنيا.

وأفعالُ العبادِ - بحسنبِ السَّبْرِ والتَّقسيمِ - لا تَخلُو منْ أربع حالاتٍ:

الأولى: نافعةٌ، وهذه مأمورٌ بها.

الثانية: ضارَّةٌ، وهذَّه مُحَذُّرٌ منها.

الثالثة: فيها نفعٌ وضررٌ.

الرابعة: لا نَفْعَ فيها ولا ضورَ، وهذه لا يتعلَّقُ بما أمرٌ ولا لهيِّ، لكنَّ الغالبَ أنْ لا تقعَ إلاَّ وسيلةً إلَى ما فيهِ أمرٌ أوْ هٰيٌّ، فَتَأْخُذُ حكمَ الغاية؛ لأنَّ الوسائلَ لها أحكامُ المقاصد.

فالأمرُ لا يخلُو منْ نفعٍ أوْ ضررٍ، إمَّا لذاتِهِ أوْ لغيرِهِ، فحديثُنا العامُّ قدْ لا يكونُ فيهِ نفعٌ ولا ضررٌ، لكن قدْ يتكلُّمُ الإنسانُ ويتحدَّثُ لأحلِ إدخالِ السُّرورِ علَى غيرِهِ فيكونُ نفعًا، ولا يمكنُ أن تجدَ شيئًا من الأمورِ والحوادثِ ليسَ فيها نفعٌ ولا ضررٌ، إمَّا ذاتٍّ أوْ عارضٌ، إنَّما ذَكَرْنَاهُ لأحلِ تمامِ السَّبْرِ والتَّقسيمِ.

والعاقلُ يَشِحُّ بوقتِهِ أنْ يصرفَهُ فيما لا نفعَ فيهِ ولا ضررَ، قال النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم: ﴿مَنْكَانَ يُؤْمَنُ بِاللهُ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلُ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتُ ».

واتِّصالُ هذه الجملةِ بما قبلَها ظاهرٌ جدًّا؛ لأنَّ من القوَّةِ الحرصَ علَى ما ينفعُ.

و(ما) اسمٌ موصولٌ بفعلِ (ينفع) والاسمُ الموصولُ يُحَوَّلُ بصلتِهِ إِلَى اسمِ فاعلِ كَأَنَّهُ قالَ: احْرِصْ علَى النَّافعِ، وإنَّهَا قَلْتُ ذَلَكَ لَأَحَلِ أَنْ أَقُولَ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم أَمَرَنا بالحرصِ علَى النَّافعِ، ومعناهُ أن نقدِّمَ الأنفعَ علَى النَّافِع؛ لأنَّ الأنفعَ مشتملٌ علَى أصلِ النَّفع وعلَى الزِّيادة، وهذه الزِّيادةُ لا بدَّ أن نحرصَ عليها؛ لأنَّ الحكمَ إذا الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٦١٠ - صَ.ب: ٣٦١٤٤٩ - صَ.٠ - ١٠٢١٠ - صَ.٠ - فاكس: ٥٥٢٩٩٦٨ - صَ.٤ - فاكس: ٥٥٢٩٩٦٨ - صَ.٤ - ما ١٠٢٠٠ - ٥٥٢٩٩٩٨٠ - صَ.١ ما ١٠٢٠٠ - ٥٥٢٩٩٩٨٠ - صَ.١ ما ١٠٢٠٠ - ١٠٢٠٠ - ١٠٢٠٠ - ١٠٢٠٠ - ١٠٢٠٠ - ١٠٢٠٠ - ١٠٢٠٠ - ١٠٢٠٠ - ١٠٢ - ١٠٢٠ - ١٠٢٠ - ١٠٢٠ - ١٠٢٠ - ١٠٢٠ - ١٠٢٠ - ١٠٢٠ - ١٠٢٠ - ١٠٢٠ - ١٠٢٠ - ١٠٢٠ - ١٠٢٠ - ١٠٢ - ١٠٢٠ - ١٢٠ - ١٠٢٠ - ١







عُلِّقَ بوصف كانَ تأكَّدُ ذلكَ الحكمِ بحسبِ ما يشتملُ عليهِ تأكَّدُ ذلكَ الوصفِ، فإذا قلتَ: (أَنَا أَكْرَهُ الفاسِقِينَ) كانَّ كلَّ مَنْ كانَ أشدَّ في الفسقِ إليكَ أكرَهَ؛ فنقدِّمُ الأنفعَ علَى النَّافع لوجهين:

أحدهما: أنَّهُ مشتملٌ علَى النَّفع وزيادة.

والآخر: أنَّ الحكمَ إذا عُلِّقَ بوصفِ كانَ تَأكُّدُ ذلكَ الحكم بحسَبِ تَأكُّدِ ذلكَ الوصفِ وقوَّتِه.

ويُؤخَذُ من الحديثِ: وحوبُ الابتعادِ عن الضَّارِّ؛ لأنَّ الابتعادَ عنه انتفاعٌ وسلامةٌ لقولِهِ: «احْرِصْعَلَىمَا تُفعُكَ».

قولُهُ: «**واسْتَعِنْ باللهِ**» الواوُ تَقْتَضِي الجمعَ، ولم يقلْ: استعنْ لتكونَ الاستعانةُ مقرونةً بالحرصِ، والحرصُ سابقٌ علَى الفعل، فلا بدَّ أن تكونَ الاستعانةُ مقارنةً للفعل منْ أوَّله.

والاستعانةُ: طلبُ العونِ بلسانِ المقالِ، كقولِكَ: (اللهمَّ أُعِنِّي) أَوْ: (لا حولَ ولا قوَّةَ إلاَّ باللهِ) عندَ شروعِكَ بالفعل.

أَوْ بَلْسَانِ الْحَالِ وهيَ أَن تشعرَ بقلبِكَ أَنَّكَ محتاجٌ إِلَى ربِّكَ حَزَّ وحلَّ- أَن يُعينَكَ علَى هذا الفعلِ، وأَنَّهُ إِنْ وَكَلَكَ إِلَى ضعفٍ وعجزٍ وعورةٍ، أَوْ طلبُ العونِ بَمَا جَمِيعًا، والغالبُ أَنَّ مَن استعانَ بلسانِ المقالُ فقد استعانَ بلسان الحال.

ولو احتاجَ الإنسانُ إلَى الاستعانة بالمخلوق -كحملِ صندوق مثلاً- فهذا جائزٌ، ولكن لا تُشعِرْ نفسَكَ أَنَّها كاستعانتِكَ بالخالقِ، وإنَّما عليكَ أَن تشعرَ أَنَّها كمعونة بعضِ أعضائِكَ لبعضٍ، كما لوْ عجزْتَ عَنْ حملِ شيء بيد واحدة فإنَّكَ تستعينُ علَى حمله باليد الأخرَى، وعلَى هذا فالاستعانة بالمخلوقِ فيما يقدرُ عليهِ كالاستعانة ببعضِ أعضائِكَ، فلا تُنافي قولَهُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم: «اسْتَعِنْ بالله».

قُولُهُ: ﴿وَلَا تَعْجَزَنْ ﴾ فَعلَّ مضارعٌ مبنيٌّ علَى الفتح؛ لاتُصالِه بنونِ التَّوكيدِ الخفيفة، و(لا) ناهيَة، والمعنى: لا تفعلْ فعلَ العاجزِ من التَّكاسُلِ وعدمِ الحزمِ والعزيمة، وليسَ المُعنَى: لا يصيبُكَ عجزٌ ؟ لأنَّ العجزَ عن الشَّيء غيرُ التَّعاجُزِ، فالعجزُ بغيرِ اختيارِ الإنسان؛ لأنَّ ذلكَ لا طاقة له به فلا يتوجَّهُ عليهِ لهيٌ، ولهذا قالَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَليهِ سَلَّم: ﴿صَا قَائِكَا فَاذْ لَهُ تَسْتَطُوهُ فَعَلَ جَنْب ﴾ .

وِسلِّم: «صلِ قائمًا، فإنْ لمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فإنْ لمْ تَسْتَطِعْ فعلى جَنْبٍ».

فإذا اجتمعَ الحرصُ وعدمُ التَّكاسُلِ، اجتمعَ في هذا صدقُ النِّيَّةِ بالحرصِ والعزيمةِ بعدمِ التَّكاسلِ؛ لأنَّ بعضَ



النَّاسِ يَحْرِصُ عَلَى مَا يَنْفَعُهُ وِيَشْرَعُ فِيه، ثُمَّ يَتَعَاجَزُ وِيَتَكَاسَلُ وِيَدَعُهُ، وهذا خلافُ مَا أَمرَ به الرَّسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم، فما دمْتَ عرفتَ أَنَّ هذا نافعٌ فلا تدعْهُ؛ لأَنْكَ إذا عجرَت نفسُكَ خسرْتَ العملَ الَّذي عملْتَ ثُمَّ عوَّدْتَ نفسُكَ خسرْتَ العملَ والتَّدينِ منْ حالةِ النَّشاطِ والقوَّةِ إلَى حالةِ العجزِ والكسلِ، وكم منْ إنسان بدأ العملَ ولا سيَّما النَّافعُ - ثُمَّ أَتَى الشَّيطانُ فثَبَّطَهُ، لكن إذا ظهرَ في أثناءِ العملِ أنَّهُ ضارٌّ فيجبُ عليهِ الرُّجوعُ عنه؛ لأنَّ الرُّجوعَ إلى الحقِّ خيرٌ من التَّمادي في الباطل.

قولُهُ: «وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلاَ تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلتُ كَذا لَكانَ كَذا وكَذا» هذه هيَ المرتبةُ الرابعةُ مَّا ذُكِرَ في هذا الحديثِ العظيم إذا حصلَ خلافُ المقصودِ.

فالمرتبة الأولى: الحرص.

والمرتبة التَّانيَةُ: الاستعانةُ بالله.

والمرتبة الثَّالثَّة: الْمُضِيُّ فِي الأمرِ والاستمرارُ فيه، وهاتانِ المرتبتانِ إليكَ.

والمرتبة الرابعة: إذا حصَل خلاف المقصود فهذه ليست إليك، ولهذا قالَ: «وَإِنْ أَصَابَكَ شَيَّ ؟ . .».

قولُهُ: «وَإِنْ أَصابَكَ شَيَءٌ» أي: ممَّا لا تحبُّهُ ولا تريدُهُ، وممَّا يعوقُكَ عن الوصولِ إلَى مَرامِكَ فيما شرعْتَ فيهِ منْ

نفعٍ.

فمَنْ خالفهُ القدرُ ولم يأتِ على مطلوبهِ لا يخلو منْ حالين:

الأولى: أنْ يقولَ: لوْ لم أَفْعَلْ ما حصَلَ كذا.

التَّاتيَةُ: أَنْ يقولَ: لو فعلْتُ كذا - الأمرِ لم يفعلْهُ - لكانَ كذَا.

مثالُ الأوَّل: قولُ القائلِ: لوْ لَمْ أَسافَوْ مَا فَاتَّنِي الرِّبحُ.

ومثالُ التَّاتِي: أنْ يقولَ لوْ سافرتُ لربحْتُ.

وذكرَ النَّيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم النَّانِيَ دُونَ الأوَّلِ؛ لأنَّ هذا الإنسانَ عاملٌ فاعلٌ، فهوَ يقولُ: لوْ أَنِّي فعلتُ الفعلَ الفلانِّ دونَ هذا الفعلِ لَحَصَّلْتُ مطلوبِي، بخلافِ الإنسانِ الَّذي لم يفعلْ وكانَ موقفُهُ سلبيًّا من الأعمالِ. قولُهُ: «كذا» كنايَةٌ عنْ مُبْهَم، وهيَ مفعولٌ لفعلْتُ.

قولُهُ: «لَكَانَ كَذَا» فاعلُ (كَانَ)، والجملةُ حوابُ (لو).

الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ فاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٤٥٣٢٩٩٩ - ٢٥٤٨٩٨٦ . جوال: ٥٥٢٨٠٧٢٠-







قولُهُ: «قَدَرُ الله» خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي: هذا قدرُ الله.

و «قدرُ» بمعنَى: مقدور؛ لأنَّ قدرَ اللهِ يُطلَقُ علَى التَّقديرِ الَّذي هوَ فعلُ اللهِ، ويُطلَقُ علَى المقدورِ الَّذي وقعَ بتقديرِ اللهِ، وهوَ المرادُ هنا؛ لأنَّ القائلَ يتحدَّثُ عنْ شيءٍ وقعَ عليهِ، فقدرُ اللهِ أيْ: مقدورُهُ، ولا مُقَدَّرَ إلاَّ بتقديرٍ؟ لأنَّ المفعولَ نتيجةُ الفعل.

والمعنَى أنَّ هذا الَّذي وقعَ قَدَرُ اللهِ وليسَ إِليَّ، أمَّا الَّذي إليَّ فقدْ بذَلْتُ ما أراهُ نافعًا كما أُمرْتُ، وهذا فيهِ التَّسليمُ التَّامُّ لقضاءِ اللهِ –عزَّ وجلَّ– وأنَّ الإنسانَ إذا فعَلَ ما أُمرَ بهِ علَى الوجهِ الشَّرعيِّ فإنَّهُ لا يُلامُ علَى شيءٍ، ويفوِّضُ الأمرَ إِلَى الله.

قولُهُ: «وَهَا شَاءَ فَعَلَ» جَملةٌ مُصَدَّرةٌ بــــ(هَا) الشَّرطيَّةِ و(شاء) فعلُ الشَّرط، وحوابُهُ (فعل) أي: ما شاءَ اللهُ أن يفعلَهُ فعلَهُ؛ لأنَّ اللهَ لا رادَّ لقضائِهِ ولا مُعَقِّبَ لحكمهِ، قالَ تعالَى: {لاَ مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَسَرِيعُ الْحِسَابِ}.

وقدْ سبقَ ذِكْرُ قاعدة، وهيَ: أنَّ كلَّ فعلٍ مُعَلَّقٍ بالمشيئةِ فإنَّهُ مقرونٌ بالحَكمة، ولَيْسَ هناكَ شيءٌ معلَّقُ بالمشيئةِ المُحرَّدة؛ لأنَّ اللهُ لا يَشْرَعُ ولا يَفْعَلُ إلاَّ لحكمة.

وبهَذا التَّقريرِ نفهمُ أنَّ المشيئةَ يَلْزَمُ منها وقوَّعُ المُشَاءِ؛ ولهذا كانَ المسلمونَ يقولونَ: ما شاءَ الله كانَ، وما لمْ يشأً لمْ يكُنْ.

وأمَّا الإرادةُ ووقوعُ المرادِ ففيهِ تفصيلٌ:

فالإرادةُ الشَّرعيَّةُ لا يَلْزَمُ منها وُقُوعُ المرادِ، وهيَ الَّتي بمعنَى الحَبَّةِ، قالَ تعالَى: ﴿وَاللهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُ مُ ﴾، بمعنَى يُحِبُّ، ولوْ كانَتْ بمعنَى يَشَاءُ لتابَ اللهُ علَى جميع النَّاسِ.

أما الإرادةُ الكَوْنِيَّةُ فَيَلْزَمُ مِنها وُقُوعُ المرادِ، كما قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَكُوْ شَاءَ اللهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَ اللهَ يَفْعَلُ مَا الإرادةُ الكَوْنِيَّةُ فَيَلْزَمُ مِنها وُقُوعُ المرادِ، كما قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَكُوْ شَاءَ اللهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَ اللّهَ يَفْعَلُ مَا الإرادةُ الكَوْنِيَّةُ فَيَلْزَمُ مِنها وُقُوعُ المرادِ، كما قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَكُوْ شَاءَ اللهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَ اللّهُ يَفْعَلُ مَا

قُولُهُ: «فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ» (لوْ) اسمُ (إِنَّ) قَصَدَ حِكَايتَهَا؛ أَيْ: فإنَّ هذا اللفظ يفتحُ عملَ الشَّيطانِ. وعَمَلُهُ: مَا يُلْقِيهِ فِي قلبِ الإنسانِ مِن الحسرةِ والنَّدمِ والحزن؛ فإنَّ الشَّيطانَ يُحِبُّ ذلكَ، قالَ تعالَى: { إِنَّمَا وَعَمَلُهُ: مَا يُلْقِيهِ فِي قلبِ الإنسانِ مِن الحسرةِ والنَّدمِ والحزن؛ فإنَّ الشَّيطانَ يُحِبُّ ذلكَ، قالَ تعالَى: { إِنَّمَا وَعَمَلُهُ: مَا يُكُومُ مِنْ الحَسرةِ مِنْ الحَسرةِ والنَّدمِ والحزن؛ فإنَّ الشَّيطانَ يُحِبُّ ذلكَ، قالَ تعالَى: إلَيْمَا

الْنَجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْرُنَ الَّذِينَ آمُّنُوا وَلْيسَ بِضَارَهِ مُ شَيْئًا إِلاَّ بِإِذْنِ اللهِ}.







حتَّى في المنامِ يُرِيهِ أحلامًا مُخيِفةً ليُعَكِّرَ عليهِ صَفْوَهُ ويُشَوِّشَ فِكْرَهُ، وحينئذٌ لا يتفرَّغُ للعبادةِ علَى ما ينبغي. ولهذا لهَى النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ عن الصَّلاةِ حالَ تشوُّشِ الفكرِ، فقالَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ: ﴿ لاَ صَلاَةً بحَضْرة طُعَام، وَلاَ وَهُوَيُدَافعُهُ الأَخْبَثَان».

فإذا رَضِيَ الإنسانُ باللهِ ربًّا وقالَ: هذا قضاءُ اللهِ وقَدَرُهُ، وأنَّهُ لا بُدَّ أَنْ يَقَعَ؛ اطْمَأَنَّتْ نفسُهُ، وانْشَرَحَ صَدْرُهُ.

(٥) فيه مسائل:

الأولى: (تفسيرُ الآيَتَيْنِ في آل عمْرانَ) وهُمَا:

الأولَى: {الَّذِينَ قَالُوا لِإَّخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ

أَطَاعُونَا مَا قُتلُوا}.

الثَّانيَةُ: {يَقُولُونَ لَوْكَانَ لَنَا مِنَ الأَمْرِشَيُ مُّمَا قُتُلْنَا هَا هُنَا} أيْ: ما أُخْرِجْنَا وما قُتِلْنا. ولكنَّ الله تعالَى أَبْطَلَ ذلكَ بقولِهِ: {قُلْلُوكُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَهَرَ الَّذِينَ كُتِبَعَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى

والآيةُ الأحرَى: ﴿ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتُلُوا } فأَبْطَلَ الله دَعْوَاهُمْ هذهِ بقولِهِ: ﴿ فَادْسَ مُوا عَنْ أَنْفُسَكُ مُ الْمُؤْتَ إِنْ كُنتُ مُ صَادِقينَ } أيْ: إنْ كُنتُمْ صادقينَ في البقاءِ، وأنَّ عدمَ الخروجِ مانعٌ من القتلِ، فادْرَءُوا عنْ أنفسِكُم الموتَ؛ فإنَّهُم لنْ يَسْلَمُوا من الموتِ، بلْ لا بُدَّ أنْ يمُوتُوا، ولَكِنْ لوْ أَطَاعُوهُم وترَكوا الجهادَ لكَانُوا علَى ضلالٍ

- (٦) التَّانِيَةُ: (النَّهْيُ الصَّرِيحُ عَنْ قَوْلِ: (لَوْ)، إذا أَصَابَكَ شَيْءً) لقولِ الرَّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ: «وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِي فَعَلْتُ كَذَا لَكَانَ كَذَا `
- (٧) التَّالِثَةُ: (تَعليلُ الْمَسأَلَة بأَنَ ذلكَ يَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيطَانِ) فالنَّهيُ عنْ قولِ: (لَوْ)، عِلْتُهَا أَنَّها تفتحُ عملَ الشَّيطانِ، وهوَ الوسوسةُ، فَيَتَحسَّرُ الإنسانُ بذلكَ ويَنْدَمُ ويَحْزَنُ.

http://www.afagattaiseer.com E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com

Eliment !











(A) الرَّالِعَة: (الإرشادُ إِلَى الكلامِ الْحَسَنِ) يعني قَوْلَهُ: «وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ».

(٩) الخامِسنَة: (الأَمْرُ بالحِرْصِ عَلَى ما يَنْفَعُ معَ الاسْتِعانةِ باللهِ) لقولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ: «احْرِصْ عَلَى مَا تَنْفَعُكَ وَاسْتَعَنْ بالله».

(١٠) السَّادِسَة: (النَّهيُ عنْ ضدِّ ذلكَ، وهُوَ العجزُ) لقوله: «وَلاَ تَعْجَزَنْ».

فَإِنْ قَالَ قَالَ: العجزُ ليسَ باحتيارِ الإنسانِ، فالإنسانُ قدْ يُصابُ بمرضٍ فَيَعْجَزُ، فكيفَ هَى النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ عنْ أَمْر لا قُدْرَةَ للإنسان عليه؟

أَجِيبُ: بأنُّ المقصودَ بالعجز َ هنا التَّهاونُ والكسلُ عنْ فعل الشَّيء؛ لأنَّهُ هوَ الَّذي في مقدور الإنسان.

(١١) الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ أَطْلَقَ النَّهِيَ وَلَمْ يُفْصِحْ هل المرادُ بهِ التَّحَرِيمُ أو الكراهةُ. وَسَيَتَبَيَّنُ إَنْ شَاءَ اللهُ من

قُولُهُ: (الرِّيح) الهواءُ الَّذي يُصَرِّفُهُ اللهُ عزَّ وحلَّ، وجَمْعُهُ رياحٌ.

وأُصُولُهَا أربَعةٌ: الشَّمَالُ والجَنُوبُ والشَّرْقُ والغَرْبُ.

وما بينَهما يُسَمَّى النَّكْبَاءَ؛ لأنَّها نَاكِبَةٌ عن الاستقامة في الشَّمَالِ أو الجَنُوبِ أو الشَّرقِ أو الغَرْبِ. وتصريفُهَا منْ آيات اللهِ عزَّ وجلَّ، فَأَحيانًا تكونُ شَديدةً تَقْلَعُ الْأشجارَ، وتَهْدِمُ البيوتَ، وتَدْفِنُ الزُّرُوعَ، ويَحْصُلُ معها فَيَضَانَاتٌ عَظِيمةٌ، وأحيانًا تكونُ هادئةً، وأحيانًا تكونُ باردةً، وأحيانًا حَارَّةً، وأحيانًا عاليَةً، وأحيانًا نازلةً، كلُّ هذا بقضاء الله وقدره.

ولوْ أَنَّ الحَلقَ اجْتَمَعُوا كَلُّهُم عَلَى أَنَّ يَصْرِفُوا الرِّيحَ عَنْ جِهَتِهَا الَّتِي جَعَلَهَا الله عليها ما اسْتَطاعُوا إلَى ذلكَ سبلًا.

ولو اجتمَعَتْ جميعُ الْمَكائِنِ العالَميَّةِ النَّفَائَةِ لتُوجِدَ هذهِ الرِّيحَ الشَّديدةَ ما استطاعَتْ إلَى ذلكَ سبيلاً. ولكنَّ اللهُ عزَّ وجلَّ بقُدْرَتَه يُصَرِّفُها كيفَ يَشاءُ وعلَى ما يُرِيدُ.

فهلْ يَحقُ للمسلم أنْ يَسُبُّ هذه الرِّيحَ؟

الجوابُ: لا؛ لأنَّ هذه الرِّيحَ مُسَخَّرةٌ مُدَبَّرةٌ، وكما أنَّ الشَّمسَ أحيانًا تَضُرُّ بإحراقِهَا بعضَ الأشحارِ فَمَعَ ذلكَ لا يجوزُ لأحد أنْ يَسُبَّها؛ ولهذا قالَ: «لاَ تَسُبُّوا الرِّيحَ».

(۱۲) قولُهُ: (لاَ تَسُبُّوا الرِّيحَ) (لاَ): ناهيَة، والفعلُ بحزومٌ بحذف النُّون، والواوُ فاعلٌ، والرِّيحُ مفعولٌ به. المملغة العربية السعودية - الرياض ١٦٦١٠ - ص.ب: ٢٦١٤٤٩ - ص.م. http://www.afaqattaiseer.com - ص.ه - فاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ - ص.ه - قاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ - المنافقة المنافقة





والسَّبُّ: الشَّتُمُ والعيبُ والقَدْحُ واللَّعْنُ، وما أشبهَ ذلكَ؛ لأنَّ سَبُّ المُخلوق سَبُّ لِخَالِقه، فلوْ وَجَدْتَ قَصْرًا مَبْنِيًّا وفيهِ عَيْبٌ فَسَبَبْتَهُ، فهذا السَّبُّ يَنْصَبُّ علَى مَنْ بَنَاهُ. وكذلكَ سبُّ الرِّيحِ؛ لأنَّها مُدَّبَرَةٌ مُسَخَّرَةٌ علَى ما تقتضيه حكمةُ الله عزَّ وحلَّ.

ولكنْ إذا كانت الرِّيحُ مُزْعِجةً فقدْ أَرْشدَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ إِلَى ما يُقالُ حينَفذ في قولِهِ: «وَلَكِنْ قُولُوا: اللهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ...» إلخ.

قولُهُ: (مِنْ خَيْرٍ هَذهِ الرِّيحِ) الرِّيحُ نفسُهَا فيها حيرٌ وشرٌّ؛ فقدْ تكونُ عاصفةً تَقْلَعُ الأشجارَ وتَهْدِمُ الدِّيارَ وتُفيضُ البحارَ والأَهْارَ، وقدْ تكونُ هادئةً تُبَرِّدُ الجوَّ وتُكْسبُ النَّشاطَ.

قولُهُ: (وَخَيْرٍ مَا فِيهَا) أيْ: ما تَحْمِلُهُ؛ لأنَّها قدْ تحملُ حَيرًا كتلقيحِ الثَّمَارِ، وقدْ تحملُ رائحةً طَيِّبةَ الشَّمَّ، وقدْ تحملُ شرَّا كإزالَةِ تلقيحِ الثَّمَارِ، وأمراضِ تَضُرُّ الإنسانَ والبهائمَ.

قُولُهُ: (وخَيْرٍ مَا أُمِرَتْ بِهِ) مثلِ: إثارةِ السَّحابِ وسَوْقِهِ إِلَى حيثُ شاءَ اللهُ.

قولُهُ: (وَنَعُوذُ بِكَ) أَيْ: نَعْتَصِمُ وَنَلْجَأً.

قُولُهُ: (مِنْ شَرِّ هَذِهِ الرِّيحِ) أيْ: شَرِّها بنفسِها، كَقَلْعِ الأشحارِ، ودفْنِ الزُّرُوعِ، وهدْمِ البيوتِ.

قُولُهُ: (وشَرِّ مَا فِيهَا) أيْ: مَا تَحْمَلُهُ مِن الأشياءِ الضَّارَّةِ، كَالأَنْتَانِ والقَاذُورَاتِ والأوْبِئَةِ وغيرِهَا.

قولُهُ: (وَشَرِّ مَا أُمِرَتْ بِهِ) كالإهلاكِ والتَّدميرِ، قالَ تعالَى في ريحِ عادٍ: {تُدَمِّرُكُلَ شَيْءٍ بِأَمْرِ مِرَبِهَا} وتَيْبِيسِ الأرضِ من الأمطارِ، ودَفْنِ الزُّرُوعِ، وطَمْسِ الآثارِ والطُّرُق؛ فَقَدْ تُؤْمَرُ بشرِّ لحكمة بالغة قدْ نَعْجَزُ عنْ إدراكِهَا. وقولُهُ: (مَا أُمِرَتْ بِهِ) هذا الأمرُ حقيقيٌّ؛ أيْ: يأمُرُها اللهُ أنْ تَهُبُّ ويَأْمُرُهَا أنْ تَتَوقَّفَ. وكلُّ شيءٍ من المخلوقاتِ فيهِ إدراكِ بالنِّسْبَةِ إلَى أَمْرِ اللهِ، قالَ تعالَى للأَرْضِ والسَّماءِ: {الْتَشِيَا طَوْعًا أَوْ كُرْهَا قَالَتَا أَثَيْنَا طَائِعِينَ}

وقالَ للقلمِ: «أَكُنُبْ، قَالَ: رَبِّ، وَمَاذَا أَكْنُبُ؟ قَالَ: أَكْنُبْ مَا هُوَكَاثِنُ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ».

قال في (فتح المحيد) (ص: ٥٦١): (ففي هذا عبودية الله، وطاعة له ولرسوله، واستدفاعٌ للشرور به وتعرض لفضله ونعمته، وهذه حال أهل التوحيد والإيمان، خلافاً لحال أهل الفسوق والعصيان الذين حرموا ذوق طعم التوحيد الذي هو

حِقيقة الإيمان) .





المرابعة ال

(١٣) فيهِ مسائلُ:

الأولى: (النَّهْيُ عَنْ سَبِّ الرِّيحِ) وهذا النَّهيُ للتَّحريمِ؛ لأنَّ سبَّها سَبٌّ لَمَنْ خلقَهَا وأرسلَهَا.

(١٤) التَّانيَة: (الإِرشادُ إِلَى الْكلامِ النَّافِعِ إذا رَأَى الإِنسانُ ما يَكْرَهُ)

وهوَ أَنْ يقولَ: «**اللَّهُمَّ إِنِي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهَا . . .**» الحديثَ، معَ فِعْلِ الأسبابِ الحِسنَّيَّةِ أيضًا، كالاتِّقَاءِ بالجُدْرَانِ أو الجُبالِ منْ شَرِّ هذهِ الرِّيحِ.

(١٥) الثالِثَة: (الإِرشادُ إلَى أنَّها مأْمورةٌ) لقولهِ: سَمَا أُمِرَتُ بِهِ. . . ».

(١٦) الرَّابِعةُ: (أَنُّهَا قَدْ تُؤْمَرُ بِخَيرٍ، وقدْ تُؤْمَرُ بِشَرِّ) لقولِهِ: «خَيْرَمَا أُمرَتْ به، وَشَرَّمَا أُمرَتْ به».

والحاصلُ: أَنَّهُ يَجِبُ علَى الإنسانِ أَنْ لا يَعْتَرِضَ علَى قضاءِ الله وقَدَرِهِ، وَأَنْ لاَ يَسُبَّهُ، وأَنْ يكُونَ مُسْتَسْلِمًا لأمْرِهِ الكوبيِّ، كما يَجِبُ أَنْ يكونَ مَستسلمًا لأمْرِهِ الشَّرْعِيِّ؛ لأَنَّ هذهِ المخلوقاتِ لا تَمْلِكُ أَنْ تفعلَ شيئًا إلاَّ بأَمْرِ اللهِ سبحانَهُ وتعالَى.







تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الرابع والأربعون

(١) قولُهُ تعالَى: {يَظُنُونَ} الضَّميرُ يعودُ للمنافقينَ، والأصلُ في الظّنّ: أنَّهُ الاحتمالُ الرَّاجعُ، وقدْ يُطلَقُ علَى اليقينِ، كما في قولِهِ تعالَى: {الَّذِينَ يَظُنُونَ أَنْهُ مُلكَقُومَ إِنِهِ مُ} أيْ: يَتَيَقّنُونَ، وضدُّ الرَّاجعِ الْمَرجُوحُ، ويُسمَّى مَهْمًا

قُولُهُ: {ظُنَّ الْجَاهِلَيَة} عطفُ بيانِ لقولِهِ: {غَيْرَ الْحَقّ}، و {الْجَاهِلَيَة}: الحالُ الجاهليَّةُ، والمعنَى: يظنُّونَ باللهِ ظنَّ الحالِ الجاهليَّةِ الَّتِيَ لا يَعْرِفُ الظَّانُ فيها قدْرَ اللهِ وعَظَمَتَهُ، فهوَ ظُنَّ باطلٌ مبنيٌّ علَى الجهلِ.

والظَّنُّ بِاللهِ عزَّ وجلَّ على نوعين: الأُوَّلُ: أَنْ يَظُنَّ بِاللهِ حِيرًا.

والتَّاني: أنْ يَظُنَّ بالله شرًّا.

فالأوَّلُ لهُ متعلَّقانٍ:

أحدهما: متعلّق بالنّسبة لما يفعلُهُ في هذا الكون، فهذا يجبُ عليك أنْ تُحْسنَ الظّنَّ باللهِ عزَّ وجلَّ فيما يفعلهُ سبحانَهُ وتعالَى في هذا الكون، وأنْ تعتقدَ أنَّ ما فعلَهُ إِنّما هو لحكمة بالغة قدْ تصلُ العقولُ إليها وقدْ لا تصلُ، وهذا تَنبَيَّنُ عظمةُ اللهِ وحكمتُهُ في تقديره، فلا يُظنُّ أنَّ اللهَ إذا فعل شَيئًا في الكون فعلَهُ لإرادة سيئة، حتَّى الحوادثَ والنَّكَباتِ لَم يُحدِّثُها اللهُ لإرادة السُّوءِ المتعلِّق بفعله، أمَّا المتعلِّق بغيره بأنَّ يُحدثُ ما يريدُ به أنْ يَسُوءَ هذا الغير، فهذا واقع، كما قالَ تعالَى: {قُلْ مَنْ ذَا الذِي يَعْصِمُكُ مُ مِنَ اللهِ إِنْ أَمَادَ بِحَدُ شُوءًا أَوْ أَمَادَ بِحَدُّمَةً}.

والآخر: متعلَّقٌ بالنِّسبة لما يفعلُهُ بك، فهذا يجبُ أنْ تَظُنَّ باللهِ أحسنَ الظَّنِّ، لكن بشرط أن يُوجَدَ لديكَ السَّببُ الَّذي يُوجِبُ الظَّنَّ الحسنَ، وهوَ أن تعبدَ الله علَى مقتضَى شريعته معَ الإخلاصِ، فإذا فَعَلْتَ ذلكَ فعليكَ أن تَظُنَّ أنَّ الله يَقبلُ منكَ، وكذلك إذا تابَ الإنسانُ من الذَّنبِ، فيحسنُ الظَّنَّ بالله أَنهُ يقبلُ منهُ ولا يُسيءُ الظَّنَّ بالله بأنْ يعتقدَ أنَّهُ لا يقبلُ منهُ.

الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ اكس: ٨٩٩٩٩٦ - هاتف: ٤٥٢٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٦٦ - جوال: ٥٥٢٨٠٧٠٠



وأمَّا إنْ كانَ الإنسانُ مُفَرِّطًا في الواجبات، فاعلاً للمحرَّمات، وظنَّ باللهِ ظنَّا حسنًا، فهذا هو ظنُّ الْمُتَهَاوِنِ الْمُتَهَاوِنِ الْمُتَهَالِكِ، بلْ هوَ منْ سوءِ الظَّنِّ بالله؛ إذ إنَّ حكمةَ الله تَأْبَى مثلَ ذلكَ.

أَمَا النَّوعُ النَّاني: فهوَ أن يَظُنَّ باللهِ شرَّا، مثلُ: أنْ يَظُنَّ في فعله سَفَهًا أوْ ظلمًا، أوْ نحوَ ذلك، فإنَّهُ منْ أعظمِ المحرَّماتِ وأقبحِ الذُّنوبِ، كما ظنَّ هؤلاء المنافقونَ وغيرُهم مَّمَنْ يَظُنُّ بالله غيرَ الحقِّ.

قولُهُ: ﴿ يَقُولُونَ هَلُ لَنَا مِنَ الأَثْمَرِ مِنْ شَيْءٍ } مُرادُهم بذلك أمرانِ:

الأوَّلُ: رفعُ اللوم عنْ أنفسهم.

الثَّاني: الاعتراضُ علَى القدَر.

وقولُهُ: {لنا} خبرٌ مقدَّمٌ.

وقولُهُ: **{مَنْشَيَءٍ}** مَبَتَدُأً مَوْخَرٌ مَرْفُوغٌ بِالْضَّمَّةِ المَقَدَّرَةِ عَلَى آخرِهِ، مَنَع مَنْ ظهورِهَا اشْتِغالُ الْمَحَلِّ بحركةِ حرف الجرِّ الزَّائد.

قُولُهُ: {قُلْ إِنَّ الْأَمْرَكُلُهُ لِلهِ } أَيْ: فإذا كانَ كذلكَ فلا وجهَ لاحتجاجِكُم علَى قضاءِ اللهِ وقدرِهِ، فاللهُ عزَّ وحلَّ يفعلُ ما يشاءُ من النَّصر وَالخذْلان.

وقولُهُ: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ﴾ واحدُ الأمورِ، لا واحدُ الأوامرِ؛ أي: الشَّانُ كلُّ الشَّانِ الَّذي يتعلَّقُ بأفعالِ اللهِ وأفعالِ اللهِ وأفعالِ اللهِ وأفعالِ اللهِ وأفعالِ اللهِ وأفعالِ اللهِ وأفعالِ اللهِ وألمَّرَ، لكنَّ الشَّرَّ في مفعولاتِه لا في فعله.

قُولُهُ: ﴿ يَخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِ مُ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ } فمِنْ شأنِ المنافقينَ عدمُ الصَّراحةِ والصَّدقِ، فَيُحْفِي في نفسهِ ما لا يُبْدِيهِ لغيرِهِ؛ لأنَّهُ يرَى منْ جُبنِهِ وحوفِهِ أَنَّهُ لوْ أَحبرَ بالحقِّ لكانَ فيهِ هلاكُهُ، فهوَ يُحْفِي الكفرَ والفسوقَ والعصيانَ. قُولُهُ: ﴿ مَا فَتَلْنَا هَا هُنَا } أيْ: في أُحُد، والمُرادُ بَمَنْ قُتِلَ: مَن اسْتَشْهِدَ من المسلمينَ في أُحُد؛ لأنَّ عبدَ اللهِ بنَ أُبيًّ وَجَعَ بنحوِ ثُلُثَ الحيشِ في غزوةِ أُحُد وقال: إنَّ محمَّدًا يَعصيني ويُطيعُ الصِّغارَ والشُّبَانَ.

قولُهُ: {قُلُ لُوْكُنْتُمْ فِي بِيُوتِكُمْ لَلَهِ بِيَ اللَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ } هذا الاحتحاجُ لا حقيقة لهُ؛ لأنَّهُ إذا كُتبَ القتلُ علَى أحد لمْ ينفعْهُ تَحَصَّنُهُ فِي بيته.

الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ فاكس: ٨٦٩٤٥٨ هاتف: ٢٩٩٧٢٥٩ - ٢٥٤٨٦٨٦ جوال: ٣٦٠٠٧٠٠٠





والكتابة قسمان:

الأول: الكتابةُ الشرعيَّةُ: وهذه لا يَلْزَمُ منها وقوعُ المكتوبِ، مثلُ قولِهِ تعالَى: {لِنَّ الصَّلَاَةَكَ اَنتُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا} وقولِهِ: {يا أَبِهَا الَّذِينَ آمَنوا كُتبَ عَلَيْكُ مُ الصَّيَامُ}.

الثاني: الكتابة كونيَّة: وهذه يَلْزَمُ منها وقوعُ المكتوب، كما في هذه الآية، ومثلُ قولِهِ تعالَى: {وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي النَّرْتُومِ مِنْ بَعْدِ الذَّكُرِ أَنَّ الأَمْرُ صَيَرِيُهَا عِبَادِي الصَّالِحُونَ}، وقولِهِ: {كَتَبَاللهُ لَأَغْلَبَنَ أَنَّا وَمَسُلِي} ومثلُ هذه الآية قولُهُ: {وَلَيْسَلِي اللهُ مَا فِي صُدُومِ كُمْ أَيْ: يختبرَ ما في صدورِكُمْ من الإيمانِ بقضاءِ اللهِ وقدرِه، والإيمانِ بحكمتِه، فيختبرَ ما في قلب العبدِ بما يُقدِّرُهُ عليهِ من الأمورِ المكروهةِ حتَّى يتبيَّنَ مَن استَسْلَمَ لقضاءِ اللهِ وقدره وحكمته، ثمَّنْ لم يكنْ كذلك.

قولُهُ: ﴿ وَلِيُمُحْصَمَا فِي قُلُوبِكُ مْ ﴾ أيْ: إذا حصلَ الابتلاءُ فقوبِلَ بالصَّبرِ صارَ في ذلكَ تمحيصٌ لِمَا في القلبِ، أيْ: تطهيرٌ لهُ وإزالةٌ لمَا يكونُ قدْ علِقَ بهِ منْ بعضِ الأمورِ الَّتي لا تنبغي.

وقدْ حصلَ الابتلاءُ والتَّمحيصُ في قصَّة أُحُد، بدَليلِ أنَّ الصَّحابةَ لَمَّا ندَبَهُم رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم حينَ قِيلَ لهُ: {إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاحْشُوهُمْ } حرَجوا إلَى حَمْراءَ الأَسَدِ ولم يَجِدوا غَزْوًا فرجَعُوا:

{فَانْقَلَبُوا بِنَعْمَةُ مِنَ اللهِ وَفَضْلِ لَعْ يَمْسَسُهُ عُ سُوءٌ وَاتَّبَعُوا مِرِضُوانَ اللهِ وَاللهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ }.

قولُهُ: {وَاللهُ عَلِيمُ بِذَاتِ الصُّدُومِ } جملةٌ حبريَّةٌ فيها إثباتُ أنَّ الله عليمٌ بذاتِ الصُّدورِ؛ أيْ: بصاحبةِ الصُّدورِ، والمُرادُ بها القلوبُ، كما قالَ تعالَى: {فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَامُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصَّدُومِ } فالله لا يَخْفَى عليه شيءٌ فيعْلَمُ ما في قلبِ العبدِ وما ليسَ في قلبِه، متَى يكونُ، وكيفَ يكونُ؟

(٢) قولُهُ تعالَى: {الظَّانِينَ} المُرادُ هم: المنافقونَ والمشركونَ، قالَ تعالَى: {وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ

وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّانِينَ بِاللهِ ظَنَ السَّوْعِ } أيْ: ظنَّ العيب، وهوَ كقولِهِ فيما سبق: {ظَنَّ الْجَاهلَيَة } ومنهُ ما نقلَهُ المؤلِّفُ عن ابنِ القيِّمِ رَحْمَهُمَا اللهُ: أَنَّهم يَظُنُّونَ أَنَّ أَمرَ الرَّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم سيَضْمَحِلُ، وَأَنَّهُ لا محكُ أَنْ بعه ذَ، وما أشبه ذلك،

الملحة العربية السعودية – الرياض ١١١١١ – ص.ب: ١١٤٤٦ ، اكس: ٤٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٤٥٢٢٢٩٩ – ٤٥٤٨٩٦٦ - جوال: ٥٥٢٨٠٧٢٠. قولُهُ: {عَكَيْهِ مُ دَائِرَةُ السَّوْءَ } أَيْ: أَنَّ السَّوْءَ محيطٌ هِم جميعًا منْ كلِّ جانب، كما تحيطُ الدَّائرةُ بما في جوفِهَا، وكذلكَ تدورُ عليهم دوائرُ السَّوْءِ، فهم - وإنْ ظنُّوا أَنَّهُ تعالَى تخلَّى عنْ رسولِهِ، وأنَّ أمرَهُ سيضمحِلُّ - فإنَّ الواقعَ خلافُ ظنِّهِم، وأنَّ الدَّائرةَ راجعةً عليهم.

قُولُهُ: {وَغُضِبَ اللهُ عَلَيْهِـمُ} الغضبُ: منْ صفاتِ اللهِ الفعليَّةِ الَّتِي تتعلَّقُ بمشيئتِهِ ويترتَّبُ عليهِ الانتقامُ، وأهلُ التَّعطيل قالوا: إنَّ اللهُ لا يغضبُ حقيقةً.

فمنهم مَنْ قالَ: الْمَرادُ الانتقامُ، ومنهم مَنْ قالَ: الْمُرادُ إرادةُ الانتقامِ، قالوا: لأنَّ الغضبَ غَلَيانُ القلبِ لطلبِ الانتقامِ، ولهذا قالَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم: ﴿إِنَّهُ جَمْرَةُ يُلْقِيهَا الشَّيْطَانُ فِي قُلْبِ أَبْنَ آدَمَ ۗ.

فيُحابُ عنْ ذلكَ: بأنَّ هذا هوَ غضبُ الإنسانِ، ولا يلزَمُ من التَّوافقِ في اللَّفظُ التَّوافقُ في المثليَّة والكيفيَّة، قالَ تعالَى: {لَيْسَكُمْ السَّفُونَا التَّقَمْنَا مِنْهُمْ اللَّهُ مَا اللَّقَامَ قُولُهُ تعالَى: {فَلَمَّا اسَّفُونَا التَّقَمْنَا مِنْهُمْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللْعَلِيْ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللْعُلِمُ الللَّهُ عَلَ

وقولُهُ: ﴿ وَلَعَنَّهُ مُ ﴾ اللعنُ: الطُّردُ والإبعادُ عنْ رحمةِ اللهِ.

قولُهُ: ﴿وَأَعَدَّ لَهُـمْ جَهَّنَـمَ} أيْ: هيَّأهَا لهم، وجعلَهَا سَكَنًا لهم.

قولُهُ: **{وَسَاءَتُ مُصِيرًا}** أيْ: مَرْجِعًا يُصارُ إليهِ، و **{مصيرًا}** تمييزٌ، والفاعلُ مستترٌ؛ أيْ: ساءَت النَّارُ مصيرًا يصيرونَ إليه.

(٣) قُولُهُ: (قَالَ ابنُ القَيِّمِ): (هُوَ مُحَمَّدُ ابنُ قَيِّمِ الْجَوْزِيَّةِ، أُحدُ تلاميذِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ الكبارِ الْمُلاَزِمِينَ لَهُ، رَحِمَهما اللهُ، وقِدْ ذَكَرَمُ فِي (زادِ المعادِ) عَقِيبَ غزوةِ أُحُدِ تحتَ بجثِ (الحكمِ والغاياتِ المحمودةِ التي كانَتْ فيها).

(٤) قُولُهُ: (في الآيَة الأُولَى) يعني قُولَهُ: ﴿ يَظُنُونَ إِللَّهِ عَنْمِ رَالْحَقِّ ظَنَ الْجَاهِلَيَة ﴾ فُسِّر بأنَّ الله لا يَنْصُرُ رسولَهُ، وأنَّ أُمرَهُ سَيَضْمَحِلُّ أَيْ: يزولُ، وفُسِّرَ بأنَّ ما أصابَهُ لم يكنْ بقدرِ اللهِ وحكمتِهِ، ويُؤْخَذُ هذا التَّفسيرُ منْ قُولِهِم: ﴿ لَوْ





كَانَكَامِنَ الأَمْمِ شَيْءٌ مَا قُتُلْنَا هَا هُنَا} فَفُسِّرَ بإنكارِ الحكمةِ، وإنكارِ القدرِ، وإنكارِ أن يتمَّ أمرُ رسولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم، وأَنْ يُظهرَهُ اللهُ عَلَى الدِّينِ كلِّه، ففُسِّرَ بما يكونُ طعنًا في الرُّبوبيَّةِ، وطعنًا في الأسماءِ والصِّفات، فالطَّعنُ في القدر طعنٌ في ربوبيَّةِ اللهِ عزَّ وحلٌ؛ لأنَّ منْ تمامِ ربوبيَّتِه عزَّ وحلَّ أَنْ نؤمنَ بأَنَّ كلَّ مَا حَرَى في الكونَ فإنَّهُ بقضاءِ اللهِ وقدرهِ، وطعنٌ في أفعالِه وحكمته، حيثُ ظُنَّ أَنَّ الله تعالَى لا ينصرُ رسولَهُ، وسوف يَضْمَحِلُ أَمرُهُ؛ لأنَّهُ إذا ظنَّ الإنسانُ هذا الظَّنَّ باللهِ فمعنَى ذلكَ أنَّ إرسالَ الرَّسولِ عَليْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ عَبَثٌ وسَفَهُ.

فما الفائدةُ منْ أن يُرسَلَ رسولٌ ويؤمَرَ بالقتالِ وإتلافِ الأموالِ والأنفسِ، ثمَّ تكونُ النَّتيجةُ أن يضمحلُّ أمرُهُ ويُنسَى، فهذا بعيدٌ، ولا سيَّما رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّم الَّذي هوَ حاتَمُ النَّبِيِّنَ، فإنَّ اللهُ تعالَى قدْ أذِنَ بأنَّ شريعتَهُ سوفَ تَبْقَى إلَى يوم القيامة.

قَالَ ابنُ القيِّمِ رَحْمَهُ اللَّهُ: (وهذا هُوَ ظنُّ السَّوْءِ الَّذي ظنَّهُ المنافقونَ والمشركونَ في سورةِ الفتح).

وخلاصة ما ذكر ابن القيِّم في تفسير (ظنِّ السَّوْءِ) ثلاثة أمور:

الأوّلُ: أَنْ يُظَنَّ أَنَّ الله يُديلُ الباطلَ علَى الحقِّ إِدالَةً مُستقرَّةً يَضْمَحلٌ معها الحقُّ، فهذا هوَ ظنُّ المشركينَ والمنافقينَ في سورةِ الفتحِ، قَالَ تعالَى: {بَلْ ظَتَنْتُ مُ أَنْ لَنْ يَنْقَلبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَى أَهْلِيهِ مُ أَبِدًا }.

الثَّاتي: أَن يُنْكُرَ أَنْ يكونَ مَا جَرَى بقضاءِ اللهِ وقدرِهِ؛ لأنَّهُ يَتَضَمَّنُ أَنْ يَكُونَ في مُلَكِهِ سبحانه ما لا يريدُ، معَ أَنَّ كلَّ ما يكونُ في مُلكه فهوَ بإرادته.

الثَّالثُ: أن يُنْكَرَ أَنْ يكونَ قدَّرَهُ لحكمة بالغة يستحقُّ عليها الحمد؛ لأنَّ هذا ينضمَّنُ أَنْ تكونَ تقديراتُهُ لعبًا وسفهًا، ونحن نعلمُ علمَ اليقينِ أَنَّ اللهَ لا يُقدِّرُ شَيعًا أَوْ يُشرِّعُهُ إلاَّ لحكمة قدْ تكونُ معلومةً لنا وقدْ تَقْصُرُ عقولُنَا عنْ إدراكِهَا، ولهذا يختلفُ النَّاسُ في عللِ الأحكامِ الشَّرعيَّةِ اختلافًا كبيرًا بحسَبِ ما عندَهُم منْ معرفةِ حكمةِ اللهِ سبحانَهُ وتعالَى.

قُولُهُ: {فَوُلِلْ لِلّذِينَ كَفَرُوا مِنَ الْنَاسِ} ويلٌ: مبتدأً، وساغَ الابتداءُ بالنَّكرةِ للتَّعظيمِ، وحبرُ المبتدأِ {لِلَّذِينَ فَوَلُهُ: {فَوُلِلْ لِلَّذِينَ كَلَمْهُ وَعِيدٍ، وَلَيْسَتَ كَمَا صَعْمُرُوا } والجَرُورُ {مِنَ النَّاسِ} بيانٌ لويلٍ، وفي هذا دليلٌ علَى أنَّ كَلَمْهُ (ويل) كلمهُ وعيد، وليست كما قيلَ: وادٍ في جهنَّمَ، ولهذا نقولُ: ويْلُ لكَ من البردِ، ويلٌ لكَ منْ فلانِ، ويقولُ المتوَجِّعُ: ويْلاهُ، وإنْ كانَ قدْ



يوحدُ وادٍ في حهنَّمَ اسمُهُ (ويلٌ) لكنَّ (ويل) في مِثلِ هذه الآيةِ كلمةُ وعيد.

(٥) قولُهُ: ﴿وَأَكْثَرُ النَّاسِ؛ أَيْ: مِنْ بني آدمَ لا مِن المؤمنينَ، وقولُهُ: ﴿يَطُّتُونَ بِاللهِ ظَنَ السَّوَءِ } أي: العيبِ فيما يختصُّ هم، كما إذا دَعُوا اللهُ عَلَى الوجهِ المشروعِ يظنُّونَ أنَّ اللهَ لا يجيبُهُم، أوْ إذا تَعبَّدُوا اللهُ بمقتضَى شريعتِهِ يظنُّونَ أنَّ اللهُ لا يقبلُ منهم وهذا ظنُّ السَّوءِ.

قولُهُ: «فيما يفعلُهُ بغيرِهِم» كما إذا رأوا أَنَّ الكفَّارَ انْتَصَروا علَى المسلمينَ بمعركة من المعاركِ ظُنُوا أنَّ اللهُ يُديلُ هؤلاءِ الكفَّارَ علَى المسلمينَ دائمًا، فالواجبُ علَى المسلمِ أنْ يُحْسِنَ الظَّنَّ باللهِ؛ معَ وَجودِ الأسبابِ الَّتِي تقتضي ذلكَ.

قُولُهُ: «ولا يَسْلَمُ مِنْ ذَلِكَ» أَيْ: مِن الظَّنِّ السَّوْءِ.

قولُهُ: ﴿**إِلا مَنْ عَرَفَ اللهَ وأسماءَهُ وصفاتِهِ، وموجَبَ حكْمَتِهِ وحْمدهِ**» صدقَ رحمَهُ اللهُ، لا يَسْلَمُ مِنْ ظَنِّ السَّوْءِ إلاَّ منْ عَرَفَ اللهَ عزَّ وحلَّ، وما لهُ من الحِكَمِ والأسرارِ فيما يُقَدِّرُهُ ويُشَرِّعُهُ، وكذلكَ عرَفَ أسماءَهُ وصفاتِهِ معرفةً حَقَّةً لا معرفة تحريف وتأويل.

وعلَى هذا فالَّذي عرفَ أَسماءَ اللهِ وصفاتهِ معرفةً علَى ما جرَى عليهِ سلفُ هذه الأُمَّةِ وأَثمَّتُها، وعَرَفَ مُوجَبَ حكمةِ اللهِ كنَ أَنْ يظنَّ باللهِ ظنَّ السَّوء.

وقولُهُ: «هُوجَبَ» موجَبٌ بالفتحِ هوَ: الْمُسَبَّبُ النَّاتجُ عَن السَّبَبِ َمعنَى الْمُقْتَضَى، وبالكسرِ السَّببُ الَّذي يَقتَضِي الشَّيءَ بمعنَى الْمُقتَضي.

فالَّذي يعرفُ موجَبَ حكمةِ اللهِ وما تقتضيهِ الحكمةُ، فإنَّهُ لا يمكنُ أنْ يظنَّ باللهِ ظنَّ السَّوءِ أبدًا، ولاحظ الحكمةَ الَّيْ حصَلَتْ للمسلمينَ في هَزيمتهِم في حُنينِ وفي هزيمتهِم في أُحُد، فإنَّ في ذلكَ حِكَمًا عظيمةً ذكَرَهَا اللهُ في سورةِ آل عمرانَ والتوبةِ، فهذه الحِكَمُ إذا عرفَها الإنسانُ لا يمكنُ أنْ يُظنَّ باللهِ ظنَّ السَّوءِ، وأنَّهُ أرادَ أنْ يَخْذُلَ رسولَهُ وحزْبَهُ.

بلْ كلُّ ما يُحْرِيهِ اللهُ في الكونِ كمنعِ الإنباتِ والفقرِ فهوَ لحكمةٍ بالغةِ قدْ لا نعلمُهَا، ولا يمكنُ أن يُظنَّ أنَّ اللهُ بَحِلَ علَى عبادِهِ؛ لأَنَّهُ عزَّ وجلَّ أكرمُ الأكرمينَ، وعلَى هذا فقسْ.

(٦) قُولُهُ: «اللَّبِيبُ» علَى وزنِ (فعيلٍ) ومعناهُ: ذُو اللُّبِّ، وَهُوَ العَقلُ.

قولُهُ: «**هِذَ**ا» الْمُشارُ إليهِ هوَ الظَّنُّ باللهِ عزَّ وجلَّ، ليعتنيَ همذا حتَّى يظنَّ باللهِ ظنَّ الحقِّ، لا ظنَّ السَّوءِ وظنَّ



الجاهليَّة.

قُولُهُ: «وَلْيَتُبْ إِلَى الله» أيْ: يرجعُ إليه؛ لأنَّ التَّوبةَ الرُّجوعُ من المعصيَة إلَى الطَّاعة.

قُولُهُ: «وليَسْتَغْفُرْهُ» أيْ: يطلبُ منهُ المغفرةَ، واللامُ في قوله: (وَلْيَتُبْ) وقوله: (وَلْيَسْتَغْفُرْهُ) للأمر.

(٧) قولُهُ: «تَعنُّتًا علَى القَدَر وملامَةً للهُ» أيْ: إذا قدَّرَ الله شيئًا تحدُهُ يقولُ: ينبغي أنْ ننتصرَ، ينبغي أنْ يأتي

المطرُ، ينبغي أنْ لا نُصابَ بالْحَوائح، وأنْ يُوَسَّعَ لنا في هذا الرِّزق، وهكذا.

قولُهُ: «فَمُستَقِلٌ وَمُستَكْثِرٌ» مستقلِّ: مبتدأً، حبرُهُ محذوفٌ، ومُسْتَكْثِرٌ: مبتدأً حبرُهُ محذوفٌ، والتّقديرُ فَمِنَ النَّاسِ مُسْتَقِلٌّ، ومنهم مستكثرٌ، ونظيرُ ذلكَ قولُهُ تعالَى: {فَمُنْهُ مُ شَقَيٌّ وَسَعَيدٌ } فسعيدٌ مبتدأً، حبرُهُ محذوفٌ تقديرُهُ:

ومنهم سعيدٌ، ولا يُقالُ بأنَّ (سعيد) معطوفٌ علَى شقيٌّ لكونه يلزمُ أنْ يكونَ الوصفان لموصوفِ واحدٍ. قُولُهُ: «وفتِّشْ نَفْسَكَ: هَلْ أَنْتَ سالِمٌ؟» وهذا ينبغي أنْ يكونَ في جميعِ المسائلِ مَّا أوجبَهُ الله، فتِّشْ عنْ

نفسكَ: هلْ أنتَ سالٌّم من التَّقصير فيه؟

ومَّا حرَّمهُ اللهُ عليكَ، هلْ أنت سالٌّم من الوقوع فيه؟

(٨) قولُهُ:

فَإِنْ تَنْجُ مِنْهَا تَنْجُ مِنْ ذِي عَظِيمَة

(تَنْجُ) -الأُوَّلُ- فعلُ الشَّرطِ بمحزومٌ بحذفِ الواوِ، (تَنْجُ) - النَّانيَةُ - حوابُهُ مجزومٌ بحذفِ الواوِ. وقولُهُ: «مِنْ ذي عظيمةِ» أيْ: منْ ذي بَلِيَّةٍ عظيمةٍ، أوْ نحوِهَا.

والأف إنسي لاإخساك كنساجيًا

التَّقديرُ: أيْ: وإلاَّ تنجُ منْ هذه البليَّةِ فإنِّي لا إخالُكَ ناحيًا.

(٩) فيهِ مسائلُ:

الأولمى: (تفسيرُ آيَةِ آلِ عِمرانَ) وهي قولُهُ تعالَى: ﴿يَظُنُونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظُنَّ الْجَاهِلَيَةِ. . ﴾ وقدْ سبق، والضَّميرُ فيها للمنافقينَ.

> الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ هاكس: ٨٦٩٩٤٥٤ هاتف: ٩٩٢٢٥٩ - ٢٩٩٨٥٥٤ جوال: ٥٥٢٨٠٧٠٠







(١٠) الثَّانيَّة: (تَفْسيرُ آيَةِ الفَتْحِ) وهي قولُهُ تعالَى: {الظَّانِينَ بِاللهِ ظَنَّ السَّوْءِ..} وقدْ سبق، والضَّميرُ فيها للمنافقينَ.

(11) الثالثة: (الإخبارُ بأنَّ ذلِكَ أنواعٌ لا تُحْصَرُ) أيْ: ظنُّ السَّوْءِ، والَّذي أخبرَ بذلكَ ابنُ القيِّمِ رحمَهُ الله، وضابطُ هذه الأنواعِ أن يُظَنَّ باللهِ مَا لا يَليقُ به.

(١٢) الرابعة: (آله لا يَسْلَمُ مِنْ ذلكَ إلاَّ مَنْ عَرَفَ الأسماءَ والصِّفاتِ، وعرَفَ نَفْسَهُ) أَيْ: لا يَسْلَمُ مِنْ ظَنِّ السَّوْءِ باللهِ، إلاَّ مَنْ عَرَفَ اللهِ وأسماءَهُ وصفاتِهِ، وموجَبَ حكمتِه وحمده، وعَرَفَ نفسهُ ففَتَشَ عنها، والحقيقةُ أنَّ السَّوْءِ باللهِ، إلاَّ مَنْ عَرَفَ اللهِ وأَسَّا الرَّبُّ فَهوَ محلُّ الكمالِ المَطلقِ الَّذَي لا يَعْتَرِيهِ نقصٌ بوجهٍ من الوجوهِ: الإنسانَ هوَ محلُّ النَّقصِ والسَّوءِ، وأمَّا الرَّبُّ فَهوَ محلُّ الكمالِ المَطلقِ الَّذَي لا يَعْتَرِيهِ نقصٌ بوجهٍ من الوجوهِ: ولا نَظْنُنْ بِرِبِكَ ظَنَ سَوْءٍ فإنَّ اللهَ أَوْلَى بالجَميل

ومناسبة الباب للتَّوحيد:

أَنَّ ظَنَّ السَّوءِ ينافي كمالَ التَّوحيدِ، ويُنافِي الأِيمانَ بالأسماءِ والصِّفاتِ؛ لأنَّ اللهُ قالَ في الأسماءِ: ﴿ وَلِلّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا }، فإذا ظُنَّ باللهِ ظنَّ السَّوءِ لم تَكُنِ الأسماءُ حُسْنَى، وقالَ في الصِّفاتِ: ﴿ وَلِلّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَى }، وإذا ظنَّ باللهِ ظنَّ السَّوءِ لم يكنْ لهُ المثلُ الأعلَى.





تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الخامس والأربعون

(١) قولُهُ: «هُنْكِرِي» أصلُهُ هُنْكِرِينَ، جَمْعُ مُذَكَّرٍ سالمٌ، فحُذِفَت النُّونُ للإضافةِ، كما يُحْذَفُ التَّنْوِينُ أيضًا، قالَ الشَّاعرُ:

كَأْنِي تَنْوِينُ وأَنْتَ إِضَافَةٌ فَأَيْنَ تَرَانِي لا تَحُلُّ جِوَارِي

وقيلَ: (مكَانِيَ) بدلَ (جِوَارِيَ).

قُولُهُ: «القدرِ» هُوَ: تقديرُ اللهِ عزَّ وجلَّ للكائناتِ، وهُوَ سِرٌّ مكتومٌ لا يعلمُهُ إلاَّ اللهُ، أوْ مَنْ شاءَ مِنْ خلْقِهِ. قَالَ بَعَضُ أَهْلِ الْعَلْمِ: (الْقَدَرُ سِرُّ اللهِ عزَّ وجلَّ في خلْقِهِ، ولا نعلمُهُ إلاَّ بعدَ وُقُوعِهِ، سواءٌ كانَ خيرًا أمْ شَرًّا).

والقدر يُطلق على معنيين:

الله عزَّ وجلُّ.

الأُوَّلُ: التَّقديرُ؛ أيْ: إرادةُ الله الشيْءَ عزَّ وحلَّ.

التَّاني: الْمُقدَّرُ؛ أيْ: ما قَدَّرَهُ اللهُ عزَّ وجلَّ.

والتَّقديرُ يكونُ مُصاحِبًا للفعلِ وسابقًا لهُ، فالمُصَاحِبُ للفعلِ هوَ: الَّذي يكونُ بهِ الفعلُ. والسَّابقُ هوَ: الَّذي قدَّرَهُ اللهُ عزَّ وجلَّ في الأزَل.

مثالُ ذلكَ: (خَلْقُ الجنينَ في بَطْنِ الأُمِّ) فيه تقديرٌ سابقٌ عِلْمِيٌّ قبلَ خَلْقِ السَّمَاواتِ والأرضِ بخمسينَ ألفَ سنة، وفيه تقديرٌ مُقَارِنٌ للخلقِ والتَّكوينِ، وهذا الَّذي تَتَعَلَّقُ بهِ القَدرةُ؛ أيْ: تقديرُ اللهِ لهذا الشَّيءِ عندَ حلقهِ. والإيمانُ بالقَدَرِ يتعلَّقُ بتوحيدِ الرَّبوبيَّةِ خُصُوصًا، ولهُ تَعَلَّقُ بتوحيدِ الأسماءِ والصِّفاتِ؛ لأَنَّهُ مِنْ صَفَاتِ كَمَالِ

(٢) قولُهُ: «والَّذي نفْسُ ابنِ عُمَرَ بِيَدِهِ» الصِّيغةُ هنا قَسَم، جَوَابُهُ جُمْلَةُ (لَوْكَانَ لأَحَدِهِم مِثْلُ أُحُدِ ذَهَبًا، ثُمَّ أَنفَقَهُ في سَبيل الله، مَا قَبَلُهُ اللهُ مُنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بالقَدَر).

> وابنُ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وعنْ أبيهِ ذَكَرَ حُكْمَهُم بالنِّسْبَةِ لقبولِ عَمَلِهِم، ولمْ يقُلْ هُمْ كُفَّارٌ. لَكُنَّ حَكَمَهُ بَانَّ إِنْفَاقَهُم في سبيلِ اللهِ لا يُقْبَلُ يَسْتَلْزِمُ الْحَكْمَ بِكُفْرِهُمَ.

وإنَّما قالَ ابنُ عُمَرَ ذلكَ جَوَابًا على ما نُقِلَ إليهِ مِنْ أنَّ أَنَاسًا من البَصْرَةِ يقولونَ: (إنَّاللهَ عزَّ وجلَّ لمُيقَدَّرُ فعُلَ

E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com

العبد وإنَّ الأمرَ أَنْفُ، وإنَّهُ لا يعلمُ بأفعالِ العبدِ حتَّى يَعْمَلُهَا وتَقَعَ منْه).

فَابْنُ عُمَرَ حَكَمَ بِكُفْرِهِمِ اللَّارِمِ مِنْ قُولِهِ: (مَا قَبِلَهُ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بالقَدَر) .

والَّذِي لا تُقْبَلُ منهُ النَّفقاتُ هوَ الكافرُ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿ وَمَا مَنْعَهُ مُ أَنْ تَقْبَلُ مِنْهُ مُ نَفَقَاتُهُ مُ إِلاَّ أَنْهُ مُ كَافِرُهِ عِالَى: ﴿ وَمَا مَنْعَهُ مُ أَنْ تَقْبَلُ مِنْهُ مُ نَفَقَاتُهُ مُ إِلاًّ أَنْهُ مُ كَافِرُهِ إِلاًّ أَنْهُ مُ كُوا بِاللَّهِ ﴾ .

ثمَّ استدلَّ ابنُ عمرَ بقولِ النَّيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ: «الإِيمَانُ أَنْ تُوْمِنَ بِاللهِ، وَمَلاَئِكَدِهِ، وَكُنْبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَتُوْمِ الْآخِرِ، وَتُومِ الْآخِرِ، وَتُومِ النَّهِ عَلَيْهِ وَسُومِ النَّهُ عَلَيْهِ وَسُومِ النَّالَةِ عَلَيْهِ وَسُومِ اللهِ عَلَيْهِ وَسُلَّمَ اللهِ عَلَيْهِ وَسُومِ اللهِ عَلَيْهِ وَسُومِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسُلَّمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسُلَّمَ عَلَيْهِ وَسُومِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسُلَّمَ عَلَيْهِ وَسُلَّمَ عَلَيْهِ وَسُومِ الللَّهِ عَلَيْهِ وَسُلَّمَ عَلَيْهِ وَسُلَّمَ عَلَيْهِ وَسُومِ الللَّهِ عَلَيْهِ وَسُومِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَسُومُ الللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ وَسُومُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسُومُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسُومُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسُومُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسُومُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَسُومُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسُومُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَسُومُ الللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ ع

فَتُوْمِنَ بِالْجَمْيَعِ، فإِنْ كَفَرْتَ بواحد منْ هذهِ السَّتَةِ فأنتَ كافرٌ بالجميعِ؛ لأنَّ الإيمانَ كُلَّ لا يَتَحَرَّأُ، كما قالَ تعالى: {وَيَقُولُونَ نُوْمِنُ بِبَعْضٍ وَتَحَفُّمُ بِبَعْضٍ وَيُربِدُونَ أَنْ يَتَخَذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا * أُولِيلُكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًا}.

ووجهُ استدلالَ ابنِ عَمْرَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ جعلَ الإيمانَ مَبْنيًّا على هذهِ الأركانِ السِّتَّةِ، وإذا فاتَ رُكْنٌ من الأركانِ سَقَطَ البُنْيَانُ، فإذا أَنْكَرَ الإنسانُ شَيئًا واحدًا منْ هذهِ الأركانِ السِّتَّةِ صَارَ كافرًا، وإذا كانَ كافرًا فإنَّ اللهُ لا يَقْبَلُ منهُ.

قولُهُ: «وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» هنا أعادَ الفعلَ و لمْ يكتفِ بواوِ العطفِ؛ لأنَّ الإيمانَ بالقدَرِ مُهِمِّ، فكأنَّهُ مُسْتَقِلِّ برأسِهِ.

والإيمانُ بالقدرِ: هوَ أَنْ تُؤْمِنَ بتقديرِ اللهِ عزَّ وجلَّ للأشياءِ كُلّها، سواءٌ ما يَتَعَلَّقُ بفعلِهِ أَوْ ما يَتَعَلَّقُ بفعلِ غيرِه، وأَنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ قدَّرَها وكتبَهَا عندَهُ قبلَ أَنْ يخْلُقَ السَّماواتِ والأرضَ بخمسينَ ألفَ سنةٍ، ومعلومٌ أَنَّهُ لا كتابةَ إلاَّ بعدَ علْم، فالعلمُ سابقٌ على الكتابة.

خُمَّ إِنَّهُ لِيسَ كُلُّ معلومٍ للهِ سُبْحَانَهُ وتعالى مكتوبًا؛ لأنَّ الَّذي كُتِبَ إلى يومِ القيامةِ، وهناكَ أشياءُ بعدَ يومِ القيامةِ كثيرةٌ أكثرُ مِمَّا في الدُّنيا هيَ معلومةٌ عندَ اللهِ عزَّ وحلَّ، ولكنَّهُ لم يَرِدْ في الكتابِ والسُّنَّةِ أنَّها مكتوبةٌ.

وهذا القدرُ قالَ بعضُ العلماءِ: (إِنَّهُ سِرٌّ منْ أسرارِ اللهِ) وهوَ كذلكَ لم يُطْلِع الله عليهِ أحدًا، لا مَلَكًا مُقَرَّبًا، ولا نَبِيًّا مُرْسَلاً، إلاَّ ما أَوْحَاهُ اللهُ عزَّ وجلَّ إلى رُسلِهِ، أوْ وقَعَ فَعَلِمَهُ الناسُ، وإلاَّ فإنَّهُ سِرٌّ مكتومٌ، قالَ تعالى: ﴿وَمَا



تَدْمرِي نَفْسُ مَاذَا تَكُسبُ عَدًا } وإذا قُلْنَا: إنَّهُ سرِّ مكتومٌ، فإنَّ هذا القولَ يَقْطَعُ احتجاجَ العاصي بالقدرِ على معصيتِه؛ لأَنَّنا نقولُ لهذا الَّذي عصى الله عزَّ وجلَّ وقالَ: هذا مُقَدَّرٌ عَلَيَّ: ما الَّذي أَعْلَمَكَ أَنَّهُ مُقَدَّرٌ عليكَ حتَّى معصيتِه؛ لأَنَّنا نقولُ لهذا اللّذي عصى الله عزَّ وجلَّ وقالَ: هذا مُقدَّرٌ عَلَيَّ: ما الَّذي أَعْلَمَكَ أَنَّهُ مُقَدَّرٌ عليكَ حتَّى أَفْلا كانَ الأَجدرُ بكَ أَنْ تُقدِّرُ أَنَّ اللهُ تعالى قدْ كَتَبَ لكَ السَّعادةَ وتَعْمَلَ بعملِ أهلِ السَّعادة؛ لأَنَّكَ لا تستطيعُ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللهُ كتَبَ عليكَ الشَّقاءَ إلاَّ بعدَ وتُقوعِهِ منك؟ قالَ تعالى: { فَلُمَا مَرَاغُوا أَمْرَاغُ اللهُ قُلُوبَهُمْ }.

فالقولُ بأنَّ القدرَ سرُّ منْ أسرارِ اللهِ مكتومٌ لا يُطَّلَعُ عليهِ إلاَّ بعدَ وقوعِ المقدورِ تَطْمَعِنُّ لهُ النَّفسُ، ويَنْشَرِحُ لهُ الصَّدرُ، وتَنْقَطعُ به حُجَّةُ البطَّالينَ.

وقولُهُ: «خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» الخيرُ: ما يُلائمُ العبدَ، والشُّرُّ: ما لا يُلائمُهُ.

ومعلومٌ أنَّ الْمَقْدُورَاتِ حيرٌ وشرٌّ؛ فالطَّاعاتُ حيرٌ والمعاصي شرٌّ، والغِنى حيرٌ والفقرُ شرُّ، والصِّحَّةُ حيرٌ والمرضُ شرٌّ، وهكذا.

وإذا كانَ القَدَرُ من اللهِ فــكيفَ يُقالُ: الإيمانُ بالقَدَرِ خيرِهِ وشرِّهِ، والشَّرُّ يُنسَبُ إلى اللهِ؟

َ الْجُوابُ: أَنَّ الشَّرَّ لا يُنسَبُ إلى اللهِ، قالَ النَّبيُّ صَلَّىَ اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: ﴿وَالشَّرُّ لَيْسَ إَلَيْكَ ﴾ فلا يُنسَبُ إليهِ الشَّرُّ لا فعلاً ولا تقديرًا ولا حُكْمًا، بل الشرُّ في مفعولات الله، لا في فعله كما سبقَ بيانهُ.

(٣) قولُهُ في حديثِ عُبَادَةَ: «أَنَّهُ قَالَ لابنه: يا بُنَيَّ» أَفادَ عُبَادَةُ بَنُ الصَّامَتِ رضِيَ الله عنهُ أَنَّهُ يَنْبَغِي للأبِ أَنْ يُسْدِيَ النَّصَائِحَ لأبنائِهِ ولأهلهِ، وأَنْ يُخْتَارَ العَباراتِ الرَّقيقةَ الَّتِي تُلَيِّنُ القلبَ؛ حَيثُ قَالَ: (يَا بُنَيَّ) وفي هذا التَّعبيرِ من اللَّطَافَة وحَذْبِ القلبِ ما هوَ ظاهرٌ.

قولُهُ: «لَنْ تَجِدَ طعمَ الإيمانِ» هذا يُفيدُ أنَّ للإيمان طعمًا كما جاءت به السُّنَّةُ، وطعمُ الإيمان ليسَ كطعمِ الأشياءِ المحسوسة إذا أتى بعدَهَا طَعَامٌ آخرُ أزالَهَا، لكنَّ طعمَ الإيمان يَبْقَى مُدَّةً طويلةً، حتَّى إنَّ الإنسانَ أحيانًا يفعلُ عبادةً في صفاء وحُضُورِ قلب وحُشُوعٍ اللهِ عزَّ وجلَّ، فتحدُهُ يَتَطَعَّمُ بتلكَ العبادةِ مُدَّةً طويلةً، فالإيمانُ لهُ حلاوةٌ ولهُ طعمٌ لا يُدَّرِكُهُ إلاَّ مَنْ أُسْبَغَ اللهُ عليه نعمته هذه الحلاوة وهذا الطَّعم.

قولُهُ: «حَتَّى تعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئكَ» قدْ تقولُ: مَا أَصَابَنِي لَمْ يَكُنْ لِيُخْطَئِنِي، هذا تحصيلُ حاصلٍ؛ لأَنَّ الَّذِي أَصابَ الإنسانَ أَصابَهُ، فلا بُدَّ أَنْ نعرفَ معنى هذه العبارة، فتُحْمَلُ هذه العبارة على أحد معنيش، أوْ عَلَيْهِمَا جَمِعًا:

الأَوْلُ: أَنَّ المعنى: مَا أَصَابَكَ؛ أَيْ: مَا قَدَّرَ اللهُ أَنْ يُصِيبَكَ، فَعَبَّرَ عن التَّقديرِ بالإصابة؛ لأَنَّ ما قَدَّرَ سوفَ يَفَعُ،
الممكة العربية السعودية - الرياض ١٣٦٢ - ص.ب: ١٢٤٤٩ - ٣٦٠ - س.ب: ١٢٤٤٩ - ص٣ - هـ٣٠ - مـ٣٠ - ١٤٤٩٩٨ - ص٣٠ - هناكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هـ هناكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هناكس: ٤٠٤٩٩٦٨ هناكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هناكس: ٤٠٤٩٩٩٨ هناكس: ٤٠٤٩٩٩٨٨ هناكس: ٤٠٤٩٩٨٨ هناكس: ٤٠٤٩٩٨٨ هناكس: هناك







فما قدَّرَ اللهُ أَنْ يُصِيبَكَ لَمْ يكُنْ لِيُخْطِئَكَ مهما عَمِلْتَ منْ أسباب.

التَّانِي: مَا أَصَابَكَ فَلَا تُفَكِّرْ أَنْ يَكُونَ مُخْطِئًا لَكَ، فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنَّنِ فَعَلْتُ كذا ما حصَلَ كذا؛ لأَنَّ الَّذي أَصابَكَ الآنَ لا يُمْكِنُ أَنْ يُخْطِئِكَ، فكلُّ التَّقديراتِ الَّتِي تُقَدِّرُهَا وتقولُ: لوْ أَنِّي فعلتُ كذا ما حصَلَ كذا، هيَ تقديراتٌ يائسةٌ لا تُؤثِّرُ شيئًا.

وأيًّا كانَ فالمعنى صحيحٌ على الوجهَيْنِ، فما قدَّرَهُ اللهُ أَنْ يُصِيبَ العبدَ فلا بُدَّ أَن يُصِيبَهُ، ولا يُمْكنُ أَنْ يُخطِئهُ، وما وقَعَ مُصِيبًا للإنسانِ فإنَّهُ لنْ يمْنَعَهُ ويَرْفَعَهُ شيءٌ، فإذا آمَنْتَ هذا الإيمانَ ذُقْتَ طعمَ الإيمانِ؛ لأنَّكَ تَطْمَئِنُّ وتَعْلَمُ أَنَّ الأَمرَ لا بُدَّ أَنْ يَقَعَ عَلَى ما وقعَ عليه، ولا يُمْكنُ أَنْ يتَغَيَّرَ أَبدًا.

مثالُ ذلكَ: (رَجُلٌ خرجَ بأولادِهِ للنُّزْهَةِ، فَدَبَّ بعضُ الأولادِ إلى بِرْكَة عميقة، فسقَطَ فَغَرِقَ فماتَ) فلا يقولُ: لوْ أَتَّنِي مَا خَرَجْتُ لَمَا مَاتَ الولدُ، بَلْ لا بُدَّ أَنْ تَحْرِيَ الأمورُ عَلَى مَا جَرَتْ عليهِ، ولا يُمْكِنُ أَنْ تتغيَّرَ؛ فما أصابَكَ لمْ يَكُنْ ليُخْطَكَ.

فحينَفِذ يَطْمَئِنُّ الإِنْسانُ ويَرْضَى ويَعْرِفُ أَنَّهُ لا مَفَرَّ، وأنَّ كُلَّ التَّقديراتِ والتَّخَيُّلاتِ الَّيِ تقعُ في ذهنهِ كُلُّها من الشَّيطانِ، فلا تَقُلُ: لوْ أَنِّي فعلتُ كذا لكانَ كذا؛ فإنَّ لَوْ تفتحُ عملَ الشَّيطانِ، وحينثذَ يَرْضَى ويُسَلِّمُ.

وقدْ أَشَارَ اللهُ إِلَى هذا المعنى في قولِهِ: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَة فِي الأَمْرُضِ وَلاَ فِي أَنْفُسِكُ وُ إِلاَّ فِي كِتَابِ مِنْ قَبْلِ أَنْ بَسْراً هَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرُ (٢٢) لِكَ بْلاَتَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُ مُ وَلاَ تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُ مُ وَاللهُ لاَ يُحِبُ كُلُّ مُخْتَال فَخُوسٍ ﴾.

فأنتَ إذا عَلِمْتَ هذا العلمَ وتَيَقَّنَتُهُ بقلبكَ ذُقْتَ حلاوةَ الإيمانِ واطْمَأْنَنْتَ، واستقرَّ قلبُكَ، وعرفْتَ أنَّ الأمرَ جارِ على ما هوَ عليه لا يُمْكِنُ أنْ يتغيَّر؛ ولهذا كثيرًا ما يجدُ الإنسانُ أنَّ الأمورَ سارَتْ لِيَصلَ إلى هذه المصيبة، فتحدُهُ يعملُ أعمالاً لمْ يكُنْ منْ عادتِهِ أنْ يعملُهَا حتَّى يصلَ إلى ما أرادَ الله عزَّ وجلَّ، ثمَّا يَدُلُّ على أنَّ الأمورَ بقضاءِ اللهِ وقدرِهِ.

قولُهُ: "وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ" نقولُ فيه مثلَ الأوَّل، يعني: ما قُدِّرَ أَنْ يُخْطَعَكَ فلنْ يُصِيبَكَ، فلوْ أَنَّ احدًا سَمِعَ بَمَوْسِمِ تَجَارَة فِي بلد مَا، وسافرَ بأمواله لهذا الموسمِ، فَلَمَّا وصَلَ وَجَدَ أَنَّ المُوسمَ قَدْ فاتَ نقولُ لهُ: ما أَخْطَأَكَ مَنْ هَذَا الرِّبِحِ الَّذِي كُنُّتَ تُعِدُّ لهُ لَمْ يَكُنَ لِيُصِيبَكَ مَهما كَانَ ومهما عَمِلْتَ، أَوْ نقولُ: لم يكُنْ ليُصِيبَك؟ أَخْطَأَكَ مَنْ هَذَا الرِّبِحِ الَّذِي كُنُّتَ تُعِدُّ لهُ لمْ يَكُنْ ليُصِيبَك؟ وَمُهما عَمِلْتَ، أَوْ نقولُ: لم يكُنْ ليُصِيبَك؟ لأنَّ الأَمرَ لا بُدَّ أَن يَجْرِيَ على ما قضاهُ اللهُ وقدَّرَهُ، وأنتَ جَرِّبْ نفسَكَ تَجِدُ أَنَّكَ إذا حصَلْتَ على هذا اليَقينِ على هذا اليَقينِ على هذا اليَقينِ على هذا اليَقينِ على اللهُ وقدَّرَهُ، وأنتَ جَرِّبْ نفسَكَ تَجِدُ أَنَّكَ إذا حصَلْتَ على هذا اليَقينِ على اللهُ وقدَّرَهُ، وأنتَ جَرِّبْ نفسَكَ تَجِدُ أَنَّكَ إذا حصَلْتَ على هذا اليَقينِ على اللهُ وقدَّرَهُ وَانتَ حَرِّبْ نفسَكَ تَجِدُ اللهُ إللهُ وقدَّرَهُ وَانتَ عَلَى عَلَى اللهُ وقدَّرَهُ وَانتَ عَرِّبُونِ اللهُ وقدَّرَهُ وَانتَ عَلَى اللهُ وقدَّرَهُ وَانتَ عَلَى اللهُ وقدَّرَهُ وَانتَ عَلَى اللهُ اللهُ وقدَّرَهُ وَانتَ عَلَى اللهُ وقدَّرَهُ وَانتَ عَلَى اللهُ وقدَّرَهُ اللهُ وقدَّرَهُ وَانتَ عَلَى اللهُ اللهُ وقدَّرَهُ وَانتَ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ وقدَّرَهُ وَانتَ عَلَى اللهُ اللهُ وقدَّرَهُ وَانتَ عَلَى اللهُ اللّهُ وقدَّرَهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ



ذُقْتَ حلاوةَ الإيمان.

(٤) ثُمَّ استدلَّ لِمَا يقولُ بقولِهِ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمُ» (القَلمُ) بالرَّفعِ والنَّصْبِ، وهيَ مَرْوِيَّةٌ بالوجهَيْن.

فعلى روايَةِ الرَّفعِ يكونُ (القلمُ) خبرَ (إنَّ) ويكونُ المُعنى: أوَّلُ مَا خلقَ اللهُ القلمُ.

لكنْ ليسَ منْ كُلِّ المحلوقاتِ كما سَنُبَيِّنُهُ إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

وأمًّا على رِوَايَةِ النَّصِبِ فَصِ إِنَّ أُوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَّمَ، فَقَالَ لَهُ: أَكْتُبْ.

فَقَالَ: رَبّ، وَمَا أَكْتُبُ؟»

يكُونُ خَبَرُ (إِنَّ) محذوفًا، أَوْ: (قَالَ لَهُ: اكْتُبْ) وتكونُ الفاءُ زائدةً، ويكونُ المعنى: أنَّ الله أمرَ القلمَ أنْ يكتُبَ عندَ أوَّلِ خلقِهِ لهُ، يعني خَلَقَهُ، ثُمَّ أَمَرَهُ أنْ يكْتُبَ، وعلى هذا المعنى لا إشكالَ فيه.

لكنْ على المعنى الأوَّلِ الَّذي هوَ الرَّفعُ، هل المرادُ أَنَّ أُوَّلَ المخلوقاتِ كُلِّها هوَ القلمُ؟

الجوابُ: لا؛ لأنّنا لو قُلْنَا: إنَّ القلمَ أوَّلُ المخلوقات، وأنَّهُ أُمرَ بالكتابَة عندَما خُلِقَ، لَكُنَّا نَعْلَمُ ابتداءَ حلْقِ اللهِ للأشياء، وأنَّ أوَّلَ بَدْء خَلْقِ اللهِ كانَ قبلَ خَلْقِ السَّماواتِ والأرضِ بخمسينَ ألفَ سنة، ونحنُ نَعْلَمُ أنَّ الله عزَّ وحلَّ خلقَ أشياءَ قبلَ هذه المُدَّة بأزمنة لا يعلمُهَا إلاَّ الله عزَّ وحلَّ؛ لأنَّ الله عزَّ وحلَّ لم يَزَلُّ ولا يَزَالُ خالقًا، وعلى هذا؛ فيكونُ «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمُ» يحتاجُ إلى تأويلٍ؛ ليُطابِقَ ما عُلِمَ بالضَّرُورةِ مِنْ أنَّ الله تعالى له مخلوقات عظيمة قبلَ هذا الزَّمن.

قالَ أهلُ العلمِ: (وتأويلُهُ أنَّ المعنى: إنَّ أوَّلَ ما حلَقَ اللهُ القلمَ بالنسبةِ لِمَا نُشاهِدُهُ فقطْ من المحلوقاتِ؛ كالسَّماواتِ والأرضِ، فهيَ أُوَّلِيَّةٌ نِسْبِيَّةٌ؛ أيْ: بالنِّسبةِ). وقدْ قالَ ابنُ القيِّم في (نُونِيَّته):

والنَّاسُ مُخْتَلِفُونَ فِي القَلَمِ الَّذِي كُتِبَ القَضَاءُ بِهِ مِن الدَّيَّانِ هَلْ كَانَ قَبْلَ الْعَرْشِ أَوْهُوَ بَعْدَهُ قَوْلانِ عِنْدَ أَبِي الْغُلَا الْهَمَدَ انِي والحَقُ أَنَّ الْعَرْشَ قَبْلُ لَأَنَّهُ قَبْلُ الكَتَابَةَ كَانَ ذَا أَرْكَانَ والرَّكَان

قُولُهُ: «فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ» القائلُ هو الله عزَّ وحلَّ يُخَاطِبُ القلمَ، والقَلَمُ جمادٌ، لكنَّ كُلُّ جماد أمامَ الله مُدْرِكُ اكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٤٥٢٢٧٩ - ٤٥٣٢٧٥ جوال: ٥٥٢٨٠٧٠٠ من ١٠٠٠ عندانه ١٨٥٥٤ هاتف ١٨٥٥٤ من ١٨٥٥٤ عندانه ١٨٥٥٤ عندانه







عَاقِلٌ ومُرِيدٌ.

والدَّليلُ على هذا قولُهُ تعالى في سُورَةِ فُصِّلَتْ: {قُلْ أَتَنَكُ مُ لِتَكُفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الأَبرضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ذَلِكَ مَرَبُ الْعَالَمِينَ (٩) وَجَعَلَ فِيهَا مَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَامِلُكَ فِيهَا وَقَدْمَ فِيهَا أَقُواتَهَا فِي أَمْرِبَعَةَ أَيَامُ سَوَاء كُلسّائلينَ لَهُ أَنْدَادًا ذَلِكَ مَرَبُ الْعَالَمِينَ (٩) وَجَعَلَ فِيهَا مَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَامِلُكَ فِيهَا وَقَدْمَ فِيهَا عَلْمَ اللهِ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الل

فكانَ الحوابُ: {قَالَتَا أَثْنِيَا طَالْعِينَ}.

إِذًا خَاطَبَ اللهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَأَجَابَتَا، وَدَلَّ قُولُهُ: ﴿ طَائِعِينَ ﴾ على أَنَّ لها إرادةً وَأَنَّهَا تُطِيعُ، فَكُلُّ شَيْءٍ أَمَامَ اللهِ فَهُوَ مُدْرِكٌ مُرِيدٌ ويُحِيبُ ويَمْتَثلُ.

قولُهُ: «قَالَ: اَكْتُبْ، قَالَ: رَبِّ، وَمَاذَا أَكْتُبُ؟» (مَاذا): اسمُ استفهامٍ، مفعولٌ مُتَقَدِّمٌ، و(أَكْتُبُ) فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرة، هذا إذا أُلْغيَتْ (ذَا).

> أَمَّا إِذَا لَمْ تُلغَ (ذَا)، فنقولُ: (مَا) اسمُ استفهامِ مبتدأٌ، و(ذَا) حبرُهُ؛ أَيْ: مَا الَّذِي أَكْتُبُ. والعائدُ على الموصول محذوفٌ، تقديرُهُ: (مَا الَّذِي أَكْتُبُهُ).

> > وفي هذا دليلٌ على أنَّ الأمرَ المُحْمَلَ لا حَرَجَ على المأمورِ في طلبِ اسْتِبَانَتِهِ.

وعلى هذا؛ فإنَّنا نقولُ: إذا كانَ الأمرُ مُحْمَلًا فإنَّ طلبَ اسْتِبَانَتِهِ لَا يكُونُ معصيَةً، فالقَلْمُ لا شكَّ آنَّهُ مُمْتَثِلٌ لأمرِ اللهِ سُبْحَانَهُ وتعالى، ومعَ ذلكَ قالَ: «رَبِّ، وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ قالَ: اَكْتُبْمَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، فكتَبَ المقاديرَ.

فإنْ قيلَ: وهل القلمُ يَعْلَمُ الغيب؟

الجوابُ: لا، لكنَّ اللهُ أمرَهُ، ولا بُدَّ أَنْ يَمتثلَ لأمرِ اللهِ. فَكَتَبَ هذا القلمُ الَّذي يُعتبرُ جمادًا بالنِّسبةِ لمفهومِنَا، كَتَبَ كُلُّ شيء أمرَهُ اللهُ أَنْ يكُتُبَهُ؛ لأنَّ اللهُ إذا أرادَ شيئًا قالَ لهُ: كُنْ، فيكونُ على حَسَبِ مُرَادِ اللهِ. ورُكُلٌ منْ صَيغِ العُمُومِ فتعمُّ كلَّ شيءٍ ثمَّا يتعلَّقُ بفعلِ الله أَوْ بفعل المحلوقينَ.



الصُور.

قُولُهُ: (يَا بُنَيَّ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ يقولُ: «مَنْ مَاتَ عَلَى غَيْرِ هَذَا».

المشارُ إليهِ قُولُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهُ كَتَبَ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ...».

ُ قُولُهُ: «فَلَيْسَ مِنِّي» تبرَّأَ منهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ؛ لأَنَّهُ كَافِرٌ، والرَّسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ بَرِيءٌ منْ لِ كافرِ.

(٥) قُولُهُ: «وفي رُوايَةٍ لأَحْمَدُ: «إِنَّ أُوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْقَلَمُ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ...».

هذهِ الروايَةُ تُفيدُ أمْرًا زائدًا على ما سبقَ وهوَ قولُهُ: «فَجَرَى فِي تِلْكَ السَّاعَةِ» فَإِنَّهُ صريحٌ في أنَّ القلمَ امْتَثَلَ. والحديثُ الأوَّلُ ليسَ فيهِ أنَّهُ كتَبَ إلاَّ عنْ طريقِ اللَّزومِ بأنَّهُ سيكتُبُ امتثالاً لأمْرِ اللهِ تعالى.

فيُستفادُ منهُ ما سبقَ منْ كتابةِ اللهِ سبحانَهُ وتعالَى كلُّ شيءٍ إلى قيامِ السَّاعةِ.

وهذا مذكورٌ في القرآنِ الكريمِ في قولِهِ تعالى: {أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَمَاءِ وَٱلأَمْرُضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كَالْبَانُ ذَلِكَ عَلَى اللهَ يَسِيرٌ ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: {مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَة فِي الأَمْنُ صِولاً فِي أَنْفُسِكُ مُ إِلاَّ فِي كَتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ شَرَاْهَا } أيْ: مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرًأَ الحَلِيقةَ، {إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرُ }.

قُولُهُ: «إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» هُوَ يُومُ الْبَعْثِ، وسُمِّيَ يُومَ القيامةِ؛ لقيامٍ أُمُورٍ ثلاثةٍ فيهِ:

الأوَّلُ: قيامُ النَّاسِ منْ قبورِهِم لربِّ العالمينَ، كما قالَ تعالى: {لَيُوْمِ عَظِيهِ (٥) يَوْمُ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِ الْعَالَمِينَ}. النَّانِي: قيامُ الأشهادِ النَّذِينَ يَشْهَدُونَ للرُّسُلِ وعلى الأُمَمِ؛ لقولِهِ تعالى: {إِنَّا لَتَنْصُرُ مُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَّاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمُ يَقُومُ الأَشْهَادُ}.

التَّالثُ: قيامُ العدلِ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿ وَتَضَعُ الْمَوَامْ بِنَ الْفِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ }.

قُولُهُ: «وفي رِوَايَةٍ لابنِ وَهْبٍ» ظاهِرُهُ أنَّ هذا في حديثِ عُبَادَةَ، وابنُ وهْبٍ هو: عبد الله بن وهب المصري، أحدُ حُفَّاظ الحديث.

(٦) قولُهُ: «فَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ أَحْرَقَهُ اللهُ بِالنَّارِ» في هذا دليلٌ على أنَّ الإيمانَ بالقدر واجبٌ ممنده العربية السعودية - أمرياض المرزيَّ - ص.ب: ٢٠٠٠٠ ص.ب. منده ناكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٤٥٢٢٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٣٦ جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠



ولا يتمُّ الإيمانُ إلاَّ بهِ، وأمَّا مَنْ لمْ يُؤمِنْ بهِ فإنَّهُ يُحْرَقُ بالنَّارِ.

وقولُهُ: «أَحْرَقَهُ اللَّهُ بِالنَّارِ» بعدَ قولِهَ: «فَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ» يَدُلُ على أنَّ مَنْ أنْكَرَ أوْ شَكَّ فإنَّهُ يُحْرَقُ بالنَّارِ؛ لأنَّ للدّيْنَا ثلاثةَ مَقَامَات:

الأوَّلُ: الإيمانُ وَالجزمُ بالقدرِ بمراتبِهِ الأربعةِ.

التَّاني: إنكارُ ذلك.

وهذان واضحان؛ لأنَّ الأوَّلَ إيمانٌ، والثَّابيَ كفرٌ.

التَّالثُ: الشَّكُ والتَّردُّدُ، فهذا يُلْحَقُ بالكفرِ؛ ولهذا قالَ: «فَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ» ودَخَلَ في هذا النَّفي مَنْ أَنْكَرَ ومَنْ شَكَّ.

وفي قولِهِ: «أَحْرَقَهُ اللهُ بِالنَّارِ» دليلٌ على أنَّ عذابَ النَّارِ مُحْرِقٌ، وأنَّ أهلَهَا ليسَ كمَا زعَمَ بعضُ أهلِ البِدَعِ يَتكَيَّفُونَ لهَا حَتَّى لا يُحِسُّونَ لها بأَلَمٍ، بلْ هُمْ يُحِسُّونَ بألم وتُحْرِقُ أحسامَهُم.

وقدْ ثبتَ في حديثِ الشَّفاعةِ أنَّ الله يُحْرِجُ من النَّارِ مَنْ كانَ من المؤمنينَ حتَّى صَارُوا حُمَمًا؛ يعني فَحْمًا أَسْوَدَ.

وقدْ دلَّ عليهِ القرآنُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ } وفي قولِهِ تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُــُـهُ بَدَّلْنَاهُــهُ جُلُودًا غَيْرَهَا لَيَذُوقُوا الْعَذَابَ ﴾.

قولُهُ: ﴿فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنِ الْقَدَرِ﴾ لمْ يُفْصِحْ عنْ هذا الشَّيء، لكنْ لعلَّهُ لمَّا حَدَثَتْ بدْعَةُ القدرِ، وهيَ أُوَّلُ البَدَعِ حدوثًا، صارَ النَّاسُ يَتَشَكَّكُونَ فيها ويَتَكَلَّمُونَ فيها، وإلاَّ فإنَّ النَّاسَ قبلَ حدوثِ هذه البدعة كانوا على الحقّ، ولا سيَّما أنَّ الرَّسولَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ حرَجَ على أصحابِهِ ذاتَ يَوْمٍ وهُمْ يَتَكَلَّمُونَ في الْقَدَرِ، فغَضِبَ النَّيُّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامْ منْ ذلكَ وأَمَرَهُم بأنْ لا يَتَنَازَعُوا وأنْ لا يَختلفُوا.

فكفَّ النَّاسُ عنْ هذا حتَّى قَامَتْ بدعةُ القدريَّةِ وحصَلَ ما حَصَلَ من الشُّبَهِ؛ فلهذا يقولُ ابنُ الدَّيْلَمِيِّ: (في نفسي شَيُّ من القَدَر . . .) .

قولُهُ: «فَحَدِّثْنِي بِشَيءٍ لَعَلَّ اللهُ أَنْ يُنْهِبَهُ مِنْ قَلْبِي» أَيْ: يُنْهِبَ هذا الشَّيءَ.

وهكذا يجبُ على الإنسانِ إذا أُصيبَ بمرضِ أنْ يَذْهَبَ إلى أُطِبَّاء ذلكَ المرض، وأُطبَّاءُ مرضِ القلوب هم





العلماءُ، ولا سيَّما مثلَ الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهم؛ كَأَبيِّ بنِ كعبٍ؛ فَلِكُلِّ داءٍ طَبِيبٌ.

قولُهُ: «لَوْ أَنْفَقْتَ مِثْلَ أَحُد ذَهَبًا مَا قَبِلَهُ اللهُ مِنْكَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالقَدَرِ» هذَا يدلُّ على أَنَّ مَنْ لمْ يُؤْمِنْ بالقدرِ فهوَ كافرٌ؛ لأنَّ الَّذي لا تُقْبَلُ منهُ التَّفقاتُ هم الكَفَّارُ، وسَبَقَ غَوْهُ عن ابنِ عمرَ رَضِيَ الله عنهما.

قولُهُ: «حتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ وَتَعلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخطِئكَ، وَمَا أَخْطأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصيبَكَ» وقدْ سبقَ الكلامُ على هذه الجُمْلَة.

قُولُهُ: «وَلُوْ مُنَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا لَكُنْتَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ» (مُتَّ) بالضمِّ؛ لأنَّها مِنْ ماتَ يَمُوتُ.

وفيهِ لُغَةٌ أُخْرِى بالكسرِ (مِتَّ) كما في قولِهِ تعالى: ﴿ وَكُنْ مِتُّـمُ أَوْ فَتُلْتُـمُ } في إِحْدَى القراءتَيْنِ.

وهي على هذه القراءة مِنْ (مَاتَ: يَمِيتُ) بالياءِ.

قولُهُ: «عَلَى غَيْرِ هَذَا لَكُنْتَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ» حزمَ أُبيُّ بنُ كعبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (بأَنْهُ إذا ماتَ على غيرِ هذا كانَ منْ أَهْلِ النَّارِ) لأنَّ مَنْ أَنْكَرَ القدرَ فهوَ كافرٌ، والكافرُ يكونُ منْ أَهْلِ النَّارِ الَّذينَ هُمْ أَهْلُها المُحَلَّدونَ فيها.

وهلْ هذا الدُّوَاءُ يُفِيدُ؟

الجوابُ: نَعَمْ يُفِيدُ، وكُلُّ مؤمنِ باللهِ إذا عَلمَ أنَّ مُنْتَهَى مَنْ لمْ يُؤْمِنْ بالقدرِ هوَ هذا، فلا بُدَّ أنْ يَرْتَدِعَ، ولا بُدَّ أَنْ يُؤْمِنَ بالقدرِ على ما جاءَ في كتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيه وسلَّمَ.

وقوَلُهُ: «فَأَتَيْتُ عَبْدَ اللهِ بنَ مَسْعُودَ وحُنَايَفةَ بَنَ الْيَمَانِ وزيدَ بنَ ثابَت، فكُلُّهُم حَدَّثني بمِثْلِ ذلكَ» الْمُشَارُ إليهِ الإيمانُ بالقدرِ، وأنْ يَعْلَمَ الإنسانُ أنَّ مَا أصابَهُ لمْ يكُنْ ليُخْطِئهُ، وما أخْطَّاهُ لمْ يَكُنْ ليُصِيبَهُ.

وكلُّ هؤلَّاءِ العلماءِ الأَحِلَّاءِ كُلُّهم منْ أهلِ القرآنِ، فَأُبَيُّ بنُ كَعْبِ منْ أهلِ القرآنِ وَمِنْ كَتَبةِ القرآنِ، حتَّى إنَّ الرَّسولَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ دَعَاهُ ذاتَ يَوْمٍ وقرأً عليهِ سورةَ ﴿لَـمْ يَكُنْ...} البيِّنةِ.

وقالَ: «إِنَّ اللهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَهَا عَلَيْكَ» فقالَ: يا رَسُولَ الله، سَمَّانِي اللهُلَك؟ قالَ: «نَعَمْ».

فَبَكَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بُكَاءَ فَرَحٍ أَنَّ اللَّهَ عزَّ وحلَّ سَمَّاهُ باسَمِهِ لِنَبِيِّهِ، وأَمَرَ نَبِيَّهُ أَنْ يَقْرَأَ عليهِ هذهِ السُّورةَ.

وأمًّا عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ، فقدْ قالَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَقْرأَ الْقُرْآنَ غَضًّا كُمَا أَنْزِلَ فَلْيَقْرَأُهُ عَلَى

قِرَاءةِ الْبُنِ أَمْ عَبْدٍ ».

المملكة العربية السعودية – الرياض ١١٣١٣ – ص.ب: ٣٦١٤٤٩ ناكس: ٤٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٤٥٣٢٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٣٦ جوال: ٣٥٠٢٨٠٧٠٠







وأمَّا زيدُ بنُ ثابت، فهوَ أحدُ كُتَّابِ القرآنِ في عهدِ أبي بكرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وحُذَيْفَةُ بنُ الْيَمَانُ، صاحِبُ السِّرِّ الَّذي أَسَرَّ إليهِ النِيقُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ بأسماءِ المنافقينَ. والحاصلُ أنَّ هذا البابَ يَدُلُّ على وجوبِ الإيمانِ بالقضاءِ والقدرِ بَمَرَاتِهِ الأربعِ.

مسالة:

الإيمانُ بالقدرِ هَلَ هُوَ مُتَعَلِّقٌ بتوحيدِ الرَّبوبيَّةِ، أَوْ بالألوهيَّةِ، أَوْ بالأسماءِ والصِّفاتِ؟ الجوابُ: تَعلَّقُهُ بالرَّبوبيَّةِ أكثرُ منْ تَعَلَّقِهِ بالألوهيَّةِ والأسماءِ والصِّفات، ثمَّ تَعَلَّقُهُ بالأسماءِ والصِّفات أكثرُ منْ تَعَلَّقِهِ بالألوهيَّةِ، وتَعَلَّقُهُ بالألوهيَّةِ، وبالنِّسبةِ للْعبدِ يُسمَّى بالألوهيَّةِ، وبالنِّسبةِ للعبدِ يُسمَّى توحيدَ الألوهيَّةِ، وبالنِّسبةِ للعبدِ يُسمَّى توحيدَ العبادةِ، والعبادةُ فعلُ العبدِ، فلها تعلُّقُ بالقدرِ، فالإيمانُ بالقدرِ لهُ مَساسٌ بأقسامِ التَّوحيدِ النَّلاثةِ.

(٧) فيهِ مسائلُ:

الأولى: (بيانُ فَرْضِ الإيمانِ بالقَدَرِ) دليلُهُ قُولُهُ: «الإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلاَئِكَدِه، وَرُسُلِه، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَتُولُهُ: «الإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلاَئِكَدِه، وَرُسُلِه، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَتُولُهُ: وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ».

(٨) الثّاتية: (بيانُ كيفيَّةِ الإيمانِ) أيْ: بالقدرِ، وهو أنْ تُؤْمنَ بأنَّ ما أَصَابَكَ لمْ يكُنْ ليُخْطِئَكَ، وما أَخْطَأَكَ لم
 يَكُنْ لِيُصِيبَكَ.

(٩) الثالثة: (إحباطُ عَمَلِ مَنْ لَمْ يُؤمِنْ بهِ) تُؤْخَذُ منْ قولِ ابنِ عُمَرَ: (لَوْكَانَ لأَحَدِهِم مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَبًا، ثُمَّ أَنْفَقَهُ فِي سَبيل الله، ما قَبلَهُ اللهُ منهُ حتَّى يُؤمنَ بالقَدَر).

ويَتَفَرَّعُ منهُ ما ذَكَرْناهُ سابقًا بأَنَّهُ يدُلُّ على أنَّ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بالقدرِ فهوَ كافرٌ؛ لأنَّ الكافرَ هوَ الَّذي لا يُقْبَلُ منهُ العملُ.

(١٠) الرابعة: (الإخبارُ أنَّ أحدًا لا يجِدُ طعْمَ الإيمانِ حتَّى يُؤمِنَ بهِ) أيْ: بالقدرِ، وهوَ كذلكَ لقولِ عُبادةَ بنِ الصامِتِ لابْنِهِ: (يَا بُنَيَّ، إِنَّكَ لَنْ تَجدَ طَعْمَ الإيمان...) إلخ.

وقدْ سَبَقَ أَنَّ الإيمانَ بالقدر يُوجبُ طُمَأْنِينَةَ الإنسان بما قَضَاهُ اللهُ عزَّ وجلَّ ويستريحُ؛ لأَنَّهُ عَلَمَ أَنَّ هذا أَمْرٌ لا الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٧ - ص.ب: ١٢٦٤٤٩ - ص.ب: http://www.afaqattaiseer.com - ص.١ -الحس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٤٥٤٣٩٩٩ جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠ جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠ بُدَّ أَنْ يَقِعَ عَلَى حَسَبِ المَقدورِ، لا يَتَحَلَّفُ أَبدًا ﴿**وَلاَ تَقُلْ: لُوْ أَنِي فَعَلْتُ كَذَا لَكَانَ كَذَا، لأَنِّ لَوْ تَفْتُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ** ﴾ ولا تَرْفَعُ شيئًا وَقَعَ مهما قُلْتَ.

(11) المخَامِسَة: (ذِكْرُ أُوَّلِ مَا خَلَقَ اللهُ) ظاهرُ كلامِ الْمُؤَلِّفِ المَيْلُ إِلَى أَنَّ القلمَ أُوَّلُ مِخلُوقاتِ اللهِ، ولكنَّ الصَّحيحَ خِلافُهُ، وأَنَّ القلمَ لِيسَ أُوَّلَ مخلُوقاتِ اللهِ؛ لأنَّهُ ثَبَتَ فِي (صحيحِ البُخَارِيِّ): «كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنُ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وكَانَ عُرْشُهُ عَلَى الْمَاء، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاوَات وَالأَرْضَ، وكَذَبَ فِي الذَّكْرِ مَقَادِيرَكُلُّ شَيْءٌ».

وهذا واضحٌ في التَّرتيبِ، وَلِهَذَا كَانَ الصَّوابُ بلا شَكٌّ أنَّ القلمَ خُلِقَ بعدَ الْعرشِ.

وَسَبَقَ لَنَا تَخْرِيجُ الرِّوَايتَيْنِ، وَأَنَّهُ على الرِّوايَةِ الَّتِي ظاهرُها أَنَّ القلمَ أُوَّلُ ما خُلِقَ تُحْمَلُ على أَنَّهُ أُوَّلُ ما خُلِقَ النَّميةِ لِمَا يَتَعَلَّقُ هِذَا العالمِ المُشاهَدِ، فهوَ قبلَ خلقِ السَّماواتِ والأرضِ، فتكونُ أُوَّلِيَّتُهُ نِسْبِيَّةً.

(١٢) السَّادِسَةُ: (أَنَّهُ جَرَى بالْمَقادِيرِ في تِلْكَ السَّاعةِ إلى قِيامِ السَّاعةِ) لقولِهِ: «فَجَرَى فِي تِلْكَ السَّاعةَ بِمَا هُوَ كَانُ السَّاعةِ) لقولِهِ: «فَجَرَى فِي تِلْكَ السَّاعَةُ بِمَا هُو كَانُ السَّاعةِ) لقولِهِ:

وفيهِ أيضًا من الفوائد: تَوْجِيهُ خِطَابِ اللهِ إلى الجَمَادِ، وأَنَّهُ يَعْقِلُ أَمْرَ اللهِ؛ لأنَّ اللهَ وَجَّهَ الخطابَ إلى القلمِ ففهِمَ واستحابَ، لَكِنَّهُ سألَ في الأوَّلِ وقالَ: «مَاذَا أَكْتُبُ؟».

(١٣) السَّابِعَةُ: (بَراءَتُهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مِمَّنْ لَمْ يُؤْمِنْ به) لقولِهِ: «مَنْ مَاتَ عَلَى غَيْرِ هَذَا فَلَيْسَ مِنِّي» وهذهِ البراءةُ مُطْلَقَةٌ؛ لأنَّ مَنْ لمْ يُؤْمِنْ بالقدرِ فهوَ كافرٌ كُفْرًا مُخْرِجًا عن اللَّهِ.

(١٤) التَّامِنة: (عادةُ السَّلَفِ في إِزالَةِ الشُّبْهةِ بسؤالِ العلماءِ) لأنَّ ابنَ الدَّيْلَمِيِّ يقولُ: (فأَتَيْتُ عبدَ اللهِ بنَ مسعودٍ وحُذَيْفَةَ بنَ اليمانِ وزيدَ بنَ ثابتٍ، بعدَ أَنْ أَتَى أَبَيَّ بنَ كعبٍ، فَدلَّ هذا على أَنَّ منْ عادةِ السَّلَفِ السَّوَالُ عمَّا بَثْ تَهُ عليهم).

وُفيهِ أيضًا مسألةٌ ثانيَةٌ، وهيَ جَوازُ سؤالِ أكثرَ مِنْ عالمٍ للتشبُّت؛ لأنَّ ابنَ الدَّيْلَمِيِّ سأَلَ عدَّةَ علماءَ. أمَّا سؤالُ أكثرَ منْ عالمٍ لِتتَبُّعِ الرُّحَصِ فِهذَا لا يجوزُ، كما نصَّ على ذلكَ أهلُ العلمِ.

وهذا مِنْ شَأْنِ اليهودِ؛ فاليهودُ لَمَّا كَانَ في التَّوراةِ أنَّ الزَّانِيَ يُرْجَمُ إذا كانَ مُحْصَنَّا، وكثرَ الزِّنَا في أشرافِهِم،







غيَّرُوا هذا الحدُّ.

ولمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ المدينةَ، وَزَنَا منهم رَجُلٌ بامرأةٍ قالُوا: اذْهَبُوا إلى هذا الرَّجُلِ لعلَّكمْ تَجِدونَ عنْدَهُ شيئًا آخَرَ؛ لأجلِ أَنْ يَتَتَبَّعُوا الرُّحَصَ.

(١٥) التّاسِعة: (أنَّ العلماءَ أجابُوهُ بِمَا يُزِيلُ شُبْهَتَهُ؛ وذلِكَ أَنَّهُم نَسَبُوا الكلامَ إِلَى رسولِ اللهِ صلَّى اللهِ عليهِ وسلَّمَ فقط) لقولِ ابن الديلميِّ: (كُلُّهُمْ حَدَّثَني بِسِلْ ذلكَ عَن النّبِي صَلَّى اللهُ عَيْرُ المؤمنِ فلا تنفعُهُ؛ فاللهُ عَرَّ فإذا نُسِبَ الأمرُ إِلَى اللهِ ورسولِهِ زالت الشَّبهةُ تمامًا، لكنْ تَزولُ عن المؤمنِ، أمَّا غيرُ المؤمنِ فلا تنفعُهُ؛ فاللهُ عَرَّ وحلَّ يقولُ: ﴿ وَمَا تُغْنِي الآياتُ وَالْمَذَابُ النَّبِهِ مَا مَا اللهِ ورسولِهِ، وقالَ: ﴿ إِنَّ الذِي تَزُولُ شُبْهَتُهُ بِمَا حَاءَ عَن اللهِ ورسولِهِ، وحلَّ يقولُ: ﴿ وَمَا تَعْلَى اللهِ وَرسولِهِ، واللهِ ورسولِهِ واللهِ واللهِ وقالَ اللهُ ورسولِهِ، وقالَ عَلَى اللهُ ورسولِهِ، وحلَّ يقولُ: ﴿ وَمَا اللهِ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهِ وَلَا اللهُ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَال

فالعقلُ يُؤْمِنُ إِيمَانًا كَامَلًا بِأَنَّ مَنْ قَدَرَ على الابتداء؛ فهوَ قادرٌ على الإعادةِ منْ بابِ أُوْلَى، وذكرَ أدلَّةُ حِسَّيَّةً؛ منها قولُهُ تعالى: ﴿وَمِنْ آَيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الأَمْرُضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَاهُ تَنْزَتُ وَمَرَبَتُ إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِي الْمَوْتَى}.

فإذًا لا مانعَ أَنْ تَأْتِيَ بِالأَدِلَّةِ العقليَّةِ أو الحِسِّيَّةِ منْ أجلِ أَنْ تُقْنِعَ الْحَصْمَ وَتُطَمُّونَ الْمُوافِقَ.

وِقْيِهِ دِليلٌ رَابِعٌ: وَهُوَ: دَلَيلُ الفَطَرةِ، فَلَا مَانِعَ أَيضًا أَنْ نأيَ َبِهِ للاستَدلالِ عَلَى ما نقُولُ من الحقِّ لِنُلْزِمَ الخصمَ بهِ، ونُطَمْئِنَ الموافقَ، وما زالَ العلماءُ يَسْلُكونَ هذا المَسْلَكَ.

فإذًا؛ الْأَدْلَّةُ سَمْعَيَّةٌ، وعقليَّةٌ، وفطُرِّيَّةٌ، وحسِّيَّةٌ.

وأشدُّها إقناعًا للَمؤمن هوَ الدَّليلُ السَّمْعيُّ؛ لأَنَّهُ يَقفُ عندَهُ، ويَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ ما خالَفَ دلالةَ السَّمع فهوَ باطلٌ، الملكه العربيه السعوديه - الرياض ١٦٦٦٠ - ص.ب: ٢٦١٤٤٩ - ص.ب: ٢٦١٤٤٩ - ص.ب: ٨٢١ - س.ب: ٨٥٢٨٠٧٠ - ص.٢١ -المكس: ٤٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٤٥٢٢٢٩٩ - ٤٥٢٨٩٣٦ جوال: ٥٥٢٨٠٧٠٠







وإنْ ظَنَّهُ صاحبُهُ حقًّا.







تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس السادس والأربعون

(١) قُولُهُ: (بابُ مَا جَاءَ فِي الْمُصَوِّرِينَ) يعني: من الوعيدِ الشّديدِ.

ومناسبة هذا الباب للتَّوحيد:

أنُّ في التَّصويرِ خَلْقًا وإبداعًا يكونُ به المصوِّرُ مشارِكًا للهِ في ذلك الخلقِ والإبداع.

(٢) قولُهُ في الحديثِ: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقي» ينتهي سندُ هذا الحديثِ إلى اللهِ عزَّ وجلَّ، ويُسمَّى حديثًا قدسيًّا.

قولُهُ: (وَهَنْ أَظْلَمُ) (مَن) اسمُ استفهامٍ، والمرادُ به النَّفيُ، أي: لا أحدَ أظلمُ، وإذا جاء النَّفيُ بصيغةِ الاستفهامِ كانَ أبلغَ من النَّفيِ الجحرَّدِ أو المحضِ؛ لأنَّه يكونُ مُشْرَبًا معنى التَّحَدِّي والتَّعجيز.

قُولُهُ: (يَخْلُقُ) حالٌ من فاعلِ ذهبَ، أيْ: مَّنْ ذهَب خالقًا.

والخلقُ في اللغةِ: التَّقديرُ، قالَ الشَّاعرُ:

وَلَأَنْتَ نَفْرِي مَا خَلَفْتَ وَبِع ﴿ ضُ النَّاسِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي

(تَفري) أي: تَفْعَلُ.

و (مَا خَلَقْتَ) أي: مَا قَدَّرْتَ.

ويُطلَقُ الخلقُ على الفِعلِ بعدَ التَّقديرِ، وَهذا هُو الغالِبُ، والخلْقُ بالنَّسبةِ للإنسانِ يكونُ بَعْدَ تَأَمُّلٍ ونَظرٍ وتقديرٍ، وأمَّا بالنَّسبةِ للخالقِ فإنَّهُ لا يحتاجُ إلى تأمُّلٍ ونظرٍ؛ لكمالِ علمِهِ، فالخلقُ بالنَّسبةِ للمُصوِّرِ يكونُ بمعنى الصَّنعِ بعدَ النَّظرِ والتَّأْمَلِ.

قُولُهُ: «ي**َخْلُقُ كَخَلْقِي**» فيه حوازُ إطلاقِ الحلقِ على غيرِ اللهِ، وقد سبق الكلامُ على هذا والجوابُ عنه في أوَّلِ الكتابُ.

قُولُهُ: «فليَخْلُقُوا ذَرَّةً» اللامُ للأمرِ، والمرادُ به التَّحدِّي والتَّعجيزُ، وهذا من بابِ التَّحدِّي في الأمورِ الكونيَّةِ، وقُولُهُ تِعالى: ﴿ فَلْمَأْتُوا بِحَدِيثِ مَثْلُهِ } من بابِ التَّحدِّي في الأمورِ الشَّرعيَّةِ.

والذَّرَّةُ: واحدةُ الذَّرِّ، وهي النَّمْلُ الصِّغارُ.

الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ فاكس: ١٩٦٩٦٨ هاتف: ٢٩٣٢٩٩ - ٢٥٤٨٩٣٦ جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠



قُولُه: «**أَوْ لِيخْلُقُوا حَبَّةً**» «أو» للتَّنويعِ، أي: ائْتَقَلَ من التَّحدِّي بخلقِ الحيوانِ ذي الرُّوحِ إلى حلقِ الحبَّةِ الَّتيّ هي أصلُ الزَّرع، وليس لها رُوحٌ.

قولُهُ: «أَوْ لِيَخْلُقُوا شَعيرةً» يَحْتَمِلُ أَنَّ المرادَ شحرةُ الشَّعيرِ، فيكونُ في الأوَّلِ ذِكْرُ التَّحدّي بأصلِ هذه الشَّحرةِ وهي الحَبَّةُ، ويَحْتَمِلُ أَنَّ المرادَ الحَبَّةُ من الشَّعيرِ، ويكونُ هذا من بابِ ذكرِ الخاصِّ بعدَ العامِّ؛ لأنَّ حَبَّةَ الشعيرِ أخصُّ مِن الحَبِّ.

أو تكونُ «أو» شكًّا من الرَّاوي.

فالله تحدَّى الحُلْقَ إلى يومِ القيامةِ أن يَخْلُقُوا ذرَّةً، أو يَخْلُقُوا حبَّةً أو شعيرةً.

ويُستفادُ من هذا الحديثِ –وهو ما ساقَهُ المؤلَّفُ من أُجلِهِ–: تحريمُ التَّصويرِ؛ لأنَّ المصوِّرَ ذَهَبَ يخلُقُ كخلقِ تُه.

والتَّصويرُ له أحوالٌ:

الحالة الأولى: أن يصوِّرَ الإنسانُ ما له ظلَّ -كما يقولون- أي: ما له حسمٌ، على هيكلِ إنسان، أو بعير، أو أسد، أو ما أشبَهَهَا، فهذا أجمعَ العلماءُ فيما أعلمُ على تحريمهِ، والمضاهاةُ لا يُشترطُ فيهَا القَصدُ وهَذا هُوَ سرُّ المَسأَلة فمَتى حَصلت المُضاهاةُ ثبتَ حُكمها.

الحالة التَّاتية: أن يُصَوِّرَ صورةً ليس لها جسم، بل بالتَّلوينِ والتَّحطيط، فهذا محرَّمٌ؛ لعمومِ الحديث، ويدلُّ عليه حديثُ النَّمْرُقةِ حيثُ أقبلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيه وسلَّم إلى بيته فلمَّا أرادَ أنْ يدخلَ رأَى نمرقة فيها تصاويرُ، فَوقَفَ وتأثُّر،

وعُرِفَت الكُراهَةُ فِي وجهِدٍ، فقالت عائشةُ رَضِيَ اللهُ عَنْها: (ما أَذَنْبُتُ مِا رسولَ اللهِ)

فقالَ: ﴿إِنَّ أَصْحابَ هَذِهِ الصُّورِ يُعَدُّ بون يومَ القيامةِ، يُقالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ».

فالصّورُ بالتَّلوينِ كالصّورِ بالتَّحسيمِ، وقولُهُ في (صحيحِ البخاريِّ): ﴿إِلارَقْمَا فِي ثُوْبِ».

إِنْ صحَّتِ الرَّوايةُ هذه فالمرادُ بالاستثناءِ ما يَحِلُّ تصويرُهُ من الأشحارِ ونحوِهَا.

الحالة التَّالثة: أن تُلْتَقَطَ الصّورُ التقاطًا بأشِعَّةٍ معيّنةٍ بدونِ أيِّ تعديلٍ، أو تحسينٍ من المُلْتَقِط، فهذا محلُّ حلاف بينَ العلماء المعاصرين:







فَالقُولُ الأُوَّلُ: إنَّه تصويرٌ، وإذا كانَ كذلك فإنَّ حركةَ هذا الفاعلِ للآلة يُعَدُّ تصويرًا؛ إذ لولا تحريكُهُ إياها ما انطبعَتْ هذه الصورةُ على هذه الورقةِ، ونحن متّفقون على أنَّ هذه صورةٌ، فَحَرَكَتُهُ تُعتبرُ تصويرًا، فيكونُ داخلاً في العموم.

القولُ التَّاتي: إنَّها ليست بتصوير؛ لأنَّ التَّصويرَ فعلُ المصوِّرِ، وهذا الرَّجلُ ما صوَّرَها في الحقيقة، وإنَّما التقطَهَا بالآلة، والتَّصوير، ثمَّ خرج من هذه الآلة، التقطَهَا بالآلة، والتَّصوير، ثمَّ خرج من هذه الآلة، فإنَّ رسمَ الحروف من الكاتب الأوَّل لا من الحرِّك، بدليلِ أنَّه قد يُشَغِّلُهَا شخصٌ أمِّيٌ لا يعرفُ الكتابة إطلاقًا أو أعمى في ظلمة، وهذا القولُ أقربُ؛ لأنَّ المصوِّرَ همذه الطّريقة لا يُعتبَرُ مُبْدِعًا ولا مُخَطِّطًا، ولكن يَبَقَى النَّظرُ، هل يَحلُّ هذا الفعلُ أو لا؟

والجوابُ: إذا كانَ لغرضٍ محرَّمٍ صارَ حرامًا، وإذا كانَ لغرض مباحٍ صار مباحًا؛ لأنَّ الوسائلَ لها أحكامُ المقاصد، وعلى هذا فلو أنَّ شخصًا صَوَّرَ إنسانًا لما يُسمُّونَه بالذِّكْرَى، سُواءٌ كانَت هذه الذَّكرى للتّمتُّع بالنّظرِ إليه أو التّلذُذِ به، أو من أجلِ الحنانِ والشّوقِ إليه، فإنَّ ذلك محرَّمٌ ولا يجوزُ؛ لما فيه من اقتناءِ الصّورِ؛ لأنَّه لا شكَّ أنَّ هذه صورةٌ، ولا أحدَ ينكرُ ذلك.

وإذا كانَ لغرضٍ مباحٍ كما يوجدُ في التَّابِعيَّةِ والرَّخصةِ والجوازِ وما أشبهه فهذا يكونُ مباحًا. فإذا ذهبَ الإنسانُ الَّذي يحتاجُ إلى رخصة إلى هذا المصوِّرِ الَّذي تخرِجُ منه الصَّورةُ فوريَّةً بدونِ عملٍ؛ لا تحميض، ولا غيرِه. وقال: (صوِّرْنِي) فصوَّرَهُ، فإنَّ هذا المصوِّرَ لا نقولُ إنَّه داخلٌ في الحديثِ، أمَّا إذا قال: (صوِّريٰ) لغرضٍ آخرَ غيرِ مباحٍ صار من باب الإعانة على الإثم والعدوان.

الحالة الرَّابعة: أن يكونَ التَّصويرُ لما لا رُوحَ فيه، وهذا على نوعين:

النَّوعُ الأُوَّلُ: أن يكونَ ثمَّا يَصْنَعُهُ الآدميُّ فهذا لا بأسَ به بالاَّتْفاق؛ لأنَّه إذا حازَ الأصلُ حازَت الصُّورةُ، مثلَ أن يُصَوِّرَ الإنسانُ سيَّارتَهُ فهذا يجوزُ؛ لأنَّ صنعَ الأصلِ حائزٌ فالصُّورةُ الَّتي هي فرعٌ من بابٍ أولى.

النَّوعُ التَّاني: ما لا يَصْنَعُهُ الآدمِيُّ وإنَّما يخلقُهُ اللهُ، فهذا نوعان:

- نوعٌ نامٍ.
- ونوعٌ غيرُ نامٍ.

فغيرُ الشَّامِي: كالجبالِ، والأوديةِ، والبحارِ، والأنمارِ، فهذا لا بأسَ بتصويرِهَا بالاتَّفاقِ.

أمًّا النَّوعُ الَّذي ينمو: َ فاختلفَ فَي ذلك أهَلُ العلم، فجمهورُ أهلِ العلمِ عَلَى جواز تصويره؛ لما سيأتي فيرييب سرييب سرييس سريس من بريس من بريس من بريس المناب المناب



الأحاديث.

وذهب بعضُ أهلِ العلمِ من السَّلفِ والخلفِ إلى منعِ تصويرِهِ، واستدلَّ بأنَّ هذا من حلقِ اللهِ حزَّ وجلَّ والحديثُ عامٌّ: "وَمَنْ أظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقي، وَلأَنَّ اللهَ حَزَّ وجلَّ - تَحَدَّى هؤلاء بأن يَخْلُقوا حبَّةً أو يَخْلُقوا شعيرةً، والحبَّةُ والشَّعيرةُ ليس فيها روحٌ، لكن لا شكَّ أنَّها ناميةٌ، وعلى هذا فيكونُ تصويرُها حرامًا، وقد ذَهَبَ إلى هذا مجاهد حرحمَهُ اللهُ - أعلمُ التَّابعين بالتَّفسيرِ، وقالَ: (إنَّه يَحْرُمُ على الإنسانِ أَن يُصَوِّرَ الأَسْجالَ لكنَّ جمهورَ أهلِ العلم على الجواز.

وهذا الحديثُ هل يُؤيِّدُ رأي الجمهورِ، أو يُؤيِّدُ رأيَ مجاهدٍ، ومَنْ قال بقوله؟

الجوابُ: يُؤَيِّدُ رأي مجاهدٍ ومن قال بقولِه الأمرين:

أُوَّلاَ: العمومُ في قولِهِ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مَنَّ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقيُّ.

تَّانيًا: قُولُهُ: ﴿أَوْلِيخُلُقُوا حَبَّةً أَوْلِيَخُلُقُوا شَعَيرَةَ﴾.

وهذه ليست ذاتَ رُوحٍ، فظاهرُ الحديثِ هذا مع مجاهدٍ، ومَن يرى رأيه.

ولكنُّ الجمهورَ أجابوا عنه بالأحاديث التَّالية:

وهي: أنَّ قولَهُ: «أَحْيُوا مَا خَلَقْتُم» وقوَلَهُ: «كُلِّفَ أن يَنفُخَ فيها الرُّوحَ».

يدلُّ على أنَّ المرادَ تصويرُ ما فيه رُوحٌ.

وأما قولُه: «أَوْ لِيخْلُقُوا حَبَّةً أَوْ لِيَخْلُقُوا شَعيرةً» فذُكِرَ على سبيلِ التَّحدِّي، أيْ: أنَّ أولئك المصوِّرين عاجزون حتَّى عن حلق ما لا رُوحَ فيه.

(٣) قولُهُ: (أشدُّ) كلمةُ (أشدّ) اسمُ تفضيلٍ بمعنى: أعظمُ وأقوى.

قولُهُ: (النَّاسِ) للعمومِ.

وقولُهُ: (عَذَابًا) تَخُصُّ النَّاسَ، يعني: أشدُّ النَّاسِ الذين يُعَذَّبُون عذابًا.

قُولُهُ: (يَوْمَ القِيامَةِ) هُو اليُّومُ الَّذِي يُبعَثُ فيه النَّاسُ، وسبقَ وحهُ تسميتهِ بذلك.

وقولُهُ: (أَشَدُّ) مَبتدأً، و(الَّذينَ يُضاهِئُونَ) حبرُهُ، ومعنى يُضَاهِئُون: أي: يُشَابِهُون.

«بخلقِ اللهِ» أي: بمحلوقاتِ اللهِ –سبحانَهُ وتعالى– والَّذين يُضاَهِئون بخلقِ اللهِ َهم الْمُصَوِّرونَ، فهم يُضَاهِئُون بخلقِ







الله، سواءٌ كانت هذه المضاهاةُ جسميَّةً أو وصفيَّةً، فالجسميَّةُ أن يَصْنَعَ صورةً بجسمِهَا، والوصفيَّةُ أن يَصْنَعَ صورةً ملوَّنةً؛ لأنَّ التّلوينَ والتَّخطيطَ باليدِ وصفٌ للخلقِ، وإن كانَ الإنسانُ ما خلقَ الورقةَ ولا صنعَهَا، لكن وضعَ فيها هذا التّلوينَ الَّذي يكونُ وصفًا لخلق الله عزَّ وجلَّ.

هذا الحديثُ يدلُّ على أنَّ المصوِّرين يُعذَّبون، وأنَّهم أشدُّ النَّاسِ عذابًا، وأنَّ الحكمةَ من ذلك مُضَاهاتُهُم حلقَ اللهِ عزَّ وحلَّ، وليست الحكمةُ كما يَدَّعيهِ كثيرٌ من النَّاسِ أنَّهم يَصْنَعُوهَا لتُعْبَدَ من دونِ اللهِ، فذلك شيءٌ آخرُ، فمَنْ صنعَ شيئًا ليُعْبَدَ من دونِ اللهِ فإنَّه حتَّى ولو لم يصور ثكما لو أتى بخشبة، وقال: اعْبُدوها، دخلَ في التَّحريم؛ لقولِه تعالى: {وَلاَ تَعَلَونُوا عَلَى الإِشْمِ وَالْعَدُوانَ} لأنَّه أعانَ على الإثمِ والعدوانِ.

وقولُهُ: «يُضاهِئون» هل الفعلُ يُشْعِرُ بالنَّيَّةِ؛ بمعنى أنه لا بدَّ أن يَقْصِدَ الْمُضاهاةَ، أو نقولُ: المضاهاةُ حاصلةٌ سواءٌ كانت بنيَّة أو بغير نيَّة؟

الجوابُ: التَّاتي: لأنَّ المضاهاةَ حَصَلَت سواءٌ نوَى أم لم يَنْوِ؛ لأنَّ العلَّة هي المشاهمةُ، وليست العلَّةُ قصدَ المشاهمة.

فيستفادُ من الحديثِ فيما يتعلق بالباب مسألتان جليلتان:

الأولى: تحريمُ التَّصويرِ، وأنَّه من الكبائرِ؛ لثبوتِ الوعيدِ عليه، وأنَّ الحكمةَ منه المضاهاةُ بخلقِ اللهِ عزَّ وجلَّ. الثانية: وجوبُ احترامِ جانبِ الرُّبوبيَّةِ، وأن لا يَطْمَعَ أحدٌ في أن يخلقَ كخلقِ اللهِ عزَّ وجلَّ؛ لقولِهِ: 'يُهِضاَهِئُونَ بَخُلُقاللهُ''.

وَمَن أَجلِ هذا حُرِّم الكِبْرُ؛ لأنَّ فيه منازعةً للرَّبِّ –عزَّ وجلَّ– وحُرِّم التَّعَاظُمُ على الحُلقِ؛ لأنَّ فيه منازعةً للرِّبِّ سبحانَهُ وتعالى، وكذلك هذا الَّذي يَصْنَعُ ما يَصْنَعُ لِيُضاهِيَ خلقَ اللهِ، فيه منازعةٌ للهِ –عزَّ وجلَّ– في ربوبيّتِهِ في أفعالِهِ ومخلوقاتِهِ ومصنوعاتِهِ، فيُستفادُ من هذا الحديث وجوبُ احترام جانب الرّبوبيَّة.

قولُهُ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا» فيه إشكالٌ؛ لأنَّ فيهم من هو أشدُّ من المصوِّرين ذنبًا كالمشركين والكفَّارِ، فيَلْزَمُ أن يكونوا أشدَّ عذابًا، وقد أُجيبَ عن ذلك بوجوه:

الأوَّلُ: أَنَّ الحديثَ على تقديرِ (مِنْ) أَيْ: منَ أَشدٌ النَّاسِ عذابًا، بدليلِ أَنَّه قد حاءَ ما يؤيِّدُهُ بلفظِ: «إِنَّ مِنْ أَشدٌ النَّاسِ عَذَابًا».



النَّانِ: أَنَّ الأَشْدَيَّةَ لا تعني أَنَّ غيرَهُم لا يُشَارِكُهُم، بل يشاركُهُم غيرُهُم، قالَ تعالى: {أَذْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ} ولكن يُشْكِلُ على هذا أَنَّ المصوِّرَ فاعلُ كبيرةٍ فقط، فكيف يُسَوَّى مع من هو خارجٌ عن الإسلامِ ومُسْتَكُبْرٌ؟

التَّالَثُ: أنَّ الأَشدَّيَّةَ نسبيَّةٌ؛ يعني أنَّ الَّذين يصنعون الأشياءَ ويُبْدِعوهَا، أَشدُّهُم عذابًا الَّذين يُضاهِئون بخلقِ اللهِ، وهذا أقربُ.

الرَّابِعُ: أَنَّ هذا من بابِ الوعيدِ الَّذي يُطلَقُ لتنفيرِ التّفوسِ عنه، ولم أرَ مَن قال بهذا، ولو قيل بهذا لسلِمْنَا من هذه الإيراداتِ، وعلى كلِّ حالٍ ليس لنا أن نقولَ إلا كما قالَ النَّيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ: ﴿أَشَدُ النّاسِ عَذَا كَا اَيْوَمَ اللهُ عَلَيهِ وَسلَّمَ: ﴿أَشَدُ النّاسِ عَذَا كَا اَيْوَمَ اللهُ عَلَيهِ وَسلَّمَ: ﴿أَشَدُ النّاسِ عَذَا كَا اَيْوَمَ اللهُ عَلَيهِ وَسلَّمَ: ﴿ اللهُ اللهُ

(٤) قولُهُ: «كُلُّ مُصَوِّرٌ فِي النّارِ»، (كلُّ) من أعظمِ ألفاظِ العمومِ، وأصلُهَا من الإكليلِ، وهو ما يحيطُ بالشَّيءِ، ومنه الكَلالةُ في الميراثِ للحواشي الَّتي تحيطُ بالإنسانِ، فيَشْمَلُ من صَوَّرَ الإنسانَ أو الحيوانَ أو الأشحارَ أو البحارَ.

لكنَّ قولَه: «يُجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورة صَوَّرَها نَفْسٌ» يدُلُّ على أن المرادَ صورةُ ذواتِ النفوسِ، أي: ما فيه رُوحٌ. قولُهُ: «يُجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورة صَوَّرَها نَفْسٌ» الحديثُ في (مسلمٍ) وليس في الصحيحين، لكنه بلفظِ: «يَجْعَلُ» بالبناءِ للفاعلِ، وعلى هذا تكونُّ «نفسًا» بالنَّصب.

قولُهُ: «يعَذَّبُ هِما» كيفيَّةُ التَّعذيبِ ستأتي في الحديثِ الَّذي بعدَه أنَّه يُكلَّفُ أن ينفُخَ فيها الرُّوحَ وليس بنافخ. وقولُهُ: «كُلُّ مصوِّر في النَّارِ» هذه الكَيْنونةُ عندَ المعتزلةِ والخوارجِ كينونةُ حلود؛ لأنَّ فاعلَ الكبيرةِ عندَهم مخلَّدُ في النَّارِ، وعندَ المرحِّعةُ أنَّ المرادَ بالمصوِّرِ الكافرُ؛ لأنَّ المؤمنَ عندَهم لا يَدْخُلُ النَّارَ أَبدًا، وعندَ أهلِ السُّنَةِ والجماعةِ أنَّه مستحقٌ لدحولِ النَّارِ وقد يدخُلُها وقد لا يدخُلُها، وإن دخلها لم يُخلَّدْ فيها.

وقولُهُ: «بكلِّ صورة صَوَّرَها» يقتضي أنَّه لو صوَّرَ في اليومِ عشرَ صورٍ ولو من نسخةٍ واحدةٍ، فإنَّه يُجعَلُ له في النَّارِ عشرُ صور يُقالُ لهُ: انفخْ فيها الرُّوحَ.

وُظاهِرُ الحديُّثِ أَنَّه يَبْقَى فِي النَّارِ معذَّبًا حتَّى تنتهيَ هذه الصُّورُ.

قُولُهُ: ﴿ كُلِّفَ ﴾ أَي: أُلزِم، والمكلِّفُ له هو الله عزَّ وجلَّ.

المملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ ناكس: ٤٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٤٥٣٢٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٦٨ جوال: ٣٣٠٩٨٠٠٠٠







قولُهُ: "ولَيْسَ بنافِحِ" أي: كُلِّف بأمر لا يتمكَّنُ منه؛ زيادةً في تعذيبه، وعُذَّبَ بهذا الفعلِ ليذوقَ حزاءَ ما عمل، وبهذا تزدادُ حسرتُهُ وأسفُهُ حيثُ إنَّه عُذَّب بما كانَ في الدُّنيا يراه راحةً له؛ إمَّا باكتسابٍ أو إرضاءِ صاحبٍ أو إبداع صنعة.

(٥) قولُهُ: (عنْ أبي الهَيَّاج) هو من التَّابعين.

قُولُهُ: (قَالَ لِي عليٌّ) هُو عليٌّ بنُ أَبِي طَالَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قُولُهُ: (أَلا أَبْعَثُكَ) البعثُ: الإرسالُ بأمرٍ مُهِمِّ كالدَّعوةِ إلى اللهِ، قال تَعَالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثُنَا فِي كُلِّ أَمَّةٍ مُرَّسُولاً}. قُولُهُ: (صورةً) نكرةً في سياقِ النَّفي فتَعُمُّ.

وجمهورُ أهلِ العلمِ: أنَّ المحرَّمَ هو تَصُويرُ الحيوانِ فقط؛ لما ورَدَ في (السننِ) من حديثِ جبريلَ، أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم قالَ: «فَمُرْ بِرَأْسِ التِّمثالِ فَلْيَقْطَعْ حتى يَكُونَ كَهيئة الشَّجَرة» وسبقَ بيانُ ذلك قريبًا.

قولُهُ: (إلا طَمَسْتَهَا) إنَ كَانَتُ مَلُوَّنَةً فَطَمْسُهَا بُوضِعِ لُونَ آخِرَ يُزِيلُ مَعَالَمَهَا، وإن كانت تمثالاً فإنَّه يَقْطَعُ رأسَهُ كما في حديثِ جبريلَ السَّابقِ، وإن كانت محفورةً فيَحْفِرُ علَى وجهِهِ حتَّى لا تتبيَّنَ معالمُهُ، فالطَّمسُ يختلفُ، وظاهرُ الحديثِ سواءٌ كانت تُعْبَدُ من دونِ الله أو لا.

قُولُهُ: (ولا قُبْرًا مُشْرِفًا) أي: عاليًا.

قولُهُ: (إلا سَوَّيْتَهُ).

له معنیان:

الْأُوَّالُ: أي: سوَّيْتَهُ بما حولَهُ من القبور.

التَّاتي: جَعَلْتَهُ حسنًا على ما تقتضيه الشَّريعةُ، قال تعالى: {الَّذِي خَلَقَ فَسَوَى} أي: سوَّى حلْقَهُ أحسنَ ما يكونُ، وهذا أحسنُ، والمعنيان متقاربان.

والإنشراف له وجوه:

الأوَّلُ: أن يكونَ مُشْرِفًا بكبرِ الأعلامِ الَّتي تُوضَعُ عليه، وتُسمَّى عندَ النَّاسِ (نصائل) أو (نصائب) ونصائبُ أصحُّ لغةً من نصائلَ.

الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ فاكس: ٨٩٩٤٥٤ - هاتف: ٣٩٣٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٢٦ جوال: ٣٥٢٨٠٧٠٠





الثَّالَي: أَن يُشَى عليه وهذا من كبائرِ الذَّنوبِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم: ﴿ لَعَن المَّخِذِينَ عَليها الْمَساجِدَ والسُّرُجَ ﴾.

التَّالثُ: أَن تُشْرُفَ بالتَّلوينِ، وذلك بأن يُوضَعَ على أعلامِهَا ألوانٌ مزحرفةٌ.

الرابعُ: أَن يُرْفَعَ ترابُ القبرِ عمَّا حولَه فيكونَ بيِّنًا ظاهرًا.

فكلُّ شيءٍ مُشْرِف _ أي: ظاهرٍ على غيرِهِ متميِّزٍ عن غيرِهِ _ يَحِبُ أَنْ يُسَوَّى بغيرِهِ؛ لثلا يؤدِّيَ ذلك إلى الغلوِّ في القبورِ والشِّرِك.

ومناسبة ذكر القبر المشرف مع الصور:

أنَّ كلاً منهما قد يُتَّخَذُ وسيلةً إلى الشَّركِ، فإنَّ أصلَ الشَّركِ في قومِ نوحٍ أنَّهم صوَّروا صُورَ رجال صالحين، فلمَّا طال عليهم الأمدُ عبدوها، وكذلك القبورُ المُشْرِفةُ قد يَزْدَادُ فيها الغلوُّ حَتَّى تُحْعَلَ أوثانًا تُعْبَدُ من دونِ اللهِ، وهذا ما وقعَ في بعضِ البلادِ الإسلاميَّة.

وقد دلَّت هذه الأحاديث على أنَّ عقوبة المصور تكون بخمسة أمور:

الأول: أنَّه أشدُّ النَّاس عذابًا أو من أشدُّهم عذابًا.

الثَّاني: أن اللهُ يَجْعَلُ له في كلِّ صَورةِ نفَسًا يُعَذَّبُ هِما في نارِ جهنَّمَ.

الثَّالث: أنه يُكَلَّفُ أن يَنْفُخَ فيها الرُّوحَ وليس بنافخٍ.

الرابع: أنَّه في النَّار.

الخامس: أنَّه ملعونٌ كما في حديثِ أبي جُحَيْفةً في (البخاريِّ) وغيرِه.

فائدتان:

الأولى: «كُلِّف أَنْ يَنفُخَ فِيها الرُّوحَ ولَيْسَ بِنافِحٍ» يقتضي أنَّ المرادَ بالتَّصويرِ تصويرُ الجسمِ كاملاً، وعلى هذا فلو صوَّرَ الرَّأْسَ وحده بلا جسمٍ أو الجسمَ وحدَه بلا رأسٍ، فالظَّاهرُ الجوازُ، ويُؤيِّدُهُ ما سبق في الحديثِ: «مُرُّ برأُس التَمْثال فَلْيُقْطَعُ» ولم يقلُ: فليُكسَرْ.

نمدته العربية السعودية - الرياض ١١٢١٢ - ص.ب: ٢٠١٢٤٩ ناكس: ١٨٣٩٩٨٥ - هاتف: ٢٥٢٢٩٩ - ٢٥٤٨٩٩١ جوال: ٥٥٧٨٠٧٣٠.







لَكُنَّ تصويرَ الرَّأْسِ وحدَه عندي فيه تردُّد، أمَّا بقيَّةُ الجسمِ بلا رأسٍ فهو كالشَّحرةِ لا تردُّدَ فيه عندي. الشَّاني: يؤخذُ من حديثِ عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْه، وهو قولُهُ: «أَنْ لا تَدَعَ صُورَةً إِلا طَمَسْتَها».

أَنَّه لا يجوزُ اقتناءُ الصُّورِ، وهذا محلُّ تفصيلٍ، فإنَّ اقتناءَ الصُّورِ على أقسامٍ:

القسمُ الأوَّلُ: أن يَقْتَنِهَا لتعظيمِ الْمَصَوَّرِ، لكونِه ذا سُلطان، أو جاه، أو عَلمٍ، أو عبادة، أو أُبوَّة، أو نحوِ ذلك؛ فهذا حرامٌ بلا شكِّ، ولا تدخلُ الملائكةُ بيتًا فيه هذه الصّورةُ؛ لأنَّ تعظَيمَ ذَوِي السُّلطةِ باَّقتناءِ صورِهِم ثَلْمٌ في حانبِ الرّبوبيَّةِ، وتعظيمَ ذَوِي العبادةِ باقتناءِ صورِهِم ثَلْمٌ في حانب الألوهيَّة.

القسمُ التَّاني: اقتناءُ الصورِ للتّمتُّعِ بالنَّظرِ إليها أو التّلذُّذِ بها، فهذا حرامٌ أيضًا؛ لما فيه من الفتنةِ المؤدّيةِ إلى سَفاسف الأخلاق.

القسمُ التَّالثُ: أن يقتنيَها للذّكرى حنانًا أو تلطُّفًا كالَّذين يُصَوِّرون صِغارَ أولادِهِم لتَذَكَّرِهِم حالَ الكِبَرِ، فهذا أيضا حرامٌ؛ لِلُحوقِ الوعيدِ به في قولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم: ﴿إِنَّ الْمَلاتَكَةَ لا تَدْخُلُ بَيْتًا فيه صُورَةٌ».

القسمُ الرَّابعُ: أن يَقْتنيَ الصُّورَ لا لرغبة فيها إطلاقًا، ولكنَّها تأتي تَبَعًا لغيرِهَا كالَّتِي تكُونُ في المجلات والصُّحف ولا يَقْصِدُها اللَّقْتني، وإنَّما يَقْصِدُ ما في هذه المجلات والصُّحف من الأخبار والبحوث العلميَّة ونحو ذلك، فالظَّاهرُ أنَّ هذا لا بأسَ به؛ لأنَّ الصَّورَ فيها غيرُ مقصودةً، لكن إن أمكنَ طمسُهَا بلا حرج ولا مشقّة فهو أَوْلَى.

القسمُ الخامسُ: أن يَقْتَنِيَ الصُّورَ على وجه تكونُ فيه مُهانةً مُلْقَاةً في الزِّبْلِ، أو مُفْتَرَشةً، أو موطوءةً؛ فهذا لا بأسَ به عند جمهورِ العلماءِ، وهل يلحقُ بذلك لباسُ ما فيه صورةٌ؛ لأنَّ في ذلك امتهانًا للصُّورةِ، ولا سيَّما إن كانت الملابسُ داخليَّةً؟

الجوابُ: نقولُ، لا يَلْحَقُ بذلك، بل لباسُ ما فيه الصُّورُ محرَّمٌ على الصِّغارِ والكبارِ، ولا يلحَقُ بالمفروشِ ونحوهِ؛ لظهورِ الفرقِ بينَهما، وقد صرَّح الفقهاءُ رحمَهُم الله بتحريم لباسِ ما فيه صورةً، سواءٌ كانَ قميصًا أم سَرَاويلَ أم عِمامةً أم غيرَهَا، وقد ظهَرَ أخيرًا ما يُسمَى بالحَفائظِ، وهي حرْقةٌ تُلَفُّ على الفرجين للأطفالِ والحائض؛ لئلاً يَتَسَرَّبَ النجسُ إلى الجسمِ أو الملابسِ، فهل تُلحَقُ بما يُلْبَسُ أو بما يُمتَهَنُ؟

هي إلى الثاني أقربُ، لكن لما كانَ امتهانًا حفيًّا وليسَ كالمُفتَرَشِ والموطوءِ صارَ استحبابُ التحرُّزِ منها أُولَى. القسمُ السَّادسُ: أنْ يُلْجَأَ إلى اقتنائِهَا إلجاءً، كالصُّورِ الَّتِي تكونُ في بطاقة إثباتِ الشَّحصيَّة والشَّهاداتِ





والدَّراهم، فلا إثْمَ فيه، لعدمِ إمكانِ التّحرُّزِ منه، وقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُ مُ فِي الدّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾.

(٦) فيهِ مسائلُ:

الأولى: (التَّغليظُ الشّديدُ في الْمُصَوّرينَ) تؤخذُ من قولِه: ﴿أَشَدُّ النّاسِ عَذَابًا ﴾ الحديثَ.

- (٧) الثّانية: (التَّنبيهُ على العلَّة وهي تَرْكُ الأَدبِ مع اللهِ) تؤخذُ من قَوْلهِ: «وَمَنْ أظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقي» فمَن ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِ اللهِ فهو مُسِيءٌ للأَدبِ مع اللهِ عزَّ وجلً؛ لمحاولتِه أن يَخْلُقَ مثلَ حلقِ اللهِ تعالى، كما أنَّ مَن ضادَّه في شرعِهِ فقد أساءَ الأدبَ معه.
- (A) الثّالِثَة: (التَّنبية على قدرتِهِ وعجزِهِم) لقولِهِ: "فليَخلُقوا حَبّة أُوْلِيَخلُقوا شَعِيرة" لأنَّ الله حلق أكبرَ من ذلك وهم عجزوا عن حلْقِ الذرَّةِ أو الشّعيرة.
 - (٩) الرَّابعة: (التَّصريحُ بأنَّهُم أشدُّ النَّاسِ عذابًا) لقولِهِ: ﴿أَشَدُّ النَّاسِ عَذابًا ١٠ الحديثَ.
 - (١٠) الخامِسَة: (أَنَّ اللهَ يخلُقُ بعددِ كلِّ صورةٍ نفسًا يُعذَّبُ هِمَا الْمُصَوِّرَ فِي جهنَّمَ) لقولِهِ: ﴿يُجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورةٍ صَوْرَهِ مَوَّرَهَا نَفْسُ يُعَذَّبُ بِهَا فِي جَهَنَّمَ».
 - (11) السَّادِسَة: (أَنَّهُ يُكلَّفُ أَنْ يَنْفُخَ فِيها الروحَ) لقوله: «كُلِّفَ أَنْ ينْفُخَ فِيها الروحَ ولَيْسَ بِنافِخٍ» وهذا نوعٌ من التعذيبِ من أشقِّ العقوبات.
 - (١٢) السَّابِعَة: (الأمرُ بطمْسِهِا إذا وُجِدَتْ) لقولِه: «أَنْ لا تَدَعَ صورةَ إلا طمَسْتَها».

ويُؤْخَذُ مِن حديثِ البابِ أيضًا الجَمْعُ بينَ فِنْنَةِ التَّمَاثِيلِ وفِنْنَةِ القُبُورِ؛ لقَوْلِهِ: «أَنْ لاَ تَدَعَ صُورَةً إِلاَّ طَمَسْتَها، ولا قَبْرًا مُشْرِفًا إلا سَوَيْتَهُ» لأنَّ في كلِّ منهما وسيلةً إلى الشَّركِ.

ويؤخذُ منه أيضًا: إثباتُ العذابِ يومَ القيامةِ، وأنَّ الجزاءَ من حنسِ العملِ؛ لأنَّه يُجْعَلُ له بكلِّ صورةٍ صوَّرَها نفسٌ يعذَّبُ بما في جهنَّمَ، ويُؤْخَذُ منه وقوعُ التكليفِ في الآخرةِ بما لا يُطاقُ على وجهِ العقوبةِ.

(١٣) الحَلِفُ هو: اليمينُ، والقَسَمُ، وهو تأكيدُ الشيءِ بذكْرِ معظَّمٍ، بصيغَةٍ مخصوصةٍ بأحدِ حروفِ القَسَمِ، وهي: الباءُ والواوُ لتاءُ.



ومناسبة الباب لكتاب التّوحيد:

أنَّ كثرةَ الحلفِ باللهِ يدلُّ على أنَّه ليس في قلبِ الحالفِ من تعظيمِ اللهِ ما يقتضي هيبةَ الحلفِ باللهِ، وتعظيمُ اللهِ -تعالى- من تمام التَّوحيد.

(15) قولُه تعالى: {وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُ مُ } هذه الآيةُ ذكرَها الله في سياقِ كفَّارةِ اليمينِ، وكلُّ يمين لها ابتداءٌ وانتهاءٌ ووسطٌ، فالابتداءُ الحلفُ، والانتهاءُ الكفَّارةُ، والوسطُ الحنْثُ، وهو أن يفعلَ ما حلَفَ على تركه، أو يَتْرُكُ ما حلَفَ على تركه، أو يَتْرُكُ ما حلَفَ على قله، وما لا حنثَ فيه فلا كفَّارةَ فيه، لكن إن ما حلَفَ على هذا كلُّ يمين على شيء ماض فلا حنْثُ فيه، وما لا حنثَ فيه فلا كفَّارةَ فيه، لكن إن كانَ صادقًا فقد بَرَّ، وإلا فهو آثِمٌ؛ لأنَّ الكفَّارةَ لا تكونُ إلا على شيء مستقبل.

وهل يجوز أن يَحْلفَ على ما في ظنِّه؟

الجوابُ: نَعَم، ولذلِك أَدلَّةُ كثيرةٌ، منها: قولُ المُجَامِعِ في هَارِ رمضانَ لرسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: "والله مَا يَيْنَ لابَتَيْها أَهلُ بيت أَفقرُ مِنِّي" لكنْ إنْ حلَفْتَ على مسْتَقْبُلِ بناءً على غلبةِ الظَّنِّ ولم يحصلْ فقيلَ: تلزمُكَ كَفَّارةٌ. وقيلَ: لا تلزمُكَ.

وهو الصَّحيحُ، كما لو حلَفْتَ على ماض.

إذن قولُه: ﴿ وَاحْفَظُوا أَيْمَانُكُمْ } بعدَ أَنْ ذكرَ اليمينَ، والكفَّارةَ والحنثَ، فــما المرادُ بحفظ اليمين؟

هل هو الابتداء أو الانتهاء أو الوسطُ؟

أي: هل المرادُ: لا تُكْثرُوا الحلفَ بالله؟

أو المرادُ: إذا حَلَفْتُم فلا تَحْنَثُوا؟

أو المرادُ: إذا حَلَفتُمْ فحنِثْتُمْ فلا تَتْرُكُوا الكَفَّارةَ؟

الجوابُ: المرادُ كلُّها، فتشملُ أحوالَ اليمينِ الثَّلاثةَ، ولهذا جاء المؤلِّفُ بما في هذا الباب؛ لأنَّ من معنى حفظِ اليمينِ عدمَ كثرةِ الحلفِ، وإليك قاعدةً مهمَّةً في هذا، وهي أن النصَّ من قرآنٍ أو سنَّةٍ إذا كانَ يَحْتَمِلُ عدةً معانِ لا يُنَافِي بعضُها بعضًا، ولا مُرجِّحَ لأحدِهَا، وجَبَ هله على المعاني كلِّها.

والمرادُ بعدمِ كثرةِ الحلفِ ما كانَ معقودًا ومقصودًا، أمَّا ما يَحْرِي على اللسانِ بلا قصدٍ، مثلَ: لا واللهِ، وبلى



واللهِ في عرضِ الحديثِ، فلا مُؤَاحَدَةً فيه؛ لقولِهِ تعالى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُ مُ اللَّهُ بِاللَّغُوفِي أَيمَانكُ مْ }.

و كذلك: مِنْ حفظ اليمينِ عدمُ الحنثِ فيها، وهذا فيه تفصيلٌ؛ لأنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم قال لعبدِ الرَّحمنِ بنِ سَمُرةَ: ﴿إذا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينَ فَرَأَيْتَ غَيْرَها خَيرًا مِنْها فَكَفَّرْ عَنْ يَمِينكَ واثْت الذي هُوَ خَيرٌ ».

فحفظُ اليمينِ في الحنثِ أَن لا يَحْنَتُ إلا إذا كَانَ حيرًا، وإلا فالأحسنُ حفظُ اليمينِ وعدمُ الحنثِ.

مثالُ ذلك: رجلٌ قال: والله لا أكلُّمُ فلائًا.

وهو من المؤمنين الَّذين يَحْرُمُ هجرُهُم، فهذا يجبُ أن يحنثَ في يمينِهِ ويُكَلِّمَه، وعليه الكفارةُ.

مثالٌ آخرُ: رجلٌ قال: (واللهِ لأُعينَنَّ فلانًا على شيءٍ محرَّمٍ).

فهذا يجبُ الحنثُ فيه والكفارةُ، ولا يُعِينُه؛ لقولِه تعالى: ﴿ وَلا تَعَالَوْهِ عَلَى الْإِسْمِ وَالْعُدُوانِ }. وإذا كانَ الأمرُ مُتَسَاوِيًا والحِنْثُ وعدمُهُ سواءٌ في الإنم، فالأفضلُ حفظُ اليمين.

كذلك: مِن حفظِ اليمينِ إخراجُ الكفَّارةِ بعدَ الحنثِ.

والكفَّارَةُ واجبةٌ فورًا؛ لَأنَّ الأَصلَ في الُواحباتِ الفَوريَّةُ؛ وهو قيامٌ بما تقتضيه اليمينُ.

والكفَّارةُ: إطعامُ عشرةِ مساكينَ من أوسطِ ما تُطْعِمون أهليكم، أو كسوتُهُم، أو تحريرُ رقبةٍ، وهذا على سبيلِ التَّخييرِ، فمَن لم يجدْ فصيامُ ثلاثةِ آيَامٍ، وفي قراءةِ ابنِ مسعودٍ: {متتابعة}.

فحفظ اليمين له ثلاثة معان:

الأول: حفظُها ابتداءً، وذلك بعدمِ كثرةِ الحلفِ، ولْيَعْلَمْ أنَّ كثرةَ الحلِفِ تُضعِفُ الثقةَ بالشخصِ، وتوجبُ الشكَّ في أخباره.

الثَّاتي: حفظُهَا وسطًا، وذلك بعدمِ الحنتِ فيها، إلا ما اسْتُثْنِي كما سبقَ.

الثَّالث: حفظُها انتهاءً في إخراجِ الكفَّارةِ بعدَ الحنثِ.

ويمكنُ أن يُضافَ إلى ذلك مَعْنَى رابعٌ، وَهو أن لا يَحلفَ بغيرِ اللهِ؛ لأنَّ الرَّسولَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ سَمَّى القسمَ بغير الله حَلفًا.

(١٥) قولُهُ: (الْحَلِفُ) المرادُ به الحلفُ الكاذبُ كما بيَّنتُه روايةُ أهمدَ: «اليَمينُ الكَاذَبَةُ» أمَّا الصّادقةُ فليس لها

الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٧ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ اكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٤٥٣٢٣٩٩ - ٤٥٤٨٩٣٦ جوال: ٣٥٢٨٠٧٠٠





عقوبةٌ، لكن لا يُكْثِرُ منها كما سبَقَ.

قولُه: (مَنْفَقةً للسِّلْعةِ) أي: ترويجٌ للسِّلعةِ، مأخوذةٌ من النِّفَاقِ وهو مُضِيُّ الشَّيءِ ونَفَاذُهُ، والحلفُ على السِّلعةِ قد يكونُ حلفًا على ذاتهَا أو نوعهَا أو وصفهَا أو قيمتهَا.

فمثال الدَّاتُ: كأن يُحلفَ أنَّها من المصنعِ الفلانيِّ المشهورِ بالجودةِ، وليست منه.

ومثال النَّوعُ: كَأَنْ يَحِلْفَ أَنَّهَا مِن الحِديد، وهي من الحشب.

ومثال الصَّفة: كأنْ يحلفَ أنَّها طيِّبةٌ، وهي ردينةٌ.

ومثال القيمة: كأنْ يحلفَ أنَّ قيمَتَها بعشرة، وهي بثمانية.

قولُهُ: (مَمْحَقَةٌ للكَسْبِ) أي: مَتْلَفَةٌ له، والإِتلافُ يشمَلُ الإِتلافَ الحسِّيَّ؛ بأن يُسلِّطَ الله على ماله ما يُتْلَفُهُ من حريقٍ أو نهب أو مرضٍ يلحَقُ صاحبَ المالِ فيُتْلِفُهُ في العلاجِ، والإِتلافَ المعنويَّ؛ بأنْ يَنْزِعَ اللهُ البركة من مالهِ فلا ينتفعُ به؛ لا دينًا ولا دنيًا، وكم من إنسان عندَه مالٌ قليلٌ لكن نفعَه الله به ونفع غيرَهُ ومَنْ وراءَه، وكم من إنسان عندَه أموالٌ لكن لم ينتفعُ بما صار والعياذُ بالله بيلًا يعيشُ عيشةَ الفقراءِ وهو غنيٌّ؛ لأنَّ البركةَ قد مُحقَدً

(١٦) قُولُه: (ثَلاَثَةٌ) مبتدأً، وسوَّغَ الابتداءَ بِما أَنَّها أَفادت التَّقسيمَ.

قولُه: (لا يُكَلِّمُهُم الله) التَّكليمُ: هو إسماعُ القولِ، وأمَّا ما يُقدِّرُهُ الإنسانُ في نفسه، فلا يُسَمَّى كلامًا على سبيلِ الإطلاقِ، وإن كانَ يُسَمَّى قولاً بالتَّقييدِ بالنَّفسِ، كقولِه تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِ مُ لَوْلاَ يُعَذِّبُنَا الله ﴾ وقال عمرُ رَضِيَ اللهُ عَنْه في قصَّة السقيفة: (زَوَرْتُ في نفسى كلامًا) أي: قدَّرْتُه.

فالكلامُ عندَ الإطلاقِ لا يكونُ إلا بحرفٍ وصوتٍ مسموعٍ.

قولُه: (يُزَكِّيهِمْ) التَّزكيةُ بمعنى التَّوثيقِ، وَالتَّعديلِ، فيومَ القيَّامةِ لا يُوَثِّقُهم، ولا يُعَدِّلُهُم ولا يَشْهَدُ لهم بالإيمانِ؛ لمَا فعلوه من هذه الأفعال الخبيثة.

قُولُهُ: (وَلَهُم عَذَابٌ أليمٌ) عذابٌ: عقوبةٌ، وأليمٌ: أي: شديدٌ مُوحِعٌ مُؤْلِمٌ.

قوله: (أُشَيْمِطٌ) هو الَّذي اختلطَ سوادُ شَعَرِه ببياضه لكبَرِ سنِّه، وكبيرُ السِّنِّ قد برَدَتْ شهوتُهُ، وليس فيه ما يدعوه إلى الزِّنا، ولكنَّه زنا ممَّا دلَّ على خُبْتْ في إرادته، ولأنَّه عادةً قد بلغ أشُدَّه واسْتَوَى وعَرَفَ الحكمة، وملكه عقلُهُ أكثرَ من هواه، فالزِّنا منه غريبٌ، إذ ليس عن شهوة مُلحَّة، ولكن عن سوء نيَّة وقصد وضعف إيمان بالله، المعدد العربية السعودية - الرياض ١١١١ - ص ١٠٠٠ - المعدد العربية السعودية - الرياض ١١١١ - ص ١٠٠٠ - منه منهود منه المعانية المعانية المعانية المعانية المعانية المعانية عنه المعانية عنه المعانية عنه المعانية عنه المعانية عنه المعانية عنه المعانية المعانية عنه المعانية المعان





فصارَ السَّبِ المقتضي لزناه ضعيفًا، والحكمةُ الَّتي نالها ببلوغ الأَشُدُّ كبيرةً، وكان تقادُمُ سنَّه يَسْتَلْزِمُ أن يُغَلِّبَ حانبَ العقلِ، ولكنَّه حالفَ مقتضى ذلك، ولهذا صغَّرَه تحقيرًا لشأنِهِ فقال: (أُشَيْمِطُّ) تصغيرُ أشمطَ.

قولُه: (زان) صفةً لـــ (أُشَيْمِط) وهو مرفوعٌ بضمَّةٍ مقدَّرةٍ على الياءِ المحذوفةِ، والحركةُ الَّتِي على النّونِ ليست حركةَ إعرابٍ.

والزّنا: فعلُ الفاحشةِ في قُبُلِ أو دُبُرٍ، وقد نَهَى الله عنه وبيَّن أنّه فاحشةً، فقال: ﴿وَلاَ تَقْرَبُوا النّزَنِي إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبَيلاً}.

قولُه: ﴿وعائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ» أي: فقيرٌ، قال تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلاً فَأَغْنَى}، فالْمَقابِلةُ هنا في قولِهِ: ﴿فَأَغْنَى} بيَّنَتْ أَنَّ معنى عائلاً: فقيرًا.

والاستكبارُ: التّرفُّعُ والتّعاظمُ، وهو نوعان:

الأول: استكبارٌ عن الحقِّ بأن يَرُدُّه، أو أن يَتَرَفُّعَ عن القيام به.

والثَّاني: استكبارٌ على الخلْقِ باحتقارِهِم واستذلالِهِم، كما قال النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم: «الكِبُرُبَطُرُ الْحَقِّ وغَمْطُ النَّاس».

فالفقيرُ داعي الاستكبارِ عندَه ضعيفٌ، فيكونُ استكبارُهُ دليلاً على ضعفِ إيمانِهِ، وخُبْثِ طَوِيَّتِه، ولذلك كانت عقوبتُهُ أشدَّ.

قولُه: «ورَجُلَّ جَعلَ الله بضاعَتهُ؛ لا يَشْتَرِي إلا بيمينه ولا يبيعُ إلا بيمينه» أيْ: حعَلَ الحلفَ بالله بضاعة له، وإنّما ساغ التّأويلُ هنا؛ لأنَّ النّبيَّ صَلَّى الله عَلَيهِ وسلَّم هو الَّذي فسَّره بذلك حيثُ قال: «لايَشْتَري إلا بيمينه. .» وإذا كانَ المتكلِّمُ هو الَّذي أخرجَ كلامَهُ عن ظاهرهِ فهو أعلمُ بمراده، وهذا كما في الحديثِ القدسيِّ: «عَبُدي وإذا كانَ المتكلِّمُ هو الَّذي أخرجَ كلامَهُ عن ظاهرهِ فهو أعلمُ بمراده، وهذا كما في الحديثِ القدسيِّ: «عَبُدي السَّمْعُني، السَّسْقَانُ فَلَمْ تَسْقِني» فبيَّنهُ الله عزَّ وجلَّ بقولِه: «عَبُدي فُلانُ جاعَ فَلَمْ تَطْعِمْهُ، استَسْقاكَ فَلَمْ تَسْقَعَ».

فقولُه: «لا يَشْتَرِي إلا بيمينه، ولا يبيعُ إلا بيمينه» استئنافيَّة تفسيريَّة لقوله: «جَعَلَ اللهُ بضاعَتُهُ» ومعناها: أنه المملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ - ص١٤٠٠ ناكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٤٥٢٧٢٩٩ جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠ - ٥٥٢٨٠٧٣٠ - حمد ٤٥٤٩٩٦٨





وست الرواد المنافق المراد والمراد النظم والعلومات

كلما اشترى حلَف، وكلَّما باع حلَف طلبًا للكَسْب.

واستحقُّ هذه العقوبةَ العظيمةَ؛ لاستهانتِهِ باللهِ، فإنْ كانَ كاذبًا جَمَعَ بيْنَ أربعةِ أمورٍ محذورةٍ:

الأول: استهانته بالله عزّ وجلّ.

الثاني: كذبه.

الثالث: أكله المالَ بالباطل.

الرابع: أنَّ يَمينَه يَمينُ غَموسٍ، وقد ثبَت عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم أنَّه قال: «مَنْ حَلَفَ عَلَى بِمِينِ هُوَفِيهَا فَاجِرُّ يَقْتَطُعُ بِها مَالَ امْرِئِ مُسْلَمَ لَقِيَ اللهُ وَهُوَ عَلَيْه غضْبانُ».

و كلَّ مَا فِي هذا الْحَديثُ يَجِبُ الحذرُ منه والبعدُ عنه؛ لأن هذا هو ما يُرِيدُه النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ من الإحبارِ بِهِ، وإلاَّ فما الفائدةُ مِن سماعِنَا له إِذَا لَمْ تَظْهَرْ مُقتَّضَيَاتُ النّصوصِ على مُعْتَقَدَاتِنَا وأقوالِنا وأفعالِنَا؟ فنحن والجاهلُ سواءٌ، بلْ نحن أعظمُ، ولذلك لا ينبغي أن تَمُرَّ علينا بلا فائدة فنَعْرِفَ معناها فقط، بل يجبُ أن نعرفَ معناها ونعملَ بمقتضاها، ثمَّ يجبُ علينا أيضًا بوصفنا ممَّن آتاهم الله العلمَ أَن نُحَدِّرَ النَّاسَ منه لنكونَ وارثين للرَّسولِ صَلَّى الله عَلَيهِ وسلَّم عَلَيه وسلَّم كانَ عالِمًا عاملاً داعيًا، أمَّا طالبُ العلمِ فإنَّه ليس وارثًا للرَّسولِ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ حتَّى يقومَ بما قام به من العملِ والدَّعَوةِ، فعلينا أن نُحَدِّرَ إحوانَنَا المسلمين في هذا للرَّسولِ عَليْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ حتَّى يقومَ بما قام به من العملِ والدَّعَوةِ، فعلينا أن نُحَدِّرَ إحوانَنَا المسلمين في هذا العملِ الكثيرِ بينَ النَّاسِ، وهو جعلُ اللهِ بضاعةً لهم، لا يبيعون إلا بأيمانهم، ولا يَشْتَرُون إلا بأيمانهم.

ومناسبة الحديث للباب:

أنَّ مَن حعلَ الله بضاعَتَه فإنَّ الغالبَ أنَّه يُكْثِرُ الحلفَ باللهِ عزَّ وحلَّ.

(١٧) قُولُه: (وفي الصَّحيحِ) أي: (الصَّحيَحين) وانْظُرْ كلامَنَا في بابِ (تفسيرِ التوحيدِ وشهادةِ أنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ).

قُولُه: ﴿خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي ۗ (خَيْرُ) مُبتدأً، و(قربي) خبرٌ.

وفي لفظِ البُخاريِّ: ﴿خَيْرُكُمْ قَرْنِي ۗ وفي حديثِ ابنِ مسعود عندَ البخاريِّ: ﴿خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ۗ وهذا هو المرادُ ؛ إذ المرادُ بالخيريَّةِ هنا الخيريَّةُ المضافةُ إلى النَّاسِ عمومًا، وليس للأمَّةِ فقط، ولهذا ثبَت عنه صَلَّى الله عَلَيهِ وسلَّمَ أنَّه قال:



«بُعِثْتُ مِنْ خَيْرِ قُرون بَني آدَمَ»

وعليه فالخيريَّةُ في القرنِ الأوَّلِ حيريَّةٌ عامَّةٌ على جميعِ النَّاسِ، وليس على هذه الأمَّةِ فقط.

وأمَّا قولُه: «خيرُ أُمَّتي» فإنَّه يُقالُ: إنَّ الخيريَّةَ إذا كانت مضافةً إلى عمومِ النَّاسِ دخَل فيها هذه الأمَّةُ، لكن إذا حصَّصْناها بهذه الأمَّة خرَج بقيَّةُ النَّاسِ، والأخذُ بالعمومِ الدَّاخلِ فيه الحاصُّ أَوْلَى، وقد يُقالُ: إنَّ معنى اللفظين واحدٌ؛ فإنَّ هذه الأمَّةَ خيرُ الأممِ، فإذا كانَ الصَّحابةُ خيرَ قرونِهَا لزِم أن يكونوا خيرَ النَّاسِ.

والقرنُ: مَاخوذٌ من الاقتران، والمرادُ الطَّائفةُ الْمُقتَرِنونَ بشيءٍ من الأشياءِ كالمُلَّةِ، أو السُّنِّ وما أشْبَهَ ذلك. وبعضُ العلماء عرَّفه: بالطَّائفةِ كما سبق، وبعضُهُم عرَّفه بالزَّمْنِ، وهؤلاء اختلفوا فيه على أقوال:

- فمنهم من حَدَّهُ بأربعين.
- ومنهم من حَدَّه بثمانين.
 - ومنهم مَن حدَّه بمائة.
- ومنهم مَن حدَّه بمائةِ وعشرين سنةً.

فمعنى الأول: يكون معنى: «خَيْرُ أُمَّي قُرْني» حيرُ أمّتي الصَّحابةُ، سواءٌ بلَغوا مائةً سنة أم لا، والمعروفُ أنَّ آخرَ مَن مات من الصَّحابة مات سنةَ مائة وعشرة وهذا القرنُ الأوَّلُ، أمَّا التَّابعون فإنَّ آخرَهُم مات سنةَ مائة وتسعين، فيكونُ بينَهم وبينَ الصَّحابةِ سبعون سنةً، وأمَّا تابعو التَّابعين فإنَّ آخرَهُم مات سنةَ مائتين وعشرين، وهذا مُنْتَهَى القرن التَّالث.

فقرنُ الصَّحابةِ إن ابْتَدَأْتُه من البِعثةِ صار ثلاثًا وعشرين ومائةَ سنة، وإن ابْتَدَأْتَهُ من الهجرةِ صار مائةَ سنة وعشر سنوات، وقرنُ التَّابِعين سبعون سنةً، وقرنُ تابعي التَّابِعين ثلاثوُن سنةً.

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ: (إنَّ القرنَ المُعُتَبرُ بمعظمِ النَّاسِ فإذا كانَ معظمُ النَّاسِ الصَّحابةَ فالقرنُ قرنَهُم، وإذا كانَ معظمُ النَّاس التَّابِعين فالقرنُ قرنَهُم، وهكذا).

قُولُه: ﴿أُمَّتِي ﴾ المرادُ أمَّةُ الإجابةِ؛ لأنَّ أمَّةَ الدَّعوةِ إذا لم يُؤْمِنُوا فليسَ فيهم خيرٌ.

قُولُه: (فَلا أَدْرِي أَذَكَرَ بَعدَ قَرْنِهِ مَرَّتِينِ أَوْ ثلاثًا) وإذا كانَ عِمْرَانُ لا يَدْرِي فالأصلُ أَنَّه ذكَرَ مَرَّتِين، فتكونُ القَرُونُ الْمُفَضَّلَةُ ثلاثةً، وهذا هو المَشهورُ.

المملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ ناكس: ٤٥٤٩٩٦٨ - هاتف: ٤٥٢٢٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٣٦ جوال: ٣٠٢٨٠٧٠٠



قولُه: «ثُمَّ إِنَّ بَعِدَكُمْ قَوْمٌ» وفي روايةِ البخاريِّ: «ثُمَّ إِنَّ بِعْدَكُمْ قَوْمًا» بنصبِ «قومًا» وهذا لا إشكالَ فيه، لكن في هذه الرِّوايةِ برفعِ «قوم» فيه إشكالٌ؛ لأنَّ «قومُّ» اسمُ إنَّ، وقد اختلف العلماءُ في هذا:

فقيل: على لغة ربيعةَ الَّذين لا يَقِفون على المنصوبِ بالألفِ، فلم يُثْبِت الكاتبُ الألفَ، فصارَتْ «قومٌ». وهذا حوابٌ ليس بسديد؛ لأنَّ الرّوايةَ ليست مكتوبةً فقط، بل تُكْتَبُ وتُقْرَأُ باللفظِ عند أخذِ التَّلاميذِ الرِّوايةَ من المشايخِ، ولأنَّ هذا ليسَ محلَّ وَقْفِ.

وقيل: إنَّ (إنَّ) اسمُها ضميرُ الشَّأنِ محذوفٌ، فألحقَهَا بـــ (إنْ) المُخَفَّفَةِ؛ لأنَّ (إنْ) المحفَّفَةَ تَعْمَلُ بِضَميرِ الشَّأْنِ، قال الشَّاعرُ:

.... وإن مالكُ كانت كرامَ المعادن

فَ (إِنَّ) المُشدَّدةُ هنا حُمِلَتْ على (إِنْ) المخفَّفةِ فاسمُهَا ضميرُ الشَّأنِ محذوفٌ، وعليه يكون (بعدَكم) حبرًا مقدَّمًا، و(قوم) مبتدأً مؤخَّرًا والجملةُ حبرُ (إِنَّ).

وقيل: (إن) هنا بمعنى (نعم) فيكونُ المعنى: ثمَّ نعم بعدَكُم قومٌ، وهذا فيه تكلُّفٌ.

والظَّاهرُ: القولُ الثَّانيٰ إن صَحَّت الرِّوايةُ.

قولُهُ: «يشْهَلُونَ» أي: يُخْبِرُونَ عَما عَلِمُوه ثَمَّا شاهدُوه، أو سَمِعُوه، أو لَمَسُوه، أو شَمُّوه؛ لأنَّ الشَّهادةَ إحبارُ الإنسانِ بما يعلمُ، قال تعالى: ﴿ إِلاَّ مَن شَهِدَ بِالْحَقِ وَهُ مُ يَعْلَمُونَ } ولا يُشترَطُ أن تكونَ بلفظِ أشهدُ على الصَّحيحِ، وقد قيل للإمامِ أحمدَ: إنَّ فلانًا يقولُ: (إنَّ العَشْرَةَ في الْجَنَّة، ولاأَشْهَدُ) فقال: إن قاله فقد شهدَ.

قوله: «وَلا يُسْتَشْهَدُونَ» أي: لا تُطْلَبُ منهم الشَّهادةُ، واحْتَلَفَ العلماءُ في ذلك:

فقيل: ﴿وَلاَيسُتَشْهَدُونَ ۗ أَي: لا يُطْلَبُ منهم تحمُّلُ الشَّهادةِ، فيكونُ المرادُ الَّذِين يشْهَدُون بغيرِ علم.

وقيل: لا يُطلَبُ منهم أداءُ الشَّهادةِ، فيكونُ المرادُ أداءَ الشَّهادةِ قبلَ أن يُدْعَى لأَدائِهَا، فيكونُ ذلك دليلاً على تسرُّعِهم في أداءِ الشَّهادة وعدم اهتمامهم ها.

ولكنَّ هذا القولَ يُشْكِلُ عليه حديثُ زيدٍ بنِ خالدٍ الَّذي رواه (مسلمٌ) أنَّ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم قال: ﴿أَلا



أُخْبِرَكُمْ بِخيْرِ الشُّهَداءِ! الّذي يَأْتِي بِالشَّهَادةِ قَبُلَ أَنْ يُسْأَلَهَا».

فَهذا تَرْغيبٌ فِي أَدَاءِ الشَّهادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا؛ بدليلِ قولِهِ: ﴿ اللَّهُ أَخْبِرُ كُمْ بِخَيْرِ الشَّهُدَاءِ! ». وظاهرُهُ: أَنَّه مُعارِضٌ لَحَديثِ عِمْرَانَ، فحمَعَ بعضُ العلماءِ بينَهما بأنَّ المرادَ بحديثِ زيدٍ مَن يَشْهَدُ بحقٌ لا يَعْلَمُهُ المشهُودُ له.

وجَمَعَ بعضُ العلماءِ بأنَّ المرادَ بحدَيثِ زيدٍ مَن يَشْهَدُ بشيءٍ من حقوق الله تعالى؛ لأنَّ حقوق الله تعالى ليس لها مُطَالِبٌ، فيؤدِّي الشَّهادة من غيرِ أن يُسْأَلَها، فيكونُ المرادُ هِم رجالَ الأمْرِ بالمعروفِ والنهي عن المُنكرِ ونحوَهم. وحَمَعَ بعضُهُم بأنَّ المرادَ بحديثِ زيدِ بنِ خالدٍ أنَّه كِنايةٌ عن السُّرعةِ بأداءِ الشَّهادةِ، فكأنَّه لشدَّةِ إسراعِهِ يُؤدِّيها قبلَ أن يُسْأَلُها.

وَبَعْضُ العَلَمَاءِ رَجَّحَ حَدَيْثَ عَمْرَانَ؛ لأَنَّه في (الصَّحيحين) على حَدَيْثِ زيدِ بنِ خَالَدٍ؛ لأَنَّه في (مسلمٍ). ولكن إذا أمكَنَ الجمعُ فلا يجوزُ التَّرجيحُ، والجمعُ هنا ممكنٌ كما تقدَّمَ.

قولُه: «وَيَخُونُونَ وَلا يُؤْتَمَنُونَ» هذا هو الوصفُ الثَّاني لهم، أي: أنَّهم أهلُ خيانة وليسوا أهلَ أمانة، وليس المعنى أنَّه تقعُ منهم الخيانةُ بعدَ الائتمانِ حتَّى يُقالَ لماذا لم يقلْ: يُؤْتَمَنُونَ ويَخُونُونَ؟ فكأنَّ الخيانةَ طبيعةٌ لهم، فلخيانتهم لا يُؤْتَمنون.

الخيانةُ: الغدرُ والخداعُ في موضعِ الائتمانِ، وهي مِن الصَّفاتِ المذمومةِ بكلِّ حالٍ.

وأمًّا المكرُ والخديعةُ، فهي مذمومةٌ في حال دونَ حال، فقد تكونُ محمودةً، إذا كانت في مقاتلة عدوِّ ماكرِ حادع؛ لدلالتها على القوَّةِ والإيقاعِ بالعدوِّ من حيثُ لاَّ يَشْعُرُ، ولهذا يُوصَفُ اللهُ سبحانه وتعالى بالمكرِ والخداعِ في الحالِ الَّتي يكونُ فيها مَدْحًا، قال تعالى: {وَيَمْكُرُ وَيَمْكُرُ اللهُ } وقال تعالى: {يُخَادِعُونَ اللهَ وَهُو كَادَعُهُمْ .

وأمَّا الحيانةُ فلا يوصَفُ بها أبدًا، ولهذا كانَ قولُ العامَّةِ: (خانَ اللهُ من خانَهُ) حرامًا؛ لأنَّهم وصَفوا الله بما لا يَصِحُ أن يُوصَفَ به، قال اللهُ تعالى: {وَإِن يُربِدُوا خَيَانَتُكَ فَقَدْ خَانُوا اللهُ مِن قَبْلُ فَأَمْكُنَ مِنهُم وَ لَم يقلْ: فحانَهُم. قولُه: «ولا يُؤتَمنون» أي: ليسوا أهلاً للأمانة، فلا يؤتمنون على الدِّماء، ولا الأموال، ولا الأعراض، ولا أيِّ قولُه: «ولا يُؤتَمنون» أي: ليسوا أهلاً للأمانة، فلا يؤتمنون على الدِّماء، وفي حديث آخرَ: «وَيَفْشُو بَيْنَهُم الكَذِبُ».

الملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٢ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ اكس: ١٨٢٩٩٦٨ - هاتف: ٢٥٣٢٩٩٩ - ٢٥٤٨٩٩٦ جوال: ٥٥٢٨٠٧٣٠



قولُه: ﴿وَيُتَدْرُونَ وَلا يُوفُونَ ﴾ هذا هو الوصفُ الثَّالثُ لهم.

النَّذَرُ: إلزامُ الإنسانِ نفسَهُ بالشَّيءِ، وقد يكونُ للآدميِّ، وهذا بمعنى العهدِ الَّذي يُوقِعُه الإنسانُ بينَه وبينَ غيرِهِ، وقد يكونُ للهِ ويُعاهِدون المُخلوقَ ولا يُوفُونَ له، ويُعاهِدون المُخلوقَ ولا يُوفُونَ له، وهذا من صفات النِّفاقِ.

قولُه: «ويَظهَرُ فيهمُ السِّمَنُ» هذا هو الوصفُ الرَّابعُ لهم.

السِّمنُ: كثرةُ الشَّحمِ واللحمِ، وهذا الحديثُ مُشْكِلٌ؛ لأنَّ ظهورَ السِّمنِ ليس باحتيارِ الإنسانِ، فكيف يجعلُهَا صفةَ ذمِّّ؟

قال أهلُ العلمِ: (المعنى أنَّ هؤلاء يَعْتَنُونَ بأسبابِ السِّمَن من المطاعمِ والمشاربِ، فيكونُ هُمُّهُم إصلاحَ أبدانِهِم وتسمينَهَا).

أمَّا السِّمنُ الَّذي لا احتيارَ للإنسانِ فيه فلا يُذَمُّ عليه، كما لا يُذَمُّ الإنسانُ على كونِهِ طويلاً أو قصيرًا، أو أسودَ أو أبيض، لكن يُذَمُّ على شيءٍ يكونُ هو السَّببَ فيه.

(١٨) قولُه: (وفيه) أي: في الصحيح، وقدْ سبَقَ الكلامُ على مثلِ هذه العبارةِ من المؤلِّفِ رحِمَه اللهُ في بابِ (تفسيرِ التوحيد وشهادة أنْ لا إلهَ إلا اللهُ).

قولُه: (خيرُ النّاسِ) دَليلٌ على أنَّ قرنَهُ حيرُ النَّاسِ، فصحابتُه صَلَّى الله عَلَيهِ وسلَّم أفضلُ من الحَوارِيِّين الَّذين هم أنصارُ عيسى، وأفضلُ من النُّقَباءِ السَّبعين الَّذين احتارَهُم موسى صَلَّى الله عَلَيهِ وسلَّم.

قُولُه: «ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ» أي: بعَدَ القرون الثَّلانة.

قولُه: «تَسْبِقُ شَهادةُ أَحَدِهِم يَمينَهُ وَيَمينُهُ، شَهَادَتَهُ» يَحْتَمِلُ ذلك وجهين:

الأوَّلُ: أنَّه لقلَّةِ الثَّقةِ بِمم لا يَشْهَدُون إلا بيمينٍ، فتارةً تَسْبِقُ الشَّهادةُ، وتارةً تَسْبِقُ اليمينُ.

الثَّاني: أَنَّه كنايةٌ عن كونِ هؤلاء لا يُبَالُون بالشَّهادةِ ولا باليمينِ، حتَّى تكونَ الشَّهادةُ واليمينُ في حقِّهِم كأنَّهما متسابقتان.

والمعنيان لا يَتَنافيان، فيُحْمَلُ عليهما الحديثُ جميعًا.

وقولُهُ: ﴿ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ ﴾ يدلُّ على أنَّه ليس كلُّ أصحابِ القرنِ على هذا الوصفِ؛ لأنَّه لم يَقُلْ: ثمَّ يكونُ النَّاسُ، والفرقُ واضحٌ.





وهذه الأفضليَّةُ أفضليَّةٌ من حيثُ العمومُ والجنسُ، لا من حيثُ الأفرادُ، فلا يعني أنَّه لا يوجَدُ في تابعي التَّابعين مَن هو أعلمُ من بعضِ الصَّحابةِ، أمَّا فضلُ الصُّحْبَةِ فلا ينالُه أحدٌ غيرُ الصَّحابةِ، ولا أحدَ يَسْبِقُهم فيه، وأمَّا العلمُ والعبادةُ فقد يكونُ فيمَن بعدَ الصَّحابةِ مَن هو أكثرُ مِن بعضِهم علمًا وعبادةً.

تنبية:

ساقَ المؤلّفُ -رحِمَه الله- الحديثَ في بعضِ النسخِ بتَكرارِ قولِه: «ثُمَّ الذين يلونَهُم» ثلاثَ مراتٍ وهو في (الصحيحين) بتَكرارِها مرتينِ.

(١٩) قولُه: «وقال إِبْرَاهيمُ» هو إبراهيمُ النَّخَعيُّ من التَّابعين، ومن فقهائِهِم.

قُولُه: (كَانُوا يَضْرِبُوننا عَلَى الشَّهَادةِ، ونَحْنُ صِغَارٌ) في نسخةٍ: (عَلَى الشَّهَادَةِ والعَهْدِ).

والظَّاهرُ: أنَّ الَّذي يَضْرِبُهم وليُّ أمرِهِم.

وقولُه: (عَلَى الشَّهادةِ) أي: يَضْرِبوننا عليها إن شَهِدُنَا زُورًا، أو إذا شَهِدْنا ولم نَقُمْ بأدائِهَا، ويَحْتَمِلُ أن المرادَ بذلك ضربُهم على المبادرةِ بالشهادةِ والعهدِ، وبه فسَّرَه ابنُ عبد البرِّ.

قولُه: (وَالْعَهْدِ) أَيْ: إذا تَعَاهَدُوا يَضْرِبُوهُم على الوفاءِ بالعهدِ.

قُولُه: (وَنَحْنُ صِغَارٌ) الجملةُ حاليَّةٌ، وإنَّما يَضْرِبُوهُم وَهُمْ صِغَارٌ للتَّأْديبِ.

ويُستفادُ من كلامِ إبراهيمَ أنَّ الصَّبِيَّ تُقبَلُ منه الشَّهادةُ؛ لأنَّ قولَهُ: (وَتَحُنُ صِغالُ) أي: لم يَبلُغُوا، وهذا محلُّ خلاف بينَ أهل العلم:

فقالَ بعضهُم: يُشْتَرَطُ لأداءِ الشَّهادةِ أن يكونَ بالغًا، فإذا تَحَمَّل، وهو صغيرٌ، لم تُقْبَلْ منه حتَّى يَبْلُغَ.

وقال بعضُهُم: شهادةُ الصِّغَارِ بعضِهِمَ على بعضٍ مقبولةٌ تَحَمُّلاً وأَداءً؛ لأنَّ البالغَ يَنْدُرُ أن يوحَدَ بين الصِّغارِ.

وقال بعضهُم: تُقبَلُ شهادةُ الصِّغارِ بعضِهِم على بعضٍ إن شهدوا في الحالِ؛ لأنَّه بعدَ التَّفرُّقِ يَحْتَمِلُ النِّسيانَ، أو التَّلقينَ، ولا يَسَعُ العملُ إلا همذا، وإلا لَضاعَتْ حقوقٌ كثيرةٌ بينَ الصِّبيان.

ويُستفادُ من هذا الأثرِ حوازُ ضربِ الصَّبِيِّ على الأخلاقِ إذا لم يتأدَّبْ إلا بالضَّرب.

فَيُؤخذُ منه تعظيمُ شأنِ العهدِ والشَّهادةِ وضربُ الصغارِ عَلَى ذلك، ويُؤخذُ منه أيضًا عنايةُ السلفِ بتربيةِ

الملكة العربية السعودية - الرياض ١٣٦٧ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ - َ لس: ١٩٥٤٥١٤ - هاتف: ٣٣٢٢٩٩ - ٢٥٤٨٩٢٦ - حمال: ٣٧٨٥٠٥٠

http://www.afaqattaiseer.com E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com



أولادِهِمْ وأنَّ مِن منهجِهِم الضربَ على تحقيقِ ذلك.

قال في (قرة عيون الموحدين) (ص:٢٤٦): (هكذا حال السلف الصالح محافظة منهم على دينهم الذي أكرمهم الله به، فلا يتركون شيئاً مما يكره إلا أنكروه، وفيه تمرين الصغار على دينهم بالتعليم) .

(٢٠) فيه مسائل:

الأولى: (الوصيَّةُ بحفْظِ الأَيْمان) تؤحذُ من قولِهِ تعالى: ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ}، والأمرُ وصيَّةٌ.

(٢١) الثَّانيَةُ: (الإِخبارُ بأنَّ الحلفَ مَنْفَقَةٌ للسِّلعةِ مَمْحَقَةٌ للبركةِ) تؤخذُ من قولِهِ صَلَّى الله عَلَيهِ وسلَّم: «الْحَلفُ مَنْفَقَةٌ للسَّلْعَةِ. . . » إلخ.

(٢٢) الثَّالثَة: (الوعيدُ الشَّديدُ لِمَن لا يَبِيعُ ولا يَشْتَرِي إلا بيَمينِه) تؤخذُ من قولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم: (ورَجُلْ جَعلَ اللهُ بِضَاعَتُهُ، لاَيشْتَرِي إلا بيَمينِهِ. . إلخ في ضمنِ الثلاثةِ الذين لا يُكَلِّمُهم اللهُ ولا يُزَكِّيهم.

(٢٣) الرَّابِعةُ: (التَّنبِيهُ على أنَّ الذَّنبَ يَعْظُمُ مع قَلَّةِ الدَّاعي) تؤخذُ من حديث سلمانَ، حيثُ ذكرَ الأُشَيْمِطَ الزَّانِ، والعائلَ المُسْتَكْبِرَ، وغلَّظ في عقوبتِهِم؛ لأنَّ الدَّاعيَ إلى فعلِ المعصيةِ اللَّذكورةِ ضعيفٌ عندَهما.

(٢٤) الخامِسَةُ: (ذَمُّ الَّذِين يَحْلِفُونَ ولا يُسْتَحْلَفُونَ) لقولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم: ﴿ورَجُلْ جَعَلَ اللهَ بِضاعَتُهُ، لا يَشْتَرِي إِلاَّ بِيَمِينه. . ﴾.

ولكن هذا لَيس على إطلاقهِ، بل النَّيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم حلَفَ، ولم يُسْتَحْلَفْ في مواضعَ عديدةٍ، بل أمرَهُ اللهُ سبحانَهُ أن يَحْلِفَ بقولِهِ: ﴿ وَيَسْتَنبِنُونَكَ أَحَقُ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّبِي }.

وقولِهِ: {نَرَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُواْ أَنْ لَنْ يُعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِي لَتُبْعَثُنَ }، وقولِه: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَكَى وَرَبِي لَتُبْعَثُنَ }، وقولِه: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَكُى وَرَبِي لَتُأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَكُى وَرَبِي لَتُأْتِينَا كَاللَّهُ عَلَى وَرَبِي لَتُأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلْكُونَ مِنْ إِلَيْ لَا يَتَنْكُ مِنْ }.



فقد وقَع مَوْقِعًا عظيمًا من هؤلاء القومِ الَّذين أهَمُّهم شأنُ المخزوميَّةِ، ومُمَّنْ يأتي بعدَهُم.

(٢٥) السَّادسيَّة: (ثناؤُهُ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ على القرونِ الثَّلاثَةِ أو الأربعةِ وذكرُ ما يَحْدُثُ بعدَهم)

تؤخذُ من قولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم: ﴿خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي. . ».

وقولُهُ: أو الأربعةِ. بناءً على ثبوتِ ذكْرِ الرابعِ، وأكثرُ الرواياتِ وأثبتُها على حذْفِه.

وقولُه: «وَذِكْرُ مَا يَحْدُثُ» لو جُعلَتْ هذه مسألةً مستقلّةً لكانَ أبينَ وأوضحَ؛ لأنَّ الإحبارَ عن شيءٍ مُستقبلٍ ووُقوعِهِ كما أخبرَ دليلٌ على رسالتِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيه وسَلَّمَ.

(٣٦) الستَّابِعة: (ذمُّ الَّذِين يَشُهَدُونَ ولا يُسْتَشْهَدُونَ) تؤخذُ من حديث عمْرانَ، وكذا ذمُّ الَّذين يخونون ولا يُؤْتَمَنُون، ويَنْذِرون ولا يُوفُون، والَّذين يَتَعَاطَوْن أسبابَ السِّمَنِ يَغْفُلُون عن سَمَنِ القلب بالإيمانِ والعلمِ. (٢٧) التَّامنة: (كوْنُ السَّلفِ يَضْرِبُونَ الصِّغارَ على الشَّهادة والعهْدِ) تؤخذُ من قول إبراهيمَ النَّخَعِيِّ: «كَانُوا يَضْرُبُونَنَا عَلَى الشَّهادة والعَهْد».

استنادًا إلى إرشادِ نبيِّهِمَ صلَّىَ اللهُ عليه وسلَّمَ حيثُ أَمَرَ بضرْبِ مَن بَلَغَ عشْرَ سنينَ على الصلاةِ، لكِنْ يُشْتَرطُ لجواز الضرب:

الْأُوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الصّغيرُ قَابِلاً للتَّاديبِ، فلا يُضرَبُ مَن لا يَعرِفُ المرادَ بالضربِ.

الثاني: أنْ يكونَ التأديبُ ممَّنْ له ولايةٌ عليه.

الثالثُ: أَنْ لا يُسْرَفَ في ذلك كَميَّةً أو كيفيَّةً، أو نوعًا، أو موضِعًا، أو غيرَ ذلك.

الرابعُ: أنْ يقَعَ من الصغير ما يَسْتَحِقُّ التَّاديبَ عليه.

الخامس: أنْ يُقْصَدَ تأديبُهُ، لا الانتقامُ لنفسِهِ، فإنْ قصدَ الانتقامَ لَمْ يكنْ مؤدَّبًا بل مُنتَصِرًا.







تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس السابع والأربعون

(١) قولُه: (ذُمَّةِ اللهِ وذُمَّةِ نبيِّه صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الذَّمَّةُ: العهدُ، وسُمِّي بذلك؛ لأنَّه يُلتزَمُ به كما يَلْتَزِمُ صاحبُ الدَّينِ بدينِهِ في ذمِّتِهِ.

والله له عهدٌ على عبادِهِ: أن يعبدوه ولا يُشْرِكُوا به شيئاً.

وللعبادِ عهدٌ على اللهِ، وهو: أن لا يعذُّبَ مَن لا يُشرِكُ به شيئًا، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَقَدُ أَخَذَ اللهُ ميثَاقَ بَني إسْرَا ثِيلَ وَبَعَثْنَا مِنهُ مُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقيباً وَقَالَ اللهُ إِنِّي مَعَكُمْ لِئَنْ أَقَمْتُ مُ الصّلاَةَ وَآثَيْتُ مُ الزَّكَاةَ وَآمَنتُ مْ بِرُسُلِي وَعَنْ مَنْ مُوهُ مُ وَأَقْرَضْتُ مُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَنا} فهذا عهدُ اللهِ عليهم، ثمَّ قال: {لأُكَفِّرَنَ عَنْكُ مُ سَيِّنًا إِنَّكُ مُ وَكُأُدْخَلَنَكُ مُ جَنَّاتَ تَجْرِي مِن تَحْتَهَا الأَنْهَامِ} وهذا عهدُهُم على اللهِ.

قُولُه: ﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُ مُ } وللنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم عهدٌ على الأمَّةِ وهو أن يَتَّبِعوه في شريعتِهِ ولا يبتدعوا فيها، وللأمَّةِ عليه عهدٌ وهو أن يبلِّغَهُم ولا يكتُمَهُم شيئاً.

وقد أخبَر النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم أنَّه ما من نبيِّ إلا كان حقًّا عليه أن يدُلُّ أمَّته على مَا هو حيرٌ. والمرادُ بالعهدِ هنا: ما يكونُ بينَ المتعاقدين في العهودِ كما كانَ بينَ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ وأهلِ مكَّةَ في صلح الحديبية.

(٢) قولُه: ﴿وَأُونُواۚ} أمرٌ من الرُّباعيِّ من (أوْف: يُوفي) والإيفاءُ إعطاءُ الشَّيءِ تامَّا، ومنه إيفاءُ المكيالِ والميزانِ. قولُهُ: ﴿ بَعَهُدُ الله } يصلُحُ أن يكونَ من بابِ إضافةِ المصدرِ إلى فاعلِهِ أو إلى مفعولِهِ، أي: بِعَهدِكم الله، أو بعهد اللهِ إِيَّاكُم؛ لأنَّ فاعلَ الفعلِ يقتضي المشاركةَ من الجانبيْن مثلَ قاتلٍ ودافعٍ.

قولُه: {إِذَا عَاْهَدَتُمْ} فائدتُهَا التَّوكيدُ والتَّنبيهُ على وجوبِ الوفاءِ، أيْ: إذا صدَرَ منْكم العهدُ فإنَّه لا يليقُ منكم أنْ تَدَعُوا الوفاءَ ثُمَّ أكَّدَ ذلك بقولهِ: ﴿ وَكُلَّ تَنقُضُواْ الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدَهَا } نقضُ الشَّيءِ هو حَلُّ إحكامِهِ، وشبَّه العهدَ بالعُقدة؛ لأنَّه عَقْدٌ بينَ المتعاهدين.

قولُه: ﴿ بَعْدَ كُو كُنِدُ هَا } توكيدُ الشَّيءِ بمعنى تشبيتِهِ، والعهودُ تُوكَّدُ، يُقالُ: (وَكَّدَ الأمرَ وأكَّده تأكيداً المملكة العربية السعودية - الرياض ١١٣١٣ - ص.ب: ٣٦١٤٤٩ http://www.afaqattaiseer.com



وتَوْكِيداً) والواوُ أفصحُ من الهمزةِ.

قولُهُ: {وَقَدْ جَعَلْتُ مُ اللّهُ عَلَيْكُ مُ كَفِيلاً} الجملةُ حاليَّةٌ فائدتُهَا قوَّةُ التَّوبيخِ على نقضِ العهدِ واليمينِ. ووجهُ جعلِ اللهِ كفيلاً: أنَّ الإنسانَ إذا عاهدَ غيرَهُ قالَ: أُعاهدُكَ باللهِ، أيْ: أنَّه جعلَ الله عليه كفيلاً. قولُهُ: {إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ مُا تَفْعَلُونَ } حتَمَ اللهُ الآيةَ بالعلمِ تمديداً عن نقضِ العهدِ؛ لأنَّ الإنسانَ إذا علمَ بأنَّ الله يعْلَمُ كلَّ ما يفعَلُ فإنَّه لا ينقضُ العهدَ.

ومناسبة الآية للتَّرجمة:

واضحةٌ جدًّا؛ لأنَّ اللهَ قال: {أَوْفُواْ بِعَهْدِ اللهِ} وقال: {وَقَدْ جَعَلْتُ مُ اللَّهَ عَلَيْكُ مُ كَفِيلًا} والعهدُ: الذَّمَّةُ.

ومناسبة الباب للتوحيد:

أنَّ عدَمَ الوفاءِ بعهْدِ اللهِ تَنَقُّصٌ له، وهذا مُحلُّ بالتوحيدِ.

(٣) قولُه: (إذا أُهَّرَ) أيْ: جَعَلَه أميراً، والأميرُ في صدرِ الإسلامِ يتولَّى التَّنفيذَ والحكمَ والفتوى والإمَامةَ. قولُه: (أو سَرِيَّةٍ) هذه ليسَتْ للشَّكِّ، بلُ للتَّنويعِ؛ فإنَّ الجيشَ ما زادَ على أربعِمائةِ رحلٍ، والسَّرِيَّةَ ما دونَ كَ.

والسرّ ايا ثلاثة أقسام:

الأول: قسمٌ يُنفَذُ مِن البلدِ، وهذا ظاهِرٌ ويُقَسَّمُ ما غَنِمَه كقسمةٍ ما غَنِمَ الجيشُ.

الثَّاني: قسمٌ يُنفذُ في ابتداءِ سفرِ الجهادِ، وذلك بأنْ يَخرجَ الجيشُ بكامَلِهِ ثمَّ يَبْعَثَ سريَّةً تكونُ أمامَهُم.

الثَّالث: قسمٌ يُنفذُ في الرَّجعةِ وذلك بعدَ رجوعِ الجيشِ.

وقد فرَّقَ العلماءُ بينَهما من حيثُ الغنيمةُ، فلسريَّةِ الابتداءِ الرَّبعُ بعدَ الْخُمُسِ؛ لأنَّ الجيشَ وراءها فهو رِدْءٌ لها وسيلحقُ بها، ولسريَّةِ الرَّجعةِ الثَّلثُ بعدَ الخمسِ، لأنَّ الجيشَ قد ذهب عنها فالخطرُ عليها أشدُّ.

وهذا الذي تُعطَاهُ السُّرِيَّتان راجعٌ إلى اجتهادِ الإمامِ؛ إن شاءَ أعْطَى وإنْ شاءَ مَنَعَ، حسبَمَا تقتضيه المصلَحَةُ.

قولُه: (أوْصاهُ) الوصيَّةُ الإحبَارُ بشيءٍ على وحهِ الاهتمامِ.



قُولُه: (بِتَقُوى الله) التَّقُوى هي: امتثالُ أوامرِهِ واجتنابُ نواهيه على علمٍ وبصيرةٍ، وهي مأخوذةٌ من الوقاية، وهي اتّخاذُ وقايةٍ من عذابِ الله، وذلك لا يكونُ إلا بفعلِ الأوامرِ واجتنابِ النَّواهي، وقالَ بعضُهُم:(التَّقوى: أن تعملَ بطاعةِ اللهِ على نورٍ من اللهِ ترجو ثوابَ اللهِ، وأن تتركَ ما نهى عنه الله على نورٍ من اللهِ تخشى عقابَ اللهِ). وهذه التَّعريفاتُ كلُّها تَؤدِّي معنىً واحداً.

وأجمعها أن يقال هي: اتخاذ العبد وقاية بامتثال خطاب الشرع

وكانَت الوصيَّةُ بَالتَّقوى لأميرِ الجيشِ؛ لأنَّ الغالبَ أنَّ الأميرَ يكونُ معه ترفُّعٌ يُخْشَى منه أن يُجانِبَ الصَّوابَ من أجلهِ، ولأنَّ تقواه سببٌ لتقوى مَن تحتَ ولايته.

قولُه: (وبِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْراً) أي: أوصاه أن يعملَ بِمَن معه من المسلمين خيراً في أمورِ الدّنيا والآخرةِ، فيسلُكَ هم الأسهلَ ويطلُبَ لهم الأخْصبَ إذا كانوا على إبلٍ أو خيلٍ، ويمنَعَ عنهم الظّلمَ، ويأمرَهم بالمعروفِ وينهاهم عن المنكرِ، وغيرَ ذلك ثمَّا فيه خيرُهُم في الدُّنيا والآخرة.

ويُستفادُ من هذا الحديث: أنَّه يَجِبُ على مَن تولَّى أمراً من أمورِ المسلَّمين أن يَسْلُكَ هِم الأخيرَ، بخلافِ عملِ الإنسان بنفسه فإنَّه لا يُلزَمُ إلا بالواحب.

قُولُه: (اغْزُوا بِاسْمِ اللهِ) يَحتملُ أنَّه أراد أن يعلَّمَهُم أن يكونوا دائماً مستعينين باللهِ.

- ويَحتملُ أنَّه أراد أن يفتتحَ الغزوَ باسم الله.

والأوَّلُ أظهرُ، والثَّاني أيضاً محتمِلٌ؛ لأنَّ بَعثَ الجيوشِ من الأمورِ ذاتِ البالِ ، وكلُّ أمرٍ لا يُبدأُ فيه باسمِ اللهِ فهو أبترُ.

قولُه: (في سَبِيلِ الله) متعلّقٌ بــ (اغزوا) وهو تنبيةٌ من الرَّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم على حسنِ النِّيةِ والقصد؛ لأنَّ الغُزَاةَ لهم أغراضٌ، ولكنَّ الغزوَ النَّافعَ الَّذي تحصُلُ به إحدى الْحُسْنَيين ما كان حالصاً للهِ، وذلك بأن يقاتلَ لتكونَ كلمةُ اللهِ هي العليا لا لِحَمِيَّةِ أو شجاعة أو ليُرَى مكانُهُ أو لطلب دنيا.

فإنْ قاتَلَ لأجلِ الوطنِ: فمَن قاتَلً؛ لأنَّه وطنَّ إسلاميٌّ تجبُ حمايتُهُ وحَمايةُ المسلمين فيه فهذه نيَّةٌ إسلاميَّةٌ صحيحةٌ، وإن كان للقوميَّةِ أو الوطنيَّةِ فقط فهو حميَّةٌ، وليس في سبيلِ الله.

وقولُه: (في سَبِيلِ اللهِ) تشملُ النَّيَّةَ والعملَ، فالنَّيَّةُ سبقت.

والعملُ أن يكونَ الغزوُ في إطارِ دينِهِ وشريعتِهِ، فيكونُ حسْبَمَا رسَمَه الشَّارِعُ.





قولُه: (قاتِلُوا مَنْ كِفَرَ باللهِ) قاتلُوا: فعلُ أمرٍ وهو للوجوب، أي: يجبُ علينا أن نقاتلَ مَن كفرَ باللهِ، قالَ تعالى: ﴿ إِلَيْهِا النَّبِيُ جَاهِدِ الْكُفَا لَمُ الْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلْيُهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جُهَنَّمُ وَبَشْ الْمَصِيرُ }.

- وقالَ تعالى: ﴿يَا أَيُهَا الَّذِينَ آمَنُواْ قَاتِلُواْ الَّذِينَ يَلُونَكُ مُ مِنَ الْكُفَّامِ} فإذا قاتَلْنَا الَّذين يلونَنَا فأسلَموا نقاتِلُ مَن وراءَهم، وهكذا إلى أنْ نَحْلُصَ إلى مشارق الأرض ومغاربها.

و(مَنْ) اسمٌّ موصولٌ، وصِلَتُه (كفر) واسمُ الموصولِ وصِلَتُه يفيدُ العِلَّيَّةَ ، أي: لكفرِهِ، فنحن لا نقاتلُ النَّاسَ عصَبِيَّةً أو قوميَّةً أو وطنيَّةً، نقاتِلُهم لكفرِهِم لمصلحتِهِم وهي إنقاذُهم من النارِ.

والكفرُ مدارُهُ على أمرين:

- الجحود.

- والاستكبار.

أي: استكبارٍ عن طاعتِهِ، أو ححودٍ لما يجبُ قبولُهُ وتصديقُهُ.

قُولُه: (اغْزُواً) تأكيدٌ، وَأَتَى بِمَا ثَانيةً كأنَّه يقولُ: لا تَحْقِرُوا الغزوَ واغْزُوا بجدٍّ.

قولُه: (وَلا تَغُلُّوا) الغُلولُ: أن يكتُمَ شيئاً من الغنيمة يختصُّ به، وهو من كبائرِ الذَّنوبِ، قالَ تعالى: **{وَمَن**َ يَغُلُلُ

كَأْتِ بِمَا غَلَّ يُؤْمَ الْقَيَامَةِ} أي: معذَّبًا به فهو يعذَّبُ بما غلَّ يومَ القيامةِ ويُعزَّرُ في الدنيا.

قَال أهلُ العلم: (يُعَزَّرُ الغالُّ بإحراقِ رَحلهِ كلَّهِ إلا المصحفَ لِحُرمتِهِ، والسَّلاحَ لفائدتِهِ، وما فيه روحٌ؛ لأنَّه لا يجوزُ تعذيبُهُ بالنَّارِ).

قولُه: (ولا تَغدروا) الغدرُ الخيانةُ، وهذا هو الشَّاهدُ من الحديث، وهذا إذا عاهَدْنا فإنَّه يحرُمُ الغدرُ، أمَّا الغدرُ بلا عهد فلنا ذلك؛ لأنَّ الحربَ خُدعةٌ، وقد ورد أنَّ عليَّ بنَ أبي طالب خَرَج إليه رَجُلٌ مِنَ الْمُشرِكين لِيُبارِزَهُ فلمَّا أقبل الرَّجلُ على عليِّ قال عليِّ: ما خَرَجْتُ لأَبارزَ رَجُلين، فالتفت المشركُ يظنُّ أنَّه جاء أحدٌ من أصحابِهِ ليساعدَه فقتلَهُ عليٌّ رَضيَ اللهُ عَنْه.

وليُعْلَمْ أَنَّ لنا مع المشركينَ ثلاث حالاتٍ:

الحالُ الأولى: أن لا يكونَ بيننا وبينَهم عهدٌ؛ فيحبُ قتالُهم بعدَ دعوتِهم إلى الإسلامِ وإبائِهم عنه وعن بذل م هاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتفَ: ٤٥٣٢٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٢٦ جوال: ٥٥٢٨٠٧٠٠ ٥٥٢٨٠٢٨



الجزْيةِ، بشرطِ قدرتِنا على ذلك.

الْحَالُ الثَّاتَيَةُ: أَن يكونَ بِينَنا وبِينَهم عهدٌ محفوظٌ يستقيمونَ فيه، فهنا يجِبُ الوفاءُ لهم بعهدِهم؛ لقولِه تعالى: {فَمَا اسْنَقَامُواْ لَكُ مُ فَاسْتَقِيمُوا لَهُ مُ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ المَّقَيِنَ} [التوبة:٧]، وقولِه: {فَأَتْمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمُمْ إِلَى مُدَّتَهِمْ} [التوبة:٤].

الحالُ الثالثة: أنْ يكونَ بينَنَا وبينَهُم عهدٌ نخافُ خيانَتَهم فيه، فهنا يجبُ أنْ نَنبِذَ إليهم العهدَ ونخبرَهم أنَّه لا عهدَ بينَنا وبينَهم؛ لقولِه تعالى: {وَإِمَّا تَخَافَنَ مِن قَوْمِ خَيَانَةً فَانْبُذْ إَلَيْهِمْ عَلَى سَوَاء إِنَّ اللهُ لاَ يُحِبُ الْخَانِينَ} قَدُ أُهِ وَ لا يُتَعَلِّمُ اللهُ عَنْ أَنْ وَمِي اللهُ عَنْ أَنْ وَمِي اللهُ اللهُ عَنْ أَنْ وَمِي اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ أَنْ فَاللهُ عَنْ أَنْ وَمِي اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ أَنْ اللهُ عَنْ أَلْهُ لَهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ أَلْهُ وَمِنْ اللهُ اللهُ

قولُه: **(ولا تُمثّلوا) التَّمثيلُ:** التَّشوية بقطعِ بعضِ الأعضاءِ، كالأنفِ واللَّسانِ وغيرِهِما، وذلك عندَ أسْرِهِم؛ لأنَّه لا حاجةَ إليه، لأنَّه انتقامٌ في غير محلّه.

قُولُه: (وَلا تَقْتُلُوا وَلِيداً) أي: لا تَقْتُلُوا صغيراً؛ لأنَّه لا يقاتِلُ، ولأنَّه ربَّما يسلمُ.

ووردَ في أحاديثَ أحرى: أنَّه لا يُقتَلُ راهِبٌ ولا شَيْخٌ فان ولا امْرَأَةٌ، إلا أن يقاتِلوا، أو يُحَرِّضوا على القتالِ، أو يكونَ لهم رأيٌّ في الحرب كما قُتلَ **دُرَيدُ بنُ الص**ِّمَّة في غزوة ثَقيف مع كبَره وعَماه.

وَاسْتُدِلَّ هَذَا الحَديثِ أَنَّ اَلقَتَالَ لَيس لأَجلِ الإسلامِ ولكنَّه لَحَمايةِ الْإسلامِ بَدَليلِ أَنَّنا لا نقتُلُ هؤلاء، ولو كانَ من أُجلِ الإسلامِ لقتلْنَاهُم إذا لم يسلِموا، ورجَّحَ شيخُ الإسلامِ هذا القولَ، وله رسالةٌ في ذلك اسمُهَا (قِتَالُ الكُفَّار).

قولُه: (وإذا لَقِيتَ عدوُكَ) أي: قابلتَهُ أو وحدْتَه، وبدأ بذكرِ العداوةِ تَهييجاً لقتالِهِم؛ لأنَّك إذا علمتَ أنَّهم أعداءٌ لك فإنَّ ذلك يدعوك إلى قتالِهِم، ولهذا قالَ تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَشْخِذُواْ عَدُوّي وَعَدُوكُ مُ أَوْلِياءً ﴾ وهذا أبلغُ من قولِهِ في آية أحرى: ﴿ لاَ تَشْخِذُواْ الْيَهُودَ وَالنَّصَامِ كَا أَوْلِيَاءً ﴾ لكنْ حَصَّ في هذه الآية باليهودِ والنصارى؛ لأن المقامَ يقْتَضيه.

والعدوُّ ضدُّ الوليِّ، والوليُّ مَن يتولَّى أمورَكَ ويعتني بك بالنَّصرِ والدِّفاعِ وغيرِ ذلكَ، والعدوُّ يخذُلُكَ ويبتعدُ عنك ويعتدي عليكَ ما أمكنهُ.

قُولُه: (مِنَ الْمُشْرِكِينَ) يدخُلُ فيه كلُّ الكفَّارِ، حتَّى اليهودِ والنَّصارى.

قُولُه: (خصال -أَوْ خلال-) بمعنَّى واحد، وعليه فـــ(أو) للشَّكِّ في اللَّفْظ ، والمعنى لا يتغيرُ.





قولُه: (فَأَيْتُهُنَّ مَا أَجَابُوكَ) (أيتهنَّ) اسمُ شرط مبتدأً، (ما) زائدةٌ وهي تُزادُ بالشَّرطِ تأكيداً للعمومِ، كقولِهِ تعالى: {أَيَّا مَا تَدْعُواْ فَلَدُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} والكافُ مفعولٌ به، والعائدُ إلى اسمِ الشَّرطِ محذوفٌ، والتَّقديرُ: فأيَّتُهنَّ ما أَجَابُوكَ إليه فاقبَلْ منهم وكُفَّ عنهم، فلا تقاتلْهُم.

قولُهُ: «ثُمَّ ادْعُهُمْ» «ثُمَّ» زائدةٌ كما في روايةٍ أبي داودَ، ولأنَّه ليس لها معنىً، ويمكنُ أن يُقالَ: إنَّها ليسَتْ مِن كلامِ الرَّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم بل مِن كلامِ الرَّاوي، على تقديرِ:(ثُمَّ قالَ ادْعُهُم).

وقولُه: (إلى الإِسلامِ) أي: المتضمِّنِ للإيمانِ؛ لأنَّه إذا أُفرِدَ شَمِلَ الإيمانَ، وإذا احتمعا افترَقَا كمَا فرَّقَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ بينَهما في حديث جبريلَ.

والإيمانُ عند أهلِ السُّنَةِ تدخُلُ فيه الأعمالُ، قالَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم: ﴿الإِيمانُ بِضُعُ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَعْلاها قَوْلُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَأَدْناها إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَياءُ شُعْبَةٌ منْ الإيمان ».

فإن أحابوا للإَسلامِ فهذا ما يريدُهُ المُسلمون، فلا يحِلُّ لنا أَنْ نُقَاتِلَهُم ولهذا قال النَّبِيُّ صلَّى اللهُ علَيْه وسَلَّمَ: «فَاقْبَلْمُنْهم».

قولُهُ: (ثُمَّ ادْعُهُم إلى التّحوُّلِ مِنْ دارِهِم إلى دارِ الْمُهاجرِينَ) هذه الجملةُ تشيرُ إلى أنَّ الَّذين قُوتِلوا أهلُ بادية فإذا أسْلَمُوا طَلَبَ منهم أن يتحوَّلوا إلى ديارِ المهاجرين ليتعلَّمُوا دينَ اللهِ؛ لأنَّ الإنسانَ في باديتهِ بعيدٌ عن العلمِ، قالَ تعالَى: ﴿ الْأَعْرَابُ أَشَدُ كُفُراً وَهَا أَصَلَ فِي تَوْطينِ قَالَ تعالَى: ﴿ الْأَعْرَابُ أَشَدُ كُفُراً وَهَا أَصَلَ فِي تَوْطينِ اللهَ عَلَى مَسُولِهِ } وهذا أصلٌ في تَوْطينِ البَوَادي.

وقولُه: (إلى دارِ الْمُهاجرِينَ) يحتمِلُ أنَّ المرادَ بها العينُ، أي: المدينةُ، ويحتمِلُ أنَّ المرادَ بها الجنسُ، أي: الدَّارُ الَّتِي تصلُحُ أن يُهاجَرَ إليها لكونِهَا بلدَ إسلامٍ، سواءٌ كانَت المدينةَ النبويَّةَ أو غيرَهَا.

ويُقوِّي الاحتمالَ الثَّانِيَ -وهو أنَّ المَرادَ بِما الجنسُ- أنه لو كانَ المرادُ المدينةَ لكانَ الرَّسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم يعبِّرُ عنها باسمهَا، ولا يأتي بالوصف العامِّ.

ويُقوِّي الاحتمالَ الأوَّلَ أنَّ دارَ المهاجرين الأولى هي المدينةُ، والظَّاهرُ الاحتمالُ الثَّاني.

قولُه: (فَلَهُمْ مَا لِلمُهاجِرِينَ، وعَلَيهِم مَا عَلَى الْمُهاجِرِينَ) وهذا تمامُ العدلِ، ولا يُقالُ: إنَّ الحقَّ لصاحبِ البلدِ الأصليِّ، فلهم ما للمهاجرين من الغنيمةِ والفيء، وعليهم ما عليهم من الجهاد والنُّصرة.

كس: ١٦٩٩٩٥٨ هاتف: ٢٥٢٢٩٩٩ - ٢٥٨٩٥٦ جوال: ٥٥٢٨٠٧٠٠

E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com

- ص.٦







قولُه: (وَلا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنيمةِ وَالْفَيْءِ شَيءٌ إِلا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسلمينَ) يعني: إذا لم يتحوَّلُوا إلى دارِ المهاجرين فليسَ لهم في الغنيمةِ من شيء، والغنيمةُ: ما أُخِذَ من أَمُوالِ الكفَّارِ بقتالٍ أو ما أَلْحِقَ به، والفيءُ ما يُصْرُفُ لبيت المال، كخُمُس خُمُس الغنيمة، والجُزية، والخَراج، وغيرها.

وَقُولُهُ: ﴿ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسلمينَ) يَفِيدُ أَنَّهِمَ إِنْ جَاهِدُوا مَع المسلمين استحقُّوا من الغنيمةِ ما يستحقُّه غيرُهم.

وأمَّا الفيءُ فاختلفَ أهلُ العلم في ذلك:

فعندَ الإمامِ أحمدَ لهم حقٌّ في الفيء مطلقًا، ولهم حقٌّ في الغنيمة إن جاهدوا.

وقيلَ: لا حقَّ لهم في الفيءِ، إنَّما الفيءُ يكونُ لأهلِ البلدانِ بدليلِ الاستثناءِ، فهو عائدٌ على الغنيمةِ؛ إذْ ليسَ مَنْ في البلد يُسْتَنْفَرُ للجهاد ويَتَعَلَّمُ الدِّينَ ويَنْشُرُهُ كأعرابيٌّ عند إبله.

فإذا أسلموا فلهم ثلاث مراتب:

الأولمي: التَّحوُّلُ إلى دارِ المهاجرين، وحينَئذِ يكونُ لهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين.

الثَّانية: البقاءُ في أماكنهم معَ الجهادِ فلهم مَا للمُجاهدين من الغنيمة، وفي الفيءِ الخلافُ.

الثَّالثَّة: البقاءُ في أماكنهم مع ترك الجهاد، فليسَ لهم من الغنيمةِ والفيءِ شيءٌ.

قولُه: (فإنْ هُم أَبُوا) (هم) عندَ البصريِّينَ توكيدٌ للفاعلِ المحذوفِ مع فعلِ الشَّرطِ، والتَّقديرُ: فإن أَبَوْا هُمْ، وعندَ الكوفيِّين: مبتدأً خبرُهُ الجملةُ بعدَهُ.

والقاعدةُ عندَنا إذا اختلَفَ النَّحويُّون في مسألةٍ: أن نتَّبعَ الأسهلَ، والأسهلُ –هنا– إعرابُ الكوفيّين.

قولُه: (فاسأَلْهُمُ الجِزْيَةَ) سؤالَ عطاء لا سؤالَ استفهامٍ، والفرقُ بينَ سؤالِ الاستفهامِ وسؤالِ العطاءِ أنَّ سؤالَ الاستفهامِ يتعدَّى بـ (عن)، قال اللهُ تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَانَ مُرْسَاهَا } وقد يكونُ المفعولُ الثاني جملةً

استفهاميَّةً؛ كقولِه تعالى: ﴿يَسُأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُ مُ } وأمَّا سؤالُ الإعطاءِ فيتعدَّى إليه بنفسِه، كقولِك: سألتُ زيداً كتاباً.

قولُه: (الجزْية) (فِعْلةٌ) من (جَزَى، يَجزي) وظاهرٌ فيها أنَّها مكافأةٌ على شيءٍ، وهي: عبارةٌ عن مالٍ مدفوعٍ من غيرِ المسلم عوضاً عن حمايته وإقامته بدارنًا.





والذَّميُّ معصومٌ مالُهُ ودمُهُ وذريَّتُهُ مقابلَ الجزيةِ، قالَ تعالى: {حَنَّى يُعْطُواْ الْجِزْرَةَ عَن يَد وَهُ مُ صَاغِرُهُونَ} أيْ: يسلّموها بأيديهم، لا يُقبَلُ أن يُرسِلَ بها خادَمَهُ أو ابنَهُ، بل لا بدَّ أن يأتيَ بها هُو.

وقيلَ: {عَنْ يَدٍ} عِن قَوَّةٍ منكم، والصَّحيحُ أنَّها شامِلةٌ للمعنيين.

وقيلَ: {عَنْ يَدِ} أَنْ يعطيَكَ إِيَّاه فتأخذَهَا بقوَّةٍ بأن تجرَّ يدَهُ حتَّى يتبيَّنَ له قوَّتُك، وهذا لا حاجةَ إليه.

وقولُه: **{وَهُدُ صَاغِرُونَ}** أَيْ: يجبُ أَن يتَّصِفُوا بِالذُّلِّ والهَوانِ عندَ إعطائِها، فلا يُعْطُوها بأَبَّهةٍ وتَرَفَّعٍ مع خدمٍ وموكبٍ ونحوِ ذلك، وجعلَ بعضُ العلماءِ من صَغارِهم أَن يُطالَ وقوفُهُم عندَ تَسَلَّمِها منهم.

قولُه: ﴿ وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَقَاتِلْهُم ﴾ بَدَأُ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم بطلبِ العونِ من اللهِ ؟ لأنَّه إذا لم يُعنْك في جهادِ أعدائه فإنَّك مخذولٌ، والجملة حوابُ الشرط.

قولُه: (وإذا حاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فأرادوكَ) الحصرُ: التَّضييقُ، أيْ: طوَّقتَهُم وضيَّقْتَ عليهم بحيثُ لا يخرجون من حصنِهِم ولا يدخلُ عليهم أحدٌ.

والحِصنُ: كلُّ ما يُتَحَصَّنُ به من قصورٍ، أو أحواشٍ وغيرِهَا.

قولُه: (**أرادوك**َ) أي: طَلَبوك، وضمَّنَ الإرادةَ معنى الطلَبِ، وإلا فإنَّ الأصلَ أن تتعدَّى بــــ(مِنْ) فيُقالُ: أرادوا نْكَ.

قولُه: (فلا تَجْعلْ لهُم ذِمَّةَ اللهِ وذمَّةَ نبيِّهِ) الذَّمَّةُ: العهدُ، فإذا قالَ أهلُ الحِصنِ المحاصَرُون: نريدُ أَنْ نبرِلَ على عهدِ اللهِ ورسولِهِ، وعلَّلَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم ذلك بقولِه: «فإنَّكُمْ أَنْ تُخْفُرُوا ذَمَكُمُ وَذَمَّةَ أَصْحَابِكُمُ أَهْوَنُ . .».

قُولُه: (أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخفِرُوا ذِمَّةَ اللهِ وَذِمَّةَ نبيِّهِ) لأنَّ الغدرَ بذمَّةِ اللهِ وذمَّةِ نبيِّهِ أعظم.

وقولُه: (أهْوَنُ) من باب اسمِ التَّفضيلِ الَّذي ليس في الْمُفَضَّلِ ولا في المفضَّلِ عليه شيءٌ من هذا المعنى؛ لأنَّ قولَهُ: (أَهْوَنُ) يقتضي اشتراكَ المفضَّلِ والمفضَّلِ عليه بالهون، والأمرُ ليس كذلك؛ لأنَّ إحفارَ الذَّممِ سواءً كان لذَّةِ اللهِ وذمَّةِ رسولِه، أو ذمَّة المجاهدين ، كلَّهُ ليس بهيِّن، بل هو صعبٌ، لكنَّ الهونَ هنا نسبيُّ وليسَ على حقيقتِه. فهنا أرادوا أنْ يَنْزِلُوا على العهدِ بدونِ أن يُحْكَمَ عليهم بشيءٍ بل يُعاهدون على حماية أموالِهِم وأنفسِهِم ونسائِهِم وذريَّتِهم فنعطيهم ذلك.

/ المُعَدَّةُ الكَرَبِيَّةُ السَّعُودَيَّةُ - الرياضُ ١١١١١ - ص.ب: ١١٤٤٠ ، قاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ - هاتَّف: ٤٥٣٢٩٩ - ٤٥٤٨٩٣٦ جوال: ٥٥٢٨٠٧٠٠.







وقولُه: (وإذا حَاصَوْتَ) أي: ضَرَبْتَ حِصَاراً.. بِمَنْعِهِم مِن الحروجِ مِن مكانِهِم. (أَهْلَ الْحِصْن) أَهلَ بلد أو مكان يتحصَّنون به.

(فأرادوك) طلبُوا منْكَ.

(حُكْمَ اللهِ) أيْ: شرعَ الله.

قولُه: (ولَكِن أَنزِلْهم على حُكْمِكَ) فإذا أرادوا أن يَنْزِلوا على حكمِ اللهِ وحكمِ رسولِهِ، فإنَّهم لا يُجابون؛ فإنَّا لا ندري أنصيبُ فيهم حكمَ الله أم لا؟

وقال: (أَنزِلْهم على حُكْمِكَ) ولم يقُلْ: وحكمِ أصحابِكَ؛ لأنَّ الحكمَ في الجيشِ أو السَّريَّةِ للأميرِ، وأمَّا الذَّمَّةُ والعهدُ فهي من الجميع، فلا يحلُّ لواحد من الجيش أن ينقُضَ العهدَ.

وقولُه: (لا تَدري) أيْ: لاَ تعلَمُ أتصيبُ فيهم حكمَ اللهِ أم لا؟ وذلك لأنَّ الإنسانَ قد يخطِئُ حكمَ اللهِ تعالى.

(٤) فِيهِ مسائِلُ:

الأولمى: (الفرقُ بينَ ذِمَّةِ الله وذِمَّةِ نبيِّهِ، وذِمَّة المسلمينَ) لو قالَ: الفرقُ بين ذِمَّةِ اللهِ وذمَّة نبيِّه وبين ذِمَّة المسلمين لكان أوضحَ؛ لأَنَّكَ عندَما تَقْرَأُ كلامَهُ تَظُنُّ أنَّ الفروقَ بينَ النَّلاثةِ كلِّها، وليسَ كذلك فإنَّ ذِمَّةَ اللهِ وذمَّةَ نبيِّه واحدةٌ، وإنَّما الفرقُ بينَهما، وبينَ ذمَّة المسلمين.

والفرقُ أنَّه جَعلَ ذمَّةَ اللهِ وذمَّةَ نبيِّه للمُحاصَرِين مُحرَّمةً، جعَل ذمَّةَ المحاصِرِين -بكسر الصادِ- ذمَّةً جائزةً.

(٥) الثانية: (الإرشادُ إلى أقلِّ الأمرينِ خطراً) لقولِه: «وَلَكِن اجْعَلْ لهم ذَمَّكَ وَدَمَة أَصْحَابِكَ. .» إلى، وهذه قاعدة مهمَّة، وتُقالُ على وجه آخرَ وهو: ارتكابُ أدن الْمَفْسَدَتَيْنِ لدفع أعلاهما، وقد دلَّ عليها الشَّرعُ، قالَ تعالى: {وَلاَ تَسْبُواْ اللهِ عَلَى عَدُواْ بِغَيْسِ عَلْم } فسبُّ آلهة المشركين مطلوب، لكن إذا تضمَّن سبَّ الله حزَّ وجلَّ صار منهياً عنه؛ لأنَّ سبَّ الله أعظمُ مَن السُّكوتِ عن سبِّ آلهتهِم، وإن كانَ في هذا السُّكوتِ شيءٌ من المفسدة، ولكن نَسْكُتُ؛ لئلاً نَقَعَ في مفسدة أعظمَ، وأيضاً العقلُ دلَّ عليها.

وفيه قاعدةٌ مقابلةٌ وهي: جلبُ أعلى المصلحتين بتركِ أدناهما، فإذَا احتمعَتْ مصلحتان فخُذْ بأعلاهما، وإذا احتمعَتْ مفسدتان فخذْ بأدناهما.



والتَّمشِّي على شرعه.

(٧) الرَّابِعةُ: قُولُهُ: «قاتِلُوا مَنْ كَفَر باللهِ» يُستفادُ منها وجوبُ قتالِ الكفَّارِ، وأنَّ علَّة قتالهِم الكفرُ، وليس المعنى أنَّه لا يُقاتلُ إلا مَن كفرَ، بل الكفرُ سببٌ للقتالِ، فمَن منعَ الزَّكاةَ يُقاتَلُ، وإذا ترَكَ أهلُ بلدٍ صلاةَ العيدِ قُوتِلوا وكذا الأذانُ والإقامةُ، مع أنَّهم لا يَكْفُرون بذلك.

وإذا اقتتلت طائفتان وأَبَتْ إحداهُمَا أن تَفِيءَ إلى أمرِ اللهِ قُوتِلوا، فالقتالُ له أسبابٌ متعدِّدةٌ غيرُ الكفر.

(٨) الخامسة: قولُهُ: «اسْتَعِنْ باللهِ وقاتِلْهُمْ» يفيدُ وَحوبَ الاستعانةِ باللهِ، وأنْ لا يَعْتَمِدَ الإنسانُ على حَوْلِه قُوَّته.

(٩) السَّادسة: (الفرْقُ بينَ حُكْمِ اللهِ) وحُكم العلماء:

وفيه فرقان:

الأول: أنَّ حكمَ الله مصيبٌ بلا شكٌّ، وحكمَ العلماء قد يُصيبُ وقد لا يُصيبُ.

الثاني: تتريلُ أهلِ الحصنِ على حكمِ اللهِ ممنوعٌ، إمَّا في عهدِ الرَّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ فقطْ أَوْ مُطلَقاً، وأمَّا على حكم العلماء ونحوه فهو جائزٌ.

(١٠) السابعة: في كون الصَّحابيِّ يَحْكُمُ عندَ الحاجةِ بحكمٍ لا يَدْرِي أَيُوافِقُ حكمَ اللهِ أَم لا؟ وهذا ليسَ خاصًا بالصَّحابةِ، بل حتَّى مَنْ بعدَهُم؛ فإنَّ له أن يَحْكُمَ بما يَرَى أَنَّه حكمُ اللهِ عندَ الحاجةِ.

باب ما جاء في الإقسام على الله

(١١) قال ابن قاسم في حاشيته على (كتاب التوحيد) (ص:٣٨٨) : (أي: ذكر ما جاء من الأدلة الدالة على

تحريم الحلف على الله، إذا كان على جهة الحجر على الله والقطع بحصول المُقْسَم على حصوله، وهو التألي.

فأما إن كان على جهة حسن الظن بالله فقد قال صلى الله عليه وسلم: (إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره) . والإقسامُ: مصدرُ أَقْسَمَ يُقْسمُ إذا حَلَفَ.

والحَلِفُ له عدَّةُ أسماءٍ هي: يَمينُ، وأَلْيَةٌ، وحَلِفٌ، وقَسَمٌ، وكُلُها بمعنىً واحد.

E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com

- قالَ تعالى: {فَلاَأْقُسِـدُ بِمُوَاقِعِ النُّجُومِ}.
 - وقالَ تعالى: {فَلاَأْقُسِمُ بِالشَّفَقِ}.
- وقال تعالى: {لاَ أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقَيَامَةَ} أَيْ: لا أَحْلِفُ.
 - وقالَ: {لَّلَّذِينَ يُؤُلُونَ مِن نِسَائِهِ مُ } أي: يَحْلِفُون.
 - وقالَ: ﴿ لَا يُوَّاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغُوفِي أَبِمَانِكُمْ }.
 - وقولُه تعالى: ﴿يُحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ}.

واحتلفَ أهلُ العلمِ في (لا) في قولِهِ: {لاَ أَقْسِمُ} فقيلَ: إنَّها نافيةٌ على الأصلِ وإنَّ معنى الكلامِ: لا أقسمُ بهذا الشَّيءِ على الْمُقْسَمِ به؛ لأنَّ الأمرَ أُوضحُ من أَن يحتاجَ إلى قسَمٍ، وهذا فيه تكلُّفٌ؛ لأنَّ مَن قرأَ الآيةَ عرَفَ أنَّ مدلولَهَا الإثباتُ لا النَّفيُ.

وقيلَ: إنَّ (لا) زائدةٌ والتَّقديرُ أُقسمُ.

وقيل: إنَّ (لا) للتَّنبيه.

وهذا بمعنى الثَّاني؛ لأنَّها من حيثُ الإعرابُ زائدةٌ.

وقيلَ: إنَّها نافيةٌ لشيءٍ مقدَّرٍ، أي: لا صحَّةَ لما تَزْعُمُون من انتفاءِ البعثِ، وهذا كما في قولِهِ تعالى: {لاَ أَنْ سُعُرُمُ الْقَيَامَة} فيه شيءٌ من التّكلُّف، والصَّوابُ أنَّها زائدةٌ للتَّنبيه.

والإقسامُ على الله: أن تحلِفَ على اللهِ أن يفعَلَ، أو تحلفَ عليه أن لا يفعلَ، مثلَ: واللهِ ليَفْعَلَنَّ اللهُ كذا، أو واللهِ لا يفعلُ اللهُ كذا.

والقسم على اللهِ ينقسم إلى أقسام:

الأَوَّلُ: أَن يُقْسِمَ بِمَا أَخبَرَ اللهُ بِهِ وَرَسُولُهُ مِن نَفِي أَوْ إِثبَاتٍ، فَهِذَا لَا بِأُسَ بِه، وهذا دليلٌ على يقينِهِ بما أخبر اللهُ به ورسولُهُ مثلَ: واللهِ لَيْغْفِرُ اللهُ لمن أشركَ بِهِ.

التَّاني: أَن يُقْسمَ على ربِّه لقوَّة رجائه وحسن الظَّنِّ بربِّه، فهذا جائزٌ لإقرار النَّيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيه وسلَّم ذلك في المستعوديه - الرياض ١١٦٠ - ص.ب: ٢٦١٢٦ - ص١١ - ما ١٠٠٠ ١ ما ١٠٠٠ - ما ١٠٠ - ما ١٠٠٠ - ما ١٠٠ - ما ١٠٠٠ - ما

قصَّةِ الرُّبَيِّعِ بنتِ النَّضَرِ عمَّةِ أَنَسِ بنِ مالك، رَضِيَ اللهُ عَنْهما، حينَما كَسَرَتْ ثَنيَةً لِجَارِية مِنَ الأَنصارِ، فَاحْتَكموا إلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم بالقِصاصِ، فعَرَضوا عَلَيهم الصُّلُحَ فَأَبُوا، فَقَامَ أَنَسُ بنُ النَّصْرِ. فقال: أَتُكسَرُ ثَنيَةُ الرُّبَيِّعِ؟

والله يا رَسُولَ الله لا تُكْسَرُ ثنيَّةُ الرُّبيِّعِ.

وهولا يُريدُ بِهِ رَدَّ الْمُحُكِّمِ الشَّرعيِّ.

فقالَ الرسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيه وسلَّم: ﴿يَا أَنْسُ كَتَابُ الله القصاصُ».

يعنى: السِّنَّ بالسِّنِّ، قال: ُواللهِ لا تُكسَرُ ثَنيَّةُ الرُّبيِّعِ، وغرضُهُ بذلك أنَّه لقوَّةٍ ما عندَه من التَّصميمِ على أن لا تُكْسَرَ، ولو بذَلَ كلَّ غَالِ ورخيصِ، أقسمَ على ذلك.

فلمَّا عرفوا أنَّه مصمِّمٌ ألْقَى الله في قلوب الأنصارِ العفو ، فعفَوْا، فقال النَّيُّ صَلَّى الله عَلَيهِ وسلَّم: ﴿إِنَّ مِنْ عبادِ اللهِ مَنْ لُو أَقْسَمَ عَلَى اللهِ أَنْ لا تُكْسَرَ تَنِيَّةُ الرَّبِيِّعِ، فأَلْقَى اللهُ العَفوَ في قلوب هؤلاء الَّذين صمَّمُوا أمامَ الرَّسولِ صَلَّى الله عَلَيهِ وسلَّمَ على القصاصِ فعفوا، وأخذوا الأَرْشَ. العفو في قلوب هؤلاء الله عليه شهادة بأنَّ الرَّحُلَ من عباد الله، وأنَّ الله أبرَّ قسمَهُ، وليَّنَ له هذه فتناءُ الرَّسولِ صَلَّى الله عليه شهادة بأنَّ الرَّحُلَ من عباد الله، وأنَّ الله أبرَّ قسمَهُ، وليَّنَ له هذه القلوب، وكيف لا وهو الَّذي قال بأنَّه يَجِدُ ريحَ الجنَّةِ دونَ أُحُدٍ، ولمَّ استُشْهِدَ وُجِدَ به بضعة وثمانون ما بين ضربة بسيف أو رمح.

وَقَيِلَ: إِنَّهَ لم يُعْرِفْةً إلا أُحتُه بِبَنَانِه وهي الرُّبَيِّعُ هذه، رضِيَ اللهُ عن الجميع وعنَّا معَهُم.

ويدلُّ أيضاً لهذا القسمِ قولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ: ﴿رُبَّ أَشْعَتَ أَغْبَرَ مَدْفُوعٍ بِالْأَبُوابِ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَهُۥ .

القسمُ التَّالثُ: أنْ يكونَ الحامِلُ له هو الإعجابَ بالنَّفسِ، وتحجُّرَ فضلِ اللهِ عزَّ وَجلٌ، وسوءَ الظَّنِّ به تعالَى، فهذا محرَّمٌ، وهو وشيكٌ بأن يُحبِطَ اللهُ عملَ هذا الْمُقْسِم، وهذا القِسْمُ هو الَّذي ساقَ المؤلِّفُ الحديثَ من أجلِهِ.

ومناسبة السَّرجمةِ لكتابِ التَّوحيدِ:







أَنَّ مَنْ تَأَلَّى عَلَى اللهِ -عزَّ وجلَّ- فقد أساءَ الأدَبَ معه وتَحَجَّر فضلَهُ، وأساءَ الظنَّ به، وكلُّ هذا يُنَافي كمالَ التَّوحيدِ، فَالتَّأَلِّي على مَن هو عظيمٌ يُعْتَبَرُ تَنقُّصاً في حقّه.

(١٢) قولُه: (قَالَ رَجُلٌ - يحتَمِلُ أَنْ يكونَ الرَّجُلَ الذي ذُكِرَ في حديثِ أبي هَريرةَ الآتي أو غيرَه -: واللهِ لا يَغْفِرُ اللهُ لِفُلانِ) هذا يدلُّ على اليأسِ من رَوْحِ اللهِ، واحتقارِ عبادِ اللهِ عندَ هذا القائلِ، وإعجابِهِ بنفسِهِ.

والمغفرةُ: سترُ الذنب والتجاوزُ عَنه، مأخودَةٌ مَن المغْفَرِ الَّذي يُغطَّى به الرَّأْسُ عندَ الحرب، وفيه وِقَايةٌ وسَتْرٌ. قولُه: (مَنْ ذَا الَّذي يَتَأَلَّى عليَّ أَنْ لا أَغْفِرَ لَفُلان؟) (مَنْ) اسمُ استفهام مبتدأُ (ذا) ملغاة، (الَّذي) اسمٌ موصولٌ خبرُ مبتدأ (يتألَّى) يحلِفُ، أي: مَن ذَا الَّذي يَتَحَجَّرُ فَضْلِي ونِعْمتي أَنْ لا أَغْفِرَ لمن أساءَ مِن عبادي، والاستفهامُ للإنكار.

والحديثُ ورَد مبسوطاً في حديثِ أبي هريرةَ: أنَّ هَذا الرَّجُلُكَان عَابِداً وَله صاحبٌ مُسرِفٌ عَلى نَفسِهِ، وكانَ يراهُ على الْمَعصيةِ فيقولُ: أَقْصِرْ، فوجَدَه يوماً على ذنبٍ فقالَ: أَقْصِرْ، فقال: خَلِّني ورَبِّي أَبَعِشْتَ عَلَيَ رَقِيبًا؟ فقال: والله لا نغْفُرُ اللهُ لك).

وهذا يَدُلُّ عَلَى ۚ أنَّ المسرِفَ عِندَهُ حسنُ ظنِّ باللهِ، ورجاءٌ له.

ولعلُّه كان يفعلُ الذُّنبَ ويتوبُ فيما بينَه وبينَ ربِّهِ؛ لأنَّه قالَ: حلِّني وربِّي.

والإنسانُ إذا فعل الذَّنبَ ثمَّ تاب توبةً نصوحاً ، ثمَّ غلبتْهُ عليه نفسهُ مرَّةً أحرى فإنَّ توبتَهُ الأولى صحيحة، فإذا تابَ ثانية فتوبتُهُ صحيحة، لأنَّ من شروط التَّوبة أن لا يعودَ، وليس من شروط التَّوبة أن لا يعودَ. وهذا الرَّجلُ الذي قد خَفَرَ اللهُ له، إمَّا أن يكونَ قد وُجدت منه أسبابُ المغفرة بالتَّوبة، أو أنَّ ذنبَهُ هذا كانَ دونَ الشِّرك فَتَفَضَّلَ اللهُ عليه فعَفَرَ له، أمَّا لو كانَ شركاً ومات بدونِ توبة فإنَّه لا يُعْفَرُ له؛ لأنَّ اللهَ يقولُ: لِإِنَّ اللهَ

قولُه: (وأحبَطْتُ عَمَلَكَ) ظاهرُ الإضافةِ في الحديثِ: أنَّ الله أحبطَ عملَهُ كلَّهُ؛ لأنَّ المفردَ المضافَ الأصلُ فيه أن يكونَ عامًّا.

ووجهُ إحباطِ اللهِ عملَهُ على سبيلِ العمومِ -حسَبَ فهمنَا والعلمُ عندَ اللهِ - أَنَّ هذا الرَّجُلَ كان يتعبَّدُ للهِ وفي نفسه إعجابٌ بعمله، وإدلالٌ بما عمل على الله ، كأنَّه يَمُنُّ على الله بعمله وحينئذ يفتقدُ رُكناً عظيماً من أركان المستوية - الديه: المدينة المستوية - الديه المدينة الله المدينة الم



العبادة؛ لأنَّ العبادةَ مبنيَّةٌ على الذَّلِّ والخضوع، فلا بدَّ أن تكونَ عبداً للهِ حزَّ وحلَّ- بِما تَعبَّدَكَ بِهِ وبما بَلغَكَ مِنْ كلامِه، وكثيرٌ من الَّذين يتعبَّدون للهِ بما تعبَّدَهم به قدْ لا يتعبَّدون بوحيه؛ لأنه قد يَصْعُبُ عليهم أنْ يَرْجعوا عن رأيهِم إذا تبيَّنَ لهم الخطأ مِن كتابِ اللهِ وسُنَّة رسولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّم ويحرِّفون النُّصوصَ من أجلِهِ، والواجبُ أن تكونَ للهِ عبداً فيما بلَغَكَ من وحيهِ بحيثُ تخضعُ له خضوعاً كامِلاً حتَّى تُحقِّقَ العبوديَّةَ.

ويَحتمِلُ معنى ﴿أَحْبَطْتُ عَمَلُك﴾ أي: عملَكَ الَّذي كنتَ تفتخرُ به على هذا الرَّحلِ، وهذا أهونُ؛ لأنَّ العملَ إذا حَصَلَتْ فيه إساءةٌ بطَلَ وحدَهُ دونَ غيرِهِ ، لكنَّ ظاهرَ حديثِ أبي هريرةَ يمِنَعُ هذا الاحتمالَ؛ حيثُ جاءَ فيه أنَّ اللهَ تعالَى قالَ: ﴿اذْهَبُوا بِه إِلَى النَّارِ».

ونظيرُ هذا ثمّا يحتملُ العمومَ والخصوصَ قولُهُ صلَّى الله عَزْمةً مِنْ عَزَمات ربّنا» فقولُه: "وشَعْرِ ماله» هل المرادُ جميعُ ماله، أو حدّه، فيمَن مَنَعَ الزَّكاةَ: "فَإِنَّا آخذُوها وَشَعْرِ ماله عَزْمةً مِنْ عَزَمات ربّنا» فقولُه: "وشَعْرِ ماله» هل المرادُ جميعُ ماله، أو مالهُ اللّذي منعَ زكاتَهُ؟ يحتملُ الأمريْن فمثلاً إذا كان عندَه عشرون من الإبلِ فزكاتُها أربعُ شياه ، فمنعَ الزَّكاةَ فهلْ ناخُذُ عَشَراً من الإبلِ فقط مع الزكاة، أو إذا كان عندَه أموالٌ أحرى من بقرٍ وغنمٍ ونقودٍ ناحذُ نصف جميع ذلك مع الزكاة؟ اختُلف في ذلك:

فقيلَ: نَاخُذُ نِصْفَ مَالِهِ الَّذِي وقعتْ فيه المحالفةُ.

وقيلَ: نَاخُذُ نَصفَ جَمَيْعِ المَالِ.

والرَّاجِعُ: أَنَّه راجعٌ إلى رأي الإمامِ حسَبَ المصلحةِ، فإن كان أخْذُ نصفِ المالِ كلَّه أبلغَ في الرَّدْعِ أخَذَ نصفَ المالِ كلَّه، وإلا أخَذَ نصْفَ المال الَّذي حصَلَتْ فيه المخالفةُ.

قُولُه: (تَكُلَّمَ بَكُلِمَةٍ) يعني قُولُه: (واللهِ، لا يغفرُ اللهُ لك).

(١٣) قولُه: (أَوْبَقَتْ) أي: أهلَكَتْ، ومنه حديثُ: «اجْتَنِبوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ» أي: المهلِكاتِ.

قولُه: (دُنياهُ و آخِرتَهُ) لأن مَن حبِطَ عملُه فقد حَسِرَ الدنيا والآخرةَ، أمَّا كونُها أَوْبَقَتْ آخرتَهُ فالأمرُ ظاهِرٌ؛ لأنَّه من أهلِ النَّارِ والعياذُ باللهِ، وأمَّا كونُهَا أوبقَتْ دنياه فلأنَّ دنيا الإنسانِ حقيقةً هي ما اكْتَسَبَ فيها عملاً صالحاً، وإلا فهي حَسارةٌ، قالَ تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ (١) إِنَّ الإِنسَانَ لَفي خُسْمِ (٢) لِلاَّ الَّذِينَ آمَنواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ



وَتَوَاصُواْ بِالْحَقِّ وَتَوَاصُواْ بِالصَّبِرِ (٣) } ومثالُ: {قُلُ إِنَّ الْحَاسِرِ بِنَ الَّذِينَ حَسِرُ وَا أَنفُسَهُ مُ وَأَهْلِيهِ مَيُومَ الْقِيَامَةَ أَلاَ ذَلكَ هُوَ الْخَيَامَةَ أَلاَ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ فَقَدَ خَسِرَ دنياه حقيقةً؛ لأنَّ مَآلَهَا للفناءِ، وكُلُّ شيءٍ فان كَانُهُ لم يوجدُ، واعْتَبِرْ هذا بما حصلَ لك ممَّا سَبَقَ تَجِدْهُ مرَّ عليك، وكأنَّه لم يكنْ وهذا من حكمةِ اللهِ عزَّ وحلَّ-؛ لئلاً يَرْكَنَ إلى الدُّنيا.

وقولُه: (قالَ أبو هُرَيْرةَ) يعني: في الحديثِ الَّذي أشارَ إليه المؤلِّفُ، -رحمَهُ اللهُ-.

(١٤) فيه مسائِلُ:

الأولمى: (التَّحذيرُ من التَّألِّي على اللهِ) لقولِه: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي بِيَأَلِّى عَلَيَّ أَنْ لِا أَغْفِرَ لفُلانٍ ۗ. وكونُهُ أحْبَطَ عملَهُ بذلك.

(١٥) الثَّانية: (كونُ النَّارِ أقرَبَ إلى أَحَدِنا من شِراكِ نَعْلِهِ).

(17) الثالثة: (أَنْ الجنَّةَ مَثْلُ ذلك) هاتان المسألتان اللَّتان ذكرَهما المؤلِّفُ تُؤْخَذان من حبوط عملِ الْمُتألِّي، والمغفرةِ للمُسْرِفِ على نفسهِ، ثمَّ أشار إلى حديث رواه البُخاريُّ عن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه أنَّ النَّبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ قالَ: «الجنَّةُ أَقْرِبُ إلى أحدكُم من شواكِ نعله والنَّارُ مثلُ ذلك» ويسُقْصَدُ بهما تقريبُ الجنَّةِ أو النَّارِ، والشِّراكُ سَيرُ النَّعل الَّذي يكونُ بينَ الإبهام والأصابع.

(١٧) الرابعة: فيه شاهدٌ لقولِه: ﴿إِنَّ الرَّجُلُ لَيَتُكُلَّمُ بِالكَلِمة . . إلى آخرِه الشيرُ المؤلِّفُ إلى حديث الرَّجُلُ الرَّجُلُ لَيَتُكُلَّمُ بِالكَلِمة ما يَرَى أَن تَبْلُغُ حيث بَلغَت يَهْوي بها في النَّارِ سبْعينَ خَرِهاً " أو ﴿أَبعدَ مِما يَينَ الْمَشْرِقِ والمعرِب اللهُ عَلَيهِ وهذا فيه الحذرُ من مَزَلَّةِ اللّسانِ، فقد يُسَبِّبُ الهلاكَ، ولهذا قالَ النَّي صلَّى الله عَلَيهِ وسلَّم: «مَنْ يَضْمَنُ لِي ما بَيْنَ لَحْيَيْهِ وما بينَ رجُليه أَضْمَنْ لَهُ الجَنَة ".

وقال لمعاذ: «كُفَّ عَلَيْكَ هَذا -يعني لسانَه- قُلْتُ: يا رسُولَ الله: وإِنَّا لَمُؤاخَذونَ بما نتَكُلُّمُ بِهِ؟ قالَ: ثَكِلَتُكَ أَمُّكَ يا مُعاذُ ، وهَلُ يَكُبُ الناسَ فِي النَّارِ على وُجوههم أوْ قالَ عَلى مناخرهم إلاحَصاندُ السنتهم؟».

المملكة العربية السُعودية – الريّاض ١١٣١٧ – ص.ب: ٩٦١٤٤٩ ناكس: ٨٥٩٩٦٨ - هاتف: ٩٥٢٢٢٩٩ – ٤٥٤٨٩٦٦ - جوال: ٥٥٣٨٠٧٣٠-



ولا سيَّما إذا كانَتْ هذه الزَّلَّةُ مُمَّن يُقتَدَى به، كما يحدُثُ من دعاةِ الضَّلالِ والعياذُ باللهِ فإنَّ عليه وِزْرَهُ وَوِزْرَ مَن تَبعَه إلى يوم القيامة.

(١٨) الخامسة: (أنَّ الرَّجُلَ قدْ يُغفَرُ لَهُ بسبب هو مِنْ أكرَهِ الأمورِ إليهِ) فإنَّه قد غُفِرَ له بسبب هذا التَّانيب، وهذه لم تَظْهَرْ لي من الحديث، ولعلَّها تُؤخذُ من قوله: «قَدْ غَفَرْتُ لَهُ».

ولا شكَّ أنَّ الإنسانَ قد يُغْفَرُ له بشيءِ هو من أكرهِ الأمورِ إليه ، مثلَ الجهادِ في سبيلِ الله، قالَ تعالى: {كُتُبَ عَلَيْكُ مُ الْقِتَالُ وَهُوكُ مُ أَكَدُهُ لَكُ مُ وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْناً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُ مُ وَعَسَى أَن تُحِبُواْ شَيْناً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُ مُ وَعَسَى أَن تُحِبُواْ شَيْناً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُ مُ وَعَسَى أَن تُحِبُواْ شَيْناً وَهُو ضَيْرً لَكُ مُ الْقِتَالُ وَهُو كَسَى أَن تُحِبُواْ شَيْناً وَهُو شَنْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْكُ مُو اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُ مُوا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَل

باب لا يُستشفع بالله على خلقه

(١٩) اسْتَشْفَعَ بالشَّيءِ أي: جعلَه شافعاً له، والشَّفاعةُ في الأصلِ: جعلُ الفردِ شَفْعاً، وهي التَّوسُّطُ للغيرِ بجلبِ منفعة له، أو دفع مضرَّة عنه.

ومناسبة الباب لكتاب التَّوحيد:

والاستشفاعُ بالله على خلقهِ تنقُصٌ لله عزَّ وجلَّ؛ لأنَّه جعَل مرتبةَ الله أَدْنَى من مرتبةِ المشفوعِ إليه؛ إذ لو كانَ أعلى مرتبةً ما احتاجَ أَنْ يَشْفَعُ عندَه، بل يأمرُهُ أمراً، والله - عزَّ وجلَّ- لا يَشْفَعُ لأحد من خلقهِ إلى أحد؛ لأنَّه أجلُّ وأعظمُ من أن يكونَ شافعاً، ولهذا أنكر النَّبيُّ صَلَّى الله عَلَيهِ وسلَّمَ ذلك على الأعرابيِّ، وهذا وجه وضعِ هذا الباب في كتاب التَّوحيد.

(٢٠) قولُه: (أَعْرابِيُّ) واحدُ الأعرابِ، وهم: سُكَّانُ الباديَةِ، والغالِبُ على الأعرابِ الجفاءُ؛ لأنَّهم أحْرَى أنْ لا يَعْلَموا حدودَ ما أنزلَ اللهُ.

قُولُه: (نُهِكَتِ الأَنْفُسُ، وَجَاعَ العِيالُ، وهَلَكتِ الأَمْوَالُ) (نُهِكَت) أي: ضعُفَتْ.

(وجاع العيالُ وهلَكَت الأموالُ) أي: من قلَّة المطرِ والخصب، فضعفُ الأنفس بسبب ضعف القوَّة النَّفسيَّة النَّفسيَّة - صامراً - E-Mail:afag@afaqattaiseer.com







والمعنويَّةِ الَّتي تحصلُ فيما إذا لِم يكنُ هناك خصبٌ، وجاع العيالُ لقلَّةِ العيشِ، وهلَكَت الأموالُ؛ لأنَّها لم تحدُّ ما ترعاه.

قولُه: (فاسْتَسْقِ لَنا رَبَّكَ) أي: اطْلُبْ من اللهِ أن يَسْقِيَنَا، وهذا لا بأسَ به؛ لأنَّ طلبَ الدُّعاءِ مِمَّن تُرْجَى إجابتُهُ من وسائل إجابة الدُّعاء.

قولُه: «نَسْتَشْفِعُ بِاللهِ عَلَيكَ» أي: نجعلُهُ واسطةً بيننا وبينَك لتَدْعُوَ اللهُ لنا، وهذا يَقْتَضِي أنَّه جعَلَ مرتبةَ اللهِ في مرتبةِ أدبى من مرتبةِ الرَّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيه وسلَّمَ.

قُولُه: (ونَسْتَشْفِعُ بِكَ عَلَى الله) أي: نَطلبُ منك أن تكونَ شافعاً لنا عندَ الله فَتَدْعُوَ الله لنا، وهذا صحيحٌ. قُولُه: (سُبْحانَ الله، سُبْحانَ الله) قاله صَلَّى الله عَلَيهِ وسلَّم استعظاماً لهذا القُول، وإنكاراً له، وتتريهاً للهِ حَزَّ وحلَّ- عمَّا لاَ يليقُ به مِن جعلِهِ شافعاً بينَ الخلقِ وبينَ الرَّسول صَلَّى الله عَلَيه وسلَّمَ.

والتَّسبيحُ: تتريهُ اللهِ عمَّا لا يليقُ به من نقصٍ، أو عيبٍ، أو مماثلةٍ للمخلوقِ، أو ما أشبهَ ذلك.

وإن شِئْتَ أدخِلْ مماثلةَ المخلوقِ مع النَّقصِ والعيبِ؛ لأنَّ مماثلةَ النَّاقصِ نقصٌ، بل مقارنةَ الكاملِ بالنَّاقصِ تجعلُهُ ناقصاً، كما قال الشَّاعرُ:

أَلَمْ ترَأَنَ السَّيفَ يَنْقُصُ قدرُهُ إِذَا قِيلَ إِنَّ السَّيفَ أَمْضَى منَ العَصا

قُولُه: (فما زالَ) إذا دخلتْ (ما) على (زالَ) الَّتِي مضارعُهَا يزَالُ صارِ النَّفيُ إِثباتاً مَفيداً للاستمرارِ، كقولِهِ تعالى: {فَمَا مُرَالَتُ تِلْكَ دَعُواهُ مُدْ. } الآيةَ، وكقولِهِ تعالى في المضارع: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلاَّ مَن مَرَحِمَ مَرُّبُكَ}، وجملةُ (يُسبِّح) خبرُ (زال).

قولُه: (حَتَّى عُرِفَ ذَلِكَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ) أي: عُرف أَثَرُهُ فِي وجوهِ أصحابِهِ، وأنَّهم تأثَّروا بذلك؛ لأنَّهم عرَفُوا أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسلَّمَ لا يُسَبِّحُ فِي مثلِ هذا الموضع ولا يكرِّرُهُ إلا لأمرِ عظيم، ووجهُ التَّسبيحِ -هنا- أنَّ الرَّجلَ ذكرَ جملةً فيها شيءٌ من التَّنقُصِ لله تعالى فسبَّح النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ ربَّه تتريهاً له عمَّا تُوهِمُهُ هذه الكلمةُ، ولهذا إذا كانَ الرَّسولُ عَليْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ وأصحابُهُ في السَّفرِ إذا هبَطوا وادياً سبَّحوا تتريهاً للهِ تعالى عن السَّفولِ الَّذي كانَ من صفاتِهِم، وإذا علوا نَشَراً كبَّروا تعظيماً للهِ عزَّ وَحلَّ، وأنَّ الله تعالى هو الذي له الكبرياءُ في السَّفولِ الدَّي والأرض.





قولُه: (وَيْحَكَ) (ويحَ) منصوبة بعامل محذوف، تقديرُهُ: أَلزَمَكَ اللهُ وَيْحَكَ. وتارةً تُضافُ فيُقالُ: ويْحَك، وتارةً تُقطَعُ عن الإضافة فيُقالُ: وَيْحاً لك، وتارةً تُرفَعُ على أنَّها مبتدأً فيُقالُ: ويحُه أو ويحٌ له، وهي و(ويلٌ)، و (وَيشُ) كلُّها متقاربةٌ في المعنى.

ولكنَّ بعضَ عِلماءِ اللُّغةِ قال: إنَّ (ويح) كلمةُ تَرَحُّمٍ، و(ويل) كلمةُ وعيد.

فمعنى ويحك: إنّي أَتَرَحَّمُ لك وأَحِنُّ عليك، ومنهم مَن قال: كلُّ هذه الكُلمات تدلُّ على التَّحذيرِ، فعلى معنى أنَّ ويح بمعنى التَّرحُّمِ يكونُ قُولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ ترحُّماً لهذا الرَّجلِ الَّذي تكلَّمَ بهذا الكلامِ، كأنَّه لم يَعْرِفُ قَدْرَ الله.

قولُه: (**ٱتَدْرِي مَا اللهُ**؟) المرادُ بالاستفهامِ التَّعظيمُ، أي: شأنُ اللهِ عظيمٌ، ويحتملُ أنَّ المعنى: لا تَدْرِي ما الله، بل أنت حاهلٌ به، فيكون المرادُ بالاستفهام النَّفيَ.

وقولُه: (مَا الله) جملةُ استفهاميَّةٌ مُعلِّقةٌ لــ (تدري) عن العملِ؛ لأنَّ دَرَى تَنْصِبُ مفعولين، لكنَّها تُعلَّقُ بالاستفهامِ عن العملِ، وتكونُ الجملةُ في محلِّ نصب سدَّت مَسَدَّ مفعولي تدري.

قولُه: (إِنَّ شَأْنَ اللهِ أَعظمُ مِنْ ذلك) أي: إنَّ أَمرَ اللهِ وعظمَته أعظمُ مَمَّا تصوَّرْتَ حيثُ جئتَ بهذا اللفظ. قولُه: (إِنَّهُ لا يُسْتَشْفَعُ باللهِ عَلَى أحدٍ) أي: لا يُطلبُ منه أن يكونَ شفيعاً إلى أحد؛ وذلك لكمال عظمته وكبريائه، وهذا الحديثُ فيه ضعفٌ، ولكنَّ معناه صحيحٌ، وأنَّه لا يجوزُ لأحدٍ أن يقولُ: نَسْتَشْفِعُ باللهِ عليك.

فإنْ قيلَ: أليس قد قالَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ: «مَنْ سأَلَ باللهِ فأَعْطُوهُ» وهذا دليلٌ على حوازِ السُّؤالِ باللهِ؛ إذْ لو لم يكن السُّؤالُ بالله حائزاً لم يكنْ إعطاءُ السَّائل واحباً؟

والجوابُ أن يُقالَ: إنَّ السُّؤالَ باللهِ لا يَقْتَضِي أن تكونَ مرتبةُ المسؤولِ به أدنى من مرتبةِ المسؤولِ بخلافِ الاستشفاعِ، بل يدلُّ على أنَّ مرتبةَ المسؤولِ به عظيمةٌ بحيثُ إذا سُئلَ به أُعْطى.

والمعنى الأوَّلُ أصحُّ، وقد ورَدَ مثلُهُ في قولِ الملَكِ: «أَسْأَلُكَ بِالَّذِي أَعْطَاكَ اللَّوْنَ الْحَسَنَ».

(٢١) فيه مسائل:





الأولى: (إنكارُهُ على مَنْ قالَ: «نَسْتَشْفِعُ باللهِ عَلَيكَ» تُؤخذُ من قولِه: «سُبْحانَ اللهِ، أَتَدْرِي ما اللهُ». - وقولِه: «إِنَّهُ لا يُسْتَشْفَعُ باللهِ على أَحَد مِنْ خُلْقه».

(٢٢) الثانية: (تَغَيُّرُهُ تَغَيُّرُهُ تَغَيُّرُهُ تَغَيُّرُهُ تَغَيُّرُهُ تَغَيُّرُهُ تَغَيُّرُهُ تَغَيَّرُهُ عَرِفَ فِي وُجوهِ أَصْحابِهِ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ) تُؤخذُ من قولِهِ: «فَمَا زالَ يَسِبِّحُ حَى عُرِفَ ذَلك فِي وَجُوهِ أَصْحَابِهِ» وكُونُهُ يكرِّرُ سبحانَ اللهِ هذا يدلُّ على أنَّه تغيَّرَ حتَّى عُرِفَ فِي وَجُوهِ أَصْحَابِهِ من هذه الكلمةِ، وهذا دليلٌ على أنَّ هذه الكلمةَ كلمةٌ عظيمةٌ مُنْكُرةٌ.

(٢٣) الثالثة: (أنّه لَمْ يُنكُوْ عَلَيْهِ قَوْلَهُ: «نَسْتَشْفِعُ بِكَ عَلَى اللهِ» لأنّه قالَ: لا يُسْتَشْفَعُ باللهِ على أحد، فأنكرَ عليه ذلك وسكَتَ عن قولِه: «نستشفعُ بك على الله» وهذا يدلٌ على جوازِ ذلك، وهنا قاعدة وهي: إذا جاءً في النصوصِ ذكرُ أشياءَ فأنكرَ بعضها وسُكِتَ عن بعض دلٌ على أنّ ما لم يُنكُوْ فهو حقّ، مثالُ ذلك قولُه تعالى: وإذا فَعَلوا فاحِشَةٌ قالوا وَجَدُنا عَلَيْها عَامَا واللهُ أَمْرَا بِها قُلُ إِنَّ اللهُ لا يَأْمُرُ بالفَحْشَاء } فأنكرَ قولَهم: {واللهُ أَمْرَا بِها قُلُ إِنَ اللهَ لا يَأْمُرُ بالفَحْشَاء } فأنكرَ قولَهم: {واللهُ أَمْرَا بِها وسكتَ عن قولِهم: وَجَدُنا عَلَيْها عَاماءَنا } فدلٌ على أنّها حتى، ومثلَها عددُ أصحابِ الكهف، حيثُ قالَ عن وسكتَ عن قولِ: {سَبُعةٌ وَلَاهَ ذَلَهُ مُ وَيَقُولُونَ حَمْسَةٌ سَادِسَهُ مُ كَلُبُهُ مُ اللّهَ يُبِ } وسكتَ عن قولِ: {سَبُعةٌ وَتُأْمُرُهُ مُ اللّهَيْبِ } وسكتَ عن قولِ: {سَبُعةٌ وَتَقُولُونَ حَمْسَةٌ سَادِسَهُ مُ كَلُبُهُمْ }: {رَجْماً بالغَيْبِ } وسكتَ عن قولِ: {سَبُعةٌ وَتَقُولُونَ حَمْسَةٌ سَادِسَهُ مُ كَلُبُهُمْ }: وَمُعْلَمُ بالغَيْبِ } وسكتَ عن قولِ: {سَبُعةٌ مَا اللّهَ يُهِا }.

(٧٤) الرَّابِعة: (التَّنبِيهُ عَلَى تَفسيرِ سُبِحانَ اللهِ) لأنَّ قولَه: ﴿إِنَّ شَأْنَ اللهِ أَعْظُمُ ، دليلٌ على أنَّه مترَّهُ عمَّا يُنافي تلك العظمةَ.

(٢٥) الخامسة: (أنَّ الْمُسْلِمينَ يَسْأَلُونَهُ الاسْتِسْقاءَ) وهذا في حال حياته، أمَّا بعدَ وفاتِه فلم يكونوا يَفْعَلُونه؛ لأنَّه صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ انقَطَعَ عملُه بنفسِه وعبادتِه، ولهذا لَمَّا حصَلَ الجَدْبُ في عهدِ عمرَ بَنِ الخطابِ رضيَ اللهُ عنه اسْتَسْقَى بالعبَّاسِ فقالَ: (اللهُمَّ إِنَّا كُمَّا نَتُوسَلُ إليك بنبيّنَا فتَسْقينا، وإنَّا نتوسَلُ إليك بعمِ بنينا فاسْقتَا) وتوسُّلُهُم بالنبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ كانَ بطلبهم الدُّعاءَ منه، ولهذا جاءَ في بعضِ الرواياتِ أنَّ عمرَ كانَ يأمرُ العبَّاسَ فيقومُ فيدعو.



وهذا نعرفُ أنَّ القصَّةَ المرويَّةَ عن الرَّحلِ العتبيِّ الَّذي كانَ جالساً عندَ قبرِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فجاءَ أعوابيُّ، فقال: (السلامُ عليكم يا رسولَ اللهِ) سَمِعْتُ اللهَ يقولُ: {وَكُوْ أَنْهُ مُ إِذ ظُلَمُواْ أَنفُسَهُ مُ جَاوُوكَ فَاسْتَغْفَرُواْ اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُ مُ الرَّسُولُ لُوجَدُواْ اللهَ تَوَاباً مَرَّحِيماً } وإني قد جنت مُسْتَغْفِراً لذنْبِي، مُسْتَشْفِعاً بِكَ إلى ربِي، ثُمَّ أَنشاً يقولُ:

يا خَيْرَ مَنْ دُفِنَتْ بالقاعِ أَعْظُمُه قطابَ مِن طيبهِنَ القاعُ والأَكمُ تَفْسِي الفِداءُ لقبْرِ أنتَ ساكِنُه فيه العَفافُ وفيه الجُودُ والكرَمُ

ثمَّ إنصرفَ، قالَ العنبيُّ: فغلَبَنْني عينيَّ، فرأيتُ النَبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ في النَّومِ فقالَ: يا عنبيُّ، بشِر الأعرابيَّ أنَّ اللهُ قد غفَرَ له.

فهذه الرِّوايةُ باطِلةٌ لا صحَّةَ لها؛ لأنَّ صاحِبَها مجهولٌ، وكذلك مَن رواها عنه مجهولون ولا يمكنُ أنْ تصحَّ؛ لأنَّ الآيةَ: {وَلَوْ أَنْهُ مُ إِذْ ظُلْمُوا } ولم يقلُ: إذا ظَلموا، و (إِذْ) لمَا مضى بخلاف (إذا) والصَّحابةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهم لمَّا لَخْهُم للهُ عَنْهم لمَّا للهُ عَنْهم لمَّا اللهُ عَنْهم الجدبُ في زمنِ عمرَ لم يَسْتَسْقُوا بالرَّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ، وإنَّما اسْتَسْقُوا بالعبَّاسِ بنِ عبدِ المطَّلبِ بدعائه، وهو حاضرٌ فيهم.







تهذيب القول المفيد لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي الدرس الثامن والأربعون

(١) مناسبة الباب للتّوحيد:

لًا تكلَّمَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ فيما مَضَى منْ كتابِهِ على إثباتِ التَّوحيد، وعلى ذكْرِ ما يُنَافِيه أَوْ يُنَافِي كمالَهُ، ذكرَ ما يَحْمِي هذا التَّوحيدَ، وأنَّ الواجبَ سَدُّ طُرُقِ الشِّركِ مَنْ كلِّ وَجُهٍ حتَّى فِي الْأَلفاظِ؛ لَيكونَ حالِصًا منْ كُلِّ شَائِبَة.

قال الشيخ ابن قاسم في حاشيته على (كتاب التوحيد) (ص:٣٩٣) : (وحمايته حمى التوحيد : صونه عما يشوبه من الأقوال والأعمال التي يضمحل معها التوحيد أو ينقص، وقد اشتمل هذا الكتاب مع اختصاره على ذلك أو أكثر، وعلى النهي عمًا ينافي التوحيد أو يضعفه، يعرف ذلك من تدبره) .

(٢) قولُهُ: (انطَلَقْتُ فِي وَفْدِ بَنِي عامرٍ) الظَّاهرُ أنَّ هذا الوفدَ قَدمَ على النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ في العامِ التَّاسع؛ لأنَّ الوفودَ كثْرَتْ في ذلكَ العامِ، ولذلكَ يُسمَّى عامَ الوفودَ.

قولُهُ: (أَنْتَ سيِّدُنا) السَّيِّدُ: ذُو السُّؤْدُد والشَّرف، والسُّؤْدُدُ معناهُ: العظَمَةُ والفحْرُ وما أشبههُ.

قولُهُ: (السَّيِّلُ اللهُ) لَمْ يَقُلْ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ: سيِّدُكُم، كما هوَ مُتَوَقَّعٌ؛ حيثُ إنَّهُ رَدُّ على قولِهِم: (سيِّدُنا) وحْهَيْن:

الدوجة الأوَّلُ: إرادةُ العُمُومِ المستفادِ منْ (أَلْ)؛ لأنَّ (أَلْ) للعمومِ، والمعنى: أنَّ الَّذي لهُ السِّيادةُ المطلقَةُ هوَ اللهُ عزَّ وحلَّ، ولكنَّ السَّيِّدَ المضافَ يكونُ سَيِّدًا باعتبارِ المضافِ إليهِ، مِثْلَ: سيِّدِ بني فُلانٍ، سيِّدِ البَشَرِ، وما أشبهَ ذلكَ.

الوجهُ التَّاني: لِئلاَّ يُتَوَهَّمَ أَنَّهُ مِنْ جنسِ المضافِ إليهِ؛ لأنَّ سيِّدَ كلِّ شيءٍ مِنْ حنْسيهِ.

و (السَّيِّدُ) منْ أسماءِ اللهِ تعالى، وهيَ منْ معاني الصَّمَدِ، كما فسَّرَ ابنُ عَبَّاسٍ الصَّمَدَ بَأَنَّهُ الكامِلُ في عِلْمِهِ وحلْمه وسُؤْدُده، وما أشبهَ ذلكَ.

و لمْ ينْهَهُم صَلَّى الله عَلَيهِ وسلَّمَ عَنْ قولهِم: (أَنْتَ سِيِّدُنا)، بلْ أَذِنَ لهم بذلكَ فقالَ: ﴿قُولُوا بِقُوْلِكُمْ أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ ۖ لكنْ نَهَاهُمْ أَنْ يَسْتَجْرِيَهُم الشيطانُ فَيَتَرَقَّوْا مَن السِّيادةِ الخاصَّةِ إلى السِّيادةِ العامَّةِ المطلقةِ؛ لأنَّ (سَيِّدَنا) سيادةٌ حاصَّةٌ مُضَافَةٌ، و(السَّيِّدُ) سيادةٌ عامَّةٌ مُطْلَقةٌ غيرُ مضافة.

> المنتقد العربية السفودية - الرياض ١١١١٠ - ص.ب، ١٥٠١٪ . فاكس: ٨٦٩٩٤٥ - هاتف: ٩٣٢٢٥٩ - ٣٢٩٨٤٥ - جهال: ٩٧٢٨٠٧٠٠.



قُولُهُ: (تَبَارَكَ) قالَ العلماءُ: (معنى تباركَ: أَيْ كَثُرَتُ بَرَكَا تُهُ وخَيْرَا تُهُ) ولهذا يقولونَ: إنَّ هذا الفعلَ لا يُوصَفُ بهِ إِلاَّ اللهُ، فلا يُقالُ: تباركَ فلانٌ؛ لأنَّ هذا الوصفَ خاصٌّ باللهِ.

والبركةُ يَصِحُّ إضافتُهَا إلى الإنسانِ إذا كانَ أهلاً لذلكَ.

كما قالَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ حِينَ نَزَلَتْ آيةُ التَّيمُّمِ بسببِ عِقْدِ عائشةَ الَّذي ضاعَ منها: (مَا هَذهِ بِأُوّلِ بَرَكَبُكُم يا آلَ أبي بَكْر).

قولُهُ: (وأفضَلُنا) أيْ: فَضْلُكَ أَفضلُ مِنْ فَضلِنا.

قُولُهُ: (وأَعْظَمُنا طَوْلاً) أَيْ: أعظمُنا شَرَفًا وغِنِّى، والطَّوْلُ: الغِنى، قالَ تعالى: { وَمَنْ لَـمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُـمُ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَات}.

ويكونُ بمعنى العظَمةِ، قالَ تعالى: { عَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ}، أيْ: ذي العظَمَةِ والغِنى. قولُهُ: (قُولُوا بِقوْلِكُم، أَوْ بَعْضِ قوْلِكُم) الأمرُ للإباحَةِ والإَذن كَمَا سَبَقَ.

وقولُهُ: (قُولُوا بِقَوْلِكُم) يعني: قوْلَهُم: أنتَ سيِّدُنا، أوْ أنتَ أَفْضَلُنَا، وما أشبهَ ذلكَ.

وقولُهُ: (**أَوْ بعْضِ قولِكُم)** يحتَمِلُ أَنْ يكونَ شَكًا مِن الرَّاوِي، أَوْ أَنْ يكونَ منْ لفظِ الحديثِ، أي: اقْتَصِرُوا على نُضه.

قولُهُ: (**وَلاَ** يَسَتَجْوِينَّكُمُ الشَّيْطَانُ) اسْتَجْرَاهُ بمعنى جَذَبَهُ وجعلَهُ يجري معهُ، أيْ: لا يَسْتَميلنَّكُم الشَّيطانُ ويَحْذَبَنَّكُم إلى أنْ تقولوا قولاً مُنْكرًا، فأرشدَهُم صَلَّى الله عَلَيهِ وسلَّمَ إلى ما ينبغي أنْ يُفْعَلَ، ونهاهُم عن الأمرِ الَّذي لا ينبغي أن يُفْعَلَ؛ حمايةً للتَّوحيد من النَّقص أو النَّقض.

وقالَ في (النَّهاية): (لاَ يَسْتَجْوِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ) أيْ: لا يَسْتَغْلِبَنَّكُمْ فيتَّخِذَكُم جَرْيًا، أيْ: رسولاً ووكبلاً. وعلى كلا التفسيريْنِ فمرادُ النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ حمايةُ التوحيدِ وسدُّ كلِّ طريق يُوصِلُ إلى الشِّركِ. والحمايةُ من المنكرِ تَعْظُمُ كُلَّما كانَ المنكرُ أعظمَ وأكبرَ، أوْ كانَ الداعي إليه في النفوسِ أشدًا؛ ولهذا تَجدُ أنَّ بابَ الشِّركِ حماهُ النَّبِيُّ عَليْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ حمايةً بالغةً حتَّى سدَّ كلَّ طريقٍ يُمْكِنُ أنْ يكونَ ذريعةً إليه؛ لأَنَّهُ أعظمُ الذنوب. وأيضًا بابُ الزِّنا حُميَ حمايةً عظيمةً، حتَّى مُنعَت المرأةُ من التَّبرُّجِ وكشْفِ الوجهِ وخَلْوَتِهَا بالرَّجُلِ الْمُحَرَّمِ وما أشبهَ ذلكَ؛ لئلاَّ يكونَ ذلكَ ذريعةً إلى الزِّنَا؛ لأنَّ النُّفوسَ تَطْلُبُهُ.

وفي باب الرِّبا أيضًا حُميَ الرِّبا بحماية عظيمة، حتَّى إنَّ الرَّجلَ لَيُعْطي الرَّجلَ صاعًا من البُرِّ بصاعَيْن قيمتُهُما واحدةٌ، ويكونُ ذلكَ ربًا مُحَرَّمًا، معَ أَنَّهُ ليسَ فيه ظُلْمٌ.

فالشِّركُ قدْ يكونُ من الأمورِ الَّتي لا تدعو إليهِ النُّفوسُ كثيرًا، لكنَّهُ أعظمُ الظُّلمِ، فالشَّيطانُ يحرصُ على أنْ يُوصِلَ ابنَ آدمَ إلى الشِّرك بكلِّ وسيلة، فحماهُ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيه وسلَّم حمايةً تامَّةً مُحْكمةً؛ حتَّى لا يدخلَ الإنسانُ فيه منْ حيثُ لا يشعرُ، وهذا هوَ معنى الباب الَّذي ذكرَهُ المؤلِّفُ.

تنسة:

حرَى شُرَّاحُ هذا الحديثِ على أنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ لهاهُمْ عنْ قول: سيِّدُنا، فحاوَلُوا الجمعَ بينَ هذا الحديثِ وبينَ قولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ: ﴿أَنَّا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمٌ وقولِهِ: ﴿قُومُوا إِلَى سَيِّدكُمْ ﴾ وقولِهِ في الرَّقيقِ: ﴿وَلَيْقُلْ: سَيِّدي وَمَوْلاًي ، بواحد مِنْ ثلاثة أَوْجُه:

الْأُوَّلُ: أنَّ النَّهيَ على سبيلِ الكراهَةِ والأدبِ، والإباحةَ على سبيلِ الجوازِ.

التَّاني: أنَّ النَّهيَ حيثُ يُخْشَى منهُ المفسدةُ، وهيَ التّدرُّ جُ إلى الغُلُوِّ، والإباحةَ إذا لم يكُنْ هناكَ مَحْذُورٌ. التَّالثُ: أنَّ النَّهِيَ بالخطابِ، أيْ: أنْ تُخاطِبَ الغيرَ بقولِكَ: أنْتَ سيِّدي أوْ سيِّدُنا، بخلافِ الغائبِ؛ لأنَّ المحاطَبَ رُبُّما يكونُ في نفسِهِ عُحْبٌ وعُلوٌّ وتَرَفُّعٌ، ثمَّ إنَّ فيهِ شيئًا آخرَ وهو خضوعُ هذا المتسيِّدِ لهُ وإذلالُ نفسِهِ لهُ بخلاف ما إذا جاءً من الغَيْرِ، مثلَ: "قُومُوا إِلَى سَيِّدكُمْ" أوْ على سبيلِ الغَيْبَةِ، كقولِ العبدِ: قالَ سيِّدي، ونحوَ

لكنَّ هذا يُرَدُّ عليهِ إباحتُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ للرَّقيقِ أنْ يقولَ لمالكِهِ: سيِّدي.

والَّذي يظهرُ لي أنْ لا تعارُضَ أصلاً؛ لأنَّ النبيَّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أذِنَ لهُمْ أنْ يقولوا بقولِهم، لكنْ نهاهُم أنْ يَسْتَحْرِيَهُم الشيطانُ بالغُلُوِّ، مثلَ (السيِّد)؛ لأنَّ السَّيِّدَ المطلقَ هوَ اللهُ تعالى.

وعلى هذا يجوزُ أَنْ يُقَالَ: سيِّدُنا، وسيِّدُ بني فلان، ونحوُّهُ، ولكنْ بشرطِ أنْ يكونَ الْمُوَجَّهُ إليهِ السِّيادةُ أهلاً لذلكَ، أمَّا إذا لم يكُنْ أهلاً كما لوْ كانَ فاسِقًا أوْ زِنْدِيقًا فلا يُقالُ لهُ ذلكَ ، حتَّى ولوْ فُرِضَ أنَّهُ أعلى منْهُ مَرْتَبَةً





أَوْ جَاهًا، وقدْ جاءَ في الجديثِ: «ولا تَقُولُوا لِلْمُنَافِقِ: سَيِدٌ؛ فَإِنْكُمْ إِذَا قُلْتُمْ ذَلِكَ أَغْضَبْتُمُ الله » فإذا كانَ أهلاً لذلكَ وليسَ هناكَ محذورٌ، فلا بأسَ بهِ، وأمَّا إنْ خُشِيَ المحذورُ أوْ كانَ غيرَ أهلٍ فلا يجوزُ، والْمَحذورُ هوَ الحشيةُ من الغلوِّ فيهِ. (٣) قولُهُ: قالوا: (يا رسولَ اللهِ) هذا النِّداءُ مُوَافِقٌ لقولِهِ تعالى: { لاَ تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُ مُ كَاعَ بَعْضَكُ مُ بَعْضًا }، أيْ: لا تُنَادُوهُ كما يُنَادِي بعضُكُم بعضًا فتقُولُوا: يا مُحَمَّدُ، ولكنْ قولوا: يا رسولَ اللهِ، أوْ يا نبيَّ الله.

وفي الآيةِ معنَّى آخَرُ: أيْ: إذا دَعاكُم الرَّسولُ فلا تجعلوا دُعاءَهُ إِيَّاكُم كدُعَاءِ بعضِكُم بعضًا إنْ شئتُم أجبْتُم وإنْ شِئتُمْ أَبَيْتُمْ، فهوَ كقولِهِ: { يَا أَبُهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لله وَللرَّسُول إذاً دَعَاكُ مُ لِمَا يُخييكُ مْ }، وعلى المعنى الأوَّلِ تكونُ (دُعاءِ) مضافةً إلى المفعولِ، وعلى النَّاني تكونُ مضافةً إلى الفاعلِ.

قُولُهُ: (خَيْرُنَا) هذا صحيحٌ، فهوَ خيرُهُم نَسَبًا ومَقَامًا وحالاً.

قُولُهُ: (وابنُ خيرِنَا) أيْ: في النسب، لا في المَقَامِ والحالِ، وكذلكَ يُقَالُ في قُولِهِ: (وابنُ سيّدِنا).

قِولُهُ: (قُولُوا بِقَوْلِكُمْ) سبقَ القولُ فيهِ.

قُولُهُ: ﴿ وَلَا يَسْتَهُوْ يَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ ﴾ أيْ: لا يَسْتَمِيلَنَّكُم الشَّيطانُ فَتَهْوَوْهُ وَتَتَّبِعُوا طُرُقَهُ حَتَّى يَبْلُغُوا الغُلُوَّ، ونظيرُهُ قولُهُ تعالَى: { كَالَّذِي اسْتَهُونَهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَمْرُضْ حَيْرًانَ}.

قُولُهُ: (أَنَا مُحَمَّدٌ عَبَّدُ اللهِ وَرَسُولُهُ) (مُحَمَّدٌ) اسمُهُ العلَمُ، و(عبدُ اللهِ ورسولُهُ) وصفانِ لهُ، وهذانِ الوصفانِ أحسنُ وأبلغُ وصفٍ يتَّصفُ بهِ الرَّسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ؛ ولذلكَ وصفَهُ اللهُ تعالى بالعبوديَّةِ في أعظمِ المَقَامَاتِ، فوصفَهُ بِهَا فِي مَقَامٍ إنزالِ القرآنِ عليهِ، قالَ تعالى: { تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ} ووصَفَهُ بِهَا فِي مقامِ الإسراءِ، قالَ تعالى: { سُبْحَانَ الَّذِي أُسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً} ووصَفَهُ بما في مَقَامِ المعراجِ.

قَالَ تَعَالَى: { فَأُوْحَى إِلَى عَبْدِهُ مَا أُوْحَى } ووصفَهُ بِمَا فِي مَقَامِ الدِّفاعِ عنهُ والتحدِّي، قالَ تعالى: { وَإِنْ كُنتُ وْفِي مِرِّبِ مِمَّا نَرْلُنَا عَلَى عَبْدِياً }.

وكذلكَ: بالنِّسْبَةِ للأنبياءِ، كقولِهِ تعالى: { ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا} وهذه العُبُودِيَّةُ



المراقة المراقة والمراقة والمراقة والماسومات

حاصَّةٌ، وهي أعلى أنواع الخاصَّةِ.

والعبوديَّةُ للهِ مِنْ أَحَلِّ أوصافِ الإنسانِ؛ لأنَّ الإنسانَ إمَّا أن يَعْبُدَ اللهَ أو الشَّيطانَ، قالَ تعالى: { أَلَـمُ أَعْهَدُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُولِي اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى

هَرُّبُوا مِن الرِّقِّ الذي خُلِقُوا له فَبُلُوا بِرِقِّ النَّفسِ والشَّيطانِ

وقالَ الشَّاعرُ:

لاتدْعُنِي إِلاَّ بِياعَبْدَها فَإِنَّهُ أَشْرَفُ أَسْمَائِي

(ورَسُولُهُ) أي: الْمُرْسَلُ منْ عنْدِهِ إلى جميعِ النَّاسِ، كما قالَ تعالى: { قُلْيَا أَنْهَا النَّاسُ إِنِي مَرَسُولُ اللهِ إِلَيْكُ مُ

ورسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّم في قِمَّةِ الطَّبقاتِ الصَّالحةِ، قالَ تعالى: { وَمَنْ يُطِعِ اللهُ وَالرَّسُولَ فَأُولَـنِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْهُ حَاللهُ عَلَيْهِ حُمِنَ النَّبِينَ وَالصَّدِيقِينَ وَالشُّهُدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَـئِكَ مَرَفِيقًا } والنَّبِيُّونَ فيهم الرَّسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ، بَلْ هُوَ أَفْضَلُهُم.

> ومِنْ عبارةِ المؤلِّفِ رَحِمَهُ اللهُ فِي الرَّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ: (عَبْدٌ لاَ يُعْبَدُ، ورَسُولٌ لا يُكَذَّبُ). وقدْ تَطَرَّفَ فِي الرَّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ طائفتان:

- طائفةٌ غَلَتْ فيهِ حتَّى عَبَدَتْهُ، وأَعَدَّتْهُ للسَّرَّاءِ والضَّرَّاءِ، وصارَتْ تَعْبُدُهُ وتدْعُوهُ مِنْ دونِ اللهِ.

- وطائِفةٌ كذَّبَتْهُ وزعَمَتْ أنَّهُ كاذِبٌ ساحِرٌ شاعرٌ مجنونٌ كاهنٌ، ونحوَ ذلكَ.

وفي قولِهِ: (عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ) رَدٌّ على الطَّائفتَيْنِ.

قولُهُ: (مَا أُحِبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي) (ما) نافية، و(أنْ) ومَا دَخَلَتْ عليهِ في تأويلِ مصدرٍ مفعولِ أُحِبُ، أيْ: ما أُحِبُّ رِفْعَتَكُم إِيَّايَ فوقَ مترلتِي، لا في الألفاظِ، ولا في الألقابِ، ولا في الأحوالِ.

قُولُهُ: (الَّتِي أَنْزَلَنِيَ اللهُ) يُستَفادُ منهُ أنَّ اللهَ تعالى هوَ الَّذي يجعلُ الفضَّلَ في عبادِهِ، ويُنزِّلُهُم منازلَهُم.

فيهِ مسائلُ:

- (٤) الأولى: (تَحذيرُ النَّاسِ مِن الْعُلُوِّ) تُؤْخَذُ مِنْ قولِهِ: «لاَيَسْتَجْرِيَنْكُمُ الشَّيْطَانُ» ووجهُهُ: أنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ حعلَ هذا من استجراءِ الشَّيطانِ، والإنسانُ يَجِبُ عليهِ أنْ يَحْذَرَ كلَّ ما كانَ منْ طُرُقِ الشَّيطانِ.
 - (٥) الثاتية: (ما يَنْبَغي أَنْ يقولَ مَنْ قِيلَ لَهُ: أَنْتَ سيِّدُنا) وتُؤْخَذُ منْ قولِهِ: ﴿السَّيِّدُ اللهُ﴾ فينبغي أَنْ يقولَ مَنْ قيلَ لهُ ذلكَ: السَّيِّدُ اللهُ﴾
 - (٦) التَّالِثَةُ: (قولُهُ: «لاَ يَسْتَجْرِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ» مَعَ أَنَّهم لَمْ يَقُولُوا إِلاَّ الحَقَّ)، ظاهِرُ كلامِ المؤلِّفِ أَنَّ هذا من استجراءِ الشَّيطانِ، فهذهِ الكلمةُ يُحْتَمَلُ أَنَّ معناها أَنَّ ما قُلْتُمْ من استجراءِ الشَّيطانِ.

ويُحْتَمَلُ أَنَّ المَعنى: قُولُوا بهذا القولِ ، ولكنْ إيَّاكُمْ أَنْ تَغْلُوا؛ فإنَّ هذا مَن استجراءِ الشَّيطانِ، وهذا ظاهرُ الحديث كما سَبَقَ.

(٧) الْلرَّابِعة: قولُة: «مَا أُحِبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي» أَيْ: إنِّي أَكْرَهُ أَنْ تَرْفَعُونِي فوقَ مَنْزِلَتِي وهي العبوديَّةُ والرِّسالة، ففيها تواضُعُهُ صلَّى الله عليه وسلَّمَ.

(A) قولُهُ: (وَهَا قَلَرُوا) الضَّميرُ يعودُ على المشركينَ، و(قَلرُوا) عظَّمُوا، أيْ: ما عظَّمُوا الله حقَّ تعظيمه؛
 حيثُ أشْرَكُوا به ما كانَ منْ مخلوقاته.

قُولُهُ: (وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَــــُتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) يُحْتَمَلُ أَن تكونَ الواوُ للحالِ، أيْ: ما قدَرُوا الله حقَّ قدْرِهِ في هذه الحال.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ للاستئنافِ لبيانِ عظمةِ اللهِ عزَّ وحلَّ، وهذا أَقْوَى؛ لأنَّهُ يَعُمُّ هذهِ الحالَ وغيرَها.

والْقَبْضَةُ هيَ ما يُقْبَضُ باليدِ، وليسَ المرادُ كَما الْمِلْكَ كما قيلَ. نَعَمْ لوْ قالَ: والأرضُ في قَبْضَتِهِ، لكانَ تفسيرُهَا بالْملْك مُحْتَمَلاً.

قُولُهُ: (جَمِيعًا) حالٌ مِن (الأرضُ) فيشملُ بحارَهَا وألهارَهَا وأشجارَهَا وكلَّ ما فيها، الأرضُ كلُّها جميعًا قَبْضَتُهُ يومَ القيامةِ، والسَّماواتُ على عِظَمهَا وَسَعَتها مَطْويَّاتٌ بيمينه.

قالَ اللهُ عزَّ وحلَّ: { يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السَّجِلِّ لِلْكُتُبِكَمَا بَدَأَنَا أَوْلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ }.

قُولُهُ: ﴿ سُبُحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ } هذا تترية لهُ عنْ كلِّ نقصٍ وعَيْبٍ، وثمَّا يُنزَّهُ عنهُ هذهِ الأندادُ؛ ولهذا





قَالَ: **(وَيَعَالَى}** أَيْ: ترفَّعَ، **(عَمَّا يُشْرِكُونَ}** أَيْ: عنْ كلِّ شركٍ يُشْرِكُونَهُ بهِ، سواء جعلوا الخالِق كالمحلوقِ أو العكسَ.

(٩) قولُهُ: (حَبْرٌ) الحَبْرُ: هوَ العالِمُ الكثيرُ العِلْمِ، والحَبرُ يُشَابِهُ الْبَحْرَ في اشتقاقِ الحُرُوفِ، ولهذا كَان العالِمُ أحيانًا يُسمَّى بالحَبْر وأحيانًا بالبَحْر.

قُولُهُ: (إِنَّا نَجِدُ) أَيْ: فِي التَّوراة.

قولُهُ: (فَضَحِكُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم) ولولا ما بعْدَها لاحْتَمَلَتْ أَنْ تكونَ إنكارًا؛ لأنَّ مَنْ حدَّنَكَ بحديثٍ لا تَطْمَعُنُ إليهِ ضَحِكْتَ منهُ، لكنَّهُ قالَ: (تَصْدِيقًا لَقُولِ الْحَبْرِ) فكانَتْ إقرارًا لا غيرُ، ويدلُّ لذلكَ قولُهُ: ثُمَّ قرأً: ﴿ وَمَا قَدَمَرُوا اللهَ حَقَقَدُمْرِهِ ﴾ الآية، فهذا يدلُّ على أنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم أقرَّهُ واستشهد لقولِه بآية من كتاب الله، فَضَحِكُهُ واستشهادُهُ تقريرٌ لقولِ الحبْرِ، وسببُ الضَّحكِ هوَ سُرُورُهُ حيثُ جاءَ في القرآن ما يُصَدِّقُ ما وَحَدَهُ هذا الحَبْرُ فِي كُتُبِهِ؛ لأنَّهُ لا شكَّ أَنَهُ إذا جاءَ مَا يُصَدِّقُ القرآنَ فإنَّ الرَّسولَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ سوفَ يُسَرُّ به، وإنْ كانَ الرَّسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ يَعْلَمُ علمَ اليقينِ أنَّ القرآنَ منْ عِنْدِ اللهِ، لكنْ تَضَافُرُ البيناتِ مِمَّا يُقوِّي الشَّرَةَ.

قُولُهُ: (إِصْبُعٍ) واحدةُ الأصابعِ، وهيَ مُثَلَّنَةُ الأوَّلِ والنَّالثِ، ففيها تِسْعُ لُغَاتٍ، والعاشرُ أُصْبُوعٌ، وفي هذا يقولُ النَّاظمُ:

وهَمْزَأَنَّمُلَةِ ثَلِّتُ وَتَالِثُهُ النَّسْعُ فِي أَصْبُعُ وَاخْتُمُ بِأَصْبُوع

قولُهُ: (أَنَا الْمَلَكُ) هذه الجملةُ تفيدُ الْحَصرَ؛ لأَنَّهَا اسميَّةٌ مُعَرَّفةُ الجزئيْنِ، فَفَي ذلكَ اليومِ لا مُلْكَ لأحد، قالَ تعالى: { يَوْمَ هُ مُ مُّالِمُ النَّاسِ، الملوكُ منْهُمْ وَكُلُّ النَّاسِ، الملوكُ منْهُمْ والمملوكونَ على حدٌّ سواء، يُحْشَرُونَ حُفاةً عراةً غُرْلاً، وهمذا يظهرُ ملكوتُ اللهِ عزَّ وجلَّ في ذلك اليومِ ظهورًا بينًا؛ لأَنَّهُ سبحانَهُ يُنادِي: لِمَن المُلْكُ اليوم؟ فلا يُجِيبُهُ أحدٌ، فيجيبُ نفسَهُ: { للهُ الْوَاحِدِ الْقَهَامِ}.

وقولُهُ: (الْمَلَكُ) أَيْ: ذُو السُّلطان، وليسَ مُحَرَّدَ المتصرِّف، بلْ هوَ المُتَصَرِّفُ فيما يَمْلِكُ عَلَى وجهِ السُّلطةِ والعُلوِّ، وأمَّا (الْمَالِكُ) فَدُونَ ذلكَ؛ ولَهذا يَمْتَدحُ نفسَهُ تعالَى بَأَنَّهُ المَلكُ.



وقولُهُ تعالى: { مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ } فيها قراءتانِ: (مَلِكِ)، و(مَالِكِ)؛ ليتبيَّنَ بذلكَ أَنَّهُ مَلِكٌ مَالِكٌ.

مِلْكُ اللهِ تعالى مُتَضَمَّنٌ لَكُمَّالِ السُّلطانِ والتَّدبيرِ والمِلْكِ، بخلافِ غيرِهِ؛ فإنَّ منْ مُلُوكِ الدُّنيَا مَنْ يكونُ مَلِكًا لا يَمْلِكُ التَّصرُّفَ، ومنهم المَالِكُ وليسَ بمَلك.

قُولُهُ: (حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ) أيْ: ظهرَتْ، ونواجذُ جمعُ ناجذٍ، وهوَ أقصى الأضراسِ.

وهذا الضَّحِكُ من النَّيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم تقريرٌ لقولِ الحَبْرِ، ولهذا قالَ ابنُ مسعود: (تَصْديقًا لقول الحَبْرِ) ولوْ كَان مُنْكِرًا ما ضحِكَ الرَّسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ ولا استشهدَ بالآيةِ، ولقالَ لهُ: كَذَبْتَ؛ كما كذَّبَ الَّذينَ الثَّعَوْا أَنَّ الَّذِي يَزْنِي لا يُرْجَمُ، ولكنَّهُ ضَحِكَ تصديقًا لقولِ الحَبْرِ وسُرُورًا بأنَّ ما ذكرَهُ مُوَافقٌ لما جاءَ بهِ القرآنُ الذي أَوْحيَ إلى محمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيه وسلَّمَ.

قولُهُ: (ثُمُّ قرأً: { وَمَا قَدَمَهُوا اللهُ حَقَ قَدْمِ وَٱلأَمْ صُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ }) الآية، هذا معنى الآية الَّيَ لا تَحْتَمِلُ غيرَهُ، وأنَّ السَّماواتِ مَطْوِيَّاتٌ كَطَيِّ السِّجلِّ للكُتُّب، بيمينه، أيْ: يده تبارك وتعالَى؛ لأنَّ ذلك تفسيرهُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ، وتفسيرُهُ في الدَّرِجةِ النَّانيةِ منْ حيثُ التَّرتيبُ، لكنَّهُ كالقرآنِ في الدَرِجةِ الأولى منْ حيثُ القبولُ والحُجَّةُ. وأمَّا تفسيرُ أهلِ التَّحريفِ فيقولُ بعضُهُم: (قَبْضَتُهُ) أيْ: في قبضتِهِ ومِلْكِهِ وتصرُّفِه، وهوَ خطأً؛ لأنَّ المِلكَ والتَّصرُّفَ كائنٌ يومَ القيامة وقبلَهُ.

وقولُ بعضهم: (السَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ) أَيْ: تَالِفَةٌ وهالكةٌ، كما تقولُ: انْطَوَى ذِكرُ فُلان، أَيْ: زالَ ذِكرُهُ، و (بيمينهِ)، أَيْ: بِقَسَمِهِ؛ لأَنَّهُ قالَ تعالى: { كُلُّ مُنْ عَلَيْهَا فَانِ (٢٦) وَيَبْقَى وَجُهُ مُرَبِكَ} فجعلوا المرادَ باليمينِ القسم، إلى غيرِ ذلكَ من التحريفاتِ الَّتِي يلجأُ إليها أهلُ التَّحريف، وهذا لظنَّهم الفاسد بالله؛ حيثُ زعموا أنَّ إثباتَ مثلِ هذه الصَّفاتِ يستلزمُ التَّمثيلَ، فصاروا ينكرونَ ما أَثْبَتَهُ الله لنفسِه، وما أَثْبَتَهُ رسولُهُ وسلفُ الأَمَّة بشبهات يَدَّعُونَها حُحَدًا.

فَيُقالُ لهمْ: هلْ أَنْتُمْ أَعلمُ باللهِ من اللهِ؟ إنْ قالُوا: نعمْ، كَفَرُوا.

وإنْ قالوا: لا.

قلنا: هلْ أنتمْ أفصحُ في التَّعبيرِ عن المعاني من الله؟







إِنْ قالوا: نعمْ؛ كَفَرُوا.

وإنْ قالوا: لا.

خُصِمُوا، وقُلْنَا لِهُمْ: إِنَّ اللَّهَ بَيَّنَ ذلكَ أَبلغَ بيانٍ، بأنَّ الأرضَ جميعًا قبضتُهُ يومَ القيامةِ، والرَّسولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وسلَّم أقرَّ الحَبْرَ على ما ذَكَرَ فيما يُطَابِقُ الآيةَ، وهلْ أنتم أنصحُ من الرَّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ لعبادِ اللهِ؟ فسيقولونَ: لا.

فإذا كانَ كلامُهُ تعالى أفصحَ الكلامِ وأصدقَهُ وأَبْيَنَهُ، وأعلمَ بما يقولُ، لَزِمَ علينا أنْ نقولَ مثلَ ما قالَ عنْ نفسِه، ولَسْنَا بُمُذْنِبِينَ، بل الذَّنبُ على مَنْ صرَفَ كلامَهُ عنْ حقيقتِهِ الَّتِي أرادَها اللَّهُ بِهِ.

ومن فوائدِ الحديثِ: إثباتُ الأصابعِ للهِ عزَّ وجلَّ؛ لإقرارِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيه وسلَّمَ هذا الحبْرَ على ما قالَ. والإصبعُ إِصْبُعٌ حقيقيٌّ يليقُ باللهِ عزَّ وجلَّ كاليدِ، وليسَ المرادُ بقولِهِ: (عَلَى إِصْبَعٍ)، سهولةَ التَّصَرُّفِ في السَّماواتِ والأرضِ كما يقولُهُ أهلُ التَّحريفِ، بلْ هذا خطأً مُخَالِفٌ لظاهرِ اللَّفْظِ والتقسيمِ، ولأنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ أَثْبَتَ ذلكَ بإقرارِهِ، ولقولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم: ﴿إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ بَيْنَ أُصْبُعَيْن مِنْ أُصَابِع الرَّحْمَن ".

وقوْلُهُ: (بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ) لا يَلْزَمُ من البَيْنِيَّةِ الْمُمَاسَّةُ، ألا ترى قَوْلَهُ تعالى: { وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَمَاء وَكُلُّمْضَ} والسَّحابُ لا يَمَسُّ الأرضَ ولا السَّماءَ وهوَ بيْنَهُما، وتقولُ: ﴿ غُنَيْزَةُ بَيْنَ الزُّلْفِيِّ وَالرَّسِّ ﴾ ولا يَلْزَمُ أن تكونَ مُتَّصلَةً هِمَا.

وتقولُ: ﴿ شَعْبَانُ بَيْنَ ذي القَعْدَة وجُمَادَى ﴾ ولا يلزمُ أنْ يكونَ مُوَالِيًا لهُ.

فتبيَّنَ أَنَّ البَّيْنيَّةَ لا تستلزمُ الاتِّصالَ في الزَّمان أو المكان.

وكما ثبتَ عَنهُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ أنَّ اللهُ سبحانَهُ وتعالَى يكونُ قِبَلَ وجهِ المصلِّي، ولا يَلْزَمُ من المقابلةِ أنْ يكونَ بيْنَهُ وبينَ الجِدَارِ أو السُّترةِ الَّتي يُصَلِّي إليها، فهوَ قِبَلَ وجهِهِ وإنْ كانَ على عَرْشه، ومثالُ ذلكَ: الشَّمسُ حينَ تكونُ في الْأُفُقِ عندَ الشروقِ والغروبِ، فإنَّ من الْمُمْكِنِ أنْ تكونَ قِبَلَ وَحْهِكَ وهيَ في العُلُوِّ.

فتبيَّنَ هِذَا أَنَّ هُؤَلاءِ الْحُرِّفِينَ على ضلال، وأنَّ مَنْ قالَ: إنَّ طريقتَهُم أعلمُ وأحكمُ، فقدْ ضلَّ.

(١٠) قُولُهُ: (ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ) أَيْ: هَزًّا حقيقيًّا، لِيُبَيِّنَ للعبادِ في ذلكَ الموقفِ العظيمِ عَظَمَتَهُ وقُدْرَتَهُ، وكانَ الرَّسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ يقرأُ هذهِ الآيةَ ويقبِضُ أصابِعَهُ ويبْسُطُهَا، فصارَ المِنْبَرُ يتحرَّكُ ويهْتَزُّ؛ لأنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ كَانَ يَتَكُلُّمُ هَذَا الكلامِ وقَلْبُهُ مملوءٌ بتعظيمِ اللهِ تعالى.





فَإِنْ قِلْتَ: هِلْ نَفْعَلُ بأيدِينَا كما فعلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيه وسلَّمَ؟

فالجوابُ: إِنَّ هذا يُخْتَلِفُ بحسَبِ ما يترتَّبُ عليه، فلَيْسَ كلَّ مَنْ شاهَدَ أَوْ سَمِعَ يَتَقَبَّلُ ذَهْنُهُ ذلكَ بغيرِ أَنْ يَشْعُرَ بالتَّمثيلِ، فينبغي أَنْ نَكُفَّ؛ لأَنَّ هذا ليسَ بواحب حتَّى نقولَ: يَجِبُ علَيْنا أَنْ نُبَلِّغَ كما بلَّغَ الرَّسولُ صلَّى اللهُ عَلَيه وسلَّمَ بالقولِ والفعلِ، أمَّا إذا كُنَّا نَتَكَلَّمُ معَ طَلَبَةً عِلْمٍ أَوْ مَعَ إنسانِ مُكَابِرٍ ينفي هذا ويُرِيدُ أَنْ يُحَوِّلَ المعنى إلى غيرِ الحقيقةِ، فحينتذِ نفعلُ كما فعلَ الرَّسولُ صلَّى اللهُ عَلَيه وسلَّمَ.

فلوْ قالَ قائِلٌ: إِنَّ الله سميع بصيرٌ، لكنْ قالَ: سميعٌ بلا سمْع، وبصيرٌ بلا بصَرٍ، معَ أَنَّ الرَّسولَ عَليْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ حينَ قرأ قولَهُ تعالَى: { إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُ مُ أَنْ تُوَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُ مُ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ والسَّلامُ حينَ قرأ قولَهُ تعالَى: { إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُ مُ أَنْ تُودُوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُ مُ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدُلِ إِنَّ اللهَ نَعْمَا يَعِظُكُ مُ بِهِ إِنَّ اللهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا } وضع إلهامَهُ على أَذُنِهِ والتي تَلِيهَا على عَيْنِهِ، وَهُو هُولِ إِنَّ اللهُ عَيْنِهِ، وَاللهِ تَلْهُ عَلَى عَيْنِهِ، وَاللهِ تَلْهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَيْنِهِ، وَاللهِ تَلْهُ عَلَى عَيْنِهِ، وَاللهِ عَلَى اللهُ عَلَى عَيْنِهِ، وَاللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَيْنِهِ، وَاللهُ عَلَى عَيْنِهِ، وَاللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى عَيْنِهِ، وَاللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَا عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ا

وكذلكَ الَّذي يُنْكِرُ حقيقةَ اليد، ويقولُ: إنَّ الله لا يَقْبِضُ السَّماواتِ بيمينِهِ، وإنَّ معنى (قَبْضَتُهُ) أيْ: في تصرُّفِهِ، فهذا نقولُ لهُ كمَا فعلَ الرَّسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيه وسَلَّمَ.

فالمقامُ ليسَ بالأمرِ السَّهلِ، بلْ هوَ أمرٌ صعبٌ ودقيقٌ للغاية، فإنَّهُ يُخْشَى منْ أنْ يقعَ أحدٌ في محذور كانَ بإمكانكَ أنْ تُمْسِكَ عنهُ، وهذا هوَ فعلُ الرَّسولِ صلَّى الله عَلَيهِ وسلَّمَ في جميع تصرُّفاتِه إذا تأمَّلْتَهَا، حَتَّى الأمورُ العمليَّةُ قَدْ يُؤَجِّلُهَا إذا خافَ منْ فتنة أوْ مِنْ شيءٍ أشدَّ ضررًا، كما أخَّرَ بناءَ الكعبةِ علَى قواعدِ إبراهيمَ حوفًا منْ أنْ يكونَ فتنةً لقريشِ الَّذين أسْلَمُوا حديثًا.

(11) قولُهُ: (والمَّاءَ والثَّرَى على إصبَعٍ) هذا لا ينافي قولَهُ: (الأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ) لأَنَّهُ يُقالُ: (والماءَ والثَّرى على إصبَعٍ، ويُرادُ بالأصبعِ الجنسُ، وإلاَّ لَتَنَاقَضَ مَعَ مَعَىٰ الحديثِ الَّذِي قَبْلَهُ على إصبَعٍ، والشَّرى على إصبَعٍ وأد النَّكرةُ إذا كُرِّرَتْ بلفظ النَّكرة، فالثَّاني غيرُ الأوَّل غالبًا، وإذا كُرِّرَتْ بلفظ النَّكرة، فالثَّاني هو الأوَّلُ غالبًا، فيقالُ: الماءُ والثَّرى كنايةٌ عن الأرضِ كلِّها، أوْ إنَّ الماءَ والنَّرى على إصبع، وسكتَ عن الباقي، إمَّا احتصارًا أو اقتصارًا.

(١٢) قُولُهُ: (ولِمُسْلِمٍ عن ابنِ عمرَ مرفوعًا: «يَطْوِي اللهُ السَّمَاوَاتِ...» سبقَ معنى هذا الحديثِ، وأنّ



المرادَ بالطَّيِّ الطيُّ الحقيقيُّ.

قولُهُ: (ثُمَّ يقولُ: أَنَا الْمَلِكُ) يقولُ ذلكَ ثناءً على نفسه سبحانَهُ، وتنبيهًا على عظمته الكاملة، وعلى ملْكه الكامل، وهو السُّلطانُ فهو مالكٌ ذو سلطان، وهذه الجملة كلا جُزْئَيها معرِفَةٌ، وإذا كَانَ الخبرُ والمبتدأُ كلاهُما معرِفَةً فإنَّ ذلكَ منْ طُرُق الحَصْرِ، أَيْ: أَنا الذِّي لِي اللَّكِيَّةُ المُطْلَقَةُ والسلطانُ التامُّ، لا يُنازعُني فيهما أحدٌ. قولُهُ: (أَينَ الجُبَّارُونَ؟) الاستفهامُ للتَّحدِّي، فيقولُ: أَينَ المُلُوكُ الَّذين كانوا في الدُّنيا لهم السُّلطةُ والتَّجبُرُ والتَّكبُرُ على عباد الله؟

وفي ذلكَ الوقتُ يُحْشَرُونَ أَمثالَ الذَّرِّ يَطَؤُهُم النَّاسُ بأقدامهم.

قولُهُ: (يَطْوِي الْأَرَضِينَ السَّبِعَ) أشارَ الله في القرآنِ إلى أنَّ الأرضِينَ سبعٌ، ولم يَرِد العددُ صريحًا في القرآنِ، قالَ تعالَى: { اللهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَات وَمِنَ الأَمْرُضِ مِثْلُهُنَ }، والمماثلةُ هنا لا تَصِحُّ إلاَّ في العددِ؛ لأنَّ الكيفيَّةَ تَتَعَذَّرُ المماثلةُ فيها، وأمَّا السُّنَةُ فقدْ صرَّحَتُ بعدَّة أحاديثَ بأنَّها سبْعٌ.

قولُهُ: (ثُمَّ يَأْخُلُهُنَّ بِشِمَالهِ) كلمةُ (شِمَال) احتَلَفَ فيها الرُّواةُ، فمنْهُم مَنْ أَنْبَتَها، ومنْهُم مَنْ أَسْقَطَهَا، وقدْ حَكَمُوا على مَنْ أَنْبَتَها بالسُّذُوذِ؛ لأنَّهُ حالَفَ تِقَتَيْنِ في رِوَايَتِهَا عن ابنِ عُمَرَ.

ومنْهُم مَنْ قالَ: إِنَّ نَاقِلَهَا ثِقَةٌ، ولكَّنَّهُ قَالَها مِنْ تَصَرُّفِهِ.

وأصلُ هذه التَّخْطِئَةِ هوَ ما ثَبَتَ في (صحيحِ مسلمٍ) أنَّ الرَّسولَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ قالَ: «الْمُقْسِطُونَ عَلَى مَنَابِرَمِنْ نُورٍ عَلَى يَمِينِ الرَّحْمَنِ وَكُلْتَا يَدِيْدِيمِينُ» وهذا يقتضي أنَّهُ ليسَ هناكَ يَدٌ يمينٌ ويدٌ شِمَالٌ.

ولكنْ إذا كانَتْ لفْظَةُ (شَمَالٍ) محفوظةً، فهيَ عندي لا تُنافي «كُلْتَاكِيدُيْهِكِينُ» لأنَّ المعنى أنَّ اليدَ الأحرى ليْسَتْ كَالْيَدِ الشِّمالِ بالنِّسبةِ للمحلوقِ ناقصةً عن اليدِ اليُمني، فقالَ: «كُلْتَاكِيدُيْهِكِينُّ» أيْ: ليسَ فيها نقصٌ.

وَيُؤَيِّدُ هذا قولُهُ في حديثِ آدمَ: «اخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِي وَكُلْتَا يَدْيْهِ يَمِينُّ مُبَارَكَةٌ» فلمَّا كانَ الوَهْمُ يَذْهَبُ إلى أنَّ إثباتَ الشَّمالِ يعني النَّقصَ في هذهِ اليدِ دونَ الأخرى، قالَ: «كُلْتَا يَدَيْهِ يَمِينُّ».

ويُوَيِّدُهُ أَيضًا قولُهُ: «الْمُقْسِطُونَ عَلَىمَنَابِرَمِنْ نُورٍ عَلَى يَمِينِ الرَّحْمَنِ» فإنَّ المقصودَ بَيَانُ فضلِهِم ومَرْتَبَتِهِم وأنَّهم على يمين الرَّحمن سُبْحَانَهُ.

اتف: ٩٩٢٣٦٩٩ - ٢٢٨٨٥٥١ جوال: ٢٠٠٨٠٧٠٠

س . . . E-Mail:afaq@afaqattaiseer.com



وعلى كُلِّ فإنَّ يدَيْهِ سبحانَهُ اثنتانِ بلا شكِّ، وكلُّ واحدة غيرُ الأحرى، وإذا وصَفْنَا اليدَ الأحرى بالشَّمالِ، فليسَ المرادُ أنَّها أقلُّ قوَّةً من اليدِ اليُمني، بلْ كلْتَا يديه يمينٌ.

والواحبُ عَلَيْنَا أَنْ نقولَ: إِنْ تَبَتَتْ عَنْ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ فَنَحْنُ نُؤْمِنُ بِما ولا مُنَافاةَ بيْنَها وبينَ قولِهِ: «كُلْتَا يَدَّيْهِ يَمِينُّ» كما سَبَقَ، وإِنْ لمْ تَثْبُتْ فلنْ نقولَ بِما.

(١٣) قولُهُ: (فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ) هكذا ساقَهُ المُؤَلِّفُ، والذي في ابنِ جريرٍ: (فِي يَدِ اللهِ)، ففيما ساقَهُ المؤلِّفُ إثباتُ الكفِّ للهِ تعالى إنْ كانَ السياقُ محفوظًا، وإلاَّ ففيهِ إثباتُ اليدِ، أمَّا الكفُّ فقدْ ثبتَ في أحاديثَ أُخْرَى صحيحة.

قولُهُ: ﴿ **الاَّ كَخَرْدَلَة**﴾ هيَ حبَّةُ نبات صغيرةٌ جِدًّا، يُضرَبُ بِمَا المثلُ في الصِّغَرِ والقِلَّةِ، وهذا يدلُّ على عظمته سبحانَهُ، وأنَّهُ سبحانَهُ لا يُحِيطُ بهِ شيَّء، والأمرُ أعظمُ منْ هذا التَّمثيلِ التَّقرييِّ؛ لأَنَّهُ تعالى لا تُدْرِكُهُ الأبصارُ، ولا تُحيطُ به الأفهامُ.

(1 ٤) قولُهُ: (قالَ ابنُ جريرٍ) هوَ المفسِّرُ المشهورُ رَحِمَهُ الله، ولهُ تفسيرٌ أَثَرِيٌّ يعْتَمِدُ فيه على الآثارِ. قولُهُ: (ما السَّماواتُ السَّبعُ في الكُرْسِيِّ إلاَّ كَدَرَاهِمَ سبعة أُلْقِيَتْ في تُرْسِ) (الكُرْسِيُّ) موضعُ قَدَمَي اللهِ تعالَى، هكذا قالَ ابنُ عبَّاسٍ رضيَ الله عنهما، والدراهِمُ: جمعُ درْهَمٍ، وهوَ النَّقَدُ مِن الفِضَّةِ، والتُرْسُ: شيءٌ مِنْ جلدٍ أوْ خَشَبٍ، ويُحْمَلُ عندَ القتالِ يُتَقَى بهِ السيفُ والرمحُ ونحوهُمُا.

(10) قولُهُ: (مَا الْكُرْسِيُّ فِي الْعَرْشِ) أَيْ: بالنسبة إليه، والعرشُ هوَ المخلوقُ العظيمُ الذي استوى عليه الرَّحْمَنُ، ولا يُقَدِّرُ قَدْرَهُ إِلاَّ اللهُ عزَّ وحلَّ، والمرادُ بالحَلَّقَةِ حَلْقَةُ الدِّرْعِ، وهيَ صغيرةٌ وليسَتْ بشيءٍ بالنسبةِ إلى فَلاة الأرض.

وُهذا الحَديثُ يدلُّ على عظمتِهِ عزَّ وجلَّ، فيكونُ مناسبًا لتفسيرِ الآيةِ التي جعلَهَا المؤلِّفُ ترجمةً للبابِ.

(١٦) قُولُهُ: (وَعَن ابنِ مسعود...) هذا الحديثُ موقوفٌ على ابنِ مسعود، لكنَّهُ من الأشياءِ الَّتي لا مجالَ للرُّأْيِ فيها، فيكونَ لهُ حُكْمُ الرَّفعِ؛ لأنَّ ابنَ مسعودٍ رضِيَ اللهُ عنهُ لمْ يُعْرَفْ بالأخذِ عن الإسرائيليَّاتِ.

قولُهُ: (بَيْنَ السَّماءِ الدُّنيا والَّتِي تَليها خَمْسُمِائَةٍ عامٍ) وعلى هذا تكونُ المسافةُ بينَ السَّماءِ الدُّنيا والماءِ أربعةَ الافِ سنة.

وفي حديث آخر: ﴿إِنْ كُنْفَ كُلُّ سَمَاء خَمْسُمانَهُ عَامٍ » وعلى هذا يكونُ بينَ السَّماءِ الدُّنيا والماءِ سبعةُ آلاف مست. سُربيد. سَسُورِيَد . سِرَيْس رُئِين مِنْ اللهِ مَنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الله فاكس: ٤٥٤٩٩٦٨ هاتف: ٤٥٢٢٩٩ حوال: ٥٥٢٨٠٧٣ - ص١٢٠ -



وست الزائد المراقة والمراقة والراقة للنقسم والعاسومات

وخْمُسُمِائِةِ عَامٍ، وإنْ صحَّ الحديثُ فمعناهُ أنَّ عُلُوَّ اللهِ عزَّ وحلَّ بعيدٌ جدًّا.

وأمَّا قولُهُ: { وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَ نُومَ } فَيُمْكِنُ فِيها التَّأُويلُ أيضًا بأنْ يُقالَ: المرادُ بقولِهِ: { فِيهِنَ } في جهِتِهِنَّ، وحِهَةُ السَّماواتِ العُلُوُّ، وحينئذٍ يُمْكِنُ الجمعُ بينَ الآياتِ والواقعِ.

قُولُهُ: (وَاللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ) هَذَا نصٌّ صريحٌ بإثباتِ عُلُوٌّ اللهِ تعالَى عُلُوًّا ذَاتيًّا.

وعُلُو اللهِ ينقسمُ إلى قسميننِ:

الأول: عُلوُّ الصَّفةِ: وهذا لا يُنْكِرُهُ أحدٌ ينتسبُ للإسلامِ، والمرادُ بهِ كمالُ صفاتِ اللهِ، كما قالَ تعالى: { لَلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ مَثَلُ السَّوَّ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَرْبِينُ الْحَكِيدُ }.

ُ الشاني: عُلُوُ الذَّاتَ: وهذا الْكَرَهُ بعضُ المنتسبينَ للإسلَامِ فيقولونَ: كُلُّ العُلُوِّ الواردِ المضافِ إلى اللهِ المرادُ بهِ عُلُوُّ الصِّفةِ، فيقولونَ في قولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ: ﴿وَاللهُ فَوْقَ الْعَرْشِ﴾ أيْ: في القُوَّةِ والسَّيطرةِ والسُّلطانِ، وليسَ فوقَهُ بذَاتِه، ولا شكَّ أنَّ هذا تحريفٌ في النصوص وتعطيلٌ في الصفات.

قال الحافظ الذهبي: (وأولوقت سُمعت مقالة من أنكر أن الله تعالى فوق العرش: هو الجعد بن درهم، وكذلك أنكر جميع الصفات، فقتله خالد بن عبد الله القسري وقصته مشهورة) .

والَّذين أَنْكَرُوا عُلُو اللهِ بذاتِهِ انْقَسَمُوا إلى قَسَمَيْن:

الأول: مَنْ قالَ: إنَّ اللهَ بذاتِهِ في كلِّ مكانٍ، وهذا لا شكَّ ضلالٌ مُقْتَضِ للكفرِ.

الثّاني: مَنْ قالَ: إنَّهُ لا فَوْقُ ولا تَحْتُ، ولا يَمِينٌ ولا شِمَالٌ، ولا مُتَّصِلٌّ بالخلقِ ولا مُنْفَصِلٌ عن الخلقِ، وهذا إنْكَارٌ محضٌ لوجودِ اللهِ، والعيادُ باللهِ؛ ولهذا قالَ بعضُ العلماءِ: لوْ قيلَ لَنَا: صِفُوا العدمَ، ما وَجَدْنَا أَبْلَغَ منْ هذا الوصف.

فَفَرُّوا منْ شيء دَلَّتْ عليه النُّصوصُ والعقولُ والفطَّرُ إلى شيء تُنْكِرُهُ النُّصوصُ والعقولُ والفطَّرُ. قولُهُ: (لاَ يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِكُمْ) يشملُ أعمالَ القلوب وأعمالَ الجوارح؛ المرئيَّ منها والمسموعَ، وذلك لعموم علمه وَسَعَته، وإنَّما أَتَى بذلكَ بعدَ ذكْر عُلُوه لِيُبيِّنَ أَنَّ عُلُوهٌ لا يَمْنَعُ عَلْمَهُ بأعمالنَا، وهوَ إشارةٌ المملكة العربية السعودية - الرياض ١٣١٣ - ص ب: ٢٦١٤٤٩ من بدية ٢٦١٤٤٩ من بدية ٢٦١٤٤٩ من به المملكة العربية السعودية - الرياض ١٣١٣ - ص به المملكة العربية السعودية المنطقة المنطقة العربية المنطقة المنط



واضحَةٌ إلى عُلُوِّ ذاتِهِ تبارَكَ وتعالَى.

(١٧) قُولُهُ: (العَبَّاسِ) يُقالُ: العَبَّاسُ، وعَبَّاسٌ، و(أَلْ) هنا لا تُفِيدُ التَّعَريفَ؛ لأنَّ عَبَّاسًا مَعْرِفَةٌ لكونِهِ عَلَمًا، لكَنُّهَا لِلَمْحِ الأصلِ، كمَا يُقَالُ: الفضلُ، لفضلِهِ، والعبَّاسُ لِعُبُوسِهِ على الأعداءِ.

قال ابنُ مَالكِ:

وبعضُ الأعلامِ عليهِ دَخَلا للمُح ما قد كانَ عنهُ نُقلا

قَوْلُهُ: (هَلْ تَلْرُونَ) (هل) استفهاميَّةٌ، يُرَادُ هِمَا أَمْرَان:

أحدهما: التَّشويقُ لما سَيَذْكُرُ.

والآخر: التَّنبية إلى ما سَيُلْقِيهِ عليهم، وهذا كقولِهِ تعالى: { هَلْأَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ }، هذا تنبية وتشويق إلى

شيءٍ منْ آياتِ اللهِ الكونيَّةِ، وقولِهِ تعالى: { هَلْأَدْلُكُمْ عَلَى تِجَارَةِ نُنجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ } هذا تنبية

وتشويقٌ إلى شيءٍ منْ آياتِ اللهِ الشّرعيَّةِ، وهو الإيمانُ والعملُ الصَّالِحُ، وقولِهِ: { قُلُ هَلُ نُتَبُّكُ مُ بِالْأَحْسَرِينَ

أَعْمَالًا } تنبية وتحذيرٌ، وقولهِ: { هَلْ أَنْبِئُكُمْ بِشَرِّمِنْ ذَلِكَ مَتُوبَةً عِنْدَالله } تنبية وتحذيرٌ. واختلافُ هذهِ المعاني بحسَبِ القرائنِ والسياقِ، وإلاَّ فالأصلُ في الاستفهامِ أنَّهُ طلبُ العلمِ بالشيءِ.

قولُهُ: (كُمْ) استفهاميَّةٌ.

قولُهُ: (قُلنا: اللهُ ورسولُهُ أَعْلَمُ) جاءَ العطفُ بالواوِ؛ لأنَّ عِلْمَ الرَّسولِ منْ عِلْمِ اللهِ، فهوَ الَّذي يُعَلِّمُهُ بما لا يُدْرِكُهُ البشرُ.

وَكَذَلَكَ فِي المَسَائِلِ الشَّرَعَيَّةِ يُقَالُ: اللهُ ورسولُهُ أَعْلَمُ؛ لأنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّم أَعْلَمُ الخلقِ بشرعِ اللهِ، وعِلْمُهُ بهِ مِنْ عِلْمِ اللهِ، وما قالَهُ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ في الشرعِ فهوَ كقولِ اللهِ.

وليسَ هذا كقولِهِ: مَا شَاءَ اللَّهُ وشِئْتَ؟ لأنَّ هذا في بابِ القَدَرِ والمشيئةِ، ولا يُمْكِنُ أنْ يُجْعَلَ الرَّسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ مشاركًا للهِ في ذلكَ، بلْ يُقَالُ: ما شاءَ اللهُ، ثمَّ يُعْطَفُ بِـــ(ثُمَّ) والضابِطُ في ذلكَ أنَّ الأمورَ الشرعيَّةَ يصِحُّ فيها العطفُ بالواوِ، وأمَّا الكونيَّةُ فلا.

ومِنْ هنا نعرِفُ خطأً وجهلَ مَنْ يَكْتُبُ على بعضِ الأعمالِ: { وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَّرَكَى اللهُ عَمَلَكُ مُ وَمَرَسُولُهُ }



بعدَ موتِ الرَّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ وتعذَّرِ رُؤْيَتِهِ؛ فاللهُ يرى، ولكنَّ رسولَهُ لا يرى، فلا تجوزُ كتابَتُهُ؛ لأنَّهُ كَذِبٌ عليه صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ.

قولُهُ: (خَمْسِمِاتَةِ سَنَةٍ) الميمُ الثَّانيةُ في خمسِمائةِ مكسورةٌ، والألفُ لا يُنْطَقُ ها.

قولُهُ: (وَبَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالْعَرْشِ بَحْرٌ بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلاَهُ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ) وذلكَ خمْسُمِائةِ نة.

قُولُهُ: (والله تعالى فوق ذلك) هذا دليلٌ على العُلُوِّ العظيمِ للهِ عزَّ وجلَّ، وأنَّهُ سبحانَهُ فوقَ كلِّ شيء، ولا يُحيطُ به شيءٌ منْ مخلوقاته، لا السَّماواتُ ولا غيْرُهَا.

وعليهِ فإنَّهُ سبحانَهُ لا يُوصَفُ بأنَّهُ في جهةٍ تُحِيطُ بهِ؛ لأنَّ ما فوقَ السَّماواتِ والعرشِ عَدَمٌ، ليسَ هناكَ شيءٌ حتَّى يُقالَ: إنَّ الله أحاطَ به شيءٌ منْ مخلوقاتهً.

ولهذا جاءَ في بَعْضِ كُتُبِ أهلِ الكلامِ يقولُونَ: لا يجوزُ أنْ يُوصَفَ اللهُ بأنَّهُ في جهةٍ مطلَقًا، ويُنْكِرُونَ العُلُوَّ ظنَّا منهمْ أنَّ إثباتَ الجهة يستلزمُ الحصْرَ.

وليسَ كذلِكَ؛ لأَنَّنا نَعْلَمُ أنَّ ما فوقَ العرشِ عَدَمٌ لا مخلوقاتِ فيهِ، ما ثَمَّ إلاَّ اللهُ، ولا يُحِيطُ بهِ شيءٌ منْ مخلوقاتِهِ أبدًا.

فَالِحَهُ أَثْبَاتُهَا لِللهِ فِيهِ تَفْصِيلٌ، أمَّا إطلاقُ لَفَظِهَا نَفِيًا وَإِثْبَاتًا فَلا نَقُولُ بِهِ؛ لأَنَّهُ لَم يَرِدْ أَنَّ اللهَ فِي جِهَةٍ، ولا أَنَّهُ لِيسَ فِي جَهَةٍ، ولكَنْ نُفَصِّلُ فَنقُولُ: إِنَّ اللهَ فِي جَهَةٍ العُلُوِّ؛ لأنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ قَالَ لِلْجَارِيَةِ: ﴿أَيْنَ لِيسَانِهِ مِنْ مُنْ فَصِّلُ فَنقُولُ: إِنَّ اللهَ فِي جَهَةٍ العُلُوِّ؛ لأنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ قَالَ لِلْجَارِيَةِ: ﴿أَيْنَ اللهُ كِنْ اللهُ عَلَيْهِ وَلَا أَنْهُ لَهُ عَلَيْهِ وَلَمْ اللهُ إِنَّالُهُ إِنْ اللهُ إِنْ اللهُ إِنْ اللهُ إِنْهُ اللهُ إِنْ اللهُ إِنْهُ اللهُ إِنْهُ إِنْهُ اللهِ اللهُ إِنْ اللهُ إِنْهُ اللهِ اللهُ إِنْهُ اللهُ عَلَيْهِ وَلَا أَنْهُ اللهُ إِنْهُ إِنْهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ إِنْهُ اللهُ اللهُ اللهُ إِنْهُ إِنْهُ اللهُ اللهُولِي اللهُ اللهُولَ اللهُ ا

فَأَتْبَتَ ۚ ذَٰلِكَ، فَأَقرَّهَا النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ عليهِ وقالَ: ﴿ أَعْلَقُهَا ؛ فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ ».

وأهلُ التَّحريفِ يقولونَ: (أينَ) بمعنى (مَنْ)، أيْ: (مَن اللهُ؟) قَالَتْ: فِي السَّماءِ، أيْ: هوَ مَنْ فِي السَّماءِ، ويُنكرُونَ العُلُوَّ.

وقدْ رَدَّ عليْهِم ابنُ القيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ في كُتُبِهِ، ومنها (النُّونيَّةُ)، وقالَ لهم: (اللَّغَةُالعربِيَةُلا تَأْتِي فيها (أين) بمعنى (مَنْ)، وفَرْقٌ بينَ (أينَ) و(مَنْ).



فالجهةُ لله ليسَتْ جهةَ سُفْل؛ وذلك لوُجُوب العُلُولهُ فطْرةً وعَقْلاً وسَمْعًا، وليْسَتْ جِهَةَ عُلُو تُحيطُ بد؛ لأَنَّهُ تعالى وَسِعَ كرسيُّهُ السَّمَا وات والأرض، وهو موضعُ قد مَيْه، فكيف يُحيطُ به تعالى شيءٌ منْ مخلوقاته؟!

فهوَ في جهة عُلُولًا تُحِيطُ به، ولا يُمْكِنُ أَنْ يُقالَ: إِنَّ شيئًا يُحِيطُ بهِ؛ لأَننا نقولُ: إِنَّ ما فوقَ العرشِ عَدَمُّ، ليسَ ثَمَّ إلاَّ اللهُ سبحانَهُ؛ ولهذا قالَ: «وَاللهُ تَعَالَى فَوْقَ ذَلك».

قُولُهُ: (وَلَيْسَ يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِ بَنِي آدَمَ) وقُولُهُ: (أعمالِ) إِنْ قُرِنَتْ بالأقوالِ صارَ المرادُ بِما أعمالَ الجوارِ وأقوالَ اللّسانِ وأعمالَ القلوب، وهي هنا مفردة الجوارِ وأقوالَ اللّسانِ وأعمالَ القلوب، وهي هنا مفردة فتشملُ كلَّ ما يَتَعَلَّقُ باللّسانِ أو القلبِ أو الجوارِ على أبلغَ مِنْ ذلكَ أَنَّهُ لا يُخْفَى عليه شيءٌ منْ أعمالِ بني آدمَ في المستقبلِ، فهو يَعْلَمُ ما يكونُ فضلاً عمَّا كانَ، قالَ تعالى: {يَعْلَمُ مَا يُمِنْ أَيْدِيهِمُ وَمَّا خُلْفُهُمْ } أيْ: ما يَسْتَقْبِلُونَهُ وما مضى علَيْهِمْ، ولمَّا قالَ فرعونُ لموسى: { فَعَا كَالُهُمُ وَلَا الْمُرُونِ الأُولَى } أيْ: ما شَانُهَا؟

قالَ: { عِلْمُهَا عِنْدَ مَرْبِي فِي كِتَابٍ} أَيْ: محفوظةٌ، {لاَيَضِلُّ مَرْبِي}لا يَحْهَلُ، { وَلاَ يَنْسَى} لا يَذْهَلُ عمَّا مضى سُبْحانَهُ وتعالى.

والنَّبيُّ صَلَّى الله عَلَيهِ وسلَّمَ صَدَّرَ هذا الأَمْرَ بِ (هلْ) الدَّالَّةِ على التَّشويقِ والتَّنبيةِ، منْ أَجْلِ أَنْ يُشِبِتَ عقيدةً عظيمةً، وهوَ أَنَّهُ تعالى فوقَ كلِّ شيءٍ بذاتِهِ، وأَنَّهُ مُحِيطٌ بكلِّ شيءٍ في عِلْمِهِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿وَلَيْسَ مَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالُ بَنِي آدَمُ ﴾ فإذا عَلِمْنا ذلك أُوجَبَ لنا تعظيمَهُ، والحذرَ منْ مُخالفتِهِ؛ لأَنَّهُ فَوْقَنا، فهوَ عَالٍ عَلَيْنا وأَمرُهُ مُحِيطٌ بنَا.

وفي الحديثِ صفتانِ للهِ:

الأولى: ثبوتيَّةٌ وهيَ العُلُوُّ المستفادُ منْ قولِهِ: ﴿وَاللَّهُ فَوْقَ ذَلُكَ﴾.

والثانية: سلبيَّة المستفادة منْ قوله: «لَيْسَيَخْفَى عَلَيْه شَيْءٌ مَنْ أَعْمَال بَنِي آدَمَ» ولا يُوجَدُ في صفات الله عزَّ وجلَّ صفة سلبيَّة مَحْضَة ، بلْ صفاتُه السَّلبيَّة الَّتي هي النَّفي متضمِّنة لَبُوتِ ضَدَّها على وجْه الكمال، فَيُنْفَى عنه الخفاء منه المحتف العربيه السعوديه - الرياض ١٦٠١٣ - ص.ب: ٢٦١٤٤٩ من المحتف العربيه السعوديه - الرياض ١٢٠١٦ - ص.ب: ٢٦١٤٤٩ من معرف المحتف المحتف المحتف المحتف المحتفدية عنه المحتفدة المحتفدية المحتف

برنامج آھاجي آ



وست الرائد المرائد المرائد المرائد النقسم والعلمومان

لكمالِ علمِهِ، ويُنْفَى عَنهُ اللُّغوبُ لكمالِ قُوَّتِهِ، ويُنْفَى عنهُ العجزُ لكمالِ قُدْرَتِهِ، وما أشبهَ ذلكَ.

فإذًا إذا نَفَى الله عنْ نفسهِ شيئًا من الصِّفاتِ فالمرادُ انتفاءُ تلكَ الصِّفةِ عنهُ لَكمالِ ضدِّهَا، كما قالَ تعالى: { لَا تَخُدُهُ سَكَةٌ وَكُلَّ وَمُرَّ لَا يَكُونُ السِّنَةُ: النَّعاسُ، والنَّومُ: الإغفاءُ العميقُ، وذلكَ لكمالِ حَيَاتِهِ وقَيُّومِيَّتِهِ؛ إذ لو كانَ ناقصَ الحياةِ لاَحْتَاجَ إلى النَّومِ، ولو نامَ ما كانَ قيُّومًا على خلْقه؛ لأنَّهُ حينَ ينامُ لا يكونُ هناكَ مَنْ يقُومُ عليهم؛ ولهذا كانَ أهلُ الجنَّة لا ينامونَ لكمالِ حياتِهم؛ ولأنَّ النَّومَ في الجنَّة يُذْهِبُ عليهم وقت بل ا فرَحٍ ولا سُرورٍ ولا لذَّةٍ؛ لأنَّ السُّرورَ فيها دائمٌ، ولأنَّ النَّومَ هوَ الوفاةُ الصَّغرى، والجنَّةُ لا مَوْتَ فيها.

وليسَ في صفاتِ اللهِ نفيٌ مَحْضٌ؛ لأنَّ النفيَ المحضَ عدمٌ لا ثناءَ فيهِ ولا كمالَ، بلْ هوَ لا شيءَ؛ ولأنَّ النَّفيَ أحيانًا يَرِدُ لكونِ المَحَلِّ غيرَ قابلٍ لهُ، مثلَ قولِكَ: الجدارُ لا يَظْلِمُ.

وقدْ يكونُ نفيُ الذَّمِّ ذمًّا، كما في قولِهِ:

قُبُمَيِّلَةٌ لايَخُدرُونَ بِـذَمَّة ولايظلمونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلِ فنفيُ الغدرِ عنهم والظلمِ ليسَ مَدْحًا، بلْ هَوَ ذَمُّ يُنبِئُ عنْ عجزِهم وضعفِهِم. وقالَ آخَرُ:

لَكُنَّ قُوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عدد لَيْسُوا مِن الشَّرِفِي شيء وإنْ هَانَا يَجْزُونَ مِنْ ظُلْمِ أَهْلِ الظُّلْمِ مغفرةً ومِنْ إساءَة أَهْلِ السَّوء إحسائا كَأْنَ رَبَّكَ لَمْ يَخْلُقُ لِخَسَيْيَةِ سُواهُمْ مِنْ جَمِيعِ الناسِ إنسانَا فَلَيْتَ لِي بِهُمْ قَوْمًا إذا رَكِبُوا شَنُوا الإِغَارَة رُكُبَانًا وفُرْسَانَا فَلَيْتَ لِي بِهُمْ قَوْمًا إذا رَكِبُوا شَنُوا الإِغَارَة رُكُبَانًا وفُرْسَانَا

فَنَفَى أَنْ يَكُونَ لهم يَدٌ في الشرِّ، وبيَّنَ أَنَّ ذلكَ لعجزِهِم عن الانتصارِ لأنفسِهِم، وتمنَّى أَنْ يكونَ لهُ فَوْمٌ خَيْرٌ منْهُم وأَقْوَى.

فيهِ مسائل:

(۱۸) الأولى: (تفسيرُ قوله تعالى: { وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يُوْمِ الْقَيَامَةَ }) وقدْ تقدَّمَ منْ حديث ابنِ مسعود المملكة العربية السعودية - الرياض ١٦٦١٤ - ص٠١٠ - ص١٦ - ص١٦٠ - ص١٩ -







حيثُ أقرَّ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ الحَبْرَ على ذلكَ، أنَّ اللهَ يجعلُ السَّمَاوَاتِ على إصبع... إلخ.

(19) التَّانيةُ: (أَنَّ هذه العلومَ وأَمثالَها باقيَةٌ عندَ اليهودِ الَّذينَ في زَمَنهُ صلَّى اللهُ عليهِ وَسلَّمَ لَمْ يُنْكُرُوها وَلَمْ يَتَأُوّلُوها) كَأَنَّهُ يقولُ: إَنَّ اليهودَ خَيْرٌ منْ أُولئكَ الحُرِّفينَ لَها؛ لأَنَّهم لم يَكَذَّبُوها، ولمْ يتأوَّلُوها، وجاءَ قومٌ منْ هذهِ الأُمَّةِ فقالوا: ليسَ للهِ أصابعُ، وإنَّ المرادَ بما القُدْرَةُ، فكأنَّهُ يقولُ: اليهودُ خيرٌ منْهُمْ وأعرفُ بالله.

(٧٠) الثّالثة: (أنَّ الحَبْرَ لمَّا ذَكَرَ للنَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ صَدَّقَهُ، ونَوَلَ القرآنُ بتقريرِ ذلكَ) ظاهرُ كلامِ المؤلّفِ بقولِهِ: (وَنَوَلَ القرآنُ) أنَّهُ بعدَ كلامِ الحَبْرِ، وليسَ كذلكَ؛ لأنَّهُ في حديثِ ابنِ مسعودٍ قالَ: ثمَّ قَرَأَ قَوْلَهُ: { وَمَا قَدْرَمُوا اللهَ حَقَّ قَدْمُرِهِ } وهذا يدلُّ على أنَّ الآيةَ نزلَتْ مِنْ قَبْلُ، لكنَّ مرادَ المؤلّفِ أنَّ القرآنَ قدْ نَزَلَ بتقريرِ ذلكَ.

(٢١) الرَّابِعة: (وُقُوعُ الصَّحِكِ من الرسولِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لَمَّا ذَكَرَ الحَبْرُ هذا العِلْمَ العظيمَ) ففيهِ دليلٌ على حوازِ الضَّحِكِ في تقريرِ الأشياءِ؛ لأنَّ الضَّحِكَ يدُلُّ على الرِّضا وعدم الكراهيَة.

(٢٢) الخامسة: (التَّصريحُ بَذِكْرِ اليَدَيْنِ، وأنَّ السماواتِ في اليَدِ اليُمني، والأرَضِيَنَ في الأخرى) وقدْ ثَبَتَت اليدانِ للهِ تعالى بالكتابِ والسنَّةِ وإجماع السَّلَف.

وقولُهُ: (في الْأَخرى) لا يعنيٰ أنَّهُ ينْفِي ذِكرَ الشِّمالَ لِمَا ذَكَرَهُ في المسألةِ التاليَّة، وهيَ:

(٢٣) السَّادِسة: (التَّصريحُ بتسمِيَتِها الشَّمالَ) وقدْ سبقَ الكلامُ على ذلكَ.

(**٢٤) السَّالِعة: (ذِكْرُ الجَبَّارِينَ وَالْمُتكَبِّرِينَ عَنْدَ ذِلِك**َ) وَوَجْهُ ذَكْرِهِم أَنَّهُ إِذَا كَانَ لهم تَحَبُّرٌ وتَكَبُّرٌ الآنَ لَمَقُومُوا بذلكَ.

(٣٥) التَّامِنَةُ: (قُوْلُهُ: (كَخَرْدَلَةٍ فِي كَفِّ أَحَدِكُمْ» يعني بذلك: قولَهُ في الحديثِ: «مَا السَّمَاواتُ السَّبُعُ وَالْأَرْضُونَ السَّبُعُ فِي كَفِّ الحَدِكُمْ» هكذا قالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تعالَى في كَفِّ أحدِكُمْ، وقدْ ساقَ الأثرَ بقولِهِ: (كَخَرْدَلة في يد أَحَدكُم).

(٢٦) التَّاسعة: (عِظَمُ الكُرْسِيِّ بالتَّسْبَةِ إلى السَّماءِ) حيثُ ذكرَ أَنَّها بالنِّسبةِ للكرسيِّ كدراهم سبعةٍ أُلْقِيَتْ و تُرْسِ.

(٧٧) العاشيرة: (عظَمُ العَرْشِ بالنَّسْبة إلى الكُرْسِيِّ) لأنَّهُ جعَلَ الكرسيَّ كحلْقَة أُلْقِيَتْ في فَلاة من الأرض - ١٨٥٠ - ص١٥ - الكوسييّن هاتفَ: ٤٥٤٨٩٣٦ - ١٨٥٠٠ - ص١٨٥٠ - ص١٨٥٠٠ - ص١٨٥٠ - ص١٨٥ - ص١٨٥٠ - ص١٨٥ - ص١٨٥ - ص١٨٥٠ - ص١٨٥٠ - ص١٨٥٠ - ص١٨٥ - ص١

برنامج **آبات آ**





بالنسبَةِ للعرْشِ.

(٢٨) المحادية عشرة: (أنَّ العرشَ غَيْرُ الكُرْسِيِّ والماءِ) ولمْ أرَ مَنْ قالَ: إنَّ العرشَ هوَ الماءُ، لكنْ هناكَ مَنْ قالَ: إنَّ العرشَ هوَ الماءُ، لكنْ هناكَ مَنْ قالَ: إنَّ العرشَ هوَ الكرسيُّ؛ لحديث: ﴿إِنَّ اللهَ يَضَعُ كُرُسِيّهُ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ﴾ وظنُّوا أنَّ هذا الكرسيَّ هوَ العرشُ وكذلكَ زعمَ بعضُ النَّاسِ أنَّ الكرسيَّ هوَ العِلْمُ، فقالُوا في قولِهِ تعالى: ﴿ وَسَعَ كُرُسِيّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَمْنُ أَلَى الْعَلْمُ عَلَمُهُ ، والعرشَ هوَ العَلْمُ هوَ اللهِ السَّوى عليهِ الرَّحْمَنُ سبحانَهُ، والعلْمَ صفَةٌ في العالِم يُدْرِكُ كِمَا المَعْلُومَ.

- (٢٩) التَّانية عَشْرَة: (كُمْ بَيْنَ كُلِّ سَمَاءِ إلى سَمَاءِ، وهُوَ خَمْسُمِائَةِ عَامٍ).
- (٣٠) التَّالثة عشرة: (كمْ بينَ السماءِ السَّابعةِ والكُرسيِّ، وهو خُسُمَّائَة عام).
 - (٣١) الرَّابعة عشرة: (كمْ بينَ الكُوسيِّ والماء، وهوَ خَمْسُمائَة عام).
 - (٣٢) الخامسة عشرة: (أنَّ العرشَ فوقَ الماء، وهي ظاهرةً).
 - (٣٣) السَّادسة عشرة: (أنَّ الله فوق العرْشِ، وهي ظاهرةً).
 - (٣٤) السَّابعة عشرة: (كمْ بينَ السَّماءِ والأرضِ، وهوَ خَمْسُمِائَةِ عامٍ).
 - (٣٥) التَّامنة عشرة: (كِنْفُ كُلِّ سماء خَمْسُمائة سنة).
- (٣٦) التَّاسعة عشرة: (أنَّ البحرَ الَّذي فوقَ السَّماوات بينَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلاَهُ خَمْسُمِائَةِ سَنةٍ).
 - وقدْ سَبَقَ الكلامُ على جميع هذه المسائلِ بأدلَّتِها.

والله أعلمُ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ وصلَّى الله وسلَّمَ على نبيِّنا محمَّدٍ، وأسألُ اللهَ أنْ يَخْتِمَ لنا ولَكُمْ بالتَّوحيدِ، بينَ.

